

حاشي تَحْفِظُ الْمَحْتَاجِ بِشَرَحِ الْمَنِهَاجِ

للعلامتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة
تعمد الله الجميع برحمته امين

﴿ الجزء التاسع ﴾

﴿ وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

﴿ تنبيه ﴾ قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفصلاً بينهما بجدول وجملت التعقيبات تابعة لحاشية الشرواني

﴿ روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ﴾

يُطْلَبُ مِنَ الْكُتُبَةِ الْبَائِرَةِ الْكُبْرَى بِأَوَّلِ شَارِعِ حَجَرٍ عَلَى بَصْنَةٍ

لصاحب مطبعي محسن

مُطْبَعَةُ مُصْطَفَى مُحَمَّدٍ
صَارِلَتِ الْبَائِرَةِ الْكُبْرَى بِصْنَةٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ باب موجبات الدية والعاقلة والكفارة ﴾

(قوله غير مامر) في البابين قبله بما يوجب الدية ابتداء كقتل الوالد وله كصور الخطا وشبه العمدز يادى ومعنى (قوله يصح عطفه على كل) لعل المراد من موجبات الدية فان اراد من العاقلة فالمراد الصحة في نفسه من جهة المعنى وان لم يوافق الصحيح في العربية سم على حج اى من ان المعاطيف المكررة يعطف كلها على الاول ما لم يكن بحرف مرتب اه عش (قوله وجناية القن الخ) عطف على موجبات معنى (قوله ومران الزيادة الخ) اى فلا يرد على المتن انه لم يذكر جناية الرقيق والغرة في الترجمة مع انه ذكرهما في الباب اه عش (قوله بنفسه) الى قوله تنبيها في النهاية (قوله اوبالة) ومنها نائبة الذى يعتقد وجوب طاعته مثلا اه عش (قول المتن على صبي الخ) اى وان تعدى بدخوله ذلك المحل اه نهاية (قول المتن لا يميز) اى اصلا او ضعيف التمييز اه معنى (قوله اوجنون الخ) اى بالغ مجنون الخ اه معنى (قوله او معتوه) نوع من الجنون اه عش (قوله او ضعيف عقل) عبارة المغنى والنهاية او امرأة ضعيفة العقل اه (قوله ولم يحتج الخ) اى المصنف (قوله مثلهم) الاولى الافراد (قوله وهو الخ) اى كل من ذكر اه معنى (قوله اوشفير بئر الخ) اى او نحو ذلك اه اسنى ومعنى (قوله وحذف تقييد اصله الخ) وفي سم ما حاصله ان المصنف لم يحذف من اصله شيئا الا لا يفهم من قوله بذلك الا بسبب الصياح بل عبارة المصنف اصرح من عبارة اصله اه رشيدى (قوله تنبيها على الخ) عبارة النهاية اكفاء بقوله وبدلو صاحب على صيد فاضطرب صبي لانه شرط لا بد منه لكونه ذا الاعلى الاحالة على السبب اذ لو لا ذلك لاحتمل كونه موافقة قدر اه وعبارة المغنى فوقع بذلك الصياح بان ارتعد به فمات منه كافي الروضة ولو بعد مدة مع وجود لام اه وفي شرح المنهج

﴿ باب موجبات الدية ﴾

(قوله يصح عطفه على كل) لعل المراد من موجبات الدية فان اراد من العاقلة فالمراد صحته في نفسه من جهة المعنى وان لم يوافق الصحيح في العربية (قوله وحذف تقييد اصله بالارتعاد الخ) اقول يمكن ان يكون

﴿ باب موجبات الدية ﴾
غير مامر (والعاقلة)
عطف على موجبات
(والكفارة) للقتل يصح
عطفه على كل وجناية القن
والغرة ومران الزيادة على
ما في الترجمة غير معيب اذا
(صاحب) بنفسه اوبالة معه
(على صبي لا يميز) اوجنون
او معتوه او نائم او ضعيف
عقل ولم يحتج لذكرهم
لانهم في معنى غير المميز بل
المميز غير المتيقظ مثلهم كما
افهمه قوله الآتى ومراهق
متيقظ كبالغ وهو واقف
او جالس او مضطجع او
مستلق (على طرف سطح)
اوشفير بئر او نهر صحيحة
منكرة (فوق) عقبها
(بذلك) الصياح وحذف
تقييد اصله بالارتعاد تنبيها

على ان ذكره لكونه يغلب

وجوده عقب هذه الحالة
لا لكونه شرطاً اذا مدار على
ما يغلب على الظن كون
السقوط بالصباح (فوات)
منها وحذفها لدلالة فاء
السببية عليها لكن الفورية
التي اشعرت بها غير شرطان
بقي الالم الى الموت (قضية
مغلظة على العاقلة) لانه
شبه عمد لا قود لا تنفاه غلبة
افضاء ذلك الى الموت لكنه
لما كثر افضاؤه اليه احلنا
الهلاك عليه وجعلناه شبه
عمد ولو لم يمت بل ذهب مشيه
او بصره او عقله مثلاً ختمته
العاقلة كذلك ايضا بارشه
المار فيه وخرج بقوله على
صبي صياحه على غيره الا ترى
وبطرف سطح نحو وسطه
الا ان يكون الطرف اخفض
منه بحيث يتدحرج الواقع
به اليه فيما يظهر (وفي قول
قصاص) فان عني عنه فدية
مغلظة على الجاني لغلبة
تأثيره واجيب بمنع ذلك
(ولو كان) غير المميز ونحوه
(بارض) ولو غير مستوية
فصاح عليه فوات (او صاح
على بالغ) متمسك في نحو
وقوفه على ما بحثه البلقيني
وهو محتمل ويحتمل الاخذ
باطلاقهم لان التقصير منه
حيث لا يمن صاح (بطرف
سطح) او نحوه فسقط ومات
(فلا فدية في الاصح) لندرة
الموت بذلك حيث لا يتكون
موافقة قدر وافاد سياقه

والروض ما يوافقه قال الرشدي قوله اكثفاه فيه الخ فيه توقف اه وقال ع ش قوله لا ذلولا ذلك الخ وعليه
لو اختلفا في الار تعادو عدمه صدق الجاني لان الاصل عدم الار تعادو براءة الذمة كما سيأتي اه (قوله على ان
ذكره لكونه الخ) اي الار تعاد (قوله لا لكونه شرطاً) خلافاً للهاية والمعنى وشرحي المنهج والروض كما مر
انفاذاً لدلالية ما نصه ولو ادعى الولي الار تعادو الصائح عدمه صدق الصائح بيمينه اه اي فلا شيء عليه ع ش
(قوله منها) الى قول المتن وفي قول في النهاية (قوله منها) اي الصيحة (قوله وحذفها) اي لفظة منها (قوله
لدلالة فاء السببية) اي المتبادر في السببية في امثال هذا المقام لا سيما مع قوله فوقه بذلك او يقال وقوعه
جواب الشرط المحتاج الى تقديره دليل كونه للسببية سم على حج اه ع ش (قوله ان بقي الخ) قيد
لعدم اشتراط الفورية عبارة لا سني المالمات بعدما ذكر كومة بلا تالم او عقبه بلا سقوط او بسقوط بلا
ار تعاد فلا ضمان اه (قول المتن فدية مغلظة الخ) سواء اغافسه من ورائه ام واجبه اسنى زاد المغنى
وسواء اكان في ملك الصائح ام لا اه (قول المتن مغلظة) اي بالثلث السابق في كتاب الديات معنى وع ش
(قوله ولو لم يمت) الى قوله لا ان يكون الطرف في المغنى (قوله بل ذهب مشيه او بصره الخ) الظاهر ان هذا
غير مقيد بالصبي ولا بطرف السطح اه رشدي عبارة ع ش قوله ختمته العاقلة ذكر هذه فيما لو صاح
عليه بطرف سطح يقتضى انه لو صاح عليه بالارض او على بالغ متيقظ فزال عقله يضمن وقديقال الصياح
وان لم يؤثر الموت لكنه قد يؤثر زوال العقل فانه كثير ما يحصل منه الانزعاج المفضي الى زوال العقل ويأتي
عن سم والمغنى التقييد بالصبي (قوله وخرج بقوله على صبي الخ) عبارة المغنى بالصياح عليه مالمو صاح
على غيره فوقه من الصياح فهل يكون هذا او كمالو صاح على صيد قال الاذري والاقرب الثاني اه (قوله
الاتي) اي يقول المتن او صاح على بالغ الخ ولو صاح على صيد الخ (قوله اخفض منه) اي من الوسط (قوله
بحيث يتدحرج الخ) اي يتدحرج بالفعل كما هو ظاهر اه رشدي (قوله به اليه) اي بالوسط الى
الطرف (قوله يمنع ذلك) اي الغلبة وقوله فوات اي من الصيحة اه معنى (قول المتن على بالغ الخ)
اي متيقظ اه ع ش (قوله باطلاقهم) اي سواء كان متمسكاً او غير متمسك اه كرى (قوله
منه) اي من البالغ (قول المتن فلا فدية الخ) ثم ان فعل ذلك بقصد اذية غيره عزرو ولا فلا اه ع ش (قوله
فيكون) اي موتهما اه نهاية (قوله موافقة قدر) يؤخذ منه انه لا كفارة على الصائح ع ش (قوله اذا
مات) خبر ان اه سم (قوله فلو ذهب عقله) يدل على عدم رجوعه للبالغ ايضا وان احتمل قوله فاشترط الخ
خلافه عبارة الا نوارو لو صاح على صغير فزال عقله وجبت الدية مغلظة على عاقلة اه عبارة كنز الاستاذ
ولو صاح على ضعيف العقل فزال عقله وجبت دية ولم يقيدوه بكونه على طرف سطح ويحتمل التقييد به وهو
اوجه وان يفرق بان تأثير الصياح في زوال العقل اشد من تأثيره في السقوط من علو انتهت اه سم عبارة

ذلك الار تعاد في عبارة الاصل لبيان ان السقوط تسبب عن الصياح اذ عابارته مع تركه وهي فارتعد وسقط
عنه لا تقييد ذلك بناء على ان الهام في منه للطرف كما هو المتبادر من العبارة واما جعلها للصياح ومن للتعليل
فبعيد لا يتبادر منها بل يتبادر خلافه كما يقرر واما عبارة المصنف فهي ظاهرة او صريحة في ان السقوط
تسبب عن الصياح اذ لا يفهم من قوله فوقه بذلك اي الصياح الا معنى تسبب الصياح فلذا حذف ذلك القيد
لاستغنائها عنه ولذلك احتاج فيما ياتي انفاذاً كرا الاضطراب الذي هو بمعنى الار تعاد لعدم ذكر ما يغنى
عنه فتامل (قوله لدلالة فاء السببية عليها) فيه انه لا دليل هنا على ان هذه للسببية حتى يدل عليها الا ان
يقال يتبادر السببية في امثال هذا المقام لا سيما مع قوله فوقه بذلك او يقال وقوعه جواب الشرط المحتاج الى
تقديره دليل كونها للسببية (قوله اذ مات) خبر ان (قوله فلو ذهب عقله) يدل على عدم رجوعه للبالغ
ايضا وان احتمل قوله فاشترط الخ خلافه (قوله ايضا فلو ذهب عقله) عبارة الا نوارو لو صاح على صغير
فزال عقله وجبت دية مغلظة على عاقلة اه وعبارة كنز الاستاذ ولو صاح على ضعيف العقل فزال عقله
وجبت الدية ولم يقيدوه بكونه على طرف سطح ويحتمل التقييد به وهو اوجه وان يفرق بان تأثير الصياح

كما قررته فيه ان سلب الضمان فيه اذا مات فلو ذهب عقله

وجبت ديته كما قاله جمع متقدمون لأن تأثير الصدقة في زواله أشد منه في إهلاكها شترط فيه نحو سطح (وشهر سلاح) على بصير رآه (كصباح) في تفصيله المذكور (ومراهم متيقظ كالغ) فيما ذكر فيه واستفيد من متيقظ أن المدار على قوة التمييز دون المرافقة (ولو صاح) محرم أو حلال في الحرم أو غيره (على صيد) (ع) فاضطر بصي غير قوى التمييز ونحوه ممن مر وهو على طرف سطح لا أرض (وسقط) ومات منه

(فدية مخففة على العاقلة) لأن عقله حينئذ خطأ ولو زال عقله وجبت ديته على العاقلة وإن كان بارض نظير ما مر وافهم تأثير الصباح فيما ذكر تأثيره في غيره ومن ثم جزم في الأنوار ومن تبعه بأنه لو صاح بدابة إنسان أو هيجها بثوبه فسقطت في ماء أو وحدة فهلكت ضمنها في ماله وإن كان على ظهرها إنسان فسقط ومات فعلى عاقلة أه ولم يبينوا أنه خطأ وشبه عمد الوجه أنه شبه عمد ثم ظاهر كلامهم هنا أنه لا فرق بين كون الدابة تنفر بطبعها من الصباح وإن لالكن يشكل عليه قولهم في اتلاف الدواب لو كانت الدابة وحدها فنفسها إنسان فالتفت شيئا متصلا بالنخس وطبعها الاتلاف فهل يضمن وجهان أه ومنحس كالصباح بل أولى كما يأتي فالتقاتل بالضمان به يشترط أن يكون الاتلاف متصلا بالنخس وإن يكون طبعها ففعله يشترط كل من هذين هنا بالاولى لما هو واضح أن النخس يبلغ في آثارها من الصباح والقاتل بعده مع هذين يقول هنا بعده أولى فاطلاق الأنوار

المغنى ولو صاح على صغير فالعقل وجبت الدية كما جزم به الامام ونص عليه في الام وإن كان بالغاً فلا (قوله نحو سطح) أي طرفه (قول المتن وشهر سلاح الخ) وكذا تهديد بشديد أه مغنى (قوله على بصير رآه) قد يقال أو على اعنى إذا مسه على وجه يؤثر ويرعب أه سم على حج أه عش (قوله كصباح في تفصيله الخ) أي وإن كان بارض كما سيصرح به أه سم أي في شرح ولو تبع بسيف الخ (قوله فيما ذكر فيه) أي من أنه لا شيء فيه عش (قوله واستفيد) إلى قول المتن فدية مخففة في النهاية والمغنى (قوله دون المرافقة) في استفادة الدونية نظر أه سم (قول المتن ولو صاح على صيد) أي لو لم يقصد الصبي ونحوه ممن ذكر بل صاح شخص على نحو صيد الخ أه مغنى (قوله لو صاح بدابة) إلى قوله وإن كان على ظهرها الخ نقله المغنى وعش عن فتاوى البغوى وأقراه (قوله بدابة إنسان) بالإضافة (قوله انتهى) أي كلام الأنوار ومن تبعه (قوله ثم ظاهر كلامهم أي الأصحاب هنا) أي في صباح الدابة (قوله لكن يشكل عليه قولهم الخ) قد يفرق بأن السقوط المؤدى للتلف يتسبب عن الصباح كالنخس بدون امرزائد بخلاف الاتلاف وسقوط راكبها المؤدى للتأثير فيه لازم لسقوطها من غير احتياج لامرزائد بخلاف اتلافها غير راكبها ليس لازماً للنخسها ولا لنفارها بوساطته فجاز أن يعتبر في مسألة النخس كون الاتلاف طبعاً ويعتبر ذلك هنا أه سم (قوله متصلاً الخ) أي اتلافاً متصلاً الخ (قوله وطبعها الاتلاف الخ) جملة حالية (قوله كما يأتي) أي انقار (قوله به) أي للنخس (قوله وإن يكون الخ) أي الاتلاف (قوله هنا) أي في الصباح (قوله والقاتل بعده) أي بعدم الضمان في مسألة النخس (قوله بل لا يصح الخ) في نفي الصحة عنه نظر ظاهر أه سم (قوله بأولى كما تقرر) فيه توقف (قوله بما في الأنوار) أي من الضمان (قوله إنما هو حيث الخ) محل تأمل (قوله أو نحوه) إلى قوله كالمؤثر عا في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله أو لا حضار ونحو ولدها وقوله واعتراضه إلى المتن (قوله أو نحوه الخ) من النحو مشايخ البلدان والعربان والمشد أه عش (قوله بنفسه الخ) متعلق بطلب الخ (قوله أو برسوله) ولو زاد الرسول في طلبه على ما قاله السلطان كذباً مهدداً وحصل الاجهاض بزيادته فقط تعلق الضمان به كما لو لم يطلبها السلطان أصلاً فلو جعل الحال بأن لم يعلم تأثير الزيادة في الاجهاض أو كلام السلطان فقيه نظرو الأقرب أن الضمان على عاقلة الرسول لتعديه بالخالفة ولو جعل هل زاد أو لا فالظاهر الضمان على عاقلة الامام دون الرسول لأن الأصل عدم الزيادة أه عش (قوله أو كاذب عليه) عطف على سلطان أه كرى عبارة المغنى بل لو كذب شخص وأمرها بالحضور

زوال العقل أشد من تأثيره في السقوط من علو أه (قوله على بصير) قد يقال أو على اعنى إذا مسه على وجه يؤثر ويرعب (قوله في المتن كصباح) في تفصيله المذكور وإن كان بارض كما يصرح به (قوله واستفيد من متيقظ) كذا شرح مر (قوله دون المرافقة) في استفادة الرؤية نظر (قوله لكن يشكل عليه الخ) قد يفرق بأن السقوط المؤدى للتلف يتسبب عن الصباح كالنخس بدون امرزائد بخلاف الاتلاف وسقوط راكبها ليس لازماً للنخسها ولا لنفارها بوساطته فجاز أن يعتبر في مسألة النخس كون الاتلاف طبعاً ولا يعتبر ذلك هنا وعبارة الأنوار ولو صاح على صغير فالعقل وجبت الدية ولم يقيده بأنه على طرف سطح ويحتمل التقييد به وهو أوجه وأنه يفرق بأن تأثير الصباح في زوال العقل أشد من تأثيره في السقوط من علو أه (قوله بل لا يصح

ومن تبعه فيه نظر بل لا يصح لأنه إن قال بالضمان في مسألة النخس لزمه القول به بشرطها هنا بالاولى كما تقرر أو بعده معهما ثم لزمه القول بعده هنا بالاولى والعجب من جزم هنا بما في الأنوار وحكى ذلك الوجين ثم من غير ترجيح وكأنه غفل في كل عن استحضار الآخر والام يسعه ذلك فإن قلت فالذي يعتمد في ذلك قلت الذي يتجه ثم الضمان بقيد به فكذا هنا وكون النخس يبلغ من الصباح إنما هو حيث وجد قيداه لا مطلقاً فتأمل (ولو طلب سلطان) أو نحوه ممن يخشى سطوته ولو قاضيا بنفسه أو برسوله أو كاذب عليه

كذلك (من ذكرت) عنده (بسوء) هو الغالب فلا يرد عليه أن مثله ما لو تذكر به كان طلبت بدین قال البلقيني وهي مخدرة مطلقا أو غيرها وهو عن
يخشى سطوته أو لا حضار نحو ولدها أو طلب من هو عندها (فاجهضت) أي ألفت جنينا فزاعته (ه) واعتراضه بأن الاجهاض يخص
بالابل لغة يرد بأن عرف

على لسان الامام كان الحكم كذلك وكذا تهديدها بلا طلب اه (قوله كذلك) أي بنفسه أو برسوله يعني
لو طلب رجل من لسان الامام كاذبا بنفسه أو برسوله أن الامام يأمر باحضارها فإن اجهضت فالضمان على
عاقلة الكاذب اه كرددی (قوله هو) أي قوله بسوء مغنى ويحتمل قوله ذكرت بسوء (قوله) وهي مخدرة
(الخ) أي من طلبت بدین (قوله مطلقا) أي تخشى سطوته أم لا أم عش (قوله أو غيرها الخ) عبارة المغنى أو غير
مخدرة لكنها تخاف من سطوته فإن لم تخف من سطوته وهي غير مخدرة فلا ضمان اه (قوله وهو) أي غير
المخدرة ممن يخشى ببناء الفاعل سطوته أي نحو السلطان (قوله يخشى) عبارة النهاية تخشى اه بالمشاة
الفوقية (قوله أو لا حضار الخ) عطف على قوله بدین (قوله أو طلب الخ) عطف على قوله طلبت الخ
عبارة المغنى وطلبها أيضا ليس بقيد بل لو طلب سلطان رجلا عندها فاجهضت كان الحكم كذلك على النص
اه (قوله أي ضمنها عاقلة) أي عاقلة السلطان أو عاقلة الرسول إن كان الرسول كاذبا على السلطان
عبارة سم على المنهج واعتمد مر فيقال طلبها الرسل كذبا أن الضمان على الرسل وقال أو طلبها رسل
السلطان بأمره مع عليهم بظلمه ضمنوا إلا أن يكرههم فكما في الجلال كاه وظاهر اه عش (قوله
كألو فزعها الخ) من باب التفعيل (قوله وخرج) إلى قوله ولو قد ذفت في المغنى وإلى المتن في النهاية (قوله فلا
يضمنها الخ) أي كألو فزع انسانا فافسدها فأحدث في ثيابه مغنى ونهاية (قوله ولا ولدها) أي ولا يضمن
ولدها اه عش (قوله بعد الفزع) لعله متعلق بمقدر أي ومات بعد الفزع لفقد غير لبنها ويحتمل أنه
متعلق بالشارب يعني الشارب لبنها الفاسد بالفزع (قوله اليه) أي الموت (قوله عادة) أي ولا نظر إليها
بخصوصها إن اطردت عادت بها بذلك اه عش (قوله بالاجهاض) أي بسببه اه عش (قوله فعلى
عاقلة القاذف) أي ضمن عاقلة القاذف ضمان شبه عمد اه عش (قوله ولو جأها رسول الحاكم الخ)
أي بلا إرسال من الحاكم لقوله الاتي فتضمن الغرة عاقلة لها أما إذا كان بارسالة فقد تقدم في قوله بنفسه
أو برسوله اه عش (قوله لتدلمها) أي الرسول ومن جاء به (قوله على أخيها) أي مثلا اه نهاية
(قوله) ويتعين حمله على من (الخ) يؤخذ منه حكم حادثة سئل عنها وهي أن شخصا تصور بصورة سبع ودخل
في غفلة على نوبة هيئة مفزعة عادة فاجهضت امرأة منهن وهو أن عاقلة تضمن الغرة بل وتضمن دية المرأة إن
ماتت بالاجهاض بخلاف ما إذا ماتت بدونه اه عش (قوله وينبغي لحاكم) إلى قوله وقول بعضهم في
النهاية (قوله وينبغي لحاكم الخ) أي يجب اه عش (قوله فسكون) أي ففتح وجوز في المحكم ضم الميم
وكسر الموحدة اه مغنى (قوله غاب عنها) سيذكر محترزه (قوله ومن ثم الخ) عبارة المغنى بخلاف ما لو
وضع الصبي أو البالغ في زية السبع وهو فيها أو اتى السبع على أحدهما أو القاه على السبع في مضيق
أو حبسه معه في بيت أو بئر أو حذفه له حتى اضطر إلى قتله والسبع بما يقتل غالبا كاسد ونمرود وبقتله في
الحال أو جرحه جرحا يقتل غالبا فعليه القود لأنه الجالس السبع إلى قتله فإن كان جرحه لا يقتل غالبا فبشبه عمد
وهذا بخلاف ما لو القاه على حية أو القاه عليه أو قيده وطره في مكان فيه حيات ولو ضيقا فإنه لا يضمنه لأنها

الخ) في نفي الصحة عنه نظر ظاهر لا يخفى (قوله فلا يرد عليه الخ) أقول لا يرد يندفع أيضا بان الضمان
بغير ماله نحو ذكره بأسوء نظرا لظهور عذره في طلبها حينئذ فالتقيد هنا يستحسن لذلك (قول المتن ولو
وضع صيا في مسبعة الخ) قال الزركشي تخصيص الحكم بالصبي يقتضى أنه لو وضع بالعالم يجب الضمان
قطعا وبه صرح في الروضة هنا لكن الرافعي إنما ذكره عن كلام الغزالي ثم أشار إلى مخالفته فقال ويشبه أن
يقال الحكم منوط بالقوة والضعف لا بالصغر والكبر وهذا الذي يبحث به يرشده إلى قول الماوردي والروائي
والشيخ في المذهب لوربط يدي رجل ورجليه والقاه في مسبعة فهو شبه عمد فاعتبروا وضعه بالشد ولم يعتبروا
كبره اه (قوله في المتن فأكله سبع فلا ضمان الخ) نعم لو كفه وقيده ووضعه في المسبعة ضمنه كما قاله

طلبها (ولو وضع) جان (صيا) والتقييد به لجريان الوجه الآتي حرا (في مسبعة) بفتح فسكون أي محل السباع ولو زية سبع غاب عنها
(فأكله سبع فلا ضمان) عليه لأن الوضع ليس باهلاك ولم يلجئ السبع إليه ومن ثم لو أتى أحد هما على الآخر في زية مثلا ضمنه

بالقود أو الدية لأنه يثب في المضيق وينفر بطبعه من الأدنى في المتسع (وقيل إن لم يمكنه انتقال) عن المهلك من محله (ضمن) لأنه أهلك له عرفا
فإن أمكنه فتركه أو كان بالغاً ووضع به غير مسبعة فاتفق أن سبعا كاله هدر قطعاً كالأ فصدفه فلم يعصب جر حه حتى مات أما القن فيضمنه باليد
مطلقاً وقول بعضهم أن استمرت إلى الافتراض بالتكثيف ونحوه غير صحيح لما مر في الغصب أن من وضع يده على قن ضمنه حتى يعود ليد مالكة
(ولو تبع بسيف) ونحوه ميز (أهـ) (٦) منه فرمى نفسه بماء أو ناراً أو من سطح) أو عليه فأنكسر بشقله ووقع ومات (فلا ضمان) عليه

فيه لأنه بأشـ أهلك نفسه
عمداً فقطع سببية تابعة ولأنه
أوقع بنفسه ما خشيه منه
فهو كما لو أكرهه على قتل
نفسه ففعل أما غير المميز
فيضمنه تابعه لأن عمده
خطأ (فلو وقع) بشيء مما
ذكر (جـ) (أهـ) به (لعمري أو
ظلمة) مثلاً ووقع في نحو
بش مغطاة (ضمنه) تابعه
لأنه جاءه له إلى الحرب المفضي
لهلاكه من ثم لم يزل عاقلته
ديته شبه العمد (وكذا لو
انحسف به سقف) لم يرم
نفسه عليه (في هر به) لضعف
السقف وقد جهله الهارب
فهلك فإن تابعه يضمنه (في
الأصح) لما ذكر (ولو سلم
صبي) ولو مرأته من وليه
أو اجنبي وبحت الزركشي
مشاركته للسياح مردود
بأن السياح مباشر ومسليه
متسبب (إلى سياح ليعليه)
السياحة أي العموم فتسليه
بنفسه لا بنائيه أو أخذه من
غير أن يسليه له أحد كما هو
ظاهر فعله أو عليه الولي
بنفسه (ففرق وجبت
ديته) دية شبه عمد على عاقلته
لتقصيره بأهـ له حتى
غرق مع كون الماء من شأنه

بطبعها تنفر من الأدنى بخلاف السبع فإنه يثب عليه في المضيق دون المتسع والمجنون الضاري كالسبع المغري
في المضيق ولو القاه مكتوفاً بين يدي سبع في مكان متسع فقتله فلا ضمان ولو السع حية مثلاً فقتله فإن كانت
بما يقتل غالباً فعمد وإلا فبشبهه (أهـ) (قوله بالقود) أي أن لم يعف عنه وقوله أو الدية بأن كان خطأ أو
عفى عنه (قوله من محله) انظر أي حاجة إليه مع قوله عن المهلك (أهـ) رشيدى أي فالأولى إسقاطه كما فعله
المغنى (قوله أو كان) أي الموضوع في مسبعة (قوله هدر قطعاً) نعم لو كتفه أي الحر وقيدوه وضعه في المسبعة
ضمنه كما قاله المأوردى لأنه أحدث فيه فعلاً شرح مر (أهـ) سم قال عرش قوله بمن ضمنه أي ضمان شبه
عمداً (قوله أما القن الخ) محترز قوله حر (أهـ) (قوله يميز) عبارة المغنى مكلفاً بصير أو يميز (أهـ)
(قول المتن بماء أو نار) أو نحوه من المهلكات كبحر (أهـ) مغنى (قول المتن أو من سطح) أي أو شاطئ
جبل (أهـ) مغنى (قوله ومات) أي أو لقيه لص في طريقة فقتله أو سبغ فافترسه ولم يلجئه إليه بمضيق سواء كان
المطلوب بصير أو أعمى (أهـ) مغنى (قوله كالواكره الخ) تبع فيه الرافعي هنا والمعتمد كما ذكره ابن المقرئ
تبعاً لاصله في أوائل كتاب الجنائيات أنه عليه أي المكروه يكسر الراى نصف الدية أهـ نهاية أي دية عمد
أهـ عرش (قوله أما غير المميز) إلى قول المتن ولو سلم في المغنى (قوله لأن عمده) أي غير المميز صدياً أو مجنوناً
أهـ مغنى (قوله بشيء مما ذكر) إلى قول المتن ويضمن في النهاية (قول المتن وظلمة) في نهار أو ليل (أهـ)
مغنى (قوله أو وقع الخ) أو الجاه إلى السبع بمضيق أهـ نهاية أي وهو عالم به كما يقتضيه الصنيع والفرق
بينه وبين ما مر ظاهر رشيدى (قوله لالجائنه الخ) أي ولم يقصد المتبع أهـ لأك نفسه نهاية ومغنى
(قول المتن به) أي بالهارب صدياً كان أو بالغاً (أهـ) مغنى (قوله وقد جهله) أي ضعف السقف
أهـ عرش (قوله مشاركته) أي الاجنبي أهـ عرش (قوله مردود) ووفقاً للنهية وخلافاً للمغنى (قوله أي
العموم) إلى قوله وبحت في المغنى (قوله لا بنائيه) أي بخلاف ما إذا تسليه بنائيه أي وعله النائب كما لا يخفى (أهـ)
رشيدى (قوله أو عليه الولي) عطف على قول المتن سلم صبي (قوله على عاقلته) أي عاقلة المعلم من الولي أو
غيره رشيدى وعرش (قوله ولو أمره) إلى المتن في المغنى (قوله ولو أمره السباح) أي أو الولي أخذاً من
التعليل (قوله ضمنه) أي بديته شبه العمد أهـ عرش (قوله عند العرايين) عبارة النهاية كما قاله العراقيون (أهـ)
(قوله لا لئزأه الحفظ) قال الشهاب ابن قاسم هذا لا يظهر في تسليم الاجنبي ولا من غير تسليم أحد انتهى
وقد يقال أنه بتسليه له من الاجنبي أو بنفسه ملتزم للحفظ شرعاً وأن لم يكن هناك تسليم معتبر (أهـ) (قوله مختاراً
الخ) فإن اختلف السياح والوارث في ذلك فالصدق السباح لأن الأصل عدم الضمان أهـ عرش أي بتسليه

المأوردى لأنه أحدث فيه فعلاً ولا ينافيه قول المصنف وقيل إن لم يمكنه انتقال ضمنه أذهو مفروض فيمن
عجز لضعفه أصغر أو نحوه بل لا يبطو نحوه ولا قول الشيخ في شرح منهجة ولا مكتوفاً أي لتكته من الحرب
وكلاهما في مكتوف مقيد (أهـ) (قوله أو كان بالغاً) نعم إن كتفه وقيد ضمنه لأنه أحدث فيه العجز مر
فايراجع (قوله فهو كالواكره الخ) وقول بعضهم فاشبهه مالواكره إنساناً على أن يقتل نفسه فقتلها لا ضمان
على المكروه تبع فيه الرافعي هنا والمعتمد كما ذكره ابن المقرئ تبعاً لاصله في أوائل كتاب الجنائيات أنه عليه
نصف الدية (أهـ) عرش (قوله وبحت الزركشي) مشاركته للسياح مردود (كذا مر) (قوله بل الوجه خلافه)
كذا مر (قوله لا لئزأه الحفظ) هذا لا يظهر في تسليم الاجنبي ولا من غير تسليم أحد

الإهلاك وبه فارق الوضع في مسبعة لأنها ليس من شأنها الإهلاك وبحت أن الولي إذا سلمه يكون كعاقلته طريقاً
في الضمان وفيه نظر بل الوجه خلافه إذا فعل ذلك لمصلحة وكذا لغيرها على ما مر في الاجنبي على أن جمعه مع عاقلته لا وجه له لأن الجنائية في هذا
الباب كاله على العاقلة ولو أمره السياح بدخول الماء فدخل مختاراً فغرق ضمنه أيضاً عند العرايين لا لئزأه الحفظ ولو رفع مختاراً يده
من تحته ولو بالغاً لا يحسن السباحة فغرق لزمه القود وخرج بالصبي البالغ فلا يضمنه مطلقاً إلا في رفع يده من تحته كما تقرر

اياء اه عش قوله لزمه القود أى ان قصد بر فعيده اغرافه فان قصد اختبار معرفته ولم يقصد شيئا فلا قصاص وعليه دية حلي اه بجيرى (قوله لان عليه الاحتياط لنفسه) اى البالغ ولا يفتى بقول السباح اه معنى (قول المتن ويضمن) اى الشخص اه معنى (قول المتن عدوان) هو بالجر صفة حفر ويجوز النصب على الحال اه معنى (قوله كانت) الاولى حفر كما فى النهاية والمعنى (قوله بان كانت) الى قوله ولو اذن له المالك فى النهاية والى قوله كذا قيد فى المعنى الا قوله ويضمن آتقن الى ولو عرض (قوله بملك غيره الخ) أى او فى مشترك بغير اذن شريكه اه معنى (قوله او بشارع ضيق) اى وان اذنه الامام وكان لمصلحة المسلمين اه نهاية (قوله او واسع الخ) التمثيل به للعدوان قد يقتضى حرمة مع انه جائز عبارة الروض وله حفرها فى الواسع لمصلحة المسلمين بلا ضمان وان لم ياذن الامام وكذا لنفسه ويضمن الا ان اذن له انتبه وقوله وكذا الى له حفرها كما صرح به شرحه اه سم (قوله ما تلف الخ) معمول لقول المتن ويضمن الخ اه عش (قوله من مال) بيان لما تلف (قوله بعيده الاق) اى انفاق قبل المتن الاق (قوله وكذا) راجع الى قوله من مال عليه الخ (قوله على عاقلته) كقوله عليه متعلق يضمن فى المتن وضميرها للحافر وعبرة المعنى فيضمن ما تلف بها من آدمى او غيره لكن الآدمى يضمن بالدية وان كان حرا بالقيمة ان كان رقيقا على عاقلة الحافر حيا او ميتا وان غير الآدمى كهيمة او مال اخر فيضمن بالغرم فى مال الحافر الحر وكذا القول فى الضمان فى جميع المسائل الآتية اه (قوله لتعديده) المراد به ما يشمل الاقيتات على الامام بالنسبة الى قوله او واسع الخ لما مر عن سم انفا (قوله ويشترط ان لا يعتمد الخ) اى والا يوجد هناك مباشرة بان رداه فى البئر غير حافر هاو الا فالضمان على المردى لا الحافر اه معنى (قوله وعلى) اى تعدد الوقوع (قوله ما بجته الغزالى) عبارة النهاية ما فى الانوار الخ (قوله ودوام التعدي) اى ويشترط دوام العدوان الى السقوط اه معنى (قوله كان رضى المالك ببقائها) اى ومنعه من طمها اه نهاية (قوله او ملك البقعة) يعنى منفعتها وان لم يجز الحفر للمالك المنفعة كما سياتى اه سم اى فى الشارح (قوله نعم لا يقبل قول المالك الخ) اى ويحتاج الحافر الى بينة باذنه اسنى ومعنى ونهاية (قوله بعد التردى) اى اما قبله فيسقط الضمان لانه ان كان اذن له قبل فظا هر وان لم يكن اذن عدهذا اذنا فاذا وقع التردى بعده كان بعد سقوط الضمان عن الحافر اه عش (قوله ولو تعدى الواقع الخ) اشارة الى تقييد ضمان الحافر عدوانا بما اذا لم يتعد الواقع بالدخول اه عش (قوله ولو اذن له) اى للواقع فى الدخول (قوله ولم يعرفه) اى المالك الواقع بها اى بالبئر فى ملكه ضمن هو اى المالك (قوله لتقصيره) اى بعدم اعلامه اسنى ومعنى

(قوله او واسع لمصلحة نفسه) التمثيل به للعدوان قد يقتضى حرمة مع انه جائز وعبرة الروض ولو حفرها فى الواسع لمصلحة المسلمين فلا ضمان وان لم ياذن الامام وكذا لنفسه ويضمن الا ان اذن له اه وقوله وكذا الى له حفرها كما صرح به فى شرحه (قوله او ملك المنفعة^(١)) اى وان لم يكن الحفر للمالك المنفعة كما سياتى (قوله ايضا المنفعة) فيه نظر لان مجرد ملك المنفعة لا يبيح الحفر الا ان تكون المنفعة شاملة للحفر ثم رايتم ما ياتى (قوله نعم لا يقبل قول المالك بعد التردى حفر باذنى) ويحتاج الحافر الى بينة باذنه شرح الروض (قوله كان مهدرا الخ) هذا واحد وجهين فى الروض صححه البلقينى وغيره وعبارته مع شرحه فلو تعدى بدخوله ملك غيره فوقع فى بئر حفرته عدوانا فهل يضمته الحافر لتعديده او لا لتعدى الواقع فيها بالدخول وجهان صحيح منهما البلقينى وغيره الثانى اه (قوله ولو اذن له المالك) ويحتاج الحال الى بينة اذنه شرح روض (قوله ولم يعرفه بها ضمن هو لا الحافر) عبارة شرح الروض فان اذن له المالك فى دخولها فان عرفه بالبئر فلا ضمان والا فهل يضمن الحافر او المالك وجهان فى تعليق القاضى قال البلقينى والاوجه انه على المالك لانه مقصر بعدم اعلامه فان كان ناسيا فعلى الحافر اه وقوله وجهان فى تعليق القاضى اوجههما انه على الحافر خلافا للبلقينى مر ويفرق بين كونه على الحافر وما ياتى فى قوله

لان عليه الاحتياط لنفسه
(ويضمن بحفر بئر عدوان)
بان كانت بملك غيره بغير
اذنه او بشارع ضيق او
واسع لمصلحة نفسه بغير
اذن الامام ما تلف بها لئلا
ونهارا من مال عليه وحر
او قن بعيده الآق على عاقلته
وكذا فى جميع المسائل
الآتية والسابقة لتعديده
ويشترط أن لا يعتمد
الوقوع فيها ولا أهدر
وعليه يحمل ما بجته الغزالى
واعتمده الزركشى أنه اذا
كان بصيرا نهارا والبئر
مفتوحة لا يضمن ودوام
التعدي فلوزال كان رضى
المالك ببقائها أو ملك البقعة
فلا ضمان لزوال التعدي
نعم لا يقبل قول المالك
بعد التردى حفر باذنى ولو
تعدى الواقع بالدخول كان
مهدرا ولو أذن له المالك
ولم يعرفه بها ضمن هو
لا الحافر لتقصيره

(١) قول المحشى ابن قاسم
قوله المنفعة نسخ الشرح
التي بايدينا البقعة اه من
هامش الاصل

مالم ينسها فعل الحافر كما
 يأتي ويضمن القن ذلك في
 رقبته فان عتق فن حين
 العتق على عاقلته ولو عرض
 للواقع بها مرق ولم يؤثر
 فيه الوقوع شيئا لم يضمن
 الحافر شيئا لا تقطاع سبيلته
 (لا) محفورة (في ملكه) وما
 استحق منفعة بوقف او
 وصية مؤبدة كذا قيد به
 شارح وهو مختل ويحتمل
 خلافه وهو ما اطلقه غيره
 نظرا الى انها وان اقتت
 بصدق عليه انه مستحق
 للنفعة وان كان متعديا
 بالحفر لاستعماله ملك غيره
 فمالم يؤذن له فيه اذا انتفاع
 لا يشمل الحفر كما هو ظاهر
 وكذا يقال في الاجارة
 (وموات) تملك اوارتفاق
 لا اعتبار على ما جزم به بعضهم
 وفيه نظر فلا يضمن الواقع
 فيها لعدم تعديده وعلى
 الموات حملوا الخبر الصحيح
 البئر جرحها جبار ولو تعدى
 بالحفر في ملكه لسكونه
 وسعه بقرب جدار جاره ضمن
 ما وقع بمحل التعدي كما قاله
 البلقيني واطلق ان الحفر
 بملكه المروان المقبوض
 او المستاجر غير تعدد وخالفه
 غيره في الاول اذا نقص
 الحفر قيمته ويرد بان التعدي
 هنا ليس لذات الحفر بل
 لتقصي الرهن بخلاف
 توسعة الحفر الضارة

(قوله مالم ينسها الخ) عبارة الاسنى والمغنى فان كان ناسيا الخ (قوله كما يأتي) أى قيل قولى الماتن أو بملك غيره
 (قوله ويضمن القن) الى قوله قال الامام في النهاية (قوله ذلك) أى ماتلف بالحفر عدوا ناديا او غيره
 (قوله فن حين التعلق الخ) أى ضمان الوقوع بعد العتق على عاقلته اه سم ولعله مختص بما اذا كان
 الواقع بعد العتق آدميا وما اذا كان غير الادى كهيمة او مال آخر فضاهاه على ماله أخذنا ما مر عن المغنى
 (قوله ولو عرض للواقع بها مرق) أى كحية نهشته او حجر وقع عليه مثلا او ضاق نفسه من امر عرض له
 فيها ولو بواسطة ضيقها اه ع ش (قوله ولم يؤثر فيه الخ) فلو تردت بهيمة في بئر ولم تتأثر بالصدمة وبقيت
 فيها اياما ثم ماتت جوعا او عطشا فلا ضمان على الحافر اه مغنى (قوله لا محفورة) الاولى ولا يضمن بحفر
 بشر كافي المغنى (قول الماتن لا في ملكه) عبارة الروض مع شرحه وان حفر في ملكه ودخل رجل داره بالاذن
 واعلمه ان هناك بئر او كانت مكشوفة والتحرز منها يمكن فهلك به الم يضمن اما اذا لم يعرف بها والدخل اعمى
 او وضع مظلم أى او البئر مغطاة في التهمة انه كالودعاه الى طعامه شوم فأكله فيضمن فلو حفر بشرافى
 دهليز الخ اه وسياق عن المغنى مثله (قوله والاستحق منفعة الخ) مفهوما ان المستعير يضمن ما تلف
 بالحفر فيما استعاره اه ع ش (قوله او وصية مؤبدة الخ) عبارة النهاية او وصية وان لم تكن مؤبدة فيما
 يظهر كما هو مقتضى كلامهم اه (قوله كذا قيد به شارح) وكذا قيد المغنى الوصية بالماؤبدة (قوله انها) أى
 الوصية (قوله يصدق عليه) أى على الموصى له (قوله لاستعماله الخ) لانه لا يتعدى وقوله اذا الانتفاع الخ علة
 لقوله لاستعماله الخ وقوله لا يشمل الحفر أى وان توقف تمام الانتفاع عليه اه ع ش قال سم قوله اذا الانتفاع
 الخ قضيته امتناع الحفر في المؤبدة ايضا اه (قوله وكذا يقال) الى قوله بمحل التعدي في المغنى (قوله وكذا
 يقال الخ) أى من انه لو حفر بئر افما استأجره لا يضمن ما تلف بها وان تعدى بالحفر اه ع ش (قوله لا اعتبار
 الخ) عبارة النهاية او عينا فيما يظهر اه وعبارة المغنى فان حفر في الموات ولم يخطر بباله تملك ولا ارتفاق فهو
 كمن لو حفرها للارتفاق كما قاله الامام اه (قوله فيها) أى في بئر محفورة في ملكه او الموات (قوله لعدم تعديده)
 عبارة المغنى ولا يضمن بحفر بئر في ملكه لعدم تعديده ومحل اداعره المالك ان هناك بئر او كانت مكشوفة
 والدخل أى بالاذن متمكن من التحرز فاما اذا لم يعرفه والدخل اعمى فانه يضمن كما قاله في التهمة واقره اه
 (قوله جبار) أى غير مضمون اه مغنى عبارة ع ش الجبار بالضم والتخفيف المهر الذي لا طلب فيه ولا قود
 ولادية اه (قوله ولو تعدى الخ) عبارة المغنى والروض فان وسعه أى الحفر على خلاف العادة او قربها من
 جدار جاره خلاف العادة او وضع في اصل جدار غيره سر جينا ولم يبطو بئر ومثل ارضها ينهار اذا لم يبطو
 ضمن في الجميع ما هلك بذلك لتقصيره اه (قوله وسعه) عبارة النهاية وضعه اه (قوله ضمن ما وقع الخ) أى
 مالم يتعد الواقع بالدخول أخذنا ما تقدم اه سم (قوله بمحل التعدي) وهو ما حفره زيادة على الحفر المعتاد
 اه ع ش (قوله واطلق) أى البلقيني (قوله وخالفه غير الخ) لم يصرح به في النهاية نعم اشار الى رده بما
 أفاده الشارح بقوله ويرد الخ اه سيد عمر (قوله وخالفه غير الخ) ما فائدة الحكم هنا بالتعدي مع ان حاصل
 ما في الروض وشرحه ان من حفر في ملكه ولو تعدى كان حفر فيه وهو مؤجر او مروان بغير اذن المكترى
 ولو حفر بدلهي الخ بان هنا متعديا بغير المالك يصلح لاحالة الضمان عليه (قوله فعلى الحافر كما يأتي) انظره
 مع ان الآتي ما قبل مالم الخ فقط (قوله فن حين العتق) أى ضمان الوقوع بعد العتق على عاقلته (قوله اذا
 الانتفاع لا يشمل الحفر) قضيته امتناع الحفر في الربط ايضا (قوله ضمن ما وقع الخ) أى مالم يتعد
 الواقع بالدخول أخذنا ما تقدم (قوله واطلق الخ) ما فائدة الحكم هنا بالتعدي هنا مع ان حاصل ما في الروض
 وشرحه ان من حفر في ملكه ولو تعدى ان اعلم الدخل بالاذن او كانت مكشوفة والتحرز يمكن لم يضمن والا
 ضمن (قوله واطلق ان الحفر بملكه المروان الخ) في شرح الروض وان حفر في ملكه ولو متعديا كان
 حفر فيه وهو مؤجر او مروان بغير اذن المكترى او المرتين ودخل رجل داره بالاذن واعلمه الخ (قوله ويرد
 بان التعدي هنا ليس لذات الحفر الخ) ولو حفر بئر اقرية العمق متعديا فعمقها غيره تعلق الضمان بهما

بملك غير الحافر ويضمن الصيد الواقع بشر حفرها بملكه في الحرم قال الامام اجماعا (ولو حفر بدلهيزه) بكسر الدال (بشرا) أو كان به بمحل من الدار غيره بشر لم يتعد حافرها (ودعار جلا) أو صديا يميز الى داره أو اليه قد دخل باختياره وكان الغالب انه يمر عليها (فيسقط) فيها جاهلا بها لنحو ظلمة أو تغطية لها فهلك (فالاظهر ضمانه) اياه بدية شبه العمد لا نه غره ولم يقصده واهلاك نفسه فلم يكن فعله قاطعا ما غير المميز فقتل به كالمكره كذا اطلقه البلقيني ويتعين حمله على ما إذا كان الوقوع بها ميسرا كاعا أو علم بنحو الظلمة (٩) وإن المار حينئذ يقع فيها غالبا أو ما إذا لم يدعه فهو مهدر مطلقا وكذا ان دعاه وأعلمه بها وإن كانت مغطاة وخرج بالشئ نحو كلب عقور بدلهيزه فلا يضمن من دعاه فالتلف لانه يفترس باختياره مع كونه ظاهرا يمكن دفعه (تنبيه) لا يتم هذا الاخراج إلا مع التعبير بالدلهيز لانه يشبه البش حينئذ ما على ما جعوا به بين قولهما في الجنابات لاضمان وفي اتلاف البهائم بالاضمان من أن الاول في مربوط يبابه لانه الذي ينطبق عليه التعليل المذكور والثاني فيما إذا كان في داره فلا يتم الاخراج إلا لان يحمل الدلهيز على أوله الملاصق للباب لانه حينئذ بمنزلة المربوط يبابه وبقوله حفر مالو حفرت عدوانا فان دعاه المالك فهل يضمنه المالك أو الحافر وجهان صحيح منهما البلقيني الثاني لانه المقصر بعدم اعلامه ومن ثم لو نسي كان على الحافر وإن لم يدعه بان تعدى بدخوله فهل يضمنه الحافر لتعدي أو لا لتعدي

أو المرتين ان أعلم الداخل بالاذن أو كانت مكشوفة والتحرز يمكن لم يضمن والاضمان اه سم (قوله بملك الحافر) لصله من تحريف الكتبة واصله الموافق لسابق كلام الشارح بملك الجبار (قوله بملكه في الحرم) اى او بموت فيه اه معنى (قوله بكسر الدال) الى التنبيه في النهاية (قوله به) اى فى الدلهيز وكذا ضمير غيره (قوله لم يتعد حافرها) اى فان تعدى فقد مروى بآتي حكمه (قوله أو اليه) اى محل البش من الدلهيز او غيره (قوله باختياره) فلما كرهه على الدخول فظاهر انه يضمن اه معنى (قوله لنحو ظلمة الخ) اى او كان اعنى اه معنى (قوله حمله) اى اطلاق البلقيني (قوله وعلم) اى الداعى (قوله وكذا ان ادعاه واعلمه الخ) ولو اختلفا فقال المستحق لم تعلمه وقال المالك اعلمته فالذى يظهر تصديق المستحق لان الاصل عدم الاعلام اه عش (قوله فلا يضمن من دعاه) وكذا لم يدعه بالطريق الاول اه عش (قوله مع التعبير) اى فى مسألة الكلب وقوله بالدلهيز اى لا بالباب (قوله لانه) اى الكلب (قوله حينئذ) اى حين كون الكلب بالدلهيز (قوله من ان الاول) اى عدم الضمان (قوله التعليل المذكور) اى قوله مع كونه ظاهرا الخ (قوله والثاني) اى الضمان (قوله فيما إذا كان) اى الكلب (قوله الا ان يحمل الدلهيز) اى فى المتن (قوله لانه) اى الكلب حينئذ اى كونه باول الدلهيز (قوله وبقوله الخ) عطف على قوله بالشئ الخ (قوله فان دعاه الخ) خرج مالو لم يدعه وقد تقدم فى قوله ولو تعدى الواقع بالدخول كان مهذرا اه ثم انظر اى حاجة لهذا مع قوله السابق ضمن هو لا الحافر الخ اه سم فان دعاه المالك اى ولم يعرفه بالشئ وقوله صحح منه البلقيني الخ وافقه المغنى كأمرو وخالفه النهاية فقال ولا اى وإن لم يعرفه بالشئ ضمن الحافر فى اوجه الوجهين خلافا للبلقيني اه (قوله الثاني) اى ضمان المالك (قوله لانه المقصر الخ) اى فلو اعلمه البش فلا ضمان اه نهاية (قوله) وإن لم يدعه الى قول المتن ومسجد فى النهاية لا قوله وقول شارح الى المتن (قوله الثاني) اى عدم الضمان (قوله عنه) اى البلقيني (قوله الاول) ضمان الحافر (قوله وان كلامه) اى البلقيني (قوله فعليه) اى حيث كان التالف غير ادى وعلى عاقلته اى حيث كان ادى مالو ورققا اه عش (قوله وهذا) اى الضمان فى المسئلتين (قوله وان علم الخ) هذا الاعتراض يتوجه ايضا على قوله وبطريق ضيق الخ ويحاجب ايضا بانه مبدا للتقسيم اه سم (قوله فقد ذكره الخ) ولو ذكره عقب قوله سابقا ويضمن بحفر بشر عدوانا لكان أولى لانه مثال له اه معنى (قوله من هذه) اى من عبارته هنا (قوله ولو تعدى الخ) عبارة النهاية ولو حفر بشر اقرية العمق متعديا فعلمها غيره تعلق الضمان بهما بالسوية كالجر احات اه اى تعميقا لدخول فى الاهلاك وان قل بالنسبة للتعميق الاول عش (قوله وغيره) اى غير الحافر عطف على الضمير المستتر فى تعدى (قول المتن يضر المارة) وليس بما يضر ما جرت به العادة من حفر الشوارع للاصلاح لان مثل هذا لا تعدى فيه لكونه من المصالح العامة اه عش وسيبقى قبيل قول المتن من جناح ما يوافقه

بالسوية كالجر احات مر (قوله فان دعاه المالك) خروج مالو لم يدعه وقد تقدم فى قوله ولو تعدى الواقع بالدخول كان مهذرا اه ثم انظر اى حاجة لهذا مع قوله السابق ضمن لا الحافر (قوله صحح منهما البلقيني الثاني ايضا) الاوجه الاول مر قال فى شرح الروض عنه لانه مقصر بعدم اعلامه فان كان ناسيا فعلى الحافر اه (قوله وهذا وإن علم الخ) هذا الاعتراض يتوجه ايضا على قوله وبطريق ضيق الخ ويحاجب

(٢ - شروانى وابن قاسم - تاسع) الواقع وجهان صحيح منهما البلقيني الثاني ايضا وقول شارح عنه الاول اما سبق قلم أو أن كلامه اختلف (او) حفر بشرا (بملك غير اه) فى (مشارك) بينهم وبين اخر (بلا اذن) من الغير او من شريكه فى الحفر (فضمنون) ذلك الحفر فعليه او على عاقلته بدل ما تلف به من قيمة اودية شبه عمد وهذا وإن علم بما قبله فقد ذكره لا يصحاح على ان التفصيل بين الاذن وعدمه لم يعلم صريحا إلا من هذه فاندفع ما قيل لاحاجة لذلك هذه اصلا ولو تعدى بحفر وغيره بتوسعة فالضمان عليهما نصفين لا بحسب الحفر (او) حفر (بطريق ضيق يضر المارة

فكذا) هو مضمون وان
أذن فيه الامام لتعديهما
(او) حفر بطريق (لا يضر)
المارة استعماً ولا انحراف
البئر عن الجادة (وأذن) له
(الامام) في الحفر (فلا
ضمان) عليه ولا على عاقلته
للتألف بها وان كان الحفر
لمصلحة نفسه (والا) ياذن
له وهي غير ضارة (فان حفر
لمصلحةه فالضمان) عليه أو
على عاقلته لافتياته على
الامام (أو مصلحة عامة)
كلاستقاء او جمع ماء المطر
ولم ينه الامام (فلا) ضمان
(في الاظهر) لما فيه من
المصلحة العامة وقد تعسر
مراجعة الامام وقيد
المأوردى واعتمده
الزرکشی بما إذا احكم
رأسافان لم يحكمها وتركها
مفتوحة ضمن مطلقاً لتقصيره
وتقرر بالامام بعد الحفر
بغير آذنه برفع الضمان
كقريب المالک السابق
والحق العبادى والهروى
القاضى بالامام حيث قال له
الاذن في بناء مسجد واتخاذ
سقاية بالطريق حيث
لا تضر بالمارة وانما يتجه ان
لم يخص الامام بالنظر في
الطريق غيره (ومسجد
كطريق) اى الحفر فيه
كهو فيها فيجوز لمصلحة
نفسه إن لم يضر بالمسجد
ولا بمن فيه

(قوله هو مضمون) إلى قوله وبه يرد في المغنى لا قوله ولا نمتجه إلى المتن (قوله لتعديهما) أى الحافر والامام
اه ع ش اقول الاولى اى الحافر في ملك غيره كلاً او بعضاً بلا اذن والحافر بطريق ضيق يضر المارة (قول المتن
واذن الامام) اى او اقره بعدم الحفر كما باتى (قوله وهى غير ضارة) يغنى عنه العطف (قول المتن فان حفر
لمصلحةه فالضمان الخ) يؤخذ من هذا التفصيل ان ما يقع لاهل القرى من حفر ابار في زمن الصيف للاستقاء
منها في المواضع التي جرت عادتهم بالمرور فيها والانتفاع بها إن كان في محل ضيق يضر المارة ضمن عاقلة
الحافر ولو باذن الامام وإن كان بمحل واسع لا يضرهم فان فعل لمصلحةه نفسه كسقى دوابه منها وأذن له
الامام او لمصلحة عامة كسقى دواب اهل القرية وإن لم ياذن له الامام فلا ضمان وإن كان لمصلحةه نفسه ولم ياذن
له الامام ضمن وإن انتفع غيره بتعابو المراد بالامام من له ولاية على ذلك المحل والظاهر ان منه ملزم البلد لانه
مستاجر للارض فله ولاية التصرف فيها اه ع ش (قول المتن لمصلحةه) اى فقط اه معنى اى ولو اتفق ان
غيره انتفع بها ع ش (قوله او جمع ماء المطر) اى اجتماعه (قوله ولم ينه الامام) افهم انه لو نهاه الامام
امتنع عليه الفعل وضمن اه ع ش عبارة المغنى ومحله إذا لم ينه عنه الامام ولم يقصر فانها فحفر ضمن
كما قاله ابو الفرج الزاى لافتياته على الامام حينئذ او قصر كان كان الحفر في ارض خوارق ولم يطوها ومثلها
ينها إذا لم يطوها او خالف العادة في سعتها ضمن وان اذن له الامام منه عليه الرافعى في الكلام على التصرف
في الاملاك اه (قوله وقيد ماوردى الخ) اى الخلاف اه معنى (قوله بما إذا احكم رأسافاً) هل من
احكامه اعلاؤه مقداراً يمنع الوقوع عادة (قوله وتركها مفتوحة) لعله فيما إذا لم يعمل فيها بحيث يمنع
الوقوع العادى الخ (قوله ضمن مطلقاً) فلو احكم رأسافاً محتسب ثم جاء ثالث وفتحته تعلق الضمان به اه
نهاية اى الثالث ع ش (قوله له) اى للقاضى (قوله حيث لا يضر) اى ما ذكر من المسجد والسقاية
(قوله ولا نمتجه) اى ما قاله العبادى والهروى (قوله بالنظر الخ) اى بسببه فالحال داخلة على
المقصود (قوله غيره) اى غير القاضى مفعول يخص الخ (قوله فيجوز لمصلحةه نفسه) إن لم يضر الخ (وفاقا
للمغنى والاسنى وخلافاً للنهاية عبارة بعد كلام بل الحفر فيه لمصلحةه نفسه متمتعاً مطلقاً بالتشبيه من حيث
الجملة اه (قوله إن لم يضر بالمسجد الخ) عبارة المغنى وإذا قلنا يجوز له لم يضمن ما تلف به وإن بحث الزركشى
الضمان لعدم تعديده ومعلوم إذا قلنا يجوز له انه لا بد ان يكون الحفر لا يمنع الصلاة في ملك البقعة اما السعة
أيضاً بأنه مبدءاً للتقسيم (قوله فكذا هو مضمون وإن أذن فيه الامام) قال الزركشى وقضيته أنه لا فرق بين
ان يكون فيه مصلحة للمسلمين وان لا يكون وفيه نظر شرح روض (قول المصنف وإلا فان حفر لمصلحةه
فالضمان عليه) قضية الروض وشرحه جواز الحفر في هذه الحالة حيث قالوا وكذا له حفرها في ذلك اى
الشارع الواسع وإن لم ياذن فيه الامام ولكنه يضمن اه لكن قال في الروض بعد ذلك فرع بناء المسجد
في الشارع وحفر بئر في المسجد وسقاية على باب داره كالحفر في الشارع فلا يضمن إن لم يضر الناس اى
وإن لم ياذن الامام كما في شرحه ثم قال لانه فعله لمصلحة المسلمين ثم قال فان بنى أو حفر ما ذكر لمصلحة نفسه
فعدوان إن اضر بالناس او لم ياذن له الامام اه فقله او لم ياذن فيه الامام يقتضى امتناع بناء المسجد لنفسه
وإن لم يضر إذا لم ياذن الامام وهو خلاف ما تقدم عنه في حفر البئر لنفسه في الطريق الواسع فقد فرق بين حفر
البئر وبناء المسجد لنفسه إلا ان يريد بالعدوان هنا مجرد الضمان فيستويان (قوله ولم ينه الامام) كما نقل عن
الودشرح الروض (قول المتن ومسجد كطريق) ويجب ان يكون فيه الحفر لمصلحة المسجد او لمصلحة
المسلمين والمصلين كما اقتضاه كلام البغوى والمتولى وغيرهما فان فعله لمصلحة نفسه فعدوان إن اضر بالناس
وإن اذن فيه الامام بل الحفر فيه لمصلحةه نفسه متمتعاً مطلقاً بالتشبيه من حيث الجملة نعم لو بنى مسجداً في موات
فهلك به إنسان لم يضمنه وإن لم ياذن الامام قاله المأوردى ش م ر (فيجوز لمصلحةه نفسه) خولف م ر
(قوله فيجوز لمصلحةه نفسه) هذا التفرع بعد التشبيه بالطريق يقتضى توقف جواز الحفر في الطريق
لمصلحةه نفسه إذا اضر لا تساعه على اذن الامام وقد تبين بالهامش هنا وفيما سبق عن شرح الروض خلافه

وَأَذِنَ فِيهِ الْإِمَامُ وَالْمَصْلُحَةُ
 الْعَامَّةُ إِنْ لَمْ يَضُرْ كَذَا ذَكَرَ
 وَإِنْ لَمْ يَأْذِنْ فِيهِ الْإِمَامُ
 وَيَمْتَنِعُ أَنْ يَضُرَّ مَطَاقًا أَوْ
 لَمْ يَضُرْ لِمَصْلُحَةِ نَفْسِهِ بَلَا
 أَذِنَ وَيُؤَافِقُ هَذَا طَلَاقُ
 الرُّوضَةِ عَنِ الصِّمْرِى فِي
 أَحْكَامِ الْمَسَاجِدِ كَرَاهَةِ
 حِفْرِهَا فِيهِ وَبِهِ يَرَدُّ قَوْلُ
 الْبَلْقِينِيِّ وَأَنْ اخْذَ الزَّرْكَشِيُّ
 بِقَضِيَّتِهِ الْجَوَازِ فِي الْأَوَّلَى
 لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ وَنَزَاعُهُ فِي الثَّانِيَةِ
 وَيَصِحُّ حَمْلُ الْمُتَنِّ بِتَكْلِيفٍ
 عَلَى أَنْ يَوْضَعَ الْمَسْجِدَ وَمِثْلَهُ
 سَقَايَةُ بِطَرِيقٍ كَالْحَفْرِ فِيهَا
 فَيَأْتِي هُنَا تَفْصِيلُهُ فِي الرُّوضَةِ
 وَأَصْلُهَا فِي مَسْجِدِ بَنِي بِشَارِعَ
 لَا يَضُرُّ الْمَارَّةَ ضَمَانُ لِمَنْ
 يَعْتَرِبُهُ أَنْ يَأْذِنَ الْإِمَامُ وَالْأَوَّلَى
 فَعَلَى مَا مَرَّ ﴿فَرَعٌ﴾
 اسْتَأْجَرَهُ لِحِذَازٍ أَوْ حَفَرَ
 نُحُوبًا أَوْ مَعْدَنَ فَسَقَطَ
 أَوْ أَنْهَارَتْ عَلَيْهِ لَمْ يَضْمَنْهُ
 وَبَحْثُ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ
 الْمُسْتَأْجِرُ فَقَطَّ أَنَّهَا تَنْهَارُ
 بِالْحَفْرِ ضَمْنَهُ وَيَرَدُّ بَأَنَّهُ
 لَا تَغْرِيرُ وَلَا الْجَاءُ فَا لْمَقْصَرُ
 هُوَ الْأَجِيرُ وَإِنْ جَهِلَ
 الْأَنْهَارُ (وَمَا تَوَلَّدَ) مِنْ
 فَعَلُهُ فِي مِلْكِهِ الْعَادَةِ
 لَا يَضْمَنْهُ كَجَرَّةٍ سَقَطَتْ
 بِالرِّيحِ أَوْ بِلِمْسِهَا وَحُطِّبَ
 كَسْرُهُ بِمِلْكِهِ فَطَارَ بَعْضُهُ
 فَأَتْلَفَ شَيْئًا وَدَابَّةً رُبَطَهَا
 فِيهِ فَنَسَتْ أَنْسَانًا خَارِجَهُ
 وَإِنْ لَمْ يَأْذِنَ فِيهِ الْإِمَامُ لِأَنَّهُ
 لَا نَظَرَ لَهُ فِي الْمَلِكِ أَوَّلًا

الْمَسْجِدَ أَوْ نُحُوها وَإِنْ لَا يَنْشُوشُ الدَّخْلُ إِلَى الْمَسْجِدِ بِسَبَبِ الْاسْتِقَاءِ وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ لِلْمَسْجِدِ ضَرَرٌ (قَوْلُهُ كَذَا كَر) أَيْ بِالْمَسْجِدِ وَالْإِبْنُ فِيهِ (قَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَأْذِنَ فِيهِ الْإِمَامُ) أَيْ إِذَا لَمْ يَنْهَ عَنْهُ (قَوْلُهُ وَيَمْتَنِعُ الْإِمَامُ) وَلَوْ بَنَى سَقْفَ الْمَسْجِدِ أَوْ نَصَبَ فِيهِ عُمُودًا أَوْ طِينَ جِدَارَهُ أَوْ عَاقَى فِيهِ قَنْدِيلًا فَاسْقَطَ عَلَى الْإِنْسَانِ أَوْ مَالٍ فَاهْلِكَهُ أَوْ فَرَسٍ فِيهِ حَصِيرًا أَوْ حَشِيشًا فَزَلِقَ بِهِ إِنْسَانٌ فَهَلْكَ أَوْ دَخَلَتْ شَوْكَةٌ مِنْهُ فِي عَيْنِهِ فَهَذِهِ بِمَا يَضُرُّهُ لَمْ يَضْمَنْهُ وَإِنْ لَمْ يَأْذِنَ لَهُ الْإِمَامُ لَأَنْ فَعَلَهُ لِمَصْلُحَةِ الْمُسْلِمِينَ وَلَوْ بَنَى مَسْجِدًا فِي مَلِكَةٍ أَوْ مَوَاتٍ فَهَلْكَ بِهِ الْإِنْسَانُ أَوْ بَهِيمَةٌ أَوْ سَقَطَ جِدَارُهُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَوْ مَالٍ فَلَا ضَمَانَ أَنْ كَانَ يَأْذِنُ الْإِمَامُ وَالْأَوَّلَى لَفَعْلِهِ الْخِلَافُ السَّابِقُ أَيْ فِي الْحَفْرِ فِي الطَّرِيقِ أَوْ فِي غَيْرِهِ
 وَفِي النِّهَايَةِ وَالرُّوضَةِ وَشَرْحُهُ مَا يُوَافِقُهُ (قَوْلُهُ إِنْ ضَرَّ الْإِمَامُ) أَيْ أَوْ نَهَى عَنْهُ الْإِمَامُ كَمَا مَرَّ (قَوْلُهُ وَيُؤَافِقُ هَذَا) أَيْ التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ بِقَوْلِهِ فَيَجُوزُ إِلَى قَوْلِهِ وَيَمْتَنِعُ (قَوْلُهُ أَطْلَاقُ الرُّوضَةِ الْإِمَامُ) عِبَارَةٌ الْغَنَى مَا فِي زَوَائِدِ الرُّوضَةِ فِي آخِرِ بَابِ شَرْوِطِ الصَّلَاةِ فَلَعَنَ الصِّمْرِى أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ حِفْرَ الْبُئْرِ فِي الْمَسْجِدِ وَلَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ لِلْمَصْلُحَةِ الْعَامَّةِ أَوْ لِمَصْلُحَةِ نَفْسِهِ عَلَى التَّفْصِيلِ السَّابِقِ (قَوْلُهُ وَبِهِ يَرَدُّ) أَيْ بِأَطْلَاقِ الرُّوضَةِ الْإِمَامُ وَلَا يَخْفَى مَا فِي الرَّدِّ بِذَلِكَ نَعَمْ يَظْهَرُ الرَّدُّ بِمَا مَرَّ عَنِ الْغَنَى (قَوْلُهُ قَوْلُ الْبَلْقِينِيِّ الْإِمَامُ) اعْتَمَدَهُ النِّهَايَةُ كَمَا مَرَّ (قَوْلُهُ بِقَضِيَّتِهِ) وَهِيَ ضَمَانُ مَا تَلَفَ بِذَلِكَ الْحَفْرِ (قَوْلُهُ الْجَوَازُ الْإِمَامُ) مَقُولُ الْقَوْلِ وَقَوْلُهُ فِي الْأَوَّلَى وَهِيَ الْحَفْرِ فِي الْمَسْجِدِ لِمَصْلُحَةِ نَفْسِهِ الْإِمَامُ (قَوْلُهُ وَنَزَاعُهُ الْإِمَامُ) أَيْ الْبَلْقِينِيُّ عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْبَلْقِينِيِّ الْإِمَامُ (قَوْلُهُ فِي الثَّانِيَةِ) وَهِيَ الْحَفْرِ فِي الْمَسْجِدِ لِمَصْلُحَةِ الْعَامَّةِ الْإِمَامُ (قَوْلُهُ تَفْصِيلُهُ) أَيْ الْحَفْرِ فِي الطَّرِيقِ (قَوْلُهُ وَفِي الرُّوضَةِ الْإِمَامُ) عِبَارَةٌ الرُّوضَةِ مَعَ شَرْحِهِ فَرَعَ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ فِي الشَّارِعِ وَحَفَرَ بُئْرًا فِي الْمَسْجِدِ وَوَضَعَ سَقَايَةَ عَلَى بَابِ دَارِهِ كَالْحَفْرِ فِي الشَّارِعِ فَلَا يَضْمَنْ الْهَلَاكَ بِشَيْءٍ مِنْهَا وَإِنْ لَمْ يَأْذِنَ الْإِمَامُ أَنْ يَضُرَّ بِالنَّاسِ لِأَنَّهُ فَعَلَهُ لِمَصْلُحَةِ الْمُسْلِمِينَ فَانْ يَنْبَغِي أَوْ حَفَرَ مَا ذَكَرَ لِمَصْلُحَةِ نَفْسِهِ فَعَدُوٌّ أَنْ يَضُرَّ بِالنَّاسِ أَوْ لَمْ يَأْذِنَ فِيهِ الْإِمَامُ أَوْ فَقَوْلُهُ أَوَّلَى يَأْذِنُ الْإِمَامُ بِقَضِيَّتِهِ امْتِنَاعُ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ لِنَفْسِهِ وَأَنْ لَمْ يَضُرَّ لِذَلِكَ يَأْذِنُ الْإِمَامُ وَهُوَ خِلَافُ مَا تَقَدَّمَ عَنْهُ فِي حَفْرِ الْبُئْرِ لِنَفْسِهِ فِي الطَّرِيقِ الْوَاسِعِ فَقَدْ فَرَّقَ بَيْنَ حَفْرِ الْبُئْرِ وَبِنَاءِ الْمَسْجِدِ لِنَفْسِهِ الْإِمَامُ أَنْ يَرِيدَ بِالْعَدُوِّ أَنْ هُنَا مَجْرَدُ الضَّمَانِ فَيَسْتَوِيَانِ (قَوْلُهُ بَنَى بِشَارِعَ الْإِمَامُ) ظَاهِرُ أَطْلَاقِهِ سَوَاءٌ لِمَصْلُحَتِهِ أَوْ لِمَصْلُحَةِ الْعَامَّةِ (قَوْلُهُ وَالْأَوَّلَى) أَيْ أَنْ لَمْ يَأْذِنَ الْإِمَامُ فَعَلَى مَا مَرَّ مِنْ التَّفْصِيلِ فِي الْحَفْرِ فِي الشَّارِعِ (قَوْلُهُ فَرَعَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَبَحْلٍ فِي النِّهَايَةِ (قَوْلُهُ اسْتَأْجَرَهُ الْإِمَامُ) أَجَارَةً صَحِيحَةً أَوْ فَاسِدَةً أَوْ أَدْعَاةً لِيَجْزُوا بَيْنَهُ تَبَرُّعًا بِلَوْ أَوْ كَرِهَهُ عَلَى الْعَمَلِ فِيهِ فَأَنْهَارَتْ لَمْ يَضْمَنْ لِأَنَّهُ بَاكَرَ أَمَّهُ لَمْ يَدْخُلْ تَحْتُ يَدِهِ وَلَا أَحْدَثَ فِيهِ فَعَلًا أَوْ عَشَ (قَوْلُهُ لِحِذَازٍ) أَيْ وَنَحْوَهُ أَوْ نَهَايَةَ (قَوْلُهُ كَالْعَادَةِ) أَيْ فَعَلًا مَوْافِقًا لِلْعَادَةِ (قَوْلُهُ فِيهِ) أَيْ مِلْكِهِ وَكَذَا ضَمِيرُ خَارِجِهِ (قَوْلُهُ فِيهِ) أَيْ فَعَلُهُ فِي مِلْكِهِ (قَوْلُهُ أَوْ لَا كَالْعَادَةِ) عَطَفَ عَلَى كَالْعَادَةِ أَيْ أَوْ فَعَلًا مَخْلَافًا لِلْعَادَةِ (قَوْلُهُ وَقْتُ هُبُوبِ الرِّيحِ) لِأَنَّ هُبُوبَ الرِّيحِ بَعْدَ الْإِقْبَادِ وَأَنْ أَمَكْنَهُ أَطْفَاءُهَا فَلَمْ يَفْعَلْ فِيمَا يَظْهَرُ وَأَنْ نَظَرَ فِيهِ الْأَذْرَعِي أَوْ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ وَقْتُ هُبُوبِ الرِّيحِ أَيْ فِي مَهَبِ الرِّيحِ أَوْ قَالَ عَشَ قَوْلُهُ لِأَنَّ هُبُوبَ الرِّيحِ يُقَالُ يَمُوتُ هَذَا التَّفْصِيلُ فِيمَا لَوْ أَوْ قَدْ نَارَ فِي غَيْرِ مِلْكِهِ لَكِنْ بِمَحَلِّ جَرَتْ الْعَادَةُ بِالْإِقْبَادِ فِيهِ كَمَا يَقَعُ لَارِبَابِ الْإِرْيَافِ مِنْ أَنْهُمْ يَوْقِدُونَ النَّارَ فِي

(وَأَذِنَ فِيهِ الْإِمَامُ) كَقَوْلِهِ الْآتِي أَوْ لَمْ يَضُرَّ لِمَصْلُحَةِ نَفْسِهِ بَلَا أَذِنَ صَرِيحٌ فِي تَوْقِفِ جَوَازِ الْحَفْرِ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى أَذْنِ الْإِمَامِ إِذَا كَانَ الْحَفْرِ لِمَصْلُحَةِ نَفْسِهِ وَلَمْ يَضُرَّ وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا فِي شَرْحِ الرُّوضَةِ حَيْثُ قَالَ بَعْدَ قَوْلِ الرُّوضَةِ فَرَعَ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ فِي الشَّارِعِ وَحَفَرَ بُئْرًا فِي الْمَسْجِدِ وَوَضَعَ سَقَايَةَ عَلَى بَابِ دَارِهِ كَالْحَفْرِ فِي الشَّارِعِ فَلَا يَضْمَنْ أَنْ لَمْ يَضُرَّ النَّاسَ أَوْ مَانَصَهُ فَانْ يَنْبَغِي أَوْ حَفَرَ مَا ذَكَرَ فَعَدُوٌّ أَنْ يَضُرَّ بِالنَّاسِ أَوْ لَمْ يَأْذِنَ فِيهِ الْإِمَامُ أَوْ لَكِنَّهُ صَرَحَ قَبْلَ ذَلِكَ بِجَوَازِ حَفْرِ الْبُئْرِ فِي الشَّارِعِ الْوَاسِعِ وَأَنْ لَمْ يَأْذِنَ فِيهِ الْإِمَامُ وَلَكِنَّهُ يَضْمَنْهُ الْإِمَامُ وَقَدْ مَحْمَلُ قَوْلِهِ فَعَدُوٌّ أَنْ عَلَى مَعْنَى التَّضْمِينِ فَقَطَّ فَلَا يَخَالَفُ هَذَا وَقَدْ يَفْرُقُ بَيْنَ الشَّارِعِ وَالْمَسْجِدِ (قَوْلُهُ أَنْ يَأْذِنَ الْإِمَامُ) هَذَا مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ فِي الْحَفْرِ وَأَنْ لَمْ يَأْذِنَ فِيهِ الْإِمَامُ وَمَعَ مَا تَقَدَّمَ فِي الْمُتَنِّ آخِرُ الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضَةِ بِعِلْمِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَفْرِ وَبِنَاءِ الْمَسْجِدِ وَقَدْ يَقَالُ قَوْلُهُ وَالْأَوَّلَى مَا مَرَّ بِقَضِيَّتِهِ جَوَازُ بِنَائِهِ وَعَدَمُ الضَّمَانِ وَإِنْ لَمْ يَأْذِنَ الْإِمَامُ إِذَا كَانَ لِمَصْلُحَةِ الْعَامَّةِ فَبِهِ عَلَى طَرِيقِ مَا فِي الْحَفْرِ فَلْيَتَأَمَّلْ (وَقْتُ هُبُوبِ الرِّيحِ) بِخِلَافِهِ مَا لَوْ

كَالْعَادَةِ كَالْتَوَلَّدَ مِنْ نَارٍ أَوْ قَدْ هَا بِمِلْكِهِ وَقْتُ هُبُوبِ الرِّيحِ أَوْ جَاوَزَ فِي إِيقَادِهَا الْعَادَةَ

او من سقى ارضه وقد اسرف او كان بهاشق (١٢) عليه ولم يحط بسده او من رشه للطريق لمصلحة نفسه مطلقا او للمسلمين وجاوز العادة

غيظانهم لمصلحة تتعلق بهم وجرت العادة بها ويدل لذلك مفهوم ما ذكره الشارح من الضمان فيما لو كسر حطباً بشارع ضيق وقوله وإن أمكنه الخ أى أو نهى من يريد الفعل اه (قوله او من سقى الخ) عطف على قوله من نار وقوله ارضه أى ارض مالك منفعتها (قوله شق الخ) أى يخرج منه الماء اه ع (قوله او من رشه الخ) استطرادى فانه ليس من الموضوع (قوله مطلقا) أى ان لم يجاوز العادة اه ع (قوله او للمسلمين الخ) والضامن المباشر للرش فاذا قال للسقاء رش هذه الارض حمل على العادة فحيث تجاوز العادة تعلق الضمان به فان امر السقاء بمجاوزة العادة في الرش تعلق الضمان بالامر ولو جهل الحال هل نشأت الزيادة على العادة من السقاء او الامر تنازعا فالقرب ان الضمان على السقاء لا الامر اذا اصل عدم امره بالمجاوزة كالمو انكر اصل الامر اه ع وش وقوله فان امر السقاء ظاهر اطلاقه وإن لم يعتد وجوب امثال الامر وفيه توقف فليراجع (قوله وجاوز العادة) بخلاف ما اذا لم يجاوز العادة وإن لم ياذن الامام فيه كما اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما وإن نقل الزركشى عن اصحاب وجوب الضمان اذ الم ياذن الامام اه نهاية ومال المغنى الى ما نقله الزركشى عن اصحاب من وجوب الضمان اذ الم ياذن الامام وإن لم يجاوز العادة (قوله) ان قصده به مصلحة المسلمين الخ) أى وذلك لا يعلم الا منه فيصدق في دعواه مفهوم انه اذا قصده مصلحة نفسه او اطلق ضمنه والظاهر خلافه في الاطلاق لان هذا الفعل مأمور به فيحمل فعله على امثال امر الشارع بفعل ما فيه مصلحة عامة اه ع (قوله ولو ياذن الامام) أى وبلا ضرر مغنى ونهاية (قوله في شارع ضيق) افهم انه لا ضمان لما تلف بتكسيده بشارع واسع لا تنفاه تعديده بفعل ما جرت به العادة اه ع (قوله) بلا قائد) مفهومه انه اذا كان بقائد لا ضمان لكن نقل عن الشيخ حдан فى ملتقى البحرين انه مع القائد يضمن بالاولى ويؤيده ما فى سم على منبهج فى اتلاف الدواب انه لو ركب دابة قاتلت شيئا ان الضمان عليه اعنى او غيره دون مسيرها كما جزم بهم رايتى اه ع (قوله لكنه فى الجناح) الى المتن فى المغنى الا قوله اما اذا لم يسقط الى لو سقط (قوله من ضمان الكل) أى كل ما تلف بالخارج أى من الجناح والنصف أى ضمان نصف التالف بالكل أى كل الجناح (قوله لان الارتفاق الخ) يؤخذ منه ان ما يقع من ربط جرة وادائها فى هوا الشارع او فى دار جاره حكمه حكم ماسقط من الجناح فيضمنه واضع الجرة اه ع (قوله) وبه) أى بذلك التعليل (قوله لو تنهى الخ) أى بالغ فيه وقوله فلست ارى الخ أى بل اقول بعدم الضمان اذ لا تقصير منه اه ع (قوله وفارق الخ) عبارة المغنى فان قيل لو حفر بئر المصلحة نفسه باذن الامام لم يضمن فهلا كان هنا كذلك اجيب بان للامام الولاية على الشارع فكان اذ نهى عن حفر بئر المصلحة نفسه باذن الامام لم يضمن لاولاية له عليه فلم يؤثر اذ نهى عن عدم الضمان اه (قوله بان الحاجة الخ) أى ان الاحتياج الى انتزاع المياه ونحوه يكثر فى الشوارع قبلما يتخلو عنه بيت فلو اهدر بالمرأة بكثرة الجنايات الغير المضومة بخلاف البئر اذا حفرها لنفسه باذن الامام ولم تضر فلا يضمن الواقع فيها لان حفر البئر نادر فى الشوارع كما هو مشاهد اه سيد عمر (قوله فلا يضمن) خلافا للمغنى (قوله ما انصد به) أى تلف به اه ع (قوله وان سبل الخ) غاية أى سبله بعد الاشراع وقوله او الى ما سبله الخ أى قبل الاشراع (قوله سكة غير نافذة الخ) أى وليس

طأ هو به نعم ان أمكنه حيثئذ اطفأ ما فتركه قال الا ذرعى ومرفى عدم تضمينه نظر (قوله وجاوز العادة) بخلاف ما اذا لم يجاوز العادة وان لم ياذن الامام فيه كما اقتضاه اطلاق الشيخين وغيرهما وان نقل الزركشى عن اصحاب انه لا بد من انه كالحفر بالطريق ويفرق على الاول بدوام الحفر وتولد المفاسد منه فتوقف على اذنه بخلافه هنا شمر واقول انظر قوله عن الزركشى كالحفر بالطريق وقوله ويفرق الخ المتضمن انه لا بد فى الحفر لمصلحة المسلمين من اذن الامام مع قول المتن السابق او لمصلحة عامة فلا فى الاظهر فلعل هذا بالنسبة للحفر والرش لمصلحة نفسه (قوله وجاوز العادة) قضيت عدم الضمان ان لم يجاوز العادة وان لم ياذن الامام وهو قضية كلام الشيخين قال فى شرح الروض قال الزركشى لكن الذى صرح به الاصحاب وجوب الضمان اذ الم ياذن الامام فيه وكان الحفر مع الاتساع لمصلحة المسلمين (قوله وفارق ما مر) تقدم

ولم يتعمد المشى عليه مع عليه به ضمنه ويؤخذ من تفصيلهم المذكور فى الرش ان تحية اذى الطريق كحجر فيها ان قصده به مصلحة المسلمين لم يضمن ما تولد منه وهو ظاهر والا ترك الناس هذه السنة المتأكدة او (من جناح) أى خشب خارج من ملكه (الى شارع) ولو باذن الامام فسقط وتلف شيئا او من تكسير حطب فى شارع ضيق او من مشى اعنى بلا قائد وان احسن المشى بالعصا كما اقتضاه اطلاقهم او من عجن طين فيه وقد جاوز العادة او من حط متاعه به لاعلى باب حانوته كالعادة (فضمنون) لكنه فى الجناح على ما يأتى فى المنزب من ضمان الكل بالخارج والنصف بالكل وان جاز اشراعه بان لم يضر المارة لان الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة وبه يعلم رد قول الامام لو تنهى فى الاحتياط فجرت حادثة لا تتوقع اوصافه فسقط بها وتلف شيئا فلست ارى اطلاق القول بالضمان انتهى وفارق ما مر فى البئر بان الحاجة هنا اغلب واكثر فلا يحتمل اهداره اما اذا لم يسقط فلا يضمن ما انصد به ونحوه كما لو سقط وهو خارج الى ملكه وإن سبل ما تحته شارعا

بأذن جميع الملاك والاضمن (ويحل) للسلم دون الذي بالنسبة لشوارعنا (اخراج الميازيب) (١٣) العالية التي لا تضر المارة (إلى شارع)

وإن لم ياذن الامام لعموم الحاجة اليها وصح أن عمر قلع ميزاب العباس رضى الله عنهما قطر عليه فقال له اتقلع ميزابا نصبه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال والله لا ينصبه إلا من يرقى على ظهري وانحنى للعباس حتى رقى عليه وأعاد له محله (والتالف بها) وبما قطر منها (مضمون في الجديد) لما رقى الجناح وكالو وضع نرا بابا بالطريق لطين به سطحه مثلا فان واضعه يضمن من يرقى به أى ان خالف العادة لوافق مامر ودعوى أن الميزاب ضرورى ممنوعة بأنه يمكن اتخاذ بر أو أخذود في الجدار لماء السطح (فان كان بعضه) أى ماذكر من الجناح والميزاب (في الجدار فسقط الخارج) أو بعضه فالتلف شيئا (فكل الضمان) على واضعه أو عاقلته لوقوع التلف بما هو مضمون عليه خاصة وخرج بقوله بعضه ما لو لم يكن منه شيء فيه بأن سمره فيه فيضمن الكل بسقوط بعضه أو كله وما لو كان كله فيه فلا ضمان بشيء منه كالجدار (وان سقط كله) أو الخارج وبعض الداخل أو عكسه فالتلف شيئا بأكمله أو باحد طرفيه

فيها مسجد أو نحوه أما إذا كان فيه مسجد أو نحوه فهو كالشارع كانه عليه الاذرع وغيره معنى وروض (قوله بأذن جميع الملاك) أى إذا لم يكن الشارع من اهله ولا يباذن من باب بعده أو مقابله كما مر في باب الصلح (قوله للسلم) إلى قوله أو شك في المعنى إلا قوله أى إلى ودعوى وكذا في النهاية إلا قوله وصح أن عمر إلى المتن (قول المتن اخرج الميازيب) جرى المصنف في جمع الميازيب على لغة ترك الهمزة في مفردة وهو ميزاب وهي لغة قليلة والافصح في جمعه مازب بهمة وجمع متراب بهمة ساكنة ويقال فيه مرزاب بتقديم الراء على الزاى وعكسه فلغاته حيث ذابح اه معنى (قول المتن إلى شارع) قال في الروض وكذا أى يضمن المتولد من جناح خارج إلى درب منسداى ليس فيه نحو مسجد أو الفكشارع أو ملك غيره بلا إذن وان كان عاليا اه وقال في شرحه لتعديده بخلافه بالاذن اه سم على حج اه ع ش (قوله وإن لم ياذن الامام) لكن إذا لم ينه اخذاً بما سبق اه ع ش (قوله وصح الخ) عبارة المعنى أى ولما روى الحاكم في مستدركه ان عمر الخ (قوله ان عمر قلع الخ) امر بقلعه فقلع اه معنى (قوله فقال) أى العباس له أى لعمر رضى الله تعالى عنهما (قوله فقال والله الخ) أى عمر رضى الله تعالى عنه (قوله وبما قطر منها) مثله وأولى ما يقطر من الكيزان المعلقة بالجناح البيوت في هواء الشارع كما هو ظاهر سم على حج اه ع ش (قوله لطين به سطحه الخ) أى أو ليجمعه ثم ينقله إلى الميزبة مثلا اه ع ش (قوله لماسر) أى من ان الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة اه معنى (قوله مامر) أى في شرح وماتولد الخ (قوله ودعوى الخ) رد لدليل القديم (قوله اتخاذ بشر) أى في الدار اه معنى (قوله لماء السطح) متعلق بالاتخاذ (قول المتن فان كان بعضه في الجدار) أى الجدار الداخل في هواء الملك كالأبنيى بخلاف الجدار المركب على الرأس في هواء الشارع كما هو الواقع في غالب الميازيب فانه ينبغي ضمان التالف بهذا الميزاب مطلقا إذ هو تابع للجدار والجدار نفسه يضمن ما تلف به لكونه في هواء الشارع كما مر فليتنبه له اه رشيدى (قوله أى ماذكر الخ) عبارة المعنى أى الميزاب ويصح رجوعه إلى الجناح أيضا بتأويل ما ذكر اه (قوله من الجناح والميزاب) ذكر الجناح هنا بخلاف الظاهر من السياق مع أنه يناهيه قوله السابق لكنه في الجناح على ما يأتى في الميزاب الصريح فى أن كلام المصنف هنا مفروض في خصوص الميزاب اه رشيدى (قول المتن فسقط الخارج) أى من الجدار (قوله أو بعضه) أى بعض الخارج اه معنى (قوله على واضعه) أى إن وضعه المالك بنفسه والا فعلى الأمر بالوضع اه ع ش (قوله منه) أى الميزاب وقوله فيه أى الجدار اه ع ش (قوله أو عكسه) أى الداخل وبعض الخارج وقد يشكك تصويره سم وقد يصور بما إذا كان المتطرف من الخارج مسمر فى خشبتين مركزتين في الجدار مثلاً اه سيد عمر عبارة ع ش وقد يمكن تصويره بما لو انفصل كل الداخل عن الجدار وكان الخارج ملتصقا مثلاً بالجدار فانكسر وسقط بعضه مع جميع الداخل اه (قوله أيضا) أى كالخارج وقوله هو أى التلف الحاصل بالداخل وقوله عليهما أى الداخل والخارج (قوله كله) أى الميزاب أو الجناح وقوله وانكسر أى نصفين اه معنى (قوله الخارج) أى أو بعضه (قوله ضمن الخ) أى الكل ولو نام أى شخص ولو طفلا على طرف سطحه فانقلب إلى الطريق على ما رآه الماوردى إن كان سقوطه بانهار الحائط من تحته لم يضمن أى لعذره وان كان لتقلبه في نومه ضمن أى ببدية الخطأ لانه سقط بفعله اه نهاية بزيادة من ع ش

انه لا ضمان في حفر البشر لمصلحة نفسه حيث أذن الامام ولا ضرر (قوله في المتن إلى شارع) قال في الروض وكذا أى وكذا يضمن المتولد من جناح خارج إلى درب منسداى ليس فيه نحو مسجد أو الفكشارع أو ملك غيره بلا إذن وان كان عاليا اه قال في شرحه لتعديده بخلافه بالاذن اه (قوله وبما قطر منها) مثله وأولى ما يقطر من الكيزان المعلقة بالجناح البيوت في هواء الشارع كما هو ظاهر (قوله أو عكسه) أى الداخل

(ففسفه) أى الضمان على من ذكر (في الاصح) لان التلف حصل بالداخل أيضا وهو غير مضمون فوزع عليهما نصفين من غير نظر لوزن ولا مساحة ولو سقط كله وانكسر في الهواء فان أصابه الخارج ضمن أو الداخل فلا كما قاله البغوى

أوشك فلا أيضا فيما يظهر لان الأصل (١٤) براءة الذمة ولو ألتف ماؤه شيئا ضمن نصفه ان كان بعضه في الجدار وبعضه خارجا ولو اتصل

(قوله أوشك) ولو اختلفا فقال صاحب الجناح تلف بالداخل وقال صاحب المتاع تلف بالخارج فالظاهر تصديق صاحب الجناح لان الأصل عدم الضمان اه عش (قوله ولو ألتف) إلى قوله وقياس ذلك في المغنى إلى قوله نعم ان كان ملكه في النهاية إلا قوله وان نازع فيه البلقيني (قوله ولو ألتف ماؤه) أى ماء الميزاب عش ورشيدى عبارة المغنى ولو اصاب الماء النازل من الميزاب شيئا فالتف الخ (ولو اتصل ماؤه بالارض) أى ثم تلف به انسان نهاية ومعنى (قوله وقياس ذلك) أى قول البغوى ولو ألتف ماؤه شيئا الخ (قوله ان ماء مالىس منه) أى ماء ميزاب ليس الخ (قوله والذي في الروضة الخ) معتمد في ضمن التالف بماء الميزاب سواء خرج منه شيء عن ملكه أم لا عش (قوله ويوجه) أى ما في الروضة من اطلاق الضمان (قوله تميز خارجه الخ) أى خارج محل الماء (قوله بينه) أى ماء مالىس منه الخ (قوله كسره بملكه) أى حيث لا ضمان مع ان كلا تصرف في ملكه اه عش (قوله ولا يبرأ) إلى قوله نعم ان كان في المغنى إلا قوله والمراد إلى نعم ان كانت (قوله مائلا) أى كلا وبعضا (قوله بانتقاله عن ملكه) فلو تلف بها انسان ضمنته عاقلة البائع كما نقله عن البغوى وأقره وقال البلقيني الاصح عندى لزومه للبالك أو لعاقلته حال التلف اه معنى (قوله وباعه منه) يعنى انتقل إلى ملكه بطريق شرعى (قوله وسله) أى عن البيع اه عش (قوله برىء) أى وان لم يتعرض للبراءة منه لانه بدخوله في ملكه صار يستحق ابقاءه ولا يكف هدمه لما فيه من إزالة ملكه عن ملكه اه عش (قوله المالك الأمر) ينبغى ان المراد بالمالك اعم من مالك العين والمنفعة حيث ساغ له اخراج الميزاب اه عش (قوله نعم الخ) انظر ما وقع هذا الاستدراك اه رشيدى أى فكان ينبغى ان يذكر ما قدمناه عن المغنى آنفا حتى يظهر الاستدراك (قوله اختص الضمان به) أى بالبانى مثلاه رشيدى عبارة عش أى الأمر وظاهره انه لا ضمان على بيت المال في هذه الحالة اه (قول المتن وان بنى جداره) أى بعضه اخذ من كلام الشارح الآتى آنفا وعكس المغنى فقدر هنا لفظة كله ثم قال فان بنى بعض الجدار مائلا والبعض الآخر مستويا فسقط المائل فقط ضمن الكل او سقط الكل ضمن النصف اه (قول المتن إلى شارع) أى أو مسجد اه نهاية (قوله او ملك غيره) ولصاحب الملك مطالبة من مال جداره إلى ملكه بنقصه او اصلاحه كغصان شجرة انتشرت إلى هواء ملكه فله طلب إزالة التها لكن لا ضمان فيما تلف بها اه نهاية زاد المغنى والاسنى لان ذلك لم يكن بصنعه بخلاف الميزاب ونحوه اه قال عش قوله فله طلب إزالة التها أى فلو لم يفعل فلصاحب الملك نقضه ولا رجوع له بما يغرمه على النقض ثم رابت الدميرى صرح بذلك اه وفي النهاية ايضا ولو بناه مائلا إلى الطريق اجبره الحاكم على نقضه فان لم يفعل أى الحاكم فللمارين نقضه كما قاله في الانوار اه أى بخلاف ما لو بناه مستويا ثم مال فليس له مطالبة كما تقدم عن سم اه عش أقول انما ذكره سم على سبيل التردد بلا ترجيح شيء كما استرد عبارته عند قول الشارح ولو استهدم الجدار الخ كلامه وعن المغنى ترجيح عدم المطالبة (قوله ومنه) أى ملك الغير (قوله ومنه) أى ملك الغير السكة غير النافذة أى إذا لم يكن فيها مسجد او بشر مسبل والافكا لشارع معنى وأسنى (قوله كاسر) أى قيل قول المتن ويحل الخ (قوله فيضمن) أى وان اذن فيه الامام اسنى ومعنى (قوله بالمائل) أى بسقوط المائل فقط وقوله بالكل أى بسقوط الكل اه معنى (قوله ويؤخذ منه) أى من المتن (قوله لو بناه) أى الجدار كله (قوله مطلقا) أى سواء ألتف ب كله او بعضه اه عش (قوله فيه) أى كل من ملكه والموات (قوله ضمن) وفاقلا لاسنى وخلافا للنهاية والمغنى

وبعض الخارج وقد يشكك قصوره (قول المتن وإن بنى جداره مائلا الخ) قال في الروض ولصاحب الملك مطالبة من مال جداره إلى ملكه بالنقص كغصان الشجرة تنتهى إلى ملكه اه قال في شرحه لكن لو تألف بهاشى لم يضمن مالهما لان ذلك لم يكن بصنعه بخلاف الميزاب ونحوه نقله البغوى في تعليقه عن الاصحاب اه وخرج بصاحب الملك الحاكم فليس له مطالبة من مال جداره إلى الشارع بنقصه على ما يفيد قول الشارح الا ترى ولو استهدم الجدار الخ ان كان قوله فيه وان مال راجعا أيضا لقوله لم يطالب بنقصه لكن

ماؤه بالارض فالقياس الضمان قاله البغوى وقياس ذلك ان ماء مالىس منه شيء خارج لا ضمان فيه هذا والذي في الروضة وغيرها اطلاق الضمان بماء الميزاب ويوجه بانه لا يلزم من التفصيل السابق في محل الماء جريانه في الماء تميز خارجه وداخله بخلاف الماء ويجرد مروره بغير المضمون لا يقتضى سقوط ضمانه لا سيما مع مروره بعد على المضمون وهو الخارج وبهذا اعنى مروره على مضمون يفرق بينه وبين ما تأخير من حطب كسره بملكه ولا يبرأ واضح جناح وميزاب وبانى جدار مائلا بانتقاله عن ملكه وان نازع فيه البلقيني نعم ان بناه مائلا لملك الغير عدوا نأوا باعه منه وسله له برىء والمراد بالواضع والبانى المالك الأمر لا الصانع نعم ان كانت عاقلته يوم التلف غير هايوم الوضع او البناء اختص الضمان به (وان بنى جداره مائلا إلى شارع) او ملك غيره بغير اذنه ومنه كما مر السكة غير النافذة (فكجناح) فيضمن الكل ان وقع التلف بالمائل والنصف ان وقع بالكل ويؤخذ منه انه لو بناه مائلا من اصله ضمن كل التالف مطلقا وهو ظاهر او إلى ملكه او موات فلا ضمان لان له التصرف فيه كيف

لانه استعمال الهواء المستحق للغير وبه يفرق بينه وبين الحفر بملكه المستاجر مثلاً على ما مر فيه لان الحفر اتلاف لا استعمال مضمن (أو) بناءه (مستويًا قال) إلى ما مر (وسقط) وأتلف شيئاً حال سقوطه (فلا ضمان) لان الميل لم يحصل (١٥) بفعله (وقيل إن أمكنه هدمه وإصلاحه

ضمن) لتقصيره بترك الهدم والإصلاح وانتصر له كثيرون وعليه فيظهر أنه لا فرق بين أن يطالب بهدمه أو رفعه وأن لا (ولو سقط) ما بناه مستويًا ومال (بالطريق فعثر به شخص أو أتلف) به مال (فلا ضمان) وإن أمره إلى الارتفاع برفعه (في الإصح) لان السقوط لم يحصل بفعله نظير ما مر نعم إن قصر في رفعه ضمن كما قاله جمع المتقدمون واعتمدوا الأذرعى وغيره لتعديده بالتأخير ويفرق بينه وبين ما مر فيها يمكنه هدمه بان ذلك لم يحصل فيه ارتفاع بالطريق بخلاف هذا فاشتراط فيه عدم تقصيره به ولو استهدم الجدار لم يطالب بنقضه ولم يضمن ما تولد منه وإن مال كامر ويوجه بان الميل نشأ من غير فعله ولم يأس من إصلاحه غالباً وبه يفرق بينه وبين ما ذكر فيمن قصر بالرفع وفي وجه قوى مدركا للجار والمال المطالبة به (ولو طرح قامات) بضم القاف أى كناسات (وقشور) نحو (بطيخ) ورمال (بطريق) أى شارع (فضمون)

والشهاب الرملى (قوله لانه استعمال الهواء الخ) قد يقال إنما حرم استعمال الهواء لتفويت حق الغير وهو موجود في الاتلاف لمنعه الانتفاع بموضع الحفر أه سم (قوله وبه يفرق الخ) يتأمل أه سم (قوله أو بناءه مستويًا) إلى قوله نعم في النهاية والمعنى لا قوله وانتصر له كثيرون (قول المتن قال) الأولى ومال بالواو (قوله إلى ما مر) أى شارع أو ملك غيره بغير إذنه (قول المتن فلا ضمان) تنبيه لو اختل جداره فطلع السلطح فهدمه للإصلاح فسقط على الإنسان فمات قال البغوى في فتاويه إن سقط وقت الدق فعلى عاقلته الدية أه معنى وفي ع ش بعد ذكر مثله عن سم على المنهج ما نصه أى وما بعده فإن كان السقوط مترتباً على الدق السابق لحصول الخلل به ضمن والأفلاها (قوله ما بناه مستويًا الخ) أى بخلاف ما بناه مائلاً إلى نحو شارع فإن ما أتلف به مضمون كالجنح أه شرح المهرج (قول المتن فعثر) بتثليث المثلة في الماضي والمضارع أه رشيدى (قوله ضمن) وفاقال لاسنى وخلاف للنهاية والمعنى (قوله كما قاله جمع الخ) والصحيح خلافه مر أه سم (قوله واعتمده الأذرعى الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم الضمان فهل قياس عدم الضمان أنه لا يجبر على رفعه فيفرق بينه وبين إبقاء آلات البناء زيادة على العادة بأنها بفعله أو يجبر على رفعها ولا ينافيه عدم الضمان سم وقد يقال يتعين الاحتمال الثانى لانه شغل الشارع بملكه وأن لم يكن له فيه صنع أه سيد عمر (قوله ولو استهدم الخ) هذا يفيد أنه ليس للحاكم مطالبة من مال جداره إلى الشارع بنقضه إن كان قوله الأتى وإن مال راجعاً أيضاً لقوله لم يطالب بنقضه لكن قد ينفع هذا قوله كامر إذ عدم المطالبة بالنقض إذا مال لم يتقدم فلتراجع المسئلة أه سم عبارة المعنى ولو استهدم الجدار ولم يمل لم يلزمه نقضه كفى أصل الروضة ولا ضمان ما تولد منه لانه لم يجاوز ملكه وقضية هذا أنه إذا مال لم يلزمه نقضه كفى أصل استهدم الجدار أى قرب إلى الهدم الجدار الذى بناه مستويًا أه كردى (قوله وبه يفرق) أى بقوله ولم يأس الخ (قوله بالرفع) كذا فى أصله رحمه الله تعالى فالباء بمعنى فى أه سيد عمر (قوله المطالبة به) أى بالنقض أه كردى (قول المتن ولو طرح) أى شخص أه معنى (قوله بضم القاف) إلى قوله بل لا يصح فى النهاية إلا قوله ما لم يقصر إلى وفى الأحياء (قول المتن بطيخ) بكسر الموحدة معنى ومحلى (قوله بالنسبة للجاهل) أى فان مشى عليها قصداً فلا ضمان قطعاً معنى ونهاية (قول المتن على الصحيح) محل الخلاف كفى الروضة وأصلها طرحتها فى غير المزايل والمواضع المعدة لذلك والأفيشبه أن يقطع بنى الضمان أه معنى (قوله لما مر الخ) أى من أن الاتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة ولأن فى ذلك حرار على المسلمين كوضع الحجر والسكين أه معنى (قوله لأن هذا) أى المنعطف المذكور وقوله منه أى الشارع (قوله فالتقصير من المار الخ) أى بعدوله إليه أه نهاية قضيته أنه لو لم يعدل إليه اختياراً بل لعروض حمة الجائزاته إليه ضمن وقضية إطلاق قوله ولا نعم إن كانت فى منعطف الخ خلافه فليراجع والظاهر عدم الضمان مطلقاً أه ع ش وقوله وقضية إطلاق الخ محل تأمل (قوله ملكه الموات) أى والمزايل والمواضع المعدة لذلك أه معنى (قوله مطلقاً) أى جاهلاً كان أو عالماً وظاهره ولو دعاه وهو ظاهر لانه ظاهر يمكن التحرز عنه كالكلب

قد تمنع هذا كامر إذ عدم المطالبة بالنقض إذا مال لم يتقدم فلتراجع المسئلة (قوله لانه استعمال الهواء المستحق للغير الخ) قد يقال إنما حرم استعمال الهواء لتفويته حق الغير وهو موجود في الاتلاف لمنعه الانتفاع بموضع الحفر (قوله وبه يفرق بينه الخ) يتأمل (قوله نعم إن قصر فى رفعه ضمن كما قاله جمع المتقدمون الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم الضمان فهل قياس عدم الضمان أنه لا يجبر على رفعه فيفرق بينه وبين إبقاء آلات البناء فى الطريق زيادة على العادة بأنها بفعله أو يجبر على رفعها ولا ينافيه عدم الضمان (قوله ضمن كما قاله جمع المتقدمون) الصحيح خلافه مر (قوله بنقضه) أى فلا ضمان وإن قصر فى رفعها مر ش ولو بناه مائلاً إلى الطريق أجبره الحاكم على نقضه فإن لم يفعل فللبارين نقضه ش مر

بالنسبة للجاهل بها (على الصحيح) لما سرفى الجناح نعم إن كانت فى منعطف عن الشارع لا تحتاج إليه المارة أصلاً فلا ضمان على الأوجه لأن هذا وإن فرض عده منه فالتقصير من المار فقط فاندفع ما للبقينى هنا وخرج بالشارع ملكه الموات فلا ضمان فيها مطلقاً وبطرحها

مالو وقعت بنفسها بريح ونحوه فلا ضمان ما لم يقصر في رفعها أخذاءمرو في الاحياء ان ما يترك بارض الحمام من نحو سدور يكون ضمان ما تلف به على واضعه في أول يوم وعلى الحامي (١٦) في ثانيه لا اعتبار بتنظيفه كل يوم وخالفه في فتاويه فقال ان نهى الحامي عنه ضمن الواضع وكذا ان

العقور اه عش (قوله مالو وقعت بنفسها الخ) او يصدق في ذلك المالك ما لم تدل قرينة على خلافه اه عش (قوله ما لم يقصر في رفعها) قال شيخنا في شرح الروض ويظهر لي ان هذا بحث والاوجه عدم الضمان ايضا كما لو مال جداره وسقط وامكنه رفعه فانه لا يضمن اه معنى عبارة النهاية فلا ضمان وإن قصر في رفعها بعد ذلك اخذنا بما قدمناه اه (قوله وفي الاحياء الخ) عبارة المغنى ولو اغتسل شخص في الحمام وترك الصابون والسدر المزلقين بارضه او رمى فيها نخامة فزلق بذلك إنسان مات او انكسر قال الرافعي فان التي للنخامة على الممرضين ولا فلا ويقاس بالنخامة ما ذكر معها وهذا كما قال الزركشي ظاهر وقال الغزالي في الاحياء انه ان كان بموضع لا يظهر بحيث يتعذر الاحتراز عنه فالضمان متردد بين تاركه والحامي والوجه لم يجز به على تاركه في اليوم الاول وعلى الحامي الخ (قوله من نحو سدور الخ) اى كالصابون والنخامة اه عش (قوله وخالفه في فتاويه الخ) قد يقال لا مخالفة لا مكان ان يكون ما في الفتاوى تقيد لما في الاحياء في إطلاقه ضمان الواضع في اليوم الاول اه رشيدى (قوله ضمنه الواضع) اى ولو في اليوم الثانى اه عش (قوله لكن جاوز في استكثاره العادة) اى بخلاف ما إذا لم يجاوز فلا ضمان عليه وانظر هل يلزم الحامي حينئذ والظاهر لا وسكت عما إذا أذنه الحامي فانظر حكمه اه رشيدى اقول ولعل حكمه التفصيل بين كونه ظاهرا يمكن التجرز عنه فلا يضمن وعدمه فيضمن من ياذنه في الدخول بعده فليراجع (قول المتن سببها هلاك) بحيث لو انفرد كل منهما كان مهلكا اه معنى وقال عش المراد بالسبب ما له مدخل إذا حفرت شرطاه (قوله اى هو) اى إن كان التالف مالوا وقوله او عاقلة اى إن كان التالف نفسا اه عش (قوله راجع لهذا ايضا) قد يقال الرجوع لهذا محتاج اليه لاجل قوله فالمنقول تضمن الحافرا اه سم (قوله اهلا للضمان) اى الى قوله وهذا يعلم في المغنى (قول المتن ووقع العاثر) اى بغير قصد بها اى البشر فلور اى العاثر الحجر فلا ضمان كانى حفرت البشر ذكره الرافعي بعد هذا الموضع اه معنى قوله الملاقى بفتح القاف (قوله الضمان) مبتدا مؤخر (قوله فسياتى) اى انفا (قوله وفارق) اى ما فى المتن وقد يشكل مسألة السيل ونحوه بقول الماوردى لو برزت بقلعة فى الارض فتعثر بها مار وسقط على حديدة منصوبة بغير حق فالضمان على واضع الحديدة واجيب بان هذا اذا غير معمول به اه نهاية اى فلا ضمان على واضع الحديدة وهذا هو المعتمد عش (قوله فان الحافر الخ) بيان للحرج الى الفرق وقوله بأن الواضع الخ متعلق بفارق الخ (قوله ووضع آخر) اى ولو تعديا كما يأتى اه عش (قوله فيها سكين) اى وتردى بها شخص ومات وقوله فانه لا ضمان الخ اى ويكون الواقع هدرا اه عش (قوله واما الواضع فلان السقوط الخ) وفى سم بعد ان ناقش في ذلك ما نصه فالوجه صحة الحمل وان له وجها حسنا اه (قوله وهذا الخ) اى بقوله اما المالك فظاهر الخ (قوله انه لا يحتاج الى الجواب الخ) هذا الجواب للشيخ في شرح الروض مع تعليقه عدم الضمان على احد بما ذكره الشارح بقوله اما المالك فظاهر الخ اه سم اقول ووافقه اى الشيخ المغنى (قوله بحمل ما هنا) اى مسألة السكين (قوله

لم ياذن ولا نهى لكن جاوز في استكثاره العادة وهو اوجه (ولو تعاقب سببا هلاك فعلى الاول) اى هو أو عاقلة الضمان لانه المالك بنفسه او بواسطة الثانى (بأن حفرت) واحد بئرا عدوانا او لا لكن قوله الآتى فان لم يتعد الخ يدل على ان قوله عدوانا راجع لهذا ايضا وهو ما فى اصله ولا محذور فيه لان غير العدوان يفهم بالاولى (ووضع آخر) اهلا للضمان قبل الحفر وبعده (حجرا) وضعا (عدوانا) نعت لمصدر محذوف كما قدرته احوال بتاويله بمتعديا (فعر به) بضم أوله (ووقع) العاثر (بها) فهلك (فعلى الواضع) الذى هو السبب الاول لان المراد به الملاقى او لا التالف لا المفعول او لا الضمان لان التعثر هو الذى وقع فمكان واضعه اخذه ورداه فيها اما اذا لم يكن الواضع اهلا فسياتى (فان لم يتعد الواضع) الاهل بان وضعه بملكه وحفر اخر عدوانا قبله او بعده فعشر رجل ووقع بها فالمنقول تضمن الحافر (لانه المتعدى وفارق حصول الحجر على طرفها بسيل او سبع او حربى

فان الحافر المتعدى لا يضمن هنا بأن الواضع ثم اهل للضمان في الجملة فصح تضمين شريكه بخلاف تلك الثلاثة ولا ينافى او المتن مالو حفر بئرا بملكه ووضع آخر فيها سكين فانه لا ضمان على أحد اما المالك فظاهر واما الواضع فلان السقوط في البشر هو الذى أفضى الى السقوط على السكين فكان الحافر كالمباشر والآخر كالمسبب وبهذا يعلم انه لا يحتاج الى الجواب بحمل ما هنا على ما اذا تعدى الواقع بمروره

أو كان الناصب غير متعد بل لا يصح ذلك (ولو وضع حجرا) عدوا نا بطريق مثلا (و) وضع (آخران حجرا) كذلك بجنبه (فعر) ما فالضمان
أثلاث) وان تفاوت فعلهم نظرا إلى رؤسهم كما لو اختلفت الجراحات (وقيل) هو (نصفان) نصف على الواحد ونصف على الآخرين نظرا
للحجرين لانهما المملكان وانتصره البلقيني (ولو وضع حجرا) عدوانا فعر به رجل فدرجته (١٧) فعر به آخر) فهلك (ضمنه المذحرج)

الذي هو العائر الاول لان
انتقاله انما هو بفعله (ولو
عر ماش بقاعد أو نائم أو
واقف بالطريق) لغیر
غرض فاسد (وماتا أو
احدهما فلا ضمان) يعنى
على المعثور به من أحد
الثلاثة المذكورين لومات
العائر سواء البصير والاعمى
(ان اتسع الطريق) بان لم
تنضر المارة بنحو التوهم
فيه أو كان بموات لانه غير
متعد والعائر كان يمكنه
التحرز فهو الذى قتل نفسه
أما العائر فيضمن هو أو عاقلته
من مات من اولئك لتقصيره
(والا) يتسع الطريق كذلك
أو اتسع ووقف مثلا
لغرض فاسد كما يحشه
الاذرعى ومر في احياء
الموات ان الجلوس في الشارع
مضى ضيق به على الناس حرم
وبمع ما هنا يعلم ان المراد
بالواسع هنا ما لا يسر عرفا
على المار تجنب نحو القاعد
أو النائم فيه وبالضيق
ما يسر وانه يجب اقامته من
ضيق على الناس بنومه أو
قعوده أو وقوفه (فالمذهب
اهدار قاعد ونائم) لان
الطريق للطروق فهما
المقصران بالنوم والقعود
والمملكان لنفسيهما (لا عائر
بهما) بل عليهما أو على

أو كان الناصب) أى للسكين (فروع) لو كان يده شخص سكين فالتى رجل رجل اعليها فهلك ضمنه هو أى
جذب معه الدافع فسقطا واما المتلى لأصحاب السكين الا ان يلقاه بها ولو وقف اثنان على بشر فدفع احدهما
الآخر قال الصيمرى فان جذبه طمعافى التخلص وكانت الحال توجب ذلك فهو مضمون ولا ضمان عليه
وإن جذبه لا لذلك بل لا تلافى المجذوب ولا طريق لخلاص نفسه بمثل ذلك فكل منهما ضامن للآخر كما
لو تجارحا واما متغنى وروض مع شرحه وكذا فى النهاية إلا انه اعتمد فى الجذب طمعافى التخلص الخ انها
ضامنان خلافا للصيمرى (قول المتن حجرا) أى مثلا (قوله عدوانا بطريق) إلى قوله لو مر فى الاحياء
فى المغنى إلا قوله هو أو كذا فى النهاية إلا قوله وانتصره البلقيني (قوله عدوانا) عبارة المغنى سواء كان متعدبا
أو لا و عبارة الاسنى وقوله أى الروض عدوانا من زيادته ولو تركه كان أولى وإن كان حكم الوضع بلا
عدوان مفهوم ما بالاولى اه (قوله إلى رؤسهم) أى رؤس الجناة (قوله لان انتقاله انما هو الخ) قد يخرج ما لو
تدحرج الحجر إلى محل ثم رجع إلى موضعه الاول وينبغى ان يقال فيه إن كان رجوعه للمحل الاول ناشئامن
الدرجة كان دفعه إلى محل مرتفع فرجع منه فالضمان على المذحرج وإن لم يكن ناشئامن كان رجوعه بنحو هرة
أو ریح فلا ضمان على احده عرش (قول المتن ومانا) أى العائر والمعثور اه معنى (قوله أو كان) أى
الطريق عطف على قوله لم تنضر الخ (قوله فيضمن هو الخ) اسقط النهاية لفظة هو وعيارة المغنى وتضمن
واضع القمامة والحجرو الحافرو والمذحرج والعائر وغيرهم المراد به وجوب الضمان على عاقلتهم بالدية أو بعضها
لا وجوب الضمان عليهم كائنص عليه الشافعى والاصحاب اه فينبغى ان يحمل كلام الشارح هنا وفى شرح
لا عائر بهما على ما يعم كون المعثور به هيمة (قوله والاي يتسع الطريق كذلك) أى بأن كانت تنضر المارة
بنحو النوم فيه ولم تكن بموات (قوله لغرض فاسد) عبارة المغنى والقائم فى طريق واسع أو ضيق لغرض
فاسد كسرقة أو اذى كقاعدى ضيق اه (قوله وبه) أى بما مر وقوله مع ما هنا أى فى المتن (قوله وانه
يجب الخ) عطف على قوله ان المراد الخ (قول المتن فالمذهب اهدار قاعد ونائم) ومحل اهدار القاعد ونحوه
كما قاله الاذرعى اذا كان فى متن الطريق أى وسطه أما لو كان بمنقطع ونحوه بحيث لا ينسب الى تعد ولا
تقصير فلا اه نهاية أى ويهدر الماشى عرش (قول المتن اهدار قاعد ونائم) أى وواقف لغرض فاسد وكان
الاولى ذكره اه عرش (قوله لان الطريق) الى الفصل فى النهاية والمغنى (قوله بل عليهما) أى فيما اذا
كان العائر نحو عبد أو هيمة اه رشيدى وقوله نحو عبد فيه تامل (قوله يحتاج للوقوف الخ) لتعب أو
سماع كلام أو انتظار رفيق أو نحو ذلك اه معنى (قوله فاصا به فى انحرافه الخ) بخلاف ما اذا انحرف
عنه فاصا به فى انحرافه أو انحرف اليه فاصا به بعد تمام انحرافه فحكمه كالمو كان واقفا لا يتحرك
(فروع) لو وقع عبد فى بشر فارسل رجل جلا فشد العبد فى وسطه وجره الرجل فسقط العبد ومات ضمنه كما
قاله البغوى فى فتاويه اه معنى (قوله ومانا) أى أو مات أحدهما أخذاما بعده (قوله لما لا ينزه المسجد الخ)
أى لا يضمن عنه كاعتكاف ونحوه اه عرش (قوله وهدر) أى العائر سواء كان اعمى أو بصيرا

الخ) الجواب للشيخ فى شرح الروض مع تعليقه عدم الضمان على أحد بما ذكره الشارح بقوله أما المالك
فظاهر الخ (قوله فلا ضمان) عبارة المنهج وهدر عائر قال فى شرحه بخلاف المعثور به لا يهدر وهذا ما فى
الروضة كالشرحين ووقع فى الاصل انه يهدر فلم يفرق بينهما اه أى لان قول الاصل فلا ضمان مع التفصيل
فيما بعده يفيد عدم الضمان هنا لكل من العائر والمعثور به فقد دل على اهدار المعثور به فلذلك اوله الشارح
بقوله يعنى على المعثور به الخ ويجوز ان يؤول على معنى فلا ضمان للعائر أى لا يضمنه المعثور به (قوله

(٣ - شروانى وابن قاسم - تاسع)

عاقلتهما بدله (وضمان واقف) لان المار يحتاج للوقوف كثيرا
فهو من مرافق الطريق (لا عائر به) لانه لا حركة منه فالحلاك حصل بحركة الماشى نعم ان وجد من الواقف فعل بان انحرف للماشى
لما قرب منه فاصا به فى انحرافه ومانا فهما كاشيين اصطدا وسياق ولوعش بجالس بمسجد لما لا ينزه المسجد عنه ضمنه العائر وهدر

اه ع ش (قوله بملكه) أى أو بمستحق منفعة اه معنى (قوله من دخله) أى دخل ملكه (قوله بغير إذنه) أى فإن دخل باذنه لم يهدر اه معنى وفى سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه فان اراد نفي الاهدار مطلقا اشكل بان الملك لا ينقص الجلوس فيه عن الجلوس فى الشارع المفصل فيه وان اراد على تفصيل الشارع فقد يقرب فليحذر اه (قوله معتكفا) ينبغى ان يصدق فى الاعتكاف لانه لا يعلم الامنه ويقوم وارثه مقامه اه ع ش (تنبيه) لو وقع فى بئر ونحوه فوقع عليه اخر عمدا بغير جذب فقتله اقتص منه ان قتل مثله مثله غالبا لضخامته أو عمق البئر أو نحو ذلك كما لو رماه بحجر فقتله فان مات الآخر فالضمان فى ماله وان لم يقتل مثله غالبا فبشبه عمد وان سقط عليه خطا بان لم يختار الوقوع او لم يعلم وقوع الاول ومات بشقله عليه ار بانصدامه بالبشر فنصب الدية على عاقلة لورثة الاول والنصف الاخر على عاقلة الحافر إن كان الحفر عدوانا لانه مات بوقوعه فى البئر وبوقوع الثانى عليه وان لم يكن الحفر عدوانا هدر النصف الاخر ولذا غرم عاقلة الثانى فى صورة الحفر عدوانا رجعا بما غرموه على عاقلة الحافر لان الثانى غير مختار فى وقوعه عليه بل ألجأه الحافر اليه فهو كالملك له مع المكروه على إتلاف مال بل اولى لا تنفاد قصده هنا بالكلية ولو نزل الاول فى البئر ولم يتصدم ووقع عليه اخر فقتله فكل دية على عاقلة الثانى فان مات الثانى فضمانه على عاقلة الحافر للتعدى بحفره لان التى نفسه فى البئر عمدا فلا ضمان فيه لانه القاتل لنفسه معنى وروض مع شرحه

(فصل فى الاصطدام ونحوه) (قوله فى الاصطدام) لى قول المتن ولو أركبها أجنبي فى النهاية إلا قوله لا يأتي هنا إلى المتن وقوله فهو كقول أى خفيفة إلى أما المملوكة وكذا فى المغنى إلا قوله مال كل إلى المتن وقوله وهو مبالغة إلى وأما المملوكة وقوله ذهب إلى لومشى (قوله ونحوه) أى كحجر المنجنيق اه ع ش (قوله وما يذكر مع ذلك) أى كاشراف السفينة على الفرق اه ع ش (قوله أى كاملان) أى بان كانا بالغين عاقلين حرين اخذ من قول المصنف الاتى وصيان الخ اه ع ش عبارة المغنى أى حران كاملان الخ واستفيد تقييد الاصطدام بالحرين من قوله فعلى عاقلة كل الخ اه (قوله او مدبران) أى بان كانا ماشيين القهقرى كما لا يخفى اه رشيدى (قوله او مختلفان) راجع لكل من التعميمين كما هو صريح المغنى أى أو أحدهما راكب والآخر ماش أو مقبل والآخر مدبر (قول المتن بلا قصد) قيد به ليشمل ما إذا غلبتها الدابتان وسياتى محترزه فى كلامه اه معنى عبارة النهاية وشمل كلامه ما لو لم يقدر الراكب على ضبطها أى الدابة وما لو قدر وغلبته وقطعت العنان الوثيق وما لو كان مضطرا إلى ركوبها اه أى وهو كذلك فى الكل ع ش (قوله لنحو ظلمة) أى من عمى وغفلة اه معنى (قول المتن فعلى عاقلة كل الخ) ولا فرق فى ذلك بين ان يقعاً منسكين او مستلقين او احدهما منسكبا والاخر مستلقيا اتفق المروبان جنسا وقوة كفرسين ام لا كفرس ويعبر اتفق سيرهما أو اختلف كأن كان أحدهما يمدو والآخر يمشى على هيئته معنى وروض مع شرحه (قول المتن مغلظة) أى بالثلث اه ع ش (قوله على عاقلة كل) أى لورثة الاخر اه معنى (قوله لعدم افضاء الاصطدام الخ) ولذلك لا يتعلق به القصاص إذ امات احدهما دون الاخر اه معنى (قوله ولو ضعف الخ) ينبغى رجوعه لكل من القصد وعدمه لكنه فى القصد شبه عمد وفى

كالو جلس بملكه فعثر به من دخله بغير إذنه ونأثم به معتكفا كجالس وجالس لما يئزه عنه ونأثم بغير معتكف كقائم بطريق فيفصل فيه بين الواسع والضيق (فرع) تجارحا خطأ أو شبه عمد فعلى عاقلة كل دية الآخر ولا يقبل قول كل قصدت الدفع (فصل) فى الاصطدام ونحوه بما يوجب الاشتراك فى الضمان وما يذكر مع ذلك إذا (اصطدام) أى كاملان ماشيان أو راكبان مقبلان أو مدبران أو مختلفان (بلا قصد) لنحو ظلمة فاننا (فعلى عاقلة كل نصف دية تخففة) لو ارتد الآخر لأن كلا منهما هلك بفعله وفعل صاحبه فيهدر النصف المقابل لفعله كالو جرح نفسه وجرحه آخر فمات بهما ووجبت تخففة على العاقلة لانه خطأ محض (وان قصدنا) الاصطدام (فمنصفها مغلظة) على عاقلة كل لانه شبه عمد لا عمد لعدم افضاء الاصطدام للبوت غالبا ولو ضعف أحد الماشيين بحيث يقطع بأنه لا أثر لحركته مع حركة الآخر هدر القوى وعلى عاقلته دية الضعيف

نظير ما يأتي (أو) قصد (أحدهما) فقط الاصطدام (فلكل حكمه) فعلى عاقلة القاصد نصف دية مغالطة وغيره نصفها مخففة (والصحيح أن على كل كفارتين) كفارة لقتل نفسه وأخرى لقتل صاحبه إذا أصبح أن الكفارة لا تتجزأ وأنها تجب على قاتل نفسه (وإن مات مع مراكوبيهما فكذلك) الحكم في الدية والكفارة (وفي) مال كل إن عاشا ولا في تركه كل منهما) إن كانا ملكين (١٩) للرا كين (نصف قيمة) لا ياتي هنا ماسر

في الصداق في قيمة النصف لا يلغى لا ياتي هنا (دابة الآخر) أي مراكوبه وإن غلباها والباقي هدر لا اشتراكهما في إتلاف الدابتين فوزع البدل عليهما وإن كانت أحدهما فيلا والآخرى كبشا كافي الام وتعين حملة على كيس لحركته تأثير مافي القتل وإلا لم يتعلق بحركته حكم كغرز ابرة بمجلة عقب مع جرح عظيم أو هو مبالغة في التمثيل إذ الكبش لا يركب فهو كقول أبي حنيفة تمثيلا للثقل لو قتله بابو قيس لم يقتل به أما المملوكة لغير الرابك ولو مستاجرة فلا يهدر منها شيء وكذا يضمن كل نصف ماعلى الدابة من مال الاجني نظير ما ياتي في السفينة ولو تجاذبا جلا فانقطع فسقطا وماتا فعلى عاقلة كل نصف دية الآخر نعم إن كان الحبل لأحدهما هدر الآخر لانه ظالم وعلى عاقلة نصف دية المالك ولو ارخاه أحد المتجاوزين فسقط الآخر ومات فعلى عاقلة نصف دية الميت ولو ولو قطعه غيرهما فعلى عاقلة

غيره خطأ اه ع ش (قوله نظير ما ياتي) لعل في قوله نعم إن كان الحبل الخ (قوله وغيره الخ) أي وعلى عاقلة غير القاصد نصف دية وقوله مخففة حال من الضمير المضاف اليه (قول المتن والصحيح أن على كل الخ) أي سواء قصد الاصطدام أم لا اه ع ش (قوله لا تتجزأ) كذا في أصله رحمه الله تعالى والقياس تتجزأ اه سيد عمر (قول المتن وفي تركه كل نصف قيمة الخ) وقد يجيء التقاص في ذلك ولا يجري في الدية إلا أن يكون عاقلة كل منهما ورثته وعدم الابل اه اسنى ومعنى (قول المتن والشارح وفي مال كل إن عاشا الخ) هذا يقتضى حل الواو وفي على الاستئناف أو العطف على جملة وإن مات الخ لا على فكذلك كما هو المتبادر إذا لا يتأتى ما زاده مع فرض موتها مع مراكوبيهما إلا أن يريد به بيان فائدة زائدة بدون حل المتن على ذلك ولا يخفى ما فيه من التعسف اه سم (قوله وإن غلباها) كان الأولى ثابت الفعل (قوله وإن كانت الخ) غاية للتين عبارة النهاية والمغنى وحل ذلك كله إذا لم تكن إحدى الدابتين ضعيفة بحيث يقطع بانه لا أثر لحركتها مع قوة الآخرفان كانت كذلك لم يتعلق بحركتها حكم كغرز ابرة الخ (قوله حملة) أي الكبش في كلام الام (قوله أو هو) أي كلام الام (قوله أما المملوكة الخ) عبارة المغنى والنهاية هذا إذا كانت الدابتان لهما فان كانتا لغيرهما كالمعارتين والمستاجرتين لم يهدر منهما شيء لان المعار ونحوه مضمون وكذا المستاجر ونحوه إذا تلفه ذواليد أو فرط فيه اه (قوله يضمن كل) أي من الرا كين (قوله نصف ماعلى الدابة الخ) كان المراد ماعلى كل دابة وحيد يتجه التقيد بالاجني اه سم (قوله من مال الاجني) (فرع) لو كان مع كل من المصطدمين بضعة وهي ما يجعل على الراس فكسرت في البحر ان الشافعي رضى الله عنه قال على كل منهما نصف قيمة بضعة الآخر اه معنى (قوله حبل) أي لها أو لغيرهما نهاية ومعنى (قوله نصف دية الآخر) أي دية شبه عمد وكذا في المواضع الثلاثة الآية اه ع ش (قوله وإن كان الحبل لأحدهما) أي والآخر ظالم اه معنى (قوله وعلى عاقلة) أي الظالم اه ع ش (قول المتن وصبيان الخ) قال في العباب ولو أركبه الاجني فاصطدم هو وبالغ وما تانفص دية الصبي على عاقلة الفضولي ونصفها على عاقلة البالغ ولم اجد لحكم دية البالغ ذكر او يظهر لي أن نصفها على عاقلة الفضولي ونصفها هدر انتهى اه سم (قوله اوصي) إلى قوله وهو هنا في النهاية والمغنى (قول المتن ككاملين) هذا إن ركبنا بانفسهما وكذا إن أركبهما وليهما لمصلحةهما وكانا بمن يضبط المراكوب اه معنى (قوله لان الاصح أن عمداهما الخ) هذا لا ينافي أن الاتلاف بالاصطدام شبه عمد فتامله اه سم (قوله لغير ضرورة) عبارة المغنى محل الخلاف كما نقله عن الامام واقراه ما إذا أركبهما الزينة والحاجة غير مهمة فان ارهقت إلى أركبهما حاجة

(قول المتن والشرح وفي مال كل إن عاشا) هذا يقتضى حل الواو وفي على الاستئناف أو العطف على جملة وإن مات الخ لا على فكذلك كما هو المتبادر إذا لا يتأتى ما زاده مع فرض موتها مع مراكوبيهما إلا أن يريد به بيان فائدة زائدة بدون حل المتن على ذلك ولا يخفى ما فيه من التعسف (قوله في المتن وفي تركه كل منهما نصف قيمة دابة الآخر) قال في شرح الروض قد يجيء التقاص في ذلك ولا يجيء في الدية إلا أن تكون عاقلة كل منهما ورثته وعدم الابل اه (قوله وكذا يضمن كل نصف ماعلى الدابة من مال الاجني) كان المراد ماعلى كل دابة وحيد يتضح التقيد بالاجني (قوله لان الاصح أن عمداهما حينئذ عمد) هذا لا ينافي أن الاتلاف بالاصطدام شبه عمد فتامله (قول المتن وقيل أن أركبهما الولي الخ) قال في العباب ولو أركبه الاجني فاصطدم هو وبالغ وما تانفص دية الصبي على عاقلة الفضولي ونصفها على عاقلة البالغ ولم اجد

دية كل منهما ولو ذهب ليقوم فاخذ غيره بثوبه ليقعد فتمزق بفعلهما لزمه نصف قيمته وكذا الوشي على نعل ماش فانقطع بفعلهما كما ياتي (وصبيان أو مجنونان) اوصي ومجنون (ككاملين) في تفصيلهما المذكور ومنه وجوب الدية مغالطة كان لهما نوع تمييز لان الاصح أن عمدهما حينئذ عمد (وقيل أن أركبهما الولي) لغير ضرورة (تعلق به) أو بعاقلة (الضمان) لما فيه من الخطر وجوازه مشروط بسلامة العاقبة والاصح المنع أن أركبهما لمصلحةهما والا لامتنع الاولياء عن تعاطي مصالح المولى

نعم ان ار كبه ما يعجز عن ضبطها عادة (٢٠) لكونها جوارحا ولو لكونه ابن سته مثلاً فثمنه وهو هنا ولي الحصانة لذ كر لاولى المال على ما بحثه

كثقلهما من مكان الى مكان فلا ضمان عليه قطعاً اهـ (قوله نعم ان ار كبهما ما يعجز الخ) قال البلقيني وينبغي ان يضاف الى ما ذكر ان لا ينسب الولي الى تقصير في ترك من يكون معهما بمن جرت العادة بارساله معهما اهـ معنى (قوله مثلاً) اى او سنتين اهـ معنى (قوله ضمنه) اى ولزمه كفارتان مر اهـ عش (قوله على ما بحثه البلقيني) وهو الاوجه اهـ معنى (قوله انه من له ولاية تاديبه) اعتمدته النهاية اهـ سيد عمرو عش (قوله من اب وغيره) ومنه الام حيث فعلت ذلك لمصلحة عند غيبة الولي والمعلم والفقير اهـ عش (قول المتن ولو ار كبهما اجنبي الخ) قال في الروض اواجنيان كل واحد افعلى عاقلة كل نصف ديتهما على كل نصف قيمة الدابتين وما اتلفتته دابة من ار كبه اهـ وينبغي ان يكون كالا جنبيين في هذا التفصيل الوليان حيث ار كباهما لا لمصلحتهما اهـ سم (قول المتن اجنبي) ومنه الولي اذا ار كبهما الغير مصلحة كما هو ظاهر مامر اهـ رشيدى عبارة عش ولو كان اى الاجنبي صيباً اهـ (قوله بغير اذن الولي) الى قوله وهذا ظاهر في المغنى وكذا في النهاية الا قوله اجماعاً (قوله ولو لمصلحتهما) عبارة المغنى وان وقع الصبي فمات ضمنه المركب كما قاله الشيخان وظاهره انه لا فرق بين ان يكون ار كبه لغرض من فروسية ونحوها ولا وهو كذلك في الاجنبي بخلاف الولي فانه اذا ار كبه لهذا الغرض وكان ممن يستمسك على الدابة لا يضمنه اهـ (قوله وهذا) اى استعمال ضمنهما ودابتيهما في التفصيل والتوزيع المذكور (قوله احيل الهلاك عليهما) خالفه المغنى والنهاية فقلا واشتمل اطلاقه اى المتن تضمنين الاجنبي ما لو تعمد الصبيان الاصطدام وهو كذلك وان قال في الوسيط يحتمل احواله الهلاك عليهما بناء على ان عمدهما عمد واستحسنه الشيخان لان هذا المباشرة ضعيفة فلا يعول عليها كما قاله شيخى وقضية كلام الجمهور ان ضمان المركب بذلك ثابت وان كان الصبيان ممن يضبطان المركوب هو كذلك وان كان قضية نص الام انهما ان كانا كذلك لهما فهما كالمركب ابان نفسيهما وجزم به البلقيني اهـ (قوله وما تتا) الى قوله ومن ثم في المغنى والى قوله فان اثير في النهاية الا قوله وارثه ولا يرث معه غيرها (قوله من ان عاقلة الخ) اى وان يهدر النصف الاخر لان الهلاك منسوب اليهما اهـ معنى (قوله وانما يهدر من الغرة شىء) اى بخلاف الدية فانه يجب نصفها ويهدر نصفها كما مر اهـ معنى (قوله عنهما) اى الحاملين (قوله ومن ثم لو كانتا مستولدين الخ) فان جنايتهما على سيدهما اهـ سم (قوله عن كل منهما) اى السيدين اهـ عش (قوله وارثه) صفة جدة (قوله ولا يرث معه غيرها) اى لا يتصور ارث غيرها اهـ رشيدى (قوله معه) اى السيد (قوله قيمة كل) اى من المستولدين (قوله تحتل نصف غرة) اى فان لم تحتل ذلك لم يلزمه الا قدر قيمتها فيكون ما يخص الجدة اقل من سدس الغرة وما على سيد بنتها منه اقل من نصف السدس سم ورشيدى (قوله ارش جنايتها) اى على نفسها (قوله

البلقيني وخالفه تليذه الزركشى في شرح المنهاج فقال يشبه انه من له ولاية تاديبه من اب وغيره حاضن وغيره وفي الخادم فقال ظاهر كلامهم انه ولي المال اهـ وهو الاوجه (ولو ار كبهما اجنبي) بغير اذن الولي ولو لمصلحتهما (ضمنهما ودابتيهما) اجماعاً لتعديبه فتضمنهما عاقلة ويضمن هو دابتيهما في ماله وهذا ظاهر فثله لا يعترض به نعم ان تعمد الاصطدام وهما يميزان ومثلهما يضبط الدابة احيل الهلاك عليهما لان عمدهما عمد (او) اصطدم (حاملان واسقطتا) وما تتا (فالدية كاسبق) من ان على عاقلة كل نصف دية الاخرى (وعلى كل اربع كفارات على الصحيح) واحدة لنفسها واخرى لجنايتها واخرى لنفس الاخرى وجنايتها لانها اشتركا في اهلاك اربعة أنفس (وعلى عاقلة كل نصف غرق جنينيهما) لان الحامل اذا جنت على نفسها فاجهضت لزم عاقلتها الغرة كما لو جنت على اخرى ولانما يهدر من الغرة شىء لان الجنين اجنبي عنهما ومن ثم لو كانتا مستولدين والجنينان من سيديهما سقط عن كل منهما نصف

لحكم دية البالغ ذكرنا ويظهر لى ان نصفها على عاقلة الفضولى ونصفها هدر اهـ (قوله وخالفه تليذه الزركشى في شرح المنهاج الخ) عبارة مر قال الزركشى في شرح المنهاج يشبه انه من له ولاية تاديبه من اب وغيره حاضن وغيره وفي الخادم ظاهر كلامهم انه ولي المال والثاني اوجه اهـ (قول المتن ولو ار كبهما اجنبي الخ) قال في الروض اواجنيان كل واحد افعلى عاقلة كل نصف ديتهما وعلى كل نصف قيمة الدابتين وما اتلفتته دابة من ار كبه اهـ وينبغي ان يكون كالا جنبيين في هذا التفصيل الوليان حيث ار كباهما لا لمصلحتهما (قوله احيل الهلاك عليهما الخ) كما في الوسيط واستحسنه الشيخان قال في شرح الروض عقب ذلك وقضية كلام الجمهور ان ضمان المركوب كذلك ثابت وان كان الصبيان ممن يضبطان المركوب وقضية نص الام انهما ان كانا كذلك فهما كالمركب ابان نفسيهما وبه جزم البلقيني اخذاً من النص المشار اليه اهـ وقضية كلام المصنف هنا كغيره خلاف ما في الوسيط وخلاف ما جزم به البلقيني (قوله ومن ثم لو كانتا مستولدين) فان جنايتهما على سيدهما (قوله غرة الخ) اى فان لم تحتل ذلك لم يلزمه الا قدر قيمتها فيكون ما يخص الحرة اقل من سدس الغرة وما على سيد بنتها اقل من نصف السدس

غرة جنين مستولدة لانه حقة الا اذا كان للجنين جدة لام وارثه ولا يرث معه غيرها واما كانت قيمة كل تحتل نصف غرة فاكثر فيتم اذ السيد لا يلزمه الفداء بالاقل كما يأتى فلها السدس وقد أهدر النصف لاجل عدم استحقاق سيد بنتها ارش جنايتها

فيتتم لها السدس من ماله قيل او هم الماتن تعين وجوب قن نصفه لهذا ونصفه لهذا قال نصف غرة لهذا ونصف غرة لهذا لا فادجواز تسليم نصف عن هذا ونصف عن هذا اهـ ولك أن تقول ان تساوت الغرتان من كل وجه صدق نصفهما على كل منهما والالم يصدق النصف حقيقة الاعلى نصف من هذا ونصف من هذا فلا إيهام ولا اعتراض (أو) اصطدم (عبدان) اتفقت (٢١) قيمتهما أم لا وماتا (فهدر) لان جنابة

القن تتعلق برقبته وقد فانت نعم ان أمتنع بيعهما كستولدتين او موقوفين أو مندور عتقهما فعلى سيد كل الاقل من نصف قيمة كل وارث جنابته على الآخر لانه بنحو الايلاد منع من البيع او كان ثم موصى به او موقوف على ارش ما يجنبه القن اعطى سيد كل نصف قيمة قته او كانا مخصو بين فعلى الغاصب فداء كل نصف منهما بأقل الامرين امالومات احدهما فقط فيجب نصف قيمته متعلقا برقبة الحى فان اثر فعلى الميت فيه نقضا تعلق غرمه بذلك النصف وتقاصفيه ولو اصطدم حر وقن وماتا وجب في تركه الحر نصف قيمة القن كذا

عبر به شارح ولا ينافيه تعبير غيره يوجب على العاقلة لما ياتى ان الجاني يلاقه الوجوب أو لا ثم تتحمله العاقلة ويتعلق به نصف دية الحر لانه بدل الرقبة التي هي محل التعلق فيأخذ السيد من العاقلة نصف القيمة ويدفع منه أو من غيره للورثة نصف الدية ولا تقاص الا ان كان الورثة هم العاقلة وعدمت

فيتتم لها السدس) أى لان جنابتهما انما تهر بالنسبة له لانه لا يجب عليهما شىء لا بالنسبة لغيره كالجدة فلها نصف السدس من النصف الذى لزم سيد الاخرى ونصف السدس على سيد بنتها سم ورشيدى وعش (قوله قيل او هم الماتن الخ) وافقه المغنى (قوله تعين وجوب قن) اى على عاقلة كل اهـ سم (قوله ولك ان تقول الخ) نازع فيه ابن قاسم اهرشيدى (قوله ان تساوت الغرتان) اى بان اتفق دين امهما اهـ عش (قوله صدق نصفهما الخ) اقول هذا الصدق ان لم يؤكد الايهام مادفعه اهـ سم (قوله على كل منهما) اى من الصورتين (قوله فلا إيهام الخ) نظره فيه سم راجعه (قوله اتفقت قيمتهما) الى قول المتن اوسفيتان فى المغنى إلا قوله ولا تقاص الى ألقن (قوله وماتا) أى معا أو أحدهما بعد الآخر قبل إمكان بيعه اهـ معنى (قوله كستولدتين) استثناء هذه إتما ياتى على رأى ابن حزم ان لفظ العبد يشمل الامة اهـ معنى (قوله كستولدتين الخ) عبارة النهاية والمغنى كائنى مستولدتين او موقوفين او مندور عتقهما اهـ (قوله او موقوفين الخ) انظر مالو كان الوائف ميتا ولا تركه له اهـ سم على المنهج اقول والظاهر انه هدر اهـ عش (قوله من نصف قيمة كل) لا يخفى إشكال المغنى مع كل هذه فكان الاولى إسقاطها والتعير بقوله من نصف قيمته فتامله اهـ سم (قوله لانه) اى السيد (قوله او كان الخ) وقوله او كانا الخ عطفان على قوله أمتنع الخ (قوله مخصو بين) اى مع غاصبين اثنين كالا يخفى اهـ رشيدى (قوله فداء كل نصف منهما) راجع اهـ سم اقول ومثله فى المغنى ويوافقه تعبير النهاية فداؤهما اهـ قال الرشيدى وظاهر انه يلزمه أيضا تمام قيمة كل منهما السيد اهـ (قوله ولو اصطدم حر وقن) الى المتن فى النهاية الاما سانه عليه والا قوله ولا تقاص الى اواقوه (قوله وجب في تركه الحر) الى قوله ويتعلق به عبارة النهاية والمغنى فنصف قيمة العبد على عاقلة الحر اهـ (قوله ويتعلق به) اى بنصف قيمة العبد اهـ رشيدى (قوله نصف دية الحر) ولورثته مطالبة العاقلة بنصف القيمة للتوثيق بها اهـ نهاية (قوله منه) اى النصف (قوله للورثة) اى ورثة الحر اهـ عش (قوله فنصف قيمته الخ) اى وهدر الباقي نهاية ومعنى (قوله وهما المجرىان الخ) سمي بذلك لاجرائه السفينة على الماء المالح اهـ معنى (قول المستكر كابين) ولو كان الملاحان صبيين واقامهما الولي او اجنبى فالظاهر كما قال الزركشى انه لا يتعلق به اى الولي او الاجنبى ضمان

(قوله فيتتم لها السدس) لان جنابتهما انما تهر بالنسبة له لانه لا يجب عليهما شىء لا بالنسبة لغيره كالجدة فلها نصف السدس من النصف الذى لزم سيد الاخرى ونصف السدس على سيد بنتها (قوله تعين وجوب قن) اى على عاقلة كل (قوله صدق نصفهما الخ) اقول هذا الصدق ان لم يؤكد الايهام المذكور مادفعه (قوله صدق نصفهما على كل منهما) اقول لا يخفى عدم اندفاع الايهام المذكور على هذا التقدير سواء اراد ضمير الثانية فى قوله على كل منهما الغرتين او الصورتين اعنى قنأ نصفه لهذا ونصفه لهذا وتسليم نصفه عن هذا ونصفه عن هذا اذ من لازم صدقه نفس لهذا نصفه وللآخر نصفه احتمال ارادته فقط ولا معنى للايهام الا ذلك وقوله والالم يصدق النصف حقيقة الخ لا يخفى منعه اذ لا خفاء ان اعلى الغرتين يصدق عليها حقيقة أدنى الغرتين اذ الزيادة على أقل ما يجب لا تمنع الاجزاء ولا صدق الواجب وحيث يصدق على أعلى القنتين الذى جعل نصفه عن هذا ونصفه عن هذا انه نصف غرتي الجنيتين فيحتمل ارادته فقط وهذا معنى الايهام فانظر مع ذلك قوله ولا إيهام ولا اعتراض (قوله من نصف قيمة كل) لا يخفى اشكال المغنى مع ذكر كل هذه فتامله وكان الاولى إسقاطها والتعير بقوله من نصف قيمته فتامل (قوله فعلى الغاصب فداء كل نصف منهما الخ) يراجع (قول المتن والملاحان كرا كابين) قال فى شرح الروض واستثنى الزركشى من

الابل وحل ما عليهم قبل الطلب أو للقن فقط فنصف قيمته على عاقلة الحر أو الحر فقط فنصف دية فى رقبة القن (أو) اصطدم (سفيتان) وغرقتا (فكدابتين والملاحان) فيهما وهما المجرىان لهما اتحدتا أو تعددا والمراد بالمجرى لهما من لدخل فى سيرها ولو باسالك نحو جبل أخذنا عامر فى صلاة المسافر (كرا كابين) فيما مر (ان كاتا) أى السفيتان وما فيهما (لهما) فنصف قيمة كل سفينة ونصف متاعها مهدر

والنصف الآخر على صاحب الأخرى إن بقى وإلا فبقى تركته ونصف دية كل مهدر ومابق على عاقلة الآخر بتفصيله السابق (فإن كان فيهما مال أجنبي لزم كلا) من الملاحين (نصف (٢٢) ضمانه) وإن كان يئد مالكة الذي بالسفينة لتعديهما ويعلم بما أتى أنه بخير بين أخذ جميع

لان الوضع في السفينة ليس بشرط ولان العمدن الصبيين هنا هو المهلك اه معنى وفي سم بعد ذكر مثله
عن الاسني ما نصه وقضية سكوت الشارح عن ذلك ان الارجح عنده عدم الاستثناء لان الضرر المترتب على
غرق السفينة اشد من الضرر الحاصل من الركوب اه وقوله ان الارجح الخ اي وفاقا للنهية والشهاب الرمي
عبارة الاول وما استثناءه البلقيني والزر كشي من التشبيه المذكور من انه لو كان الملاحان صبيين واقامهما
الولي او اجنبي فالظاهر انه لا يتعلق به ضمان لان الوضع في السفينة الخ مردود اذ الضرر المترتب على غرق
السفينة اشد من الضرر الحاصل من الركوب اه قال الرشدي قوله واقامهما الولي اي لغیر مصلحة لهما كما هو
ظاهر اه وقال ع ش قوله مردود أي فیضمن الولی والاجنبي اه (قوله والنصف الآخر على صاحب
الآخرى) اي موزعا على ملاحيهما ان كانوا متعددين كما هو ظاهر اه رشدي (قوله ونصف دية كل الخ)
ولزم كلامهما كفارة تان نهاية ومعنى (قوله وما يبقی) اي وهو نصف دية كل (قوله بتفصيله السابق) كانه
اشارة للتقاص اه سم (قول المتن فيهما) اي في السفينتين ومهالهما اه معنى (قوله من الملاحين) الى قول المتن
ولو اشرقت في المعنى (قوله ويعلم) الى قوله ولما قررت المتن في النهاية لا قوله فان كان لايهلك الى المتن وقوله
أي للمالك الى تقديم الاخص (قوله ويعلم بما يأتي) أقول في العلم بما يأتي نظر ظاهر لان الآتي أخذ كل من
ملاحه الجميع وهذا لا يدل على الاخذ من غير ملاحه كما يدل عليه قوله هنا من احد الملاحين اللهم إلا ان يراد
بأحد الملاحين ملاحه فليتأمل سم على حجج اه رشدي (قوله انه يخبر) كذا في شرح المنهج اي والنهاية
والمعنى فانظر ما وجه ذلك فان كلامه يستقل بالاتلاف وليس المال في يده امانة وقد فرط فيه فلم طول بالنصف
الآخر إلا ان يراد بأحد الملاحين ملاحه سم على حجج اه رشدي (قوله وهما) اي الملاحان فيهما اه معنى
(قوله ولما لك كل) عبارة المعنى وتخبر كل من المالكين ان يأخذ الخ (قوله أ ولم يكلا) أي أو لم يعد لهما
عن صوب الاصطدام مع امكانه اه نهاية (قوله عدتهما) اي من الرجال والآلات اه نهاية (قوله
ويصدقان الخ) اي عند التنازع في انهما غالبا اه معنى (قوله ولا يلزم الخ) وإن تعددا أحدهما او فرط دون
الآخر فلكل حكمه وإن كانت إحداهما برطة فالضمان على مجرى السارية (فرع) لو خرق شخص
سفينة عامدا خرقا يهلك غالبا كالخرق الواسع الذي لا مدفع له ففرق به انسان فالتقاص او الدية المغلظة
على الخارق فان خرقها لاصلاحها أو لغیر إصلاحها لكن لا يهلك غالبا فشبّه عمد وإن سقط من يده حجر
او غيره فخرقها أو أصاب بالآلة غير موضع الإصلاح فخطأ محض ولو ثقلت سفينة بتسعة أعدال فآلت في
انسان عاشر اعدوا فانفردت به لم يضمن الكل ويضمن الشرع على الاصح لا النصف معنى ونهاية وروض مع
شرحه (قوله ولا يلزم كلا الخ) الاولى اسقاط كلا كافي للمعنى ثم رايت في هامش نسخة مصححة على اصل
اشارح ما نصه قوله كلا ساقطة في اصل الشارح اه (ان لم يترتبوا) اي بان ماتوا معا و جهل الحال شرح الروض
اه ع ش (قوله ووجب في مال كل وضمان الاموال والكفارات بعدد من اهلكها من الاحرار والعبيد في
مالها نهاية ومعنى (قول المتن طرح متاعها) اي ولو مصحفا وكتب علم اه ع ش (قوله حفظا) الى قوله ولما
التشبيه المذكور ما إذا كان الملاحان صبيين واقامهما الولي أو اجنبي فالظاهر انه لا يتعلق به ضمان لان
الوضع في السفينة ليس بشرط ولان العمدن الصبيين هنا هو المهلك اه وقضية سكوت الشارح عن ذلك
ان الارجح عدم الاستثناء لان الضرر المترتب على غرق السفينة اشد من الضرر الحاصل من الركوب ش م
(قوله بتفصيله السابق) كانه اشارة للتقاص (قوله ويعلم بما يأتي الخ) أقول في العلم بما يأتي نظر ظاهر لان
الآتي أخذ كل الجميع من ملاحه وهذا لا يدل على الاخذ من غير ملاحه كما دل عليه قوله هنا من احد الملاحين
اللهم إلا أن يريد بأحد الملاحين ملاحه فليتأمل (قوله يخبر بين أخذ جميع الخ) كذا في شرح

بذل ماله من أحد الملاحين
ثم هو يرجع بنصفه على
الآخر وبين أخذ نصفه منه
ونصفه من الآخر (وإن
كانتا لاجبي) وهما جيرا
المالك أو أميناه (لزم كلا
نصف قيمتهما) لأن مال
الاجبي لا يهدر منه شيء
ومالك كل أن يأخذ جميع
قيمة سفينته من ملاحه ثم
يرجع هو بنصفها على الملاح
الآخر أو نصفاً من هذا
ونصفاً من هذا ولو كانا قنين
تعلق الضمان برقيتهما هذا
كله إذا اصطدما بفعلهما
أو تقصيرهما كان قصراً في
الضبط مع امكانه أو سيرا
في ربح شديدة لا تيسر في
مثالها السفن أو لم يكمل
عدتيهما والا بان غلبتهما
الربح ويصدقان فيه
بيمينهما لم يضما لتعذر
الضبط هنا لا في الدابة لا مكان
ضبطها للحام ومحل كونهما
كالرا كين مالم يقصدا
الاصطدام بما يعده الخبراء
مفضيا للملاك غالباً والألزم
كلا نصف دية كل دية عمد
في مال الآخر ومن ثم لو بقي
أحدهما قتل بالميت أو بقيا
وغرق راكب قتل به أو
ركاب قتلوا أحد بقرعة أن
لم يترتبوا والا فبالاول
ووجب في مال كل نصف
دية الباقي فإن كان لاهلك

غالباً بادية شبه عدله على عاقلتهما (ولو أشرفت سفينة) بها متاع وراكب (على غرق) وخيف غرقها بما فيها (جاء) **قررت**
عند توهم النجاة بأن اشدت الامر وقرب الأيسر ولم يفد الالقاء الا على ندور أو عند غلبة ظن النجاة بأن لم يتحس من عدم الطرح الا
نوع خوف غير قوى (طرح متاعها) حفظاً للروح يعني ما يندفع به الضرر في ظنه من الكل أو البعض كما اشارت اليه عبارة اصله

(ويجب) طرح ذلك (لرجاء نجاته) (الراكب) أي لظنهم مع قوة الخوف لولم يطرح وينبغي أي للمالك فإما إذا تولى الالتقاء بنفسه أو تولاه غيره كالملاح باذنه العام له فاندفع ما للبلقيني هنا تقديم الاخف قيمة أن أمكن ويجب اللقاء حيوان أيضا لظن نجاته آدمي أي محترم فلم يدرك حري وزان محصن لا يلقى لاجله مال مطلقا بل ينبغي أن يلقى هو لاجل المال ويؤيده بحث الأذرعى أنه لو كان ثم أسرى وظهر للامام المصلحة في قتلهم بدأ بهم قبل المال ولما قررت المتن بما حملت عليه حالة الجواز وحالة الوجوب بناء على فرضه أن فيها (٢٣) ذاروح ولا تحمل الجواز على اللقاء

متاعها كله لرجاء سلامتها أو بعضه لرجاء سلامة باقيه ظاهر رايته من أعترضه بما يندفع بما ذكرته وحاصله أن قوله لرجاء لا يصلح تعليلا لحالة الجواز والوجوب معا كما هو واضح فان جعل تعليلا للوجوب فكيف يستقيم الجواز بدونه فالقياس الوجوب لرجاء نجاته الراكب مطلقا لأن كل ما كان ممنوعا منه إذا جاز وجب به والقاعدة أغلبية على أن اتلاف المال لغرض صحيح كما هنا غير ممنوع فليس مانع فيه من هذه القاعدة ثم رايته البلقيني صرح ببعض ما ذكرته فقال إن حصل منه هول خيف منه الهلاك مع غلبة السلامة جاز الالتقاء لرجاء النجاة وإن غلب الهلاك مع ظن السلامة بالطرح وجب ثم رجح الاحتياج لأذن المالك ككل من له بالعين تعلق حق كالمرتبه وغرماء المفلس في حالة الجواز فيمتنع حينئذ اللقاء مال محجور إلا إذا التقى الولي ببعض امتعته لسلامة باقيها أخذا بما مر أنه لو خاف ظاهرا على ماله جاز له بذل ما يندفع به عنه

قررت في المعنى إلا قوله أي للمالك إلى تقديم الاخف (قول المتن ويجب لرجاء الخ) فان لم يلق من لزمه الالتقاء حتى حصل الفرق وهلك به شيء أو أثم ولا ضمان نهية ومعنى (قول المتن لرجاء نجاته الراكب) (أقول وينبغي أن يقال بمثل هذا التفصيل فيما لو طلع لصوص على سفينة وهو يقع كثيرا فتنبه له أه ع ش وقوله على سفينة أو نحو عرابية في البر) (قوله وينبغي الخ) أي يجب وقيد مر وجوب مراعاة ما ذكر بما إذا كان الملقى غير المالك فان كان هو المالك لم يجب عليه ذلك لأنه قد يتعلق غرضه بالاخص دون غيره فغاية الأمر أنه اتلف الأشرف لغرض سلامة غيره المتعلق به غرضه أه سم على المنهج أه ع ش (قوله أو تولاه غيره الخ) حق العبارة ولغيره كالملاح إذا تولاه باذنه (قوله تقديم الاخف الخ) فاعل وينبغي (قوله ويجب اللقاء حيوان الخ) أي ولو محترما وإن لم ياذن مالكه أي مع الضمان عند عدم الأذن ع ش (قوله أيضا) أي كغير الحيوان ولا يجوز اللقاء إلا بقاء سلامة الأحرار معنى ونهاية أي ولا كافر لمسلم ولا جاهل لعالم متبحر وإن انفرد ولا غير شريف لشريف ولا غير ملك للملك وإن كان عادلا لا يترك الجميع في أن كلا آدمي محترم ع ش (قوله كحري الخ) أي ومترد (قوله لظن نجاته الخ) أي إن لم يمكن دفع الغرق بغير لقائه وإن أمكن لم يجز الالتقاء معنى ونهاية (قوله مطلقا) أي حيوانا ولا (قوله بحث الأذرعى الخ) أقره النهاية واستظهره المعنى (قوله وظهر للامام الخ) أي أولم يظهر له شيء أه ع ش (قوله على فرضه) أي المتن (قوله وإلا) أي وإن لم يكن في السفينة ذوروح (قوله فحمل الجواز) فعل و نائب فاعله (قوله متاعها) أي السفينة (قوله أو بعضه) أي المتاع وكذا ضمير باقيه (قوله رايته الخ) جواب لما (قوله من اعترضه) أي المتن واقفه المعنى (قوله وحاصله) أي الاعتراض (قوله بدونه) أي رجاء السلامة (قوله فالقياس الوجوب الخ) قد يقال على سبيل التناول محذور في كلام المصنف على هذا التقدير أيضا لأن قصر بجه بالوجوب بعد التعبير بالجواز من قبيل التصريح بما علم التزاما ولا محذور فيه أه سيد عمر (قوله مطلقا) أي اشتد الخوف أو لا إذن مالكه أو لا قوى الرجاء أو لا (قوله أه) أي حاصل الاعتراض (قوله والقاعدة الخ) أي كل ما كان ممنوعا (الخ) (قوله فقال) إلى المتن في المعنى (قوله أن حصل منه) الأولى إسقاط لفظة منه كما فعله المعنى (قوله خيف منه) أي من الهول (قوله ثم رجح) إلى المتن في النهاية (قوله ثم رجح الخ) عبارة المعنى ثم قال أنه يحتاج إلى إذن المالك في حال الجواز دون الوجوب فلو كانت المحجور لم يجز القاءها في محل الجواز ويجب في محل الوجوب قال ولو كانت مرهونة أو محجور عليه بفلس أو لمكاتب أو لعبد ما دون عليه ديون وجب القاءها في محل الوجوب وامتنع في محل الجواز إلا باجتماع الراهن والمرتهن والسيد والمكاتب أو السيد والمأذون والغرماء في الصور المذكورة أه وفي النهاية نحو ما قال الرشيدى قوله إلا باجتماع الراهن الخ أي وإلا فيضمن وانظر لو ضمناه حينئذ ثم انفك الرهن بآداء أو إبراء الظاهر أنه ينفك الضمان وليس للراهن أخذ شيء منه لا ذنه حتى لو أخذ منه شيئا رده إليه فليراجع أه (قوله في حالة الخ) متعلق برجح (قوله فلا فرق) أي في عدم الاحتياج إلى الأذن (قوله فيها) أي حالة الوجوب (قوله ملاح) إلى قوله ولا أضمن في النهاية (قوله ما مرانقا) أي من عدم الاحتياج إلى الأذن في حالة الوجوب (قوله وعدمه) هو المقصود هنا (قوله كامر) أي انقا (قوله المستدعى)

المنهج فانظر ما وجه ذلك فان كلاما يستعمل بالانلاف وليس المال في يده أمانة وقد فرط فيه فلم طوب بالنصف الآخر إلا أن يريد بالاخذ ملاحه ويفرض أن المال في يده أو يخص بما إذا قصر فليراجع

دون حالة الوجوب فلا فرق فيها بين مال المحجور وغيره (فان طرح) ملاح أو غيره (مال غيره) ولو في حالة الوجوب ولا يتنافيه ما مر آنفا لأن الأثم وعدمه يتسامح فيها ما لا يتسامح في الضمان لأنه من باب خطاب الوضع (بلا إذن) منه له فيه (ضمنه) أه ككل مضطر طعام غيره بغير إذنه (وإلا) بأن طرحه باذن مالكه المعتبر الأذن (فلا) يضمنه ولو تعلق به حق للغير كمرتبه اشتراطه أيضا كامر (ولو قال) لغيره عند الإشراف على الفرق أو القرب منه (الق متاعك) في البحر (وعلى ضمانه أو على أني ضامن) أه أو على أني أضمنه ونحو ذلك فالقاء وتلف (ضمنه) المستدعى

وان لم تحصل النجاة لانه التماس افترض (٢٤) صحيح بهوض فله كاعتق عبدك عن بكذا أو طلق زوجك بكذا أو اطلق الاسير أو

اعف عن فلان أو اطعمه
وعلى كذا فعلم أنه ليس
المراد بالضمان هنا حقيقة
السابقة في باب ثم ان سمي
الملتبس عوضا حالا أو
مؤجلا لزمه والاضمنه
بالقيمة قبل هيجان الموج
مطلقا كما رجحه البلقيني
لتعذر ضمانه بالمثل اذا
لا مثل لشرف على الهلاك
الامشرف عليه وذلك بعيد
ولو قال لعمرى اتى متاع
زيد وعلى ضمانه فאלقه
ضمن الملقى لانه المباشر
للا تلاف نعم ان كان المأمور
أعجميا يعتقد وجوب طاعة
آمره ضمن الأمر لان ذلك
آله له ونقل الشيخان عن
الامام وأقره أن الملتبس
لا يملك الملقى فلو لفظه البحر
فهو مال له ويرد ما أخذه
بعينه ان بقى والا فبدله
ويظهر أن محله ان لم ينقصه
البحر والاضمن الملتبس
نقصه لانه السبب فيه ثم
رأيت الاسنوى وغيره
صرحوا به وقال الماوردى
انه تملكه قال البلقيني ولا بد
في الضمان من الإشارة لما
يلقيه فيقول هذا أو يكون
المتاع معلوما للملتبس والا
لم يضمن الاما اللقاء بمحضته
ومن أن يلحق المتاع صاحبه
فلو القاه غيره بلا اذنه أو

الى قوله ثم ان سمي في المعنى (قوله) وان لم تحصل الخ) أى ولم يكن الملتبس فيها شىء اه معنى (قوله) أو ادفع
عن فلان) كذا اطلقه الذى صور به غيره العفو عن القصاص فاطلاق الشارح اى والنهاية صادق بالعفو
عن حد القذف او التزير او غيرهما من بقية الحقوقيات لعلها لا يراد بها ما سمي (قوله) عن فلان) عبارة
المعنى عن القصاص اه (قوله) وعلى كذا) اى وعلى ان اعطيك كذا معنى واسنى ولو اقتصر على اتى
متاعك فى البحر ونحوه واسطة نحو قوله وعلى الخ لم يضمه منهج واسنى وعش وياتى فى الشارح مثله
(قوله) ليس المراد بالضمان) اى والام يصح لانه ضمان للشىء وقبل وجوبه لانه حقيقة الافتداء من الهلاك
معنى وسيد عمر (قوله) حقيقة الخ) وهى ضمان ما وجب فى ذمة الغير اه ع ش (قوله) والاضمنه بالقيمة
الخ) اعتمد المعنى والنهاية وقال للشهاب الرملى وجوب المثل فى المثل والقيمة فى المتعة (قوله) قبل هيجان
الموج) اذ لا مقابل له بعده ولا تجعل قيمة فى البحر كقيمة فى البر فالمتبر فى ضمانه ما يقابل قبل هيجان البحر
نهاية اى فى ذلك المحل الذى وقع فيه اشراف السفينة كما لو فرض أنه لو طيف به على ركاب السفينة بلغ من الثمن
كذا ع ش (قوله) مطلقا) اى مثليا كان او متقوما اه ع ش (قوله) ولو قال لعمرى) الى قوله ثم رايت فى المعنى
والى المتن فى النهاية لا قوله وقال الماوردى انه بما كفو قوله فان لم يعلم لم يلقى (قوله) ان محله
اى محل كونه ير دجى ما اخذه او جيع بدله اى فلا يلزمه فى صورة النص الارد ما عدا قدر النص اه
رشيدى (قوله) قال البلقيني الخ) عبارة النهاية ولا بد كما قال البلقيني من ان يشير الخ (قوله) قال البلقيني) الى
قوله بمحضته فهذا مردود لان هذه الحالة حالة ضرورة فلا يشترط فيها شىء من ذلك اه معنى (قوله) او
يكون الخ) عطف على الإشارة (قوله) والا) اى وان اتى كل من الإشارة ومعلومية المتاع (قوله) بمحضته
اى الملتبس اه ع ش (قوله) ومن ان يلقى) الى قوله فان لم يعلم فى المعنى (قوله) ومن ان يلقى الخ) وقوله ومن
استمراره عطف على قوله من الإشارة (قوله) فلو القاه غيره) اى بعد الضمان اه معنى (قوله) بلا اذنه
اى صاحب المتاع (قوله) لم يلزمه شىء) اى بما القاه بعد الرجوع وقوله او فى اثنائه الخ كان اذن له فى رمى
احمال عينها فالتى واحدا ثم رجع الضامن ضمن ذلك الو احد دون ما زاد عليه وقوله فينبغى ان يلقى فيه الخ
ولو اختلفا فى الرجوع او فى وقته صدق الملقى لان الاصل عدم وجوع الملتبس اه ع ش (قوله) ما مر فى
رجوع الضرة) اى من ان ما قات قبل علم الزوج رجوعها لا يقضى (قوله) وفى قوله انا والركاب الخ) عبارة
المعنى والروض مع الاسنى ولو قال شخص لآخر اتى متاعك فى البحر وانا ضامن له وركاب السفينة او على
اتى اضمنه انا وركابها او انا ضامن له وهم ضامنون او انا وركاب السفينة ضامنون لكل منا على السكال او على
اتى ضامن وكل منهم ضامن لزمه الجميع لانه التزمه او قال انا وركاب السفينة ضامنون له لزمه قسطه وان لم
يقبل معه كل مناضامن بالحصه وان اراد به الاخبار عن ضمان سبق منهم وصدقوه فيه لزمهم وان انكروا
صدقوا وان صدقه بعضهم فلكل حكمه وان قال انشأت عنهم الضمان ثقة برضاهم لم يلزمهم وان رضوا
لان العقود لا توقيف وان قال انا وهم ضامنون عنهم فبذمتهم طوبى بالجميع فان انكروا الاذن فهم
المصدقون حتى لا يرجع عليهم وان قال انا وهم ضامنون له واصححه وخلصه من ما لهم او من مالى لزمه الجميع
وان قال انا وهم ضامنون له ثم باشر اللقاء باذن المالك ضمن الجميع فى احدى وجهين حكاه الرافعى عن القاضى
ابى حامد وقال الاذرى انه نص الام اه وفى النهاية ما يوافقها الا فى المسئلة الاخيرة فقال فيها ضمن القسط
لجميع فى وجه الوجهين اه (قوله) عليه حصته) اى لانه جعل الضمان مشتركا بينه وبين غيره بلا اذن من الغير
فله من التزم دون غيره وفيما بعده ما جعل نفسه ضامنا للجميع فتعلق به والغنى ما نسب له غيره اه ع ش (قوله)

(قوله) كما رجحه البلقيني) وقال الاذرى يجب المثل فى المثل فان قلت يشكل عليه أن الاخذ ان كان للحيلة
فالقيا س وجوب القيمة مطلقا واللفظ لولا ان البحر لولا لفظه كان لماله كسر ما اخذ قلت يجاب
بانه للقبض لانه العرف بعده اتلا فاولذا انفسخ البيع بوقوع المبيع قبل القبض فى البحر لكن اذا لفظه

سقط بنحو رجح لم يضمه الملتبس ومن استمراره على الضمان فلور رجع عنه قبل اللقاء لم يلزمه شىء أو فى اثنائه ضمن ما قبله فان لم وكذا
يعلم بالرجوع فينبغى ان يلقى فيه ما مر فى رجوع الضرة ومبيح الثرة ونظائرهما السابقة وفى قوله انا وركاب ضامنون أو ضامناء عليه حصته

وكذا عليهم ان رضوا بقوله وقد تصد الاخبار عنها فان اراد انشاء لم يؤثر رضاهم لان العود لا تواف حيث لزمته الحصة قط فباشر الالقاء بالاذن لزمه الكل نص عليه في الام او اناضامن له والركاب او على اني اضمنه انا والركاب او اناضامن له وهم ضامنون يلزمه الجميع (ولو اقتصر على) قوله (أنا) متاعك ولم يقل وعلى ضمانه أو على أني ضامن (فلا) يضمنه (على المذهب) لعدم الالتزام وفارق الرجوع بمجرد اقتض ديني بانه بالقضاء ثم برى قطعا والالقاء هنا قد لا ينفعه (ولا يما يضمن ملتصق لخوف غرق) فلو قال في الامن القفو على ضمانه لم يضمنه اذ لا غرض ويظهر أن خوف القتل بمن يقصدهم اذا غلب كخوف الغرق (ولم يختص نفع الالقاء (٢٥) بالمقاتي) بان اختص بالملتصق أو به وبالملك

أو بغيرهما أو بالمالك واجنبي أو بالملتصق واجنبي أو عم الثلاثة بخلاف ما لو اختص بالمالك وحده بان أشرفت سفينة وبها متاعه على الغرق فقال له من بالسط أو سفينة أخرى الق متاعك وعلى ضمانه فلا يضمنه لانه وقع لحظ نفسه فكيف يستحق به عوضا (ولو عاد حجر من جنين) بفتح الميم والجيم في الاشارة يذكر ويؤث وهو فارسي معرب لان الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة عربية (فقتل أحد رماته) وهم عشرة مثلا (هدر قسطه) وهو عشر الدية (وعلى عاقلة الباقيين الباقي) من دية الخطأ لانه مات بفعله وفعلهم فسقط ما يقابل فعله ولو تعمدوا اصابته بامر صنعوه وقصدوه بسقوطه عليه وغلبت اصابته كان عمدا في أموالهم ولا قود لانهم شركاء بخطئه قاله البقيني (أو) قتل (غيرهم ولم يقصدوه خطأ) قتلهم له

وكذا عليهم) أي على الركاب (قوله وقد قصد الخ) جملة حالة (قوله بالاذن) أي اذن المالك اه سم (قوله) لزمه الكل الخ) وفاقا للمعنى والاسنى وخلافا لنهاية كما مر انفا (قوله متاعك) إلى الفصل في النهاية وكذا في المعنى الاقوله ويظهر الى الماتن وقوله لان الجيم الى الماتن وقوله ومنه يؤخذ الى الماتن (قوله وفارق الخ) اي عدم الضمان هنا وهذا رد لدليل مقابل المذهب (قوله لم يضمنه) اي كالمو قال اهدم دارك او احرق متاعك ففعل ولو يوجد الخوف ولكنه متوقع قال الزركشي ينبغي ترجيح خلاف فيه من تنزيل المتوقع كالواقع اه والظاهر عدم الضمان اه معنى (قوله ان خوف القتل الخ) وينبغي ولو في البر في نحو عراية (قوله اذا غلب) اي القتل الى عرش ويظهر ان الضمير لخوف القتل (قوله لانه وقع الخ) اي في الضرر عبارة المعنى لانه يجب عليه الالقاء لحفظ نفسه فلا يستحق به عوضا كالمو قال لم يضطر كل طعامك وانا ضامن له فاكله فلا شيء له على الملتصق اه (قوله في الاشهر) وحكي كسر الميم التي يرى بها الحجارة اه معنى (قول الماتن الباقي) وهو تسعة اعشارها على كل منهم عشرة اه معنى (قوله وغلبت اصابته) وان لم تغلب فتشبه عمد كما هو ظاهر اه سم (قول الماتن أو غيرهم) ليس من مسئلة العود بل هو فيما لو رموا غيرهم كالايحني اه رشيدى (قوله بعينه) ولو قصدوا غير معين كاحد الجماعة عن شبه عمد اه معنى (قوله فان عني عنه) اي على مال (قوله فان لم يغلب) بان غلب عدمها او استوى الامر ان نهاية ومعنى (قوله دون واضعه) اي الحجر (قوله اذ لا يدخل لهم الخ) الجمع هنا وفيما ياتي نظرا لجانب المعنى والا فالظاهر الشبهة

(فصل في العاقلة) (قوله في العاقلة) الى قوله واستشكل في النهاية الاقوله اجماعا الى لما كانت الجاهلية (قوله وكيفية تحملهم) اي وما يتبع ذلك حكم من مات في اثناء سنة اه عرش (قوله لعقلهم) اي ربطهم اه كردى (قول الماتن دية الخطا وشبه العمد) اي في الاطراف ونحوها وكذا في نفس غير القاتل نفسه وكذا الحكومات والقررة اما اذا قتل نفسه فالشهور انه لا يجب على القاتلة شيء اه معنى (قوله ثم العاقلة تحملا) اي حيث ثبت القتل بالينة او باقرار الجاني وصدقه العاقلة لما ياتي اه عرش (قوله في الثاني) اي شبه العمد اه كردى (قوله وهذا خارج) الى قوله وتضرب على الغائب في المعنى (قوله وهذا) اي تعريم غير الجاني اه معنى (قوله لما كانت الجاهلية الخ) أي لما كانت القبائل في الجاهلية يقومون بنصرة الجاني منهم ويمنعون اولياء الدم اخذ حقهم منه ابدل الشرع تلك النصرة ببذل المال وخص تحملهم بالخطا وشبه العمد لانهما بما يكثر لاسما في متعاطى الاسلحة فحسنت اعانته لئلا يتضرر بما هو معذور فيه واجلت الدية فقا بهم اه نهاية (قوله بتلك الخ) فيه ادخال الباء في حين الابدال بالمتروك

تبيين عدم التلف فربنا عليه حكمه (قوله فباشر بالاذن) أي اذن المالك (قوله لزمه الكل) نص عليه في الام (قوله او اناضامن له) وهو ضامنون ثم باشر الالقاء باذن المالك ضمن القسط لا الجميع في اوجه الوجهين ش م ر (قوله وغلبت اصابته) فان لم تغلب فتشبه عمد كما هو ظاهر (فصل في العاقلة)

(٤ - شرواني وابن قاسم - تاسع) فقيه دية مخففة على العاقلة (أو قصدوه) بعينه وتصور (فعمد في الاصح) ان غلبت الاصابة فقيه القود فان عني عنه فدية عمد في ما لهم فان لم يغلب فتشبه عمد ثم الضمان يختص بمن مد الحبال ورمى الحجر لانهم المباشرون دون واضعه وماسك الخشب اذ لا يدخل لهم في الرمي أصلا ومنه يؤخذ أنه لو كان لهم دخل فيه ضمنوا أيضا وهو ظاهر (فصل) في العاقلة وكيفية تحملهم سموا بذلك لعقلهم الا بل بقاء دار المستحق أو لتحملهم عن الجاني العقل أي الدية أو لمنعهم عنه العقل المنع (دية الخطأ) وشبه العمد تلزم) الجاني أولا على الاصح ثم (العاقلة) تحملا اجماعا ولا عبرة بمن شذ في الثاني وهذا خارج عن القياس لكن لما كانت الجاهلية تمنع أخذ النار بالمثلثة أبدلهم الشارع بتلك النصرة الباطلة المال رققا بالجاني

في ذينك فقط لكثرتهم
من متعاطى الاسلحة مع
عذره في الخطا ولو اقر
باحدهما فكذبته عاقلة
وحلفوا على نفى العلم
لزمته وحده وهذا وإن
قدمه لكنه وطابه لقوله
(وهم عصبت) الذين يرثونه
بنسب او ولاء إذا كانوا
ذكور امكلفين بشروطهم
الآتية فلا شيء على غير
هؤلاء وإن ايسروا
واتضرب على الغائب
الاهل حصته فاذا حضر
اخذت منه وشرط تحمل
العاقلة ان تكون سالحة
لولاية التكاح اى ولو
بالقوة فدخل الفاسق
لتمكنه من ازالة مانعه
حالاً من حين الفعل إلى
الفوات فلو تخطل بين الرى
والاصابة ردة او اسلام
وجبت الدية في ماله ولو حفر
قن او ذمى بتراعدوانا
فعتق هو او ابوه وانجر
ولاؤه لموا الى ابيه او اسلم
ثم تردى رجل في البئر
ضمنه الحافر في ماله ولو
جرح خطأ فارتد فوات
المجروح فالأقل من ارش
الجرح والدية على عاقلة
المسلمين فان بقى شيء ففى ماله
فان اسلم قبل موت الجريح

وهو خلاف المعروف في اللغة (قوله في ذينك) اى في الخطا وشبه العمد (قوله ولو اقر الخ) عبارة المغنى
وانما يلزمهم ذلك إذا كانت بينة بالخطا وشبه العمد واعترف به فصدقه وان كذبوا لم يقبل اقراره عليهم
لكن يحلفون على نفي العلم فاذا حلفوا وجب على المقر وهذا حثمت مستثنى من كلام المصنف ولا يقبل اقراره
على بيت المال اه (قوله وهذا) اى ما في المتن وقوله وإن قدمه اى فى اول كتاب الديات لكنه وطابه
اى ذكره هنا توطئة اه مغنى (قول المتن وهم عصبت) اى وقت الجناية وعليه فلوسرى الجرح إلى النفس
ومات وكانت عاقلة يوم الجرح غير ها يوم السراية فالدية على العاقلة يوم الجناية فليراجع اه عش (قوله
بنسب او ولاء) قد يقال قضية قوله الاتى ثم معتنق الخ ترك او ولاء اه سم عبارة الرشيدى ذكر قوله او ولاء
هنا غير مناسب لسياق المتن او لا و اخرا كما يعلم بتتبعه فيما ياتى ومن ثم اقتصر الجلال على قوله بنسب
اه (قوله الآتية) اى فى المتن (قوله وتضرب على الغائب) اى حيث ثبتت الجناية بالبيئة او صدقت العاقلة
ومنهم الغائب فلم يعلم حال الغائب من تصديق او تكذيب وقف ما يخصه إلى حضوره اه عش (قوله فدخل
الفاسق) اى بقوله ولو بالقوة اه عش (قوله لتمكنه الخ) قد يقال المراد متمكن كذلك سم على حج اقول وقد
يقال خلفه امر اخر وهو انه ليس من اهل المناصرة للجاني لاختلاف الدين اه عش (قوله من حين الفعل)
متعلق بقوله ان تكون سالحة اه عش (قوله الى القوات) اى فوات الروح والطرف او المغنى (قوله
وجبت الدية في ماله) اى الجاني لا تتفاء الاهلية قبل الاصابة اه عش (قوله ولو حفر الخ) لعله عطف
على لو تخطل الخ فهو من متفرعات الشرط المذكور (قوله فعتق هو او ابوه) اى فعتق هو او ابوه عتق او فعتق
هو عتق ايضا ابوه اه كرى (قوله فعتق هو او ابوه) قال الشباب ابن قاسم هذا الصنيع قد يوم تصوير
المسئلة الثانية اى قوله او عتق ابوه بما اذا استمر هو رقيقا فان ذلك هو المفهوم من اوفى قوله فعتق او عتق
ابوه لكن يمنع من ذلك ان الرقيق لا ولاء عليه وانه لا عاقلة له ولا مال فالوجه جعل المسئلة منفصلة عن الاولى
وتصويرها بما إذا كان الحافر متولدا بين عتيقة ورقيق ثم عتيق ثم حصل الهلاك كما صنع فى الروضة اه
ملخصا اه رشيدى وسيأتى فى شرح فكله على الجاني فى الاظهر ما يوافق الروضة مع بسط (قوله وانجر ولاؤه)
اى الابن يعتق ابيه (قوله ضمنه الحافر) اى من القن والذى لى عدم صلاحية عاقلته ما لولاية النكاح وقت
الفعل اه عش وفيه بالنسبة للقن تأمل اذا عاقلة له وقت الفعل اصلا كما مر انما الان يرجع النفي للمقيد
ايضا (قوله ولو جرح) وان جرح قن رجلا خطا فاعتقه سيده فهو اختيار للقاء فله ماله السيدان مات
الاقل من ارش جراحته وقيمته على العتيق باقى الدية انها بة (قوله فالأقل الخ) سكت عمالو تساوي بالعدم
التفاوت فان الواجب قدر احد هما سم على حج عش (قوله فان بقى شيء ففى ماله) اى الباقي من الدية فيما
(قوله يرثونه بنسب او ولاء) قد يقال قضية قوله الاتى ثم معتنق الخ فولاؤه (قوله فدخل الفاسق) لتمكنه
الخ قد يقال المراد متمكن كذلك (قوله فعتق هو او ابوه وانجر ولاؤه لموا الى ابيه) هذا الصنيع فى الروض
فقال فعتق او عتق ابوه وانجر ولاؤه الى موا الى ابيه اه وقد يتوهم من هذا الصنيع تصوير المسئلة
الثانية اى قوله او عتق ابوه بما اذا استمر هو رقيقا فان ذلك هو المفهوم من اوفى قوله فعتق او عتق
ابوه لكن يمنع من ذلك ان الرقيق لا ولاء عليه حتى يصح قوله وانجر ولاؤه لموا الى ابيه وانه لا علة فلا حاجة
لذكره هنا فى سياق محترز اشترط ان تكون سالحة لولاية النكاح من حين الفعل إلى الفوات ولا نه لا مال له
حتى يصح قوله ضمنه الحافر فى ماله فالوجه جعل المسئلة منفصلة عن الاولى وتصويرها بما إذا كان الحافر
متولدا من عتيقة ورقيق ثم اعتق ابوه ثم حصل الهلاك كما صنع فى الروضة فانه ذكر المسئلتين متفاصلتين
وقدم الثانية هنا وصورها بما ذكر حيث قال منها اى النظائر متولد من عتيقة ورقيق حفر بترأ عدوانا
واشرع جناحا او ميزا بافغات به رجلا فالدية على موا الى الام فان اعتق ابوه ثم حصل الهلاك فالدية فى ماله
ولو حفر العبد بترأ ثم عتق ثم تردى فيها شخص اورى الصيد فعتق ثم اصاب السهم شخصا فالدية فى ماله
اه (قوله فالأقل) سكت عمالو تساوي بالعدم التفاوت فان الواجب قدر احد هما (قوله فان بقى شيء) اى

لزم عاقلته أرش الجرح
والزائد في ماله على المعتمد
(إلا الاصل) للجاني وان
علا (والفرع) له وإن
سفل لانهم ابعاضه فاعطوا
حكمه وصح انه ^{صلى الله عليه وسلم}
برأ زوج القاتلة وولدها
وانه برأ الوالد (وقيل
يعقل ابنه وان ابن عمها)
أو معتقها كما يلي نكاحها
وردوه بان البنوة هنا مائة
لما تقرر انه بعضه والمانع لا
أثر لوجود المقضى معه
وتم غير مقتضيه لان
المحظ ثم دفع العار وهي
لا تقتضيه ولا تمنعه فاذا
وجد مقتضى آخر اثر
(ويقدم الاقرب) منهم على
الابعد في التحمل كالارث
وولاية النكاح فينظر
في الاقربين آخر الحول
والواجب (فان) وفوايه
أقلته أو لكثرتهم فذاك
وإن (بقي) منه (شيء) فمن
عليه اي الاقرب يوزع
عليه ذلك الباقي (و) تقدم
الاخوة فقروهم
فالاعمام فقروهم فاعمام
الاب فقروهم وهكذا
كالارث (ومدل بابوين)
على مدل باب في الجديدي
كالارث (والقديم التسوية)
لان الانوثة لا تدخل لها في
التحمل ويجب بمنع ذلك
الا ترى انها مرجحة في
ولاية النكاح مع انه لا دخل
لها فيه ولا يتحمل ذوو

إذا كانت أكثر في مال المرتد ما الباقي من أرش الجراحة فيما لو كان أكثر فانه لا يلزمه وبعبارة الروضة
والباقي إلى تمام الدية في مال الجاني اه رشيدى عبارة سم قوله فان بقي شيء من الدية بان كان الاقل أرش
الجرح عبارة الروض وشرحه والباقي من الدية إن كان في ماله قطع يده فعلى عاقلته نصف الدية والباقي في ماله
قطع يده ورجليه فعليه الدية ولا شيء عليه اه (قوله) لزم عاقلته أرش الجرح لم يعبر هنا بالاقل كما في التي
قبلها وكذا لم يعبر بذلك في الروض واصله وبعبارة العباب تقتضى التسوية بين المستلين وكذا قول الشارح
والزائد الخ فانه يفيد ان الارش اقل من الدية وإلا لم يكن ثم زائد وحينئذ فهذه مساوية لما قبلها في وجوب
الاقل سم وعشور رشيدى (قوله في ماله الخ) اى لحصول بعض السراية في حال الردة فيصير شبهة دارنة
للتحمل ومقابل المعتمدان على عاقلته جميع الدية اعتبارا بالطرفين سم على حجة اه ع (قول المتن إلا الاصل)
أى من الاب وإن علا وقوله والفرع أى من ابن وإن سفل اه معنى (قوله لانهم) أى آباء الجاني وآباء
(قوله) برأ زوج القاتلة الخ اى من العقل اه معنى (قول المتن يعقل) اى عن المرأة القاتلة اه معنى
(قوله أو معتقها) إلى قوله واستشكل في المعنى لا قوله ويجب إلى ولا يتحمل (قوله أو معتقها) اى
أو هو ابن معتقها اه معنى (قوله هنا) أى في تحمل الدية (قوله أنه) أى الابن بعضه أى الجاني
(قوله لوجود المقضى الخ) صلة لا اثر (قوله وشم) اى في النكاح عطف على قوله هنا (قوله وهي) اى
البنوة لا تقتضيه اى دفع العار (قوله آخر) لا حاجة اليه (قوله منهم) اى العصة (قوله آخر الحول)
متعلق بالاقر بين وقوله والواجب عطف على الاقربين (قوله وفوايه) اى الاقربون بالواجب (قول المتن
فمن يليه) اى ثم من يليه وهكذا اه معنى (قوله يوزع الخ) خبر فمن يليه (قوله ويقدم الاخوة) عبارة للمعنى
والاقرب الاخوة ثم بنوهم وإن نزلوا ثم الاعمام ثم بنوهم وإن نزلوا ثم الاعمام الاب ثم بنوهم وإن نزلوا ثم الاعمام
الجديدي ثم بنوهم وإن نزلوا وهكذا اه (قوله في الجديدي) معتمد (قوله ويجب بمنع ذلك الخ) المفهوم من العبارة
ان المشار اليه الانوثة لا تدخل لها وينافيه ما صرح به قوله الا ترى الخ من تسليم ان لها دخلا فعليه كان
الاولى ان يقول ويجب بان ذلك لا يمنع انها مرجحة الا ترى الخ سم ورشيدى اقول وقد يدعى ان المشار اليه
لازم ما علل به الشارح القديم واكتفى عن ذكره بذكر ملزومه عبارة المعنى لان الانوثة لا مدخل لها في التحمل
العاقلة فلا تصلح للترجيح اه (قوله إلا اذا) ورثناهم اى بان لم ينظم امر بيت المال كما مر في الفرائض

من الدية وبعبارة الروض وشرحه والباقي من الدية إن كان في ماله فلو قطع يده فعلى عاقلته نصف الدية
والباقي في ماله ولو قطع يده ورجليه فعليه الدية ولا شيء عليه اه وفي الروضة فأرش الجرح على عاقلة المسلمين
والباقي إلى تمام الدية في مال الجاني فان كان الارش كالدية أو أكثر بان قطع يده ورجليه فقدرد الدية
وهو الواجب يلزم العاقلة اه (قوله فان بقي شيء) كان كان الاقل أرش الجرح (قوله) لزم عاقلته أرش
الجرح لم يعبر بالاقل كما في التي قبلها وكذا لم يعبر بذلك في الروض واصله وبعبارة العباب تقتضى التسوية
بين المستلين فانه عبر بقوله ولو جرح مسلم إنسانا خطأ ثم ارتد ثم مات الجريح فعلى عاقلة المسلمين أرش
الجرح إن كان كالدية أو أكثر وإلا فباقي الدية في مال الجاني ولو أسلم الجراح ثم مات الجريح اه لكن
ينظر قوله أو أكثر فان الذى في الروضة هو الموافق لما في الخاشية الاخرى عن الروض وشرحه ولا يتأتى
انه محرف عن اواقل لانه يصير معنى قوله وإلا ان يكون أكثر فلا يتأتى قوله فباقي الدية فليتأمل فانه مع السراية
للفس لا يجب زيادة على الدية (قوله أرش الجرح) هو قد يكون اقل من الدية او قدرها ولا كلام فقد يكون
أكثر ولا يلزم الا قدر الدية فلا يعبر بالاقل كما في التي قبلها لكن قوله والزائد في ماله يقتضى فرض الارش
اقل من الدية (قوله) والزائد في ماله على المعتمد لحصول بعض السراية في حالة الردة فيصير شبهة دارنة
للتحمل ومقابل المعتمدان على عاقلته جميع الدية اعتبارا بالطرفين (قوله ويجب بمنع ذلك) المفهوم من
العبارة ان المشار اليه الانوثة لا تدخل لها وينافيه ما صرح به قوله الا ترى الخ من تسليم انه لا دخل لها
فعليه كان الاولى ان يقول ويجب بان ذلك لا يمنع انها مرجحة الا ترى الخ فليتأمل (قوله) فيحمل ذكر منهم

الارحام الا اذا ورثناهم فيحمل ذكر منهم

لم يدل باصل ولا فرع عند عدم العصبية أو عدم وفائهم بالواجب ويقدم عليهم إلا الأخ لم للاجماع على ارثه (ثم) بعد عصبية النسب لفقدهم أو عدم وفائهم (معتق) للجاني (ثم عصبية) من النسب ولو في حياته على المعتق خلاصه وفروعه واستشكل بانهم إنما يحملوا ثم تزيلا لهم منزلة الجاني وهو لا يحمل وهنا المعتق يحمل فلم يحملوا وقد يجاب بأن ذلك غير مطرد لأن الجاني يحمل عند فقد بيت المال دون اصوله وفروعه حينئذ فالذي يتجه في معنى ذلك أن الحمل مواساة في النسب للجاني وفي الولاء من المعتق للجاني ومن عصبته للمعتق لانه الواسطة وهي في الاصول والفروع من أوجه عديدة كالانفاق وغيره بخلاف بقية الاقارب فان تلك الوجة مفقودة في حقهم فنصوا بهذه المواساة وهذا معنى ظاهر منضبط مطرد يصلح مناطا للحكم (٢٨) وبه يتضح استواء ابعاض الجاني والمعتق وغيرهما من يأتي وايضا فخير الولاء لجهة كالحمة

النسب صريح في أن الابوة والبنوة في عدم التحمل بالولاء كما في عدم التحمل بالنسب (ثم معتقه) أي المعتق (ثم عصبته) الامن ذكر ثم معتق معتق معتقه ثم عصبته وهكذا (ولإلا) يوجد من له ولأعلى الجاني ولا عصبته (فمعتق أي الجاني ثم عصبته) الامن ذكر (ثم معتق معتق الاب وعصبته) الامن ذكر والواو هنا بمعنى ثم التي باصله (وكذا) المذكور يكون الحكم فيمن بعده (أبدأ) فإذا لم يوجد من له ولا على أي الجاني فمعتق جده فصعبته وهكذا فإن لم يوجد معتق من جهة الآباء فمعتق الام فصعبته الامن ذكر ثم معتق الجدات للام والجدات للاب ومعتق ذكر ادلى بانثي كأي الام ونحوه (وعتيقها) أي المرأة (يعقله عاقلتها) كما يزوج عتيقها من يزوجها لأهي لان المرأة لاتعقل اجماعا (ومعتقون كعتق) لا شترأ كم في الولاء فليهم

وليس المراد أن قلنا بارثهم عش ومغنى (قوله لم يدل باصل ولا فرع) يخرج نحو الخال فإنه مدل باصل وعبارة شرح الروض وظاهر أن محله إذا كان ذكر غير اصل ولا فرع انتهت وقوله عند عدم العصابة أي من النسب والولاء اه رشيدى (قوله خلاصه وفروعه) أي كما في اصول الجاني وفروعه اه مغنى (قوله واستشكل) أي استثناء اصول وفروع المعتق قياسا على اصول وفروع الجاني عبارة المغنى وصحح البلقنى انه ما يدخلان قال لان المعتق يتحمل فهما كالمعتق لا كالجاني ولا نسب بينهما وبين الجاني باصلية ولا فرعية واجاب شيخى عن كلام البلقنى بان اعتناق المعتق منزل منزلة الجنابة ويكفي هذا اسناد النقل فان المنقول مشكل اه وكذا الجاب النهاية بهذا الجواب وقال عش قوله منزلة الجنابة أي جنابة المعتق وهم أي اصوله وفروعه لا يتحملون عنه إذا جنى اه (قوله ثم) أي في عصبية النسب وقوله وهنا أي في عصبية المعتق (قوله بأن ذلك) أي التزويل المذكور (قوله حينئذ) أي حين فقد بيت المال (قوله في معنى ذلك) أي في حكمة استثناء الاصول والفروع مطلقا (قوله لانه) أي المعتق وهي أي المواساة اه سم (قوله) من يأتي) أي في قول المتن ثم معتقه الخ وقول الشارح فان لم يوجد معتق من جهة الآباء الخ (قوله كما) أي كالأبوة والبنوة (قوله أي المعتق) إلى قوله فان لم يوجد في المغنى وإلى التنبيه في النهاية (قوله الامن ذكر) أي اصوله وفروعه (قوله ثم عصبته) أي إلا اصوله وفروعه (قوله الامن ذكر) أي غير اصله وفروعه (قوله المذكور) بالجر نعت لاسم الإشارة وقوله يكون الخ خبر كذا (قوله بعده) أي المذكور في المتن (قوله فاذا لم يوجد الخ) الفاء تفصيلية (قوله من له ولا الخ) أي ولا عصبته اه مغنى (قوله فان لم يوجد) الأولى التعبير بالواو (قوله ثم معتق الجدات للام والجدات للاب) ظاهره انه لا ترتيب في ذلك سم على حجاج عش (قوله ونحوه) أي كأي ام الاب (قوله لاهي) عطف على قول المتن عاقلتها أي لا يعقله معتقه لان الخ (قول المتن ومعتقون) أي في تحملهم جنابة عتيقهم كعتق أي واحد فيا عليه كل سنة من نصف دينار اورد به اه مغنى (قوله لا شترأ كم الخ) عبارة المغنى لان الولاء لجميعهم لا لكل منهم اه (قول المتن ذلك المعتق) أي في حياته اه مغنى (قوله فان اتحد) أي المعتق (قوله والفرق) أي بين المعتق وعصبته عبارة المغنى فان قيل هلا وزع عليهم ما كان الميث يحمله أوجب بان الولاء لا يتوزع عليهم توزعه على الشركاء ولا يرثون الولاء من الميث بل الخ (قوله لانهم) أي العصبية (قوله انتقل له الولاء كاملا) أي فيما إذا كان المعتق واحدا والاف جميع حصته مورثه اه رشيدى (قوله لعين ربع أو نصف) أي أو الحصة منهما (قوله النصف) أي إذا اتحد المعتق والإف حصته مورثه من النصف على فرض غناه (قوله ولم ار من الخ) عبارة النهاية كاهو لم يدل باصل ولا فرع الخ عبارة شرح الروض وظاهر أن محله إذا كان ذكر غير اصل ولا فرع اه (قوله وهي في الاصول) أي المساواة (قوله الجدات للام والجدات للاب) ظاهره انه لا ترتيب في ذلك (قول المتن فان فقد العاقل) المراد اعم من فقده مطلقا وفقد الموصوف بشرط التحمل بان لم يوجد إلا الفقراء أو عبارة

ربع دينار أو نصفه فان اختلفوا غنى وتوسطا فعل الغنى حصته من النصف لو فرض الكل اغنياء والمتوسط حصته من الربع ظاهر لو فرض الكل متوسطين والتوزيع عليهم بقدر الملك لا الرؤس (وكل شخص من عصبته كل معتق يحمل ما كان يحمله ذلك المعتق) فان اتحد ضرب على كل من عصبته ربع أو نصف وان تعدد نظر لخصته من الربع أو النصف وضرب على كل واحد من عصبته قدرها والفرق أن الولاء يتوزع على الشركاء لا العصبية لانهم لا يرثون بل يرثون به فكل منهم انتقل له الولاء كاملا فلم يزد ولا قل قدر اصله ومعلوم أن النظر في الربع والنصف إلى غنى المضروب عليه فالمراد بقوله ما كان يحمله أي من حيث الجملة لا بالنظر لعين ربع أو نصف فلو كان المعتق متوسطا وعصبته اغنياء ضرب على كل النصف لانه الذي يحمله لو كان مثلهم وعكسه ولم أر من نه على هذا الكنه واضح (ولا يعقل عتيق في الاظهر) كما لا يرث ولا

عصبته قطعاً ولا عتيقه وأطال البلقيني في الانتصار المقابل الاظهر (فان فقد العاقل) من ذكر (اولم يف) بالواجب (عقل بيت المال عن المسلم) الكل او ما بقي للخبر الصحيح انوارث من لا وارث له اعقل عنه وارثه دون غير المسلم بل يجب في ماله ان كان غير حربي لان ماله ينتقل لبيت المال فينال اوارثا والمراد لا عاقلة له فواجب بجنائته خطأ أو شبه عمد في ماله ولو قتل اقيط خطأ أو شبه عمد أخذت المال دية من عاقلة قاتله فان فقدوا لم يعقل عنه اذ لا فائدة لاخذها منه ثم ردها اليه (فان فقد) بيت المال او منع (٢٩) متولي جوار فيا يظهر ثم رايت البلقيني

ظاهر اه (قوله ولا عتيقه) أي عتيق العتيق وانظر ما فائدة وهل فيه خلاف وقضية صنيعة عدمه (قوله لمقابل الاظهر) عبارة المغني والثاني يعقل ورجحه البلقيني لان العقل للنصرة والاعانة والعتيق اولي بها اه (قول المتن فقد العاقل) او عدم اهلية تحملهم لفقرا وصغرا وجنونا نهاية وروض وسم (قول المتن عقل الخ) عبارة المغني عقل ذو الارحام اذ المنة تنظم امر بيت المال ومعلوم ان محله اذا كان ذكر اغير اصل وفرع فان انتظم عقل بيت المال الخ (قول المتن عقل بيت المال) أي يؤخذ من سهم المصالح منه سم على المنهج اه عش (قوله الكل) إلى التنبيه في المغني (قوله دون غير المسلم) عبارة النهاية والمغني لاعتن دعي ومرشد ومعاهد ومؤمن اه (قوله بل يجب) عبارة النهاية فتجب مال الكافر الخ وعبارة المغني بل تجب الدية في مالهم مؤجلة فان ماتوا حلت كسائر الديون اه فتد كير الشارح الفصل باعتبار المال الواجب بالجناية (قوله ان كان) أي غير المسلم (قوله غير حربي) أي ذميا او مرتدا او معاهدا اه معنى (قوله لان ماله) أي غير الحربي (قوله بجنائته) أي في زمن الرد اه عش (قوله ولو قتل) ببناء المفعول (قوله لقيط خطأ الخ) ومعلوم ان من لا وارث له لا بيت المال كذلك اه معنى (قوله منه) أي من بيت المال (قوله فان فقد بيت المال) بان لم يوجد فيه شيء او لم يف اه معنى زاد النهاية او كان ثم مصرف اه (قوله ثم رايت البلقيني الخ) عبارة النهاية كما صرح به البلقيني فان تعذر ذلك لعدم انتظام بيت المال اخذ من ذوى الارحام قبل الجاني كما مر اه أي لانهم وارثون حينئذ عش (قوله لا بعضه) أي لا على اصول الجاني وفروعه (قوله لغيره) أي غير الجاني من العاقلة وبيت المال وذوى الارحام (قوله بعد صلاحته له) أي صلاحية الغير للتحمل (قوله نحو فقره) خبران (قوله مثلا) انظر ما فائدة بعد ذكر النحو (قوله اولا) أي اولا يعود (قوله حينئذ) أي حين اذ خوطب الجاني باداء المال الواجب بجنائته (قوله والثاني) أي عدم العود (قوله لا يلزمها الخ) اذ على ما صححه النووي خلافا للرافعي (قوله ثم) أي في الفطرة (قوله هنا) أي في الدية وقوله فانه أي التحمل هنا (قوله بدليل وجوبه) أي العقل (قوله على الاصل) وهو الجاني (قوله وحينئذ) أي حين كون التحمل هنا محض مواساة (قوله مطلقا) أي عادت صلاحيتهم اولا (قوله من اهل التحمل) خبران (قوله وهذا) أي بحته المذكور (قوله لما رجحته الخ) أي من عدم العود (قوله بينه وبينهم) أي بين الجاني وبين العاقلة (قوله بما ذكرته) أي من عدم العود (قوله علم الخ) إلى المتن في النهاية (قوله علم بما قدمته) أي من قوله وشرط تحمل العاقلة ان تكون سالحة لولاية النكاح الخ اه عش أي مع قوله فان لم يوجد معتق من جهة الاباء فمعتق الام (قوله لو جرح) إلى المتن في المغني (قوله ابن عتيقة) فاعل جرح أي وهو حر وجملة ابوه فنعت لان عتيقة وقوله اخر مفعول جرح (قوله خطأ) أي أو شبه عمد اه معنى (قوله وانجر) أي يعتق الأب ولاءه أي الابن لموا اليه أي الاب (قوله ثم مات الجريح الخ) أي بعد العتق (قوله ارش الجرح) أي فقط اه عش (قوله فان بقي شيء الخ) عبارة شرح الروض والباقي من الدية ان كان على الجاني انتهت اه سم وفي المغني بعد ذكر مثل ما في الشرح الخ مانصه فان لم يبق شيء بان ساوى ارش

الروض فان فقدت العاقلة أو اعسروا وكذا لو لم يفروا بواجب الحول عقل بيت المال (قوله فان بقي شيء فعلى الجاني) عبارة شرح الروض والباقي من الدية ان كان على الجاني اه

الارشاد انه لو عدم ما في بيت المال فاخذ من الجاني ثم غنى بيت المال لا يؤخذ منه بخلاف عاقلة أنكرها الجناية فاخذت من الجاني ثم اعترفوا يرجع عليهم لانهم هنا حالة الاخذ من اهل التحمل بخلاف بيت المال ثم وهذا موافق لما رجحته هنا اذ الفرض انه عاد اليه التحمل لعدم صلاح غيره له فلا يعود للغير بعد صلاحه وياتي في الموت في الانشاء الفرق بينه وبينهم بما يصرح بما ذكرته (فرع) علم بما قدمته انه لو جرح ابن عتيقة ابوه فن خطا فمعتق ابوه وانجر ولاؤه لمواليه ثم مات الجريح بالسراية لزم موالى الام ارش الجرح لان الولاء حين الجرح لهم فان بقي شيء فعلى الجاني دون موالى الام لا انتقال الولاء عنهم قبل وجوبه موالى ابيه لتقدم سببه على الانجرار وبيت المال

لوجود جهة الولاء بكل حال (و تو جل) يعنى تثبت مؤجلة من غير تاجيل أحد (على العاقلة) وكذا على بيت المال أو الجاني (دية نفس كاملة) بإسلام وحرية وذكورة (ثلاث سنين (٣٠) في) آخر (كل سنة ثلث) من الدية لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك كما قاله الشافعي رضي الله عنه

والأصح أن المعنى في ذلك كونه دية نفس كاملة لا بدل نفس محترمة فدية الذمي والمرأة لا تكون في ثلاث على الأول كما يأتي وإذا وجبت على الجاني مؤجلة فمات أثناء الحول سقط واخذ السك من تركته لأنه واجب عليه أصالة وإن لم تؤخذ من تركته من مات من العاقلة لأنها مواساة (و) تو جل عليهم دية (ذمي) أو نحو مجوسى (سنة) لأنها ثلث أو أقل منه (وقيل) تو جل (ثلاثا) لأنها بدل نفس (و) دية (امرأة) مسلمة وخثنى مسلم (سنتين في) السنة (الأولى ثلث) للدية الكاملة والباقي آخر السنة الثانية (وقيل) تو جل (ثلاثا) لأنها بدل نفس (وتحمل العاقلة العبد) أى قيمته إذا تلفه من غير وضع يده عليه خطأ أو شبه عمد وأراد به ما يشمل الأمة (في الأظهر) لأنها بدل نفس (فى كل سنة) يجب (قدر ثلث دية) زادت على الثلاث أم نقصت فإن وجب دون ثلث أخذ في سنة أيضا (وقيل) يجب (في ثلاث) من السنين نقصت عن دية

الجرح الدية كان قطع يديه ثم عتق الاب ثم مات الجريح فعلى مولى الام دية كاملة لان الجرح حين كان الولاء لهم يوجب هذا العذر ولو جرحه هذا الجراح ثانيا خطأ بعد عتق أبيه ومات الجريح سرية عن الجرح احتين لزم مولى الام ارش الجرح الاول ولزم مولى الاب باقى الدية اه (قوله لوجود جهة الولاء) يفيد ان وجود تلك الجهة مانع من التعلق ببيت المال وان لم يلزمها التحمل لانتفاء سبب لزوم التحمل مع ان العاقل لو اعسر تحمل بيت المال فيكون انتفاء سبب تحمل العاقلة مانعا من تحمل بيت المال واعساره غير مانع مع انه قد يقال انتفاء سبب التحمل اولى من الاعسار لعدم المنع فليحرم رسم على حج اه ع ش (قوله يعنى تثبت) الى قول المتن وعلى الغنى في النهاية الا قوله ولو مضت سنة الى به يعلم وكذا فى المغنى الا قوله او نحو مجوسى وقوله او مستامن وقوله للروح الى لانه مال وقوله وبه فارقت الى يصح كونه وقوله وان معتق بعضه الى المتن (قوله يعنى تثبت) اى ولوم غير ضرب القاضى خلافا لما يقتضيه قوله وتو جل انه لا بد من تاجيل الحاكم وليس مرادا اه معنى (قوله لقضائه الخ) عبارة المغنى اما كونها في ثلاث فليارواه البيهقي من قضاء الخ واما كونها في كل سنة ثلث فتزيعا لها على السنين الثلاث واما كونها في آخر السنة فقال الرافعي كان سبيه أن الفوائد كالزروع والنمار تتكرر كل سنة فاعتبر مضيتها ليجتمع عندهم ما يتوقعونه فيواسون عن تمكن اه (قوله بذلك) اى بانها في ثلاث سنين اه رشيدى (قوله في ذلك) اى تاجيلها في ثلاث سنين اهمغنى (قوله كونه) الاولى التانيث كفى المغنى (قوله على الاول) اى الاصح (قوله كما ياتي) اى فى المتن آتفا (قوله واذا رجعت الخ) عبارة المغنى ولا يتخللهم اى الجاني العاقلة الا فى امرين احدهما انه يؤخذ منه ثلث الدية عند الحول وكل واحد منهم لا يطالب الا بنصف دينار او ربع ثانيهما انه لو مات فى أثناء الحول الخ (قوله سقط) اى الاجل مغنى وع ش (قوله لانها) اى تحمل الدية على حذف المضاف (قوله او نحو مجوسى) عبارة النهاية او مجوسى او معاهد او مؤمن اه قال الرشيدى قوله او مجوسى ينبغى حذفه اه اى لانه داخل فى الذمي (قوله او اقل منه) اى من الثلث (قوله بدل نفس) اى محترمة اه معنى (قوله والباقي الخ) وهو السدس اه ع ش (قول المتن العبد) اى الخناية عليه من الحر (تنبيه) لو اختلفت العاقلة والسيد فى قيمته صدقوا بايمانهم لكونهم غارمين اه معنى (قوله من غير وضع يده الخ) احتراز به عما لو وضع يده عليه ثم تلف فى يده أو تلفه فالضمان حيثئذ عليه لا على عاقلته اه ع ش (قوله زادت) اى المدة على الثلاث اى من السنين (قوله فان وجب دون ثلث الخ) عبارة المغنى وان كانت قيمته قدر ثلث دية كاملة فاقل ضربت فى سنة اه (قوله ايضا) الاولى تركه (قوله وقيل يجب) اى جميع القيمة (قوله نقصت الخ) اى القيمة اه ع ش (قول المتن رجلين) اى مثلا اه معنى (قوله مسلمين) عبارة المغنى كاملين معا او مرتبا اه (قوله لاختلاف المستحق) فلا يؤخر حق واحد باستحقاق آخر كالديون المختلفة اذا اتفق انقضاء آجالها اه (قوله وما يؤخذ الخ) راجع لكل من الاصح ومقابله (قوله وعكس ذلك) مبتدأ وخبره قوله لو قتل الخ ويحتمل ان الاول جملة فعلية جواب لما بعده عبارة المغنى وفى عكس مسألة الكتاب وهى ما لو قتل اثنان واحدا وجهان احدهما على عاقلة كل منهما نصف دية مؤجلة فى سنتين نظر الى اتحاد المستحق والثاني وهو الصحيح على عاقلة كل منهما كل سنة ثلث ما يخصه كجميع الدية عند الانفراد لو قتل شخص امرأتين اجلت ديتهما على عاقلته فى سنتين اه (قوله تو جل عليه) الاولى عليها اه ع ش (قول المتن فى كل سنة الخ) اى تو جل فى كل الخ

(قوله لوجود الخ) يفيد ان وجود ذلك التحمل مانع من التعلق ببيت المال وان لم يلزمهما التحمل لا انتفاء سبب لزوم التحمل مع ان العاقل لو اعسر تحمل بيت المال فيكون انتفاء سبب تحمل العاقلة مانعا من تحمل بيت المال واعساره غير مانع مع انه قد يقال انتفاء سبب التحمل اولى من الاعسار لعدم المنع فليحرم

أم زادت (ولو قتل رجلين) مسلمين (فى ثلاث) من السنين تجب ديتهما لاختلاف المستحق (وقيل) تجب فى (ست) اه من السنين لكل نفس ثلاث وما يؤخذ آخر كل سنة يقسم على مستحق الدينين وعكس ذلك لو قتل ثلاثة واحدا فعلى عاقلة كل واحد ثلث دية تو جل عليه فى ثلاث سنين نظر الى اتحاد المستحق وقيل فى سنة (والا طراف) والمعانى والاروش والحكومات (فى كل سنة

ثلاث دية) فان كانت نصف دية ففي الاولى ثلث وفي الثانية سدس او ثلاثة ارباعها ففي الاولى ثلث وفي الثانية ثلث وفي الثالثة نصف سدس او ديتين فقي ست سنين (وقيل) تجب (كلها في سنة) باللغة ما بلغت لانها ليست بدل نفس او ربع دية فقي سنة قطعاً (و) اجل واجب (النفس من) وقت (الزهوق) للروح بمذقة او سارية جرح لانه مال يحل بانقضاء الاجل فكان ابتداء اجله من وقت وجوبه كسائر الديون المؤجلة (و) اجل واجب (غيرها من) حين (الجنابة) لانها حالة الوجوب وان توقفت المطالبة على (٣١) الاندماج ومحل ذلك ان لم تسر لعضو

آخر والا كان قطع أصبعه
فسرت لكفه كان ابتداء
اجل الاصبع من القطع
والكف من السقوط (ومن)
مات من العاقلة بعد سنة
وهو موسر او متوسط استقر
عليه واجبها واخذ من تركته
مقدما على الوصايا والارث
او (بعض سنة سقط) عنه
واجبها وواجب ما بعدها
للمرأته مواساة كالزكاة
وبه فارت الجزية لانها اجرة
لا يقال في سقط حذف
الفاعل بالكلية لادل عليه
السياق على انه يصح كونه
ضمير من ومعنى سقوطه
عدم حسابه فيمن وجبت
عليهم (ولا يعقل فقير) ولو
كسوبا لانه ليس من اهل
المواساة (ورقيق) لذلك
وملك المكاتب ضعيف
لا يحتمل المواساة ويظهر
ان المبعوض كذلك ثم رابت
البلقيني ذكر ذلك وان
معتق بعضه يعقل عنه وامرأة
وخنى كما علم من قوله السابق
وهم عصيته نعم ان بان ذكر
غرم للمستحق حصته التي
اذاها غيره ولو قبل رجوع
غيره على المستحق فيا يظهر
(وصي ومجنون) ولو متقطعا
وان قل لانهم ليسوا من اهل

اه معنى (قول المتن ثلاث دية) وفي نسخة المحلى والنهية والمعنى من المتن قدر ثلاث دية (قوله فان كانت الخ)
اي الاطراف وما عطف عليه اي واجبها عبارة المعنى فان كان الواجب اكثر من ثلاث دية لم يزد على ثلثها
ضرب في ستين واخذ قدر الثلث في اخر السنة الاولى والباقي في اخر الثانية وان زاد اي الواجب على الثلثين
ولم يزد على دية نفس ضرب في ثلاث سنين وان زاد على دية نفس كقطع اليدين والرجلين فقي ست سنين اه
(قوله او ربع دية الخ) عطف على قوله نصف دية (قوله قطعاً) عبارة المعنى محل الخلاف اذا كان الارش
زائداً على الثلث فان كان قدره او دونه ضرب في سنة قطعاً اه (قوله او سارية جرح) اي او غيره كضرب
ورم البدن وادى للوت سم على حج اه ع (قوله لانها) اي حالة الجنابة (قوله ومحل ذلك) اي كون ابتداء
أجل الغير من حين الجنابة (قوله استقر عليه الخ) اي وسقط عنه واجب ما بعدها (قوله واجبها) اي تلك
السنة (قول المتن ببعض سنة) الباء بمعنى في معنى وع (قوله للمار) اي انفا (قوله انها الخ) اي تحمل
الدية (قوله وبه) اي بسكوها مواساة (قوله لا يقال في سقط حذف فاعل الخ) الفاعل لا يحذف وان
دل عليه السياق الا فيما استثنى فالوجه ان يقال ان فاعله ضمير واجبه وقد دل عليه السياق ويكفي في اضمار
الفاعل دلالة السياق و الفرق بين الاضمار والحذف فكأنه لم يفرق بينهما سم على حج اه رشدي (قوله
لانه دل عليه السياق) اي وما دل عليه دليل دلالة ظاهرة يكون كالمفوض اه ع (قوله على انه يصح كونه
الخ) انتصر عليه المعنى وقال الرشدي قد يقال ان هذا هو الاولى مع انه ظاهر المتن فلم قدم ذلك واتى بهذه
العلاوة اه (قوله لذلك الخ) عبارة النهاية لان غير المكاتب لملك له والمكاتب ليس اهل للمواساة اه
(قوله كذلك) اي كالرقيق اه نهاية عبارة المعنى والحق البلقيني المبعوض بالمكاتب لنقصه بالرق اه
وهي الموافقة لصنيع الشارح (قوله وان معتق بعضه الخ) عطف على ان المبعوض الخ وظاهر انه استطرادى
(قوله يعقل عنه) يعنى حيث لم تكن له عصبه من النسب ولا فهي مقدمة على المعتق كما يصرح به كلام
سم على منبه اه ع (قوله وامرأة الخ) عطف على رقيق (قوله وامرأة وخنى) اي لا يعقلان اه
ع (قوله ان بان) اي الخنى (قوله حصته التي اداها) مفعول غرم (قوله غيره) اي غير الخنى (قوله
وان قل) هذا ظاهر اطلاقهم ويحتمل كما قال الاذرعى الوجوب فيما اذا كان يجن في العام يوم ما واحد ليس
هو اخر السنة فان هذا لا عبرة به اه معنى (قوله نحو زمن) كالشيخ الهرم والاعمى اه معنى (قوله
رايا و قولاً) اي نصرة بالراى والقول اه معنى (قوله تحمل من واجبها) لعل مراد حصته من واجب تلك
السنة وعليه كان الاولى واجبه فيها (قوله وبه يعلم الخ) اي بقوله ولو مضت الخ ولكن في علم التوافق في الدين
والحرية المذكورين من ذلك تامل (قوله او معاهد) معدوف على ذمى وكان ينبغي تاخير ذمى عن يهودى
ليظهر العطف اه رشدي (قوله زادت مدة عهده الخ) بخلاف ما اذا انقضت عنها وهو ظاهر وما تساوتها
تقديما للمانع على مقتضى اسمى ومعنى (قوله ولم تنقطع) اي مدة عهده او امانه (قوله او معاهد الخ)

(قوله او سارية جرح) كان ينبغي أن يقول مثلاً أو غيره إذ السارية لا تنحصر في الجرح بل تحصل من غيره
كضرب ورم البدن وادى للوت (قوله لا يقال في سقط حذف الفاعل الخ) لا يحذف وان دل عليه السياق
لا فيما استثنى فالوجه ان يقال ان فاعله ضمير واجبه وقد دل عليه السياق و الفرق بين الاضمار والحذف
فكانه لم يفرق بينهما (قوله زادت مدة عهده الخ) عبارة الرض بقى عهده مدة لاجل قال في شرحه واعتبر

النصرة بوجه بخلاف نحو زمن لأن له رأياً وقولاً ولو مضت سنة ولم يجن فيها تحمل من واجبها كما بحثه الاذرعى وبه يعلم انه
يعتبر السكال بالتكليف والتوافق في الدين والحرية في المتحمل من الفعل الى مضي اجل كل سنة (ومسلم عن كافر وعكسه)
اذ لا مناظرة كالارث (ويعقل) ذمى (يهودى) امعاهد او مستامن زادت مدة عهده على اجل الدية ولم تنقطع قبل مضي الاجل
نعم يكفى في تحمل كل حول على انفراده زيادة مدة العهد عليه (عن) ذمى (نصرانى) او معاهد او مستامن (وعكسه في الاظهر) كالارث

ومن ثم اخص ذلك بما إذا (٣٢) كانوا بدارنا لانهم حينئذ تحت حكمنا اما الحربى فلا يعقل عن نحو ذى وعكسه

لا تقطاع النصرة بينهما باختلاف الدار (وعلى الغنى نصف دينار) اى مثقال ذهب خالص لانه اقل ما يجب فى الزكاة ومرة ان التحمل مواساة مثلها (والمتوسط ربع) منه لانه واسطة بين الفقير الذى لا شئ عليه والغنى الذى عليه نصف فالخافه باحد هما تفرط او لفرط او الناقص عن الربع تافه ومن ثم لم يقطع به سارقه ولا يتعين الذهب ولا الدراهم بل يكفي مقدار احدهما لان الواجب هو الابل بل ان وجدت عند الاداء بالنسبة لو اوجب كل نجم ولا يعتبر بعض النجوم ببعض وما يؤخذ بصرف اليها ولو زاد عددهم وقد استوتوا فى القرب على قدر واجب السنة قسط عليهم ونقص كل منهم من النصف أو الربع وضبط البغوى الغنى والمتوسط بالعادة ويختلف بالحمل والزمن وضبطهما الامام والغزالي ومال اليه الرافعي واستنبطه ابن الرفعة من كلام الاصحاب بالزكاة فن ملك قدر عشرين ديناراً اخر الحول فاضلاً عن كل ما لا يكلف يمينه فى الكفارة غنى ومن ملك اخره فاضلاً عن ذلك دون العشرين وفوق ربع الدينار لثلاثين فقيراً باخذه منه متوسط

فيه نظير ما مر آتباع الرشيدى (قول المتن وعكسه الخ) صورته ان يتزوج نصرانية ويهودية أو عكسه ويحصل بينهما اولاد فيختار بعضهم بعد بلوغ اليهودية والاخر النصرانية اه ع ش (قوله ومن ثم) اى من اجل القياس على الارث (قوله اخص ذلك) اى تحمل الذى ونحوه سم ومعنى (قوله باختلاف الدار) فيه انه قد يتحد الدار بان يعقد لقوم فى دار الحرب مع ان الحكم كذلك كما يؤخذ بالاولى بما لو كان الذميان فى دار الحرب فانه لا يعقل احدهما عن الاخر كما عرح به فى قوله ومن ثم اخص الخ فكان قوله باختلاف الدار جرى على الغالب سم على حج اه ع ش (قول المتن وعلى الغنى) اى من العاقلة نهاية ومعنى (قول المتن نصف دينار) اى على اهل الذهب او قدره دراهم على اهل الفضة وهو ستة منها اه معنى عبارة ع ش والدينار يساوى بالفضة المتعامل بها نحو سبعين نصف فضة او اكثر ومتى زاد سعره ونقص اعتبر حاله وقت الاخذ منه وإن صار يساوى ما نى نصف فاكثر (قوله اى مثقال) الى قوله وضبط البغوى فى النهاية (قوله اى مثقال ذهب خالص) تفسير للدينار (قوله لانه) الى قوله وضبط البغوى فى المغنى (قوله لانه الخ) اى نصف الدينار (قوله اقل ما يجب فى الزكاة) اى اول درجة المواساة فى زكاة النقود الزيادة عليه لا ضابط لها اه معنى (قول المتن والمتوسط) اى من العاقلة (قوله ربع) اى او ثلاثة دراهم اه معنى (قوله منه) اى من الدينار (قوله نصف) اى من دينار (قوله تفرط) اى تساهل وقوله او لفرط اى تجاوز عن الحد اه ع ش (قوله ومن ثم) اى لكونه تافها (قوله به) اى بالنقص عن الربع (قوله ان وجدت الخ) فان فقدت ثم وجدت قبل الاداء لم تعينت وإن لم توجد قبل الاداء ولا عنده فالمعتبر قيمتها بنقد البلد وإن وجدت بعده لم يؤثر اهر وض مع شرحه (قوله بالنسبة) متعلق بوجوب وكان الاولى حذفه كافى النهاية وهو حينئذ كما قال الرشيدى متعلق بالاداء عبارة الكردى قوله بالنسبة لو اوجب كل نجم الباء صلة وجدت ونسبة كل نجم الى نجم الدية بالثلث فان وجد من الابل قدر تلك الدية عند كل نجم فيجب ان يشتري ذلك بما اخذ من العاقلة وإن لم توجد الابل عند الاداء فالمعتبر قيمتها بنقد البلد فان بلغ نجم بالنسبة الى قيمة الابل مائة لا يعتبر النجم الاخر الا بالنسبة الى قيمة الابل فى وقت ادائه اه وقوله لو اوجب الخ متعلق بالنسبة (قوله ولا يعتبر بعض النجوم الخ) عبارة الاسنى فان حل نجم والابل بالبلد قومت يومئذواخذ قيمتها ولا يعتبر الخ (قوله وما يؤخذ الخ) عبارة المغنى وما يؤخذ بعد تمام الحول من نصف او ربع يصرف اليها وللمستحق ان لا ياخذ غير هالمامر والدعوى بالدية الماخوذة من العاقلة لا تتوجه عليهم بل على الجاني نفسه ثم هم يدفعونها بعد ثبوتها اه (قوله اليها) اى الابل (قوله على قدر الخ) متعلق بزاد اه ع ش (قوله ويختلف) اى كل من الغنى والمتوسط ويحتمل ان الضمير للعادة (قوله وضبطهما الامام الخ) اعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله بالزكاة) اى بما فيها والجار متعلق بضبطهما (قوله فن ملك قدر عشرين الخ) فالتشبيه بالزكاة انما هو فى مطلق الفضل ولا فالزكاة لا يعتبر فى غنيها افضل عشرين ديناراً والمراد بالكفاية الكفاية للعمر الغالب كما يدل عليه التشبيه ونه عليه سم فى حواشى شرح المنهج رشيدى وع ش (قوله عن كل ما لا يكلف فى الكفارة) عبارة النهاية عن حاجته اه (قوله لثلاثين) يصير فقيراً الخ فان قيل ينبغي ان يقاس به الغنى لثلاثين متوسطاً اوجب بان المتوسط من اهل التحمل بخلاف الفقير اه معنى (قوله لحدده هنا) كان المراد حداً مستقلاً

الاصل زيادة مدة العهد على الاجل فخرج به ما إذا انقضت عنه وهو ظاهر وما إذا ساءت وتقديماً للبايع على المقتضى اه (قوله ومن ثم اخص ذلك) اى تحمل الذى ونحوه (قوله ومن ثم اخص ذلك بما إذا كانوا بدارنا الخ) يوقف على ما فيه فى الفرائض (قوله باختلاف الدار) كانه لان الفرض ان الذى فى دار نادون الحربى إذ لو كان الذى فى دار الحرب ايضا لم يعقل احدهما عن الاخر (قوله باختلاف الدار) فيه انه قد يتحد الدار بان يعقد لقوم فى دار الحرب مع ان الحكم كذلك كما يؤخذ بالاولى بما لو كان الذميان فى دار الحرب فانه لا يعقل احدهما عن الاخر كما عرح به فى قوله ومن ثم اخص الخ فكان قوله باختلاف الدار جرى على الغالب (قوله فلا يحتاج لحدده هنا) كان المراد حده استقلالاً لا مفصلاً ولا فقوله ومن عداهما فقير حده إذا لحد عند

موتهم إلا ان يريد من لا يملك ما يفضل عن كفاية كل يوم بحيث لا يصل لحد التوسط (كل سنة من الثلاث) لأنها مأساة تتعلق بالحول فتكررت بتكرارهم ولم تتجاوز الثلاث للنص كما مر فجميع ماعلى كل غنى في الثلاث دينار ونصف وماعلى (٣٣) المتوسط نصف ورب (وقيل هو) أى

النصف والرابع (واجب الثلاث) فيؤدى الغنى الآخر كل سنة سدسا والمتوسط نصف سدس (ويعتبر ان) أى الغنى والمتوسط (آخر الحول) كالزكاة فالمعسر آخره لا شئ عليه وان كان اوله او بعده غنيا وعكسه عليه واجبه وقضية كلامه ان غيرهما من الشروط لا يعتبر باخره وهو كذلك

فالكافر والفقير والصبي والمجنون أول الاجل لا شئ عليهم مطلقا وان كملوا قبل اخر السنة الاولى وفارقوا المعسر بانهم ليسوا اهلا للنصرة ابتداء فلا يكفونها فى الاثناء بخلافه (ومن أعسر فيه) أى فى اخر الحول (سقط) عنه واجيب ذلك الحول وان أسير بعده ولو طرأ جنون اثناء حول سقط واجبه فقط وكذا الرق بان حارب الذى ثم استرق (فصل) فى جناية الرقيق (مال جناية العبد) أى الرقيق الخطأ وشبه العمد والعمد اذا عفى عنه على مال وان فدى من جنابات سابقة (يتعلق برقبته) اجماعا ولانه العدل اذا السيد لم يجن والتأخير الى عتقه فيه تفويت على

مفصلا ولا فقله ومن عداهما فقير حله إذا لحد عند الفقهاء ونحوهم هو المميز مطلقا وهذا كذلك اه سم (قوله موم) ان كان وجه الالهام صدقه بمن ملك الفاضل المذكور فى احوال الدية فقط او فى بعضها فقط مع انه غير فقير فقله لا الخ كذلك اه سم (قوله لانها مأساة) الى قوله ولو طرأ جنون فى المغنى وإلى الفصل فى النهاية (قوله كامر) أى فى شرح ثلاث سنين فى كل سنة ثلث (قوله أى النصف الخ) عبارة المغنى أى ما ذكر من نصف او ربع اه (قوله وعكسه الى الخ) فلو أسير آخره ولم يؤد ثمن أسير ثبت نصف دينار فى ذمته اه معنى (قوله ان غيرهما) أى غير الغنى والمتوسط (قوله مطلقا) أى لا فى ذلك الحول ولا فيما بعده اه معنى (قوله وإن كملوا الخ) أى كمال عاممره رشيدى أى فى شرح وصي ومجنون (قوله للنصرة) أى بالبدن اه معنى (قوله فلا يكفونها فى الاثناء) عبارة المغنى فلا يكفون النصره بالمال فى الاثناء اه (قوله بخلافه) أى المعسر فانه كامل اهل للنصرة وإنما يعتبر المال ليمكن من الاداء فيعتبر وقته اه معنى (قوله فقط) أى دون ما قبله اه ع ش أى إذا طرأ فى اثناء الحول الاخير واما إذا طرأ ثم زال فى اثناء الحول الاول فدون ما بعده او فى اثناء الحول المتوسط فدونها معا

(فصل فى جناية الرقيق) (قوله فى جناية الرقيق) الى قوله ومعنى يتعلق فى النهاية لا فقله أو عاقلته وإلى قوله وهو مشكل فى المغنى لا فقله وإن فدى إلى المتن وقوله أو عاقلته وقوله واستشكل إلى بخلاف امر السيد (قوله فى جناية الرقيق) أى غير المكاتب اما جنابته فستاقى فى باب الكتابة اه سم (قوله الخطأ الخ) صفة الجناية (قوله والعمد) الو او معنى او كعبر بها النهاية والمغنى قال ع ش قوله او عمدا وعفى على مال أى أو عمدا لافصاص فيه أو لا فاما لغير سيده اه (قوله وان فدى الخ) هذه الغاية تعلم من قول المصنف ولو فدها ثم جنى الخ اه ع ش (قوله فدى) ببناء المفعول (قول المتن يتعلق برقبته) ولا يجب على عاقلة سيده لانها وردت فى الحر على خلاف الاصل (فرع) حل الجناية غير المستولدة للسيد لا يتعلق به الارش سواء كان موجودا يوم الجناية ام حدث بعدها فلا تباع حتى تضع اذا لا يمكن اجبار السيد على بيع الحمل ولا يمكن استثناءه فان لم يفدها بعد وضعها بيعا معا واخذ السيد ثمن الولد أى حصته واخذ الجنى عليه حصته اه معنى وفى سم بعد ذكر مثله عن الروض وشرحه وكان وجه اطلاق قوله فلا تباع الخ تعذر بيعه معها للسيد اذا لا يمكن تقويمه قبل الوضع ليوزع الثمن (قوله اذا السيد الخ) عبارة النهاية وشرح المنهج اذا لا يمكن الزامه لسيدته لانه اضرار به مع براءته ولا ان يقال يبقائه فى ذمته الى عتقه لانه تفويت للضمان او تأخير الى مجهول وفيه ضرر ظاهر اه قال الحلبي قوله لانه تفويت الخ أى فيما اذا مات ولم يعق وقوله أو تأخير الخ أى أن أعتق اه (قوله بخلاف الخ) حال من فاعل يتعلق (قوله له) أى للرقيق وقوله لرضاه أى الغير (قوله) وانما ضمن مالك البهيمة أى اذا قصر اه معنى وكالمالك كل من كانت فى يده اه ع ش (قوله جنابتها) أى على ادى كما هو ظاهر لان جنابتها على المال لا تلزم العاقلة سم وسلمان (قوله لانه لا اختيار لها الخ) أى وجنابه العبد مضافة اليه فانه يتصرف باختياره اه نهاية (قوله ومن ثم) أى ومن اجل

الفقهاء ونحوهم هو المميز مطلقا وهو كذلك (قوله موم) ان كان وجه الالهام صدقه بمن ملك الفاضل المذكور فى احوال الدية فقط او فى بعضها فقط مع انه غير فقير فقله لا الخ كذلك (فصل فى جناية الرقيق) (قول المتن يتعلق برقبته) سياقى فى باب الكتابة قول المصنف ولو قتل أى المكاتب سيده فلو ارثه فقصاص فان عفى على دية او قتل خطأ اخذها معا فانه لم يكن فله تعجيزه فى الاصح او قطع طرفه فاقتصاصه والدية كما سبق ولو قتل أجنبيا أو قطعه نفقى على مال أو كان خطأ أخذ معا معا وأما سيكسبه الاقل من قيمته والارش فان لم يكن معه شئ وسال المستحق تعجيزه عجزه القاضي وبيع بقدر الارش فان بقى منه شئ بقيت فيه الكتابة الخ اه فلم ان المكاتب ليس كغيره فليتامل (قوله جنابتها) على ادى كما

بالجناية لزمه او عاقلته
ارشها بالقام بلغم وتعلق
بالرقبة وكذا لو امره
اجنبى يلزم الاجنبى ايضا
واستشكل بان امره بالسرقة
لا يقطع ورد بان الاكثرين
على قطعه لانه لا يخلو
امر السيد او غيره للمميز
فانه لا يمنع التعلق برقبته
لانه المباشر ومن ثم لم يتعلق
الجناية بغير الرقبة من مال
الامر ولو لم يامر غير المميز
احد تعلق برقبته فقط
لانه من جنس ذوى الاختيار
بخلاف الهيمة ومعنى
التعلق بها نه يباع ويصرف
ثمته للمجنى عليه لا يملكه
هو ولا وارثه لثلا يطل
حق السيد من القداء
ويتعلق بجميعها وان كان
الواجب حبة وقيمتها ألفا
ولو ابر المستحق من بعضها
أى المعين انفك منه بقسطها
كذا صححاه فى الوصايا
وهو مشكل فان تعلق
الرهن دونها لتقدمها عليه
ولو ابر المهرتين من البعض
لم ينفك منه شىء فقياسه انه
لا ينفك منه شىء هذا وقد
يفرق بان التعلق ثم اتما
هو بالذمة اصالة واما
بالرهن فهو لكونه كالنائب
عنها اعطى حكمها من
شغله كله مادامت مشغولة
كلها اذا لا يتصور فيها
التجزى واما التعلق هنا فهو
بالرقبة وهو موجود
محسوس يمكن تجزئه فعملوا
بقضية كل فى بابه (وليسده)

الفرق بين العبد وفى الهيمة بالا اختيار وعدمه (قوله وجوب الطاعة) أى طاعة امره (قوله فامر الخ) أى
غير المميز أو الاجمى وكذا ضمير لو امره (قوله يلزم الاجنبى) أى او عاقلته (قوله واستشكل) أى لزوم
أرش جناية القن الغير المميز أو الاجمى على أمره بها (قوله بان امره) أى القن الغير المميز أو الاجمى
(قوله بان الاكثرين الخ) اعتمده النهاية كامر (قوله لانه) أى القن المذكور آله أى الأمر (قوله
بخلاف امر السيد الخ) راجع لما قبل وكذا الخ وما بعده (قوله بخلاف امر السيد) او غيره للمميز ثم قوله
قريباً وان اذن له فى الجناية حاصله أنه لا اثر لآمره بالجناية ولا لآذنه فيها وساقى قريباً انه لو لم يتزع لقطعة
عليها يده فتلقت ولو بغير فعله ضمنها فى سائر أمواله أيضاً فآثر مجرد عدم النزاع فقد يستشكل ذلك بان كلا
من الامر بالجناية والاذن فيها ان لم يزد على مجرد عدم النزاع ما نقص عنه فكيف اثر هذا دون ذلك اه
سم اقول وقد يمنع بان كلامهما لا يؤدى الى الاتفاق اذا الفرض انه ميز مختار وان عدم النزاع يؤدى الى
التلف يده كما هو ظاهر ثم رأيت أن الشارح ذكر ما يقرب منه ثم رأيت قال السيد عمر البصرى بعد ذكر
كلام سم مانصه اقول كان رقم الفاضل المحشى لهذه القولة قبل الاطلاع على التنبيه الآتى أو لعل التنبيه
ساقط من نسخته فانه من الملحقات باصل الشارح رحمه الله تعالى اه (قوله لانه المباشر) أى وله اختيار
اه عرش (قوله فلا يملكه) أى القن الجانى (قوله هو الخ) أى المجنى عليه (قوله ويتعلق) أى مال
الجناية (قوله وان كان الواجب حبة) من قبيل المبالغة والا فالحبة ليست بمتمول (قوله من بعضها)
أى مال الجناية والتأنيث باعتبار المضاف اليه ويحتمل ابقاؤه على ظاهره بلا تأويل لكن يؤيد الاول
قول المغنى والاسنى من بعض الواجب اه (قوله منه) أى العبد اه معنى (قوله بقسطها) عبارة المغنى
بقسطه اه أى البعض (قوله وهو) أى الانفكاك هنا أو تصحيحه (قوله دونها) أى دون الجناية اه
سم عبارة المغنى دون تعلق المجنى عليه برقبة العبد اه (قوله ولو ابراً المهرتين الخ) جملة حالية (قوله من
البعض) أى بعض الرهن (قوله لم ينفك منه) أى من الرهن (قوله لا ينفك منه) أى من العبد (قوله بان
التعلق الخ) عبارة المغنى بان التعلق الجملى اقوى من الشرعى وعبارة سم ويقارن المرهون بان الراهن
حجر على نفسه فيه مر عرش اه (قوله وأما بالرهن) أى التعلق بالرهن وكان الاولى حذف الباء وزيادة
الفاء فى قوله الآتى اعطى الخ فهو لكونه أى بالرهن كالنائب عنها أى الذمة اعطى ان الرهن حكمها أى الذمة
(قوله من شغله) بيان للحكم والضمير للرهن (قوله مادامت الخ) أى الذمة (قوله وهى) أى الرقبة (قوله
موجود الخ) وكان الظاهر المناسب التأنيث ولعل التذكير نظر الكون اتاء بمنزلة لحرف البناء كالمرقة
والنسكرة (قوله بقضية كل) أى من الرهن والجناية (قوله بنفسه) إلى قول المتن بالا فى النهاية وإلى قوله
وهذه ان كان فى المغنى الاقوله ولا مانع وقولة السيد ثم مانع الى العبد (قول المتن وليسده يبعه) ظاهر
اطلاقه أنه يباع ويصرف ثمه للمستحق حالاً بلا تأجيل فى ثلاث سنين ويؤيده انهم لم يفرقوا هنا بين العمد وغيره
عش (قوله بنسبة حرته) يتامل سم لم يظهر وجهه فليتامل سيد عمر اقول لعل وجه التأمل الاحتياج الى التأويل
بان المراد مقدار نسبته الى مجموع القيمة على فرض رقبة الكل كنسبة حرية المبعوض الى مجموعه (قوله
هو ظاهر لان جنايتها على المال لا تلزم العاقلة (قوله فامر سيده الخ) بقى ما لوجنى بلا امر وهو الذى هو
نظير جناية الهيمة ثم رأيت ذكره (قوله بخلاف امر السيد او غيره للمميز) ثم قوله قريباً وان اذن له فى
الجناية حاصله انه لا اثر لآمره بالجناية ولا لآذنه فيها وساقى قريباً انه لو لم يتزع لقطعة عليها يده فتلقت ولو
بغير فعله ضمنها فى سائر أمواله أيضاً فانه مجرد عدم النزاع فقد يستشكل ذلك بان كلام من الامر بالجناية
والاذن فيها ان لم يزد على مجرد عدم النزاع ما نقص عنه فكيف اثر هذا دون ذلك (قوله
ولو ابراً المستحق من بعضها الخ) عبارة شرح الروض فان حصلت البراءة من بعض الواجب
انفك عنه بقسطه الخ (قوله وهو مشكل فان تعلق الرهن الخ) ويقارن المرهون بان الراهن
حجر على نفسه فيه م ر ش (قوله دونها) أى دون الجناية (قوله بنسبة حرته) يتامل

يتعلق به باقي واجب الجناية (لها) أي لاجلها باذن المستحق وتسليمه ليبيع فيها (٣٥) (وفداؤه) كالمزهرين ويقتصر في البيع على

قدر الحاجة ما لم يختر السيد
بيع الجميع أو يتعذر وجود
راغب في البعض وإذا
اختار فداءه لم يلزمه إلا
(بالأقل من قيمته) يوم
الفداء لأن الموت قبل
اختياره لا يلزم السيد به شيء
فالقول النقص نعم أن منع
من بيعه ثم نقصت قيمته عن
وقت الجناية اعتبرت قيمته
وقتها (وارشها) لأن
الارش إن كان أقل فلا
واجب غيره وإلا لم يلزم
السيد غير الرقبة فقبل منه
قيمتها (وفي القديم بارشها)
بالغا ما بلغ (ولا يتعلق)
مال الجناية الثابتة بالبيعة
أو إقرار السيد ولا مانع
بذمته ولا بكسبه وحدهما
ولا (مع رقبته في الأظهر)
وأن أذن له سيده في الجناية
فبأنه عن الرقبة يضييع على
المجنى عليه لأنه لو تعلق بالذمة
لما تعلق بالرقبة كديون
المعاملات أما لو أقرها
السيد وثمر مانع كرهن
فأنكر المهرن وحلف فانه
يباع في الدين ولا شيء على
السيد والعبد وكذبه السيد
ولا بيعة فتعلق بذمته فقط
كما في الإقرار ولا يرد
على المتن ما لو أقر السيد بأن
الذي جنى عليه قيمته ألف
وقال القن بل ألف فانه
وان تعلق ألف بالرقبة

يتعلق به باقي واجب الجناية) فيفديه السيد بأقل الأمرين من حصتي واجبها والقيمة نهاية ومعنى وأسنى
قال سم وفي العباب في بحث العاقلة فان تبعض فقسط حرته على عاقلة اه (قوله أي لاجلها) أي الجناية
(قوله باذن المستحق) عبارة الزركشي وإلا فاذن المجنى عليه شرط اه سم (قوله وتسليمه) مرفوع
عطفًا على يبعه في المتن وقد يغني عنه قوله الماروا بنائبه ثم رأت أن المحلى أقصر على ما هنا وشرح المنهج
على ما مر (قول المتن وفداؤه) قال في الروضة لو لم يفسد السيد الجاني ولا سلمه باعه القاضي وصرف الثمن
للمجنى عليه ولو باعه بالارش جاز إن كان نقداً وكذا ابلا وقلنا يجوز الصلح عنها اه وعبارة الروض
وإنما يباع الجاني بالارش التقديراً لا بال ولومن المجنى عليه اه سم (قوله ويقتصر) أي البائع اه ع
(قوله على قدر الحاجة) أي قدر ارش الجناية اه معنى (قوله إلا بالأقل الخ) استثناء من الضمير المستتر
فلم يلزمه الرجوع لفداء بشيء (قوله يوم الفداء) وفاقاً لاسن والمغني ورجع النهاية اعتبار وقت الجناية
مطلقاً وقال ع ش هو المعتمد (قوله نعم أن منع من يبعه الخ) ينبغي أن يزداد وقت الجناية حتى يتجه اعتبار
قيمة وقتها وإلا لما تنجى اعتبار قيمة وقت المنع والله اعلم ثم رأيت الفاضل المحشي نبه على ذلك فقال قوله عن
وقت الجناية هلا اعتبر وقت المنع اه وهل لو مات بعد المنع يلزمه قيمته ويكون منعه اختياراً أولاً محل
تأمل والظاهر الأول إذ لا يظهر فرق بين نقص القيمة وسقوطها اه سيد عمر أقول وقول المصنف الآتي
إلا إذا طلب فتمنع صريح فيما استظهره (قوله وإلا) أي بان كانت القيمة أقل (قوله منها) أي بدل الرقبة
(قوله بالغاً ما بلغ) أي لا نه لسله ربما يبيع بأكثر من قيمته والجديد لا يعتبر بهذا الاحتمال اه معنى (قول
المتن ولا يتعلق الخ) مستأنف اه ع ش (قوله مال الجناية) إلى قوله وهذه إن كان في النهاية (قوله ولا
مانع) سيد ذكر محترزه (قوله وإن أذن له الخ) غاية في نفي التعلق بكسبه اه رشيدى (قوله عن الرقبة) لعل
صوابه عن الارش (قوله يضييع على المجنى عليه) أي ولا يتبع العبد به بعد عتقه اه معنى (قوله لانه
الخ) تعليل للبتن (قوله أقالمو أقرها الخ) أي الجناية محترز قوله ولا مانع اه ع ش (قوله فأنكر
المهرن) أي الجناية وحلف يظهر على نفي العلم (قوله فانه يباع الخ) أي ويتعلق مال الجناية بذمته قطعاً
اه معنى (قوله أو العبد) أي أو أقرها العبد (قوله فانه الخ) الفاء بمعنى اللام اه ع ش (قوله والف
بالذمة) معتمداً اه ع ش (قوله جهة التعلق) أي فالف السيد لتسديقه على تعلقها بالرقبة والف العبد
لأنكار السيد لها واعتراض القن بها اه ع ش (قوله ولو لم ينزع الخ) مثل ذلك في شرح المنهج هنا وقال

(قوله يتعلق به باقي واجب الجناية) قال في شرح الروض فيفديه السيد بأقل الأمرين من حصتي واجبها
والقيمة اه وفي العباب في بحث العاقلة فان تبعض فقسط حرته على عاقلة اه (قوله أي لاجلها
باذن المستحق الخ) قال في الروض وشرحه وحمل الجنائية غير المستولدة للسيد لا يتعلق به الارش سواء
كان موجوداً يوم الجناية أم حدث بعدها فلا تباع حتى تضع إذ لا يمكن إجبار السيد على بيع الحل ولا
يمكن استثناءه فان لم يفدها بعد وضعها يبيعها ما واخذ السيد ثمن الولد أي حصته واخذ المجنى عليه حصته
اه وكان وجه إطلاق قوله فلا تباع الخ تعذر بيعه معها للسيد إذ لا يمكن تقديمه قبل الوضع ليوزع
القن (قوله باذن المستحق) عبارة الزركشي وإلا فاذن المجنى عليه شرط اه (قول المتن وفداؤه الخ)
قال في الروضة لو لم يفسد السيد الجاني ولا سلمه للبيع باعه القاضي وصرف الثمن للمجنى عليه ولو باعه بالارش
جاز إن كان نقداً وكذا ابلا وقلنا يجوز الصلح عنها اه وعبارة الروض وإنما يباع الجاني بالارش التقديراً
لا الأول ولومن المجنى عليه اه (قوله يوم الفداء) كذا اعتبره القفال وحمل النص على اعتبار يوم الجناية
على ما إذا منع من يبعه يوم الجناية ثم نقصت القيمة (قوله عن وقت الجناية) هلا اعتبر وقت المنع (قوله ولو
لم ينزع لقطه عليها بيده الخ) ذكر مثل ذلك في شرح المنهج هنا وقال في باب اللقطة ولو أقرها في يده سيده
واستحفظه عليها ليعرفها هو أمين جاز فإن لم يكن أميناً فهو متعد بالقرار فكانه أخذها منه ثم ردها إليه
اه فيمكن حل ما ذكره هنا على غير الأمين الذي استحفظه عليها ليعرفها (قوله ولو لم ينزع لقطه عليها الخ)

والف بالذمة كما في الام لكن اختلفت جهة التعلق ولو لم ينزع لقطه عليها بيده فتلفت ولو بغير فعله تعلقت رقبته وسائر أموال السيد

وهذه ان كان التلف فيها بفعله ترد عليه (تنبيه) من المشكل جدا على ما هنا ان واجب جنابة القن المميز لا يتعلق بمال السيد وان امره بهاهذه
المسئلة وقولهم لو رأى عبده يتلف مالا لغيره ولم يمنعه ضمن مع العبد لتعديهما فضمنوا السيد فيهما بمجرد السكوت ولم يضمنوه هنا بالامر وقد
يتمحل للفرق بأن الامر بالجنابة لا يستلزم (٣٦) الوقوع فلم تتحقق حقيقة التعدي فيه بخلاف ترك لقطة يده وعدم دفعه عن مال الغير فانه

لكونه اكمل من القن إنما
تنسب حقيقة التعدي اليه
فساوت بقية أمواله رقبة
العبد في التعلق بها فان قلت
يلزم على ذلك انه لو رآه هنا
يجب فسكت ضمن وثم لو
أمره فانلف في غيبته لا
يضمن قلت ظاهر كلامهم
في الباين ذلك وله وجه علم
بما قررته حاصله ان مجرد
الامر دون مشاهدة التلف
واقرار اللقطة يده لجاز
ان يؤثر هذان مالا يؤثر
الاول فتأمله (ولو قد أثم
جنى سلمه للبيع) اى لياع
أو باعه كامر (أو فداء) مرة
أخرى وان تكرر ذلك
مرارا لانه الآن لم يتعلق به
غير هذه الجنابة (ولو جنى
ثانيا قبل الفداء باعه) أو
سلمه لياع (فيهما) ووزع
الثمن على أرش الجنائيتين
ولما يتجه ذلك حيث
لم تكن إحدى الجنائيتين
موجبة للقود أو عفا
مستحقه على مال وإلا فهو

في باب اللقطة ولو أقرها في يده سيده واستحفظه عليها ليعرفها هو أمين جاز فان لم يكن أمينا فهو معتد بالاقرار
فكانه اخذها منه ثم ردّها اليه اه فيمكن حل ما ذكره هنا على غير الامين الذي استحفظه عليها ليعرفها اه
سم (قوله) وهذه اى مسئلة اللقطة (قوله) ان كان التلف فيها بفعله ترد الخ) قد يقال كلامه في الجنابة
على الادعى بقرينة السياق فلا ترد عليه اه سم (قوله) بفعله اى العبد (قوله) عليه اى المتن (قوله) من
المشكل) خبر مقدم لقوله هذه المسئلة اه كردى (قوله) ان واجب جنابة القن الخ) بيان لما هنا (قوله)
بمال السيد) اى غير الرقبة (قوله) هذه المسئلة) اى مسئلة ترك اللقطة بيد القن (قوله) وقولهم الخ) عطف
على هذه المسئلة اه كردى (قوله) ضمن) اى السيد فيتعلق برقبة العبد وبقية أمواله وقوله مع العبد اى
فيتبع به بعد العتق ان لم يف بذلك مال السيد او امتنع من اذاته هذا ما يظهر لى والله اعلم (قوله) فضمنوا) اى
اصحابنا (قوله) بان الامراخ) متعلق بـ يتحمل (قوله) الوقوع) اى وقوع الجنابة (قوله) فيه) اى الامر
(قوله) تركه) اى السيد وكذا ضمير فانه وضمير اليه (قوله) يده) اى القن وكذا ضمير دفعه (قوله) على
ذلك) اى الفرق المذكور (قوله) انه) اى السيد (قوله) هنا) اى فى مسئلة الجنابة (قوله) ضمن) اى بماله
مطلقا (قوله) وشم) اى فى مسئلة الاتلاف ذلك اى الضمان فى الاولى وعدمه فى الثانية (قوله) لا يضمن) اى
بغير الرقبة (قوله) فى الباين) اى فى باب الجنابة وباب الاتلاف (قوله) حاصله) اى الوجه (قوله) دون مشاهدة
الخ) خبر ان (قوله) واقرار اللقطة) عطف على مشاهدة الخ (قوله) هذان) اى المناهضة والاقرار وقوله الاول
اى مجرد الامر (قوله) اى لياع) الى قوله ولو إنما يتجه فى النهاية والمعنى (قوله) أو باعه) عطف على سلمه (قوله) كما
مر) اى فى شرح ولسيد (قوله) الان) اى حين جنابته بعد الفداء (قوله) المتن فيهما) اى الجنائيتين اه معنى
(قوله) ذلك) اى البيع فى الجنائيتين (قوله) على مال) الاولى إسقاطه كفى المعنى (قوله) وإلا) اى بان كانت
إحدى الجنائيتين موجبة للقود ولم يعف مستحقه (قوله) الاشتراك) اى اشتراك المستحقين (قوله) والقود)
اى وتقديمه (قوله) حيثئذ) اى حين إذ كانت إحدى الجنائيتين موجبة للقود ولم يعف مستحقه (قوله) ولم
يوجد الخ) عطف على استمر الخ (قوله) مع تعلق القود به) اى فيستوفيه ذوالقود متى شاء ولو قبل عتقه
بدون رضا المشتري (قوله) وحيثئذ) اى حين التعميم المذكور وقوله لا ينافيه اى تقديم ذى المال اه
كردى (قوله) إنما شرطناه) اى عدم وجود من يشترى به الخ (قوله) ليقدم) ببناء المفعول من الاقدام
(قوله) ليقدم على شرائه) يتأمل ولا يخفى ما فيه اه سم (قوله) قد يخالف ذلك) عبارة المعنى وما جزم به
المصنف من البيع فى الجنائيتين محله ان تتحدافلو جنى خطأ ثم قتل عمدا ولم يفده السيد ولا عفا صاحب العمد
فى فروع ابن القطان انه يباع فى الخطأ وحده ولصاحب العمد القود كمن جنى خطأ ثم ارتد فأنانيعه ثم نقتله
بالردة ان لم يتب قال المعلق عنه فلو لم نجد من يشترى به لتعلق القود به فعندى ان القود يسقط لانا نقول لصاحبه
ان صاحب الخطأ قد سبقك فلو قد مناك لا بطلنا حقه فاعدل الامور ان يشترى كفيه ولا يسبيل اليه إلا بترك
القود كذا نقله الزركشى واقره وفيه كما قاله ابن شهبة نظر اه اقول وكذا ذكره الزبائدى واقره (قوله) مامر)

عبارة شرح المنهج او اطلع سيده على لقطة فى يده واقراها عنده أو أهمله وأعرض عنه فألتفها أو تلفت عنده
تعلق المال برقبته وبسائر أموال السيد كما نبه عليه البلقينى انتهى (قوله) وهذه ان كان التلف فيها بفعله ترد
عليه) قد يقال كلامه فى الجنابة على الادعى بقرينة السياق فلا قود عليه (قوله) ليقدم على شرائه) يتأمل
فلا يخفى ما فيه (قوله) لكنه لا يستوفيه إلا لارضا المشتري) قياس ما تقدم فى شرح قوله فى البيع ولو قتله
بردة سابقة اى او قتل سابق كما قاله هناك ان له القود بغير رضا المشتري ثم ان جهله رجوع بالثمن وإلا فلا

محل نظر لانه لا يمكن
الاشتراك حيثئذ وتقديم
البيع لذى المال يفوت القود
والقود يفوت البيع ولو
قبل حيثئذ بتقديم ذى المال

أى حيث استمر ذلك القود على طلبه ولم يوجد من يشترى به مع تعلق القود به لم يبعد لان القود
يتدارك ولو بعد عتقه وحيثئذ لا ينافيه قولنا ولم يوجد الخ لانا إنما شرطناه ليقدم على شرائه فيستمر ذوالقود على حقه لكنه لا يستوفيه
إلا لارضا المشتري أو بعد عتقه ثم رأيت عن ابن القطان والمعلق عنه ما قد يخالف ذلك والوجه ما ذكرته فتأمله فان قلت قياس ما مر

ان ذالقول اذا تقدمت الجناية عليه له قتله وان فات حق من بعده كمن قتل جمعا ثم تبايقت باولهم قلت يفرق بان قتله ثم لا يفوت حق من بعده لبقاء المال متعلقا بتركه وذمته بخلافه هنا اذ لا تعلق إلا بالرقبة فيفوت حق الثاني بالكلية (٣٧) فكان الاعدل عفوذى القود ليشتركا

والا قدم حق غيره لتقصير

(أو فداء بالاقل من قيمته

والارشرين) على الجديد

(وفي القديم) يفديه

(بالارشرين) ومحل الخلاف

ان لم يمنع من بيعه مختارا

للفداء والا لزمه فداء كل

منهما بالاقل من ارشها

وقيمته (ولو أعتقه أو باعه

وصحناها) بان أعتقه

موسرا أو باعه بعد اختيار

الفداء (أو قتله فداء)

وجوبا لانه فوت محل

التعلق فان تعذر الفداء

لنحو افلاسه أو غيبته أو

صبره على الحبس فسخ

البيع وبيع في الجناية وفداؤه

هنا (بالاقل) من قيمته

والارش جزما لتعذر

البيع (وقيل) يجرى هنا ايضا

(القولان) السابقان (ولو

هرب) العبد الجاني (أو

مات) قبل اختيار سيده

الفداء (برى سيده) من

علقته لقوات الرقبة (الا

اذا طلب) منه لبيع (ففعه)

لتعديه بالمنع ويصير بذلك

مختارا للفداء بخلاف ما لو

لم يطلب منه أو طلب فلم يمنعه

فانه لا يلزم به وان علم محله

وقدر عليه فيما يظهر خلافا

للزركشى وقوله لا يلزمه

أى فى أوائل باب الجراح (قوله ان ذالقول) أى مستحقه بيان لما مر وقوله إذا تقدمت الجناية عليه أى على مورثه على الجناية على غيره (قوله له) أى لذى القود قتله أى الجاني (قوله كمن قتل جمعا الخ) فيه ان هذا داخل فيما مر فامعنى التشبيه (قوله لبقاء المال) أى الواجب بالجناية (قوله بتركته) أى الجاني المقتول وقوله وذمته المتناسب حذفه وقلب العطف (قوله على الجديد) إلى قوله وإن علم محله فى المعنى وإلى قول المتن ويفدى ام ولده فى النهاية (قول المتن وفى القديم بالارشرين) لما مر من انه لو سله ربما يبع باكثر من قيمته والجديد لا يعتبر هذا الاحتمال اه معنى (قوله ان لم يمنع من بيعه) أى للجناية الاولى قبل وقوع الثانية كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله منهما) أى الجنيتين (قوله من ارشها) أى كل من الجنيتين فكان الاولى التذكير (قول المتن ولو أعتقه) أى العبد الجاني اه معنى (قوله بان أعتقه موسرا) أى على الراجح اه معنى (قوله أو باعه بعد اختيار الفداء) أى على المرجوح معنى وعش (قوله لنحو افلاسه) أى السيد اه عش (قوله فسخ البيع) أى بخلاف الاعناق رشيدى وسعش (قوله السابقان) أى الجديد والقديم (قوله ويصير الخ) فلو ادعى المستحق منعه وانكر السيد صدق بيمينه لان الاصل عدم المنع وعدم طلب المستحق البيع اه عش (قوله بذلك) أى بالمنع (قوله لا يلزم) بينا المفعول من الاكراه (قوله محله) أى العبد المار بوقوله عليه أى رده وتسلميه (قوله خلافا للزركشى) كذا فى النهاية كما مر ولكن اقر المعنى قول الزركشى (قوله وقوله) أى الزركشى (قوله يلزمه) أى السيد (قوله بالقول) إلى الفصل فى المعنى لا قوله ويفرق إلى ومن الارش (قوله بالقول الخ) أى بالفعل اذ الخ اه معنى (قول المتن وتسلميه) منصوب عطف على اسم ان والمعنى وان عليه تسليمه ولا يصح رفعه عطف على ضمير خبر ان لان التسليم عليه لاله اه معنى ولك ان تمنعه بان الهية نظر المجموع الامرين لالكل منهما (قوله لا يلزم) أى الوفاء به (قوله ومن ثم) أى من اجل عدم حصول الياس من بيعه اه معنى (قوله لو مات) أى الرقيق الجاني وقوله أو قتل ببناء المفعول (قوله لم يرجع) أى السيد عن اختيار الفداء اه عش (قوله وكذا الخ) أى لا يرجع جزما انتهى معنى (قوله ولو باعه) أى السيد وقوله لزمه أى الفداء وقوله وامتنع رجوعه أى بان

(قوله والا لزمه فداء كل منهما بالاقل من ارشها وقيمته) عبارة شرح البهجة وإن منع بيعه واختار الفداء فجنى ثانيا ففعل به مثل ذلك لزمه فداء كل جناية بالاقل من ارشها وقيمته ذكره فى الروضة واصلها وقضيتها انه لو تكرر منع البيع مع الجناية ولم يختار الفداء لم يلزمه فداء كل جناية الخ لعل محله مادام مصر على اختيار الفداء فيما إذا كان اختيار الفداء وعلى منع البيع فيما إذا لم يكن اختياره بناء على الظاهر المذكور فان رجوع عن ذلك وسله للبيع مع غرم نقص القيمة ان نقصت كان كذلك اخذا بما سياتى فى قوله فالاصح ان له الرجوع وتسلميه فلو اختار بعد ذلك ايضا الفداء فهل يلزمه فداء كل جناية بالاقل من ارشها وقيمته او لا يلزمه الا الفداء بالاقل من قيمته والارشرين لسقوط امر المنع والاختيار الاول بالرجوع عن ذلك فيه نظر فليتأمل فى كل ذلك (قوله او قتله) قال فى الروض وشرحه وإن قتل الجاني خطأ أو شبه عمد تعلقت جنايته بقيمته لانها بدله فاذا اخذت سلبها السيد او بدلها من سائر امواله او عمدا او اقتص السيد وهو حائر له لزمه الفداء للجنى عليه اه وقد يستشكل لزوم الفداء اذا اقتص السيد لانه لا يمنع له قتله والواجب ابتداء انما هو القود فلم يفوت العين ولا قيمتها لعدم وجوبها فلم يلزمه الفداء (قوله فسخ البيع) ظاهره ان العتق يستمر (قول المتن والشرح الا اذا طلب منه فتنعه) ويصير بذلك مختارا للفداء (عبارة الروض الا ان كان منع منه فهذا اختيار للفداء فيفديه او يحضره لان له الرجوع عن اختيار الفداء انتهى وهو صريح فى جواز الرجوع عن اختيار الفداء وان منع من بيعه قبل ذلك والظاهر جريان ذلك وان تكررت الجناية مع

تسلميه يردبانه لا يلزمه الا ان كانت تحت يده نعم يلزمه الاعلام به لكن هذا لا يختص به بل كل من علم به كذلك فيما يظهر (ولو اختار الفداء) بالقول اذ لا يحصل بفعل كوطء الامة (فالاصح ان له الرجوع وتسلميه) لبيع لان اختياره مجرد وعد لا يلزم ولم يحصل الياس من بيعه ومن ثم لو مات أو قتل لم يرجع جزما وكذا لو نقصت قيمته بعد اختياره الا ان غرم ذلك النقص ولو باعه باذن المستحق بشرط الفداء

لزمه وامتنع رجوعه وكذا امتنع لو كان البيع متأخر تاخر اضر المحني عليه وللسيد اموال غيره فيلزم بالفداء حذر من ضرر المحني عليه ذكر ذلك البلقيني (وفدى ام ولده) حتما لمنعه بيعها (٣٨) ومن ثم لم تتعلق الجناية بذمتها خلافا للركشي بل بذمته (بالاقل) من قيمتها يوم الجناية

وان تاخر الاحبال عنها
كما اقتضاه اطلاقهم ومحلها
ان منع بيعها يوم الجناية
والا فالتفويت انما وقع
بالاحبال المتأخر فليعتبر
دون ما قبله كما بحث ويفرق
بينه وبين المنع من بيعها فيما
مر به المنع ليس مفوتا للبيع
فلم يمتنع من الارش قطعا
لامتناع بيعها (وقيل) فيها
(القولان) السابقان في
الغن لجواز بيعها في صور
ومن ثم لو جاز لكونه
استولدها مرهونة وهو
معسر لم يجب فداؤها بل
يقدم حق المحني عليه على
حق المرتهن ومثلها فيما
ذكر الموقوف والمنذور
عتقه ومران نحو الابلاد
بعد الجناية انما ينفذ من
الموسر دون المعسر
(وجنبايتها كواحدة في
الاطهر) فيلزمه للكل فداء
واحد لان الاستيلاد بمنزلة
الاتلاف وهو لو قتل الجاني
لم يلزمه الاقيمة واحدة
يقسمها جميع المستحقين
فهي كذلك بالاولى فيشترك
المستحقون فيها بقدر
جنباياتهم ومن قبض ارشا
حوص فيه كغرماء الفلاس
اذا اقتسموا ثم ظهر غيرهم
وكلما تجددت جناية تجدد
الاسترداد فاذا كانت
قيمتها الفا وارش الجناية

يفسخ العقد ويسلمه لبيع وقوله وكذا امتنع أى الرجوع اه عش (قوله لو كان البيع) أى بعد الرجوع
(قوله يتأخر الخ) أى لعدم من يرغب فى شرائه اه عش (قوله وللسيد الخ) الواو حاله (قوله فيلزم)
بناء المفعول من الالزام (قوله من ضرر المحني عليه) أى بتأخير البيع (قوله ذكر ذلك البلقيني) عبارة الهاية
والمغنى كما ذكره البلقيني اه وقضية صنيع الثانى ان المشار اليه بذلك قوله وكذالو نقصت إلى هنا
(قول المتن وفدى) بفتح اوله اه معنى عبارة عش عن سم على المنهج والبحير مى عن الشورى يقال فداءه
إذا دفع مالا واخذ رجلا وافدى إذا دفع رجلا واخذ مالا وفادى إذا دفع رجلا واخذ رجلا اه (قوله
حتما) أى وان ماتت عقب الجناية منها وقمغنى (قوله عنها) أى الجناية (قوله كما اقتضاه اطلاقهم) اعتمده
النهاية (قوله ومحلها) أى اعتبار وقت الجناية عند تاخر الاحبال (قوله فليعتبر الخ) أى وقت الاحبال
(قوله كما بحث) أى فى شرح البهجة معنى وسم (قوله بينه) أى الاحبال المتأخر (قوله وبين المنع من بيعها)
أى حيث اعتبر فيه وقت الجناية لا المنع وقوله فيما مر أى فى شرح وفداؤو وبالاقول من قيمته وتقدم
هناك عن السيد عمر ما يفيد انه لا فرق بين الاحبال والمنع (قوله فلم يعتبر) أى وقت المنع (قوله ومن
الارش) عطف على قوله من قيمتها الخ (قوله السابقان) إلى الفصل فى النهاية (قوله ومن ثم لو جاز الخ) عبارة
المغنى وعميرة ومحل وجوب فداؤها على السيد إذا امتنع بيعها كما اقتضاه التعليل السابق فلو كانت تباع لكونه
استولدها الخ (قوله ومثلها الخ) أى ام الولد لو كان الانسب تأخير ه و ذكره فى شرح وجنباياتها الخ كافى للمغنى
(قوله الموقوف الخ) (فرع) لو مات الواقف وله تركه فقيل يلزم الوارث فداؤه وترد فيه صاحب العباب
اه عش ومر عنه أى عش اعتماد الاول وعبارة البحيرى فان كان الواقف ميتا وله تركه فى الجرجانيات
ان الفداء على الوارث زيادى فان لم يكن تركه فى كسبه او على بيت المال ان لم يكن كسب حرر رحلي اه (قوله
والمنذور عتقه) واما المكاتب فذكر المصنف جنايته فى باب الكتابة اه معنى (قوله ان نحو الابلاد)
أى كالوقوف أى والنذر اه عش (قوله وهو) أى السيد لو قتل الجاني أى جناية متعددة (قوله فهمى
كذلك) استثنى البلقيني من ذلك ام الولد التى تباع بان استولدها وهى مرهونة وهو معسر إذا جنت جناية
تتعلق برقيتها فان حق المحني عليه يقدم فلا يكون جنباياتها كواحدة لانه يمكن بيعها بل هى كالغن يجنى جناية
بعد اخرى فيأتى فيها التفصيل المار اه معنى (قوله استرد الخ) أى المستحق الثانى (قوله وثلك الخمسائة
الخ) أى يصير معه ثلثا الالف ومع الاول ثلثة نهاية ومعنى (قوله الباقية عند السيد) أى بعد اخذ الاول
ارش جنايته الذى هو خمسمائة

• (فصل) • فى الغرة (قوله الحر المعصوم) إلى قول المتن وكذا ان ظهر فى المغنى الا قوله او مسلما وإلى قول
المتن ولو القت جنينين فى النهاية الا قوله او اخر جراسه إلى المتن (قوله الحر) اما الجنين الرقيق والكافر
فذكرهما المصنف آخر الفصل اه معنى (قوله المعصوم) أى المضمون على الجنان فخرج جنين امته الآتى
(قوله وإن لم تكن امه معصومة) كان ارتدت وهى حامل او وطىء مسلم حرية بشبهة اه عش (قوله

تكرر المنع واختيار الفداء حتى يجوز له الرجوع عنه مع ذلك (قوله لزمه وامتنع رجوعه) ظاهره وان
فسخ البيع او انفسخ ويحتمل جواز الرجوع حينئذ (قوله لو كان البيع يتأخر الخ) أى بان اختار الفداء فعرض
ما يقتضى تاخر البيع كذكره فليس له الرجوع (قوله وفدى ام ولده) قال فى شرح الروض وان ماتت عقب
الجناية لمنعه بيعها بالابلاد كما لو قتلها بخلاف موت العبد لتعلق الارش برقبته فاذا ماتت بلا تقصير فلا ارش
ولا فداء اه (قوله وإن تاخر الاحبال) كتب مرش (قوله كما بحث) أى فى شرح البهجة (قوله بل
يقدم حق المحني عليه) كما قاله البلقيني م رش • (فصل فى الجنين غرة الخ) •

الف أخذها المستحق فاذا جنت ثانيا والارش ألف استرد خمسمائة يأخذها المستحق فاذا جنت ثالثا والارش ألف استرد من كل أو
ثلث ما معه وهكذا والفاو ارش الجنابة الاولى خمسمائة فاخذها ثم جنت والارش ألف استرد الخمسائة الباقية عند السيد وثلث الخمسائة التى
أخذها الاول • (فصل) • فى الغرة (فى الجنين) الحر المعصوم عند الجنابة وإن لم تكن امه معصومة عندها ذكر ان كان او نسبها او تام الحلقة

او مسلما او ضد كل ولكون الحمل مستترا والاجتنان الاستتار ومنه الجن سمي جنينا (غرة) (٣٩) اجماعا وهي الحيار واصلا بياض في

وجه الفرس واخذ بعض العلماء منها اشتراط بياض الرقيق الاتي وهو شاذ ولما تجب (ان انفصل ميتا بجنانية) على امه الحية تؤثر فيه عادة ولو نحو تهديد او طلب ذي شوكة لها ولما عند ما مر او تجويع اثر اسقاطا بقول خيرين لانحو لطمة خفيفة (في حياتها او) بعد (موتها) متعلق بانفصال الجنانية لا على ما قاله جمع من انه لو ضرب ميتة فاجهضت ميتا لزمته غرة لكن قال اخرون لا غرة فيه وادعى الماوردي فيه الاجماع ورجحه البلقيني وغيره لان الاصل عدم الحياة وبفرضا فالظاهر موته بموتها ولم تألم تحتلف الغرة بذكوره وانوته لا طلاق خبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغرة ولعدم انضباطه فهو كالجنين في المصراة قدره الشارع بصاع لذلك وخرج بتقيد الجنين بالعصمة المألوجي على حرية حامل من حربي او مرتدة حملت بولدف في حال ردها فاسلمت ثم اجهضت او على امته الحامل من غيره فمستقت ثم اجهضت والحمل ملكة فانه لاشي فيه لا هداره

او الاولى حذفه لما مر انفا عن المغني (قوله او ضد كل) افاد ان الكافر غرة وهو كذلك غاية ان الغرة في المسلم تساوي نصف عشر الدية وفي الكافر ثلث غرة المسلم كما ياتي اه ع ش (قوله والاجتنان الاستتار ومنه الجن) اعتراض بين الجار ومتعلقه (قول المتن غرة) (فرع) من معه طعام ذو راحة يؤثر الاجهاض اذا علم ان الطعام كذلك وان هناك حاملا وجب عليه ان يدفع منه لها ما يمنع الاجهاض ان طلبت وكذا ان لم تطلب فان لم يدفع واجهضت ضمنه بالغرة نعم لا يجب عليه الدفع بجانا بخلاف ما اذا لم يعلم حال الطعام او لم يعلم بوجود الحامل او بتاثرها بتلك الراحة فلا ضمان عليه لانه لم يخالف العادة ولم يباشر الاتلاف لكن لو علمت هي الحال ولم تطلب حتى اجهضت فعليا الضمان ولو كان الطعام لغيره وجب عليه الدفع منه ويضمن كافي المضطر وكما لو اشرفت السفينة على الغرق فانه يجب طرح متاعها لرجاء نجاة الركب مع الضمان اه سم (قوله وهي الحيار) اي في الاصل وقوله واصلا الخ اي قبل هذا الاصل اه رشدي (قوله بياض الخ) اي فوق الدرهم اه ع ش (قوله واخذ بعض العلماء الخ) هو عمرو بن العلاء وحكاه الفاكهي في شرح الرسالة عن ابن عبد البر ايضا اه مغني (قوله فيه) اي الانفصال (قوله ولو نحو تهديد الخ) كان يضربها او يوجر هادوا او غيره فتلقي جنينا اه مغني (قوله كما مر) اي في اوائل باب موجبات الدية (قوله او تجويع الخ) عبارة المغني كان يمتنعها الطعام او الشراب حتى سقط الجنين وكانت الاجنة تسقط بذلك اه (قوله اثر اسقاطا الخ) اي ولو بتجويعها نفسها او كان في صوم واجب وقوله خيرين اي رجلين عدلين فلو لم يوجد او وجدوا اختلغا فيبني عدم الضمان لان الاصل براءة الذمة فلا يكتفي اخبار النساء ولا خبر غير العدل وقوله لانحو لطمة محترز قوله تؤثر فيه عادة اه ع ش (قوله جمع) عبارة المغني القاضي ابو الطيب والرويان اه (قوله لكن قال اخرون الخ) عبارة النهاية لكن المعتمد مارجحه البلقيني وغيره وادعى الماوردي الخ وعبارة المغني وقال البغوي لاشي عليه وبه قال الماوردي وادعى فيه الاجماع ورجحه البلقيني ولم يرجح الشيخان شيا اه (قوله وبفرضا) اي حياة الجنين (قوله بموتها) اي بموت امه قبل ضربها (قوله بذكوره الخ) اي الجنين (قوله انه ^{صلى الله عليه وسلم} قضى في الجنين الخ) في الاستدلال به نظرا لما تقرر في الاصول ان نحو فعل كذا لا عموم له ولهذا دفعوا الاستدلال بحديث قضى بالشفعة للجار على ثبوتها للجار غير الشريك بانه لا عموم له سم على حجج وقد يجاب بان الاستدلال هنا ليس بمجرد الحديث بل به مع ما فهمه الصحابة من وروده في جواب سؤال على وجه يفهم العموم اه ع ش (قوله بصاع) اي من التمر (قوله لذلك) اي لعدم انضباطه (قوله حملت بولد الخ) اي من مرتد او غيره لكن بننا ولم يكن في اصوله مسلم من الجانبين في الاولى ومن جانب الام في الثانية اه رشدي (قوله والحمل ملكة) اي السيد الجاني (قوله لاشي فيه الخ) اي الجنين في كل من الصور الثلاث (قوله ذلك) اي العصمة وقوله لها اي للام (قوله جنيتها الخ) اي المجني عليها (قوله في الاولين) هما قوله حرية او مرتدة اه ع ش (قوله او لغيره) عطف على مسلم والضمير للسيد الجاني على ملكته (قوله في الاخيرة) هي قوله او مملوكة اه ع ش (قوله لاشي فيه) اي

(قوله غرة) فرع من معه طعام ذو راحة يؤثر الاجهاض اذا علم ان الطعام كذلك وان هناك حاملا وجب عليه ان يدفع منه لها ما يمنع الاجهاض ان طلبت وكذا ان لم تطلب فان لم يدفع واجهضت ضمن بالغرة نعم لا يجب عليه الدفع بجانا بخلاف ما اذا لم يعلم حال الطعام او لم يعلم بوجود الحامل او بتاثرها بتلك الراحة فلا ضمان عليه لانه لم يخالف العادة ولم يباشر الاتلاف لكن لو علمت هي الحال ولم تطلب حتى اجهضت فعليا الضمان ولو كان الطعام لغيره وجب عليه الدفع منه ويضمن كافي المضطر وكما لو اشرفت السفينة على الغرق فانه يجب طرح متاعها لرجاء نجاة الركب مع الضمان (قوله لكن قال اخرون لا غرة فيه) كتب عليه مر (قوله لا طلاق خبر الصحيحين) انه ^{صلى الله عليه وسلم} قضى في الجنين الخ في الاستدلال به نظرا لما تقرر في الاصول ان نحو فعل كذا لا عموم له ولهذا دفعوا الاستدلال بحديث قضى بالشفعة للجار على ثبوتها للجار

وجعل غير واحد من الشراح ذلك قيد الها مردود لايها مه انه لو جنى على حرية او مرتدة او مملوكة جنينها مسلم في الاولين او لغيره في الاخيرة

لا شيء فيه وليس كذلك لعصمته فلا نظر لاهد ارها (وكذا إن ظهر) بالجناية على امه في حياتها او موتها على مامر (بلا انفصال) كان ضرب بطنها فخرج رأسه ومات أو أخرج رأسه (ع) فجنى عليها ومات ولم ينفصل (في الاصح) لتحقيق وجوده ولو أخرج رأسه وصاح فحز آخر

رقبته قبل انفصاله قتل به على
المتعمد لتيقن استقرار
حياته (ولا) ينفصل ولا
ظهر بعضه (فلا غرة) وان
زالت حركة البطن وكبرها
لعدم تيقن وجوده ولا
إيجاب مع الشك (أو)
انفصل (حيا) بالجناية على
امه (وبقي زمانا بلا الم ثم
مات فلا ضمان) لان الظاهر
موته بسبب آخر (وان مات
حين خرج) أي تم خروجه
(او دام الم) وان لم يكن به
وورم (فمات فدية نفس)
فيه اجماعا لتيقن حياته وان
لم يستهل لان الفرض انه
وجد فيه اماراة الحياة
كنفس وامتصاص ثدى
وقبض يدو بسطه او حينئذ
لا فرق بين انتهائه لحركة
المذبوح حين وعده لان حياته
لما علمت كان الظاهر موته
بالجناية ومن ثم لم يؤثر انفصاله
لدون ستة اشهر وان علم انه
لا يبش فمات قتل وقد انفصل
بلا جناية قتل به كقتل
مريض مشرف على الموت
فان انفصل بجناية وحياته
مستقرة فكذلك والا عزر
الثاني فقط ولا عبرة بمجرد
اختلاج ويصدق الجاني
بيمينه في عدم الحياة لانه
الاصل وعلى المستحق البينة
(ولو القت) المرأة بالجناية
عليها (جنيين) متين
(ففرتان) أو ثلاثا قلات

الجنيين جواب لو (قوله لعصمته) أي الجنيين في كل من الثلاث (قوله لاهد ارها) أي الام (قوله على مامر)
أي في متعلق الجار (قوله فخرج رأسه) أي ميتا ه مغنى (قوله ومات) قال في الروض ولو علم موته بخروج
راس ونحوه فكلمة انفصل قال في شرحه سواء جنى عليها بعد خروج رأسه ام قبله وسواء ماتت الام ام لا
لتحقق وجوده وذكر الاصل موت الام تصوير لا تقيد اه سم (قوله لتحقيق وجوده) إلى الفرع في
المغنى لا قوله وحكى عن النص انه كتعدد الراس وقوله أي اربع منهن (قوله ولو أخرج رأسه الخ) أي
بعد ان ضرب أمه كما يأتي عن العباب وقد يفيد قوله آخر (قوله قتل به) ظاهره ولو كان دون ستة اشهر لكن
قد ينافيه قوله لتيقن استقرار حياته وكذا ينافيه قوله الاتى فن قتل وقد انفصل بلا جناية قتل به الخ فان
مفهومه ان من قتله وقد انفصل بجناية لا يقتل به وانفصاله في هذه بجناية فليتام اه ع ش (قول المتن فلا
ضمان) أي على الجاني سواء ازال الم الجناية عن امه قبل القائه ام لانهاية ومغنى (قوله أي ثم خروجه) اخرج
مالو مات قبل تمام خروجه وفي العباب ولو ضربها فخرج رأسه وصاح فحز شخص لزمه القود او الدية او
فصاح ومات قبل انفصاله فعلى الضارب الغرة أو بعده فالدية اه سم على حجج لينظر الفرق بين مالو مات قبل
تمام خروجه حيث وجبت الغرة وبين مالو اخرج رأسه ثم صاح فحز آخر رقبته حيث وجب عليه القصاص
مع كون جنايته قبل انفصاله ولعله ان الجناية لما وقعت على ما تحققت حياته بالصياح نزلت منزلة الجناية على
المنفصل تغلظا على الجاني باقدا مه على الجناية على النفس بخلاف هذا فان الجناية ليست عليه بل على امه
فالجنين ليس مقصودا بها تخفف امره اه ع ش (قوله وإن لم يستهل لان) هذا راجع للمعطوف عليه فقط
كما هو صريح صنيع المغنى (قوله وحينئذ) أي حين تيقن حياته (قوله ومن ثم) أي من أجل عدم الفرق
(قوله لم يؤثر انفصاله الخ) أي وجوب الدية فلم يسقط بذلك ع ش ورشيدى (قوله فن قتل) أي الجنين
المنفصل حيا بدون ستة اشهر (قوله فكذلك) أي قتل به اه ع ش (قوله والا) أي وإن لم يكن حياته
مستقرة عبارة المغنى وإن كان أي الانفصال بجناية وحياته غير مستقرة فالقاتل له هو الجاني على امه ولا شيء
على الجاني إلا التعزير اه (قوله ولا عبرة) راجع إلى قوله لان الفرض الخ فكان الانسب تقديمه على قوله
وحيث الخ (قوله ويصدق الجاني بيمينه الخ) ولو أقر بجناية أو أنكر الاجهاض أو خروجه حيا صدق المنكر
بيمينه وتقدم بينة الوارث ويقبل هنا أي في الاجهاض وفي انه انفصل حيا النساء على اصل الجناية رجل
وامرأتان كما قاله الماوردي وإن ادعى ان الاجهاض او موت من خرج حيا بسبب آخر فان كان الغالب
بقاء الام اليه صدق الوارث ولا فلا ويقبل رجل وامرأتان نظير ما مر اه نهاية وباتى عن المغنى والاسنى
ما يتعلق بالمقام (قول المتن ولو القت جنيين الخ) ولو اشترك جماعة في الاجهاض اشتركوا في الغرة كافي
الدية مغنى وروض (قوله متين) إلى قوله فان القته ميتا في النهاية لا قوله وحكى عن النص انه كتعدد

غير الشريك بأنه لا عموم له (قوله كان ضرب بطنها فخرج رأسه ومات أو أخرج رأسه فجنى عليها ومات
ولم ينفصل) قال في الروض ولو علم موته بخروج راس ونحوه فكلمة انفصل قال في شرحه سواء جنى عليها بعد
خروج رأسه ام قبله وسواء ماتت الام ايضا لم لتحقيق وجوده وذكر الاصل موت الام تصوير لا تقيد
اه (قوله أي تم خروجه) خرج مالو مات قبل تمام خروجه وفي العباب ولو ضربها فخرج رأسه
وصاح فحز شخص لزمه القود او الدية او فصاح ومات قبل انفصاله فعلى الضارب الغرة او بعده فالدية
اه (قوله ايضا أي تم خروجه) اخرج مالو مات حين اخرج رأسه فقط او دام أمه فمات (قوله أو متعددا
من ذلك) قال في شرح الروض وظاهره انه يجب للعضو الثالث فاكثر حكومة اه وخالفه شيخنا الشهاب
الرملى فقال لا يجب غير الغرة اه ووجهه ظاهره فان الغرة بمنزلة الدية فكلا لا يجب للجملته غير الدية وان
كثرت ما فيها من الايدي والارجل وان تلفت أو لا بجنايته ثم الجملته لا يجب للجملته غير الغرة وان كثرت ما فيها

وهكذا تعلق الغرة باسم الجنين أو ميتا وحيا

الرأس

فمات فغرة في الميت ودية في الحي (أو) القت (بدا) أو رجلا أو راسا أو متعددا من ذلك وان كثر ولو لم ينفصل الجنين

ومات الام (فجرة) واحدة العلم بوجود الجنين والظاهر ان نحو الديدان بالجناية وتعد ما ذكر لا يستلزم تعدده فقد وجد رأسان لبدن واحد نعم وألفت أكثر من بدن ولم يتحقق اتحاد الرأس تعددت بعده لان الشخص الواحد (١٩) لا يكون له بدنان بحال وحكى عن النص انه كتعدد الرأس أما اذا عاشت ولم تلق جنينا فلا يجب في اليد أو الرجل الا نصف غرة كان يد الحى لا يجب فيها الا نصف دية ولا يضمن باقية لانالم تتحقق تلفه بهذه الجناية فان ألفت ميتا كامل الاطراف وجبت حكومة في اليد لا غير لاحتمال انها كانت زائدة لهذا الجنين وانمحق أثرها هذا ان كان بعد الاندمال والا فجرة ولا شيء في اليد لهذا الاحتمال وحكى شارح عن الماوردى ما يخالف ذلك والمعتد ما تقر (وكذا لحم قال القوابل) أى أربع منهن (فيه صورة) ولولتجوعين أويد (خفية) لا يعرفها غير من فتجب الغرة لوجوده (قيل أو قلن) ليس فيه صورة ظاهرة ولا خفية ولكنه أصل آدمى ولو بقى لتصوره (والاصح انه لا أثر لذلك كما لا أثر له في أمية الولد وانما انقضت العدة به لدلالتها على براءة الرحم (فرع) أقي أبو اسحق المروزي بحل سقيه أمته دواء لتسقط ولدها مادام علقه أو مضغة وبالغ الخفية فقالوا يجوز مطلقا وكلام

الرأس (قوله ومات الام) عطف على ألفت بدا الخ وسيد كرحمته بقوله أما اذا عاشت الخ (قول المتن فجرة) وظاهر انه يجب للعضو الزائد حكومة اهمغنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض ما نصه وخالفه شيخنا الشهاب الرملى فقال لا يجب غير الغرة ووجه ظاهر فان الغرة بمنزلة اليد فكما لا يجب للجملته غير الدية وان أكثر ما فيها من الايدى والارجل وان تلفت أو لا بجناته ثم الجملته كذلك لا يجب للجملته غير الغرة وان أكثر ما فيها مما ذكر فليتامل نعم لو عاشت الام اتجه وجوب غرة في نحو الديدن وحكومة للثالث فاكثر من ذلك حتى عند شيخنا الشهاب فتأمل اها قول وظاهر صنيع الشارح والنهاية موافقة الشاب الرملى في عدم وجوب الحكومة للعضو الزائد (قوله بان) أى انقطع اها ع ش (قوله تعدده) أى البدن (قوله فقد وجد رأسان) وروى ان الشافعى رضى الله تعالى عنه اخبر بامرأة هارأسان فكحها بمائة دينار ونظر اليها وطلقها اهمغنى زاد ع ش عن الدميرى على ذلك وان امرأة ولدت ولد اها رأسان فكان اذا بكى بكى بهما واذا سكنت سكنت بهما (قوله ان ألفت أكثر من بدن) أى ولو بالتصاق اهمغنى (قوله ولم يتحقق اتحاد الرأس الخ) فلو لم يكن الرأس فليجمع بدن واحد حقيقة فلا يجب إلا غرة واحدة اهمغنى (قوله تعددت) أى الغرة وقوله بعده أى البدن اها ع ش (قوله لا يكون له بدنان الخ) أى بحسب الاستقرار وهو المعمول به حتى يتحقق خلافه اها رشيدى (قوله كتعدد الرأس) أى لا يستلزم تعدد البدن تعدد الرأس فلا يجب الا غرة واحدة (قوله فان ألفت الخ) أى بعد القاء اليد والاندمال اهمغنى (قوله ميتا) اما اذا ألفت حيا حكمه مفصل في الروض والمغنى فليراجع (قوله لا غير) أى فلا يجب فيها غرة ولا في الجنين شيء سم ومغنى (قوله وانمحق اثرها) كان المراد بانحماق أثرها عدم تأثيرها في أهلاك الجنين اها سم (قوله هذا) أى وجوب الحكومة لا غير (قوله ان كان) أى القاء ميت كامل الاطراف بعد القاء اليد (قوله والا) أى بان كان القاء الميت قبل الاندمال (قوله فجرة) أى لان الظاهر ان الديمة منه اهمغنى (قوله لهذا الاحتمال) أى ان اليد التي ألفتها كانت زائدة لهذا الجنين وانمحق أثرها اهمغنى (قوله أى أربع) الى الفرع في النهاية (قوله أى أربع منهن) وحضورهن منوط بالجننى عليه ولو احضرهن ولو من مسافة بعيدة وشهدن قضى له والا فلا والقول قول الجاني يمينه اها ع ش (قول المتن فيه صورة الخ) (قائدة) تظهر الصورة الخفية بوضعه في الماء الحار اهمغنى (قوله ولولتجوعين الخ) أى او اصبح او ظفر اهمغنى (قوله لذلك) أى لوجود مجرد اصل آدمى (قوله يجوز مطلقا) أى ولو بعد نفخ الروح (قوله وكلام الاحياء الخ) ذكر الشارح في باب النكاح ما يفيد ان كلام الاحياء دال على حرمة القاء النطفة بعد استقرارها في الرحم فراجع اها سم (قوله في الكامل) الى قول المتن والاصح في النهاية الا ما سأنبه عليه (قوله في الكامل) أى بالحرية والاسلام والذكور (قوله كما نطق) الى قوله وبه فارق في المغنى (قوله الخبر) أى خبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغرة عبدا وامة اهمغنى (قوله بخيرة الغارم الخ) أى والخيرة في ذلك الى الغارم ويجبر المستحق على قبولها من أى نوع كانت اهمغنى (قوله وبحث الزركشى الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله ومن تبعه)

ما ذكر فليتامل نعم لو عاشت الام اتجه وجوب غرة في نحو البدن وحكومة للثالث فاكثر من ذلك حتى عند شيخنا الشهاب فتأمل (قوله ومات الام) بخلاف ما لو عاشت وسيأتي (قوله وجبت حكومة في اليد لا غير) أى فلا يجب فيها غرة ولا يجب في الجنين شيء (قوله وانمحق اثرها) كان المراد بانمحق اثرها عدم تأثيرها في أهلاك الجنين وقوله الآتي لهذا الاحتمال أى مع احتمال ان موته قبل اندمال تلك اليد اذ موته بعده يقتضى عدم دخول واجب اليد في الغرة كالمات الكبير بعد اندماله قطع طرف لا يدخل واجبه في دية فليتامل (قوله وكلام الاحياء يدل على التحريم مطلقا الخ) ذكر الشارح في باب النكاح ما يفيد ان كلام الاحياء دال

(٦ - شروانى وابن قاسم - تاسع) الاحياء يدل على التحريم مطلقا وهو الاوجه كما مروا الفرق بينه وبين العزل واضح (وهى) أى الغرة في الكامل وغيره (عبدا وامة) كما نطق به الخبر بخيرة الغارم للمستحق وبحث الزركشى ومن تبعه أخذ من المتن عدم اجزاء الخنثى وعلوه بانه ليس ذكر ولا اثني أى باعتبار الظاهر لا باطن الامر

ومع ذلك الوجه التعليل بان الخنوة عيب كما مر في البيع (عيز) بلغ سبع سنين على ما نص عليه في الام واعتمده البلقيني فلا يلزم قبول غيره لانه لا احتياجه لكافل غير خيار ولا جابر (٢٣) لخلل والغرة الخيار ومقصودها جبر الخلل فاستنبط من النص معنى خصصه وبه فارق اجزاء

الصغير مطلقا في الكفارة لان الوارد ثم لفظ الرقة فاكتفى فيها بما ترقب فيه القدرة على الكسب (سليم من عيب مبيع) فلا يجبر على قبول معيب كامة حامل وخصى وكافر بحمل تقل الرغبة فيه لانه ليس من الخيار واعتبر عدم عيب المبيع هنا كابل الدية لانها حق آدمي لو حظ فيه مقابلة ما فات من حقه فغلب فيها شائنة المالية فائر فيها كل ما يؤثر في المال وهذا فارقا الكفارة والاضحية (والاصح قبول كبير لم يعجز) عن شيء من منافعه (بهرم) لانه من الخيار بخلاف ما اذا عجز به بان صار كالطفل وافاد المتن ما صرح به غيره من إطلاق عدم اجزاء الهرم نظر الى أن من شأن الهرم العجز (ويشترط بلوغها) أي قيمة الغرة (نصف عشر الدية) أي دية أب الجنين إن كان والا كولد الزنا فعشردية الام والتعبير به أولى في الكامل ولو حال الاجهاض بأن أسلست أمه الذمية أو أبوه قبيله وكذا متولد ين كناية ومسلم للقاعدة ان الاب إذا فضل الام في الدين فرضت مثله فيه رقيق

عبارة النهاية والدميري (قوله ومع ذلك) أي التفسير المذكور (قوله بلغ سبع سنين) وفاقا للفقهاء وخلافا للنهاية عبارته وان لم يبلغ سبع سنين واعتبار البلقيني لها تبعاً للنص جرى على الغالب اهـ (قوله على ما نص عليه الخ) أي اعتبار بلوغ سبع سنين (قوله قبول غيره) أي غير المميز اهـ عش (قوله لانه) أي غير المميز ومقصودها أي المقصود بالغرة اهـ معنى (قوله معنى) هو الخيار اهـ عش (قوله وبه) أي بالمقصود المذكور (قوله مطلقا) أي بمنزلة اهـ عش (قوله فلا يجبر) أي المستحق (قوله وكافر) أي او مرتد او كافرة يتمتع وطؤها لتجسس ونحوه اهـ معنى (قوله تقل الرغبة) أي للكافرة اهـ في ذلك المحل اهـ معنى (قوله لانه) أي المعيب (قوله حق آدمي) أي وحقوق الله منبهة على المساهلة فان رضى المستحق بالمعيب جاز لان الحق له اهـ معنى (قوله وبهذا) أي كونها حقاً آدمياً (قول المتن لم يعجز بهرم) يخرج العجز بسبب اخر غير الهرم وفيه نظر سم على حجج وقد يدفع النظر بانه اذا عجز بغير الهرم كان معيباً بما نشأ العجز عنه وقد صرح المصنف بعدم اجزاء المعيب اهـ عش (قوله بخلاف ما اذا عجز الخ) عبارة النهاية وشرح المنهج بخلاف الكفارة اهـ قال عش قوله بخلاف الكفارة المعتمد عدم اجزاء الهرم هنا ثم اهـ وقال الرشيدى قوله بخلاف الكفارة كذا في التحفة كشرح المنهج لكن كتب الزبادى على شرح المنهج انه سبق قلم اذا الغرة والكفارة في ذلك سواء فلا مخالفة اهـ وقوله كذا في التحفة سبق قلم (بأن صار كالطفل) أي الذي لا يستقل بنفسه اهـ معنى (قوله وافاد المتن الخ) الوجه ان المتن إنما افاد التفصيل في الهرم اهـ سم (قوله من إطلاق عدم اجزاء الهرم) قديم مع ان المتن اطلق عدم اجزاء الهرم بل شرط في عدم اجزائه العجز فان المفهوم منه ضرر عجز سببه الهرم لان الهرم نفسه عجز اهـ سم (قوله أي قيمة الغرة) إلى قوله ومن ثم لم يجب في النهاية إلا قوله واعتبر الكمال إلى المتن وما سابه عليه (قوله أي دية أب الجنين) كذا في اصله بدون ياء وكأنه على اللغة القليلة اهـ سيد عمر (قوله ان كان) أي وجد الاب اهـ عش (قوله فعشردية الام) وتفرض مسئلة إذا كان الاب مسلماً وهي كافرة اهـ عش (قوله والتعبير به) أي بعشردية الام وقوله أولى أي لشموله لولد الزنا اهـ رشيدى (قوله في الكامل) أي بالحريّة والاسلام نهاية ومعنى (قوله الذمية) لعلها ليس بقيد (قوله قبيله) أي الاجهاض وظاهره ولو بعد الجنائية وهو ظاهر لانه معصوم في حائلي الجنائية والاجهاض وما كان معصوماً في الحالتين فالعبرة في قدر ضمانه بالانتهاء اهـ عش (قوله فرضت مثله) يتأمل فان الظاهر فرض اهـ سيد عمر اقول وتعبير المنهج والنهاية كتعبير الشارح وبوجه بان الاولى كما مر انفا اعتبارية الام في فرض ديتها دون الولد (قوله فيه) أي الدين متعلق بالمثل وقوله رقيق الخ مبتدأ خبره قوله السابق في الكامل (قوله عن جماعة الخ) أي عمر وعلى وزيد بن ثابت رضى الله تعالى عنهم ولا مخالف لهم أي فكان اجتماعاً اهـ معنى (قوله دون العصمة) أي حيث اعتبرت حين الجنائية كما مر في اول الفصل (قوله حسا) إلى قوله ومن ثم لم يجب في المعنى إلا قوله وبه يفرق إلى المتن (قوله حسا) لم يبين الشارح المحل الذي فقدت منه هو مسافة القصر او غيرها وقياس ما مر في فقد بل الدية انه هنا مسافة القصر اهـ عش (قوله الا باكثر الخ) أي او الاما يساوى دون نصف عشر الدية وقوله ولو بما قل أي ولو غير متمول اهـ عش (قوله عشردية الام)

على حرمة القاء النطفة بعد استقرارها في الرحم فراجع (قوله بلغ سبع سنين الخ) وان لم يبلغ سبع سنين واعتبار البلقيني لها تبعاً للنص جرى على الغالب مر (قوله لم يعجز بهرم) يخرج العجز بسبب اخر غير الهرم وفيه نظر (قوله وافاد المتن الخ) الوجه ان المتن إنما افاد التفصيل في الهرم (قوله من إطلاق عدم اجزاء الهرم) قديم مع ان المتن اطلق عدم اجزاء الهرم بل شرط في عدم اجزائه العجز فان المفهوم منه حصول عجز سببه الهرم لا أن الهرم نفسه عجز (قوله والتعبير به أولى) لشموله ذالاب وغيره

تبلغ قيمته خمسة أبعرة كما روى عن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم ولا مخالف لهم عبارة وتعتبر قيمة الاصل المخلطة اذا كانت الجنائية شبه عمد واعتبر الكمال حال الاجهاض دون العصمة كما مر لان العبرة في قدر الضمان بالمآل نظير ما مر أول الباب (فان فقدت) حساً أو شرعاً بان لم توجد إلا بأكثر من قيمتها ولو بما قل وجب نصف عشردية الاب فان كان

كاملا (خمس أبعرة) تجب فيه لأن الابل هي الاصل (وقيل لا يشترط) بلوغها نصف عشر الدية لاطلاق الخبر (ف) عليه (للفقد) تجب (قيمتها) بالغمة ما بلغت وإذا وجبت الابل والجناية شبه عمد غلظت في الجنس تؤخذ حقة ونصف وجذعة (٤٣) ونصف واختلفا فان فقدت الابل

فكما مر في الدية لأنها الاصل في الديات فوجب الرجوع اليها عند فقد المنصوص عليه وبه يفرق بين ما هنا وفقد بدل البدنة في كفارة جماع النسك لأن البدل ثم لا اصاله له بخلافه هنا (وهي) اي الغرة (لورثة الجنين) بتقدير انفصاله حيا ثم موته لانها فداء نفسه ولو تسببت الام لاجهاض نفسها كان صامت او شربت دواء لم ترث منها شيئا لانها قاتلة (و) الغرة (على عاقلة الجاني) للخبر (وقيل ان تعمد) الجناية بان قصدها بما يجحض غالبا (فعليه) الغرة دون عاقلة بناء على تصور العمد فيه والمذهب عدم تصور له لتوقفه على علم وجوده وحياته ومن ثم لم يجب فيه قود وان خرج حيوات (والجنين) المعصوم (اليهودي أو النصراني) او المتولد بين كذا ونحوه (وقيل كسمل) لعموم الخبر (وقيل هدر) لتعذر التسوية والتجزئة وتنازع الاذرع في وجود هذا الوجه وتحرير ما قبله بما يطول بسطه (والاصح) انه يجب فيه (غرة كثلث غرة مسلم) قياسا على الدية وفي المجوس ونحوه ثلثا عشر غرة مسلم (و) الجنين (الرقيق) بالجر عطفًا على الجنين اول الفصل

عبرة النهاية نصف عشر دية الاب وكذا كان في أصل الشارح رحمه الله ثم أصلح إلى ما ترى اه سيد عمر اي لما مر ان التعبير بعشر دية الام اولى (قوله كاملا) اي بالحرية والاسلام (قوله لا يشترط) بلوغها نصف عشر الدية) اي بل متى وجدت سليمة مميزة وجب قبولها وان قلت قيمتها لاطلاق الخبر اي اطلاق العبد والام في الخبر اه معنى (قوله فعليه) اي على هذا الوجه اه معنى (قول المتن قيمتها) اي الغرة (قوله بالغمة ما بلغت) اي كما لو غصب عبدا فمات (تنبيه) الاعتياض عن الغرة لا يصح كالاغتياض عن الدية اه معنى (قوله) وإذا وجبت الابل والجناية شبه عمد غلظت) هذا غير مكرر مع قوله قبل وتعتبر قيمة الابل المغلظة الخ لان ذلك في اعتبار قيمتها مغلظة وهذا في اعتبارها نفسها مغلظة كما لا يخفى اه رشيدى (قوله فكما مر في الدية) اي فتجب قيمتها سم ورشيدى وعش عبارة المعنى فان فقدت الابل وجب قيمتها كما في فقد ابل الدية فان فقد بعضها وجبت قيمته مع الموجود تنبيه الاعتياض عن الغرة لا يصح كالاغتياض عن الدية اه (قوله لانها الاصل) اي الابل (قوله عند فقد المنصوص عليه) اي العبد والامة اه سم (قوله وبه يفرق) اي باصالة الابل في الدية (قوله) وفقد بدل البدنة الخ) اي حيث لم تجب قيمتها بل ما تقدم بيانه سم على حج اه عش اي في الحج من انه ان عجز عن البدنة بفقرة فان عجز ففسح من الغنم فان عجز قوم البدنة واشترى بقيمتها طعاما فان عجز صام بعدد الامداد اياها (قوله كان صامت) اي ولو صوما واجبا اه عش عبارة المعنى ولو دعتها ضرورة الى شرب دواء فينبغي كما قال الزركشي انها لا تضمن بسببه وليس من الضرورة الصوم ولو في رمضان اذا خشيت منه الاجهاض فاذا فعلته فاجضت تضمن كما قاله الماوردي لانها قاتلة اه (قوله والغرة على عاقلة الجاني) وكذا دية الجنين عليهم اذا انفصل حيا ثم مات اه عش (قول المتن على عاقلة الخ) اقتصاره على العاقلة يقتضى تحمل عصيته من النسب ثم الولاء ثم بيت المال على ما مر وبه صرح الامام فان لم يكن بيت المال ضربت على الجاني فان لم تنف العاقلة بالواجب وجب على الجاني الباقي اه معنى (قوله بان قصدها) اي الحامل (قوله فيه) اي الجنين والجناية عليه (قوله والمذهب عدم تصوره) اي العمد في الجناية على الجنين وإنما تكون خطأ او شبه عمد لتوقفه على العمد على علم وجوده وحياته حتى يقصد بل قيل انه لا يتصور فيه شبه العمد ومن ثم اى من اجل عدم تصور العمد في الجنين لم يجب فيه اي الجنين قود الخ لانه انما يجب في العمد اه معنى (قوله ومات) الانسب فمات بالفاء (قول المتن اليهودي والنصراني) اي بالتبع لا بوجهه واما الجنين الحر في الجنين المرتد بالتبع لا بوجهه فهدران اه معنى (قوله في وجود هذا الوجه) اي وقيل هدر وتحرير ما قبله اي قبل كسمل (قوله انه يجب فيه) اي في الجنين المذكور (قول المتن كثلث غرة مسلم) وهو بعير وثلاثا بعير اه معنى (قوله وفي المجوس الخ) عطف على قوله فيه (قوله ونحوه) اي كما بدون ونحو شمس وزنديق وغيرهم من له امان منا (قوله ثلثا عشر دية الخ) عبارة المعنى ثلث خمس غرة مسلم كما في دية وهو ثلث بعير اه (قوله بالجر) الى قوله ويدخل في النهاية (قوله بالجر عطفًا على الجنين) تقدير الجنين هنا انما يناسبه العطف على وصفه اي الحر فتامله اه سم (قوله والتقدير فيه عشر قيمة امه) اي على انه خبر الرقيق قوله قياسا الى قول المتن وتحمله في المعنى (قوله) وسواء فيه الخ اي الجنين (قوله والاثنى) عبارة المعنى وغيره اه (قوله وفيها) اي الام عطف على فيه (قوله وغيرهما) اي كالدبرة اه معنى (قوله ان كانت هي) اي الام (قوله لم يجب فيه) اي فيما اذا كانت هي الجناية الخ (قوله له) اي السيد

(قوله فكما مر في الدية) اي فتجب قيمتها (قوله عند فقد المنصوص) اي العبد أو الامة (قوله) وفقد بدل البدنة في كفارة جماع النسك (حيث لم تجب قيمتها بل ما تقدم بيانه) (قوله بالجر عطفًا على الجنين) تقدير الجنين هنا انما يناسب العطف على وصفه اي وصف الجنين بالحرمة اي الحر فتامله

والرفع على الابتداء والتقدير فيه (عشر قيمة امه) قياسا على الجنين الحر فان غرته عشر دية امه وسواء فيه الذكر والاثنى وفيها المكاتب والمستولدة وغيرهما نعم ان كانت هي الجناية على نفسها لم يجب فيه له شيء اذ لا شيء للسيد على قته وتعتبر قيمتها (يوم الجناية)

عليه لانه وقت الوجوب (وقيل) يوم (الاجهاض) لانه وقت الاستقرار والاصح كما في أصل الروضة اعتباراً أكثر القيم من يوم الجناية إلى الاجهاض مع تقدير اسلام الكافرة وسلامة المعية ورق الحرّة بأن يعتقها مالكها والجنين لآخر بنحو وصية وذلك تغليظا عليه كالغاصب مالم ينفسل حيّاه يموت من أثر الجناية والا ففيه قيمة يوم الانفصال قطعاً والقيمة في القرن (لسيدها) ذكر لان الغالب أن من ملك حلاً ملك أمه فالمراد للملكه سواء أكان مالكها أم غيره (فان كانت) الام القنّة (مقطوعة) أطرافها يعني زائلتها ولو خلقة وهذا مثال والا فالمدار على كونها ناقصة (والجنين سليم) أو هي سليمة والجنين ناقص (قومت سليمة في الاصح) لسلامته أو سلامتها وكالو كانت كافرة وهو مسلم تقوم مسلبة ولان نقصه قد يكون من أثر الجناية والاتق الاحتياط والتغليظ (وتحملة) أي بدل الجنين القرن (العاقلة في الاظهر) لما مر أنها تحمل العبد ويدخل أرش الام لا الشين في الغرة

(قوله عليه) أي الجنين (قوله وقت الاستقرار) أي استقرار الجناية (قوله والاصح كما الخ) أي خلافا لما يقتضيه كلام المصنف من اعتبار يوم الجناية مطلقاً سواء كانت القيمة فيه أكثر من يوم الاجهاض أم أقل وبه صرح القاضي حسين وغيره اه مغنى (قوله بان يعتقها) تصوير لكونها حرة مع كون جنينها رقيقاً اه سم (قوله لآخر) أي لغير مالك الام (قوله وذلك) أي اعتبار أكثر القيم (قوله مالم ينفسل الخ) راجع لقول المصنف والرفيق عشر قيمة امه الخ وقول الشارح والاصح اه عش عبارة المغنى هذا كله إذا انفصل ميتاً كما علم من التعليل السابق فان انفصل حياً ومات من اثر الجناية فان فيه قيمة يوم الانفصال قطعاً وان نقصت عن عشر قيمة امه اه (قوله ثم يموت) لعل الصواب إسقاط الواو (قوله والا ففيه قيمة الخ) أي تمام قيمته أي الجنين يوم الانفصال عش ومغنى (قوله قيمة يوم الانفصال) أي تمام قيمة الجنين يوم الانفصال اه عش (قوله ان من الخ) بيان للغالب (قوله سواء أكان) أي مالك الحمل (قوله وهذا) أي كونها مقطوعة وقوله على كونها ناقصة أي ولو بيعت في غير الاطراف اصلاً اه رشيدى (قوله او هي سليمة والجنين ناقص) قال في الارشاد لان نقص انتهى أي فلا تقدر حينئذ سليمة لفقد علة تقدير السلامة فيما مر من الاعتبار بالسليم منهما وبين الشارح في شرحه أنه أعنى صاحب الارشاد قال أن هذا ما خوذ من كلام الحاوى الموافق لمقتضى كلام الكفاية وان قضية كلامه في شرحه خلافه حيث قال الاصح أنها إذا كانت مقطوعة فرضت سليمة سواء أكان الجنين سليماً أم مقطوعاً ثم نقل عن الامام ما يؤيده قال الشارح وهذا هو الوجه انتهى وجزم به شيخ الاسلام في شرح البهجة فقال اما لو كانا معيين فتفرض الام سليمة أيضاً وان اقتضى قوله كلام خلافه انتهى اه سم وبهذا يدفع تردد السيد عمر في حكم الملوكانا معيين (قوله لما مر الخ) أي في الفصل الثاني من هذا الباب (تمة) سقط جنين ميت فادعى وارثه على انسان انه سقط بجنائته وانكر الجناية صدق يمينه وعلى المدعى البينة ولا يقبل لإشهاد رجلين فان اقر بالجناية وانكر الاسقاط وقال السقط ملقط فهو المصدق ايضاً وعلى المدعى البينة ويقبل فيها شهادة النساء لان الاسقاط ولادة وان اقر بالجناية والاسقاط وانكر كون الاسقاط بجنائته نظر ان اسقطت عقب الجناية او بعد مدة يغلب بقاء الام إلى الاسقاط صدق الوارث يمينه لان الظاهر معه والاصدق الجاني يمينه إلا ان تقوم بينة بأنهم تزل متألمة حتى أسقطت ولا يقبل هنا إلا رجلان وضبط المتولى المدة المتخللة بما يزول فيها الم الجناية واثرها غالباً وإن انفقا على سقوطه بجنائته وقال الجاني سقط ميتاً فالواجب الغرة وقال الوارث بل حياً ثم مات فالواجب الدية فعلى الوارث البينة بما يدعيه من استهلال وغيره ويقبل فيه شهادة النساء لان الاستهلال لا يطلع عليه غالباً إلا النساء ولو اقام كل بينة بما يدعيه فيئة الوارث أولى لان معها زيادة علم اه مغنى وروض مع شرحه

(قوله بأن يعتقها الخ) تصوير لكونها حرة مع كون جنينها رقيقاً (قوله أيضاً بأن يعتقها مالكها والجنين لآخر الخ) قال في شرح الارشاد واعتراض المصنف على الحاوى بان عبارته توهم فرضها كافرة إذا كان الجنين كافراً وهي مسلبة وحرّة إذا كانت رقيقة وهو حر مردود بأن الاول مردود شرعاً والثاني لا يتأتى لان الواجب في الحرّ أن كان أمه رقيقة الغرة لا عشر القيمة فثقل هذين لا يرد انتهى وصرح في شرح البهجة بمضمون هذين الحكمين (قوله أو هي سليمة والجنين ناقص قومت سليمة في الاصح) قال في الارشاد لان نقص انتهى أي فلا تقدر حينئذ سليمة لفقد علة تقدير السلامة فيما مر من الاعتبار بالسليم منها وبين الشارح في شرحه أنه أعنى صاحب الارشاد قال ان هذا ما خوذ من كلام الحاوى الموافق لمقتضى كلام الكفاية وان قضية كلامه في شرحه خلافه حيث قال الاصح أنها إذا كانت مقطوعة فرضت سليمة سواء أكان الجنين سليماً أم مقطوعاً ثم نقل عن الامام ما يؤيده قال الشارح في شرحه وهذا هو الوجه انتهى وجزم شيخ الاسلام في شرح البهجة فقال اما لو كانا معيين فتفرض الام سليمة ايضاً وان اقتضى قوله كلام خلافه اه

(فصل في الكفارة والقصد بها تدارك ما فرط من التقصير وهو في الخطأ الذي لا اثم فيه ترك الثبوت مع خطر النفس (يجب بالقتل كفارة) على القاتل غير الحرب الذي لا أمان له والجلاد الذي لم يعلم خطأ الامام اجماعا للآية ويجب الفور في العمد وشبهه كما هو ظاهر تداركا لاثمها بخلاف الخطأ وخرج بالقتل ما عداه فلا يجب فيه لأنه لم يرد (وان كان القاتل) المذكور (صيا ٤٥) او مجنونا) لان غاية فعلها انه خطأ

وهي تجب فيه ولو انما لم تلزمها كفارة وقاع رمضان لانها مرتبطة بالتكليف وليس امن اهله وبناتها بالازهاق احتياطا للحياة فيعتق الولي عنها من مالها فان فقد فصاما وهما ميزان اجزا هما وكذا من ماله ان كان ابا او جدا وكذا وصي وقيم وقديبل لها القاضي التمليك (وعبد) فيكفر بالصوم (وذميا) قتل مسلما او غيره نقض العهد اولا ومعاهدا ومستامنا ومرتدا ويتصور اعتاق الكافر للمسلم بان يرثه او يستدعي عتقه ببيع ضخي وسفيا ولا يجوز ثم غير عتق الولي عنه ان ايسر (وعامدا) كالخطي بل اولى لانه احوج الى الجبر ولما في الخبر الصحيح من ايجابها في قتل استوجب صاحبه النار وهو لا يكون الا عمدا او شبهه (ومخطئا) اجماعا ولم يتعرض لشبه العمدا لانه معلوم عما ذكره لاخذ شبهاتها وما ذونا له من المقتول (ومتسببا) ككفره وآمره لغير ميز وشاهد زور وحافر عدوانا وان حصل التردى بعد موت الحافر فالمراد بالمتسبب ما يشمل صاحب الشرط اما

(فصل في الكفارة) (قوله والقصد بها) الى قول المتن وصائل في النهاية لا قوله اجماعا وقوله وشبهه وقوله ولما في الخبر الى المتن وما سانه عليه (قوله وهو) اي التقصير (قوله غير الحرب الخ) صفة القاتل (قوله والجلاد) عطف على الحرب (قوله للآية) لعله على حذف العاطف (قوله ما عداه) اي من الاطراف والجروح اه معنى (قوله فيه) اي فيما عدا القتل (قوله لانه) اي ما عداه اي الكفارة فيه (قول المتن صيا) اي وان لم يكن ميمز او تقدم ان غير المميز لو قتل بامر غيره ضمن أمره وانه قضيته ان الكفارة كذلك كما نبه عليه الاذرعى اه نهاية قال عرش قوله كما نبه عليه الخ معتمدا (قوله وانما لم تلزمها كفارة وقاع الخ) انظر ما صورته في المجنون وغير المميز اهرشيدى عبارة عرش قوله لانها مرتبطة بالتكليف الخ قد يقال لا حاجة للجواب بالنسبة للمجنون لانه ليس في صوم فلا يتوهم وجوب الكفارة عليه حتى يحتاج للجواب عنه اه (قوله لانها) اي هناك وقوله وهنا عطف على هذا المقدر عبارة النهاية والمدار هنا على الازهاق اه (قوله فيعتق الولي) الى قوله وعكسه في المعنى لا قوله ومعاهدا ومستامنا ومرتدا وقوله ولا يجوز ثم الى المتن وقوله وشبهه وقوله نعم الى المتن وقوله ويرد الى المتن (قوله فيعتق الولي الخ) أي سواء كانت الكفارة على الفور ام على التراخي وهذا هو المعتمد كما يدل عليه سياقه وصرح به والده في حواشي شرح الروض وعليه فمأذ كره الشيخ في باب الصداق ضعيف اهرشيدى (قوله فان فقد) اي مالها (قوله فصاما الخ) عبارة النهاية وصام الصبي المميز اجزاه اه و زاد المعنى والحق الشيخان به المجنون في هذا وهو محمول على ان صومه لا يبطل بطريان جنونه ولا لم تصور المسئلة اه (قوله وكذا من ماله) اي يعتق عنهما من مال نفسه فكانه ملكهما ثم ناب عنها في الاعتاق اه معنى (قوله وكذا وصي وقيم الخ) اي يعتقان عن الصبي والمجنون اذا قبل القاضي تملكهما عن الصبي والمجنون فيدخل في ملكهما ويصير من جملة اموالهما فيعتقان عنها بولايتها عليهما (قوله وقديبل الخ) اي فلا ينفذ اعتاقهما عن موليهما لان تولى الطرفين خاص بالاب والجد اه عرش (قوله لها) اي للصبي والمجنون وقوله التملك اي تملك الوصي والقيم (قوله قتل مسلما او غيره الخ) عبارة المعنى ولا فرق بين ان يقتل مسلما وقتلنا بنقض عهده بقتل المسلم اولا او ذميا ويتصور إعتاقه مسلما في صور منها أن يسلم في ملكه أو يرتد أو يقول مسلم أعنت عبدك عن كفارتى اه (قوله وسفيا) عطف على صيا (قوله وهو الخ) اي استحباب النار (قوله لانه الخ) اي ولان الخطأ يطلق على شبه العمدا كما ياتي (قوله بما ذكره) وهو قول المصنف وعامدا ومخطئا (قوله وما ذونا) اي في القتل فهو عطف على صيا (فالمراد بالتسبب الخ) وتقدم او اقل كتاب الجراح الفرق بين الشرط والسبب والمباشرة اه معنى (قوله لعدم التزام الاول) اي الحرب وقوله ولان الثاني اي الجلاد وقوله وآلة سياسته عطف تفسير اه عرش (قوله معصوم عليه) اي على القاتل (قوله اول الباب) اي كتاب الجراح اه اسم (كمعاهدا الخ) مثال لنحو الذي (قوله بالنسبة لمثله) اي في الاهداء وان لم يكن بصفته كالزاني المحصن إذا قتله تارك الصلاة وعكسه فعليه الكفارة اه عرش (قوله بالنسبة لغير مثلهم) فلا تجب الكفارة عليه اه معنى (قوله لا بد فيه من اذن

(فصل يجب بالقتل كفارة الخ) (قوله وان كان القاتل صيا الخ) وما ذكره الشيخان في الصداق من عدم جواز إعتاقه عن الصبي حمله بعضهم على ما اذا كانت على التراضي وما هنا على ما اذا كانت على الفور او على ما اذا كان العتق تبرعا والجواز على الواجب مر (قوله اول الباب) اي كتاب الجراح (قوله لا بد فيه

الحربي الذي لا أمان له والجلاد القاتل بامر الامام ظلما وهو جاهل بالحال فلا كفارة عليها لعدم التزام الاول ولان الثاني سيف الامام وآلة سياسته (بقتل) معصوم عليه نحو (مسلم ولو بدار حرب) وان لم يجب فيه قود لاداية في صورته السابقة اول الباب لقوله تعالى فان كان من قوم عدو لكم الآية أي فيهم وذمى كمعاهد ومستامن كافي آخر الآي ذكر تدبان قتله مر تد مثله لما مر انه معصوم عليه يقاس به نحو زان محصن وتارك صلاة وقاطع طريق بالنسبة لمثله لانه معصوم عليه بخلاف هؤلاء بالنسبة لغير مثلهم لاهدائهم نعم قاطع الطريق لا بد فيه

من اذن الامام والاوجب كالدية (وجنين) مضمون لانه ادعى معصوم (وعبد نفسه) لذلك ولان الكفارة حق لله تعالى (ونفسه) فخرج من تركته لذلك ايضا ومن ثم لو هدر كالزاني المحصن لم تجب فيه على ما استظهره شارح وإن أثم بقتل نفسه كالمقتول غيره افتيا تاعلى الامام (وفي) قتل (نفسه وجه) أنها لا تجب فيها كالايمان ويرده وضوح الفرق وهو ان الكفارة حق الله تعالى فلم تسقط بفعله بخلاف الضمان (لا) في قتل (امرأة) وصبي حربيين) وان حرم لانه ليس لعصمتها بل لتفويت ارقاقهم على المسلمين وكالصبي الحربي المجنون الحربي (وباغ) قتله عادل حال القتال وعكسه (وصائل) قتله من صال عليه لا هدار هما بالنسبة لهما حينئذ (ومقتص منه) قتله المستحق ولو لبعض القود لا منه بدر بالنسبة اليه وان أثم بتفويته تشفي غيره ولا تجب على عائن (٤٦) وإن كانت العين حقا لانها لا تعدم لمكانه عادة على أن التأثير يقع عندها لا بها حتى بالنظر للظاهر

الامام) أي قبل القتل سم اه عش (قوله) ولا وجبت كالدية) قال في شرح الروض بناء على ما يأتي من ان المذهب في قتله بلا اذن معنى القصاص فلا اشكال بين البابين اه سم (قوله) لذلك) اي لانه ادعى معصوم (قوله) لم تجب فيه الخ) هذا يقتضي تنزيل قتله نفسه منزلة قتل غيره مثله لا منزلة قتل مثله له والاوجب فليتامل وجه التنزيل سم على حج وجه التامل الذي اشار اليه انه معصوم على نفسه وذلك يقتضي وجوب الكفارة عليه فعدمها مخالف لما قدمه في التيمم من ان الزاني المحصن معصوم على نفسه فيشرب المام لعطشه ويتمم اه عش (قوله) على ما استظهره شارح) عبارة النهاية كما استظهره بعض الشراح اه وعبارة المغني كما قال الزركشي اه (قوله) لو قتله غيره افتيا تاعلى الامام) اي فانه لا كفارة على القاتل اه عش (قوله) لانه) اي المنع من قتلها اه معنى (قوله) قتله من صال) الى قوله على ان التأثير في المغني الا قوله وان اثم الى ولا تجب والى قوله واوجب ذلك بعض العلماء في الالهية الا قوله وقيل وركيه وقيل ماذا كبره (قوله) من صال عليه) وكان ينبغي ابراز الضمير اه رشیدی ای لجریان الصلة على غير من هي له (قوله) لا هدارهما) اي الباغي والصابئ اه عش (قوله) ولو بعض القود) كان انفراد بعض الاولاد بقتل قاتل أبيهم قاله المتولى وخالفه ابن الرفعة وقال الزركشي انه المتجه ويمكن الجمع بينهما بان كلام المتولى عند اذن الباقيين وكلام ابن الرفعة عند عدمه اه معنى وصریح صنيع الشارح كالهية حمل كلام المتولى على اطلاقه وعدم وجوب الكفارة ولو كان قتل البعض بدون اذن الباقيين (قوله) ولا تجب على عائن) اي الكفارة كالايجاب قتل قود ولا دية عليه ومثل العائن الولي اذا قتل بحاله فلا شيء عليه معنى وعش (قوله) وقيل تنبعت) عبارة النهاية ومن ثم قيل الخ وكذا كان في أصل الشارح رحمه الله تعالى ثم اصلح الى ما ترى اه سيد عمر (قوله) ويديه) أي كفيه فقط دون الساعد وقوله ودخل ازاره اي ما بين السرة والركبة اه عش (قوله) اي ما يلي جسده) كذا في الروضة وعبارة ابن المقرئ وان يغسل جلده بما يلي ازاره بماء اه (قوله) واذا طلب الخ) عبارة عش وهل يجب فعل ذلك اذا وجد التأثير في المعيوب وطلب منه ام لا فيه نظر والاقر ب الثاني لعدم تحقق نفع ذلك اه وفيه ما فيه اذا قبل كلامه في مخالفة النووي والشارح لاسيما عند استدلالها بالحديث (قوله) وعلى السلطان) الى قوله وقد يجاب في المغني (قوله) وعلى السلطان الخ) عطف على قوله واوجب ذلك الخ (قوله) وان يدعو الخ) عطف على قوله ان يتوضا الخ (قوله) له) اي للعين بفتح الميم بالماثور وهو اللهم بارك فيه ولا تضره اه معنى (قوله) قال القاضي ويسن الخ) وكان القاضي يحصن تلامذته بذلك اذا استكثروا اه معنى (قوله) لانها حق) الى الكتاب في النهاية والمغني (قوله) كالقصاص الخ) فان قيل هلا تبعضت كالدية اجيب بان الدية بدل عن النفس

من اذن) اي في قتله (قوله) والاوجب كالدية) قال في شرح الارشاد بناء على ما يأتي من المذهب في قتله بلا اذن معنى القصاص فلا اشكال بين البابين اه (قوله) لم تجب فيه الخ) هذا يقتضي تنزيل قتل نفسه منزلة

وقيل تنبعت منها جواهر لطيفة غير مرئية تتخلل المسام فيخلق الله تعالى الملاك عندها ومن ادويتها المجرة التي امر بها ﷺ أن يتوضأ العائن أي يغسل وجهه ويديه ومرفقيه واطراف رجله ودخل ازاره اي ما يلي جسده من الازار وقيل وركيه وقيل ماذا كبره ويصبه على رأس المعيون واوجب ذلك بعض العلماء ورجحه الماوردي وفي شرح مسلم عن العلماء واذا طلب من العائن فعل ذلك لزمه الخبر واذا استغسلتم فاغسلوا وعلى السلطان منع من عرف بذلك من مخالطة الناس ويرزقه من بيت المال ان كان فقيرا فان ضرره اشد من ضرر المجذوم الذي منعه عمر رضي الله عنه من مخالطة الناس وان يدعو العائن له وان يقول المعيون ماشاء الله لا قوة الا بالله حصنت نفسي بالحي القيوم الذي لا يموت ابد ودفعت

عنها السوء بالف لا حول ولا قوة الا بالله قال القاضي ويسن لمن رأى نفسه سليمة واحواله معتدلة ان يقول ذلك قال الرازي وهي العين لا تؤثر بمن له نفس شريفة لانه استعظام للشيء واعتراض بما رواه القاضي أن نبيا استكثر قوم فمات منهم في ليلة مائة ألف تشكا ذلك الى الله تعالى فقال انك استكثرتهم فعلمتهم فعلمتهم اذا استكثرتهم فقال يارب كيف أحصنهم قال تعالى تقول حصنكم بالحي القيوم الخ وقد يجاب بان ما ذكره الرازي هو الاغلب بل يتعين تاويل هذا ان صح بان ذلك النبي ﷺ لما غفل عن الذكر عند الاستكثار عوقب فيهم ليسأل فيعلم فهو كالاصابة بالعين لانه ان حقيقة (وعلى كل من الشركاء كفارة في الاصح) لانها حق يتعلق بالقتل فلا يتبع بعض القصاص وبه فارقت الدية ولا نها وجبت لهلك الحرمة لا بدلا وبه فارقت جزاء الصيد (وهي ك) كفارة (ظاهر) في جميع ما مر فيها فيعتق من يجزي ثم يصوم شهرين متتابعين كما مر ثم ايضا للآية (لكن لا اطعم فيها) عند المعجز عن الصوم (في الاظهر) اذا لانص فيه والمتبع في الكفارات

لا القياس والمطلق انما يحمل على المقيد في الأوصاف كالإيمان في الرقة لا الأشخاص كالإطعام (٤٧) هنا وعلمنا من في الصوم انه لو مات

قبله اطعم عنه

(كتاب دعوى الدم) عبر به عن القتل للزومه له غالباً (والقسامة) بفتح القاف وهي لفظة اسم لآليات الدم ولايمانهم واصطلاحاً اسم لايمانهم وقد تطلق على الايمان مطلقاً اذ القسم اليمين ولاستبناح الدعوى للشهادة بالدم لم يذكرها في الترجمة وان ذكرها فيما يأتي (يشترط) لصحة دعوى الدم كغيره وخص الاول بقرينة ما يأتي لان الكلام فيه ستة شروط الاول (ان) تعلم غالباً بان (يفصل) المدعى ما يدعيه مما يختلف به الغرض فيفصل هنا مدعى القتل (ما يدعيه من عمد وخطا) وشبه عمد ويصف كلامها بما يناسبه ما لم يكن فقيها موافقاً للمذهب القاضي على ما يأتي بما فيه او اخر الشهادات وحذف الاخير لان الخطا يطلق عليه (وانفراد وشركة) بين من يمكن اجتماعهم وعدد الشركاء ان وجبت الدية ولو بان يقول اعلم انهم لا يزيدون على عشرة مثلاً فتسمع ويطلب بحصة المدعى عليه فان كان واحداً طالبه بعشر الدية لاختلاف الاحكام بذلك ومن ثم لم يجب ذكر عدد الشركاء في القود لانه لا يختلف واستثنى ابن الرفعة كالماوردى السحر فلا يشترط تفصيله لخفاة واعتراض بانه مخالف لاطلاقهم اي لكنه

وهي واحدة والكفارة لتكفير القتل وكل واحد قاتل ولان فيها معنى العبادة والعبادة الواجبة على الجماعة لا تنبعض اه معنى (قوله لا القياس) قضية قول جمع الجوامع ومنعه اي القياس ابو حنيفة في الحدود والكفارات والرخص والتعزيرات انتهى ان الصحيح عنده الجواز في الجميع فيكون الصحيح عنده جواز القياس في الكفارات اه سم (قوله لو مات قبله) وبقي هنا قيد اخر وهو بعد التمكن والحاصل انه لو مات قبل الصوم وبعد التمكن منه يخرج لكل يوم مد طعام من تركته اه كرى (قوله اطعم عنه) اي بدلا عن الصوم الواجب عليه وليس هو كفارة اه ع ش عبارة سم اي جاز الاطعام عنه اه وقضية قول المعنى والاسنى اطعم من تركته كفات صوم رمضان اه الوجوب فنيا في كلام سم الا ان يحمل كلامه على عدم التركة او يقال انه جواز بعد المنع فيشمل الوجوب مع وجود التركة فلا منافاة والله اعلم (كتاب دعوى الدم)

(قوله دعوى الدم) عبر بالكتاب لانه لا شتماله على شروط الدعوى وبيان الايمان المعتبر وما يتعلق بها شبه بالدعوى والبيئات وليس من الجناية اه ع ش (قوله عبر به) الى قوله واعترض في النهاية (قوله للزومه له) اي لزوم الدم للقتل (قوله وهي) اي لفظة القسامة (قوله ولايمانهم) اي الايمان التي تقسم على اولياء الدم اه معنى (قوله وقد تطلق) اي القسامة اصطلاحاً وقوله مطلقاً الى الدم والا اه ع ش (قوله ولاستبناح الدعوى الخ) اشار به الى ان الزيادة على الترجمة ولو قلنا هي عيب فحلها اذ لم يوجد ثم ما يستبناحها اه ع ش (قوله لم يذكرها) اي الشهادة بالدم (قوله دعوى الدم) اي القتل اه سم (قوله كغيره) اي كدعوى غير الدم كغصب وسرقه وتلاف اه معنى (قوله وخص الاول) اي في الترجمة وقوله بقرينة ما يأتي اي من قوله من عمد الخ اه ع ش (ان يعلم) ببناء المفعول ونائب فاعله ضمير المدعى به وكان الاولى التانيث كافي النهاية والمعنى (قوله غالباً) اخرج مسائل في المطولات منها اذا ادعى على وارث ميت صدور وصية بشيء من مورثه فتسمع دعواه وان لم يعين الموصى به او على اخر صدور اقرار منه بشيء سم على المنهج ومنها دعوى المتعة والنفقة والحكومة والرضخ اه ع ش (قوله وحذف الاخير) اي شبه العمدة (قوله يمكن اجتماعهم) فان ذكر مع الخصم شركاء لا يمكن اجتماعهم عليه لغت دعواه اهر وض وسياق في الشرح مثله (قوله وعدد الشركاء) الى قوله واعترض في المعنى (قوله وعدد الشركاء) عطف على شركة (قوله فتسمع) اي دعواه (قوله ويطلب) ببناء الفاعل والضمير للدعى (قوله لا اختلاف الاحكام) تعليل للبتن وما زاده الشارح (قوله لم يجب ذكر عدد الشركاء الخ) اي ولا ذكر اصل الشركة والانفراد كما ذكره سم على المنهج عن مر اه ع ش (قوله لانه لا يختلف) اي حكم القود بالانفراد والشركة (قوله واستثنى ابن الرفعة الخ) اي من وجوب التفصيل السحر فلا يشترط الخ وهو ظاهر نهاية معنى (قوله فلا يشترط تفصيله) بل يسال الساحر ويعمل بمقتضى بيانه اه معنى وسياق ما يتعلق به في اخر الباب (قوله اي لكنه الخ) اي الاستثناء (قوله فان اطلق المدعى) اي ما يدعيه كقوله هذا قتل ابني (قوله ندبا) الى قوله وجهاً في النهاية (قوله بما ذكر) فيقول له اقله عمدا او خطأ او شبه عمد فان بين واحداً منها استقصاه عن صفته والظاهر ان المراد بصفته تعريفه فان وصفه قال اكان وحده ام مع غيره فان قال مع غيره قال اتعرف عدد ذلك الغير فان قال نعم قال اذكره وحينئذ يطلب المدعى

قتل غير مثله له لا منزلة قتل مثله له والا وجبت فليتامل وجه التنزيل (قوله لا القياس) قضية قول جمع الجوامع ومنعه اي القياس ابو حنيفة في الحدود والكفارات والرخص والتعزيرات انتهى ان الصحيح عنده الجواز في الجميع فيكون الصحيح عنده جواز القياس في الكفارات (قوله انه لو مات قبله اطعم عنه) اي جواز الاطعام عنه

(كتاب دعوى الدم والقسامة)

(قوله لصحة دعوى الدم) اي القتل (قوله ان وجبت الدية الخ) لا يقال القسامة لا يجب معها الا الدية

ظاهر المعنى (فان اطلق) المدعى (استقصاه القاضي) ندبا بما ذكر لتصح دعواه وله ان يعرض عنه (وقيل يعرض عنه) وجوباً لانه نوع من

التلقين وردوه بان التلقين ان يقول له قل قتله عمدا مثلا لا كيف قتله عمدا ام غيره والحاصل ان الاستفصال عن وصف اطلقه سائغ وعن شرط اغفله بمنع وفي الاكتفاء بكتابة رقعة بالدعوى وقوله ادعى بما فيها وجها والذي يتجه منهما انه لا يكفي الا بعد معرفة القاضى والخصم ما فيها ثم رأت شيخنا قال الظاهر منهما كما اشار اليه الزركشى الاكتفاء بذلك اذ اقرها القاضى او قرئت عليه اى بحضرة الخصم قبل الدعوى وعليه فيفرق بين هذا ونظيره في اشهاد على (٤٨) على رقعة بخطه انه لا بد من قراءتها عليهم ولا يكفي قوله اشهدوا على بما فيها وان عرفوه بان

الشهادة محتاط لها أكثر على ان اشهدوا على بكذا ليس صيغة اقرار على مامر فيه الثانى ان تكون ملزمة ففي دعوى هبة شىء لا بد من واقبضه او قبضته باذنه وبيع او اقرار لا بد من ويلزمه التسليم الى او الى ولي (و) الثالث (ان يعين المدعى عليه فلو قال) فى دعواه على حاضرين (قتله احدهم) او قتله هذا او هذا او هذا وطلب تحليفهم (لم يحلفهم القاضى فى الاصح) لان بهام المدعى عليه وفهم شارح المتن على ظاهره من سماع دعواه عليهم ثم ان انكروا وطلب تحليفهم لم يحلفهم وليس كذلك بل لا تسمع دعواه اصلا كما يصرح به فرض غير المتن الخلاف فى اصل سماع الدعوى واستحسنوه لان التحليف فرع الدعوى بل صرحوا به بقولهم ان قول الروضة واصلها لو قال القاتل احدهم ولا عرفه فله تحليفهم فان نكل احدهم كان لو ثا فى حقه فيقسم عليه مبنى على سماع الدعوى وهو وجه ضعيف ويلزم من عدم سماعها عدم التحليف لانه فرعها نعم ان كان هناك

عليه بالجواب زيادى اه بجبرى (قوله) أى للقاضى أن يعرض عنه أى عن المدعى ولا يسأل الجواب عن المدعى عليه اه معنى (قوله لا كيف قتله الخ) اى لا ان يقول كيف الخ (قوله عن وصف اطلقه الخ) قد يقال قد تقرر ان التفصيل شرط مستقل لا وصف لشرط اه سيد عمر (قوله الا بعد معرفة القاضى الخ) اى ولو بمجرد مطالعة كل منهما ما كتب بحاله اه عرش (قوله قال الظاهر منهما الخ) اعتمده النهاية (قوله اى بحضرة الخصم) اى او غيبته الغيبة المسوغة لسماع الدعوى على الغائب كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله من قراءتها) اى بنفسه عليهم اى الشهود (قوله الثانى) الى قوله وفهم فى النهاية والمعنى (قوله الى) اى اذا كان رشيدا وقوله اولى اى اذا كان سفيا (قوله وفهم شارح) اى حل (قوله وفهم شارح المتن على ظاهره الخ) قد ينع ان هذا الفهم ظاهر المتن مع جعل التعيين من شروط صحة الدعوى فهذا قرينة على نفي التحليف لنفي صحة الدعوى اه سم (قوله فرع الدعوى) اى صحتها (قوله لو قال) اى المدعى (قوله مبنى الخ) خبر ان (قوله لانه) اى التحليف فرعها اى الدعوى وسماعها (قوله نعم ان كان هناك لو سمعت) وحلفهم اه نهاية عبارة المعنى والروض مع شرحه وعلى هذا فان نكل واحد منهم عن ايمين فذلك لو ثبت فى حقه لان تكوله يشعر بانه القاتل فلولو ان يقسم عليه فلو نكلوا كلهم عن ايمين او قال عرفته فله تعيينه ويقسم عليه لان اللوث حاصل فى حقهم جميعا وقد يظهر له بعد الاشتباه ان القاتل هو الذى عينه اه (قوله كذا قيل) اعتمده النهاية والمعنى والشهاب الرملى (قوله لان تحليفهم انما ينشأ الخ) هذا القاتل يقول بسماعها فى هذه الحالة اه سم (قوله اى الاصح) الى قوله والشرط السادس فى النهاية والمعنى (قوله نحو غصب الخ) يعنى عن النحو قوله وغيره الخ (قوله من كل ما يتصور فيه انفراد المدعى عليه) اى عن المدعى يعنى يتصور استقلاله به بقرينة ما يأتى وقوله بسبب الدعوى متعلق بانفراد الخ اى بالسبب الذى ادعى لاصله كالغصب اه رشيدى (قوله لانه الخ) عبارة الدميرى اى والمعنى لان المباشرة هذه الامور يقصد كتمها اه رشيدى عبارة المعنى اذ السبب ليس لصاحب الحق فيه اختيار والمباشرة له يقصد الكتمان فاشبهه الدم (تنبيه) ضابط محل الخلاف ان يكون سبب الدعوى ينفرده المدعى عليه فيعسر تعيينه بخلاف دعوى البيع والقرض وسائر المعاملات لانها تنشأ الخ (قوله حيثئذ) اى حين مباشرته (قوله فيعسر) اى على المدعى وقوله التعيين اى تعيين المدعى عليه (قوله بخلاف نحو البيع) اى والقرض وسائر المعاملات اه معنى (قوله لانه ينشأ عن اختيار العاقدين الخ) (فرع) لو نشأت الدعوى عن معاملة وكيله او عبده الماذون وماتا او صورت عن مورثه قال البلقينى احتمال اجراء الخلاف للمعنى واحتمل ان لا يجرى لان اصلها معلوم قال ولم ارض من تعرض لذلك اه واجراء الخلاف اوجه اه معنى (قوله والرابع والخامس الخ) عبارة المعنى ورابعها ما تضمنه قوله انما تسمع الخ ثم قال وخامسها ان

لان الكلام فى الدعوى الاعم بما معه قسامة (قوله) ثم رأت شيخنا قال الظاهر منهما كما اشار اليه الزركشى الخ) كتب عليه مر (قوله وفهم شارح المتن على ظاهره الخ) قد ينع ان الفهم ظاهر المتن مع جعل اليقين من شروط صحة الدعوى فهذا قرينة على نفي التحليف لنفي صحة الدعوى (قوله نعم ان كان هناك لو سمعت كذا قيل) فان كان اى هناك لو سمعت وحلفهم مر ش (قوله لان تحليفهم انما ينشأ عن دعوى مسموعة الخ) هذا القاتل يقول بسماعها فى هذه الحالة

لو سمعت كذا قيل وليس فى محله لانه يلزم من سماعها تحليف المدعى عليه وهو على مبهم محال ولا يقال فائدة تحليف الكل لان تحليفهم انما ينشأ عن دعوى مسموعة وقد تقرر انها لا تسمع (و) ويجزى ان اى الاصح ومقابله (فى دعوى) نحو (غصب وسرقة واتلاف) وغيره من كل ما يتصور فيه انفراد المدعى عليه بسبب الدعوى فلا تسمع فيه على مبهم وقيل تسمع لانه حيثئذ يقصد كتمه فيعسر فيه التعيين بخلاف نحو البيع لانه ينشأ عن اختيار العاقدين فيضبط كل صاحبه (و) الرابع والخامس اهلية كل من المتداعين للخطاب ورد

الجواب فحينئذ (إنما تسمع) الدعوى في الدم وغيره (من مكلف) أو سكران (ما تزم) ولو لم يرض الأحكام كالما عهد والمستامن (على مثله) ولو محجوراً عليه بسفه أو فاس أو رق لكن لا يقول الأول استحق تسليم المال وإنما يقول ويستحقه ولي ولا تسمع على الأخير هنا إلا لقود أو أقسام بخلاف صبي أو مجنون عند الدعوى لا لعاء عبارتهما تسمع من الولي أو عليه وحري لا أمان (٤٩) له مدعيًا كان أو مدعى عليه إلا

في صور تعلم بما أتى في السير وذلك لعدم التزامه بشيء.

من الأحكام ومرقبول أقرار

سفيه بموجب قود ومثله

نكوله وحلف المدعى لا مال

لكن تسمع الدعوى عليه

لاقامة البينة لا غير لحلف

مدع لو نكل لأن النكول مع

البين كالأقرار وأقراره به

لغو كما تقرر (و) الشرط

السادس أن لا يناقضها

دعوى أخرى فحينئذ (لو

ادعى) على شخص (أنفرد

بالقتل ثم ادعى على آخر)

أنفردا أو شركة (لم تسمع

الثانية) لتكذيب الأولى

لأنهم أن صدقة الثاني أوخذ

أيضاً لأن الحق لا يعدوهما

ويحتمل كذبه في الأولى

وصدقه في الثانية وخرج

بالثانية الأولى فإن ادعى ذلك

قبل الحكم له يأخذ المال لم

بأخذه لبطان الأولى أو بعده

ممكن من العود إليها فإن قال

أن الأول ليس بقاتل رد عليه

ما أخذه منه أو أنه شريك

فيه ففيه تردد للبقيتي قال

وقياس الباب أنه لا يرد القسط

فقط بل يرتفع ذلك من أصله

وينشئ قسامة على الاشتراك

يكون الدعوى على مدعى عليه مثله أي المدعى (قول المتن من مكلف) أي بالغ عاقل حالة الدعوى ولا يضركونه صديداً أو مجنوناً أو جديناً حالة القتل إذا كان بعدة البكال عند الدعوى لأنه قد يعلم الحال بالتسامع ويمكنه أن يحلف في مظنة الحلف إذا عرف ما يحلف عليه بأقرار الجاني أو سماع كلام من يثق به كالأشترى وعينا وقبضها فادعى رجل ملكها فله أن يحلف أنه لا يلزمه التسليم إليه اعتماداً على قول البائع اه معنى (قوله أو سكران) أي متعدد اه معنى (قول المتن على مثله) أي المدعى في كونه مكلفاً ملتزماً اه معنى (قوله الأول) أي المحجور عليه بسفه (قوله تسليم المال الخ) الأولى تسلم المال (قوله على الأخير) أي المحجور عليه بالرق (قوله أو عليه) أي الولي بل أن توجه على الصبي أو المجنون حق مالي ادعى مستحقه على وليهما فإن لم يكن ولي حاضر فالدعوى عليهما كالدعى على الغائب فلا تسمع إلا أن يكون هناك بينة ويحتاج معها إلى بين الاستظهار اه معنى (قوله ومرقبول أقراره سمع الخ) عبارة المغنى تنبيهه دخل في المكلف المحجور عليه بالسفه والفس والرق فيسمع الدعوى عليهما فيما يصح أقرارهم به فيسمع الدعوى على المحجور عليه بالسفه بالقتل ثم إن كان هناك لوث سمعت مطلقاً سواء كان عمداً أم خطأ أم شبه عمداً لم يكن لوث فإن ادعى بماوجب القصاص سمعت لأن أقراره به مقبول وكذلك بحذف الكذب فإن أقرامضى حكمه وإن نكل حلف المدعى وأقضى وإن ادعى خطأ أو شبه عمداً لم تسمع إذ لا يقبل أقراره بالاتلاف اه ع ش (قوله لكن تسمع الدعوى عليه) أي بالمال كان ادعى عليه أنه قتل عبده أو أتلف ماله اه ع ش (قوله والشرط السادس) إلى قوله لأن الحق في النهاية إلى قوله بأن صرح في المغنى لا لأقرله ويحتمل إلى وخرج (قوله أنفراد أو شركة) أي أنه منفرد بالقتل أو شريك الأول فيه اه معنى (قول المتن لم تسمع الثانية) أي سواء أقسم على الأولى ومضى الحكم فيه أم لا اه معنى (قوله نعم أن صدقة الثاني الخ) ظاهره سواء كان تصديقه قبل الحكم بالأولى أم بعده كما هو قضية صنع المغنى والروض أيضاً (قوله أو خذ الخ) عبارة النهاية فهو مؤاخذ بأقراره وتسمع الدعوى عليه على الأصح في أصل الروضة ولا يمكن من العود إلى الأولى اه أي لا مع تصديق الثاني ولا مع تكذيبه ع ش (قوله أيضاً) الأولى استقاطه كإفعاله النهاية والمغنى (قوله لا يعدوهما) أي المدعى والمدعى عليه الثاني (قوله فإن ادعى ذلك) أي أن الآخر منفرد أو شريك الأول وقوله له أي للدعى وقوله بأخذ المال أي من الأول (قوله لبطان الأولى) أي بالثانية (قوله ممكن من العود الخ) لعله فيما إذا لم يصدقه الثاني كما هو قضية صنع المغنى والروض ويفيده كلام البجيرى (قوله إليها) أي الدعوى الأولى عبارة لا سنى إلى الأول اه (قوله أنه ليس) أي الأول (قوله بأنه) أي الثاني (قوله أنه لا يرد) أي المدعى (قوله ذلك) أي الحكم ويحتمل ما ادعاه أو لا (قوله وفي الروضة الخ) عبارة الروض مع شرحه وإن قال بعد دعواه القتل وأخذه المال أخذت المال باطلاً أو ما أخذه نه حرام على أو نحوه مثل فإن قال ليس بقاتل وكذبت في الدعوى استرد المال منه أو قال قضى لي عليه يميني وأنا حنفى لا اعتقد أخذ المال يمين المدعى لم يسترد إليه لأن النظر إلى رأي الحاكم لا إلى اعتقاد الخصمين اه (قوله وقال غيره بل يسأل الوارث) اعتمده الاسنى (قوله من شبهه) إلى قوله على ما أطال في النهاية لا لأقرله ويكتفى فيها علم القاضي (قول المتن أصل الدعوى)

(قوله بخلاف صبي أو مجنون) أي لا يصح دعواهما ولا الدعوى عليهما أي إن لم يمكن ثم بينة فيما يظهر أخذاً مما ذكره في الرقيق وعند غيبة الولي تكون الدعوى على غائب فيحتاج مع البينة ليمين الاستظهار مر ش (قوله أو بعده ممكن من العود) عبارة شرح الروض فيمكن من العود إلى الأول اه (قوله وفي الروضة لو قال ظلمته بالأخذ الخ) عبارة الروضة فرع ادعى قتلاً فاخذ المال ثم قال ظلمته بالأخذ وأخذت باطلاً أو ما

(٧ - شرواني وابن قاسم - تاسع) بين أنه لكذبه رد أو لا اعتقاده أن المال لا يؤخذ يمين المدعى فلا لأن العبرة بعقيدة الحاكم وبحث البقيتي أنه لو مات ولم يسأل رد وارثه أي لأن المتبادر من الظلم الأول وقال غيره بل يسأل الوارث فإن امتنع الجواب رد المال (أو) ادعى (عمداً أو وصفه بغيره) من شبهة أو خطأ أو عكسه (لم يبطل أصل الدعوى) وإن لم يذكر تأويلاً (في الأظهر)

(بمحل لوث) بالثالثة من اللوث بمعنى القوة لقوته يتحويلة اليين لجانب المدعى او الضعف لان الايمان حجة ضعيفة وشرطه ان لا يعلم القاتل بنية او اقرار او علم قاض (وهو) اى اللوث (قرينة) مؤيدة (تصدق المدعى) بان توقع فى القلب صدقه فى دعواه ويشترط ثبوت هذه القرينة ويكفى فيها علم القاضى ((نتيجه)) التعبير بالمحل هنا ليس المراد به حقيقته لان اللوث قد لا يرتبط بالمحل كالشهادة الاتية فالتعبير به اما للغالب او مجازا عما يحمله اللوث من الاحوال التى توجد فيها تلك القرائن المؤكدة (بان) بمعنى كان اذ لا تنحصر القرائن فيما ذكره (وجد قتل) او بعضه وتحقق موته (فى محلة) منفصلة عن بلد كبير (او) فى (قرية صغيرة) لمن لا يطرقها غيرهم وان كان اهله اصدقاء لان كلامهما حينئذ كدار او مسجد تفرق فيه جمع عن قتل فان طرقها غيرهم اشترط كونها (لاعدائه) أو اعداء قبيلته دينا او دنيا ولم يخاطبهم غيرهم على ما أطلاله الاسنوى وغيره فى الانصار له ورد قولهما

أخذه حرام على سئل الخ (قوله بل يعتمد تفسيره) لانه قد يظن ما ليس بعمد عمدا قال في شرح
الروض فيتبين بتفسيره انه مخطئ في اعتقاده اه (قوله بمحل لوث) اى بحال (قوله او علم قاض)
حيث ساغ له الحكم به مرش (قوله اى ولا عداوة بينهما) اى بين الغير العدو والقتيل وهذا الحاجة
اليه على طريق الشيخين لانه اذا فرض ان مساكنهم عدو فو من جعلتهم ودخل فيهم وقد فرضت عدوتهم
فلا حاجة لافراده بالذكر (قوله والا فاللوث موجود) اى فى حق الاعداء اى ذوى المحلة او القرية

هولوث وان خالطهم غيرهم وهو المعتمد لان قرينة عداوتهم قاضية بنسبته اليهم من غير معارض قوى وبه فارق مالو
سا كنهم مبرهم فانه غير هولوث لان المساكنة اقوى من المخالطة فكانت النسبة الى السكل متقاربة والمراد بالغير على كلا لقولين من لم تعلم
صداقته للقتل ولا كونه من اهله أى ولا عداوة بينهما كاهر ظاهر والا فالولث موجود ووجوده بقرها الذى ليس به

عمارة ولا مقيم ولا جادة كثيرة الطروق كم وفيها ولو تفرق في محلتين مثلاً عين الولي احداً ما وكلهم ما و اقسام و خرج بالصغيرة الكبيرة فلا
لو ان وجد فيها قتل فيما يظن لان المراد بها من اهل غير محصورين وعند عدم حصرهم لا تتحقق عدواتهم فلم توجد قرينة فان عين احدا
منهم و ادعى عليه حلف المدعى عليه ويفرق بين هؤلاء و تفرق الجمع الاتي بان اولئك علم قتل احدهم له فتوريت اماراة اللوث فيهم بخلاف هؤلاء
واصل ذلك ما في خبر الصحيحين ان بعض الانصار قتل بخير بروهي صلح ليس بها غير اليهود (٥١) وبعض اولياء القتل فقال صلى الله

عليه وسلم لا ولياته ائحلقون
وتستحقون دم صاحبكم
أو قاتلكم قالوا كيف
نحلف ولم نشهد ولم نراق
فتبرئتم يهود بخمسين
ميناً قالوا كيف نأخذ بآيمان
قوم كفار فعقله صلى الله
عليه وسلم من عنده اى
درء اللقطة وقولهم كيف
استنطق لبيان الحكمة في
قبول أيمانهم مع كفرهم
المؤيد لكذبهم ولم يبينها
صلى الله عليه وسلم لهم
انكالا على وضوح الامر
فيها (أو تفرق عنه جمع)
ولو غير أعدائه في نحو دار
أو ازدحموا على الكعبة
أو برز ويشترط تصور
اجتماعهم عليه والالم
تسمع دعواه ولم يجب
لأحضارهم حتى يعين
محصورين منهم ويدعى
عليهم وحيثئذ يمكن من
القسمه كما لو ثبت لو ثلث على
محصورين نخسص بعضهم
وشرط وجود أثر قتل وإن
قتل والا فلا قسمه وكذا
في سائر الصور واطال
الاستوى في خلافه وعلى

أى الغرب عمارة الخ) اى فلو كان هناك ذلك انتفى اللوث فلا تسمع الدعى به اه عش (قوله ولو تفرق)
عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو وجد بعض القتل في محلة أعدائه وبعضه في اخرى لأعداءه اخرين
فلو ان يعين احداً ما يدعى عليها ويقسم وله ان يدعى عليها ويقسم ولو وجد قتل بين قريبين وقيلتين
ولم يعرف بينه وبين احدهما عدوة لم يجعل قرنه من احدهما لوئالا لان العادة جرت بان يعدد القاتل
القتيل عن فئاته وينقله إلى بقعة اخرى دفماً للثمة عن نفسه اه (قوله وخرج) الى قوله فان عين في النهاية
(قوله فيها) اى الكبيرة (قوله من اهل) انظر التعبير بمن مع انها واقعة على القرية اه سم (قوله غير
محصورين الخ) والمراد بالمحصورين من يسهل عدوهم والاحاطة بهم اذا وقفوا في صعيد واحد بمجرد النظر
وبغير المحصورين من يعثر عدوهم كذلك اه عش (قوله حلف المدعى عليه) اى على الاصل اه سم (قوله
يفرق الخ) جواب سؤال من مثله قوله فان عين احداً منهم الخ (قوله بين هؤلاء) اى غير المحصورين
هنا حيث لو عين محصورين منهم وادعى عليهم لم يمكن من القسامة (قوله الاتي) اى أنفاً في المتن (قوله
علم قتل الخ) من اين ذلك اه سم وقيل يقال المراد بالعلم الظن القوي كما عبر به المغنى (قوله واصل ذلك)
اى مشروعية القسامة (قوله قتل بخير) قد يقال خير قرية كبيرة اه سم (قوله وبعض اولياء
القتل) عبارة النهاية واخوة القتل اه (قوله أو قاتلكم) شك من الراوى (قوله استنطق) اى سؤال وهو
خير وقولهم كيف (قوله ولم يبينها) اى الحكمة (قوله ولو غير أعدائه) الى قوله وعلى الاول في النهاية
والغنى (قوله في نحو دار الخ) عبارة المغنى كان ازدحموا على برز أو باب الكعبة ثم تفرقوا عن قتل اه (قوله
أو ازدحموا) عبارة النهاية أو ازدحموا على الكعبة أو برز (قوله تصور اجتماعهم الخ) اى ان يكونوا محصورين
بحيث يتصور اجتماعهم على القتل مغنى ونهاية (قوله ولم يجب) بناء المفعول من الاجابة (قوله وشرط الخ)
عبارة المغنى تنبيه لا يشترط في اللوث والقسمه ظهور دم ولا جرح اصلاً ان القتل يحصل
بالخنق وعصر البيضة ونحوهما اذا ظهر اثره قام مقام الدم فلم يوجبوا اصلاً فلا قسمه على الصحيح
في الروضة واصلها وان قال في المهمات ان المذهب المنصوص وقول الجمهور بثبوت القسامة اه (قوله
في سائر الصور) اى التى يقسم فيها اه عش (قوله واطال الاستوى الخ) عبارة النهاية خلافاً للاستوى
اه (قوله وعلى الاول) اى قول الشيخين المعتمد (بموحدة) الى قوله وقيد الماوردى في
النهاية الا قوله لكن كان الى المن (قوله لكن بتكلف) اى كان يقال المراد بالتقاتل شروعه فيه ولا يلزم
منه الا للحام اه عش (قوله لا ياتي قوله والالخ) اى ولا قوله لغتال اه رشيدى (قوله بتفرق الجمع)
اى المار آنفاً (قول المن عن قتل) اى من احدهما عارى كما قاله بعض المتأخرين اه مغنى (قوله بان وصل
سلاح احدهما الخ) شامل ارضاع البندي والنفخ (قول المن فلو ثلث في حق الصف الخ) سواء وجد بين
الصفين او في صف نفسه او في صف خصمه اه مغنى (قوله ان ضموا) عبارة المغنى ان كان كل منهما
يلزمه ضمان ما تلغه على الاخر كما قاله الفارقي اه (قوله لا كاهل عدل مع بغاة) اى وعكسه لما ياتي في

(قوله من اهل) انظر التعبير بمن مع انها واقعة على القرية (قوله غير محصورين) هل المراد المحصر
المذكور في نحو النكاح (قوله حلف المدعى عليه) على الاصل (قوله علم) من اين ذلك (قوله قتل بخير)

الاول فقول الدارمى او اضافة أعداءه فخرج من عدوهم ومات قبل ترده كان لوئالا لان الظاهر انهم سموا ضعیف لما تقرر انه لا بد من وجود اثر
فعل ومن ثم لو تهري مثلاً انجه ما قاله الدارمى (ولو تقابل) بموحدة قبل اللام (صفان) لغتال ويصح بفوقية لكن بتكلف اذ مع التقاتل بالفوقية
لا ياتي قوله والالى آخره ولا جال هذا ضبط شيخنا عبارة متجهة بالفوقية وحذف الا وما بعدها لكن كان ينبغي له ذكره مستقلاً الا ان يقال انه
استغنى عنه بتفرق الجمع لان اهل صفه جمع تفرقوا عنه فكان لو ثلث في حقهم فقط (وانكشفوا عن قتل فان التحم قتال) ولوبان
وصل سلاح احدهما للآخر (فلو ثلث في حق الصف الآخر) ان ضموا لا كاهل عدل مع بغاة لان الظاهر ان اهل صفه لا يقتلونه (والا)

يصل السلاح (فلوث في حق صفه) لأن الظاهر حينئذ أنهم الذين قتلوه ومن اللوث إشاعة قتل فلان له وقوله أمرضته بسحري واستمر تألمه حتى مات ورؤية من يحرك يده عنده بنحو سيف أو من سلاحه أو نحو ثوبه ملطخ بدم مالم يكن ثم نحو سيع أو رجل آخر أو ترشش دم أو أثر قدم في غير جهة ذى السلاح وفيما لو كان هناك (٥٢) رجل آخر ينبغي أنه لو ثبت في حقهما مالم يكن الملطخ بالدم عدوه وحده ففي حتمه فقط وظاهر

كلامهم هنا أنه لا أثر لوجود رجل عنده لا سلاح معه ولا تلطخ وان كان به أثر قتل وذلك عدوه وحينئذ فيشكل بتفرق الجمع عنه إلا أن يفرق بأن التفرق عنه يقتضى وجود تأثير منهم فيه غالباً فكان قرينة ومن ثم لم يفرق وافية بين اصدقائه واعدائه ومجرد وجوده عند لا قرينة فيه ووجود العداوة من غير انضمام قرينة إليها لا نظر إليه (وشهادة العدل) الواحد أى اخباره ولو قبل الدعوى بأن فلانا قتله (لوث) لافادته غلبة ظن الصدق وقيد الماوردى بالعمد الموجب للقود ففي غيره يحلف معه ميمنا واحدة ويستحق المال وفيه نظر بل الأوجه ما اقتضاه إطلاقهم الاتى أن اليمين التى مع الشاهد الواحد الخمسون وكلام البلقينى الآتى صريح فى ذلك وشهادته بأن أحد هذين قتله لوث فى حقهما كذا قاله وفرع عليه شيخنا قوله فله أن يدعى عليهما وله أن يعين أحدهما ويدعى عليه مع كونهما لم يفرعا إلا الثانى وعبر غيره

كلام المصنف من أن الباغى لا يضمن ما أتلفه فى القتال على العادل على الراجح اه ع ش (قوله لأن الظاهر الخ) تعليل للثبوت (قوله يصل السلاح) عبارة المغنى والنهاية بأن لا يلحق قتال ولا وصل سلاح أحدهما الآخر اه (قوله ومن اللوث إشاعة الخ) لا قول المجرع جرحى فلان أو قتلى أو دعى عنده أو نحوه فلو ثبت لوث لانه مدع فلا يعتد بقوله وقد يكون بينه وبينه عداوة فيقصدها لا كداسنى ومغنى قال ع ش ومثل ذلك مالوروى الوارث فى منامه أن فلانا قتل مورثه ولو باخبار معصوم فلا يجوز له الاقدام على الحلف اعتمادا على ذلك بمجرد هو معلوم بالاولى عدم جواز قتله له قصاصا لظفر به خفية لا يلم بتحقيق قتله له بل ولا ظنه لانه يتقدر صحة رؤية المعصوم فى المنام فالرائى لا يضبط ما رآه فى منامه اه (قوله إشاعة قتل فلان له) أى على السنة الخاص والعام نهاية ومغنى (قوله وقوله أمرضته بسحري) أى وإن عرف منه عدم معرفته بذلك مؤاخذه له باقراره مع احتمال أنه علم ذلك ولم يطلع عليه اه ع ش (قوله واستمر تألمه الخ) الظاهر أن هذا ليس من مقول القول فليراجع اه رشيدى (قوله ورؤية الخ) أى من بعد مغنى وروى (قوله عنده) كان الاولى تقديمه على قوله من يحرك الخ ليظهر اعتباره فى المعطوف ايضا عبارة المغنى أو روى فى موضعه رجل من بعد يحرك يده كضارب بسيف أو وجد عنده رجل سلاحه ملطخ بدم أو على ثوبه أو بدنه اثره مالم تكن قرينة تعارضه كان وجد بقر به سبع أو رجل آخر مول ظهره أو غير مول كما فى الانوار اه (قوله مالم يكن الخ) راجع إلى قوله ورؤية الخ كما هو ظاهر اه رشيدى وظاهر صنيع الروض والمغنى أنه راجع إلى قوله أو من سلاحه الخ (قوله ثم) أى بقرب القتل روض ومغنى (قوله نحو سيع أو رجل آخر الخ) أى فلو وجد بقر به سبع أو رجل آخر فليس بلوث فى حقه أن لم تدل قرينة على أنه لوث فى حقه كان وجد به جراحات لا يكون مثلها من غيره بمن وجد ثم اه روض مع شرحه (قوله أو رجل آخر) لم يعتبروا فيه أى الرجل الآخر أن يكون معه سلاح مع أن الاثر الذى بالقتيل قد لا يتصور وجوده من غير سلاح اه سم وما مرنا عن الروض وشرحه صريح فى اعتبار ما ذكره ولعلم لم يراجع هنا (قوله فى غير جهة ذى السلاح) راجع لترشش وما بعده اه رشيدى (قوله وظاهر كلامهم الخ) عبارة النهاية والأقرب كما هو ظاهر كلامهم الخ (قوله وإن كان به) أى بالقتيل وقوله وذلك أى الرجل الذى وجد عنده بلا سلاح ولا تلطخ (قوله أى اخباره الخ) عبارة الاسنى والمغنى وتعبير المصنف بالشهادة يؤم أنه يتعين لفظها وأنه لا يشترط البيان وليس كذلك بل يكفى الاخبار وهو ظاهر ويشترط البيان فقد يظن ما ليس بلوث لوثا ذكره فى المطلب (قول المتن لوث) أى حيث لم تتوفر فيه شروط الشهادة كان ادعى بغير لفظها فلا ينافى ما يأتى من أن الحق ثبت بالشاهد واليمين وأن ذلك ليس بلوث اه ع ش (قوله لافادته) أى اخبار العدل (قوله وقيد الماوردى الخ) لم يتعرض النهاية لتقييد الماوردى بالكلية اه سيد عمر بلى كلامه فى شرح لو ظهر لوث الخ صريح فى عدم التقييد وفاقا للشارح وخلافا للمغنى عبارة تنبيه انما يكون شهادة العدل لو ثابى القتل الممدد الموجب للقصاص فان كان فى خطأ أو شبه عمد لم يكن لوثا بل يحلف معه ميمنا واحل ويستحق المال كما صرح به الماوردى وإن كان عمدا لا يوجب قصاصا كقتل المسلم الذى تخمكه حكم قتل الخطأ فى اصل المال لافى صفته اه (قوله يحلف) أى الولى (قوله وشهادته) أى قوله مع كونهما الخ فى النهاية الا قوله كذا قاله وفرع عليه شيخنا قوله والى المتن فى المغنى الامام وقوله مع كونهما الى بخلاف قوله (قوله فله) أى الولى (قوله الا الثانى) أى قوله وله أن يعين أحدهما الخ (قوله وعبر غيره) أى غير شيخ الاسلام

قد يقال خير قرينة كبيرة (قوله أو رجل آخر) لم يعتبر وافية أن يكون معه سلاح مع أن الاثر الذى بالقتيل (قوله) يتقسم بدل يدعى ولا تخالف لأن من ذكر الدعوى ذكر الوسيلة ومن ذكر الاقسام ذكر الغاية وقد يستشكل الاقسام عليهما بأنه غير مطابق للشهادة اذ مفادها قتل أحدهما مبهما لا كليهما الا أن يجاب بأن هذا الابهام لما قوى الظن فى حق كل على انفراده أنه قاتل كان سببا للاقسام عليهما العدم المرجح

بخلاف قوله قتل أحد هذين لتعدد الولي هنا فلا مجال لتعيينه ولا لكونه نالوا في حق كل ومن ثم لو اتحد الولي كان لوثا كالاول (وكذا عبيد ونساء) يعنى اخبار اثنين فأكثر ان فلا ناقة له لان ذلك يفيد غلبة الظن ايضا لان الفرض عدالتهم (وقيل يشترط تفرقهم) لاحتمال التواطؤ ورد بان احتماله كاحتمال الكذب في اخبار العدل (وقول فسقة وصديان وكفار) ولو غير ذميين فيما يظهر ثلاثة فأكثر وفارقوا أولئك بان عدالة الرواية فيهم جارية (لوث في الاصح) لان اجتماعهم على ذلك يؤكد ظنه (٥٣) (و) للوث مسقطات منها (لو ظهر لوث) في

قتيل (فقال أحد ابني) مثلا قتله (فلان وكذبه) (الآخر) صريحا (بطل اللوث) فلا يحلف المستحق لانخرام ظن الصدق بالكذب الدال على انه لم يقتله لان جلبة الوارث التشفى فنفية اقوى من إثبات الآخر بخلاف ما إذا لم يكذبه كذلك بان صدقه اوسكت او قال لا اعلم انه قتله وبحث البليغى انه لو شهد عدل بعد دعوى احدهما خطأ او شبه عمد لم يبطل اللوث بتكذيب الآخر قطعاً واعتراض بما مران شهادة العدل إنما تكون لوثا في قتل العمد ويحجب بان هذا التقييد ضعيف كما مر وبان مراده لم تبطل شهادته بتكذيب الآخر فلن لم يكذب ان يحلف معه خسين ويستحق (وفي قول لا) يبطل كسائر الدعاوى ويحجب عنه بما مر من الجلبة هنا (وقيل لا يبطل بتكذيب فاسق) ويرده مأمراً إذ الجلبة لا فرق فيها بين الفاسق

(قوله بخلاف قوله) أى الشاهد (قوله أحد هذين) مفعول قتل (قوله لتعيينه) أى القاتل (قوله كالاول) وهو شهادة العدل بان أحد هذين قتله (قوله يعنى اخبار اثنين الخ) وفي الوجه ان القياس ان قول واحد منهم لوث وجرى عليه في الحاوى الصغير فقال وقول او وجزم به فى الانوار وهو المعتمد هنا ومعنى وزيدى (قوله ثلاثة فأكثر) يقتضى عدم الاكتفاء باثنين كافي للعباب وقال ابن عبد الحق يكفى باثنين وهو الاقرب لحصول الظن باخبارهما اه ع (قوله منها لو ظهر لوث الخ) عبارة المغنى ذكر منها ثلاثة أمور الاول تكاذب الورثة كما ذكر ذلك نقوله ولو ظهر الخ (قوله في قتل) الى قوله ويجاب في المغنى الى قوله وبما تقرر اندفع في النهاية الا قوله فلا يحلف المستحق وقوله واعتراض الى فلن لم يكذب (قوله صريحا) سيد كمرته (قوله فلا يحلف المستحق) وله تحليف من عينه على الاصل اه اسنى (قوله كذلك) اي صريحا (قوله خطأ او شبه عمد) انظر لم يقيد به اه رشيدى عبارة عرش ينبغي او عمدا اه (قوله واعتراض الخ) اقره المغنى (قوله بما مر) اي في شرح وشهادة العدل لوث (قوله فلن لم يكذب) اي فللو وارث الذى لم يكذب العدل (قوله ويستحق) اي القسم نصف الدية اه عرش (قول الماتن وفي قول لا) قال الباقى يعنى محل الخلاف فى الماتن لا فى ادله وحلته ونحوهم ثبت فى حقهم لوث فعين احد الوارثين واحد منهم وكذبه الاخر وعين غيره لم يكذبه اخوه فيما قاله فلا يبطل حق الذى كذب من الذى عينه قطعاً البقاء اصل اللوث وانخرامه إنما هو فى ذلك الماتن الذى تكاذب فيه اه مغنى (قوله من غير تعرض) اي صريحا (قوله اقسام كل الخسنيين الخ) عبارة الروض مع شرحه وإذا تكاذب الوارثان فى متهمين وعين كل منهما غير من يراه الاخر انه القاتل بكل اللوث فلا يحلف المدعى ولكل من الوارثين تحليف من عينه على الاصل من ان الذين فى جانب المدعى عليه اه وهذه كما ترى مخالفة لما قاله الشارح ولعل هذا عدل النهاية عن قول الشارح على من عينه الى على ما عينه وقال عرش قوله على ما عينه اي من عمد او خطأ او شبه عمد اه (قوله لاحتمال ان مبهم الخ) عبارة غيره اذ لا تكاذب منهما لاحتمال الخ (قول الماتن وله) اي كل منهما ما ربع الدية ولو رجع كل منهما بعد ان قسم على من عينه وقال بانى ان الذى ايهمه هو الذى عينه أخى فلكل ان يقسم على من عينه الاخر ويأخذ ربع الدية وهل يحلف كل منهما فى المرة الثانية خسين عينا او نصفها فيه خلاف ويؤخذ بما سياتى ترجيح الثانى ولو قال كل منهما بعد ما ذكر المجهول غير من عينه اخبر رد كل منهما ما اخذه لتكاذبهما ولكل منهما تحليف من عينه ولو قال احدهما قتله زيد وعمرو وقال الاخر بل زيد وحده اقسما على زيد لا تفاهما عليه وطالباه بالنصف ولا يقسم الاول على عمرو ولان اخاه كذبه فى الشركه الاول تحليف عمرو فيما بطلت فيه القسامة والثانى تحليف زيد فيه معنى وروض مع شرحه (قوله لا اعتراضه) الى قوله ويؤخذ منه فى المغنى (قوله وحصته) اي كل منهما (قوله منه) اي من النصف اه عرش (قول الماتن فقال) اي قبل ان يقسم المدعى اه مغنى (قوله او كنت غائبا الخ) ودعوى وجود الحبس او المرض يوم القتل كدعوى الغيبة اه اسنى (قوله على راسه) اي وانف على راسه (قوله فعلى المدعى عدلان) وان اقام كل بينة تقدم بينة الغيبة لزيادة عملها كما فى التهذيب قال فى

قد لا يتصور وجوده من غير سلاح

وغيره ولو عين كل غير معين الاخر من غير تعرض لتكذيب صاحبه اقسام كل الخسنيين على من عينه وأخذ حصته (ولو قال أحدهما) وقد ظهر اللوث (قتله زيد ومجهول) عندى (وقال الاخر) قتله (عمرو ومجهول) عندى لم يبطل اللوث بذلك (وحيث ذكر حلف كل) خسين (على من عينه) لاحتمال ان مبهم كل هو معين الاخر (وله ربع الدية) لاعترافه بان واجب معينه النصف (ولو أنكر المدعى عليه اللوث فى حقه فقال لم اكن مع المتفرقين عنه) اي القاتل او كنت غائبا عند القتل او لست الذى روى معه سكنى ملطخ على راسه او نحو ذلك مما مر (صدق يمينه) لان الاصل عدم حضوره وبراه ذمته فعلى المدعى عدلان بالامارة التى ادعاها فان لم يوجد

اهل المدعى عليه على فيها وسطة اللوث وبقى اصل الدعوى (ولو ظهر لوث بأصل قتل دون عمد وخط) كان اخبر عدل بأصله بعد دعوى مفصلة (فلا قسامة في الاصح) لأنها حادثة (ع) لا تقيد طالبا قاتلا ولا عاتلا وخذنه أنه ليس له الحلف مع شاهده لأنه لم يطق دعواه وبما تقر

ان دفع قول غير واحد
تصور هذا الخلاف مشكل
فان الدعوى لا تسمع الا
مفصلة ومن ثم اجاب عنه
الرافعي بان صورته ان
يدعى الولي ويفصل ثم يظهر
الامارة في اصل القتل دون
صفته وساق شارح قول
الرافعي وهذا يدل على ان
القسامة على قتل موصوف
تستدعى ظهور اللوث في
قتل موصوف وقد يفهم
من إطلاق الاصحاب انه اذا
ظهر اللوث في اصل القتل
كفي في تمسك الولي من القسامة
على القتل الموصوف وليس
يبعد إذ لو ثبت اللوث في
حق جمع جاز له الدعوى على
بعضهم وأقسم فكذا لا يعتبر
ظهور اللوث فيما يرجع إلى
الانفراد والأشتراك لا
يعتبر في صفتي العمد والخطا
ثم تأييد البلقيني له وقوله فتي
ظهر لوث وفصل الولي
سمعت الدعوى وأقسم بلا
خلاف ومتى لم يفصل لم
تسمع على الاصح ثم قال
ومن هذا يعلم ان قول المصنف
فلا قسامة في الاصح غير
مستقيم اه وليس في محله
لان المعتمد كلام الاصحاب
الموافق له المتن المحمول على
وقوع دعوى مفصلة ويفرق
بين الانفراد والشركة
والعمد وضده بان الاول
لا يقتضى جهلا في المدعى

الروضة كاصحابها عند افتائها على - ضوره من قبل ولم يبين الحكم عند عدم الاتفاق و- كنه التعارض
مغنى واسنى (قوله حذف على المدعى عليه) اى خمسين يمينا على ما قاله به ضمهم وبينوا واحدة على ما عتده
الزيادى كذاها مش ونقل في الدرس عن الزيادى انها خمسون وعن العباب الاكتفاء بيمين واحدة وهو
الاقرب لان يمينه ليست على قتل ولا على جراحة بل على عدم الحضور مثلا وإن اسئلزم ذلك سقوط الدم اه
عش وقوله على ما قاله به ضمهم وله الشارح كما تقدم في شرح وشهادة العدل لوث ونقل البجيرمى عن
الشورى مثل ما استقر به عش من الاكتفاء بيمين واحدة وعن سم ما يؤيده (قول المتن وخطا) اى
وشبه عمد اه مغنى (قوله باصله) اى بمطلق قتل (قوله لأنها حادثة) اى لان القسامة حين ظهور اللوث
بمطلق القتل عبارة المغنى لان مطلق القتل لا يفيد مطالبة القاتل بل لا بد من ثبوت العمد ولا مطالبة العاقلة
بل لا بد ان يثبت كونه خطأ او شبه عمد اه (قوله منه) اى من التعليل (قوله لانه) اى شاهده (قوله
وبما تقر) اى من قوله كان اخبر إلى المتن (قوله تصور هذا الخلاف) إلى قوله ومن ثم مقول القول
(قوله ومن ثم) اى من اجل ان دفعه بما تقرر لا تسمع الخ (قوله عنه) اى الاشكال (قوله بان صورته)
اى الخلاف (قوله دون صفته) اى من عمد وغيره (قوله وساق شارح الخ) كلام مستأنف (قوله وهذا
يدل) إلى قوله ثم تأييد الخ مقول الرافعي كردى وسيد عمر اى واسم الاشارة راجع إلى تصحيح عدم
القسامة في دعوى منفصلة مع ظهور اللوث في اصل القتل دون صفته (قوله تستدعى ظهور اللوث الخ)
اى ولا يكفي ظهوره في اصل القتل (قوله وقد يفهم الخ) إلى المتن في النهاية عبارة تعود دعوى ان المفهوم من
إطلاق الاصحاب الخ غير مسئلة لان المعتمد الخ (قوله وقد يفهم الخ) هذه جملة خالية من فاعل يدل (قوله
جازله) اى للولى (قوله ثم تأييد البلقيني الخ) عطف على قول الرافعي اه كردى (قوله له) اى قول
الرافعي وليس يبعد وقوله فتي الخ عطف تفسير على تأييد الخ وقوله ثم قال اى ذلك الشرح وقوله
ومن هذا اى من تأييد البلقيني بقوله فتي ظهر الخ اه كردى ويظهر ان اسم الاشارة راجع إلى كل من قول
الرافعي وقول البلقيني (قوله انتهى) اى ماساقه الشارح اه كردى (قوله وليس الخ) اى ما ذكر من
قول الرافعي وقد يفهم الخ وتأييد البلقيني له بما ذكره وقول الشارح المذكور ومن هذا يعلم الخ (قوله لان
المعتمد كلام الاصحاب الخ) قد يعارض كون هذا كلام المصنف قول الرافعي وقد يفهم من إطلاق
الاصحاب الخ فليتأمل اه سم (قوله المحمول) صفة المتن (قوله ويفرق الخ) جواب عن قول الرافعي فكذا لا
يعتبر الخ (قوله بخلاف هذا) اى فانه يقتضى جهلا في المدعى به وسيأتى ان الواجب بالقسامة الدية ولو في
العمد فان اراد ان هذا يقتضى الجهل باعتبار ان الدية في العمد على المقسم عليه وفي غيره على العاقلة فبعد تسليم
ان هذا جهل في المدعى به يتوجه ان نظيره ثابت في الاول اذ الدية في الانفراد على المقسم عليه وفي الشركة عليه
وعلى شركائه ان اراد باقتضاء الجهل شيئا اخر فليصور اه سم (قول المتن في طرف) اى في قطعه ولو بلغ
دية نفس اه مغنى (قوله وجرح) إلى قوله وافهم في المغنى لا قوله لكنها إلى المتن وإلى قوله وانما استؤنفت
في النهاية لا قوله بل جاء إلى ولقوة جانب (قوله ولحرمة النفس) عبارة المغنى لان النص ورد في النفس
لحرمتها اه (قول المتن الا في عبد) استثناء من عدم القسامة في المال اه مغنى (قوله ولو مدبرا الخ) هو

(قوله لان المعتمد كلام الاصحاب الموافق له المتن) قد يعارض كون هذا كلام الاصحاب قول الرافعي وقد
يفهم من إطلاق الاصحاب الخ فليتأمل (قوله بخلاف) اى فانه يقتضى جهلا في الدعوى به وسيأتى ان الواجب
بالقسامة الدية ولو في العمد فان اراد ان هذا يقتضى الجهل باعتبار ان الدية في العمد على المقسم عليه وفي غيره
على العاقلة فيبعد تسليم ان هذه جهل في المدعى به فيتوجه ان نظيره ثابت في الاول ان الدية في
الانفراد على المقسم عليه وفي الشركة عليه وعلى شركائه وان اراد باقتضاء الجهل شيئا اخر فليصور (قوله

به بخلاف هذا (ولا يقسم في طرف) وجرح (واتلاف مال) وقوف اعم النص ولحرمة النفس فيصدق المدعى
يمينه ولو مع اللوث لكنها في الاولين تكون خمسين (الا في عبد) ولو مدبرا أو مكاتباً أو أم ولد (في الاظهر) فاذا قتل عبداً وجدلوث

أقسم فيه بناء على الأصح أن قيمته تحمّلها العاقلة (وهي) أي القسامة (أي يخاف المدعى) غالباً (٥٥) ابتداء (على قتل ادعاه) ولو لنحو امرأة

وكافر وجنين لان منعه
تهيشة للحياة في معنى قتله
(خمسین مینا) للخبر السابق
في قصة خبره وهو مخصص
لعموم خبر البينة على المدعى
واليمين على المدعى عليه بل
جاء هذا الاستثناء مصرحاً
به في خبر لكن في اسناده لين
ولقوة جانب المدعى باللوث
وافهم قوله على قتل ادعاه
انه لا قسامة في قد الملفوف
لان الحلف على حياته كما مر
فايراده سهو وانه يجب
التعرض في كل يمين إلى عين
المدعى عليه بالاشارة إن
حضر وإلا فيذكر اسمه
ونسبه وإلى ما يجب يانه في
الدعوى وهو المعتمد لتوجه
الحلف إلى الصيغة التي حلفه
الحاكم عليها اما الاجمال
فيجب في كل يمين اتفاقاً فلا
يكفي تكرير والله خمسین
مرة ثم يقول لقد قتلتها اما
حلف المدعى عليه ابتداء
او لنكول المدعى او حلف
المدعى لنكول المدعى عليه
او الحلف على غير القتل فلا
يسمى قسامة ومر في اللعان
بعض ما يتعلق بتغليظ
اليمين ويأتي في الدعاوى
بقيته وكان حكمة الخمسين
ان الدية مقومة بالف دينار
غالباً ومن ثم اوجبها القديم
كما مر والقصد من تعدد
الايمان التغليظ وهو إنما
يكون في عشرين دينارا
فاقتضى الاحتياط للنفس
ان يقابل كل عشرين يمين
منفرة عما يقتضيه التغليظ

غاية في جريان الخلاف اه رشیدی (قوله اقسام) أي السيد وبعد الاقسام ان اتفاقاً على قدر القيمة
او ثبت ببينة فذاك والا فينبغي تصديق الجاني يمينه وإن كان الغرم على العاقلة لان القيمة تجب عليه اولاً ثم
يتحمّلها العاقلة فوجوبها عليهم فرع وجوبها عليه اه عش (قوله بناء على الاصح الخ) والثاني لا قسامة
فيه بناء على ان بدله لا يحمله العاقلة فهو ملحق باليائمه اه معنى (قوله غالباً) احتراز عن نحو مسألة المستولدة
الائتية فان الحالف فيها غير المدعى اه سيد عمر أي قبيل الفصل الاق (قوله ابتداء) احتراز عن
قوله الاق او حلف المدعى لنكول المدعى عليه اه سم (قول المتن على قتل ادعاه) أي مع وجود اللوث
اه معنى (قوله وجنين) أي وعبد للمارنه يقسم في دعوى قتله اه عش (قوله لان منعه تهيشة للحياة
الخ) والجنين قد يحصل قتله حقيقة اه سم (قوله وهو مخصص الخ) وذلك لانه طلب اليمين من ورثة
القتيل ابتداء وما اكتفى بهامن المدعى عليه إلا بعد نكول المدعى اه عش (قوله على المدعى عليه) عبارة
الهائية على من انكر اه ولعلمها روايتان (قوله هذا الاستثناء) أي استثناء القسامة عن ذلك الخبر
اه معنى (قوله لين) أي ضعف (قوله انه لا قسامة) أي بل إنما يحلف الولي میناً واحدة فقط ووجه
ايراده انه وإن لم يدع القتل صريحاً لكنه لازم لدعواه اه عش (قوله انه لا قسامة في قد الملفوف) خلافاً
للمعنى عبارة تهو اورده عليه قد الملفوف فانه لا يقسم فيه مع انه لا يتحقق فيه حالة القتل حياة مستقرة واجيب
بان المراد تحقق الحياة المستقرة في الجملة وقد تحققت قبل ذلك اه (قوله لان الحالف على حياته) لعل
حق العبارة المدعى به فيه الحياة لا القتل اه سم (قوله فايراده) على منع المتن (قوله سهو) كان المورد
نظر إلى المعنى فان الولي مدع في المعنى ان القاد قتله بقده لانه كان حياً فلا يلزم السهو وإنما يجب بان المدعى
به في الظاهر الحياة اه سم (قوله وانه الخ) عطف على انه لا قسامة الخ (قوله إلى عين المدعى عليه) أي
واحد كان او اكثر فلو ادعى على عشرة مثلاً ذكر في كل يمين انهم قتلوا مورثه اه عش (قوله فيذكر
اسمه ونسبه) أي او غيرهما كقبيلته وحرفته ولقبه اه معنى (قوله وإلى ما يجب يانه) أي من عمد
او شبه عمد ورض وعش (قوله وهو المعتمد) وفاقاً للتمهية وخلافاً للمعنى عبارة وهل يشترط ان
يقول في اليمين قتله وحده او مع زيد وعمداً او خطأ او شبه عمد او لا وجهان اوجهها الثاني بل هو مستحب اه
(قوله لتوجه الحلف الخ) في تقريبه نظر (قوله اما الاجمال الخ) محترز ما يجب يانه مفصلاً من عمد او
خطأ او غيرهما اه عش (قوله اما حلف المدعى عليه) محترز قول المتن المدعى (قوله ابتداء) أي حيث
لا لوث وقوله او لنكول المدعى أي مع اللوث اه معنى (قوله او حلف المدعى الخ) أي وجد لوث او لا (قوله
او الحلف على غير القتل) محترز قول المتن على قتل قال عش اقتصاره على ما ذكر يقتضى ان اليمين مع
الشاهد تسمى قسامة ويوجه بانها حلف على قتل ادعاه اه (قوله على غير القتل) أي من الطرف والجرح
واتلاف مال غير الرقيق (قوله فلا يسمى الخ) كل من الثلاثة (قوله ويأتي في الدعاوى الخ) أي فيأتي جميعه
هنا اه عش (قوله غالباً) احتراز به عن دية المرأة فانها على النصف من ذلك وعن دية الكافر فانها على
الثلث من ذلك او اقل والحاصل ان الحكمة بالنسبة لدية الكامل ولا يلزم اطرادها (قوله كل عشرين) أي
من الالف دينار اه عش (قوله عما يقتضيه التغليظ) متعلق بمنفردة أي يمين مجردة عن الاشياء التي يقتضيها
التغليظ وهي التي مرت في اللعان اه كردی ويظهر ان مراد الشرح من الانفرد عما ذكر الزيادة عليه

غالباً) خرج يمين الرد الائتية (قوله أيضاً غالباً) اشارة الى انه قد يكون الحالف غير المدعى كالمو أوصى
لمستولدة بقبعة عبد قتل وهناك لوث ومات السيد فلها الدعوى وليس لها ان تقسم وانما يقسم الوارث
كما بين ذلك في المبسوطات كالروض وشرحه ثم رايت الشارح ذكر ذلك قبيل الفصل (قوله لان منعه تهيشة
للحياة كما في معنى قتله) أي الجنين وقد حصل قتله حقيقة (قوله لان الحلف على حياته الخ) لعل حق العبارة
المدعى به فيه الحياة لا القتل (قوله فايراد سهو) كان المورد نظر إلى المعنى فان الولي مدع في المعنى ان انقاذ
قتله بعده لانه كان حياً فلا يلزم السهو وإنما يجب بان المدعى به في الظاهر الحياة

(ولا يشترط موالاتها) أى الايمان (على المذهب) لانه ولما دفع تفرقة ما كاشهاده بخلاف اللعان لانه احتيط له أكثر لما يترب عليه من العقوبة البدنية واخلاق النسب (٥٦) وشيوخ الفاشية وذلك العرض (لوقته لهما جنون أو انغماس) أو عزل قاض واعادته بخلاف

اعادته غيره (بنى) اذا افاق ولم يلزمه الاستئناف لما تقرر وانما استؤنفت لتولى قاض ثان لانها على الاثبات فهي بمنزلة حجة تامة وجد بعضها عند الاول بخلاف ايمان المدعى عليه (ولومات) الولي المقسم في اثناء الايمان (لمين وارثه) بل يستأنف (على الصحيح) لانها كحجة واحدة فاذا بطل بعضها بطل كلها بخلاف موته بعد اقامه شاهد لانه مستقل فلوارثه صم آخر اليه وموت المدعى عليه فينبى وارثه لما مر (ولو كان للقتيل ورثة وزعت) الخمسون عليهم (بحسب الارث) غالبا لانهم يقتسمون ماوجب بها بحسب ارثهم فوجب كونها كذلك وتحلفون السابق في قصة خير انما وقع خطا بالاخيه وابن عمه تجملا في الخطاب والا فالمراد اخوه فقط وخرج غالبا زوجة مثلا وبنت المال فانها تحلف الخمسين مع انها لا تأخذ الا الربع كما لو نكل بعض الورثة او غاب وزوجة وبنت فتحلف الزوجة عشرة والبنت الباقي توزيعا على سهمهما فقط

بالتعدد كما يفيد كلام المغنى وسياق الشرح (قول المتن ولا يشترط موالاتها) لولحمله القاضى خمسين مينا في خمسين يوم اصح معنى ونهاية اى فثلمها ما زاد عليها وان طال ما بينهما معش (قوله اى الايمان) الى قول المتن والمذهب في المغنى الا قوله ولا يجوز ان يخرج وقوله ولا نكح الى قول لومات (قوله) او عزل قاض واعادته اى بناء على ان الحاكم يحكم به لاه معنى (قوله) لما تقرر اى من قوله لاه ولما قصودا لاه عبارة المغنى اما على عدم اشتراط الموالاته فظاهر واما على اشتراطها فليام العذراء (قوله لانها) اى ايمان المدعى (قوله) بخلاف ايمان المدعى عليه) عبارة الاسنى والمغنى وخرج بالمدعى المدعى عليه فله البناء فيها ولو تخلل ايمانه عزل القاضى او موته ثم ولى غيره والفرق ان يمينه للنفى فتعذب بنفسها وبين المدعى للاثبات فتوقف على حكم القاضى والقاضى الثانى لا يحكم بحجة اقيمت عند الاول اه (قوله الولي المقسم) الى قول المتن ويجب بالقسامة في النهاية (قوله الولي) اى ولى الدم وهو المستحق اه عش (قوله في اثناء الايمان) اما اذا تمت ايمانه قبل موته فلا يستأنف وارثه بل يحكم له كالمو اقام يمينه ثم مات اه معنى (قوله) فاذا بطل بعضها بطل كلها) عبارة المغنى وشيخ الاسلام ولا يجوز ان يستحق أحد شيئا يمين غيره اه ويرد عليها مسألة المستولدة الآتية (قوله) لانه مستقل) يعنى ولا يستأنف لان شهادة كل شاهد مستقلة بذليل انها اذا انضمت اليها ايمان القاضى لا يحكم بها بخلاف ايمان القسامة لاستقلال بعضها بذليل انه لو انضم اليه شهادة شاهد لا يحكم بهما اسنى ومعنى (قوله) وموت المدعى عليه) اى وبخلاف موت المدعى عليه في اثناء ايمانه اه كردى (قوله) لما مر اى من قوله وانما استؤنف الخ اه عش (قوله غالبا) سيد كر عترته (قوله) ماوجب الخ) وهو المال اه عش (قوله) كالمو نكل بعض الورثة او غاب) اى فيحلف الباقي والحاضر خمسين (قوله) وزوجة وبنت) عطف على قوله زوجة الخ اه كردى (قوله) فتحلف الزوجة الخ) هذا واضح اذا انتظم بيت المال وفيه فرض الكلام بذليل قوله ولا يشترط حق بيت المال الخ اما اذا لم ينتظم فظاهر انه يرد الباقي على البنت فقط اذا لرد على الزوجة وتقسيم الايمان على حصة الزوجة وهو الثمن وحصة البنت وهو الباقي فيخص الزوجة سبعة ايمان بجبر المنكسر لاثمن الخمسين ستة وربع ويخص البنت اربعة واربعون كذلك اذ الباقي وهو سبعة اثمان الخمسين ثلاثة واربعون وثلاثة ارباع يمين فيكمل وقس على ذلك فظائر اه سم وفي البجيرى عن الشورى عن الطبرلاوى ومثله قول عشرة اى ولو حلفت بحسب الارث وهو الثمن حلفت سبعة اه سم (قوله) وهى خمسة من ثمانية) فان المسئلة من ثمانية للزوجة الثمن واحد والبنت النصف اربعة فجموع ما لها خمسة فتكون الايمان بينهما الخماسا سم وعش (قوله) يمين من معه) وهو الزوجة في المثال الاول وحدها ومع البنت في الثانى اه عش (قوله) بل ينصب) ببناء المفعول (قوله مدع عليه) اى من يدعى على المتهم بالقتل اه رشيدى (قوله) فيحلف الزوج خمسة عشر) وذلك لان حصته ثلاثة من عشرة وهى خمس ونصف خمس فيحلف ذلك من الخمسين وهو ما ذكره وحصة الاخنتين للاب خمسان والاخنتين

(قوله) بخلاف ايمان) اى ففيها البناء وان عزل القاضى وولى غيره لانه للنفى فتعذب بنفسها واما ايمان المدعى للاثبات فتوقف على حكم القاضى (قوله) فتحلف الزوجة عشرة الخ) هذا واضح ان انتظم بيت المال وفيه فرض الكلام بذليل قوله ولا يشترط حق بيت المال الخ اما اذا لم ينتظم فظاهر انه يرد الباقي على البنت فقط اذ لرد على الزوجة وتقسيم الايمان على حصة الزوجة وهو الثمن وحصة البنت وهو الباقي فيخص الزوجة سبعة اثمان بجبر المنكسر لاثمن الخمسين ستة اثمان وربع والبنت اربعة واربعون كذلك اذ الباقي ثلاثة واربعون مينا وثلاثة ارباع يمين وهى سبعة اثمان الخمسين وقس على ذلك فظائر اه (قوله) ايضا فتحلف الزوجة عشرة) اى ولو حلفت بحسب الارث وهو الثمن حلفت اقله اى سبعة (قوله) وهى خمسة من ثمانية) فان

لام

وهى خمسة من ثمانية ولا يشترط حق بيت المال هنا يمين من معه

بل ينصب مدعى عليه ويفعل ما يأتى قبيل الفصل ولو كان ثم عول اعتبر في زوج وأم وأختين لأب وأختين لأم أصلها من ستة وتقول لعشرة فيحلف الزوج خمس عشرة وكل من الاختين لأب عشرة ولأم خمسة والام خمسة (وجبر الكسر) لان البين الواحدة لا تتبع بعض فلو خلف

تسعة وأربعين ابتداء حلف كل ابن يمين وفي ابن وخنى ملا يوزع بحسب الارث المحتمل لا الناجز فيحلف الابن ثلثها وياخذ النصف والخمى نصفها وياخذ الثلث ويوقف السدس احتياطاً للحلف والاخذ (وفي قول يحلف كل) من الورثة (خمين) لان العدد هنا كمين واحدة واجاب الاول بامكان القسم هنا (ولو نكل احدهما) اى الوارثين حلف الاخر خمسين واخذ حصته (٥٧) (او غاب) احدهما او كان صغيراً او

مجنونا (حلف الآخر خمسين واخذ حصته) لان شيئاً من الدية لا يستحق باقل من الحسين واحتمال تكذيب الغائب المبطل لاث على خلاف الاصل فلم ينظروا اليه (والا) يحلف (صير للغائب) ليحلف كل حصته ولا يبطل حقه بنكوله عن الكل فلم انهم لو كانوا ثلاثة اخوة حضر احدهم واراد الحلف حلف خمسين فاذا حضر ثان حلف خمسة وعشرين فاذا حضر الثالث حلف سبعة عشر ولا يتم ليكتف بالايان من بعضهم مع انها كالبينة لصحة النيابة في اقامتها بخلاف البين ولومات نحو الغائب والصبي بعد حلف الاخر وورثته حلف حصته او بان انه عند حلفه كان ميتاً فلا كالوباع مال ابيه يظن حياته فبان ميتاً (والمذهب ان يمين المدعى عليه) القتل (بلا لوث) وان تعدد (خمسون) كالمو كان لوث لان التعدد ليس للوث بل لحرمة الدم والوث انما يفيد البداء بالمدعى وفارق التعدد هنا التعدد في المدعى بان كلا منهم هنا ينفى عن نفسه القتل كما ينفى المنفرد

اللام خمس وحصه الام نصف خمس اه عش (قوله تسعة وأربعين الخ) أو ثلاثة بين حلف كل منهم سبعة عشر اه معنى (قوله يوزع) الظاهر التانيث (قوله ثلثها) وهو اربع وثلاثون مع جبر الكسر وقوله نصفها وخمس وعشرون (قول ويوقف السدس) اى الى الصالح او البيان اه (قوله للحلف) اى بالاكثر وقوله والاخذ بالانقل (قوله هنا) اى في القسامة وقوله كمين واحدة اى في غيرها (قوله هنا) اى في القسامة اى لا في غيرها (قول الماتن واخذ حصته) اى في الحال اه معنى (قوله لان شيئاً من الدية) اى وما سبق من توزيع الايمان بقدر حضور الوارثين وكلمهم اه معنى (قول واحتمال تكذيب الغائب) اى والناقص بعد الكمال اه معنى (قوله المبطل) اى تكذيب الغائب (قوله على خلاف الاصل الخ) اى فان وجد اى التكذيب عمل بقتضاه اه معنى (قول الماتن والا) اى وان لم يحلف الحاضر أو الاصل صبر الغائب اى حتى يحضر والصبي حتى يبلغ والمجنون حتى يفيق اه معنى (قوله ولا يبطل حقه) اى الخاص اه عش (قوله بنكوله عن الكل) عبارة الروضة ولو امتنع الحاضر عن الزائد على قدر حقه لم يبطل حقه من القسامة حتى اذا حضر الغائب كل معه اه سم (قوله في اقامتها) اى البينة اه عش (قوله نحو الغائب الخ) اى المجنون (قوله وورثته) اى الاخر اه عش (قوله حلف حصته) اى ولا يحسب ما مضى لانه لم يكن مستحقاً له حينئذ اه معنى (قوله او بان الخ) عطف على جملة مات الخ (قوله القتل) اى والعارف او الجرح كاتقدم في شرح ولا يسم في طرف الخ اه عش عبارة الروض مع شرحه والاشبه ان بين الجراحات كالنفس فتكون خمسين سواء اقتصت ابدالها عن الدية كالحكومة وبذل اليد او زادت كبذل اليدين والرجلين اه (قوله وان تعدد) الى قول الماتن وفي القديم في المغنى لا لقوله وبه يتجه الى ولو نكل المدعى (قوله وان تعدد) اى المدعى عليه خمسون ولورد احد المدعى عليهم حلف المدعى خمسين واستحق ما يخص المدعى عليه من الدية اذا وزعت عليهم اه عش (قوله وفارق التعدد هنا) اى حيث طلب من كل خمسون يمينا التعدد في المدعى اى حيث وزعت الايمان على عدد المدعين بحسب ارثهم اه عش (قوله لا يثبت لنفسه ما يشته الخ) اى بل يثبت بعض الارش فيحلف بقدر حصته اه معنى (قوله من المدعى عليه) بان لم يكن لوث او كان ونكل المدعى عن القسامة فردت على المدعى عليه فنكل فردت على المدعى مرة ثانية اه معنى (قوله لانها اللازمة للراد) فيه فيما اذا كان رد البين من بعض المدعين فقط نظر (قوله ومن ثم لو تعدد المدعى عليهم الخ) لاه وقع له هنا فكان حقه ان يسقط كافي النهاية والمغنى او يقدم على قوله أو المردودة من المدعى كالاخفى (قول الماتن والبين مع شاهد خمسون) انظر بماذا ينفصل هذا عن قوله السابق كغيره ان اخبار العدل لوث وبجواب بانه ان وجد شرط الشهادة كان اتي بلفظ الشهادة بعد تقدم الدعوى كان من باب الشهادة وإن اتي بغير لفظ الشهادة وقبل تقدم الدعوى كان من باب اللوث اه عش (قول الماتن خمسون) راجع للجمع كما تقرر والاحسن في المردودة البين فصيها عطف على اسم ان قبل استكمال خبرها ويجوز عند الكسائي الرفع اه معنى (قوله وبه يتجه الخ) عبارة النهاية والوجه كما اقتضاه اطلاقها عدم الفرق الخ (قوله انه لا فرق

المسئلة من ثمانية للزوجة الثمن واحد والبنت النصف أربعة فمجموع مالها خمسة فتكون الايمان بينهما خماساً (قوله ولا يبطل حقه بنكوله) عبارة الروضة ولو امتنع الحاضر من الزائد على قدر حقه لم يبطل حقه من القسامة حتى اذا حضر الغائب كمل معه اه

(٨ - شروانى وابن قاسم - تاسع) وكل من المدعين لا يثبت لنفسه ما يثبت المنفرد فوزعت عليهم بحسب ارثهم (و) ان البين (المردودة) من المدعى عليه القتل (على المدعى) خمسون لانها اللازمة للراد (او) المردودة من المدعى (على المدعى عليه مع لوث) خمسون لانها اللازمة للراد ومن ثم لو تعدد المدعى عليهم حلف كل الحسين كاملة (و) ان (البين مع شاهد) بالقتل (خمسون) احتياطاً للدم وبه يتجه ما اطلقاه المقتضى انه لا فرق بين العمد وغيره كما مر ولو نكل المدعى عن يمين القسامة أو البين مع الشاهد ثم نكل المدعى عليه

ردت على المدعى وان نكل لان يمين الرد غير يمين القسامة لان سبب تلك النكول وهذه اللوث أو الشاهد (ويجب بالقسامة في قتل الخطأ وشبه العمدية على العاقلة) لقيام الحجة (٥٨) بذلك ولا يغني عن هذا ما مر في بحث العاقلة خلافا لمن زعمه لان القسامة حجة ضعيفة وعلى خلاف

القياس فيحتاج إلى النص على أحكامها (وفي العمد) دية (على المقسم عليه) لا قود للخبر الصحيح اما ان تدوا صاحبكم أو تاذنوا بحرب من الله وهو لما فيه من التقسيم مقتضى للحصر فيها وعدم ثالث غيرهما ظاهر في عدم القود (وفي القديم قصاص) لظاهر ما مر وتستحقون دم صاحبكم وروى أبو داود انه صلى الله عليه وسلم قتل رجلا في القسامة وفي الصحيحين يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته أى بضم اوله وكسره بحبله وقد تطلق على الجملة واجابوا بان المراد بدل دمه جمعاً بين الدليلين والقسامة تشمل لغة يمين المدعى بعد نكول المدعى عليه وهى يثبت بها القود والدفع بالحبل قد يكون لاخذ الدية منه (ولو ادعى عمداً بلوث على ثلاثة حضر احدهم اقسم عليه خمسين واخذ ثلث الدية) لتعذر الاخذ بها قبل تمامها (فان حضر آخر) أى الثانى ثم الثالث فادعى عليه فأنكر (اقسم عليه خمسين) لان الايمان السابقة لم تتناولها

وأخذ ثلث الدية (وفي قول) يقسم عليه (خمسا وعشرين)

كألو حضراماً ومحل احتياجه للاقسام (ان لم يكن ذكره) أى الثانى (في الايمان) السابقة (ولاً) بان ذكره فيها (فينبغى) وفاقماً بحثه الرافعى (الاكتفاء بها بناء على صحة القسامة في غيبة المدعى عليه وهو الاصح) قياساً على سماع البينة في غيبته وعجيب مع قوله ينبغى

(الخ) خلافاً للنفى عبارته واطلق الشيخان تعدد اليمين مع الشاهد وينبغى ان يقيد بالعمد اما قتل الخطأ وشبه العمد فتختلف مع الشاهد يميناً واحدة كما مر عن تصريح الماوردى في الكلام على ان شهادة العدل لوث اه (قوله) ردت على المدعى وان نكل) وليس لنا يمين ردت ولا هناها بجري (قوله) لان سبب تلك) أى يمين الرد وقوله وهذه أى يمين القسامة اه عش (قول المتن بالقسامة) أى من المدعى واحترز بالقسامة عمداً وحلف المدعى عند نكول المدعى عليه وكان القتل عمداً فانه يثبت بها القود لانه لا قرار أو كالينة والقود يثبت بكل منهما معنى ويزادى ويأتى في شرح وفي القديم قصاص ما يوافقه (قول المتن على العاقلة) أى مخففة في الاول مغلفة في الثانى اه معنى (قوله) لقيام الحجة) إلى قوله وروى أبو داود في النهاية لإلا قوله وهو لما فيه إلى المتن (قوله) فيحتاج إلى النص (الخ) أى لئلا يتوهم ان القسامة ليست كالينة في ذلك كأنها ليست كالينة في العمد اه معنى (قوله) دية) أى حالة اه معنى (قوله) امان تدوا (الخ) أى تعطوا وقوله او تاذنوا (الخ) أى تعلموا بحرب من الله لخالفتمكم له فيما امركم به اه عش (قوله) وهو) أى هذا الخبر (قوله) ظاهر (الخ) خبر وهو (قوله) وتستحقون دم (الخ) بدل من ما مر سم ورشيدى (قوله) دم صاحبكم) أى دم قاتل صاحبكم اه معنى (قوله) فيدفع) ببناء المفعول ونائب فاعله ضمير رجل منهم (قوله) أى بضم (الخ) الاولى اسقاط أى (قوله) واجابوا) عبارة المغنى والنهاية واجاب الجديد اه (قوله) بان المراد بدل دمه) هذا جواب ما مر وقوله والقسامة (الخ) هذا جواب خبر أبي داود وقوله والدفع بالحبل (الخ) هذا جواب خبر الصحيحين اه سم (قوله) بان المراد بدل دمه) أى وعبر بالدم عن الدية لانهم يأخذونها بسبب الدم اه معنى (قوله) لاخذ الدية (الخ) أى كما يكون للاقتصاص منه (قول المتن ولو ادعى عمداً بلوث) عبارة الروض أو ادعى على ثلاثة بلوث انهم قتلوه عمداً وهم حضور وحلف لهم خمسين يميناً فان غابوا حلف لكل من حضر خمسين اه سم عش (قول المتن بلوث) أى معاه معنى (قول المتن اقسم عليه (الخ) والمتعدد في هذه المدعى عليه وفيما مر من قول الشارح فلوانهم لو كانوا ثلاثة اخوة (الخ) المتعدد المدعى اه عش (قوله) لتعذر الاخذ) إلى قوله بعدد عواها في المغنى لإلا قوله وعجيب إلى المتن وإلى الفصل في النهاية لإلا ذلك وقوله قال جمع (قوله) ثم الثالث) ذكره المغنى في شرح وهو الاصح بما نصه وسكت عن حكم الثالث إذا حضر وهو كالثانى فيما مر اه وقال عش بعد ذكره مله عن المحلى مانصه أى فيحلف المدعى بعد حضوره خمسين يميناً ان لم يكن ذكره في حلفه او لا ولا فلا يحتاج الى حلف اصلاً اه (قوله) فأنكر) أى وان اعترف اقتص منه اه معنى (قول المتن اقسم عليه (الخ) عبارة المغنى فان اعترف بالقتل اقتص منه وان أنكر اقسم (الخ) (قوله) كألو حضراماً) يتأمل هذا فان المتبادران الخمسين عند حضورهما لهما لان لكل خمسة وعشرين سم على حج اه عش (قوله) ومحل احتياجه (الخ) اشار به الى ان قول المصنف ان لم يكن (الخ) قيد لا قسم لا للقول المرجوح كما يوهمه صنيع المصنف (قوله) أى الثانى) عبارة المغنى أى الغائب اه (قوله) بحثه الرافعى) أى في المحرراه معنى (قوله) وعجيب (الخ) قديقول ذلك الشارح لا عجيب فان ينبغى تستعمل

(قوله) وتستحقون دم صاحبكم) بدل من ما (قوله) بان المراد بدل دمه) هذا جواب ما مر (قوله) والقسامة تشمل يمين المدعى) هذا جواب خبر أبي داود (قوله) والدفع بالحبل) هذا جواب خبر الصحيحين (قوله) ولو ادعى عمداً بلوث على ثلاثة حضر احدهم) عبارة الروض أى او ادعى على ثلاثة بلوث انهم قتلوه عمداً وهم حضور وحلف لهم خمسين يميناً فان غابوا حلف لكل من حضر خمسين اه (قوله) كألو حضراماً) يتأمل هذا فان المتبادران الخمسين عند حضورهما لهما لان لكل خمسة وعشرين (قوله) وعجيب (الخ) قديقول ذلك الشارح لا يجب فان ينبغى تستعمل للبندوب كما في قوله في الوصية ينبغى ان لا يوصى بأكثر من ثلث ماله

للنكول

اعتراض شارح له بأنه يقتضي ان هذا قول (ومن استحق بدل الدم اقسام) ولو كافر اعجورا (٥٩) عليه وسيد في قتلته بخلاف مجروح

ارتد ومات لا يقسم قريبه
لان ماله فيه نعم لو اوصى
لمستولدة بقيمة قته بعد قتله
ومات قبل الاقسام والتكول
قسم الورثة بعد دعواها
أو دعواهم إن شاؤا لانهم
الذين يخلطونه والقيمة لها

عملها بوصيته فان نكلوا سمعت
دعواها التحليف الخصم ولا

تحلف هي ويقسم مستحق
البذل (ولو) هو (مكاتب

لقتل عبده) لانه المستحق
فان عجز قبل نكله اقسام السيد

أو بعده فلا كالوارث وهذا
كمسئلة المستولدة المذكورة

آتفا يعلم ان قوله اقسام جرى
على الغالب إذا الخالف فيها

غير المدعى وظاهر أن ذكر
المستولدة مثال وانه لو

اوصى بذلك لآخر اقسام
الوارث أيضا واخذ

الموصى له الوصية بل قال
جمع لو اوصى لآخر بعين

فادعاهما الآخر حلف الوارث
كافي مسئلة المستولدة وقيل

يفرق بان القسامة على خلاف
القياس احتياطا للدماء

قال ابن الرفعة هذا إن كانت
العين بيد الوارث فان كانت

بيد الموصى له حلف جزما
(ومن ارتد) بعد موت

مورثه (فالا فضل تاخير
اقسامه ليسلم) ثم يقسم لانه

لا يتورع عن اليمين الكاذبة
(فان اقسام في الردة صرح على

المذهب) وأخذ الدية لانه
صلى الله عليه وسلم اعتد بايمان اليهود

للقول كافي قوله في الوصية ينبغي أن لا يوصى بأكثر من ثلث ماله اه سم (قوله اعتراض شارح الخ) واقفه
المعنى (قوله بانه) اى كلام المصنف وقوله ان هذا اى قوله إن لم يكن ذكره في الايمان والا فينبغي الخ (قوله
منقول) اى عن الاصحاب اه معنى (قوله بخلاف مجروح ارتد) عبارة المعنى احتريز بن استحق الخ عمالو
جرح شخص مسلما فارتد الخ (قوله ولو اوصى) اى السيد (قوله به بدقله) متعلق باوصى اهرشيدى ويجوز
تعلقه بقيمة قته عبارة الروض فان اوصى لمستولدة بعد قتل حالف السيد وبطلت الوصية او بقيمة عبده
إن قتل صحت الوصية والقسامة للسيد أو ورثته اه وبوافق الاول فقط قول المعنى بقيمة عبده المقتول اه
(قوله ومات) عبارة المعنى فالوصية صحيحة فاذا مات السيد قبل القسامة فان المستولدة تستحق القيمة ومع
ذلك لا تقسم بل الوارث لان العبد يوم القتل كان للسيد والقسامة من الحقوق المتعلقة بالقتل فيرثها كسائر
الحقوق وإذا ثبتت القيمة صرفها إلى المستولدة بموجب وصيته وتحقيق مراده كانه يقضى دينه اه (قوله
اقسم الورثة) فهذا اقسام غير مستحق بدل الدم اه سم (قوله بعد دعواها) اى المستولدة وقوله اودعواهم
أى الورثة (قوله إن شاؤا) قيد لقوله اقسام الورثة عبارة الروض مع شرحه ولا يلزمهم القسامة وإن تيقنوا
الحال لانه سعى في تحصيل غرض الغير فان نكلوا عن القسامة لم تقسم المستولدة لان القسامة لا تثاب القيمة
وهى للسيد فتخص بخلفته بل لها الدعوى على الخصم بالقيمة والتحليف له لان الملك لها فيها ظاهر أو لا تحتاج
في دعواها والتحليف إلى إثبات جهة الاستحقاق ولا إلى اعراض الورثة عن الدعوى فلو نكل الخصم حلفت
اليمين حلفت بين الردها (قوله ولا تحلف هي) اى لانها ليست خالصة المورث فلو نكل الخصم حلفت
اليمين المردودة اه ع شر (قوله ويقسم الخ) دخول في الماتن (قوله لانه المستحق) اى لبذله ولا يقسم سيده
بخلاف العبد المأذون له في التجارة إذا قتل العبد الذى تحت يده فان السيد يقسم لبذله دون المأذون له لانه
لاحق له معنى واسى (قوله فان عجز) اى المكاتب عن اداء النجوم (قوله قبل نكله الخ) اى وقبل اقسامه
واما لو عجز بعد ما اقسام اخذ السيد القيمة كالومات الولي بعدما اقسام اه معنى واسى (قوله او بعده فلا)
اى فلا يحلف لبطان الحق بالنكول لكن للسيد تحليف المدعى عليه اه اسى (قوله كالوارث) اى كما
لا يقسم الوارث إذا نكل مورثه اه اسى (قوله وهذا) اى مسالة عجز المكاتب (قوله إذا الخالف فيها الخ)
انما يتجه هذا لو كان المصنف قال ومن ادعى اقسام وانما قال ومن استحق بدل الدم اقسام وهذا انما يخرج
منه مسئلة المستولدة دون مسئلة الكتابة فتأمل على ان اطلاق ان الخالف غير المدعى في مسئلة المستولدة
لا يجمع قوله اودعواهم اه سم (قوله غير المدعى) عبارة النهاية غير المستحق حالة الوجوب اه (قوله
هذا) اى الخلاف (قوله حلف جزما) اى الموصى له (قوله بعد موت مورثه) عبارة المعنى بعد استحقاقه
البذل بان يموت المجروح ثم يرتد قبل ان يقسم اما إذا ارتد قبل موته ثم مات المجروح وهو مرتد فلا يقسم
لانه لا يرث بخلاف ما إذا قتل العبد وارث سيده فانه لا فرق بين أن يرتد قبل موت العبد او بعده لان استحقاقه
بالمالك لا بالارث اه (ثم يقسم) الى الفصل في المعنى (قول المتن صرح) اى اقسامه (واخذ الدية) يقتضى ان
الاخذ لا يتأني ووقف ملك المرتد سم على حج اه ع شر (قوله اعتد بايمان اليهود) اى فدل على ان يمين الكافر
صحيحة اه معنى (قوله اعتد بها) اى بايمانه حال الردة (قوله لتعذر بيت المال) لان ديته لعامة المسلمين
وتحليفهم غير ممكن اه معنى (قوله والا حبس) اى وان طال الحبس اه ع شر

(قوله اقسام الورثة) فيها اقسام غير مستحق بدل الدم (قوله إذا الخالف فيها غير المدعى) انما يتجه
هذا لو كان المصنف قال ومن ادعى اقسام وانما قال ومن استحق بدل الدم اقسام وهذا انما يخرج من مسئلة
المستولدة دون مسئلة الكتابة فتأمل على ان اطلاق ان الخالف غير المدعى في مسئلة المستولدة لا يجمع قوله
أو دعواهم (قوله بل قال جمع لو اوصى لآخر بعين) كتب عليه م (قوله واخذ الدية) يقتضى ان الاخذ

في القصة السابقة والقسامة نوع اكتساب للمال كالاخطاب ولو أسلم اعتد بها قطعاً (ومن لا وارث له) خاصاً (لأقسامه فيه)
م لو مع لو ث لتعذر حلف بيت المال بل ينصب الامام مدعيًا فان حلف المدعى عليه فواضح ولا حبس حتى يقر أو يحلف

(فصل فيما ثبت به وجب القود والمال بسبب الجناية واكثره باقى في الشهادات والدعاوى وقدم هنا تبعاً للشافعي رضي الله عنه (لأنه ثبت موجب) بكسر الجيم (القصاص) (٣٠) في نفس أو غيرهما من قتل أو جرح أو إزالة (بأقرار) صحيح من الجاني (أو شهادة (عدلين) أو يعلم القاضى أو ينكول المدعى عليه مع حلف المدعى كايعدان بما سيذكره على أن الأخير كالأقرار وما قبله كالينة وسيأتى أن السحر لا يثبت إلا بالأقرار فلا يرد عليه (و) إنما يثبت موجب (المال) مما مر (بذلك) أى الأقرار أو شهادة العدلين وما فى معناهما

(فصل فيما ثبت به موجب القود) (قوله فيما ثبت) إلى قول المتن وليصرح في النهاية وكذا فى المغنى إلا قوله مفردة أو متعددة (قوله بسبب الجناية) قيد في موجب المال ليخرج موجب المال لا بسبب الجناية كالبيع مثلاً لا يكتفى بدخول المال الواجب بالجناية على المال وهو غير مراد فكان ينبغي زيادة على البدن أو نحو ذلك أه رشيدى (قوله واكثره) أى أكثر ما فى هذا الفصل (قوله وقدم) أى المصنف هذا الفصل (قوله من قبل الخ) بيان لموجب القصاص (قوله أو جرح) بفتح الجيم مصدر وأما بالضم فهو الاثر الحاصل به وقوله أو إزالة أى للمعنى من المعانى كالسمع والبصر ادعى (قوله صحيح) احتراز عن إقرار الصبي والمجنون أه عرش (قوله أو يعلم القاضى) أى حيث سأل عنه القضاء به لعله بأن كان يجتهد ادعى هذا على مختار النهاية وباقى في الشارح خلافة (قوله كايعدان الخ) جواب عن إيراد علم القاضى وبين الرد على حصر المصنف وحاصله أنه سكت عنهما هنا اتكالا على علمهما بما سيذكره (قوله على أن الأخير) أى البين المردودة وقوله وما قبله الخ أى علم القاضى أى فلا يردان على حصر المصنف (قوله فلا يرد عليه) وجه وروده أنه ذكر أن موجب القصاص يثبت بالأقرار أو البينة مع أن السحر لا يثبت إلا بالأقرار خاصة وحاصل الجواب أنه لما لم يتعرض له هنا لأنه سيذكره أه رشيدى (قوله بما مر) أى من قبل أو جرح أو إزالة (قوله وما فى معناهما) وهو علم القاضى والبين المردودة أه عرش (قوله كما مران) انظر أين مر ذلك في النسبة المفردة والذي مر به لعله أنه ان جميع إيمان الدم متعددة رشيدى وبهم وسألت (قوله تأتد) أى في قوله ويجب بالقسامة الخ (قوله وشرط ثبوته) أى المال وقوله بالحجة الناقصة وهى رجل وامرأتان أو رجل وبين ادعى (قوله به) أى المال (قوله وإلا) أى بأن ادعى القود وأقام الحجة الناقصة (قوله لم يثبت المال الخ) بل لا يصح دعوى القود أصلاً كما هو الموجود في كلامهم وكما لم ينزل المصنف بعد ولو عفا عن القصاص الخ خلافاً لما يروى من كلام الشارح قول الرشيدى وفيه تأمل (قوله بها) أى بالحجة الناقصة لكنها تثبت بها لاوث وقوله وإنما يجب أى المال وأوله بها أى بالحجة الناقصة أه عرش (قوله لأنها) أى المرفة أى إقامة الحجة الناقصة فيها (قوله توجبها) أى المال والقطع واجب عن ذلك أيضاً بأن المال هنا يبدل عن القود وأما المال والقطع نكل منهما حق متأصل لا يبدل كما يفيد قوله لأنها توجبها أه عرش (قوله غير المدعى) بفتح العين أى غير المدعى به (قوله المستحق) أى مستحق قصاص في جناية توجبها أه غنى (قوله قبل الدعوى الخ) وقوله على مال متعلقان بهما (قوله وبين) أى خمسون أه عرش (قوله المتين لم قبل الخ) أى لم يحكم له بذلك لو أقام بينة بعده فوه بالجناية المذكورة هل يثبت القصاص لأن اللفظ غير معتبر أو لا لأنه أمانة طحقه لم أر من تعرض له والظاهر الأول أه غنى (قوله لا يثبت القود) أى ولم يثبت (قوله أما بعدهما الخ) أى بعد الدعوى والشهادة عبارة للمغنى أما لو ادعى العمد وأقام رجلاً وامرأتين ثم عفا عن القصاص على مال وقصد الحكم له بذلك الشهادة لم يحكم له بها قطعاً أه (قوله فإذا اشتملت) عبارة للمغنى وإذا اشتملت الجناية أه بالو أو (قوله لم يثبت) الأولى التانيث كفى للمغنى (قوله وبه) أى باتحاد الجناية هنا (قوله مرق منه) أى من السهم من زيد (قوله فان الثانى) أى الخطا الوارد على غير زيد (قوله لأنها) أى رمى زيد بسهم ومروور هامة إلى غيره (قوله فى الأولى) أى هاشمة قبلها ايضاح وهو راجع لمعطوف والمعطوف عليه معا (قوله بها) أى بالحجة

لا ينفى وقف ملك المرتد

(فصل فيما يثبت موجب القصاص بأقرار أو عدلين الخ) (قوله مفردة أو متعددة كما مر) راجع أين مر ذلك بالنسبة للمفردة وعبرة الزركشى وقوله أو يمين صوابه أو يمين بزيادة أو لا أن يريد المال في غير القسامة فإنه يثبت باليمين المفردة وهو بعيد من سياقه لكن يرد عليه أن اليمين في الجراح كلها متعددة على الأظهر ولا توزع على مقدار الدية أه (قوله وإنما وجب في السرقة بها) أى بالناقصة (قوله

أو يعلم القاضى أو ينكول المدعى عليه مع حلف المدعى كايعدان بما سيذكره على أن الأخير كالأقرار وما قبله كالينة وسيأتى أن السحر لا يثبت إلا بالأقرار فلا يرد عليه (و) إنما يثبت موجب (المال) مما مر (بذلك) أى الأقرار أو شهادة العدلين وما فى معناهما (أو برجل وامرأتين أو برجل ويمين) مفردة أو متعددة كما مرانفاً أو بالقسامة كما علم بما قدمه وشرط ثبوته بالحجة الناقصة أن يدعى به لا بالقود وإلا لم يثبت المال بها وإنما وجب في السرقة بها وإن ادعى القطع لانهما توجبها والعمد لا يوجب إلا القود فلو أوجبنا المال أو جبننا غير المدعى (ولو عفا) المستحق (عن القصاص) قبل الدعوى والشهادة على مال (ليقبل للمال رجل وامرأتان) أو شاهد ويمين (لم يقبل فى الاصح) اذ لا يثبت المال إلا بعد ثبوت القود أما بعدهما وقبل الثبوت فلا يقبل قطعاً لأن الشهادة غير مقبولة حين اقيمت (ولو شهد هو وهما) أى رجل وامرأتان وفى معناهما رجل معه يمين (بهاشمة قبلها ايضاح لم يجب أرشها على المذهب) لاتحاد الجناية فإذا اشتملت

على موجب قود لم يثبت إلا حجة كاملة وبه فارق رضى سهم لزيد مرق منه لغيره فان الثانى انما يثبت بالناقصة لانهما جنايتان مستقلتان ومن ثم لو اختلف الثانى أو الضربة فى الأولى ثبت المشيم بها لانفراده حينئذ (وليصرح) الناقصة

وجوبا (الشاهد بالمضى) الذي مر إضافة التائب للمضى (قوله قال) اشهادانه (خبر به بسبب في حقه) فمات لم يثبت) المدعى به هو المرات الأولى،
عن فعله (حتى يقول فمات منه) أي من جرحه أو قتلته (أو فمات مكانه) لأنه لا احتمال من أنه بسبب آخر غير جرحه تميزت إضافة المرات إليها
فذلك الاحتمال لا يكفى اشهادانه قتلته وإن لم يذكر ضربا ولا جرحا خلا لما لا يتوهم من العبارة (ولو قال ضرب راسه فادماه أو فأسال
دمه ثبتت دامية) لانه يرجح كلامه بها بخلاف فمات دمه لا احتمال حصول السيلان بسبب آخر (٦١) (ويشترط اوضحة) أي لانه هادئة بها

قول الشاهد (ضربه فواضح
عظم رأسه) إذا احتمال
حينئذ (وقيل يكفى فواضح
رأسه) وهو المعتمد لفهم
المقصود منه عرفا وما قيل
ان الموضحة من الايضاح
ولا تختص بالعظم فلا بد
من التعرض له وإن تنزيل
لفظ الشاهد الغير الفقيه على
اصطلاح الفقهاء لا وجه له
رده البلقيني بان الشارع
اناط بذلك الاحكام فهو
كهرائح الطلاق يقتضى
بها مع الاحتمال فاذا شهد انه
سرحا قضى بطلاقها وان
احتمل تسريح راسها
فكذا إذا شهد بالايضاح
قضى به وإن احتمل انه لم
يوضح العظم لانه احتمال
بعيد جدا وفيه ما فيه في
شاهد عام لا يعرف مدلول
نحو الايضاح شرعا فلا وجه
هنا وفيما قاس عليه انه
لا بد من الاستفصال فان
تعذر وقف الامر هنالى
البيان او الصلح (ويجب
بيان محلها) أي الموضحة
الموجبة للقود (وقدرها)
فيما إذا كان على راسه
مواضع او تعيينها بالاشارة اليها
سواء كان على راسه موضحة

النافعة (قوله رجوبا) إلى قوله ما قيل في المتن الاول ويكفى إلى المتن وإلى التذييل في النهاية الا قوله خلافا
إلى المتن (قول المتن بالمضى) بفتح الميم أي المدعى به معنى ونهاية قوله فمات مكانه) امل وجهه الا كنفاء
بذلك ان المنباد منه من أنه بسبب الجناية أو الايضا محتمل مع ذلك ان من أنه بسبب آخر كسقوط جدار ومثل
ذلك ما قال فمات حالا ع ش (قوله) لم يذكر ضربا ولا جرحا) فانه لا يفسر على فمات ما ذكر انه ذكر
شروط المدعى كقوله قتلته عمدا او خطأ إلى غير ذلك على ما مر في دعوى الدم والنفسا مناه ع ش (قوله
بخلاف فمات دمه) وقياس ما قال فمات مكانه او حالا لو قال فمات دمه مكانه او حالا فمات افع ش
(قول المتن فواضح عظم راسه) ولو اقتصر على قوله اوضحة لم تسمع لصحة ما يغير الراس والوجه مع ان
الواجب فيه الحكم من زيادة افع ش (قوله من الايضاح) أي وهو انه لا يكشف البيان وليس فيه تخصيص
بعظمه بحجري (قوله له) أي لا اعظم (قوله على اصطلاح الفقهاء) أي من اختصاصه بالعظم (قوله رده
البلقيني الخ) خبر وما قيل الخ (قوله بذلك) أي بالايضاح (قوله وفيه) أي في كلام البلقيني (قوله هنا) أي
في نحو الايضاح من الشاهد العامي وقوله فيما قاس عليه أي من نحو التسريح من العامي (قوله الموجبة
للقود) سيدكر محترمه باختلاف قدرها الخ أي جراحة باقى البدن (قوله فيما إذا كان على راسه مواضع)
توقف ابن قاسم في هذا التقييد ثم نقل عبارة شرح المنهج الصريحة في عدم اعتباره وان لا بد من بيان الموضحة
محلا ومساحة وان كان براسه موضحة واحدة اهر شيدى اقول وكذا عبارة المغنى صريحة في اشتراط بيان
الموضحة محلا ومساحة أو الاشارة اليها وان كان براسه موضحة واحدة (قوله متى لم يبينوا ذلك) أي ولم
يعينوها بالاشارة اليها (قوله بل يتعين الارش) عبارة المغنى افهم قوله ليمكن قصاصا انه بالنسبة الى وجوب
المال لا يحتاج الى بيان وهو الاصح المنصوص اه (قوله لا يختلف) أي باختلاف محلها ولا باختلاف مقدارها
اه ع ش (قوله ومنه) أي من قوله لا لا يختلف الخ (قوله لا بد) أي في وجوبها (قوله من تعيينها) أي تعيين
موجبها على حذف المضاف ويجوز ارجاع الضمير إلى الباقي بتأويل البقية وفي بعض نسخ النهاية من
تعيينها اه بالثنية أي المحل والقدر (قوله لا تختلفا) أي الحكومة (قوله حقيقة) إلى التثنية في المغنى
(قوله وهو يقتل غالبا) من مقول الساحر (قوله تابا) بمعنى كانا ساحرين ثم تابا اه معنى (قوله او نادرا)
راجع لكل من المثالين (قوله له) أي لاسمه (قوله وهما) أي دبة شبه العمود والخطا على حذف المضاف (قوله
فعليه) أي الساحر (قوله ولم يمت) أي به اه ع ش عبارة المغنى وان قال امرضت به عزرفان مرض به
وتالم حتى مات كان لو ثمان قامت بدينه انه تالم حتى مات ثم بحال الولي انه مات بسحره وهو ياخذ الدية فان ادعى
الساحر برأه من ذلك المرض واحتمل برؤه بان مضت مدة يحتمل برؤه فيها صدق بيمينه اه (قوله وكنكوله
الخ) هذا هو الافرار الحكيم اه رشيدى أي فهو عطف على قوله كقتلته الخ عبارة المغنى ويثبت السحر

فيما إذا كان على راسه مواضع) امل هذا القيد لا جل قوله بيان محلها لا لا جل قوله قدرها ايضا بدليل قوله
وان لم يكن براسه الا موضحة واحدة لاحتمال انها وسعت اه وقد يقال بيان محلها لا بد منه وان لم يكن براسه
الا واحد اذ قد تكون موضحة بعضها المختلف محل ثم رأت قول شرح المنهج ويجب لقوده الموضحة ببيانها
محلا ومساحة وان كان براسه موضحة واحدة لجواز انها كانت صغيرة فوسعها غير الجاني اه (قوله بل
يتعين الارش الخ) عبارة الروض فلو شهد بايضاح بلا تعيين وجب المال اه وكان تعذر القود لعدم

أو مواضع (ليمكن قصاص) لانهم متى لم يبينوا ذلك فلا قود وان لم يكن براسه الا موضحة واحدة لاحتمال انها وسعت بل يتعين الارش
لانه لا يختلف ومنه يؤخذ ان حكومة باقى البدن لا بد من تعيينها ولو بالنسبة للمال والالم تجب حكمومتها لا اختلافها باختلاف قدرها ومحلها
(ويثبت القتل بالسحر بأقراره) به حقيقة او حكما كقوله بسحري وهو يقتل غالبا او بنوع كذا وشهد عدلان تابا بانه يقتل غالبا فعمد فيه القود
او نادر افشبه عمدا واخطات من اسم غيره له خطأ وهما على العاقلة ان صدقوه والا فبليه او مرض بسحري ولم يمت اقسام الولي لانه لو شئو كنكوله

مع يمين المدعى (لا يبينه) لتعذر مشاهدة (٦٢) قصد الساحر وتأثير سحره (تنبيه) تعلم السحر وتعليمه حرامان مفسقان مطلقا على

أيضا باليمين المردودة كان يدعى عليه القتل بالسحر فينكر وينكل عن اليمين فترد على المدعى بناء على الأصح من أنها كالأقرار اه (قوله مع يمين المدعى) أي يميناً واحدة اه ع ش (قوله وتأثير سحره) أي في الشخص المعين فلا ينافي قوله السابق وأشهد عدلان الخ لأنه كان في النوع مع قيد الغالب (قوله تعلم السحر) إلى قوله نعم في المغنى (قوله مطلقا على الأصح) أي خلافا لابن أبي هريرة في قوله ويجوز تعليمه وتعليمه للوقوف عليه لا للعمل به اه معنى (قوله ولا اعتقاده) فإن احتيج فيه ما إلى تقديم اعتقاده كمكفر كفر اه معنى (قوله ويجزم فعله) وهل من السحر ما يقع من الأقسام وتلاوة آيات قرآنية يتولد منها الهلاك فيعطى حكمه المذكور أم لا فيه نظر والأقرب الأول فليراجع اه ع ش عبارة السيد عمرو لا بأس بحل السحر بشيء من القرآن والذكر والكلام المباح وإن كان بشيء من السحر فقد توقف فيه أحمد والمذهب جواز ضرورة اه إقناع في فقه الحنابلة اه (قوله ويفسق به) أي بفعل السحر مطلقا أيضا كاعتباره وتعليمه (قوله فيهما) أي في قوله ويجزم فعله ويفسق به وقوله ولا يظهر الخ وقوم نعم الخ استدراك على دعوى الإجماع في الأول فقط أي قوله ويجزم فعله ويفسق به عبارة المغنى قال امام الحرمين ولا يظهر السحر الأعلى فاسق ولا تظهر الكرامة على فاسق وليس بمقتضى العقل بل مستفاد من إجماع الأمة انتهى (قوله يطلق السحر) أي يحله (قوله منه) أي من جواب أحمد (قوله لهذا الغرض) أي الحل (قوله وفيه نظر) أي في الأخذ (قوله إذ ابطاله الخ) وقد يقال أن إطلاق الإمام أحمد ظاهر في العموم وهذا القدر كاف في صحة الأخذ (قوله وفي حديث الخ) تأييد للنظر (قوله وذكروها) أي للنشرة المباحة (قوله لانه) أي السحر حينئذ أي حين حل به السحر عن الغير (قوله وهو الحق) أي ما قاله الحسن البصري وغيره من عدم جواز مطلقا (قوله لانه داء الخ) لا يخفى أنه يفيد عدم جواز التعلم لا عدم جواز فعل العالم به لعله عن الغير (قوله وبهذا رد الخ) يعني بقوله لانه داء الخ ومر ما فيه (قوله قال) أي من اختار حله الخ (قوله وله حقيقة الخ) (تنبيه) السحر لغة صرف الشيء عن وجهه يقال ماسحرك عن كذا أي ماصرفك عنه واصطلاحاً حائز أوله النفوس الخبيثة لأفعال وأقوال يترتب عليها أمور خارقة للعادة واختلاف فيه هل هو تخيل أو حقيقة قال بالأول المعتزلة واستدلوا بقوله تعالى تخيل اليه من سحرهم أنها تسعى وقال بالثاني أهل السنة ويدل لذلك الكتاب والسنة الصحيحة والساحر قد يأتي بفعل أو قول يتغير به حال المسحور فيمرض ويموت منه وقد يكون ذلك بوصول شيء إلى بدنه من دخان أو غيره وقد يكون بدونه ويفرق بين الزوجين ويكفر معتقداً باحته (فائدة) لم يبلغ أحد من السحرة إلى الغاية التي وصل إليها القبط أيام دولو كامل مكرم مصر بعد فرعون فأنهم وضعوا السحر على البرابي وصوروا فيها صور عساكر الدنيا والبرابي بالباء الموحدة أحجار تحت وتجعل فيها الصور المذكورة وهي مشهورة في بلاد الصعيد فأى عسكر قصدهم أتوا إلى ذلك العسكر المصور فافعلوه به من قلع الأعين وقطع الأعضاء اتفق نظيره للعسكر القاصد لهم فتخاف منهم العساكر وأقاموا ستمائة سنة والنساء من الملوك والأمراء بمصر بعد غرق فرعون وجنوده فهاهم الملوك والأمراء قال الدميري حكاه القرافي وغيره وذهب قوم إلى أن الساحر قد يقلب بسحره الأعيان ويجعل الإنسان حماراً بحسب قوة السحر وهذا واضح البطان لانه لو قدر على هذا القدر أن يرد نفسه إلى الشباب بعد الهرم وإن منع نفسه من الموت ومن جملة أنوع السيمياء وأما الكهانة والتنجيم والضرب بالرمل والحصى والشعير والشعيرة فحرام تعليمها وتعلمها فعلا وكذا إعطاء العوض وأخذها عنها بالنص الصحيح في النهي عن حلوان الكاهن والباقي بمنعاه مغنى وع ش (قوله ويجزم تعلم وتعليم كهانة) والكاهن من تخبر بواسطة النجم عن المغيبات في المستقبل بخلاف العراف فإنه الذي يخبر عن المغيبات الواقعة كعين السارق ومكان المسروق والضالة ومعنى (قوله وضرب الخ) عطف على تعلم الخ (قوله وخبر مسلم الخ) عبارة المغنى وأما الحديث الصحيح كان نبي من الأنبياء يخط فن وافق خطه فذاك معناه من علم موافقته فلا بأس ونحن لا نعلم الموافقة فلا يجوز لنا ذلك اه وفي ع ش عن الدميري مثلاً (قوله علق حله) أي

الأصح وحل الخلاف حيث لم يكن فعل مكفرو ولا اعتقاده ويجزم فعله ويفسق به أيضا ولا يظهر إلا على فاسق إجماعا فيهما نعم سئل الامام أحمد عن يطلق السحر عن المسحور فقال لا بأس به وأخذ منه حل فعله لهذا الغرض وفيه نظر بل لا يصح إذا بطله لا يتوقف على فعله بل يكون بالرقى الجائزة ونحوها مما ليس بسحر وفي حديث حسن النشرة من عمل الشيطان قال ابن الجوزي هي حل السحر ولا يكاد يقدر عليه إلا من عرف السحر اه أي فالنشرة التي هي من السحر محرمة وإن كانت لفصل حله بخلاف النشرة التي ليست من السحر فإنها مباحة كما بينها الأئمة وذكروها لها كفييات وظاهر المنقول عن ابن المسيب جواز حله عن الغير ولو بسحر قال لانه حينئذ صلاح لا ضرر لكن خالفه الحسن وغيره وهو الحق لانه داء خبيث من شأن العالم به الطبع على الإفساد والأضرار به ففطم الناس عنه راسوا بهذا يرد على من اختار حله إذا تعين لرد قوم يخشى منهم قال كما يجوز تعلم الفلسفة المحرمة وله حقيقة عند أهل السنة

ويؤثر نحو مرض وبغضاء وفرقة ويجزم تعلم وتعليم كهانة وضرب رمل وخبر مسلم دال على حظره لانه علق حله بمعرفة موافقة الضرب

ما يفعله من لما كان يفعله النبي الذي علمه راني يظن ذلك فضلا عن علمه وشيرو وحصى وشوذة والنفرج على فاعل شيء من ذلك كما هو ظاهر لانه
إعانة على معصية ثم راي في فتاوى المصنف ما يصرح بذلك والخبر الصحيح من اني عرافا لم تقبل له عملا ذاربعين وما يشمله رني القبول فيه نفي
للشوا ب للصلحة و مر قبيل هذا الكتاب أنه لا ضمان على القائل بالعين وإن أعده و نقل الزركشي عن بعض المتأخرين أنه أقي بأن لولي الدم
قتل ولي قتل مورثه بالحال لان له فيه اختيارا كالساحر وحينئذ فينبغي ان ياتي فيه تفصيله اه وفيه نظر بل الذي يتجه خلافة لان غايته انه
كمان تعم و قد اعتمد منه دائما فقل من تعم النظر اليه على أن القتل بالحال حقيقة إنما يكون (٦٣) لمهدر لعدم نفوذ حاله في محرم إجماعا

(ولو شهد مورثه غير أصل
وفرع (بحرح) يمكن
افضاؤه للهلاك (قبل
الاندمال لم يقبل) وان كان
عليه دين مستغرق لثمته
اذ لومات كان الارش له
فكانه شهد لنفسه ولا نظر
لوجود الدين لانه لا يمنع
الارش وقد يرى الدائن
او يصلح وكونه لمن لا
يتصور ابرأؤه كزكاة نادر
لا يلتفت اليه والعبرة بكونه
مورثه حال الشهادة فان
كان عنده ما يحجوب اشم زال
المانع فان كان قبل الحكم
بالشهادة بطلت او بعده
فلا (وبعده يقبل) اذ لا
تهمه (وكذا تقبل) شهادته
لمورثه (بمال في مرض
موته في الاصح) لانه لم
يشهد بالسبب الناقل
للشاهد بتقدير الموت بخلاف
الجرح ولان المال يجب
هنا حالا ويتصرف فيه
المريض كيف أراد وشم
لا يجب الا بالموت فيكون
للوارث (ولا تقبل شهادة
العاقلة بفسق شهود قتل)

الضرب برمل وكذا ضمير منه و ضمير عليه (قوله ما يفعله) ببناء المفعول (قوله علمه) ببناء المفعول من النعميم
(قوله ذلك) اي الموافقة نائب فاعل يظن (قوله وشعير الخ) بالجر عطا على رمل (قوله وشعبذة) عطفت
على كهانة (قوله والنفرج الخ) عطفت على تعلم الخ عبارة عث عن الدميري ويحرم المشي الى اهل هذه
الانواع وتصديقهم وكذلك تحرم القيافة والطرو والطيرة وعلى فاعل ذلك التوبة منه اه (قوله بذلك)
اي بحرمه النفرج (قوله عرافا) مر تفسيره انما (قوله ويشمله) اي المنفرج (قوله ونقل الزركشي) الى
قوله لان غايته الخ في المعنى (قوله لان له) اي الولي فيه اي في الحال او القتل بها (قوله وفيه نظر الخ) اي في
فتوى البعض عبارة المعنى والصواب انه لا يقتل به ولا بالدعاء عليه كما نقل ذلك عن جماعة من السلف اه
(قوله لان غايته الخ) اي الولي المذكور (قوله منه) اي العائن (قوله غير اصل وفرع) اي كما يعلم من باب
الشهادات لان شهادتهما لا تقبل مطلقا للعضية اه معنى (قوله يمكن افضاؤه) الى قوله كذا قيل في المعنى
لا افوله في المجلس او بعده ولى قوله ولا ينافي مراجعة الاولى في النهاية الا قوله ولا نظر الى اما قيل لا يحملونه
(قوله يمكن افضاؤه للهلاك) اي ولو كان ذلك الجرح ليس من شأنه ان يسرى لانه قد يسرى سم على المنهج
اه عث (قوله وان كان عليه) اي على مورثه وكذا ضمير مات (قوله وقد يرى الدائن) يؤخذ منه ان مثل
ذلك مال او وصى بارش الجنانية عليه لاخر فان الموصى له قد لا يقبل فيثبت الموصى به للوارث اه عث
(قوله من لا يتصور الخ) اي أو المحجور عليه بصبا وجنون معنى وعث (قوله كزكاة) أي ووقف عام اه
معنى (قوله لا يلتفت اليه) لان التهمة موجودة لاحتمال ظهور مال المورثه كان مخفيا قال الرافي وشهادتهم
بتركية الشهود كشهادتهم بالجرح اه معنى (قوله فان كان) اي الزوال (قول المتن وبعده) اي الاندمال
(قوله لانه لم يشهد الخ) عبارة الجلال في تحليل مقابل الاصح نصا و فرق الاول بان الجرح سبب الموت الناقل
للحق اليه بخلاف المال اه رشيدى زاد المعنى عقب مثل ما مر عن الجلال فاذا شهد بالجرح فمكانه شهد
بالسبب الذي ثبت به الحق وهما بخلافه اه (قوله او نحوه) اي كقطع طرف خطأ او شبه عمد اه معنى
ويحتمل ان الضمير للفسق (قوله وكذا ان لم يحمله لفقرهم) اي لا تقبل اه عث (قوله بخلاف الموت)
اي موت القريب (قوله كيبته باقراره) اي كشهادة العاقلة بفسق بينة اقراره بالقتل العمداه معنى (قوله
اذ لا تهمه) اي اذ لا تحمل فيه (قول المتن ولو شهد اثنان الخ) عبارة المعنى واعلم انه يشترط في الشهادة
السلامة من التكاذب وحينئذ لو شهد الخ (قول المتن بقتله) اي شخص اه معنى (قوله اي المدعى به)
تفسير لقتله (قوله على الاولين) او على غيرهما معنى واسنى (قوله لان طلبه) اي المدعى اه عث (قوله
ان ساله) اي الحاكم (قوله فيه) اي الحكم وعبارة المعنى لان دعواه القتل على المشهود عليهما وطلبه
الشهادة كاف الخ (قوله فالمراد سكت عن التصديق) اي مراد القيل بسكوت الولي سكوت عن

التعيين في معنى العفو عنه فلا يشكل بان الواجب القود عينا (قوله وكذا ان لم يحمله لفقرهم لا لكون
الاقرين الخ) بقى ما لو كان الابدون اغنياء والاقرين فقرام فقل ترد شهادة الابدعين لانهم المتحملون

أو نحوه (محملونه) أو بتركية شهود الفسق لدفعهم بذلك الغرم عن أنفسهم وكذا ان لم يحمله لفقرهم لا لكون الاقرين يفون بالواجب
لان الغنى قريب في الفقير بخلاف الموت ولا نظر الى تحمل البعيد لفقر غيره لان الانسان كثيرا يقرب غنى نفسه ويعرض عن امر غيره
غنى وفقر فالتهمة المبينة على تقدير غنى نفسه أظهر من التهمة المبينة على فقر غيره الغنى اما قيل لا يحملونه كيبته باقراره أو بأنه قتل عمدا فتقبل
شهادتهم بنحو فسقهم اذ لا تهمه (ولو شهد اثنان على اثنين بقتله) اي المدعى به (فشهدا على الاولين بقتله) مبادرين في المجلس او بعده
(فان صدق الولي) المدعى (الاولين) يعنى استمر على تصديقهم ما حتى لو سكت جاز للحاكم الحكم بها لان طلبه منهما الشهادة كاف في جواز
الحكم بها كذا قيل ويرده ما صرحوا به في القضاء انه لا يجوز له الحكم بمائتت عنده الا ان سال المدعى فيه فالمراد سكت عن التصديق

(حكمهما) لا تنفاه التهمة عنهما وتحقق في الآخرين لانهما صار اعداء من الاولين بشهادة الاولين عليهم اولا لانهم يدفعان بها عن أنفسهما والتدليل الاول مشكل إذ المؤثر العداوة الدنيوية وليست الشهادة منها فالذى يتجهز التعليل الثاني (أو) صدق (الآخرين أو) صدق (الجميع) أو كذب (الجميع بطناً) أي الشهادة أن أمانى تكذيب الكل فواضح أمانى تصديق الكل فلان تصديق كل فريق يستلزم تكذيب الآخر لاقتضاء كل من الشهادة أن لا قاتل غير المشهود عليهم أو أمانى تصديق الآخرين فلا يستلزم تكذيب الاولين وشهادة الآخرين مردودة لما روي لا ينافي مراجعة الولي التي (٦٤) افهمها المتن وجوب تقديم الدعوى وتعيين القاتل فيها لان تلك المبادرة لما وقعت اورثت

ربية فروج لينظر أيسمر على تصديق الاولين فيحكم له أو لا فتردد دعواه كذا قاله جمع مجيبين عن اعتراض تصوير المسئلة بان الشهادة بالقتل يشترط لسماعها تقدم الدعوى وتعيين القاتل فيها فكيف يشهدان ثم يراجع الولي وأقول إنما يتوجه هذا الاعتراض حتى يحتاج للجواب عنه بما ذكر اذا قلنا ان الحاكم يراجع الولي وجوباً وندباً وهو الاصح اما اذا قلنا بما مر ان معنى تصديقه للاولين استمراره على تصديقهما فلا اعتراض اصلاً غاية الامر ان تسمية ما وقع من المشهود عليهما شهادة تجوز لان المبادرة بالشهادة تبطلها وان الولي وان لم يجب سؤاله لكنه قد يتعرض لما يبطل حقه وظاهر كلام بعضهم ان ندب سؤاله محله ان يبادر في مجلس الدعوى لاني مجلس بعده أي لان مبادرتهم بمجلس الدعوى قد تقرب ظن صدقهما بخلافها بعده وبما تقرر علم انه لا يحتاج لقول بعضهم صورة ذلك ان يוכל الولي

التصديق لا سكوته عن طلب الحكم فلا ينافي ما صرحوا به في القضاء وحينئذ فنوله لان طلبه منهما الشهادة كاف أي عن التصديق ثانياً رشيدي وعش (قول المتن حكمهما) ولا يختص هذا الحكم بما ذكره بل متى ادعى على احدهم قال غيره بمبادرة بل انا الذي فعلته جاء فيه ما ذكر من التفصيل اه عش (قوله او لانهما يدفعان الخ) عطف على قوله لانهما صار الخ (قوله منها) أي من العداوة الدنيوية اه عش (قوله فالذى يتجهز التعليل الثاني) ولذا اقتصر عليه المغنى (قوله أي الشهادة) أي إلى قوله كذا قاله جمع في المغنى (قوله لما مر) أي من التعليل (قوله مراجعة الولي) أي مراجعة الحاكم لولي (قوله لان تلك المبادرة الخ) علة لعدم المناقاة (قوله اورثت ربية) أي للحاكم قوله فروج أي فليراجع الولي ويساله احتياطاً انتهى مغنى (قوله لينظر) أي الحاكم يستمرى الولي (قوله او لا) أي او يعود إلى تصديق الآخرين او الجميع او يكذب الجميع انتهى معنى (قوله وهو الاصح) أي النذب (قوله تجوز الخ) خبر ان (قوله وان الولي الخ) عطف على قوله ان تسمية الخ (قوله سؤاله) من اضافة المصدر إلى مفعوله (قوله ان يبادر) أي المشهود عليهما (قوله وبما تقرر) أي من الجوابين عن استشكل تصوير مسئلة المتن (قوله صورة ذلك) إلى قوله وظاهر الخ مقول البعض والمشار اليه ما افهمه المتن من مراجعة الولي (قوله فانه لا يحتاج الخ) أي الولي (قوله على الاولين) أي الشاهدين الاولين في دعوى الوكيل (قوله المدعى عليهما) أي المشهود عليهما في دعوى الوكيل (قوله فينزل) أي الوكيل بسبب من اسباب العزل المارة في الوكالة وهو عطف على قوله ان يוכל الخ (قوله وظاهر قوله) إلى قوله او قال احدهما قتل في النهاية وإلى الكتاب في المغنى (قوله لكن عبارة الجمهور الخ) معتمد وقوله بطل حقه أي فليس له ان يدعى مرة أخرى ويقم البينة اه عش (قوله ولو مبهما) أي سواء اعين العاقي أم لا (قوله فكأنه أقر بسقوط حقه الخ) أي فيسقط حق الباقي (قوله منه) أي القصاص (قوله اما المال الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه واحترز بسقوط القصاص عن الدية فانها لا تسقط بل ان لم يعين العاقي فلورثة كلهم الدية وان عينه فانكر فكذلك ويصدق بيمينه انه لم يعف فان نكل حلف المدعى وثبت العفو يمين الردوان اقر بالعفو مجانا ومطلقاً سقط حقه من الدية وللباقي حصتهم منها اه (قوله ولا يقبل قوله الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ويشترط لاثبات العفو من بعض الورثة عن القصاص لان حصته من الدية شاهدان لان القصاص ليس بمال وما لا يثبت بحجة ناقصة لا يحكم بسقوطه بها اما اثبات العفو عن حصته من الدية فيثبت بالحجة الناقصة من رجل وامرأتين او رجل ويمين لان المال يثبت بذلك فكذا اسقاطه وخرج بقوله اقر ما لو شهد فانه ان كان فاسقاً او لم يعين العاقي فـ كالاقرار وان كان عدلاً وعين العاقي وشهد بانه عفا عن القصاص والدية جميعاً بعد دعوى

باعتبار وقت الشهادة او لا لاحتمال غنى الاقر بين بعده وقضية عبارة المصنف الاول (قوله اما المال فيجب له كالبقية) عبارة شرح المنهج وللجميع الدية سواء اعين العاقي أم لا نعم ان اطلق العاقي العفو او عفا مجانا فلا حق له فيها اه (قوله ايضاً اما المال فيجب له كالبقية) عبارة الروض وشرحه فلجميع الدية ان لم يعين العاقي وكذا ان عينه فانكر فان اقر سقطت حصته من الدية فان عين المقر وشهد عليه بالعفو عن القصاص

المطالبة بدم مورثه فانه لا يحتاج لبيان المدعى عليه فيدعى الوكيل على اثنين به وقيم عليهما شاهدين فيشهد المشهود عليهما على الاولين ويصدق الوكيل الكل او البعض أي الآخرين فينزل فيدعى الولي على الاولين فيشهد عليهما المدعى عليهما فلا يقبلان التهمة وظاهر قوله بطناً بقائه حقه في الدعوى لكن عبارة الجمهور بطل حقه (ولو اقر بعض الورثة بعفو بعض) عن الفود ولو مبهما (سقط القصاص) لتعذر تبعيضه فـ كأنه أقر بسقوط حقه منه اما المال فيجب له كالبقية ولا يقبل قوله على العاقي إلا ان عينه وشهد وضم له مكمل الحجة (ولو اختار شاهدان في زمان او مكان أو آله او هيشة) للفعل كقتله بكرة

أو بمحل كذا أو بسيف أو
 حرز رقبته وخالفه الآخر
 (لغت) شهادتهما للتناقض
 (وقيل) هي (لوث)
 لا تفاقمها على أصل القتل
 ويرد بان التناقض ظاهر في
 الكذب فلا قرينة يثبت
 بها اللوث وخرج بالفعل
 الاقرار فلو قال أحدهما
 أقر به يوم السبت وقال
 الآخر يوم الأحد فلا
 تناقض لاحتمال أنه أقر به
 في كل من اليومين نعم أن
 عينان منافي مكانين يستحيل
 عادة الوصول من أحدهما
 للآخر فيه كان شهدا أحدهما
 أنه أقر بقتله بمكة يوم كذا
 والآخر بأنه أقر به بمصر
 ذلك اليوم لغت شهادتهما
 وقال أحدهما قتل وقال
 الآخر أقر بقتله لغت
 لعدم اتفاقهما وهو لوث
 حيثئذ

(كتاب البغاة)

جمع باغ من بغى ظلم وجاوز
 الحد لكن ليس البغى اسم
 ذم على الأصح عندنا
 لأنهم إنما خالفوا بتأويل
 جاز في اعتقادهم لكنهم
 مخطئون فيه فلم لما
 فهم من أهلية الاجتهاد
 نوع عذر وما ورد من
 ذمهم وما وقع في كلام
 الفقهاء في بعض المواضع
 من عصيانهم أو فسقهم
 محمولان على من لا أهلية
 فيه للاجتهاد أولا وتأويل

له أو له تأويل قطعي البطلان

الجاني قبلت شهادته في الدية ويحلف الجاني مع الشاهدان العافي عفا عن الدية فقط لا عنها وعن الفصاص
 لأن الفصاص سقط بالاقرار فيسقط من الدية حصه العافي وإن شهد بالعفو عن الدية فقط لم يسقط فصاص
 الشاهد اه (قوله) بمحل كذا أي كالمسجد وقوله وخالفه الآخر أي كان قال قتله في العشي أو في الدار
 أو برح أو بشقه نصفين اه معنى (قوله) لغت شهادتهما (الخ) أي ولا لوث بها اه معنى (قوله)
 لا تفاقمها على أصل القتل أي والاختلاف في الصفة ربما يكون غلطاً أو نسياناً اه معنى (قوله) فلو
 قال أحدهما أقر به (الخ) يعني لا يضر اختلافهما في الزمان وكذا لا يضر اختلافهما في المكان أو فيهما معا
 كان شهدا أحدهما بأنه أقر بالقتل يوم السبت بمكة والآخر بأنه أقر به يوم الأحد بمصر لأنه لا اختلاف في
 القتل وصفته بل في الاقرار معنى وروض مع شرحه (قوله) منافي مكانين عبارة المغني يوماً ونحوه في
 مكانين متباعدين اه (قوله) ذلك اليوم) ومثل اليوم ما لو عينا إياهما تحيل العادة بجبته فيها وقوله لغت
 شهادتهما ظاهره وإن كانا وليين يمكنهما قطع المسافة البعيدة في زمن يسير ويوجه بان الامور الخارقة
 لا معمول عليها في الشرع اه عش (قوله) أو قال أحدهما قتل (الخ) عبارة المغني مع شرحه ولو شهد
 أحدهما على المدعي بالقتل والآخر بالاقرار به فلو ثبت به القسامة دون القتل لأنها لم يتفقا على
 شيء واحد فإن ادعى عليه الوارث قتل عمدا أقسم وإن ادعى خطأ أو شبه عمد حلف مع أحد الشاهدين فإن
 حلف مع شاهد القتل فالدية على العاقلة أو مع شاهد الاقرار فعل الجاني وإن ادعى عليه عمدا فشهد أحدهما
 بأقراره بقتل عمدا والآخر بأقراره بقتل مطلق أو شهدا أحدهما بقتل عمدا والآخر بقتل مطلق ثبت أصل القتل
 لا تفاقمها عليه حتى لا يقبل من المدعي عليه انكاره وطواب بالبيان لصفة القتل فإن امتنع منه جعل
 ناكلاً وحلف المدعي يمين الرد أنه قتل عمدا أو اقتص منه وإن بين فقال قتلته عمدا اقتص منه أو عني على مال
 أو قتله خطأ فللمدعي تحليفه على نفي العمدية أن كذبه فإذا حلف لزمه دية خطأ بأقراره فإن نكل عن اليمين
 حلف المدعي واقتص منه ولو شهد رجل على آخر أنه قتل زيداً وآخر أنه قتل عمراً أقسم ولياها للحصول
 اللوث في حقهما جميعاً اه (قوله) وهو لوث) أي شهادتهما والتذكير لرعاية الخبر (كتاب البغاة)

أي وما يذكر معهم من الكلام على الخوارج والكلام على شروط الامام اه بجري قال عث ولعل
 الحكمة في جعله عقب ما تقدم انه كالاستثناء من كون القتل مضمناً اه (قوله) جمع باغ (الخ) سمو بذلك
 لظلمهم ومجاوزتهم الحدود الاصل فيه آية وأن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا وليس فيها ذكرا الخروج على
 الامام صريحاً لكنها تشملهم لعمومها أو تقتضيه لانه اذا طلب القتال لبغى طائفة على طائفة فلبغى على الامام
 أولى وقد اخذ قتال المشركين من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقاتل المرتدين من الصديقين رضي الله تعالى عنه
 وقاتل البغاة من على رضي الله تعالى عنه نهاية ومعنى (قوله) ليس البغى) الى قوله أو ظنية في النهاية لا قوله
 على الأصح عندنا (قوله) ليس البغى اسم ذم) أي على الاطلاق ولا فقد يكون مذموماً اه عث (قوله)
 لما فهم من أهلية الاجتهاد (الخ) قد يشعر بانهم لو لم يكونوا أهلاً للاجتهاد لا يحكم بينهم والظاهر انه ليس
 بمراد لما ياتي ان المدار على شبهة لا يقطع بطلانها فعل المراد بالاجتهاد في عبارة الاجتهاد اللغوي أو جرى
 على الغالب اه عث (قوله) وما ورد من ذمهم) كحديث من حل علينا السلاح فليس منا وحديث من فارق
 الجماعة قيد شهر فقد خلع ربة الاسلام من عتقه وحديث من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فينته جاهلية
 اه معنى (قوله) محمولان على من لا أهلية (الخ) ينبغي ولم يرد بجمله سم وعث (قوله) على من لا أهلية فيه
 (الخ) قد يقال ان اعتقد جواز الخروج على الامام باجتهاد أو تقليد صحيح أو جهل حرمة الخروج وعذر في

والدية جميعاً بعد دعوى الجاني قبلت شهادته في الدية ويحلف الجاني معه أي مع الشاهد ان العافي عفا من
 الدية لا عنها وعن الفصاص لأن الفصاص سقط بالاقرار فسقط من الدية حصه العافي اه

(كتاب البغاة)

(قوله) محمولان على من لا أهلية فيه) ينبغي ولم يرد بجمله (قوله) ايضاً محمولان على من لا أهلية فيه) قد

أى وقد عز مواعى قتالنا أخذاً بما يأتى فى الخوارج أو ظنية لأهليته للاجتهاد لكن خروجه لاجل جور الامام بعد استقرار الامر لما يأتى فيه المعلوم منه ان اهلية الاجتهاد إنما تمتع (٦٦) العصيان فى الصدر الاول فقط فاندفع ما يقال كيف يشترطون التأويل المتوقف على الاجتهاد المطلق

الى الان وهم مصرحون باقضاءه من نحو ستمائة سنة فعلم ان الاحكام الالوية انما ثبتت للغة الذين (هم) مسلمون فلم تردون إذا خرجوا لا تثبت لهم تلك الاحكام بل يقتلون من غير استتابة كما يعلم بما يأتى فى الردة (مخالفوا الامام) ولو جائر حرمة الخروج عليه اى لا مطلقاً بل بعد استقرار الامر المتأخر عن زمن الصحابة والسلف رضى الله عنهم فلا يرد خروج الحسين بن علي وابن الزبير رضى الله عنهما ومعهما كثير من السلف على يزيد وعبد الملك ودعوى المصنف الاجماع على حرمة الخروج على الجائر انما اراد الاجماع بعد انقضاء زمن الصحابة واستقرار الامور اى وحيث فلا فرق فى الحرمة بين المجتهد الذى له تأويل وغيره (مخرج عليه وترك) عطف تفسير (الانقياد) له بعد الانقياد له كذا وقع فى عبارة بعضهم وظاهر انه غير شرط (أو منع حق) طلبه منهم وقد (توجه عليهم) الخروج منه كركاة او حاد او قود (بشرط شوكه لهم) بحيث يمكن بها مقاومة

ذلك الجهل فلا اثم ولا اثم فليتامل سيد عمر وسم (قوله اى وقد عز موالخ) راجع لكل من المحامل الثلاثة (قوله اخذ الخ) راجع لقوله اى وقد عز موالخ (قوله بما يأتى الخ) اى فى شرح ولو اظهر قوم راي الخوارج الخ (قوله لما يأتى) اى انفايه اى الخروج على الامام لجوره (قوله ان اهلية الاجتهاد الخ) هذا يقتضى عصيان المجتهد بما دى اليه اجتهاده بعد الصدر الاول ولا يخفى اشكاله الا ان يحاجب بانه اثر لاجتهاده خالف الاجماع الا فى نقله اه سم (قوله فاندفع الخ) نظر وجه الاندفاع بما ذكره اه سم وقد يقال وجهه ما افاده كلامه من ان البنى قسمان مذموم وغير مذموم وإن التأويل انما هو شرط فى القسم الثانى فقط او قوله اى وقد عز موالخ من ان اشتراط التأويل انما هو فيما اذا لم يقاتلوا بخلاف ما اذا قاتلوا فلا يشترط فيهم (قوله ما يقال الخ) وقد يدفع هذا القول بما مر عن ع (قوله يشترطون التأويل) اى الغير قطعى البطلان (قوله الى الان) متعلق بقوله يشترطون الخ (قوله فعلم الخ) لعله من قوله لكن ليس الى قوله وما ورد (قوله ولو جائر) وفاقاً للنهاية وشرح المنهج والروض والمغنى عبارة ولو جائر او هم عدول كما قاله الففال وحكاها ابن القشيري عن معظم الاصحاب وما فى الشرح والروضة من التقييد بالامام العادل وكذا فى الامم والمختصر مرادهم امام اهل العدل فلا ينافى ذلك اه (قوله عليه) اى الامام ولو جائر (قوله المتأخر) اى استقرار الامر (قوله فلا يرد) اى على التعليل المذكور (قوله ومعهما كثير الخ) جملة حالية (قوله على يزيد وعبد الملك) نشر على ترتيب الالف (قوله ودعوى المصنف) دفع به امرين الاول منفاة قوله اى لا مطلقاً لقول المصنف فى شرح مسلم ان الخروج على الاثمة وقتالهم حرام باجماع المسلمين وإن كانوا افسقة ظالمين والثانى النزاع فى قول المصنف المذكور بخروج الحسين بن علي وابن الزبير (قوله انما اراد) اى المصنف بالاجماع المذكور (قوله وحيثئذ) اى بعد اجماع الطبقة المتأخرة عن الصحابة من التابعين فمن بعدهم على حرمة الخروج على الامام الجائر (قوله بين المجتهد الخ) اى خروجه على حذف المضاف (قوله وغيره) اى غير المجتهد الذى الخ (قوله كذا وقع) اى التقييد بعد الانقياد له (وظاهر انه غير شرط) وفاقاً للمغنى والنهاية عبارة تسواء اسبق منهم انقيادام لا كما هو ظاهر اطلاقهم اه (قوله بحيث يمكن الخ) عبارة المغنى والروض مع الاسنى بكثرة او قوة ولو بحسن يمكن معاً مقاومة الامام فيحتاج فى ردهم الى الطاعة لسكفة من بذل مال وتحصيل رجال اه (قوله ويؤيده) اى قول بعضهم (قوله انهم بغاة باتفاق) مقول الامام (قوله بما ذكر) اى من الشوكة المقيدة بالحشية المذكورة (قوله او بتحسنتهم الخ) عطف على ما ذكر عبارة النهاية ولو حصلت لهم القوة بتحسنتهم بحسن فهل هو كالشوكة او لا المعتمد كما رواه الامام انه ان كان الحصن بحافة الطريق وكانوا يستولون بسببه على ناحية وراء الحصن ثبت لهم الشوكة وحكم البغاة والافليسوا ابغاة ولا يبالى بتعطيل عدد قليل وقد جزم بذلك الانوار اه قال ع شوقه بحافة الطريق ليس بقيد ومن ثم اقتصر الزيادة على قوله ولو بحسن استولوا بسببه على ناحية اه اقول وكذا اقتصر عليه الشارح والروض والمغنى كما مر (قوله بدليل حكاية ابن القطان) محل تأمل اه سيد عمر (قوله غير قطعى البطلان) الى قوله اما اذا خرجوا فى المغنى الا قوله كذا قيل الى وتأويل الى قول المتن قيل فى النهاية (قوله غير قطعى البطلان)

يقال ان اعتقد جواز الخروج وعذرى ذلك الجهل فلا اثم ولا اثم فليتامل (قوله المعلوم منه ان اهلية الاجتهاد انما تمتع العصيان فى الصدر الاول فقط) هذا يقتضى عصيان المجتهد بما دى اليه اجتهاده بعد الصدر الاول ولا يخفى اشكاله الا ان يحاجب بانه لا اثر لاجتهاده خالف الاجماع الا فى نقله (قوله فاندفع ما يقال الخ) انظر وجه الاندفاع بما ذكر (قوله بشرط شركة) لو حصلت لهم القوة بتحسنتهم بحسن فهل هو كالشوكة او لا المعتمد كما رواه الامام انه ان كان الحصن ثبتت لهم الشوكة وحكم البغاة والافليسوا ابغاة ولا

الامام كذا قيل وفيه نظر وأحسن منه قول بعضهم بحيث لا يسهل الظفر بهم وبعضهم بحيث لا يندفعون الا بجمع جيش ويؤيده قول اى الامام فى قليلين لهم فضل قوة انهم بغاة بالاتفاق ولما يتحقق فضل قوتهم بما ذكر او بتحسنتهم بحسن استولوا بسببه على ناحية وكان المراد بالقليلين الذين هم محل الاتفاق أحد عشر فاكثر بدليل حكاية ابن القطان وجهين فيما لو كانوا نحو خمسة أو ستة (وتأويل) غير قطعى البطلان

يجوزون به الخروج عليه كتاويل أهل الجمل وصفين خروجهم على علي رضي الله عنه بأنه يعرف قتلة عثمان ويقدر على قتلهم ويمنعهم منهم لمواطاة أيامهم كذا قيل والوجه أخذ من سيرهم في ذلك أن رمية بالمواطاة الممنوعة لم يصدر من يعتد به لأنه يرى من ذلك حاشاه الله منه وتاويل بعض ما نعى الزكاة من أبي بكر رضي الله عنه بأنهم لا يدفعون الزكاة إلا لمن صلاته سكن لهم وهو (٣٧) النبي صلى الله عليه وسلم أما إذا

خرجوا بلا تاويل كان نعى حق الشرع كالزكاة عنادا أو بتاويل يقطع بطلانه كتاويل المرتدين أولم يكن لهم شوكة فليس لهم حكم البغاة كما يأتي بتفصيله (ومطاع فيهم) يصدر عن رأيهم وإن لم يكن منصوبا إذ لا شوكة لمن لا مطاع لهم فهو شرط لحصولها لا أنه شرط آخر غيرها (قيل و) المطاع وإن كان شرطاً لكن لا يكتفى في قيام شوكتهم بكل مطاع بل لا توجد شوكتهم إلا إن وجد المطاع وهو (امام) لهم (منصوب) منهم عليهم للحكم بينهم وردوا هذا الوجه بأن علياً كرم الله وجهه قاتل أهل الجمل ولا امام لهم وأهل صفين قبل نصب امامهم ولا يشترط على الأصح جعلهم لأنفسهم حكماً غير حكم الاسلام ولا انفرادهم بنحو بلد (ولو أظهر قوم رأي الخوارج) وهم صنف من المبتدعة (كترك الجماعات) لأن الائمة لما أقروا على المعاصي كفروا بزعمهم فلم يصلوا خلفهم (وتكفير ذي كبيرة) أي فاعلموا في حبط عمله ويخلد

أي بل ظنية عندنا ولا فهو صحيح عندهم اه حلي (قوله يجوز به الخروج عليه) عبارة المغنى يعتقدون به جواز الخروج عليه او منع الحق المترجه عليهم اه (قوله ويمنعهم) أي أهل الجمل وصفين منهم أي قتلة عثمان عبارة النهاية والمغنى ولا يقتض منهم اه وهي انسب بالمقام (قوله في ذلك) أي في التاويل اه يجيزى (قوله بالمواطاة الممنوعة) أي التي نقول بمنعها عبارة عن أي التي علمناها وقتلنا بمنعها وعليه في تقدير أن ثم مواطاة صدرت غير هذه لا ترد اه (قوله لم يصدر من يعتد به) أي من الخارجين عليه وقوله لأنه يرى من ذلك أي فلا يكون مستندهم المواطاة لأن هذا تاويل باطل قطعاً ويشترط في التاويل أن لا يكون قطعاً البطلان وقد جاء عن علي رضي الله تعالى عنه أن بني أمية يزعمون أني قتلت عثمان والله الذي لا اله إلا هو ما قتلت ولا مالات ولقد نيت فعصوني حلي وشيخنا (قوله صلاته) أي دعاؤه اه شيخنا (قوله سكن لهم) أي تسكن لها نفوسهم ولطمشهم أقول بهم اه يضاهى (فائدة) قال في العباب يحرم الطعن في معاوية ولعن ولده يزيد ورواية قتل الحسين وما جرى بين الصحابة فانها تبعت على ذمهم وهم اعلام الدين طاعن فيهم طاعن في نفسه وكلهم عدول ولما جرى بينهم محامل سم على المنهج اه ع (قوله كتاويل المرتدين) أي بان اظهروا شبهة لهم في الردة فان ذلك باطل قطعاً لوضوح ادلة الاسلام اه ع (قوله يصدر عن) أي تصدر افعالهم اه ع (قوله وإن لم يكن منصوباً) أي قوله ولا انفرادهم في المغنى لا قوله المطاع إلى المتن (قوله فهو) أي المطاع وقوله لحصولها أي الشوكة (قوله وإن كان شرطاً) أي لحصول الشوكة (قوله المطاع وهو) الأولي الاخصر مطاع هو (قوله منهم عليهم) متعلق بمنصوب (قوله ولا يشترط) أي في كونهم بغاة اه ع (قوله ولا انفرادهم الخ) خلافاً للبغى عبارة تسكت المصنف عن شرط آخر وهو انفراد البغاة ببلدة أو قرية أو موضع من الصحراء كما نقله في الروضة واصلها عن جمع وحكي الماوردي الاتفاق عليه اه واعتمده شيخنا (قول المتن رأى الخوارج) أي ونحوهم من أهل البدع كما يفيد كلام المصنف في شرح مسلم وقد يفيد قول الشارح الآتي ويؤخذ من قولهم الخ (قوله وهو صنف) إلى قوله ويؤخذ في المغنى وإلى قول المتن وتقبل في النهاية (قوله في قبضتهم) أي أهل العدل (قوله فلا تعرض لهم) (سواء كانوا ايئنا ام امتنا) أو وضع عدائكم ليخرجوا عن طاعة الامام كما قاله الاذرى مغنى ونهاية (قوله ما لم يقاتلوا) أي فان قاتلوا فسقوا وامل وجهه انهم لا شبهة لهم في القتال وتقديرها فهي باطلة قطعاً اه ع (قوله نعم ان تضرنا بهم الخ) أي مع عدم قتالهم وقوله حتى يزول الضرر أي ولو يقتلهم اه ع (قوله ان صرحوا الخ) أي لا ان اعرضوا في الاصح لان علياً رضي الله تعالى عنه سمع رجلاً من الخوارج يقول لاحكم الله ورسوله ويعرض بتخطئه في التحكيم فقال كلمة حق اريد بها باطل لكم علينا ثلاث لا تمنعكم مساجد الله ان تذكروه فيها ولا يمنعكم التي ما دامت ايديكم معنا ولا نبذوكم بقتال مغنى واسئ وكذا في النهاية لا قوله لكم علينا الخ قال ع (قوله في التحكيم أي بينه وبين معاوية اه د ميري اه (قوله بعض أهل العدل) أي اماماً او غيره اه مغنى (قوله ولا يفسقون) مقول

يبالي بتعطيل عدد قليل وقد جزم بذلك في الانوار م ر ش (قوله ولم يقاتلوا) تركوا فلا تعرض لهم الخ عبارة الروض فلا يقاتلون ولا يفسقون مالم يقاتلوا قال في شرحه اما اذا قاتلوا ولم يكونوا في قبضة الامام فيقاتلون ولا يتحتم قتل القاتل منهم كما سيأتي قال في الاصل مع هذا واطلق البغوى انهم ان قاتلوا فهم فسقة واصحاب نهب فحكمهم حكم قطاع الطريق وبه جزم في المنهج واصله ومحلّه اذا قصدوا اخافة الطريق اه (قوله كما يعزرون ان صرحوا بسب بعض أهل العدل) أي بخلاف ما اذا عرضوا بالسب فلا يعزرون م ر

في النار عندهم (ولم يقاتلوا) أهل العدل وهم في قبضتهم (تركوا) فلا تعرض لهم إذ لا يكفرون بذلك بل ولا يفسقون مالم يقاتلوا وكما تركهم على كرم الله وجهه وجعل حكمهم حكم أهل العدل نعم ان تضرنا بهم تعرضنا لهم حتى يزول الضرر كما يعزرون ان صرحوا بسب بعض أهل العدل ويؤخذ من قولهم ولا يفسقون أننا لا نفسق سائر أنواع المبتدعة الذين لا يكفرون ببدعتهم

ويؤيده ما يأتي من قبول شهادتهم ولا (٦٨) يلزم من ورود ذمهم ووعيدهم الشديد ككونهم كلاب اهل النار الحكم بقسقم لانهم لم يفعلوا

قوله و قوله اننا لا نفسق نائب فاعل يؤخذ (قوله ويؤيده) أي المأخوذ المذكور (قوله لانهم لم يفعلوا محرما الخ) قال سم قديقال لا اثر لهذا التعليل مع قوله واثموا به من حيث الخ مع انه آثم غير معذور اه رشدي (قوله وإن اخطؤا واثموا به الخ) يتجه ان ما يرجع إلى الفروع كالخروج على الامام ومقاتلتهم إياه لا فسق به ولا إثم لانه عن تاويل واجتهاد وما يرجع إلى الاعتقاد فيه الكلام المعروف فيه فليتامل اه سم (قوله كما عليه الخ) عبارة النهاية هو ما عليه اهل السنة اه (قوله لما تقرر انهم الخ) تقدم ما فيه (قوله بأن قاتلوا) إلى قوله ومن ثم في المعنى لإقوله وان أطال البلقنى في الانتصار له (قوله في حكمهم الخ) عبارة المعنى أي لحكمهم كحكم قطاع طريق فان قتلوا احدا ممن يكافؤهم اقتص منهم كغيرهم لانهم قطاع طريق كما يفهمه كلام المصنف فلا يتحتم قتلهم وإن كانوا كقطاع طريق في شهر السلاح لانهم لم يقصدوا الخ (قوله وان اطال البلقنى في الانتصار له) عبارة النهاية خلا للبلقنى اه (قوله لعدم فسقمهم) إلى قوله وظاهر كلامهم في المعنى وإلى قوله ثم رايت في النهاية لإقوله بأن لم ندر إلى المنن وقوله ورد إلى ويحتمل (قوله لعدم فسقمهم الخ) أي لأويلهم (قوله كما مر) أي آثما (قوله في الخطائية) وهم صف من الراضة يشهدون بالزور ويقضون به لمواقبهم بتصديقهم اسنى ومعنى (قوله منهم) أي البغاة (قوله كما يأتي) أي في الشهادات وسياتي فيها انهم ان يبنوا في شهادتهم السبب قبلت لا تنفاه التهمة حينئذ اسنى ومعنى وعش (قوله ولا ينفذ قضاؤهم) أي لمواقبهم نهاية واسنى ومعنى (قوله ويقبل ايضا قضاء قاضيه) أي بعد اعتبار صفات القاضى فيه اه معنى (قوله لذلك) أي لعدم فسقمهم (قوله هنا) احتراز عما ياتي في التنفيذ (قوله قبول ذلك) أي قضاء قاضيه (قوله ما ياتي في التنفيذ) أي من ندب عدمه اه عش (قوله لأن هذا كما هو ظاهر الخ) عبارة النهاية لشدة الضرر بترك عدم قبول الحكم بخلاف التنفيذ اه وكتب الرشيدى عليه مانصه عبارة التحفة صريحة في ان الحكم في المحلين واحد غاية الامر ان كلامهم هنا في الحكم الذى يتصل اثره به وهناك في الحكم الذى لم يتصل اثره به وعبارة الشارح صريحة في ان المراد بالتنفيذ المعنى الاصطلاحي وهو ان يقول القاضى نفذته فهذا غير واجب بخلاف قبول الحكم والزام مقتضاه فانه واجب وحاول الشهاب ابن قاسم رد كلام التحفة إلى كلام الشارح فانه قال قوله بأن الالغاء اى رد الحكم ثم قال قوله بخلافه ثم اى ترك مجرد التنفيذ اه (قوله لأن هذا الخ) يظهر ان هذا للتنفيذ بمعنى عدم النقص والتعرض له والاقى للتنفيذ بمعنى الامضاء والاعانة عليه والفرق واضح ولا يلزم في الاول اتصال الاثر اه سيد عمر

ش (قوله لانهم لم يفعلوا محرما في اعتقادهم) أي أثر لهذا التعليل مع ما بعده (قوله وإن اخطؤا واثموا به من حيث ان الحق في الاعتقادات واحد الخ) يتجه ان ما يرجع إلى الفروع كالخروج على الامام ومقاتلتهم إياه لا فسق به ولا إثم لانه عن تاويل واجتهاد وما يرجع إلى الاعتقاد فيه الكلام المعروف فيه فليتامل (قوله لم يفعلوا محرما عندهم) قديقال لا اثر لهذا مع قوله واثموا به من حيث إلى قوله آثم غير معذور فتأمل فانه إذا اثم ولم يعذر لم يؤثر اعتقاده عدم الحرمة (قوله او كانوا في غير قبضتنا) أي قاتلتناهم فقاتلوا كما يفهم من عبارة شرح الروض السابقة في الهامش ولا فلا معنى للحكم بانهم قطاع بمجرد انهم في غير قبضتنا فليتامل (قوله ومن ثم لو قصدوها تحتم) هذا يقتضى انهم قطاع وان لم يقصدوها فليتامل مع ما في الهامش عن شرح الروض من قوله ومحل إذا قصدوا الخ (قوله ولا ينفذ قضاؤهم) لم يقيد ذلك بقوله لمواقبهم وقضية عبارة الروض وشرحه التقييد حيث قال الروض فيجب شهادة البغاة وينفذ قضاؤهم فيما ينفذ فيه قضاؤنا ان علمنا انهم لا يستحلون دماءنا واما لو لم يكونوا خطائيه اه وقال في شرحه واما إذا كانوا خطائية فيمتنع مناذك ايضا وإن علمنا انهم لا يستحلون ما ذكر لكن محله إذا فعلوا ذلك مع موافقتهم كاسيأتى في الشهادات نعم لو يبنوا في شهادتهم السبب قبلت لا تنفاه التهمة حينئذ كاسيأتى فليتامل (قوله فلا ينافيه ما ياتي) قريبا (قوله ويفرق بأن الالغاء) اى رد الحكم (قوله بخلافه) أي ثم ترك مجرد التنفيذ (قوله

محرما في اعتقادهم وإن اخطؤا واثموا به من حيث ان الحق في الاعتقادات واحد قطعاً كما عليه أهل السنة وإن مخالفه آثم غير معذور فإن قلت أكثر تعاريف الكبيرة يقتضى فسقمهم لو عيدهم الشديد وقلة أكثر اثمهم بالدين قلت هو كذلك بالنسبة لأحكام الآخرة دون الدنيا لما تقرر أنهم لم يفعلوا محرما عندهم كما أن الحنفى يحد بالنيذ لضعف دليله وتقبل شهادته لأنه لم يفعل محرما عنده نعم هو لا يعاقب لأن تقليده صحيح بخلافهم كما علم مما تقرر (والا) بأن قاتلوا أو كانوا في غير قبضتنا (و) هم (قطاع طريق) في حكمهم الآتى في بابهم لا بغاة وإن أطال البلقنى في الانتصار له نعم لو قتلوا لم يتحتم قتلهم لانهم لم يقصدوا اخافة الطريق ومن ثم لو قصدوها تحتم (وتقبل شهادة البغاة) لعدم فسقمهم كما مر نعم الخطائية منهم ومن غيرهم لا تقبل شهادتهم لمواقبهم كما ياتي ولا ينفذ قضاؤهم (و) يقبل أيضا (قضاء قاضيه) لذلك لكن (فيما يقبل فيه قضاء قاضينا) لا في غيره كخالف النص أو الإجماع

أو القياس الجلى و ظاهر كلامهم هنا وجوب قبول ذلك وعليه فلا ينافيه ما ياتي في التنفيذ لأن هذا كما هو ظاهر (قوله فيما وقع اتصال أثر الحكم به من نحو أخذ ورد ذلك فيما لم يتصل به أثره ويفرق بأن الالغاء هنا فيه ضرر عظيم بخلافه ثم (الا) راجع

للامرين قبله (أن يستحل) ولو على احتمال بان لم يدركه من يستحل أو لا (دما نا) أو أموالنا فقد عدته حيث تدور يؤخذ منه أن المراد استحلال خارج الحرب وإلا فكل البغاة يستحلونها حالة الحرب واعترض هذا بقول الروضة في الشهادات تقبل شهادة المستحل للدم والمال من أهل الاوهام والقاضي كالشاهد ورد بان المعتمد ما هنا ويحتمل الجمع بحمل ما هنا على غير المؤول (٦٩) تأويل محتملا وما هناك على المؤول

كذلك ثم رأيت التصريح بذلك (وينفذ) بالتشديد (كتابه بالحكم) إلينا جواز الصلحة بشرطه (ويحكم) جواز أيضا (بكتابه) إلينا (بسماع) البينة في الاصح لصحته أيضا ويندب عدم تنفيذه والحكم به استخفافا بهم وينبغي تخصيصه بما إذا لم يترتب عليه ضرر المحكوم له بان انحصر تخلص حقه في ذلك بل لا يبعد حيثند الوجوب ثم رأيت الاذرعى بحقه فيما إذا كان الحق لواحد منا على واحد منهم والذي يتجه أن عكسه مثله ببقيد المذکور كما اقتضاه عموم ما قررته (ولو أقاموا أحدا) أو تعزيرا (واخذوا زكاة وجزية وخراجا وفرقا سهم المرتبة على جندهم صح) فننفذه إذا عاد اليانما استولوا عليه وفعلا فيه ذلك تاسيا بعلى كرم الله وجهه ثلاثين بالربعة ولان جندهم من جند الاسلام ورعب الكفار قائمهم وبحث البلقيني ان محله إذا كان فاعل ذلك هو مطاعهم لا آحادهم ولا

(قوله للامرين الخ) أى الشهادة والقضاء ع ش (قول المتن إلا ان يستحل الخ) أى شاهد البغاة أو قاضيه وينبغي كما قاله الزركشى ان يكون سائر الاسباب للفسق في معنى استحلال الدم والمال اه معنى (قوله ولو على احتمال) إلى المتن في المعنى (قوله ويؤخذ منه) أى من التعليل (قوله واعترض هذا) أى ما جزم به المصنف هنا من عدم صحة شهادته ونفوذ قضائه إذا استحل دماءنا وأموالنا اه معنى (قوله ويحتمل الجمع بحمل ما هنا الخ) جزم به النهاية والمعنى والاسنى (قوله محتملا) أى إذا احتمال وكأنه احتراز عن قطعى البطلان اه سيد عمر (قول المتن وينفذ) أى قاضينا كتابه أى قاضى البغاة اه معنى (قوله جواز أيضا) إلى قوله وينبغي في المعنى وإلى قوله والذي يتجه في النهاية (قوله عدم تنفيذه) أى الكتاب بالحكم والحكم به أى بالكتاب بالسماع (قوله تخصيصه) أى ندب ما ذكر (قوله عليه) أى عدم التنفيذ والحكم (قوله) فى ذلك) أى فى التنفيذ والحكم (قوله الوجوب) أى وجوب التنفيذ والحكم (قوله أو تعزيرا) إلى قوله وبحث البلقيني فى النهاية لإلا قوله تاسيا إلى ثلاثين (قول المتن وأخذوا) فى النهاية والمعنى أو بدل الواو (قوله فننفذه) إلى المتن فى المعنى لإلا قوله ولا فرقة إلى وفى زكاة (قوله ثلاثين) الأولى وثلاث الخ بالعطف كفى المعنى (قوله وبحث البلقيني ان محله الخ) عبارة المعنى اما إذا أقام الحد وغيره ولا تم فانه لا يعتد به ومحل الاعتداد به فى الزكاة كما قال البلقيني إذا كانت غير معجلة أو معجلة لكن استمرت الخ (قوله ولا فرقة منعت الخ) قد يقال هو لا يسو ابغاة فهم خارجون من اصل المسئلة اه سيد عمر وفيه نظر يظهر بمراجعة تعريف البغاة وتقسيمها فى قسمين (قوله وفى زكاة غير معجلة الخ) خلاف النهاية وسواء كانت الزكاة معجلة أم لا استمرت شوكتهم إلى وجوبها أم لا كما اقتضاه تعليل الاصحاب المار وقياسهم على أهل العدل ممنوع خلافا للبلقيني اه (قوله وهو تفرقتهم) إلى التنبية فى النهاية (قوله بل فيما عدا الحد) يمكن على بعدان تحمل عليه عبارة المنهاج بان يراد بالآخر ما عدا الاول اه سيد عمر (قوله عدا الحد) أى والتعزير (قوله لم يكن من ضرورته) عبارة المعنى لضرورته بان كان فى غير القتال أو فيه للضرورة اه (قوله نفسا) إلى قوله وبه يعلم فى المعنى (قوله وقيد الماوردى) أى الضمان فى صورة العكس وهى اتلاف العادل على الباغي اه ع ش (قوله لا اضعافهم وهز يمتهم) أى وإلا فلا ضمان سم ومعنى (قوله وبه يعلم) أى بقول الماوردى لا اضعافهم وهز يمتهم (قوله ضعف الخ) عبارة النهاية جواز عقودهم إذا قاتلوا الخ قال سم لوجه لتضعيفه لانه يمكن حمله على ما إذا لم يؤثر البقر فى اضعافهم اه أو يقال قوله إذا قاتلوا اصفة الدواب لا ظرف لتعقر أى الدواب التى يقاتلون عليها ومنه يعلم حكم غيرها بالاولى ثم بقيد بان محله إذا لم يكن بقصد اضعافهم أى والغرض ان الاتلاف خارج الحرب اه سيد عمر (ضعف قوله) وقوله إذا جاوزاى الماوردى

لفقد عدته حيثند فيه نظرى صورة كون الاستحلال على الاحتمال (قوله ويحتمل الجمع) بحمل ما هنا على غير المؤول تأويل محتملا وما هناك على المؤول كذلك ثم رأيت التصريح بذلك وعبارة شرح الروض لكن محله فى الاول إذا استحلوا ذلك بالباطل عدوا نالت وصولا إلى اراقة دما لنا واتلاف اموالنا وما ذكره كاصلة فى الشهادات من التسوية فى تنفيذ ما ذكر بين من يستحل الدماء والاموال وغيره محله فى غير ذلك فلا تناقض اه (قوله وفى زكاة غير معجلة) وسواء كانت الزكاة معجلة أم لا استمرت شوكتهم الى وجوبها ام لا كما اقتضاه تعليل الاصحاب المار وقياسهم على أهل العدل ممنوع خلافا للبلقيني مر (قوله لا اضعافهم وهز يمتهم) أى وإلا فلا ضمان (قوله وبه يعلم ضعف قوله الخ) قد يقال لا حاجة لتضعيفه لانه يمكن حمله على

فرقة منعت واجبا عليها من غير خروج وفى زكاة غير معجلة ومعجلة استمرت شوكتهم لدخول وقتها والام يعتد بقبضهم لها لانهم عند الوجوب غير متأهلين للاخذ (وفى الاخير) وهو تفرقتهم ما ذكر بل فيما عدا الحد (وجه) انه لا يعتد به لئلا يتقوا به علينا (وما أتلفه باغ على عادل وعكسه ان لم يكن فى قتال) ولم يكن من ضرورته (ضمن) نفسا وما لا وقيد الماوردى بما إذا قصد أهل العدل التشفى والانتقام لا اضعافهم وهز يمتهم وبه يعلم ضعف قوله لا تعقر دوابهم إذا قاتلوا اعليها لانه إذا جوز اتلاف اموالهم خارج الحرب لإجل اضعافهم

فهذا يجوز لأن الضرورة إليه كدوا الاضغاف فيه اشد (والا) بان كان في قتال لحاجته او خارجه وهو من ضرورته (فلا) ضمان لامر العادل بقتالهم ولأن الصحابة رضوان الله (٧٠) عليهم لم يطالب بعضهم بمعضاب شيء نظر التأويل (تنبيه) ذكر الدميري أن من قتل في الحرب

ولم يعلم قاتله لم يرته قريبه الذي في الطائفة الاخرى لاحتمال انه قتله وفيه نظر واضح وان نقله غيره واقره لان المانع لا يثبت بالاحتمال فالوجه خلافه (وفي قول يضمن الباغي) لتقصيره ولو لو طوى احدهما أمة الآخر بلا شبهة يعتد بها لزمه الحد وكذا المهران اكرهها والود رقيق (و) المسلم (المتاول بلا شوكة) يثبت له شيء من احكام البغاة حينئذ (يضمن) ما اتلفه ولو في القتال كقطاع الطريق ولثلا يحدث كل مفسد تاويلا وتبطل السياسات (وعكسه) وهو مسلم له شوكة لا تاويل (كباغ) في عدم الضمان لما أتلفه في الحرب أو لضرورتها لوجود معناه فيه من الرغبة في الطاعة ليجتمع الشمل ويقل الفساد لافي تنفيذ قضاء واستيفاء حق أو حداً ما أمر تدون لهم شوكة فهم كقطاع مطلقاً وان تابوا وأسلموا جانيهم على الاسلام ويجب على الامام قتال البغاة لاجماع الصحابة عليه وكذا من في حكمهم (و) لكن (لا يقاتل البغاة) أي لا يجوز له ذلك (حتى يبعث اليهم أمينا)

(قوله بان كان) ولو اختلف المتلف وغيره في ان التلف وقع في القتال او في غيره صدق المتلف لان الاصل عدم الضمان اه ع ش (قوله لحاجته) عبارة المغنى محل الخلاف فيما اتلف في القتال بسبب القتال فان اتلف فيه ما ليس من ضرورته ضمن قطعاً قاله الامام وقرأه اه (قوله او خارجه الخ) كما إذا أتى رسوا بشيء فيجوز له ان يقاتل في الحرب اه زيادى (قوله من ضرورته) قال الشيخ عن الدين ولا يتصف اتلاف اهل البغي باباحة ولا تحريم لانه خطأ معفو عنه بخلاف ما يتلفه الحر في فانه حرام غير مضمون مغنى وزيادى وع ش (قوله لامر العادل) أي اهل العدل عبارة المغنى وشرحه المنهج والروض لا ناما ورون بالقتال فلا يضمن ما يتولد منه وهم لما أتلفوا وتأويل اه (قوله ولأن الصحابة الخ) على اكل من الاصل وعكسه والاول علة للاصل فقط (قوله ولو لو طوى) إلى قوله اما مرتدون في النهاية وإلى قوله وكذا من في حكمهم في المغنى (قوله ان اكرهها) أي او ظنت جواز التمكن اه ع ش (قوله وهو مسلم له شوكة الخ) وليس من ذلك ما يقع في زماننا من خروج بعض العرب واجتماعهم لنهب ما يقدررون عليه من الاوال بل هم قطاع طريق اه ع ش (قوله لوجود معناه) أي حكمة عدم ضمان الباغي عبارة المغنى لان سنة وط الضمان في الباغي لقطع الفتنة واجتماع الكداه وهو موجود هنا اه (قوله لافي تنفيذ قضاء الخ) أي فلا يعتد بها منهم لانتفاء شرطهم مغنى واسنى (قوله واستيفاء حق أو حد) سكت عن قبول الشهادة وعنده اه سم (قوله فهم كقطاع الخ) وفاقا للمغنى وشيخ الاسلام وخلافاً للنهاية عبارة فهم كالبغاة ذلي الاصح كما اتى به الوالد رحمه الله تعالى اه أي في عدم الضمان خاصة رشيدى (قوله مطلقاً) أي في الضمان وغيره (قوله) ويجب على الامام الخ) أي وعلى المسلمين إعادته من قرب منهم حتى تبطل شوكتهم اه ع ش (قوله في حكمهم) أي البغاة (قوله أي لا يجوز) إلى قوله وسياسة الناس في النهاية (قوله أي عدلاً) وينبغي الاكتفاء بفاسق ولو كافرا حيث غلب على ظن الامام انه ينقل خبره بلا زيادة ولا نقص وأنهم يثقون به فيقبلون ما يقول اه ع ش (قوله والحروب الخ) فائدة معرفتها انه بينهم على ما يحصل بينهم وبين المسلمين من أنواع الحرب وطرقه ليقع الرعب في قلوبهم فينقادوا للحكم الاسلام اه ع ش (قوله ما ينقمونه) بكسر القاف من باب ضرب (قوله أي يكرهونه) إلى قول المتن او شبهة في المغنى (قوله تاسيا الخ) علة وجوب البعث (قوله بالنهروان) بفتححات وسكون الهاء بلد يقرب بغداد اه ع ش (قوله فرجع بعضهم الخ) أي وأبى بعضهم

ما إذا لم يؤثر العقر اضاعفهم (قوله فهذا أجوز) كتب عليه م ر (قوله وكذا المهران اكرهها) شرح م ر (قوله لافي تنفيذ قضاء) سكت عن قبول الشهادة وعنده (قوله اما مرتدون لهم شوكة الخ) اتقى الشهاب الرملى في مرتدين لهم شوكة بان الاصح انهم كالبغاة لان القصد اثلا فهم على العود إلى الاسلام م ر ش (قوله ايضا اما مرتدون لهم شوكة فهم كقطاع الخ) قال في شرح الروض بخلاف ما لو ارتدت طائفة لهم شوكة فالتفوا اما لا او نفسا في القتال ثم تابوا واسلموا فانهم يضمنون لجنايتهم على الاسلام كما نقله الماوردى عن النص في اكثر كتبه وابن الرفعة عن الجمهور وقال الاسنوى انه الصحيح ونقله عن تصحيح جماعات وقطع آخرين وقال الاذرعى أنه الوجه وحكى الاصل في ذلك وجهين بلاترجيح اه واعتمد هـ شيخنا الشهاب الرملى عدم الضمان كالبغاة بل اولى للاحتياج إلى تأفهم للاسلام كالا احتياج إلى تأف البغاة للطاعة والضمان منفرد عن ذلك وما اعتمده يوافقه قول الروض في باب الردة مانصه فصل امتنع مرتدون بنحو حصن بدارنا بقتالهم واتبعناهم برهم وذفنا جريحهم واستتبنا أسيرهم وضمنهم كالبغاة اه وان قال شيخ الاسلام في شرحه قضيتهم انهم لا يضمنون ما اتلفوه في الحرب لكن تقدم في قتال البغاة ان الصحيح خلافه اه بل الظاهر ان

أى عدلاً (فطناً) أى ظاهر المعرفة بالعلوم والحروب وسياسة الناس وأحوالهم نعم ان علم ما ينقمونه اعتبر كونه فطناً فيه فقط فيما يظهر (ناصحاً) لاهل العدل (يسألهم ما ينقمونه) على الامام أي يكرهونه منه تاسياً بعلى في بعثه ابن عباس رضى الله عنهم إلى الخوارج بالنهروان فرجع بعضهم إلى الطاعة وكون المبعوث عارفاً فطناً واجب ان يثبت للنظر وإلا فندوب (فان ذكروا

مظلة) بكسر اللام وفتحها (أو شبهة أزالها) عنهم إلا من بنفسه في الشبهة وبمراجعة الإمام في المظلة ويصح عود الضمير على الإمام فأزالته للشبهة بتسبيه فيه إن لم يكن عارفاً للمظلة برفعها (وإن أصر) على بغيرهم بعد إزالة ذلك (نصحبهم) ندباً كما هو ظاهر بوعظ ترغيباً وترهيباً وحسن لهم اتحاد كلمة الدين وعدم شماتة الكافرين (ثم) إن أصر وادعاهم للمناظرة فإن امتنعوا أو ألقوا أو كابروا (أذنهم) بالمدى أعلمهم (بالقتال) لأنه تعالى أمر بالصلاحيات القتال هذا إن كان بعسكره قوة ولا انتظرها (٧١) وينبغي له أن لا يظهر لهم ذلك بل يرهم ويورى وعند القوة قال

الماوردي يجب القتال إن تعرضوا للحريم أو أخذ مال بيت المال أو تعطل جهاد الكفار بسببهم أو منعوا واجبا أو تظاهروا على خلع إمام انعقدت بيعته أو ثبتت بالاستيلاء فيما يظهر فإن اختلف ذلك كله جاز قتالهم انتهى وظاهر كلامهم وجوب قتالهم مطلقاً لأن بقائهم وإن لم يوجد شيء مما ذكر تتولد مفاسد قد لا تتدارك (فإن استعملوا) في القتال (اجتهد) في الإمهال (وفعل ما رآه صواباً) فإن ظهر له أن غرضهم لإيضاح الحق أمهلهم ما يراه ولا يتقيد بمدة أو احتياهم لنحو جمع عسكر بادرهم ويكون قتالهم كدفع الصائل سبيله الدفع بالادنى فلا دنى قاله الإمام وظاهره وجوب هرب أمكن وليس مراداً لأن القصد إزالة شوكتهم ما أمكن (ولا يقاتل) إذا وقع القتل (مدبرهم) الذي لم يتحرف لقتال ولا تميز إلى فئة قريبة لا بعيدة لأن غائلته فيها ويؤخذ منه أن المراد بها هنا هي

أه معنى (قول المتن مظلة) هي سبب امتناعهم من الطاعة أه معنى (قوله بكسر اللام) إلى التنبيه في النهاية الإقوله أي أو ثبتت بالاستيلاء فيما يظهر وقوله واقتداء إلى نعم (قوله بكسر اللام وفتحها) أي إن كان مصدراً ميمياً لكن الفتح هو القياس فالكسر شاذ فإن كان اسماً فالميم يظلم به فالكسر فقط معنى وزيادى زاد الرشيدى المراد هنا هو الثاني ومن ثم اقتصر على الكسر الشارح الجلال (أه) (قوله وبمراجعة الإمام الخ) لعل محله ما لم يفرض له ذلك ابتداء أه سيد عمر (قوله إن لم يكن عارفاً) ينبغي وإن كان عارفاً فتأمل سم أقول هو كذلك لكن من الواضح أن مراد الشارح من التسبب استنابة الغير ولو نظرنا إلى الحقيقة فهو في المظلة متسبب لا دافع أه سيد عمر (قول المتن فإن أصر) أي ولم يذكر واشتبا أه معنى (قوله بعد إزالة) إلى قوله وينبغي في المعنى (قوله بعد إزالة ذلك) لعله في ظنه لا مع اعتراهم بالزوال والالم يظهر قوله إلا في ثم إن أصر والخ إذا المعترف بزوال شبهته أن ينظر قاله السيد عمر أقول وينبغي عنه حمل الإزالة على ذكر ما هي شأنه (قوله فإن امتنعوا) عبارة المعنى فإن لم يجيبوا أو اجابوا أو غلبوا في المناظرة وأصر (قول المتن أذنهم) أي وجوباً أه شيخنا (قوله أمر) أي في قوله وإن طانفتان الآية (قوله بالصلاحيات القتال) أي فلا يجوز تقديم ما آخره الله تعالى نهاية ومعنى (قوله هذا) أي إعلامهم بالقتال (قوله انتظرها) أي وجوباً أه ع (قوله أو أخذ مال بيت المال) أي من حقوق بيت المال وليس لهم أه معنى (قوله أي أو ثبتت) إمامته (قوله فإن اختلف ذلك كله) أي أن لم يوجد واحد من الأمور الخمسة المذكورة (قوله جاز قتالهم) اعتمده المعنى (قوله وظاهر كلامهم الخ) عبارة النهاية والوجه كما هو ظاهر كلامهم وجوب الخ (قول المتن فإن استعملوا الخ) وإن سألوا أترك القتال أبداً لم يجهم أه معنى (قوله في الإمهال) أي وعدمه أه معنى (قوله فإن ظهر) إلى قوله وظاهره في المعنى (قوله إن غرضهم لإيضاح الحق) عبارة غير أن استمهالهم للتأمل في إزالة الشبهة أه (قوله أمهلهم) أي وجوباً أه بجيرى (قوله أمهلهم ما يراه) أي ليتضح لهم الحق أه معنى (قوله بادرهم) أي ولم يمهلهم وإن بذلوا أمالاً وهو أذرأرهم فإن سألوا الكف عنهم حال الحرب ليطلقوا أسرا وناو بذلوا بذلك رهائن قبلنا هان فقتلوا الأسارى لم تقتل الرهائن بل أطلقهم كما سارهم بعد انقضاء الحرب وإن أطلقهم أطلقناهم وأروى مع شرحه (قوله كدفع الصائل) خبر يكون وقوله سبيله الخ بدل منه ويجوز أن الثاني هو الخبر والأول متعلق به (قوله فيها) أي البعيدة وكذا ضميرها (قوله نظير ذلك) أي المراد المذكور (قوله لأن المدار ثم الخ) أي وهنما تحصل به المناصرة للبيعة في ذلك الحرب وما لا تحصل أه ع (قوله على كونه) أي المتحيز (قوله يند) بصيغة المضارع المبني للمفعول من العدو وهو في بعض النسخ بصيغة الماضي المبني للفاعل من البعد (قوله ولا من ألقى سلاحه) أي تاركاً للقتال روض ومعنى (قوله أو أغلق بابه) أي أعراضاً عن القتال أه ع (قول المتن وأسيرهم) أي إذا كان الإمام يرى رأياً فيهم (أما إذا كان لا يرى ذلك فلا اعتراض عليه أه معنى (قوله عن على يوم الجمل) أي من أنه أمر مناديه فتأدى لا يتبع مدبر ولا يذف على جريح ولا يقتل أسير ومن أغلق بابه فهو آمن ومن ألقى سلاحه فهو آمن أه معنى (قوله له نعم) إلى قوله ويسن في المعنى (قوله زعيمهم) أي مطاعهم (قوله اتبعوا الخ) أي وجوباً أه ع (قوله شيخنا إنما أخذنا عهده من هذا المذكور في باب الردة) (قوله إن لم يكن عارفاً) ينبغي وإن كان عارفاً فتأمل (قوله وظاهر كلامهم وجوب قتالهم) وهو الوجه م

التي يؤمن عادة مجيئها اليهم قبل انقضاء القتال أما إذا لم يؤمن ذلك بأن غلب على الظن مجيئها اليهم والحرب قائمة فينبغي أن يقاتل حينئذ وإنما لم يشترط نظير ذلك فيما ياتي في الجهاد لأن المدار ثم على كونه بعدم الجيش أو لا (ولا) يقتل تارك القتال منهم وإن لم يلحق سلاحه ولا (مخنهم) بفتح الحاء من أختنجه الجراحة أضعفته ولا من ألقى سلاحه أو أغلق بابه (و) لا (أسيرهم) لخبر الحاكم واليهي بذلك واقتداء بما جاء في ذلك كله بسند حسن عن علي يوم الجمل نعم لو ولو اجتمعوا تحت راية زعيمهم اتبعوا حتى يفرقوا

ولا فود يقتل احده ولا لشبهة في حنيفة رضى الله عنه وين ان يتجنب قتل رحمه ما لم يكن فيه مالم يقصد قتله (تنبيه) استعمل يقاتل
مريداه حقيقة المفاعلة فيمن يتأق منه كالمدير واصل الفعل فيمن لا يتأق منه كالمخزن ولا عذوره بل فيه نوع بلاغة فلا اعتراض عليه (ولاه
يطلق) أسيرهم إن كان فيه منعة (وإن كان (٧٢) صيدا أو امرأة) وقتنا (حتى تنقضي الحرب) ويتفرق جمعهم (تفرقا لا يتوقع جمعهم بعد

وهذا في رجل حرو وكذا في
مراهق وامرأوقن قاتلوا
والاطلقتوا بمجر دانقضاء
الحرب (الا ان يطبع)
الحراكامل الامام بمنابعته
له (باختياره) اى وتقوم
قرينة على صدقة فيما يظهر
فيطلق وان بقيت الحرب
لا من ضرره (ويرد)
وجوب ما لهم و (سلاحهم
وخيلهم اليهم) اذا انقضت
الحرب وامنت غائلتهم
اى شرهم يعودهم للطاعة
او تفرق شلمهم تفرقا لا
يلتزم نظائر ما مر في اطلاقهم
(ولا يستعمل) ما اخذ منهم
من نحو سلاح وخيل (في
قتال) او غيره اى لا يجوز
ذلك (الضرورة)
كخوف انهم اهل العدل
أو نحو قتلهم لو لم يستعملوا
ذلك نعم تلزمهم اجرة
ذلك ما اقتضاه كلام الروضة
كمضطر اكل طعام غيره
يلزمه قيمته وقضية كلام
الانوار انها لا تلزم ولا يرد
عليه المضطر لان الضرورة
لم تنشأ من المالك بخلاف
ما هنا ومع ذلك فالذى يتجه
ان استعملها ان كان في
القتال او لضرورته لم
يضمنها ولا منعها كاعلم
عامر ولا ضمنها (ولا
يقاتلون بعظيم) يعم

(قوله ولا فود الخ) اى بل فيه دية عمداه ع ش (قوله لشبهة اى حنيفة) اى فانه يرى قتل مدبرهم وأسيرهم
ومشترهم اه بجبرى (قوله مالم يقصد قتله) اى فيباح قتله اه ع ش (قوله استعمل) اى المصنف (قوله
مريد الخ) حال من فاعل استعمل (قوله فيمن يتأق الخ) اى القتال (قوله واصل الفعل الخ) اى القتل
عطف على حقيقة المفاعلة الخ (قوله ولا عذوره فيه) اى في الجمع بين الحقيقة والحجاز (قوله فلا اعتراض)
جرى عليه اى الاعتراض المعنى عبارة عنه عبر في المحرر في المدير بالقتال والاخيرين بالقتل وهو اولى من تعبير
المصنف لان الخنث والاسير لا يقتلان اه (قوله أسيرهم) الى قوله نعم في المعنى الا قوله اى وتقوم قرينة على
صدقه فيما يظهر الى قول المتن الا ضرورة في النهاية الا قوله المذكور (قوله منعة) بفتح تين وقد تسكن
النون اه ع ش (قول المتن وإن كان الخ) غاية اه ع ش (قول وهذا) اى استمرار حبس اسيرهم اه ع ش
(قوله في رجل حر) اى متاهل للقتال اه معنى (قوله وكذا في مراهق الخ) اى وشيخ فان اه معنى (قوله
والاطلقت الخ) اى وان خفنا عودهم معنى واسنى (قوله الحر الكامل) اى اما الصبيان والنساء والعبيد فلا
بيعة لهم اه معنى وأسنى (قول المتن ويرد سلاحهم وخيلهم الخ) وهو تخييلهم وحفظ سلاحهم وغيره مما اخذ
منهم على بيت المال المستولى عليهم ايداعية بقصد اقتنائها لتعديا فتوتها عليه مادامت تحت يده وكذا
عليه اجرة استعمالها وان لم يستعملها اه ع ش (قوله اى لا يجوز ذلك) اى استعماله (قوله نعم يلزمهم
اجرة ذلك الخ) وعليه فهل الاجرة لازمة على المستعمل وتخرج من بيت المال لان ذلك الاستعمال لمصلحة
المسلمين فيه نظر والا قرب الاول اخذ ان قوله كمضطر اكل طعام غيره اه ع ش ولعل الاقرب هو الثاني
نعم لو استعمله لغير ضرورة القتال يتبين الاول (قوله على ما اقتضاه كلام الروضة الخ) اعتمده النهاية
والزبادى خلافا للشرح والمعنى والاسنى كما ياتى (قوله وقضية كلام الانوار انها لا تلزم) اعتمده الاسنى
والمعنى وسيد كر الشارح ما يوافقه (قوله ولا يرد عليه) اى ما يقضيه كلام الانوار وقوله المضطر اى اذا
اكل طعام غيره فانه يلزمه بدله (قوله لان الضرورة) اى في مسئلة المضطر (بخلاف ما هنا) اى فان الضرورة
نشأت في مسئلتنا من جهة المالك (قوله ومع ذلك) اى مع الفرق بين المسئلتين (قوله مما مر) اى من انه
لا ضمان لما يتأق في القتال اه معنى (قوله ولا يقاتلون بعظيم) ولا يجوز حصارهم بمنع طعام وشراب
معنى ونهاية (قوله نعم) الى قوله وظاهره في المعنى الا قوله قال البغوى الى قال المتولى والى قوله قال الماوردى
في النهاية الا قوله او اسراء او التذفيف على جريهم وقوله اى لا يجوز الى قوله نعم (قول المتن ومنجنيق) هو
آلة رمى الحجارة (قوله والقاء حيات) وارسال اسود ونحوها من المملكات اه معنى (قوله ولم يندفعوا)
راجع لكل من المعطوفين (قوله الاب) فان امكن دفعهم بغيره كانتا للموضع اخر لم تقا تلزم به (تنبيه)
لو تحصنوا ببلد او قلعة ولم يقاتلوا بالاستيلاء عليهم الا بذلك لم يجز قتلهم به المأمور ولا يجوز قطع اشجارهم
وزرعوهم ودار البغى دار الاسلام فاذا جرى فيها ما يوجب اقامة حد اقامه الامام اذا استولى عليها ولو
سبى المشركون طائفة من البغاة وقدر اهل العدل على استنقاذهم لم يضمن ذلك اه معنى (قوله بقصد الخلاص)
ينبغى اولا بقصد اه ع ش (قوله ويظهر) عبارة النهاية ويتجه (قوله ان هذا) اى قصد الخلاص منهم
(قوله قال المتولى ويلزم) عبارة النهاية والمعنى ويلزم الواحد منا كما قال المتولى مصابرة الخ (قوله وظاهره)
اى ما قاله المتولى (قول المتن ولا يستعان الخ) اى يحرم ذلك اه سم عبارة المعنى والنهاية تنبيه

(قوله ولا يستعان عليهم)

(كنار ومنجنيق) وتفرق و القاء حيات لان القصد ردهم للطاعة وقد يرجعون فلا يجدون للنجاسة سبيلا (الضرورة) ظاهر
بان قاتلوا به أو أحاطوا بنا) ولم يندفعوا الاب قال البغوى بقصد الخلاص منهم لا بقصد قتلهم ويظهر أن هذا مندوب لا واجب قال المتولى
ويلزم الواحد منا مصابرة اثنين منهم ولا يولى إلا متحيزا أو متحيزا و ظاهره جريان الاحكام الآتية في مصابرة الكفار هنا (ولا يستعان عليهم

بكافر) ذمی او غیره الا ان اضطررنا لذلك (ولا یمن یری قتله مدبرین) او اسراء او التذیف علی جریحهم اعداوة او اعتقاد کالحنفی ای
لا یجوز لنحو شافعی الاستعانة باولئك لان القصد ردھم للطاعة واولئك یتدینون بقتلھم نعم ان (۷۳) احتجنا لذلك جاز ان كان لهم نحو

جراة وحسن اقدام
وامكننا دفعهم لو ارادوا
قتل واحد من ذكر قال
الماوردي ويشترط ان
يشترط عليهم الامتناع من
ذلك ويشق بوفائهم به انتهى
ويظهر ان ذلك باق في
الاستعانة بالكافر ايضا
الا ان الجات الضرورة
اليهم مطلقا ولا يخالف
ما هنا جواز استخلاف
الشافعي للحنفي مثلا لان
الخليفة مستبد براه
واجتهاده وهؤلاء تحت
راية الامام ففعلهم منسوب
له فوجب كونهم على
اعتقاده (ولو استعانوا
علينا باهل الحرب وآمنوهم)
بالمداى عقدوا لهم امانا
ليقاتلونا معهم (لم ينفذ امانهم
علينا) للضرر فنعاملهم
معاملة الحربيين (ونفذ)
الامان (عليهم في الاصح)
لانهم آمنوهم من انفسهم
ولو قالوا وقد اعانوا وهم ظننا
انه يجوز اعانة بعضكم على
بعض او انهم المحقون ولنا
اعانة الحق او انهم استعانوا
بنا على كفاروا ممكن صدقهم
بلغناهم الممان واجرينا عليهم
فيما صدر منهم احكام البغاة
هذه هي العبارة الصحيحة
وامان عبر بقوله بلغناهم
الممان وقاتلناهم كبغاة فقد
تجاوزوا الاقضى الجع بين تبليغ
الممان ومقاتلتهم كبغاة تناف

ظاهر كلامهم ان ذلك لا يجوز ولو دعت الضرورة اليه لكنه في التهمة صرح بجواز الاستعانة به اي الكافر
عند الضرورة وقال الاذعى وغيره انه المتجه اه (قول المتن بكافر) اي لانه يحرم تسليطه على المسلم نهاية
ومنهج زاد المغنى ولذا لا يجوز لمستحق القصاص من مسلم ان يוכל كافرا في استيفائه ولا للامام ان يتخذ
جلادا كافر الاقامة الحدود على المسلمين اه وقال عرش بعد نقل ما ذكر عن الزيادة اقول وكذا يحرم
نصبه في شيء من امور المسلمين نعم ان اقتضت المصلحة توليته في شيء لا يقوم به غيره من المسلمين او ظهر فيمن
يقوم به من المسلمين خيانة وامنت في ذمی ولو لمخوفه من الحاكم مثلا فلا يبعد جواز توليته فيه لضرورة
القيام بمصلحة ما ولي فيه ومع ذلك يجب على من نصبه مراقبته ومنعه من التعرض لاحد من المسلمين بما فيه
استعلاء على المسلمين اه (قوله ذمی) الى المتن في المغنى الا قوله اي لا يجوز لمي نعم وقوله ويظهر لمي ولا
يخالف (قول المتن مدبرين) اي حال كونهم مدبرين اه معنى (قوله اي لا يجوز لنحو شافعي الخ) راجع
للمعطوف والمعطوف عليه وقوله نعم الخ راجع للمعطوف فقط (قوله واولئك يتدینون بقتلهم) هذا
لنما يناسب قوله او اعتقاد الخ دون قوله لعداوة (قوله لذلك) اي للاستعانة بمن یری قتل واحد من ذكر
(قوله جاز ان كان لهم الخ) عبارة المعنى قال الشيخان يجوز بشرطين احدهما ان يكون لهم حسن اقدام
وجراة والثاني ان يمكن دفعهم عنهم الخ زاد الماوردی شرط ثالثا وهو ان يشترط الخ (قوله قال الماوردی
ويشترط ان يشترط الخ) والاوجه انه ليس بشرط اذ في قدر تناعلي دفعهم غنية عن ذلك اه نهاية قال
السيد عمر بعد ذكر مثله عن سم ماضيه يتوقف في ذلك لانه قد يغفل عنه وان امكن دفعه لو شعر به اه (قوله
ان ذلك) اي ما قاله الماوردی (قوله الا ان الجات الخ) راجع لمي كل من قوله نعم الخ وقوله ويظهر الخ
(قوله اليهم) اي الكافرون من یری قتل واحد من ذكر (قوله مطلقا) اي فيجوز الاستعانة بهم بدون
وجود شيء من تلك الشروط الثلاثة (قوله ما هنا) اي قوله لا يجوز لشافعي الخ (قوله لان الخليفة) علة
لعدم المخالفة (قوله مستبد) اي مستقل (قوله وهؤلاء) اي المستعان بهم (قوله بالمداى) الى قوله هذه
هي العبارة في النهاية والمعنى (قوله بالمداى) اي بهمة مدودة وقصر هامة تشديد المي لمن كما قاله ابن مكي اه
معنى عبارة عرش قوله بالمداى وبالقصر مع التشديد كما يؤخذ من قوله الاتي تامينا مطلقا ولعل اقتصار
الشارح على ما ذكره لكونه الاكثر لكن في الشيخ عميرة ماضيه في كلام المتولي ضبط آمنهم بالمداى كافي قوله
تعالى وامنهم من خوف وحكى ابن مكي من اللحن قصر الهمزة والتشديد اه (قوله ليقاتلونا معهم) اي
ليعينوهم علينا (قوله فنعاملهم الخ) اي وحينئذ فلنا غنم او الهمة واسترقاقهم وقتل اسيرهم ومدبرهم وتذيف
جريحهم اه معنى (قوله انه يجوز) اي لنا (قوله اعانة بعضكم) من اضافة المصدر الى مفعوله
وقوله على بعض اي منكم (قوله انهم الخ) اي الباغون (قوله وامكن صدقهم) راجع لكل من
المعاطيف (قوله واجرينا عليهم) اي قبل تبليغهم الممان اه عرش (قوله فيما صدر منهم) اي قبل تبليغ
الممان اه رشیدی (قوله احكام البغاة) اي فلا نستطيعهم للامان مع عذرهم اه معنى (قوله هذه هي العبارة
الصحيحة الخ) عبارة شيخنا مروهذا مراد من عبر بقوله وقاتلناهم كالبغاة اه اي فليس قوله وقاتلناهم
كالبغاة مر تا على تبليغهم الممان لانه قبله فالعبارة مقبولة وبه يرد ما اطال به في التحفة شوبری وقال سم
وقاتلناهم قبل تبليغهم الممان في حال اختلاطهم بالبغاة كقتال البغاة فن ظفر نابه منهم ببلغه الممان فيكون

بكافر) اي يحرم ذلك (قوله ولا یمن یری قتلهم مدبرین) قال في الروض الا ان احتجناهم ولهم اقدام
وجراة واماكن دفعهم اي لو اتبعوهم بعد انزاهمهم قال في شرحه زاد الماوردی وشرطنا عليهم ان لا يتبعوا
مدبر او لا يقتلوا جريح او يشق بوفائهم بذلك اه مافي شرح الروض وقد يقال لاحاجة لهذا الزيادة مع قولهم
وامكن دفعهم فليتامل (قوله ونفذ الامان عليهم) قاله في الكفاية واذا حاربونا معهم لم يبطل انهم في حقهم

(۱۰ - شروانی وابن قاسم - تاسع) لان قتالهم كبغاة ان كان بعد تبليغ الممان فغير صحيح لانهم

بعد بلوغ الممان حريون فليقاتلوا كالحريين وقبل بلوغه لا يقاتلون اصلا فالوجه انهم لعدوهم يبلغون الممان ويعدونه يقاتلون كحريين

أما لو آمنوهم تأمينا مطلقا فنفذ علينا (٧٤) أيضا فان قالوا نعمهم انتقض الامان في حقنا وحقهم (ولو أعانهم أهل الذمة) أو معاهدون

أو مستأمنون مختارين
(عالمين بتجريم قتلنا انتقض
عهدهم) حتى بالنسبة
للبيعة كالمواثيق بالقتال
فيصرون حريين يقتلون
ولو مع نحو الاثخان والادبار
(أو مكرمين) ولو بقولهم
بالنسبة لأهل الذمة وبينية
بالنسبة لغيرهم (فلا) ينتقض
عهدهم لشبهة الاكراه
(وكذا) لا ينتقض عهدهم
(لو) حاربوا البيعة لانهم
حاربوا من على الامام محاربه
او (قالوا) اظنا جوازه) اى
ما فعلوه من اعانة بعض
المسلمين على بعض (أو)
ظننا (انهم) استعانوا بنا على
كفار او انهم (محقوقون) وان
لنا اعانة الحق وامكن جملهم
بذلك (على المذهب) لانهم
معذورون قليل وقضية
كذا أنه لا خلاف في الاكراه
وليس كذلك بل فيه
الطريقان مع عدم انتقاض
عهدهم (ويقاتلون) كبيعة
لا كحريين لحقن دماهم
ولا يلحقونهم في عدم ضمان
ما يتلف في الحرب فيضمنون
المال ويقتلون ان قتلوا لانه
ثم لردهم للطاعة فلا يفرهم
الضمان وهذا غير موجود
في نحو الذميين
(فصل) في شروط الامام
الاعظم وبيان طرق الامامة
هي فرض كفاية كالقضاء
فيأتي فيها أقسامه الآتية
من الطلب والقبول وعقب

في كلام الشارح أى شيخ الاسلام تقديم وتأخير وقال شيخنا العزيزى وقالتناهم كالبيعة التشبيه في أصل
القتال لا من كل وجه اه بجمري (قوله) اما لو آمنوهم) إلى قوله ويقتلون ان قتلوا في النهاية لا قوله قبل
ولمى الفصل في المعنى لا قوله قبل وقوله مع عدم انتقاض عهدهم (قوله) اما لو آمنوهم الخ) محترز ليقاوتونا
معهم اه سم (قوله) آمنوهم تأمينا) تذكر ما مر عن ابن مكي (قوله) مطلقا) اى بدون شرط قتلنا
اه معنى (قوله) فان قالوا نال الخ) عبارة المعنى فان استعانوا بهم بعد ذلك وقاتلونا انتقض امانهم حينئذ في
حقنا كائن عليه اه (قوله) وحقهم) عبارة النهاية والمعنى وكذا في حقهم كما هو القياس اه (قوله)
يقتلون) ببناء المفعول (قوله) بالنسبة لأهل الذمة الخ) يعنى ان الاكتفاء بقولهم انهم مكرهون في أهل
الذمة واما غيرهم فلا تقبل دعواهم الا كراه إلا بينية اه معنى (قوله) لغيرهم) اى من المعاهدين
والمستأمنين اه عش (قول المتن وكذا وقالوا الخ) محترز قوله عالمين الخ اه معنى (قوله) وامكن جملهم
الخ) راجع إلى ما بعد وكذا (قوله) قيل الخ) وافقه النهاية والمعنى (قوله) وليس الخ) من مقول القيل عبارة
المعنى وليس مراد الخ (قوله) بل فيه) أى في الاكراه (قوله) مع عدم انتقاض عهدهم) انظر ما موقه اه
رشيدى اقول ولعله من تصرف الكتبة وكان في الاصل مؤخر عن المتن عبارة المعنى ويقاوتون اى حيث قلنا
بعد انتقاض عهدهم في المسائل الثلاث كبيعة اى كقتالهم اما إذا انتقض عهدهم تخكمه مذكور في
الجزية اه (قوله) لحقن دماهم) اى بالامان (قوله) ولا يلحقون بهم الخ) عبارة النهاية وشرح المنهج
وخرج بقتالهم الضمان فلو اتلفوا علينا نفسا او مالا ضمنوه اه قال عش اى بغير القصاص اه وقال الحلبي
المعتمد وجوبه اه (قوله) ما يتلف) اى ما يتلفونه (قوله) ويقتلون الخ) وفاقا للمعنى عبارة وهل يجب عليهم
القصاص وجها في الروضة كاصلها بل تراجيح ارجحها كما قال البلقيني الوجوب وقال انه ظاهر نص الشافعي
اه (قوله) لانه) اى عدم الضمان ثم اى في البيعة (قوله) غير موجود في نحو الذميين) اى لانهم في قبضة
الامام (فرع) لو اقتل طائفتان باغيتان منعهما الامام فلا يعين احدهما على الاخرى وان عجز عن
منعهما قاتل اشدهما بالاخرى التي هي اقرب الى الحق وان رجعت من قتلها الى الطاعة لم يفاجىء الاخرى
بالقتال حتى يدعوها الى الطاعة لانها صارت باستعانتها بها فى امانه فان استوت اقال الماوردى ضم اليه اقلهما
جمعائهم اقر بهما دار اثم يجتهد فيهما وقاتل بالمضمومة اليه منهما الاخرى غير قاصد اعانتها بل قاصد ادفع
الاخرى ولو غزت البيعة مع الامام مشركين فكاهل العدل في حكم الغنائم فيعطى القاتل منهم
السلب كغيره من أهل العدل ولو عاهد البيعة مشركا اجتنبناه بان لا نقصده بما يقصد به الحربى
الغير المعاهد ولو قتل عادل عادلا في القتال وقال ظننته باغيا حلف ووجبت الدية دون القصاص
للعذر ولو تعمد عادل قتل باغ آمنه عادل ولو كان المؤمن له عبدا أو امرأة اقتص منه وان
كان جاهلا بامانة لزمه الدية معنى وروض مع شرحه

(فصل في شروط الامام الاعظم) (قوله) في شروط الامام) الى قول المتن يجتهد في المعنى الا قوله وباقي الى
وعقب وقوله ومن ثم الى المتن وقوله او للبيعة فقط وقوله لضعف عقل الاثنى وقوله ومرالى وفي التتمة والى
قول وتعتقد في النهاية الا قوله لكون الكتاب الى لان البغي وقوله له اسناده الى فكنا في وقوله ومرالى فعجى
وقوله قال الاذرى الى وسلموا وقوله وتمكن فيه من اموره (قوله) وبيان طرق الامامة) اى وما يتبع ذلك بما
لوا دعى دفع الزكاة الى البيعة آه عش (قوله) هي فرض كفاية) اذ لا بد للامة من امام يقيم الدين وينصر السنة
وينصف المظلوم من الظالم ويستوفى الحقوق ويضعها موضعها معنى واسنى (قوله) وعقب البيعة) اى بهذا اه
نهاية ومعنى وقدم فى الشارح والروضة الكلام على الامامة على احكام البيعة وما في الكتاب اولى لان الاول

بخلاف ما لو امن شخص مشركا قصد مسلما أو ماله فانه يلزم بعد ابلاغه ما نه مجاهدته لان تأمينه للكف عن
المسلمين فانتقض بقتال أحدهم بخلاف الحربى مع البيعة شرح الروض (قوله) تأمينا مطلقا) محترز
ليقاتلون معهم (فصل في شروط الامام الاعظم)

هذا لان البغي خروج على الامام الاعظم القائم بخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة (٧٥) الدين ومن ثم اشترط فيه ما شرط في القاضي

وزيادة كما قال (شرط الامام
كونه مسلما) ليراعى مصلحة
الاسلام والمسلمين (مكفا)
لان غيره في ولاية غيره
وحججه فكيف يلي امر الامة
وروى احمد خبر نعوذ بالله من
امارة الصبيان (حرا) لان من
فيه رق لا هاب وخبر اسمعيل
واطيعوا وان ولي عليكم عبد
حبشي محمول على غير الامامة
العظمى اول للبالغة فقط
(ذكر) اضعف عقل الاثني
وعدم مخالطتها للرجال
وصح خبر بن يفلح قوم ولوا
امرهم امرأة والحق بها
الحنثي احتياطا فلا تصح
ولايته وان بان ذكرها
كالقاضي بل اولي (قرشيا)
لخبر الائمة من قرش اسناده
جيد لاهاشيا اتفاقا فان
قد قرشي جامع للشروط
فكناني فرجل من ولد
اسماعيل صلى الله على نينا
وعليه وسلم ومرفي ذلك كلام
في النية والكفاءة فعجمي
كذا في التهذيب وفي التتمة
بعد ولد اسمعيل فجرهمي لان
جرهما اصل العرب ومنهم
تزوج اسمعيل فن ولد
اسحاق صلى الله على نينا
وعليه وسلم (مجتهدا)
كالقاضي بل اولي بل حكي
فيه الاجماع ولا ينافيه قول
القاضي عدل جاهل اولي
من فاسق عالم لان الاول
يمكنه التفويض للعلماء فيما
يفتقر للاجتihad لان محله
عند قد المجتهدين

هو المقصود بالذات اه (قوله بهذا) اي بالكلام على البغاة اه نهاية (قوله لان البغي الخ) علة للتبعية
(قوله القائم بخلافة النبوة) يشعر التعبير بخلافة النبوة انه انما يقال للامام خليفة رسول الله ا ونبوه وهو
موافق لما في الديميري انه قيل لابي بكر يا خليفة الله فقال لست بخليفة الله بل خليفة رسول الله صلى الله
عليه وسلم وجوز بعضهم ذلك لقوله تعالى وهو الذي جعلكم خلائف في الارض اه والاصح عدم الجواز
كافي الباب وسم على المنهج اه عش عبارة المغني والروض مع شرحه ويجوز تسمية الامام خليفة وخليفة
رسول الله صلى الله عليه وسلم وامير المؤمنين قال البغوي وان كان فاسقا واول من سمي به عمر بن الخطاب رضى
الله تعالى عنه ولا يجوز تسميته بخليفة الله تعالى لانه انما يستخاف من يغيب ويموت والله تعالى مبرزه عن ذلك
قال المصنف في شرح مسلم ولا يسمى احد خليفة الله بعد ادم وادود عليهم السلام وعن ابي مليكة ان رجلا
قال لابي بكر رضى الله تعالى عنه يا خليفة الله فقال انا خليفة محمد صلى الله عليه وسلم وانا راض بذلك اه (قول
المتن شرط الامام) وهو مفرد مضاف فيم كل شرط اي شرطه حال عدا الامامة والعهد بها امور احدها
(كونه مسلما) فلا تصح تولية كافر ولو على كفار ثانيهما كونه مكفا فلا تصح امامة صبي ومجنون بالاجماع
مغني عبارة المصنف في شرح مسلم قال القاضي عياض اجمع العلماء على ان الامامة لا تنعقد للكافر وعلى انه
لو طرأ عليه الكفر انزل وكذا لو ترك اقامة الصلوات والدعاء اليها قال وكذلك عند جمهورهم البدعة قال وقال
بعض البصريين تنعقد له وتستدام له لانه تناول قال القاضي فلوطر اعياه كفو وتير للشرع او بدعة خرج
عن حكمه لا يتوسق طاعته ووجب على المسلمين القيام عليه وخلعه ونصب امام عادل ان امكنهم ذلك فان
لم يقع ذلك الاطاففة ووجب عليهم القيام بخلع الكافر ولا يجب في المبتدع الا اذا طرأ القدرة عليه فان تحققت
العجز لم يجب القيام وبهاجر المسلم عن ارضه الى غير هاء يفر بدينه اه (قوله خبر نعوذ بالله الخ) من اضافة
الاعم الى الاخص (قوله او للبالغة) اي في وجوب بذل الطاعة للامام قال عش والبجيرمي واحمول
على المتغلب الاقي اه (قوله وان بان ذكرها) هل هذا على اطلاقه او محله اذا تولى وهو خنثي ثم اتضح
ذكر المحل تامل فليراجع والظاهر ان الثاني هو المراد اه سيد عمر اقول ويصرح بالثاني قول
الرشيدى اي فيحتاج الى توليته بعد التبين كاه وظاهر اه (قوله لاهاشيا اتفاقا فان الصديق وعمر وعثمان
رضي الله تعالى عنهم لم يكونوا من بني هاشم اه مغني (قوله فان فقد الخ) اي بان لم يوجد وان بعدت مسافته
جدا اه عش (قوله فرجل من ولد اسمعيل الخ) شمل ذلك جميع العرب بعد كنانة فهم في مرتبة واحدة اه
عش (قوله من ولد اسمعيل) وهم العرب كما في الروض اه رشيدى (قوله فعجمي كذا الخ) عبارة المغني
فان عدم فرجل جرهمي كافي التتمة وجرهم اصل العرب والخ وان عدم فرجل من ولد اسحق صلى الله عليه وسلم
ثم غيرهم اه (قوله وفي التتمة الخ) وهذا هو الراجح لان جرهما من العرب في الجملة اه عش (قول المتن
مجتهدا) اي ولو فاسقا اخذا من قول الشارح لان محله الخ اه عش (قوله ولا ينافيه) اي قول المتن بمجتهدا
(قوله لان محله) قد يقال ينافي هذا المحل قوله اي القاضي فيما يفقر للاجتihad فليتأمل ثم رايت الفاضل
الحشني نه على ذلك اه سيد عمر ثم قال اي الحشني الا ان يقال المراد قد المجتهدين المتصفين ببقية شروط

(قوله شرط الامام كونه مسلما مكفا) و (قوله وفي التتمة بعد ولد اسمعيل الخ) جزم في الروض بما في التتمة
قال في شرحه والترجيح من زيادته قال الرافعي ولك ان تقول قرش من ولد النضر بن كنانة بن خزيمه
ابن مدركة فكما قالوا اذا قد قرشي ولي كناني هلا قالوا اذا فقد كناني ولي خزيمي وهكذا يرتق الى اباب بعد
حتى ينتهي الى اسمعيل قال ابن الرفعة وهو قضية كلام القاضي فاذا ذكره ومثال يقاس عليه قال الاذرى
وفي كلام الرافعي الاخير وقفة ظاهرة اذ من المعلوم ان من فوق عدنان لا يصح فيه شيء ولا يمكن حفظ النسب
فيه منه الى اسمعيل اه كلام شرح الروض (قوله لان محله الخ) فيه حرازة لان اولوية احد الامرين على
الاخر تقتضى وجودهما اذ لم فقد احدهما لا معنى لاولية الاخر الا ان يقال المراد بالعالم غير المجتهد
لكن قوله لان الاول الى فيما يفقر للاجتihad يقتضى وجود المجتهدين فينافي قوله لان محله الخ الا ان يقال

وكون أكثر من ولى أمر الامة بعد الخلفاء الراشدين غير مجتهدين إنما هو لتغلبهم فلا يرد (شجاعا) ليغزو بنفسه ويدير الجيوش ويفتح الحصون ويقرر الاعدام (ذاري) يسوس به الرعية ويدير مصالحهم الدينية والدنيوية قال الهروي وأدناه أن يعرف أقدار الناس (وسمع) وإن نقل (وبصر) وإن ضعف بحيث لم يمنع التمييز بين الأشخاص (٧٦) أو كان أعور أو أعشى (ونطق) يفهم وإن فقد الذوق والشم وذلك ليتاق منه فصل

الامور وعدلا كالقاضي بل أولى فلو اضطر لولاية فاسق جاز ومن ثم قال ابن عبد السلام لو تعذرت العدالة في الامة والحكام قدما أقلهم فسفا قال الأذري وهو متعين إذ لا سبيل إلى جعل الناس فوضى ويلحق بها الشهود فاذ تعذرت العدالة في أهل قطر قدم أقلهم فسفا على ما يأتي وسليمان نقص بمنع استيفاء الحر كحركة سرعة التهوؤ وتعتبر هذه الشروط في الدوام أيضا إلا العدالة فقد مر في الوصايا أنه لا ينزل بالفسق والالجنون إذا كان زمن الإفاقة أكثر وتمكن فيه من أمورهم إلا قطع بدأ ورجل فيغفروا أما لا ابتداء بخلاف قطع الدين أو الرجلين لا يفتر مطلقا (وتنقذ الامامة) بطرق أحدها (بالبیعة) كما بايع الصحابة أبابكر رضي الله تعالى عنهم (والاصح) أن المعتبر هو بيعه أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء ووجوه الناس الذين يتيسر اجتماعهم (حالة البيعة) بأن لم يكن فيه كلفة عرفا فيما يظهر لأن الأمر ينتظم بهم ويتبعهم سائر الناس ويكفي

الامامة اه (قوله) وكون أكثر من ولى الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله) فلا يرد أى على اشتراط الاجتهاد (قول المتن شجاعا) بثلاث المعجمة والشجاعة قوة القلب عند البأس معنى (قوله) يسوس على وزن يصون أى يحكم به اه كرى (قوله) أن يعرف أقدار الناس أى بان يعرف من يستحق الرعاية ومن لا يستحقها ويعاملهم بذلك إذا وردوا عليه اه ع ش (قوله) يفهم) ببناء الفاعل ويجوز كونه للمفعول (قوله) وإن فقد الذوق الخ) عبارة المغنى وفهم من اقتضاه على ما ذكرناه لا يؤثر فقد شم وذوق وهو كذلك كما جزم به في زوائد الروضة ولا يشترط كونه معصوما لان العصمة للانباء ولا يضر قطع ذكره وانئين اه (قوله) وذلك أى اشتراط سمع وما بعده (قوله) وعدلا عطف على مسلمات المتن (قوله) لو تعذرت العدالة في الامة) يعنى بان لم يوجد رجل عدل اه رشدى (قوله) ويلحق بها الشهود) ضعيف اه ع ش عبارة النهاية والحق بهم الشهود اه (قوله) من نقص يمنع الخ) كالنقص في اليد والرجل اه معنى (قوله) انه لا ينزل بالفسق أى في الاصح اه معنى (قوله) والالجنون الخ) أى عدمه (قوله) وتمكن فيه من اموره) أى فلا ينزل به اه ع ش (قوله) ولا لا قطع يد اورجل الخ) وعلم من ذلك انه ينزل بالعمى والصمم والخرس والمرضى الذى ينسبه العلوم اه معنى (قوله) فيغفروا) أى فلا ينزل به اه ع ش (قوله) مطلقا) أى لا ابتداء ولا دوما (قوله) بطرق) أى ثلاثة ولا يصير الشخص اماما بتفرده بشروط الامامة بل لا بد من أحد الطرق كاحكامه المأوردى عن الجمهور وقيل يصير اماما من غير عقد حكاه القمولى قال ومن الفقهاء من الحق القاضي بالامام في ذلك وقال الامام لو خلا الزمان عن الامام انتقلت احكامه إلى اعلم أهل ذلك الزمان اه معنى (قوله) أحدها بالبيعة) لاحسن في هذا المزج كما لا يخفى (قول المتن بالبيعة) بفتح الموحدة اه معنى (قول المتن وجوه الناس) من عطف العام على الخاص فان وجوه الناس عظماء هم بامارة وعلم او غيرهما اه ع ش (قوله) حالة البيعة) إلى قوله بما يأتي في النهاية (قوله) فيما يظهر) عبارة النهاية كما هو المتجه اه ويتبعهم سائر الناس ولا يشترط اتفاق أهل الحل والعقد من سائر الاقطار بل إذا وصل الخبر إلى الاقطار البعيدة لزهم الموافقة والمتابعة اسنى ومعنى (قوله) ويكنى بية واحدا الخ) عبارة المغنى ولا يشترط عدد كما هو كلامه بل لو تعلق الحل والعقد بواحد مطاع كفت بيعته اه (قوله) ويشترط قبوله الخ) عبارة النهاية وألا قرب عدم اشتراط القبول بل الشرط عدم الرد اه (قوله) من العدالة) إلى قوله ويشترط في المغنى (قوله) قال وكونه الخ) عبارة المغنى تنبيه قضية كلامه عدم اشتراط الاجتهاد وهو كذلك وما في الروضة كاصلها من انه يشترط ان يكون المبايع مجتهدا ان اتحدوا ان يكون فيه مجتهدان تعدد مفرع على اشتراط العدد والمراد بالمجتهد هنا المجتهد بشروط الامامة لا ان يكون مجتهدا مطلقا كما صرح به الزنجاني في شرح الوجيز اه (قوله) وكونه) أى المبايع وكذا ضمير اتحد (قوله) ولا فجتهد فيهم) أى وإن تعدد المبايع فيشترط وجود مجتهد فيهم (قوله) ورد) أى قولهما المذكور وكذا ضمير بانه (قوله) على ضعيف) وهما اشتراط تعدد المبايع انتهى نهاية (قوله) ولما يتجه) أى الرد انتهى رشدى (قوله) اما اذا اريد الخ) قول ان كلامهما صريح في تفريع ما حكاه الشارح عنهما بقوله قالوا وكونه الخ على

المراد فقد المجتهدين المتصفين ببقية شروط الامامة (قوله) ويتبعهم سائر الناس) ولا يشترط اتفاق أهل الحل والعقد في سائر البلاد والامور بل إذا وصل الخبر إلى أهل البلاد البعيدة لزهم الموافقة والمتابعة شرح الروض (قوله) ورد بانه مفرع على ضعيف) كتب عليه م

يبعوه واحدا انحصر الحل والعقد فيه أما ببيعة غير أهل الحل والعقد من العوام فلا عبرة بها ويشترط قبوله ليعتد كذا قيل والوجه الشرط عدم الرد لم يعد فان امتنع لم يجبر لان لم يصلح غيره (وشرطهم) أى المبايعين (صفة الشهود) من العدالة وغيرهما بما يأتي أول الشهادات قالوا وكونه مجتهدا ان اتحدوا لا فجتهد فيهم ورد بانه مفرع على ضعيف ولما يتجه ان أريد حقيقة الاجتهاد أما إذا أريد به ذو رأى وعلم ليعلم وجود الشروط والاستحقاق فيمن يبايعه فهو ظاهر كما يدل له قولهم لا عبرة ببيعة العوام ثم رأيت عن الزنجاني انه صرح

بذلك في شرح الوجيز ويشترط شاهدان إن اتحد المبايع أي لانه لا يقبل قوله وحده فربما ادعى عقد سابق وطال الخصام فيه لان تعدد اى لقبول شهادتهم با حيث فلا محذور وشهادة الانسان بفعل نفسه مقبولة حيث لا تهمة (٧٧) كرايت الهلال أو أرضعت هذا وهذا الذي

يتعين حمل كلامهم عليه لوضوحه يندفع اعتراض التفصيل الذي صححه في الروضة (و) ثانيها (باستخلاف الامام) واحدا بعده ولو فرعه أو أصله ويعبر عنه بعده اليه كما عهد ابو بكر الى عمر رضى الله عنهما وانعقد الاجماع على الاعتقاد بذلك وصورة ان يعقد له الخلافة في حياته ليكون هو الخليفة بعده فهو وان كان خليفة في حياته لكن تصرفه موقوف على موته ففيه شبه بوكالة تجزى وعلق تصرفها بشرط وبهذا يندفع ما هنا من الترددات وما يؤيد ما ذكرناه انه خليفة حالا وانما المنتظر تصرفه وانه غير وصاية قو لهم وقت قبول المعين الذي هو شرط من العهد الى الموت وقضيته انه لو اخره الى ما بعد الموت لم يصح وهو متجه لان ذلك خلاف قضيه العهد وبتشبيههم له بالوكالة اندفع قول البلقينى ينبغي ان يجب الفور في القبول وقو لهم لا بد من وجود شروط شروط الامامة فيه وقت العهد فان لم توجد الا عند موت العاهد احتاج للبيعة (تنبيه) ظاهر كلامهم هنا انه لا بد من القبول لفظا وقضية تشبيهه

الوجه الضعيف وحيث فلا محل لقوله وإنما يتجه الخ لان حاصله تأويل هذا الكلام الذي يصرح عبارتهما ببنائه على الضعيف من غير حاجة اليه ولا حاجة للنقل عن الزنجاني اه سيد عمر (قوله بذلك) أي المراد الثاني (قوله ويشترط) الى قوله وشهادة الانسان في النهاية (قوله عقد الخ) نائب فاعل ادعى (قوله بها) أي بالامامة او المبايعه (قوله وبهذا) أي باشرط شاهدين عند اتحاد المبايع وعدمه عند تعدده (قوله اعتراض التفصيل) أي المذكور اه سم أي بقوله ويشترط شاهدان إن اتحد المبايع لان تعدد (قول المتن باستخلاف الامام) خرج بالامام غيره من بقية الامراء فلا يصح استخلافهم في حياتهم من يكون اميرا بعدهم لانهم لم يؤذن لهم من السلطان في ذلك اه ع ش (قوله واحدا بعده) الى قوله وصورته في المعنى وإلى قوله وبهذا يندفع في النهاية (قوله واحدا بعده) عبارة المعنى شخصه في حياته ليكون خليفة بعده اه (قوله ويعبر عنه) أي عن الاستخلاف (قوله كما عهد ابو بكر الى عمر) بقوله الذي كتبه قبل موته بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد ابو بكر خليفة رسول الله ﷺ عنداخر عهده بالدنيا واول عهده بالآخرة في الحالة التي يؤمن فيها الكافر ويتقي فيها الفاجر اتي استعملت عليكم عمر بن الخطاب فان روعد فذاك على ورأى فيه وإن جار وبدل فلا علم على الغيب والخير اردت ولكل امرئ ما اكتسب وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب يتقلبون معنى وع ش (قوله في حياته) متعلق بالخلافة اه رشيدى (قوله وبهذا) أي التصوير المذكور (قوله انه خليفة) بيان للوصول (قوله قو لهم) فاعل يؤيد (قوله من العهد الخ) خبر وقت قبول المعين (قوله وقضيته) الى قوله وقو لهم في النهاية (قوله وقضيته انه الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه ولا بد ان يقبل الخليفة في حياة الامام وإن تراخى عن الاستخلاف كما اقتضاه كلام الروضة وان بحث البلقينى اشترط الفور فان اخره عن الحياة رجع ذلك الى الايصاء وسياتي حكمه اه (قوله لو اخره) أي عقد الخلافة ع ش ورشيدى اقول هذا ظاهر صنيع النهاية لكن صنيع الشارح ومامر انفا عن المعنى والاسنى صريحان في ان مرجع الضمير القبول كانه عليه سم فيما ياتي عنه (قوله لو اخره الخ) الذي في شرح الروض مانصه فان اخره أي القبول عن حياته رجع ذلك فيما يظهر الى الايصاء وسياتي حكمه اه (قوله وهو متجه) كذا في النهاية وظاهره انه يلغو العهد بالكلية وهو ايضا ظاهر قول شرح المنهج ويشترط القبول في حياته اه لكن مرانفا عن المعنى والاسنى انه يرجع الى الايصاء ثم رايته عليه سم بما نصه قوله اندفع الى قول البلقينى ينبغي الخ يوم اشترط اصل القبول وقدم خلافة رشيدى وع ش اقول ما مر إنما هو في الطريق الاول والكلام هنا في الطريق الثاني ولذا فرق الشارح بينهما بما ياتي (قوله وقو لهم الخ) عطف على قوله وقت الخ (قوله فيه) أي في المعهود اليه (قوله هنا) أي في الاستخلاف (قوله أن يفرق) أي بين الامامة والوكالة (قوله وعلى الاول) أي اشترط القبول لفظا (قوله بينه) أي الاستخلاف (قوله ما قدمته الخ) أي من استقراب عدم اشترط القبول وإنما الشرط هو عدم الرد (قوله ويجوز العهد) الى قوله وظاهر كلامه في النهاية (قوله ويجوز العهد الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه وعليه ان يتحرى الاصلاح للامامة بان يجتهد فيه فاذا ظهر له واحد ولاه وله جعل الخلافة لزيد ثم بعده لعمر ثم بعده لبكر وتنقل على مراتب كما رتب ﷺ أمر جيش مؤتة فان مات الاول في حياته أي المعاهد فبالخلافة لثاني وان مات الثاني ايضا فهي الثالث وان مات وبقي الثلاثة احياء وانتصب الاول للخلافة كان له ان يعهد بها

(قوله يندفع اعتراض التفصيل) أي المذكور (قوله وقضيته أنه لو أخره الخ) الذي في شرح الروض مانصه فان اخره أي القبول عن جناية رجع ذلك فيما يظهر الى الايصاء وسياتي حكمه اه (قوله وهو متجه) كذا شرح م ر (قوله لجمع مترتين) قال في شرح الروض وتنقل اليهم على مراتب اه (قوله نعم الاول مثلا بعد موت العاهد العهد بها الى غيرهم) عبارة الروض وله تبديل عهد غيره لا عهده اه (قوله

بالوكالة أن الشرط عدم الرد الآن يفرق بالاحتياط للامامة وعلى الاول يفرق بينه وبين ما قدمته في البيعة بانه ثم لم ينب عن أحد حتى يقبل عنه بخلافه هنا ويجوز العهد لجمع مترتين نعم للاول مثلا بعد موت العاهد العهد بها الى غيرهم لانه لما استقل صار امالك بها

ولو أوصى بالواحد جاز لكن قبول الموصى له واجتماع الشروط فيه انما يبرر ان بعد موت الموصى (فلو جعل) الامام (الامر شوري بين جمع فكاستخلاف) في الاعتداد به ووجوب (٧٨) العمل بقضيته (فيرضون) بعدموته او في حياته باذنه (احدهم) لان عمر جعل الامر

شوري بين ستة على وعثمان والوزير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابى وقاص وطلحة فاتفقوا بعدموته على عثمان رضى الله عنهم ولو امتنعوا من الاختيار لم يجبروا كما لو امتنع الممهود اليه من القبول وكان لا عهد ولا جعل شوري وظاهر كلامه ان الاستخلاف بقسميه يختص بالامام الجامع للشروط وهو متجه ومن ثم اعتمد الاذرعى وقد يشكك عليه ما في التواريخ والطبقات من تنفيذ العلماء وغيرهم للمهود خلفاء بنى العباس مع عدم استجماعهم الشروط بل نفذ السلف عمود بنى امية مع انهم كذلك الا ان يقال هذه وقائع محتملة انهم انما نفذوا ذلك للشوكة وخشية الفتنة لا للعهد بل هذا هو الظاهر (و) ثالثها (باستيلاء جامع الشروط) بالشوكة لا بنظام الشمل به هذا ان مات الامام او كان متغلبا اى ولم يجمع الشروط كما هو ظاهر (وكذا فاسق وجاهل) وغيرهما وان اختلفت فيه الشروط كلها (في الاصح) وان عصي بما فعل حذرا من تشنت الامر وثوران الفتن (فرع) لا يجوز عقدها لاثنين في وقت واحد ثم ان ترتبنا تعيين الاول والا بطلا ولا

الى غير الاخيرين لانها لما انتهت اليه صار املك بها بخلاف ما اذا مات ولم يعهد الى أحد فليس لاهل البيعة أن يبايعوا غير الثاني ويقدم عهد الاول على اختيارهم ولا يشترط في الاستخلاف رضا اهل الحل والعقد في حياته او بعدموته بل اذا ظهر له واحد جاز استخلافه من غير حضور غيره ولا مشاوره (أحدهم) (قوله) ولو أوصى (الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو أوصى بهما جاز كالو استخلف لكان قبول الموصى له انما يكون بعد موت الموصى وقيل لا يجوز لانه بالموت يخرج عن الولاية ويعتبر من اختياره للخلاف بالاستخلاف او الوصية مع القبول فليس لغيره ان يعين غيره فان استعفى الخليفة او الموصى له بعد القبول لم ينزل حتى يعنى ويوجد غيره فان وجد غيره جاز استمفاؤه واعفاؤه وخرج من العهد باستجماعهم والامتنع وبقى العهد لازما اه (قول المتن شوري) مصدر بمعنى التشاور اه معنى (قول المتن فيرضون احدهم) اى فليس لهم العدول الى غيرهم ثم ما ذكر من انهم يختارون واحدا منهم ظاهرا من فوض لهم ليختاروا واحدا منهم فلو فوض لجمع ليختاروا واحدا من غيرهم اى أو مطلقا هل الحكم كذلك فيختاروا من شاؤوا ولا وكان لا عهد فيه نظر والاقرب الاول اه ع ش (قوله) بعدموته (الى قوله) وقد يشكك في المغنى (قوله) بين ستة (الخ) اعلم انما خصهم لعلمه بانها لا تصلح لغيرهم بكرى اه ع ش والاولى لعلمه بانهم اصلح للامامة من غيرهم (قوله) ولو امتنعوا (الى اهل الشورى) وقوله لم يجبروا اى على الاختيار ظاهرا وان لم يصلح غيرهم ولا غير الممهود اليه اه سم اقول قد يقال ينافى عدم الجبر في الثاني قول الروض مع شرحه والمغنى فان لم يصلح للامامة الا واحد لزمه طلبها وأجبر عليها ان امتنع من قبولها اه (قوله) وكان (يظهر انها مخففة من المثقلة حذف اسمها وقوله لا عهد ولا جعل الخ بصيغة المضى المبني للفاعل خبره اعبارة المغنى وكان لم يعهد الخ اعبارة الاسنى بل يكون الامر كما لو لم يجعلها شوري اه (قوله) يختص بالامام الجامع الخ) فلا عبرة باستخلاف الجاهل والفاسق اسنى ومعنى (قوله) وقد يشكك عليه (الى على الاختصاص المذكور (قوله) بل هذا) اى كون التنفيذ المذكور للشوكة لا للعهد (قوله) بالشوكة (الى الفرع في النهاية) الى قوله وان استحسنته في المغنى (قوله) هذا ان مات (الامام الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه بعدموت الامام اما الاستيلاء على الخى فان كان الخى متغلبا انعقدت امامة المتغلب عليه وان كان اما ما ببيعة او عهد لم تنعقد امامة المتغلب عليه اه (قوله) او كان متغلبا (الى الامام الذى اخذ عنه ذو الشوكة الجامع للشروط اه ع ش (قوله) اى ولم يجمع الخ) انظره هل يخالف هذا الاطلاق ما قد مناعن المغنى والروض مع شرحه (قوله) وغيرهما الخ) ظاهرا ولو كافر او عبارة الخطيب نعم الكافر اذا تغلب لا تنعقد امامته لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وقول الشيخ عز الدين لو استولى الكفار على اقليم فولو للقضاء رجلا مسلما فالذى يظهر انعقاده ليس بظاهر اهو الاقرب ما قاله الخطيب اه ع ش (قوله) كلها) اى الا الاسلام اما لو استولى كافر على الامامة فلا تنعقد امامته اه حلى وتقدم عن شرح مسلم ان المبتدع كالكافر هنا عند الجمهور (قوله) لا يجوز عقدها لاثنين الخ) اى فاكثر ولو باقاليم ولو تباعدت مغنى وروض مع شرحه (قوله) والا بطلا الخ) عبارة المغنى فان جهل سبق او علم لكن جهل سابق فكما مر في نظيره من الجملة والنكاح فيبطل العقدان وان علم السابق ثم نسي وقف الامر رجاء الانكشاف فان اضر الوقف بالمسلمين عقدا لاحدها لا لغيرها والحق في الامامة للمسلمين لاهلها فلا تسمع دعوى أحدهما السابق وان اقربها احدها الاخر بطل حقة ولا يثبت الحق للاخر الا بينة اه (قوله)

لم يجبروا) ظاهرة وان لم يصلح غيرهم ولا غير الممهود اليه (قوله) او كان متغلبا الخ) عبارة الروض وشرحه وكذا تنعقد لمن قهره اى قهر ذا الشوكة عليها فينزل هو بخلاف ما لو قهر عليها من انعقدت امامته ببيعة او عهد فلا تنعقد له ولا ينزل الممهور اه

نزاع البلقيني فيه وإن استحسنت ووقع اختلاف تاليفين لبعض مشايخنا في بقاء خلافة المتولي من بني العباس بطريق العهد المتسلسل فيهم إلى الآن فقيل نعم لما اجتمعت عليه الاعصار المتأخرة بعد زوال شوكة الخلافة من أنه لا يولي السلطان من الأكراد والأتراك إلا هو مشترطاً عليه ابتداء أنه نائبه في العام الخاص وقيل لا زال شوكته من أصلها حتى أن بعض السلاطين أمانه وحسبه وأخذوا أكثر أقطاعه وما زال متفقراً إلى الآن حتى انعدم بالكلية وقد قدمت ما يبطل الأول من أنه لا عبرة به مذهب غير مستجمع للشروط ولا نظر للضعف وزوال الشوكة لأن عروضهما إن صححت ولا يثبت لهما بل لا يصح تولية غيره حتى يتخلع نفسه مطلقاً ويتخلع لسبب (٧٩) ولا ينزل بأسر كفار له إلا إن أيس من خلاصه

ومثلهم بغاة لهم إمام ولا

لم ينزل وإن أيس من

خلاصه لأنه نادر (قلت لو

ادعى من لزمته زكاة عن

استولى عليهم بغاة (دفع

الزكاة إلى البغاة) أي إمامهم

أو منصوبه (صدق) بلا

يمين على المعتمد وإن أتهم

لبنائها على التخفيف ويسن

أن يستظهر على صدقه إذا

أتهم (يمينه) خروجاً من

الخلاف في وجوبها (أو)

ادعى (دفع جزية فلا)

يصدق (على الصحيح)

لأنها كالأجرة أدهى عوض

عن سكنى دارنا وبها فرقت

الزكاة (وكذا خراج في

الاصح) لأنه أجرة أو

ثمن ولا يقبل ذلك من الذي

جزما (ويصدق في إقامة

حد) أو تعزير عليه قال

المواردي بل لا يمين لأن

الحدود تدرا بالشبهات

(الآن ثبت بينة ولا أثر

له في البدن) أي وقد قرب

الزمن بحيث لو كان لوجد أثره

فما يظهر فلا يصدق (والله

أعلم) وفارق المقر بأنه لا

يقبل رجوعه بخلاف المقر

نزاع البلقيني فيه) أي حيث قال بل الأصح جواز عقدها لغيرهما إذ هو مقتضى بطلان عقدهما أه أسنى (قوله وإن استحسنت) أي نزاع البلقيني ومن استحسنته شيخ الإسلام في شرح الروض (قوله السلطان) مفعول لا يولي وقوله إلا هو أي المتولي من بني العباس فاعله (قوله مشترطاً عليه) أي المتولي على السلطان (قوله حتى انعدم) أي شوكته (قوله وقد قدمت) أي أنفاً في شرح فير ترضون أحدهم (قوله من أنه الخ) بيان لما يبطل الخ (قوله بعد غير الخ) بالإضافة (قوله ولا نظر للضعف الخ) رد لدليل الثاني مع قبوله نفسه (قوله لأن عروضهما) إلى المتن في الروض والمغنى (قوله مطلقاً) أي لسبب ودونه (قوله إلا إن أيس من خلاصه) أي فينزل فحينئذ لا يؤثر عهده لغيره بالأمامة وتعقد لغيره بخلاف ما لو عهد لغيره قبل اليباس لبقائه على إمامته وإن خلع بعد اليباس من خلاصه لم يعد إلى إمامته بل يستقر فيها ولي عهده مغنى وروض مع شرحه (قوله ولا) أي وإن لم يكن للبغاة إمام (قوله لم ينزل الخ) ويستنبط عن نفسه إن قدر على الاستنابة ولا استنبط عنه فلو خلع الإمام نفسه أو مات لم يصير المستناب إماماً مغنى وروض مع شرحه (قوله من لزمته) إلى قوله وأخر هذه الأحكام في المغنى إلا قوله أو ثمن وقوله أي وقد قرب إلى فلا يصدق وإلى قوله فائدة في النهاية (قوله إمامهم أو منصوبه) إنما اقتصر عليهم لأن الكلام فيما يتعلق بالإمام والأقوال ادعى الدفع إلى فقر البغاة أو مساكينهم صدق أيضاً أه ع (قول المتن يمينه) متعلق يستظهر (قوله أو ادعى) أي ذمى أه مغنى (قوله وبه) أي يكون الجزية كالأجرة (قوله وكذا خراج الخ) أي لأرض خراجية ادعى مسلم دفعه لقاضي البغاة أه مغنى (قوله أو ثمن) يتأمل أه رشدي عبارة ع (ش يتأمل كون الخراج ثنائياً لعل صورته أن يصالحهم على أن الأرض لهم بعد استيلائها عليها ويقرر عليهم خراجاً معيناً في كل سنة فكانه باعها لهم بثمن مؤجل بمجهول واغتفر الحاجة ولا يسقط ذلك بإسلامهم والأقرب تصوير ذلك بما لو ضرب عليهم خراجاً مقدراً في كل سنة من نوع مخصوص ثم دفعوا بدله للمتولي بيت المال فإن ما يقبضه منهم عوض لما قدر عليهم من الخراج أه (قول المتن ولا أثر الخ) جملة حالية أه مغنى (قوله لو كان) أي وجد الحد أي أقيم عليه (قوله وفارق) أي من ثبت الحد عليه بالينة ع (ش ورشدي (قوله بخلاف المقر) أي فإنه يقبل رجوعه أه ع (قوله وإنكار بقاء الحد الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قوله هذه الأحكام) أي التي زاداها أه (قوله تأخيرها) أي نحو قتال البغاة إليها أي هذه الأحكام المزيدة (قوله هذه) أي الأحكام المزيدة (قوله بانه) أي ما نقله الدميري عن شرح السلم وقوله فيه أي في شرح مسلم (قوله تقديم ذلك) أي المصالح الكلية على هذه أي الجزئية الواصلة إليه

(كتاب الردة)

إنما ذكرها هنا لأنها جناية على الدين وما قبلها على النفس وأخرها مع كونها أهم لكثرة وقوع ما قبلها أه

(كتاب الردة)

وانكار بقاء الحد عليه في معنى الرجوع وأخر هذه الأحكام إلى ما نتعلقها بالإمام فإن قلت وقال البغاة ونحوه متعلق به أيضاً فكان الانسب تأخيرها إليها أو تقديمها معه قلت هذه تتعلق به مع وجود البغي وعدمه فكانت أنسب به من غيرها (فائدة) عن أبي حنيفة أنه ليس للسلطان أن يقضي بين خصمين وإنما ذلك نائبه الخاص قال الدميري وهو مذهبن كما نقله في شرح مسلم واعترض بأنه ليس فيه في مظانهم ويعترض أيضاً بأن ثبت ذلك لثابتة دونة بعد لا يوافقه قياس الآن برده نقل صريح لا يقال قد يشتغل عن وظيفته من النظر في المصالح الكلية لا نأمنع ذلك بأن وصول جزية إليه لطلب حكمه فيها نادر لا يشتغل عن ذلك وبفرض عدم ندوره يلزمه تقديم تلك على هذه (كتاب الردة) أعادنا الله تعالى منها (هي)

لغة الرجوع وقد تطلق على الامتناع (٨٠) من اداء الحق كما نفي الزكاة في زمن الصديق رضي الله عنه وشرعا (قطع) من بصر طلاقة دوام

عش (قوله لغة) الى قوله وزعم الامام في النهاية (قوله الرجوع) أي عن الشيء الى غيره اه معنى (قوله) وقد تطلق (أي مجازا لغويا) وقوله كما نفي الزكاة الخ أي فانهم لم يرتدوا حقيقة وإنما منعوا الزكاة بتأويل وان كان باطلا اه عش (قوله من يصح طلاقه) أي بفرض الاثني ذكر اقاله الرشيدى وقال البيهقي بأن يكون مكلفا مختارا وتدخل فيه المرأة لانه يصح طلاقها نفسها بتفويضها وطلاق غير هابوكااتها اه (قوله دوام الاسلام) دفع به ما قيل ان الاسلام معنى من المعاني فمعنى قطعه وايضا اتى به لا بقاء اعراب المتن وان قال ابن قاسم انه غير ضروري اهرشيدى (قوله ومن ثم) الى قوله وزعم الامام في المعنى لا قوله وكذا آية المائدة الى فلا تجب (قوله ومن ثم كانت الخ) انظر ما وجه التفریع عبارة المعنى وهي الخش الخ (قوله افحش انواع الكفر الخ) لا يقال ان مقتضاه ان كل مرتد اقبح من ابى جهل وابى لهب واضرا بهما من الذين عاندوا الحق وذآه ^{عليه السلام} واصحابه بانواع الاذيق وصدوا عن الاسلام من اراد الدخول فيه وعذبوا من اسلم بانواع تعذيب الى غير ذلك من القبايح لان اقبحية نوع من نوع لا تقتضي ان كل فرد للاول اقبح من كل فرد للثاني كما تقرر في محله اه عش (قوله وأغلظها حكما) أي لأن من أحكام الردة بطلان التصرف في امواله بخلاف الكافر الاصل ولا يقر بالجزية ولا يصح تامينه ولا مهادنته بل متى لم يتب حالا قتل اه عش (قوله) فلا تجب اعادته الخ اي فلو خالف واعاد لم تنقده اه عش (قوله قبل الردة) اي الواقعة قبل الردة اه عش (قوله ان هذا) اي احباط الثواب وقوله به اي بالتثاني (قوله عند الجمهور) اي واما عند غيرهم ففيها ثواب والعقاب بغير حرمان الثواب اه عش (قوله مع صحتها) اي واسقاطها قضاء اه معنى (قوله) وزعم الامام الخ مبتدأ خبره قوله غريب (قوله وان فعل) أي العمل (قوله لان شرطه) أي عدم العقاب (قوله) لان شرطه موت الفاعل) هذا محل النزاع فلا يرد على الامام اه سم (قوله وخارج) الى المتن في النهاية لا قوله لاذل القطع الى ولا يشمل الحد (قوله يقطع) اي يقطع الاسلام كما عبر به النهاية ويشير اليه قول الشارح الاتي ومن حيث اضافته للاسلام الخ في كلام الغزالي تسمع (قوله الكفر الاصل) اي فليس ردة اه عش (قوله ويرد بان الجنس قد يكون مخرجا باعتبار) وذلك إذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه بل وكذا إذا لم يكن واريدا بالخراج عدم الدخول وهذا الثاني اولى كما هو معلوم من محله اه عش (قوله) باعتبار) ومنه اخرج بعض المناطق بالحیوان في قولهم الانسان حيوان ناطق الملائكة والجن اه نهاية (قوله لان فيه قطع موالاة الله الخ) فيه ان قطع الموالاة الذي هو إزالتها بعد وجودها غير متحقق في الكفر الاصل اذ لم يكن هناك موالاة ثم ازيلت حقيقة القطع بهذا المعنى غير متحققة فيه فتأمل اه سم (قوله) وهذا) اي كرون الاخراج بحجية الاضافة (قوله والكلام قبله) مبتدأ وخبر واستشكله سم بماضيه ان اراد كلام الغزالي فهو ممنوع لان الغزالي اخرجهما من التعريف او كلام ابن الرفعة وقوله والكفر الاصل

(قوله دوام الاسلام) قد لا يحتاج لتقدير دوام (قوله لان شرطه موت الفاعل) هذا محل النزاع فلا يرد على الامام (قوله يشمل الكفر الاصل) فيه نظر لاذل المفهوم من قطع الاسلام اذ التحققة فلا يشمل الكفر الاصل الذي لم يتحقق قبله اسلام قط فان اريدا بالخراج يقطع فالخراج به فرع الدخول في غيره ولا دخول للكفر الاصل او بقيد الاسلام او الاضافة اليه فليس الاخراج يقطع اللهم الا ان يكون الغزالي تسمع كما يشير اليه كلام الشارح وكان يكفي في الجواب عن الغزالي انه اراد ان خروج الاصل بالقطع باعتبار عدم شموله له فتأمل (قوله قطع موالاة الله ورسوله) فيه ان قطع الموالاة الذي هو إزالتها بعد وجودها غير متحقق في الكفر الاصل اذ لم يكن هناك موالاة ثم ازيلت حقيقة القطع بهذا المعنى غير متحققة فيه فتأمل (قوله) واخراج الخ) فيه ما لا يخفى فان المراد بخروجه بنفس الردة انه خارج بجملة تعريفها لعدم صدقه عليه واما قوله والكلام قبله فشيء غريب فتأمل (قوله والكلام قبله) ان اراد كلام الغزالي فهو ممنوع لان الغزالي انما اخرجهما من التعريف او كلام ابن الرفعة وقوله والكفر الاصل خارج بنفس الردة فاما اولاهو ايضاح ممنوع واما ثانيا فلعلنا لكن قوله وهي حينئذ الخ ممنوع اذ العلم بحقيقة الشيء لا يتوقف على ذكر

(الاسلام) ومن ثم كانت افحش انواع الكفر واغلظها حكما وانما تحبط العمل عندنا ان انصلت بالمرتبة والآية البقرة وكذا آية المائدة اذ لا يكون خاسرا في الآخرة الا ان مات كافرا فلا تجب اعادته قبل الردة وقال ابو حنيفة رضي الله عنه تجب اما احباط ثواب الاعمال بمجرد الردة فحل وفاق وظن الاسنوي ان هذا بنا في عدم احباطها للعمل فاعترض به وليس ظن اذ احباط العمل الموجب للاعادة غير احباط مجرد ثوابه اذ الصلاة في المصوب لا ثواب فيها عند الجمهور مع صحتها وزعم الامام عدم احباطها للعمل وان مات كافرا بمعنى انه لا يعاقب عليه في الآخرة غريب بل الصواب احباطه وان فعل حال الاسلام لان شرطه موت الفاعل مسلما والاصار كما أنه لم يفعل فيعاقب عليه وخارج يقطع الكفر الاصل قاله الغزالي واعترضه ابن الرفعة بان الاخراج انما يكون بالفصل والكفر الاصل خارج بنفس الردة ويرد بان الجنس قد يكون مخرجا باعتبار اذال القطع الاصل لان فيه قطع موالاة الله ورسوله فهو من حيث ذاته شامل له ومن حيث اضافته للاسلام مخرج له وهذا هو مراد

خارج بنفس الردة أو لافهو أيضا ممنوع وأما ثانيا فسلطنا لكن قوله هو حيثنذ الخ ممنوع إذ العلم بحقيقة الشيء لا يتوقف على ذكر تعريفه ومعنى قول ابن الرفعة خارج بنفس الردة أن معناها وحقيقتها غير صادق عليه وكونه غير صادق عليه لا يتوقف على ذكره اه (قوله وهو) أي الرد حيثنذ أي قبل تعريفها (قوله والحاقه) أي المتناقض ع ش (قوله على المتن) أي جمعه (قوله والمنتقل من كفر لكفر الخ) حاصله ادعاء أنه بتسليم أنه مرتد قد مر ذكره في كلامه فلا يرد على كلامه هنا على أننا لا نسلم أنه مرتد ولا في حكمه فلا يرد على التعريف أصلا ولك أن تقول إذا سلم أنه مرتد لا يندفع الإيراد بالجواب الأول لأن ذكره في محل آخر لا ينفع في عدم جامعية التعريف رشیدی وسم (قوله مرفى كلامه فلا يرد عليه الخ) عبارة النهاية المذكور في كلامه في بابه فلا يرد عليه على المرجح لإجابه لتبليغ ما منه الخ (قوله وليس في محله) قد يجاب بأن مراد هذا القيل أن حكمه من حيث أنه لا يقبل منه الإسلام وأنه لا بد من قتله ما لم يسلم لكن في الجملة فلا ينافي ذلك وجوب تبليغه المأمون لأنه بعد بلوغه المأمون إذا ظفر نابه قتلناه وإن بذل الجزية فلا تقبل منه ولا تمنع من قتله إن لم يسلم وإذا أكرهناه على الإسلام فاسلم صح إسلامه لأن أكرهه بحق اه سم (قوله أنه يجاب) أي المنتقل (قوله ولا يجبر على الإسلام) أي بل يطلب منه الإسلام وأن امتنع أمر بالحقوق لما منه وأن امتنع منه ما فعل به الإمام ما يراه من قتل أو غيره وإن قتله كان فينا ع ش (قوله ووصف) إلى المتن في المغنى (قوله ولد المرتد) عبارة المغنى ومن علق بين مرتد على الأصح عند المصنف وهذا لا يرد على التعريف فإنه لم يرتد وإنما الحق بالمرتد حكما اه (قوله على ما نحن فيه) أي لأن الكلام في الردة الحقيقية لا فيما يعجم الحكمة اه سم (قوله لكفر) إلى قوله لكن شرط في النهاية (قوله حالا الخ) راجع إلى المتن (قوله وتسمية العزم الخ) جواب سؤال نشأ عن قوله أو ما لا عبارة المغنى وذكر النية من يدعى المحرر والشرحين والروضة ليدخل من عزم على الكفر في المستقبل فإنه يكفر حالا لكن كان ينبغي على هذا التعبير بالعزم فقد قال الماوردي أن النية قصد الشيء مقترنا بفعله فإن قصد وترأخى عنه فهو عزم وسيأتي في كلام المصنف التعبير بالعزم اه (قوله أنه) أي العزم وقوله منها أي من النية وقوله غير بعيد خبر وتسمية العزم (قوله وتردده الخ) كان الأولى تقديمه على قوله ثم قطع الإسلام الخ (قوله في قطعه) أي الإسلام (قوله الاتي) وصف لتردده اه رشیدی (قوله ملحق بقطعه الخ) أي فلا يرد على تعريف المصنف (قوله بقطعه) أي بالنية فيما ينبغي اه سم

تعريفه ومعنى قول ابن الرفعة خارج بنفس الردة أن معناها وحقيقتها غير صادق عليه وكونه غير صادق عليه لا يتوقف على ذكره ألا ترى أنا نقطع بأن معنى الفرس خارج عن نفس معنى الإنسان سواء ذكرت تعريف الإنسان أو لا ألا ترى أنا لو سكتنا عن ذكر تعريف الإنسان لم يلزم جهلنا بمعناه لأن ذكر التعريف إنما هو لإفادة الغير الجاهل فتأمل واعجب من أمره بتأمل ما ذكره بقوله فتأمل (قوله لأنه لم يوجد منه الإسلام) فليخرج بالقطع الكافر الأصلي (قوله والمنتقل من كفر لكفر الخ) أن كان المنتقل المذكور من أفراد المرتد حقيقة لم يندفع وروده عليه بمرووره في كلامه لأن معنى الإيراد أنه غير داخل في تعريف الردة المذكور مع أنه من أفراد المرتد فيجب دخوله في التعريف ولا شك في عدم دخوله ومرووره في كلامه لا يقتضى دخوله في التعريف وأن لم يكن من أفراد المرتد حقيقة كما هو المتبادر فلا يرد عليه وأن لم يعرف في كلامه لعدم تناول التعريف له وعدم كونه من أفراد المعرفة فلا يضر عدم دخوله فيه بل يجب خروجه عنه فلا وجه لتفريع عدم وروده عليه بأنه مرتد في كلامه ومشاركته للمرتد في حكمه لو سلبت لادخل لها في الإيراد وعدمه لأن كثير ما يتشارك المختلفان في الأحكام وبعضها وإذا فهمت ذلك علمت أنه لا يجوز في هذا الإيراد ولا في جوابه فتأمل (قوله وليس في محله) قد يجاب بأن مراد هذا القيل أما حكمه من حيث أنه لا يقبل منه إلا الإسلام وأنه لا بد من قتله ولا بد ما لم يسلم لكن في الجملة ولا ينافي ذلك في وجوب تبليغه المأمون لأنه بعد بلوغه المأمون إذا ظفر نابه قتلناه وإن بذل الجزية فلا تقبل منه ولا تمنع من قتله إن لم يسلم وإذا أكرهناه على الإسلام فاسلم صح إسلامه لأن أكرهه بحق (قوله فلا يرد على ما نحن فيه) لأن الكلام في الردة الحقيقية لا الحكمة (قوله ملحق بقطعه)

وهي حيثنذ بجمله لا يصح الإخراج بها فتأمل ولا يشمل الحد كفر المتناقض لأنه لم يوجد منه إسلام حتى يقطعه وإلحاقه بالمرتد في حكمه لا يقتضى إيراد على المتن خلافا لمن زعمه والمنتقل من كفر لكفر مر في كلامه فلا يرد عليه وأن كان حكمه حكم المرتد كذا قيل وليس في محله لأن الصحيح أنه يجاب لتبليغ المأمون ولا يجبر على الإسلام بخلاف المرتد فليس حكمه حكمه فلا يرد أصلا ووصف ولد المرتد بالردة أمر حكيم فلا يرد على ما نحن فيه ثم قطع الإسلام أما (بنية) لكفر ويصح عدم تنوينه بتقدير إضافته لمثل ما أضيف إليه ما عطف عليه كنصف وثلاث درهم حالا أو ما لا يكفر بها حالا كما يأتي وتسمية العزم نية بناء على ما يأتي أنه المراد منها غير بعيد وتردده في قطعه الاتي ملحق بقطعه تغليظا عليه (أو قول كفر) عن قصد

وروية كما يفهمه قوله الاتي استهزاء الخ فلا أثر لسبق لسان أو إكراه واجتهاد وحكاية كفر لكن شرط الغزالي أن لا يقع إلا في مجلس الحاكم وفيه نظر بل ينبغي أنه حيث كان في حكايته مصلحة جازت وشطح ولى حال غيبته أو تأويله بما هو مصطلح عليه بينهم وإن جهله غيرهم إذ اللفظ المصطلح عليه حقيقة عند أهله فلا يعترض (٨٢) عليهم بمخالفته لاصطلاح غيرهم كما حقيقة أئمة الكلام وغيرهم ومن ثم زل كثيرون في التحويل

(قوله وروية) تأمل فإن القصد كاف في حصول الردة وإن لم يكن عن تأمل ونظر في العواقب فلعله أراد بالروية مجرد الاختيار فهو تأكيد للقصد اه ع ش (قوله فلا أثر) إلى قوله أذا لفظ في المعنى الا قوله واجتهاد وقوله لكن شرط الى وشطح ولى (قوله واجتهاد) أى فيما لم يقم الدليل القاطع على خلافه بدليل كقرنحو القائلين يقدم العالم مع انه بالاجتهاد رشيدى وسم و ع ش (قوله واجتهاد الخ) الواو بمعنى أو (قوله وحكاية كفر الخ) عبارة المعنى وخرج ايضا ما إذا حكى الشاهد لفظ الكفر لكن الغزالي ذكر في الاحياء انه ليس له حكاية الا في مجلس الحكم فليستظن له اه (قوله ان لا يقع) أى حكاية الكفر (قوله وشطح ولى) عطف على قوله سبق لسان (قوله أو تأويله) عطف على غيبته (قوله ومن ثم) أى لاجل المخالفة لاصطلاح غيرهم (قوله زل كثيرون الخ) وجرى ابن المقرئ تبعاً لغيره على كفر من شك في كفر طائفة ابن عربى الذين ظاهر كلامهم الاتحاد وهو بحسب ما فهموه من ظاهر كلامهم ولكن كلام هؤلاء جار على اصطلاحهم واما من اعتقد ظاهره من جملة الصوفية فانه يعرف أن استمر على ذلك بعد معرفته صار كافراً وسيأتى الكلام على هذا في كتاب السير إن شاء الله تعالى اه معنى (قوله لان فيه) أى التكلم بكلماتهم المشككة الخ (قوله ولا ينافى ذلك) أى قوله أنا الله (قوله والا) أى إن لم يكن غائباً ولا مؤولاً بمقبول (قوله ويمكن حمله على ما الخ) أقول أو على ما إذا علمنا حضوره وتأويله والتعزير للفظ من هذا اللفظ الخطر اه سم (قوله على ما إذا شككنا الخ) مقتضاه أنه حينئذ لا يستفصل منه ولا يتخو عن شئ فليتنامل اه سيد عمر (قوله وقول القشيري الخ) جواب سؤال منشؤه قوله ولا بعدم الولاية الخ (قوله مغرور الخ) عبارة المعنى فهو مغرور مخادع فالولى الذى توالى توالى الله على الموافقة اه (قوله مراده) أى القشيري من قوله ذلك (قوله للتنصل منه) أى التبرى منه اه كردى (قوله للنتهم) جواب لو (قوله ولما يتجه إن لم يكن الخ) أقول القلب إلى ما قاله ذلك الشيخ اميل لان بقاء العلم يتصور بالالقاء إلى المتاهل له والتدوين وإن كان البلغ في حفظ العلم وبقائه كما صرحوا به لكن هذه الاولوية لا تقاوم المفاسد المترتبة عليه مع ما هو مقرر من أن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح واما قول الشارح وتلك الخ ففعل تأمل لان قصارى ما يتأتى من أئمة الشرع إظهار فسادها لا درؤها وإزالتهاسياً في زماننا الذى عرف فيه المنكر وانكر المعروف واعتقدت العامة في كثير من الفسقة انه بالولاية موصوف نسال الله الهداية والتوفيق وان منحنا سلوك أقوم طريق اه سيد عمر (قوله كخشية اندراس اصطلاحهم) أى ومعرفة اصطلاحهم بمطالعتها فاجتناب عن تكفير العارفين في عصر أو قطر خال ظاهر اعن التصوف الصادق ودفع نزاعها فيما هو يختلف علماءؤه فيمن تكلم بها فقال بعضهم بكفره بناء على انها ليست من مصطلحاتهم وبعضهم بعدمه بناء على انها منها وبه يندفع ما مرنا عن ميل السيد عمر إلى ما قاله بعض المشايخ (قوله قيل) إلى قوله ويجاب في المعنى الا قوله أو عكسه (قوله الكفر الاصلى) قد يقال أو المطلق اه سم لان الجنس إنما يتوقف على أنواعه وافراده في التحقق والوجود الخارجى لافى التصور والوجود الذهى (قوله بان تقديمه) أى بان يقول بنية كبر أو قول أو فعل (قوله أو عكسه) كان مراده تأخير اه سم أى بان يقول بنية أو قول أو فعل كفر أى بالنية فيما ينبغي (قوله واجتهاد) أى لا مطلقاً كما هو ظاهر لما سياتى من نحو كفر القائلين يقدم العالم مع انه بالاجتهاد والاستدلال (قوله ويمكن حمله على ما إذا شككنا في حاله) أقول أو على ما إذا علمنا حضوره وتأويله والتعزير للفظ الخطر (قوله الكفر الاصلى) قد يقال أو أطلق أو كان مراده

على محققى الصوفية بما هم بريئون منه ويتردد النظر فيمن تكلم باصطلاحهم المقرر في كتبهم قاصداً له مع جهله به والذى ينبغي بل يتعين وجوب منعه منه بل لو قيل بمنع غير المشتهر بالتصوف الصادق من التكلم بكلماتهم المشككة الا مع نسبتها اليهم غير معتقد لظواهرها لم يبعد لان فيه مفساد لا يتخفى وقول ابن عبد السلام يعزز ولى قال أنا الله ولا ينافى ذلك ولا يته لانه غير معصوم فيه نظر لانه ان كان غائباً فهو غير مكلف لا يعزر كالأول بمقبول ولا فهو كافر ويمكن حمله على ما إذا شككنا في حاله فيعزر فطماله ولا يحكم عليه بالكفر لاحتمال عذره ولا بعدم الولاية لانه غير معصوم وقول القشيري من شرط الولي الحفظ كما ان من شرط النبي العصمة فكل من للشرع عليه اعتراض مغرور مخادع مراده انه إذا وقع منه مخالف على التدرة بادر للتنصل منه فوراً إلا انه يستحيل وقوع شئ منه أصلاً (تنبيه) قال بعض مشايخ

مشايخنا من جمع بين التصوف والعلوم العقلية والعقلية لو أدركت أرباب تلك الكلمات للنتهم على تدوينها مع اعتقادى لحقيقتها (قوله لانها ملة للعوام والاغبياء المدعين للتصوف اه ولما يتجه إن لم يكن لهم غرض صحيح في تدوينها كخشية اندراس اصطلاحهم وتلك المفاسد يدروها أئمة الشرع فلا نظر اليها قيل في المتن دور فان الردة أحد نوعى الكفر فكيف تعرف بانها قول كفر ورد بان المراد بالكفر المضاف اليه الكفر الاصلى واعتراض أيضاً توسطه الكفر بان تقديمه ليحذف مما بعد لدلالة الاول أو عكسه أولى ويجاب

بمنع ذلك بل له حكمة تأتي قريبا على أن توسطه يفيد ذلك أيضا فإنه بالنسبة لما قبله متاخر ولما بعده متقدم نظير ما مر في الوقف (تنبيه) يدخل في قول الكفر تعليق ولو بمحال عادي وكذا شرعي أو عقلي على احتمال أنه قد يتنافى عقد التصميم المشترك في الإسلام وبشكل على ذلك ما في البخاري من عدة طرق أن خبابا رضى الله عنه طلب من العاص يدوائا السهمي ديناله عليه فقال لا اعطيك حتى تكفر به محمد فقال اكفر به حتى يميتك الله ثم يبعثك فهذا التعليق للكفر بممكن ومع ذلك لم يكن فيه كفر وقد يجاب بأنه (٨٣) لم يقصد التعليق قطعاً وإنما أراد تكذيب ذلك اللعين في إنكاره

البعث ولا ينافيه قوله حتى لانها تأتي بمعنى إلا المنقطعة فتكون بمعنى لكن التي صرحوا بان ما بعدها كلام مستأنف وعليه خرج ابن هشام الخضر أو ي حديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه أي لكن أبواه قال وقد ذكر النحويون هذا في اقسام حتى وخرجوا عليه قوله حتى الخ اه ونظير ذلك ما وقع لاسامة لما قتل من قال لا اله الا الله ظاناً انه إنما قالها تقية ما أنه صلى الله عليه وسلم حتى قال تمنيت أني لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم رواه مسلم وهذا التثنية يقتضي الكفر لكنه لم يقصد ظاهر هذا اللفظ بل أن ذلك الفعل وقع منه قبل اسلامه حتى يكون مغفوراً له فتأمل كلام هذين القولين فان الكلام فيهما مهم ومع ذلك لم يوضحوه ثم رأيت بعض شراح البخاري قال لا يقال مفهوم

(قوله بمنع ذلك) أي أولوية التقدير أو التأخير (قوله بل له) أي للتوسط (قوله تأتي الخ) أي في شرح أو فعل (قوله يفيد ذلك) أي ما يفيد التقدير أو التأخير (قوله تعليق) أي الكفر (قوله لانه) أي التعليق بالمحال (قوله لانه قد يتنافى عقد التصميم) انظر هل هذا في المحتمل أو اعم انتهى سم أقول ظاهر صنيعه الاول (قوله على ذلك) أي الدخول (قوله ولا ينافيه) أي عدم قصده التعليق (قوله بان ما بعدها) أي لكن (قوله وعليه) أي على حتى بمعنى إلا الخ (قوله قال) أي ابن هشام (قوله هذا) أي كون حتى بمعنى إلا الخ وقوله قوله أي قول خباب اه كردى (قوله نظير ذلك) أي ما وقع لخباب رضى الله تعالى عنه (قوله تقية) أي خوفاً من أن يقتله المسلمون اه كردى (قوله فانه) من التائب يقال انه تائباً إذا لامه انتهى قاموس (قوله ظاهر هذا اللفظ) أي من تمنى استمراره على الكفر وقوله بل ان ذلك الفعل أي القتل (قوله من هذين القولين) أي قول خباب وقول اسامة رضى الله تعالى عنهما اه كردى (قوله لم يوضحوه) أي شراح الاحاديث (قوله مفهوم الغاية) أي في قول خباب رضى الله تعالى عنه (قوله لان ذلك) علة لثني القول والمشار اليه الكفر بعد الموت (قوله في ان ذكره) أي الاستثناء (قوله ان اراد) أي البعض بقوله بعد الموت وقوله لانه قال الخ أي لخباب رضى الله عنه (قوله فليس هذا بمحال) قد يقال ليس مراد البعض بالمشار اليه بذلك موت العاصي ثم يبعثه حتى يرد عليه ما أورده ان صح بل مراده الكفر بعد الموت يعني ان من مات مسلماً لا يتصور كفره بعد موته فلا يرد عليه هذا الذي أورده فان قلت من أين يحتل الكلام هذه العناية قلت بناء على ان المراد ببعث العاصي البعث المشهور وهو القيام من القبر للعرض والحساب اوجب الاستحالة لان ذلك يستلزم موت خباب فيكون ذكر موت العاصي وبعثه كناية عن موت خباب بل موت الخلق لانهما يستلزمانه تأمل سم وسيد عمر (قوله لوقته) أي حالاً (قوله وخباب حتى) جملة حالية (قوله ما ذكرته) وهو قوله وقد يجاب الخ اه كردى (قوله على انك الخ) الاولى تقديمه على قوله فالخلق الخ (قوله وقد علمت) أي في اول التنبيه ان التعليق بمثل هذا يقتضي الكفر لانه لا يخلو من احد الاقسام أعني العادي والشرعي والعقلي اه كردى (قوله على انك قد علمت الخ) إنما يرد لو ثبت الاجماع على ما نقرر قبل صدور ذلك من خباب واثباته اعسر من خراط القناد فليتأمل اه سيد عمر عبارة سم وقد لا يسلم البعض ما في هذه العلاوة اه (قوله لكفر) إلى قوله محتجاً في النهاية إلا قوله فان قلت الى المتن (قوله) ويفصل

تأخير (قوله لانه قد يتنافى عقد التصميم) انظر هذا في المحتمل أو اعم (قوله فليس هذا بمحال) قد يقال مراد البعض بالمشار اليه بذلك ليس موت العاصي ثم يبعثه حتى يرد عليه ما أورده ان صح بل مراده به الكفر بعد الموت يعني ان مات مسلماً لا يتصور كفره بعد موته فلا يرد عليه هذا الذي أورده نعم يرد عليه العلاوة الآتية وهو شيء آخر وقد لا يسلم البعض ما في تلك العلاوة فان قلت من أين يحتل الكلام معنى ان من مات مسلماً لا يتصور كفره قلت بناء على ان المراد ببعث العاصي البعث المشهور (قوله قلت هذا لا ينافي الاستحالة الخ) أقول ان اراد ببعث العاصي البعث الشرعي المشهور وهو القيام من القبر للعرض والحساب وجب الاستحالة لان ذلك يستلزم موت خباب فيكون ذكر موت العاصي وبعثه كناية عن موت خباب بل موت

الغاية انه يكفر بعد الموت لان ذلك محال فكأنه قال لا أكفر أبداً كافي لا يذوقون فيها الموت الا الموت الاولى في أن ذكره للتأكيد انتهى وفيه نظر لانه ان اراد بعد موت نفسه كان غلطاً لانه قال حتى يميتك الله ثم يبعثك او بعد موت العاصي ثم يبعثه فليس هذا بمحال بل هو ممكن كما نقرر فان قلت بل هو محال لان خباباً بعد بعث العاصي يكون قد مات فكأنه علق بما بعد موت نفسه قلت هذا لا يوجب الاستحالة لانه يمكن عقلاً وعادة ان الله يميت العاصي ثم يبعثه لوقته وخباب حتى فلا استحالة بوجه فالخلق ما ذكرته على انك قد علمت ان التعليق بمثل هذا المحال يقتضي الكفر (أو فعل) لكفره وسيفصل كلام من هذه الثلاثة مقدماً القول لانه اغلب من الفعل

وظاهر يشاهد بخلاف النية وكان (٨٤) هذا هو حكمة إضافته لكفردون الآخرين فاندفع ما قيل ينبغي تأخير القول عن الفعل لان

(الخ) أى فى قوله فان نى الخ اه ع ش (قوله وظاهر يشاهد الخ) أنظر ما معنى كون القول يشاهد اه رشيدى (اقول) معناه انه يدرك بحس السمع بخلاف النية فانها لا تترك بالوجدان (قوله بخلاف النية) هلا زاد الفعل اى فان الفعل وان كان يشاهد الا انه ليس اغلب مع ان قوله دون الآخرين يقتضى ما ذكرته فليتأمل اه رشيدى اقول ويغنى عن زيادة قوله السابق من الفعل (قوله وكان هذا) اى مزية القول على الفعل بالاخيلية وعلى النية بالمشاهدة (قوله فاندفع الخ) اى بقوله لانه اغلب من الفعل (قوله لان التقسيم) اى الى الاستهزاء او العناد والاعتقاد المقومة اى المحصلة اه كردي (قوله والقول الخ) اى وقدم القول (قوله لما مر) اى فى قوله لانه اغلب الخ (قوله فى الحكم عليه) اى بالارتداد (قوله فقال لا افعله ولم كان سنة) اى وقصد الاستهزاء بذلك كما صوبه المصنف اه معنى ويعلم بهذا ان قول الشارح الآتى كانه لى ما لم يرد بالمبالغة الخ راجع لكل من المثلين ويندفع قول الرشيدى قوله كان قيل له قص الخ صريح هذا السياق ان هذا بمجرد استهزاء ولم يقصد به استهزاء فليراجع اه (قوله وكان قال الخ) وكما لو قيل له كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اكل لعق أصابعه الثلاثة فقال ليس هذا بابد أو قال لو امرنى الله أو رسوله بكذام افعل أو لو جعل الله القبلة هنالم اصل اليها ولو اتخذ الله فلانا نبيالم اصدقه أو شهد عندى نبي بكذا أو ملك لم اقبله أو قال ان كان ما قاله الانبياء صدقا نجونا أو لا ادرى النبي انسى أو جنى أو قال انه جن أو صغر عضو من اعضائه احتقار أو صغر اسم الله تعالى أو قال لا ادرى ما الايمان احتقارا أو قال لمن حوّل لا حول لا يغنى من جوع أو لو اوجب الله على الصلاة مع مرضى هذا الظلمى أو قال المظلوم هذا بتقدير الله فقال الظالم أنا فعل بغير تقديره وأسمى الله على شرب خمر أو زنا استخفافا باسمه تعالى أو قال لا أخاف القيامة وقال ذلك استخفافا كما قاله الاذرى أو كذب المؤذن فى آذانه كان قال له تكذب أو قال قصعة من شر يدخير من العلم أو قال لمن قال اودعت الله مالى اودعته من لا يتبع السارق إذ اسرق وقال ذلك استخفافا كما قاله الاذرى أو قال توفى ان شئت مسلما أو كافرا ولم يكفر من دان بغير الاسلام كالنصارى أو شك فى كفرهم أو قال اخذت مالى وولدى فماذا تصنع ايضا وماذا بقى لم تفعله أو اعطى من اسلم ما لا فقال مسلم ليتنى كنت كافرا فاسلم فاعطى ما لا أو قال معلم الصبيان مثلا اليهود خدير من المسلمين لانهم ينصفون معلمى صبيانهم معنى وأسنى مع شرحه (قوله ما لم يرد بالمبالغة الخ) فلا كفر حيثندو لاحرمة ايضا اه ع ش (قوله عن فعله) اى وقوله (قوله كما قاله بعضهم) وافتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى تبعا للسبكى فى انه ليس من التقيص نهاية وسمو وتقدم عن المغنى ما يوافقه (قوله كما وقع) اى عدم القبول (قوله فان فى هذا من الاشعار الخ) ممنوع بل فيه الاشعار بانه اعظم عظيم اه سم (قوله بالاستهزاء) اى الاستخفاف اه كردي (قوله ماقاله) أى البعض (قوله لو جاني الخ) مقول القول (قوله على تعظيمه الخ) أى عظمة جبريل أو النبي (قوله قلت لا يؤيده لما هو ظاهر الخ) اطال سم فى رده واثبات ان لافرق بين القولين راجعه (قوله وكان) بشد النون وقوله مادة هذا اى اصل هذا الافتاء ومأخذه (قوله فقال) اى الآخر له للأمر (قوله

التقسيم فيه فان قلت فلم قدم النية فيما مر قلت لانها الاصل والمقومة للقول والفعل فقدمها فى الاجمال لذلك والقول فى التفصيل لما مر فهو صنيع حسن (سواء) فى الحكم عليه عند قوله الكفر (قوله استهزاء) كان قيل له قص اظفارك فانه سنة فقال لا افعله وان كان سنة وكان قال لو جاءنى النبي ما قبلته ما لم يرد بالمبالغة فى تبعيد نفسه عن فعله أو يطلق فان المتبادر منه التباعد كما قاله بعضهم محتجا عليه بانه لو لم يقبل شفاعته صلى الله عليه وسلم فى حياته فى شىء كما وقع لبريرة رضى الله عنها لم يكفر ولك ان تقول لاحجة له فى ذلك للفرق الواضح بين عدم قبول الشفاعة بمجرد اعماء يشعر باستخفاف وقوله لو الخ فان فى هذا من الاشعار بالاستهزاء ما لا يخفى على احد فالذى ينتج فى حالة الاطلاق الكفر فان قلت يؤيده ما قاله قول السبكى ليس من التقيص قول من سئل فى شىء لو جاءنى جبريل أو النبي ما فعلته لان هذه العبارة تدل على تعظيمه عنده قلت لا يؤيده لما هو ظاهر ان ما فعلته لا يشعر باستخفاف اصلا بخلاف ما قبلته فتأمله وافتى الجلال البلقينى فيمن قبل له اصبر

الخلاق لانها يستلزم انه تأمله (قوله وكان هذا هو حكمة الخ) يتأمل حاصله (قوله فان المتبادر منه التباعد كما قاله بعضهم) وافتى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله فان فى هذا من الاشعار الخ) ممنوع بل فيه الاشعار بانه فرق عظيم (قوله لما هو ظاهر الخ) ما فعلته لا يشعر باستخفاف اصلا الخ اقول لا يخفى ان قول القائل لو جاءنى جبريل أو النبي ما فعلته انما يريد به المبالغة فى تبعيد نفسه عن الفعل ومعلوم ان هذا القول إنما يفيد المبالغة المذكورة ان اردو لو جاءنى جبريل أو النبي أمر ابهذا الفعل أو طالباله ما فعلته إذ لو اراد احدهما غير أمر به ولا طالب له لم يكن هناك مبالغة مطلقا وحيثند فلا فرق بين قوله لو جاءنى النبي ما قبلته وبين قوله لو جاءنى النبي اى طالبالهذا الفعل ما فعلته فما ادعاه من الفرق ووصفه بالظهور ليس بشىء وما يعين ايضا ان المراد لو جاءنى النبي أمر او طالبا قول السبكى لان هذه العبارة تدل على تعظيمه عنده إذ لو كان المراد

انه لا يكفر لانه من باب المبالغة في التشبيه المقصودة للبلغاء الدالة على تعظيم قدر المشبه دون (٨٥) احتقار المشبه به انه يكفر لان فيه استخفافا

أن العالم لا يكفر لانه يعرف
حقائق التشبيه المانعة من
الاستخفاف نظرا إلى أن
المبالغة تمنع قصد تحقيق
المعنى بخلاف العاى لان
هذه العبارة منه تدل على
عظيم تهور واستخفاف ولم
يرجح الرافعى شيئا من هذه
الاحتمالات ورجح غيره
عدم التكفير وبه يتأيد ما مر
عن السبكي والجلال (أو
عنادا) بان عرف يباطنه انه
الحق وأنى أن يقربه (أو
اعتقادا) وهذه الثلاثة تأتي
في النية أيضا كالفعل الآتى
وحذف همزة التسوية
والعطف بالو لغة و الافصح
ذكرها والعطف بام ونقل
الامام عن الاصوليين
ان إضمار التورية اى فيما
لا يحتملها كما هو ظاهر لا
يفيد فيكفر باطنا أيضا
لحصول التهاون منه وبه
فارق قبوله في نحو الطلاق
باطنا (فن نقي الصانع)
أخذه من الاجماع النطاق
به ان سلم وإلا فن قوله
تعالى صنع الله لكن على
مذهب من يرى ان ورود
الفعل كاف أو على مذهب
الباقى أو الغزالى كما
أشرت اليها أول الكتاب
واستدل بعضهم بالخبر
الصحيح أن الله صانع كل
صانع وصنعتة ولا دليل فيه
لما قدمته ثم ان الشرط

أنه لا يكفر (الخ) متعلق بقوله حكاية الرافعى كافي تضييه وقوله المقصودة صفة للمبالغة كافي تضييه أيضا
وقوله انه يكفر هو الاحتمال الثانى وقوله ان العالم لا يكفر (الخ) هو الثالث اه سم (قوله بان عرف) إلى
قول المصنف فن نقي في النهاية لإاقوله كالفعل الآتى (قوله وحذف همزة التسوية) اى من قاله اه
عش (قوله لغة) فيه توجيه آخر عن السيرافى وغيره تقدم في هامش معاملات للبعد اه سم (قوله أى
فيما لا يحتملها) اى كان قال الله ثالث ثلاثة وقال اردت غيره اه عش (قوله وبه فارق قبوله في نحو
الطلاق) صريح السياق فرض هذا فيما لا يحتمل فى المحتمل اولى اه سم عبارة عش ظاهره فيما
يحتمله وما لا يحتمله اه (قوله في نحو الطلاق) انظر الصورة التى لا تقبل التورية فيها فى الطلاق ظاهرا
وتقبل فيها باطنا اه رشيدى (قول المتن فن نقي الصانع) اى انكره وهم الدهرية الزاعون ان العالم
لم يزل موجودا كذلك بلا صانع اه معنى (قول المتن فن نقي الصانع) (فرع) الوجه فيمن قال علم الله كذا
مثلا كاذبا انه لا يكفر بمجرد ذلك إذ غاية الكذب وهو بمجرد عدم الكفر فان قاله على وجه الاستخفاف
او اعتقد عدم مطابقة علمه تعالى بذلك الشيء للواقع بل او جوز عدم المطابقة فلا إشكال فى الكفر والوجه
ايضا فيمن لم يصل إلى اللخوف من العذاب بحيث انه لولا اللخوف ماصلى عدم إطلاق كفه بل ان اعتقد مع
ذلك استحقاقه تعالى العبادة فلا كفر وان اعتقد عدم الاستحقاق فلا إشكال فى الكفر وإن لم يعتقد واحدا
من الامرين بمعنى الغفلة عنهما فقيه نظرو لا يبعد عدم الكفر اه سم (قوله اخذوه) اى اطلاق الصانع على
الله تعالى (قوله ان سلم) اى وجود الاجماع النطقى (قوله فن قوله تعالى) إلى قوله وبأى آخر الحقيقة فى
النهاية لإاقوله على مذهب إلى او على مذهب الباقلانى وقوله كما اشرت اليها فى اول الكتاب وقوله فتامله
(قوله على مذهب من يرى (الخ) من هو فليراجع عبارة الجلال الدوانى فى شرح العقائد العنصرية ذهب
المعتزلة والكرامية إلى انه دل العقل على اتصافه به جاز الاطلاق عليه سواء ورد بذلك الاطلاق إذن الشرع
او لم يرد وقال القاضى ابو بكر من اصحابنا كل لفظ دل على معنى ثابت لله تعالى جاز لإطلاقه عليه تعالى بلا
توقيف إذا لم يكن إطلاقه موهبا بالما يلىق بكبرى يائه وقد يقال لا بد مع نقي ذلك الايهام من الاشعار بالتعظيم
وذهب الشيخ الاشعرى ومتابعوه إلى انه لا بد من التوقيف وهو المختار وذهب الامام الغزالى إلى جواز
إطلاق ما علم اتصافه به على سبيل التوصيف دون التسمية اه بخذف (قوله او على مذهب الباقلانى) اى انه
يجوز ان يطلق عليه تعالى ما لا يشعر بنقص وقوله او الغزالى اى انه يجوز اطلاق الصفات عليه تعالى وان لم
ترد وهذا حكمة العطف باو اه عش (قوله ولا دليل فيه) اى فى ذلك الخبر (قوله ثم) اى فى اول الكتاب

التعاقب على حجيته مجردا عن الامر والطلب لم يكن فى هذه العبارة دلالة على التعظيم كما لا يخفى إلا ان يكون ذلك
الفعل بما لا يابق فعله بحضرة النبى بالادب معه و اراد لو جاء ما فعلته مراعاة للادب معه لكن هذا المعنى غير
مراد من هذا الكلام قطعاً فتأمل بعد ذلك قوله فتامله تحريضا على الاهتمام بهذا الفرق واستفادته سم
(قوله انه لا يكفر) متعلق بقوله حكاية الرافعى كافي تضييه وقوله المقصودة صفة للمبالغة كافي تضييه ايضا
(قوله انه يكفر) هو الاحتمال الثانى (قوله ان العالم لا يكفر) هو الثالث (قوله لغة) فيه توجيه آخر عن
السيرافى وغيره تقدم في هامش معاملات للبعد (قوله قبوله في نحو الطلاق) صريح السياق فرض هذا
فيما لا يحتمل فى المحتمل اولى (قوله فن نقي الصانع (الخ) (فرع) الوجه فيمن قال علم الله كذا مثلا كاذبا
انه لا يكفر بمجرد ذلك إذ غاية الكذب وهو بمجرد عدم الكفر فان قاله على وجه الاستخفاف او اعتقد
عدم مطابقة علمه تعالى بذلك الشيء للواقع بل او جوز عدم المطابقة فلا إشكال فى الكفر اما فى الاول
فلا استخفاف و اما فى الثانى فلان فيه نسبة الجهل اليه تعالى عنه علوا كبيرا وهذا اولى من إطلاق الجواهر
الكفر والوجه ايضا فيمن لم يصل إلى اللخوف من العذاب بحيث انه لولا اللخوف ماصلى عدم إطلاق كفه بل
ان اعتقد مع ذلك استحقاقه تعالى العبادة فلا كفر لان غاية الامر انه لولا اللخوف عصى ومجرد العصيان
وقصده ليس كفر وان اعتقد عدم الاستحقاق فلا إشكال فى الكفر وان لم يعتقد واحدا من الامرين بمعنى الغفلة

أن لا يكون الوارد على جهة المقابلة نحو أنتم ترزونه أم نحن الزارعون ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين وما فى الحديث

من هذا القليل وايضا فالكلام في الصانع (٨٦) بال من غير إضافة والذي في الخبر بال إضافة وهو لا يدل على غيره الا ترى ان قوله **صلى الله عليه وسلم**

(قوله من هذا القليل) أى من المذكور على جهة المقابلة (قوله وايضا الكلام في الصانع بال الخ) لا موقع
لذكر هذا مع قوله الا ترى إذ لا فرق الخ اه سيد عمر وقد يجاب بان ما يأتي في المعرفة والمنكر وما هنا في المقيد
والمطلق فلا منافاة (قوله وهو) أى الخبر (قوله على غيره) أى غير المضاف اه عش (قوله كل نجوى)
أى كلام خفى لا يطلع عليه اه عش (قوله منه) أى من الخبر المذكور (قوله ليعزم) أى يصمم الداعى اه
عش (قوله من قبيل المضاف) أى لم ينون صانع او المقيد أى ان نون (قوله وهو دليل واضح الخ) ولكن
منه بأن هذا من المقيد حذف قيده دلالة الاول (قوله هنا) أى في اطلاق الصانع عليه تعالى اه عش (قوله)
إذ لا فرق بين المنكر والمعرف) أى لان تعريف المنكر وعكسه لا يغير معناه اه عش (قوله ويأتى) إلى قوله
او اعتقدم يظهرلى فائدة ذكره هنا (قوله او اعتقد الخ) عطف على قول المتن نقي الصانع (قوله او قدم العالم)
إلى قوله لان الاصح في المعنى (قوله مطلقا) أى بالكليات والجزئيات جميعا (قوله فدعى الجسمية الخ) هذا
يقضى ان الجسمية غير منفية عنه تعالى بالاجماع والالكان يلزم الكفر وان لم يزعم واحدا مما ذكر وان
يجرد إثبات الجسمية في نفسها ليس محذورا وقد يوجه هذا بأنه قد يعتد أنه جسم لا كالأجسام اه سم (قوله)
ان زعم واحد) أى اعتد اه سم (قوله ان لازم المذهب) ظاهره وان كان لازما بينا وهو ظاهر لجواز
ان لا يعتد اللازم وان كان بينا ليس بمذهب معناه انه لا يحكم به بمجرد دلزومه فان اعتدده فهو مذهبه ويترب
عليه حكمه اللائق به اه سم (قوله فيه) أى في الاصح المذكور او في قوله وإلا فلا (قوله هنا) الإشارة
راجعة للاجماع في كل من قوله ما هو ثابت للتقديم إجماعا ثم قوله ما هو منى عنه إجماعا كما في تفسينه اه سم (قوله)
وان لم يعلم) أى اجمع عليه (قوله ويمكن توجيهه بأن اجمع الخ) لا يخفى عدم مطابقة هذا التوجيه للموجه
فان الموجه عممه إلى عدم العلم من الدين بالضرورة والتوجيه حصره في العلم المذكور فتأمله اه سم (قوله)
والوجه انه لا بد من التقييد الخ) هل يقيد به إضافي قوله الا ترى واحد الانبياء اجمع عليه او مجرد فاجمعا
عليه الخ لكن سياق ان ما لا يعرفه إلا الخواص لا كفر بجمده ولا يخفى ان صفات الاداء وان اجمع عليها
لا يعرفها إلا الخواص اه سم (قوله به) أى بالعلم المذكور وقوله ايضا كالتقييد بالاجماع (قوله ومن
ثم) أى من أجل التقييد هنا بالعلم المذكور (قوله يفتقر نحو التجسيم الخ) ظاهره وان زعموا مع شيئا مما
ذكر وإلا فلا وجه للاستثناء اه سيد عمر (قوله لانهم الخ) لعلة من مقول القيل (قوله مع ذلك) أى
اعتقادهم نحو الجسمية (قوله او اعتقد الخ) عطف على قول المتن نقي الصانع (قوله واستشكل بقول المعتزلة

يا صاحب كل نجوى أنت
الصاحب في السفسر لم
ياخذوا منه أن الصاحب
من غير قيد من اسمائه تعالى
فكذا هو لا يؤخذ منه ان
الصانع من غير قيد من
اسمائه تعالى فتأمله وفي خبر
مسلم ليعزم في الدعاء فان
الله صانع ما شاء لا مكره له
وهذا أيضا من قبيل
المضاف او المقيد نعم صح
في حديث الطبراني والحاكم
اتقوا الله فان الله فاتح لكم
وصانع وهو دليل واضح
للفقهاء هنا إذ لا فرق بين
المنكر والمعرف ويأتى
آخر الحقيقة أن الواهب
توقني بما فيه فراجعته او
اعتقد حدوته او قدم العالم
او نقي ما هو ثابت للتقديم
إجماعا كاصل العلم مطلقا
أو بالجزئيات أو اثبت له ما
هو منى عنه إجماعا كاللون
أو الاتصال بالعالم أو
الانفصال عنه فمدعى
الجسمية او الجهة ان زعم
واحد من هذه كفر وإلا
فلا لان الاصح أن لازم
المذهب ليس بمذهب ونوزع
فيه بما لا يجدى وظاهر
كلامهم هنا الاكتفاء
بالاجماع وإن لم يعلم من
الدين بالضرورة ويمكن
توجيهه بان اجمع عليه هنا
لا يكون إلا ضروريا وفيه
نظر والوجه انه لا بد من

عنهما فقيه نظر ولا يعد عدم الكفر (قوله فدعى الجسمية الخ) هذا يقضى ان الجسمية غير منفية عنه
بالاجماع والالكان يلزم الكفر وان لم يزعم واحدا مما ذكر وان مجرد إثبات الجسمية في نفسها ليس
محذورا وقد يوجه هذا بأنه قد يعتد أنه جسم لا كالأجسام فلا يلزم اعتقاد اللوزم المحذور للأجسام المعروفة
(قوله ان زعم واحد) بان اعتد اه سم (قوله ان لازم المذهب) ظاهره وان كان لازما بينا وهو ظاهر لجواز ان
لا يعتد اللازم وان كان بينا وقد صححو اعدم كفر القائل بالجهة مع ان بعضهم قال ان لزوم الجسمية لها
لزوم بين وفي التقييد بهذا شيء وقوله ليس بمذهب معناه انه لا يحكم به بمجرد دلزومه فان اعتدده فهو مذهب
ويترب عليه حكمه اللائق به (قوله وظاهر كلامهم هنا) الإشارة راجعة للاجماع في كل من قوله ما هو
ثابت للتقديم إجماعا ثم قوله ما هو منى عنه إجماعا كما في تفسينه (قوله ويمكن توجيهه الخ) لا يخفى عدم
مطابقة هذا التوجيه للموجه فان الموجه عممه الى عدم العلم من الدين بالضرورة والتوجيه حصره في العلم
المذكور فتأمله سم (قوله والوجه انه لا بد من التقييد) هل يقيد أيضا في قوا الآتى أو أحد الانبياء اجمع
عليه او مجرد فاجمعا عليه الخ لكن سياق ان ما لا يعرفه إلا الخواص لا كفر بجمده ولا يخفى ان صفات
الاداء وان اجمع عليها لا يعرفها إلا الخواص (قوله واستشكل بقول المعتزلة ان العبد يخلق فعل نفسه الخ)
قد يجاب بان خلق الفعل عند المعتزلة بقدرة خلق الله حتى لو اعتد للسكر كمثل ذلك أعنى ان الله خلق فيه

التقييد به هنا أيضا ومن ثم قيل أخذنا من حديث الجارية يفتقر نحو التجسيم والجهة في حق العوام لانهم مع ذلك
على غاية من اعتقاد التنزيه والكمال المطلق أو اعتد أن السكر كفاعل استشكل بقول المعتزلة أن العبد يخلق فعل نفسه ويجاب

بان ذا الكوكب يعتقد فيه نوعا من التأثير الذي يعتقد له لاله ولا كذلك المعتزلى غايته انه يجعل فعل العبد واسطة ينسب اليها المفعول تنزيها
له تعالى عن نسبة القبيح اليه (أو) نفي (الرسول) او احدهم او احد الانبياء المجمع عليه او جحد (٨٧) حرفا مجمعا عليه من القرآن كالمعوذتين

أو صفة من وجوه الاداء
المجمع عليها او زاد حرفا فيه
مجمعا على نفيه متقدا انه
منه أو نقص حرفا مجمعا على
انه منه (أو كذب رسولاً)
أو نبيا أو قصه باى منقص
بان صغرا اسمه مریدا بتحقيقه
أو جوز نبوة أحد بعد وجود
نبينا وعيسى نبي قبل فلا يرد
ومنه تمنى النبوة بعد وجود
نبينا صلى الله عليه وسلم كتمنى
كفر مسلم بقصد الرضا به
لا التشديد عليه ومنه أيضا
لو كان فلان نبيا امتنت او
ما امتنت به ان جوز ذلك
على الاوجه وخرج بكذبه
كذبه عليه وقول الجوينى
انه على نبينا صلى الله عليه
وسلم كفر بالغ ولده امام
الحرمين في ترغيغ وانه زلة
(او حلل محرما بالاجماع)
وعلم تحريمه من الدين
بالضرورة ولم يحزان يخفى
عليه (كالزنا) والواط
وشرب الخمر والمكس وسبب
التكفير بهذا كالاتى سواء
في ذلك ما فيه نص وما لا نص
فيه ان انكار ما ثبت ضرورة
انه من دين محمد صلى الله
عليه وسلم فيه تكذيب له
صلى الله عليه وسلم (وعكسه)
اى حرم حلالا مجمعا عليه
وان كره كذلك كالبيع
والنكاح (أو نفي وجوب
مجمع عليه) معلوما كذلك
كسجدة من الخنس (او عكسه)

(الخ) قد يجاب بان خلق الفعل عند المعتزلة بقدره خلقها الله حتى لو اعتقد للكوكب مثل ذلك أعنى ان الله
تعالى خلق فيه منشأ التأثير ينبغى ان لا يكفر اه سم (قوله بان الخ) عبارة المغنى بان صاحب الكوكب
اعتقد فيها ما يعتقد في الاله من انها مؤثرة في جميع الكائنات كلها بخلاف المعتزلة فانهم قالوا العبد
يخلق أفعال نفسه فقط اه (قوله او نفي الرسل) بان قال لم يرسلهم الله اه مغنى (قوله او احدهم)
إلى قوله أو نقص منه في النهاية لإلا قوله أو صفة إلى او زاد (قوله كالمعوذتين) بكسر الواو المشددة وقفيه
رمز الى أن سقوطهما من مصحف ابن مسعود رضى الله عنه لا يمنع من دعوى الاجماع على قرآنيتهما اه
عش (قوله أو نقص منه حرفا الخ) اى معتقدا انه ليس منه ويغنى عن هذا قوله السابق او جحد حرفا الخ
(قوله أو نبيا) إلى قوله وقول الجوينى في النهاية لإلا قوله امتنت وقوله ان جوز ذلك على الاوجه (قوله
او نقصه الخ) عبارة المغنى اوسبه واستخف به او باسمه او باسم الله او امره او نهيها او وعده او وعيده اه
(قوله مریدا بتحقيقه) قيد اه عش (قوله او جوز الخ) أو قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اسود او
امر داو غير قرشى أو قال النبوة مكنته او تنال رتبها بصفاة القلوب او اوحى الى وان لم يدع النبوة أو قال انى
دخلت الجنة فاكلت من ثمارها وعانت حورها روض ومغنى (قوله وعيسى نبي قبل) مبتدا وخبر
(قوله فلا يرد) اى عيسى على قوله او جوز نبوة الخ (قوله ومنه) اى من التجويز المذكور (قوله تمنى
النبوة الخ) اى او ادعاؤها بما يظهر للقطع بكذبه بنص قوله تعالى ولكن رسول الله وخاتم النبيين اه عش
(قوله كتمنى كفر مسلم الخ) التنبيه في مطلق الردة لافى الردة بالتجويز المذكور (قوله لا التشديد عليه)
اى لسكوته ظله هتلا ويؤخذ من هذا صحة ما قاله العلامة ابن قاسم في شرح الغاية قبيل كتاب الطهارة من
جواز الدعاء على الظالم بسوء الخاتمة اه عش (قوله ومنه أيضا) اى من التجويز المذكور (قوله ان
جوز ذلك الخ) اى ولم يرد المبالغة في نفي النبوة عنه للعلم بانتفاها اه عش (قوله وخرج بكذبه كذبه
عليه) اى فلا يكون كفرا بل كبيرة فقط اه عش (قوله وعلم تحريمه) إلى قوله ونكاح المعتدة في
المغنى إلا قوله ولان كرهه وقوله وما منكره إلى وبعد عن العلماء الى التنبيه في النهاية لإلا قوله ولان كرهه (قوله
ولم يحزان يخفى عليه) ولا يقبل منه دعوى الجهل به اما باطنا فان كان جاهلا به حقيقة فهو معذور اه
عش (قوله والواط) اى والظلم اه مغنى (قوله كالانى) اى فى قول المصنف وعكسه الخ (قوله في
ذلك) اى في التكفير بهما (قوله ان انكار الخ) خبر وسبب التكفير الخ (قوله كذلك) اى علم
حله من الدين بالضرورة ولم يحزان يخفى عليه اه عش (قوله معلوما كذلك) اى من الدين بالضرورة
ولم يحزان يخفى عليه (قوله من الخنس) اى الصلوات الخمس (قوله اما ما لا يعرفه الخ) محترز قوله معلوم
من الدين بالضرورة وظاهره وان علمه ثم انكره وهو المعتمد وفي شرح الهجة لشيخ الاسلام ما يخالفه اه
عش وقوله وهو المعتمد سياقيا عن المغنى والسيد عمر ما يوافقه (قوله إلا الخواص الخ) بشكل على ذلك
قوله السابق أو صفة من وجوه الاداء المجمع عليها لان تلك الوجوه لا يعرفها إلا الخواص اللهم إلا ان يفرض
في وجوه يعرفها غير الخواص ايضا اه عش (قوله وكحرمة نكاح المعتدة) اى فلا يكفر منكرها للعذر
بل يعرف الصواب ليعتقده وظاهر هذا انه لو كان يعرفه انه يكفر إذا جحد وظاهر كلامهم أولا أنه لا بد أن

منشأ التأثير ينبغى ان لا يكفر (قوله اما ما لا يعرفه إلا الخواص الخ) بشكل على ذلك قوله السابق أو صفة
من وجوه الاداء المجمع عليها لان تلك الوجوه لا يعرفها إلا الخواص اللهم إلا أن يفرض في وجوه يعرفها
غير الخواص أيضا (قوله فلا كفر بجحد) ان شمل بالنسبة للاول وهو ما لا يعرفه إلا الخواص ما لو كان
الجاحد من الخواص فقله لانه ليس فيه تكذيب مشكل وان حصر بما اذا كان الجاحد ممن يخفى عليه

أى أو جب مجمعا على عدم وجوبه معلوما كذلك كصلاة سادسة أو نفي مشروعية مجمع على مشروعيته معلوم كذلك كالرواتب وكالعيد كما
صرح به البغوى اما ما لا يعرفه إلا الخواص كاستحقاق بنت الابن السديس مع بنت الصلب وكحرمة نكاح المعتدة للغير

وما نكره أو مثبتة تأويل غير قطعي البطلان كما مر في الشكاح أو بعد عن العلماء بحيث يخفى عليه ذلك فلا كفر بجحده لأنه ليس فيه تكذيب ونوزع في نكاح المعتدة بشهر تهويجاب بمنع ضروريته إذا لم ير بالضرورة ما يشترك في معرفته الخاص والعام ونكاح المعتدة ليس كذلك إلا في بعض أقسامه وذلك لا يؤثر (تنبيه أول) من أفراد قولنا أو مثبتة الخ إيمان فرعون الذي زعمه قوم فانه لا قطع على عدمه بل ظاهر الآية وجوده والفاء فيه مع الاسترواح في أكثره بعض محقق المتأخرين من مشايخ مشايخنا وما يرد عليه أن الإيمان عند يأس الحياة بان وصل لآخر رمق كالفرغرة وأدراك الفرق في الآية من ذلك كما هو واضح خلافاً لمن نازع فيه لا يقبل كما صرح به أئمتنا وغيرهم وهو صريح قوله تعالى فلم يك ينفعهم إيمانهم لما روا (٨٨) باستناو بما تقرر علم خطا من كفر القائلين بإسلام فرعون لأننا لو اعتقدنا بطلان هذا القول

لكنه وان وردت به أحاديث وتبادر من آيات أولها المخالفون بما لا ينفع غير ضروري وان فرض أنه يجمع عليه بناء على أنه لا عبرة بخلاف أولئك إذ لم يعلم أن فيهم من بلغ مرتبة الاجتهاد المطلق (تنبيه ثان) ينبغي للفتي أنه يحتاط في التكفير ما أمكنه لعظم خطره وغلبة عدم قصده سبحانه من العوام وما زال أئمتنا على ذلك قد بما وحدنا بخلاف أئمة الحنفية فانهم توسعوا بالحكم بمكفرات كثيرة مع قبولها التأويل بل مع تبادره منها ثم راي الزركشي قال عما توسع به الحنفية أن غالبه في كتب الفتاوى نقلا عن مشايخهم وكان المتورعون من متأخري الحنفية ينكرون أكثرها ويخالفونهم ويقولون هؤلاء لا يجوز تقليدكم لأنهم غير معروفين بالاجتهاد ولم يخرجوها على أصل أي حنفية لأنه خلاف عقيدته

يعرفه الخاص والعام ولا فلا يكفرو وهذا هو الظاهر اه مغني عبارة عرش أي مع اعتراؤه باصل العدة وإلا فانكار العدة من أصلها كفر لثبوته بالنص وعليه بالضرورة اه (قوله وما المنكره الخ) عطف على مالا يعرفه الخ ولعله محترز قوله ولم يجز أن يخفى عليه (قوله أو بعد الخ) عطف على تأويل (قوله أو بعد عن العلماء الخ) أي أو قرب عهده بالإسلام اه مغني (قوله فلا كفر بجحده الخ) يشمل بالنسبة للأول وهو مالا يعرفه إلا الخواص مالو كان الجاحد من الخواص فقوله لانه الخ مشكل وان خص بما إذا كان الجاحد ممن يخفى عليه ذلك فمقابلته بقوله أو بعد عن العلماء الخ مشكل وينبغي تحريم المسئلة سم أقول لك أن تختار الشق الأول وهو الشمول ولا إشكال فيه لانه إذا اتفق العلم الضروري القطعي فعليه ظني يجوز معه عدم صدور ذلك عنه ^{وحيث} فليست المخالفة فيه عذرا في التكذيب بخلاف الضروري فان الإجماع دلالة ظنية لا قطعية فليتامل اه سيد عمر (قوله بشهرته) أي شهرة تحريمه على حذف المضاف وكذا قوله بمنع ضروريته وقوله ونكاح المعتدة على حذف المضاف (قوله ليس كذلك) أي فلا يكون إنكاره كفرا مطلقا اه عرش (قوله من أفراد الخ) خبر مقدم لقوله إيمان فرعون وقوله فانه الخ علة لهذه الجملة (قوله فيه) أي وجود إيمان فرعون (قوله في أكثره) أي أكثر مواضع هذا التاليف (قوله بعض محقق المتأخرين) كأنه يشير إلى الجلال الدواني اه سيد عمر (قوله وما يرد) من الرد وقوله عليه أي على البعض (وأدراك الفرق في الآية من ذلك) جملة اعتراضية والإشارة إلى الوصول لآخر رمق أو إلى يأس الحياة (قوله فيه) أي في قوله وأدراك الفرق الخ (قوله لا يقبل) خبر قوله أن الإيمان الخ (قوله وهو) أي عدم القبول عند اليأس (قوله وما تقرر) أي بقوله من أفراد قولنا أو مثبتة الخ إيمان فرعون الخ (قوله بطلان هذا القول) أي القول بإسلام فرعون (قوله لكنته) أي كفر فرعون وكذا ضمير به (قوله أولها المخالفون الخ) هذه الجملة صفة للأحاديث والآيات وقوله غير ضروري خبر لكنته (قوله انه) أي كفر فرعون (قوله بناء على الخ) راجع إلى قوله يجمع عليه وقوله بخلاف أولئك أي المخالفين المؤولين وقوله إذ لم يعلم الخ علة عدم العبرة (قوله عما توسع الخ) لعل عن بمعنى في (قوله أكثرها ويخالفونهم) أي كتب الفتاوى وقوله هؤلاء أي مشايخهم (قوله ولم يخرجوها) أي الفتاوى (قوله انتهى) أي قول الزركشي (قوله ما علمت حرمة أو نفيه الخ) نشر على غير ترتيب اللف (قوله فيهما) خبر مبتدأ محذوف أي وهو أي قوله ضرورة معتبر في علم الحرمة وعلم الوجوب (قوله ومن ثم) أي لاجل إرتداده بما ذكر (قوله وعلم) أي ذلك البعض (قوله وحصول اليقين الخ) مبتدأ خبره وقوله من حيث حصوله الخ أي من سبيل حصوله الخ (قوله بقله الخ) أي في قتل الخضر (قوله الذي ذكره الغزالي) أي سبق ذكره عنه أنفا

إذ منها أن معنا أصلا محققا هو الإيمان فلا ترفعه إلا يبين فليتنبه لهذا وليحذر عن يبادر إلى التكفير في هذه المسائل مناو منهم (قوله فيخاف عليه أن يكفر لانه كفر مسلما اه ملخصا قال بعض المحققين مناو منهم وهو كلام نفيس وقد أفتى أبو زرعة من محقق المتأخرين فيمن قيل له أيجزني في الله فقال هجرتك لا ف الله بانه لا يكفر ان اراد لا ف سبب او هجره الله تعالى وان لم يكن ذلك ظاهر اللفظ حقا للدم بحسب الامكان لا سيما ان لم يعرف قائله بعقيدة سيئة لكن يؤدب على إطلاقه لشناعة ظاهره (تنبيه ثالث) قال الغزالي من زعم ان له مع الله حالا أسقط عنه نحو الصلاة أو تحريم نحو شرب الخمر وجب قتله وان كان في الحكم بخلوده في النار ونظر و قتل مثله افضل من قتل مائة كافر لان ضرره اكثر اه ولا نظري في خلوده لانه مرتد لاستحلاله ما علمت حرمة أو نفيه وجوب ما علم وجوبه ضرورة فيهما ومن ثم جزم في الانوار بخلوده ووقع للياضي مع جلالة في روضه لو اذن الله تعالى لبعض عباد ان يلبس ثوب حرير مثلا وعلم الاذن بقينا فليس لم يكن منه كما للشرع وحصول اليقين له من حيث حصوله للخضر بقله للغلام إذ هو ولي لا نبي على الصحيح وقوله مثلاً بما يدخل فيه ما عزمه بعض المتصوفة الذي ذكره الغزالي

وبفرض ان اليا فعي لم يرد بمثلا الا ما هو مثل الحرير في ان استحلاله غير مكفر لعدم ضرورة فان اراد بعدم انتهاك للشرع ان له نوع عذروا ن
 كنا نقضى عليه بالاثم بل والفسق ان ادام ذلك فله نوع اتجاه أو انه لا حرمة عليه في لبسه كما هو الظاهر من سياق كلامه فهو زلة منه لان ذلك اليقين
 إنما يكون بالا لهام وهو ليس بحجة عند الأئمة إلا لثقة بخواتم من ليس بمعصوم وبفرض أنه حجة فشرطه عند من شذبا القول به أن لا يعارضه نص
 شرعي كالنص بمنع لبس الحرير المجمع عليه إلا من شذمن لا يعتد بخلافه فيمو بتسليم أن الخضرولى وإلا فالاصح أنه نبي فمن أين لنا أن الالهام
 لم يكن حجة في ذلك الزمن وبفرض أنه غير حجة فالانبياء في زمنه موجودون ففعل الاذن في قتل الامام جاء اليه على يد أحدهم فان قلت قضية هذا
 أن عيسى صلى الله على نبينا وعليه وسلم لو أخبر بعد نزوله أحدا بان له استعمال الحرير جازله (٨٩) ذلك قلت هذا لا يقع لانه ينزل بشريعة

نبينا ﷺ وقد استقر فيها
 تحرير الحرير على كل مكلف
 لغير حاجة او ضرورة فلا
 يغيره ابدا لا يقال يتاول
 لليا فعي بان الاذن في الحرير
 وقع تدويا من علة عليها
 الحق من ذلك العبد كما تأول
 هو وغيره ما وقع لولى انه
 لما اشتهرت ولايته بيلدخاف
 على نفسه الفتنة فدخل
 الحمام وليس ثياب الغير
 وخرج مترققا في مشيه
 ليدركوه فأدركوه وأوجعوه
 ضربا وسموه لص الحمام
 فقال الآن طاب المقام
 عندهم بان فعله لذلك إنما
 وقع تدويا كما يتداوى بالخر
 عند الغص ومفسدة لبس
 ثياب الغير ساعة اخف من
 مفسدة العجب ونحوه من
 قبائح النفس لا نأقول ذلك
 الاذن الذى للتداوى ليس
 الا بالهام وقد اتضح بطلان
 الاحتجاج به وفرق واضح بين
 مسئلتنا ومسئلة ذلك الولي
 فان الحرير لا يتصور حله
 لغير حاجة واستعمال مال
 الغير يجوز مع ظن رضا

(قوله ان له نوع عذر الخ) لك أن تقول ما فائدته مع تفسيقه لا يقال فائدته نفي التكفير لانا نقول ذلك
 لا يختص به فتأمل اه سيد عمر (قوله شرطه) اى كون الالهام حجة وكذا ضمير به (قوله المجمع عليه) اى من
 الأئمة وقوله إلا من شذخ مستثنى من هذا المحذوف (قوله وبتسليم أن الخضرولى الخ) جواب سؤال مقدر
 كان قائلا يقول كيف تقول الالهام ليس بحجة مع أن الخضرولى وقتل الغلام بالالهام وحاصل الجواب لو
 سلمنا انه لولى فمن أين لنا العلم أن الالهام لم يكن حجة في ذلك الزمن فلا يقاس ما في زمتنا عليه اه كرى (قوله
 وبفرض أنه غير حجة) اى في ذلك الزمن (قوله في زمنه) اى الخضر (قوله قضية هذا) اى قوله ففعل الاذن
 الخ (قوله قلت هذه) اى الاخبار المذكور (قوله تاول هو) اى اليا فعي (قوله بان فعله) متعلق بقوله تاول
 هو الخ (قوله لانا نقول) متعلق بقوله لا يقال الخ (قوله ليس بالالهام) وقد يمنع الحصر بجواز انه لا ارتكاب
 اخف المحذورين الذى لا مندوحة له عن احدهما بمجرد دونه بدون الالهام وكشف كما يأتى في الشارح (قوله
 هو يظن رضا بفرض اطلاعه الخ) قضيته ان ظن الرضا بفرض الاطلاع على القصد وإن لم يطلع عليه يجوز
 اه سم (قوله وان كان من كان) اى ولو كان يحمل الناس (قوله مثلا) الى قوله وكذا من أنكر في المغنى وإلى
 التنبيه في النهاية (قول المتن كفر) جواب لجميع ما مر من المسائل اه معنى (قوله لمنافاته الخ) عبارة المغنى
 لطريان شك يناقض جزم النية بالاسلام فان لم يناقض جزم النية به كالذى يجرى في المكفرة فهو بما يتلى به
 الموسوس ولا اعتبار به كقالة الامام اه (قوله وكذا من أنكر حجة اى بكر) ظاهره ان أنكار حجة غيره
 كبقية الخلفاء لا يكفر به وهو كذلك لان محبتهم لم تثبت بالنص اه ع (قوله وكذا في وجه الخ) اى
 ضعيف ع (قوله وسم عبارة النهاية) لا يكفر بسبب الشيخين أو الحسن والحسين إلا في وجه حكاها القاضي اه
 (قوله الشيخين) اى اى بكر وعمر اه ع (قوله او عنادا) إلى التنبيه في النهاية إلا قوله وسحر الى لانه وقوله

ذلك فقائلته بقوله أو بعد عن العلماء الخ مشكلا وينبغي تحرير المسئلة من شرح البهجة وما يتعلق به (قوله
 قلت هذا لا يقع الخ) كان يمكن ان يزداد ولو فرض وقوعه لم يكن إلا بناء على انه من شرع نبينا في ذلك الزمان
 (قوله هو يظن رضا بفرض اطلاعه الخ) قضيته ان ظن الرضا بفرض الاطلاع على القصد وإن لم يطلع
 عليه يجوز (قوله او عزم على الكفر غدا) او تردد فيه (كفر) قال الشارح في الاعلام بقواطع الاسلام وفارق
 ذلك عزم العدل على مقارفة كبيرة فانه لا يفسق بان نية الاستدامة على الايمان شرط فيه بخلاف نية الاستقامة
 على العدالة فانها ليست شرط فيها وكان وجه ذلك أن الايمان التصديق وهو منتف مع العزم والعدالة
 اجتناب الكبائر مع عدم غلبة المعاصى والنية لاتنافى ذلك اه ولما عدى الروض من المكفرات قوله او عزم
 على الكفر او علقه او تردد هل يكفر قال في شرحه لان استدامة الايمان واجبة فاذا تركها كفر ولها فارق
 عدم تفسيق العدل بعزمه على فعل كبيرة او تردد فيه اه فليتأمل (قوله وكذا في وجه حكاها الخ) يفيد
 ان الصحيح خلافه (قوله او عناداه) قد يكون المصنف ادخله في الاستهزاء فان العناد لا يتخلو عن

(١٢ - شروانى وابن قاسم - تاسع) ومن أين لنا أن ذلك الولي ما عرف مالك الثياب ولا ظن رضا وبفرض جهله به هو يظن
 رضا بفرض اطلاعه على انه إنما فعله لذلك القصد إذ كل من اطلع على باطن فاعل ذلك يرضى به وإن كان من كان ومر في الولية ان ظن رضا
 الغير يبيع ماله فهوى واقعة محتملة للحل من غير طريق الالهام كواقعة الخضر ومسئلة الحرير لا تحتمله من غير طريق الالهام بوجه فتأمل (أو
 عزم على الكفر غدا) مثلا (او تردد فيه) اي فعله أولا (كفر) في الخالف كل ما مر لمنافاته للاسلام وكذا من أنكر حجة اى بكر اوى ابنته
 عائشة رضى الله عنهما بما برأها الله منه وكذا في وجه حكاها القاضي من سب الشيخين أو الحسن والحسين رضى الله عنهم (تنبيه) ذكر مسئلة
 العزم لبيان انه المراد من النية في كلامهم لانها قصد الشيء مرة ثم نأى بفعله وهو غير شرط هنا (والفعل المكفر ما تعمده استهزاء صريحا بالدين)

وزعم الجويني الى نعم (قوله أو عناده) قد يكون المصنف أدخله في الاستهزاء فان العناد لا يخلو عن استهزاء
 اهـ (قوله أو اسم معظم) يشمل أسماء الانبياء والملائكة (فائدة) للجلال السيوطي مصنف حافل
 جليل سماه تنزيه الانبياء عن تسفيه الاغنياء يتعين الوقوف عليه واستفادة ما فيه وهو من جملة ماسطر في
 فتاويه ومن جملة ما فيه قوله ان رجلا خاصم رجلا فوقع بينهما سب كثير فنسب احدهما الاخر الى رعي
 المعزى فقال له ذلك تنسبني الى رعي المعزى فقال له والد القائل الانبياء رعو المعزى او ما من نبي الا رعي
 المعزى وذلك بحضرة جمع كثير من العوام فترافعو الى الحكم فسئلت ماذا يلزم الذي ذكر الانبياء مستدلا بهم
 في هذا المقام فاجبت بانه يعزى التعزير البليغ لان مقام الانبياء اجل من ان يضرب مثالا لاحاد الناس ثم ذكر
 ان المستدل بامثال ذلك تارة يكون في مقام التدريس والافتاء والتصنيف وتقرير العلم بحضرة اهله وهذا
 لا انكار عليه وتارة يكون في الخصام والتبري من معرفة او نقص ينسب اليها او غيره وهذا محل الانكار
 والتاديب لا سيما اذا كان بحضرة العوام وفي الاسواق وفي التفاوض في السب والقذف ونحو ذلك ولكل
 مقام مقال ولكل محل حكم يناسبه ثم ذكر انه سئل شيخ الاسلام حافظ العصر ابن حجر عما يقع في الموالد من
 بعض الوعاظ انهم يذكرون في مجالسهم الحلقة المشتملة على الخاص والعام من الرجال والنساء ماجريات
 هي مخلة بكال التعظيم حتى يظهر من السامعين لها حزن ورقة فيبقى في حيز من يرحم لامن يعظم
 ومن ذلك انهم يقولون ان المراضع حضرن ولم ياخذنه لعدم ماله الاحليمة رغبت في رضاعه
 شفقته ويقولون ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرعى غنما وينشدون

باغنما سار الحبيب الى المرعى * فياحبذا راع فؤادي له يرعى

وفيه * فما احسن الاغانم وهو يسوقها * فاجاب بما نصه ينبغي لمن يكون فطنا أن يحذف من الخبر ما يوهم
 في الخبر عنه نقصا ولا يضره ذلك بل يجب انتهى واطال في هذا المؤلف بفوائد نفيسة واحتجاجات ثقيلة
 ومعنوية يتعين استفادتها اهـ سم (قوله او من الحديث) الى المتن في المعنى (قوله او من الحديث) ظاهره

أو عناده (أو وجوده)
 كالقاء مصحف) أو نحوه
 بما فيه شيء من القرآن بل
 أو اسم معظم أو من
 الحديث قال الروياني

استهزاء (قوله بل أو اسم معظم) يشمل أسماء الانبياء والملائكة (فائدة) للجلال السيوطي مصنف
 حافل جليل سماه تنزيه الانبياء عن تسفيه الاغنياء يتعين الوقوف عليه واستفادة ما فيه وهو من جملة ماسطر
 في فتاويه ومن جملة ما فيه قوله وقع ان رجلا خاصم رجلا فوقع بينهما سب كثير فقذف احدهما عرض
 الاخر فنسبه الاخر الى رعي المعزى فقال له ذلك تنسبني الى رعي المعزى فقال له والد القائل الانبياء رعو
 المعزى او ما من نبي الا رعي المعزى وذلك بسوق الغزل يجوار الجامع الطويل في بحضرة جمع كثير من العوام
 فترافعو الى الحكم فبلغ الخبر قاضي القضاة المالكي فقال لورفع الى ضربته بالسياط فسئلت ماذا يلزم الذي
 ذكر الانبياء مستدلا بهم في هذا المقام فاجبت بان هذا المستدل يعزى التعزير البليغ لان مقام الانبياء اجل
 من ان يضرب مثالا لاحاد الناس ثم ذكر ان المستدل اي بامثال ذلك تارة يكون في مقام التدريس والافتاء
 والتصنيف وتقرير العلم بحضرة اهله وهذا لا انكار عليه وتارة يكون في الخصام والتبري من معرفة او نقص
 ينسب اليها ما هو او غيره وهذا محل الانكار والتاديب لا سيما اذا كان بحضرة العوام وفي الاسواق وفي
 التفاوض بالقذف والسب ونحو ذلك ولكل مقام مقال ولكل محل حكم يناسبه ثم ذكر انه سئل شيخ الاسلام
 حافظ العصر ابن حجر عما يقع في الموالد من بعض الوعاظ انهم يذكرون في مجالسهم الحلقة المشتملة على
 الخاص والعام من الرجال والنساء مخرجات هي مخلة بكال التعظيم حتى يظهر من السامعين لها حزن ورقة فيبقى
 في حيز من يرحم لامن يعظم من ذلك انهم يقولون ان المراضع حضرن ولم ياخذنه لعدم ماله الاحليمة رغبت في
 رضاعه شفقة عليه ويقولون ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرعى غنما وينشدون

باغنما سار الحبيب الى المرعى * فياحبذا راع فؤادي له يرعى

وفيه * فأحسن الاغانم وهو يسوقها * فاجاب بما نصه ينبغي لمن يكون فطنا أن يحذف من الخبر
 ما يوهم في الخبر عنه نقصا ولا يضره ذلك بل يجب هذا جوابه بحروفه اهـ واطال في هذا المؤلف بفوائد نفيسة

وان كان ضعيفا وهو ظاهر لان في القائه استخفافا من نسب اليه وخرج بالضعيف الموضوع (فائدة)
 وقع السؤال عن شخص يكتب القرآن برجله لكونه لا يمكنه ان يكتب بيديه لما نفعهما والجواب عنه كما
 اجاب به شيخنا الشوبري انه لا يحرم عليه ذلك والحالة هذه لانه لا يعد اذراء لان الاذراء ان يقدر على الحالة
 الكاملة وينتقل عنها الى غيرها وهذا ليس كذلك اه عش (قوله او من العلم الشرعي) هل المراد به هنا
 ما يشمل آلتها سم (قوله وقضية قوله كالقاء الخ) اي قضية آلتها بالكاف في الالقاء اه نهاية (قوله)
 وفي اطلاقه الخ) اي اطلاق الكفر بجميع ما ذكر في المتن والشرح هنا (قوله ولوقيل الخ) اعتمده
 المغني تبعا لان المقرئ وقد يصرح بذلك قول المصنف استزاء صريح الخ (قوله لا بد من قرينة تدل
 الخ) وعليه فما جرت العادة به من البصاق على اللوح لازالة ما فيه ليس بكفر وينبغي عدم حرمة أيضا
 ومثله ما جرت العادة به ايضا من مضغ ما عليه قرآن او نحوه للتبرك به او لصيانتة عن النجاسة وتبقى
 ما وقع السؤال عنه وهو ان الفقيه مثلا يضرب الاولاد الذين يتعللون منه بالواحهم هل ذلك كفر ام لا
 وان رامهم بالالواح من بعد فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر الثاني لان الظاهر من حاله انه لا يريد
 الاستخفاف بالقرآن نعم ينبغي حرمة لا شعاره بعدم التعظيم كما قاله فيما للروح بالكراسة على وجهه اه
 عش (قوله لم يبعد) معتمداه عش (قوله او مخلوق آخر) الى قوله وخرج بالسجود في المغني (قوله
 او مخلوق آخر) قال في الروض ما يفعله كثيرون من الجملة الضالين من السجود بين يدي المشايخ حرام
 قطعاً بكل حال سواء كان الى القبلة او غيرها وسواء قصد السجود لله تعالى او غفل عنه وفي بعض صور
 ما يقتضي الكفر قال الشارح في الاعلام بعد نقله ما في الروضة هذا يفهم انه قد يكون كفرا بان قصد به عبادة
 مخلوق او التقرب اليه وقد يكون حراما بان قصد به تعظيمه اي التذلل له او اطلاق وكذا يقال في الوالد
 والعلماء اه كردي (قوله لانه ثبت لله تعالى) (تنبيه) يكفر من نسب الامة الى الضلالة والصحة الى
 الكفر او انكر اعجاز القرآن او غير شيئا منه او انكر الدلالة على الله تعالى في خلق السموات والارض بان
 قال ليس في خلقهم دالة عليه تعالى او انكر بعث الموتى من قبورهم بان يجمع اجزاءهم الاصلية ويعيد الارواح
 اليها او انكر الجنة والنار او الحساب والثواب والعقاب أو اقربها لكن قال المراد بها غير معانيها أو قال
 الاثمة افضل من الانبياء هذا ان علم معنى ما قاله لان جعل ذلك لقرب اسلامه او بعده عن المسلمين فلا يكفر
 لعذره لان قال مسلم سلم سلبه الله الايمان او الكافر لارزقه الله الايمان لانه مجرد دعاء بتشدد الامر
 والعقوبة عليه ولا يدخل دار الحرب وشرب معهم الخمر واكل لحم الخنزير ولا ان قال الطالب لثمين خصمه
 وقدار اد الخضم ان يحلف بالله تعالى لا اريد الحلف به بل بالطلاق والعق ولا ان قال رؤي اياك كروية
 ملك الموت ولا ان قرأ القرآن على ضرب الدف أو القصب أو قيل له تعلم الغيب فقال نعم أو خرج لسفر فصاح
 العقق فرجع ولا ان صلى بغير وضوء متعمدا او بنجس او الى غير القبلة ولم يستحل ذلك ولا ان تمنى حل
 ما كان حلالا في زمن قبل تحريره كان تمنى ان لا يحرم الله الخمر او المناكحة بين الاخ والاخت او الظلم او الزنا
 او قتل النفس بغير حق ولا ان شد الزنار على وسطه او وضع قلنوسة المجوس على راسه ودخل دار الحرب
 للتجارة او لتخليص الاسارى ولا ان قال النصرانية خير من المجوسية او المجوسية شر من النصرانية ولا ان قال
 لو اعطاني الله تعالى الجنة ما دخلتها صرح بذلك كله في الروضة وقال صاحب الانوار في الاخيرة انه يكفر
 والاولى كما قاله الاذرعى انه ان قال ذلك استخفافا او استغناء كفروا واطلق فلا مغنى واسنى (قرينة قوية)
 عبارة النهاية قرينة على عدم الاستزاء لم يبعدها وهي اولى (قوله بحضرتهم) عبارة النهاية بحضرة كافر
 خشية منه اه (قوله فانه لا شك في الكفر حيث) اي حين قصد تعظيم مخلوق فلولم يقصد ذلك لم يكن كفرا بل

أو من العلم الشرعي
 (بقاذورة) أو قدر طاهر
 كخطا وبصاق ومنى لان
 فيه استخفافا بالدين وقضية
 قوله كالقاء ان الالقاء ليس
 بشرط وان مماسة شيء
 من ذلك بقدر كفر أيضا
 وفي اطلاقه نظر ولوقيل
 لا بد من قرينة تدل على
 الاستزاء لم يبعد (أو
 سجود لصنم او شمس) أو
 مخلوق آخر وسحر فيه نحو
 عبادة كوكب لانه أثبت
 لله تعالى شريكا وزعم
 الجويني ان الفعل بمجرده
 لا يكون كفرا رده ولده
 نعم ان دلت قرينة قوية
 على عدم دلالة الفعل على
 الاستخفاف كأن كان
 الالقاء لحشية أخذ كافر
 أو السجود من أسير في دار
 الحرب بحضرتهم فلا كفر
 وخرج بالسجود الركون
 لان صورته تقع في العادة
 للمخلوق كثيرا بخلاف
 السجود نعم يظهر ان محل
 الفرق بينهما عدد الاطلاق
 بخلاف ما لو قصد تعظيم
 مخلوق بالركوع كما يعظم
 الله به فانه لا شك في الكفر
 حيث

واحتجاجات نقلية ومعنوية يتعين استفادتها (قوله او من العلم الشرعي) هل المراد به ما يشمل آلتها
 (قوله او قدر طاهر كخطا وبصاق الخ) اختلف مشايخنا في مسح القرآن من لوح المتعلم بالبصاق فافق
 بعضهم بحرمة مطلقا وبعضهم بحله مطلقا وبعضهم بحرمة ان يصب على القرآن ثم مسحه وبحله ان يصب على

(تنبيه) وقع في متن المواقف وتبعه السيد في شرحه ما حاصله ان نحو السجود لنحو الشمس من مصدق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم كغير اجماعهم وجه كونه كفرا بان يبدل على عدم التصديق ظاهر او نحن نحكم بالظاهر ولذا حكمنا بعدم ايمانه لان عدم السجود لغير الله داخل في حقيقة الايمان حتى لو علم انه لم يسجد لها على سبيل التعظيم واعتقاد الاولوية بل سجد لها وقلبه مطمئن بالايمان لم يحكم بكفره فيما بينه وبين الله تعالى وان اجرى عليه حكم الكفر في الظاهر ثم قال ما حاصله ايضا يلزم على تفسير الكفر بأنه عدم تصديق الرسول في بعض ما جاء به ضرورة تكفير من لبس الغيار مختارا لانه لم يصدق في الكل وذلك لاننا جعلنا الظن الصادر عنه باختياره علامة على الكفر اى بناء هنا على ان ذلك اللبس ردة فحكمنا عليه بأنه (٩٢) كافر غير مصدق حتى لو علم انه شدة لا اعتقاد حقيقة الكفر لم يحكم بكفره فيما بينه وبين

الله كما مر في سجود الشمس انتهى وهو مبنى على ما اعتمده اولاً ان الايمان التصديق فقط ثم حكياً عن طائفة انه التصديق مع الكلمتين فعلى الاول اتضح ما ذكره انه لا كفر بنحو السجود للشمس لما مر عن الشارح ان نحو عدم السجود لغير الله ليس داخلاً في حقيقة الايمان والحاصل ان الايمان على هذه الطريقة التي هي طريقة المتكلمين له حيثان النجاة في الآخرة وشرطها التصديق فقط واجراء احكام الدنيا ومناطها النطق بالشهادتين مع عدم السجود لغير الله ورمى المصحف بقاذورة وغير ذلك من الصور التي حكم الفقهاء بانها كفر فالنطق غير داخل في حقيقة الايمان وإنما هو شرط لاجراء الاحكام الدنيوية ومن جعله شرطاً لم يرد انه ركن حقيقي ولا يسقط عند العجز والا كراه بل

لا يكون حراماً أيضاً كما يشعر به قوله لأن صورته الخ لكن عبارة على الشائيل صريحة في أن الايمان بصورة الركوع للمخلوق حرام اه اماً ما جرت به العادة من خفض الرأس والانتحاء إلى حد لا يصل به إلى أقل الركوع فلا كفر به ولا حرمة ايضا لكن ينبغي كراهته اه ع ش (قوله وقع في متن المواقف الخ) إنما عبر بوقع المعروف استعماله في الخطأ لما يأتي في شرح وقيل لا يقبل الخ من اعتماده كالتنبيه والمغنى اشتراط التلفظ بالشهادتين من الناطق في الاسلام ظاهر او باطنا (قوله بما جاء به الخ) اى بجميعة (قوله ثم وجه) اى السيد قدس سره (قوله فلذلك) اى لدلالته على عدم التصديق ظاهر (قوله لان عدم السجود الخ) عطف على قوله لذلك (قوله حتى لو علم الخ) تفريع على التخي (قوله ثم قال ما حاصله الخ) عبارة شرح المواقف وهو اى الكفر خلاف الايمان فهو عندنا عدم تصديق الرسول في بعض ما علم بحجته به ضرورة فان قيل فساد الزنا ولا لبس الغيار بالا اختيار لا يكون كافراً اذا كان مصدقاً له في الكل وهو باطل اجماعاً قلنا جعلنا الشيء الصادر عنه باختياره علامة التكذيب فحكمنا عليه بذلك اى بكونه كافراً غير مصدق ولو علم انه شد الزنا لالتعظيم دين النصارى واعتقاد حقيقة لم يحكم بكفره فيما بينه وبين الله كما مر في سجود الشمس انتهت اه سيد عمر اى به يعلم ما في قول الشارح حاصله ايضا الخ (قوله انه لم يصدق) صوابه كما في شرح المواقف اذا كان مصدقاً له في الكل (قوله وذلك) اى عدم اللزوم (قوله الظن) صوابه الشيء كما في شرح المواقف او اللبس (قوله اى بناء هنا على ان ذلك) ظاهر صنيعة انه تعليل لقوله جعلنا الخ (قوله فحكمنا الخ) تفريع على قوله جعلنا الخ (قوله حتى الخ) تفريع على قوله فحكمنا الخ (قوله فعلى الاول) بل وعلى الثاني ايضا اذا وجد النطق بالكلمتين اه سيد عمر (قوله انه لا كفر) اى في الباطن بنحو السجود اى لا على سبيل التعظيم واعتقاد الاولوية (قوله عن الشارح) اى السيد (قوله على هذه الطريقة) اى ان الايمان التصديق فقط اه كردى (قوله حيثان) اى ثمرتان (قوله فقط) اى بدون اشتراط النطق بالشهادتين وعدم نحو السجود لغير الله تعالى (قوله واجراء احكام الدنيا) عطف على قوله النجاة الخ اى وثانية الحيليتين اجراء الخ (قوله ومناطها) اى مناط حيثية اجراء احكام الاسلام في الدنيا (قوله والا كراه) فيه نظر اذا كراهه لا يمنع النطق بحيث يسمعه نفسه فقط (قوله اذ لا يمكن الاطلاع عليها) اى على حقيقة الايمان بدون النطق والحاصل ان من جعله شطراً اراد انه شطراً مجازى ومن جعله شرطاً اراد انه شرط لاجراء لا للحصول اه كردى (قوله قيل يلزم) اى على عدم كون النطق شطراً ولا شرطاً (قوله وهو) اى عدم الاعتبار (قوله بكونه) اى المصدق التارك للنطق بلا عذر (قوله وان الامتناع الخ) اى وبان الخ (قوله ان من ترك الخ) بيان لقضية الاجماع (قوله الى ان هذا) اى ما اختاره النووي وقوله الاول اى ما اختاره الغزالي ومن تبعه (قوله ويؤيده) اى مذهب المتكلمين اه كردى ويظهر ان مرجع الضمير كون الاول مذهب المتكلمين (قوله انتهى) اى قول النسفي (قوله ولا يشكل

انه دال على الحقيقة التي هي التصديق إذ لا يمكن الاطلاع عليها وما يبدل على انه ليس شرطاً ولا شرطاً الاخبار الصحيحة يخرج من عليه النار من كان في قلبه مثقال ذرة من ايمان قيل يلزم ان لا يعتبر النطق في الايمان وهو خلاف الاجماع على انه يعتبر وإنما الخلاف في انه شرط أو شرط وأجيب بان الغزالي منع الاجماع وحكم بكونه مؤمناً وان الامتناع عن النطق كالمعاصي التي تجامع الايمان وتبعه المحققون على هذا ولم ينظروا الاخذ بالنوى بقضية الاجماع ان من ترك النطق اختياراً لمخلد ابداً في النار سواء قلنا انه شرط وهو واضح او شرط لان باتفاقه تنفق الماهية لكن أشار بعضهم إلى ان هذا مذهب الفقهاء والاول مذهب المتكلمين ويؤيده قول حافظ الدين النسفي كون النطق شرطاً لاجراء الاحكام لاصحة الايمان بين العبد وربه هو اصح الروايتين عن الاشعري وعليه الماتريدي اه ولا يشكل

عليه أنه شطر أو شرط لما مر في معناها للاتق بمذهب المتكلمين لا الفقهاء فتأمل ذلك فإنه مهم لأهم منه وبقي من المكفرات أشياء كثيرة جمعتها كلها بحسب الامكان على مذاهب الأئمة الأربعة في كتاب مستوعب لا يستغنى عنه وسميته الاعلام بقواطع الاسلام فعليك به فان هذا الباب أخطر الابواب اذا الانسان ربما فرط منه كلمة قيل بانها كفر فيجنّبها ما أمكنه وقد بالغ الحنفية في التكفير بكثير من كلمات العوام يدينها فيه مع ما فيها (ولا تصح) يعني توجد اذا الردة معصية كالزنا لا توصف بصحة ولا بعدمها (ردة) (٩٣) صبي مجنون) لرفع القلم عنهما (ومكره)

على مكفر قلبه مطمئن
بالايمان للاية وكذا ان
تجرد قلبه عنهما فيما يتجه
ترجيحه لاطلاقهم ان المكروه
لا تلزمه التورية (ولو ارتد
فجن) أمهل احتياطاً لانه قد
يعقل ويعود للاسلام (لم
يقتل في جنونه) ندبا على
ما اقتضاه كلاهما وقيل
وجوبا واعتمده جمع لوجوب
الاستتابة المستلزم لوجوب
التأخير الى الافاقه وعليهما
لا شيء على قاتله غير التعزير
لافتياه على الامام ولنفوته
الاستتابة الواجبة وخرج
بالقاء ما لو تراخى الجنون
عن الردة واستتيب فلم ينب
ثم جن فانه لا ياتى فيه وجوب
التأخير على القول الثاني
(والمذهب صحة ردة
السكران) المتعدى بسكره
وان كان غير مكلف كطلافة
تغليظاً عليه وقد اتفق
الصحابه رضوان الله عليهم
على مؤاخذه بالقذف وهو
دليل على اعتبار أقواله
يسن تأخير استتابة

(عليه) أى الاول وقوله لما مر متعلق بقوله لا يشكل (قوله أشياء كثيرة) وقد مرنا في اوائل الباب عن
المغنى والاسنى جملة منها (قوله فرط) أى سبق (قوله يعني توجد) الى قول المتن لم يقتل في النهاية والى قول
المتن والمذهب في المغنى الا قوله لافتياه على الامام (قوله لا توصف بصحة الخ) اذ الصحة كما في جمع الجوامع
موافقة ذى الوجهين من العبادة او العقد الشرع (قوله المتن ردة صبي) أى ولو يميز اه معنى (قوله قلبه
مطمئن) فان رضى بقلبه فرئد اه معنى (قوله وكذا ان تجرد الخ) أى كالمطمئن قلبه بالايمان فى أنه لا يكفر
اه بجريمى (قوله عنهما) أى عن الايمان والكفر سم وعش ورشيدى (قوله لاطلاقهم الخ) عبارة
المغنى لان الايمان كان موجودا قبل الاكراه وقول المكروه مغنى ما لم يحصل منه اختيار لما كره عليه كالمكروه
اكرهه على الطلاق اه (قوله وقيل وجوبا) اعتمده المغنى وكذا النهاية عبارته وجوبا وقيل ندبا اه
(قوله وعليهما) أى قولى الوجوب والندب الى المتن فى النهاية (قوله لا شيء على قاتله الخ) قد يشكل
التعزير على الاول اه سم (قوله لافتياه على الامام) لو اعرض الامام ونوابه عن قتله راسا بحيث ايسر من
تعاطيهم ذلك وأمرهم به فهل يسوغ قتله لاحاد او يجب اه سم اقول القلب الى الاول أميل ومعلوم
ان كلامنا الاحتمالين مشروط بعدم خوف الفتنة (قوله فانه لا ياتى فيه الخ) عبارة المغنى فانه يجوز قتله
اه عبارة النهاية فانه يقتل حتما اه (قوله المتعدى) الى قوله وجوبا عليه فى النهاية الا قوله كذا قالوه الى
ومرو قوله وخطر امر الردة الى ومن ثم (قوله المتعدى) الى قوله وتأخير الاستتابة فى المغنى الا قوله تغليظاً
الى ويسن (قوله كطلافة) أى وسائر تصرفاته اه معنى (قوله وهو) أى الاتفاق المذكور (قوله
وأولى منه الخ) استحسنه الرشيدى (قوله ثم بعد الخ) أى ثم استتأبته ثانيا بعد افاقته (قوله من منعها فيه) أى
منع صحة استتأبته فى حال سكره اه معنى (قوله ومن ثم الخ) أى من اجل ذلك الخلاف (قوله مع وجوب
الرد) أى رد المغضوب الى مالكه (قوله فهذا الاولى) محل تأمل فكيف يكون تأخير الكفر الاولى من تأخير
وضع اليد على مال الغير وان فرض انه حق آدمى اه سيد عمر وقد يجاب بان ازالة الكفر ليس فى وسعنا
بخلاف وضع اليد (قوله اما غير المتعدى) الى قول المتن وقيل فى المغنى الا قوله كالمجنون قوله فلا يحتاج الى
واذا عرض (قوله فلا يحتاج الخ) خلافاً للبغى عبارته قضية الاعتداد باسلامه فى السكرانه لا يحتاج الى
تجديده بعد الافاقه وليس مراداً فقد حكى ابن الصباغ عن النص انه اذا افاق عرضنا عليه الاسلام فان وصفه
كان مسلماً من حين وصفه الاسلام فان وصف الكفر الخ (قوله لصحة اسلامه) وما تقر من صحة اسلام
السكران المتعدى اذا وقع سكره فى ردة هل يجرى مثله فى الكافر الاصلى اذا سكر ثم اسلم او باع او طلق فتحكم

نحو خرقه ثم مسح بها (قوله وكذا ان تجرد قلبه عنهما) كان المراد عن الايمان والكفر (قوله لوجوب
الاستتابة المستلزم لوجوب التأخير الخ) على الاول يجاب بان محل وجوب الاستتابة اذا امكنت فى الحال
(قوله لا شيء على قاتله غير التعزير) قد يشكل التعزير على الاول لافتياه على الامام لو اعرض الامام ونوابه
عن قتله راسا بحيث ايسر من تعاطيهم ذلك وأمرهم به فهل يسوغ قتله لاحاد او يجب (قوله وتأخير
الاستتابة الواجبة) مثل هذا العذر مع قصر مدة السكر غالباً الخ) قال فى الروض ويمهل أى السكران بالقتل
حتى يفيق اه وقوله ويمهل قال فى شرحه احتياطاً لا وجوباً كما نص عليه الشافعى والبغوى فى تعليقه اه

لافاقته وإن صح اسلامه فى السكر لياتى باسلامه مجمع على صحته وتأخير الاستتابة الواجبة لمثل هذا العذر مع قصر مدة السكر غالباً غير بعيد كذا
قالوه وأولى منه استتأبته فى حال سكره لاحتمال موته فيه ثم بعد افاقته خروجاً من خلاف من منعها فيه ومن ثم يجب الابعاد افاقته
ومر آخر الوكالة انه يغتفر للغاصب مع وجوب الرد عليه فوراً التأخير للاشهاد فهذا أولى فان قتل فى سكره فلا شيء فيه أما غير المتعدى
بسكره فلا تصح ردة كالمجنون (واسلامه) سواء ارتد فى سكره ام قبله لا تقر أنه يعتد بأقواله كالصالحى فلا يحتاج لتجديده بعد الافاقه
والنص على عرض الاسلام عليه بعدها يحمل على الندب وإذا عرض عليه فوصف الكفر فهو كافر من الآن لصحة اسلامه (وتقبل الشهادة بالردة

مطلقا) كما صححاه في الروضة واصلها ايضا فلا يحتاج الشاهد لتفصيلها لانها خطر ما لا يقدم العدل على الشهادة بها الا بعد مزيد ثمر (وقيل يجب التفصيل) بان يذكر موجبا وان (٩٤) لم يقل عالم مختار اخلافا لما يوجهه كلام الراعي لا اختلاف المذهب في الكفر وخطر أمر الردة

بنفو ذلك منه لتعديده بالسكر لانه مكلف بعدم الشرب بناء على ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة أولا
لانا نقره على شرب المسكر ما لم يظهره بمعنى انا لا نقيم عليه الحدولا نتعرض له واطلاقهم يقتضي ترجيح الاول
اه ع ش وفيه وقفة فليراجع (قول المتن مطلقا) اي على وجه الاطلاق ويقضى بهامن غير تفصيل معنى
ورشدي عبارة ع ش اي شهادة مطلقا فلا يقال كان الصواب ان يقول مطلقة لان لفظ الشهادة مؤنث
فتجب المطابقة بينه وبين صفته لان الحال صفة في المعنى اه (قوله) كما صححاه في الروضة واصلها ايضا (الخ) هذا
هو المعتمد اه نهاية واعتمد شيخ الاسلام والمعنى وجوب التفصيل وكذا الشارح كما يأتي (قوله) الا بعد
من يدتح (يؤخذ منه ان الكلام في عدل يعرف المكفر من غيره اه ع ش (قوله) وهذا هو القياس (الخ)
عبارة المعنى فلا بد من التفصيل وهو كما قال شيخنا وجه اه (قوله) ومن ثم اطال كثيرون (الخ) عبارة المعنى
قال الا ذرعي هذا اي وجوب التفصيل هو المذهب الذي يجب القطع به وقال الاسنوي انه المعروف عقلا
ونقلا قال وما نقل عن الامام بحث له وقال الدميري والذي صححه الراعي تبع فيه الامام وهو لم ينقله عن احد
ولما هو من تحريجه اه (قوله مطلقا) اي قولا أو فعلا ومع التصديق الباطني وبدونه (قوله) وقد يقرب الاول
اي قبول الشهادة بالردة مطلقا (قوله) ان سكوت (اي المشهود عليه بالارتداد (قوله) عن الاسلام) اي النطق
بكلمتي الشهادة (قوله) رفع اثر الشهادة) اي الحكم بالردة فكان الاولى ان يعبر بالدفع بالادلة المهمة
(قوله) قال البلقيني (الخ) اعتمده المعنى دون النهاية عبارة واقضى كلام المصنف انه لا فرق بين قولها ارتد
عن الايمان او كفر بالله او ارتد او كفر فهو من محل الخلاف خلافا للبلقيني اه (قوله) اي لاحتماله) اي
المعنى اللغوي (قوله) ظاهر المتن الاتي) وهو قوله ولو قال لفظ لفظ كفر (الخ) (قوله) وهو مشكل) اي ظاهر
المتن الاتي من الاكتفاء وكذا ضمير ولا يحمل الخ (قوله) على ما ياتي (الخ) راجع للحمل وقوله لان الالفاظ
الخارج لغيره (قوله) الاتفاق) اي بين الشهود والقاضي (قوله) مطلقا) اي سواء قال ارتد عن الايمان او
كفر بالله او قال ارتد او كفر ويحتمل ان المراد سواء كانا فقيهين موافقين للقاضي او لا بل هو الاقرب من
حيث السياق (قول المتن فعلى الاول) وهو قبولها مطلقا (قوله) لو شهدوا) المراد اثنين فاكثر على شخص بردة
ولم يفصلوا اه معنى (قوله) انشاء) الى قوله وكذا على الثاني في النهاية الى قوله ويرد في المعنى لا قوله فظاهر
كلامهم انه كالأول (قوله) انشاء) سيدكر محترزه بقوله اما لو شهدوا باقراره (الخ) (قول المتن حكم بالشهادة)
﴿فروع﴾ لو ارتد اسير او غيره مختار اثم صلى في دار الحرب حكم باسلامه لان اصاب في دار صلته في
دار ناقد تكون تقية بخلافها في دارهم لا تكون إلا عن اعتقاد صحيح ولو صلى كافر اصاب في دارهم لم يحكم
باسلامه بخلاف المرتد لان علة الاسلام باقية فيه والعوداهون من الابتداء فموح فيه إلا ان يسمع تشهده في
الصلاة فيحكم باسلامه ولو اكره اسير او غيره على الكفر ببلاد الحرب لم يحكم بكفره كما عرفنا مات هناك ورثه
وارثه المسلم فان قدم علينا عرض عليه الاسلام استجبنا بالا احتمال انه كان مختارا كما لو اكره على الكفر بدارنا
فان امتنع من الاسلام بعد عرضه عليه حكمنا بكفره من حين كفره الاول لان امتناعه يدل على انه كان كافرا من
حينئذ فلو مات قبل العرض والتلفظ بالاسلام فهو مسلم كالمات قبل قدومه علينا معنى وروى مع شرحه
ويظهر اخذنا من تعليمهم ان دار الكفر بان يكون المتولي كافرا حكمه حكم دار الحرب والله اعلم (قوله) ولم
ينظر لانكاره) لان الحجة قامت والتكذيب والانكار لا يرفعه كالمات بالدينونة بالزنا فأنكره او كذبهم لم
يسقط عنه الحداه معنى (قوله) فيستتاب (الخ) فان اتى بما يصير به مسلما قبل الحكم امتنع الحكم بالشهادة بالردة كما

وهذا هو القياس لاسيما
في العامى ومن رايه يخالف
راى القاضى في هذا الباب
ومن ثم اطال كثيرون في
الاتصا له نقلا ومعنى وجريا
عليه في الدعاوى وذكرنا
في مسائل ما يؤيده
كالشهادة بنحو الزنا والسرقة
والشرب ويتعين ترجيحه
في خارجى لا اعتقاده ان
ارتكاب الكبيرة ردة
مطلقا وقد يقرب الاول
ان سكوت عن الاسلام
الذى لا كلفة فيه بوجه دليل
على صدق الشهود فلم
يجب التفصيل لسهولة رفع
اثر الشهادة بالمبادرة
بالاسلام بخلاف تلك
المسائل فانه لما لم يمكنه
رفع اثر الشهادة او جبا
تفصيلها حتى لا يقدم على
مؤاخذته الا بعد البقيني قال
البلقيني ومحل الخلاف ان
قالا ارتد عن الايمان او
كفر بالله اما مجرد ارتد او
كفر فلا يقبل قطعا اي
لاحتماله لكن ظاهر المتن
الاتي الاكتفاء بقولهما
لفظ لفظ كفر وهو مشكل
ولا يحمل على فقيهين
موافقين للقاضى في هذا
الباب على ما ياتي او اخر
الشهادات لان الالفاظ
والافعال المكفرة كثر
الاختلاف فيها لاسيما

بين اهل المذهب الواحد فلا يتصور هنا الاتفاق لان اللفظ المسموع قابل للاختلاف فيه فليجب بيان مطلقا (فعلى نص
الاول ولو شهدوا بردة) انشاء (فانكر) بان قال كذبا او ما ارتدت (حكم بالشهادة) ولم ينظر لانكاره فيستتاب ثم يقتل مالم يسلم وكذا

على الثاني إذا فصلوا فانكر امالو شهدوا باقراره بها فظاهر كلامهم انه كالاول وبحث ابن الرفعة قبول انكاره كالمشهدوا باقراره بالزنا فانكره
وردد بجواز الرجوع ومنه الانكار ثم لا هنا ويفرق بسهولة التدارك هنا بالاسلام فلا ضرورة للرجوع (فلو) لم ينكروا انما قال كنت مكرها
واقضته قرينة كاسر كفار) له (صدق يمينه) تحكما للقرينة وحلف لاحتمال أنه مختار فان قتل قبل البين لم يضمن لوجود المقضي والاصل
عدم المانع (ولا) تقتضيه قرينة (فلا) يصدق فيحكم بينونة زوجته التي لم يطاها ويطالب (٩٥) بالاسلام فان اى قتل (ولو) قال لفظ لفظ

كفر) أو فعل فعله (فادعى

لما كراه اصدق) يمينه (مطابقا)

أى مع القرينة وعدمها لانه

لم يكن بينهما الا كراه انما

ينافى الردة دون نحو التلطف

بكلمتها لكن الحزم أن يجدد

كلمة الاسلام ولما لم يصدق

في نظيره من الطلاق حيث

لا قرينة لانه حق آدمي

فيحاط له فان قلت الفرق

بين الشهادة بالردة وبالتلفظ

بلفظها مثلا انما يتجه بناء على

عدم التفصيل اما عليه فلا

يظهر بينهما فرق قلت بل بينهما

فرق لانهما اذا قال ارتد

لتلفظه بكذا حكما بالردة

وبيناسبها فكان في دعوى

الا كراه تكذيب لها وأما

إذا قال ابتداء لفظ بكذا

فليس في دعوى الا كراه

تكذيب لها ولو شهدا

بكفره وفصله لم يكف

قوله أنا مسلم بل لا بد من

الشهادتين مع الاعتراف

ببطلان ما كفر به او البراءة

من كل ما يخالف دين الاسلام

(ولومات معروف بالاسلام

عن ابنين مسلمين فقال

احدهما ارتد فمات كافرا

فان بين سبب كفره) كسجود

نص عليه الشافعي رضي الله عنه ولكن يحكم عليه بما يترتب عليها من بينونة زوجته إذا كان قبل الدخول
بين او بعده وانقضت العدة وهل ينزل عن وظائفه التي يعتبر فيها الاسلام او لا خلاف والظاهر الاول اه
معنى (قوله على الثاني) اى اشتراط التفصيل (قوله باقراره بها) كان شهدوا عليه بانه اقر بانه سجد لصنم اه
رشيدى (قوله وبحث ابن الرفعة الخ) اعتمد المعنى والرشيدي (قوله ويرد) اى بجته (قوله ومنه) اى
الرجوع (قوله ثم) اى فى الاقرار بالزنا (قوله لاهنا) اى فى الاقرار بالردة (قوله بالاسلام) اى
بالنطق بالشهادتين (قوله فلو لم ينكر) ولما عابرة المعنى فلو صدق شخص من شهد عليه بردة ولكن قال
الخ (قوله لم ينكر) الى قوله فان قلت فى المعنى والنهاية (قوله وحلف الخ) والظاهر كما قال الزركشى ان هذه
اليمين مستحبة اه معنى (قوله ولا تقتضيه قرينة) بان كان فى دار كفر وسيله مخلى اه معنى (قوله
فيحكم بينونة زوجته التي لم يطاها) عبارة النهاية ويصير مرتدا اه (قول المتن ولو قال لفظ)
اى ولو لم يقل الشاهدان ارتدوا ولكن قال الخ اه معنى (قوله دون نحو التلطف الخ) عبارة المعنى ولا ينافى
التلفظ بكلمة الردة ولا الفعل المكفرو ويندب أن يجدد كلمة الاسلام فان قتل قبل البين فهل يضمن لان الردة
لم تثبت اولا لان لفظ الردة وجدوا الاصل الاختيار قوله لان وجههما كما قال شيخنا الثاني اه (قوله لكن
الحزم) اى الراى وهو بالحاء المهملة وبالزى اه ع ش (قوله على عدم التفصيل) اى عدم اشتراطه (قوله
ما كفر به) اى كتحصيل رسالة سيدنا محمد عليه افضل الصلاة والسلام بالعرب اه سم (قوله كسجود
لصنم) الى قوله لكن فى قبول فى النهاية لا قوله وهذا جرى الى لكن الاظهر الى قوله فاما هو فى المعنى لا
قوله لكن فى قبول الى وان لم يذ كر (قوله لانه مرتد الخ) اى والمرتد لا يورث (قوله لكن الاظهر الخ) هذا
هو المعتمد نهايه ومعنى (قوله او غيرها) اى غير ما هو ردة (قوله صرف) اى نصيب المقر بالارتداد الى اه
المقر به (قوله وقف) وفاقا لشيخ الاسلام والمعنى وخلافا للنهاية عبارة فلا وجه عدم حرمانه من ارثه اه
(قوله فاما هو) الضمير راجع للاظهر كفى تضييه اه سم (قوله على التفصيل) اى على اشتراطه فى الشهادة
بالردة (قوله واما لاحظ) اى الراى فى اصل الروضة وغيره وقوله فيه اى فى الاظهر (قوله فرقا) اى بين
الشهادة بالردة والاقرار بها حيث لم يعتبر فى الاول التفصيل بخلاف الثاني (قوله ويتجه فيه) اى فى الفرق

دارهم لم يحكم باسلامه الا ان سمع تشهده اه وقوله حرنى قال فى شرحه المراد كافرا أصلى ولا ينافيه قوله فى
دارهم (قوله ولو قال لفظ لفظ كفر فادعى كراه الخ) قال فى شرح الروض قال فى الاصل وقيام ذكرنا
دلالة على انما لو شهدا بردة اسير ولم يدع اكرها حكم برده ويؤيده ما حكى عن الفقهاء انه لو ارتد اسير مع
الكفار ثم احاط بهم المسلمون فاطلع من الحصن وقال أنا مسلم وانما تشبهت بهم خوفا قبل قوله وان لم يدع
ذلك ومات فالظاهر انه ارتد طائعا وعن نص الشافعي انما لو شهدا بتلفظ رجل بالكفر وهو محبوس او
مقيد لم يحكم بكفره وان لم يعرض الا كراهه فى التهذيب ان من دخل دار الحرب فسجد لضم وتلفظ بكفر ثم
ادعى اكرها فان فعل فى خلوة لم يقبل او بين ايديهم وهو اسير قبل قوله (قوله صدق) قال فى الروض فان قتل
قبل البين فهل يضمن قوله لان قال فى شرحه وجههما الثاني وعلله بان لفظ الردة وجدوا الاصل الاختيار (ما كفر
به) اى كتحصيل رسالة محمد عليه افضل الصلاة والسلام بالعرب (قوله لكن الاظهر فى اصل الروضة
وغیره انه يستفصل) كتب عليه م وقوله فاما هو مفرع الضمير راجع للاظهر كفى تضييه وقوله ويتجه

لصنم (لم يرثه ونصيبه فى) لبيت المال لانه مرتد بزعمه (وكذا ان أطلق فى الاظهر) معاملة له باقراره وهذا جرى على ما مر من قبول الشهادة
المطلقة لكن الاظهر فى اصل الروضة وغيره انه يستفصل فان ذكر ما هو ردة ففى او غيرها كقوله كان يشرب الخمر صرف الى لكن
فى قبول هذا من عالم نظر ظاهر وان لم يذ كر شيئا وقف فاما هو مفرع على التفصيل السابق واما لاحظ فيه فرقا ويتجه فيه ان الانسان
ولو الوارث يتسامح فى الاخبار عن الميت بحسب ظنه ما لا يتسامحه

في الحى الذى يعلم انه يقتل بشهادته وكونه يفوت ارثه ويترتب عليه عار مورثه المستلزم لعاره فلا يقدم عليه إلا بعد مزيد تحرا أكثر من الشاهد يعارضه انه كثير اما يغفل عن ذلك (وتجب استنابة المرتد والمراد بالمراد) لاحترامهما بالاسلام قبل وبما عرضت شبهة بل الغالب انها لا تكون عن عبث محض وروى الدارقطني خبر أنه عليه السلام أمر في امرأة ارتدت أن يعرض عليها الاسلام فان اسلمت ولا قتلت وإنما لم يستتب العرنيين لانهم حاربوا المرتد اذا حارب لا يستتاب كذا قيل وفيه نظر بل الذى يتجه وجوب الاستنابة حتى فيمن حارب لان تحميم قتله لا يمنع طلب استنابته لينجو من الخلود في النار وحينئذ (٩٦) فالذى يتجه في الجواب انها واقعة حال محتملة أنه عليه السلام علم منهم أنهم لا يتوبون أو علم

أنهم من أهل النار قيل كان ينبغي أن يعبر بقتلها إن لم تثب لانه الذى خالف فيه ابو حنيفة وهو عجيب فانه صرح به بعد (وفي قول يستحب) كالكافر الا صلى (وهى على القولين في الحال) للخبر الصحيح من بدل دينه فاقتلوه ومرتدب تاخيرها إلى صحو السكران (وفي قول ثلاثة أيام) لا أثر فيه عن عمر رضى الله عنه (فان اصرا) أى الرجل والمرأة على الردة (قتلا) للخبر المذكور لعدم من فيه والنهى عن قتل النساء محمول على الحرىات والسيّد قتل قنه والقتل هنا بضرب العنق دون ما عاده ولا يتولاه إلا الامام أو نائبه فان افتات عليه أحد عزز ولو قال عند القتل عرضت لى شبهة فازيلوها لا توب ناظرناه وجوباً ما لم يظهر منه تسويق بعد الاسلام وهو الاولى او قبله على الاوجه فان الحجة مقدمة على السيف فاغفر له هذا الزمن القصير للحاجة ولا

كافى تضييحه أيضاً اه سم (قوله في الحى) أى في الشهادة عليه (قوله وكونه) أى الاخبار عن الميت متدا خبره قوله يعارضه الخ والجملة استثنائية (قول المتن ويجب استنابة المرتد الخ) فلو قتله احد قبل الاستنابة عزز فقط ولا شيء عليه لا هداره اه ع ش (قوله لاحترامهما) إلى قوله كذا قيل في المغنى (قوله وبما عرضت) عبارة المغنى فرما الخ بالفاء (قوله لا تكون عن عبث الخ) أى بل عن شبهة عرضت (قوله في امرأة) يقال لها ام رومان اه مغنى (قوله ولا تألم يستتب الخ) جواب سؤال والضمير المستتر راجع اليه صلى الله عليه وسلم (قوله لانها) أى قصة العرنيين (قوله أو علم أنهم الخ) أو كان قبل نزول وجوب الاستنابة اه سيد عمر (قوله قيل كان الخ) واقعه المغنى عبارة نص المصنف على المرأة اشارة إلى خلاف ابى حنيفة لكن كان الاولى ان يعبر كما في المحرر بقتل المرتد ان لم يتب رجلاً كان وامرأة لان خلاف ابى حنيفة في قتلها لاني استنابتها فانه قال تحبس وتضرب إلى ان تموت أو تسلم اه (قوله وهو عجيب) أى القول المذكور (قوله صرح به) أى بقتل المرأة (قوله وهى) أى الاستنابة (قوله من بدل دينه فاقتلوه) لعل وجه الدلالة ما افادته الفاء من التعقيب اه رشيدى (قول المتن وفي قول ثلاثة أيام) أى وفي قول بمهل فيها على الاولين ثلاثة أيام اه مغنى (قوله والنهى) إلى قوله وجوباً في النهاية والمغنى (قوله والقتل هنا الخ) أى واما فيما عاده فقد يكون بغير ضرب العنق كان كان القتل قصاصاً عن قتل بغير ضرب العنق فيقتل بمثل فعله للنسابة اه ع ش (قوله ولا يتولاه إلا الامام الخ) أى في الحرسم ومغنى (قوله او نائبه) هذا إن لم يقتل فان قاتل جاز قتله لكل من قدر عليه اه مغنى (قوله ناظرناه وجوباً الخ) قد يقال مقتضاه بقاء وجوب المناظرة حتى بعد الاسلام وقد يوجه بأن الغرض ازالة الشبهة ومقتضاه أيضاً أن قوله ما لم يظهر منه تسويق قيد في المناظرة بعد الاسلام ولا يظهر له وجه فكان ينبغي ان يقول بعد الاسلام او قبله ما لم يظهر الخ اه سيد عمر اقول بل الظاهر انه قيد لوجوب المناظرة مطلقاً بعد الاسلام او قبله ففاده حينئذ اسقاط الوجوب بتسويقه مطلقاً ووجه ظاهر (قوله بعد الاسلام) متعلق بقوله ناظرناه كافى تضييحه اه سم (قوله او قبله الخ) خالف فيه النهاية والمغنى فقال ناظرناه بعد الاسلام لا قبله وان شكى جو عا قبل المناظرة اطعمه ولا اه أى وجوباً ع ش (قوله فانه اخس منهم) فلا مانع من دفنه في مقابر الكفار اه مغنى (قوله لم يبق لها اثر الخ) أى بموته كافر اه مغنى (قول المتن وان اسلم) أى من قامت به الردة ذكر اكان او اثني صح و ترك أى وان تكررت ردة مرار الكنة لا يعز على اول مرة كما يأتى وظاهره انه لا فرق في قبول الاسلام منه مع التكرار بين أن يغلب على الظن انه إنما يسلم بعد الردة تقيّةً ولا اه ع ش (قوله اسلامه) إلى قوله لكن اختيار في النهاية وكذا في المغنى لا قوله وللخبر إلى وشمل (قوله بسببه الخ) أى او قذفه اه مغنى (قوله وهو المعتمد) أى صحة اسلام من كفر بالسب وترك قتله (قوله مطلقاً) أى تاب ام لا (قوله عليه) أى الفارسي (قوله وللسبكي هنا) أى فيما إذا اسلم بسببه صلى الله عليه وسلم (قوله ولم يحتج) إلى المتن في النهاية (قوله) فيه الضمير راجع للفرق في قوله واما لا حظ فيه فرقا كافى تضييحه أيضاً (قوله ولا يتولاه إلا الامام) أى فى الحر (قوله بعد الاسلام) كتب عليه مر (قوله ايضا بعد الاسلام) متعلق بقوله ناظرناه كما في تضييحه

يدفن في مقابر الكفرة ولا في مقابر المشركين لما سبق له من حرمة الاسلام كذا قالوه وهو مشكل فانه ولم اخس منهم وحرمة الاسلام لم يبق لها اثر البتة بعد الموت (وإن اسلم صح) إسلامه (وترك) لقوله تعالى قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وللخبر الصحيح فاذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم وشمل كلامه من كفر بسببه صلى الله عليه وسلم أو بسب نبى غيره وهو المعتمد مذهباً لكن اختيار قتله مطلقاً ونقل الفارسي والخطاني من ائمتنا الاجماع عليه في سب هو قذف لا مطلقاً هذا هو صواب النقل عن الفارسي وعن بالغ في الرد عليه الغزالي وللسبكي هنا ما اعترف بخروجه عن المذهب فليحذر ايضا ولم يحتج هنا للثنية

الاشارة للخلاف فاندفع
ما قيل الاحسن أسلما
ليوافق ما قبله (وقيل لا
يقبل اسلا من ارتد الى
كفر خفي كزنادقة وباطنية)
لان التوبة عند الخوف
عين الزندقة والزندق من
يظهر الاسلام ونفي الكفر
كذا ذكره في ثلاثة مواضع
وذكر في آخر أنه من
لا يتحل دينا ورجحه
الاسنوي وغيره بان الاول
النافق وقد غايروا بينها
والباطني من يعتقد للقرآن
باطنا غير ظاهره وأنه المراد
منه وحده أو مع الظاهر
وليس منه خلافا لمن وهم فيه
اشارات الصوفية التي في
تفسيرهم كتفسير السلمي
والقشيري لان أحدا منهم
لم يدع انها مرادة من لفظ
القرآن وانما هي من باب
ان الشيء يتذكر بذكر ماله
به نوع مشابهة وان بعدت
ولا بد في الاسلام مطلقا
وفي النجاة من الخلود في النار
كما حكى عليه الاجماع في شرح
مسلم من التلطف بالشهادتين
من الناطق فلا يكون ما قبله
من الايمان وان قال به الغزالي
وجميع محققون لان تركه
للتلفظ بهام قدرته عليه
وعلمه بشرطية أو شرطية
لا يقصر عن نحو رمي مصحف
بقدر ولو بالعجمية وان

ولم يحتج) أي المصنف هنا أي في أسلم وترك (قوله لفوات المعنى السابق الخ) أي وللإشارة بالمغايرة إلى
الخلاف ولو نفي هنا إضافات هذه الإشارة كما لا يخفى فاصنع المصنف احسن بما اشار اليه المعترض وان
قال الشهاب ابن قاسم ان ما ذكره انما هو مصحح للعبارة بتكلف لا يدفع لاحسنية ما اشار اليه المعترض اه
رشيدى (قوله وهو الاشارة للخلاف) أي لان في قوله قتل اشارة للرد على من قال ان المرأة لا تقتل وفي قوله
السابق والنهي عن قتل النساء الخ تعرض بالرد على قائله اه عش (قوله ما قيل الخ) وافقه المعنى وسم (قوله
لان التوبة) إلى قوله كذا ذكر اه في النهاية (قوله والزندق) إلى قوله او مع الظاهر في المعنى (قوله في ثلاثة
مواضع) أي في هذا الباب وباب صفة الاثمة والفرانض وقوله في آخر أي في المعان معنى وشرح المنهج (قوله
من لا يتحل دينا) أي من لا ينسب إلى دين اه عش (قوله او مع الظاهر الخ) محل تأمل والموجود في
كلام بعض الاثمة قصر الباطنية على الاول وتجوز الثاني لثبوت وفاة اه سيد عمر اقول ومن قصرهم على
الاول المعنى (قوله وليس منه) أي من الباطن (قوله لم يدع انها مرادة الخ) ان ارادة عافس لم يكن ذلك
جاري كثير من وجوه تفسير اهل الظاهر او مطلقا محل تأمل وقوله ولم يماهي الخ محل تأمل لانه مسلم في
بعضها واما كثير منها فما احتمله اللفظ احتمالا لا ظاهرا بالنسبة إلى مصطلحهم بل بما يكون اقرب إلى اللفظ
من بعض الوجوه المحكية عن اهل الظاهر اه سيد عمر (قوله ولا بد في الاسلام) إلى قوله خلافا لما يفعله في
النهاية والمعنى لإقوله وفي النجاة إلى من التلطف وقوله من الناطق إلى ولو بالعجمية وقوله والفرق إلى
بترتيبها (قوله مطلقا) أي سواء كان من ينكر رسالته صلى الله عليه وسلم للعرب وغيرهم او ينكرها
لغيرهم خاصة قاله عش وعبارة الروض مع شرحه لا بد في اسلام المرتد وغيره من الكفار الخ ولعل هذا
التعميم هو المراد هنا (قوله من التلطف بالشهادتين) أي ولو ضمنا على ما يأتي ويسن امتحان الكافر بعد
الاسلام بتقريره بالبعث بعد الموت ولو قال بدل محمد رسول الله في الشهادتين احدا او ابو القاسم رسول الله
كفاه ولو قال النبي بدل رسول الله كفاه لا الرسول فانه ليس كرسول الله فلو قال آمنت بمحمد النبي كفي
آمنت بمحمد الرسول لان النبي لا يكون إلا الله تعالى والرسول قد يكون لغيره وبخلاف آمنت بمحمد كما فهم
بالاولى وغيره وسوى وما عدا ونحوها في الاستثناء كالإني الا كفاءها كقوله لا إله غير الله أو سوى الله أو
ماعد الله أو ما خلا الله ولو قال كافر انا منكم أو مسلم أو ولي محمد أو احبه أو اسلمت و آمنت لم يكن اعترافا
بالاسلام لانه قد يريد انا منكم أو مثلكم في البشرية أو نحو ذلك من التاويلات فان قال آمنت أو اسلمت أو
انا مؤمن أو مسلم مثلكم وانا من أمة محمد ﷺ أو دينكم حق أو قال انا بريء من كل ما يخالف الاسلام
أو اعترف من كفر بانكار وجوب شيء بوجوبه فيه طريقا احدا هو ما عليها الجمهور وهي الراجحة
لا يكون ذلك اعترافا بالاسلام والثانية ونسبها الامام للحققين انه يكون اعترافا به ولو قال انا بريء من
كل ملة تخالف الاسلام لم يكف على الطريقتين لانه لا يني التعطيل الذي يخالف الاسلام وهو ليس علة
ومن قال آمنت بالذي لا إله غيره لم يكن مؤمنا بالله لانه قد يريد الوثن وكذا لا إله إلا الملك أو الرزاق لانه
قد يريد السلطان الذي يملك امر الجند ويرتب ارزاقهم فان قال آمنت بالله ولم يكن على دين قبل ذلك صار
مؤمنا بالله فياتي بالشهادة الاخرى وإن كان مشركا لم يصرم مؤمنا حتى يضم اليه وكفرت بما كنت اشركت به
ومن قال يقدم غير الله كفي للإيمان بالله ان يقول لا قدم إلا الله كمن لم يقل به من لم يقل به يكفيه ايضا الله رب
معنى وروض مع شرحه (قوله وعليه الخ) مفهومه ان سكوت المكلف عنه لجهله باعتباره في الايمان شطرا
أو شطرا لا يضرم فهو مؤمن في الباطن لكن يرد عليه ان كون الشيء شطرا أو شرطيا من خطاب الوضع وهو
لا يؤثر فيه الجهل فتاثير الجهل هنا يؤيد ما قاله المتكلمون واختاره الغزالي وجميع محققون من ان الايمان
التصديق فقط وجوب النطق بالشهادتين على القادر به وجوب فقهي بوجوب تركه الاثم لا الكفر والله
اعلم (قوله ولو بالعجمية) عبارة المعنى يصح الاسلام بسائر اللغات كما قاله ابن الصباغ وغيره وباشارة
(قوله فاندفع الخ) في اندفاعه نظر لا يخفى اذلا شبهة في أحسنية ما ذكره أو ما التوجيه الذي ذكره فغايتة

بينه وبين تكبيره الاحرام
جلى بترتيبها ثم الاعتراف
برسالته ﷺ إلى غير
العرب ممن ينكرها أو
البراءة من كل دين يخالف
دين الاسلام ورجوعه
عن الاعتقاد الذي ارتد
بسببه ولا يعزى مرتد
تاب على أول مرة خلافا لما
يفعله جهلة القضاة ومن
جهلهم ايضا أن من ادعى
عليه عندهم برودة أو جاءهم
يطلب الحكم باسلامه
يقولون له تلفظ بما قلت
وهذا غلط فاحش فقد قال
الشافعي رضى الله عنه إذا
ادعى على رجل انه ارتد
وهو مسلم لم اكشف عن
الحال وقلت له قل أشهد
أن لا إله إلا الله أشهد أن
محمد رسول الله وانك
برىء من كل دين يخالف
دين الاسلام اه ويؤخذ
من تكريره رضى الله عنه
لفظ أشهد أنه لا بد منه في
صححة الاسلام وهو ما يدل
عليه كلام الشيخين في
الكفارة وغيرها لكن
خالف فيه جمع وفي
الاحاديث ما يدل لكل
(وولد المرتدان ان انعقد قبلها)

الاخرس نعم لو لقن العجمي الكلمة العربية فقاها ولم يعرف معناها لم يكف اه (قوله ولو بالعجمية) أى
عند من يعرفها فلا يجوز له قتله اما إذا نطق بها عند من لا يعرفها فقتله لظن بقائه على الكفر فلا اثم عليه
وينفعه ذلك عند الله فلا يخلف النار ثم إذا شهدت بيته بان ما نطق به هو كلمة الشهادة لم عرفها بلسانه دون
القاتل فينبغي وجوب الدية على القاتل لانه قتل مسلما في نفس الامر وظن كفره لانما يسقط القصاص للشبهة
اه ع ش (قوله بينه) أى التلفظ بالشهادتين (قوله جلى) لعله بورود الامر بتعين الله اكبر بقوله ﷺ
صلوا كما رايتموني هناك وعدم ورود الامر بتعين العربية هنا (قوله بترتيبهما الخ) قضية صنيعة عدم
اعتبار الموالاة بينهما وبه صرح المغنى عبارته ولا بد من ترتيب الشهادتين بأن يؤمن بالله ثم برسوله فان
عكس لم يصح كافي المجموع في الكلام على ترتيب الوضوء وقال الحلبي ان الموالاة بينهما لا تشترط
فلو تأخر الايمان برسول الله تعالى عن الايمان بالله تعالى مدة طويلة صح اه ولكن جرى النهاية على
اعتبارها عبارته ويعتبر ترتيبهما وموالاتهما وجزم به الوالد رحمه الله تعالى في شروط الامامة اه (قوله
ثم الاعتراف الخ) عطف على التلفظ بالشهادتين وقوله أو البراءة الخ عطف على الاعتراف وقوله ورجوعه
عطف على قوله برسالته (قوله ورجوعه عن الاعتقاد الخ) أى كان يقول برئت من كذا فيبرأ منه ظاهرا
وأما في نفس الامر فالعبرة بما في نفسه اه ع ش (قوله ولا يعزى مرتد تاب الخ) عبارة المغنى نعم يعزى مرتد
تكرر ذلك منه لزيادة ثبوتها وبالدين فيعزى في المرة الثانية فابعداها ولا يعزى في المرة الاولى اه (قوله فقد
قال) إلى قوله وفي الاحاديث في النهاية (قوله فقد قال الشافعي الخ) هذا النص فيه تصريح بأنه لا يشترط
عطف إحدى الشهادتين على الاخرى ويوافقوه قولهم لو اذن كافر غير عيسوى حكم باسلامه بالشهادتين
مع ان الاذان لا عطف في شهادتيه سم وع ش (قوله ويؤخذ من تكريره الخ) عبارة المغنى قال ابن النقيب
في مختصر الكفاية وهما شهدان لا إله إلا الله وأشهدان محمد رسول الله وهذا يؤيد من اقنى من بعض
المؤرخين بأنه لا بد ان يأتي بلفظ أشهد في الشهادتين وإلا لم يصح إسلامه وقال الزنكلى في شرح التنبيه
وهما لا إله إلا الله محمد رسول الله وظاهره أن لفظة أشهد لا تشترط في الشهادتين وهو يؤيد من اقنى بعدم
الاشتراط وهي واقعة حال اختلف المفتون في الافتاء في عصرنا فيها والذى يظهر لى ان ما قاله ابن النقيب
محمول على الكمال وما قاله الزنكلى محمول على اقل ما يحصل به الاسلام فقد قال ﷺ امرت أن اقاتل
الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله ورواه البخارى ومسلم اه (قوله انه لا بد منه) أى من تكريره
أى وعليه لا يصح إسلامه بدونه ولأن اقنى بالواو قاله ع ش وقال سم ينبغى ان يغنى عنه العطف اه (قوله
وهو ما يدل عليه الخ) معتمد وكذا في ع ش لكن الموافق للدلالة عدم اشتراطه كما مال اليه الشارح بل عدم
اشتراط لفظة أشهد من اصلها كما مر آتفاع المغنى استظهاره وعنه وعن الروض مع شرحه ما يفيد (قول
المتن وولد المرتدان الخ) وفي سم بعد ذكر عبارة الروض مانصه وهي صريحة في ان المنعقد قال ردتها
مسلم فقول المصنف وأحدأبويه مسلم لانما يحتاج اليه في المنعقد بعد ما لا بد من لازم المنعقد قبلها أن أحدأبويه
مسلم اه سم (قول المتن ان انعقد قبلها) يتأمل المراد بالانعقاد ولا يبعد ان يراد به حصول الماء في الرحم
 ويعرف ذلك بالقرائن كالمو وطئها مرة وانت بولد ستة اشهر من الوطء فينظر هل الردة قبل الوطء فقد
انعقد بعد ما وبعده فقد انعقد قبلها ويبقى الكلام فيما إذا حصل وطء قبل الردة ووطئ بعد ما واحتمل
ان الانعقاد من كل منهما ولم يكن في آياته مسلم اه سم عبارة المغنى وسكت الاصحاب هنا عما لو اشكل علوقه
هل هو قبل الردة او بعدها والظاهر كما قال الدميرى انه على الاقوال لان الاصل في كل حادث تقديره باقرب

تصحیح العبارة بالتكلف (قوله بترتيبهما) أى وموالاتهما م (قوله فقد قال الشافعي رضى الله عنه إذا
ادعى على رجل الخ) هذا النص فيه تصريح بأنه لا يشترط عطف إحدى الشهادتين على الاخرى ويوافقوه
قولهم لو اذن كافر غير عيسوى حكم باسلامه بالشهادتين مع أن الاذان لا عطف في شهادتيه (قوله أنه لا بد
منه) أى من تكريره ينبغى ان يغنى عنه العطف (قوله وولد المرتدان ان انعقد قبلها الخ) يتأمل ما المراد

أي الردة (أو بعدها واحد أبويه) من جهة الأب أو الأم وأن علا ومات (مسلم فمسلم) تغليبا للإسلام (أو) وأبواه (مرتدان) وليس في أصوله مسلم (فمسلم) فلا يسترق ويرثه قريبه المسلم ويجزى عتقه عن الكفارة إن كان قنابلاء علقه (٩٩) الإسلام في أبويه (وفي قول) هو (مرتد)

أبوعا لهما (وفي قول) هو
(كافر أصلي) لتولده بين
كافر ولم يباشر إسلاما
حتى يغلظ عليه فيعامل
معاملة ولد الحرب إذ لا أمان
له نعم لا يقر بجزية لأن كفره
لم يستند لشبهة دين كان
حقا قبل الإسلام (قلت
الظاهر) هو (مرتد) وقطع
به العراقيون (ونقل
العراقيون) أي امامهم
القاضي أبو الطيب (الاتفاق)
من أهل المذهب (على كفره
والله أعلم) فلا يسترق بحال
ولا يقتل حتى يبلغ ويمتنع عن
الإسلام أما إذا كان في أحد
أصوله مسلم وأن بعد ومات
فهو مسلم تبعاله اتفاقا كما علم
من كلامه في اللقيط أو أحد
أبويه مرتد والآخر كافر
أصلي فكافر أصلي قاله
البغوي ويوجه بأن من
يقر أولى بالنظر إليه بمن
لا يقر والكلام كله في أحكام
الدنيا أمافي الآخرة فكل
من مات قبل البلوغ من أولاد
الكفار الأصليين والمرتدين
في الجنة على الأصح (وفي
زوال ملكه عن ماله) أي
بالردة (أقوال) أحدها
يزول مطلقا حقيقة ولا
ينافيه عوده بالإسلام لأنه
يجمع عليه ثانيها لا مطلقا
(و) ثالثها وهو (أظهرها

زمان ويدل له كلامهم في الوصية في الحمل (قوله أي الردة) إلى قوله فيعامل في المغنى وإلى قوله هذا ما ذكره
في النهاية (قول المتن أو بعدها) أي فيها أه مغنى وهذا يعني عما في عيش عن شيخه الشوبري أي أو
مقارنا لها (قوله وان علا الخ) غاية وقوله ومات أي ولو قبل الحمل به بسنين عديدة وقوله وليس في أصوله
الخ أي وأن بعد لكن حيث يعد منسوب إليه بحيث يرث منه أه عيش (قوله إسلاما) الأولى ردة كافي المغنى
(قوله حتى يغلظ الخ) متفرع على قوله يباشر الخ وقوله فيعامل الخ متفرع على المتن أو على قول الشارح ولم
يباشر الخ (قوله وقطع به الخ) إنما هو بأنه كافر لا بخصوص الردة كما يعلم من الروضة أه رشيدى عبارة المغنى
وفي تعبير المصنف بمرتد وكافر أصلي تسمج الأولى أن يقال فهو على حكم الكفر أه (قول المتن ونقل
العراقيون) أي القاضي حسين وابن الصباغ والبندجي وغيرهم أه مغنى (قوله أي امامهم القاضي
أبو الطيب) مراده بهذا الجواب عن نقل المصنف حكاية الاتفاق عن جميع العراقيين مع أن النافله إنما هو
واحد منهم وهو القاضي أبو الطيب وحاصل الجواب أنهما نقله امامهم وهم أتباعه فكانهم نقلوه أه رشيدى
ولا يخفى أن هذا الجواب إنما يظهر لو كان سكوت غير امامهم وليس كذلك عبارة المغنى تنبيه ما ادعاه من
نقل الاتفاق اعتمده قول القاضي أبي الطيب أنه لا خلاف فيه كما قال في الروضة واعترض بأن الصيمري
شيخ الماوردي من كبارهم وقد جزم بأنه مسلم ولم يحك ابن المنذر عن الشافعي غيره وقال البلغيني أن نصوص
الشافعي قاضية به وإطال في بيانه وذكر نحو الزركشي أه (قوله ولا يقتل) أي ومع ذلك لا ضمان على
قاتله للحكم برده ما لم يسلم أه عيش (قوله وان بعد) أي حيث يعد منسوب إليه أه عيش (قوله
مرتد وقوله كافر) كان الأولى نصبهما (قوله قاله البغوي) وجزم به في الروض أه سم (قوله من
أولاد الكفار الخ) المراد كفار هذه الأمة كما نقله الشوبري وصرح به المناوى أه بجيزي وفي هامش
النهاية بلا عرو مانصه هذا في كفار أمته صلى الله عليه وسلم تشرى فاهم أم أولاد كفار غير أمته في النار بلا
خلاف كذا نقله شيخنا الشوبري عن بعض العلماء أه (قوله في الجنة) أي ومستقلون على المعتمد أه
بجيزي (قوله أي الردة) إلى قوله هذا ما ذكره في المغنى إلى قوله ومحل الخلاف وقوله وفي مال معرض الزوال
(يزول مطلقا) أي لزوال العصمة برده وقوله لا مطلقا أي لأن الكفر لا ينافي الملك كالكافر الأصلي أه
مغنى (قوله لأنه يجمع عليه) في تقريره نظر (قوله وثالثها) وأوه مرقومة بالجرعة في نسخ التحفة وليست
من المتن في نسخ المحلى وغيره من الشراح أه سيد عمر (قول المرتدان هلك مرتد الخ) عبارة المغنى أظهرها
الوقف كبضع زوجته سواء التحق بدار الحرب أم لا فعليه أن هلك الخ (قول المتن زوال ملكه) وفي المحلى
والنهاية والمغنى زوالها أه (قوله ملكه في الردة) يعني حازه فيها أه رشيدى (قوله أو باق على أباحتها)
أي فإن عاد إلى الإسلام استقر عليه ملكه وعليه فلو انتزع منه قبل إسلامه ما صاده في الردة فلا قرب أنه يملكه

بالانقضاء ولا يعد أن يراد به حصول المام في الرحم ويعرف ذلك بالقرائن كالو طئها مرة وأنت بولد
لسته أشهر من الوطء فيظهر هل الردة قبل الوطء فقد انعقد بعدها أو بعده فقد انعقد قبلها ويبقى الكلام فيما
إذا حصل وطء قبل الردة ووطء بعدها واحتمل الانعقاد من كل منهما ولم يكن في آياته مسلم (قوله أيضا) وأولد
المرتدان انعقد قبلها الخ) عبارة الروض فعمل ارتد الزوجان وهي حامل أو أحدهما قبل الحمل فالولد
مسلم ولو انعقد بين المرتدين فله حكمها أو بين مرتد وأصلي فكالأصلي أه وهي صريحة في أن المنعقد
قبل ردهما مسلم فقول المصنف واحد أبويه مسلم إنما يحتاج إليه في المنعقد بعدها إذ من لازم المنعقد
قبلها أن أحد أبويه مسلم (قوله فكافر أصلي قاله البغوي) وجزم به في الروض (قوله ومحل الخلاف
في غير الملك في الردة بنحو اصطباد فهو أمافي أو باق على أباحتها الخ) عبارة الروض والا أي وأن
مات مرتدا بأن أن ملكه فيه وما يملكه أي في الردة بنحو احتطاب على الإباحة أه

أن هلك مرتدا بأن زوال ملكه وإن أسلم بأن أنه لم يزل) لأن بطلان عمله يتوقف على موته مرتدا فكذا زوال ملكه
ومحل الخلاف في غير ما ملكه في الردة بنحو اصطباد فهو أمافي أو باق على أباحتها وفي مال معرض للزوال لأنحوه مكاتب وأم ولد

وظاهر كلامه انه بمجرد الردة يصير محجوراً عليه وهو وجهه والأصح انه لا بد من ضرب الحاكم الحجر عليه وانه كحجر المفسد لانه لا جل حق
النبي هذا ما ذكره شارح وهو ضعيف والمعتمدان ما لا يقبل الوقف يبطل مطلقاً وان ما يقبله ان حجر عليه بطل والوقف (وعلى الاقوال)
كلها (يقضى منه دين لزمه قبلها) أى الردة بالتلاف او غيرها أو فيها بالتلاف كما سجد كره اماً على بقاء ملكه فواضح واما على زواله فهي لا تزيد
على الموت والدين مقدم على حق الورثة فعلى (١٠٠) حق الفى وأولى ومن ثم لومات مرتداً وعليه دين وفي ثم ما بقى فى وظاهر كلامهم ان

المال انتقل جميعه لبيت
المال متعلقاً بالدين كما انه
لا يمنع انتقال جميع التركة
للوارث وهو اوجه مما
افهمه ظاهر كلام بعضهم
انه لا ينتقل اليه الا ما بقى
(وينفق عليه منه) فى مدة
الاستتابة كما يجهز الميت من
ماله وإن زال ملكه عنه
بالموت (والاصح) بناء على
زوال ملكه (انه يلزمه
غرم اتلافه فيها) كن حفر
بشرا عدوانا يضمن فى
تركته ما تلف بها بعد موته
(ونفقة) يعنى مؤنة (زوجات
وقف نكاحين) نفقة
الموسرين (وقريب) اصل
او فرع وان تعدد وتجدد
بعد الردة واما ولد لتقدم
سبب وجوبها اما على
الوقف فيجب ذلك قطعاً
كنفقة القن (ولذا وقفنا
ملكه فنصرفه) فيها
(ان احتمل الوقف) بان
يقبل قوله ومقصود فعلية
التعليق (كعتق وتدير
ووصية موقوف ان اسلم
نفذ) اى بان نفوذ (والا
فلا ولو اوصى قبل الردة
ومات مرتداً بطلت وصيته
ايضا (ويبعه) ونكاحه
(ورهنه وهبته وكتابته)

الآخذ لعدم استقرار ملكه عليه حين الاخذ فلا يؤمر برده له بعد الاسلام وقوله لا نحو مكاتب وأم ولد أى
امامها فلا يزول ملكه عنهما اتفاقاً لثبوت حق العتق لها قبل رده اى عس (قوله وظاهر كلامه الخ)
عبارة النهاية والاصح على القول ببقاء ملكه انه لا يصير محجوراً بمجرد الردة بل لا بد من ضرب الحاكم عليه
خلافاً لما اقتضاه ظاهر كلامه اى قال الرشيدى انظر ما وجه اقتضاء ظاهر كلامه ذلك اى (قوله وانه) اى
الحجر المضروب عليه اى عس (قوله كحجر الفس) وقيل كحجر السفه وقيل كحجر المرض اى معنى (قوله هذا
ما ذكره شارح) اعتمده النهاية والمعنى (قوله لا يقبل الوقف) اى التعليق كالبيع (قوله مطلقاً) اى حجر
عليه ام لا (قوله وان ما يقبله) اى كالتعلق (قوله كلها) الى قول المتن انه يلزم فى المعنى والى الكتاب
فى النهاية الا قوله اماً على الوقف الى المتن وقوله وقوله ومقصود فعلية وقوله على المعتمد ونحوها (قوله اماً على
بقاء ملكه) اى او انه موقوف اى معنى (قوله وفى) ببناء المفعول من الوفاء (قوله كانه لا يمنع) اى الدين
(قوله وهو اوجه مما افهمه الخ) وفائدة الخلاف تظهر فى فوائد التركة فى الاول لم يتعلق الدين بالزوائد
وعلى الثانى يتعلق بها اى عس (قوله فى مدة الاستتابة) اى اذا اخرت لعذر قدام بالقاضى او بالمرتد كجنون
عرض عقب الردة اى عس ويظهر ولو لغير عذر بل لتسهيل القاضى فى الاستتابة (قوله بناء على زوال
ملكه) سيد كرم محترزه يعنى بهذا ان الخلاف الاصح ومقابله مبنى على زوال ملكه لا خصوص الاصح اى
رشيدى (قول المتن فيها) اى الردة حتى لو ارتد جمع وامتنعوا عن الامام ولم يصل اليهم الا بقتال فما اختلفوا فى
القتال اذا اسلموا ضمنوه على الاظهر كما مرت الاشارة اليه فى الباب الذى قبل هذا اى معنى وفى الاسنى
ما يوافقه (قوله نفقة الموسرين) فى نسخة من التحفة المعسرين فليحرر اى سيد عمر (قوله اماً على الوقف) اى
او بقاء ملكه اى معنى (قول المتن ولذا وقفنا ملكه) وهو الاظهر كما مر اى معنى (قوله فيها) اى الردة
(قول المتن وإلا) اى بان مات مرتداً اى معنى (قوله ونكاحه) انظر هل الخلاف يجرى فيه ايضاً اى
رشيدى (قوله على المعتمد) عبارة المعنى ما ذكره فى الكتابة من انها على قوله وقف العقود حتى تبطل على
الجديد هو المعتمد كما ذكره فى المحرر هنا وفى الكتابة ووصو به فى الروضة هنا ورجحنا فى الشرحين والروضة فى
باب الكتابة بصحتها ورجحه البلقينى اى (قوله ونحوها) اى كالوقف كما فى شرح الروض اى سم (قوله
مقصود العقد الخ) اى العتق سم ورسيدى (قوله مع عدل) اى عنده يحفظه (تنبيه) قد يفهم
كلامه انه يقتضى بالجعل المذكور على قول بقاء ملكه وليس مراداً بل عليه لا بد من ضرب الحجر عليه كما
نص عليه الشافعى اى معنى (قول المتن ويؤجر ماله) اى من جهة القاضى اى عس (قوله يبعه الخ) اى
الحيوان كما لا يخفى اى رشيدى عبارة الروض فان لحق بدار الحرب يبع عليه حيوانه بحسب المصلحة اى
(قول المتن ويؤدى مكاتبه الخ) ولو ادى فى الردة زكاة وجبت عليه قبلها ثم اسلم قال القفال ينبغى ان لا تسقط
(قوله هذا ما ذكره شارح) واقصر عليه مر (قوله كعتق وتدير الخ) قال فى الروض ووقف قال فى شرحه
وقوله من زيادة ووقف سهو فانه ليس من ذلك بل بما ذكره بقوله لا يبيع الخ (قوله وان احتمله مقصود
العقد) وهو العتق (قوله وللقاضى يبعه ان هرب الخ) عبارة كثر الاستاذ ولو لحق بدار الحرب ورأى
الحاكم الحظ فى بيع الحيوان فعلى اى

على المعتمد ونحوها من كل ما يقبل الوقف لعدم قبوله للتعلق (باطالة) فى الجديد لبطان وقف العقود
ووقف التين انما يكون حيث وجد الشرط حال العدم ولم يعلم وجوده وهنا ليس كذلك لما تقرر ان الشرط احتمال العقد للتعلق وهو منتف
وان احتمله مقصود العقد فى الكتابة (وفى القديم وقوة) بناء على صحة وقف العقود فان اسلم حكم بصحتها وإلا فلا (وعلى
الاقوال) كلها خلافاً لمن خصه بغير الاول (بجعل ماله مع عدل وامته عند) نحو (امراة ثقة) او محرم (ويؤجر ماله) كعقاره وحيوانه
صيانة له عن الضياع وللقاضى يبعه ان هرب وآهه لمحة (ويؤدى مكاتبه النجوم الى القاضى) ويعتق لعدم الاعتداد بقبض المرتد كالجنون

وذلك احتياطا له لاحتمال اسلامه وللمسلمين لاحتمال موته مرتدا (كتاب الزنا) ه بالمد والغصرو هو الا فصح واجمعت الملل على عظيم تحريمه ومن ثم كان اكبر الكبار بعد القتل على الاصح وقيل هو اعظم من القتل (١٠١) لانه يترتب عليه من مفساد انتشار الانساب

واختلاطها ما لا يترتب على القتل وهو (ايلاج) اى ادخال (الذكر) الاصل المتصل ولو أشل اى جميع حشفته المتصلة به وللزائد والمشقوق ونحوها هنا حكم الغسل كما هو ظاهر فاما وجب به حده وما لا فلا وقول الزركشى فى الزائد الحد كما يجب العدة بايلاجه

مردود بتصریح البغوى بانه لا يحصل به احصان ولا تحليل فاولى ان لا يوجب حدا ووجوب العدة للاحتياط لاحتمال الاحبال

منه كاستدخال المتى هذا والذي يتجه حمل اطلاق البغوى المذكور فى الاحصان والتحليل على ما ذكرته فيتأتى فيهما ايضا التفصيل فى الغسل او قدرها من فاقداهالا مطلقا خلافا لقول البلقينى لو ثبت ذكره وادخل

قدرها منه ترتبت عليه الاحكام ولو لمع حائل وان كنف من آدمى واضح ولو ذكر نائم استدخلته امرأة بخلاف ما لا يمكن انتقاره على ما بحثه البلقينى وايد بان هذا غير مشتهى وفيه ما فيه ثم رايت بعضهم لما حكى ذلك قال وفيه نظر وهو كما قال (تنبه) صرحوا بانه لا يغسل ولا غيره بايلاج بعض الحشفة وظاهرة انه لا فرق بين ان

ولكن نص الشافعى على السقوط لان المراد بالنية هنا التمييز اهمغنى (قوله) وذلك الخ (راجع للجمل المذكور وما بعده) (قوله) لاحتمال موته مرتدا (خاتمة) لو امتنع مرتدون بنحو حصن بدأنا بقتالهم دون غيرهم لان كفرهم اغلظ ولا نهم اعرف بعورات المسلمين فاتبعنا مدبرهم ووقفنا جريهم واستتبنا اسيرهم وعليهم ضمان ما تلفوه فى حال القتال كما مر ويقدم القصاص على قتل الردة وتجب الدية حيث لزمته فى ماله مطلقا لانه لا عاقلة له معجلة فى العدو مؤجلة فى غيره فان مات حلت لان الاجل يسقط بالموت ولا يحل الدين المؤجل بالردة ولو وطئت مرتدة بشبهة كان وطئت مكرهة أو استخدم المرتدة أو المرتدة اكرها فوجب المهر والاجر موقوفان ولو اتى فى ردته بما يوجب حدا كان زنى او سرق او قذف او شرب خمر ا

حد ثم قتل مغنى وروض مع شرحه

(كتاب الزنا)

(قوله) وهو اى القصر (قوله) من مفساد انتشار الانساب الخ وهو من جملة الكليات الخمس النفس والدين والنسب والعقل والمال وشرعت الحدود حفظا لهذه الامور فاذا علم القاتل مثلا انه اذا قتل قتل انكف عن القتل فشرع القصاص حفظا للنفس وقتل الردة حفظا للدين وحد الزنا حفظا للانساب وحد الشرب حفظا للعقل وحد السرقة حفظا للمال زيادى وشرع حد القذف حفظا للعرض فاذا علم الشخص انه اذا قذف حدا امتنع من القذف ايجزى (قوله) وهو ايلاج الذكر الخ هذا التعريف لا يشمل زنا المرأة الا ان يراد بالايلاج الاغم من كونه مصدر او لاج مبنيا للفاعل ومصدر او لاج مبنيا للمفعول اه حلى (قوله) الاصل الى المتن فى النهاية قوله وللزائد الى قوله فواجب (قوله) ولو أشل اى او غيره منتشر اسنى ومغنى زاد الحلى ولو من طفل اه وفيه وقفة (قوله) وللزائد الخ اى الذكر الزائد اه ع ش (قوله) فواجب اى الغسل به الخ وهو الزائد العامل والمسامت وان لم يكن عاملا كما مر هنا اهرشيدى زاد ع ش وقضية قوله فواجب الخ انه اذا علمت المرأة عليه حتى ادخلت حشفته فى فرجها مع تمسكه من رفعها وجب الحد وجوب الغسل حيثئذ ويوجه بان تمسكه لها من ذلك كفعله اه (قوله) مردود يعنى بالنسبة لا لطلاق الزائد والا فبعض افراده بحده كما مر اهرشيدى عبارة ع ش ويمكن حمل قول الزركشى على زائد يجب الغسل بايلاجه اه (قوله) لا يحصل به اى بالزائد (قوله) على ما ذكرته اى ما لا يجب الغسل به اه نهاية اى بان لا يكون عاملا ولا مسامة للاصل (قوله) او قدرها الى قوله ولو ذكر نائم فى المغنى (قوله) او قدرها معطوف على فوله جميع حشفته وقوله ولو لمع حائل الخ غاية فيها مرشيدى وع ش (قوله) من آدمى يخرج الجنى وان كان مكافا اه سم وقال ع ش قوله من آدمى اى او جنى تحققت ذكوره اخذ اما ذكره فى المولى فيه فيجب على المرأة الحد اذا مكته اه ومال اليه الرشيدى كما يأتى وقد يصرح بذلك قول الشارح الاقوى وقياسه عكسه (قوله) بخلاف ما لا يمكن الخ عبارة النهاية وان لم يمكن انتشاره كما هو الاقرب وان بحث البلقينى خلافه اه ومر عن المغنى ما يوافقه (قوله) تنبيه الخ عبارة النهاية وقد علم ما قررناه انه لا حد بايلاج بعض الحشفة كالغسل نعم يتجه انه لو قطع من جانبها فلقية سيرة بحيث تسمى حشفة مع ذلك ويحس ويلتذ بها كالكاملة وجب بها اه (قوله) ثم برى (الاولى التائيت (قوله) ويحس الخ اى صاحبها (قوله) بها تنازع فيه الفعلان (قول المتن بفرج) اى ولو فرج نفسه كان ادخل ذكره فى دبره كما نقل بالدرس عن البلقينى ثم اطلاق الفرج يشمل

(كتاب الزنا)

(قوله) من آدمى يخرج الجنى وان كان مكلفا وهذا فى الواطى فالو كان موطوءا فهل هو كالآدمى أو البهيمة فيه نظر ثم رايت أوجنية (قوله) على ما بحثه البلقينى الا قرب خلاف ما بحثه فانه الذى كتب عليه مر (قوله)

يكون البعض الاخر موجودا أو مقطوعا قليلا أو كثيرا لكنه مشكل فيها اذا قطع من جانبها قطعة صغيرة ثم برى وصارت تسمى مع ذلك حشفة ويحس ويلتذ بها كالكاملة فالذى يتجه فى هذه انها كالكاملة وفى غيرها نظير ما قدمته فيه فى الغسل (بفرج)

اي قبل آدمية واضح ولو ذوراه كجانبه الزركشي وهو ظاهر قياسا على إيجابه الغسل وإنما يكف في التحليل لأن القصد به التفرغ عن
الثلاث وهو لا يحصل بذلك أوجنية تشككت بشكل الآدمية كجانبه أبو زرعة وقياسه عكسه لأن الطابع لا يفر منها حيث أنه وعمله كما هو
واضح أن قلنا محل نكاحهم وم (١٠٣) ما فيه (محرم لعينه خال عن الشبهة) التي يعتد بها كوطء أمة بيت المال وإن كانت من سهم

المصالح الذي له فيه حق لأنه لا يستحق فيه الاعفاف بوجه وحرية لا بقصد قهر أو استيلاء ومملوكة غير باذنه بتفصيله السابق في الرهن وممران ما نقل عن عطاء في ذلك لا يعتد به وإنه مكذوب عليه (مشتهى طبعاً) راجع كالذي قبله لكل من الذكور والفرج وإن أوم صنيعه خلافه (تنبية) لم يبينوا أن معنى الزنا لغة يوافق ما ذكر من حده شرعاً ويخالفه ولعله لعدم بيان أهل اللغة له اتكالاً على شهرته لكن من الحق أن العرب العرباء لا يشترطون في إطلاقه جميع ما ذكرنا فالظاهر أنه عندهم مطلق الإيلاج من غير نكاح وهذا أعم منه شرعاً فهو كغيره أذمعناه شرعاً اخص منه لغة (تنبية ثان) صرحوا بأن الصغيرة هنا كالكبيرة فيجب وطئها وفي نواقض الوضوء بعدم النقص بلبسها وإيجاب بان الملاحظ مختلف إذ المدار ثم على كون الملبوس نفسه مظنة للشهوة ولو في حال سابق كالميتة لا مترقب كالصغيرة والفرق قوة السابق وضعف المترقب باحتمال

لإدخال ذكره في ذكر غيره فراجع أم عرش (قوله أي قبل آدمية) إلى قوله قياساً في المغني وإلى التنبية في النهاية الإقوله وإنما يكف إلى أوجنية وقوله وقياسه إلى المتن (قوله أي قبل آدمية) شامل للصغيرة أم سم أي كما يأتي في الشارح (قوله ولو غوراه) مراده وإن لم يتول بكارتها فلا اعتبار هنا بغيبوبة الحشفة كفي إيجاب الغسل أم كردى (قوله على إيجابه) أي الإيلاج فيرج الغوراه (قوله وإنما يكف) أي الإيلاج في فرج الغوراه (قوله به) أي بالتحليل (قوله بذلك) يعني بالإيلاج في فرج الغوراه بدون إزالة بكارتها (قوله أوجنية) أنظر هل مثلها الجنى أولاً فالفرق أم رشيدى وفيه مبل لما مر عن عرش (قوله تشككت بشكل الآدمية) عبارة النهاية تحققت أنوثتها أم قال عرش ظاهره ولو على غير صورة الآدمية أم ومال إليه سم فقال ويحتمل أن لا يشترط ذلك أي التشكل بشكل الآدمية حيث علم أنها جنية أم واستوجه الحلبي كلام الشارح (قوله وقياسه عكسه) المتبادر أن المراد به آدمية تشككت بشكل جنية أم سم أقول بل المراد به جنى تشككت بشكل آدمى كما يفيد التعاليل (قول المتن محرم لعينه) قال الزركشي يرد عليه من تزوج خاتمة أم أي فانه يحجب بوطئها مع أنها ليست محرمة لعينها بل لزيادتها على العدد الشرعى وقد يجاب بانها لما زادت عن العدد الشرعى كانت كجنية لم يتفق عقد عاينها من الواطء فجعلت محرمة لعينها أم عرش (قوله كوطء أمة بيت المال الخ) مثال للخالي عن الشبهة أم رشيدى زاد عرشى وإن خاف الزنا فيما يظهر أخذاً من قوله لأنه لا يستحق الخ (قوله وحرية) دعطف على أمة بيت المال (قوله لا بقصد قهر الخ) أي فإن وطئها بقصد هما لا يجدل دخولها في ملكه وظاهره ولو كان مهوراً كقيد وهو ظاهر لأن الحد يدبر بالشبهة أم عرش أي وإن أشتم من جهة عدم الاستبراء (قوله باذنه) أي الغير (قوله بتفصيله السابق الخ) أي من أنه لو وطئ المرأتين المرهونة بلا شبهة فزأن ولا يقبل قوله جهلت تحريمه إلا أن يقرب إسلامه أو ينشأ ببادية بعيدة عن العلماء وإن وطئ باذن الرأى من قبل دعو أم جهل التحريم في الأصح فلا حد بخلاف ما إذا علم التحريم أم سم (قوله وممر) أي في الرهن (قوله في ذلك) أي وطء مملوكة غيره باذنه أم عرش (قول المتن مشتهى طبعاً) بان كان فرج آدمى حتى أم مغنى عبارة البجبرى ولو باعتبار نوعه فدخل الصغير والصغيرة أم (قوله كالذى قبله) أي قوله خال عن الشبهة (قوله وإن أوم الخ) أي حيث أخره عن وصف الفرع أم عرش وقال الكردى أي إيراد أحدهما معرفة والآخر نكرة فانه يومهم أنهما ليسا متحدين في الحكم ولكنهما متحدان فيه أم (قوله ولعله) أي سكوت الفقهاء عن البيان (قوله اتكالاً) متعلق بعدم بيان أهل اللغة على شهرته أي معناه اللغوى (قوله جميع ما ذكر) أي من القيود (قوله وهذا) أي الزنا لغة أعم منه أي من الزنا (قوله أن معناه) أي في أن الخ (قوله بان الصغيرة) أي التي لا تشتهى أم بجبرى (قوله إذ المدار ثم) أي في نقض الوضوء (قوله فخرج المحرم) أي بقوله إذ المدار ثم على كون الملبوس مظنة للشهوة (قوله وهنا) أي والمدار في إيجاب الحد (قوله لا يفر) بضم الفاء وكسرهما (قوله فدخلت الصغيرة) في إطلاقه توقف (قوله فلم أثرت الشبهة الخ) كوطء أمة المازوجة يوجب النقص لا الحد (قوله لأن الموجب هنا) بفتح الجيم وهو الحد يأتى على النفس أي يؤدى إلى تلفها يقينا أي في الرجم أو ظناً أي في الجلد أم كردى (قوله فاحتيط له) أي الموجب هنا (قوله عذرها) أي النفس

أي قبل آدمية (شامل للصغيرة) (قوله أوجنية تشككت) ويحتمل أن لا يشترط ذلك حيث علم أنها جنية (قوله عكسه) المتبادر أن المراد به آدمية تشككت بشكل جنية (قوله بتفصيله السابق في الرهن الخ)

أن لا يوجد فخرج المحرم وهنا على كون الموطوء

(قوله)

لا يفر منه الطبع من حيث ذاته فدخلت الصغيرة والمحرم وخرجت الميتة وسبب هذه التفرقة الاحتياط لما هنا لكونه أغلظ إذ فيه مفاسد لا تنتهى ولا تتدارك فإن قلت فلم أثرت الشبهة هنا لا ثم قلت لأن الموجب هنا يأتى على النفس يقيناً وظناً فاحتيط له باشتراط عدم عذرها ولم ينظر لما في نفس الأمر وثم ليس كذلك فانيط بما في نفس الأمر لأنه الحق وبهذا علم سر حديث أدرؤ الحدود بالشبهات

وحكم هذا الإيلاج الذي هو مسمى الزنا إذا وجدت هذه القيود كلها فيه أنه (يوجب الحد) (١٠٣) الجلد والتغريب أو الرجم اجماعا

وسياق محترزات هذه كلها
وحكم الخنثى هنا كالغسل
فان وجب الغسل وجب
الحد ولا فلا قيل خال عن
الشبهة مستدرك لا غناء
ما قبله عنه إذ الاصح ان
وطء الشبهة لا يوصف
بحل ولا حرمة ويرد بان
التحريم للعين باعتبار
الاصل والشبهة أمر طارىء
عليه فلم يغن عنها وتعين
ذكرها لافادة الاعتداد
بها مع طروها على الاصل
ومرفى محرمات النكاح
معنى كون وطء الشبهة
لا يوصف بحل ولا حرمة
(ودبر ذكر وأنثى كقبيل على
المذهب) فقيه رجم الفاعل
المحصن وجلد وتغريب
غيره وإن كان دبر عبده
لا نهزنا وروى البيهقي خبر
إذا أتى الرجل الرجل فهما
زانيان وقيل يقتل الفاعل
مطلقا للخبر الصحيح من
من وجدتموه يعمل عمل
قوم لوط فاقتلوا الفاعل
والمفعول به وهو يشكل
علينا في المفعول به نظير
ما يأتي في حديث الهيممة
وعليه فهل يقتل بالسيف
أو بالرجم أو بهدم جدار
أو باللقاء من شامق وجوه
أصحها الاول وفارق دبر
عبده وطء محرمه المملوكة
لنفي قبلها بان الملك يبيع

(قوله وحكم هذا الإيلاج الخ) أشار به إلى أن قول المصنف يوجب الحد خبر قوله إيلاج كما صرح به
المعنى (قوله إذا وجدت الخ) متعلق بقوله هو مسمى الخ (قوله الجلد) إلى قوله ومرفى النهاية (قوله محترزات
هذه) أي القيود (قوله فان وجب الغسل) أي بان أوجب وأوجب فيه (قوله وإلا) أي بان أوجب فقط أو أوجب
فيه فقط أه ع ش (قوله قيل) عبارة المعنى قال ابن شعبة أه (قوله إذا الاصح) حاصله أن قول المصنف محرم
لعيته يفهم أن غير المحرم كذلك لا حد فيه ومنه وطء الشبهة لأنه لا يوصف بحل ولا حرمة لكن نازع ابن
قاسم في كون جميع أنواع الشبهة لا يوصف بحل ولا حرمة أه رشيدى عبارة سم قوله إذ الاصح الخ يتأمل
وجه هذا التعليل فان كان وجهه أن وطء الشبهة للمالم يوصف بحل ولا حرمة لم يصدق مع الشبهة قوله محرم لعيته
فيخرج به وطء الشبهة فهو ممنوع لأن قوله لعيته يصدق مع الشبهة إذا الفرج مع الشبهة محرم لعيته وإن لم يحرم
لعارض ثم اعلم أن الشبهة ثلاث شبهة المحل كافي وطء زوجة حائض أو صائمة أو محرمة أو أمة لم تستبرأ وشبهة
الفاعل كافي وطء أجنبية ظنها زوجته أو أمة وشبهة الجهة كافي وطء من تزوجها بلاولى أو بلا شهود ولا
شك في ثبوت التحريم في الأولى والثالثة بشرطها وحيثه فلما قلنا أن يقول أن قوله أن وطء الشبهة لا يوصف
الخ غير مسلم فيهما أه وقوله اعلم الخ في المعنى مثله (قوله ويرد بان التحريم الخ) حاصله أن الشبهة
أيضا تصف فيها الفرج بأنه يحرم لعيته ومع ذلك لا حد فيه للشبهة فتعين ذلك أه رشيدى (قوله فلم
يغن) أي قيد تحريم العين عنها أي الشبهة يعنى عن قيد الحل عن الشبهة (قول المتن وأنثى) أي أجنبية أه معنى
وكان ينبغي أن يذكره الشارح أيضا حتى يظهر قوله الآتى وأما الحليلة الخ لأنه محترزه عبارة ع ش قوله وأنثى
أي غير حليلة كما يأتي حرمة أو أمة أه (قوله فقيه رجم) إلى قوله للخبر في النهاية الا قوله وروى
البيهقى إلى وقيل وإلى قوله وهو مشكل في المعنى (قوله فقيه الخ) أي الإيلاج في كل من الدبرين المسمى
باللواط أه معنى (قوله وجلد وتغريب غيره) أي من الفاعل غير المحصن والمفعول به مطلقا أه رشيدى
وهذا التفسير مسلم بقطع النظر عن المقام والا فالأحكام هنا في الفاعل فقط كما يأتي فالضمير راجع للمحصن
لا للفاعل المحصن (قوله وان كان) أي دبر ذكر قوله مطلقا أي عصنا كان أولا أه نهاية (قوله
وهو يشكل) أي الخبر الثاني (قوله وعليه) أي على القول بالقتل أه كرى (قوله وفارق) إلى قوله قيل في
النهاية الا قوله ومن ثم لو وطئها في دبر واحد (قوله هذا المحل) أي الدبر وقال ع ش أي دبر العبد انتهى
(قوله لو وطئها) أي محرمه المملوكة له حد وفاقا لابن المقرئ وشيخ الاسلام وخلاف للنهائية والمعنى ومال سم

المذكور في الرهن قول المصنف ولو وطئ المرتبة المرهونة بلا شبهة فزان ولا يقبل قوله جهلت تحريمه الا
ان يقرب اسلامه أو ينشأ بادية بعيدة عن العلماء وأن وطئ باذن الراهن قبل دعواه جهل التحريم في الاصح
فلا حده أه قال الشارح عقب ذلك بخلاف ما إذا علم التحريم ولا عبرة بما نقل عن عطاء الخ (قوله إذ الاصح
إلى وطء الشبهة هذا الخ) يتأمل وجه هذا التعليل فان كان وجهه أن وطء الشبهة للمالم يوصف بحل ولا حرمة لم
يصدق مع الشبهة قوله محرم لعيته فيخرج به وطء الشبهة فهو ممنوع لأن قوله لعيته يصدق مع الشبهة إذا الفرج
مع الشبهة محرم لعيته وإن لم يحرم لعارض (قوله أيضا إذا الاصح) أن وطء الشبهة لا يوصف بحل ولا
حرمة (اعلم أن وطء الشبهة ثلاث شبهة المحل كافي وطء زوجة أو صائمة أو محرمة أو أمة لم تستبرأ وشبهة
الفاعل كافي وطء أجنبية ظنها زوجته أو أمة وشبهة الجهة كافي وطء من تزوجها بلاولى أو بلا شهود ولا شك
في ثبوت التحريم في الأولى والثالثة بشرط وطئها وحيثه فلما قلنا أن يقول أن قوله لا يوصف بحل ولا حرمة غير
مسلم فيها فاطلاق زعمه اغناء ما قبل قوله خال عن الشبهة إذا التحريم للعين أي الذات ثابت في الثالثة باعتبار
اعتقاد الواطئ وكذا في الثانية فيما يظهر لأن الظاهر أن عدم الوصف فيها بالحرمة انما هو باعتبار الإطلاق
وإما مع التقيد بالعين فوصف بذلك وحيثه فلما يخرج جان بقوله خال عن الشبهة فلم يغن ما قبله عنه بالنسبة
اليهما بخلاف الأولى فان التحريم فيها ليس للعين فهي خارجة بقوله لعيته فليتأمل (قوله حد) هو ما نقله
ابن الرفعة عن البحر المحيط وأقره وظاهر كلامهم عدم الحد قاله شيخ الاسلام وأن اختار الاول (قوله

أتان القبل في الجملة ولا يبيح هذا المحل بحال ومن ثم لو وطئها في دبرها حد

هذا حكم الفاعل اما الموطوء
في دبره فان اكره او يكلف
فلا شيء له ولا عليه وان كان
مكلفا مختارا جلدو غرب ولو
محصنا امرأة كان او ذكرا
لان الدبر لا يتصور فيه احصان
وقيل يقتل المفعول به مطلقا
الخبر السابق وقيل ترجم
المحصنة وفي وطءه بالحليلة
التعزير فيما عدا المرة الاولى
وعبر بعضهم بما يعد منع
الحاكم الاول وجهه (ولا
حد بمفاخذة) وغيرها مما
ليس فيه تغيب حشفة
كالسحاق لعدم الايلاج
السابق ومن ثم لا حد
بتمكنها نحو فرد و الايلاج
ذكره بفرجها ولا بيلاج
مبان وكذا زائد لكن
بتفصيله في الفصل كما مر
(ووطء زوجته) بهاء الضمير
او بالناء اي له (وامته)
يظنها اجنية او (في) نحو
دبر و (حيض) او نفاس
(وصوم واحرام) لان
التحريم ليس لعينه بل لامر
عارض كالاذى و افساد
العبادة ومثله ووطء حليلته يظن
انها اجنية فهو وان اثم اثم
الزنا باعتبار ظنه كما مر او ائله
العدد لا يحد لان الفرج
ليس محرما لعينه (وكذا
امته المزوجة والمعتدة)
لمروض التحريم هنا ايضا
(وكذا ائله المحرم) بنسب

الى ما قاله وسكت عليه ع ش وقال البرماوى هو المعتمد اه (قوله) وأما الحليلة (قوله) الى قوله وقيل في المغنى
لا قوله وامته الى هذا كله (قوله) وأما الحليلة (قوله) شامل لامته ولما ورد على قوله فساثر جسدها الخ امته
المزوجة اجاب عنه بقوله الا ترى وامته المزوجة الخ اهم (قوله) فان اكره او لم يكلف الخ قضية العطف
ان المحرم مكلف وليس كذلك كافي جمع الجوامع وعارة المغنى فان كان صغيرا او مجنونا او مكرها فلا حد
عليه ولا مهر له لان منفعة بضع الرجل غير متقومة اه (قوله) فلا شيء له (قوله) هذا صريح في عدم وجوب المهر لو
كانت الموطوءة انثى اه رشيدى اقول قضية التعليل المار عن المغنى خلافة فليراجع ثم ايت قال ع ش قوله
فلا شيء له ظاهره انه اذا اكره الا ترى على ذلك لا مهر لها ومن ثم كتب سم قوله فلا شيء له اي فلا يجب له
مال اه والظاهر انه غير مراد لتسويتهم بين القبل والدبر لا في مسائل ليست هذه منها فيجب لها المهر اه
(قوله مطلقا) اي محصنا او لا (قوله) وفي وطءه بالحليلة الخ عبارة المغنى اما لو وطئ زوجته وامته في دبرها
فالمذهب ان واجبه التعزير ان تكرره منه الفعل فان لم يتكرر فلا تعزير بل كما ذكره البغوى والرويانى والروضة
والامة في التعزير مثله اه (قوله) وعبر بعضهم الخ وافقه النهاية فقال وفي وطء الحليلة التعزير ان عاد له بعد
نهي الحاكم عنه اه قال ع ش قوله ان عاد الخ افهم انه لا تعزير في قبل نهى الحاكم لو كان تكرار وطءه اه (قول
المتن ولا حد بمفاخذة) ولا بيلاج بعض الحشفة ولا بيلاج في غير فرج كسرة اه معنى (قوله)
وغيرها) الى قوله ولا بيلاج في النهاية (قوله) كالسحاق عبارة المغنى ولا بائتان المرأة المرأة بل تعزير ان ولا
باستمنائه باليد بل يعزر اما يمد من محل الاستمتاع بها فمكروه لا نه في معنى العزل اه (قوله) ومن ثم لا حد الخ
اي وتعزير وان لم يتكرر اه ع ش (قوله) ولا بيلاج مبان بل يعزر به اه (قوله) اي له راجع
للمعطوف فقط (قوله) يظنها اجنية) قد يغنى عنه قوله الا ترى ومثله ووطء حليلته الخ (قوله) او في نحو دبر الى
قوله ويصدق في النهاية الا قوله كما مر او ائله العدد قوله غير المحرم (قول المتن واحرام) اي واستبرأ معنى
وروض ع ش (قوله) لان التحريم الخ لا يأتى في قوله او في نحو دبر رشيدى وسم اقول ولا في قوله ووطء
زوجة وامته يظنها اجنية لكن الشارح كثير اما يقتصر على تعليل ما في المتن دون ما زاده (قوله) ومثله اي
وطء نحو دبر زوجته (قوله) ووطء حليلته اي في قبله او قوله وهو وان اثم الخ اي فيفسق به وتسقط شهادته
وتسلب الاوليات عنه اه ع ش (قول المتن والمعتدة) اي من غيره والمشاركة المجوسية والثنية والمسابقة وهو
ذمى معنى وروض (قول المتن وكذا ائله المحرم) وظاهر كلامهم ان ووطء امته المحرم في دبرها لا يوجب
الحد وهو كذلك لشبهة الملك معنى ونهاية وتقدم في الشارح عن شيخ الاسلام خلافة (بنسب) الى قوله على
انه يتصور في المغنى (قوله) او مصاهرة) كوطءه وايه او ابنه اه معنى (قوله) ولا يرد عليه نحو امه الخ كان
صورة الا يراد انه لو ملك امه ثم وطئها حد اه سم عبارة المغنى تنبيه محل ذلك فيمن يستقر ملكه عليها

واما الحليلة) شامل لامته ولما ورد على قوله فساثر جسدها مباح امته المزوجة اجاب عنه بقوله الا ترى
تحريمها لعارض (قوله) فلا شيء له (قوله) بما بعد منع الحاكم) يشمل المرة الاولى اذا
سبقها منع الحاكم وور بما عبرا بان عاد نهى الحاكم وهذا قد لا يشمل المرة الاولى المذكورة وقد يشملها
لان العود قد يراد به الصيرورة او يراد به موافقة الغالب من عدم سبق نهى الحاكم الاولى (قوله) ايضا
بما بعد منع الحاكم) بخلاف ما قبل منعها وان تكرر وكثر مر (قوله) ولا بيلاج مبان) هل يعزر بالمبان
ينبغي نعم (قوله) لان التحريم ليس لعينه) انظره في قوله او في نحو دبر (قوله) وكذا امته المزوجة والمعتدة)
وكذا بامة المحرم قال في الارشاد عطا على ما لا حد فيه ولا قبل مملوكة حرمت بنحو محرمية وشركة وامه الفرع
قال الشارح في شرحه وظاهر كلامه وجوب الحد بالايلاج في دبر نحو المشاركة وامه الفرع والثنية وفيه نظر
وان قلنا بوجوبه بالايلاج في دبر المملوكة محرم ويفرق بان تلك لا يتصور حل شيء منها بخلاف المذكورات
اه ويتحصل منه وما ذكره هنا عن الروضة وغيرها انه لا حد بوطء من يملك بعضها فقط او كلها وهي محرم
في قبلها وفي الوطء في دبرها او في قبل اجنية ظنها هي ما تقرر (قوله) ولا يرد عليه نحو امه) كان صورة الا يراد

لزوالمملكة بمجر دملكة فليست ملكة حال الوطء على أنه يتصور ملكة لها كياتي فلا اعتراض (١٠٥) أيضا وكذا من ظنها حليلته كما باصله

أو يملو كنه غير المحرم كلا
لا بعضا كما في الروضة وقال
آخرون لا فرق واعتراض
بان ظن ملك البعض لا
يفيد الحل فليس شبهة كمن
علم التحريم وظن أنه لا حد
عليه واجيب بان الاول
مستقط لو وجد حقيقة
فاعتقد مسقطا بخلاف
الثاني لا يسقط بوجه فلم
يؤثر اعتقاده ويرد بان لا
عبرة باعتقاد المسقط
مطلقا لانه حيث لم يظن
الحل فهو غير معذور
وليس هذا نظير ما ياتي في
نحو السرقة لانهم توسعوا
في الشبهة ثم ما لم يتوسعوا
فيه هنا ويصدق في ظنه
الحل يمينه وان كذبه
ظاهر حاله كما هو ظاهر
(ومكره في الاظهر) لشبهة
الاكراه مع خبر ادرؤا
الحدود بالشبهات ولرفع
القلم عنه كما في الحديث
الصحيح ولان الاصح
تصور الاكراه في الزنا
لان الانتشار عند نحو
الملاسة امر طبعي لا اختيار
لنفس فيه ولولم يحصل
انتشار فلا حد قطعا كما اذا
كان المكروه امرأة قيل
الاظهر جار فيما بعد كذا
الاولى ايضا فيرد عليه ذلك
اه ويرد بان جريانه
طريقة ضعيفة لم يرتضيها
وكان كذا الاولى لبيان
ان الاحسن فيما بعدها

كاخته أما من لا يستقر ملكة عليها كالأم والجدة فهو زان قطعاً كما قاله الماوردي وغيره اه (قوله نحو أمه)
اي كنبته (قوله لزوال ملكة الخ) قضيته انه لو لم يزل ملكة بذلك ككونه مكاتباً او محجوراً عليه واشتراها
في الذمة لا يحجب بوطئها وهو مقتضى قوله على أنه الخ اه ع ش (قوله فليست ملكة الخ) اي فلم تصر حينئذ
مملو كنه المحرم اه سم (قوله على أنه يتصور الخ) اي وحينئذ فلا حد سم ورشيدى (قوله فلا اعتراض) اي
لدخولها في كلامه اه سم (قوله من ظنها حليلته) اي زوجته اه سم (قوله كلا الخ) تمييز عن قوله او
مملو كنه بان كان يملك جميعاً او قوله لا ببعضا يشمل من يملك بعضها وبعضها الآخر حر ويشمل المشتركة
بينه وبين غيره اه سم (قوله لا بعضا) معتمد اه ع ش عبارة المغنى فرع لو وطئ امرأة على ظن انها امته
المشتركة فبان اجنبية حد كارجحه في الروضة اه (قوله بان الاول) اي ملك البعض وقوله بخلاف الثاني
هو قوله كمن علم التحريم الخ اه ع ش (قوله وليس هذا) اي وطئ من ظنها مملو كنه غير المحرم بعضا (قوله ما ياتي
في نحو السرقة) اي اللبال المشترك اه ع ش (قوله في ظنه الحل) اي حل من يملك بعضها لا مطلقاً اه سيد عمر
وفيه نظر بل الظاهر اي في ظن مو طوءه تحليلته او مملو كنه غير المحرم كلا (قول المتن ومكره) ينبغي ان من
الاكراه المسقط للحد ما لو اضطرت امرأة الطعام مثلاً فأبى صاحبه إلا أن تمكث من نفسها فكنته لدفع
الهلاك عن نفسها فلا حد عليها وإن لم يجز لها ذلك لانه كالاكراه وهو لا يبيح ذلك وإنما يسقط عنها الحد
لشبهة اه ع ش وفي المغنى مثله الا قوله وإن لم يجز الخ (قوله لشبهة الاكراه) الى قوله قيل في المغنى الا قوله
ولولم يحصل الى كما اذا (قوله ولان الاصح الخ) الاولى حذف لان (قوله قيل الاظهر جار الخ) وافقه
المغنى عبارة وتعير المصنف بهم عدم الخلاف في امته المزوجة والمعتدة وليس مراد ابل الخلاف الذي في
المحرر جار ففهماه (قوله ايضا) اي مثل ما بعد كذا الثانية (قوله فيرد عليه) اي على المصنف ذلك اي
جريان الخلاف فيه اي حيث يشعر حينئذ بعدم الجريان فكان ينبغي حذف كذا الثانية (قوله ويرد الخ)
ويمكن ان يجاب بان كذا الاول اشارة الى الخلاف وكذا الثانية اشارة الى ضعفه حيث خص التصريح
به بما بعد الثانية فتأمل فانه حسن دقيق اه سم (قوله وكان الخ) بشد النون وكان الاول الفاء بدل الواو
(قوله لبيان ان الاحسن خروجه الخ) فيه نظر ظاهر اه سم (قوله وفي الوسيط الخ) سيأتي عن سم أنه
المعتمد (قوله لا يلاحقه) اي المكروه بفتح الراء قول المتن وكذا كل جهة اباحها الخ) اي فانه لا يحجب بالوطء
بها ولا يعاقب عليها في الآخرة اه ع ش وقوله ولا يعاقب الخ اي اذا قلده الفاعل تقليداً صحيحاً اخذاً بما
قدمه في باب النكاح عند قول النهاية اما الوطء في نكاح بلاولى ولاشهود فلا حد فيه كما فاقى الوالد رحمه
الله تعالى مما نصه قوله فلا حد الخ اي وبائمه وقوله كما فاقى به الوالد الخ اي لقول داود بصحته وان حرم
تقليده لعدم العلم بشرطه عنده اه (قوله الاصل) الى قوله فينبغي في النهاية (قوله او اضمر الوطء) اي قدر ضمير

أنه لو ملك أمته ثم وطئها حد (قوله فليست ملكة حال الوطء) فلم تصر حينئذ مملو كنه المحرم (قوله على أنه يتصور
ملكها) اي فلا حد (قوله فلا اعتراض) اي لدخولها في كلامه (قوله وكذا من ظنها حليلته) اي
زوجته (قوله غير المحرم) خرج المحرم وعبارته شرحه الارشاد وخرج بقوله ظن حل ما اذا وطئ اجنبية
ظنها مملو كنه غير المحرم او المشتركة فيحد كافي الروضة اه وقوله كلاتمييز عن قوله او مملو كنه بان كان يملك
جميعاً او قوله لا ببعضا يشمل من يملك بعضها وبعضها الآخر حر ويشمل المشتركة بينه وبين غيره (قوله
كمن علم التحريم وظن الخ) في الروض وشرحه في باب السرقة وإن ادعى من شهد عليه اربعة بنات امرأة ان
الموطوءة زوجته او امته سقط عنه الحد لاحتمال صدقه اه وفي العباب خلافة حيث قال في هذا الباب فرع
من قامت عليه بينة بالزنا بامارة فقال هي زوجتي او امي باعنيها مالكم الميسقط عند الحد كمن قطع يد انسان
وقال اذن لي في قطعها فانه يقاد اذالم يقرله بذلك اه (قوله قيل الاظهر جار فيما بعد كذا الاول) ايضا
في رد عليه ذلك اه ويرد بان الخ) يمكن ان يجاب بان كذا الاول اشارة الى الخلاف وكذا الثانية اشارة

يعتد بخلافه شبهة اباحته وإن لم يلقه الفاضل (كنكاح بلاشهود على الصحيح) كذهب مالك رضي الله عنه كذا قالوا والمعروف من مذهبه انه لا بد منهم او من الشهرة حالة الدخول فينبغي اذا اتفقا ان يجب الحد ثم رايت القاضي صرح به وعلله بانفاء شبهة اختلاف العلماء والحق به ما اذا وجد الاعلان وقد الولي وبعضهم (١٠٦) اعترضه بان الذي في الروضة في اللعان أنه لا يحد وإن اتنى الولي والشهود ويرد بوجوب

حمل ما فيها على أن الوافيها بمعنى او ويدل عليه لما فرغ عليه ذكر حكم اتفائه عن الولي فقط ولم يذكر حكم اتفائه عن الشهود للعلم به من تعليله بالخلاف في اباحته او بلا ولي كذهب اني حنيفة رضي الله عنه اومع التاقيت وهو نكاح المتعة ولو لغيره مضطر كذهب ابن عباس رضي الله عنهما وما قيل من رجوعه عنه لم يثبت بخلافه بلا ولي وشهود اومع اتفائه احدهما لكن حكم باطلا او بالضرورة بينهما من يراه ووقع الوطء بعد علم الواطئ به اذ لا شبهة حينئذ ولا يعتد بخلاف الشيعة في اباحة ما فوق الاربع ولا في غيره كما في المجموع (ولا بوطء ميتة) ولو اجنبية خلافا لما وقع في بعض كتب المصنف (في الاصح) لانه مما ينفر الطبع عنه فلا يحتاج للزجر عنه فهو غير مشتهى طبعاً (ولا بهيمة في الاظهر) لانهما غير مشتهى كذلك ولا يجوز قتلها ولا يجب ذبح المأكولة فان ذبحت أكلت هذا هو المذهب خلافاً لمن وهم فيه لكن في حديث صحيح من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوا معه والجواب عنه مشكل اذ لا يتأتى إلا بالنسخ وهو

الوطء (قوله يعتد بخلافه الخ) والضابط في الشبهة قوة المدرك كما صرح به الرويان وغيره لاعتدائهم بالخلاف كما ذكره الشيخان اه معني (قوله انه لا بد الخ) عبارة النهاية اعتبارهم في صحة الدخول حيث لم يقع وقت العقد اه (قوله وألحق به) أي بنكاح اتنى فيه الشهود والاعلان في وجوب الحد (قوله اعترضه) أي المتن (قوله بان الذي الخ) اعتمده النهاية عبارته أو بلا ولي وشهود كما نقل عن داود وصرح به المصنف في شرح مسلم وأفتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى اه عبارة شيخنا وكما لو نكح امرأة بلا ولي ولاشهود فان ذلك يقول بحله داود ولا يجوز تقليده الا للضرورة لكن اذا وطئ امرأة بهذه الطريق لم يحل له شبهة اه وعبارة المغني ويجب في الوطء في نكاح بلا ولي ولاشهود قال القاضي الا في الثبته فلا حد فيها بخلاف مالك فيه اه ولعل صوابه لخلاف داود عبارة الجبير م وكذا بلا ولي ولاشهود وهو مذهب داود وهذا في الثبته بخلافه للشارح يعني شيخ الاسلام حلي وسليمان اه (قوله على ان الوافيها معنى أو الخ) ما المانع من بقائها بمعناها ويكون ما فيها اشارة الى مراعاة خلاف داود والقاتل بصحته بلا ولي ولاشهود بناء على الاعتداد بخلافه كما قاله التاج السبكي وان نقل عن باب اللباس من شرح مسلم بخلافه وقد اتى شيخنا الشهاب الرمي بهدم الحد مراعاة لنحو خلاف داود والشارح ما شاع على وجوب الحد كما ترى اه سم (قوله حكم اتفائه الخ) أي حكم خلو النكاح عن الولي من عدم وجوب الحد وقوله حكم اتفائه عن الشهود أي والولي جميعاً من وجوبه (قوله أو بلا ولي) إلى قوله وما قيل في المغني والنهاية الا قوله ولو لغيره مضطر (قوله أو بلا ولي) وقوله اومع التاقيت معطوفان على بلاشهود (قوله بخلافه بلا ولي وشهود) مرما فيه من الخلاف اومع اتفائه أحدهما الخ عبارة المغني محل الخلاف في النكاح المذكور كما قاله الماوردي ان لا يقارنه حكمه فان حكم شافعي بطلانه حد قطعاً وحنفي او مالكي بصحته لم يحد قطعاً اه (قوله بعد علم الواطئ به) أي بالحكم المذكور (قوله ولا في غيره) أي غير اباحته ولو اجنبية إلى قوله هذا هو المذهب في النهاية وكذا في المغني الا قوله ولا يجوز قتلها (قوله في بعض كتب المصنف) عبارة المغني في نكت الوسيط اه (قوله لانه) أي وطء الميتة (قول المتن ولا بهيمة) ولكنه يعز فيها نهاية ومعني أي الميتة والبهيمة ولو في أول مرة عرش (قوله ولا يجوز قتلها) يعني بغير الذبح الشرعي أخذاً بما بعده (قوله مشكل) كان يمكنهم الجواب بحمل الامر فيها على الندب وقتلها على ذبحها اه سم عبارة المغني وفي النساء عن ابن عباس ليس على الذي يأتي البهيمة حد مثل هذا الا يقوله الا عن توقيف اه (قول المتن في مستأجرة) أي في وطئها اه معني وقوله للزنا الى قوله هذا ما اورد في النهاية والمغني (قوله لعدم الاعتداد الخ) علة لاتفاء الشبهة (قوله انه) أي الاستتجار اه عرش (قوله ينافيه الاجماع على الخ) مما يمنع هذه المناقاة ان الاكراه شبهة دافعة للحد مع انه لا يثبت به النسب كما تقدم عن

إلى ضعفه حيث خص التصريح به بما بعد الثانية فتأمل فانه حسن دقيق (قوله لا يحرم الخ) فيه نظر ظاهر (قوله لبيان ان الاحسن) فيه نظرو ويكمن ما فيها اشارة إلى مراعاة خلاف داود والقاتل بصحته بلا ولي ولاشهود بناء على ان الاعتداد بخلافه كما قاله الشارح السبكي وإن نقل عن باب اللباس من شرح مسلم خلافه وقد اتى شيخنا الشهاب الرمي بعدم الحد مراعاة لنحو خلاف داود والشارح ما شاع على وجوب الحد كما ترى (قوله على ان الوافيها معنى أو) ما المانع من بقائها بمعناها (قوله وهو نكاح المتعة) جعل في شرح مسلم من أمثلة نكاح المتعة الذي لا حد فيه جريانه مؤقلاً بدون ولي وشهود فاذا اتنى وجود التاقيت المقضي لضعف الشبهة فلان ينبغي مع اتفائه بالاولى وقد اتى بذلك شيخنا الشهاب الرمي (قوله والجواب عنه مشكل) كان يمكنهم الجواب بحمل الامر فيها على الندب وقتلها على ذبحها (قوله ينافيه الاجماع على عدم ثبوت النسب) مما يمنع هذه المناقاة ان الاكراه شبهة دافعة للحد مع انه لا يثبت النسب كما تقدم عن الوسيط

يحتاج لدليل آخر (ويحذف مستأجرة) للزناها اذ لا شبهة لعدم الاعتداد بالعقد الباطل بوجه وقول أبي حنيفة الوسيط انه شبهة ينافيه الاجماع على عدم ثبوت النسب ومن ثم ضعف مدر كرم براع خلافه بخلافه في نكاح بلا ولي وهذا ما اورد شارح

عليه وهو لا يتم الا لو قال انه شبهة في اباحة الوطء وهو لم يقل بذلك بل بانه شبهة في درء الحد فلا (١٠٧) يرد عليه ما ذكر وإنما الذي يرد عليه

إجماعهم على انه لو اشترى
حرة ووطئها او خمر افشربها
حد ولم تعتبر صورة العقد
الفاقد نعم الذي يصرح
به قول الامام الشافعي في
حنفي شرب النبيذ أحده
واقبل شهادته انه لو رفع
لشافعي حنفي فله حده
خلافا للرجحاني لانه إذا
حد بما يعتد بإباحته فأولى
ما يعتقد تحريمه (ومبيحة)
لان الاباحة هنا لغو
(ومحرم) ولو بمصاهرة
ومحرمة لتوثن اولنجو
بينونة كبرى ولو في عدته
أولعان أو ردة (وان كان)
قد تزوجها) خلافا لابي
حنيفة ايضا لانه لا عبرة
بالعقد الفاسد نظير ما مر في
الاجارة فيأتي فيه حد
الشافعي للحنفي به وفي خبر
صحيح قتل فاعله واخذ ماله
وبه قال الامام احمد وإحقق
اما مجوسية تزوجها فلا يحد
بوطنها للاختلاف في حل
نكاحها (وشرطه) التزام
الاحكام فلا يحد حربي
ومستأمن بخلاف المرتد
لا لزامه لها حكم
(والتكليف) فلا يحد غير
مكف لرفع القلم عنه
(الا السكران) المتعدى
بسكره فيجد وان كان غير
مكف على الاصح تغليظا
عليه من باب ربط الاحكام
بالاسباب فلا استثناء

الوسيط وهو المعتمد كما قاله شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله عليه) أي على أي حنيفة قوله نعم إلى قوله
وفي خبر صحيح في النهاية لا قوله لانه إذا حد إلى الماتن (قوله فعله) أي الوطء بالاستتجار اه ع ش (قوله
حده) أي حدا لشافعي ذلك الحنفي (قوله إذا حد) أي الحنفي (قول الماتن ومبيحة) ولا مهر لها وان كانت أمة
سم على المنهج اه ع ش عبارة المغني وتحدى إضافي المسئلتين اه أي في وطء المستأجرة والمبيحة (قوله
ولو بمصاهرة) إلى قوله اما مجوسية في المغني لا قوله نظير ما مر إلى وفي خبر صحيح (قوله ولو بمصاهرة) ويحد في
وطء وأخت نكحها على أختها وفي وطء من ارتبتها وفي وطء مسلمة نكحها وهو كافر ووطئها وهو عالم وفي وطء
معتدة لغيره ولو زنى مكف بمجنون أو ثأمة أو مراة حد ولو مكنت مكافة بمجنون أو مراة أو استدخلت
ذكر نائم حدث ولا تحد خلية حبل لم تقر بالزنا ولدت ولم تقر به لان الحد لما يجب بينة أو إقرار كما سياتي
ان شاء الله تعالى اه معنى (قوله لانه لا عبرة) عبارة المغني لانه وطء صادم محال ليس فيه شبهة وهو موقطوع
بتحريمه فيعتلق به الحداه وعبارة الرشيدى قوله لانه لا عبرة الخ لعله إذا كان فسادا لعدم قابلية المحل كما هنا
ولا فهو غير مسلم (قوله وفي خبر صحيح) يمكن حمله على ان من اعتد الحل لانه ردة اه سم (قوله فاعله) أي
وطء المحرم اه (قول الماتن وشرطه) أي إيجاب حد الزنا رجما كان أو جلدا في الفاعل أو المفعول به اه
معنى والاولى إيجاب الزنا الحد رجما الخ (قوله التزام الاحكام) إلى قول الماتن إلا السكران في المغني وإلى
قوله على ما فتى به في النهاية لا قوله نعم إلى الماتن (قول الماتن التكليف) ولو أوج لصبي أو مجنون أو مكره فزال
الصبا أو الجنون أو الأكر اه حال الإيلاج واستدام فلا حد لان استدامة الوطء ليست وطام را سم (قوله
غير مكف) أي صبي ومجنون ولكن يؤدبهما وإمها بما يزجرهما اه معنى (قوله وان كان غير مكف الخ)
أي وان قلنا بالأصح من عدم تكليفه اه ع ش (قوله فلا استثناء منقطع) فيه نظر ان كان المستثنى منه
الهاء في شرطه وعادت لازاني اه سم (قوله فلا يحد جاهله الخ) أي من جهل تحريم الزنا تقرب عهده
بالاسلام أو بعده عن المسلمين لكن لما يقبل منه يمينته كما هو قضية كلام الشيخين في الدعاوى فان نشأ بينهم
وادعى الجهل لم يقبل منه اه معنى عبارة ع ش أي حيث قرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء
(فرع) في العباب ولو قالت امرأة بلغني وفاة زوجي فاعتدت وتزوجت فلا حد عليها انتهى أي وان لم تقيم
قرينة على ذلك اه (قوله أو بعد الخ) عبارة المغني والنهاية والروض مع شرحه ولو ادعى الجهل بتحريم
الموطوءة بنسب لم يصدق لبعدها الجهل بذلك قال الأذرعى إلا ان جهل مع ذلك النسب ولم يظهر لنا كذبه
والظاهر تصديقه أو بتحریمها برضاع فقولنا ظاهرهما كما قال الأذرعى تصديقه إن كان ممن يخفى عليه ذلك
أو بتحریمها بكونها مزوجة أو معتدة أو أمكن جهله بذلك صدق يمينته وحدثت هي دونة ان علمت تحريم ذلك
اه (قوله ومر) أي في النكاح اه كرى وكذا مر هنا في شرح وكذا عملوا كته المحرم (قوله ويصدق جاهل نحو
نسب) أي بعد ان تزوجها ووطئها نهاية واسنى (قوله وتحريم مزوجة الخ) أي ويصدق مدعى الجهل
بتحریمها بكونها مزوجة أو معتدة نهاية واسنى (قوله ان أمكن جهله الخ) راجع لقوله ويصدق الخ (قول
الماتن وحد المحصن الخ) والاحصان لغة المنع وشرعا بمعنى الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والعفة والتزويج

وهو المعتمد كما قاله شيخنا الشهاب الرملي (قوله وفي خبر صحيح الخ) يمكن حمله على من اعتد الحل لردته (قوله
فلا يحد غير مكف) لو أوج لصبي أو مجنون أو مكره فزال الصبا أو الجنون أو الأكر اه حال الإيلاج واستدام
فلا حد لان استدامة الوطء ليست وطام ر ش (قوله فلا استثناء منقطع) فيه نظر ان كان المستثنى منه
الهاء في شرطه وكانت للزاني (قوله أو بعد كنعان نحو محرم رضاع ان عذر الخ) قال في الروض وشرحه
ومن ادعى الجهل بتحریمها بنسب كاخته بعد ان تزوجها ووطئها لم يصدق لبعدها الجهل بذلك نعم ان جهل مع
ذلك النسب ولم يتبين لنا كذبه فالظاهر تصديقه قاله الأذرعى أو بتحریمها برضاع فقولنا قال الأذرعى
أظهرهما تصديقه ان كان ممن يخفى عليه ذلك أو بتحریمها لكونها مزوجة أو معتدة أو أمكن جهله بذلك

منقطع (وعلم تحريمه) فلا يحد جاهله أصلا أو بعد كنعان نحو محرم رضاع ان عذر لبعده عن المسلمين لا محرم نسب إذ لا يجهله احد ومر
حد من علم تحريمه وجهل وجوب الحد فيه ويصدق جاهل نحو نسب وتحريم مزوجة أو معتدة ان أمكن جهله بذلك (وحد المحصن)

الرجل والمرأة (الرجم) حتى يموت اجماعا ولانه صلى الله عليه وسلم رجم ماعز او الغامدية ولا يجلد مع الرجم عند جماهير العلماء (وهو مكلف) وإن طرأ تكليفه أثناء الوطء فاستدامه قيل لا معنى لاشتراط التكليف في الإحصان بعد اشتراطه في مطلق وجوب الجدو برد بانه معنى هو ان حذفه بوجه ان اشتراطه لو وجب الحد لا لتسميته محصنا فبين بتكريره انه شرط فيهما ويلحق بالمكلف هنا ايضا السكران (حر) كله فمن فيه رق غير محصن لنقصه نعم ان عتق بعد التغيب فاستدام كان محصنا على الوجه بخلاف ما لو نزع مع العتق (ولو) هو (ذمي) لانه ^{صلى الله عليه وسلم} رجم اليهوديين (١٠٨) رواه الشيخان زاد ابو داود وكنا قد احصنا فالذمة شرط لحدده لما مر ان نحو الحر في لا يحد

لا لاحصانه لاذلو وطىء نحو حر في نكاح فهو محصن لصحة انكحهم فاذا عقدت له ذمة فزنى رجم (غيب حشفته) كلها او قدرها من فاقدتها بشرط كونها من ذكر اصلي عامل على ما فتى به البغوى ويتجه أن يأتى في نحو الزنا دمارا (بقبل في نكاح صحيح) ولو مع نحو حيض وعدة شبهة لان حقه بعد أن استوفى تلك اللذة الكاملة اجتنابها بخلاف من لم يستوفها أو استوفها في دبر أو ملك أو وطء شبهة أو نكاح فاسد كما قال (لا فاسد في الاظهر) لحرمة لذاته فلا تحصل به صفة كمال وكما يعتبر ذلك في احصان الواطىء يعتبر في احصان الموطوءة (والاصح اشتراط التغيب حال حرته وتكليفه) ولو مع الاكراه كما اقتضاه اطلاقهم وهو ظاهر خلافا لمن نظر فيه فلا احصان لصبي أو مجنون او قن وطىء في

وطء المكلف الحر في نكاح صحيح وهو المراد هنا معنى ونهاية (قوله الرجل) الى قول المتن وهو مكلف في المعنى (قوله الرجل والمرأة) هذا التعميم لا يوافق قول المصنف غيب حشفته سم على انه سياتى وكما يعتبر ذلك في احصان الواطىء يعتبر في احصان الموطوءة اه رشيدى اقول ويمكن ان يجاب بان في قول المصنف وهو مكلف الخ استخداما (قول المتن وهو) اى المحصن الذى رجم عتق ومغنى (قوله وان طرأ تكليفه الخ) تعميم لما يحصل به الاحصان الذى يترتب عليه انه اذا زنى بعده رجم اه عتق (قوله وان طرأ تكليفه أثناء الوطء) اى وطء زوجته وكان المناسب ذكر هذه الغاية عقب قول المصنف الآتى والاصح اشتراط التغيب حال حرته وتكليفه اه رشيدى (قوله أثناء الوطء فاستدامه) نعم لو اوجظنا انه غير بالغ فبان كونه بالغاً وجب الحد في اصح الوجهين نهاية اه سم وقوله وجب الحد اى الرجم اذا زنى بعد قوله قيل الخ وافقه المعنى (قوله ويلحق) الى قوله على ما فتى به فى المعنى لا لقوله نعم الى المتن (قوله فمن فيه رق) اى ولو مكاتباً ومعضاً ومستولدة اه معنى (قول المتن ولو ذمي) اى او مرتداه معنى (قوله لحدده) اى الذمى وكذا ضمير قوله لا لاحصانه المعطوف عليه (قول المتن غيب حشفته) اى ولو مع خرقه خلافاً لما فى المطلب او غيرها غيره وهو نائم اه معنى (قوله ولو مع نحو حيض) الى قوله وهو اولى فى النهاية لا لقوله ولو مع الاكراه الى فلا احصان والى قوله إلا ان يؤل فى المعنى الا قوله بالقوة الى استصحابا (قوله ولو مع نحو حيض الخ) اى ونفاس وضوم واحرام اه معنى (قوله اجتنابها خبران والضمير للذة عبارة المعنى ان يمتنع من الحرام اه (قوله واستوفها) اى مطلق اللذة اه رشيدى (قوله لحرمة لذاته) يتردد النظر فيما لو اختلف اعتقاد الزوجين وكان فاسداً فى اعتقاد احدهما فقط فهل يحصل التحصين بالنسبة لمعتقد الصحة الظاهر نعم والله اعلم اه سيد عمر (قوله وكما يعتبر ذلك) اى ما ذكر من الشروط عبارة المعنى وهذه الشروط كما يعتبر فى الواطىء تعتبر ايضا فى الموطوءة اه (قوله خلافاً لمن نظر فيه) عبارة المعنى وان قال ابن الرفعة فيه نظراً (قوله وطىء فى نكاح الخ) اى ثم زنى وهو كامل اه معنى (قوله مع تغيبها الخ) اى مع ادخال المرأة حشفة الرجل فيها وهو نائم وادخاله فيها وهى نائمة اه معنى (قوله لان التكليف موجود حينئذ بالقوة الخ) اعلم ان وجود التكليف بالقوة حاصله التجوز فى الوصف به كان الحكم به حال النوم بالاستصحاب حاصله التجوز فى الوصف به ايضا فدعوى اولوية ما ذكره يحتاج الى بيان اه سم (قوله وقضية المتن) الى قوله ولظهور هذا فى النهاية (قوله اشتراط ذلك) اى ما ذكر من الحرية والتكليف (قوله قال ابن الرفعة الخ) معتمداه عتق (قوله فعلم) الى المتن فى المعنى (قوله متعلق بالكامل) فالمعنى حينئذ ان الذى صار كاملاً فى الاحصان بسبب ناقص كما اذا وطىء الحر المكلف امة او صبية او مجنوناً بنكاح صحيح ثبت الاحصان له دونها وكذلك العكس اه

صدق بيمينه وحدثه هى دونه ان علمت تحرّم ذلك اه (قوله الرجل والمرأة) هذا التعميم لا يوافق قول المصنف غيب حشفته (قوله وان طرأ تكليفه أثناء الوطء فاستدامه) نعم لو اوجظنا انه غير بالغ فبان كونه بالغاً وجب الحد فى اصح الوجهين مر ش (قوله لان التكليف موجود حينئذ بالقوة الخ) اعلم ان

كردى

نكاح صحيح لان شرطه الاصابة باكل الجهات وهو النكاح الصحيح فاشتراط حصولها من كامل

ايضاً ولا يرد على اشتراط التكليف حصول الاحصان مع تغيبها حال النوم لان التكليف موجود حينئذ بالقوة وإن كان النائم غير مكلف بالفعل لرجوعه اليه بادنى تنبيه وهو اولى من جواب الزركشى بانه مكلف استصحاباً لحاله قبل النوم إلا ان يؤول بما ذكرته وقضية المتن اشتراط ذلك حال التغيب لا الرنا فلو احصن ذمى ثم حارب وارق ثم زنى رجم والذى صرح به القاضى وغيره انه لا يرجم قال ابن الرفعة وعليه فيجب ان يقال المحصن الذى رجم من وطىء فى نكاح صحيح وهو حر مكلف حالة الوطء وحالة الزنا فعلم ان من وطىء ناقصاً ثم زنى كاملاً لا يرجم بخلاف من كل فى الحالين وان تخلصهما ناقص كجنون ورق (وان السكامل الزانى ناقص) متعلق بالسكامل لا بالزانى

كما افاده كلامه اذ لو تعلق به لاقتضى ان الكامل الحر المكلف اذ انى بناقص محصن وان لم يوجد فيه التغيب السابق وهو باطل بنص كلامه فتعين تعلقه بما ذكر ولم يصب من اعترضه وان كثروا ولا من غير الزانى بالبانى على انه خطىء بأن المعروف بنى على اهله لا بهم وظهور هذا من كلامه كما قرر تلم يحنج لتقديم بناقص اثر متعلقه (محصن) لانه حر مكلف وطىء فى نكاح صحيح (١٠٩) فلم يؤثر نقص الموطوء كعكسه

لوجود المقصود وهو التغيب حال كمال المحكوم عليه بالاخصان منها (و) حد المكلف ومثله السكران (البكر) وهو غير المحصن السابق (الحر) الذكر والمرأة (مائة جلدة) للآية سمي بذلك لوصوله إلى الجلد (وتغريب عام) أى سنة هلالية وآثره لانها قد تطلق على الجذب وذلك لخبر مسلم به وعطف بالواو لافادة انه لا ترتيب بينهما وان كان تقديم الجلد أولى فيعتد بتقديم التغريب وتأخر الجلد وان نازع فيه الاذرى وعبر بالتغريب لافادة انه لا بد من تغريب الحاكم فلو غرب نفسه لم يكف اذ لا تنكيل فيه وابتداء العام من ابتداء السفر ويصدق في انه مضى عليه عام حيث لا بينة ويحلف ندبا ان اتهم لبناء حق الله تعالى على المسامحة وتغريب معتدة وأخذ منه تغريب المدين ومستاجر العين وفي الاخير نظر ويفرق بان معظم الحق فيها لله تعالى وفيه الحق متمحض

كردى (قوله كما افاده) أى عدم تعلقه بالزانى (قوله لاقتضى أن الكامل الخ) اقتضاء ذلك ممنوع لعلم اعتبار وجود ما ذكر مما تقدم فيجوز ان يكون المعنى ان الزانى بناقص محصن بمعنى ان زناه بالناقص لا يخرج عن حكم الاحصان الذى ثبت فيجدو ان كان المزنى به ناقصا فلا يشترط في تأثير احصانه كمال المزنى به فليتأمل مبالغته مع ذلك على المعترضين اه سم (قوله ولم يصب من اعترضه الخ) عبارة المعنى تنبيه عبارة المصنف لا يفهم المراد منها لان قوله بناقص لا يخلو اما ان يتعلق بالزانى او بالكامل فان علقه بالاول فسد المعنى اذ يقتضى الخ وان علقه بالثانى يصير قوله الزانى ضائعا فلو قال وان الكامل بناقص محصن لكان اخصر وأقرب إلى المراد من الشراح من أجاب بأن قوله بناقص متعلق بمحذوف تقديره وان الكامل الزانى إذا كان كما له بناقص محصن اه (قوله بالبانى) أى النكاح اه معنى (قوله بان المعروف بنى على اهله الخ) كما قاله الجوهري وغيره اه معنى (قوله وحد المكلف) إلى قول المتن وإذا عين الامام فى النهاية إلا قوله وفى الاخير إلى لا يقرب وقوله لاقتداء بالخلفاء الراشدين (قوله السكران) أى المتعدي اه نهاية (قول المتن مائة جلدة) ولا فلو فرقها فان لم يزل الالم يضروا الا فان كان خمسين لم يضروا وان كان دون ذلك ضرر وعل بان الخمسين حد الرقيق اه معنى (قوله وآثره) أى التعبير بالعام لانها هى السنة (قوله وذلك لخبر مسلم) الى قوله وابتداء العام فى المعنى (قوله وتأخر الجلد) لعل الاولى وتأخير الجلد (قوله فلو غرب الخ) بتشديد الراء عبارة الروض ولا يعتد بتغريبه نفسه اه وعبارة المعنى حتى لو اراد الامام تغريبه فخرج بنفسه وغاب سنة ثم عاد لم يكف اه (قوله من ابتداء السفر) وفاقا للاسنى وخلافا لظاهر المعنى عبارة تهو ابتداء العام من حصوله فى بلد التغريب فى احد وجهين اجاب به القاضى ابو الطيب والوجه الثانى من خروجه من بلد الزنا اه (قوله ويصدق) الى قوله انهم فى المعنى (قوله ويحلف ندبا) قال الماوردى وينبغى للامام ان يثبت فى ديو انه اول زمان التغريب اه معنى (قوله ومستاجر العين الخ) عبارة النهاية اما مستاجر العين فلا وجه عدم تغريبه ان تعذر عمله الخ قال ع ش قوله فلا وجه عدم تغريبه الى ان انتهاء مدة الاجارة اه (قوله وفى الاخير) أى مستاجر العين (قوله ويفرق) أى بين الاخير والمعتدة (قوله فيها) أى المعتدة (قوله فيه) أى الاخير (قوله ويؤيده) أى الفرق (قوله لا يعدى عليه) أى لا يحضره للدعوى عليه اه كرى (قوله انه لا يغرب) ظاهره وان وقعت الاجارة بعد ثبوت الزنا وقد يقال بعدم صحتها لو جوب تغريبه قبل عقد الاجارة ع ش (قوله بما يراه الامام) أى وإن طال بحيث يزول الذهاب والاياب على سنة وقوله لحرمة دخوله ومثله الخروج حيث كان واقعا فى نوعه اه ع ش (قوله ذلك) الاولى اسقاطه كما فى النهاية او زيادة الواو معه (قوله اقتداء بالخلفاء الخ) عبارة الغنى لان عمر غرب الى الشام وعثمان الى مصر وعلما الى البصرة وليكن تغريبه الى بلد معين فلا يرسله الامام ارسالا اه (قول المتن وإذا عين الامام الخ) أى ويجب ذهابه الى فور امثالا لامر الامام ويغفر له التأخير لتبته ما يحتاج اليه الامة التى يستصحبها للتسرى اه ع ش (قوله انه قد يكون) الى قوله ومن ثم وجب فى النهاية الا قوله على المعتمد الى له استصحاب امه (قوله

التكليف بالقوة حاصلة التجوز فى الوصف به كما ان الحكم به حال النوم حاصل بالاستصحاب وحاصله التحوز فى الوصف به ايضا فدعوى اولوية ما ذكره يحتاج الى بيانها (قوله وإن لم يوجد فيه التغيب الخ) اقتضاء ذلك ممنوع لعلم اعتبار وجود ما ذكر مما تقدم فيجوز ان يكون المعنى ان الزانى بناقص محصن بمعنى ان زناه بالناقص لا يخرج عن حكم الاحصان الذى ثبت فيجدو ان كان المزنى به ناقصا فلا يشترط في تأثير احصانه

للأدمى ويؤيده أن القاضى لا يمدى عليه ثم رأيت شيخنا رجح أنه لا يغرب ان تعذر عمله فى الغربة كما لا يحبس لغريمه ان تعذر عمله فى الحبس ويوجه تغريب المدين وإن كان الدين حالا بانه ان كان له مال قضى منه والتم تقداقته عند الدائن فلم يمنع حقه توجه التغريب اليه وانما يجوز التغريب (الى مسافة القصر) من محل زناه (فما فوقها) بما يراه الام بشرط امن الطريق والمقصد على الاوجه وان لا يكون بالبلد طاعون لحرمة دخوله ذلك اقتداء بالخلفاء الراشدين ولان ما دونها فى حكم الحضر (وإذا عين الامام جهة فليس له طلب غيرها فى الاصح)

لانه قد يكون له غرض فيه فلا يحصل الزجر المقصود ويلزم بالاقامة فياغرب اليه حتى يكون كالحبس له على المعتمد من تناقض في الروضة
وجمع شيخنا بما يلزم عليه انتفاء فائدة (١١٠) التغريب إذ تجوز انتقاله لغير بلده ودون مرحلتين منها بجعله كالمشتره في الارض وهو

له) أي المغرب اه معنى (قوله فيه) أي في الغير (قوله ويلزم) ببناء المفعول من الازام (قوله بالاقامة فيما
غرب الخ) أي كاقامة اهله اه عش (قوله على المعتمد) وفاقا للنهاية وخلافا للفتى والاسنى كما يأتي آنفا
(قوله وجمع شيخنا الخ) وافقه المغني عبارتها واللفظ للثاني تنبيه لو غرب على الاول إلى بلدين فهل
يمنع من الانتقال إلى بلد آخر وجهان أحدهما كافي أصل الروضة لا يمنع لانه امتثل والمنع من الانتقال لم يدل
عليه دليل وما صححه الروياني من أنه يلزمه أن يقيم ببلد الغربة ليكون كالحبس له فلا يمكن من الضرب في
الارض لانه كالنزهة يحمل أن المراد ببلد الغربة غير بلده لان ما عداه بلاد غربة وبقوله فلا يمكن من
الضرب في الارض انه لا يمكن من ذلك في جميع جوانبها بل في غير جانب بلده فقط على ما عرف (قوله ودون
مرحلتين) عطف على بلده منها أي بلده هذه العبارة ليست في كلام شيخه كما مر آنفا (قوله كالمشتره) هو الذي
يسير في الارض للتفرج كروى (قوله واخذ) إلى قوله بان له استصحاب امة عبارة النهاية وله استصحاب امة
الخ أي وإن لم يخف الزنا عش (قوله له استصحاب) إلى قوله وقضيته في المغني (قوله دون اهله الخ) لكن لو
خرجوا معه لم يمنعوا مغني وروض (قوله دون أهله) أي زوجته ومحلها لم يخف الزنا عش (قوله من
حمل مال زائد) أي يتجر فيه اه معنى (قوله خلافا للباوردي والرويانى) وافقه الاسنى والمغني (قوله
ولا يقيد) إلى قول المتن منع في المغني (قوله ولا يقيد) أي في الموضع الذي غرب اليه كما قالاه لكن يحفظ بالمراقبة
والتوكيل للآل يرجع اه معنى (قوله من رجوعه) أي إلى بلد آخر (قوله ولم تقديه) أي في منعه من
الرجوع (قوله مثلا) هل يدخل فيه المال كالغلمان ثم رايت قال عش عند قول النهاية كالشارح في
آخر فصل التعزير وأفتى ابن عبد السلام بادامة حبس من يكثر الجناية على الناس ولم ينفع فيه
التعزير حتى يموت مانصه قوله من يكثر الجناية على الناس أي بسبب او اخذ شيئا هو هو صريح في الدخول
(قوله واخذ) إلى قوله ولو اذار جمع عبارة المغني وكذا ان خيف من تعرضه للنساء وفسادهن فانه يحبس كما قاله
الماوردي اه (قوله منه) أي من قولهم او من تعرضه الخ (قوله حبس) أي وجوب او رزق من بيت المال
إن لم يكن له مال ولا فن مياسير المسلمين اه عش (قوله واذا رجع) أي إلى المحل الذي غرب منه بالفعل اه
عش (قوله المايراه الامام) أي ولا يتعين للتغريب البلد الذي غرب اليه او الاسنى ومعنى سلطان (قوله
ومن ثم) يعني من أجل أن القصد الايحاش (قوله مسافة القصر) أي ما فوقها اه معنى (قوله الاصلى)
إلى التنبيه في النهاية لا قوله خلافا لابن الرفعة وغيره وقوله على المعتمد خلافا للبلقينى (قوله أو إلى دون
المسافة الخ) مفهومه انه لو عاد إلى قدر المسافة منه لم يمنع وهو لا يوافق رده الجمع الذي نقله فيما تقدم عن شيخه
ولما يوافق ذلك الجمع فليتأمل اه سم (قوله منه) أي من أحدهما (قوله وقياس مامر) أي قيل
قول المتن ويغرب غريب (قوله ثم رأيت ذلك مصرحا) عبارة النهاية كما هو ظاهر اه (قوله أما غريب)
إلى قوله وفارق في المغني (قوله فيمهل) أي وجوبا اه عش (قوله تغريب مسافر زنى الخ) لعل المعبرة
في هذا المسافر بعده عن محل زناه كوطنه لاعتدائه مقصده ايضا اهم وفيه توقف إذ لا يتم الايحاش إلا بالبعد
عن مقصده ايضا (قوله على المعتمد) وفاقا للمغني (قوله بان هذا) أي الزانى في سفره وقوله وذاك أي
الغريب الذي لم يتوطن (قوله فتعين اماله الخ) أي مدة جرت العادة بحصول الالف فيها اه عش (قوله)

مناف للقصورود من تغريبه
واخذ من قولهم كالحبس
ان له منعه من نحو استمتاع
بالحلبة وشم الرياحين وفي
عمومه نظر لتصريحهم بان
له استصحاب امة يتسرى بها
دون اهله وعشيرته وقضية
كلامها انه لا يمكن من
حمل مال زائد على نفقته
وهو متجه خلافا للباوردي
والرويانى ولا يقيد الا ان
خيف من رجوعه ولم تقد
فيه المراقبة او من تعرضه
لافساده النساء مثلا واخذ
منه بعض المتأخرين ان كل
من تعرض لافساد النساء
او الغلمان أي ولم يزجر إلا
بحبسه حبس قال وهى مسألة
نفيسة وإذا رجع قبل المدة
اعيد لما يراه الامام واستأنفها
إذ لا يتم التنكيل إلا بمواالة
مدة التغريب (ويغرب
غريب) اه وطن (من بلد
الزنا إلى غير بلده) أي وطنه
ولو حلة بدوى إذ لا يتم
الايحاش إلا بذلك ومن ثم
وجب بعد ما غرب اليه عن
وطنه مسافة القصر (فان
عاد) المغرب (إلى بلده)
الاصلى أو الذى غرب منه أو
إلى دون المسافة منه (منع
في الاصح) معاملة به بنقيض
قصده وقياس ما مر انه
يستأنف السنة ثم رايت
ذلك مصرحا به اما غريب

لا وطن له كان زنى من هاجر لدار ناعقب وصولها فيمهل حتى يتوطن محل امه يغرب منه وفارق خلافا لابن الرفعة وغيره
تغريب مسافر زنى لغير مقصده وإن فاته الحج مثلا على المعتمد خلافا للبلقينى لان القصد تنكيله وإيحاشه ولا يتم إلا بذلك بان هذا الوطن
فلا يباحش حاصل يبعده عنه وذاك لا وطن له فاستوت الاما كن كلها بالنسبة اليه فتعين أمهاله ليا لم ثم يغرب ليم الايحاش احتمال أنه قد

لا يتوطن بلد افئذى إلى سقوط الحد بعيد جدا فلا يلتفت اليه كاحتمال الموت ونحوه ولو زنى في ما غرب له غرب لغيره البعيد عن وطنه ومحل زناه ودخل فيه بقية الاول (ولا تغرب امرأه وحدها في الاصح بل مع زوج او محرم) او نسوة (١١١) ثقات عندا من الطريق والمقصود

بل او واحدة ثقة او
ممسوح كذلك او عبدا
الثقة ان كانت هي ثقة
ايضا بان حسنت توبتها
لما مر في الحج ان السفر
الواجب يكفى فيه ذلك
وذلك لحرمة سفرها وحدها
كما مر ثم بتفصيله وجوب
السفر عليها ليلحقها بالمسافرة
للهجرة حتى يلزمها السفر
ولو وحدها ويفرق بان
تلك تحشى على نفسها او بضعها
لو اقامت وهذه ليست
كذلك فانتظرت من يجوز لها
السفر معه ولا يلزم نحو
المحرم للسفر معها الا برضاه
(ولو باجرة) طلبها منها
فتلزمها كاجرة الجلاد
فان عسرت ففي بيت المال
فان تعذر اخر التغريب
حتى توسر كامن الطريق
ومثلها في ذلك كله امر دحسن

ولو زنى إلى قوله او ممسوح في المعنى الاول له البعيد عن وطنه ومحل زناه وقوله والمقصود (قوله غرب لغيره) ظاهره وان لم يكن توطأ ما غرب له وهو ظاهر اذ يكفي التوطأ الاول للحصول الا يحاش مدونه على تغريب لمرات الزنا بعد ذلك وقوله البعيد عن وطنه صريح في انه لا يكفي تغريبه إلى محل قريب من وطنه وهو ظاهر خلافا لما نوه من اذلا يحاش حينئذ اه سم (قوله ردخل فيه) اى التغريب الثانى اى في مدته (قول المتن بل مع زوج) اى بان كانت امه او حرة وكان الزنا قبل الدخول او طرا التزويج بعد الزنا فلا يقال ان من لها زوج محصنة اه رشيدى (قول المتن بل مع زوج) وان سافر معها ولو باجرة استمرت النفقة وغيره ولو لم يتمتع بها في المدة المذكورة اه عش (قوله لما مر في الحج الخ) تقدم هناك جواز سفرها وحدها مع الامن للحج الواجب وقياسه جواز تغريبها وحدها مع الامن فلا يرجع اه سم اقول قد يمنع ذلك القياس النعيل الا ترى عن المعنى (قوله ذلك) اى من ذكر من واحدة ثقة وما عطف عليها (قوله وذلك) اى اشتراط نحو محرم معها (قوله لحرمة سفرها) لحرمة ان سافر المرأة الا ومعها زوج او محرم وفى الصحيحين لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر مسيرة يوم الا مع ذى رحم محرم ولان المقصد تاديبها والزانية لاذ اخرجت وحدها هتكت جلباب الحياء اه معنى (قوله ثم) اى فى الحج (قوله حتى يلزمه السفر) لكن قياس جواز سفرها وحدها لغرض الحج مع الامن جواز تغريبها مع الامن ان اجابت إلى ذلك اه سم قد مر ما فى القياس المذكور (قوله ولا يلزم الخ) يعنى عنه قوله الا ترى فان امتنع حتى بالاجرة الخ (قوله الا برضاه) لعلمه منقطع اه سم (اقول) ولا يندفع به الاشكال (قوله فتلزمها الخ) اى بشرط ان تكون اجرة المثل عادة اه عش (قوله كاجرة الجلاد) اى حيث لم يرزق من سهم المصالح (قوله فان تعذر) اى حصولها من بيت المال ثم من مياسير المسلمين (قوله ومثلها) اى المرأة (قوله فى ذلك كله) ومنه ما مر فى نفقة من تخرج هى معه اه عش (قوله امر دحسن) يخاف عليه الفتنة اه معنى (قوله فلا يغرب الخ) كذا فى المعنى (قوله الامع محرم الخ) يحتمل جواز تغريبه مع امرأتين ثقتين يامن معهما للامن مع جواز الخلوة مر اه سم (قوله مع محرم او سيد) اى او نحوهما اه رشيدى (قوله اطلقوا) إلى قوله ولعلمه فى المعنى الاول فاطلق بعضهم إلى مؤنة تغريبه (قوله والا) اى وان تعذر حصولها من بيت المال (قوله ولعلمه) اى ذلك الشارح لحظ الفرق اى بين الحر والرقيق (قوله بان ذلك) اى مؤن السفر (قوله ففصل فيه كما تقرر) المراد به ما يستفاد من صدر التنبيه مع قوله والمعسر قاله سم وقال الكردى انه اشارة إلى قوله فان عسرت ففي بيت المال اه ولعل هذا هو الظاهر (قوله فرقه) اى فرق ذلك الشاح (قوله فلزمته)

زناه كوطنه لاعتدائه مقصده ايضا (قوله غرب لغيره) ظاهره وان لم يكن توطأ ما غرب له وهو ظاهر اذ يكفي التوطأ الاول للحصول الا يحاش مدونه على تغريب لمرات الزنا بعد ذلك وقوله البعيد عن وطنه صريح في انه لا يكفي تغريبه إلى محل قريب من وطنه وهو ظاهر خلافا لما نوه من اذلا يحاش حينئذ ولو كفى تغريبه للقريب من وطنه لكن كفى تغريبه لنفسه ووطنه اذ القريب منه بمنزلة وذلك باطل قطعاً (قوله لما مر في الحج ان السفر الواجب يكفي فيه ذلك الخ) تقرر جواز سفرها وحدها مع الامن للحج الواجب وقياسه جواز تغريبها وحدها مع الامن فلا يرجع (قوله حتى يلزمها السفر الخ) لكن قياس جواز سفرها وحدها لغرض الحج مع الامن جواز تغريبها مع الامن ان اجابت إلى ذلك (قوله الا برضاه) لعلمه منقطع (قوله فلا يغرب الامع محرم) يحتمل جواز تغريبه مع امرأتين ثقتين يامن معهما للامن مع جواز الخلوة مر (قوله واما الرقيق فاطلق بعضهم فيه انها على السيد الخ) الذى فى العباب ثم ان غربه سيده فاجرة تغريبه عليه وان غربه الامام ففي بيت المال انتهى (قوله ففصل فيه) ينظر فى اى محل فصل فيه خصوصاً مع قوله اطلقوا فى الحد وقد يجاب بان المراد بالتفصيل فيه ما يستفاد من صدر التنبيه مع قوله والمعسر الخ (قوله)

واجب على القن اصاله وهو فى حكم المعسر والمعسر مؤنه فى بيت المال او لا تقدم على السيد بخلاف الحر فانه يتصور فيه اليسار وغيره فصل فيه كما تقرر وبوجه فرقه بين مؤنة التغريب ومؤنة الاقامة بان الثانية لحق الملك فلزمته مطلقاً بخلاف الاولى

وفصل بعض الاصحاب بين ان يكون المغرب المالك فهي عليه او السلطان فهي في بيت المال (فان امتنع) حتى بالاجرة (لم يجبر في الاصح) لان في اجباره تعذيب من لم يذنب (و) حد (العبد) يعني من فيهرق وان قل سواء الكافر وغيره (خمسون و تغريب نصف سنة) على النصف من الحرية فليمن نصف ما على المحصنات (١١٢) من العذاب اى غير الرجم لانه لا ينصف ولا مبالاة بضرر السيد كما يقتل بنحو رده

أى السيد مطلقا أى تعذرت من بيت المال أم لا (قوله وفصل بعض الاصحاب الخ) ويتجه انها من بيت المال سواء اغرب السيد ام لا لاجرة العسرة اه سلطان وياتى عن ع ش ما يوافقه (قوله فهي) اى مؤن السفر والاقامة (قول المتن فان امتنع الخ) ولا ياتى بما متناعه كما بحثه في المطلب اه معنى (قول المتن لم يجبر الخ) ثم لو اراد الزوج السفر معها او خلفها ليمتنع بها لم يمنع من ذلك وعليه النفقة حيثنذ وان لم يتمتع بها في المدة المذكورة بخلاف ما لو لم يسافر معها او سافر لغرض اخر واتفق مصاحبتها لها من غير قصد ولا تمتع فلا يستحق نفقة ولا كسوة لا غيرهما اه ع ش (قوله يعنى) الى قول المتن ولو اقر في النهاية إلا قوله ومخالفة الى وياتى (قوله يعنى من فيهرق الخ) فلا فرق في ذلك بين الذكرو الاثى والمكاتب وام الولد والمبعض اه معنى (قوله سواء الكافر) الى قوله وفيه نظرى فى المعنى (قوله لا ينصف) ببناء المفعول من التنصيف (قوله ولا يسكون الكافر) عبارة المعنى وقضية كلامهم انه لا فرق فيما ذكر بين العبد المسلم والكافر وهو كذلك وقول البلقينى لاحد على الرقيق الكافر لانه لم يلزم الاحكام بالذمة اذ لا جزية عليه فهو كالمعاهد والمعاهد لا يحد مردود لقول الاصحاب للكافر ان يحد عبده الكافر ولان الرقيق تابع لسيد فحكمه حكمه بخلاف المعاهد ولا نه لا يلزم من عدم لزوم الجزية عدم الحد كما في المرأة الذمية اه (قوله بقولهم) اى الاصحاب (قوله ومنه) اى من الجميع (قوله خروج نحو محرم الخ) اى ونفقته في بيت المال لانه لا مال للرقيق والسيد لاشئ عليه اه ع ش (قوله والعبد الامرد) يعنى عنه قوله المار اوسيد اه رشيدى (قوله لتعلقه) اى التغريب (قوله بذكر المرنى بها) متعلق بفصلت وبيان للتفصيل اه ع ش (قوله كاشد الخ) عبارة المعنى فيقولون رايناه ادخل ذكره او قدر حشفت منه في فرج فلانة على وجه الزنا وينبغى كما قال الزركشى ان يقوم مقامه زنى بها زنا يوجب الحد اذا كانوا عارفين باحكامه ويشترط تقدم لفظ اشهد على انه زنى ويذكر الموضع اه (قوله على سبيل الزنا) ويسوغ لذلك بقرينة قوية تدل على ان فعله على وجه الزنا اه ع ش (قوله اوزنا يوجب الخ) عطف على قوله ادخل الخ بتقدير العامل وكان ينبغى ان يصرح بذلك بان يقول اوزنى بها زنا الخ كما مر عن المعنى (قوله لانه قد يرى) اى الشاهد اه سم (قوله ما لا يراه الحاكم) اى ان كان الشاهد مخالفا له في مذهبه او كان مجتهدا ومنه يعلم انه لا يتم به الرد على الزركشى لانه لا يمكن اكتفى بعدم التفصيل في الموافق نعم قوله وقد ينسب بعضها يرد على الزركشى اه ع ش (قوله فالوجه وجوب التفصيل الخ) وفاقا للنهاية وشيخ الاسلام وخلاف للمعنى كما مر (قوله باربعة) فيه تامل (قوله موجب الحد) بكسر الجيم وقوله بل يحد كل منهم الخ معتمد اه ع ش (قول المتن او اقرار الخ) (فروع) ان رؤى رجل وامرأة اجنبيان تحت لحاف عزرا ولم يحد او يقام الحد في دار الحرب ان لم يخف فتنة من تحوردة الحدود والتحافة بدار الحرب ويسن الزناى ولكل من ارتكب معصية الستر على نفسه فاظهارها ليجد او يعز خلاف المستحب واما التحدث بها فكما فجر ام قطعها وكذا يسن للشاهد سترها بترك الشهادة ان رآه مصلحة فان تعلق بتركها ايجاب حد على الغير كان شهد ثلاثة بالزنا ثم الرابع بالتوقف ويلزمه الاداء اما ما يتعلق بحق ادى كقتل او قذف فانه يستحب له بل يجب عليه ان يقربه ليستوفى منه لما في حقوق الادميين من التضييق ويحرم العفو عن حد الله تعالى والشفاعة فيه مغنى وروض مع شرحه (قوله حقيقى) الى قول المتن ولو اقر في المعنى إلا قوله ان فهمه كل احد (قوله نظير ما تقرر في الشهادة) لعلة بالنسبة لغير المكان والزمان اذ لا يظهر لها هنا فائدة فليراجع اه رشيدى عبارة ع ش ومنه ان يقول لانه قد يرى (أى الشاهد) فالوجه وجوب التفصيل) كتب عليه مر (قوله وليس كازعموه) كتب عليه

ولا يكون الكافر لم يلتزم الجزية كما في المرأة الذمية ومخالفة جمع فيه مردودة بقولهم للكافر حد عبده الكافر وبانه تابع لسيد وياتى هنا جميع فروع التغريب السابقة وغيرها ومنه خروج نحو محرم مع الامه والعبد الامرد (وفى قول) يغرب (سنة) لتعلقه بالطبع فلا يختلفان فيه كمدة الايلاء (وفى قول لا يغرب) لتفويت حق السيد (ويثبت) الزنا (بيينة) فصلت بذكر المرنى بها وكيفية الادخال ومكانه ووقته كاشد أنه ادخل حشفته او قدرها في فرج فلانة محمل كذا وقت كذا على سبيل الزنا قال الزركشى اوزنا يوجب الحد اذا عرف احكامه وفيه نظر لانه قد يرى ما لا يراه الحاكم من افعال بعض الشروط او بعض كفيته وقد ينسب بعضها فالوجه وجوب التفصيل مطلقا ولو من عالم موافق وسيد كرى في الشهادات انها اربع لقوله تعالى فاستشهدوا عليهن اربعة منكم وعن جمع أنه لو شهد اربعة بزناه

بأربع نسوة لكن اقتصر كل منهم على انه رآه يزنى بواحدة منهم حد لانه استفيد من مجموع الشهادات الاربع ثبوت في زناه بأربعة وليس كازعموه لان كلا شهد بزنا غير ما شهد به الاخر فلم يثبت بهم موجب الحد بل يحد كل منهم لانه قاذف (او اقرار) حقيقى مفصل نظير ما تقرر في الشهادة ولو باشارة اخرس ان فهمها كل احد للاحاديث الصحيحة انه صلى الله عليه وسلم

رجم ماعز او الغامدية باقرارهما خرج بالحقين اليمين المردودة بعد نكول الخصم فلا يثبت (١١٣) بهان لكن تسقط حد القاذف

ويكفي الاقرار حال كونه
(مرة) ولا يشترط تكرره
اربعا خلافا لابي حنيفة
رضي الله عنه لانه صلى الله
عليه وسلم علق الرجم بمطلق
الاعتراف حيث قال واغديا
انيس الى امرأة هذا فان
اعترفت فارجمها وترديده
صلى الله عليه وسلم على ماعز
اربعا لانه شك في امره ولهذا
قال اباك جنون فاستثبت
فيه ولهذا لم يكرر اقرار
الغامدية وعلم من كلامه
السابق في اللسان ثبوته
ايضا عليها بلعانه دونها
والآتي في القضاء ان القاضي
لا يحكم فيه بعلمه نعم للسيد
استيفاءه من قننه بعلمه لمصلحة
تاديبه (ولو أقر) به (ثم
رجع) عنه قبل الشروع
في الحد أو بعده بنحو كذبت
أو رجعت أو ما زنت وإن
قال بعده كذبت في رجوعي
أو كذبت فأخذت فظنته زنا
وأن شهد حاله بكذبه فيما
يظهر بخلاف ما أقررت
لانه مجرد تكذيب للينة
الشاهدة به (سقط) الحد لانه
صلى الله عليه وسلم عرض
لما عز بالرجوع فولوا لانه
يفيد ما عرض له به بل لما
قالوا لانه عند رجمه طلب
الرد اليه فلم يسمعوا قال هلا
تركتنوه لعله يتوب أي
يرجع اذ التوبة لا تسقط
الحد هنا مطلقا فيتوب الله
عليه ومن ثم سن له الرجوع

في وقت كذا في مكان كذا ولو قيل لاحاجة الى تعيين ذلك فيه بل يكفي في صحة اقراره ان يقول ادخلت حشفتي
في فرج فلانة على وجه الزنا لم يعد لانه لا يقر الاعان تحقيقه (قوله رجم ماعز والغامدية باقرارهما)
انظر هل في قصة ماعز والغامدية انهما فصلا الاقرار اه سم (قوله لكن تسقط) من الاسقاط وكان
الانساب يسقط بها من السقوط (قوله لابي حنيفة) أي واحد اه معنى (قوله وترديده الخ) رد مستند ابي
حنيفة (قوله اربعا) لعله اراد به اجوبة قوله صلى الله عليه وسلم لعلك قبلت لعلك لمست اباك جنون مع
اقراره الاول اه عش (قوله ولهذا) أي للشك في أمره (قوله فاستثبت فيه) متفرع على قوله شك
الخ (قوله ولهذا) أي لاجل كون التردد عن الشك (قوله وعلم من كلامه الخ) جواب عما يرد على
المصنف من افعال طريق ثالث عبارة المغنى واررد طريق آخر مختص بالمرأة وهو ما اذا قذفها الزوج
ولا عن ولم تلاعن هي فانه يجب عليها الحد كما ذكره في بابه اه (قوله والآتي) أي ومن كلامه الآتي
(قوله قبل الشروع) الى قوله وافهم في المغنى الا قوله وان قال بعده كذبت في رجوعي وقوله وان شهد الى
بخلاف والى قوله ولو وجد في النهاية (قوله او بعده) فان رجع في اثباته فكل الامام متعديا بان كان
يعتقد سقوطه بالرجوع فثابت بذلك هل يجب عليه نصف الدية لانه مضمون وغيره او توزع الدية على السباط
قولان اقرهما كما قال شيخنا الثاني كالمضرب زنا على حد القذف اه معنى (قوله او رجعت) أي عما
أقرت به اه معنى (قوله او ما زنت) أي فافرأى به كذب فلا تكذب فيما ذكر للشهود فافهم انما شهدوا
بالاقرار وهو لم يكذبهم فيه اه عش (قوله وان قال بعده) أي بعد رجوعه (قوله او كنت الخ) عطف على
كذبت الاول (قوله بخلاف ما أقررت) أي فلا يكون رجوعا فلا يسقط به الحد اه عش (قوله لانه مجرد
تكذيب الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو شهدوا باقراره بالزنا فسقط عنهم ما أقررت لم يقبل
تكذيبه لانه تكذيب للشهود والقاضي اه (قوله الشاهدة به) أي باقراره اه سم (قوله انه) أي الرجوع
(قوله قالوا) أي المباشرون برجمه له أي صلى الله عليه وسلم انه أي ماعز او قوله اليه أي صلى الله عليه وسلم
(قوله طلب الرد الخ) ويجرد طلب الرد ليس رجوعا اه سم (قوله فلم يسمعوا) أي لم يجيبوه لما طلبه اه عش
(قوله فقال هلا تركتموه الخ) الوجه حذف الما من فقال اه رشیدی أقول قد صرح العصام بانه قد
يكون جواب لما مضى مقرونا بالفاء (قوله اذ التوبة الخ) علة للتفسير (قوله مطلقا) أي سواء ثبت الزنا
بالاقرار أو بالينة (قوله فيتوب الله عليه) من تمتة الحديث (قوله ومن ثم) أي من اجل ترغيبه صلى الله
عليه وسلم في الرجوع (قوله سن له الرجوع) عبارة المغنى والروض مع شرحه ويسن لمن أقر بزنا أو شرب
مسكر الرجوع كاسترأ ابتداء ولو قال زنت بفلا فأنكرت أو قالت كان تزوجني ففقر بالزنا وقاذف لها
فيلزمه حد الزنا وحد القذف فان رجع سقط حد الزنا وحده وان قال زنت بها مكره لزمه حد الزنا لا القذف
ولزمه لها مهر فان رجع عن اقراره سقط الحد لا المهر لانه حق ادى اه (قوله بقاء الاقرار) سياق أنه يضمن
بالدية اذ اقتل فليس قوله بالنسبة لغيره على عمره اه عش (قوله فلا يجب الخ) أي حد قاذفه سواء قذفه قبل
الرجوع أو بعده لانه سقطت حصانته باقراره بالزنا وغير المحصن لا يحد قاذفه اه عش (قوله فيه) أي في قاذفه
(قوله ولو وجد اقراره وبينه) أي ثم رجع عن الاقرار معنى ونهاية (قوله اعتبر الاسبق) وينبغي كما قال شيخنا
ان المعول على البينة حيث وجدت لان البينة في هذا الباب أقوى كما ان الاقرار في المال أقوى الا اذا استند

مر (قوله رجم ماعز والغامدية باقرارهما) انظر هل في قصة ماعز والغامدية انهما فصلا الاقرار (قوله
ولو اقر ثم رجع سقط) هل تسقط عدالته باقراره بالزنا ثم يعود حكمها برجوعه فيه نظر (قوله لانه مجرد
تكذيب للينة الشاهدة به) أي باقراره (قوله بل لما قالوا لانه عند رجمه طلب الرد اليه) ليس رجوعا (قوله
ولو وجد اقراره وبينه اعتبر الاسبق) المعتمد اعتبار البينة وان تأخرت لان البينة في حقوق الله أقوى من الاقرار
عكس حقوق الادميين مر ش (قوله ايضا اعتبر الاسبق) المعتبر البينة مطلقا ما لم يستند الحكم الى الاقرار

وأفهم قوله سقط أي عنه بقاء الاقرار بالنسبة لغيره كحد

(١٥) - شرواني وابن قاسم - (تاسع)

قاذفه فلا يجب رجوعه بل يستصحب حكم اقراره فيه من عدم حده لثبوت عدم احصائه ولو وجد اقراره وبينه اعتبر الاسبق

ما لم يحكم بالينة وحدها ولو متأخرة فلا يقبل الرجوع وكان في قبول الرجوع عنه كل حد لله تعالى كشرط وسرقة بالنسبة للقطع وافهم كلامه انه اذا ثبت بالينة لا يتطرق رجوع وهو (١١٤) كذلك لسكنه يتطرق اليه السقوط بغيره كدعوى زوجية وملك امة كما ياتي في السرقة

وظن كونها حليلة ونحو ذلك وكإسلام ذى بعد ثبوت زناه ببينة فانه يسقط حده (ولو قال) المقر اتركونى (او) لاتحدونى (او هرب) قبل حده (او فى اثنتائه (فلا) يكون رجوعا (فى الاصح) لانه لم يصرح به نعم يخفى وجوبا حالا فان صرح فذاك والا اقيم عليه للخبير السابق هلا تركتموه فان لم يحل لم يضمن لانه عليه السلام لم يوجب عليهم شيئا ولو اقر زان بنحو بلوغ او احصان ثم رجع وقال انا صبى او بكر فهل يقبل محل نظر وعدم القبول اقرب وليس فى معنى ما مر لانه ثم رفع السبب بالسكينة بخلافه هنا ولو ادعى المقر ان اما استوفى منه الحد قبل وان لم ير له يدينه اثر كما افهمه ما مر اخر البغاة وعلى قاتل الراجع دية لا قود لشبهة الخلاف فى سقوط الحد بالرجوع (و) مما يسقط الحد الثابت بالبينة ايضا (لو شهد اربعة) من الرجال (بزناها واربع) من النسوة ورجلان اورجل و امرأتان (انها عذراء) بمجمعة اى بكر سميت بذلك لتعذر وطئها وصعوبته وانما (لم) تعدى (لشبهة بقاء

الحكم الاقرار وحده فانه يعمل به قدمت البينة عليه أو تاخرت مغنى ونهاية (قوله) ما لم يحكم بالبينة وحدها)
يدخل ما لو حكم بها او بالافرار وحده و تاخر والمعتمدان المعبر البينة مطلقا ما لم يسند الحكم إلى الافرار
وحده مراه سم (قوله) وكاننا إلى قوله ملك امة في المغنى وإلى قوله وكاسلام في النهاية (قوله) بالنسبة
للقطع) أى اما المال فيؤخذ منه اه ع ش (قوله) لا يتطرق اليه رجوع (انظر ما المراد من هذا اه رشيدى
(اقول) المراد لا يسقط بالرجوع عبارة الروض والحد الثابت بالبينة لا يسقط بالرجوع اه و عبارة المغنى
قد يفهم كلام المصنف عدم سقوط الحد بعد ثبوته بالبينة وهو كذلك فلا يسقط بالرجوع كما لا يسقط هو
والثابت بالافرار بالتوبة لكن استثنى منه صورتان الاولى ما إذا اقيمت عليه البينة ثم ادعى الزوجية
الثانية الاسلام الخ (قوله) بغيره) أى غير الرجوع وقوله كدعوى زوجية أى لمن زنى بها وظاهره ولو
بالبينة وكانت المزنى بها متروجة بغيره اه ع ش (قوله) ملك امة وقوله وظن كونها الخ معطوفان على قوله
زوجية (قوله) وظن كونها الخ) أى وتصدق في ذلك وقوله ونحو ذلك أى كدعوى الاكراه اه ع ش (قوله)
بينه) وكذا بالافرار لكن يقبل رجوعه عنه اه ع ش (قوله) فانه يسقط حده) وفاقا للمغنى وخلافا للنهائية
عبارة لم يسقط حده وما ذكره المصنف في الروضة عن النص من سقوطه مفرع على سقوط الحد بالتوبة
والاصح خلافا هو عبارة سم المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى عدم السقوط اه (قوله) اتركونى) إلى قول
المتن ويستوفيه في النهاية إلا قوله للخبر السابق هلا تركتموه (قوله) لانه) إلى قوله ولو اقر زان في المغنى إلا
قوله للخبر السابق هلا تركتموه (قوله) به) أى الرجوع (قوله) فان صرح) أى بالرجوع (قوله) للخبر الخ) علة
للاستثناء (قوله) فان لم يخل) أى فاته اه مغنى (قوله) وقال اناصى الخ) تفسير للرجوع (قوله) فهل يقبل) الى
قوله وليس الخ عبارة النهائية فالمتجه عدم قبوله اه (قوله) وليس) أى قوله اناصى او بكر (قوله) في معنى مامر)
أى فى شرح ثم رجع الخ من قوله نحو كذب الخ (قوله) رفع السبب) وهو الاقرار بالزنا (قوله) ان اماما الخ)
أى او نائبه لما تقدم ان المراد بالامام حيثما اطلق ما يشمل نحو القضاة (قوله) وان لم ير له بسدنه الخ)
ظاهره وان عين للحدز منايغدمعه زال اثر الضرب اه ع ش (قوله) وعلى قاتل الرجوع الخ) وفاقا
للمغنى والروض وشرحه (قوله) وما يسقط الخ) ثم قوله ولا تنال محال لا يظهر مع هذا المزج العطف في قوله
ولا قاذفها ولا الشهود الخ قاتل (قوله) ايضا) أى مثل مامر قبيل قول المتن ولو قال الخ من قول الشارح لكنه
يتطرق اليه السقوط بغيره كدعوى زوجية الخ (قوله) من الرجال) الى قوله واولى في المغنى إلا قوله وبه يعلم
إلى المتن (قوله) لم تزن) عبارة المغنى لم توطأ اه (قوله) وبه يعلم) أى بالتعليل المذكور (قوله)
لا يحد الزانى الخ) أى لان وجود العذرة ظاهر في عدم الزنا اه ع ش (قوله) ومن ثم) أى من اجل هذا
الاحتمال (قوله) بحيث لا يمكن الخ) بان شهدوا إنها زنت الساعة وشهدت بانها عذراء اه مغنى (قوله) حد
قاذفها) أى والشهود كما هو ظاهر رشيدى وع ش (قوله) وبحث البليغى الخ) عبارة النهائية ومحله كما بحثه البليغى
ما لم تكن غوراء الخ (قوله) ان محله) أى محل قول المصنف لم تحدهى (قوله) فكالشهادة بانها عذراء الخ)
عبارة المغنى فليس عليها حد انزنا ولا عليهم حد القذف لانهم رموا من لا يمكن جماعه اه و عبارة الرشيدى قوله

وحده م (قوله ما لم يحكم الخ) يدخل فيه ما لو حكم بهما أو بالاقرار وحده وتأخر والحاصل انه ان أسند الحكم الى البيئة أو الاقرار اعتبروا ولا اعتبر البيئة لانها في حقوق الله اقوى من الاقرار والاقرار في حقوق الآدميين اقوى منهما م (قوله وكأسلام ذى بعد ثبوت زناه ببيئة فانه يسقط حده) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى عدم السقوط قال وص الشافعى على السقوط مفرع على قوله المرجوح وهو سقوط الحد بالتوبة (قوله حذاقها) سكت عن الشهود (قوله فكالشهادة الخ) قضيته انه لاحد هنا على القاذف

العذرة الظاهرة في أنها لم تنزه به يعلم أنه لا يجد الزاني بها أيضاً (ولا قاذفها) ولا الشهود عليها لاحتمال عود البكارة لترك فكا لشهادة المبالغة في الإيلاج ومن ثم قال القاضي لو قصر الزمن بحيث لا يمكن عود البكارة فيه حد قاذفها وبحث البلقيني وغيره أن محله إن لم تكن غوراء يمكن غيبة الحشفة فيها مع بقاء بكارتها والحدث ثبوت الزنا وعدم وجود ما يتنافى فيه ولو شهدوا بالرق أو بالقرن فكا لشهادة بانها عذراء وأولى

ولو أقامت أربعة أركانها على الزنا وطابت المهر وشهد أربع نساء بغيرها (ولو عين شاهد) من الأربعة (زاوية) أو زمانا مثلا (لزمانه) عين (الباقون غيرها) أو غير ذلك الزمان لذلك (١٥) الزنا (لم يثبت) للتناقض المانع من تمام

العدد بزية واحدة فيحد
القاذف والشهود
(ويستوفيه) أى الحد
(الامام أو نائبه من حر)
للاتباع ويشترط عدم
قصده لصارف كظلم وليس
منه حده بظن شرب فبان
زنا لقصده الحد في الجملة
(ومبعض) لتعلق الحد
بجملته وليس للسيد إلا
بعضها وقن كله أو بعضه
موقوف أو لبيت المال
وموصى بعقته زنى بعد
موت موص وهو يخرج من
الثلث بناء على أن أكسابه
له وهو الأصح وقن محجور
لاولى له وقن مسلم لكافر
واستيفاء الامام من بعض
هو مالك بعضه رجع الزركشى
فيه انه بطريق الحكم لا الملك
فما يقابله لاستحالة تبعيضه
استيفاء فكذا في الحكم
وفيه نظر لان الاستيفاء امر
حسى فامكنت الاستحالة
فيه ولا كذلك الحكم فلا
قياس ثم رأيت في تكملة
التدريب التصريح بما
ذكرته ويستوفيه من الامام
بعض نوابه (ويستحب
حضور) جمع من المسلمين
ثبت بأقرار أو بيينة على
الأوجه لقوله تعالى
وليشهد عذابها طائفة

فكالشهادة الخ ووجهه بالنسبة للقاذف والشهود انهم موان لا يتأني منه الزنا قاله الدميرى وبه يدفع
ما فى سم اهاى من قولهم قضيته انه لاحد هناعلى القاذف لا بالشهود مع انتفاء التعليل السابق فليراجع اه
أقول وكذا يدفع بذلك قول ع ش اى فلا تحدهى وبحسب دفعها على ما مر عن القاضى اذ لم يمكن عود
الرتق اه (قوله ولو أقامت أربعة الخ) قضيته انها لو أقامت دون الأربعة لم يثبت المال وهو ظاهر لان المال
انما يثبت بعد ثبوت سببه وهو الوطء ولم يثبت اه ع ش (قوله وشهد أربع انها بكر) ينبغي ان يحكى كلام
القاضى والبقينى المارن هنا فليراجع اه رشيدى ولعل مراده لا يجب المهر لو قصر الزمان بحيث لا يمكن عود
البكارة فيه ويحد اذا كانت غورا (قوله من الأربعة) الى قوله واستيفاء الامام فى المغنى (قول المتن
زاوية) اى من زوايا البيت (قوله مثلا) اى او امرأة (قول المتن لم يثبت) اى الحداه مغنى والاولى الزنا
(قوله بزية) بالفتح اسم للمرأة بالكسر اسم للبيته والمناسب هنا الاول لوصفه بالوحدة اه ع ش (قوله
والشهود) قال الزركشى ولا يبعد عدم الحد على الشهود اذا تقاربت الزوايا لا مكان الزحف مع دوام
الايلاج اه (قول المتن الامام أو نائبه) خرج به غيره فلو استوفى الجلد واحد من آحاد الناس لم يقع حدا ولو لم
الضمان لان الحد مختلف وقتا ومحل فلا يقع حدا الا باذن الامام بخلاف القطع اه مغنى (قوله للاتباع) الى
قوله خروجا فى النهاية (قوله ويشترط عدم قصده الخ) هذا الشمولة الاطلاق أولى من قول المغنى ولا بد فى
اقامة الحد من النية اه (قوله عدم قصده لصارف) ويصدق كل من الامام ونائبه فى دعوى الصارف وان
تكرر ذلك لان الاصل بقاء الحد ولان القصد لا يعلم الا منهم ما لو قصده اسم ولا ضمان لاهداره بثبوت
زناه ان كان محصنا بخلاف البكر فان حده باق وما فعله الامام لا يعتد به فيعده وينبغي أن يمهله حتى يبرأ من
اثر الاول وانه لو مات بما فعله به الامام ضمنه لانه لم يمت من حد اه ع ش (قوله وليس منه) اى من قصد
الصارف (قوله وقن) عطف على حر وقوله كاه الخ مبتدأ خبره قوله موقوف والجملة صفة قن (قوله بعد
موت موص) اى وقبل اعاقه اه مغنى (قوله وهو يخرج الخ) اى كاه او بعضه كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله
وقن مسلم) بالتوصيف لكافراى كمن تولدته (قوله واستيفاء الامام) مبتدأ خبره قوله رجع الخ (قوله
هو) اى الامام مبتدأ خبره قوله مالك بعضه بالتووين وبدون هو والجملة حال من الامام أو نعت له بناء على ان
الفيه للجنس (قوله فيما يقابله) اى الملك (قوله لاستحالة تبعيضه استيفاء) اى بان يجعل بعضه للحرية وبعضه
للق ووجه الاستحالة ان كل سوط وقع فهو على حر ورقيق اه رشيدى (قوله وفيه نظر) عبارة النهاية
والاوجه خلافه كفى تكملة التدريب اه اى فهو طريق الملك فيما يملكه والحكم فى غيره وتظهر فائدة فيه فبان
عزل اثناء الحد ع ش (قوله فامكنت الاستحالة الخ) اى امكن القول بها اه رشيدى (قوله ويستوفيه من
الامام) الى قوله وندب فى المغنى (قوله مطلقا) اى سواء ثبت الزنا بأقرار أو بيينة وقال ع ش اى حضرت
البينة ام لا اه (قول المتن وشهوده) اى ان ثبت الزنا بهم اه مغنى (قوله اقامة الحد) مفعول حضور الخ
(قوله خروجا) الى قوله ثم رأيت فى النهاية (قوله من خلاف من اوجه) اى اى حنيفة فانه قال بوجوب
حضورهم اه مغنى (قوله غير واحد) كالتغامدية وما عزاها مغنى (قوله وندب حضور الجمع والشهود
الخ) فى العبارة مسامحة وحتم وندب حضور الجمع مع الشهود هم مقتضى اطلاقهم بابدال الواو بمنع
وحذف مطلقا اه رشيدى (قوله ويندب) الى قوله فاندفع فى المغنى لا قوله وقد يجاب الى وليس (قوله
ويندب للبينة البداهة الخ) اى ثم الامام ثم الناس اه مغنى (قوله بدا الامام) اى بالرجم ثم الناس اه مغنى
ولا الشهود مع انتفاء التعليل السابق فليراجع (قوله وموصى بعقته زنى بعد موت موص) مفهومه عدم

من المؤمنين وحضور (الامام) مطلقا أيضا (وشهوده) اى الزنا اقامة الحد خروجا من خلاف من اوجه لنا انه ^{عليه السلام} رجم
غير واحد ولم يحضر ولا امر بحضور واحد معين وندب حضور الشهود والجمع مطلقا هو مقتضى اطلاقهم لكن بحث ان حضور
البينة يكفى عن حضور غيرهم وهو متجه ان اريد اصل السنة لا كمالها ويندب للبينة البداهة بالرجم فان كان بالافرار بدا الامام

(ويحد الرقيق) للزنا وغيره كقطع أو قتل أو حد خمر أو قذف (سيدة) ولو أنشأ أن علم شروطه وكيفيته وان لم ياذن له الإمام لخبر مسلم إذا زنت أمة أحدكم فليحدّها وخبر أبي داود والنسائي أقيموا الحدود على ما ملكتم إياها نكم نعم المحجور بقمه وليله ولو قسيما وبحث ابن عبد السلام أنه لو كان بين السيد وقته عداوة ظاهرة لم يقمه عليه ويؤيده ما مر أن المحجور لا يزوج حينئذ مع عظم شفقتهم فالسيد أولى واستشكله الزركشي بأن له حده إذا قذفه وقد يجاب بأن مجرد (١١٦) القذف قد لا يولد عداوة ظاهرة ويسن له بيع أمة زنت ثلاثة لخبر فيه ولو زنى ذمي ثم حارب

وارق لم يحده إلا الإمام لأنه لم يكن مملوكا يوم زناه وبه يفرق بينه وبين من زنى ثم أبيع فإن للشترى حده لأنه كان مملوكا حال الزنا قبل المشتري محل البائع كما يحل محله في تحليله من أحراره وعدمه بخلاف الأول لما زنى كان حرا فلم يتول حده إلا الإمام فاندفع استشكل الزركشي تلك بهذه ثم رأيت بعضهم أشار لنحو ما ذكرته وبهذا يتضح الفرق بين ما مر في المبعوض وحد الشركاء للشترى على قدر ملكهم ويستنبون في المنكسر وذلك لأن السيد ثم لو توزع هو والإمام وقع حده في جزء الحرية وهو ممتنع بخلاف توزع الشركاء هنا فإن حد كل يقع في جزئه الرق وغيره المماثل له وقضية إطلاقهم جواز استقلال أحدهم بحده حصته وإن لم تاذن البقية وعليه فهل يضمه لو تلف بذلك لأنه مشروط بسلامة العاقبة كالمعز أولا لأنه مقدّر ما دون فيه كل محتمل ومقتضى فرقهم الآتي قريبا بين حد الإمام

(قوله كقطع) أي للسرة أو قتل أي للردة والمحاربة أهمغنى (قول المتن سيدة) أي بنفسه أو نائبه ويستثنى من إطلاقه السفية فلا يقيم الحد على رقيقه كما قاله الزركشي لخروجه عن أهلية الاستصلاح والولاية أهمغنى (قول المتن سيدة) ظاهره وإن كان الرقيق أصله أفرعه بأن اشترى المصنوع أصله أفرعه وحلي (قوله ولو أنشأ) أي السيد (قوله ان علم) أي السيد شروطه وكيفيته أي وإن كان جاهلا بغيرها اه نهاية (قوله فليحدّها) عبارة المغنى فليجلدها وأعله رواية أخرى (قوله نعم المحجور) أي من طفل أو سيفه أو مجنون أهمغنى (قوله واستشكله) أي البحث (قوله ويسن له الخ) وبجوابه عليه أن يبين ذلك لمشتريها اه (قوله ثالثة) أي مرة ثالثة أهمغنى (قوله ثم أبيع) الأولى حذف الهمزة إذا لا باعة كافي القاموس التعريض للبيع لا البيع بالفعل المراد هنا (قوله في تحليله من أحراره) أي إذا كان بلا إذن السيد وعدمه أي إذا كان باذنه (قوله بخلاف الأول) أي الذمي وقوله تلك أي مسئلة الذمي وقوله بهذه أي مسئلة العبد أهمغنى (قوله وبهذا يتضح الفرق الخ) فيه توقف (قوله وحد الشركاء) عطف على ما مر (قوله ويستنبون الخ) أي أحدهم أو غيرهم اه مغنى (قوله وغير المماثل له) قد يقال لكنه ملك غيره اه سم (قوله جواز استقلال الخ) خبر وقضيته الخ (قوله بالنص والاجتهاد) نشر على ترتيب اللف (قوله الضمان الخ) خبر ومقتضى فرقهم (قوله لعموم ولايته) إلى قوله كافر في المغنى إلا قوله فلم يراع مخالفه (قوله ومع ذلك الأولى السيد) كذا في النهاية وقال الرشيدى أي إذا لم يباذله الإمام بقرينة ما بعده وصرح به في الروضة اه (قوله لثبوت الخبر فيه) ولأنه استمر مغنى وسم (قول المتن فإن تنازعا) أي الإمام والسيد أهمغنى (قوله فيمن يتولاه) أي حد الرقيق (قول المتن الإمام) أي يحده الإمام الأعظم أو نائبه أهمغنى (قول المتن وأن السيد يغربه الخ) لا يخفى ما في عطفه على الإمام المفيد لتفريع تصحيحه على التنازع (قوله كما تجلده) إلى قوله كما تنقله في النهاية إلا قوله وإن عجز إلى المتن (قوله في الخبر) أي خبر أقيموا الحدود على ما ملكتم إياها نكم * (تنبيه) * مؤنة تغريب الرقيق في بيت المال فإن قد دفع إلى السيد وعليه مؤنة في زمن التغريب وقيل في بيت المال أهمغنى (قوله فلا يحده الإمام) أي لخروجه عن قبضة السيد بالكتابة الصحيحة أما المصنف كتابه فائدة فكالن أهمغنى (قوله وإن عجز) أي فرق قبل استيفاء الحد أهمغنى (قول المتن والمصنف) بفتح المثناة أي كتابة صحيحة أخذ ما قبله اه ع (قوله بما مر) أي من شروط الحد وكيفيته (قول المتن يحدون عبيدهم) أي إذا لم يباذله الإمام أو لا فالإمام أولى أهمغنى (قوله لعموم الخبر الثاني) أي أقيموا الحدود على ما ملكتم إياها نكم وقد يقال إن الخبر الأول عام أيضا بالنسبة إلى المالك فلم قيد الخبر

استيفائه إذا زنى قبل الموت وإن تأخر استيفاءه بعد الموت وفيه نظر (قوله ويحد الرقيق سيدة) قال الاستاذ البكري في الكنز ولو أنشأ وهو أولى لأنه استرو منه يعلم أنه في غير الرجم فهو ظاهر اه وفيه دلالة على رجم الرقيق إذا زنى حال الرق فلينظر مع ما تقدم قبيل وإن السكامل الزاني الآن يبنى هذا على مخالفته ما تقدم أو يصور بما إذا زنى حال السكامل أيضا ثم حارب واسترق قبل الحد لكن هذا يخالف قول الشارح ولو زنى ذمي الخ (قوله لأنه لم يكن مملوكا يوم زناه وقوله الآتي لأنه كان مملوكا حال الزنى) قد يؤخذ من ذلك أنه لو عتق الرقيق قبل الاستيفاء كان للسيد استيفاءه فليراجع (قوله وغيره المماثل له) قد يقال لكنه ملكه غيره (قوله

وخاتمه بالنص والاجتهاد الضمان هنا لأن اقتصار كل على حصته أمر مجتهد فيه (أو الإمام) لعموم ولايته ومع ذلك الأولى بالتأني السيد لثبوت الخبر فيه فلم يراع مخالفه (فإن تنازعا) فيمن يتولاه (فالاصح الإمام) لعموم ولايته (و) الاصح (أن السيد يغربه) كما تجلده لأن التغريب من جملة الحد المذكور في الخبر (و) الاصح (أن المصنف) كتابة صحيحة (كحر) فلا يحده إلا الإمام وإن عجز أخذ ما تقر في ذمي زنى ثم حارب وأرق باعتبار إباحة الزنا (و) الاصح (أن السيد) الكافر والفاسق والمصنف (والجاهل العارف بما مر) (يحدون عبيدهم) لعموم الخبر الثاني والاصح أن أقامته من السيد تامها بطريق الملك لغرض الاستصطلاح كالنقص والجملة ومن ثم حده بعبه بخلاف القاضي

والمسلم المملوك لكافر يحده الامام كما مردون سيدة كانه قلاءه و اقراه خلافا للاذرعى لانه لا يقر ملكه عليه فلا استصلاح منه و نازع كثير و نفي
المكاتب و بنوا عليه ان من ملك قنا بعضه الحر لا يحده لانه ليس حرا كله و المعتمد ما ذكره (١١٧) في المكاتب و البعض اولى منه لان ملكه

تام تجب فيه الزكاة و غيرهما
بخلاف ملك المكاتب
(و) الاصح (ان السيد
يعززه) لحق الله تعالى كما
يحده و كون التعزير غير
مضبوط بخلاف الحد لا يؤثر
لانه يجتهد فيه كالقاضي
اما الحق نفسه فيجوز قطعاً
(و) انه (يسمع البينة)
و تركتها (بالعقوبة)
المقتضية للحد او التعزير
اي بموجبها للملك الغاية
فالوسيلة اولى وقضيته
انه لا فرق هنا ايضا بين
الكافرو المكاتب و غيرهما
لكن بحث جمع اختصاص
سماعها بالحر العدل
العارف بصفات الشهود
و شروطهم و احكام العقوبة
زاد بعضهم الذكورة و فيه
نظر (والرجم) الواجب
في الزنا يكون (بمدر) اي
طين متحجر (و) نحو
خشب و عظم و الاولى
كونه بنحو (حجارة معتدلة)
بان يكون كل منها يملا
الكف نعم يحرم بكبير
مذفف لتفويته المقصود
من التشكيل و يصغير ليس له
كبير تاثير لطول تعذيبه
و نازع فيه البلقيني لخبر
مسلم في قصة ما عزا عنهم و هو
بما وجدوه حتى بالجلاميد

بالثاني (قوله و المسلم المملوك الخ) استثناء معنى من قول المصنف و ان الكافر الخ اه عش (قوله كاسر)
اي في شرح و يستوفيه الامام الخ (قوله كانه قلاءه الخ) اي دون سيدة (قوله خلافا للاذرعى) راجع لقوله كما
نقله و اقراه لا لما قبله عبارة المغنى و محل الخلاف في الكافر اذا كان عبده كافر اما اذا كان مسلماً فليس له
إقامة الحد عليه بحال كما صرح به ابن كنج و قال الاذرعى انه الاصح المختار اه و بذلك ينحل توقف السيد عمر
حيث قال بعد ذكر عبارة المغنى ما نصه قوله و قال الاذرعى الخ هذا يخالف ما في التحفة فليحذر فلفل في العبارة
سقطاً او اختلف كلام الاذرعى اه فانه مبني على إرجاع قول الشارح خلافاً الخ الى ما قبل قوله كانه قلاءه الخ
(قوله انه لا يقر الخ) علة لقوله دون سيدة (قوله في المكاتب) اي في حد مملوكه (قوله و بنوا عليه)
اي على النزاع (قوله ما ذكره) اي المصنف في المكاتب من حده لمملوكه و البعض اولى منه اي من المكاتب
في حده لمملوكه (قوله لحق الله) الى قوله لكن بحث في النهاية و المغنى (قوله لحق الله) قال في شرح المنهج
و لحق غيره اه سم عبارة عش و بقى حق غيره كان سبب شخصاً او ضربه ضرباً لا يوجب ضماناً و ينبغي
الحاقه بحق الله تعالى فيعززه السيد على الاصح اه و لعله لم يطلع على ما في المغنى عبارة تنفيه محل
الخلاف في حقوق الله تعالى اما حقوق نفسه و كذا حقوق غيره فيستوفيه قطعاً اه (قوله لا يؤثر فيه) اي
في قياس التعزير على الحد (قوله لانه) اي السيد يجتهد فيه اي في التعزير (قوله و انه يسمع البينة و تركتها
الخ) ولا بد كما في الروضة و اصلها من علمه بصفات الشهود و احكام الحدود و ان كان جاهلاً بغيرها فلو سماع البينة
بزناه عالماً باحكامها او قضى بما شاهده من زناه جاز و خرج بكونه عالماً باحكام البينة ما لو لم يكن عالماً بها فلا
يسمعها لعدم أهليته لسماعها اه مغنى و روض مع شرحه (قوله المقتضية) بكسر الضاد (قوله أى
بموجبها) بكسر الجيم اي ما يوجب الحد و التعزير و المراد بالغاية هنا الحد و التعزير اه كردي و الاولى اي
ما يوجب العقوبة الخ (قوله فالوسيلة) اي البينة عش و مغنى (قوله وقضيته الخ) عبارة المغنى و قال
الزركشي اطلاق المصنف السيد بعد ذكره الكافر و المكاتب يوم طرد ذلك فيهم و هو ممنوع و قد صرح
الرافعي و غيره باعتبار الاهلية في سماع البينة و على هذا فيخرج الفاسق و المكاتب اه و قال شيخنا المراد
بان يكون فيه اهلية سماع البينة ان يعرف احكام الحدود و صفات الشهود و على هذا فيسمعها الفاسق
و غيره و هو ظاهر كلام الشيخين اه (قوله وقضيته) اي كلام المصنف (قوله انه لا فرق الخ) و هو المعتمد
اه نهاية و تقدم عن المغنى مثله (قوله هنا) اي في سماع البينة ايضا اي كالحد (قوله و فيه نظر) اي في
البحث المذكور (قوله الواجب في الزنا) الى قوله و لا يتنافيه في النهاية الا قوله و ان يخفى و الا نقاء بيده (قوله
اي طين) الى قوله و نازع في المغنى (قوله من التشكيل) بيان للمقصود (قوله و نازع فيه البلقيني) الى قوله
تصدق الخ عبارة النهاية و ما في خبر مسلم في قصة الخ غير مناف لذلك لصديق الخ (قوله و نازع فيه البلقيني)
و قال يرمى بالخفيف و الثقل على حسب ما يحده الرأى اه مغنى (قوله و يحجب) اي عن استدلاله بالخبر بانها
اي الجلاميد (قوله بل قولهم) اي الصحابة الراجين لما عر (قوله عرض الحرة) و هي اسم جبل في المدينة
اه عش (قوله دليل الخ) خبر بل قولهم الخ (قوله و الاولى) الى قوله و ظاهر المتن في المغنى الا قوله اي
ايلا ما يؤدى لسرعة التدقيق و قوله و يعتد الى المتن (قوله و الاولى) ان لا يبعد عنه الخ قال الماوردي
و الاولى لمن حضره ان يرحمه ان رجم بالبينة و ان يمسك عنه و ان رجم بالاقرار اه مغنى (قوله اذ جمع بدنه
الخ) علة لعدم الحرمة المفهوم من قوله و الاولى الخ اه كردي (قوله و ان يخفى و الا نقاء بيده) عبارة المغنى
و الاسنى و لا يربط ولا يقيد اه و عبارة الكردي و الوافى قوله و الا نقاء بمعنى مع فلا نقاء مفعول معه

لحق الله تعالى) قال في شرح المنهج و لحق غيره

وهي الحجارة الكبار و يحجب بانها تصدق بالمعتدل المذكور بل قولهم فاشتد و اشتدنا خلفه حتى أتى عرض الحرة فانتصب
لنا فرميناها بجلاميد الحرة حتى سكن فيه دليل على ان تلك الجلاميد لم تكن مذففة و لا لم يعددوا الرأى بها الى ان سكن و الاولى ان لا يبعد
عنه في خطئه و لا يدنو منه فيؤلمه اي لا يلاما يؤدى الى سرعة التدقيق و ان يتوقى الوجه اذ جميع بدنه محل للرجم و ان يخفى و الا نقاء بيده

وتعرض عليه التوبة لتكون خاتمة أمره والستر عورته وجميع بدنائه يؤمر به صلاة دخل وقتها ويجاب لشرب لا اكل واصلاة ركعتين ويجوز ويدفن في مقابرنا ويعتد بقتله بالسيف لكن فات الواجب (ولا يحفر للرجل) عند رجه وإن ثبت زناه بيينة وظاهر الماتن امتناع الحفر لكنه جرى في شرح مسلم على التخيير لأنه صرح أن ما عن أحفر له وأنه لم يحفر له واختاره البلقيني وجمع بأنه حفر له أولا حفرة صغيرة فهرب منها فاتبه حتى قتلوه بالحرة كما مر ولا ينافيه ما في رواية حفر إلى صدره لأنه قد بطاع منها ويهرب لإلا يلزم من الحفر ونزوله فيهارد اتراب عليه حتى لا يتمكن من الخروج (والأصح استحبابه للراءة) (١١٨) بحيث يباغ صدره (إن ثبت) زناه (بيينة) أو لعان كما يحتمه البلقيني إلا أنه كشف لا إقرار

لمسكها الحرب إن رجعت وثبوت الحفر في الغامدية مع أنها كانت مقرة لبيان الجواز بدليل أنه لم يحفر للجهنية وكانت مقرة أيضا (ولا يؤخر الرجم لمريض) يرجى برؤه (وحر وبرد مفرطين) لأن نفسه مستوفاة بكل تقدير (وقيل يؤخر) أي ندبا (أن ثبت بإقرار) لأنه يسيل من الرجوع ويرد بان الأصل عدمه أما ما لا يرجى برؤه فلا يؤخره قطعا على نزاع فيه وكذلك لو ارتد أو تحتم قتل في المحاربة نعم يؤخر لوضع الحمل والفظام كما قدمه في الجراح وإنزال جنون طرا بعد الإقرار (ويؤخر الجلد لمريض) أو نحو جرح يرجى برؤه منه أو لسكونها حتما لأن القصد الردع لا القتل (فإن لم يرج برؤه جلد) إذ لا غاية تنتظر (لا بسوط) لثلاث ملك (بل) بنحو نعال وتوقف البلقيني فيما المفاوق الم العنكال وأطراف ثياب و (بعنكال) بكسر العين أشهر من فتحها وبالمثلثة أي عرجون (عليه)

واللهي والاولى أن يحلى من أن يبق نفسه بيده يعني لا يربطاه (قول) وتعرض عليه التوبة أي ومع ذلك إذا تاب لا يسطع عنه الحداه ع شر (قول) والتستر الخ) أي وجوبها به معنى (قول) ويجاب لشرب أي وجوبا أه ع شر (قوله لا اكل) أي لأن الشرب لعاش سابق والا كل اشبع مستعمل أه معنى (قوله واصلاة ركعتين) أي بجواب لذلك ندبا فيما يظهر أه ع شر (قوله ويجوز) عبارة المغني والروض مع شرحه والمقتول حدا بالرجم أو غيره حكم موتي المسلمين من غسل وتكفين وصلاة وغيرها كتارك الصلاة إذا قتل أه (قوله وإن ثبت زناه بيينة) كافي الروضة واصلها فصل الماوردي والشيخ أبو إسحق بين أن يثبت زناه بيينة فيسن أن يحفر له حفرة ينزل فيها إلى وسطه لتتبعه من الحرب أو بإقرار فلا يسن أه معنى (قوله) وأنه لم يحفر له) أي وصرح أنه الخ (قوله واختاره) أي التخيير (قوله وجمع) أي البلقيني بين الروايتين المذكورتين (قوله فهرب منها) أي فمارجهم هرب منها أه نهاية (قوله ولا ينافيه) أي ذلك الجمع وقوله لأنه الخ لعله لدم المناقاة (قوله بحيث) إلى قوله ويرد في المغني لا أقوله ولعان كما يحتمه البلقيني وإلى قول الماتن بعنكال في النهاية لا أقوله على نزاع (قوله وثبوت الحفر الخ) رد لدليل مقابل الأصح (قوله وكذا) أي لا يؤخر قطعا (قوله) نعم إلى قوله وبعنكال في المغني (قوله يؤخر لوضع الحمل) فلو أقيم عليها الحد حرم واعتد به ولا شيء في الحمل لأنه لم يتحقق حياته وهو إنما يصمن بالغة إذا انفصل في حياة أمه وأما ولدها إذا مات لعدم من رضعه فينبغي ضمانه لأنه يقتل أمه أنف ما هو غذاء له أخذ أمه قالوه فيما لو ذبح شاة فمات ولدها أه ع شر (قوله) لوضع الحمل الخ) سواء كان الحمل من زنا أو غيره أه معنى (قوله ولزوال جنون الخ) يعني إذا أقر بالزنا ثم جن لا يحدف جنونه بل يؤخر حتى يفيق لأنه قد يرجع بخلاف ما لو ثبت بالبيينة ثم جن أه معنى (قوله) ونحو جرح عبارة المغني وفي معنى المريض النفساء ومن به جرح أو ضرب أه (قوله يرجى برؤه) كالحمل والصداع أه معنى (قول الماتن) فإن لم يرج برؤه الخ) أي كزمانة أو كان نضوا أه معنى (قوله بل بنحو نعال) خلافا للنهاية (قوله) وتوقف البلقيني الخ) عبارة المغني وإن نازع البلقيني في الضرب بالنعال أه (قوله) وأطراف الثياب) عطف على نعال (قول الماتن بعنكال) وهو الذي يكون فيه البلع بمنزلة العنقود من الكرم أه معنى (قوله أي عرجون) هو العنكال إذا ببس والعنكال هو الرطب فكانه بين هذا التفسير المراد من العنكال هنا أه رشيدى (قوله) وهى الخ) أي التائيت لرعاية الخبر (قوله فيضرب) إلى قول الماتن ولماذا جاء الامام في المغني لا أقوله وكسرهما وقوله على تناقض فيه وقوله مع الحبس (قول الماتن ضرب به مرتين) أي وإن كان رقيقا ضرب به مرة واحدة أه (قوله فيه) أي الحر (قوله) أما إذا لم تمسه إلى قوله وإنما ضمن في النهاية لا أقوله أو شك وقوله مع الحبس (قول الماتن اجزاه) أي الضرب به ولا يعاد فلو ضرب بما ذكر من يرجى برؤه فبرى لم يحزه ويحمر من له قذف على مريض بين الضرب بعنكال ونحوه وبين الصبر إلى برئه أه معنى (قوله أو قبله) عطف على قوله بعد ضرب به (قول الماتن مفرطين) أي شديدين أه (قوله) بدليل أنه لم يحفر للجهنية وكانت مقرة أيضا) قد يعكس فيقال الحفر في الغامدية لأنه مستحب وتركه في الجهنية لبيان الجواز للترك (قوله طرا بعد الإقرار) يفهم أنه لا تاخير لو ثبت بالبيينة

مائة غصن) وهى الشاربخ فيضرب به الحر مرة لخبر أبى داود بذلك (فإن كان) عليه (خمسون) غصنا (ضرب به مرتين) معنى لتكيل المائة وعلى هذا القياس فيه وفى الفن (وتمسه الاغصان) جميعا (أو ينكبس بعضها على بعض لئلا يباله بعض الالم) لثلاث تعطل حكمة الجلد من الزجر وبه فارق الاكتفاء في الايمان بضرب لا يؤلم على تناقض فيه لأن مبناها على العرف وغير المؤلم يسمى ضربا عرفا أما إذا لم تمسه ولم ينكبس بعضها على بعض أو شك في ذلك فلا يكتفى (فإن رأى) بفتح الراء وكسرهما بعد ضرب به بذلك (أجزاه) وفارق مقصود باحج عنه ثم شفى بأن الحدود دهنية على الدرء أو قبله حد كالاصحاء أو في أثباته اعتد بما معنى وحد الباقي كالاصحاء (ولا جلد في حر وبرد مفرطين) بل يؤخر

مسح الحبس لوقت الاعتدال ولو ليلا وكذا قطع المرفة بخلاف القود وحدث القذف لانهم احق آدمي واستثنى الماوردى والرويانى من يلد لا ينفك حرمه او برده فلا يؤخر ولا ينقل لمعتدلة لتاخر الحدو المشقة ويقابل افراط الزمن بتخفيف الضرب ليسلم من القتل (وإذا جلد الامام) أو نائبه (فى مرض أو حر أو برد) أو نضو خلق لا يحتمل السياط (فلا ضمان على النص) (١١٩) لحصول التاف من واجب اقيم عليه ولانما

ضمن من ختن فى ذلك بالدية لبوت قدر الجلد بالنص والختان بالاجتهاد فكان مشروطا بسلامة العاقبة كالتعزير واستشكل الزركشى ما ذكر فى النضو وقال الظاهر وجوب الضمان لان جلد مثله بالشكال لا بالسياط (فيقتضى) هذا النص (ان التأخير مستحب) وهو

كذلك عند الامام لكنه صحح فى الروضة وجوبه وعليه لا ضمان ايضا واعتمده الاذرى ونقله عن جمع ويؤيده قول ابن المنذر اجمعوا على أن المريض لا يجلد حتى يصح و صوب البلقينى حمل الاول على ما إذا كان الجلد فى ذلك لا يهلك غالبا ولا كثيرا والوجوب على خلافه

﴿كتاب حد القذف﴾ من حدمع لمنعه من الفاحشة او قدر لان الله تعالى قدره فلا تجوز الزيادة عليه (القذف) هو هنا الرمي بالزنا فى معرض التعبير لا الشهادة وهو لرجل وامرأة من اكبر الكباثر وان اوجب التعزير لا الحد فيما يظهر ويحتمل خلافه وانما وجب الحد به دون الرمي بالكفر لقدره هذا على نفي ماري به بان يحدد كلمة

مغنى (قوله مع الحبس) ولا يحبس على الراجح فى حدم من حدوده تعالى كما صرحوا به فى باب استيفاء القصاص اه نهاية (قوله لوقت الاعتدال) متعلق يؤخر (قوله بخلاف القود وحدث القذف) اى فلا يؤخر ان اه نهاية (قوله لمعتدلة) اى من البلاد (قول المتن وإذا جلد الامام الخ) خرج به السيد فلا يضمن رقيقه جز ما اه معنى (قوله وانضو خلق) بكسر النون وسكون الضاد اى ضعيف البدن (قوله لحصول التلف) اى قوله ويؤيده فى المغنى (قوله فى ذلك) اى المرض او الحر او البرد (قوله فكان) اى الختان (قوله واستشكل الزركشى الخ) عبارة المغنى واقتصار المصنف على عدم الضمان فى الحر والبرد المرض قد يشعر بوجوبه إذا كان الزانى نضو الخلق لا يحتمل السياط فجعله بها فاته وهو الظاهر كما قاله الزركشى لان جلد مثله الخ (قوله وهو كذلك الخ) عبارة النهاية وليس كذلك بل المعتمد كما صحح فى الروضة وجوبه وعليه فلا ضمان ايضا اه (قوله واعتمده) اى وجوب التأخير اه معنى وكذا الضمير فى نقله ويؤيده قوله حمل الاول اى ما اقتضاه النص من الاستحباب (قوله فى ذلك) اى المرض او الحر او البرد

﴿كتاب حد القذف﴾

(قوله من حد) الى قوله وتغليبا فى المغنى لا قوله اى وإن الى وانما وجب وقوله وإن اثم وقوله وبه فارق الى وكذا مكرهه وقوله مع عدم الاثم وقوله او لدغيره الى التنييه فى النهاية لا قوله اى وإن الى وانما وجب وقوله وقد يؤخذ الى المتن (قوله من حد) اى ما خوذ منه لغة اه ع ش (قوله لمنعه) اى الحد الشرعى (قوله من الفاحشة) اى من الاقدام عليها (قوله فلا تجوز الزيادة عليه) مفهومه جواز النقص وهو ظاهر باذن المقدوف سم اه ع ش (قوله هنا) اى شرعا اه ع ش (قوله لا الشهادة) عبارة المغنى ليخرج الشهادة بالزنا فلا حد فيها إلا ان يشهد به دون اربعة كما سياتى اه و عبارة الرشيدى انظر هل يرد على التعريف مالمو شهد اقل من النصاب او رجع بعض الشهود اه (قوله من اكبر الكباثر) اى بعد ما مر اه نهاية اى من القتل والردة والزنا (قوله وإن اوجب التعزير الخ) قال الحلبي قذف الصغيرة والمملوكة والحررة المنهكة من الصغائر لان الزيادة فى قذفهن دونه فى الكبير الحررة المستترة اه كردى (قوله لقدره هذا الخ) لك ان تقول إن كان المراد بالنسبة لدفع العار فتجديد الاسلام لا يفيه أو بالنسبة للخروج عن المعصية بفرض تحققها فالزنا كذلك بالتوبة أو بالنسبة للعقوبة فهى لا تثبت بمجرد القذف بل لا بد فيها من تمام نصاب الشهادة وحينئذ فلا قذف وإن ارى اثم اخر فليبين والله اعلم اه سيد عمر و فرق الرشيدى بما نصه وقوله بان يحدد كلمة الاسلام اى وبها يلتقى وصف الكفر الذى روى به ويثبت وصف الاسلام بخلاف نحو التوبة من الزنا لا يثبت بها وصف الاحسان اه (قوله ومرت تفاصيل القذف الخ) اى فاستغنى بها عن إعادةتها هنا (قوله فلا يحد حرى) اى ومؤمن اه ع ش (قوله وإن اثم الخ) اى القاذف لآذنه (قوله كما مر) اى فى باب الزنا فى شرح الاسكران (قوله فلا يحد مكره) ولولم يعلم اكراهه و ادعاه هل يقبل او لا او يقبل ان وجدت قرينة لا بعد الثالث فليراجع سم على المنهج اه ع ش (قوله وبه) اى بقوله مع عدم التعبير (قوله لوجود الجنابة منه الخ) يعنى ان الماخذهن التعبير ولم يوجد هنالك الجنابة وقد وجدت اه كردى (قوله ويجب التلفظ به) اى يجب لدفع الحد التلفظ بما اكره به فان زاد او تلفظ بغيره وجب

(قوله لكنه صحح فى الروضة وجوبه) كتب عليه مرو قوله وعليه لا ضمان ان كتب عليه لا ضمان م

﴿كتاب حد القذف﴾

(قوله فلا تجوز الزيادة عليه) مفهومه جواز النقص وهو ظاهر باذن المقدوف

الاسلام ومرت تفاصيل القذف فى اللعان (شرط حد القاذف) الالتزام وعدم اذن المقدوف وفر عيته للقاذف فلا يحد حرى وقاذف آذن له وإن اثم ولا اصل وان علا كما يأتى (والتكليف) فلا يحد صبي ومجنون لرفع القلم عنهما (الاسكران) فانه يحد وان كان غير مكلف تغليظا عليه كامر (والاختيار) فلا يحد مكره عليه لرفع القلم عنه ايضا مع عدم التعبير وبه فارق قتله إذا قتل لوجود الجنابة منه حقيقة ويجب التلفظ به

لداعية الاكره او كذا مكره وفارق مكره القاتل بانه آله اذ يمكنه اخذ يده فيقتل بهادون اسانه فيذف به وكذا لا يحدها بل بتحريره لقرب
اسلامه وبعده عن عالمي ذلك (ويعزر) القاذف (الممين) الصبي او المجنون زجره له وتاديبا ومن ثم سقط بالبلوغ والافاقة (ولا يحدها اصل) اب
أو أم وان علا (يقذف الولد) ومن ورثه (١٢٠) الولد (وان سفل) كالا يقتل به ولكن يهزر الا يذام ويفرق بينه وبين عدم حبسه بدينه

بان الحبس عقوبة قد تدوم
مع عدم الاثم فلم يلق بحال
الاصل على ان الرافعي
صرح بانه حيث عزر انما
هو لحق الله دون الولد وعليه
فلا اشكال ولم يقل هنا ولا
له وقاله في القود لئلا يرد
مالوكان لزوجة ولده ولدا
اخر من غيره فان له الاستيفاء
لان بعض الورثة يستوفيه
جميعه بخلاف القود ولو قال
لولده أو ولد غيره يا ولد
الزنا كان قاذفا لانه فيحد
لها بشرطه واذا وجب حد
القذف (فالحر) حالة القذف
(حده ثمانون) جلدة للآية
فدخل فيه مالو قذف ذمي
ثم حارب واروق فيجلد ثمانين
اعتبارا بحالة القذف
(والرقيق) حالة القذف
ايضا ولو مبعضا ومكاتب
وأم ولد حده (أربعون)
جلدة اجماعا وبه خصت
الآية على ان منع الشهادة
فيها للقذف مصرح بانها في
الاحرار وتغليبا لحق الله
تعالى والافواجب للآدمي
لا يخالف فيه القن الحروان
غلب حق الآدمي في توقف
استيفائه على طلبه اتفاقا
وسقوطه بعفوه ولو على
مال لكن لا يثبت المال
وكذا بشيرت زنا المقدوف

الحدها كردى (قوله به) أى بالقذف اه ع ش (قوله لداعية الاكره) اى لا لتشف او نحوه اه رشيدى
وظاهر صنيع الشارح ان الاطلاق كقصة التشفي وتقدم في باب الردة ان المكره لا تلزمه التورية (قوله
وكذا مكرهه) اى لاحد عليه ايضا اه نهاية اى ويعزر ع ش وسيد عمر (قوله وفارق) اى مكره القاذف
بكسر الراء اه كردى قال السيد عمر وقد يفرق ايضا بان النفس لخطرها غاظ فيها بتضمن من له دخل في
ازهاقها مباشرة اوسيا او شرط بخلاف العرض فاقصرت العقوبة فيه على المباشرة ان لم يكن له عذر
كالا كراهه (قوله بانه) اى القاتل بالا كراهه آله اى المكره بكسر الراء (قوله او المجنون) اى الذى له نوع
تميز مغنى وع ش اى كادل عليا صنيع المصنف رشيدى (قوله ورثه الولد) اى فقط اه سيد عمر وعبارة
ع ش اى من زوجة واخ من ام مثلا اه (قوله الا يذام) اى الشديد بالقذف فلذا يعزر رابعة حقه وكما يأتى
في فصل التعزير اه ع ش (قوله بينه) اى بين تعزير الاصل لقذف فرعه وبين عدم حبسه اى الاصل بدينه
اى الفرع (قوله قد تدوم) اى بخلاف التعزير فانه قد يحصل بقيام من مجلس ونحوه اه مغنى (قوله مع عدم
الاثم) اى من الاصل وحاصل ما ذكره من الفرق ان منع حبس الاصل لفرعه لا من احد هاتين العقوبة
قد تدوم والثاني عدم الاثم من الاصل بسبب الحبس الذى هو الدين بخلاف التزير فیهما اه رشيدى عبارة
السيد عمر اى بالنسبة لاصل الدين حيث كان مباحا وان عرض الاثم فيه بسبب مطلعه مع القدرة الذى هو مظنة
الحبس اه (قوله وقاله في القود) عبارته هناك ولا قصاص يقتل ولد وان سفل ولا قصاص يثبت له اى الفرع
على اصله كان قتل قته او عتيقه او زوجته او امه اه (قوله لئلا يرد مالوكان الخ) قديم مع الورود حيث نذ لان
المغنى ولا له من حيث انه له وذلك لا ينافى الخدم من جهة غيرهم اه ع ش (قوله مالوكان لزوجة ولده الخ) اى
والمقدوف الزوجة اه رشيدى اى والقاذف ابو الزوج خلا لما يأتى عن ع ش (قوله ولداخر) انظر
ما فائدة قوله اخر (قوله فان له الاستيفاء الخ) اى فاذا قذفها الزوج ثم ماتت وورثها ابنه وابنها من غيره
فلا ينه من غيره الحد وان لم يكن لابن الزوج الحد اه ع ش وقضية صنيع الشارح حيث قال لزوجة ولده
ولم يقل لزوجة ان القاذف هو ابو الزوج لا الزوج الا ان يريد تصويرا آخر غير ما فى الشارح (قوله ولو قال
الخ) اى ولو هازلا اه ع ش (قوله بشرطه) اى شروط المذكورة في قوله شرط حد القاذف الخ اه ع ش
(قوله فدخل الخ) تفرع على قوله حالة القذف وقوله فيه اى الحر (قوله وبه) اى بالاجماع (قوله خصت
الآية) اى اية فالجدوم ثمانين جلدة (قوله فيها) اى في الآية (قوله مصرح بانها الخ) اى لان العبد لا تقبل
شهادته وان لم يقذف اه مغنى (قوله وتغليبا الخ) عطف على اجماعا وفي هذا العطف المقضى ليكون التغليب
دليلا مستقلا لظاهر (قوله وان غلب الخ) غاية في قوله وتغليبا الخ اه رشيدى (قوله في توقف استيفائه)
اى حد القذف على طلبه اى الآدمي قوله وسقوطه الى قوله وقد يؤخذ منه في المغنى (قوله لكن لا يثبت
المال) اى على القاذف اه ع ش (قوله وكذا يثبت الخ) عطف على بعفوه (قوله او بلعان) اى في حق
الزوجة اه مغنى (قوله ولا يعاقب في الآخرة الخ) (فائدة) اختار المصنف والغزالي ان الغيبة بالقلب
يكتبها الملك الحافظان كمالوا تلتظ بها ويدركان ذلك بالشتم ولعل هذا فيما اذ اصمم على ذلك والافأخطر
على القلب مغفور اه مغنى (قوله لم يعاقب) اى في الآخرة اصلا وهو ظاهر اه ع ش وقال السيد عمر
والذى يتجه انه يائمه وان كان صادقا بناء على ما شى عليه الغزالي وتبعه النووي من ان الغيبة القلبية

(قوله لئلا يرد) قديم مع الورود حيث نذ لان المغنى ولا له من حيث انه له وذلك لا ينافى الخدم من جهة غيرهم (قوله
لئلا يرد الخ) قديم مع الورود حيث نذ لان المغنى ولا له من حيث انه له وذلك لا ينافى الخدم من جهة غيرهم (قوله

كالسانية

بينة أو اقرار أو يمين مردودة أو بلعان ومن قذف غيره ولم يسمعه الا الله والحفظة

لم يكن كبيرة موجبة للحد لخلوه عن مفسدة الايذاء ولا يعاقب في الآخرة الاعقاب كذب لا ضرر فيه قاله ابن عبد السلام
يؤخذ منه انه لو كان صادقا بان شاهد زناه لم يعاقب وهو محتمل (و) شرط (المقدوف) ليحد قاذفه (الاحصان) للآية (وسبق في اللعان)

بيان شروطه وشروط المقدوف نعم لا يجب على الحاكم البحث عن احصان المقدوف (١٢١) بل يقيم الحد على القاذف لظاهر الاحصان

تغليظا عليه لعصيانا بالقذف
ولان البحث عنه يؤدي إلى
اظهار الفاحشة المأمور
بسترها بخلاف البحث عن
عدالة الشهود فانه يجب عليه
ليحكم بشهادتهم لا لتفاه
المعنيين فيه كذا نقله الرافعي
عن الاصحاب (ولو شهد)
قاضي رجال احرار مسلمون
(دون اربعة بالزنا حدا)
حد القذف (في الاظهر) لما
في البخاري ان عمر رضى
الله عنه حد الثلاثة الذين
شهدوا ابن المغيرة بن شعبة
رضي الله عنه ولم يخالفه احد
ولم يأت بخلافه احد
ذريعة للوقعة في اعراض
الناس ولهم تخفيفا انه لم يزن
فان نكل لم يحدوا ان حلفوا
وكذا لو كان الزوج رابعهم
لتمتته في شهادته بزناها اما
لو شهدوا الا عند قاض فقفزة
قطعا ولا يحد شاهد جرح
بزنا وان انفرد لان ذلك
فرض كفاية عليه ويندب
لشهود الزنا فاعل ما يظنونه
مصلحة من ستر او شهادة
ويظهر ان العبرة في المصلحة
بحال المشهود عليه دون
حال الشاهد ويحتمل اعتبار
حاله ايضا (وكذا لو شهد
اربع نسوة و) اربع
(عبد و) اربع (كفرة)
اهل ذمة او اكثر في الكل
فيحدون (على المذهب)
لانهم ليسوا من اهل الشهادة
فتمحضت شهادتهم للقذف
ومحله ان كانوا ابصفا للشهود

كالسانية بل ما هنا أولى لانها السانية وان لم يسمعا أحد فليأمل اه (قوله بيان شروطه وشروط المقدوف)
اي شروط المقدوف صرحا وشروط الاحصان ضمنا فان عبارة هناك والمحض مكلف حرم مسلم عفيف عن
وطم يحده وكان الشارح أشار بذلك إلى دفع الاعتراض على المتن بان الذي سبق إنما هو شروط المحض
لا الاحصان لكن في جملة الفاعل لفظ بيان مع انه في المتن ضمير الاحصان تساهل اه رشدي (قوله نعم
لا يجب الخ) ظاهره الجواز لكن قوله ولان البحث الخ قد يقتضي خلافه اه عرش عبارة السيد عمر لك ان
تقول هذا ظاهر فيمن يغلب على الظن احصانه بناء على ظاهر حاله اما من يشك فيه فكيف يقدم على عقوبة
قاذفه مع الشك في سببها ولعل هذا ما نشأ قوله رحمة الله تعالى كذا نقله الرافعي عن الاصحاب والله اعلم اه (قوله
بل يقيم الحد على القاذف) اي حتى لو تبين عدم احصان المقدوف بعد حد القاذف لاشئ على المقدوف وان
كان سببا في الحد بل ظاهره انه لو مات القاذف بالحد لاشئ على المقدوف ولا على القاضي فليراجع لان
الاحكام مبنية على الظاهر اه عرش (قوله إلى اظهار الفاحشة) اي في المقدوف اه عرش (قوله لا تتفاء
المعنيين الخ) وفي انتفاء المعنى الثاني تأمل (قوله وكذا نقله الرافعي الخ) معتمد اه عرش (قوله عند قاض)
إلى التنبيه في المعنى الأول ولا يظهر إلى المتن وقوله او اكثر في الكل (قول المتن دون اربعة الخ) ظاهره انه
فاعل شهده هو وعلى مذهب الاخش والكوفيين من ان دون ظرف يتصرف اما على مذهب سيبويه
والبصريين من انه لا يتصرف فالفاعل مقدر معلوم من المقام ودون صفة له تقديره رجال دون اربعة وهذا
المقدر ذكره مروج اه بجري على المنهج (قوله ذريعة) اي وسيلة اه عرش (قوله فان نكل لم يحدوا)
أي وان حلف حدوا وقوله ان حلفوا اي وان نكلوا حدوا اه زبادي (قوله وكذا لو كان الزوج رابعهم)
اي فيحدوه وهم معنى وسم وعش (قوله لتمتته الخ) اي في دفع عارها عنه مثلا اه رشدي (قوله اما لو
شهدوا الخ) يعني مطلق الشهود وان كثروا والخصوص المذكورين في المتن اه رشدي (قوله فقفزة
قطعا) اي وان كان بلفظ الشهادة اه معنى (قوله ولا يحد شاهد جرح بزنا) وذلك بان شهدي قضية فادعى
المشهود عليه ان نازان واقام من شهد بذلك فلا حد على الشاهد بزنا ولا على المشهود عليه لان غرضه الدفع عن
نفسه لا التعبير اه عرش (قوله لان ذلك) اي جرح الشهادة بزناه (قوله ويحتمل الخ) عبارة النهاية
ولو قيل باعتبار حاله ايضا لم يبعد اه (قوله اعتبار حاله) اي الشاهد (قوله وأربع عبيد اربع كفرة)
عبارة النهاية اربعة بالثأف فيها (قوله اهل ذمة) إذ لا حد على اهل الحرب وان قذفوا لعدم الالتزام اه سم
(قوله او اكثر) ظاهره وان بلغوا حد التواتر اه عرش اي لان غاية ذلك افادة العلم للقاضي بزنا المشهود
عليه والقاضي لا يحكم بعلمه في حدود الله تعالى كما يأتي فلم يقدشهادتهم إلا بالتعبير (قوله ومحله) اي محل الخلاف
اه معنى (قوله ان كانوا ابصفا للشهود الخ) اي ثم باتوا كفارا او عبيدا اه معنى (قوله وإلا الخ) اي بان علم
حالم لم يصغ القاضي اليهم اه معنى (قوله فيكونون قذفة قطعا) اي لان قولهم ليس في معرض شهادة (فروع)
لو شهد اربعة بالزنا وردت شهادتهم بفسق ولو مقطوعا به كالزنا وشرب الخمر لم يحدوا وافرقت ما مر في نقص
العدد بان نقص العود متيقن وفسقهم إنما يعرف بالظن والاجتهاد والحديد بالاشبهة ولو شهد بالزنا خمسة
فرجع واحد منهم عن شهادته لم يحد لبقاء النصاب او اثنان منهم حد لانها الحقا به العار دون الباقيين تمام النصاب
عند الشهادة مع عدم تقصيرهم ولورجع واحد من اربعة حد وحده دون الباقيين لما ذكر اه معنى
زاد الاسنى سواء ارجع بعد حكم القاضي بالشهادة ام قبله ولورجع الاربعة حدوا لانهم الحقوا به العار

ارثا فليأمل (قوله دون اربعة) قال في الروض ولوردت شهادتهم بفسق مقطوع به أي فلا يحدون اه
وكردها بالفسق ردّها بالعداوة كما في شرحه (قوله وكذا لو كان الزوج رابعهم) فيحدوه وهم (قوله ويحتمل
اعتبار حاله ايضا) وعلى هذا لو تعارضوا رضافيه نظر (قوله اهل ذمة) إذ لا حد على اهل الحرب وان قذفوا
لعدم الالتزام (قوله لانهم ليسوا من اهل الشهادة الخ) عبارة الروض وان شهد ثلاثة فحدوا واعادها مع
اربع لم يقبل اه ثم قال في الروض وان شهد خمسة فرجع واحد لم يحدوا واثنان حدوا دون الباقيين وكذا لو

ظاهرا وإلا لم يصغ اليهم فيكونون قذفة قطعا

ولا تقبل إعادتهما من الأولين إذا تواتر البقاء التهمة كفاً ساق رد فتأب بخلاف نحو الكفرة والعبيد لظهور نصهم فلاتهمة (ولو شهدوا واحد على آخره) بالزنا (فلاحد) كالأول قال له أقررت بالزنا فأصدا به قذفه وتعبيره بل أولى (تنبيه) قد يستشكل ما تقرر المعلوم منه أن حد دون الأربعة للذف اللازم منه الفسق بأنه كيف (١٢٢) تجوز فضلا عن أن تطلب من أحد الأربعة الشهادة بالزنا مع احتمال أن البقية لا يشهدون

فيترتب عليه الفسق والحد ولا حيلة مسقطه لها عنه بفرض عدم شهادة البقية ولا اصل هنا نستصحبه بل الاصل عدم شهادتهم وإن وثق كل من الأربعة بالبينة بأنه يشهد بعده وبما يزيد الاشكال أنه قد يترتب على عدم شهادتهم حد قاذفه حينئذ يتعارض خشية الشاهد الحد والفسق بامتناع غيره وحد الغير أن لم يشهدوا شكل من ذلك أنه لو علق الطلاق بزناها وعلم به اثان فإن شهادته ترتب عليهما الحد والفسق وإن لم يشهدا صار مقرين للزوج على وطنها زالكن يحتمل في هذه انهما يشهدان وجوباً ولا شيء عليهما لأن قصدهما إيقاع الطلاق يمنع عنهما توهم القذف بصورة الشهادة وقد يجاب عن ذلك بأنه مراً للشاهد أن يحلف المشهود عليه أنه ما زنى فإذا كان الشاهد متحققاً لزناؤه فهو في أمن من الحد لأنه إذا تطلب منه البين بأنه ما زنى يتمتع منها نظراً للغالب على الناس من امتناعهم من البين الغموس فسوغ له النظر إلى هذا

سواء أعمدوا أم أخطوا لأنهم فرطوا في ترك التثبت اه (قوله ولا تقبل الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو شهد دون أربعة بالزنا فحدوا أو أعادوا ما مع أربع تقبل شهادتهم كالفاسق ترد شهادته ثم يتوب ويعيد لا تقبل ولو شهد بالزنا عبيد وحده أو أعادوا شهادتهم بعد العتق قبلت اه (قوله من الأولين) أي فيما لو كانوا دون أربعة عشا وكردى (قوله إذا تواتر) أي بعد الرد والحد اه رشيدى (قوله بخلاف نحو الكفرة الخ) أي فتقبل منهم إذا أعادوا ما بعد كمالهم اه عشا (قول المتن ولو شهدوا أحد الخ) قسم قوله ولو شهد دون أربعة بالزنا اه عشا (قوله بل أولى) أي ما في المتن بعدم الحد (قوله ما تقرر) وهو قوله حد القذف في شرح حدوا فإنه يعلم منه أن حد دون الأربعة لأجل القذف اللازم منه الفسق اه كردى (قوله بأنه الخ) متعلق يستشكل (قوله من أحد الأربعة) متعلق يجوز وتطلب على التنازع وقوله الشهادة فاعلمها على التنازع (قوله عليه) أي على إدامه لا أحد الشهادة (قوله لها) أي الفسق والحد (قوله عنه) أي عن الأحد (قوله بل الاصل الخ) لك أن تقول لا التفات لهذا الاصل مع كون الظاهر والغالب عند توافقهم على الشهادة أنهم يشهدون اه سم (قوله عدم شهادتهم) أي للبقية (قوله بأنه يشهد) أي كل من البقية وهو يدل من البقية بأعادة الجار (قوله على عدم شهادتهم) أي الأربعة (قوله الحد الخ) أي حد نفسه (قوله بامتناع غيره) أي من الشهادة (قوله وحد الغير) عطف على الحد والغير هنا شامل لمن شهد قبله ولقاذف المشهود عليه مطلقاً (قوله إن لم يشهد) أي كل من الأربعة (قوله في هذه) أي مسألة تعليق طلاقها بزناها (قوله ولا شيء الخ) أي من الحد والفسق (قوله إيقاع الطلاق) أي إظهار وقوع الطلاق وهو بالنصب مفعول قصدهما وجملة منع الخبران (قوله توهم القذف الخ) أي قصد القذف (قوله عن ذلك) أي الاستشكل الأول (قوله بأنه مراً) أي انفاً (قوله فهو) أي الشاهد وكذا الضمير في لأنه الخ (قوله منه) أي من المشهود عليه (قوله يتمتع منها الخ) قد يقال فما الحكم لو فرض أنه يقطع بأقدامه على البين اه سيد عمر (قوله نظر الغالب الخ) لعله بالنسبة إلى زمانه بل النسبة إلى غير نحو الزنا فتأمل (قوله فسوغ) أي جوز (قوله النظر) فاعل سوغ وقوله الشهادة مفعوله (قوله قد تلزمه) أي الشهادة (قوله لأمته الخ) مرافيه (قوله حينئذ) أي حين النظر المذكور أو حين كون الغالب الامتناع (قوله فلكل واحد) إلى قوله كذا قال في النهاية والمغنى (قوله لأن شرط التقاض) أي حتى على الضعيف القائل به في غير النقود اه رشيدى (قوله وهو) أي اتحاد الصفة معنى وشرح المنهج قال البجيرمى ولم يقل والجنس كالأول لأن الجنس هنا واحد اه (قوله باختلاف البدنين الخ) أي بدن القاذف والمقذوف في الخلقة وفي القوة والضعف اه شرح المنهج (قوله لمن سب الخ) ويجوز للظلم أن يدعى على ظالمه ولو سمع الإمام رجلاً يقول زنى لم يقم عليه الحد لأن المستحق مجهول ولا يطالبه بتعيينه لأن الحد يدعى بالشبهة وإن سمعه يقول زنى فلان لزمه أن يعلم المقذوف في أصح الوجوه لأنه ثبت له حق لم يعلم به فعلى الإمام إعلامه كالأول ثبت عنده مال لشخص لم يعلم به اه معنى (قوله بقدر سبه) لعل المراد قدره عدداً لا مثلاً ما ياتي به الساب بقوله مالا كذب فيه الخ اه حلى (قوله مالا كذب فيه الخ) أي وإن كان ما أتى به الأول كذباً أو قذاً اه حلى وفي عشا ما يوافقه (قوله يا أحمق) قال لم والاحق من يفعل الشيء في غير موضعه مع علمه ببقبحه اه بجيرمى (قوله لخبر أبى داود) هذا دليل التقاض في السب وقوله ولأن أحد الخ هذا دليل التمثيل بإظهار ما أحق فكان المناسب أن يذكر كلا رجوع واحد من أربعة حد وحده أي سواء رجع بعد حكم القاضي بالشهادة أم قبله اه (قوله بل الاصل عدم شهادتهم الخ) لك أن تقول لا التفات لهذا الاصل مع كون الظاهر والغالب عند توافقهم على الشهادة

الغالب الشهادة بل قد تلزمه لأنه حينئذ من حقوق ضرره فتأمل ذلك فإنه مهم (ولو تقاضا فليس تقاضا) منها فلكل واحد الحد على الآخر لأن شرط التقاض اتحاد الجنس والصفة وهو متعذر هنا لاختلاف تأثير الحدين باختلاف البدنين غالباً نعم لمن سب أي رد على سابه بقدر سبه مالا كذب فيه ولا قذف كإظهار ما أحق لخبر أبى داود أن زينب لما سبت عائشة رضى الله عنها قال

عن ذلك ولا يحل له أن يتجاوز
لنحو أبيه و بالتصا له يستوفى
يبقى على الاول اثم الابتداء
والا اثم لحق الله تعالى كذا
قاله غير واحد وظاهره
ان لم يجعل والا اثم هو
السابق انه يبقى عليه اثمان
والذى يتجه انه لا يبقى
عليه الا الثاني فقط كما قالوه
فيمن قتل فقتل قودا واذا
وقع الاستيفاء بالسب
المائل فابى ابتداء يبقى على
الاول للثاني حتى يكون
عليه اثم وانما الذى عليه
الاثم المتعلق بحق الله تعالى
فاذا مات ولم يتب عوقب
عليه ان لم يف عنه (ولو
استقل المقتوف) بالاستيفاء
للحد ولو باذن الامام او
القاذف (لم يقع الموقع)
فان مات به قتل المقتوف
مالم يكن باذن القاذف كما
هو ظاهر وان لم يموت لم
يجلد حتى يبرأ من الم الاول
وانما لم يقع لاختلاف
ايلام الجلدات مع عدم
امن الحيف ومن ثم اعتد
بقتله للزنى المحصن لا بجلده
نعم لسيد قذفه ان يحده
وكذا لمن قذف وتعذر
عليه الرفع للسلطان ان
يستوفيه اذا امكنه من غير
مجاوزة للشرع والله اعلم
(كتاب قطع السرقة)
قل لو حذفه كاحذف حد
من كتاب الزنا لكان اعم
واخصر لتناوله احكام

منها عقب مدعاه كما فعله المغنى (قوله لها) أى اعانته اه عش (قوله سبها) وفي سنن ابن ماجه دونك
فانصرى فاقبالت عليها حتى يسرى بها فيها فهل وجه النبي ﷺ اه مغنى (قوله عن ذلك) اى عن الظلم
والحق (قوله ولا يحل له) اى للمسبوب (قوله و بالتصا له) اى لنفسه بسببه صاحبه اه عش (قوله ليستوفى
اى ظلامته وبرى الاول مغنى وشرح المنهج (قوله ويبقى على الاول اثم الابتداء) اى لما فيه من الابداء و ان
كان حقا اه عش (قوله والا اثم الخ) اى المذكور اه عش فاللعبد الذكرى يجزى (قوله ان لم يجعل
والا اثم) اى لظو ويا اثم في قوله والا اثم لحق الله تعالى هو السابق اى عين السابق في قوله اثم الابتداء وقوله
انه يبقى الخ خبر وظاهره الخ (قوله اثمان) اى احدهما اثم الابتداء والاخر الاثم لحق الله تعالى (قوله
إلا الثاني) اى الاثم لحق الله تعالى (قوله فاذا مات) اى الاول (قوله ان لم يف عنه) اى ان لم يف الوajib
تعالى عنه بفضله اه كردى (قوله للحد) الى الكتاب فى النهاية الى قوله ولانما الى نعم (قوله كاه وظاهر)
اى فيض من اى وعليه فلو اختلف الوارث والمقتوف فيبغى تصديق الوارث لان الاصل عدم الاذن اه
عش وقوله فيض من لعل صوابه الا بضع (قوله و لم يموت الخ) سكت هنا عما يلزم المقتوف سم اقول
يلزمه التعزير فقط اه عش (قوله اعتد بقتله) اى قتل واحد من الرعايا اه كردى (قوله نعم) الى الكتاب
فى المغنى (قوله وكذا ان ذل الخ) قضية التبيد به ان يستحق التعزير ليس له استيفاءه وإن ججز عن زفقه
للحاكم ووجه بان التعزير يختلف باختلاف الناس فليس له قدر مخصوص ولا نوع يستوفيه المستحق ولو
كان عارفا بذلك فلو جوزه لفعله بما يتجاوز فى استيفاءه عما كان يفعله القاضى لو رفع له فاحفظه اه عش
قوله وتعذر الرفع الخ) هل من تذر الرفع فقدان بينه الظاهر نعم والله اعلم اه سيد عمر وسياق عن الاسنى
ما يصرح به (قوله للسلطان) اى او من يقوم مقامه من يعتد بفعله ومنه الحاكم السياسى فى قرى الريف
وان لم يكن له ولاية القضاء اه عش (قوله ان يستوفيه الخ) اى كالدين الذى له ان يتوصل الى اخذه اذا
منع منه ما يصرح به الماوردى وقضية هذا التشبيه ان له ذلك بالبلد اذا لم يكن له بينة بقذفه والقاذف يجحد
ويحلف اه اسنى (قوله من غير مجاوزة للشرع) ولو بالبلد كما قاله الاذرى اه نهاية

(كتاب قطع السرقة)

(قوله قيل) الى قوله فان قلت فى النهاية الا قوله ان القطع الى هو المقصود (قوله لو حذفه) الى قوله اه فى المغنى
(قوله اعم واخصر) الاول ليتصل الدلة بمعلوها قلب العطف (قوله ويرد الخ) حاصله بقطع النظر عن قوله
فكان الى فذكر انه لما كان القطع مشتركا بين السارقين لا يتفاوتون فيه بخلاف الحد فانه يختلف باعتبار
كون الزانى بكرا او محصنا وبين كونه حرا او رقيا لا حظ لذلك فلم يذكر الحد فى الزنا لاختلافه باختلاف
الزناة وذكر القطع فى السرقة لعدم اختلافه اه عش (قوله فكان الخ) هذا الترتيب يحتاج لبيان اه سم
(قوله فكان هو المقصود بالذات) لعل وجهه ان السرقة تشاركها فى الاحكام المترتبة عليها غير القطع
ابواب كثيرة كالالاختلاس والانتهاج والجحد فانها كلها مشتركة فى الحرمة وضمان المال ان تلف
وارش نقصه ان نقص واجرة مثله لمدة الاستيلاء عليه وانما اختصت السرقة بالقطع فكان هو المقصود
بالذات فى هذا الباب بخلاف الزنا فانه لم يشارك فى الاحكام المترتبة عليه غيره كعدم ثبوته النسب به وعدم

أنهم يشهدون (قوله وان لم يموت) سكت هنا عما يلزم المقتوف باستقلاله والظاهر أنه التعزير بما يراه الامام
(قوله من غير مجاوزة للشرع) ولو بالبلد كما قال الاذرى م رش

(كتاب قطع السرقة)

(قوله ويرد بان القطع الخ) يرد على هذا الرد ان المقصود فى الابواب بيان الاحكام ولا نسلم ان بيان احكام
القطع مقصودة بالذات وبيان احكام نفس السرقة مقصودة بالتبع وما اشار الى الاستدلال به من عدم
اختلاف القطع ممنوع اذ عدم هذا الاختلاف لا يقتضى اختصاص القطع بالمقصودية بالذات (قوله فكان
هو المقصود الخ) هذا الترتيب يحتاج لبيان ثم ان هذا التوجيه مع احتياجه للبيان لا يدفع الاعتراض كما لا يخفى

نفس السرقة اه ويرد بان القطع هنا واحد لا يختلف باختلاف الفاعل فكان هو المقصود بالذات

وماعده بطريق التبع له فذكر لذلك والخدم متعدد بتعدد قاعله ومختلف في بعض اجزائه وهو التغريب لحذف ثلاثيهم التخصيص ببعضها فهما صنيعان لكل ملحوظ فان قلت قال الزركشي عبر في التنبيه بحذف السرقة وهو احسن لان الحد لا ينحصر في القطع قلت انما يصح هذا بناء على الضعيف ان الجسم من تمتة الحد او على ان من سرق خامسة او لاربعة او لا تكليف يكون تعزيره الذي ذكره حداله والوجه خلافه لان الخدمة مقدر شرعا والتعزير (١٢٤) بخلافه وما هنا غير مقدر فتعذر كونه حدا ونص الامام على ان تعزير الصبي اي المميز

والقاضي على ان تعزير المجنون الذي له نوع تمييز حده فيه تجوز ظاهر كما هو واضح (السرقة) هي بفتح فكسر او بفتح او كسر فسكون لغة اخذ الشيء خفية وشرعا اخذ مال خفية من حرز مثله بشرطه الاتية والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع ولما شكك الملحد المعري بقوله

يد بخمس مشين عسجد
وديت * ما بالها قطعت
فربع دينار
اجابه القاضي عبدالوهاب
المالكي بجواب بديع
مختصر وهو قوله
وقاية النفس اغلاها
وارخصها
وقاية المال فافهم حكمة
الباري

اي لو وديت بالقليل لكثرت
الجنائيات على الاطراف
المؤدية لازهاق النفوس
لسهولة الغرم في مقابلتها
ولو لم يقطع الا في الكثير
لكثرت الجنائيات على
الاموال واجاب ابن
الجوزي بانها لما كانت امينة
كانت ثمينة فلما خانت هانت
واركان السرقة الموجبة

المصاهرة واسترقاق الولد الحاصل به لعدم نسبته لوالطى وترب الحد عليه كترت هذه الاحكام فلم يكن مقصودا بالذات بل الاحكام كلها مشتركة ادهش (قوله وما عده بطريق التبع) اي لان الكلام هنا اصاله في الحدود ومن ثم عبر بعضهم بعد باب الردة بكتاب الحدود وجعله ابوابا من باب السرقة فاندفع قول ابن قاسم لان سلم ان بيان احكام القطع مقصودة بالذات وبيان احكام نفس السرقة مقصودة بالتبع انتهى وبما يدفعه ان ابن حجر والشارح لم يجعل احكام السرقة تابعة في حد ذاتها وانما جعلها تابعة هنا في هذا الموطن المقصود منه بيان الحدود كما تقرر اه رشدي (قوله فذكر) اي لفظ قطع لذلك اي لكونه هو المقصود بالذات (قوله والحد) بالنصب عطف على القطع ثم اي في الزنا (قوله لحذف) اي لفظ حد (قوله ثلاثيهم التخصيص الخ) قد يقال ذكره مع توهم التخصيص ببعضها اهلون من حذفه الموهوم عدم ارادته راسا والموهوم ارادة بعضها اذ الحذف لا يمنع الايهام اه سم (قوله ببعضها) اي الحدود في الزنا اه رشدي (قوله فيما الخ) اي ذكر القطع هنا وحذف الحد في الزنا (قوله وهو) اي تعبير التنبيه (قوله قلت انما يصح هذا بناء على الضعيف الخ) قد يقال المراد بالحد في عبارة التنبيه معنى العقوبة فلا يرد شي مما اورده في هذا الجواب على ان العبارة الشاملة لسائر الاقوال احسن من المختصة ببعضها اه سم (قوله خامسة) اي مرة خامسة (قوله او لاربعة الخ) اي اطراف اربع عطف على خامسة (قوله يكون الخ) خبر ان (قوله والقاضي عطف على الام (قوله حوله) خبر ان وقوله فيه تجوز الخ خبر ونص الام (قوله هي بفتح) الى قوله ولما شكك في النهاية والى قوله ولو اختلفت في المعنى الا قوله كذا وقع الى وسارق (قوله اخذ الشيء خفية) اي سواء كان مالا او لا وسواء كان من حرز مثله او لا اه بجري (قوله اخذ مال خفية) زاد المعنى ظاهرا و كانه احتراز به عن بعض صور الظلم سيد عمر (قوله فيها) اي في القطع بهانها ومعنى (قوله ولما شكك الخ) اي على الشريعة في الفرق بين الدية والقطع في السرقة اه معنى (قوله واران السرقة) الى قوله ولو اختلفت في النهاية (قوله في عباراتهم) اي كشرح المنهج (قوله وهو صحيح) اي ما وقع في عبارتهم (قوله اذ المراد الخ) حاصله ان المراد بالسرقة الاولى للشرعية وبالثانية للغوية فلا تهاون اه بجري (قوله الاخذ خفية من حرز) اي الى اخره اه سم (قول المتن ربع دينار) وربع الدينار يبلغ الان نحو ثمانية وعشرين نصف فضة اه عش (قوله كافي الخبر المتفق عليه) عبارة المعنى وشرح المنهج لخير مسلم لا تقطع يد سارق الا في ربع دينار فصاعدا اه (قوله وشذ من قطع الخ) عبارة المعنى وقال ابن بنت الشافعي بسرقة القليل ولا يشترط النصاب لعموم الآية وللصحيح لعن الله الخ ووجب عن الآية بانها مخصوصة بالحديث وعمالى الصحيح باجوبة احدها ما قاله الاعمش كانوا يرون انها بيضة الحديد والحبل الذي يساوي دراهم كجبل السفينة رواه البخاري عنه والثاني حمله على حنس البيض والحبال والثالث ان المراد ان ذلك يكون سببا وتدريجا من هذا الى ما قطع فيه يده اه (قوله اما ريد الخ) خبر قوله

(قوله لحذف ثلاثيهم التخصيص الخ) قد يقال ذكره مع توهم التخصيص ببعضها اهلون من حذفه الموهوم عدم ارادته راسا والموهوم ارادة بعضها اذ الحذف لا يمنع الايهام (قوله قلت انما يصح هذا بناء على الضعيف ان الجسم من تمتة الحد او على ان من سرق خامسة او لاربعة او لا تكليف يكون تعزيره الذي ذكره حداله والوجه خلافه لان الخدمة مقدر شرعا والتعزير (١٢٤) بخلافه وما هنا غير مقدر فتعذر كونه حدا ونص الامام على ان تعزير الصبي اي المميز

للقطع سرقة كذا وقع في عباراتهم وهو صحيح اذ المراد بالسرقة الثانية مطلق الاخذ خفية وبالأولى الاخذ خفية من حرز وخبر وسارق ومسروق ولطول الكلام فيه بداهة فقال (يشترط لوجوبه في المسروق) امور (كونه ربع دينار) اي مثقال ذهب مضروبا كافي الخبر المتفق عليه وشذ من قطع باقل منه وخبر لعن الله السارق يسرق البيضة او الحبل فتقطع يده اما ريد بالبيضة فيه بيضة الحديد وبالحبل ما يساوي ربعا او الجنس او ان من شأن السرقة ان صاحبها يتدرج من القليل الى الكثير حتى تقطع يده (خالصا) وان تحصل من مغشوش

بخلاف الربع المغشوش لانه ليس ربع دينار حقيقة (او) كونه فضة كان او غير هياساوى (قيمه). بالذهب المضروب الخالص حال الاخراج من الحرز فان لم تعرف قيمته بالدنانير قوم بالدرهم ثم هي بالدنانير فان لم يكن بمحل السرقة (٢٥) دنانير انتقل لا قرب محل اليها فيه ذلك كما هو

قياس نظائر ولو اختلفت قيمة تقدين خالصين اعتبر ادانها كما قاله الدارمي لوجود الاسم اى ومعه لا نظردله الحد بالشبهة لان شرطها ان تكون قوية ولا قوة لها مع صدق الاسم بانه اخذ ما يساوى نصابا ويفرق بينه وبين ما لو شهدت بيته بانه نصاب واخرى بانه دونه فلا قطع بان هنا تعارضا اوجب الغاؤهما في الزائد على الاقل فلم يوجد الاسم بخلافه في مستلثنا وبينه وبين مامر فيمالو نقص نصاب الزكاة في بعض الموازن الظاهر جريانه هنا ايضا بان الوزن امر حسي والتقويم امر اجتهادى واختلاف الحسى اقوى فائز دون اختلاف الاجتهادى واما قول الماوردى ان كان ثم اغلب اعتبر ولا فوجمان فيرد وإن قال الزركشى أنه الاحسن بان الغلبة لا دخل لها هنا مع النظر الى مامر من صدق الاسم وبانه مع الاستواء لم يرجح شيئا فتمين ما أطلقه الدارمي ولا بد من قطع المقوم بان يقول قيمة كذا قطعاً وان كان مستند شهادته الظن وبه فارق شاعدى القتل

وخبر لعن الله الخ (قوله بخلاف الربع المغشوش الخ) ينبغي في مغشوش لا يبلغ خالصه نصابا لكن إذا قوم غشه وضم إلى الخالص بلغ المجموع نصابا بان يقطع به سمع وعش وقلوبى (قوله حال الاخراج الخ) اى فلو نقصت قيمته بعد ذلك لم يسقط القطع اه معنى عبارة الزبادى وتعتبر مساوئنه للربع عند الاخراج من الحرز فلا قطع بما نقص عند الاخراج وإن زاد بعد بخلاف عكسه اه (قوله فان لم يكن بمحل السرقة الخ) يعنى بان كانوا لا يتعارفون التعامل بها كما هو ظاهر اهرشيدى (قوله اليها) الاولى التذكير كافي للمعنى (قوله فيه ذلك) اى في ذلك الاقرب الدنانير (قوله ولو اختلفت قيمة تقدين الخ) عبارة المعنى ويراعى في القيمة المكان والزمان لاختلافهما ولو كان في البلد نقدان خالصان من الذهب وتقوا تاقية اعتبرت القيمة بالاغلب منهما في زمان السرقة فان استويا استعمالا فباهما يقدم وجهان احدهما بالادنى اعتبارا بعموم الظاهر والثاني بالاعلى في المال دون القطع للشبهة نقل الزركشى عن الماوردى واستحسنه واطلق الدارمي ان الاعتبار بالادنى اه (قوله قيمة تقدين) اى من النقود التى يقتضى الحال التقويم بها اه عش (قوله اعتبر ادانها الخ) لكن الاوجه تقويمه بالاعلى دره اللقطع وعليه فلا قطع نهاية اه سم وتقدم عن المعنى ما يميل اليه (قوله لوجود الاسم) اى اسم الربع اه عش (قوله ومعه) اى مع وجود الاسم (قوله لان شرطها) اى الشبهة التى يدربها الحد ولو ذكر الضمير لكان أولى (قوله بانه الخ) متعلق بصدق الاسم ولعل الباء سببية ولو قال مع صدق اسم انه اخذ الخ كان اخصروا ووضح (قوله ويفرق الخ) وقد يقال انه لا يحتاج الى الفرق هنا اذا لمعتبر في كل منهما الاقل (قوله بينه) اى بين القطع بالادنى هنا (قوله وبين ما لو شهدت بيته الخ) اى الاتى في آخر السوادة (قوله بخلافه) اى الاسم (قوله وبينه) اى اعتبار ادنى التقدين هنا (قوله فائز) اى فلم يجب فيه الزكاة اه عش (قوله اعتبر) اى اغلب التقدين في القطع (قوله انه الاحسن) اى قول الماوردى (قوله بان الغلبة لا دخل لها الخ) دعوى بلا دليل بل الدليل عليها وهو قياس النظائر اه سم (قوله وبانه لم يرجح الخ) اى الماوردى ولا يخفى ما فى دعوى حصول الردبه (قوله مع الاستواء) اى استواء التقدين استعمالا (قوله فتعين الخ) هذا التفريع لا وجه له اه سم (قوله ما أطلقه الخ) اى من اعتبار ادنى التقدين الشامل لكل من صورتي الغلبة والاستواء (قوله ولا بد) الى قوله وبه فارق في المعنى لا اقوله بان يقول قيمته كذا قطعاً الى المتن في النهاية الا قوله بان يقول قيمته كذا قطعاً (قوله ولا بد من قطع المقوم) اى مع ان الشهادة لا تقبل الا به معنى واسنى (قوله بان يقول قيمته كذا قطعاً الخ) في شرح الروض ما يشعر بان الشرط ان لا يصرحوا بالاستناد الى الظن بان يقولوا انظن لانه يشترط ذكر لفظ القطع اه سيد عمر (قوله مستند شهادته) اى التقويم (قوله وبه فارق الخ) الاولى حذف به لان الضمير فيها راجع لقطع المقوم وهذا هو نفس الحكم المحتاج للفرق والفرق انما حصل بقوله فان مستند شهادتها المعانية الخ اه عش اقول والظاهر ان مرجع الضمير العموم الذى افاده قوله وإن كان الخ فلا إشكال (قوله فارق) اى شاهد التقويم (قوله شاهدى القتل) اى حيث اكتفى منهما بقولهما قتله ولم يكتبف هنا بقولهما سرق ما قيمته كذا بل لا بد من قولهما قيمته كذا قطعاً او يقينا مثلاً اه عش (قوله لما تقرر من الفرق) وهو قوله وبه فارق الخ اه كردى (قوله بان التقويم) اى مطلق التقويم

بخلاف الربع المغشوش الخ) ينبغي في مغشوش لا يبلغ خالصه نصابا لكن إذا قوم غشه وضم إلى الخالص بلغ المجموع نصابا بان يقطع به (قوله اعتبر ادانها كما قاله الدارمي) لكن الاوجه تقويمه بالاعلى دره اللقطع ممرش (قوله بان الغلبة لا دخل لها الخ) دعوى بلا دليل بل الدليل عليها هو قياس النظائر (قوله فتعين ما أطلقه الدارمي) هذا التفريع لا وجه له

فان مستند شهادتهما المعانية فلم يحتج للقطع منهما وإن استوى البابان في أن الشهادة في كل إنما تقيد الظن لا القطع فاندفع ما للبقين هنا وهل وجوب ذكر القطع بالقيمة يختص بما هنا رعاية للحد الواجب الاحتياط له أو يعم كل شهادة بقيمة لما تقرر من الفرق كل محتمل والثاني أقرب لنصريح الشيخين نقلا عن الامام بأن التقويم تارة ينشأ عن الاجتهاد وتارة ينشأ عن القطع أى فاذا قال قيمته كذا

احتمل انه عن الاجتهاد وهو لا يكتفى فوجب التصريح بما يدفع هذا الاحتمال وأن لا يتعارض بينتان وإلا أخذ بالآفل وذلك لانه ^{عليه السلام} قطع في حين قيمته ثلاثة دراهم وكان (١٢٦) الدينار إذ ذاك اثني عشر درهما (ولو سرق ربعا) ذهابا (سبيكة) فاندفع اعتراضه بان سبيكة

الشامل لما هنا وغيره (قوله) احتمل أنه عن الاجتهاد (الخ) قضيته أنه لو علم أنه عن الاجتهاد لم يكف وهو خلاف ظاهر قوله السابق والتقويم امر اجتهادي وقوله وإن كان مستند شهادته الظن اه سم اقول عبارة الروض مع شرحه وغير ذلك من العروض والدراهم يقوم به ذهب اى دينار تقوم قطع من المفومين لا تقوم اجتهاد منهم للاجتهاد لاجله فلا بد لاجله من القطع بذلك اه صريحة في تلك القضية (قوله) وأن لا يتعارض بينتان وإلا أخذ بالآفل) عطف على قوله قطع المفوم الخ (قوله) وإلا الخ) اى وإن تعارضتا أخذ بالآفل فلا قطع وإن كانت بينة الا كثيرا كثر عددا لأن الحد يدرب بالشبهة اه ع ش (قوله) أخذ بالآفل) اى بالآفل من القيمتين فلو شهد اثنان بانه نصاب واخران بدونه فلا قطع اه ك ردى (قوله) وذلك) راجع الى قول المتن اوقيمته (قوله) في حين) اى ترس او درقة اه ع ش (قوله) فاندفع) الى قوله خلافا لما يوهمه في النهاية لا قوله وزعم الى لان الوزن (قوله) فاندفع اعتراضه الخ) اقول يجوز ان يكون مفعول سرق سبيكة ورعبا حالا مقدمة اى حالا كونها مقدرة بالربع سم اه ع ش واجاب المغنى بان سبيكة صفة ربعا على تأويله بمسبوكا اه (قوله) فلا يصح كونه نعتا) اى وصح كونه نعتا لذهبا لان الذهب ربما يؤنث كافي المختار اه ع ش (قوله) لان الدينار) الا قوله ويوجه في المغنى لا لافله وإن لم يكن الى المتن (قوله) او خاتما) عطف على ربعا في المتن (قوله) تبلغ قيمته) اى بالصنعة (قوله) فكذلك) والحاصل ان الذهب يعتبر فيه امر ان الوزن وبلوغ قيمته ربع دينار مضروب وغيره يعتبر فيه القيمة فقط اه نهاية (قوله) كافي الروضة) وهو المعتمد اه معنى (قوله) هو الغلط) خر قوله وزعم الخ (قوله) كالسبيكة) راجع الى قوله الاصح نعم عبارة المغنى بعد كلام نصه وبذلك علم كما قال شيخنا انه لا بد في المستلذين من اعتبار الوزن والقيمة اه (قوله) لمن زعمه) وهو الدارمى اه معنى (قوله) ثم هي) اى الدراهم بالمضروب اى تقوم بالدينار المضروب اه معنى (قوله) مثلا) الى قوله ويوجه في النهاية (قول المتن لا تساوى) صفة فلوسا اه سم (قوله) مع قصد اصل السرقة) يؤخذ منه انه لو تعلق بثلثا بربع دينار من غير شعوره به ولا قصد عدم قطعه بذلك وهو ظاهر ويصدق في ذلك اه ع ش (قوله) ولا عبرة بالظن) اى البين خطؤه (قوله) لانه لم يقصد أصل السرقة) ويصدق في ذلك اه ع ش (قول المتن ثوب رث) اى قيمته دون ربع اه معنى (قوله) بالثلثة) اى فيهما اه معنى (قوله) للمامر) اى انفا (قوله) وكونه الخ) رد لدليل المقابل (قوله) وبالصفة) اى في مسئلة الفلوس (قول المتن مرتين) اى مثلا كل منهما دون نصاب اه معنى (قوله) بان تمه الخ) اى بان اخرج مرة بعض النصاب وسرة ثانية باقيه (قول المتن واعادة الحرز) هذا ظاهر إن حصل من السارق هتك للحرز اما لو لم يحصل منه ذلك كان تسور الجدار وتدل الى الدار فسرق من غير كسر باب ولا نقب جدار فيحتمل الاكتفاء بعلم المالك إذ لا هتك للحرز حتى يصلح اه ع ش (قوله) او نائبه) اى بأن يعلم به ويستنبط في اصلاحه اه ع ش (قوله) دون غيرهما) عبارة سم على منبج بعد مثل ما ذكر نقلا عن مر مانصه

(قوله) احتمل أنه عن الاجتهاد) قضيته أنه لو علم أنه عن الاجتهاد لم يكف وهو خلاف ظاهر قوله السابق والتقويم امر اجتهادي وقوله وإن كان مستند شهادته الظن (قوله) فاندفع اعتراضه بان سبيكة) قد يقال يراد اعتراضه حينئذ بانه كيف يصح كونه نعتا لذهبا فان صرفه عن النعته كان يجوز كونه نعتا لربيعا مع ذلك الصرف (قوله) ايضا فاندفع اعتراضه الخ) اقول يجوز ان يكون مفعول سرق سبيكة ورعبا حالا مقدمة اى حال كونها مقدرة بالربع (قوله) فكذلك كافي الروضة) والحاصل ان الذهب يعتبر فيه امر ان الوزن وبلوغ قيمته ربع دينار مضروبا وغيره يعتبر فيه القيمة فقط وقول الشارح والتقويم يعتبر بالمضروب فلو سرق شيء يساوى ربع مثقال من غير المضروب كالسبيكة والحلى ولا يبلغ ربعا مضروبا فلا قطع به لا يخالفه لما قررناه نعم قوله من غير المضروب متعلق بيساوى مر ش (قوله) لا تساوى) صفة فلوسا (قوله)

مؤنث فلا يصح كونه نعتا لربع (لا يساوى ربعا مضروبا فلا قطع) به (في الاصح) لان الدينار المذكور في الخبر اسم للمضروب او خاتما ذهابا تبلغ قيمته الربع لا وزنه فكذلك كما في الروضة وزعم الاستوى انه غلط فاحش هو الغلط كما قاله البلقيني لان الوزن لا بد منه وهل يعتبر معه في غير المضروب كالفراصة والتبر والحلى ان تبلغ قيمته ربع دينار مضروب الاصح نعم خلافا لما يوهمه كلام غير واحد كالسبيكة وتقويم الذهب السبيكة بالذهب المضروب الذى صرح به المتن لا يحذور فيه خلافا لما زعمه فاوجب تقويمها بالدرهم ثم هي بالمضروب (ولو سرق دنائير ظنها فلوسا مثلا) لا تساوى ربعا قطع لوجود سرقة الربع مع قصد أصل السرقة ولا عبرة بالظن ومن ثم لو سرق فلوسا لا تساوى ربعا لم يقطع وان ظنها دنائير وكذا ما ظنه لانه لم يقصد اصل السرقة (وكذا ثوب رث) بالثلثة (في جيبه تمام ربع جهل في الاصح) للمامر وكونه هنا جهل جنس المسروق لا يؤثر لما تقرر انه قصد اصل السرقة فلم يفترق الحال بين الجهل بالجنس هنا وبالصفة (ولو

أخرج نصا با من حرز مرتين) بأن تمه في المرة الثانية (فان تغفل) بينهما (علم المالك) بذلك (واعادة الحرز) بنحو اصلاح نقب وغلق باب من المالك او نائبه دون غيرهما كما اقتضاه عبارة الروضة

وان لم يكن كالاول حيث وجد الاحراز كما هو ظاهر (فالخراج الثاني سرقة أخرى) لاستقلال (١٢٧) كل حينه فلا قطع به كالاول (والا)

ثم قال مران إعادة غيرهما كعادتهما كما افادته عبارة المهاج باطلا فهاه ع ش (قوله وان لم يكن)
اي الحرز المعاد (قوله ولا يتخلل علم المالك ولا اعادته) اي بان انتفاء ما (قوله ولا اعادته الخ) بهاء
الضمير العائدة على المالك بخلاف عبارة المهاج اذ هي تقتضي ان الحرز لو أعيد ولو من غير المالك كان سرقة
أخرى اه كردد (قوله أو يتخلل أحدهما فقط) صادق باعادة الحرز مع عدم علم المالك بالسرقة ويصور
بما اذا أعاده المالك ظان انه جدار غيره او انه جداره ولم يعلم بانه سرق منه بان ظن ان السارق لم يأخذه منه
شيئا ويصور ايضا بما اذا وجد الباب غير مغلق فظن انه فتحه بعض اهله فاعلقه فقد أعاد الحرز باغلاقه
وصوره ع ش بما اذا أعاد نائبه في اموره العامة مع عدم علم المالك اه واستشكل ما اذا أعيد الحرز بدون
العلم بالسرقة بانه صار حرز للسارق ولغيره فمقتضاه ان لا يضم الاول للثاني في اكمال النصاب بل يكون
الثاني سرقة مستقلة ان بلغ نصابا فقطع والا فلا وأجاب سم بانه لما أعيد الحرز مع عدم علم المالك بالسرقة كان
كعدم اعادته فبيننا الثانية على الاولى اه بجري (قوله خلافا للبقيتي الخ) عبارة النهاية والمغني لكن اعتمد
البقيتي فيما اذا تخلل أحدهما فقطع عدم القطع وراى الامام والغزالي في الصورة الثانية القطع بعدم
القطع اه قال ع ش والرشدي وله في الصورة الثانية هي مالمو تخلل علم المالك لم يعده اه (قوله لبقاء الحرز
بالنسبة اليه) اي الآخذ وهذا ليس له معنى فيها اذا تخللت الاعادة دون العلم لانه حرز بالنسبة له ولغيره
وايضا فكيف يقطع والفرض ان المخرج ثانيا دون نصاب ويمكن دفع هذا بان القطع بمجموع المخرج
ثانيا والمخرج أولا لانهما سرقة واحدة ويمكن دفع الاول ايضا فليتامل سم اي بانه لما أعاده من غير علم
جعل فعله بالنسبة للسارق لغو اغلظا عليه اه ع ش (قوله ذكر هذه) اي مشكلة الاخراج مرتين (قوله
بانه لا تعلق لها بالنصاب) اي فان النظر فيها الى كيفية الاخراج فايرادها في غير هذا الموضع أليق اه معنى
(قوله وسياتي) أي في اوائل الفصل الآتي في قول المصنف ولو نقب وعاد في ليلة أخرى الخ وقوله مع الفرق
اي من الشارح (قوله كجيب) الى قول المتن ولو سرق في النهاية والمغني الا قوله وزعم الى اموال انصب
(قوله فانصب منه نصاب) ولو اخذه مال كعبه بعد انصبا به قبل الدعوى به هل يسقط القطع لان شرطه الدعوى
وقد تعذرت فيه نظر فليراجع سم والا قرب سقوط القطع لما سياتي ان السارق لو ملك ما سرقة بعد اخلاله
من الحرز وقبل الرفع للمناضي لم يقطع لانتهاء اثباته عليه اه ع ش (قوله على التدرج) تقيد لمحل الخلاف
كيا تاي (قول المتن قطع في الاصح) ويلغى بذلك ويقال لنا شخص قطع بسرقة ولم يدخل حرزا ولم يأخذ
منه مالا اه معنى (قوله وزعم ضعف الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قول المتن ولو اشترك الخ) خرج
باشتر اكهما في الاخراج مالم يتميزا فيه فقطع من مسروقه نصاب دون من مسروقه اقل اه معنى (قوله
وبحث القمولى الخ) عبارة النهاية وتقييد القمولى الخ بخلاف لظاهر كلامهم اه (قوله والا) اي بان كان
أحدهما لا يطبق ذلك والآخر يطبق حل ما فرقة نهاية ومعنى (قوله وأشار الزركشى) الى المتن عبارة
المغني والظاهر القطع كما اطلقه الاصحاب لمشاركتة له في اخراج نصابين فلا نظر الى ضعفه اه (قوله وهو الا ليق)
اي التنظير (قوله وبحث الاذرى الخ) اعتمده النهاية والمغني (قوله ان محله) اي ما ذكره المصنف (قوله

لبقاء الحرز بالنسبة اليه) كتب عليه شيخنا الشهاب البرلسي بهامش شرح المنهج ما نصه قوله لبقاء للحرز
بالنسبة اليه هذا ليس له معنى فيها اذا تخللت الاعادة دون العلم لانه حرز بالنسبة له ولغيره وايضا فكيف
يقطع والفرض ان المخرج ثانيا دون نصاب ففي كلامه مؤاخذة من وجهين بل من ثالث ايضا وذلك لان
اطلافة يومهم تصور اعادة المالك من غير علم وهو محال والمواخذات الثلاث وارادة على الشارح كما لا يخفى نعم
يمكن منع محالية الثالث لجران ان يشته حرز المالك بحرز غيره فيصاحبه على ظن انه لغيره من غير ان يعلم السرقة
ودفع قوله وايضا الخ بان القطع انما هو بمجموع المخرج ثانيا والمخرج أولا لانهما سرقة واحدة ويمكن دفع
الاول ايضا فليتامل (قوله فانصب منه نصاب) لو اخذه مال كعبه بعد انصبا به قبل الدعوى به هل يسقط القطع

قطع مطبق حمل مساويه فقط وأشار الزركشى الى اعتماده ونظر فيه غيره بصدق الاشتراك مع ذلك وهو الا ليق باطلا فهاهم
وعلمهم السابقة (والا) يبلغ نصابين (فلا قطع على واحد منهما توزيعا للمسروق كذلك وبحث الاذرى والزركشى ان محله

فيما إذا بلغ نصابا إذا استقل كل ولا فان كان احدهما غير مكلف فهو آلة له فيقطع المكلف فقط ويؤخذ من كونه آلة له انه امره أو أذنه (ولو سرق) مسلم أو غيره (خرا) ولو محترمة (وخزير أو كلبا) ولو مقنتى (وجلد ميتة بلا دبع فلا قطع) لانه ليس بمال وإطلاق السرقة عليه لغة صحيح كما سيجل في خلاف ما إذا دبع أو تحلل الخمر (١٢٨) ولو بفعله في الحرز (فان بلغ اناء الخمر نصابا) ولم يقصد باخراجه اراقها وقد دخل بقصد سرقة

فما الخ (متعلق بضمير محله (قوله إذا بلغ) أي المخرج بالاشتراك والظرف متعلق بمحله وقوله إذا استقل الخ خبر ان (قوله فان الخ) الاولى بان الخ بالباء (قوله غير مكلف) بان كان صيدا أو مجنونا لا يمين معنى ونهاية قال ع ش قوله لا يمين قيد في كل من الصبي والمجنون اه (قوله انه) أي المكلف (قوله امره أو أذنه) ظاهره ولو يمين لا يعتد طاعة الامر أو الاذن وفي كونه حينئذ آلة وقفة اه سم ويؤيدها ما مر عن المغنى والنهاية انفا (قوله مسلم) إلى قوله وحكى في النهاية إلى قوله وكان الفرق في المغنى (قوله ولو محترمة) أي بان كانت لذمي أو لمسلم عصرها بقصد الخلية أو بلا قصد اه ع ش (قوله كما سرق) أي في أول الباب (قوله بخلاف جلد دبع) أي فانه يقطع به لان له قيمة وقت الاخراج اه ع ش (قوله ولو بفعله في الحرز) أي ولو كان الدبع والتخليل بفعل السارق في الحرز ثم اخرج اه سيد عمر (قوله القطع فيه) أي الاتفاق في اناء بول (قوله ان استحقاق الاول) أي اناء الخمر (قوله صيره الخ) خبر ان وضمير النصب الاول (قوله بخلاف الثاني) أي اناء البول (قوله ويؤيده) أي الفرق (قوله اما لو قصد الخ) ويصدق في ذلك اه ع ش (قوله تيسر لفسادها) أي الخمر (قوله وإن دخل بقصد سرقة) ولو دخل بقصد سرقة ولا فسادها فلا يبعد عدم القطع للشبهة سم اه ع ش (قوله او دخل الخ) عطف على قصد الخ (قوله بقصد لفسادها) أي الخمر فلا ينسب التانيث (قول المتن في طنبور) بضم الطاء ويقال فيه ايضا طنبار فارسي معرب اه معنى (قوله وكل آلة الخ) عطف على آلات اللهو (قوله كما سرق) علة لقول المصنف ولا قطع الخ اه ع ش (قوله ولو كانت الخ) أي الطنبور ونحوه والفرض ان مكسره يبلغ نصابا اه ع ش (قوله أي المسروق) إلى قوله والخبر اني داود في النهاية والمغنى إلى قوله واستحقاق إلى قوله وذلك ولا مسئله الوقف وقوله كبهة وإن لم يقبضه (قوله نخورهن) أي كاجارة اه معنى (قوله واستحقاق) عطف على قوله ملك والواو بمعنى او (قوله ولو على قول الخ) غاية في قوله بما له فيه ملك الخ (قوله ما هو اقوى منه الخ) وهو في مسئله الوصية تقصيره بعدم القبول اهرشدي (قوله وذلك) أي ما له فيه ملك الخ (قوله بزمن خيار) أي ولو للبائع اه ع ش عبارة سم ظاهره وإن كان الملك لغير السارق وبدل عليه قوله ولو على ضعيف إن رجع لقوله بما له فيه ملك ايضا اه (قوله او مشتر) أي ولو قبل تسليم الثمن ولو سرق مع ما اشتراه ما لا آخر بعد تسليم الثمن لم يقطع كافي الروضة ولو سرق الموصى له به قبل موت الموصى او بعده وقبل القبول قطع في الصورتين معنى ونهاية قال ع ش قوله بعد تسليم الثمن مفهومه انه لو لم يسلم الثمن قطع وهو مشكل بان المال المسروق معه غير محرز عنه لتسلطه على ملكه إلا ان يقال لما كان ممنوعا من اخذ ما اشتراه قبل تسليم ثمنه كان المحل حرزا لا متناع دخوله عليه اه (قوله وموقوف الخ) أي ومؤجر ومرهون اه معنى قوله ومو هو ب الخ) أي وإن افهم منظوفة قطعه فيه نهاية ومعنى أي لانه يصدق عليه انه ملك لغيره (قول المتن فلو ملكه) أي المسروق او بعضه اه معنى (قوله فلا يقيد) أي ملكه بعده أي

(قطع) به (على الصحيح) لانه اخذه من حرزه ولا شبهة كانه بول وحكى جمع القطع فيه بالقطع وكان الفرق ان استحقاق الاول للكسرة لانه لا ينكر بشرطه السابق في الغصب صيره غير معتد به بخلاف الثاني ويؤيده ان الخمر لو كانت محترمة او اريق في الحرز قطع قطعها اما لو قصد باخراجه تيسر لفسادها وان دخل بقصد سرقة او دخل بقصد افسادها وان اخرج به بقصد سرقة فلا قطع (ولا قطع في سرقة طنبور ونحوه) من الات اللهو وكل آلة معصية كصليب وكتاب لا يحل الانتفاع به كالخمر (وقيل ان بلغ مكسره) او نحو جلده (نصابا) ولم يقصد بدخوله او باخراجه تيسر افساده (قطع قلت الثاني اصح والله اعلم) لسرقة نصابا من حرزه ولا شبهة فيه ولو كانت لذمي قطع قطعها الشرط الثاني كونه أي المسروق الذي هو نصاب (ملك لغيره) أي السارق فلا قطع بما له فيه ملك وان تعلق به نحو رهن واستحقاق ولو على قول ضعيف أي ما لم يعارضه

ما هو اقوى منه لما ياتي في مسئله الوصية وذلك كبيع بزمن خيار سرقة بائع او مشتر ووقوف و مو هو ب قبل قبض سرقة الرفع موقوف عليه او متب (فلو ملكه بارث او غيره) كبهة وان لم يقبضه (قبل اخر اجه من الحرز) او بعده وقبل الرفع للحاكم فلا يفيد بعده ولو قبل الثبوت كاقضاء كلامهم لان القطع انما يتوقف على الدعوى وقود وجدت ثم رايت صاحب البيان صرح بذلك (او نقص فيه عن نصاب

باكل وغيره) كاحراق (لم يقطع) المخرج للمسكوك المانع من الدعوى بالمسروق المتوقف عليها القطع والخبر أبى داود أنه صلى الله عليه وسلم لما أمر بقطع سارق رداء صفوان قال أنا أبيعها وبه ثمنه فقال صلى الله عليه وسلم هلا كان هذا قبل أن تأتيني به ولتقصه ووجه ذكر هذه هنا مع أنها أنسب بالشرط الاول مشاركتها لما قبلها في النظر لحالة الاخراج كذا قيل وأحسن منه أنه أشار بذلك الى أن سبب النقص قد يكون مملكا كالزدر إذا أخذ المار في غاصب برولم جعلها ماهرة (وكذا) لا قطع (لو ادعى) السارق (١٢٩) (ملكه) للمسروق قبل الاخراج أو بعده أو للمسروق منه

الجهول أو للحرز أو ملك من له في ماله شبهة كايه أو سيده أو أقر المسروق منه بانه ملكه وإن كذبه (على النص) لاحتجالة وإن قامت بينة بل أو حجة قطعية بكذبه على ما اقتضاه اطلاقهم لكن يعارضه تقييدهم بالجهول فيما صريح في أنه لا نظر لدعواه ملك معروف الحرية فكذا هنا الا ان يفرق بإمكان طرو ملكه لذلك ولو في لحظة بخلاف معروف الحرية فكان شبهة دارمة للقطع كدعواه زوجية أو ملك المزني بها خلافا لما نقله عن الامام بل نقل الماوردي اتفاقهم على سقوط الحد بذلك وعلى الضعيف فرق بجران التخفيف في الاموال دون الابضاع ولو أنكر السرقة التائب بالينة قطع لانه مكذب للينة صريحاً بخلاف دعوى الملك (ولو سرقاً) شيئاً يبلغ نصابين (وادعاه احدهما له) او لصاحبه وانه اذله (أو لهما وكذبه الاخر لم يقطع المدعى) لاحتجالة صدقه (وقطع

الرفع (قوله للمسكوك له الخ) هذا تعليل للمسئلة الاولى وقوله ولتقصه تعليل للمسئلة الثانية رشیدی ومغنی (قوله والخبر أبى داود الخ) تعليل لقول الشارح او بعده وقبل الرفع الخ (قوله قال الخ) اي صفوان (قوله) ووجه ذكر الى قوله كذا قيل في المغنى (قوله هذه) أى المسئلة الثانية (قوله هنا) اي في الشرط الثاني (قوله بالشرط الاول) اي كون المسروق ربع دينار او قيمته (قوله اشار بذلك) الى قوله ولا يقطع بسرقة في النهاية الا قوله خلافاً لما نقله الى ولو أنكر (قوله وكذا لا قطع) الى قوله على ما اقتضاه في المغنى (قوله) لو ادعى السارق ملكه) أى وان لم يكن لثاقبه وكان ملك المسروق منه ثابتاً بينة أو غير ما واهى من الحيل المحرمة بخلاف دعوى زوجية فهى من الحيل المباحة نقله ع ش عن الشيخ أبى حامد ثم بين الفرق بينهما (قوله للمسروق) قضيته ارجاع ضمير ملكه للسارق والظاهر رجوعه للمسروق كما جرى عليه المغنى فقال اي المسروق أو ملك بعضه اه (قوله قبل الاخراج) متعلق بملكه عبارة المغنى ولم يستند الملك الى ما بعد السرقة وبعد الرفع الى الحاكم وثبتت السرقة بالينة اه (قوله اول للمسروق منه) اي ادعى ملكه للشخص المسروق منه اه ع ش (قوله المجهول) أى حريته (قوله او للحرز) عبارة المغنى ويجرى الخلاف في دعوى ملك الحرز وانه اخذ باذن المالك وانه اخذ هو ودون نصاب او كان الحرز مفتوحاً او كان صاحبه معرضاً عن الملاحظة او كان دائماً هذا كله بالنسبة الى القطع اما المال فلا يقبل قوله فيه بل لابد من بينة او يمين مردودة فان نكل عن التين لم يجب القطع اه معنى (قوله او ملك من الخ) اي للمسروق او المسروق منه او الحرز (قوله او اقر الخ) عطف على ادعى (قوله بانه ملكه الخ) اي ان المال المسروق ملك السارق وان كذبه السارق ولو أقر بسرقة مال رجل فأنكر المقر له ولم يدعه لم يقطع لان ما أقر به يترك في يده كما مر في الاقرار اه معنى (قوله لاحتجالة) اي لاحتجالة صدقة فصار شبهة دارمة للقطع ويروى عن الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه انه سماه السارق الظريف اي الفقيه اه معنى (قوله لاحتجالة) هو جرى على الغالب بدليل ما بعده اه رشیدی (قوله بل أو حجة قطعية) هل يجمع هذا قوله لاحتجالة اه سم (قوله فيما مر) اي آتفا (قوله هنا) اي في دعوى نحو ملكه للمسروق (قوله طرو ملكه) اي السارق او نحو بعضه لذلك اي لنحو المال المسروق (قوله كدعواه زوجية الخ) اي ولو كانت المزني بها معروفة بتزوجها من غيره اه ع ش (قوله بذلك) اي دعوى زوجية او ملك المزني بها (قوله وعلى الضعيف) اي الذى نقله عن الامام (قوله) بخلاف دعوى الملك) اي في مقابلة البينة فانه ليس فيها تكذيب البينة اه معنى (قوله شيئاً) الى قوله اي ما لم يدخل في المغنى (قوله وانه اذله) انظر ما الحاجة اليه مع انها مرقعاً معاد دعواه حيث أنه اخرج المسروق بحضور مالكه معا وناله فيه وان لم ياذن له في ذلك وقوله لانه مقر الخ اي فيما لو ثبت اصل السرقة باقرارهما لا بالينة وبذلك صور في شرح المنهج اه رشیدی (قوله فاشبه وطء امة الخ) اي فلا يحده اه ع ش (قوله فيقطع به على ما جزم به القفال) هذا محمول على ما اذا اختلف حرزهما اه معنى (قوله) حرزهما) اي المشترك والمختص بالشريك (قوله اي ما لم يدخل بقصد سرقة الخ) ويرجع في ذلك لقوله وقياس ما تقدم فيما لو اشترى شيئاً ولم يدفع ثمنه من انه اذا دخل وسرق مال البائع المختص به قطع انه يقطع دنا (قوله بل أو حجة قطعية) هل يجمع هذا قوله لاحتجالة (قوله الصريح) في انه لا نظر لدعواه ملك معروف (قياس عدم الالتفات الى دعواه ملك معروف الحرية عدم الالتفات الى دعوى الزاني زوجية المزني بها

(١٧ - شروانى وابن قاسم - تاسع) (الآخر في الاصح) لانه مقر بسرقة نصاب لاشبهة له فيه أما اذا صدقه فلا يقطع كالدعى وكذا لم يصدقه ولا كذبه أو قال لا أدري لاحتجالة ما يقوله صاحبه (ولان سرق من حرز شريكه مشتركاً) بينهما (فلا قطع) عليه (في الاظهر ولان قل نصيبه) لان له في كل جزء حقاً شائعاً فاشبه وطء أمة مشتركة وخرج بمشتر كسرقة ما يخص الشريك فيقطع به على ما جزم به القفال والوجه جزم الماوردي بأنه إن اتحد حرزهما لم يقطع أى ما لم يدخل بقصد سرقة غير المشترك أخذاً عما يأتي

فيل قول المتن أو أجنبي المصوب والاقطع ولا يقطع بسرفة ما قبل هبته ولم يقبضه كما مر بخلاف ما أوصى له به بعد الموت وقبل القبول لأن العقد لم يتم فضعفت الشبهة واعترض جمع وأطالوا في أنه لا فرق بينهما بل الثاني أولى لأن الخلاف في ملكه بالموت من غير قبول أقوى منه في الأول وقد يجاب بأن الهبة بعد العقد الصحيح (١٣٠) لا تتوقف الاعلى القبض بخلاف الوصية بعد الإيجاب الصحيح والموت تتوقف على القبول

وعدم وجود دين يبطلها
فضصف سبب الملك هنا
جدا فإنه معرض لإبطال
ولو بحدوث دين بخلافه ثم
والخلاف الأقوى أنما هو
عند تحقق عدم الدين فتأمل
لعله به اتجاه ما نحوه بما خفي على
من شنع عليهم هـ الشرط
(الثالث عدم الشبهة) له
(فيه) للخبر الصحيح ادروا
الحدود بالشبهات وفي رواية
صححة عن المسلمين أي
وذكرهم ليس بقيد كما
مرت نظائره ما استطعتم
(فلا قطع بسرفة مال أصل)
للسارق وإن علا (و فرع)
لهو أن سفلة لشبهة استحقاق
النفقة في الجملة وبحث
البليغي أنه لو نذر اعتاقه
غير المميز فسرفة أصله أو
فرعه قطع لا تنافي شبهة
استحقاق النفقة عنه بامتناع
تصرف الناذر فيه مطلقا
وبه فارق المستولدة وولده
لأن له إيجارهما قبل وفيه
نظرا ولا وجه للنظر مع
علم السارق بالنذر وأنه يتمتع
به عليه التصرف فيه (و لا)
قطع بسرفة من فيهرق ولو
بعضا ومكان مال (سيد)
أو أصله أو فرعه أو نحوهما
من كل من لا يقطع السيد
بسرفة ماله أجماعا ولشبهة

مطلقا قاله عـ وفيه أن الفرق بينهما ظاهر (قوله قبل قول المتن) أي في الفصل الآتي (قوله
بخلاف ما أوصى الخ) أي سرقته ما لو الخ على حذف المضاف وقوله بعد الموت الخ متعلق بهذا المحذوف (قوله
بينهما) أي مسألة الهبة ومسألة الوصية (قوله بل الثاني) أي الموصى له المذكور أولى أي بعدم القسط من
التهب المذكور (قوله بأن الهبة) أي حصول الملك بها (قوله فضصف سبب الملك الخ) أي مع أن الموصى له
مقصر بعدم القبول قبل أخذه نهاية ومعنى (قوله للخبر الصحيح) إلى قول المتن والأظهر في النهاية وكذا في
الغنى الأقوله أي إلى ما استطعتم وقوله وبحث إلى ولا قطع وقوله ولو ادعى إلى كماله (قوله ادروا) أي ادفعوا
وقوله وفي رواية صححة عن المسلمين أي مضمونة إلى قوله بالشبهات اه عـ ش (قوله أي وذكركم) إلى قوله
ما استطعتم كان الأول تأخير عنه وابدال قوله أي وذكركم بقوله والاسلام الخ (قوله فلا قطع بسرفة مال
أصل السارق وإن علا وفرع الخ) أي وإن اختلف دينها كما بحثه بعض المتأخرين معنى وعش عن سم
على المنهج وسواء كان السارق منها حرا أو عبدا كما صرح به الزركشي نهاية ومعنى (قوله وبحث البليغي
الخ) معتمد اه عـ ش (قوله عنه) أي العبد هو متعلق بانقضاء اه رشدي (قوله مطلقا) أي في عينه وفي
منفعته (قوله وبه) أي بالامتناع المذكور (قوله فارق) أي القن المنذور عنه (قوله قبل وفيه نظر اه الخ)
عبارة النهاية وما نظر به فيه يرد بانه لا وجه له مع علم السارق الخ (قوله مع علم السارق الخ) أي أما إذا لم يعلم
فلنظر فيه وجه كما هو واضح اه رشدي (قوله به) أي النذر عليه أي الناذر (قوله ولا قطع بسرفة من فيهرق
الخ مال سيد الخ) ولا فرق كما بحثه الزركشي بين اتفاق دينهما واختلافه اه نهاية (قوله من كل من لا يقطع
السيد الخ) أي كما تب السيد أو أصله أو فرعه ومن ملك بعضه نهاية ومعنى (قوله ولو ادعى القن الخ) يغني
عنه ما قدمه في شرح وكذا لو ادعى ملكه (قوله أو سرق الخ) عطف على ادعى (قوله فكذلك) أي لا قطع
اه عـ ش (قوله للشبهة) أي لأن ما ملكه بالحرية في الحقيقة لجميع بدنه معنى وعش (قوله أي بسرفة
ماله) إلى قوله لأنه في المعنى وكذا في النهاية الأقوله سواء جنس دينه وغيره (قوله المحرز عنه) بأن يكون في بيت
آخر غير الذي هما فيه أمالو كانا في بيت واحد فلا قطع ولو كان المال في صندوق مقفل مثلا سلطان وفي عـ ش
أنه لو كان في صندوق مقفل يكون محرز أو أن كان الموضع واحدا لم يجزى أقول قول المعنى أمالو كان المال
في مسكنهما بلا أضرار فلا قطع قطعا اه قديوافي الثاني ولكن الأول هو الأقرب الموافق لتقييد المصارع
والنهاية قول المصنف الآتي وعرضه دار وصفها الخ بقوله الغير نحو السكان (قوله وشبهة استحقاقها)
أي الزوج هو رد دليل مقابل الأظهر (قوله لأنها مقطرة الخ) أي وتتهاولو فني كان أولى (قوله فارتقت
المبعض) كذا في النهاية بالميم وكتب عليها الرشدي ما نصه هكذا في النسخ بميم قبل الموحدة ولعل الميم زائدة
وأن كانت صححة أيضا ثم رأيت نسخة كذلك اه (قوله أيضا الخ) عبارة المعنى ومحل الخلاف في الزوجة
إذا لم تستحق على الزوج شيئا حين السرفة الخ (قوله منها) أي النفقة والكسوة (قوله فأخذته بقصد
الاستيفاء) ظاهر سياقه عدم اعتبار هذا القيد في الرقيق والأصل والفرع والفرق يمكن سم واقره عـ ش ثم
المعروفة الزوجة لغيره فليراجع (قوله فضصف سبب الملك هنا جذا الخ) وأيضا فالوصى له مقصر بعدم
القبول قبل أخذه (قوله فلا قطع بسرفة مال أصل للسارق وإن علا) سواء كان السارق حرا أو عبدا مـ رش
(قوله بقصد الاستيفاء) ظاهر سياقه عدم اعتبار هذا القيد في الرقيق والأصل والفرع والفرق يمكن (قوله

استحقاق النفقة ولا يده كيدسيده ولو ادعى القن أو القريب أن المرسوق أو حرزته ملك أحد من ذكر لم يقطع وإن كذب بين
كالو ظن أنه ملك لمن ذكر أو سرق سيده ما ملكه ببعضه الخ فكذلك للشبهة (والأظهر قطع أحد الزوجين بالآخر) أي بسرفة ماله المحرز عنه
لعموم الأدلة وشبهة استحقاقها النفقة والكسوة في ماله لأثرها لأنها مقطرة محدودة وبه فارتقت المبعض والقن وأيضا فالفرض
أنه ليس لها عنده شيء منها ومن ثم لو كان لها عنده شيء منها حين السرفة فأخذته بقصد الاستيفاء لم تقطع

كدائن سرق مال مدينه بقصد ذلك سواء جلس دينه وغيره ان حل وجحد الغريم او ما طل لانه حينئذ ما ذون له في اخذه شرعا وبه يعلم انه لا بد من وجود شروط الظفر ولو قيل قصد الاستيفاء وحده كاف لم يبعد لانه يعد شبهة (١٣١) وإن لم يبح الاخذ نظير شبه كثيرة

ذكروها وإن لم توجد شروط الظفر كما اقتضاه اطلاقهم ولا يقطع بسرقة طعام في زمن قحط لم يقدر عليه ولو بثمن غال (ومن سرق مال بيت المال) وهو مسلم (ان افرز لطائفهم ليس هو منهم قطع) إذ لا شبهة وظاهر كلامهم انه لا فرق بين علمه بانه افرز لهم وان لا والذي يتجه انه متى لم يعلم الافراز وكان له فيه حق لا يقطع لان له فيه حينئذ شبهة باعتبار ظنه (والا) يفرز (فالاصح انه ان كان له حق في المسروق كمال مصلح) ولو غنيا (وكصدقة) اي زكاة افرزت (وهو فقير) اي مستحق لها بوصف ظاهر وغيره واثرا الاول لم يمتنع على مستحقها (فلا) يقطع للشبهة وإن لم يجز فيها ظفر كما يأتي (والا) يكن له فيه حق كغنى اخذ مال صدقة وليس غار مالا صلاح ذات البين ولا غاها (قطع) لا تنفاه الشبهة بخلاف اخذه مال المصلح لانها قد تصرف لما ينفع به كعمارة المساجد ومن ثم يقطع الذي بمال بيت المال مطلقا لانه لا ينفع به الاتباع والالتحاق

بين الفرق راجعه (قوله) كدائن سرق مال مدينه الخ) ولا يقطع بزائد على قدر حقه اخذه معه وإن بلغ الزائد نصا با او هو مستقل لانه إذا تمكن من الدخول والاخذ لم يبق المال محرزاً مغني وروض مع شرحه (قوله بقصد ذلك) اي الاستيفاء (قوله) ان حل وجحد الغريم الخ) وقضيته القطع بسرقة مال غريمه الجاحد للدين المؤجل سم اي وكذا سرقة مال غريمه الغير الماطل اه ع ش (قوله) وبه يعلم الخ) اي بالتعليل (قوله) ولو قيل (عبارة المغنى ومحله كما مر ان يكون جاحدا او بما طلا وقد يقال لاحاجة إلى هذا إذا الكلام في السرقة والاخذ بقصد الاستيفاء ليس بسرقة اه (قوله) لم يبعد) وفاقا للمغنى كما مر آتفا ولبعض نسخ النهاية عبارة تكفيه عليه الرشيدى كدائن سرق مال مدينه بقصد ذلك وإن لم توجد شروط الظفر كما اقتضاه اطلاقهم اه (قوله) ولا يقطع) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله) ولا يقطع بسرقة طعام) وكذا من اذن له في الدخول إلى دار او حانوت لشراء او غيره فسرق ويقطع بسرقة حطب وحشيش ونحوهما كصيد لعموم الأدلة ولا اثر لكونها مباحة الاصل ويقطع بسرقة معرض للتلف كهريسة وفوا كعب يقول لذلك وبما و تراب ومصحف وكتب علم شرعى وما يتعلق به وكتب شعر نافع مباح لما مر فان لم يكن مباحا نافعاً قوم الورق والجلد فان لمعانصا باقطع والا فلا ولو قطع بسرقة عين ثم سرقها ثانيا من مالها الاول او من غيره قطع ايضا كالوزن بامرة اخذ شم زنى بها ثانيا مغنى وروض مع شرحه (قوله) لم يقدر عليه ولو بضمن الخ) اي بان وجد الثمن ولم يسمح به مال السكاو عجز عن الثمن اه رشيدى (قول المتن ان افرز) الاولى فان الخ بالفاء (قول المتن لطائفه) اي كذوى القرى والمساكين اه مغنى (قوله) ولو غنيا) الى قوله وما وقع في المغنى الا قوله بوصف فقر الى المتن وقوله وان لم يجز الى المتن والى قوله واعتراض (قوله) افرزت) اي عن غيرها فلا يخالف موضوع المسئلة وقال الرشيدى قوله افرزت انظر ما الداعي له لو كانه لبيان الواقع اه (قول المتن وهو فقير) اي او غارم لذات البين او غاز اه مغنى (قوله) الاول) اي الفقير (قوله) فلا يقطع) اي وان اخذ زيادة على ما يستحقه اخذ ما تقدم عن الروض وشرحه اه ع ش (قوله) للشبهة) عبارة المغنى فلا يقطع للمستلثين ما في الاول فلان له حقا وان كان غنيا كما مر لان ذلك قد يصرف في عمارة المساجد الخ وما في الثانية فلا يستحقها بخلاف الغنى فانه يقطع لعدم استحقاقه الا اذا كان غازيا او غارما لذات البين فلا يقطع اه (قوله) وان لم يجز فيها ظفر) اي وان لم يوجد فيها ما يجوز الاخذ بالظفر اه ع ش (قوله) وليس الخ) اي والحال ليس ذلك الغنى (قوله) بخلاف اخذه) اي الغنى (تنبيه) من لا يقطع بسرقة مال بيت المال لا يقطع اصله او فرعه او رقيقه بسرقة منه وخرج بمال بيت المال مال سرق مستحق الزكاة من مال وجبت عليه فانه ان كان المسروق من غير جنس ما وجب قطع وان كان منه وكان متعينا للصرف وقلنا بالاصح انها تتعلق بتعلق الشركة فلا قطع كالمال المشترك قاله البغوى وصاحب السكا في معنى (قوله) لاها الخ) الاولى التذكير (قوله) كعمارة المساجد) اي والقناطر والرباطات فينتفع بها الغنى والفقير من المدين لان ذلك مخصوص بهم اه مغنى (قوله) مطلقا) اي غنيا كان او فقير امن مال المصلح كان او من غيره (قوله) لانه لا ينتفع به الاتباع الخ) عبارة المغنى وانتفاعه بالقناطر والرباطات بالتبعية من حيث انه قاطن بدار الاسلام لا لاختصاصه بحق فيها اه (قوله) هذا التفصيل) اي قول المصنف والا فلا يصح الخ (قوله) انه لا قطع بسرقة مسلم) ظاهره وان زاد على ما يستحقه بقدر ربع دينار كما في المال المشترك سم اه بجري (قوله) مطلقا) اي غنيا كان او فقير حيث اخذ من سهم المصلح بخلاف

كدائن سرق مال مدينه الخ) في الروض وشرحه فان سرق مال غريمه الجاحد للدين الحال او الماطل واخذه بقصد الاستيفاء لم يقطع لانه حينئذ ما ذون له في اخذه شرعا ولا قطع وغير جنس حقه كهو اي كجنس حقه في ذلك ولا يقطع بزائد على قدر حقه معه وان بلغ الزائد نصا با اه وقضيته القطع بسرقة مال غريمه الجاحد

عليه منه عند الحاجة مضمون عليه وما وقع في اللقيط من عدم ضمانه حمل على صغير لا مال له واعتراض هذا التفصيل بان المعتمد الذي دل عليه كلام الشيخين في غير هذا الكتاب وكلام غيرهما انه لا قطع بسرقة مسلم مال بيت المال مطلقا لان له فيه حقا في الجملة الا ان افرز لمن ليس هو منهم ويمكن حمل المتن عليه بجعل قوله ان كان له حق في المسلم وقوله والافى الذي وقوله وهو فقير

للعالم فلا مفهوم له وقول شارح ان الذي يقطع بالاخلاق يردده حكاية غير له للخلاف فيه ولو في بعض احواله وحينئذ فيفيد المتن ان المسلم مع عدم الافراز لا يقطع مطلقا وإيها مه تخصيص (١٣٢) ذلك ببعض أموال بيت المال غير مراد كما أن إيها مه أن مال الصدقة بسائر أنواعها من

أموال بيت المال غير مراد أيضا وإن لم ينبه عليه أحد من الشراح فمما علمت وقد تقول عبارة تجعله من باب ذكر النظير وإن لم يصدق عليه المقسم فيرتفع هذا الإيهام من أصله (والمذهب قطعه بباب مسجد وجذعه) ونحو منبره وسقفه وسواريه وقناديله التي للزينة وتآزيره أي التي للزينة أو التحصين لأن ذلك معد لتحصينه وعمارتها وإيهامه لا لا انتفاع الناس به ويؤخذ منه أن الكلام في غير منبر الخطيب لأنه ليس لتحصين المسجد ولا لزيئته بل لا انتفاع الناس بجماعهم الخطيب عليه لأنهم ينتفعون به حينئذ مالم ينتفعوا به لو خطب على الأرض ويقطع بسرفة ستر السكبة ان احرز بالحياطة عليها (لا) بنحو (حصره وقناديل تسرج) فيه لأنه معد لا انتفاع المسلمين به فكان كمال بيت المال ومن ثم قطع بها الذي مطلقا وكذا من لم توقف عليه بان خصه بطائفة ليس هو ومنهم وجواز دخول غيرهم الذي اُفتي به ابن الصلاح إنما هو بطريق التبعية مع عدم شمول لفظ الواقف لهم وتردد الزركشي

مألوأخذ من مال الزكاة على ما مر اه ع ش وفي المغني وشرح الروض والمنهج ما يوافقه (قوله للغالب الخ) لو اراد ان المقصود به مطلق المستحق فهو مكرر مع ما مر منه او مطلق المسلم وهو ظاهر سياق بل صريحه فهو مخالف لما مر عن المغني وشيخ الاسلام وع ش (قوله يقطع بالاخلاق) أي فلا يصح جعل والافي الذي لذكر المصنف الخلاف فيه (قوله ولو في بعض احواله) لعله حال حاجته إلى النفقة (قوله وحينئذ) أي حين حل المتن على ما ذكر (قوله فيفيد المتن) إلى المتن في النهاية لا قوله كما كان إلى وقد تقول (قوله مطلقا) تذكر ما مرفيه عن ع ش وغيره (قوله ببعض أموال بيت المال) أي بمال المصالح (قوله وإن لم يصدق عليه) أي مال الصدقة بجميع أنواعها (قوله المقسم) أي مال بيت المال (قول المتن وجذعه) نحو الاخشاب التي يسقف عليها ع ش اه بجري (قوله وسقفه) إلى قوله أي التي في النهاية والمغني (قوله سقفه) أي لانه إنما يقصد بوضعه صيانتها لا انتفاع الناس فلو جعل فيه نحو سقفة يقصد به وقاية الناس نحو الحر فلا قطع بها ومن ذلك ما يغفل فيه نحو فتحة في سقفه لا فنع نحو البرد الحاصل منها عن الناس مراه سم على المنهج اه ع ش (قوله وتآزيره) ومثلها الشبايك اه ع ش (قوله لتحصينه) راجع للباب وتآزير التحصين وقوله وعمارتها راجع لجذعه ونحو منبره وسقفه وسواريه وقوله وإيهامه راجع لقناديل وتآزير الزينة (قوله ويؤخذ منه) أي من التعليل (قوله في غير منبر الخطيب الخ) قضيتها انه قد يكون في المسجد منبر غير منبر الخطيب ولعله مجرد فرض وإلا فلا وجود له فيما رايناه من المساجد (قوله في غير منبر الخطيب) أي ودكة المؤذن وكرسی الواعظ فلا يقطع بها وإن كان السارق لها غير خطيب ولا مؤذن ولا واعظ نهاية ومعنى (قوله لأنهم ينتفعون به حينئذ مالم ينتفعوا الخ) الوجه عدم القطع وإن خطب بالأرض لاستحقاق الانتفاع به في الجملة لو خطب عليه لا عداد لذلك اه سم (قوله ويقطع) إلى المتن في النهاية والمغني (قوله بسرفة ستر السكبة الخ) وينبغي ان يقال مثل ذلك في ستر الاولياء اه ع ش (قول المتن لاحصره) أي المعدة للاستعمال وخرج بها حصر الزينة فيقطع بها كإقالة ابن الملقن وينبغي ان يكون ستر المنبر كذلك أي يخط عليه وان يكون بلاط المسجد كحصره المعدة للاستعمال اه مغني (قوله بنحو حصره) أي كسائر ما يفرش فيه نهاية ومعنى أي ولو كان ثميناً كبساط نفيس وينبغي ان يلحق بذلك ابواب الاخيلة لأنها تتخذ للستر بها عن أعين الناس ع ش (قول المتن وقناديل تسرج) أي وإن لم تكن في حالة الاخذ تسرج اه نهاية (قوله لانه معد) إلى قوله وينافي في المغني لا قوله وجواز دخولهم إلى وتردد الزركشي (قوله قطع بها الذي) أي بسرفتها من المسجد اما سرفتها من كئنا سهم فينبغي ان يجري فيه تفصيل المسلم في سرفته من المسجد المذكور في قول المصنف ولذهب قطعه بباب المسجد الخ اه ع ش (قوله مطلقا) أي سواء كانت للزينة أو للاستعمال (قوله وكذا من) إلى قوله وظاهر كلامهم في النهاية لا قوله وجواز دخولهم إلى والوجه وقوله لمن ينتفع بها (قوله وكذا من لم يوقف) عبارة النهاية والمغني ومحل ذلك في مسجد عام اما ما اختص بطائفة فيتجه جريان هذا التفصيل في تلك الطائفة فغير ما يقطع مطلقا اه (قوله انما هو بطريق التبعية) أي فاشبه الذي اذا سرق من مال بيت المال لان ذلك تبع للمسلمين اه ع ش (قوله بالاستماع الخ) أي وبالتعلم منه اه مغني (قول المتن والاصح قطعه بموقوف) أي سواء قلنا الملك فيه لله تعالى أم للموقوف عليه نهاية واسنى زاد المغني أم الواقف اه (قوله اذلاشبهة حينئذ) اما اذا كان فيه استحقاق او شبهة استحقاق كمن سرق عما وقف على جماعة هو منهم او سرق منه ابو الموقوف عليه او ابنه او وقف على الفقراء

الذين المؤجل (قوله منبر الخطيب) مثله دكة المؤذن وكرسی الواعظ مرش (قوله مالم ينتفعوا به الخ) الوجه عدم القطع وان خطب بالأرض لاستحقاق الانتفاع به في الجملة لسإع الخطيب لو خطب عليه لا عداد

وهو

في سرفة مصحف موقوف للقراءة فيه في المسجد والأوجه

عدم القطع ولو غير قارىء لشبهة الانتفاع به بالاستماع للقارىء فيه كقناديل الاسراج (والاصح قطعه بموقوف) على غيره من ليس نحو أصله ولا فرع ولا مشاركاله في صفة من صفاته المعتبرة في الونف اذلاشبهة له فيه حينئذ ومن ثم لا قطع بسرفة موقوف

على جهة عامة كبكرة بئر مسبلتين ينتفع بها وإن سرقه ذمى على ما قاله الروياني وعلمه بأنه تبع لناو ينافيه ما مر في مال بيت المال إلا أن يفرق بأن
شمول لفظ الواقف له هنا صير من أحد الموقوف عليهم وإن سلمنا أنه بطريق التبعية فكانت (١٣٣) الشبهة هنا قوية جداً ما غلة الموقوف

المذكور فيقطع بها قطعاً
لأنها ملك الموقوف عليه
اتفاقاً بخلاف الموقوف
وظاهر كلامهم قطع البطن
الثانية في وقف الترتيب
لأنهم حال السرقة ليسوا
من الموقوف عليهم باعتبار
الاستحقاق ويحتمل خلافه
شبهة صحة صدق أنهم من
الموقوف عليهم (وأم ولد
سرقها) من حرز حال كونها
معذورة كان كانت (نائمة
أو مجنونة) أو مكرهة أو
اجمعية تعتقد وجوب الطاعة
أو عمية لأنها مضمونة
بالقيمة كالقن بخلاف
عاقلة متيقظة مختارة بصيرة
لقدرتها على الامتناع
ويجوز خلافها في ولدها
الصغير التابع لها ونحو
منذور عتقه لافي نحو قن
صغيراً ونحو نائم بل يقطع
به قطعاً إذا كان حرزاً ولا
قطع بسرقة مكاتب وبعض
قطعاً لما فيه من مظنة الحرية
وقد يستشكل بأم الولد بل
الحرية فيها أقوى منها في
المكاتب لعوده في الرق
بأدنى سبب بخلافها ويجاب
بأن استقلاله بالتصرف
صير فيه شبهة بالحرية أقوى
منافها لأنه مستقبل مترقب
وقد لا يقع (الرابع كونه

وهو فقير فلا قطع قطعاً اه معني (قوله على جهة عامة) أى وعلى وجوه الخير اه معني (قوله مسبل) أى للشرب اه عش (قوله لمن ينتفع بها) شامل للانتفاع بغير الشرب (قوله على ما قاله الخ) عبارة
النهاية كما قاله الروياني لأن له فيها حقاً ولا ينافيه ما مر الخ لأن شمول لفظ الواقف الخ (قوله وعلمه بأنه الخ) عبارة
المعني قال صاحب البحر وعندي أن الذي لا يقطع بسرقتها أيضاً لأن له فيه حقاً اه وهذا هو الظاهر
اه (قوله ما غلة الموقوف المذكور فيقطع الخ) كذا في المعني (قوله بخلاف الموقوف) أى فإن فيه الخلاف
اه رشيدى (قوله من حرز) إلى قوله وقد يستشكل في المعني وإلى قول المتن الرابع في النهاية لإقوله ويجرى
إلى ولا قطع (قوله أو أجمعية الخ) أى أو مغمى عليها أو سكرانه اه نهاية (قوله التابع لها) أى فى
الرقية (قوله) ونحو منذور الخ عطف على ولدها الصغير عبارة المعني ومثل أم الولد فيما ذكر ولدها الصغير
من زوج أو زنا وكذا العبد المنذور اعتاقه والموصى بعتقه اه (قوله لافي نحو قن صغير الخ) عبارة النهاية
وكام ولد في ذلك غيرها أى من بقية الأرقاء كما فهم بالاولى أو التقيد بأم الولد إنما هو للخلاف فيها عش
وعبارة المعني ولو سرق عبد صغير أو مجنوناً أو بالغاً أو أجمعيلاً يميز سيده عن غيره قطع قطعاً إذا كان حرزاً
اه (قوله بسرقة مكاتب) أى كتابة صحيحة أخذ من قوله باستقلاله الخ اه عش (قوله لما فيه) أى فى كل
من المكاتب والمبعض (قوله وقد يستشكل) أى المكاتب (قوله بل الحرية الخ) عبارة النهاية ويقال
الحرية الخ قوله لعوده) تعليل للأشكال والضمير راجع للمكاتب اه عش ويجوز كونه تعليلاً لقوله
بل الحرية الخ (قوله لانه) أى ما فيها ولو ان الضمان بارجاعها إلى الحرية لكان أولى (قوله وقد لا يقع)
أى بان توت قبل السيد اه عش (قوله إجماعاً) إلى قوله وبجث في النهاية وكذا في المعني لإقوله وحدها
إلى لأن الشرع وقوله وهو ما حرز إلى المتن (قوله من قوى متيقظ) سياق في بعض الأفراد الاكتفاء
بالضعيف القادر على الاستغاثة مع مقابلته بالقوى فاعل مراده بالقوى هنا ما يشمل الضعيف المذكور
اه رشيدى (قول المتن أو حصانة موضعه) بفتح الحاء المهملة من التحصين وهو المنع اه (قوله وحدها)
وفاقاً للنهج عبارة مع شرحه وكونه حرزاً بل لحاظ دائم أو حصانة موضعه مع لحاظ له في بعض من أفرادها
اه وخلافاً للمعني عبارة تعبيره أو يقتضى الاكتفاء بالحصانة من غير ملاحظة وليس مراداً فانه سيصرح
بخلافه في قوله وإن كان محصن كفى لحاظ معتاد فدل على أن اعتبار الملاحظ لا بد منه إلا أن يحتاج في غير
الحصن إلى دوامه ويكتفى في الحصن بالمعتاد اه (قوله أو مع ما قبلها) أى الملاحظة فعمل انه قد تكفى الحصانة
وحدها وقد تكفى الملاحظة وحدها سم أى وقد يجتمعان اه عش (قوله لأن الشرع الخ) علة لقوله وإنما
يتحقق الأحرار الخ المقيدان المدار في الحرز على العرف عبارة المعني والروض والمحكم في الحرز العرف
فانه لم يجد في الشرع ولا اللغة فرجع الخ (قوله والأوقات) فقد يكون الشئ حرزاً في وقت دون وقت بحسب
صلاح أحوال الناس وفسادها وقوة السلطان وضعفه وضبطه الغزالي بما لا يعد صاحبه مضيعاً وقال
المواردى الأحرار يختلفون خمسة أوجه باختلاف نفاسة المال وخسته وباختلاف سعة البلد وكثرة دغاره
وعكسه وباختلاف الوقت أماناً وعكسه وباختلاف السلطان عدلاً وغلظة على المفسدين وعكسه وباختلاف
الليل والنهار وأحرار الليل اغلظ اه معني (قوله مضيع) بفتح الياء المشددة (قوله مع انتفاهما) أى الملاحظة
والحصانة (قوله منزل منزلة ملاحظته) يجوز أيضاً أن ينزل منزلة حصانة موضعه بل يمكن أن يدعى حصانة

لذلك وأما تركه إياه وخطبته على الأرض فلا ينافي ذلك فلي تأمل (قوله إلا أن يفرق) كتب عليه مر (قوله) كان
كانت نائمة) أو مغمى عليها أو سكرانه مرش (قوله لقدرتها على الامتناع) وكام الولد في ذلك غيرها كما فهم
بالاولى مرش (قوله وحدها أو مع ما قبلها) فعمل انه قد يكفى الحصانة وحدها وقد تكفى الملاحظة وحدها

حرزاً) إجماعاً وإنما يتحقق الأحرار (بملاحظة) للسروق من قوى متيقظ (أو حصانة موضعه) وحدها أو مع ما قبلها كما يعلم بما يأتى فأو مانعة
خلف فقط لأن الشرع أطلق الحرز ولم يبينه ولا ضبطه اللغة فرجع فيه إلى العرف وهو يختلف باختلاف الأموال والأحوال والأوقات
واشترط لأن غير المحرز مضيع فالكه هو المقصر قيل الثوب بنوم عليه محرز مع انتفاهما ويرد بأن النوم عليه غالباً لا أخذه

موضعه حقيقة سمى أى بأن يقال المراد بالموضع مأخذ المسروق منه وهو هنا حصين بالنوم على الثوب اه
 عش (قوله أو تابعه) عطف على ذلك النوع (قول المتن فان كان بصحراء) إلى قوله كفى لحاظ معتاد ما قد
 يفهمه هذا الصنيع في نفسه من اعتبار اللحاظ في الجملة في سائر الصور غير مراد بدليل قوله بملاحظة أو
 حصانة الخ الدال على أنه قد يكتفى بمجرد الحصانة فلا ينافى عدم اعتبار اللحاظ في بعض مسائل نحو
 الاصطبل والدار الآتية وقوله الآتي كفى لحاظ معتاد أى حيث يعتبر اللحاظ سم على حجب ويصرح به قول
 الشارح قبل فلو مانعة خلوا اه عش (قوله وكل منها الخ) أفهم أنه إذا كان لاحدا حصانة كان حرزا
 فليراجع إلان يقال الوافيه للاستئناف بين به حال كل من الثلاثة اه عش وإلى الاول يميل القلب كما
 هو أى الاحراز هو المشاهد في مساجد إسلامبول ولذلك يجعل اهله نقودهم وجواهرهم في مساجدهم
 والله اعلم (قوله بكسر اللام) وهو المراجعة مصدر لاحظه وأما بفتح اللام فهو كافى الصحاح مؤخر العين
 من جانب الاذن بخلاف الذى من جانب الانف فيسمى موقا يقال لحظه إذا نظر اليه بمؤخر عينه اه معنى
 (قوله لا الفترات الخ) أى الغفلات فلو وقع اختلاف في ذلك هل كان ثم ملاحظة من المالك أو لا فينبغي
 تصديق السارق لأن الاصل عدم وجوب القطع اه عش ومرعن المغنى ما يوافقه (قوله واخذ فيها) أى
 في تلك الفترة (قوله وبحت البلقينى الخ) اعتمد المغنى وكذا النهاية فيما يأتى في شرح رثوب ومتاع وضعه الخ
 وخالفه هنا فقال مانصه وما بحت البلقينى من اشتراط رؤية السارق الخ يخالف لسلامهم اه وعبارة سم
 اعتمد شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى عدم اشتراط ذلك (قوله لأنه لا يمتنع) أى السارق من السرقة
 (قوله لا حينئذ) أى حين الرؤية (قول المتن بمحصن) أى كحان وبيت وحانوت اه معنى (قول المتن كفى
 لحاظ معتاد) أى حيث يشترط اللحاظ ولا يفقد لا يشترط اللحاظ مطلقا كما يعلم من كلامه الآتى في
 المشية اه سم (قوله ولا يشترط) إلى قول المتن فحرز في النهاية لا قوله خلافا لمن ظن إلى لا اشتراط
 الدوام (قوله فلا يشترط دوامه عملا بالعرف) كذا فى المغنى (قوله هنا) أى فيما إذا كان المسروق بمحصن
 وقوله وشم أى فيما إذا كان بصحراء أو مسجدا الخ (قوله أخذ الخ) علة للظن المذكور وقوله وذلك أى
 الاختلاف (قوله وإن لم يكن) عبارة النهاية وإن لم يدم عرفاه (قوله دواما) أى دائما (قول المتن واصطبل
 بكسر الهمزة وهى همزة قطع أصلية وكذا بقية حروفه بيت الخيل ونحوها اه معنى (قوله ولو نفيسة) إلى قوله
 ومنه يؤخذ فى المغنى لا قوله واغلق وقوله كما يعلم إلى المتن (قوله ولو نفيسة) أى وكثير الثمن اه معنى (قوله
 فمع اللحاظ) أى الدائم اه معنى (قوله كما يعلم من كلامه الآتى في المشية) قضية الأخذ بما يأتى في المشية إلحاقها
 بها وقضية اعتبار اللحاظ له على ماسبقا التنبيه له فى هامش ما هناك اه سم (قوله بخلاف نحو الثياب) أى
 ما يخفى ريسهل حله اه معنى (قوله واستثنى البلقينى الخ) اعتمدته النهاية والمغنى وشيخ الاسلام (قوله
 وراوية) وقربة السقاء (تنبيه) المتن حرز التبن إذا كان متصلا بالدور كما مر فى الاصطبل معنى
 واسنى (قوله ومنه يؤخذ) أى من قوله ما اعتيد اه رشيدى (قوله تقييد ذلك بالخصيسة) أى بخلاف
 المنفضة من السرج واللجم فلا تكون محرزة فيه اه نهاية وقياسه ان ثياب الغلام لو كانت نفيسة

حرز لنوع حرز لما دونه من ذلك النوع أو تابعه كما يعلم بما يأتى فى الاصطبل (فان كان بصحراء أو مسجدا) أو شارع أو مسكة منسدة أو نحوها وكل منها لاحصانة له (اشترط) فى الاحراز (دوام لحاظ) بكسر اللام إلا فى الفترات العارضة عادة فلو تغفله وأخذ فيها قطع وبحت البلقينى اشتراط رؤية السارق للملاحظة لأنه لا يمتنع من غير تغفله إلا حينئذ (وان كان بمحصن كفى لحاظ معتاد) ولا يشترط دوامه عملا بالعرف وظاهر صنيعهم اختلاف اللحاظ هنا وشم خلافا لمن ظن اتحادهما أخذنا مرمى استثناء الفترات وذلك لا اشتراط الدوام ثم إلا فى تلك الفترات القليلة جدا التى لا يخلو عنها احدا عادة لاهنا بل يكتفى لحاظه فى بعض الازمنة دون بعض وان لم يكن دواما عرفا (واصطبل حرز دواب) ولو نفيسة ان اتصل بالعمران واغلق والافع اللحاظ كما يعلم من كلامه الآتى فى المشية (لا آتية وثياب) ولو خفيفة عملا بالعرف ولان اخراج الدواب مما يظهر ويبعد الاجترام عليه بخلاف نحو الثياب واستثنى البلقينى ما اعتيد وضعه به نحو السطل وآلات الدواب

(قوله منزل منزلة ملاحظته) يجوز أيضا أن ينزل منزلة حصانة موضعه بل يمكن أن يدعى حصانة موضعه حقيقة (قوله فان كان بصحراء أو مسجدا إلى قوله كفى لحاظ معتاد) ما قد يفهمه هذا الصنيع فى نفسه من اعتبار اللحاظ فى الجملة فى سائر الصور غير مراد بدليل قوله بملاحظة أو حصانة الدال على أنه قد يكتفى بمجرد الحصانة فلا ينافى عدم اعتبار اللحاظ فى بعض مسائل نحو الاصطبل والدار الآتية وقوله الآتى كفى لحاظ معتاد أى حيث يعتبر اللحاظ (قوله وبحت البلقينى اشتراط رؤية السارق) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم اشتراط ذلك مرش (قوله أى المصنف كفى لحاظ معتاد) أى حيث يشترط اللحاظ لا يفقد لا يشترط اللحاظ مطلقا (قوله كما يعلم من كلامه الآتى فى المشية) قضية الأخذ بما يأتى فى المشية إلحاقها وقضية اعتبار اللحاظ

لا يعتاد وضع مثلها في الاصطبل لم يكن حرزها اه ع ش (قوله وعرة نحو خان) أى صحنه اه معنى
 (قول المتن وعرة دار الخ) الغرض منه بيان تفاوت اجزاء الدار في الحرزية بالنسبة لأنواع المحرزم مع قطع
 النظر عن اعتبار الملاحظة مع الحصانة في الحرزية وعدم اعتبارها وسيعلم اعتبار ذلك وعدم اعتباره من
 قوله الآتي ودار منفصلة الخ اه سم (قوله لغير نحو السكان) أى فليست حرزا عن السكان اه سم
 (قوله خسية) إلى قوله اه بان يكون في المغنى (قوله المتن وثياب بذلة) أى مهنة ونحوها كاليسط اه
 مغنى (قوله وسوق) فاذا سرق المتاع من الدكاكين وهناك حارس بالليل قطع (فروع) لوضم العطار
 أو البقال أو نحوهما الامتعة وربطها بحبل على باب الحانوت أو أرحى عليها شبكة أو خالف لوحين على باب
 حانوته كانت محرزة بذلك في النهار ولو نام فيه أو غاب عنه لأن الجيران والمارة ينظرونها وفيها وفعل ما ينبههم
 لو قصدوا السارق فان لم يفعل شيئا من ذلك فليست محرزة وأما في الليل فمحرزة بذلك مع حارس والبقول
 ونحوه كالفجل إن ضم بعضه إلى بعض وترك على باب الحانوت وطرح عليه حصيرا ونحوه فهو محرز بحارس
 وإن رقد ساعة ودار على ما يحرسه أخرى والامتعة النفيسة التي تترك على الحوانيت في ليالي الاعياد ونحوها
 لتزيين الحوانيت وتسريع قطع ونحوه محرزة بحارس لأن أهل السوق يعتادون ذلك فيقوى بعضهم ببعض
 بخلاف سائر الليالي والثياب الموضوعة على باب حانوت القصار ونحوه كامتعة العطار الموضوعة على باب
 حانوته فيبامر والقدر التي يطبخ فيها في الحوانيت محرزة بسدد تنصب على باب الحانوت للشفقة في نقلها إلى
 بناء وإغلاق باب عليها والحانوت المغلق بلا حارس حرز لمتاع البقال في زمن الامن ولو ليل لا لمتاع البزاز
 بخلاف الحانوت المفتوح والمغلق من الخوف وحانوت البزاز ليل والارض حرز للبذر والزرع للعادة
 وقيل ليست حرزا لاجلاس قال الاذرى وقد يختلف ذلك باختلاف عرف النواحي فيكون محرزا في ناحية
 بحارس وفي غيرهما مطلقا وهذا وجه التحريض بلا حارس لا يحرز الثمار على الاشجار إلا ان اتصلت بحيران
 راقبوها عادة واشجار أफीة الدور محرزة بلا حارس بخلافها في البرية والتلج في المثليجة والجدى الجمدة
 والتبن في الثبن والخطبة في المطامير كل منها في الصحراء غير محرز لاجلاس وابواب الدور والبيوت التي فيها
 والحوانيت بما عليها من مغاليق وحلق ومسامير محرزة بتركيبها ولو مفتوحة ولم يكن في الدور والحوانيت
 احد ومثلها كما قال الزركشي وغيره سقوف الدور والحوانيت ورخامها والآجر محرز بالبناء والخطب
 وطعام الباعين محرز بشد بعض كل منها إلى بعض بحيث لا يمكن اخذ شيء منه إلا بحل الرباط أو يفتق بعض
 الغرائث حيث اعتيد ذلك بخلاف ما إذا لم يعتد فانه يشترط ان يكون عليه باب مغلق مغنى وروض مع شرحه
 (قوله أو مملوك غير مغضوب) مفهوما انه لو نام في مكان مغضوب لا يكون مامعه محرزا به وبوجه بان
 المسروق منه متعدد بدخوله المكان المذكور فلا يكون المكان حرزاه وسياتي التصريح به في كلام المصنف
 في الفصل الآتي اه ع ش (قول المتن أو توسد متاعا) أى وضعه تحت راسه أو اتكأ عليه اه معنى (قوله
 حرزا) بفتح الراء أى أحرزا (قوله لا مافيه) عطف على متاعا عبارة النهاية بخلاف مافيه اه وعبارة
 المغنى واستثنى الماوردي والرواني فيقالو توسد شيئا لا يعدل توسد حرزاه كالتوسد كسافيه نقدا وجوه
 حتى يشده بوسطه قال الاذرى أى تحت الثياب اه (قوله وبحت تقيده بشده) عبارة النهاية وينبغي كما
 قاله الشيخ تقيده بشده الخ اه (قول المتن فحرز) فيقطع السارق بدليل الامر بقطع سارق رداء صفوان
 قال الشافعي رضي الله تعالى عنه رداؤه كان حرزا باضطجاعه عليه وإنما يقطع بتغيبه عنه ولو بدفنه إذا أحرز
 مثله بالمعاينة فاذا غيبه عن عين الحارث بحيث لو ناله لم يره كان دفنه في تراب أو وراه تحت ثوبه أو حال بينهما

له على ماسياتي التنبيه عليه في هاشم ما هناك (قوله أى المصنف وعرة دار الخ) الغرض منه بيان تفاوت
 اجزاء الدار في الحرزية بالنسبة لأنواع المحرزم مع قطع النظر عن اعتبار الملاحظة مع الحصانة في الحرزية وعدم
 اعتبارها وسيعلم اعتبار ذلك وعدم اعتباره من قوله الآتي ودار منفصلة الخ (قوله لغير نحو السكان) فليست

(وعرة) نحو خان
 (دار وصفتها) لغير نحو
 السكان (حرز آية) خسية
 (وثياب بذلة) آية أو
 ثياب نفيسة ونحو (حلى
 ونقد) بل حرزها البيوت
 المحصنة ولو من نحو خان
 وسوق عملا بالعرف
 فيها (ولو نام بصحراء)
 أى موات أو مملوك غير
 مغضوب (أو مسجد) أو
 شارع (على ثوب أو توسد
 متاعا) يعد التوسد له
 حرزاه لا مافيه نحو نقد
 إلا ان شده بوسطه كما
 ياتي وبحت تقيده بشده
 تحت الثياب أى بان يكون
 الخيط المشدود به تحتها
 بخلافه فوقها لسهولة
 قطعه حيثئذ (فحرز)

ان حفظ به لو كان متيقظا للعرف وكذا إذا اخذ عمامته واخاتمه او مداسه من راسه أو اصبعه الغير المتدخل فيه وكان في غير الائمة العليا
او رجليه او كيسه تقدسده بوسطه ونازع البلقيني في التقييد بشد الوسط في الاخير فقط بان المدرك انتباه النائم بالاخذ وهو مستوفى السك
وبان اطلاقهم الخاتم يشمل ما فيه فص (١٣٦) ثمين ويرد بان العرف يعد النائم على كيس نحو نقد مفرط ادون النائم وفي اصبعه

خاتم بفص ثمين وايضا
فالانتباه باخذ الخاتم
اسرع منه باخذ ماتحت
الراس وظاهر في نحو
سوار المرأة او خلخالها
انه لا يحرز بجعله في يدها
او رجليها الا ان عسر
اخراجها بحيث يوقظ
النائم غالبا اخذنا ذكره
في الخاتم في الاصح
فلو انقلب بنفسه او بفعل
السارق (فقال عنه) ثم
اخذ (فلا) قطع عليه
لزوال الحرز قبل اخذه
وفارق قلب السارق نحو
نقب الحرز بانه هنا رفعه
بازالته من اصله بخلافه
واما قول الجويني وابن
القطان وجد جلا صاحبه
نائم عليه فالفاه عنه وهو
نائم واخذ الجمل قطع فقد
خالفهما البغوي فقال لا قطع
لانه رفع الحرز ولم يهتك
وما قاله اوجه لما تقرر من
فرقهم بين هتك الحرز
ورفعه من اصله ويؤخذ
منه انه لو اسكره فغاب
فاخذنا معه لم يقطع لانه
لا حرز حينئذ (وثوب
ومتاع وضعه بقربه)
بحيث يراه السارق ويمتنع
الا بتغفله (بصحراء) او مسجد
او شارع (ان لاحظته) لحاظا
دائما كما مر (بحرز) بخلاف

جدار فقد اخرج من حرزه مغنى وروض مع شرحه (قوله ان حفظ به لو كان متيقظا) كانه اشارة إلى
اعتبار ما ياتي في قوله وشرط الملاحظ الخ سم على حج اه عش (قوله ان حفظ) إلى قول المتن ومتصلة في
النهاية الا قوله وفارق إلى واما قول الجويني (قوله وكذا) إلى قوله ونازع في المغنى (قوله وكذا) اى
يقطع (قوله اذا اخذ عمامته الخ) اى فيما لو نام بنحو صحراء لا بسا عمامته او غيرها كمداسه وخاتمه اه مغنى
(قوله في غير الائمة العليا) اى من جميع الاصابع اه عش (قوله او كيس نقد) عطف على عمامته
(قوله ونازع البلقيني الخ) عبارة النهاية ونازع البلقيني الخ مردود بان العرف الخ (قوله في الاخير
الخ) متعلق بالتقييد (قوله يشمل ما فيه فص الخ) اى فهو مثل النقد فلم صار الخاتم حرزا مطلقا وكيس
النقد بشرط الشد في الوسط (قوله ويرد بان العرف الخ) نشر لا على ترتيب اللف (قوله بجعله في
يدها الخ) اى وإن كانت نائمة في بيتها فلا يعد نفس البيت حرز له اه عش (قول المتن فلو انقلب) اى في
نومه اه مغنى (قوله بنفسه) إلى قوله لما تقرر في المغنى (قول المتن عنه) اى الثوب اه مغنى (قوله نحو
نقب الحرز) اى ما لو نقب الحائط او كسر الباب او فتحه واخذ النصاب فانه يقطع باتفاق اه مغنى
(قوله هنا) اى في قلب السارق رفعه اى الحرز وقوله بخلافه ثم اى في النقب (قوله واما قول الجويني
وابن القطان الخ) اى المقتضى القطع في مسألة قلب السارق (قوله فقال لا قطع) اى في مسألة الجمل (قوله
وما قاله) اى البغوي من عدم القطع (قوله ويؤخذ منه انه الخ) وقد يؤخذ منه ايضا انه لو رفع الحرز
من اصله هناك بان هدم جميع جدران البيت لم يقطع فليتأمل سم ومعلوم ان محل ذلك حيث كانت
اللبائن التي اخرجها من الجدار بهدمه لا تساوى لصا باو الا قطع اه عش (قوله انه لو اسكره الخ) وقياس
ذلك انه لو كان ثقیل النوم بحيث لا ينتبه بالتحريك الشديد ونحوه لم يقطع سارق مامعه وعليه سم
على حج اه عش (قول المتن وضعه) اى كلاً منهما اه مغنى (قوله بحيث يراه) إلى قوله ولو اذن في المغنى
الا قوله ويجرى إلى المتن (قوله بحيث يراه الخ) لعلمه مبنى على بحث البلقيني السابق وكذا قوله الا ان يراه
وينزجر به فليتأمل اه سم اقول قد نقله المغنى هنا عن البلقيني عبارته وبشروط مع الملاحظة امران
احدهما الخ والثاني ان يكون الملاحظ في موضع قريب بحيث يراه السارق حتى يمتنع من السرقة الا بتغفله
فان كان بموضع لا يراه فلا قطع اذ لا حرز يظهر للسارق حتى يمتنع من السرقة قاله البلقيني اه (قوله بحيث
يراه السارق الخ) المناسب للمفهوم الا ان يقول بحيث ينسب اليه اه رشيدى (قوله كما مر) انفاى المتن
(قوله بحيث يعادلوهم) اى السراق اه عش والاولى اى الطارقين كما في المغنى (قوله ولو اذن للناس)
هل يشترط الاذن لفظا او يكتفى بالاعم كقرينة الحال لا يبعد الثاني اه سيد عمر عبارة عش
ولا فرق في الاذن بين كونه صريحا او حكما كمن فتح داره وجلس للبيع فيها ولم يمتنع من دخول للشراء منه اه
وقد يصرح بالعموم قول النهاية ولو فتح داره او حانوته لبيع متاع فدخل شخص الخ (قوله في دخول نحو
داره الخ) منه الحمام فن دخله للغسل فسرق منه لم يقطع حيث لم يكن ثم ملاحظو ويختلف الاكتفاء فيه
بالواحد والاكثر بالنظر الى كثرة الزحمة وقتها ومنه ايضا ما جرت العادة به من الاسمطة التي تعمل للافراح

حرز عن السكان (قوله ان حفظ به لو كان متيقظا) كانه اشارة إلى اعتبار ما ياتي في قوله وشرط الملاحظ الخ
(قوله ويؤخذ منه انه لو اسكره فغاب فاخذنا مامعه الخ) وقياس ذلك انه لو كان ثقیل النوم بحيث لا ينتبه
بالتحريك الشديد ونحوه لم يقطع سارق مامعه وما عليه (قوله ايضا ويؤخذ منه الخ) وقد يؤخذ منه ايضا
انه لو رفع الحرز من اصله هناك بان هدم جميع جدران البيت لم يقطع فليتأمل (قوله بحيث يراه) لعلمه مبنى

وضعه بعيدا عنه بحيث لا ينسب اليه فانه مضيع له ومع قر به منه لا بد من انتفاء زحام الطارقين
والاشتراط كثرة الملاحظين بحيث يعادلوهم ويجرى ذلك في زحمة على دكان نحو خباز (والا) يلاحظه كان نام او ولاء ظهره او ذهل
عنه (فلا) احراز لانه يعد مضيعا حينئذ ولو اذن للناس في دخول نحر داره لشراء قطع من دخل سارقا لا مشتريا ولو لم ياذن قطع كل داخل

وهذا أينما ذكره أو لا بقوله فإن كان بصحرا الخ فمن ثم صرح به أيضا (ح) وشرط الملاحظ قدرته على منع سارق بقوة أو استعانة) فإن ضعف بحيث لا يبالى السارق به وبعد محله عن الغوث فلا حراز بخلاف ما إذا بالى به ومن ثم لو حظ متاعه ولا غوث فإن تغله اضعف منه وأخذ قطع أو اقوى فلا (ودار) حصينة كما علم من قوله أو حصانة موضعه لكنه لا يتأتى اشتراطه كما علم بما مر مع وجود قوى متيقظ (منفصلة عن العمارة إن كان بها قوى يقظان حرز مع فتح الباب وغلقه) لاقتضاء العرف ذلك (والا) يكن بها (١٣٧) أحدا وكان بها ضعيف وبعدت عن الغوث أو قوى لكنه نائم (فلا) حرز

ولو مع اغلاق الباب هذا
ماجرى عليه هنا والمعتمد
ماجرى عليه في الروضة
وغيرها واعتمدوه وحاصله
مع زيادة عليه أنها حرز
بملاحظة قوى بها يقظان مع
فتحها وغلقها ونائم مع اغلاقه
أورده ونومه خلفه بحيث
يصيبه وينتبه به لو فتح أو
أمامه بحيث ينتبه بصريه
فتحها أو فيه ولو مع فتحه
بحيث يعد حركته ويظهر
فيمتد بدار كبيرة مشتملة على
محال لا يسمع من باحدها
من يدخل الآخرة لا يحرز
به إلا ما هو فيه وإن يبأها
لا يحرز به ظهرها إلا إن كان
يشعر بمن يصعد إليها منه
بحيث يراه وينزجر به
(و) دار (متصلة) بالعمارة
أي بدور مسكونة وإن
لم تحط العمارة بجوانبها
كما اقتضاه إطلاقهم ويفرق
بينه وبين ما يأتي في الماشية
بان الغالب في دور البلد
كثرة الطروق والملاحظة
لها بخلاف أبنية الماشية
(حرز مع اغلاقه وحافظ)
بها (ولو) هو (نائم) ضعيف
ولولا ولو زمن خوف
ورجح الأذرع في الضعيف

ونحوها إذا دخلها من اذن له فإن كان بقصد السرقة قطع والا فلا أما غير المأذون له فيقطع مطلقا وكون الدخول بقصد السرقة لا يعلم إلا منه فلو ادعى دخوله لغير السرقة لم يقطع اه ع ش (قوله وهذا بين الخ) عبارة المغنى هذه المسئلة علمت من قوله لا يبقا فان كان بصحرا الخ لكن زاد هنا قيد القرب ليخرج ما لو وضعه بعيدا بحيث لا ينسب اليه فان هذا تضيق لاحراز اه (قول المتن على منع سارق) أي من الاخذلو اطلع عليه اه معنى (قوله فان ضعف) الى المتن في المغنى (قوله وبعد محله عن الغوث) فيه إشارة الى ان في حكم القوى الضعيف القريب من الغوث سم على حج اه ع ش (قوله أو اقوى) بقى المساوى سم على حج اقول ويذهبى انه كالأقوى اه ع ش زاد السيد عمر لان المساوى يبالي بمساويه اه (قوله كما علم) أي التقييد بالحصينة (قوله لكنه لا يتأتى اشتراطه الخ) وحينئذ فشرطيته انما هي في قوله ومتصلة اه رشیدی (قوله بما مر) أي في شرح أو حصانة موضعه (قوله مع قوى الخ) متعلق باشتراطه (قول المتن منفصلة عن العمارة) أي ككونها باطراف الخراب والبساتين وقوله حرز أي لما فيها ليلا ونهار اه معنى (قوله لاقتضاء العرف) الى قوله أو فيه ولو مع فتحه في المغنى (قوله أو كان بها ضعيف) أي لا يبالي به اه معنى (قوله وبعدت) فيه إشارة الى ان الضعيف القريب من الغوث في حكم القوى سم اه ع ش (قوله ولو مع اغلاق الباب) غابة في الصورة الأخيرة اه معنى (قوله هذا) أي التعميم بقوله ولو مع الخ (قوله جريا عليه هنا) عبارة النهاية في الكتاب بالحزر اه (قوله ونائم الخ) ظاهره ولو ليلا زمن خوف اه سم (قوله بصريه فتحه) أي صوته اه ع ش (قوله أو فيه) أي الباب أي فتحته اه ع ش (قوله ولو مع فتحه) لا يخفى ما في هذه الغاية (قوله انه) أي من بدار الخ (قوله منه) أي الظهور والجوار متعلق يصعد (قوله بحيث يراها الخ) الأسبك وكان بحيث الخ (قوله بالعمارة) الى قول المتن وخيمة في النهاية الا قوله على ان البلقينى الى نعم (قوله ويفرق بينه) أي بين ما اقتضاه إطلاقهم من عدم اشتراط الاحاطة من جميع الجوانب هنا (قوله وبين ما يأتي في الماشية) أي قوله هذا ان احاطت بها العمارة من جوانبها كلها والافكا الخ اه رشیدی وعبارة سم كانه يريد به ما افاده قوله الآتى والافكا في قوله كما يجتهد الأذرع الخ من اعتبار الحافظ نهارا زمن الامن والاغلاق حيث لا احاطة بجوانبها ثم وعدم اعتباره كذلك هنا كما يأتي في قوله فان خلت الخ فليتامل اه (قول المتن حرز) أي لما فيها ليلا ونهارا اه معنى (قوله ويرد الخ) ويمكن حل كلام الأذرع على الضعيف العاجز عن الاستغاثة فيكون ظاهره اه معنى (قوله واشتراط النائم) أي الحافظ النائم (قوله لذلك) أي لقدرة على الاستغاثة بالجيران (قوله أي الباب) الى قول المتن وخيمة الا قوله اخذ الى المتن وقوله كالأقوى اما بالنسبة وقوله أي كثرته الى المتن (قوله هي) أي الدار المتصلة (قوله لانه) أي ما فيها من الامتعة (قوله لذلك) أي لانه ضائع اه ع ش (قوله

على بحث البلقينى السابق وكذا قوله الآتى بحيث يراها وينزجر به فليتامل (قوله أو اقوى) بقى المساواة (قوله وبعدت عن الغوث) فيه إشارة الى ان في حكم القوى الضعيف القريب من الغوث (قوله ونائم الخ) ظاهره ولو ليلا زمن خوف (قوله ويفرق بينه وبين ما يأتي في الماشية) كانه يريد ما يأتي في الماشية ما افاده قوله الآتى والافكا في قوله كما يجتهد الأذرع الخ من اعتبار الحافظ نهارا زمن الامن والاغلاق حيث لا احاطة بجوانبها وعدم اعتباره كذلك كما يأتي في قوله فان خلت الخ فليتامل (ونومه) أي الحافظ في المنفصلة

(١٨ - شرواني وابن قاسم - تاسع) انه كالأقوى ورد بان الاحراز الاعظم وجد يغلق الباب واشتراط النائم انما هو الاستغاثة بالجيران فكيف الضعيف لذلك على ان البلقينى اطال في عدم اشتراط شيء مع الغلق نعم ينبغي تقييد الخوف بما اذا كان السارق يندفع حينئذ باستغاثة الجيران كما هو ظاهر بما مر في شرط الملاحظة (ومع فتحه) أي الباب (ونومه) أي الحافظ هي بالنسبة لما فيها من الامتعة (غير حرز ليلا) لانه ضائع ما لم يكن النائم بالباب أو بقر به كما هو ظاهر اخذنا مما آتفا بالاولى (وكذا نهارا في الاصح) لذلك

ونظر الجيران والطارقين لا يفيد بمفرده في هذا بخلافه في أمتعة بأطراف الدكاكين لوقوع نظرهم عليها بخلاف أمتعة الدار ووزن من الخوف هي غير حرز قطعاً كالوكان الباب بمنعطف لا يمر به الجيران بالنسبة لها نفسها وأبوابها المنصوبة وقولها المسمرة ونحو سعة فيها ورخاها فهي حرز مطلقاً (وكذا) تكون غير حرزاً أيضاً (إذا كان بها يقظان) لكن (تغفله سارق في الاصح) لذلك لتقصيره بعدم المراقبة مع الفتح ومن ثم لو بالغ في الملاحظة فانتهر السارق الفرصة (١٣٨) وأخذ قطع قطعاً (فان خلت الدار) المتصلة عن حافظها (فالذهب أنها حرز نهاراً) وألحق به ما بعد الغروب الى انقطاع الطارق اي كثرته عادة كما هو ظاهر (زمن امن واغلاقه) اي معه ما لم يوضع مفتاحه بشق قريب منه لانه مضيق له (فان فقد شرط) من هذه الثلاثة بان فتح او الزمن زمن نهب او ليل والحق به ما بعد الفجر الى الاسفار (فلا) يكون حرزاً (وخيمة بصحراء ان لم تشد اطناها وترخي) بالرفع عطف لجملة على جملة في حين التخي ونظيرة قراءة قبل انه من يتق باثبات الياوم ويصبر بالجزم قالوا من موصولة وتسكين يصبر للعطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى من الشرطية في العموم والابهام ولذا دخلت الفاء في حينها فكذا هنا لم بمعنى لافي التخي فكان ترخي عطفاً على المعنى لاعلى اللفظ ويصح تخريجه على مافي قول قيس بن زهير العبسي المما تيك والانباء تنمي

ونظر الجيران (الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قوله في هذا) أي أمتعة الدار (قوله بخلاف أمتعة الدار) أي فلا يقع نظرهم عليها (قوله وزن من الخوف) اما حال من قوله هي مبتدأ او ظرف لقوله غير حرز ويغفر في الظروف ما لا يغفر في غيرها عبارة النهاية اما وزن الخوف فغير حرز اه وعبارة المعنى تنبيه محل الخلاف زمن الامن من النهب وغيره ولا فالايام كالليالي اه وهما احسن (قوله اما بالنسبة الخ) محترزة قوله بالنسبة لما فيها الخ (قوله لها) اي الدار (قوله وابوابها المنصوبة الخ) وكالدار فيما ذكر المساجد فسقوها وجدرانها محترزة في انفسها فلا يتوقف القطع بسرقته شيء منها على ملاحظ اه ع (قوله رخاها) اي المثبت بها سواء كان مفروشا بارضها او كان ملصقا بجدرانها اه ع (قوله فهي حرز مطلقاً) اي متصلة كانت او منفصلة اه ع (قوله لوليل) وزمن خوف (قوله لذلك) لعله متعلق بقوله غير حرز ولا فالتعليل المذكور بعده ولم يعطفه عليه اه رشدي ويظهر انه علة وقوله لتقصيره الخ علة العلة (قوله بشق قريب) مفهوماً انه اذا كان بمحل بعيد وقتش عليه السارق واخذ به يتقطع وينبغي ان في حكم البعيد ما لو كان المفتاح مع الهالك محرزاً بحجبه مثلاً فسرقته زوجته مثلاً وتوصلت به الى السرقة فنقطع اه ع (قوله او الزمن زمن نهب) اي او كان الزمن الخ فقوله اوليل كان الاولى نصبه (قوله والحق به) اي بالليل (قوله فلا يكون) الاولى التانيث كافي النهاية والمعنى (قول المتن وخيمة) ومن ذلك بيوت العرب المعروفة المتخذة من الشعر اه ع (قول المتن اطناها) اي حبوها (قوله بالرفع) الى قوله قالوا في النهاية (قوله عطف لجملة الخ) كذا افاده الشارح المحقق وظاهر هذا التعبير انه عطف بمجموع ترخي مع مرفوعه على مجموع تشدد مع مرفوعه وحينئذ لا يظهر قوله ونظيره الخ لان يقال انه نظيره في أصل استشكله بحسب الظاهر وان اختلف التوجيه المزيل للاشكال فهو نظيره في الجملة ونقل الفاضل المحشي سم عن در التاج للسيوطي توجيه المتن بقوله قلت او يكون على لغة اثبات حروف العلة مع الجازم وهي فصيحة مشهورة قريء بها في السبع قوله تعالى انه من يتق ويصبر باثبات الياوم وهو عين ما سيذكره الشارح بقوله وقيل اثبت الخ اه سيد عمر عبارة الرشدي قوله نظيره قراءة قبل الخ هذا غير صحيح لانه من عطف فعل على فعل لاجملة على جملة ولا لاي يمكن للجزم وجهه والذي في الاية يخرج على لغة من ثبتت حرف العلة مع الجازم كما قاله السيوطي في در التاج في اعراب المنهاج ونقله عنه ابن قاسم اه (قوله ويؤيد ذلك) اي عدم الاختصاص بالشعر (قوله على هذا) اي مافي قول قيس بن زهير (قوله فاولي المتن) انما تأتي الاولى بان كان ذلك قياساً والا فلا اولوية بل ولا مساواة بل يمتنع اه سم (قوله بان انتفيا) الى قوله وروية السارق في النهاية والى قوله هو اوصوب في المعنى (قوله او بين العبارات) لعله عطف على صحراء في قول المتن وخيمة بصحراء اه سم اقول وقول المعنى فلو كانت مضروبة بين العائرف فهي كمتاع بين يديه في السوق اه صريح

(قوله لا نأقول ظاهر كلامهم ان هذا ليس بما يختص بالشعر الخ) فان السيوطي في در التاج بعد أن ذكر انه اجاب الشارح المحقق بانه من عطف الجمل لان عطف المفردات مانصه قلت او يكون على اثبات حروف العلة مع الجازم لغة وهي فصيحة مشهورة وقريء بها في السبع في قوله تعالى انه من يتق ويصبر باثبات الياوم وجرم المعطوف عليه اه (قوله فاولي المتن) انما تأتي الاولى بان كان ذلك قياساً والا فلا اولوية بل ولا مساواة بل يمتنع (قوله او بين العبارات) لعله عطف على قول المتن بصحراء في قوله وخيمة بصحراء الخ

ان هذا ليس بما يختص بالشعر لانهم جعلوا هذا مقابلاً لقول بان ذلك ضرورة ويؤيد ذلك بل يصرح به تصريحهم بانه يجوز في يتق اثبات الياوم وان قلنا من شرطية لان الجازم حذف الياوم وهذه الموجودة اشباع فقط واذا خرجت الاية على هذا فاولي المتن وقيل اثبت حرف العلة رجوعاً الى الاصل من الجزم بالسكون ويصح تخريج المتن على هذا أيضاً (اذا يها) بان انتفيامعا (فهي وما فيها كمتاع موضوع) (بصحراء) فيشترط في احرارها دوام الحافظ من قوي او بين العبارات فهي كمتاع بسوق فيشترط لحاظ معتاد (والا) بان وجد امعا

(حزن) بالنسبة لما فيها (بشرط حافظ قوى فيها) أو بقرها (ولو) هو (نام) نعم اليقظان لا يشترط قربه بل ملاحظته ورؤية السارق له بحيث ينزجر به قاله البلقيني وهو أصوب مما وقع للزركشي وغيره في فهم عبارة الروضة وإذا نام بالباب أو بقر به بحيث ينتبه بالدخول منه لم يشترط اسبالة للعرف فإن ضعف من فيها اشترط أن يلحقه غوث من يتقوى به ولو نحا (١٣٩) السارق عنها فكما مر في النحا عما نام عليه

أما بالنسبة لنفسها فيكفي مع اللحاظ وإن نام ولو بقرها شد أطنابها وإن لم ترخ إذا لها قبل وما اقتضاه المتن إن فقد أحد هذين يجعلها كالمتاع بالصحراء غير مراداه ورد بأنه لا يقتضي ذلك نعم قوله ولا يشمل وجود أحدهما ولا يرد أيضا لأن فيه تفصيلا هو أنه إن كان الارحام وحده لم يكف مطلقا أي الامع دوام لحاظ الحارس كما هو ظاهر مما مر أو الشد كفي مع الحارس وإن نام بالنسبة لها فقط كما تقرر والمفهوم الذي فيه تفصيل لا يرد (وماشية) نعم أو غيرها (بابية) ولو من نحو حشيش بحسب العادة (مغلقة) أبوابها (متصلة بالعمارة محرزة بلا حافظ) نهارا زمن أمن أخذنا مما مر في دار متصلة بالعمارة وإن فرق بأنه يتسامح في الماشية أكثر من غيرها وذلك للعرف هذا إن احاطت بها العمارة من جوانبها كلها والا فكافي قوله كما يحسه الزركشي كالأدري (و) بابية مغلقة (ببرية يشترط) في أحرارها (حافظ ولو) هو (نام) وخرج بالمغلقة فيها المفتوحة فيشترط حافظ يقطع قوى

في ذلك العطف (قول المتن قوى) أي أو ضعيف يبالي به وقوله ولو نام أي فيها أو بقرها أه معنى (قوله) ورؤية السارق له (الخ) خلافا للنهاية ووافقا للبغني (قوله) وإذا نام إلى قوله أما بالنسبة في المغني وإلى المتن في النهاية لا قوله وإن نام ولو بقرها (قوله) فإن ضعف (الخ) محترز قول المصنف قوى (قوله) أما بالنسبة لنفسها (الخ) محترز قوله بالنسبة لما فيها (قوله) شد أطنابها فاعل يكفي أه ع ش (قوله) غير مراد (قوله) فانه إذا وجد الشد فقط كفي اللحاظ المعتاد أه سم (قوله) والمفهوم الذي فيه تفصيل لا يرد فيه بحث لأن وجود أحدهما ولو كونه حرا حينئذ بالشروط المذكور منطوق لدخول ذلك تحت والا وقد اعترف بذلك بقوله يشمل وجود أحدهما لا مفهوما حتى يعتذر بما ذكره فتأمل سم على حج وهو كما قال أه سيد عمر و ع ش (قوله) نعم إلى قول المتن وغيره مقطورة في المغني لا قوله نهارا إلى ذلك وقوله والحق إلى المتن وقوله بأن لا يطول إلى المتن وقوله فيشترط في أحرارهما ما مر وقول الشارح إذا ألوجه في النهاية لا قوله بأن لا يطول إلى المتن (قوله) نهارا (الخ) لم يذكر محترز ذلك ويؤخذ من الحاقها بالدار المتصلة بالعمارة كما اقتضاه قوله أخذنا مما مر (الخ) أنه لا بد من حافظ ولو نام في الليل وزمن الخوف سم على حج أه ع ش واعتمد المغني إطلاق المتن ولم يقيده بالنهار وزمن الأمن وفرق بين ما هنا وما مر بما يأتي (قوله) عما مر أي من قوله فإن خلت فالذهب أنها حزن نهارا زمن أمن وإغلاقه أه سم (قوله) وذلك (راجع للتن) وكذا قوله هذا (قوله) أي بابية الماشية المذكورة (قوله) والا أي بأن اتصلت بالعمارة ولها جانب من جهة البرية معنى ونهاية (قوله) فكافي قوله (الخ) أي فيلتحق ذلك الجانب بالبرية فيشترط لكونها حرا لحاظ معتاد في ذلك الجانب أه ع ش (قوله) في قوله أي المصنف (قول المتن) يشترط حافظ ظاهره ولو نهارا زمن الأمن مع الإغلاق سم على حج أه ع ش (قول المتن) حافظ أي قوى أو ضعيف يبالي به فإن كان ضعيفا لا يبالي به السارق ولا يلحقه غوث فكالعدم كما مر أه معنى (قوله) يقطع بضم القاف وكسرها أه مختار ع ش بمعنى مستيقظ لا نام رشدي (قوله) المعقولة أراد به ما يشمل المقيدة (قوله) وغيرها أي من الخيل والبغال والحمير وغيرها أه معنى (قوله) على ما (الخ) عبارة النهاية كما (الخ) (قوله) على ما في الشرح الصغير (الخ) وهو الظاهر أه (قوله) فغير محرز أي ما لم يره منها فقط وقوله كما إذا تشاغل عنها أي عن جميعها (قوله) نعم يكفي طروق الناس (الخ) أي فيحصل الأحرار بنظرهم

(قوله) غير مراد (قوله) فانه إذا وجد الشرط فقط كفي اللحاظ المعتاد (قوله) لم يكف مطلقا أي مع دوام اللحاظ أمامه فهي حزن كما بينه ولا بقوله فهي وما فيها كمتاع بصحراء فيشترط في أحرارها دوام لحاظ (و) المفهوم الذي فيه تفصيل لا يرد فيه بحث لأن وجود أحدهما ولو كونه حرا حينئذ بالشروط المذكور منطوق لدخول ذلك تحت والا وقد اعترف بذلك بقوله يشمل وجود أحدهما لا مفهوما حتى يعتذر بما ذكره فتأمل (قوله) بلا حافظ نهارا لم يذكر محترز ذلك ويؤخذ من الحاقها بالدار المتصلة بالعمارة كما اقتضاه قوله أخذنا مما مر في دار متصلة بالعمارة أنه لا بد من حافظ ولو نام في الليل والخوف كما ذكره هناك بقوله حزن مع إغلاقه وحافظ ولو نام ضعيف ولو ليلا ولو زمن خوف أه (قوله) أخذنا مما مر أي من قوله فإن خلت فالذهب أنها حزن نهارا زمن أمن وإغلاق أه (قوله) يشترط حافظ ظاهره ولو نهارا زمن الأمن مع الإغلاق (قوله) نعم يكفي طروق المارة للدرعي عبارة شرح الروض بعد قول الروض فان نام أو غفل أو استتر به ضاع ما نصه فان لم يخل المرعي عن المارين حصل الأحرار بنظرهم به عليه الرافعي أخذنا من كلام الغزالي أه

أوباحة الغوث نعم يكفي نومه بالباب نظير ما مر ونحو الأبل بالمرأح المعقولة محرزة بنام عندها لأن في حل عقلمها ما يوقظه فان لم تعقل اشترطت بيقظته أو ما يوقظه عند أخذها من نحو كلب أو جرس (وابل) وغيرها من الماشية (بصحراء) ترعى فيها مثلا والحق بها المحال المتسعة بين العمران (محرزة بجافظ يراها) جميعها وإن لم يراها صرته على ما في الشرح الصغير ونقله ابن الرفعة إلا أكثرين اكتفاء بالنظر لا مكان العدو إليها أما ما لم يره منها فغير محرز كما إذا تشاغل عنها بنوم أو غيره ولم تسكن مقيدة أو معقولة نعم يكفي طروق المارة للدرعي (ومقطورة)

أسنى ومعنى (قوله طروق الناس) أى المعتاد اه عش (قوله وغير مقطورة) أى بالنسبة لغير الابل والبغال بقرينة ما يأتى ثم هو فى إذا كان هناك ملاحظ ليفارق قول المصنف الاق وغير مقطورة ليست محرزة كانه عليه سم اه رشيدى عبارة سم قوله وغير مقطورة يفارق قول المصنف الاق وغير مقطورة الخ بتصور هذا بالملاحظ وذلك بغيره اه (قوله يشترط الخ) وفي اشترط بلوغ الصوت لها ما سبق قريبا اه معنى (قوله وتقاد) ويصور القود فى غير المقطورة مع تعدده بان يمشى امامها فتتبعه او يقود واحدا منها فيتبعه الباقي او يأخذ مام كل واحد لكن تفاوت الازمة طولاً وقصر الخصل فيها امتداد خلفه لتأخر بعضها عن بعض بحسب اختلاف الازمة سم على حج اه عش (قوله والا فإيراه الخ) أى فالحرز ما ير اه فقط والباقي غير محرز (قوله مروره بالناس الخ) ظاهره وان جرت العادة بان الناس لا ينهون السارق لنحو خوف منه ويمكن توجيهه بان وجود الناس مع كثرتهم يوجب عادة هيبتهم والخوف منهم فاكنتى بذلك اه عش اقول وينبغي تقييده بما دالم تجر العادة بسرقه هؤلاء الممرور بهم وعادة بعضهم لبعضهم فيها كفى نحو سوق الجديدة فى طريق الحج (قوله مع ذلك) أى الشرط وقوله فى ابل وبغال اخرج الخيل سم اه عش (قول المتن قطار) هو بكسر القاف ما كان بعضه اثر بعض اه معنى (قوله) منهما) أى الابل والبغال (قوله فإزاد كغير المقطور) عبارة الروض وشرحه فإزاد على تسعة جاز أى وكان الزائد محرز فى الصحراء لافى العمران وقيل غير محرز مطلقاً وهو ما اقتضاه كلام المنهاج كاصله وعليه اقصر الشرح الصغير انتهى اه سم (قول فى احرازها) المناسب تذكير الضمير اه رشيدى (قوله مامر) انظر ما المراد به فانه ان اراد به الحافظ فى قوله السابق يحافظ ير اه فالسابق والقائد كل منهما حافظ ير اه وان اراد به التفات القائد والراكب فقد استوى التسعة من القطار وما زاد عليها منه فى الشرط فلا معنى لاشترط عدم زيادة القطار على تسعة او شيئاً آخر فلم يظهر مروره سم على حج اه عش ويمكن ان يراد به الاول ويدفع قوله فالسابق والقائد الخ بان قول الشارح السابق وغير مقطورة الخ مفروض فى غير الابل والبغال كما هو قضية صنيع المعنى وقدمناه عن صريح الرشيدى والكلام هنا فيها فقط لكن يرد عليه ما يأتى عن الرشيدى فليتبأمل (قوله تصحيف) أى تحريف من سبعة الى تسعة (قوله بان ذلك) أى تسعة بالناء المثناة وله (قوله لكن استحسن الراقى الخ) عبارة النهاية لكن المعتمد ما استحسنه المصنف كالراقى من قول السرخسى الخ (قوله وصحح المصنف قول السرخسى الخ) وجرى عليه ابن المقرئ فى روضه وهو الظاهر اه معنى (قوله الى عشرة) هل الغاية داخله او خارجة لا يبعد الدخول سم على حج اه عش (قول المتن وغير مقطورة) عبارة المعنى وابل غير مقطورة كان كانت تساق ايست محرزة فى الاصح لان الابل لا تسير

(قوله وغير مقطورة الخ) يفارقه قول المصنف الاق وغير مقطورة الخ بتصور هذا بالملاحظة وذلك بغيره (قوله وتقاد) هذا مع عطفه على تساق الموصوف به غير مقطورة ايضا مع قوله الاق ويشترط مع ذلك فى ابل وبغال ان تكون مقطورة صريح فى شمول القود لغير المقطورة من غير الابل والبغال فلينظر ما معنى ترد غير المقطورة مع تعدده حتى يتأتى التفصيل بين رؤية جميعها وبعضها الا ان يصور بان يمشى امامها فتتبعه او يقود واحدا منها فيتبعه الباقي او يأخذ مام كل واحد لكن تفاوت الازمة طولاً وقصر الخصل فيها امتداد خلف لتأخر بعضها عن بعض بحسب اختلاف الازمة (قوله ويشترط مع ذلك) أى الشرط وقوله فى ابل وبغال اخرج الخيل (قوله فإزاد كغير المقطورة الخ) عبارة الروض وشرحه فلزاد على تسعة جاز أى كان الزائد محرز فى الصحراء لافى العمران وقيل غير محرز مطلقاً وهو ما اقتضاه كلام المنهاج كاصله وعليه اقصر الشرح الصغير اه (قوله مامر) انظر ما المراد به فانه ان اراد الحافظ فى قوله السابق يحافظ ير اه فالسابق والقائد كل منهما حافظ ير اه او شيئاً آخر فلم يظهر مروره فان اراد به التفات القائد والراكب فقد استوى التسعة من القطار وما زاد عليها منه فى الشرط فلا معنى حينئذ لاشترط عدم زيادة القطار على تسعة (قوله الى عشرة) هل الغاية داخله او خارجة لا يبعد الدخول

وغير مقطورة تساق فى العمران يشترط فى احرازها رؤية سائقها أو ركب آخرها جميعها وتقاد (يشترط التفات قائدها) أو ركب أو لها (اليها كل ساعة) بان لا يطول زمن عرفا بين رؤيتين فيما يظهر (بحيث ير اه) جميعها والا فإيراه فقط ويكفى عن التفاته مروره بالناس فى نحو سوق ولور كغير الاول والاخر فهو سائق لما امامه قائدا لما خلفه (و) يشترط مع ذلك فى ابل وبغال ان تكون مقطورة لانها لا تسير الا كذلك غالباً (ان لا يزيد قطار) منهما (على تسعة) للعرف فإزاد كغير المقطورة فيشترط فى احرازهما مامر وزعم ابن الصلاح ان الصواب سبعة بتقديم السين وان الاول تصحيف رده الاذرى بان ذلك هو المنقول لكن استحسن الراقى وصحح المصنف قول السرخسى لا يتقيد فى الصحراء بعدد وفى العمران يتقيد بالعرف وهو من سبعة الى عشرة وقال جمع متأخرون الاشبه الرجوع فى كل مكان الى عرفه (وغير مقطورة)

منها تساق أو تقاد (ليست محرزة) بغير ملاحظ (في الأصح) لأنها لا تفسر كذلك غالباً ومن ثم اشترط في إحراز غير الابل والبغال نظرها
(تنبيه) للبها ونحو صوفها أو متاع عليها حكمها في الإحراز أو عدمه كافي الروضة وغيرها (١٤١) وظاهره بل صريحه أن الضرع وحده

ليس حرزا للبن وإنما
حرزه حرزها وبه يعلم ضعف
الوجه القائل بأنه لو حلب
من اثنين فأكثر حتى بلغ
نصاباً لم يقطع لأنها سرقات
من إحراز لأن كل ضرع
حرز للبنه ومحل الأول
إن كانت كلها لواحد أو
مشتركة وإلا لم يقطع إلا
بنصاب مالك واحد إذ
الوجه أن من سرق
من حرز واحد عينين كل
لمالك ومجموعهما نصاب
لا يقطع لأن دعوى كل
بدون نصاب ويؤيده ما يأتي
في القاطع أن شرط النصاب
لجمع اشتراكهم فيه واتحاد
الحرز (وكفن) من مال
الميت أو غيره ولو بيت
المال ولو غير مشروع في
قبر بيت محرز ذلك البيت
بما مر فيه وعين الزركشي
كسر الرأ ويمكن توجيهه
بأنه لا يلزم من كون البيت
محرزاً بالنسبة لنفسه كونه
محرزاً بالنسبة لما فيه لما مر
من اختلافهما ففتحها يوم
أنه باحرازه في نفسه يكون
محرزاً بالنسبة لما فيه بخلاف
كسرها فإنه لا يوم ذلك
(محرز) ذلك الكفن فيقطع
سارقه سواء أجرد الميت في
قبره أم خارجه لخبر البيهقي
من نبش قطعناه وفي تاريخ

كذلك غالباً كذا في أصل الروضة والخيل والبغال والحمير والغنم السائرة كالابل السائرة إذ لم تكن مقطورة
ولم يشترطوا القطر فيها لكنه معتاد في البغال ويختلف عدم الغنم المحرزة بحارص واحد بالبلد والصحراء
أه والذي عليه ابن المقرئ أن البغال كالابل تقطير أو عدمه وإن غيرهما من الماشية مع التقطير وعدمه
مثلها مع التقطير وهو الوجه (قوله) منها المناسب لما قبله الثانية (قوله) بغير ملاحظ هذا إنما يأتي إن
جعل قول المصنف وغير مقطورة في مطلق الماشية وإن كان خلاف فرض كلامه إذ هو في خصوص الابل
كما هو فرض المسئلة وهي محل الخلاف وحينئذ فيستثنى منه الابل والبغال كما مر أمّا بالنظر لموضع المتن فلا
يصح قوله بغير ملاحظ إذ قضيته أنها مع الملاحظ محرزة وليس كذلك كما علم بما مر ثم انظر ما معنى قوله بعد
ومن ثم اشترط الخ هذا كله إن كان الضمير في منها بغير تنبيه كفي نسخ فإن كان مثني كافي نسخ أخرى ومجمعه
الابل والبغال فيجب حذف هذا الفيد كالأجنبي أه رشدي ويمكن الجواب بحمل الملاحظة المنفية على
الملاحظة الدائمة والخلاف إنما هو في كفاية الملاحظة المعتادة (قوله) نظرها أي الغير والتأنيث نظر اللفظ
(قوله) تنبيه إلى قوله إذا الوجه في المعنى (قوله) للبها أي الماشية (قوله) وظاهره أي كلام الروضة وغيرها
(ومحل الأول) وهو القطع فيما لو حلب من اثنين فأكثر ما يبلغ نصاباً بعبارة المغني والنهاية ومحل الخلاف
الخ (قوله) لم يقطع أي جزماً كما قاله شيخنا معنى ونهاية (قوله) من إحراز بفتح الهمزة (قوله) ويؤيده أي
الوجه المذكور (قوله) من مال الميت إلى المتن في النهاية والمغني (قول المتن حرز) بالجر صفة بيت أه معنى
(قوله) وعين الزركشي عبارة النهاية ولا يتعين كسر الرأ خلافاً للزركشي أه (قوله) من كون البيت محرزاً
بفتح الرأ (قوله) لما مر أي في الدار المتصلة بالعمارة (قوله) من اختلافهما أي البيت وما فيه بالنسبة للحرز
(قوله) ففتحها أي الرأ (قول المتن حرز) بالرفع خبر كفن أه معنى واليه أشار الشارح بقوله ذلك الكفن
(قوله) ذلك الكفن إلى قوله في تاريخ البخاري في النهاية (قوله) فيقطع سارقه) وإنما يقطع بأخراجه من
جميع القبر إلى خارجه لا من اللحد إلى فضاء القبر وتركه ثم لخوف أو غيره لأنه لم يخرج من تمام حرزه نهاية
ومعنى (قوله) أم خارجه) خلافاً للمعنى (قوله) لخبر البيهقي إلى قوله وبحث في المغني (قوله) أن كان إلى
قوله وبحث في النهاية الأقوله بخلاف غيراً مشروع إلى المتن (قوله) أن كان أي الكفن عبارة المغني
وكذا كفن بقبر بمقبرة كأنه بطرف العمارة فإنه محرز بقطع سارقه حيث لا حارس هناك لأن القبر في
المقابر حرز في العادة أه (قوله) لتعذر الحفر الظاهر أن من تعذر الحفر صلاية الأرض لتكون البناء
على جبل وينبغي أن يلحق بذلك ما لو كانت الأرض خواراً سريعة الانهيار أو يحصل بها ماء لقربها من البحر
ولو لم يكن الماء موجوداً حال الدفن لكن جرت العادة بوجوده بعد لأن في وصول الماء إليه متكالفة الحمة الميت
وقد يكون الماء سبباً لهدم القبر أه (قوله) لا مطلقاً أي تحذر الحفر أو لآبارة المغني بخلاف ما إذا
لم تعذر الحفر ولا بدايضاً كما بحثه بعضهم أن يكون القبر محترماً ليخرج قبر في أرض مغسوبة أه (قوله)
بخلاف غير المشروع والطبيب المسنون كالكفن والمضربة والوسادة وغيرهما والطبيب الزائد على
المستحب كالكفن الزائد والتأبوت الذي يدفن فيه كالزائد حيث كرهوا الإقطع به أه نهاية أي بان كان
بارض غير ندية وغير خواراً ع ش (قوله) كان زاد على خمسة) يفيد أن الزائد على الثلاثة في الذك من الرابع
والخامس مشروع ومحرز بقطع بسرقته (قوله) كان زاد على خمسة) فليس الزائد محرزاً بالقبر كالأ
وضع مع الكفن غيره إلا أن يكون القبر بيت محرز فإنه محرز به معنى وأسنى (قول المتن لا بمضيعة) أي
بقعة ضائعة وهي بضاد معجمة مكسورة بوزن معيشة أو ساكنة بوزن مسببة أه معنى (قوله) مع انقطاع الشركة
(قوله) بخلاف غير المشروع يؤخذ من ذلك أن التأبوت إذا دفن فيه الميت أن شرع فحرز والافلاو أن نحو
الطبيب حيث شرع ولم يغال فيه محرز والافلام (قوله) كان زاد على خمسة) قال في شرع الروض فليس

البخاري أن ابن الزبير رضي الله عنهما قطع نباشاً (وكذا) أن كان وهو مشروع في قبر أو بوجه الأرض وجعل عليه أحجار لتعذر
الحفر لا مطلقاً (بمقبرة بطرف العمارة) فيكون محرزاً (في الأصح) بخلاف غير المشروع كان زاد على خمسة أو كفن به حربى كما هو
ظاهر (لا) أن كان (بمضيعة) ولا ملاحظ فلا يكون محرزاً (في الأصح) للعرف فيهما مع انقطاع الشركة فيه إذا كان من بيت المال

بصرفه للبيت فان حفت بالمارة ونذر تخلف الطارقين عنها في زمن يأتي فيه النباش أو كان بهاجر س كانت حرزا أو لول غير مشروع جز ما ولو
سرقه حافظ البيت أو المقبرة أو بعض الورثة أو نحو فرع أحدهم لم يقطع وبحث أنه لو بلى الميت كان المالك فيه لله تعالى فيكون سرقته كسرقه مال
بيت المال وإنما يتجه أن كفن من (١٤٢) بيت المال والأفقر ملك للملكة أو لامن وارث أو اجنبي ولو غولي فيه بحيث لم يخل مثله بلا

أي بين صاحب الكفن والسارق أه ع ش (قوله بصرفه الخ) متعلق بانقطاع الشركة (قوله فان حفت)
أي المقبرة (قوله عنها) أي عن المقبرة أو الجار متعلق بتخلف أهرشيدى (قوله ولو سرقه حافظ البيت الخ)
ومثله حافظ الحمام إذا كان هو السارق لعدم حفظ الامتعة عنه أه ع ش (قوله أو نحو فرع أحدهم) أي الورثة
(فروع) لو كفن الميت من التركة فنبش قبره وأخذ منه طالب به الورثة من أخذه ولو أكل الميت سبع
أو ذهب به سيل وبق الكفن اقتسموه ولو كفته اجنبي أو سيد من ماله أو كفن من بيت المال كان العارية
للميت فيقطع به غير المسكفين والخصم فيه المالك في الأولين والامام في الثالث ولو سرق الكفن وضاع ولم
يقسم التركة وجب ابداله من التركة وان كان الكفن من غير ماله فان لم تكن تركة فكمن مات ولا ترك له
وان قسمت ثم سرق استحب لهم ابداله هذا إذا كفن أو لافي الثلاثة التي هي حق له فانه لا يتوقف التكفين
بها على رضا الورثة أم لو كفن منها بواحد فينبغي كما قاله الأذرعى أن يلزمهم تكفينه من تركته ثان وثالث
والبحر ليس حرزا لكفن الميت المطروح فيه فلا يقطع أخذه لانه ظاهر فهو كالو وضع الميت على شفير القبر
فاخذ كفته فان غاص في الماء فلا قطع على أخذه ايضا لان طرحه في الماء لا يعد احرازا كالو تركه على وجه
الارض وغيره الريح بالتراب أه معنى وزاد الاسنى والخسة للمرأة كاللثة للرجل أه وكذا في النهاية لا
مسائل البحر (قوله ولو غولي) الى قوله وبحت الأذرعى في النهاية الى قوله وانما يحتاج في المعنى (قوله لم
يكن محرزا الخ) أي في غير البيت كما هو ظاهر أهرشيدى (قوله وبحت الأذرعى الخ) عبارة النهاية ولو سرق
الكفن من مدفون بفسقية وجوزنا الدفن بها وكان يلحق السارق بنشها عنه كلقبر قطع والافلا حيث
لا حارس أه قال ع ش قوله وجوزنا الدفن الخ هذا هو المعتمد حيث منعت الرائحة والسبع ودفن بها على
انفراده أو مع غيره عند ضيق الارض عن الحفر لكل على حدته أه

(فصل) في فروع تتعلق بالسرقه (قوله في فروع) إلى قوله قال شيخنا في النهاية الا قوله أو المستحق
لمنفعتة وقوله والى لم يقطع (قوله بذكر ضدها) أي السرقه وكذا ضمير منعها (قوله لقطعة) متعلق
بمنعها وقوله وعدمه أي عدم المنع (قوله والحرز) عطف على السارق (قوله والاحوال) كالو اخرج من
من بيت دار إلى صحنها حيث يفرق فيه بين كون الباين مفتوحين أو مغلقين أو غير ذلك على ما يأتي أه ع ش
(قول المتن يقطع مؤجر الحرز) أي لإجارة صحيحة بخلاف ما لو كانت فاسدة فلا قطع معنى وع ش (قوله
بسرقة) إلى قوله أي بخلاف في المعنى لا قوله فيما نهي عنه (قوله للمستاجر) متعلق بانتقال الخ (قوله وبه
فارق الخ) أي بقوله لا شبهة الخ (قوله ان محل ذلك) أي قطع المؤجر (قوله ان استحق) أي المستاجر (قوله
لم يقطع) الظاهر ان مثله أي المؤجر في عدم القطع الاجنبي فليراجع أهرشيدى (قوله وان ثبت له الفسخ) أي
خيار فسخ الاجارة بافلاس المستاجر نهاية ومعنى (قوله وبعد مدتها الخ) عبارة المعنى ويؤخذ من هذا
أي من قولهم ان محل ذلك ان استحق الاحراز به الخ انه لو سرق منه بعد فراغ مدة الاجارة لم يقطع وهو
كذلك وان كان قضية كلام ابن الرفعة انه يقطع أه (قوله به) أي بالقطع بالسرقه بعدمدة الاجارة (قوله
قال شيخنا وفيه) عبارة النهاية وتنظير الأذرعى فيه يحمل على ما لو علم المستاجر بانقضائها واستعمله تعديا
أه أي بان وضع فيه متاعا بعد العلم بانقضاء الاجارة أو امتنع من التخليه مع امكانها بعد ان طلبها المالك بخلاف
ما لو استدام وضع الامتعة ولم يوجد من المالك طلب التخليه الممكنة سم على حج أه ع ش (قوله فقط) أي بدون

الزائد بمحرز أه (قوله بان اللص لا يلقى عنه) فان لقيه فحرم مر
(فصل) يقطع مؤجر الحرز الخ (قوله يحمل^(١)) على ما لو علم المستاجر أي او اخر التخليه مع امكانها

حارس لم يكن محرزا الا
بجارس وبحت الأذرعى ان
ما بالفساقى أي التي بالمقابر
غير محرز وعلله بان اللص
لا يلقى عنه في نبشها بخلاف
القبر المحكم على العادة
وانما يحتاج لهذا ان قلنا
باجزاء الدفن فيها اما اذا
قلنا بما مر عن السبكي انه لا
يجزى فلا فرق بين ان يلقى
ذلك وان لا على ان منها ما
يحكم أكثر من القبر

(فصل) في فروع تتعلق
بالسرقه من حيث بيان
حقيقتها بذكر ضدها
وبالسارق من جهة منعها
لقطعه وعدمه والحرز من
جهة اختلافه باختلاف
الاشخاص والاحوال
(يقطع مؤجر الحرز)
المالك له أو المستحق لمنفعته
بسرقة منه مال المستاجر
لذا شبهة لانقال المنافع
التي منها الاحراز للمستاجر
لذا الغرض صحة الاجارة
وبه فارق عدم حده بوطء
أتمته المزوجة لدوام قيام
الشبهة في المحل وأفهم
التعليل ان محل ذلك ان
استحق الاحراز به والى
كان استعمله فيما نهي
عنه أو في أضرم استأجر له
كان استأجر أرضا
للزراعة فأوى فيها مواشيه
أي بخلاف ادخال مواشئ

نحو الحرث على الاوجه لتوقف الزراعة عليها فكانت كالمدون فيها لم يقطع ويقطع بسرقة منه في مدة الاجارة وان ثبت له
الفسخ وبعد مدتها كما يصرح به تشبيه ابن الرفعة بقطع المعير قاله شيخنا وفيه كما قال الأذرعى وغيره نظرا أه والحق ان المعير فيه تفصيل يأتي
ومنه انه يقطع بعد الرجوع فقط (١) قول المحشى قوله يحمل الخ ليس في نسخ الشرح وكذا قوله اورجع بقيد الآتى اهن هامش

واعلامه بالرجوع (قوله وهذا) أى المؤجر (قول المتن وكذا معيره) أى الحرز اعارة صحيحة بخلاف مالو كانت فاسدة فلا قطع فيها معنى وعش (قوله يقطع إذا) إلى قوله وتعليقه فى النهاية وكذا فى المعنى إلا قوله لو رجع إلى امتنع (قوله فيما اذن له فيه) خرج به مالو استعار للزراعة ففرس ودخل المستعير فسرقت من الغراس لم يقطع على قياس ما مر فى صورة الاجارة السابقة (تنبيه) مثل اعارة الحرز مالو اعار رقيقا لحفظ مال او رعى غنم ثم سرق ما يحفظه رقيقه معنى واسنى ونهاية (قوله) وإن دخل بنية الرجوع (ولما يجوز له الدخول إذا رجع نهاية واسنى فجرد النية لا يكون رجوعا بل لا بد من لفظ يدل عليه قبل الدخول كرجعت فى العارية او فسختها ثم قوله (ولما يجوز الحصر صريح فى حرمة الدخول قبل الرجوع وإن لم يكن على المستعير ضرر بدخوله كما ارتضى بهذا الاطلاق مر حين بحثت معه فيه سم على حجج اه عش (قوله) إذ لا شبهة ايضا) عبارة المعنى لانه سرق النصاب من حرز محترم (ولما يجوز له الدخول إذا رجع) والثاني لا يقطع لان الاعارة لا تنزم وله الرجوع متى شاء ويؤخذ من هذا ان محل الخلاف فى العارية الجائزة اما الاعارة اللازمة فيقطع فيها قطعا فالمرجعه (قوله) لاستحقاقه منفعة (فيه شيء سم أى ان المستعير لما يستحق الانتفاع دون المنفعة وقد يقال المراد باستحقاق المنفعة استحقاق الانتفاع بهذا فلا يحذور اه سيد عمر (قوله) لو رجع) أى المعير فى العارية بالقول معنى وسم (قوله) واستعمله او امتنع من الرد تعديا) قال سم كانه إشارة إلى مالو احدث شغلا جديدا بان احدث وضع امتعة بخلاف ما اذا استصحب ما كان فى هذا الإشارة إلى جواز بقاء الامتعة بعد المدة اه ومحل إن لم يطالب المالك بالتفريق كانه عليه هو فى قوله اخرى اه رشيدى قوله تعديا عبارة المعنى بعد التمكن اه (قوله وطره) أى قطع المعير اه عش (قوله به) أى بالطر المذكور (قوله) نقب الجدار) أى نقب المعير الجدار واخذ ما داخله (قوله) لعرق ظالم (يروى بالاضافة وتركها ووجه الاضافة ظاهر ولعل وجه التثوين انه من المجاز العقلى والاصل لعرق ظالم صاحبه فحول الاسناد عن المضاف إلى المضاف اليه فاستتر الضمير كما فى عيشة راضية اه عش (قوله) من غير علمه ورضاه) ضرب على الواو فى اصل الشرح فليتأمل وليحذر اه سيد عمر اى ومفاد ثبوت الواو انه لا يسقط القطع إلا إذا علم المالك الوضع ورضى به ومفاد سقوطها انه يكتفى فى سقوط القطع علم الواو اضع رضا المالك بالوضع لو علمه وان لم يعلم بالفعل ولعل هذا هو الاقرب (من غير علمه ورضاه) مفهوماه انه إذا وضعه بعلم المستحق ورضاه قطع مالك الحرز إذا سرق منه وقد يشكك بان المؤجر اجارة فاسدة لا يقطع اذا سرق من مال المستاجر مع ان المستاجر انما وضع برضا المالك حيث سلطه عليه باجارته الا ان يقال ان المستاجر استند فى الانتفاع بالمؤجر الى عقد فاسد وهو لفاسده لا اعتبار به فالنهي ما تضمنه من الرضا بخلاف مالو وضعه برضاه فانه يشبه العارية وهى مقتضية للقطع اه عش ويأتى فى شرح أو اجنبى المغصوب الخ ما قد يخالفه (قوله) وكذا لا يقطع) الى قوله ولا

بعد طلب المالك كما هو ظاهر (قوله) وكذا معيره) عبارة الروض وشرحه وكذا يقطع بسرقته من داره فيما لو اعارها لغيره مالم يستعير وضعه وانما يجوز له الدخول اذا رجع اه ولم يذكر قول الشارح وان دخل بنية الرجوع الخ ولا منافاة بينهما لان نية الرجوع ليست رجوعا فجرد النية لا يكون رجوعا بل لا بد من لفظ يدل عليه قبل الدخول كرجعت فى العارية او فسختها وقوله وانما يجوز الدخول اذا رجع صريح فى حرمة الدخول قبل الرجوع وهو مشكل لبقاء العين ومنفعة على ملكه وعدم ملك المستعير المنفعة وانما يملك أن ينتفع نعم ان كان على المستعير ضرر بدخوله اتجه توقف جواز الدخول على الرجوع ثم بحثت مع مر فى ذلك فاخذ باطلاق شرح الروض مالم يعلم رضا المستعير فليتأمل (قوله) واستعمله او امتنع من الرد تعديا) كانه إشارة إلى مالو احدث شغلا جديدا بان احدث وضع امتعة بخلاف ما اذا استصحب ما كان بقى وهذا إشارة إلى مالو احدث جواز ابقاء الامتعة بعد المدة (قوله) او رجع ببيده الاق) فيه نظر لانه سيأتى انه لا قطع عند الرجوع بالقيد الاق الا ان يريد بالقيد بعض ما يأتى وهو العلم دون الاستعمال تعديا او اراد بالاقتى ما يفهم منه فيكون القيد هنا عدم ما يأتى فليتأمل (قوله) لاستحقاقه منفعة) فيه شيء

أو سرق اختصاصا كما هو ظاهر أو (مالا) ولو فلسا وان نازع فيه البلقينى (وأحرزه بحرزه

فسرق المالك منه مال الغاصب) أو السارق فلا قطع عليه في الاصح لأن له دخول الحرز وهتكه لا أخذ ماله أو اختصاصه فلم يكن حرزاً بالنسبة إليه ولم يفترق الحال بين المتميز عن ماله والخلو ط به ولا ينافي هذا قطع دائن سرق مال مدينه لا بقصد الاستيفاء بشرطه لأنه حرز بحق والدائن مقصر بعدم مطالبته أو نيته الأخذ للاستيفاء على (١٤٤) ما مرو من ثم قطع رهن ومؤجر ومعيرو ودع ومالك مال قراض بسرقة مع مال نفسه

نصاً بآخر دخل بقصد سرقته أي واختلف حرزهما اخذاً عامراً في مسألة الشريك فقولهم لا يقطع مشتر وفرف الثمن باخذ نصاب مع المبيع محله إن دخل لالسرقته وقد اتحد حرزهما (أو) سرق (اجنبي) منه المال (المغصوب) أو المسرورق (فلا قطع) عليه (في الاصح) وإن أخذه لانبية الرد على المالك لأن المالك لم يرض باحراره فيه فكانه غير حرز وقد يؤخذ منه أن كل ما تعدى بوضع اليد عليه كالمبيع فاسداً ليس كالمغصوب من حيث أن مالك هذا لا يقال أنه لم يرض باحراره وإن كان مثله في الضمان (و) الركن الثاني السرقة ومراستها اخذ المال خفية من حرز مثله فحينئذ (لا يقطع محتلس ومتنهب وجاحد ودعية) أو عارية مثلاً لخبر الترمذي بذلك والاولان ياخذان المال عياناً وأولهما يعتمدان على الحرب وثانيهما القوة فيسهل دفعهما بنحو السلطان بخلاف السارق لا يتأتى منعه ففقط زجره وأما حديث الخز ومية التي كانت تستعير المتاع وتجده فقطعها النبي ﷺ فاقطع فيه ليس للجحد وإنما ذكر لانها

ينافي في المعنى إلا مسألة الاختصاص وقوله ولو فلسا إلى المتن وإلى قوله وقد يؤخذ منه في النهاية (قول المتن فسرق المالك) والمراد بالمالك ما يشمل صاحب الاختصاص على طريق التغليب (قوله) فلا قطع عليه (الخ) ينبغي أن يكون محله إن لم يدخل بقصد السرقة اخذاً من التعليل فليراجع قاله الرشدي وقضية قول الشارح والنهاية ولا ينافي هذا الخ لأنه لا يقطع هنا مطلقاً وقد يفيد أيضاً قولها فلم يكن حرزاً بالنسبة إليه اه (قوله) لأنه لا دخول الحرز وهتكه (الخ) أي وإن لم يتفق له أخذه اه ع (قوله) ولا ينافي هذا) أي عدم قطع صاحب المال بسرقة مال الغاصب اه ع (قوله) بشرطه) لم يجعل له شرطاً فيما مر اه رشدي ويحجب بأن شرطه مفهوم قوله فيما مر إن حل وجد الغريم أو ماطل اه (قوله) أو نية الأخذ عطف على مطالبته (قوله) للاستيفاء) أي بشرطه اخذاً من قوله قيل بشرطه سم اه ع (قوله) ومن ثم) أي لاجل الفرق بين الحرز بحق وغيره (قوله اخذ الخ) راجع لقوله أي واختلف الخ (قوله) مما مر في مسألة الشريك) أي من أنه لو دخل حرزاً فيه مال مشترك بينهما وبين صاحب الحرز وسرق ما لا يختص بشريكه قطع إن دخل بقصد السرقة اه ع (قول المتن أو أجنبي المغصوب) احتراز به عما لو سرق الاجنبي غير المغصوب فإنه يقطع قطعاً اه معنى (قوله) لانبية الرد الخ) أي بل بنية السرقة اه معنى (قوله) وقد يؤخذ منه الخ) قد ينافيه ما مر في أول الفصل من اعتبار الصحة في الاجارة والاعارة (قوله) والركن الثاني) انظر ما المعطوف عليه عبارة المعنى واعلم أن السرقة اخذ المال الخ وهو ظاهر (قوله) ومراستها) إلى قوله وأما حديث الخز ومية في المعنى إلا قوله مثلاً وإلى قول المتن ولو تعاونا في النهاية إلا قوله فتأمل إلى المتن وقوله ومعنى قولهم إلى أو كان (قوله) يعتمدان الحرب) أي عن غير غلبة اه معنى (قوله) فقطع زجره) كذا قال الرافعي وغيره ولعل هذا حكم على الاغلب ولا فالجاحد لا بقصد الأخذ عند وجوده عياناً فلا يمكن منعه بساطان ولا غيره اه معنى وقد يقال الجاحد يمكن المالك أن يشهد عليه عند الدفع فإذا جحد تخلص منه بنحو السلطان فإن لم يشهد فهو مقصر بخلاف السارق فإنه لا حيلة فيه اه سيد عمر (قوله) وإنما ذكر) أي جحد المتاع اه ع (قوله) يشمل قاطع الطريق) أي مع أنه يقطع اه سم (قوله) ويحجب بأن قاطع الطريق الخ) ويمكن أن يجاب بأن هذا الاطلاق مقيد بما يعلم بما يأتي في قاطع الطريق ولا يضر الاطلاق هنا لأن الفرض تمييزه عن مصحوبه وهو حاصل بذلك وقوله فلم يشمل هذا الاطلاق فيه بحث ظاهر لأن تمييزه بتلك الشروط لا يمنع الشمول إذ غاية ذلك أنه اخص منه والاعم قطعاً لا ترى أن للأنسان شروطاً يميز بها عن مطلق الجسم مع شمول تفسير مطلق الجسم له قطعاً فليتأمل فالاول جوابنا سم ولك أن تقول يجوز أن يكون مراد الشارح عين جواب المحشى الذي صرح به فحاصله أن المراد بالمتنهب من يأخذ عياناً ويعتمد الحرب ولا يكون قاطعاً للطريق بقرينة ما يأتي في قاطع الطريق بقرينة قوله فلم يشمل الخ فإنه قرينة واضحة على هذه الارادة وإن كان في العبارة إجمال اه سيد عمر (قوله) في ليلة) إلى قوله مستقلة في المعنى إلا قوله الذي هتك إلى وهنا وقوله وقيل فيه خلاف (قول المتن) وعاد الخ) أي قبل إعادة الحرز اه معنى (قوله) أما إذا أعيد الخ) أي من المالك أو نائبه اخذاً ما مر فيما لو أخرج نصاباً مرتين في ليلة اه ع (قول

(قوله) أو نيته الأخذ للاستيفاء) أي بشرطه اخذاً من قوله قبل شرطه (قوله) قيل تفسير المتنهب يشمل قاطع الطريق) أي مع أنه يقطع (قوله) فلم يشمل هذا الاطلاق) يمكن أن يجاب بأن هذا الاطلاق مقيد بما يعلم بما سيأتي في قاطع الطريق ولا يضر الاطلاق هنا لأن الغرض تمييزه عن مصحوبه وهو حاصل بذلك أيضاً (قوله) فلم يشمل هذا الاطلاق) فيه بحث ظاهر لأن تمييزه بتلك الشروط لا يمنع الشمول إذ غاية ذلك أنه اخص منه

عرفت بل لسرقة كما بينه أكثر الرواة بل في الصحيحين التصريح به وهو أن قرئوا همهم شأنها ما سرفت قيل تفسير المتنهب المتن يشمل قاطع الطريق فلا بد من لفظ يخرج به ويحجب بأن قاطع الطريق له شروط يميز بها كما يأتي فلم يشمل هذا الاطلاق (ولو نقب) في ليلة (وعاد في) ليلة (أخرى فسرق) من ذلك النقب (قطع في الاصح) كالمو نقب أول الليل وسرق آخره بقاء الحرز بالنسبة إليه أما إذا أعيد الحرز

أو سرق عقب النقب فيقطع قطعاً (قلت هذا إذا لم يعلم المالك النقب ولم يظهر للطارقين وإلا) بأن علم أو ظهر لهم (فلا يقطع قطعاً) وقيل فيه خلاف (والله أعلم) لا تنهك الحرز فصار كالو نقب وأخرج غيره وفارق إخراج نصاب من حرز دفعتين بأنه ثم متمم لا خذ الأول الذي هتك به الحرز وقوع الأخذ الثاني تابعاً لم يقطعه عن متبوعه إلا قاطع قوي وهو العلم والاعادة السابقان دون أحدهما ودون مجرد الظهور لانه يؤكد الهتك الواقع فلا يصلح قاطعاً له وهنا مبتدئ وسرقة مستقلة لم يسبقها اهتك الحرز باخت (١٤٥) شيء منه لكنها مرتبة على فعله المركب

من جزء من مقصودين لا نبيه

بينهما نقب سابق وأخراج لاحق وإنما يتركب منها لأن لم يقع بينهما فاصل اجنبي عنهما وإن ضعف فكفى تخلف علم المالك أو الظهور فتأمله فإن الفرق بمجرد انه ثم متمم وهنا مبتدئ وفرق صوري لولا ما انطوى عليه من المعنى الظاهر الذي قرره وفي بعض النسخ ولا يقطع قطعاً وهو غلط (ولو نقب واحد وأخرج غيره) ولو بامر مالم يكن غير مميز أو أعجمياً يعتد وجوب الطاعة بخلاف نحو قرد معل لأن له اختياراً وادراكاً وإنما ضمن انساناً أرسله عليه لأن الضمان يجب بالسبب بخلاف القطع (فلا قطع) على واحد منهما لأن الأول لم يسرق والثاني أخذ من غير حرز نعم إن ساوى ما أخرجه بالنقب من آلات الجدار نصاً باقطع الناقب كما نص عليه وإن لم يقصد سرقة الآلة لأن الجدار حرز لآلة البناء ومعنى قولهم أو لا لم يسرق أي شيئاً من داخل الحرز أو كان بازاء النقب ملاحظ يقظان فتغفله المخرج قطع أيضاً (ولو تعاونا في النقب)

المتن قلت) أي قال الرافي في قول الشارح وقوله هذا أي القطع في مسئلة المتن اه معني (قوله بأن علم) أي المالك النقب وقوله أو ظهر أي للطارقين (قوله وفارق) أي ما نأحيث اكتفى فيه بأحد الأمرين (قوله لانه) أي الظهور (قوله فلا يصلح) أي كل واحد من الثلاثة (قوله وهنا) عطف على ثم (قوله لكنها مرتبة الخ) فيه ترتب الشيء على نفسه إذ الجزء الثاني من المركب المرتب عليه بالفتح هو عين المترتب بالكسر (قوله نقب سابق وأخراج الخ) بالجر على أنهما بدل من جزأين أو بالرفع على أنهما خبر مبتدأ محذوف (قوله فإن الفرق بمجرد انه الخ) اقتصر على هذا الفرق المعنى كما نبهنا عليه (قوله وهو غلط) أي والصواب إثبات حرف النفي وهو موجود في خط المصنف قاله الأذري اه معني (قول المتن وأخرج غيره) أي أخرج المال من النقب ولو في الحال اه معني (قوله ولو بامر) إلى قول المتن ولو تعاونا في المعنى (قوله مالم يكن غير مميز الخ) عبارة المعنى هذا إذا كان المخرج ممزاً مالمو نقب ثم امر صدياً غير مميز أو نحوه بالأخراج فأخرج قطع الأمر وإن امر مميز أو قرداً فلا لانه ليس آلة له ولان للحيوان اختياراً فإن قيل هلا كان غير المميز كالقرد هنا اجيب بان اختيار القرد أقوى فإن قيل لو عليه القتل ثم أرسله على انسان فقتله فانه يضمنه فعلا وجب عليه الحد هنا اجيب بان الحد إنما يجب بالمباشرة دون السبب بخلاف الضمان وهل القرد مثال فيقاس عليه كل حيوان معل أو لا يظهر الأول ولو عزم على غفريت فأخرج نصاً باهل يقطع أو لا يظهر الثاني كالأكره بالغاميز أعلى الأخراج فانه لا قطع على واحد منهما اه (قوله بخلاف نحو قرد الخ) أي من سائر الحيوانات المعللة كالأول علم عصفور الأخذ شيء فأخذه فلا قطع على ما تنفذه هذه العبارة ومثل ذلك مالمو عزم على غفريت كما ذكر الخطيب اه ع ش (قوله أرسله) أي نحو القرد المعلوم (قوله على واحد منهما) لكن يجب على الأول ضمان الجدار وعلى الثاني ضمان المأخوذ اه معني (قوله ومعني قولهم الخ) الأولى فعني الخ بالفاء بدل الواو اه رشدي (قوله أو لا) لعله من تحريف الناسخ والاصل لأن الأول عبارة المعنى فيكون المراد حيثئذ بقولهم لأن الأول لم يسرق انه لم يسرق ما في الحرز اه (قوله أو كان الخ) عطف على قوله ساوى الخ (قوله ملاحظ يقظان) أي وإن كان الحافظ نائماً فلا قطع معني واسني (قوله ولو بان أخرج) إلى قوله فلا اعتراض في المعنى (قول المتن بالأخراج) أي لنصاب فأكثرو قوله فأخرجه أخرأي مع مشاركتة في النقب وسأوى ما أخرجه نصاً بافا كثر اه معني (قوله إذ القسم الخ) عبارة النهاية وقوله أو وضعه عطف على وانقرد فيفيدان المخرج شريك في النقب اه (قوله نحويله) أي المصنف وقوله من أحدهما إلى الناقب أي من الأسناد إلى أحدهما ضمير أو ظاهر إلى الأسناد إلى لفظ ناقب (قوله فيهما) أي في صورتين المتن (قول المتن بوسط نقبه) بفتح السين لانه اسم أريده موضع النقب اه معني وعلى هذا الاحتياج إلى قول الشارح أو ثلثة مثلاً وإنما زاده أي الشارح لحمله على سكن السين (قول المتن وهو يساوى نصابين) خرج به ما إذا كان يساوى دون

والأخص مشمول للأعم قطعاً لا ترى أن للإنسان شروطاً يتميز بها عن مطلق الجسم مع شمول تفسير مطلق الجسم له قطعاً فليتامل فالأولى جواز إيتامل (قوله ولو تعاونا في النقب) ثم أخذه أحدهما الخ) كان التصوير بذلك الاختلاف في قطعهما إذا بلغ المسال في الخارج المذكور بين الناقب الآخر وغيره لكن مقابل الأظهر إنما يجري في الآخر كما هو ظاهر (قوله وأخرجه آخر) صفة محذوف أي ناقب (قوله إذ القسم) أي ناقب (قوله ولو تعاونا في النقب) فاقوله وضعه عطف على انقرد لا على تعاونا م

(١٩) شرواني وابن قاسم تاسع) ولو بان أخرج هذا البناء وهذا البناء (وانقرد أحدهما بالأخراج أو وضعه ناقب بقرب النقب وأخرجه آخر) ناقب أيضاً إذ المقسم أنهما تعاونا في النقب فلا اعتراض عليه لاسيما مع قوله قبله وأخرج غيره فلا قطع ثم رابت البلقيني صرح بنحو ذلك وقال سبب توهم الاعتراض تحويلة الكلام من أحدهما إلى الناقب لكن الفاضل لا يخفى عليه ذلك (قطع المخرج) فيهما لانه السارق (ولو) تعاونا في النقب ثم أخذه أحدهما (وضعه بوسط نقبه) أو ثلثة مثلاً (فأخذه خارج وهو يساوى نصابين) أو أكثر (لم يقطعاً في الأظهر) لأن

كلا منهما لم يخرج من تمام الحرز (١٤٦) وكذا لو ناله الداخل للخارج فيه بخلاف ما لو وضعه أو ناله له خارج فان الداخل يقطع

لأنه الذي أخرجه من تمام الحرز (ولو رماه إلى خارج حرز) من نقب أو باب أو فوق جدار ولو إلى حرز آخر لغير المالك أو إلى نحو نار فأحرقت علم بها أم لا على الأوجه أو وضعه بماء جار) إلى جهة مخرجة فأخرجه منه أو أركب أو جار إلى غير جهة مخرجة وحركة حتى أخرجه منه وإن كان المحرك خارج الحرز كما هو ظاهر بخلاف ما إذا لم يحركه وإنما طرأ عليه نحو سبل أو حركه غيره فإن الغير هو الذي يقطع وما إذا رمى حجرا نحو ثمر فسقط في ماء وخرج لأنه لم يستول عليه (أو) وضعه على (ظهر دابة سائرة) إلى جهة مخرجة أو سيرها حتى أخرجه منه وحذف هذه من أصله لفهمها بما ذكره بالاولى (أو عرض لريح هابة) حالة التعريض فلا أثر لطلبها بعده (فأخرجته) منه (قطع) وإن لم يأخذه أو أخذه آخر قبل أن يقع على الأرض لأن الأخر أج في الجميع بفعله ومنسوب إليه قيل تنكيره الحرز مخالفاً لأصله غير جيد لآيها أنه لو أخرج نقداً من صندوقه للبيت فنتلف أو أخذه غيره أنه يقطع وليس كذلك أهو ليس

النصابين فإنه لا يقطع عليهما جزماً أي فالتصور بذلك لتعيين محل الخلاف (قوله فيه) متعلق بناوله والضمير لوسط النقب خرج به ما إذا أخرج يده إلى خارج الحرز أو ناله أو رشيدى (قوله بخلاف ما لو وضعه أو ناله) أي الداخل له أي للخارج والجار متعلق بناوله فالاول محترز ما في المتن والثاني محترز ما في الشارح وقوله خارج تنازع فيه الفعلان (قوله فان الداخل يقطع) ولو ربط المال لشريكه الخارج بغيره قطع الخارج دون الداخل وعليهما الضمان ويقطع الاعمى بسرعة مادله عليه الزمن وإن خله ودخل به الحرز ليدل على المال وخرج به لأنه السارق ويقطع الزمن بما أخرجه أو الاعمى حامل للزمن لذلك وكالزمن غيره وفتح الباب والفعل بكسر أو غيرهما وتسور الحائط كل منها كالنقب فيما مر معنى وروض مع شرحه (قول المتن ولو رماه الخ) أي المال المحرز أو أخذه في يده أو أخرجه به من الحرز ثم أعاده أهـ (قوله) من نقب) إلى قوله وما إذا في النهاية الأقوله أو جار إلى غير جهة مخرجه وقوله وإن كان إلى بخلاف وإلى قول المتن أو ظهر دابة في المعنى إلا ما ذكر (قوله ولو إلى الحرز الخ) وسواء أخذه بعد الرمي أم لا أخذه غيره أم لا تلف بالرمي أم لا معنى ونهاية (قوله إلى جهة مخرجة) أي يخرج الحرز (قوله نحو سبل) عبارة المعنى انفجار أو سبل أو نحوه أهـ (قوله فان الغير هو الذي يقطع) أي كان تحريكه لا جعل أخرجه للسرقة كما هو ظاهر فليراجع أهـ رشيدى (قوله) لأنه لم يستول عليه) قد يشكك عدم القطع هنالك بالقطع فيما لو نقب وعاء حنطة فأنصب منه نصاب لأنه أيضاً يستول عليه إلا أن يجاب بأنه هناك أحدث فعلاً في الحرز نشأ عنه خروج المال فعدم مستولياً عليه وقضية هذا أنه يضمن المال هناك وإن لم يضع يده عليه حقيقة فليراجع أهـ سم أقول كلام بعضهم هناك صريح في تلك القضية (قول المتن أو ظهر دابة سائرة الخ) ولو ربط أو لوة مثلاً بجناح طائر ثم طيره قطع كالأو وضعه على ظهر دابة ثم سيرها أهـ معنى (قوله أو سيرها) إلى قول المتن فأخرجته في المعنى وإلى قول المتن ولا يضمن حر في النهاية (قول المتن فأخرجته قطع) عمومها شامل للمال أخذه المالك بعد خروجه من الحرز وقبل الرفع للقاضي ولعله غير مراد لما يأتي من أن شرط القطع طلب المالك للمال بعد أخذه ليس له ما يطالبه به فتنبه له أهـ عـ شـ وتقدم في الشروح الثالثة ما يفيد (قوله بفعله ومنسوب الخ) الاول الاقتصار على المعطوف كإفي المعنى (قوله قيل تنكيره الخ) واقفه المعنى (قوله لو أخرج نقداً الخ) عبارة المعنى لو فتح الصندوق وأخذ منه النقود ورماه في أرض البيت فنتلف الخ (قوله فنتلف أو أخذه غيره) لا دخل لهذا في الاشكال كما لا يخفى بل حذفه لبلغ في الاشكال أهـ رشيدى وفيه وقفة (قوله) وليس كذلك) عبارة المعنى وفيه تفصيل يأتي أهـ (قوله فهو لم يخرج به إلى خارج حرز) فيه بحث بل أخرجه إلى خارج حرز أهـ سم (قوله فان قلت الخ) أقول قد يغير الاعتراض بحيث لا يدفعه الجواب المذكور وذلك لأن النكرة في الاثبات لا عموم لها فقوله خارج حرز صادق بخارج الصندوق فقط والمفرد المحلى باللام للعموم مالم يتحقق عهد كما في جمع الجوامع فقوله خارج الحرز معناه كل حرز إذ لم يتحقق هنا عهد فليتامل سم على حج أهـ عـ شـ (قوله التنكير يفيد أنه لا بد الخ) هذا حاصل جواب الاعتراض الاول وإنما يتأتى

(قوله على الأوجه) هو الأصح (قوله لأنه لم يستول عليه) قد يستشكل عدم القطع هنا لذلك بالقطع فيما لو نقب وعاء حنطة فأنصب منه نصاب لأنه أيضاً يستول عليه إلا أن يجاب بأن هناك أحدث فعلاً في الحرز نشأ عنه خروج المال بعد به مستولياً عليه وقضية هذا أنه يضمن المال هنا وإن لم يضع يده عليه حقيقة فليراجع أهـ (قوله لأن البيت أن كان حرز للنقد فهو لم يخرج به إلى خارج حرز) فيه بحث بل أخرجه إلى خارج حرز وهو الصندوق لأن لفظ حرز نكرة في الاثبات فلا عموم له أي وأخرجه إلى خارج الحرز أي للمعهود وهو ما كان فيه فليتامل (قوله فان قلت التنكير الخ) أقول قد يغير الاعتراض بحيث لا يدفعه الجواب المذكور وذلك لأن النكرة في الاثبات لا عموم لها فقوله خارج حرز صادق بخارج الصندوق فقط والمفرد المحلى باللام للعموم مالم يتحقق عهد كما في جمع الجوامع فقوله خارج الحرز معناه كل حرز إذ لم يتحقق هنا عهد فليتامل (قوله)

في محله لأن البيت أن كان حرز للنقد فهو لم يخرج به إلى خارج حرز ولا الحرز أو غير حرز صدق أنه أخرجه إلى خارج حرز أو أن لحرز فلم يفترق الحال بين التعريف والتنكير فان قلت التنكير يفيد أنه لا بد من أخرجه إلى مضیعة ليست حرز الشيء بخلاف التعريف

قلت ممنوع لأن في الحرز للعبد الشرعي فتساويا ومراعاة لو اختلف نصابا كما كثرت في الحرز لم يقطع مالم يتحصل بما على بدنه من نحو طيب نصاب على ما بحثه البلقيني مخالفا فيه الشيخين أو يبلغ جوهره فيه فتخرج منه خارجا ولو بلغت قيمتها (١٤٧) حالة الاخراج ربع دينار (أو) وضعه بظهر

دابة (واقفة فمشت بوضعه) ومثله كما هو ظاهر مالم يمش مشا لاشارته بنحو حشيش (فلا) قطع (في الاصح) لانه اذا لم يسبقها مشا باختيارها قال البلقيني ومحل ان لم يستول عليها والباب مفتوح فان استولى عليها وهو مغلق فقتحه لها قطع لانها لما خرجت بحمله وقد استولى عليها فقتحه ينسب الاخراج اليه قال وقضية هذا أنها لو كانت تحت يده بحق فخرجت وهو معها انه يقطع لان فعلها منسوب اليه ولذا ضمن متلفها اه وورده مامر ان الضمان يكفي فيه مجرد السبب بخلاف القطع فتوقف على تسيرها حقيقة لاحكام (ولا يضمن حر) ومكاتب كتابة صحيحة ومبعض (يبد ولا يقطع سارقه) وان صغر وخبر قطعه ^{بغير} لمن يسرق الصبيان ويبيعهم ضعيف أو محمول على الارقاء وحكمهم ان من اخذ غير يميز من حرزه كفناء دار سيده الذي ليس بمطروق يقطع وان تبعه ثم اخذه خارج الحرز لم يقطع الا ان دعاه كبهمة تساق او تقاد وقضيته ان الاشارة

ان كان لفظ حرز في كلام المصنف للعموم مع أنه لا مسوغ له اه رشیدی (قوله قلت ممنوع لان الالح) حاصل هذا الجواب كالإختي تسليم ما قاله المعترض في التذكير الذي هو حاصل جواب الاعتراض الاول وادعاء ان التعريف مثله يجعل ال للعبد الشرعي لكنه لما يتم ان كان معنى العبد الشرعي هنا ما جعله الشارع حرز في الجملة ولو لغير هذا لما ان كان معناه ما جعله الشارع حرز لهذا كما هو الظاهر فلا مساواة اه رشیدی (قوله ومراعاة الالح) عبارة المغنى والروض مع شرحه فروع لو ابتلع جوهره مثلاً في الحرز وخرج منه قطع ان خرجت منه بعد لباقها بحاله فاشبهه مالم يات في فيه او وعاء فان لم يخرج منه فلا قطع لاستهلا كهافي الحرز كالواكل المسروق في الحرز وكذا لو خرجت منه لكن نقصت قيمتها حال الخروج عن ربع دينار كما نبه عليه البارزى ولو تضمن طيب في الحرز وخرج منه لم يقطع ولو جمع من جسمه نصاب منه لان استعماله بعد تلافه كالطعام اه (قوله مالم يتحصل الالح) عبارة النهاية وان اجتمع بعد ذلك بما على بدنه من نحو طيب ما يبلغ نصابا بخلاف البلقيني اه وقدمر آتفاعن المغنى والروض مثلاً (قوله مالم يتحصل) الى المتن لم يتقدم في كلامه خلافا لما يقتضيه صنيعه فكان الاول ان يزيد كلمة اى (قوله او يبلغ الالح) عطف على يتحصل (قوله حالة الاخراج) يعنى حالة الخروج من جوفه اه رشیدی (قول المتن بوضعه) اى بسبب وضعه قاله سببية اه عش (قوله لانه اذا لم يسبقها الالح) عبارة المغنى لان لها اختيالا في السير فاذا لم يسبقها فقد سارت باختيارها اه (قوله قال البلقيني الالح) عبارة النهاية وقول البلقيني ومحل الالح مردود بان الضمان الالح (قوله والباب مفتوح) المناسب للمسايق او الباب بالف قبل الواو اه رشیدی (قوله ينسب) الاول المغنى (قوله قال) اى البلقيني (قوله وقضية هذا) اى قوله فان استولى عليها الالح (قوله وورده) اى ما قاله البلقيني بصورتيه (قول المتن ولا يضمن حرید) اى بوضع يده عليه كما لو اجر الولى الصبي لاحد فهرب من عنده فلا يضمنه ومثله الزوجة الصغيرة اذا هربت من عند زوجها فلا يطالب بها الزوج اه بحجى عن شيخه العشماوى (قوله ومكاتب) الى قول المتن ولو سرق في النهاية وقضية الى (قوله وورده) (قوله وان صغر) اى الحر لانه ليس بمال مغنى وشرح المنهج وقضية صنيع الشارح ان المرجع كل من الحرو المكاتب والمبعض (قوله ويبيعهم) اى ثم يخرج بهم فيبيعهم في ارض اخرى اه مغنى (قوله وحكمهم) اى الارقاء اه عش (قوله غير يميز) اى قنا غير يميز اصغرا وعجما ووجنونا نهية ومغنى (قوله الذى ليس بمطروق) اى كان كان منعظا عن الطريق كذا ظهر فليراجع اه رشیدی (قوله وان تبعه الالح) عبارة المغنى وسواء أحماله السارق او دعاه فاجابه لانه كالبهمة تساق او تقاد اه وكذا في النهاية لا لاقوله لانه الالح (قوله وقضيته) اى الاستثناء المفيد للحرص (قوله اليه) اى القن الغير المميز (قوله ليست كدعائه) اى فلا قطع فقوله نظير مامر الخراج للنق (قوله ويميز به نحو نوم الالح) عبارة المغنى ولو حل عبدا ميمزا قويا على الامتناع نائما او سكران قطع اه زاد النهاية او مضبوطا اه اى مربوطا عش (قوله كما لو حملة) اى متيقظا نهية ومغنى (قوله حرا) الى قوله لان كان في النهاية الاقوله كذا قالوه وقوله ان لاقت به (قوله ولو صغيرا) قضية هذه الغاية ان الكبير من محل الخلاف والظاهر انه ليس كذلك فليراجع اه رشیدی اقول قضية قول المغنى ولو سرق حرا صغير لا يميز او مجنوناً أو أعجمياً أو أعمى من موضع لا ينسب لتضييع بقلادة الالح أما اذا سرقه من موضع ينسب لتضييع فلا يقطع بخلاف اه ان الكبير الكامل والاخذ من غير حرزه كل منهما ليس من محل الخلاف خلافا لما يوهمه صنيع الشارح والنهاية (قوله او معه مال اخر) اى يليق به ايضا كما هو صريح شرح المنهج

مالم يتحصل بما على بدنه من نحو طيب نصاب على ما بحثه البلقيني مخالفا فيه الشيخين أو يبلغ جوهره فيه فيخرج منه) عبارة الروض وان ابتلع جوهره وخرج قطع ان خرجت منه وان تضمن طيب وخرج لم يقطع

اليه بما كحل ليس كدعائه نظير مامر في البهيمة ويحتمل الفرق بأنها أقوى ادراكا منه لتناولها مصاحبها وكفها عن ضارها بخلافه ويميز به نحو نوم أو اكراهه حتى تبعه كغير المميز فان خدعه فقبه مختارا لم يقطع كالمحمل وهو قوى قادر على الامتناع (ولو سرق) حر أو لو (صغيرا) أو مجنوناً أو نائما (بقلادة) وحلى يليق به ويبلغ نصاباً أو معه مال آخر (فكذا) لا يقطع سارقه

وان اخذه من حرز (في الاصح) لان للحريد اعلى مامعه فهو محرز ولهذا لا يضمن سارقه ما عليه ويحكم على ما يده انه ملكه كذا قالوه وقضيته انه لو نزع منه المال قطع لا خراج منه (١٤٨) حرزه ومحلها كاصرح به الماوردي والرويان ان نزعها منه خفية او بجاهرة ولم يمكنه منعه

من النزع وقول الاذرعى عن الزبيلي محل الخلاف ان نزعها منه او الاصح منه لا قطع والا فلا قطع قطعاً يحمل على ما اذا نزعها منه بجاهرة وامكنه منعه اما اذا لم يلق به ومثله ماله كانت ملكاً لغير الصبي فان اخذه من حرز مثلاً قطع قطعاً ومن حرز يلق بالصبي دونها فلا قطعاً واما اذا سرق ما عليه او ما على قن دونه فان كان بحرزه كفتاء الدار قطع كفتاء الدار قطع والافلا وقلادة كلب بحرز دواب يقطع بها ان لاقت به اخذها وحدها او مع الكلب (ولو نام عبد) ولو صغيراً فيما يظهر خلافاً لنقيده بالبالغ العاقل او بالمميز وان امكن توجيهه بان البعير لا يحرز به مع النوم الا ان كان فيه قوة على الاحراز لو استيقظ ويرد بان هذا انما يظهر مع اليقظة واما مع النوم فلا فرق وانما سبب الاحراز وجودهما بين اهل القافلة كتنازع بين سوقة يلاحظونه فاستوي الصغير وغيره ومن ثم جعلوا الثائم من جملة المسروق (على بعير) عليه أمتعة أو لا (فقداه وخرجه عن القافلة) الى مضبعة (قطع) في الاصح لانه أخرجهما من حرزهما

كغيره اه رشيدى عبارة المغنى أو مال غيرها مما يملك به من حليه وملابس وذلک نصاب اه (قوله) وان اخذه الخ قدم ما في هذه الغاية (قوله فهو) اي مامع الحرز لا يلق به محرز اي بالحرز اه سنى (قوله) ولهذا لا يضمن سارقة بمعنى انه لا يدخل في ضمانه لو تلف مثلاً بغير السرقة اه رشيدى (قوله وقضيته) اي قولهم فهو محرز (قوله من حرزه) وهو الحرز اه بجيرى (قوله ومحلها) اي ذلك المقتضى عبارة النهاية والوجه كما قاله الشيخ واقتضاء كلامهم وصرح به الماوردي ان نزعها منه خفية او بجاهرة ولم يمكنه منعه من النزع قطع ولا افلا اه (قوله او بجاهرة) لعل المراد انه اخذوه بالصبي مثلاً ينظر لكتفه في محل خفي حتى يصدق حد السرقة عليه فليراجع اه رشيدى (قوله وقول الاذرعى عن الزبيلي الخ) قال الزركشى ويتعين أن يكون مراده ما اذا نزعها بعد الاخراج من الحرز اه نهاية هذا تقييد ثان لكلام الزبيلي اي اما اذا نزعها منه قبل الاخراج من الحرز اي الحرز لها فيقطع لانه سرق ما لا من حرز مثله رشيدى (قوله عن الزبيلي) قال ابن شبة في طبقات الشافعية الزبيلي يفتح الزاى فباء موحدة مكسورة قال السبكي انه الذى اشتهر على اللسنة وقال الاسنوى هكذا ينطق به الذين ادركتهم ولا أدري هل له اصل ام هو منسوب الى دليل بدال مهلة مفتوحة فباء موحدة مكسورة فباء مثناة ساكنة فلام وهو الظاهر قال ابن السمعاى انه قرية من قرى الشام فما اظن ورايت بخط الاذرعى ان الصواب انه دبلى ومن قال الزبيلي فقد صحف اه ثم رايت في لب الآل باب في باب الدال المهمة مانصه الدليل بالفتح والكسر نسبة الى دليل قرية بالرملة اه ع ش (قوله) والاصح منه اي من النزاع وقوله ولا اى ان لم ينزعها منه (قوله) اما اذا لم تلق به (الى المتن في المغنى) الا قوله ان لاقت به (قوله فان اخذه) اى الحر الصغير أو المجنون الخ (قوله) واما اذا سرق ما عليه الخ هل هذا غير قوله السابق وقضيته انه لو نزع منه المال الخ فان كان غيره فليحرروا ان كان هو فلم ذكرهما واعتبر الحرز هنا لاثم سم على حجب ع ش ورشيدى اقول صنيع المغنى وكذا صنيع النهاية آخر اصريح في انهما غيران يعتبر فيهما الحرز بالتفصيل الآتى فالاول مفروض فيما اذا سرق طفلاً بقلادة مثلاً من حرزه وخرجه من الحرز ثم نزعها منه فلا يقطع على الاصح اما لو سرقه من غير حرزه فلا يقطع بخلاف كما قدمناه عن المغنى أو نزعها منه قبل الاخراج من الحرز فيقطع كما قدمناه عن الرشيدى والثاني مفروض فيما اذا سرق قلادة دونه فان كان الخ (قوله فان كان بحرزه) اى الصغير حر او قناه مغنى (قوله قطع) هل يقيد بما تقدم في قوله ومحلها كاصرح به الماوردي الخ اذا لفرق بين سرقة ما عليه وبين نزع المال منه فتأمل سم اقول الظاهر التقييد اه ع ش (قوله ولو صغيراً) وفاقاً للنهاية وظاهر المغنى وقوله ويرد بان هذا اي التوجيه المذكور (قوله وجودهما) اى الصغير وغيره (قوله) ومن ثم جعلوا الثائم الخ يفيد انه لو لم يتم النصاب الا به كفى اه سم عبارة المغنى والعبد في نفسه مسروق وثبت عليه اليد وتعلق به القطع اه (قوله عليه أمتعة) الى قول المتن فلا في النهاية (قول المتن قطع) سواء انزله بعد ذلك عنه ام لا كما صرح به في التهذيب اه مغنى (بالاولى)

ولو جمع من جسمه نصاب اه (قوله) وقضيته انه لو نزع منه المال قطع) ظاهره وخصوصاً بعد قوله وان اخذه من غير حرز الدال على انه لا فرق وان كان في حرز ا كفتاء بكونه حرز ما عليه وانظر مع هذه المسئلة قوله الآتى واما اذا سرق ما عليه فان كانت هي هذه فلم يجمع بينهما ولم يشترط في هذه الاخذ من حرز على ما تقرر واشترط في ذلك الاخذ منه وان كانت غيرهما فليحرر التمييز بينهما (وقول الاذرعى الى واما يمكنه منعه) قال الزركشى ويتعين ان يكون مراده ما اذا نزعها بعد الاخراج من الحرز م (قوله) واما اذا سرق ما عليه هل هذا غير قوله السابق وقضيته انه لو نزع منه المال الخ فان كان غيره فليحرروا ان كان هو فلم ذكرهما ولم اعتبر الحرز هنا لاثم (قطع) هل يقيد بما تقدم في قوله ومحلها كاصرح به الماوردي الخ اذا لفرق بين سرقة ما عليه وبين نزع المال منه فتأمل (قوله) ومن ثم جعلوا الثائم من جملة المسروق) يفيد انه لو لم يتم النصاب الا به كفى (قوله)

بخلاف ماله أخرجه الى القافلة أو بلد كذا أطلقوه ويتعين حمل على قافلة أو بلد متصلة بالاولى بخلاف ماله كان بينهما مضبعة فانه باخرجه اليها أخرجه من تمام حرزه فلا يفيد احراره بعد (او) تام (حر) أو مكاتب كتابية صحيحة او مبعض على بعير فقداه وخرجه عن القافلة

سواء كان الحر ميرا أو بالغا وغيرهما خلافا لمن قيد بذلك هنا أيضا المأمر أن له يد أعلى مأمعه (فلا) قطع (في الاصح) لانه بيده وخرج بنام مالو كان العبد مستيقظا وهو قادر على الامتناع فلا قطع لانه بمنزلة الحر حيثئذ (ولو نقله من بيت (١٤٩) مغلق إلى صحن دار) مشتملة على ذلك

البيت (بابها مفتوح) بفتح غيره (قطع) لانه أخرجه من حرزه إلى محل الضياع بخلاف مالو كان هو الفاتح لانه كالمغلق في حقه فلم يخرج من تمام الحرز كما في قوله (ولإلا) بان كان الاول مفتوحا والثاني مغلقا أو كانا مفتوحين ولا ملاحظا أو مغلقين ففتحها (فلا) يقطع لانتهاء الحرز في الثانية أو تمامه في الاولى والثالثة كالمورماه من دار الملك إلى أخرى له وبقوله أو تمامه يعلم ان ما هنا لا يخالف ما مران الصحن ليس حرز النحو وقد وحلى ومن ثم قالوا لو أخرج نقدا من صندوق مغلق إلى بيت مغلق لم يقطع كما مر مع ان البيت ليس حرزا للنقد باطلا (وقيل إن كانا مغلقين قطع) لانه أخرجه من حرز ويرد بمنع ما علل به (وبيت) نحو (خان) ورباط ومدرسة من كل ما تعدد ساكنو بيوتهم (وصحنته كبيت) وصحن (دار) لو احدى (في الاصح فيقطع) في الحال الاول دون الاحوال الثلاثة بعده والفرق بان صحن الخان ليس حرزا لصاحب البيت بل هو مشترك بين

أى القافلة الاولى (قوله سواء أكان الحر ميرا الخ) انظر ما وجه التقييد بالحرز وهما عمم لاذ مكاتبه الصغير متصورة تبعا وما المانع من هذا التعميم في المبهض اه رشيدى وقد يقال وجهه اقتضار المتن عليه فالعموم في المكاتب والمبهض مستفاد من جعلهما في الشارح في حكم الحرز (قوله وخرج بنام) إلى قوله لانه في المغنى لا قوله العبد (قوله وخرج بنام مالو كان العبد) الاولى تقديمه على قول المتن او حرا (قوله المتن ولو نقله) أى المال من بيت مغلق الخ بخلاف مالو نقله من بهض زوايا البيت لم يضر آخر منه فلا يقطع اهمغنى (قوله بان كان) إلى قوله كالمورماه في المغنى وكذا في النهاية لا قوله ولا ملاحظ (قوله الاول) أى باب البيت وقوله والثاني أى باب الدار (قوله مغلقا) أى والعرضة حرز المخرج اسنى ومعنى (قوله ولا ملاحظ) قيد للبطوف فقط (قوله او مغلقين الخ) أى والعرضة حرز المخرج اه مغنى (قوله فلا يقطع) نعم إن كان السارق في صورة غاق البابين أحد السكان المنفرد كل منهم ببيت قطع اه نهاية (قوله او تمامه الخ) حذف على الحرز والمغنى وله دم لإخراجه من تمام الحرز في الاولى والثانية وعلى المغنى والاسنى عدم القطع فيها بان لم يخرج من تمام الحرز (قوله كالمورماه الخ) (فرع) قال سم على المنهج لو فتح شخص الحرز ودخل الدار حدث فيها مال وهو فيها فآخذه وخرج به فلا قطع لا خذ من حرز متهوك اه واعتمده مر اه عش (قوله لا يخالف ما مر الخ) كان وجهه حل ما هنا على ما إذا كان المنقول مما يكون الصحن حرز له اه سم وقد قدمنا عن المغنى والاسنى التقييد بذلك ومع ذلك فالذى يظهر انه ليس مراد الشارح بل مراده كما يفيد سياقه ان الماني فيما مر كون الصحن بنفسه حرزا تاما لنحو النقد والمثبت هنا كون الصحن متم الحرز لنحو النقد فلا منافاة بينهما (قوله ومن ثم) يحتمل أن الإشارة إلى عدم المخالفة ويحتمل أنها إلى قوله أو تمامه الخ وهو الأقرب (قوله لم يقطع) أى لانه لم يخرج من تمام الحرز (قوله مع أن البيت الخ) ظرف لقوله قالوا الخ (قوله ليس حرزا) أى تاما مستقلا (قوله ورباط) إلى قوله وكما مر في النهاية لا قوله وإن أخذ إلى بان اعتياد (قوله والفرق) رد لدليل مقابل الاصح قوله نعم إلى قوله وكما مر في المغنى لا قوله وإن كان له بواب (قوله نعم لو سرق الخ) راجع لكل من الدار ونحو الخان ومثله الدار المتعدد ساكنو بيوتهم كما هو صريح المغنى وقد مرنا عن النهاية ما يوافقه (قوله أحد السكان) أى في الحرز المشترك كالخان اه اسنى (قوله وإن كان له) أى لنحو الخان (قوله في حجرة الخ) أى او بيت مغلق اه مغنى (قوله قطع لا حرازه الخ) ومنه صندوق احد الزوجين بالنسبة للآخر فيقطع بسرقته اه عش (قوله فيما لو نقله) (فروع) لو سرق الضيف من مكان مضيفه او الجار من حانوت جاره او المغتسل من الحمام وان دخل ليسرق او المشتري من الدكان المطروق للناس ما ليس محرزا عنه لم يقطع على القاعدة في سرقة ذلك وان دخل الحمام ليسرق قال ابن الرفعة او ليغتسل ولم يغتسل فتغفل حماميا أو غيره استحفظ متاعا فحفظه وأخرج المتاع من الحمام قطع بخلاف مالو لم يستحقه او استحفظ فلم يحفظ لنوم او اعراض او غيره ولم يكن حافظا اه روض مع شرحه زاد المغنى ولو نزح شخص ثيابا في الحمام والحامى او الخارس جالس ولم يسلبها اليه ولا استحفظه بل دخل على العادة فسرقت فلا قطع ولا ضمان على الحامى ولا على الخارس ولو سرق السفن من الشط وهو جانب النهر والودى وحمعه شطوطه هى مشدودة قطع لانها محرزة بذلك فان لم تكن مشدودة فلا قطع لانها غير محرزة في العادة اه

إلى أخرى له لعل المراد متصلة بالاولى بخلاف مالو كان بينهما مضیعة (قوله لا يخالف) كان وجهه حل ما هنا على ما إذا كان المنقول مما يكون الصحن حرزا له

السكان فكان كسكة مشتركة بين أهلها بخلاف صحن الدار فيقطع بكل حال يرد وإن أخذ بقضيته كثيرون واعتمده جمع متأخرون بأن اعتياد سكان نحو الخان وضع حقير الامتعة بصحته يلحقه بصحن الدار لا السكة كما هو واضح نعم لو سرق أحد السكان ما في الصحن لم يقطع لانه ليس محرزا عنه وإن كان له بواب أو ما في حجرة مغلقة قطع لا حرازه عنه وكما مر فيما لو نقله من بيت مغلق إلى صحن دار بابها مفتوح

(فصل) في شروط الركن الثالث وهو السارق الذي يقطع وهي التكليف وعلم التحريم وعدم الشبهة والاذن والتزام الاحكام والاختيار وفيما ثبت السرقة ويقطع بها وما يتعلق بذلك (لا يقطع صبي ومجنون) وجاهل بحرمة السرقة وقد عذر بل او لم يعذر حيث امكن جهله على احتمال لان الحديد را بالشبهة الممكنة (ومكره) (١٥٠) لرفع القلم عنهم وحربي ومن اذن له المالك وذو شبهة مامر لعذرهم نعم يعذر المميز

والحق به كل من سقط عنه القلع لشبهة ولا يقطع مكره بالسكس ايضا لمامر ان التسبب لا يقتضى حدا ومن ثم لو كان المكره بالفتح غير مميز أو أعجمي يعتقد الطاعة كان آلة للسكس فيقطع فقط (ويقطع مسلم وذمي) ولو سكران (بمال مسلم وذمي) إجماعا في مسلم بمسلم ولعصمة الذي والتزامه الاحكام وإن لم يرض بمحكمنا وكذا في الزنا ويفرق بين هذا وعدم قتل المسلم به بان ملحظ القود المائلة ولم توجد وملحظ السرقة الاخذ خفية بشروطه وقد وجد (وفي معاهد) ومستأمن (أقوال) أحسنها أن شرط قطعه بسرقة (قطع) لا التزامه (والا) بشرط ذلك (فلا) يقطع لعدم التزامه (قلت الاظهر عند الجمهور ولا قطع) بسرقة مال مسلم او غيره مطلقا كما لا يحدان زنى (والله اعلم) لانهم يلتزم الاحكام فاشبه الحربي نعم يطالب بقطع ماسرقة او بدله ولا يقطع ايضا مسلم أو ذمي بسرقتها

(فصل) في شروط الركن الثالث وهو السارق (قوله في شروط) إلى قول المتن ويقطع في النهاية إلا قوله الركن الثالث وهو وقوله بل او لم يعذر إلى المتن وقوله لعذرهم إلى ولا يقطع (قوله في شروط الركن الخ) أي في بعضه فاقوله وهي التكليف بيان للشروط من حيث هي لا التي في كلام المصنف في هذا الفصل اه رشدي ولك ان تحمله على ظاهره بحال المتن والشرح لا متزاجهما كانهما كلام شخص واحد (قوله وهي) إلى قوله وما يتعلق بذلك في المعنى (قوله وعلم التحريم) أي تحريم السرقة (قوله وفيما ثبت الخ) من الاثبات (قوله ويقطع بها) أي وفيما يقطع بالسرقة وهو اطرافه على التفصيل الاتي اه رشدي (قوله وجاهل الخ) وأعجمي أمر بسرقة وهو يعتقد باحتيا اه معنى (قوله وقد عذر) أي بقرب عهده بالاسلام او بعده عن العلماء معنى وعش (قوله على احتمال) ينبغي ان يكون هذا هو الاوجه بل لوقيل به بالاطلاق في الحدود وغيرها لكان وجبها لا تقام بحسن الشريعة اه سيد عمر وهو كلام حسن (قوله لرفع القلم عنهم) وقطع السكران من قبيل ربط الحكم بسببه اه معنى (قوله وحربي) لعدم التزامه اه معنى (قوله لعذرهم) يتأمل في الحربي اه سم وقد يقال انه معذور بعدم التزامه الاحكام (قوله المميز) أي من الصبي والمجنون (قولا ولا يقطع مكره) إلى قوله وكذا في الزنا في المعنى (قوله فيقطع فقط) أي كما لو أمره بلا اكراه اه نهاية (قوله إجماعا) إلى قوله ويفرق في النهاية (قوله ولعصمة الذي والتزامه الاحكام) عبارة المعنى واما قطعه بمال الذي فعل المشهور لانه معصوم بذمته واما قطع الذي بمال المسلم او الذي فلا التزامه الاحكام اه (قوله وكذا) عبارة النهاية كما اه (قوله بين هذا) أي قطع المسلم بمال الذي (قوله به) أي بالذمي (قوله وملحظ السرقة الخ) يتأمل اه سم (قول المتن وفي معاهد) بفتح الهاء بخطه ويجوز كسرهما اه معنى (قوله ومستأمن) إلى قوله وبحث الاذرع في المعنى إلا قوله ولا يقطع ايضا إلى المتن وإلى قوله فعلم في النهاية (قول المتن ان شرط) أي عليه في عهده اه معنى (قوله لا التزامه) أي كل من المعاهد والمستأمن (قوله او غيره) من الذي والمعاهد (قوله مطلقا) أي شرط قطعه بسرقة او لا (قوله نعم يطالب بقطع الخ) في هذا الصنيع اشعار بان الحربي لا يطالب وظاهر انه لو تلف ماسرقة فلا ضمان عليه وإن كان باقيا وامكن نزعه منه نزع فليتأمل سم على حج اه عش (قوله برد ماسرقة) أي ان بقي او بدله أي ان تلف اه معنى (قول المتن وتثبت السرقة الخ) ضعيف اه عش (قول المتن يمين المدعى المردودة) كان يدعى على شخص سرقة نصاب فينك عن اليقين فتدعى المدعى ويحلف اه معنى (قوله والمنقول المعتمد لا قطع) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله لان ثبوته) أي المال باليمين المردودة عش ومعنى (قوله ان فصله) أي السارق الاقرار بما يأتي في الشهادة بها فيبين السرقة والمسروق منه وقدر المسروق والحزب تعيين او وصف بخلاف ما إذا لم يبين ذلك لانه قد يظن غير السرقة الموجبة للقطع سرقة موجبة له وقضية كلامه انه لا يثبت القطع بلم القاضي وهو كذلك بخلاف السيد فانه يقضى بعلمه في رقيقه كما مر في حد الزنا اه معنى (قوله وان لم يتكرر كسائر الحقوق) عبارة المعنى مؤاخذه له بقوله ولا يشترط تكرار

(فصل) لا يقطع صبي ومجنون الخ (قوله ويقطع بها) المعنى وفيما يقطع بالسرقة وهو يده الفنى الخ (قوله لعذرهم) يتأمل في الحربي (قوله وملحظ السرقة الخ) يتأمل ع (قوله نعم يطالب بقطع الخ) في هذا الصنيع اشعار بان الحربي لا يطالب وظاهر انه لو تلف ماسرقة فلا ضمان عليه وان كان باقيا وامكن نزعه منه نزع فليتأمل (قوله والمنقول المعتمد لا قطع) كتب عليه م

ماله لاستحالة قطعها بماله دون قطعه بماله (وتثبت السرقة يمين المدعى المردودة) فيقطع (في الاصح) الاقرار لانها كالاقرار والمنقول المعتمد لا قطع كالا يثبت بها حد الزنا وحل شارح المتن على ثبوتها بالنسبة للمال وهم لان ثبوته لا خلاف فيه (وباقرار السارق) بعد الدعى عليه ان فصله بما يأتي في الشهادة بها وإن لم يتكرر كسائر الحقوق وبحث الاذرع قبول المطلق من فقيه وافق للقاضي في مذهبه ويرد بان كثير من مسائل الشبهة والحزب وقع فيه خلاف بين أئمة المذهب الواحد فالوجه اشتراط التفصيل

مطلقا نظير ما قدمته في الزنا ما اقراره قبل الدعوى عليه فلا يقطع به حتى يدعى المالك (١٥١) ويثبت المالك اخذ من قولهم لو شهد بسرقة

مال غائب أو حاضر حسبة
قبلا لكن لا قطع حتى
يدعى المالك بماله ثم تعاد
الشهادة لثبوت المال لانه
لا يثبت بشهادة الحسبة
لا للقطع لانه يثبت بها وإنما
انتظر لتوقع ظهور مسقط
ولم يظهر فعلم ان شرط القطع
دعوى المالك أو وليه أو
وكيله بالمال ثم ثبوت السرقة
بشروطها ومر عن صاحب
البيان قبيل الثالث ماله تعلق
بذلك (والمذهب قبول
رجوعه) عن الاقرار
بالسرقة كالزنا لكن بالنسبة
للقطع فقط (ومن اقر بعقوبة
الله تعالى) أي بموجبا كزنا
وسرقة وشرب مسكر ولو
بعد دعوى (فالصحيح ان
للقاضي أي يجوز له كافي
الروضة واصلها لكن أشار
في شرح مسلم إلى نقل
الاجماع على نده وحكا في
البحر عن الاصحاب قضية
تخصيصهم القاضي بالجواز
حرمة على غيره وهو
محمّل ويحتمل ان غير
القاضي أولى منه بالجواز
لامتناع التلقين عليه (أن
يعرض له) ان كان جاهلا
بوجوب الحد وقد عذر
على ما في العزيز ولكن
توقف فيه الاذعى ويؤيد
توقفه ان له التعريض لمن
علم ان له الرجوع فكذلك لمن
علم ان عليه الحد (بالرجوع)
عن الاقرار وان علم جوازه

الاقرار كافي سائر الحقوق اه (قوله مطلقا) أي فقيها أو غيره اه ع ش (قوله) اما اقراره (الخ) لعله
مفروض في مالك حاضر حتى يغير مسئلة الماتن الآتية ومع ذلك فتأخيرها إلى هناك وذكره معها انساب اه
سيد عمر (قوله) اخذ من قولهم (الخ) قد يشكل هذا الاخذ بان قضية الماخوذ منه عدم الاحتياج لثبوت المال
لانه إنما احتج اليه في الماخوذ منه لانه لا يثبت بشهادة الحسبة بخلافه في الماخوذ فان فيه اقرارا والمال يثبت
به فليتأمل سم على حج ع ش ورشيدى ويوافق الاشكال المذكور قول المغنى فان اقر قبله لم يثبت القطع
في الحال بل يوقف على حضور المالك وطلبه كإسباتي اه حيث لم يذكر قوله ويثبت المال ورفع الجيرى
ذلك الاشكال بما نصه وقولها ويثبت عطف على قولها فلا يقطع وصرح بذلك لثلاثتهم من نفي القطع
عدم ثبوت المال وليس معطوفا على يدعى المالك ويكون يثبت حينئذ بضم الياء وكسر الباء لانه ثابت
بالاقرار فلا معنى لاثباته اه (قوله) لا للقطع لانه يثبت (الخ) قد يقال قضية هذا الصنيع ان السرقة تثبت قبل
الدعوى فقد يشكل على الترتيب في قوله الآتي ثم ثبوت السرقة بشروطها فليتأمل وقد يجاب بان هذا
مخصص للترتيب المذكور أو بانه يتضمن ثبوت السرقة أيضا فليتأمل سم على حج لكن قد يقال ان
الجواب الثاني لا يتأتى مع قوله دعوى المالك أو وليه أو وكيله اه رشيدى ولم يظهر لى وجه عدم الثاني إذ
الضمير في قول سم أو بانه الخ راجع لثبوت المال باعادة الشهادة المسبوبة بدعوى المالك بماله فالترتيب
موجود هناك ضمنا (قوله بها) أي بشهادة الحسبة (قوله قبيل الثالث) أي من شروط المسروق في شرح
فلو ملكه بارث أو غيره قبل اخراجه من الحرز (نول) اثنان والمذهب قبول رجوعه (الخ) (فرعان)
لو اقر بالسرقة ثم رجع ثم كذب رجوعه قال الدارمى لا يقطع ولو اقر بها ثم أقيمت عليه البيعة ثم رجع قال
القاضي سقط عنه القطع على الصحيح لان الثبوت كان بالاقرار وتقدم نظيره في الزنا عن الماوردى كذا في
شرح الروض سم على حج لكن المعتمد فيها خلافه عند مر أي والخطيب وفيما تقدم اه ع ش (قوله) عن
الاقرار إلى قوله وقضية تخصيصهم في المغنى وإلى قوله رواه أبو داود في النهاية (قوله) لكن بالنسبة للقطع
ولو في أثنائه لانه حق الله تعالى فيسقط كحد الزنا ولو بقي من القطع بعد الرجوع ما يضر بقاؤه قطع هو نفسه
ولا يجب على الامام قطعه أو ما ألغى فلا لانه حتى آدمى معنى وروض مع شرحه (قوله فقط) أي دون المال
اه نهاية (قوله) لكن أشار في شرح مسلم (الخ) والمعتمد الاول نهاية ومعنى أي الجواز سم وع ش (قوله)
القاضي بالجواز عبارة النهاية الجواز بالقاضي اه (قوله) ويحتمل ان غير القاضي أولى منه (وهو الوجه
اه نهاية (قوله) لامتناع التلقين عليه) أي على الحاكم دون غيره اه نهاية أي فهو أولى بالجواز رشيدى
(قوله على ما في العزيز (الخ) ولعله جرى على الغالب إذ العالم قد تطرأ له دهشة فلا فرق كما قاله البلقيني اه
نهاية أي بين العالم والجاهل ع ش (قوله) عرض به أي بالرجوع بقوله لعلك قبلت فاخذت (قوله)
ما إخالك بكسر الهجمة على الافصح ويفتحها على القياس حلي أي ما اظنك اه بجيرى (قوله)
(قوله) اخذ من قولهم قد يشكل هذا الاخذ بان قضية الماخوذ منه عدم الاحتياج لثبوت المال لانه إنما
احتج اليه في الماخوذ منه لانه لا يثبت بشهادة الحسبة بخلافه في الماخوذ فان فيه اقرارا والمال يثبت به
فليتأمل (قوله) لا للقطع لانه يثبت بها) قد يقال قضية هذا الصنيع ان السرقة تثبت قبل الدعوى فقد
يشكل على الترتيب في قوله الآتي ثم ثبوت السرقة بشروطها فليتأمل وقد يجاب بان هذا مخصص للترتيب
المذكور أو بانه يتضمن ثبوت السرقة أيضا فليتأمل (قوله) والمذهب قبول رجوعه عن الاقرار بالسرقة
(الخ) (فرعان) لو اقر بالسرقة ثم رجع ثم كذب رجوعه قال الدارمى لا يقطع ولو اقر بها ثم أقيمت عليه البيعة
ثم رجع قال القاضي سقط عنه القطع على الصحيح لان الثبوت كان بالاقرار وتقدم نظيره في الزنا عن الماوردى
كذا في شرح الروض (قوله) لكن أشار في شرح مسلم إلى نقل الاجماع على نده) والمعتمد الاول مر (قوله)
ويحتمل ان غير القاضي أولى) وهو الوجه مر (قوله) فكذا لمن علم ان عليه الحد) كتب عليه مر

فيقول لعلك قبلت فاخذت أخذت من غير حرز غصبت انتهيت لم تعلم ان ما شرهته مسكر لانه صلى الله عليه وسلم عرض به لما عزر وقال
لمن اقرعده بالسرقة ما إخالك سرفت قال بلى فاعاد عليه مرتين أو ثلاثا فامر به قطع رواه أبو داود وغيره

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ يَنْدُبُ تَكْرِيرَ التَّعْرِضِ (١٥٢) ثَلَاثًا بِنَاءً عَلَى نِدْبِهِ وَأَفْهَمُ قَوْلُهُ بِالرَّجُوعِ أَنَّهُ لَا يَرْضَى لَهُ بِالْإِنْكَارِ لَانِ فِيهِ حَمْلٌ عَلَى

الكذب كذا قيل وفيه نظر
لما مر في الزمان انكاره بعد
الافرار كالرجوع عنه ثم
رايتهم صرحوا بان له
التعريض بالانكار
وبالرجوع ويجب عما علل
به بان تشوف الشارع الى
درء الحدود الغني النظر الى
تضمن الانكار للكذب
على انه ليس صريحا فيه
نخف امره وقوله اقران
له قبل الافرار ولا بينة
حملة بالتعريض على الانكار
اي ما لم يخش ان ذلك يحمله
على انكار المال ايضا على
الاوجه وانه لا يجوز
التعريض اذ ثبت بالبينة
وقوله لله ان حق الآدمي
لا يجوز التعريض بالرجوع
عنه وإن لم يفد الرجوع
فيه شيئا ويوجه بان فيه
خلا على محرم لاذن كغاطي
العقد الفاسد (و) قطعوا
بانه (لا يقول) له (ارجع)
عنه او اجده فقام به
لانه امر بالكذب وله ان
يعرض للشهود بالتوقف
في حد الله تعالى ان رأى
المصلحة في السر والافلا
وبه يعلم انه لا يجوز له
التعريض ولا لهم التوقف
ان ترتب على ذلك ضياع
المسروق او حد الغير (و)
يشترط للقطع ايضا كآمر
طلب من المالك او وكيله
للبال فعليه (لو اقر بلا
دعوى) او بعد دعوى

ويؤخذ منه) أى من الخبر (قوله) وأفهم (قوله) أى المصنف (قوله) لا يبرض له) أى بعد الاقرار (قوله) وقوله) إلى قوله ويوجه في المعنى إلا قوله أى الميم يشى إلى وأنه لا يجوز وإلى المتن في النهاية (قوله) وقوله) أقر (قوله) وأفهم قوله أقر (قوله) أى الميم يشى) ولعل صورة انكار السرعة دون المال ان يقر به ويدعى انه اخذه بشبهة او نحو ذلك اه رشيدى (قوله) وأنه لا يجوز الخ) عطف على قوله ان له الخ (قوله) وقوله) الله) أى وأفهم قوله الله (قوله) وقطعوا الخ) عبارة المعنى وكلام المصنف يقتضى ان قوله ولا يقول ارجع من تمتة ما قال انه الصحيح وليس مراد ابل يجوز م به فى كلام الراعى وغيره اه (قوله) عنه) إلى قوله وبه يعلم في المعنى وإلى المتن في النهاية (قوله) فيأثم به) ومثل القاضي غيره اه عش (قوله) لانه امر بالكذب) إن رجع للذين ايضا كما هو ظاهر دل على تضمن الرجوع الكذب فيخالف ما تقدم من الفرق بين التعريض بالرجوع والتعريض بالانكار وان في الثاني حلا على الكذب وتاسيم ذلك في الجواب مع الاعتذار عنه إلا ان يجاب بالفرق بين الحل على الكذب والامر به فليحرج سم على حج اه عش (قوله) وله ان يعرض الخ) واما الشفاعة في الحد فقال المصنف في شرح مسلم اجمع العلماء على تحريمها بعد بلوغه الامام وانه يحرم تشفيعه فيه واما قبل بلوغ الامام فجازها اكثر العلماء إن لم يكن المشعوع فيه صاحب شر واذى للناس فان كان كذلك لم يشفع وسيأتي الشفاعة في التعزير في باب اه معنى (قوله) ولا فلا) شامل لما اذا لم ير مصلحة في واحد منهما كما صرح به الاسنى (قوله) ضياع السر و الخ) ومثله بالاولى ما لو خاف على نفسه او ماله كما هو معلوم اه عش (قوله) او حاد الغير) عبارة الروض مع شرحه في الزنا ثم محل استحباب تركها اى الشهادة إذا لم يتعلق بتركها لا يجاب حد الغير فان تعلق به ذلك كان شهد ثلاثة بالزنا فيأثم الرابع ويلزمه الاداء انتهى اه سم (قوله) للقطع) أى بالاقرار ايضا اى كعدم الرجوع عن الاقرار (قوله) كما مر) حقه ان يؤخر عن قوله للمال (قوله) او وكيله) اى او وليه (قوله) فعليه) اى على اشتراط الطلب (قوله) او بعد دعوى) إلى قول المتن ولو اختلف في النهاية إلا قوله كما يأتى إلى المتن وقوله ووقع إلى وكونها (قوله) الشامل وكالته لهذه) اى الدعوى كان وكله فيما يتعلق بالدعوى اه عش ويجوز إرجاع الاشارة للسرقة (قوله) بها) أى بالسرقة والجار متعلق بالشعور (قوله) أو شهد الخ) عطف على قول المصنف أقر بلا دعوى وكان المناسب ان يؤخره عن قوله والحق به السفيه ويندله قوله او دعوى وإلى المالك (قوله) او مال) إلى قوله كما مر في المعنى (قوله) او مال غير مكلف) اى مال صبي او مجنون (قول المتن حضوره) اى الغائب وفي معنى حضوره حضور وكيله في ذلك كما قاله الاذرى وغيره اه اسنى (قوله) وكاله) اى غير المكلف والملحق به بالبلوغ والافاقة والرشد (قوله) ومطالبته) اى المقر له بعد الحضور والكمال (قوله) بالا باحة) اى بانه كان اباح له المال (فرع) لو اقر عبد بسرقة دون النصاب لم يقبل الا ان صدقه سيده او نصاب قطع كما قرره بجمانية توجب قصاصا ولا يثبت المال وان كان بيده كما عكز ذلك من باب

(قوله وقوله أفرأخ) وعلى ما تقدم من أن الإنكار كالرجوع يكون التقيد بأقراره غيره بالاولى (قوله لانه امرأخ) ان رجع للثاني كما هو ظاهر دل على تضمن الرجوع الى الكذب فيخالف ما تقدم من الفرق بين التعريض بالرجوع والتعريض بالإنكار وأن في الثاني حملا على الكذب وتسليم ذلك في الجواب مع الاعتذار عنه إلا ان يجب بالفرق بين الحل على الكذب والامر فليحرر (قوله ان رأى المصلحة في السر والافلاو به يعلم انه لا يجوز له التعريض ولا هم التوقف) في الروض وشرحه في الزا وكذا الشاهد يستحب له سترها بأن يترك الشهادة بها إن رآه مصلحة وإن رأى المصلحة في الشهادة بها كذا في الروضة فكلما هما فيها الذمير مصلحة متدافع وكلام المصنف يقتضي انه يشهدوا الاقرب خلافاً وعلى هذا التفصيل يحمل اطلاقهم في باب الشهادات وغيره استحباب ترك الشهادة ثم محل استحباب تركها ان لم يتعلق بتركها اتجاهاً على الغير فان تعلق به ذلك كان شهد ثلاثة بالزنا فيه فاشتم الرابع بالتوقف بلزمة الاداء اهـ ونحوه ان يقال

وكيل الغائب الشاملة وكالته لهذه من غير شعور للمالك بها أو شهد بها حاسبة (أنه سرق مال زيد الغائب) أو
مال غير مكلف والحق به السفه (لم يقطع في الحال بل) يحبس و(ينتظر حضوره) وكما له ومطالبته (في الأصح) لأنه بما يقوله بالإباحة
الاقرار

والمالك فانه يسقط القاطع وان كذبه كما راما بددعوى عن وكل علم ذلك فلا انتظار لعدم احتمال الاباحة هنا ونحو الصبي يمكن ان يملكه عقب البلوغ والشرد وقبل الرفع للقاضي فيسقط القاطع ايضا ولا يشكك حبه هنا بعده فيما لو اقر بمال لغائب لان له المطالبة بالقاطع في الجملة لا بمال الغائب ومن ثم لو مات عن نحو طفل حبس لانه بل عليه المطالبة به حينئذ كما ياتي (١٥٣) قبيل القسمة ووجوب قبضه عين الغائب إنما

هو فيما اذا عرضها عليه من هي تحت يده كما ياتي ثم (او) اقر (انه اكره امة غائب على زنا) اوزني بها (حدد في الحال في الاصح) لانه لا يتوقف على طلب ولا يباح بالاباحة ومن ثم توقف المهر على حضوره لانه يسقط بالاستقاط واحتمال كونها وقفت عليه لا يؤثر لضعف الشبهة فيه ومن ثم جريا في موضع على الحد بوطء الموقوفة عليه نعم يحتمل انه نذر له بها وكانهم لم ير اعوه لندوره (ويثبت) القاطع (بشهادة رجلين) كسائر العقوبات غير الزنا (فلو) ادعى المالك او وكيله (ثم) شهدر رجل وامرأتان (او رجل وحلف معه) (ثبت المال ولا قطع) كما يثبت بذلك الغصب المعلق به طلاق او عتق دونهما ان كان التعليق قبل ثبوت الغصب والا وقعا بخلاف مالو شهدوا قبل الدعوى فانه لا يثبت شيء لعدم قبول شهادة الحسبة في المال كما مر (ويشترط) للقطع (ذكر الشاهد) هو للجنس اى كل من شاهده (شروط السرقة) السابقة اذ قد يظنان ما ليس بسرقة فيبينان المسروق منه والمسروق

الاقرار معنى وأسنى مع الروض (قوله وانك) هذا التعليل لا يأتي في الصبي والمجنون والسفيه لكن سياق انه قد يبلغ الخ باني نظيره في المجنون والسفيه اه عش وكان ينبغي ان يكتبه على قول الشارح او الاباحة والا فلا اقرار بالمالك يتاقي من انك كما هو صريح الاسنى والمغنى (قوله وان كذبه) اى كذب المقر بالسرقه المالك المقر بملك السارق (قوله اما بددعوى عن وكل علم ذلك الخ) عبارة النهاية اما بعد دعوى الموكل فلا انتظار اه اى بان ادعى مثلا ثم سافر واقر المدعى عليه بعد سفر المدعى عش (قوله لعدم احتمال الاباحة هنا) اى والمالك ولد له وجهان توكل في دعوى السرقة بعد علمه بها يبعد سبق الاباحة والمالك (قوله ونحو الصبي) اى من المجنون والسفيه (قوله ان يملكه الخ) اى وان يقر له بانه مالك لما سرقة كالغائب معنى واسنى (قوله لانه) اى الحاكم عش ومعنى (قوله ومن ثم لو مات) اى الغائب اه رشيدى عبارة المغنى لو مات الغائب من مال وخلفا طفل ونحوه فله ان يطالب المقر به ويحبسه اه (قوله حبس) اى المقر عش ومعنى (قوله لانه الخ) اى الحاكم عش ومعنى (قوله ووجوب قبضه الخ) جواب سؤال منشؤه قوله لا بمال الغائب (قوله ثم) اى قبيل القسمة (قوله أو اقر) الى قوله نعم في المغنى (قوله اوزني بها) اشار به الى ان الاكره ليس بقيده (قوله لانه) اى حد الزنا (قوله ولا يباح) اى البضع (قوله واحتمال كونها الخ) رد دلليل مقابل الاصح (قوله فيه) اى الواف (قوله في موضع) اى في باب الواف معنى ونهاية (قوله لندوره) افاد انه اذا وطئ الامه المندوره بها وهى بيد الناذر لا يحدوه وظاهر لانه ملكها بالنذر اه عش (قوله ويثبت القاطع) كذا في النهاية بتدكير الفعل والذى في المغنى والحلى وثبت السرقة الموجهة للقطع اه بتأنيث الفعل (قوله القاطع) الى قول المتن ويشترط في المغنى (قوله غير الزنا) فانه خص بمنزلة العدد اه معنى (قوله ادعى المالك الخ) اى وليه (قوله كما يثبت بذلك الغصب الخ) عبارة المغنى كما لو علق الطلاق او العتق على غصب او سرقة فشهد رجل وامرأتان على الغصب او السرقة ثبت المال دون الطلاق والعق اه (قوله بخلاف مالو شهدوا الخ) عبارة المغنى تنبيه محل ثبوت المال ما اذا شهدوا بعد دعوى المالك او وكيله فلوشهدوا حسبة لم يثبت بشهادتهم المال ايضا لان شهادتهم منصبة الى المال وشهادة الحسبة بالنسبة الى المال غير مقبولة اه (قوله كما ر) اى قبيل قول المصنف والمذهب (قوله اذ قد يظنان) الى قوله لم يجاب في المغنى الا قوله ووقع الى وكونها (قوله وان لم يذكر انه نصاب) اى لا يشترط ان يذكره الشاهدان بل يكفي تعيين المسروق ثم الحاكم ينظر فيه فاذا ظهر له نصاب عمل بمقتضاه اه معنى (قوله فيه) اى في كون المسروق نصابا (قوله بهما) اى الشاهدين وقوله او بغيرهما شامل للقاضي نفسه (قوله ولا انه ملك الخ) عطف على انه نصاب اى ولا يشترط ان يذكر كرا كون المسروق ملكا لغير السارق بل يكفي ان يقول اسرق هذا المالك يقول هذا ملكى والسارق يوافقه او يثبت المالك بغيرهما كذا في المغنى (قوله يقولان لانعلم الخ) من جملة الشروط المعتبر ذكرها اه عش (قوله وغير ذلك كاتفاق الشاهدين) عطف على قول المصنف ذكر الشاهد وكان الاولى تاخيرها الى قبيل المتن عبارة المغنى ويشترط اتفاقهما في شهادتهما وحينئذ لو اختلف شاهدان في وقت الشهادة كقوله الخ وهى اسبك (قوله ذكر اسم ونسبه) اى بحيث يحصل التمييز اه معنى (قوله واستشكل) اى قولهم ويشيران الخ ومحط الاشكال قولهم والاذكر الخ (قوله ويجاب الخ) عبارة المغنى وقد يجاب بانها إنما تسمع تغليبا لجانب المال ولهذا لا قطع على السارق حتى يحضر المالك ويدعى بماله كما مر اه (قوله بتصويره) اى السماع اه

(٣٠ - شروانى وابن قاسم - تاسع) وإن لم يذكر أنه نصاب لا النظر فيه وفي قيمته للحاكم بهما أو بغيرهما ولا أنه ملك لغير السارق بل للمالك اثباته بغيرهما ووقع في هذه والتي قبلها بعضهم ما يخالف ذلك فاحذر وكونها من حرز تعيينه او وصفه فيقولان لانعلم له فيه شبهة وغير ذلك كاتفاق الشاهدين ويشيران للسارق ان حضوره والاذكر اسمه ونسبه واستشكل بان البيئة لا تسمع على غائب في حد الله تعالى ويجاب بتصويره بغائب متعززا ومتوار بعد الدعوى عليه (ولو اختلف شاهدان) فيما بينهما (كقوله) اى أحدهما (سرق) هذه العين

اونوبا ايضاً او (بكره) قول (١٥٤) (الاخر) سرق هذه مشير الاخرى او ثوبا اسود او (عشية فباطلة) للتناقض فلا يترتب

رشيدى (قوله) للتناقض الى قوله كذا نقله في النهاية الا قوله في الاولى وقوله في الثانية (قوله في الاولى) ثم قوله في الثانية فيه نظر فليتأمل ا هـ سم والمراد بالاولى الاختلاف في تشخيص العين وبالثانية الاختلاف في تشخيص اللون (قوله) ومع كل منهما في الثانية) وتوف ابن سم في هذا ونقل عليه عبارة الروض ونهاه ولان شاهد واحد بثوب ايضاً وآخر باسود فله ان يحلف مع احدهما وله ان يدعى الاخر ويحلف مع شاهده واستحقهما انتهى ا هـ رشيدى عبارة المغنى تنبيه قوله فباطلة اى بالنسبة الى القطع اما المال فان حلف المسروق منه مع الشاهد اخذ الغرم منه والاولا كذا قاله فالمراد حلف مع من وافقت شهادته دعواه او الحق في زعمه كما بينه في الكفاية ثم ذكر نظير ما مر عن الروض (قوله ان وافقت شهادة كل) كان ادعى بعين فشهد احدهما انه سرقها بكره واخر عشية فيحلف مع كل منهما بمعنى انه ان شاء حلف انه سرقها بكره وان شاء حلف انه سرقها عشية فان وافقت دعواه شهادة احدهما دون الاخر كان ادعى انه سرق ثوبا ايضاً فشهد احدهما بذلك والاخر بانه سرق ثوبا اسود فيحلف مع الاول لموافقة شهادته دعواه ا هـ ع ش (قوله و الحق) بالصف عطفاً على دعواه (قوله ولو شهد) الى قول المتن فان تلف في المغنى الا قوله وله الحلف الى او اثنا (قوله ولم يحكم بواحدة الخ) اى وإن كثرت عدد احدهما لان الكثرة ليست مرجحة ا هـ ع ش (قوله ثبتا) اى العيان (قول) اثبت وعلى السارق رد ما سرق) ولو كان للمسروق منفعة استوفاهما السارق او عطلها وجبت اجرتها كالغصب ا هـ غنى زاد سم وقد يؤخذ من قوله الاتى كنافعه ا هـ (قوله برده المال للحرز) اى ولو لم تثبت السرقة الا بعد الرد وقد يخرج بقوله برده الخ ماله اخذه المالك قبل الرفع للقاضى كان رماه السارق خارج الحرز فاخذه المالك فلا ضمان ولا قطع له نذر طلب المال والفرق انه لا يبرأ برده للحرز قبل وضع المالك يده عليه ا هـ ع ش (قوله اجماعاً) الى قوله وقاطعها في المغنى (قوله ان امن من نزف الدم) اى فان لم يؤمن نزف الدم قطعت رجله اليسرى بخلاف ماسياتى اخر الباب انه لو شلت بعد السرقة ولم يؤمن نزف الدم فان القطع يسقط لانه بالسرقة تعلق القطع بعينها فاذا تعذر قطعها يسقط بخلافه هنا فان الشلل موجود ابتداء فاذا تعذر قطعها لم يتعلق القطع بها بل بما بعد هام رسم على حجب ا هـ ع ش (قوله ولان البطش الخ) عطف على قوله اجماعاً (قوله لانه ليس له مثله) اى والسارق له مثل اليد غالباً لم تقت عليه المنفعة بالسكية ا هـ غنى (قوله وبه يفوت الخ) اى غالباً ا هـ غنى وهو علة مستقلة كما هو صريح المغنى (قوله وقاطعها في غير القن) اى من حرمه بعض ومكاتب اما القن فقاطعها السيد والامام ا هـ ع ش (قوله فلو فرضه) اى الامام او نائبه وقوله للسارق خرج به ماله فوفوه للمسروق منه فيقع الموقع وان امتنع التفويض له مخافة ان يردد عليه الالة فيؤدى الى اهلاكه وخرج بفوض اليه ماله فعلة بلا اذن من الامام او نائبه فلا يقع حداً وإن امتنع القطع لوات المحل ا هـ ع ش وقوله وخرج بفوض اليه الخ فيه ان الحكم في التفويض كذلك فاما معنى الخروج حيث نذكر على انه يخالف قول الشارح الاتى فاجز اسقوطها الخ

ايضا ان محل جواز تركها فيما اذا كانت المصلحة فيها ماذكر الخ فليتأمل (قوله اونا ابيض الخ) في الروض وإن شهد واحد بثوب ايضاً وآخر باسود فله ان يحلف مع احدهما وله ان يدعى الاخر ويحلف مع شاهده واستحقهما انتهى (قوله في الاولى) ثم قوله في الثانية) فيه نظر فليتأمل م ر (قوله وعلى السارق رد ما سرق) واجرته مدة وضع يده وقد يؤخذ من قوله الاتى كنافعه (قوله ان امن من نزف الدم) اى فان لم يامن نزف الدم قطعت رجله اليسرى بخلاف ماسياتى آخر الباب انه لو شلت بعد السرقة ولم يامن نزف الدم فان القطع يسقط لانه بالسرقة تعلق بعينها فاذا تعذر قطعها يسقط بخلافه هنا فان الشلل موجود ابتداء فاذا تعذر قطعها لم يتعلق القطع بها بل بما بعد هام م ر (قوله فلو فرضه) للسارق لم يقع الموقع) في الروض في باب استيفاء القصاص قبيل الطرف الثانى مانصه ولو اذن الامام لسارق اى في قطع يده فقطع يده جاز ويجزى ا هـ قال في شرحه وما ذكره كاصله من الجواز نصه في اول الباب الثانى من ابواب الوكالة ا هـ

عليها قطع نعم للمسروق منه ان يحلف مع احدهما في الاولى ومع كل منهما في الثانية ان وافقت شهادة كل دعواه والحق في زعمه وياخذ المال ولو شهد واحد بكيس وآخر بكيسين ثبت واحد وقطع ان بلغ فصابا له الحلف مع الذى زاد وياخذوا اثنا ان سرق هذه بكره واخر ان سرقها عشية تعارضتا ولم يحكم بواحدة منها فلم يتوارد على شىء واحد ثبتا وقطع لاذ لا تعارض (وعلى السارق رد ما سرق) وإن قطع للخبر الحسن على اليد ما اخذت حتى تؤديه ولان القطع لله تعالى والغرم للادى فلم يسقط احدهما الاخر ومن ثم لم يسقط الضمان والقطع عنه برده للحرز (فان تلف ضمنه) كنافعه بمثله في المثل واقصى قيمه في المتقوم (وقطع يمينه) اى السارق الذى له اربع اذنه الذى يتاقى فيه الترتيب الآتى اجماعاً ولو شاء ان امن نزف الدم ولان البطش بها اقوى فكان البداءة بها ا ردع ولا نعلم يقطع ذكر الزانى لانه ليس له مثله وبه يفوت النسل المطلوب

وهو مشكل بما يأتي من سقوطها بنحو أفة المصحح بوقوع فعله له وقع وان لم يفوضه اليه الامام ثم رايت كلام الرافعي ليس نصافي ذلك وانما هو عموم فقط وهو ان التوكيد في استيفاء الحد تمتنع ولا يقع الموضع فليحمل على غير هذا لما صرحوا به فيما يأتي ان القطع تعالى بهين الدين فاجز اسقوطها على اي وجه كان (فان سرق ثانيا بعد قطعها) واندمل القطع الاول وفارق توالي قطعها في الحرابة لانها ثم حد واحد (فرجله اليسرى) هي التي تقطع (و) ان سرق (ثالثا) قطعت (يده اليسرى) (و) ان سرق (رابعا) قطعت (رجله اليمنى) لخبر الشافعي بذلك وله شاهد وصح ما ذكر في الثالثة عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما من غير مخالف وحكمة قطع اليد والرجل انهما آلة السرقة بالاخذ والنقل وقطع ما ذكر في الثانية والرابعة ان السرقة مرتين تعدل الحرابة شرعا وهما يقطعان في مرة منها كما يأتي اما قبل قطعها فسياتي هذا كله حيث لا زائدة وشبهها على معصمه والا قطعت أصلية ان تميزت وأمكن استيفاؤها بدون الزائدة والاقطعتا كذا اطلقه شيخنا هنا في شرح الروض لكنه قدم فيه في الوضوء في الاصلية وزائدة لم

(قوله كذا نقله شارح عن الرافعي) واقتصر عليه النهاية وكتب عليه ع ش ما نصه قوله لا يقع الموضع اي ويكون كالسقوط باق وسياق ما فيه ومنه سقوط القطع وعليه فيشكل الفرق بين القول بوقوع الموضع والقول بعدمه بان كلاهما يسقط القطع الا ان يقال اذا قلنا بوقوع الموضع كان قطعها حدا جابر للسرقة من حيث حق الله تعالى وحيث قلنا لا يقع الموضع لم يكن سقوطها حدا لئلا تكون لغوات محلها فلا يكون سقوطها جابر للسرقة وان اشتركت الصورتان في عدم لزوم شيء للسارق بعداه ويوافقه قول السيد عمر ما نصه قوله وهو مشكل بما يأتي الخ قديقال سقوط القطع لغوات محلها لا ينافي عدم وقوعه الموضع اي عن الحد كالساقط باق فانه لا يقع عن الحد ويسقط به الحداه (قوله على اي وجه كان) فيه ان من تلك الوجوه قطعها بالتوكيد في الاستيفاء اه سم (قول المتن ثانيا بعد قطعها) الاولى يحسن عطف ما بعده عليه بعد القطع ثانيا (قوله واندمل) الى قوله كما يأتي في المعنى الا قوله وله شاهد الى وحكمه الى قوله هذا كله في النهاية (قوله واندمل القطع الخ) عطف على جملة سرق ثانيا ولو اخره عن قول المصنف فرجله اليسرى اسكان اولي ويندفع توهم الحالية عبارة النهاية واندمال القطع الخ قال الرشدي قوله واندمال القطع كان ينبغي التعديل بغير هذا لانه يؤهم انه لا تقطع رجله اليسرى الا ان سرق بعد قطع النبي واندمالها بخلاف ما لو سرق بعد القطع وقبل الاندمال اه وعبارة المعنى فان سرق ثانيا بعد قطعها اي يده اليمنى فرجله اليسرى ان برئت يده اليمنى ولا اخرت للبرائة اه وهي أحسن (قوله واندمل القطع الاول) فلو والى بينهما فمات المقتطوع بسبب ذلك فلا ضمان اخذاما تقدم في الحدود اه ع ش (قوله وفارق الخ) عبارة المعنى وانما لم يقطع الرجل الا بعد اندمال اليد لثلاثة تضي الموالات الى الهلاك وخالف موالاتهما في الحرابة لان قطعهما فيها حد واحداه (قوله لخبر الشافعي الخ) اي لما رواه الشافعي باسناده عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في السارق ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله ثم ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله اه (قوله بالاخذ) اي باليد والنقل اي بالرجل (قوله وقطع ما ذكر في الثالثة) لعله في الثانية فتأمل اهرشدي ويؤيده قول المعنى وانما قطع من خلاف لثلاث فوات جنس المنفعة عليه فتضعف حر كته كافي قطع الطريق لان السرقة مرتين تعدل الحرابة شرعا والمحارب يقطع او لا يده اليمنى ورجله اليسرى وفي الثانية يده اليسرى ورجله اليمنى اه (قوله وشبهها) لعله اراد به ما سيأتي في قوله او مرتبا الخ (قوله كذا اطلقه شيخنا هنا الخ) اعتمد النهاية اي والمعنى انه لا تقطع يده مطلقا بسرقة واحدة حتى اذا لم يمكن قطع احدهما بدون الاخرى انتقل لما بعدهما اه سم (قوله معناه) ولا يمكن استيفاؤها بدون الزائدة (اقول كون معناه ذلك مما لا شك فيه ولا تحتمل عبارة غيره لانه عقب قوله فية طعنا بقوله وان لم تميز قطعت احدهما وبذلك يعلم سقم النسخة الواقعة للشارح وبقي ما اذا لم تميز ولم يمكن استيفاء احدهما بدون الاخرى وهو داخل في قول الشارح والاقطعتا اه سم عبارة شرح الروض فرع لو كان له كفان على معصمه قطعت الاصلية منهما ان تميزت اه زاد المعنى هذا ما اختاره الامام بعد ان نقل عن الاصحاب قطعها مطلقا والذي في التهذيب انه ان تميزت الاصلية قطعت والا فاحداهما فقط ولا تقطعان بسرقة واحدة قال الرافعي وهذا احسن وقال المصنف انه الصحيح المنصوص وجزم به في التحقيق وروى في شرح المذهب وصححه ابن الصلاح وعلى ما جرى عليه المصنف لولم يمكن قطع الاصلية الا بالزائدة اولم يمكن قطع احدهما عند الاشتباه فانه يعدل الى الرجل اه

(قوله كذا نقله شارح عن الرافعي) واقتصر عليه م ر ش (قوله على اي وجه كان) فيه ان من تلك الوجوه قطعها بالتوكيد في الاستيفاء (قوله كذا اطلقه شيخنا هنا في شرح الروض لكنه قدم فيه في الوضوء الخ) اعتمد مر انه لا تقطع يده مطلقا بسرقة واحدة حتى اذا لم يمكن قطع احدهما بدون الاخرى انتقل لما بعدهما (قوله معناه) ولا يمكن استيفاؤها بدون الزائدة (اقول كون معناه ذلك مما لا شك فيه ولا تحتمل عبارة غيره خلافة لانه عقب قوله ولا فية طعنا بقوله وان لم تميز قطعت احدهما فقط انتهى وبذلك يعلم سقم النسخة الواقعة للشارح وبقي ما اذا لم تميز ولم يمكن استيفاء احدهما بدون الاخرى وهو داخل في قول الشارح والاقطعتا

تميزت انه تقطع احدهما وهو الاوجه ولك ان تقول لا تخالف بين عبارتيه لان قوله هنا والامعناه والامكن استيفاؤها بدون الزائدة

وحينئذ فتى أمكن استيفاء الاصلية وحدها أو إحداهما إن لم تتميز الاصلية قطعت وعليه يحمل ما في الوضوء والا قطعنا وعليه يحمل ما هنا فلا نظر لتمييز عدمه بل لا مكان قطع واحدة وعدمه نعم في قوله كغيره ثم قال لم تتميز الزائدة عن الاصلية بان كانتا أصليتين أو أحداهما ولم تتميز غموض إذ كيف يعلم مع عدم التميز انهما أصليتان تارة أو أحداهما فقط تارة أخرى وقد يجاب بتصور ذلك بان يخلق معا أو مرتبا ويستويا فيحكم على كل من الاوليين بالاصالة (١٥٦) وعلى إحدى الآخرين بالاصالة فقط وليس مجرد التقدم مقتضيا للاصالة فان لم يكن له الا

زائدة قطعت وان فقدت أصابها وتقطع إحدى أصليتين في سرقة والاخرى في أخرى كزائدة صارت بعد قطع الاصلية اصلية بان صارت عاملة فتقطع في سرقة اخرى وتعرف الزيادة بنحو خش قصر ونقص أصبح وضعف بطش (وبعد ذلك أى قطع الاربع اذا سرق أو سرق أولا ولا أربع له يعزى) لانه لم يرد فيه شيء وخبر قتله منكرو ولو صح لكان منسوخا ومحمولا على انه قتله بزناوا واستحلال كما قاله الأئمة اما اذا لم يكن له الاربع فيقطع في الاولى ما يؤخذ في الثانية بل الرابعة بان لم يكن له الاربع ليعنى لانه لم يوجد ما قبلها تعلق الحق بها (ويغنى) ندبا (عقل قطعه بزيت) خص كانه لكونه ابلغ (اودهن) آخر (مغلي) يضم الميم لصحة الامر ولانه يسد افواه العروق فينحصر الدم واقصر جمع على الحسم بالنار وخير الشاشي بينهما واعتبر الماوردي عادة المقطوع الغالبة فللاحضرى نحو الزيت واللبدوى الحسم

(قوله وحينئذ) لا حاجة اليه (قوله ثم) أى في باب الوضوء (قوله بان يخلق معا أو مرتبا ويستويا فيحكم الخ) اقول ان عدم تميز الزائدة من الاصلية صادق بعدم الزيادة أو بزيادة احدهما لان السلب يصدق بنفي الموضوع فلا غموض ولا اشكال لان العلم باصالة الاثنين أو احدهما امر سهل وإنما ثبتت الغموض لو كان المراد ان احدهما زائدة ولم تتميز من الاصلية وحينئذ لا يتأتى التصوير الاول الذى ذكره فتأمل اه سم (قوله فان لم يكن) الى قوله كما قاله الأئمة في النهاية الا قوله وتقطع الى وتعرف (قوله وتقطع إحدى أصليتين في سرقة والاخرى في أخرى كزائدة الخ) أى ولا يعدل الى الرجل وأورد بعضهم هاتين المثلتين على قول المصنف فان سرق ثانيا فرجله اليسرى واجيب عنه بانه انما تكلم على الخلقة المعتادة الغالبة اه معنى (قول المتن وبعد ذلك يعزى) وفي العباب يعزى ويحبس حتى يموت وظاهر المتن انه لا يحبس اه ع ش (قوله اذا سرق) كان الاولى تقديره بين الواو ومدخولها حتى يظهر عطف ما بعده عليه فتأمل (قوله أو سرق أولا) الى قوله اما اذا لم يكن في المعنى (قوله ولا أربع له) أى ولا واحدة له من الاطراف الاربع (قوله لانه لم يرد فيه شيء) أى والسرقة معصية فتعين التعزير اه معنى (قوله اما اذا لم يكن) الى قول المتن وتقطع في النهاية الا قوله واقصر الى واعتبر (قوله اما اذا لم يكن له الاربع) أى جميعها وهو من سلب العموم عبارة النهاية البعض الاربع اه (قوله ما قبلها) أى الرجل اليمنى ويحتمل ان مرجع الضمير الموجودة (قوله خص الخ) لعله في الحديث (قوله بضم الميم) أى وفتح اللام اسم مفعول من أغلى اما فتح الميم مع كسر اللام وتشديد الياء على زنة مفعول فلحن كما قاله ابن قاسم اه معنى (قوله واقتصر الخ) عبارة المعنى قضية كلامه امتناعه بغير الزيت والدهن واقصر الشافعى فى الام على الحسم بالنار وفصل الماوردي فى الحاوى فجعل الزيت للحضرى والنار للبدوى لانها عادت لهم وهو تفصيل حسن اه (قوله واعتبر الماوردي الخ) حسنه المعنى كما مر وضعفه ع ش بغير عزو (قوله ثم) لا تظهر فائدته (قوله أى الحسم) عبارة المعنى أى الغمس المسمى بالحسم اه (قوله لان فيه) أى الحسم (قوله على تركه) أى السرقة والتذكير نظرا للمعنى (قوله لانه تداو) الى قوله وجزم به فى المعنى (قوله ومن ثم لم يجبر الخ) بل يستحب له ويندب للامام الامر به عقب القطع ولا يفعله الا باذن المقطوع اه معنى (قوله هنا) الاولى على هذا (قوله وعليه ان تركه الامام لازم كل من علم الخ) أى فان لم يفعل اثم ولا ضمان عليه ولا على الامام ايضا اه ع ش (قوله ولان الاعتماد) عبارة المعنى والمعنى فيه ان البطش فى الكف وما زاد من الذراع تابع ولهذا يجب في قطع الكف الدية وفيما زاد عليها الحكومة اه (قول المتن من مفصل القدم) بفتح الميم وكسر الصاد (تنبه) ينبد خلع العضو المقطوع قبل قطعه تسهلا للقطع ويندب ان يقطع بحديدة ماضية دفعة واحدة وان يكون

(قوله وقد يجاب بتصور ذلك بان يخلق معا أو مرتبا ويستويا فيحكم على كل من الاوليين بالاصالة وعلى إحدى الآخرين بالاصالة فقط) اقول ان كان عدم تميز الزائدة من الاصلية صادقا بعدم الزيادة أو بزيادة احدهما لان السلب يصدق بنفي الموضوع فلا غموض ولا اشكال لان العلم باصالة الاثنين أو احدهما امر سهل وإنما ثبتت الغموض لو كان المراد ان احدهما زائدة ولم تتميز من الاصلية وحينئذ لا يتأتى التصوير الاول الذى ذكره فتأمل

بالنار ثم (قيل هو) أى الحسم (تتمة للحد) فيلزم الامام فعله هنا لافى القود لان فيه من بدايلا لم يحمل المقطوع على تركه المقطوع (والاصح انه حق المقطوع) لانه تداو بدفع الهلاك بنزف الدم ومن ثم لم يجبر على فعله (فؤ ته عليه) هنا وكذا على الاول لم يجعله الامام من بيت المال كاجرة الجلاد (ولامام له اماله) ما لم يؤد تركه لتلفه فعلمه من المقطوع بنحو ان غمما كما يحتمل البقينى وجزم به الزركشى وهو ظاهر وعليه ان تركه الامام لازم كل من علم به وقدر عليه ان يفعله به كما هو ظاهر (وتقطع اليد من كوع) للتابع رواه الدارقطنى وقال به ابو بكر وعمر رضي الله عنهما وفعله على كرم الله وجهه ولان الاعتماد على الكف ومن ثم وجبت الدية فيه (و) تقطع (الرجل من مفصل القدم)

وهو الكعب كما فعله عمر رضي الله عنه (ومن سرق مرارا بلا قطع) لم يلزمه إلا حد واحد على المعتد وانما (كفت يمينه) عن الكل لاتحاد السلب فتدخلت لوجود الحكمة وهي الزجر وكالوزني بكر أو شرب مرارا وانما تعددت فدية نحو لبس المحرم لان فيها حقا لآدمي باعتبار غالب مصرفها ولا كذلك هنا ولو سرق بعد قطع النبي مرارا كني قطع الرجل عن الكل وهكذا على قياس ما ذكره ويكني قطع اليمين أو غيرها ما يجب قطعه (وان نقصت أربع أصابع قلت وكذا) تجزى (ولو ذهب الخمس) الأصابع (١٥٧) منها (والله أعلم) لاطلاق اسم اليد عليها

حينئذ مع وجود الزجر بما

حصل له من الايلام والتشكيل

ومن ثم اجزأت وان سقط

بعض كفها ايضا (و تقطع

يد) او رجل (زائدة اصبعاً)

فاكثر (في الاصح) لشمول

اسم اليد لها وفارق القود

بان مقصوده المساواة (ولو

سرق فسقطت يمينه بأفة)

أو ظلمها او قوداً او شلت

وخشى من قطعها نزف الدم

(سقط القطع) ولم تقطع

رجله لتعلق الحق بعينها

فسقط بفواتها (او) سقطت

(يساره) بذلك مع بقاء اليمين

(فلا) يسقط القطع (على)

المذهب) لبقاء محل القطع

وانما سقط بقطع الجلاذ لها

غلطاً لوجود القطع

والايلام بعلّة السرقة

(باب قاطع الطريق)

سمى بذلك لمنعه المروءية

ببروزه لا خدمال او قتل

أو ارباب مكابرة اعتماداً على

القوة مع عدم الغوث كما يعلم

بما يأتي والاصل فيه قوله

تعالى انما جزاء الذين

يحاربون الله ورسوله الآية

اذ الفقهاء وجهوا المفسرين

وغيرهم على انها نزلت فيه

بدليل الا الذين تابوا فان

المقطوع جالساً وان يضبط لئلا يتحرك وان يعلق العضد المقطوع في عنقه ساعة الزجر والتشكيل معنى وروض مع شرحه (قوله وهو الكعب) الى قوله وانما سقط في النهاية ولى الباب في المعنى الا قوله وفارق الى المتن (قوله لم يلزمه الا حد واحد) اي وان علت السرقة الاولى والثانية ولم يقطع اه عش (قوله وانما كفت) لا تظهر فائدة انما (قوله وانما تعددت الخ) اي كان لبس او لا ثم بعد نزاع الثوب والعمامة اعاد اللبس ثانياً اه عش (قوله فدية نحو لبس المحرم) اي وتطيه في مجالس معنى واسنى (قوله باعتبار غالب مصرفها) لان مصرف الكفارة اليه اه معنى (قوله ويكني الخ) دخول في المتن (قول المتن وان نقصت) اي يمينه اه معنى او غيرها (قوله بذلك) اي بشيء مما ذكر (قوله فلا يسقط القطع) اي قطع اليمين وحكم الرجل حكم اليد فاذ كر اه معنى (قوله وانما يسقط بقطع الجلاذ الخ) عبارة النهاية ولو اخرج السارق للجلاذ يساره فقطعه فان قال المخرج ظننتها اليمين او انها تجزى اجزائه والا فلا لان العبرة في الاداء بقصد الدافع وهذه طريقة يومى الى ترجيحها كلام الترويض وصححها الرافعي في اخر باب استيفاء القصاص والمصنف في تصحيحه وصححها الاسنوى وان حكى في الروضة طريقة اخرى انه يسأل الجلاذ فان قال ظننتها اليمين او انها تجزى عنها وحلف لزمته الدية واجزائه او علتها اليسار وانها لا تجزى لزمه القصاص ان لم يقصد المخرج بدلها اي عن اليمين او اباحتها ولم تجزى وجزم به ابن المقرئ اه قال عش قوله فان قال المخرج ظننتها النبي الخ معتمد اي ولا شيء على الجلاذ في الحالين اه وقال المعنى بعد ذكر الطريقتين مقدماً للثانية مع زيادة بسط مانصه وهي اي الاولى في كلامه الصحيحة وان صحح الاسنوى الثانية اه وكلام الشارح يومى ترجيحها خلافاً للنهاية

(باب قاطع الطريق)

(قوله سمي بذلك) الى قوله ولا ذمى في المعنى (قوله ببروزه) الى قوله ولا ذمى في النهاية (قوله ببروزه) متعلق بيمينه (قوله لا خدمال الخ) اي وامرأة او امرد للتمتع كما يأتي (قوله او ارباب) اي اخافة (قوله مكابرة) اي بجاهرة ونصبه على الحال اه بجيزى (قوله مع عدم الغوث) اي مع البعد عن الغوث نهاية ومعنى اي ولو حكماً كما لو دخلوا داراً او منعوا أهلها من الاستغاثة اه عش (قوله اذ الفقهاء الخ) عبارة المعنى والنهاية قال اكثر العلماء نزلت في قاطع الطريق لافى الكفار واحتجوا به بقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم الآية اذ المراد التوبة عن قطع الطريق ولو كان الكفار لكانت توبتهم بالاسلام وهو دافع للعقوبة قبل القدرة بعدها اه (قوله بدليل الا الذين تابوا) اي الآية (قوله ويدفع الخ) عطف على يتقيد بقدرة ولو عكس كان اولى (قوله فلا يضمن نفساً ولا ماله) اي اتلفه او تلف يده واما اذا كان ما اخذه باقياً او مكن نزعته كما مر عن سم (قوله ولا ذمى الخ) عطف على لآخرى (قوله وان المنصوص المعتد الخ) وفاقاً للنهاية والمعنى (قوله وقد يوجه الاول بان لهدين احكاماً الخ) هذا لا يقتضى خروجهما اه سم (قوله وضمانه الخ) عطف على قتل الثاني (قوله او سكران) الى قوله كذا اطلقوه في النهاية الا قوله

(باب قاطع الطريق)

(قوله وقد يوجه الاول بان لهدين احكاماً الخ) هذا لا يقتضى خروجهما

الاسلام لا يتقيد بقدرة او بدفع القتل وغيره (هو مسلم) لآخرى وهو واضح لانه غير ملتزم لاحكاماً فلا يضمن نفساً ولا ماله ومثله في عدم كونه قاطعاً للمعاهد والمستأنم ولا ذمى على ما اقتضاه كلام الشيخين وابن الرفعة عملاً بمقتضى سبب نزول الآية لكن أطال المتأخرون في رده وان المنصوص المعتد انه كالمسلم فيما يأتي ومثله المرتد وقد يوجه الاول بان لهدين احكاماً أشد من احكام القطاع كاتقاضي عهد الاول على ما يأتي المقتضى لاستباحة ماله ودمه وكقتل الثاني وبصير ماله فينا لنا وضمانه للنفس والمال (مكلف) أو سكران مختار ولو قنا وامرأة فلا عقوبة على صبي ومجنون ومكره وان ضمنوا النفس والمال (له شوكة) أى قوة

وقدرة ولو واحد يغلب جمعا أو يساويهم وقد تعرض للنفس أو للبضع أو المال مجاهرا (لا يختلسون بتمرضون لأخر قافلة) مثلا (يعتمدون الحرب) لا تنفاه الشوكة فحكمهم قودا وضمانا كغيرهم والفرق أن ذا الشوكة يعز دفعه بغير السلطان فغلطت عقوبته ردعاه بخلاف نحو المختلس (والذين يغلبون شزيمة بقوتهم (١٥٨) قطاع في حقهم) لاعتمادهم على الشوكة بالنسبة اليهم (لا لقافلة عظيمة) إذ لا قوة لهم

أو يساويهم وفي المعنى الآخر له أو البضع (قوله أو سكران) أي متعدد (قوله وقدرة) عطفت تفسيره ع ش (قوله ولو واحد) ولو أن يغلب جمعا أي إذا كان له فضل قوة يغلب بها الجماعة وكذا الخارج بغير سلاح إن كان له قوة يغلب بها الجماعة ولو بالسكر والضرب بجمع السكر وقيل لا بد من آفة معني وأسبي (قوله وقد تعرض الخ) أي مع البدن عن الغوث كما يعلم من قوله وبدن وفقد الغوث الخ اه معنى (قوله للنفس أو البضع الخ) هلا قال أول الارهاب اه رشدي (قوله أو البضع) لم يجعوا فيما ياتي للمتعرض للبضع حكما يختص به من حيث كونه قاطع طريق وعليه تحكيمه كغير قاطع الطريق اه ع ش عبارة الرشدي وانظر المتعرض للبضع فقط هل له حكم يخصه او هو داخل في التعرض للنفس فان كان داخلا فيه فلم نص عليه اه (قول المتن لا يختلسون الخ) عبارة المغني وخرج بالشوكة ما تضمنه قوله لا يختلسون فليكون يتعرضون لأخر قافلة عظيمة يعتمدون الحرب بركن الخيل او نحوها والعدو على الاقدام او نحو ذلك فليسوا قاطعا (تنبيه) قوله لا آخر قافلة جرى على الغالب وليس بقيد بل حكم التعرض لاؤها وجوانها كذلك فلو قهرهم ولو مع كونهم قليلين فقطاع لاعتمادهم على الشوكة فلا تعداهل القافلة مقصرين لان القافلة لا تجتمع كلمتهم ولا يضبطهم مطاع ولا عزم لهم على القتال اه (قول المتن شزيمة) بذال معجمة طائفة من الناس اه معنى (قول المتن قطاع في حقهم) أي وان هربوا منهم وتركوا الاموال لتعلمهم بخبر انفسهم عن مقاومتهم (تنبيه) لو ساقهم للصوم مع الاموال الى ديارهم كانوا قاطعا في حقهم ايضا كما قاله ابراهيم المروزي اه معنى (قوله اليهم) أي الجماعة البسيرة اه معنى (قول المتن لا لقافلة عظيمة) أي لاقطاع في حقهم اه معنى (قوله فلو وجدت الخ) عبارة النهاية فلو وجدت الخ وهي المناسبة للتعليل الآتي (قوله ويقاومونهم) أي يقدررون على دفعهم اه معنى (قوله حتى اخذوهم الخ) عبارة المغني حتى فشلوا واخذت اموالهم فنتهبون لاقطاع وان كانوا اضعافا لثاني في حقهم (قوله كذا اطلقوه لكن بحث الخ) يمكن حل الاطلاق على ما اذا تمسكوا من الدفع لتوفر اسباب ذلك من اجتماع الكلمة وغيره لكنهم اهملوا تلك الاسباب واعرضوا عن مقتضاها فلا ينافي بحث الشيخين اه سم (قوله واعتمده) أي البحث (قوله فالشوكة يكفي فيها الخ) قال في شرح الارشاد وتوهم بعضهم من كلام الشيخين ان شرط القطاع اتفاق الكلمة ومتبوع مطاع والعزم على القتال وليس كما زعم بل الشرط القوة والغلبة وان كانت لا تحصل غالبا الا بما ذكر انتهى اه سم (قوله وما مر معه) أي من المطاع والعزم (قوله قولها) أي الشيخين أي مفهومة (قوله لو نالت كل من الاخرى فقطاع) مقول القول (قوله بان الذي الخ) متعلق باعتراض (قوله بل منتهبون) الى قول المتن واذا في النهاية والمعنى (قوله او السلطان) قال ابن قاسم الوجه هنا وفي نظيره الا في التعبير بالواو أي كافي المعنى وان المراد ان الموجود احد الاسمين رشدي وع ش (قوله ومنعوا اهلها الخ) ومن ذلك هؤلاء الذين ياتون للسرقة المسمون بالمسرفي زماننا فهم قطاع طريق والمنسر كسجد ومقود خيل من المائة الى المائتين اه ع ش وقال الرشدي قوله ومنعوا هذا قديخرج للصوم المسمين بالمناسر اذا جاهاروا ولم يمنعوا الاستغاثة او عبارة السيد عمر هل يعتبر المنع بالفعل او يكفي ان يعلم من حالهم

بالنسبة اليهم فالشوكة امر نسبي فلو وجدت بالنسبة لجمع يقاومونهم لكن استسلموا لهم حتى اخذوهم لم يكونوا قطاعا لانهم مضيعون فلم يصدر ما فعله اولئك عن شوكتهم بل عن تفریط الآخرين كذا اطلقوه لكن بحث فيه الشيخان بان مجرد العدد والعدة لا تحصل الشوكة بل لا بد معه من اتفاق الكلمة ومطاع وعزم على القتال وهذا شأن القطاع لا القوافل غالبا فليسوا مضيعين ولا ينبغي ان يخرج قاصدوهم عن كونهم قطاعا انتهى واعتمده جمع وعليه فالشوكة يكفي فيها فرض المقاومة بتقدير اجتماع الكلمة وما مر معه ثم رايت البقيتي صرح به فانه اعترض قولها عن تصحيح الامام وجزم الغزالي لو نالت كل من الاخرى فقطاع بان الذي ظهر له من كلام الشافعي واصحابه انه متى كان احتمال غلبة القاطع في اثبات عقوبة القاطع في حقهم غلبوا ام غلبوا لحصول اخافة السيل بهم (وحيث يلحق غوث)

(قوله كذا اطلقوه لكن بحث فيه الشيخان الخ) يمكن حل الاطلاق على ما اذا تمسكوا من الدفع لتوفر اسباب ذلك من اجتماع الكلمة وغيره لكنهم اهملوا تلك الاسباب واعرضوا عن مقتضاها فلا ينافي بحث الشيخين (قوله وبقتدير اجتماع الكلمة الخ) قال في شرح الارشاد وتوهم بعضهم من كلام الشيخين ان شرط القطاع اتفاق الكلمة ومتبوع مطاع والعزم على القتال وليس كما زعم اه (قوله او السلطان) لعل الوجه التعبير

يمنع شوكتهم لو استغاثوا (ليسوا) وفي نسخة ليس فالضمير للذكور وهو ذو الشوكة ولكونه في معنى الجمع انهم راعاه في قوله (بقطاع) بل منتهبون (وفقد الغوث يكون للبعد) عن العمران او السلطان (او اضعف) باهل العمران او بالسلطان او بغيرهما كان دخل جمع دارا وشهرا والسلاح ومنعوا اهلها من الاستغاثة فهم قطاع في حقهم وان كانوا بحضرة السلطان وقوته

(وقد يغلبون والحالة هذه) أى وقد ضعف السلطان أو بدهر أو اعزانه (في بلد) لعدم (١٥٩) من يقاومهم من أهلها (فهم قطاع)

كالذين بالصحراء وأولى
لعظم جراتهم (ولو علم
الامام قوما يخفون الطريق)
او واحدا (ولم ياخذوا
مالا) نصابا (ولا) قتلوا
(نفسا عززهم) وجوبا مالم
ير المصلحة في تركه كما يؤخذ
تمايقي في التعزير (بحسب
وغیره) ردعاهم عن هذه
الورطة العظيمة وبالحبس
فسر النسق في الآفة ومن ثم
كان أولى من غيره فلا يتعين
وله جمع غيره معه كما اقتضاه
المتن ويرجع في قدره وقدر
غيره وجنسه لراى الامام
والاولى ان يستدبره الى ان
تظهر توبته وان يكون بغير
بلده وافهم قوله علم ان له
الحكم بعله هنا لما فيه من حق
الادعى (ولما اذا اخذ القاطع
نصاب السرقه) ولو لجمع
اشتركوا فيه واتحد حرزه
وتعتبر قيمة محل الاخذ
بفرض ان لا قطاع ثم ان
كان محل بيع والا فاقرب
محل بيع اليه من حرزه كان
يكون معه او بقر به ملاحظ
بشرطه السابق من قوته او
قدرته على الاستغاثة فان
قلت القوة والقدرة تمنع قطع
الطريق لما مر انه حيث لحق
غوث لو استغيث لم يكونوا
قطعا فقلت ممنوع لانا لا
نعتبرهما في الحالة الراهنة
بل بتقدير كونه سارقا ولا
يلزم من وجودهما بهذا
التقدير منعهما لو وصف قطعه
للتريق لان ادنى قوة او

انهم لو استغاثوا لا وقواهم نحو قتل محل تامل اه اقول اخذنا ما قد منعنا عن المعنى في حاشية قول المتن قطاع
في حقه من الثاني هو الظاهر (قول المتن وقد يغلبون) أى ذو الشوكة اى معنى (قوله كالذين بالصحراء الخ)
عبارة المعنى لوجود الشروط فيهم ولا نهم اذا وجب عليهم هذا الحد في الصحراء وهى موضع الخوف فلان يجب
في البلدهى موضع الامن اولى لعظم جراتهم (تنبيه) اشعر كلامه بانه لو تساوت القوتان لم يكن
لهم حكم قطاع الطريق لكن الاصح في الروضة واصلا خلافا له (قول المتن قوما الخ) أى ولو كانوا غير
مكلفين اه عش (قوله واحدا) عطف على قوما (قوله مالا نصابا) أى وان اخذوا دونه ويبنى أن يقال أو
اخذوا نصابا مع قد بقية شروط السرقة اه سم (قوله مالم ير المصلحة في تركه) بل قد يجب اى الترك كان
علم انه ان عززه اذ في الطغيان وآذى من قدر على إيذائه اه عش (قوله ومن ثم) اى من اجل التفسير بذلك
(قوله فلا يتعين الخ) تفريع على الاولوية (قوله جمع غيره) اى غير الحبس (قوله في قدره) اى الحبس
(قوله لراى الامام الخ) فلا يقدر الحبس بمدة بل يستدام حتى تظهر توبته وقيل يقدر بستة اشهر ينقص منها
شيئا للراى يزى على تغريب العبدى الزنا وقيل يقدر بستة ينقص منها شيئا للراى يزى على تغريب الحر في الزنا
اه معنى (قوله وان يكون بغير بلده) اى وقوفا مع ظاهر الآية اه رشيدى ولانه احوط والبلغ في
الزجر كما به عليه المعنى (قوله انه له الحكم الخ) أى الحكم عليهم بانهم قطاع كما هو ظاهر من افهام كلام المصنف
اما الحكم عليهم بالقتل او القطع فظاهر انه لا بد فيه من اثبات فليراجع اه رشيدى (قوله هنا) اى وان
قلنا بان الاصح ان القاضى لا يقطع بعله في حدود الله تعالى اه معنى (قول المتن ولما اذا اخذ القاطع) اى
واحد او اكثر اه معنى (قوله ولو لجمع) الى قوله على انهم صرحوا في النهاية الا قوله اى بعد الاندمال كما
هو ظاهر مامر (قوله اشتركوا فيه) هل المراد شركة الشيوخ او الاعم حتى لو اخذ من كل شيئا وكان
المجموع يبلغ نصابا قطع الآخذه نظر ولا يبعد الثاني تغليظا عليهم لكن قياس مامر في السرقة الاول
ويؤيده انهم عللوا القطع بالمشاركة بان لكل واحد من الشركاء ان يدعى بجميع المال وفي المجاورة ليس
لواحد منهم ان يدعى بغير ما يخصه ومعلوم مامر في السرقة ان القاطعين لو اشتركوا في الاخذ اشترط ان
يخص كل واحد منهم قدر نصاب من الماخوذ ولو زرع على عددهم ولا فلا اه عش (قوله واتحد حرزه)
معطوف على قول المصنف اخذ القاطع اه رشيدى ولعل الصواب على قول الشارح اشتركوا فيه (قوله
وتعتبر) الى قوله على انهم صرحوا في المعنى لا قوله فان قلت الى من غير شبهة وهى اى بعد الاندمال كما هو
ظاهر مامر (قوله ثم) اى في محل الاخذ (قوله من حرزه) متعلق بقول المصنف اخذ وكذا قوله من
غير شبهة متعلق به اه رشيدى عبارة المنهج مع شرحه او باخذ نصاب بقدين زدتهما بقولى بلا شبهة من
حرز الخ (قوله كان يكون معه الخ) فلو كان المال يسير به الدواب بلا حافظ او كانت الجمال مقطورة ولم
تتعهد كما شرط في السرقة لم يجب القطع اه معنى (قوله لانا لا نعتبر الخ) عبارة النهاية اذ القوة والقدرة
بالنسبة للحرز غيرهما بالنسبة لقطع الطريق لانه لا بد فيه من خصوص الشوكة ونحوهما كما علم مامر بخلاف
الحرز يكتفى فيه بمبالاة السارق به عرفا وان لم يقاوم السارق اه (قوله لا ادنى قوة او استغاثة) اى صرفها
في الخارج وبه يدفع قول سم قوله تمنع وصف السرقة الخ لعل الوجه ان يقال يكتفى في السرقة ولا يكتفى
في قطع الطريق اه المبني على ارادة القدرة عليها بدون صرفها واجرائها في الخارج (قوله تمنع) اى كل

بالاو وكذا قوله الآتى أو السلطان وتصحيح أو أن المراد وجود أحد الأمرين فقط (قوله نصابا) وان اخذوا
دونه (قوله ايضا نصابا) زائد على ما في شرح الروض والعباب وغيرهما وقد يظهر بل يبنى ان يقال او
اخذوا نصابا مع قد بقية شروط السرقة فليتل (قوله لان ادنى قوة او استغاثة تمنع وصف السرقة الخ)
هذا الكلام قد يفيد ان الملاحظ لو قدر على استغاثة يبالى بها السارق في حد ذاته ولا يبالى بها في تلك الحالة
لقوة ما معه من الاعوان الذين يصدر معاوتهم ثبوت السرقة الموجبة لقطع فليراجع (قوله تمنع وصف
السرقة) لعل الوجه ان يقال يدل هذا ان وجد معه السرقة او تحقق معه الحرزية المتحقق معها السرقة والا

استغاثة تمنع وصف السرقة ولا يمنع هنا وصف قطع الطريق الاقوة أو استغاثة تقاوم شوكته

من غير شبهة مع بقية شروطها السابقة وثبت ذلك برجلين لا بغيرهما إلا بالنسبة للمال وطالب المالك نظير ما مر في السرقة (قطع يده اليمنى) المال كالسرقة (ورجله اليسرى) للحاربة (١٦٠) ومع ذلك هو واحد واحد وخولف بينهما ثلاثون المنفعة كلها من جانب واحد ولو فقدت

أحدهما ولو قبل أخذ المال ولو لشلها وعدم امن نزع الدم اكتفى بالأخرى ولو عكس ذلك بأن قطع يده اليسرى ورجله اليمنى أساء واعتدبه لصديق الآية به بخلاف ما لو قطع مع يمينه رجله اليمنى فيلزمه قودها بشرطه والأدوية تقطع رجله اليسرى أى بعد الاندمال كما هو ظاهر مما مر وأما القول بأن قضية ذلك أجزاء قطع اليد اليسرى أول سرقة لأن تقديم اليمنى عليها بالأجتهاد ولا قائل به من اصحابنا فيرد بان في هذه نصا على اليمنى وهو القراءة الشاذة السابق أنها بمنزلة الخبر الصحيح بخلاف ما نحن فيه على أنهم صرحوا بوقوع اليسرى حد الدهشة أو نحوها (فان) فقد تناقل الأخذ أو (عاد) ثانيا بعد قطعها إلى أخذ المال (فيصراه ويمناه) يقطعان للآية (وان قتل) قتلا بوجب القود وان كان القتل بجرح مات منه بعد أيام قبل الظفر به والتوبة (قتل حتما) لأن المحاربة تعيد زيادة ولا زيادة هنا إلا التحتم فلا يسقط بعفو مستحق القود ويستوفيه الإمام لأنه حق الله تعالى قال البندنجي وانما يتحتم

فالأدنى المذكور لا يمنع تحقق السرقة كيف وهو محقق لشروطها فليتأمل (قوله أيضا تمنع وصف الخ) لعل الوجه ان يقال يكفي في السرقة ولا يكفي في قطع الطريق مر (قوله ولو فقدت أحدهما الخ) عبارة الارشاد ويقطع برجع دينار ولو لم يجمع ويرده كالسرقة (قوله يده اليمنى ورجله اليسرى) أو مابق والاخرين ان فقدنا أو عاد اه (قوله فيرد بان الخ) تعبيره بالمضارع يدل على انه من عندنا يات مع انه جواب شيخ الاسلام في شرح الروض فلعل هذا من باب توارد المناظر (قوله ايضا فيرد بان في هذه نصا على اليمنى وهو القراءة الشاذة) أقول رد على هذا الرد ان القراءتين في حكم نصين والقراءة المشهورة عامة لليمنى واليسار والقراءة الشاذة خاصة باليمن فهي من قبيل افراد بعض افراد العام بحكمه وذلك لا يخصص كما تقرر في الاصول إلا أن يجاب بمنع أن القراءتين من باب العام والخاص حتى تكون الشاذة من القبيل المذكور بل هما من باب المطلق والمقيد فليتأمل جدا (قوله فان فقدنا قبل الأخذ) قال في شرح الروض او بعده سقط القطع كما في السرقة اه (قوله ان قتل لاخذ المال) وظاهره وان لم يأخذه

ان قتل لاخذ المال واعتمده البلقيني وعندي فيه وقفة (وان قتل) قتلا بوجب القود (وأخذ مالا) نصا كما قالاه وان النهاية نازع فيه البلقيني (قتل) بلا قطع (ثم) غسل ثم كفن ثم صلى عليه ثم (صلب) مكفنا ممترضا على نحو خشية ولا يقدم الصلب على القتل

لانه زيادة تعذيب وقياس اشتراط النصاب هنا في الصلب اشتراط بقية شروط السرقة واءاد الزركشي قطع الماوردى بانه لا يشترط هنا الحرز رد بان الماوردى لا يشترط هنا النصاب فالولى الحرز (ثلاثا) من الايام بلباها وجوب باليشتهر الحال ويتم التكال وحذف التاء لحذف المعدود سابع (ثم ينزل) ان لم يخف تغيره قبلها والا أنزل حينئذ (وقيل يبق) وجوبا (حتى) يهرى و(يسيل صديده) تغليظا عليه ومحل قتله وصلبه محل محاربه لا ان لا يمر به من ينزجر به فاقرب محل اليه ويظهر ان هذا مندوب (١٦١) لا واجب (وفي قول يصب) حيا (فليلا ثم ينزل فيقتل) لان الصلب

عقوبة ففعل به حيا واعترض قوله قليلا بانه زيادة لم تحك عن هذا القول فان اريد به ثلاثة ايام كان احد أوجه ثلاثة مفرقة على هذا القول لانه من جملته ويجاب بان من حفظ حجة على من لم يحفظ فاذا احفظا ان قليلا من جملة هذا القول قد ما ثم الذى يظهر ان المراد به أدنى زمن ينزجر به عرفا غيره وافهم ترتيبه الصلب على القتل انه يسقط بموته تحف أنفه وبقتله لغير هذه الجهة كقودى غير المحاربة بسقوط التابع بسقوط متبوعه وبما تقرر فسر ابن عباس رضى الله عنهما الآية فانه جعل او فيها للتنوع دون التخيير حيث قال المعنى أن يقتلوا ان قتلوا او يصلبوا مع ذلك ان قتلوا واخذوا المال او قطع ايدىهم وارجلهم من خلاف ان اخذوه فقط او ينفوا ان اربعوا ولم ياخذوه وهذا منه اما توقيف وهو الاقرب اولغة وكلها من مثله حجة لاسما وهو ترجمان القران (ومن اعانهم وكثر جمعهم) ولم يرد على ذلك (عزرجبس

النهاية يقطع به في السرقة كإدلاله عليه كلامهما اه (قوله لانه زيادة تعذيب) أى وقد نهى عن تعذيب الحيوان قال صلى الله عليه وسلم اذا قتلتم فاحسنوا القتله اه معنى (قوله وقياس اشتراط النصاب النخ) عبارة المعنى وقياس ما سبق اعتبار الحرز وعدم الشبهة اه (قوله اشتراط بقية شروط السرقة) فيتحصل ان الشروط معتبرة في قطع اليد والرجل وفي ضم الصلب الى القتل دون تحتم القتل وحده م اه سم (قوله من الايام) الى قوله واعترض في المعنى الا قوله ويظهر الى المتن ولما قول المتن ومن اعانهم في النهاية (قوله وحذف التاء) أى من ثلاثا وقوله لحذف المعدود أى المذكور وهو الايام (قوله سابع) أى كافى قوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان ثم اتبعه ستا من شوال اه معنى (قوله ان لم يخف تغيره) أى قبل الثلاث قال الاذرى وكان المراد بالتغير هنا الانفجار ونحوه والافعى حبست جيفة الميت ثلاثا حصل الثنت والتغير غالبا اه نهاية (قوله والا) أى بان خيفه قبل الثلاث (قوله انزل حينئذ) وحمل النص في الثلاث على زمن البرد والاعتدال اه معنى (قوله وجوبا) ولا تجوز الزيادة عليها اه نهاية (قول المتن صديده) وهو ماء رقيق يخرج مختلطاً بدم معنى (قوله ان هذا) أى قرحهم ومحل قتله الخ (قوله فاذا حفظا) أى الشيخان (قوله تحف أنفه) أى بلا سبب اه عش (قوله وبما تقرر) أى فى المتن من القطع فى الاخذ وتحتم القتل فى القتل وتحتم القتل والصلب فيهما (قوله مع ذلك) أى القتل (قوله توقيف) أى تعلم منه صلى الله عليه وسلم (قوله أولغة) قال ابن قاسم لا يخفى ان كون او للتنوع مما لا شبهة ولا يحتاج الى كونه من مثل ابن عباس حجة وانما الكلام فى ارادته فى الآية ولا طريق لذلك الا التوقيف اه والظاهر ان مراد الشارح كابن حجر ان هذا المراد فهمه ابن عباس من الآية باعتبار اللغة لانه يفهم من أسرارها ما لا يفهمه غيره اه رشيدى (قوله من مثله) أى ابن عباس اه عش (قوله ولم يرد) الى قول المتن لومات فى المعنى الا قوله المتحتم وقوله الاصح تلزمه الكفارة والى قول الشارح ونازع فى النهاية لا لافوله الاصح (قوله ولم يرد على ذلك) أى بان لم ياخذ ما لا نصا با ولا قتل نفسا اه معنى (قوله المتحتم) وخرج به قتله لقود لا يتعلق بقطع الطريق وقلته لقود يتعلق به مع انتفاء الشرط السابق عن البند ينبجى سم على حجى فليس فيه هذا الخلاف بل قتله للقود قطعاً اه عش (قول المتن معنى القصاص) الاضافة للبيان (قوله لان الاصل الخ) ولانه لو قتل بلا محاربة ثبت لوليه القصاص فكيف يحبط حقه بقتله فيها اسنى ومعنى (قوله تغليب حق الادمى الخ) ولا يشكل هذا بما مر من تقديم الزكاة على دين الادمى لان فى الزكاة حقاً ادمياً ايضاً فانها تجب للاصناف فتقدمها ليس لمحض حق الله تعالى بل لاجتماع الحقين فقدمت على ما فيه حق واحد اه عش (قول المتن الحد) أى معنى الحد اه معنى (قوله ويستقل الامام باستيفائه) عبارة الاسنى والمعنى ويستوفيه الامام بدون طلب الولي

(قوله اشتراط بقية شروط السرقة) فيتحصل ان الشروط معتبرة في قطع اليد والرجل وفي ضم الصلب الى القتل دون تحتم القتل وحده م (قوله أولغة) لا يخفى ان كون او ترد لغة للتنوع مما لا شبهة فيه ولا يحتاج فيه الى كونه من مثل ابن عباس حجة وانما الكلام فى ارادته فى الآية ولا طريق لذلك الا التوقيف (قوله وقيل بتعين التغريب) هذا قرينة واضحة على انه يرد على الاول ان التغريب يجمع هذه المذكورات (قوله وقتل القاطع المتحتم) خرج قتله لقود لا يتعلق بقطع الطريق وقلته لقود يتعلق به مع انتفاء الشرط السابق عن البند ينبجى (قوله ويستقل الامام باستيفائه) عبارة شرح الروض ويستوفيه الامام بدون طلب الولي اه قال

(٢١ - شروانى وابن قاسم - تاسع) وتغريب وغيرهما) كسائر المعاصى وعبر أصله بأو ولا خلاف بل المدار على رأى الامام نظير ما مر فيمن أخافوا الطريق (وقيل يتعين التغريب الى حيث يراه) الامام وما تقتضيه المصلحة (وقتل القاطع) المتحتم (يغلب فيه معنى القصاص) لان الاصل فيما اجتمع فيه حق الله وحق الادمى تغليب حق الادمى لبنائه على الضيق (وفي قول الحد) اذ لا يصح العفو عنه ويستقل الامام باستيفائه (فعلى الاول) الاصح

زاد سم قال في العباب في قتله الامام وإن كان المستحقون صفارا اه (قوله تلزمه الكفارة) أى بنحو ولده
وكان الاولى تأخير به بعطفه على قول المصنف ولا يقتل عبارة الروض مع شرحه فلا يقتل إذا كان حرا بعد
او نحوه بمن لا يكافؤه كذب وذى والقاطع مسلم وتلزمه الكفارة ولو قال الضمان بالمال كان اعم اه (قول
المتن ولا يقتل) أى والد بولده أى الذى قتله فى قطع الطريق اه معنى أى وإن سفل نهاية (قول المتن وذى)
أى ولا ذى إذا كان هو مسلما (قوله وقن) أى إن كان هو حرا ولا فهو قديكون قنا كما قال الشارح فى تعريفة
اول الباب ولو قنا وقد يقتل قنا اه سم قوله القاتل بلا قطع عبارة المغنى القاطع من غير قتله قصاصا اه
وعبارة النهاية القاطع بلا قطع قال الرشيدى قوله القاطع بلا قطع صوابه القتل بلا قتل أى قصاصا اه عبارة
السيد عمر قوله القاتل بلا قطع كذا فى الموجود من نسخ التحفة حتى نسخة المصنف وكان الظاهر بلا قتل وكانه
وقع كذلك فى نسخة المحشى سم وعبارته قوله بلا قتل أى اقتصاصا ولا فلا يقتله أحد تعديا وجب دية المقتول
فى ماله ايضا كما هو ظاهر وتجب دية لورثته على قاتله اه (قوله للمقتول) أى قوله ولو ادعى فى المغنى إلا
قوله يختص إلى المتن وقوله وإن لم يصلح عمله وقوله وان صلح عمله وقوله ولا نظر إلى نعم (قوله إن كان حرا)
أى المقتول وهذا إن كان القاتل القاطع حرا ولا لم يثبت قوله فى ماله بل تسقط الدية اه سم (قوله ولا لا
فقيمته) أى مطلقا اه شرح المنهج أى سواء مات القاتل الحر بقتل او غيره ولم يمت حلبي (قول المتن قتل
بواحد) أى منهم بالقرعة اه معنى (قوله فان قتلهم مرتبا الخ) ان صادق لهذه ايضا محشى سم وعليه فكان
ترك التعرض للتعين فيه لوضوحه وكان الحامل للتخصيص الذى سلكه الشارح تبع للشارح المحقق
السلامة من الإبهام اللازم لما ذكره المحشى وإن كان مندفعا بالوضوح اه سيد عمر (قوله قتل بالاول)
أى حتما وان اؤهم كلام المتن خلافة حتى لو عفا وليه لم يسقط لتحتمه اه معنى (قول المتن ولو عفا وليه)
أى المقتول عن القصاص بمال أى عليه صح ووجب أى المال اه معنى (قول المتن ويقتل حدا)
ظاهر تخصيص القتل حدا بصورة العفو انه لا يقتل فيما لو قتل ولده او ذميا او فنا حدا كما لا يقتل قصاصا اه
ع ش اقول ويقيده ايضا تقيدهم قول المصنف الماروان قتل الخ بقولهم قتلا بوجوب القود (قوله ونزع
فيه البلقينى الخ) عبارة المغنى وعلى الثانى فالعفو لغو كما قاله وان قال البلقينى انه لغو على القولين لان القاطع
لم يستفد بالعفو شيئا التحتم قطعه بالمحاربة اه (قول المتن ولو قتل) أى القاطع شخصا بمقتل او بقطع عضو
او بغير ذلك اه معنى (قول المتن فعل به مثله) أى تغليبا للقصاص معنى ونهاية (قوله ونزع) إلى التنبيه فى
النهاية لا لقوله وان لم يصلح عمله وقوله ولا نظر إلى نعم (قوله ونزع الخ) عبارة النهاية والمغنى وان الخ بزيادة
ان الوصلية (قوله عليهما) أى القولين نهاية ومعنى (قوله دون غيرهما) أى كقتله بمثل ما قتل به (قوله
جر حافيه قود) أى اما غيرهما كجائفة فواجبه المال اه معنى (قوله او قتل عقبه) عبارة المغنى قوله فاندمل
يوهم ان الاندمال قيد محل الخلاف وليس مراد افلو قطع يده ثم قتله قبل الاندمال جرى القولان ايضا فى تحتم
قصاص اليد اه (قوله فيه) يعنى ما بعده عنه ولذا اسقطه المغنى (قوله كالكفارة) أى كفارة القتل فانها
مختصة بقتل النفس دون القطع اه بجبرى (قوله اما إذا سرى الخ) محترم فاندمل (قوله كامر) أى فى

وقن للاتصال أو لعدم
الكفاءة بل تلزمه الدية أو
القيمة (و) على الاول ايضا
(لومات) القاتل بلا قتل
(فدية) للمقتول فى ماله إن
كان حرا ولا فقيمته (و)
عليه ايضا (لو قتل جمعا)
معا (قتل بواحد وللباقي
ديات) فان قتلهم مرتبا قتل
بالاول (و) عليه ايضا
(لو عفا وليه بمال وجب
وسقط القصاص ويقتل
حدا) كما لو وجب قود على
مرتد فعفا عنه وليه ونزع
فيه البلقينى بان المنصوص
وعليه الجمهور انه لا يصلح
عفو على القولين بمال ولا
بغيره وأطال فيه (و) عليه
أيضا لو تاب قبل القدرة
عليه لم يسقط القتل (و) لو
قتل بمقتل أو بقطع عضو
فعل به مثله) ونزع فيه
البلقينى بان الذى يقتضيه
النص انه يقتل بالسيف
عليهما (و) يختص التحتم
بالقتل والصلب دون
غيرهما فحينئذ (لو جرح)
جر حافيه قود كقطع يد
(فاندمل) او قتل عقبه (لم
يتحتم قصاص) فيه فى ذلك
الجرح (فى الاظهر) بل
يتخير المجروح بين القود
والعفو على مال أو غيره
لان التحتم تغليظ لحق
الله تعالى فاخص بالنفس

فى العباب في قتله الامام وان كان المستحقون صفارا اه (قوله تلزمه الكفارة) أى بنحو ولده
وكان الاولى تأخير به بعطفه على قول المصنف ولا يقتل عبارة الروض مع شرحه فلا يقتل إذا كان حرا بعد
او نحوه بمن لا يكافؤه كذب وذى والقاطع مسلم وتلزمه الكفارة ولو قال الضمان بالمال كان اعم اه (قول
المتن ولا يقتل) أى والد بولده أى الذى قتله فى قطع الطريق اه معنى أى وإن سفل نهاية (قول المتن وذى)
أى ولا ذى إذا كان هو مسلما (قوله وقن) أى إن كان هو حرا ولا فهو قديكون قنا كما قال الشارح فى تعريفة
اول الباب ولو قنا وقد يقتل قنا اه سم قوله القاتل بلا قطع عبارة المغنى القاطع من غير قتله قصاصا اه
وعبارة النهاية القاطع بلا قطع قال الرشيدى قوله القاطع بلا قطع صوابه القتل بلا قتل أى قصاصا اه عبارة
السيد عمر قوله القاتل بلا قطع كذا فى الموجود من نسخ التحفة حتى نسخة المصنف وكان الظاهر بلا قتل وكانه
وقع كذلك فى نسخة المحشى سم وعبارته قوله بلا قتل أى اقتصاصا ولا فلا يقتله أحد تعديا وجب دية المقتول
فى ماله ايضا كما هو ظاهر وتجب دية لورثته على قاتله اه (قوله للمقتول) أى قوله ولو ادعى فى المغنى إلا
قوله يختص إلى المتن وقوله وإن لم يصلح عمله وقوله وان صلح عمله وقوله ولا نظر إلى نعم (قوله إن كان حرا)
أى المقتول وهذا إن كان القاتل القاطع حرا ولا لم يثبت قوله فى ماله بل تسقط الدية اه سم (قوله ولا لا
فقيمته) أى مطلقا اه شرح المنهج أى سواء مات القاتل الحر بقتل او غيره ولم يمت حلبي (قول المتن قتل
بواحد) أى منهم بالقرعة اه معنى (قوله فان قتلهم مرتبا الخ) ان صادق لهذه ايضا محشى سم وعليه فكان
ترك التعرض للتعين فيه لوضوحه وكان الحامل للتخصيص الذى سلكه الشارح تبع للشارح المحقق
السلامة من الإبهام اللازم لما ذكره المحشى وإن كان مندفعا بالوضوح اه سيد عمر (قوله قتل بالاول)
أى حتما وان اؤهم كلام المتن خلافة حتى لو عفا وليه لم يسقط لتحتمه اه معنى (قول المتن ولو عفا وليه)
أى المقتول عن القصاص بمال أى عليه صح ووجب أى المال اه معنى (قول المتن ويقتل حدا)
ظاهر تخصيص القتل حدا بصورة العفو انه لا يقتل فيما لو قتل ولده او ذميا او فنا حدا كما لا يقتل قصاصا اه
ع ش اقول ويقيده ايضا تقيدهم قول المصنف الماروان قتل الخ بقولهم قتلا بوجوب القود (قوله ونزع
فيه البلقينى الخ) عبارة المغنى وعلى الثانى فالعفو لغو كما قاله وان قال البلقينى انه لغو على القولين لان القاطع
لم يستفد بالعفو شيئا التحتم قطعه بالمحاربة اه (قول المتن ولو قتل) أى القاطع شخصا بمقتل او بقطع عضو
او بغير ذلك اه معنى (قول المتن فعل به مثله) أى تغليبا للقصاص معنى ونهاية (قوله ونزع) إلى التنبيه فى
النهاية لا لقوله وان لم يصلح عمله وقوله ولا نظر إلى نعم (قوله ونزع الخ) عبارة النهاية والمغنى وان الخ بزيادة
ان الوصلية (قوله عليهما) أى القولين نهاية ومعنى (قوله دون غيرهما) أى كقتله بمثل ما قتل به (قوله
جر حافيه قود) أى اما غيرهما كجائفة فواجبه المال اه معنى (قوله او قتل عقبه) عبارة المغنى قوله فاندمل
يوهم ان الاندمال قيد محل الخلاف وليس مراد افلو قطع يده ثم قتله قبل الاندمال جرى القولان ايضا فى تحتم
قصاص اليد اه (قوله فيه) يعنى ما بعده عنه ولذا اسقطه المغنى (قوله كالكفارة) أى كفارة القتل فانها
مختصة بقتل النفس دون القطع اه بجبرى (قوله اما إذا سرى الخ) محترم فاندمل (قوله كامر) أى فى

شرح فان قتل قتل حتما (قول المتن وتسقط الخ) ولو ثبت قطع الطريق والقتل باقراره ثم رجع قبل رجوعه كاذكره في التنبيه في اوائل الاقرار اه مغنى (قوله من تحتم القتل) اى دون اصل القتل فلا يسقط بنوبته بل يقتل قصاصا لاحد الا ان عفا عنه مستحق القصاص فيسقط قتله حينئذ وقوله واصل ان عطف على قتل كان المعنى وتحتم صلبه مع ان الصلب يسقط من اصله فالمناسب عطفه على تحتم لان الصلب من حيث هو عقوبة تخصه وقوله وقطع رجل الخ فيسقط قطع رجله ويده مما اه شيخنا (قوله وعبارته الخ) جواب عما يقال ان كلام المصنف يوهى خلافه فان الرجل هو المختصه بالقاطع واليد تشارك فيها السرقة اه شيخنا (قوله لان المختص به) الباء داخله على المقصور وقوله القاطع نائب فاعل المختص (قوله فهمما) اى الرجل واليد اه عش (قوله بعضها) وهو هنا قطع الرجل للمحاربة وقوله كلها اهل الاولى الباقي وهو هنا قطع اليد (قوله للآية) اى لقوله تعالى لا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم الاية والمراد بما قبل القدرة ان لا تمتد اليهم يد الامام لهرب او استخفاف او امتناع اه نهاية عبارة الجبري المراد بالقدرة ان يكونوا في قبضة الامام وقيل المراد بها ان ياخذ الامام في اسبابها كارسال الجيوش لامساكهم اه (قوله فيها) اى في الآية اه عش (قوله انها) اى التوبة قبلها اى القدرة (قوله لا تهمة فيها) عبارة المغنى بعيدة عن التهمة قريبة من الحقيقة اه (قوله وظهرت اماره صدقه) اى وان لم تظهر لم يصدق قطعا اه مغنى (قوله لامارة) اى اماره صدق (قوله نعم ان اقام بها بينة الخ) قد يشكك اقامة البينة بعدم اطلاعها على الندم والعزم من اركانها ونطقه بذلك قد يكون من غير مواطاة القلب الا ان يقال تستدل بالقرائن ولو لذلك لم يثبت قتلهم تسقط بتوبته قبل القدرة اه سم (قوله وهو عجيب) اقول لا عجب لان المراد بالوجوب التحتم فالمعنى يسقط بالتوبة تحتمه فيسقط بعفو الولي لا جواز ه فللولى استيفاءه وهذا معنى صحيح لا غبار عليه والحاصل ان القتل قصاصا في حد نفسه يوصف بالجواز بمعنى عدم امتناع تعاطيه بالوجوب اى التحتم بمعنى امتناع سقوطه فاذا حصلت التوبة تسقط الوصف الثانى وبقي الوصف الاول وليس في كلام البيضاوى ان الوصفين ثابتان له من حيث كونه قصاصا بل يجوز ان يريد انهما ثابتان له في نفسه بمعنى ان ذات هذا القتل الذى يسمى قصاصا لها هذان الوصفان ولا ينافى ذلك قوله ان القتل قصاصا لان ذكر القصاص فيه على وجه العنوان وقد تقرر ان العنوان لا يجب ان يكون منشأ الحكم المذكور فتأمل ذلك لتعلم اندفاع ما اطال به الشارح وانه لا عجب فيما قاله ولا فى سكوت محشيه اه سم وقد يجاب عن طرف الشارح بان القتل هنا وظيفة الامام فقط دون الولي وقول الشارح ان نظرنا الى الولي الخ ليجرد توسيع الدائرة وليس للامام بعد طلب الولي الا وصف الوجوب كما يفيد قول المصنف المار ويقتل حدا واما قول الشارح وان جازا ووجب الخ فافوه فيه بمعنى بل

(قوله نعم ان اقام بها بينة قبل) قد يستشكل البينة بعدم اطلاعها على الندم والعزم من اركانها ونطقه بذلك قد يكون من غير مواطاة القلب الا ان يقال يستدل بالقرائن ولو لذلك لم يثبت قتلهم تسقط بتوبته قبل القدرة (قوله وهو عجيب) اقول لا عجب لان المراد بالوجوب التحتم فالمعنى يسقط بالتوبة تحتمه فيسقط بعفو الولي لا جواز ه فللولى استيفاءه وهذا معنى صحيح لا غبار عليه ولفظ البيضاوى اما القتل قصاصا فى الاول يام يسقط بالتوبة وجوبه لا جواز ه اه والحاصل ان القتل قصاصا في حد نفسه يوصف بالجواز بمعنى عدم امتناع تعاطيه بالوجوب اى التحتم بمعنى امتناع سقوطه فان حصلت التوبة تسقط الوصف الثانى وبقي الاول وليس في كلام البيضاوى ان الوصفين ثابتان من حيث كونه قصاصا ولا يفيد كونه قصاصا بل يجوز ان يريد انهما ثابتان له في نفسه بمعنى ان ذات هذا القتل الذى يسمى قصاصا له هذان الوصفان فلا ينافى ذلك قوله اما القتل قصاصا لان ذلك القصاص فيه على وجه العنوان وقد تقرر ان العنوان لا يجب ان يكون منشأ الحكم المذكور فتأمل ذلك لتعلم اندفاع ما اطال به الشارح وانه لا عجب فيما قاله ولا فى سكوت محشيه وانه لا حاجة به الى تأويل لا يوافق مذهبه ولما العجب من الاستطالة على البيضاوى ومحشيه بما لا منشأ له الا اهمال التامل وعدم مراعاة القواعد والله اعلم سم

وتسقط عقوبات تخص القاطع (من تحتم قتل وصلب وقطع رجل وكذا يد وعبارته تشملها لان المختص به القاطع اجتماع قطعها فهما عقوبات واحدة وهى اذا سقط بعضها سقط كلها (بتوبة) عن قطع الطريق (قبل القدرة عليه) وان لم يصلح عمله للآية بخلاف مالا يخصه كالقود وضمان المال (لا بعدها) وان صالح عمله (على المذهب) لمفهوم الآية ولا يمكن لقبيل فيها فائدة والفرق انها قبلها لا تهمة فيها وبعدها فيها تهمة دفع الحد ولو ادعى بعد الظفر به سبق توبة قبله وظهرت اماره صدقه فوجهان والذى يتجه منهما عدم تصديقه للتهمة ولا نظر لامارة يكذبها فله نعم ان اقام بها بينة قبل (تنبيه) وقع للبيضاوى في تفسيره ان القتل قصاصا يسقط بالتوبة وجوبه لا جواز ه وهو عجيب

وأعجب منه سكوت شيخنا عليه في حاشيته مع ظهور فساد له لأن التوبة كما تقرر لا تدخل لها في القصاص أصلاً إذ لا يتصور له بقيد كونه قصاصاً حالاً وجوب وجواز لا أن نظرنا إلى الولي فطلبه جائز له ولا واجب مطلقاً أو لإمام فإن طلبه منه الولي وجب والام يجب من حيث كونه قصاصاً وإن جاز أو وجب من حيث كونه حسداً (١٦٤) فتأمل وأوله بعضهم بما لا يوافق قواعد مذهب البيضاوي فأحذره فإن السبر قاض بانه

لا يجوز بحكم على غير مذهبه من غير عزوه لقائله (ولا تسقط سائر الحدود) المختصة بالله تعالى كحد زنا وسرقة وشرب مسكر (بها) أي بالتوبة قبل الرفع وبعده ولو في قاطع الطريق (في الاظهر) لأنه صلى الله عليه وسلم حدى من ظهرت توبته بل من أخبر عنها بها بعد قتلها وإطال جمع في الانتصار لمقابله بالآيات والاحاديث الدالة على أن التوبة ترفع الذنوب من أصلها نعم تارك الصلاة يسقط حدها عليها وكذا ذمى زنى ثم أسلم والخلاف في الظاهر أما فيما بينه وبين الله تعالى حيث سحت توبته سقط بها سائر الحدود وقطعاً ومن حدى في الدنيا لم يعاقب في الآخرة على ذلك الذنب بل على الإصرار عليه إن لم يتب (فصل) في اجتماع عقوبات على شخص واحد (من لزومه قصاص في النفس وقطع) لطرف قصاصاً (وحد قذف) وتعزير لاربعة (وطالبوه) عزروا وتأخر ثم (جلد) للقذف ثم قطع ثم قتل (تقدماً للاخف فالأخف لأنه أقرب إلى استيفاء الكل) (و يبادر

(قوله وأعجب منه الخ) في التعبير بأعجب دلالة على ما لا يليق نسبتاً لمثل البيضاوي اه سم (قوله مطلقاً) أي سواء غلب في قتل القاطع معنى القصاص أو معنى الحد (قوله فان السبر) أي تتبع كلام البيضاوي (قول المتن سائر الحدود) أي باقيها اه معنى (قوله المختصة) أي قوله بل على الإصرار في المعنى إلا قوله قبل الرفع وبعده وقوله بل من أخبر إلى نعم وإلى الفصل في النهاية إلا قوله وكذا ذمى زنى ثم أسلم (قوله المختصة) صفة للحدود (قوله قبل الرفع) أي إلى الحاكم (قوله ولو في قاطع الطريق) عبارة المعنى في قاطع الطريق وغيره اه وعبارة سم قوله ولو في قاطع الطريق إشارة إلى أن هذا الحكم في أعم من قاطع الطريق اه (قوله بل من الخ) أي بل حدى امرأة أخبر إلى صلى الله عليه وسلم هذا لا يؤيد الاظهر فمأذنة ذكره في مقام الاستدلال له (قوله عنها بها بعد قتلها) كل من هذه الظروف الثلاثة متعلق بأخبار الضمير الأول والثالث لمن والثاني للتوبة (قوله لمقابله) أي مقابل الاظهر القائل بالسقوط بها قساعلى حد قاطع الطريق اه معنى (قوله عليهما) أي الاظهر ومقابله (قوله وكذا ذمى الخ) أو قال للبغى وخلافاً للنهاية عبارة أنه ولا يسقط بها عن ذمى بإسلامه كما مر اه (قوله وكذا ذمى) المعتمد خلاف هذا كما قاله شيخنا الشهاب الرملي رحمه الله تعالى اه سم (قوله ومن حدى الدنيا الخ) انظر هل هو مبني على أن الحدود جوار لا زواجاً ومبني عليهما اه رشيدى (قوله بل على الإصرار الخ) أو على الإقدام على موجهه اه نهاية

(فصل في اجتماع عقوبات على شخص) (قوله في اجتماع عقوبات) إلى قول المتن في الأصح في المعنى إلا قوله ولا تجوز المبادرة به وقوله وخيف إلى المتن وإلى الكتاب في النهاية إلا قوله ولا يجوز المبادرة به وقوله فان أن إلى المتن وقوله ثم رأيت إلى ولو اجتمع وقوله ولو اجتمع إلى المتن (في اجتماع عقوبات) أي في غير قاطع الطريق وهي اما لآدمي أو لله تعالى أولهما وقد بدأ بالقسم الأول اه معنى (قول المتن من لزومه) لآدميين محلي ومعنى (لاربعة) كان الأولى ذكره عقب من لزومه قال البجيرمي فلو كانت لو أحدى لم يجب الترتيب شرعاً بل بآراء متأخرة (قوله وإن تأخر) أي موجهه قال الرشيدى هو غاية فيما بعده ايضاً اه (وخيف موته) سيد كتحترزه (لرضاه) أي مستحق قتله بالتقديم أي في الزم من معنى الموت الآلة اه رشيدى (قوله فيعجل)

(قوله وأعجب منه الخ) في التعبير بأعجب دلالة على ما لا يليق نسبتاً لمثل البيضاوي (قوله مع ظهور فساد الخ) أقول دعوى فساد فضلاء دعوى ظهور فساد فساد واضحاً (قوله لأن التوبة لا تدخل لها في القصاص الخ) قلنا لم يدع البيضاوي أن لها دخلاً في القصاص بل ادعى أن لها دخلاً في صفة القتل قصاصاً وهي وجوبه أي تختمه وقوله إذ لا يتصور له بقيد كونه قصاصاً الخ قلنا لم يدع أن له حالاً جوازاً وجوباً بهذا القيد بل ادعى أنه في نفسه له الحالتان وهو صحيح على أنه يمكن أن يدعى أن له الحالتين بذلك القيد لكن باعتبارين باعتبار الولي وباعتبار الإمام إذا طلب منه فقوله لا نأخذ بنظرنا الخ كلام ساقط لأنه نفي النظر إليهما جميعاً ولا شك أن النظر إليهما جميعاً يقتضى ثبوت الحالتين له بقيد كونه قصاصاً وقوله فتأملنا تأملناه فوجدناه لم ينشأ إلا عن عدم التأمل الصحيح فأعجب مع ذلك من المسارعة إلى دعوى ظهور الفساد والتعجب من البيضاوي وحشيته والتثبت على ذلك بما لا منشأ له إلا الغفلة الفاحشة ولا حول ولا قوة إلا بالله سم (قوله ولو في قاطع الطريق) إشارة إلى أن هذا الحكم في أعم من قاطع الطريق (قوله وكذا ذمى الخ) المعتمد خلاف هذا كما قاله شيخنا الشهاب الرملي (فصل من لزومه قصاص وقطع وحد قذف وطالبوه جلد ثم قطع الخ)

بقتله بعد قطعه) بلامهله بينهما فتجب الموالاة لأن الغرض أن المستحق مطالب والنفس مستوفاة (لا قطعه بمد جلده) فلا أي تجوز المبادرة به (إن غاب مستحق قتله) لأنه قد يهلك بالموالاة فيفوت قود النفس (وكذا أن حضروا قال بغير القطع) وأنا بآباد بعده بالقتل وخيف موته بالموالاة بين الجلد والقطع (في الأصح) لأنه قد يهلك بالموالاة فيفوت القتل قوداً مع أن له مصلحة هي سقوط العقاب عنه به في الآخرة وإيضافاً بما عفا مستحق القتل فتكون الموالاة سبباً لقوات النفس فاتجه عدم نظرهم لرضاه بالتقديم إما لو لم يخف موته بالموالاة فيعجل جزماً

وأما لو كان به مرض يخشى منه موته بالجلد إن لم يبادر بالقطع فيأدر به وجوب أو خرج بطلبه ما لو طالبه بعضهم فله أحوال حيثئذ (إذا آخر مستحق النفس حقه) وطالب الآخران (جلد فاذأ برأ) بفتح الراء وكسرها (قطع) ولا يؤول بينهما خوف الموت فيفوت قود النفس (ولو آخر مستحق طرف) وطالب الآخران (جلدو على مستحق النفس الصبر حتى يستوفي الطرف) لثلا يفوت حقه واحتمال تأخير مستحق الطرف لا إلى غاية فيفوت القتل لا نظر إليه لأن مبنى القود على الدرء والاسقاط ما أمكن فاندفع استحسان (١٦٥) جبره على القود أو العفو أو الاذن

لمستحق النفس بالتقدم فان
انى ممكن الحاكم مستحق
النفس (فان بادر) مستحق
النفس (قتل) فقد استوفى
حقه ولكنه يعزّر لتعديه
وحيثئذ (فلمستحق الطرف
دية) (في تركه المقتول لفوات
عمل الاستيفاء) (ولو آخر
مستحق الجلد) حقه وطالب
الآخران (فالقياص صبر
الآخرين) وجوبا حتى
يستوفى حقه وإن تقدم
استحقاقهما لثلا يفوت
حقه باستيفائهما واستيفاء
أحدهما ولو قطع نحو أنملة
لأن الجرح عظيم الخطر
وربما أدى إلى الزهوق
فاندفع ما للبلقينى هنا (ولو
اجتمع حدود الله تعالى)
كان زنى بكر أو سرق وشرب
وارتد (قدم) وجوبا
(الاخف) منها (فالاخف)
حفظا لمحل القتل كحد الشرب
ثم بعد برئه منه الجلد ثم بعد
برئه القطع فالقتل وتوقف
إن الرفعة في تقديم قطع
السرقه على التغريب ويتجه
تقديم التغريب لأنه الاخف
ولا يخشى منه هلاك ثم رايت
شارحا رجح عكسه واعتمده
شيخنا في شرح منهجه ولو

أى يجوز تعجيله أه رشيدى (قوله) وأما لو كان به مرض الخ) دل على عدم تأخير الجلد للبرض سم وعش
(قوله) فيأدر به) أى بالقطع (قول المتن) إذا آخر مستحق النفس حقه جلد الخ) فان قيل كان المصنف غنيا عن
هذا بما ذكره فيما إذا غاب مستحق القتل اجيب بأنه إنما أعاده لضرورة التقسيم أه معنى (قوله) وطالب
الآخران) إلى قوله باستيفائهما فى المعنى لا قوله ولكن يعزّر إلى المتن (قول المتن) على مستحق النفس
الصبر الخ) سواء تقدم استحقاق النفس أم تأخر أه معنى (قوله) لا نظرا إليه) خبر قوله واحتمال الخ (قوله)
استحسان جبره الخ) هذا لغة قليلة والكثير إجباره كفى المصباح أه عش (قوله) فان أبى) أى من جميع ذلك
(قوله) ممكن الحاكم الخ) أى من القتل وهذان تنمة الاستحسان (قول المتن) فالتقياس) أى لما سبق في هذه
المسئلة كما قاله الرافعى في الشرح الكبير أه معنى (قوله) ولو قطع الخ) غاية فى المعطوف (قوله) نحو أنملة) عبارة
النهاية بعض أنملة أه (قوله) كان زنى) إلى قوله وجمع بينهما فى المعنى لا قوله ثم رايت إلى ولو اجتمع وقوله قال
الماوردى إلى قال القاضى (قول المتن) قدم الاخف) علم منه أنه لو اجتمع مع الحدود تنزير فهو المتقدم وبه
صرح الماوردى أه معنى (قوله) ثم بعد برئه منه الجلد) أى والتغريب أيضا على الوجه نهاية معنى (قوله) فالقتل)
أى بغير مهلة لأن النفس مستوفاة أه معنى (قوله) ويتجه تقديم التغريب) أى على قطع السرقة ومر عن
النهاية والمعنى انفا اعتاده (قوله) رجح عكسه) أى تقديم قطع السرقة على التغريب والراجح أنه قبل قطع
السرقة أخذ من قولهم قدم الاخف أه شوبرى (قوله) ولو اجتمع قطع سرقة الخ) ولو اجتمع قتل قصاص فى
غير محاربة وقتل محاربة قدم السابق منهما ورجح الآخر إلى الدية وفى اندراج قطع السرقة فى قتل المحاربة فيما
لوسرق وقتل فى المحاربة وجهان أو جههما كما قال شيخنا نعم أه معنى ووافقه النهاية فى الاولى دون الثانية
فقال أو جههما لا فقطع للسرقة ثم يقتل ويصاب للمحاربة لأن الظاهر فى ذلك أن حق الادى لا يفوت
بتقديم حق الله تعالى وإليه مال سم أه (قوله) لها) أى للسرقة والمحاربة أه عش (قوله) قال الماوردى
الخ) اعتمده النهاية عبارة ته رجح لأنه أكثر الخ كما قال الماوردى والرويانى وذهب القاضى الخ (قوله) رجم
الخ) ويدخل فيه قتل الردة رجحه الشهاب الرملى أه شوبرى (قوله) وقال القاضى الخ) اعتمده المعنى (قوله)
وجمع بينهما الخ) عبارة النهاية ويمكن الجمع بينهما الخ (قوله) يفعل ما يراه مصلحة) أى فان رأى المصلحة فى
قتله بالردة قتله بالسيف أو فى قتله بالزنا رجحه أه عش (قوله) ولو اجتمعا هما) أى قتل زنا وقتل ردة (قوله)
لأنه حق ادى) قضيته ان حد الزنا ليس حق ادى مع أن فى الزنا مع اكره الزنى به الجناية على الاعراض
أه سم (قوله) أو اجتمع عقوبات الله) ماصورة الاستواء فى حقوقه تعالى وقوله أو للادى واستوت كقذف
اثنين سم على جميع أه عش (قوله) مع هذه) أى حد الزنا والسرقة والشرب والارتداد (قوله) وكان شرب الخ)
عطف على كأن كان الخ (قوله) أو كانا) عطف على قوله لم يفوت الخ والضمير لحق الله وحق الادى وقوله قتلا

(قوله) وأما لو كان به مرض يخوف الخ) دل على عدم تأخير الجلد للبرض (قوله) فيأدر به وجوبا) قاله
الاذرعى مر (قوله) لأنه حق ادى) قضيته ان حد الزنا ليس حق ادى مع أن فى الزنا مع اكره الزنى به الجناية
على الاعراض (قوله) أو عقوبات الله تعالى الخ) ماصورة الاستواء وقوله أو للادى واستوت كقذف اثنين
(قوله) إن لم يفوت حق الله تعالى) فى الروض وشرحه فى اندراج قطع السرقة فى قتل المحاربة فيما لوسرق وقتل
اجتمع قطع سرقة وقطع محاربة قطعته يده اليمنى لهما ثم رجله للمحاربة أو قتل زنا وقتل ردة قال الماوردى والرويانى رجم لأنه أكثر نكالا
وقال القاضى يقتل للردة إذ فسادها اشد وجمع بينهما بان الامام يفعل ما يراه مصلحة ولو اجتمعا هما وقتل قطع الطريق قدم وان قلنا أنه حدلانه
حق ادى (أو) اجتمع (عقوبات) لله تعالى أو للادى واستوت خفة أو غلظا قدم الاسبق فالاسبق والاقبال القرعة أو عقوبات (لله تعالى
ولادمين) كأن كان مع هذه حد قذف وكان شرب وزنى وقذف وقطع وقتل (قدم) حق الادى ان لم يفوت حق الله تعالى أو كانا قتلا فيقدم
(حد قذف) وقطع (على) حد (زنا) لأن حق الادى مبنى على المضايقة ومن ثم قدم ولو اغلظ كما قال

(والاصح تقديمه) أي حد القذف وكذا (١٦٦) القلع (على حد الشرب) والاصح (ان القصاص قتلا وقطعا يقدم على) حد الزنا) ان كان

رجما بالنسبة للقتل لا القطع كما تقرر بتقديم الحق ادمي لا بخلاف جلد الزنا وتغريبه وحد الشرب فانها يقدمان على القتل للثلاث يفوتان وفي تحرير محل الخلاف هاتان تقع بين الزركشي وغيره لا حاجة بنا اليه ولو اجتمع مع الحدود تعزير قدم عليها كلها كما علم مما مر لانه اخف وحق ادمي

﴿كتاب الاشربة﴾ جمع شراب بمعنى مشروب وفيه ذكر التعازير تبعا وجمع الاشربة لاختلاف انواعها وإن اتحد حكمها ولم يقل حد الاشربة كما قال قطع السرقة لان القصد ثم ليس لإبيان القطع ومتعلقاته وأما التحريم فمعلوم ضرورة وأما هنا فالقصد بيان التحريم أيضا لحقائه بالنسبة في كثير من المسائل فلم يقل حد ليقدر حكم الشامل للحرمة والحد وغيرهما كالوجوب عند الغص شرب الخمر حرام اجماعا من الكبار وشربها المسلمون أول الاسلام قيل استصحابا لما كان قبل الاسلام والاصح انه بوحى ثم قيل المباح الشرب لا غنية العقل لانه حرام في كل ملة وزيفه المصنف وعليه

بصفة المصدر خبر كانا (قول المترو والاصح تقديمه على حد الشرب) ولا يوا الى بين حد الشرب وحد القذف بل يهل لثلاث لك بالتوا الى اهمغنى (قوله لا القلع) أي بل يقدم القطع على حد الزنا مطلقا سم ومغنى أي رجما كان أو جلدا (قوله كما تقرر) أي في قوله وقطع على حد زنا سم على حج اهرعش (قوله وحق ادمي) انظره مع ان التعزير قد يكون لله تعالى سم على حج إلا أنا وان كان حقا لله تعالى هو اخف فيقدم على غيره اه عش

(قوله جمع شراب) إلى قوله ومن قال بالكفر في النهاية الا قوله أيضا وقوله فلم يقل إلى شرب الخمر وقوله حرام اجماعا وقوله وعليه إلى وحقيقة الخمر وقوله قياس إلى منصوص (قوله وفيه) أي في هذا الكتاب (قوله ذكر التعازير تبعا) أي فلا يقال لم أخلفها في الترجمة اهرعش (قوله لان القصد ثم ليس لإبيان القطع الخ) يتأمل اسم (قوله) وأما هنا فالقصد بيان التحريم الخ فيه منع ظاهر يعلم بما قدمناه أول السرقة اهر رشدي (قوله أيضا) أي كبيان الحد بالاشربة (قوله بالنسبة) لا حاجة اليه (قوله في كثير الخ) أي لكثير (قوله فلم يقل حد) أي لم يذكر لفظ حد (قوله ليقدر حكم) أي ليتأتى تقدير لفظ حكم (قوله والحد) أي بالاشربة (قوله شرب الخمر) إلى قوله أي من حيث في المغنى الا قوله ثم قبل إلى وحقيقة الخمر (قوله شرب الخمر الخ) الأولى وشرب الخمر بواو الاستئناف كفي النهاية والمغنى (قوله اجماعا) ولا تنفك إلى قول من حكى عنه ابا حنيفة اه مغنى (قوله من الكبار) وان مزجها بثلثها من الماء انهية أي خلافا للحليمي في قوله انها حينئذ من الصغار رشدي عبارة عرش أي بخلاف ما لو مزجت باكثر منها كما يأتي انه لا حد في تناوله فلا يكون كبيرة اه (قوله من الكبار) بل هي ام الكبار كما قاله عمرو وعثمان رضى الله تعالى عنهما اه مغنى (قوله والاصح الخ) عبارة النهاية وكان شرها جائز الأول الاسلام بوحى ولو إلى حد ينزل العقل على الاصح ولا ينافيه قولهم ان السكيات الخمس لم تبج في ملة من الملل لان ذلك بالنسبة للجموع وقيل انه باعتبار ما استقر الخ قال الرشدي قوله السكيات الخمس أي النفس والعقل والنسب والمال والعرض اه وقال عرش قوله الخمس قد نظمها شيخنا اللقاني في عقيدته وزاد سادسا في قوله وحفظ نفس ثم دين مال نسب ومثلها عقل وعرض قد وجب اه (قوله انه بوحى) ومع ذلك لم يتناوله ^{عليه السلام} اهرعش (قوله وزيفه المصنف) أي في شرح مسلم وقال وهو أي القول بان شره إلى حد ينزل العقل حرام في كل ملة لا أصل له اه مغنى (قوله وعليه) أي تزييف المصنف ذلك القول (قوله انه باعتبار ما استقر الخ) فمغنى انها لم تبج في ملة أي لم يستقر ابا حنيفة في ملة وان ابيحت في بعضها في بعض الاحيان اهر رشدي (قوله عندا أكثر اصحابنا الخ) عبارة المغنى واختلف اصحابنا في وقوع اسم الخمر على الانذة حقيقة فقال المزني وجماعة بذلك لان الاشتراك في الصفة يقتضى الاشتراك في الاسم وهو قياس في اللغة وهو جائز عند الأكثرين وهو ظاهر الاحاديث ونسب الرافي إلى الأكثر انه لا يقع عليها إلا مجازا اما في التحريم والحد فهي كآخرا لكن لا يكفر مستحبها بخلاف الخمر للاجماع على تحريمها دون تلك فقد اختلف العلماء في تحريمها اه (قوله وإن لم يقذف بالزبد) واشترط ابو حنيفة ان يقذفه فيئذ يكون مجمعا عليه اه مغنى (قوله فتحرى غيرها) أي غير الخمر المفسر بما ذكر (قوله قياس الخ) عبارة النهاية بنصوص دلت على ذلك اه (قوله أي بفرض الخ) لا حاجة اليه بناء على جواز

في المحاربة وجهان احدهما وهو الاوجه نعم تغلبا لحق الآدمي وثانيهما لا بل يقطع للسرقة ثم يقتل ويصلب للمحاربة لان الظاهر في ذلك ان حق الآدمي لا يفوت بتقديم حق الله تعالى الا ان يقال لم يفت بل اندرج في القتل وفيه ما فيه (قوله لا القطع) أي بل يقدم القطع على حد الزنا مطلقا (قوله تقرر) أي في قوله وقطع على حد زنا (قوله له وحق ادمي) انظر واذا التعزير يكون حقا لله

﴿كتاب الاشربة﴾

(قوله لان القصد ثم ليس لإبيان القطع) يتأمل (قوله أي بفرض الخ) لا حاجة اليه بناء على جواز

فالمراد بقوله بحرمة ذلك في كل ملة انه باعتبار ما استقر عليه أمر ملتوا حقيقة الخمر عند أكثر اصحابنا المسكر من عصير القياس العنب وان لم يقذف بالزبد فتحرى غيرهما قياس أي بفرض عدم ورود ما يأتي ولا فيسعلم منه ان تحريم الكل منصوص وعند اهلهم كل مسكر

ولكن لا يكفر مستحل المسكر من عصير غير العنب للخلاف فيه اى من حيث الجنس لحل قليله على قول جماعة اما المسكر بالفعل فهو حرام
اجماعا كما حكاه الحنفية فضلا عن غيرهم مستحله من عصير العنب الصنف الذى لم يطبخ (١٦٧) ولو قطرة لانه يجمع عليه بل ضرورى ومن
قال بالتكفير لكونه جمعا عليه اعترض باننا لا نكفر من

عليه اعترض باننا لا نكفر من
ينكر اصل الاجماع ورد
بان الكلام فممن اعترف
بكونه جمعا عليه وانكره
لان فيه حينئذ تكذيب
جميع حملة الشرع فهو
تكذيب للشرع والجواب
باننا لم نكفره لانكار الجمع
عليه بل لكونه ضروريا
لا يتأتى إلا على المعتمدين
لا بد في التكفير من كونه
ضروريا مامنا لا يشترط
ذلك فلا جواب إلا مامر
فتامله (كل شراب اسكر
كثيره) من خمر او غيرها
ومنه المتخذ من لبن الزمكة
فانه مسكر مانع كما مر بيانه
في النجاسات (حرم قليله)
وكثيره لخبر الصحيحين كل
شراب اسكر فهو حرام وضح
خبر انها كم عن قليل
ما اسكر كثيره وخبر ما اسكر
كثيره قليله حرام وخبر الخمر
من هاتين الغلبة والنخلة
وروى مسلم كل مسكر خمر
وكل خمر حرام وفي احاديث
ضعيفة ما يخالف ذلك فلا
يعول عليه كتناويل بعض
نلك الاحاديث بما ينو عنه
ظاهرها من غير دليل (وحد
شاربه) وان لم يسكر اى
متعاطيه لما ياتى ان الحد
لا يتوقف على الشرب وان
اعتقدا باحته لضعف ادلته
ولان العبرة في الحدود

القياس مع وجود النص اه سم (قوله) ولكن لا يكفر مستحل المسكر الخ) كذا أطلق المغنى كما مر
وقيدته النهاية فقال ولكن لا يكفر مستحل قدر لا يسكر الخ وقال الرشيدى اى بخلاف مستحل الكثير منه
فانه يكفر خلافا لابن حجر اه (قوله) اما المسكر بالفعل الخ) كان مقتضى مقابله لقوله قبل ولكن لا يكفر
الخ ان يقول اما المسكر بالفعل فيكفر مستحله فان الحرمة لا تتقيد بالقدر المسكر هذا ويبقى النظر في انه
هل يكفر كما اقتضاه صدر عبارته اولا وهل هو كبيرة كالخمر اولا فيه انظر والا قرب انه يكفر وانه
كبيرة بل كونه كبيرة ومفهوم قول الزياى وشرب ما لا يسكر من غير هاتين صغيرة اه وقضية صنيع
الشارح عدم التكفير كما مر وصنيع المغنى كالصريح فيه كما مر (قوله) بخلاف مستحله) اى فيكفر به وقوله
الذى لم يطبخ اى بخلاف ما لو طبخ على صفة يقول بجائها بتلك الصفة بعض المذاهب اه ع ش (قوله)
اعترض باننا لا نكفر الخ) عبارة الاسنى والمغنى ولم يستحسن الامام إطلاق القول بتكفير مستحل الخمر
قال وكيف نكفر من خالف الاجماع ونحن لا نكفر من يرد اصله وانما نبدعه وأول كلام الاصحاب على ما إذا
صدق المجمعون على ان تحريم الخمر ثبت شرعا ثم حمله فانه رد للشرع حكاه عنه الرافعى اه وبها يندفع قول
السيد عمر (قوله) لان فيه حينئذ تكذيب الخ) محل تأمل إذ مخالفة اهل الاجماع وان حرمت ليس فيها
تكذيب اهل بل تخلفتهم في اجتهادهم ولو سلم انه تكذيب لم يلزم منه تكذيب الشرع فليتأمل حق
تأمل اه (قوله) والجواب) اى عن الاعتراض المار (قوله) من كونه) اى تحريم ما استحله مثلا (قوله)
إلا مامر) اى في قوله ورد بان الكلام الخ (قوله) من خمر) الى قوله كما في النهاية (قوله) او غيرها) من
تقبيع الثمر والزبيب وغيرهما اه مغنى (قوله) ومنه) اى من الغير (قوله) من لبن الزمكة) اى الفرس في
اول تناجها اه ع ش (قوله) وكثيره) الى قوله كتناويل في المغنى إلا الحديث الرابع (قوله) وروى مسلم
كل مسكر خمر الخ) هذا قياس منطوق اذ حذف منه الحد الاوسط وهو المسكر الذى هو الخمر الواقع بحولا
للصغرى وموضوع الكبرى أنتج كل مسكر حرام اه رشيدى (قوله) وفي احاديث الخ) عبارة المغنى وخالف
ابو حنيفة في القدر الذى لا يسكر من تقبيع التمر والزبيب وغيره واستند باحاديث معلولة بين الحفاظ وايضا
احاديث التحريم متأخرة فوجب العمل بها اه (قوله) وان لم يسكر) الى قوله ولان العبرة في المغنى إلا قوله
لما ياتى الى وان اعتقدوا الى قوله وما تناكف في النهاية إلا قوله لما ياتى وان اعتقدوا قوله وان حرمت الى بل
التعزير وقوله وحدثها الى واحد (قوله) وان لم يسكر) اى حسما لمادة الفساد كما حرم تقبيع الاجنية
والخلوة بها لافضائته الى الوطء المحرم ولحديث رواه الحاكم من شرب الخمر فاجلدوه وقبس به شرب النبيذ اه
مغنى (قوله) لم يسكر) ببناء الفاعل من السكر (قوله) اى متعاطيه) تفسير لشاربه عبارة المغنى والمراد
بالشارب المتعاطى شرابا كان وغيره وسواء فيه المتفق على تحريمه والمختلف فيه وسواء جامده ومائعه مطبوخة
ونثية وسواء تناوله معتقدا تحريمه ام اباحته على المذهب اه (قوله) لما ياتى الخ) اى بقوله الاتى انفا
بخلاف جامد الخمر وقوله الاتى في شرح ويحد بدرى الخ وكذا يتخينه إذا اكله (قوله) وان اعتقد الخ)
عطف على وان لم يسكر (قوله) وقول الزركشى الخ) عبارة المغنى ولو فرض شخص لا يسكر شرب الخمر
حرم شر به للنجاسة لا للاسكار ويحد ايضا كما قاله الدميرى وغيره حسما للباب اه (قوله) عجيب الخ) قد يقول

القياس مع وجود النص (قوله) وان اعتقدا باحته) قد يشكل بعدم الجاهل بالحرمة الآتى بجامع
ان هذا معذور باعتقاده الحل تقليد المن يجوز تقليده كان اذك معذور بجهله وضعف ادلة هذا لا يصرعن
انتفاء ادلة ذلك راسا إلا ان يفرق بان الجاهل غافل عن المعارض لا اعتقاده هو القول بالتحريم وادلته فهو
ابعد عن المخالفة وصورة المعاندة (قوله) وقول الزركشى فيمن لا يسكر بشرب الخمر ان الحرمة من حيث
النجاسة لا الاسكار ففي الحد عليه نظر لا انتفاء العلة وهى الاسكار عجيب وغفلة) قد يقول الزركشى الاسكار

بمذهب القاضى لا المتداعين وقول الزركشى فيمن لا يسكر بشرب الخمر ان الحرمة من حيث النجاسة لا الاسكار ففي
الحد عليه نظر لا انتفاء العلة وهى الاسكار عجيب وغفلة عن وجوب الحد في القليل الذى لا يتصور منه اسكار فعه كوى نه علة أنه مظنة له

وخرج بالشراب ما حرم من الجمادات فلا حد فيها وإن حرمت واسكرت على ما مر أول النجاسة بل التعزير لا تنفاه الشدة المطربة عنها ككثير
البنج والزعفران والعنبر والجوزة والحشيشة المعروفة وحدودها كان أو ائله المائة السابعة حين ظهرت دولة التتار التي لم تقع في العالم فتنة افطن
ولا أذهب للنفس منها ولا حد بمذاها الذي ليس فيه شدة مطربة بخلاف جامد الخمر نظر الأصلها بل التعزير الزاجر له عن هذه المعصية الدينية
ومما يتأكد المبالغة في الزجر عنه وإذاعة (١٦٨) أنه من الكبائر بل من أقبحها ما حدث الآن من استعمال كثير من السفهاء له من نبت

يسمى القيسي يوجد بنحو
جبال مكة فانه أسوأ
المخدرات لأن قليله يؤدي
إلى مسخ البدن والعقل
وزواله عن جميع اعتدالاته
وكثيره قاتل فوراً وأبلغ
من الأفيون في السمية وقبل
الآن من مركب يسمى
البرش ونحوه وهو أيضاً
ماسخ للبدن والعقل ولا
حجة لمستعمل ذلك في
قولهم إن تركناه يؤدي
للقتل فصار واجباً علينا
لأنه يجب عليهم التدرج في
تقيصه شيئاً فشيئاً لأنه
مذهب لشغف الكبد به
شيئاً فشيئاً إلى أن لا يضره
فقدته كما أجمع عليه من رأينا
من أفاضل الأطباء فتى لم
يسعوا في ذلك التدرج فهم
فسقة آثمون لا عذر لهم
ولا للاحد في إطعامهم إلا
قدر ما يحجب نفوسهم لو
فرض فوتها بفقدته وحينئذ
يجب على من رأى فاقده
وخشى عليه ذلك إطعامه
ما يحيا به لا غير كإساعة
اللحمة بالخمر الآتية ويحرم

الزركشي الاسكارولو باعتبار المظنة منتف عن هذا وقد ورد عليه حينئذ أنه يكفي في المظنة ملاحظة جنس
الشارب أو المشروب سم على حج اه عش (قوله وخرج) إلى قوله ومما تنا كدفي المغنى (قوله وخرج
بالشراب ما حرم) أي وبأسكر غير المسكر ولكن يكره من غير المسكر المتصف وهو ما يعمل من تمر ورطب
والخليط وهو ما يعمل من بسرور رطب لأن الاسكار يسرع إلى ذلك بسبب الخلط قبل أن يتغير طعمه فيظن
الشارب أنه ليس بمسكر ويكون مسكر مغنى واسنى (قوله ككثير البنج الخ) المراد بالكثير منها ما ينجب
العقل بالنظر لغالب الناس وإن لم يؤثر في المتناول له لا اعتياد تناوله اه عش (قوله والحشيشة الخ) ولا
تبطل بحملها الصلاة اه مغنى (قوله أو ائله المائة السابعة) عبارة المغنى وقال ابن تيمية أن الحشيشة أول ما
ظهرت آخر المائة السادسة من الهجرة اه (قوله ولا حد بمذاها) أي المذكورات محله ما لم تشدد بحيث
تقتذف بالزبد وتطرب والاصار كالخمر في النجاسة وأحد الخبز إذا ذاب وصار كذلك بل أولى أي
الخبز وقالوا لا يلاوى والزمي ثانياً سم على المنهج اه عش (قوله لأصلها) أي جامد الخمر ومذاق
المذكورات (قوله بل التعزير) أي بل فيها التعزير ما لم يصير إلى حاجة تاجئه إلى استعمال ذلك بحيث لو
تركه أصابه ما يبيح التيمم ثم يجب عليه السعي في إزالة الاحتياج إليه إما باستعمال صده أو تقليله إلى أن يصير
لا يضره تركه اه عش (قوله وإذاعة الخ) عطف على المبالغة (قوله الآن) الأسبك ذكره قبيل منه
نبت الخ وقوله من استعمال الخ من فيه زائدة واستعمال الخ فاعل حدث (قوله وزواله) عطف تفسير على
مسخ والضمير لكل من البدن والعقل (قوله وكثيره قاتل) عطف على اسم أن وخبره (قوله ونحوه)
عطف على مركب (قوله وهو) أي المركب المسمى بالبرش (قوله لمستعمل ذلك) راجع لكثير البنج
والزعفران الخ أيضاً (قوله تركنا) اسم أن (قوله فصار) أي استعمال ذلك (قوله لأنه يجب الخ) علة
لعدم الحجة (قوله لأنه مذهب الخ) أي التدرج في ذلك (قوله كما أجمع عليه) أي أذهب التدرج لذلك
(قوله ولا للاحد الخ) عطف على لهم (قوله لا قدر ما يحجب الخ) أي من المحذورات المذكورة (قوله ذلك)
أي فوت نفسه (قوله إطعامه) فاعل يجب (قوله ويحرم الخ) إلى قول المتن ومن غص في النهاية إلا قوله لكن
ينبغي إلى المتن (قوله ويحرم شرب) إشارة إلى أن قول المصنف الأصل الخ مستثنى من التحريم وجوب
الحد عبارة المغنى وظاهر قوله إلا الأصل الخ أنه مستثنى من التحريم وجوب الحد لكن الأصحاب إنماذكروه
في الحد اه (قوله على قياس ما مر) أي في السارق (قوله أو معاهدا) أي أو مؤمناً كما فهم بالاولى اه عش
(قوله لأنه لا يلتزم) إلى قوله كما في المجموع في المغنى إلا قوله ككل آكل أو شارب حرام (قوله مسكر أقهر)
عبارة المغنى أي مصوباً في حلقة قهراً اه (قول المتن على شربها) وفي النهاية والمغنى على شربه اه أي المسكر
(قوله ويلزمه) أي المكروه كل آكل بلا توين (قوله ولا نظر إلى غدره) الأسبك تأخيره عن الغاية (قوله
وأن لزمه التناول) أي كالمضطر اه عش (قوله لذلك) أي لزوم التقيؤ (قوله وعلى نحو السكران الخ)
عبارة المغنى ومن حدثم شرب المسكر حال سكره في الشرب الاول حدثانيا اه (قوله فيحدث ثانياً) أي حال
صحوه اخذاً بما ياتي أنه لا يجد حال سكره اه بجيرى عن عش (قول المتن ومن جهل كونها) أي

ولو باعتبار المظنة منتف عن هذا وقد ورد عليه حينئذ أنه يكفي في المظنة ملاحظة جنس الشارب أو المشروب

شرب ما ذكر ويحد شاربه (لأصصيا ومجنونا) لرفع القلم عنهما لكن ينبغي تعزير المميز على قياس ما مر (وحرماً) الخمر
أو معاهداً عدم التزامه (وذمياً) لأنه لم يلتزم بالذمة مما لا يعقده إلا ما يتعلق بالادمين (وموجراً) مسكراً قهراً إذ لا صنع له
(وكذا مكره على شربها على المذهب) لرفع القلم عنه ويلزمه ككل آكل أو شارب حرام تقيؤه أن أطاقه كافي المجموع وغيره ولا نظر
إلى غدره وأن لزمه التناول لأن استدأته في الباطن انتفاع به وهو محرم وأن حل ابتدأه ولو لوال سببه فاندفع استبعاد الأذرى واخذ غيره
بمقتضى استبعاده وعلى نحو السكران إذا شرب مسكراً حدوا حد واحد ما لم يجد قبل شربه فيحدث ثانياً (ومن جهل كونها خمر) فشرها ظاناً

إباحتها (لم يحد) لعذر وفي البحر يصدق بعد صوره يمينه إذا ادعى هذا أو الأكره أي وبين معنى الأكره أن لم يعلم منه أنه يعرفه (ولو قرب إسلامه فقال جهلت تحريرا لم يحد) لأنه قد يخفى عليه ذلك والحديد رأ بالشبهة ويؤخذ منه أن من (١٦٩) نشأ بين أظهرنا بحيث تقضي قرينة

حاله بأن تحريرا لم يحد
عليه حد واعتدله الأذرعى
وغيره (أو) قال علمت
التحرير (جهلت الحد حد)
أذ كان عليه أذ علم التحريم
أن يتجنبها (ويحد بدرى
خسر) أو مسكر آخر وهو
ما يبق آخرانها لأنه منها
وكذا بتجنبها إذا أكله
(لا يتجنب عن دققة بها) لأن
عينها اضحلت بالنار ولم
يبق الاثرها وهو التجاسة
(ومعجون هي فيه) وماء فيه
بعضها والماء غالب بصفاته
لا تستهلا كها (وكذا حقة
وسعوط) بفتح السين لا
يحد بهما (في الأصح) وإن
حصل منها إسكار لأن
الحد للزجر ولا حاجة إليه
هنا إذا تدعو إليه النفس
وبه فارق إفتار الصائم
بهما لأن العمدار ثم على
وصول عين للجوف (ومن
غص) بفتح أوله المعجم
كما يخطئه ويجوز ضم (بلقمة)
وخاف الهلاك منها أن لم
تنزل إلى الجوف ولم يمكنه
إخراجها كما هو ظاهر
وظاهر أيضا أن خصوص
الهلاك شرط للجوب
الآتى لا مجرد الإباحة
أخذنا من حصول
الأكره المبيح لها بنحو
ضرب شديد على أنه قد

الخر اه معنى ومثلهما غيرهما من المسكرات فشرها إلى قوله ويؤخذ في المغنى إلا قوله أى وبين إلى المتن (قوله
إباحتها) أى كونها شرابا لا يسكر اه معنى (قول المتن لم يحد) أى ويجب عليه التقاؤه اه ع ش أى إن
إطاقه (قوله لعذر) ولا يلزمه قضاء الصلوات الفائتة مدة السكر كالمغنى عليه معنى وروض مع شرحه
وع ش (قوله وفي البحر يصدق الخ) يتردد النظر فيمن قال ظننتها حاشيشة مذا به أو غيرهما بمحرم ولا حد
فيه ومقتضى قول المصنف ومن جعل كونها الخ وقول الشارح فشرها الخ أنه يحد ويؤيده ما يأتى فيمن علم
الحرمة وجهل الحد فليتام اه سيد عمر (قوله إذا ادعى هذا) أى الجهل وقال لم أعلم أن الذى شربته
مسكر اه معنى (قوله والأكره الخ) ظاهره وإن لم يثبت ذلك ولا وجدت قرينة تدل عليه اه ع ش عبارة
السيد عمر ظاهره أن مدعى الجهل يصدق وإن كذب ظاهر حاله ككونه معروفا بكثرة شرها أو باصططاعها
وهو محل تأمل وإن مدعى الأكره يصدق أيضا وإن كذب ظاهر حاله ككونه ناشوك بحيث يقطع بعدم
تصور الأكره بتلك البلد وهو محل تأمل أيضا وإن أمكن تأييد الظاهر في المسائلين بكون الحدود تدرا
بالشبهات ويؤيد التقيد في المسائلين بحث الأذرعى الاتى فيمن جعل التحريم والله اعلم اه (قوله أى
وبين معنى الأكره الخ) (فرع) لو بين الأكره بما ليس بأكره لكان له ظن أن مثله إكره مبيح
فظاهر أنه لا حد عليه اه سم (قوله إن لم يعلم منه أنه يعرفه) أى الأكره أى فإن علم منه معرفته فلا حاجة
ليانه اه رشيدى (قول المتن ولو قرب إسلامه) أى أو نشأ بعيدا عن العلماء اه أسنى (قوله واعتدله
الأذرعى) عبارة النهاية كما اعتدله الأذرعى وعقب المغنى كلام الأذرعى بما نصه ظاهر كلام الأصحاب
الاطلاق وهو الظاهر اه (قوله أو قال علمت) إلى قوله وبه فارق في المغنى إلا قوله وإن حصل منها
إسكار (قول المتن لا يتجنب عن الخ) ولا بأكلم لحم طابخها بخلاف مرقه إذا شربه أو غس فيه أو شربه فانه
يحد ببقاء عينها معنى وروض مع شرحه (قوله وماء فيه بعضها) الظاهر أن الماء مثال فثله سائر المائعات اه
ع ش (قوله والماء غالب بصفاته) أى بان لا يبق للسكر طعم ولالون ولا ريح اه حلى (قول المتن وكذا
حقة) أى بان ادخلها بده وسعوط أى بان ادخلها انفه اه معنى (قوله بفتح السين) قياسه الضم كالقعود
فان المراد به المصدر اه بجري (قوله ولا حاجة إليه) أى الزجر هنا فى الحقنة والسعوط وقوله لا إذا تدعو
إليه أى المذكور من الحقنة والسعوط (قوله وبه فارق الخ) أى بالتعليل المذكور (قوله بفتح أوله) إلى قوله
على أنه قد يؤخذ في النهاية (قوله ويجوز ضمه) أى وهذا وإن كان أصله لازما لكانه لما عدى بحرف الجر
جاز بناؤه للفعول وفى المصباح غصصت بالطعام غصصا من باب تعب ومن باب قتل لغة الغصة بالضم ما
غصص به الإنسان من طعام اه وهو صريح فى أن الماضى غصص بالفتح لا غير وأن فى المضارع لغتين اه ع ش
عبارة المغنى وحكى ضمها والفتح أجود قاله ابن الصلاح والمصنف فى تهذيبه اه وقوله وهو صريح فى أن
الماضى الخ فنه نظر ظاهر فان تعب من الباب الرابع فكلام المصباح يفيدان فى ماضيه لغتين أيضا (قوله أن
خصوص الهلاك شرط للجوب) قضية هذا عدم الوجوب إذا خاف تلف عضو أو منفعة عضو فليراجع
ثم رابت العلوة المذكورة اه سم (قوله بما يأتى فى المضطر) أى فى كتاب الاطعمة (قوله به) أى بالهلاك
(قوله ثم) أى فى المضطر (قوله الحاقه به فيه هنا) أى الحاق نحو الهلاك بالهلاك فى الوجوب فى النقص
باللغة (قوله وجوبا) إلى قوله ولا حد فى النهاية وإلى قوله وللزجر كشى فى المغنى إلا قوله أوصى أو يجنون
وقوله ويظهر إلى ولو احتيج وقوله لمن ذكر وخاف الهلاك منها (قوله انقاذ النفس الخ) وعلى هذا لو

(قوله أى وبين معنى الأكره الخ) (فرع) لو بين الأكره بما ليس بأكره لكان له ظن أن مثله إكره مبيح فظاهر أنه لا حد عليه (قوله أن خصوص الهلاك شرط للجوب) قضية هذا عدم الوجوب إذا خاف
تلف عضو أو منفعة عضو فليراجع ثم رابت العلوة المذكورة (قوله إن لم يجد غيرها) ينبغى أن لا حد وأن

(٢٢ - شروانى وابن قاسم - تاسع) يؤخذ مما يأتى فى المضطر من الحاق نحو الهلاك به فى الوجوب ثم
الحاقه به فيه هنا (أساغها) وجوبا (بخر من لم يجد غيرها) انقاذا للنفس من الهلاك ولا حد وللقطع بالاساغعة

فأرقت عدم وجوب
التداوى (والا صح
تحرهما) صرفا (لدواء
المكاف أو صبي أو مجنون
لحبر مسلم انه ^{صلى الله عليه وسلم} قال
لمن سألته انه يصنعها
للدواء انه ليس بدواء
ولكنه داء وصح خبر
ان الله لم يجعل شفاء أمتي
فيما حرم عليها وما دل عليه
القرآن ان فيها منافع انما هو
قبل تحرهما امام استهلكه
مع دواء آخر فيجوز التداوى
بها كصرف بقية النجاسات
ان عرف أو أخبره عدل
طب بنفعها وتعينها بان
لا يغني عنها طاهر ويظهر في
متجسس بخمر ونجس غيره
انه يجب تقديم هذا ولو
احتجج في نحو قطع يدمتأ كلة
الى زوال عقله جاز بغير
مسكر مائع (و) جوع و
(عطش) لمن ذكر ولو لبهيمة
لانها لا تزيد بل تزيد حرا
لحرارتها ويوستها وظاهر
كلامهم امتناعها للعطش وان
أشرف على التلف وهو
بعيد ولا يبعد جوازها
حينئذ للضرورة ثم رأيت
الزركشي نقله عن الامام عن
اجماع الاصحاب ومع تحرهما
للدواء والعطش لاحد
وان وجد غيرها على
المعتمد للشبهة وان قيل
الاصح مذهب الحد

مات بشر به مات شهيدا لجواز تناوله له بل وجوبه بخلاف ما لو شربه تعديا وغص منه ومات فانه يموت عاصيا
لتعديه بشر به اه عش (قوله فارقت) اي الاساغة اي وجوبها (قوله صرفا) اي اما غير التصرف ففيه
تفصيل ستاتي الاشارة اليه اه رشدي (قوله انه) اي المصنوع وهو الخمر (قوله ليس بدواء الخ) والمعنى
ان الله تعالى سلب الخمر منافعا عندما حرمها وبطل هذا قوله صلى الله عليه وسلم ان الله لم يجعل شفاء أمتي الخ
وهو محمول على الخمر اه معنى (قوله انما هو قبل تحرهما) وان سلم بقاء المنفعة فتحرهما مقطوع به وحصول
الشفاء بهامضون فلا يقوى على ازالة المقطوع اه معنى (قوله انما هو الخ) قد يقال هذا يتأنيه ظاهر
الاية حيث قرنت المنافع فيها بالائم الذي هو ثمرة التحريم اه رشدي (قوله امام استهلكه) الى قوله
وان قيل في النهاية الا قوله ويظهر الى ولو احتجج بقوله لمن ذكر (قوله فيجوز التداوى بها) واذا سكر
عاشربه لتداوى أو عطش او اساغة لقمة قضى ما فاتته من الصلوات كما صرح به الارشاد ولا نه تعدد الشرب
لمصلحة نفسه بخلاف الجاهل كونها خيرا فلا يلزمه قضاء الصلوات الفائتة مدة السكر كما صرح به
الروض (فرع) ثم صغير رائحة الخمر وخيف عليه اذ لم يسق منها هل يجوز سقيه ما يدفع عنه الضرر قال
م ران خيف عليه الهلاك او مرض يفضى الى الهلاك جاز والالم يجوز ان خيف مرض لا يفضى الى الهلاك
اه سم على المنهج اقول لو قيل يكفي مجرد مرض تحصل معه مشقة ولا سيما ان غلب امتداد الطفيل لم يكن
بعيدا اه عش (قوله كصرف بقية النجاسات) كحكم حية ببول ولو كان التداوى بذلك لتعجيل شفاء
معنى وروض مع شرحه (قوله ان عرف) اي بالطب ولو فاسقا اه عش عبارة المعنى والروض بشرط
اخبار طبيب مسلم عدل بذلك او معرفته للتداوى به اه والشروط المذكورة راجعة لكل من المشبه
والمشبه به كاهو صريح صنيع الروض والمعنى (قوله وتعينها) عطف على نفعها (قوله تقديم هذا) اي التنجس
الاخر (قوله في نحو قطع يدمتأ كلة الخ) عبارة النهاية لقطع نحو سلعة ويدمتأ كلة الخ قال عش وهل
من ذلك ما يقع لمن اخذ بكر او تعذر عليه اقتضاها الا باطعامها ما يغيب عقلها من نحو بنج او حشيش فيه نظر
ولا يبعد انه مثله لانه وسيلة الى تمكين الزوج من الوصول الى حقوه معلوم ان محل جواز وطئها ما لم يحصل به
لها اذى لا يحتمل مثله في ازاله البكارة اه (قوله بغير مسكر الخ) أنظر لولم يجد الا المسكر المانع سم على حج
والظاهر عدم جوازه في الحالة قياسا على ما لو تعينت الخمرة الصرفة للتداوى بها اه عش عبارة السيد عمر
قال المعنى وينبغي ان لم يجد غير اه لم يزل عقله الا به جوازه يقدم النبيذ على الخمر لانه يختلف في حرمة اه
وقوله وينبغي الخ ان كان باطلا فليس يشكل بمنع التداوى بها وان كان محله اذا اشرف على الهلاك لولم يقطع
المناكلة فليس يبعد اخذ ما ياتي في مسئلة العطش ويمكن ابقاؤه على اطلاقه ويفرق بتحقيق النفع هنا وهو
زوال العقل بخلاف التداوى اه (قوله لمن ذكر) اي المكلف والصبي والمجنون (قوله بل تزيده حرا الخ)
ولهذا يحرم شارها على الماء البارد قال القاضي ابو الطيب سالت اهل المعرفة بها فقال تروى في الحال
ثم تثير عطشا شديدا اه معنى (قوله وظاهر كلامهم الخ) عبارة النهاية ولو اشرف على الهلاك من عطش جاز له
شربها كما نقله الامام الخ وعبارة المعنى ومحله في شربها للعطش اذ لم ينته الامر به الى الهلاك وان انتهى به الى
ذلك وجب عليه تناولها كتناول الميتة للبصطر كما نقله الامام الخ وفي سم عن الشارح في غير هذا الكتاب
مثلا (قوله ولا يبعد جوازها الخ) ظاهر صنيعهم ان الجوع كالعطش في الجواز في تلك الحالة فليراجع
ثم رأيت قال السيد عمر ما نصه ينبغي انه لو اشرف على التلف لجوع ولم يجد غير هان يجوز ايضا بالاولى لان
نفعها في دفع الجوع والتغذية لا ينكر اه (قوله للدواء العطش) اي والجوع (قوله للشبهة) عبارة المعنى
وجد غيرها كالا يجد بشرها للتداوى وان وجد غيرها كاسيا في بل أولى (قوله جاز بغير مسكر) انظر لولم
يوجد الا المسكر المانع (قوله ولا يبعد جوازها حينئذ) هو الوجه ويؤخذ منه ان الصغير لو شرب رائحتها
وخيف عليه منها ان لم يسق منها كان أخير طبيب مسلم عدل بذلك انه يجوز ان يسق منها ما يدفع عنه الضرر
م ر (قوله ايضا ولا يبعد جوازها حينئذ للضرورة) عبارة في غير هذا الكتاب ما ينته الامر الى الهلاك

(تنبيه) جزم صاحب الاستقصاء بحل اسقائها للبهائم ولا زركشي احتمال انها كالادمي في امتناع اسقائها اياها للعطش قال لانها تثيره فيهلكها فهو من قبيل اتلاف المال انتهى والاولى تعليله بان فيه اضرار لها واضرار (١٧١) الحيوان حرام ولان لم يتاف قال والمتجبه

منع اسقائها لها لالعطش لانه من قبيل التمثيل بالحيوان وهو متمتع وفي وجهه غريب حل اسقائها للخيول لتزداد حوا الى شدة في جريها قال والقياس حل اطعامها نحو حشيش وبنج للجوع وان تخدرت ويظهر جوازها لادمي جاع ولم يجد غير ذلك ولان تخدر لان المخدر لا يزيد في الجوع انتهى

ملخصا (وخذ الحارار بعون) لخير مسلم ان عثمان امر عليا بجلد الوليد فامر الحسن فامتنع فامر عبد الله بن جعفر رضى الله عنهم فجده وعلى بعد حتى بلغ اربعين فقال اى على امسك ثم قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم اربعين وابوبكر اربعين وعمر ثمانين اى باشارة ابن عوف لما استشار عمر الناس في ذلك وكل سنة وهذا احب

الى وبه يرد زعم بعضهم اجماع الصحابة على الثمانين واستشكل ذكر الاربعين بما في البخارى انه جلده ثمانين وجمع بان السوط له راسان والقصة واحدة وقوله وكل سنة بما صح عنه ايضا انه صلى الله وسلم لم يسنه ولهذا كان في نفسه من الثمانين شيء وقال لومات وديته وكان يحد في امارته اربعين وبجواب يحمل النبي على انه لم يبلغه

الشبهة قصد التدوى ومثله شربها للعطش اه اى او الجوع (قوله جزم صاحب الاستقصاء الخ) فيقال المتجبه ما قاله صاحب الاستقصاء نعم نتيجة تقييده بما اذا لم يلزمها فيه ضرر فان علم او ظن اضرارها به لم يبعد التحريم اه سيد عمر (قوله بحل اسقائها للبهائم) واطفاء الحريق بها اه معنى (قوله قال) اى الزركشي (قوله حل اطعامها) اى البهائم (قوله لان المخدر الخ) لعله في بعض المخدرات واما في بعضها فالذى تقتضى به القواعد الطبية انه يزيد في الجوع فليحرق اه سيد عمر (قوله لخير مسلم) الى قول المتن والزيادة في النهاية الاقوله وبه يرد الى واستشكل وقوله ونقل غير واحد الى واما النص وقوله لما مر عن علي الاكثر من احواله (قوله فامر) اى على اه عرش (قوله ثم قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم اربعين الخ) فان قلت اذا قلنا بالراجح في الصحابة من عدالة جميعهم اشكل شربهم الخرفانه ينافي العدالة لوجود الفسق قلت يمكن ان من شرب منهم عرضت له شبهة تصورها في نفسه تقتضى جوازه فشرب تعويلا عليها وليست هي كذلك عندهم رفع له فحده على مقتضى اعتقاده وذلك شرب على مقتضى اعتقاده والبرهنة بعقيدة الحاكم فلا اعتراض على واحد منهما فاحفظ انه دقيق على انهم صرحوا بان المراد بعد التهم ان من شهد منهم اوردى حديثا لا يبحث عن عدالته فتقبل روايته وشهادته اوردى شخص عن بهيم من الصحابة فقال حدثني رجل من الصحابة سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا قبل منه ومن ارتكب شيئا يوجب رتب عليه مقتضاه من حد او تعزير ومع ذلك لا يفسق بارتكابه ما يفسق به غيره كما صرح به الحلبي في شرح جمع الجوامع اه عرش وقوله اى باشارة الخ بيان فائدة ذكره اى في خلال كلامه على رضى الله تعالى عنه اه رشيدى (قوله وكل سنة الخ) بقية كلامه على رضى الله تعالى عنه (قوله سنة) اى طريقة (قوله وهذا احب الى) اى الاربعون صرح به الكمال المقدسى في شرح الارشاد كذا بهامش شرح الهبة بخط شيخنا الشهاب البرلى سمى على حج اه عرش عبارة البجيرمى اى الاربعون كما في عرش والحلي وقال الشويرى اى الثمانون وهو الظاهر اه اقول وهذا اى الثمانون صريح صنيع المغنى في الاستدلال على الثمانين الا في حيث جعل ما هنا وما ياتى حديثا واحدا فقال عقب هذا احب الى لانه اذا شرب مسكرا الخ (قوله وبه يرد) اى بقوله ثم قال جلد النبي (قوله زعم بعضهم اجماع الصحابة الخ) قال الحلبي واجيب عنه اى بعد تسليم دعوى الاجماع بان الاجماع على جواز الزيادة لا على تعيينها اه (قوله واستشكل ذكر الاربعين) اى في الرواية المذكورة (قوله انه جلده اى صلى الله عليه وسلم) (قوله له راسان) اى كان له راسان (قوله وقوله الخ) اى واستشكل قول على رضى الله تعالى عنه وكذا ضمائر عنه ونفسه وقال وكان يحد في امارته (قوله ويجاب بحمل النبي الخ) اى لم يسنه ويمنع هذا الحمل كون رجوع على رضى الله تعالى عنه عن الثمانين الى الاربعين في خلافته (قوله والاثبات) اى وكل سنة (قوله على انه) اى جلده صلى الله عليه وسلم الثمانين وقوله لم يبلغه اى عليا رضى الله تعالى عنه (قوله اولم يسنه الخ) عطف على قوله لم يبلغه الخ (قوله ما يؤيد هذا) اى انه لم يسنه بلفظ عام يشمل كل قضية بل فعله (قوله ما في جامع عبد الرزاق) هذا قد يؤيد الاول ايضا فتأمل اه سمى اى انه بلغه ثانيا ويظهر ان ما في جامع عبد الرزاق محمول ايضا على سوط له راسان والقصة واحدة (قول المتن وريق عشرون) (تنبيه) لو تعدد الشرب كفى ما ذكره المصنف وحديث الامر بقتل الشارب في الرابعة منسوخ بالاجماع ويروى ان ابنا محجن الثقفي القاتل اذ امت فاد في الى اصل كرمه * تروى عظامي بعد موتى عروقها

والاوجب نقله الامام عن اجماع الاصحاب (قوله وهذا احب الى) اى الاربعون صرح به الكمال المقدسى في شرحه للارشاد مع حكاية القصة باسقاط ما هنا عن صحيح مسلم كذا بهامش شرح الهبة بخط شيخنا الشهاب البرلى (قوله رايت ما يؤيد هذا) قد يؤيد الاول ايضا فتأمل

اولا والاثبات على انه بلغه ثانيا اولم يسنه بلفظ عام يشمل كل قضية بل فعله في وقائع عينية وهي لا عموم لها ثم رايت ما يؤيد هذا وهو ما في جامع عبد الرزاق انه صلى الله عليه وسلم جلد في الخمر ثمانين (ورريق) اى من فيه رقيق وان (عشرون) لانه على النصف من الخمر

ويجمل ما ذكره القوي السام (سوط ١٧٣) أو أيدأو نعال أو أطراف ثياب (للتابع رواه البخاري وغيره ولا بد في طرف الثوب من

قله وشده حتى يؤلم (وقيل يتعين سوط) لأن غيره لا يحصل به الزجر وصححه كثيرون ونقل غير واحد عليه إجماع الصحابة أئمة في شرح مسلم حكى الإجماع على الأول وجعل الثاني غلطاً فاحشاً مخالفته للأحاديث الصحيحة ونظر فيه الأذرعى أما النص وولو خلقه في جلد بنحو عثكال ولا يجوز بسوط (ولو رأى الإمام بلوغه) أي حد الحر (ثمانين) جلدة (جاء في الأصح) لما مر عن عمر رضي الله عنه لكن الأولى أربعون كما بحثه الزركشي لما مر عن علي أنه عليه السلام لم يسنه وفيه نظر لما مر أنه سنه إلا أن يقال لا أكثر من أحواله عليه السلام الأربعون وجاء أن علياً أشار على عمر رضي الله عنهما بذلك أيضاً وعلله بأنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى أفترى وحد الافتراء ثمانون (والزيادة) على الأربعين (تعزيرات) إذ لو كانت حدا لم يجز تركها لكن لو كانت تعزيرات جازت زيادتها لأن كل تعزير يجوز كونه تسعاً وثلاثين فالوجه أن فيها شائنة من كل منهما ومن ثم قال الرافعي اختص حد الشرب بتحكم بعضه ورجوع باقيه لرأى الإمام أو نائبه (وقيل حد)

ولا تدفق في الصلاة فأنسى أخاف إذا مامت أن لا أدنو منها

جلده عمر رضي الله تعالى عنه مراراً والظاهر أنه أكثر من أربع ثم تاب وحسنت وتبهوذ كأنه قد نبت عليه ثلاث أصول كرم وقد طالت وانتشرت وهي معرشة على قبره بنو أحي جر جان أه معني (قوله) ويجلد ما ذكر القوي الخ) فعل ففعله المطلق المجازي ثم نائب فاعله (قول المتن بسوط) هو كما قال ابن الصلاح المتخذ من جلود سبور يابى ويلف سمي بذلك لأنه يسوط اللحم بالدم أي يخلطه اه معني (قوله) (التابع) إلى المتن في المعني (قوله) ولا بد في طرف الثوب الخ) أي وجوبه عث (قول المتن) وقيل يتعين السوط) أي للسليم القوي كحد الزنا والقذف اه معني (قوله) ونظر فيه) أي ما في شرح مسلم (قوله) أما النص (إلى المتن في المعني) (قوله) ولا يجوز بسوط (ولو خالفه جلد به فمات الجلود فالذي يظهر عدم الضمان كالمو جلد في حر أو برد ومات به اه عث (قول المتن) ولو رأى الإمام الخ) قال القاضي لا بد في الحد من النية وخالفه شيخه الفقهاء فلم يشترطها قال حتى لو ظن الإمام أن عليه حد شرب فجلده فبان غيره أجزأه أو كذا الوضرب فبان أن عليه حداً وقديتوقف في قوله وكذا الخ لأن ضربه ظاهراً بقصد به غير الحد فهو صارف عن وقوعه عنه بخلاف ما لو ضربه بلا قصد أنه عن الحد فينبغي الإجزاء حملاً للمطلق على ما وجب عليه اعدم وجود الصارف عنه سم على المنسج اه عث (قول المتن) جاز في الأصح) ويجزى الخلاف في بلوغه في الرقيق أربعين اه معني عبارة سم عن الاسنى أما العبد فلورأى الإمام تبليغه أربعين جاز ولا يزاد عليها اه (قوله) لما مر روى عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وجلد أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى لأنه إذا شرب سكر الخ (قوله) عن عمر) أي فعله (قوله) وفيه نظر) أي في تعليل الزركشي لما مرأى عن علي رضي الله تعالى عنه (قوله) وجاء أن علياً أشار على عمر الخ) هذا يدل على أن اسم الإشارة في قوله السابق وهذا أحب الخ راجع للثمانين اه حلي (قوله) أشار على عمر) الأولى إسقاط على كما فعله النهاية (قوله) بذلك) أي الثمانين عث ورشيدى (قوله) وعلله) أي على رضي الله تعالى عنه الثمانين (قوله) وإذا سكر هذى الخ) كان المراد أن السكر مظنة ذلك اه سم (قوله) وحد الافتراء الخ) لعل المراد بالافتراء القذف اه سيد عمر (قوله) على الأربعين) أي في الحر وعلى العشرين في غيره اه معني (قوله) جازت زيادتها) عبارة المعني والنهاية فلتجز الزيادة على الثمانين وقد منعوها اه (قوله) فالوجه أن فيها الخ) والمعتمد أنها تعزيرات وإنما لم تجز الزيادة اقتضاراً على ما ورد اه معني عبارة النهاية وجوابه أن الإجماع قام على عدم الزيادة عليها فهي تعزيرات على وجه مخصوص اه وهو عدم الزيادة على الثمانين وجوازهم مع عدم تحقق الجنابة عث (قول المتن) وقيل حد) لأن التعزير لا يكون إلا على جنابة محقة نهاية ومعني (قوله) ومع ذلك) أي كونها حداً وقوله ضمن خالفه النهاية فقال ومع ذلك لو مات به لم يضمن اه قال عث قوله ومع ذلك أي ومع كون الزيادة تعزيرات وقوله لا يضمن الخ هذا يخالف ما يأتي في كلام المصنف في كتاب الصيال والزائد في حد يضمن بقسطه إلا أن يقال هذا أفترع على كون الزائد حداً لا تعزيراً وذلك مفرع على أنه تعزير إلا أنه يعده قوله ومع ذلك فإنه كان الظاهر حينئذ أن يقول وعليه أو نحوه وينافيه تصريح شرح المنهج فيما يأتي بضمان عاقلة الإمام فيما إذا ضرب في حد الشرب ثمانين فمات اه عث (قول المتن) ويحد بأقراره) أي الحقيقي اه زيادى واحترزه عن اليمين المردودة ولعل صورتها أن يرى غيره يشرب الخ فيدعى عليه أنه رماه بذلك ويرد تعزيره فيطلب الساب اليمين من نسب إليه شربها فيمتنع ويردها عليه فيسقط عنه التعزير ولا يجب الحد على الراد اليمين اه عث (قوله) أو علم السيد) إلى قوله وساغ في النهاية وكذا في المعني إلى قوله هيئة وقوله وحد عثمان إلى المتن (قوله) دون غيره) أي غير ما ذكر من شهادة رجل وامرأتين واليمين المردودة

(قوله) ولو رأى الإمام بلوغه ثمانين جاز) قال في شرح الروض أما العبد فلورأى الإمام تبليغه أربعين جاز فلا يزاد عليها اه (قوله) وإذا سكر هذى الخ) المراد أن السكر مظنة ذلك

أي ومع ذلك لو مات بها ضمن على ما اقتضاه كلامهم ويوجه باناً وإن قلنا أنها حدهى تشبه التعزير وعلم من حيث جواز تركها فأن دفع ما للبقين هنا (ويحد بأقراره أو شهادة رجلين) أو علم السيد دون غيره نظير ما مر في السرقة (لا بريح خمر

(وهيئة (سكر وقيء) لاحتمال انه احدثن واستعطها او شربها او انه شربها مع عنبر لغلط او اكرهه وحده عثمان رضي الله عنه بالقيء اجتهاده (ويكنى في اقرار وشهادة شرب خمر) او شرب او شرب عما شرب منه فلان فسكر وساغ له ذلك في شرب النبيذ لانه قد يسمى خمر اشعرا وكونه قد يكون حنفيا فلا يفسق بخلاف الخمر امر خارج عما هو المقصود الذي هو الحد فلم يؤثر (١٧٣) في تعبير الشاهد عنه بالخمر وان لم يقل مختارا

علما كما فيهما في نحو بيع وطلاق لان الاصل عدم الاكراه والغالب من حال الشارب علمه بما يشربه (وقيل يشترط) في كل من المقر والشاهد ان يقول شربها (وهو عالم) به (مختار) لاحتمال ما مر كالشهادة بالزنا واختاره الاذرعى لانه انما يعاقب بيقين و فرق الاول بان الزنا قد يطلق على مقدماته كما في الحديث وفيه نظر فانه من ان السرقة لا بد فيها من تفصيل وكما انها تطلق على ما لم يوجد فيه الشروط كذلك اشرب يطلق على ما لم يوجد فيه الشروط فلا فرق بينهما وقد يفرق بانهم ساءحوا في الخمر بسهولة حدها ما لم يساءحوا في غيرها وايضا فالابتلاء بكثرة شربها يقتضي التوسع في سبب الزجر عنها فوسع فيه ما لم يوسع في غيره وعلى الثاني لا بد ان يريد من غير ضرورة احترازا من الاساغوة والشرب لنحو تداءو قال الزركشي ومحل الخلاف حيث لم يرتب الحاك في الشهود والاوجب الاستفصال جز ما وقاسه انه اذا ارتاب في عقل الشارب لزمه ذلك ايضا ولا يحد حال

وعلم القاضي فلا يتوفيه بعلمه على الصحيح بناء على انه لا يقضي بعلمه في حدود الله تعالى اه معنى (قوله) وهيئة (سكر) تقدير هيئة الظاهر انه غير ضروري سم على حج اي لانه يستفاد من عدم الحد بالسكر عدمه بهيئته وإن لم يتحقق بالاولى اه ع ش (قوله لغلط) الاولى من غلط كما في النهاية (قوله وحده عثمان الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قول المتن ويكنى في اقرار وشهادة الخ) اي لا يشترط في الاقرار والشهادة التفصيل بل يكنى فيهما الاطلاق معنى وع ش (قول المتن شرب خمر) اي حيث عرف الشاهد مسعى الخمر اه ع ش (قوله فسكر) اي الفلان اه رشدي (قوله وساغ له) اي للشاهد ذلك اي التعبير بالخمر ولعله اخذا بما بعده إذ لم يكن القاضي حنفيا (قوله قد يسمى خمر) اي مجازا عند الكثير وحقيقة عند القليل كما مر (قوله وكونه) اي المشهور عليه (قوله عنه) اي النبيذ (قوله وان لم يقل) الى قوله وفيه نظر في المعنى لا قوله كما فيهما في نحو بيع وطلاق وقوله لاحتمال الى واختاره الى قوله وقال الزركشي في النهاية لا قوله فيهما وقوله واختاره الاذرعى وقوله وفيه نظر الى وقد يفرق (قوله وان لم يقل الخ) اي كل من المقر والشاهد وهو غاية في المتن (قوله كما فيهما الخ) اي كما يكنى لاطلاق الاقرار والشهادة في نحو بيع الخ (قوله لان الاصل) الاولى ولان الخ عطف على قوله كما فيهما الخ (قوله لان الاصل عدم الاكراه والغالب الخ) اي فينزل الاقرار والشهادة عليه اه معنى (قوله في كل من الممارخ) عبارة المعنى يشترط التفصيل بان يزداد على ما ذكر في كل منهما كقول المقر وانا عالم مختار وكقول الشاهد وهو عالم الخ (قوله لاحتمال ما مر) اي من انه شربه لعذر من غلط أو لم يكره (قوله كالشهادة الخ) المناسب كالاقرار والشهادة بالزنا (قوله واختاره) اي اشتراط ذكر العلم والاختيار (قوله و فرق الاول) يتأمل وجه هذا الفرق فان ذكر العلم والاختيار لا يثبت احتمال المقدمات سم اقول والجواب ان قولهم شرب خمر الا يطلق عادة على مقدمات الشرب بخلاف الزنا فانه يطلق على مقدماته ومنه زنا العينين بالنظر فيقال زنى إذا قبل او نظر فاحتجج بالتفصيل فيه دون الشرب اه ع ش ولك ان تقول ان هذا الجواب وان نفع في ذكر العلم لا يسلم نفعه في ذكر الاختيار (قوله كما في الحديث) اي حديث العينان يزيان (تنبه) سكت المصنف هنا عن حكم جوع المقر بشرب خمر وهو على ما سبق في حد الزنا فان كل ما ليس من حق آدمي يقبل الرجوع فيه اه معنى وسياق في شرح ولا يحد حال سكره الاشارة الى ذلك (قوله وعلى الثاني) اي اشتراط ذكر العلم والاختيار (قوله ان يزيد) اي كل من المقر والشاهد (قوله لنحو تداءو) اي كالعطش والجوع (قوله في عقل الشارب) اي المقر بالشرب (قوله لزمه ذلك) اي الاستفصال (قوله فيجزم ذلك) الى قوله الخبر البخاري في النهاية وكذا في المعنى لا قوله ولم يصير الى اعتد (قوله ولم يصير ملتي) اي فان صار كذلك لم يمتد به لان المقصود من الحد الزجر ومن وصل لهذه الحالة لا يتأثر فكيف ينزجر اه ع ش (قوله الظاهر فيه) اي في الاعتداد (قوله ومن ثم) اي الظهور (قوله لا خلاف فيه) اي الاعتداد (قوله فيها) اي الحرمة (قوله لفوات ما ذكر) اي الزجر (قوله وكذا) الى قوله وانما في النهاية وعلى المتن في المعنى (قوله وان كره فيه) عبارة النهاية مع السكر اه حيث لا تلويث اه قال الرشدي وع ش قوله حيث لا تلويث قيد للكره اه اي والاحرام اما الاجزاء فهو حاصل في المسجد مطلعا اه (قوله فيه) اي في الحد في المسجد اه اي للمسجد (قوله والتعازير) الى قوله ولا يلقى على وجهه في النهاية لا

(قوله وهيئة سكر) تقدير هيئة الظاهر أنه غير ضروري (قوله و فرق الاول الخ) يتأمل وجه هذا الفرق فان ذكر العلم والاختيار لا يثبت احتمال المقدمات

سكره) فيجزم ذلك لفوات مقصوده من الزجر مع فوات رجوعه ان كان اقرارا فان حدو لم يصير ملتي لاحركه فيه اعتد به كما صححه جمع الخبر البخاري الظاهر فيه ومن ثم قال بامض الأئمة لا خلاف فيه وكان قضية الحديث عدم الحرمة وكانهم نظر الى ما كان تأويله فاحتاطوا فيها لحق الله نظرا لفوات ما ذكر وفي الاعتداد لحق الادمي وكذا يجزى في المسجد وان كره فيه ولا يتم بحرمه خلافا للبندنجي لحصول المقصود به فيه من غير استئذان فيه له (وسوط الحدود) والتعازير يكون (بين قضيب) اي غصن رقيق جدا (وعصا) غير معتدلة (و) بين (رطب وياابس) بان

يعتدل عرفا جرمه وورطوبته ليحصل به الزجر مع عدم خشية نحو الهلاك فيمتنع كونه ليس كذلك لانه اما يخشى منه الضرر الشديد او لا يؤلم وفي
الموطا مسلا انه صلى الله عليه وسلم اراد أن يجلد رجلا فاق بسوط خلق فقال فوق ذلك فاق بسوط جدي فقال بين هذين وهذا وان كان في زان
أحجة هنا بتقدير اعتضاده وصحة وصله (١٧٤) كما قيل إذ لا فارق قال ابن الصلاح والسوط هو المتخذ من سيور تلوى وتلف (ويفرقه) أي

قوله كما قيل وقوله لا مر على إلى فان جلدته وقوله وأطال جمع في الانتصار له (قوله نحو الهلاك) كتلف عضو
أو منقته (قوله فيمتنع كونه كذلك) أي فيجب كونه معتدلا لجرم الرطبة كما قاله الزركشي اه معنى
قال ع ش فلو فعل خلاف ذلك فالأقرب الاعتداد به في الثقل دون الخفيف الذي لا يؤلم أصلا اه (قوله بسوط
خلق) بفتح اللام أي بال أعش (قوله وهذا) أي الخمر المذكور (قوله وإن كان في زان) أي ورد فيه
(قوله حجة هنا) خبر وهذا (قوله بتقدير اعتضاده) أي المرسل المذكور (قوله كما قيل) أي بوجهه إليه صلى
الله عليه وسلم (قوله ابن الصلاح) عبارة النهاية ابن عبد السلام اه (قوله والسوط هو المتخذ الخ) كان هذا
حقيقته ولا فالمراد بسوط العقرب بما هو أعم من هذا كما هو ظاهر وأشار إليه سم رشيدى وع ش (قوله أي
السوط) إلى قول المتن قيل في المعنى لإفادته والراس (قوله من حيث العدد) أي لا الزمن (قوله كما قاله الأذرى
الخ) راجع الوجوب (قوله ومن ثم) أي من أجل المنع من عظم الألم (قوله لا يرفع عضده الخ) أي فلورفعه
أتم وأجرأ اما الضرب به على وجهه لا يؤلم لم يعتد به اه ع ش عبارة المغنى (تنبيه) لا يجوز للجلاد رفع يده
بحيث يبدو بيضا باطلا ولا يخفضها خفضا شديدا بل يتوسط بين خفض ورفع فيرفع ذراعه ولا يبالي بكون
الجلود رقيق الجلد يد منه الضرب الخفيف اه (قوله لأن القصد الخ) فيه مع قوله ألا تى لا مر على الخ
بلا عطف ركة والاسبك ما صنعه المغنى من جعله علة لخرمة ضرب المقاتل عبارة ت فلا يضر به عليها ما مر من
قول على واتق الوجه والمذاكير وظاهر كلامهم كما قال الأذرى إن ذلك واجب لأن القصد زجره لا اهلاكه
ولألا الوجه فلا يضر به عليه وجوبا لخبر مسلم إذا ضرب أحدكم فليقلق الوجه ولا يجمع المحاسن فيعظم أثر شينها اه
(قوله كما بحثه) أي الأذرى التحريم (قوله لا مر على على كرم الله وجهه بالاول) أي التفريق حيث قال للجلاد
واعط كل عضو حقه ونهيه عن الآخرين أي المقاتل والوجه أي ضربهما حيث قال عقب ما مر عنه واتق
الوجه والمذاكير اه معنى (قوله والراس) عطف على الآخرين (قوله وقضية كلام الدارمى الخ) معتمد
ع ش (قوله لانه مستور بالشعر غالبا الخ) مقتضاه انه لو لم يكن عليه شعر لقرع واحلق راس اجتنبه قطعاً
اه نهاية (قوله بانه) أي خبر امرأى بكر بذلك (قوله باضراره) أي ضرب الراس (قوله والاحرم جزما)
أي وأجزأ وإذا مات منه لا ضمان اه ع ش (قوله ولا تشديده) ظاهر كلامهم حرمة ذلك أي وإن تاذى به
والا كره اه حلى (قوله بل تترك) إلى الفصل في المعنى لإفادته أي يحرم إلى ولا يمدو قوله أي يكره إلى بل
يجلد وقوله أي يكره إلى بخلاف وقوله بل ينبغى إلى أن منعت وقوله أي وجوبا فيما يظهر وقوله ما أحدثه إلى
وان المتأفات (قوله وليضرب الخ) أي وجوبا اه ع ش (قوله ولا يلقى على وجهه) ولا يربط اه معنى
(قوله أي يحرم ذلك) أي أن تاذى به والا كره نهاية (قوله التي لا تمنع) إلى الفصل في النهاية (قوله أي
يكره ذلك الخ) ينبغى حرمة إن كان على وجهه مزر كعظيم أريد الافتصا من ثيابه على ما يرى به كقميص لا يلبق به
لا يلبق به أوازار فقط سم على حج اه ع ش (قوله وتؤمر الخ) عبارة المغنى ويترك على المرأة ما يسترها
(قوله قال ابن الصلاح والسوط هو المتخذ من سيور تلوى وتلف) في شرح المنهج وقيس بالسوط غيره وفى
هامشه بخط شيخنا الشهاب قوله وقيس بالسوط غيره اراد المتخذ من جلود سيور بخلاف قوله سابقا
وسوط العقوبة الخ فانه اراد بالسوط فيه ما هو أعم من هذا انتهى (قوله ولا يصح المنع) ومحل الخلاف
حيث لم يترتب محذور تيمم بقول طبيب ثقة ولا حرم جزم ما لعمد توقف الحد عليه م (قوله أي يكره ذلك)
ينبغى حرمة إن كان على وجهه مزر كعظيم أريد الافتصا من ثيابه على ما يرى به كقميص لا يلبق به
أوازار فقط (قوله وتؤمر أي وجوبا فيما يظهر) أي حيث ترتب نظر محرم على التكشف فيما يظهر

السوط من حيث العدد
(على الاعضاء) وجوباً كما
قاله الأذرى لئلا يعظم ألمه
بالموا لة فى موضع واحد ومن
ثم لا يرفع عضده حتى يرى
بياض باطله كما وضعه وضعاً
لا يؤلم (إلا المقاتل) كشفرة
نحو فرج لأن القصد زجره
لا اهلاكه (و الوجه) فيحرم
ضربهما كما بحثه أيضاً لا مر
على كرم الله وجهه بالاول
ونهي عن الآخرين والراس
فان جلده على مقتل فأت
ففى ضمانه وجهان وقضية
كلام الدارمى نفى الضمان
كالجلد فى حرا وبرد مفرطين
(قيل والراس) لشرفه
وأطال جمع فى الانتصار له
لانه مقتل ويخاف منه العمى
والاصح المنع لانه مستور
بالشعر غالبا فلا يخاف
تشويهه بضربه بخلاف
الوجه ولا مرأى بكر رضى الله
عنه الجلاد بضربه وعلله بان
الشيطان فيه لكن اعترض
بانه ضعيف ومعارض بما مر
عن على ومحل الخلاف أن لم
يقتل طبيب عدل رواية
باضراره ضرر ايدى التيمم
وإلا حرم جزم لأن الحد
لا يتوقف عليه (ولا تشديده)
بل تترك ليلقى بها إن شاء
وليضرب غير ما وضعها عليه
لأن وضعها بمحل يدل على

شدة تألمه بضربه ولا يلقى على وجهه أي محرم ذلك فيما يظهر أخذاً مما مر من حرمة كب الميت على وجهه وإن أمكن الفرق
ولا يمد أي يكره ذلك ولا يحرم كما هو ظاهر بل يجلد الرجل قائماً والمرأة جالسة (ولا تجرد ثيابه) التي لا تمنع ألم الضرب أي يكره ذلك أيضاً فيما
يظهر بخلاف نحو جبة مشحوة بل ينبغى وجوب تجريدها أن منعت وصول الألم المقصود وتؤمر أي وجوبا فيما يظهر أيضاً امرأة أو غريم

بشد ثياب المرأة عليها كلما تكشفت ولا يتولى الجلد الارجل واستحسن الماوردى ما أحدثه ولاية العراق من ضربها في نحو غرارة من شعر
زيادة في سترها وان المتأفات على المعاصي يضرب في الملاوذا الهيئة يضرب في الخلاء والخثى (١٧٥) كالمرأة لكن لا يتولى نحو شد ثيابها

الا محرم على الاوجه (ويوالى
الضرب) عليه (بحيث
يحصل) له (زجر وتكسكيل)
بان يضرب في كل مرة ما يؤله
الماله وقع ثم يضرب الثانية
وقد بقي الم الاول فان فات
شرط من ذلك لم يعتد به
وحرم كما هو ظاهر

(فصل في التعزير وهو
لغة من سماء الاضداد لانه
يطلق على التعظيم والتعظيم
وعلى التاديب وعلى اشد
الضرب وعلى ضرب دون
الحد كذا في القاموس
والظاهر ان هذا الاخير غلط
لان هذا وضع شرعي لا لغوي
لانه لم يعرف الا من جهة
الشرع فكيف ينسب لاهل
اللغة الجاهلين بذلك من
أصله والذي في الصحاح بعد
تفسيره بالضرب ومنه سمي
ضرب ما دون الحد تعزيرا
فاشار الى ان هذا الحقيقة
الشرعية منقولة عن
الحقيقة اللغوية بزيادة قيد
هو كون ذلك الضرب دون
الحد الشرعي فهو كلفظ
الصلاة والزكاة ونحوهما
المنقولة لوجود المعنى اللغوي
فيها بزيادة وهذه دقيقة مهمة
تفطن لها صاحب الصحاح
وغفل عنها صاحب القاموس
وقد وقع له نظير ذلك كثيرا
وكله غلط يتعين التفطن له
وأصله العزير بفتح فسكون
وهو المنع والنكاح والاجبار

ويشد عليها ثيابها ويتولى ذلك منها امرأة أو محرم ويكون بقرها وان تكشفت سترها اه (قوله أى
ووجوب الخ) أى حيث ترتب نظر محرم على التكشف فيما يظهر سم على حج اه ع ش (قوله بشد
ثياب المرأة عليها) ويتجه وجوبه نهاية أى وجوب الشد ع ش (قوله كلما تكشفت) عبارة النهاية
كيلا تكشفت اه (قوله ولا يتولى الجلد الارجل) ينبغى ان ذلك سنة اه ع ش (قوله وان المتأفات
الخ) عطف على ما حدثه الخ (قوله الا محرم) أى ونحوه معنى واسنى قال ع ش فان لم يوجد المحرم تولا كل
من الفريقين كفى غسله اذا مات ولا محرم له وعلى هذا التفصيل يحمل كلام الشارح (قوله بان يضرب في كل
مرة) أى فيكفى هذا فى الموالاته وليس المراد ان هذا حقيقة الموالاته الواجبة حتى تمتنع خلافة كما يخفى اه
رشيدى (توله ثم يضرب الثانية) ولو جلد للزنا خمسين ولا وفى غده كذلك اجزا معنى وروض (قوله
قبل انقطاع الم الاولى) ظاهره سواء رضى به المحدث او لا ووجهه الزيادة بانها اذا جاز للامام الزيادة على
الاربعة تعزير فهذا اولى اه ع ش (قوله فان فات شرط من ذلك) أى من الايلاام ومن كونه له وقع ومن
الموالاته اه رشيدى

(فصل في التعزير) (قوله فى التعزير) الى قوله قيل فى النهاية الا قوله وهذه دقيقة الى واصله وقوله
والنكاح الى وما قلنا وقوله المشهور الى اقبلوا (قوله من اسماء الاضداد) أى فى الجملة والا فالضرب الاق
ليس تمام ضد التعظيم والتعظيم وانما حقيقة ضد ذلك الاهانة اعم من ان تكون بضرب او غيره اه
رشيدى (قوله لانه يطلق) أى لغة وقوله والتعظيم عطف تفسير اه ع ش (قوله وعلى التاديب) اقتصر عليه
المعنى كما تاتى عبارته (قوله وعلى اشد الضرب) قضيته انه لا يطلق لغة على اصل الضرب ولكن سياق عن
الصباح ما يفيد انه يطلق على ذلك اه ع ش (قوله ان هذا الاخير) أى قوله وعلى ضرب دون الحد (قوله
لان هذا وضع شرعى الخ) قد يقال سبب صنيع القاموس قاض بانه يدرج فيه المصطلحات الخاصة الشرعية
وغيرها وان كان اصل وضع كتابه لموضوعات اللغة كما انه عرف من سببه ايضا انه لا يميز بين الحقيقة اللغوية
والحجاز اللغوى وكلا الامرين واقع عن قصد وكان الداعى له الرغبة فى مزيد الاختصار والافتقار فى كلا
الامرين مهم اه سيد عمر عبارة ع ش ويمكن أن يجاب عن الاشكال بان القاموس كثير ما يذكّر
الحجرات اللغوية وان كانت مستعملة بوضع شرعى والحجاز لا يشترط سماع شخصه بل يكفى سماع نوعه اه
اقول وقد يدفع كلام من جواب السيد عمر وجواب ع ش قول صاحب القاموس هنا وهو لغة الخ الا ان
يحمل قوله لانه الخ على الاستخدام ويراد بقوله يطلق الخ مطلق الاطلاق الشامل للمجازى (قوله ضرب
ما دون الحد) ما زائدة (قوله واصله العزير الخ) أى مشتق منه وذلك لان التعزير مصدر مزيد وهو مشتق
من المجرد اه ع ش (قوله وهو المنع) اقتصر عليه المعنى (قوله والنكاح) أى الجماع كما فى القاموس
عبارته وهو لغة التاديب واصله من العزير وهو المنع ومنه قوله تعالى تعزروه أى تدفعوا العدو عنه وتمنعوه
ويخالف الحد من ثلاثة اوجه احدها اختلاف باختلاف الناس فتعزير ذوى الهيئات اخف ويسوون فى
الحدود والثاني تجوز الشفاعة فيه والعفو بل يستحب ان الثالث التالف به مضمون خلافا لاني حنيفة ومالك
وشرعا تاديب على ذنب لا حد فيه ولا كفارة اه (قوله وما قلنا انه شرعى) وهو الاخير فى كلا القاموس
(قوله لله اولادى) الى قوله المشهور فى المعنى الا قوله ولما صح الى والخبر (قوله سواء الخ) كان الانسب
ذكره عقب قوله السابق اولادى عطف عليه كما فى المعنى (قوله مقدمة ما فيه حد) كباشرة اجنبية فى غير
الفرج وسرقة ما لافطع فيه والسبب بما ليس بقذف معنى وشرح المنهج (قوله وغيرها) كالتزوير وشهادة

(فصل يميز فى كل معصية لاحد فيها ولا كفارة الخ) (قوله فكيف ينسب لاهل اللغة الجاهلين بذلك)
لا يقال هذا الا باق على ان الواضح هو الله تعالى لانا نقول هو تعالى انما وضع اللغة باعتبار ما يتعارفه الناس مع

على الامر والتوقيف على الحق وغير ذلك وما قلنا انه شرعى هو ما تضمنه قوله (يعزير فى كل معصية) لله اولادى (لاحد فيها) أراد به ما يشمل
القود ليدخل نحو قطع طرف (ولا كفارة) سواء مقدمة ما فيه حد وغيرها اجماعا ولا مره تعالى الا زواج بالضرب عند النشوز ولما صح من

فعله صلى الله عليه وسلم والخبر أني داود والنسائي انه صلى الله عليه وسلم قال في سرقة تمر دون نصاب غرم مثله وجلدات نكاح وأقرب به على كرم الله وجهه فيمن قال لا آخر يا فاسق يا خبيث وما ذكره هو الاصل وقد يفتني مع انتفاهما كذوى الهيئات للحديث المشهور من طرق ربما يبلغ بها درجة الحسن بل صححه ابن حبان (١٧٦) بغير استثناء أقبلوا ذوى الهيئات عثراتهم إلا الحدود وفي رواية زلاتهم وفسرهم الشافعي

رضي الله عنه بن لم يعرف بالشرقيل أراد أصحاب الصغار وقيل من يندم على الذنب ويتوب منه وفي عثراتهم وجهان صغيرة لاحد فيها او اول زلة اي ولو كبيرة صدرت من مطيع وكلام ابن عبد السلام صريح في ترجيح الاول منهما فانه عبر بالاولياء وبالصغار فقال لا يجوز تعزير الاولياء على الشغار وزعم سقوط الولاية بها جهل ونازعه الاذرعى في عدم الجواز بان ظاهر كلام الشافعي سن العفو عنهم وبان عمر عزز غير واحد من مشاهير الصحابة رضي الله عنهم وهم رؤس الاولياء وسادات الامة ولم ينكر احد عليه وقد ينظر فيه بان قول الام في موضع لم يعزر ظاهر في الحرمة وفعل عمر اجتهاد منه والمجتهد لا ينكر عليه في المسائل الخلافية وكن رأى زانيا باهله وهو محسن فقتله لعذره بالحمة والغبط هذا ان ثبت ذلك والاحل له قتله باطنا واقيده به ظاهرا كافي الام وكقطع الشخص

الزور والضرب بغير حق ونشوز المرأة ومنع الزوج حتمها مع القدرة اه معنى (قوله قال في سرقة تمر دون نصاب الخ) انظر هل مقول القول جميع في سرقة تمر الخ او خصوص غرم مثله الخ فيكون قوله في سرقة الخ يانا لما قال النبي صلى الله عليه وسلم في شأنه ذلك اه رشيدى وجزم عش بالثاني (قوله واقفى به) اي بالتعزير اه عث (وما ذكره) اي المصنف هو الاصل اي الغالب عبارة المعنى (تنبه) اقتضى كلام المصنف ثلاثة امور الامر الاول تعزير ذى المعصية التي لاحد فيها ولا كفارة ويستثنى منه مسائل الاولى اذا صدر من ولي لله تعالى صغيرة فانه لا يعزر كما قاله ابن عبد السلام الخ الثاني انه متى كان في المعصية حد كالزنا او كفارة كاتمتع بطيب في الاحرام يفتنى التعزير لا يجاب الاول الحد والثاني الكفارة ويستثنى منه مسائل الاولى الخ الثالث انه لا يعزر في غير معصية ويستثنى منه مسائل الاولى الخ (قوله وقد يفتنى مع انتفاهما) اي بان يفعل معصية لاحد فيها ولا كفارة ولا يعزر عليها اه عث (قوله ربما يبلغ) اي الحديث بها اي الطرق (قوله بغير استثناء) اي للحدود (قوله اقبلوا الخ) بدل من الحديث (قوله اقبلوا) اي وجوبا مالم ير المصلحة في عدم الاقالة اه عث (قوله وفسرهم) اي ذوى الهيئات (قوله قيل اراد) اي الشافعي بقوله من لم يعرف بالشرق (قوله وفي عثراتهم) اي في المراد بها اه عث (قوله او اول زلة الخ) الاولى الواو بدل او (قوله وكلام ابن عبد السلام الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله منهما) اي من الوجهين ويحتمل من الاختلاف في تفسير من لم يعرف بالشرو الاختلاف في تفسير العثرات (قوله فقال لا يجوز تعزير الاولياء الخ) معتمداه عث (قوله وزعم سقوط الولاية بها) اي الصغيرة جهل من مقول ابن عبد السلام (قوله ونازعه) الى قوله وفهم انتفاء في النهاية لا لقوله وكدخل الى وقذفه (قوله وبان عمر الخ) ايراد هذا يتوقف على المعزر عليه صغيرة او اول زلة وهي واقعة حال فعيلة سم على حج عث ورشيدى عبارة المعنى اجيب عنه اي عما فعله عمر بان ذلك تكرر منهم والكلام هنا في اول زلة مطيع اه (قوله وقد ينظر فيه) اي في نزاع الاذرعى بشقيه (قوله وفعل عمر الخ) اي وبان فعل عمر الخ (قوله وكن رأى) الى قوله وواقره في المعنى الا قوله هذا ان ثبت الى وكقطع الشخص (قوله لعذره الخ) عبارة المعنى فقتله في تلك الحالة فلا تعزير عليه وان افتات على الامام لاجل الحمة اه (قوله والاحل له قتله الخ) بخلاف ما اذا ثبت عليه فانه يصير من الامور الظاهرة المتعلقة بالامام فقتله حيث ذى فتيات على الامام فحرم فاذا ذكره الشهاب ابن قاسم هنا غير ظاهرا رشيدى (قوله واقيد به) من الاقادة يقال اقاد القاتل بالقتيل اذا قتله به كذا في القاموس (قوله لكن يمنع من الرعى) اي باخراج دوابه منه (قوله ونظر فيه الاذرعى) وقال واطلاق كثيرين او الاكثرين يقتضى انه يعزر اه اسنى (قوله ويؤيده) اي تنظير الاذرعى (قوله فهذا اولي) لانه لا حرمة على الامام في الحمة اه سم (قوله وبهذا) اي بتعزير مخالف تسعير الامام (قوله لم يعص) اي الداخلة المذكور (قوله ومنع الامام لمصلحة الضعيف) مبتدأ وخبر (قوله وبفرضه) اي اعتماد بحث الاذرعى لكن هل يناسب هذا الصنيع تاييده وقد يقال نعم اذ لا يلزم من تاييده من حيث المدرك اعتماده لخالفته للمقول اه سيد عمر وهذا مبنى على انه من عند الشارح وهو

قطع النظر عن الشرع (قوله وبان عمر الخ) ايراد هذا يتوقف على ان المعزر عليه صغيرة او اول زلة وهو واقعة حال فعيلة (قوله وكن رأى زانيا باهله وهو محسن الخ) قضية السياق حرمة القتل في هذه الحالة لان الكلام فيما اتى فيه التعزير مع انتفاء الحدود والكفارة عنه لكن قضية قوله عقبه والاحل له قتله الخ عدم حرمة فليراجع (قوله فهذا اولي) لانه لا حرمة على الامام في الحمة

اطراف نفسه وكدخل قوى امحاه الامام للضعفة فرعاه فلا يعزرو ولا يغرمون وان اثم لكن يمنع من الرعى نقله في الروضة وواقره خلاف ونظر فيه الاذرعى ويؤيده تعزير مخالف تسعير الامام وان حرم على الامام التسعير فهذا اولي وبهذا يضعف قول البلقيني لم يعص وانما ارتكب مكروها ومنع الامام لمصلحة الضعفاء لا لتحريمه على غيرهم وبفرضه فاخراج دوابه تعزير يكتفى في نحو هذا

قاله الماوردى وكن قال

لخاصه ابتداء ظالم فاجر
او نحوه كما فى شرح مسلم وبه
إن صح يتقيد قول غيره
يعزr فى سب لأحد فيه وعلى
الأول فكان وجه استثناء
هذه الالفاظ أن أحد الاخلو
عنها نظير ما مر فى باب حد
القذف وكردة وقذفه لمن
لأعنها وتكليفه قنه مالا
يطبق وضربه تعديا لحيلته
ووطئها فى دبرها أو لمرءى
لكل لكن اعترضت الأخيرة
بوطء الحائض ويرد بان هذا
أخش للآجام على تحريره
وكفر مستحله على أن العلة
أن وطء الدبر ذيلة ينفى
عدم إذا عتبار كالأصل لحق
فرعه ماعدا قذفه كما مر
وكتاخير قادر نفقة زوجة
عليها أول النهار فانه لا يحبس
ولا يؤكل به وإن اثم قاله
الامام وفهم انتفاء التعزير
منه الموجب للاستثناء فيه
نظر إذ مراده لا يحبس
لكونه أدينا فانه لا يتحقق
إلا بعضى النهار إذ لو نشزت
مثلا أثناء سقطت نفقتها
وكتعريض أهل البنى
بسب الامام وقد يقال
انتفاء تعزيرهم لأن التعريض
عندنا ليس كالنصریح
فليسوا بما نحن فيه لكن قضية
قول البحر ربما هيجهم
التعزير للقتال فيترك أن
تركه ليس لكون سببه غيره
معصية وكن لا يفيد فيه إلا

خلاف ظاهر صنيع الشارح بل سياقه كالنصریح فى انه مقول للبلىنى ولا يجوز العدول عنه إلا بنقل
فضمير وبقرضه حينئذ للعصيان أو التحريم فلا إشكال ولا جواب (قوله ومثله) أى الدخول المذكور
(قوله قاله) أى قوله ومثله الخ (قوله وبه) أى بما فى شرح مسلم (قوله وعلى الأول) يعنى ما فى شرح
مسلم وكان الأولى حذفه (قوله هذه الالفاظ) أى نحو ظالم (قوله أن أحد) أى من الأمة (قوله لا يخلو
عنها) كون ذلك مسقطا للتعزير مع ما فيه من الإيذاء محل تأمل واما جواز التقاص فيه المار فى باب القذف
فوجهه واضح أه سيد عمر بان يرد المسبوب على سابه بقدر سبه مالا كذب فيه ولا قذف كيا ظالم وبأ
أحق وقوله محل تأمل أى كما اشار إليه الشارح بقوله إن صح وقوله واما جواز التقاص الخ (قوله وكردة)
إلى قوله لكن اعترضت فى المعنى إلا قوله وقذفه لمن لا عنها (قوله قنه) أى أو دابته أه عش (قوله ووطئها فى
دبرها) قيل هذا بالنسبة له أما هى فتعزr وهو ممنوع إلا بنقل م ر سم وعش (قوله أول مرة) المراد به
قبل نهى الحاكم له ولو أكثر من مرة م ر أه سم وقوله المراد الخ يوم جريانه فى الكل اعنى قوله كردة وما
عطف عليها مع أن الظاهر أنه مخصوص بوطء المرأة فى الدبر فانه الذى تقدم مخالفة صاحب النهاية فيه أه
سيد عمر (قوله فى الكل) أى فى الردة وما عطف عليها أه سيد عمر وقال عش الظاهر رجوعه لما مر من قوله
كذوى الهيئات إلى هنا معلوم أن التقيد لا يأتى فى مسألة الزانى ويدخل فيه حينئذ من قطع اطرافه
مرات أه اقول والأول هو ظاهر سياق الشارح وصريح صنيع المعنى (قوله لكن اعترضت الأخيرة) بوطء
الحائض) أى فانه يعزr به م ر أه سم (قوله بان هذا) أى وطء الحائض (توله للآجام على تحريره الخ)
قضيته أن وطء الحليلة فى دبرها غير مجمع على تحريره وعدم كفر مستحله أه عش أى كما صرح به القسطلانى
وغيره وقوله وعدم كفر مستحله صوابه إسقاط عدم ويحتمل أنه محرف من على (قوله وكفر مستحله)
عطف على قوله تحريره (قوله لحق فرعه) أى فلا يعزr فيه وقوله ماعدا قذفه أى فيعزr فيه أه عش (قوله
وكتاخير قادر) إلى قوله وقد يقال فى المعنى إلا قوله قاله الامام الى وكتعريض الخ (قوله قاله الامام) عبارة
النهاية كما قال الامام (قوله وفهم انتفاء الخ) مبتدأ وخبره قوله فيه نظر (قوله وكتعريض أهل البنى) إلى
قوله ونوزع فى النهاية إلا قوله وإن أطال البلىنى فى رده (قوله لأن التعريض عندنا الخ) قال ابن قاسم لا يخفى
أن تعريض الغير بما يكرهه من أفراد النية فهو معصية لأحد فيها ولا كفارة أه رشيدى وعش (قوله ليس
كالنصریح) فيه نظر نعم هو ليس كالنصریح فى حكم القذف وليس الكلام فيه أه سم أى بل فى المعصية
(قوله ليس لكون سبه غير معصية) أى فهو معصية وهذا يفيد أن التعريض بسبب غير الامام من غير البغاة
ايضا معصية وقضية توجيه البحر ثبوت التعزير لعدم المعنى الذى انتفى بسببه تعزيرهم على سبب الامام وكذا
قضية ثبوت تعزير غيرهم بسبب الامام لذلك سم على حج أه عش (قوله وكن لا يفيد الخ) ساقى فى شرح
بحسب أو ضرب ما يتعلق به (قوله نقله الامام الخ) عبارة النهاية كما نقله الامام عن المحققين وهو الأصح وإن

(قوله وكردة) قضيته أن الحد لا يشمل القتل مطلقا لكنه قدم فى قوله لأحد فيها أنه أراد به ما يشمل القود
(قوله ووطئها فى دبرها الخ) قيل هذا بالنسبة له أما هى فلا تعزr وهو ممنوع إلا بنقل م ر (قوله أول مرة)
المراد قبل نهى الحاكم له ولو أكثر من مرة م ر (قوله لكن اعترضت الأخيرة) بوطء الحائض) فانه يعزr
به م ر (قوله ليس كالنصریح) لا يخفى أن التعريض بالغير بما يكره من أفراد الغيبة أخذ من قول الشارح
السابق فى مبحث خطبة النكاح فى حد الغيبة ولو بأشارة أو إيماء بل وبالقلب إن أصر على استحضاره أه
فهو معصية لأحد فيها ولا كفارة فقدم التعزير عليه هنا إذا اعترف بقصد المعرض به بوجوب الاستثناء
فقوله ليس كالنصریح فيه نظر نعم هو ليس كالنصریح فى حكم القذف وليس الكلام فيه فليتأمل (قوله ليس
لكون سبه غير معصية) أى فهو معصية وهذا يفيد أن التعريض بسبب غير الامام من غير البغاة معصية
وقضية توجيه البحر ثبوت التعزير لعدم المعنى الذى انتفى بسببه تعزيرهم على سبب الامام وكذا ثبت تعزير
غيرهم بسبب الامام لذلك (قوله نقله الامام عن المحققين) وهو الأصح م ر

في عنقه ساعة زيادة في نكاله
وكالزيادة على الاربعين في
حد الشرب وكن زنى بامة
في الكعبة صائما رمضان
معتكفا محر ما فيلزمه الحد
والعتق والبدنة ويعزر
لقطع رحمه وانتهاك حرمة
الكعبة قاله ابن عبد السلام
قيل ومن صور اجتماعه مع
الخدمالو تكررت رده
انتهى وفيه نظرا انه ان عزز
ثم قتل فقتله للاصرار وهو
معصية اخرى وان اسلم
عزروا لاحد فلم يجتمعوا قد
يوجد حديث لا معصية كغير
مكلف فعل ما يعزر به
المكلف او محذور كمن يكتسب
باللهو والمباح فيعزر المحتسب
الاخذو المعطى كما اقتضاه
كلام الماوردي للصلحة
وكفى الخنث للصلحة
وان لم يرتكب معصية ثم
التعزير يكون (بحبس او
ضرب) غير مبرح فان علم
انه لا يزجره الا المبرح
لم يحل المبرح ولا غيره على
المعتمد وعليه فينبغي انه
ينقل به الى نوع آخر اعلى
فان فرض ان جميع انواع
التعزير لا تفيد فيه كان نادرا
فيفعل به اعلاها من غير

بحث الخو يأتى فى الشارح اعتماداه أيضا (قوله) وببحث فيه الرافعى بأنه (الخ) قال فى المهمات وهو ظاهر اه
مغنى (قوله) التاج السبكي) عبارة النهاية جمع اه (قوله) وقد يجامع التعزير) الى المتن فى المغنى الا قوله ثم قال
الى وقد يجامع الحدو قوله قبل الى وكمن يكتسب (حليته) اى زوجته او امته (قوله) وحالف يمين غموس)
اى كاذب وقول محل ذلك إذا اعترف بحلفه كاذبا عمدا عالما واما إذا حلف واقامت عليه البينة فلا تعزير لاحتمال
كذبها ع ش وحلي (قوله) وكقتل من لا يقاد به) كوله وعنده اه معنى عبارة ع ش هذا يشمل
قتل الوالد وله وقد مثل به فى شرح الروض سم على حج وهو مخالف لعموم قوله السابق ماعدا قذفه
فتضم هذه الصورة الى القذف اه (قوله) ونوزع فيها) اى فى الصورة الاربع المستثناة (قوله) وبينه
الاسنوى (الخ) اى بان ايجاب الكفارة ليس للمعصية بل لاعداء النفس بدليل إيجابها بقتل الخطا
فلما بقي التعمد خاليا عن الزجر اوجنا فيه التعزير اسنى ومعنى (قوله) وقضيته) اى البيان (قوله)
لا الاستماع) الانسب تسكيره (قوله) بل الكل على حد سواء) اى فى عدم التعزير فيها (قوله) ومن اختلافنا)
أى الجهة (قوله) وقد يجامع الحد) الى المتن فى النهاية الا قوله أو يحدد (قوله) وقد يجامع) اى التعزير
(قوله) وكلا زيادة) الاولى حذف الكاف (قوله) وكمن زنى (الخ) مثال اجتماع الثلاث وما قبله مثال اجتماع
الاثنتين (قوله) ومن صور اجتماعه) اى التعزير (قوله) وقد يوجد) اى التعزير (قوله) وكمن يكتسب
بالهو) اى امان يكتسب بالحرام فالتعزير عليه داخل فى الحرام لانه من المعصية التى لاحد فيها ولا كفارة
ومن ذلك ما جرت العادة به فى مصر ناهن اتحاد من يذكر حكايات مضحكة واكثرها اكاذيب فيعزر
على ذلك الفعل ولا يستحق ما ياخذ عليه ويحجب رده الى دافعه وان وقعت صورة استتجار لان الاستتجار
على ذلك الوجه فاسد ع ش وقوله فى الحرام لعله محرف فى الحد بمعنى التعريف (قوله) المباح) كاللعب بالطار
والغنائى القهاوى ومثلا وليس من ذلك المسمى بالمزاح ع ش (قوله) وكمن الخنث) وهو المتشبه للنساء وقوله
للصلحة منه ادفع من ينظر اليه حين التشبه او من يريد التشبه بالنساء بان يفعل مثل فعله اه ع ش (قوله) ثم
التعزير (الخ) اشار به الى ان قول المصنف بحبس الخ متعلق بقوله المار يعزر الخ (قوله) وعليه) اى المعتمد
المدكور (قوله) به) أى من الضرب فالباء بمعنى من (قوله) أعلى) أى من الضرب (قوله) لذلك) أى لعدم
الافادة (قوله) وعلى هذا) اى فعل الاعلى عند عدم افادة الجميع يحمل ما مر عن الرافعى لا يخفى بعد هذا الحمل
(قوله) ما ياتى قريبا) اى فى شرح وقيل ان تعلق بأدى الخ (قوله) وهو الضرب) الى قوله أنتهى فى النهاية
وكذا فى المغنى الا قوله او بسطها (قوله) او تعزير) سياق بيان مدته (او قيام) الاولى او اقامة كما فى الاسنى
(قوله) او تسويد وجهه) اى او الاعراض عنه اه معنى (قوله) وحلق راس) اى لمن يكرهه فى زمننا اه نهاية
(قوله) لالحية) اى لا يجوز التعزير بحلقها وان اجز الو فعله الامام اه ع ش وحلي وسم على المنهج (قوله) على
كرهته التى عليها الشيوخ) وآخرون وهى الاصح انهاية اى اذا فعله بنفسه ع ش (قوله) فلا وجه للبلغ الخ)

(و كقتل من لا يقاد به) يشمل قتل الوالد ولد و قد مثل به في شرح الروض في قوله فقتله من لا يقاد به قال في شرح الروض كولد و عبده (قوله الاصرار) يتامل (قوله) حمل ما مر عن الرافعي كيف يتأتى ذلك

نظر لذلك وعلى هذا يحمل ما مر عن الرافعي فعلم ان قولهم لم يحل المبرح ولا غيره إنما هو في نوع الضرب فقط وأما غيره من بقية خلافا
أنواع التعزير فلا يتصور فيها فرق بين مبرح وغيره فإذا علم أنه لا يؤثر فيه ضرب مبرح ولا غيره مبرح انتقل لغيره من بقيتها كما ذكرته هكذا
أنهم شمر رأيت ما يأتي قريباً عن ابن عبد السلام وهو صريح فيما ذكرناه (أو صفع) وهو الضرب بجمع الكف أو بسطها (أو تويخ) باللسان
أو تعزيب أو كشف رأس أو قيام من المجلس أو تسويد وجهه قال الماوردي وحلق رأس لالحية انتهى وظاهره حرمة حلقها وهو لا يماجيء
على حرمة التي عليها أكثر المتأخرين أما على كراهته التي عليها الشيخان وآخرون فلا وجه للبغ إذا رآه الامام لخصوص المعزير

أو المعز عليه فإن قلت فيه تمثيل وقد نهى عن المثلة قلت ممنوع لا مكان ملازمته لبيته حتى تعود فغايتها أنه كحسب دون سنة مع ضرب دون الحد ومع تسويد الوجه إذ لا امام الجمع بين أنواعه كما يأتي وأركابه الحار من كسوا الدوران به كذلك بين الناس وتهديده بانواع العقوبات قال الماوردي أو صلبه حيا لخبر فيه ولا يجوز ثلاثة أيام ولا يمنع طعاما وشرابا ووضوءا وصلى (١٧٩) بالأيام واعترض تجويزه بأنه يؤدي إلى الصلاة بالإمام غير ضرورة

الهائي بالنسبة للإمام فلم يجز له التسبب فيه فإن قلت ظاهر إطلاقهم أو صريحه أن له حيسه حتى عن الجمعة فقياسه هذا قلت قد يفرق بأن الإمام أضيق عذرا منها فسومح فيها لم يسمح فيه وبأن الخبر الذي ذكره غير معروف ويتعين على الإمام أن يفعل من هذه الأنواع في حق كل معز ما يراه لا نقابه وبجنايته وإن راعى في الترتيب والتدرج ما يراعي في دفع الصائل فلا يرقى لرتبة وهو يرى مادونها كافيًا فلو هنا للتنوع ويصح كونها لمطلق الجمع إذ لا امام الجمع بين نوعين أو أكثر منها بحسب ما يراه وقول ابن الرفعة إذا جمع بين الحسب والضرب ينبغي نقصه نقصا إذا عدل معه الحسب بضربات لا تبلغ ذلك أدنى الحدود نظر فيه لا ذرعى بأنه لو نظر لتعديل مدة حيسه بالجلدات لما جاز حيسه قريب سنة وبأن الجلود التغريب حدود واحد وإن اختلف جنسه) ويجتهد الإمام في جنسه وقدره) كما تقرر لأنه غير مقدر شرعا فوكل إلى رأيه واجتهاده لا خلافا باختلاف مراتب

خلافا للنهاية والمغنى وشرحي المنهج والروض (قوله أو المعز عليه) أو بمعنى الواو (قوله فيه) أي خلق اللحية (قوله تشيل) أي تغيير للخلقة (قوله عن المثلة) بضم فسكون وبضمين (قوله ومع تسويد الوجه) لعل الواو بمعنى أولان في الخلق مع ملازمة البيت امرين لا ثلاثة (قوله إذ لا امام) لعل الأولى والامام الخ (قوله وأركابه) إلى قوله ويصل في النهاية وإلى قوله فإن قلت في المغنى (قوله الحار) أي مثلا أه ع ش عبارة المغنى الدابة اه (قوله ويصل بالأيام الخ) عبارة النهاية ويصل لاموميا خلافا له أي الماوردي على أن الخبر الذي استدلل به غير معروف اه وعبارة المغنى ويصل موميا ويعيد إذا أرسل قاله الماوردي واعترض منعه من الصلاة والظاهر أنه لا يمنع منها اه (قوله فقياسه) أي جواز الحسب عن الجمعة هذا أي جواز الصلب المؤدى إلى الصلاة بالإمام (قوله وبأن الخبر الخ) الأولى على أن الخبر الخ (قوله ذكره) أي الماوردي (قوله ويتعين) إلى قوله فاللشوع في المغنى وإلى قوله وقول ابن الرفعة في النهاية (قوله وإن راعى في الترتيب الخ) ومن ذلك ما جرت به العادة في زمنا من تحميل باب للمعز وثقب أنفه وأذنه ويلقى فيه رغيف أو يسمر في حيط فيجوز قال سم على المنهج عن شيخنا البرلسي ولا يجوز على الجديد باخذ المال انتهى اه ع ش (قوله فالخ) أي في المتن اه مغنى (قوله ينبغي نقصه) أي الضرب (قوله إذا عدل معه الحسب الخ) أي إذا جعل مجموع الضرب والحسب عدلا بضربات (قوله لا يبلغ ذلك) أي مجموع الضرب والحسب (قوله بالجلدات) متعلق بالتعديل (قوله جد واحد) يعني لو سلنا اعتبار التعديل فليعدل بمجموعهما بالجلد فقط وقد يجاب بأن مجموع الجلود والتغريب ليس في الحدود (قوله جنسه) أي جنس جزئيه (قوله كما تقرر) أي في قوله ويتعين على الإمام الخ (قوله لأنه غير مقدر) إلى قوله ومن ثم في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وقول جمع إلى مثلها وقوله ومن إلى والسيد (قوله أنه ليس لغير الإمام استيفاءه) أي ولو فعله لم يقع الموقع ويعز على تعديه على المجنى عليه اه ع ش (قوله وسوء الأدب) ظاهره ولو غير معصية اه حلى (قوله على السفية المهمل) عبارة النهاية على من طرأ تعزيره ولم يعد عليه الحجر اه قال الرشدي قضيته أنه لو أعيد عليه الحجر يكون لهما ضرب وفيه وقفة لأن وليه حينئذ إنما هو الحاكم لهما اه زاد ع ش إلا أن يقال أنه لا يلزم من عدم تصرف غير الحاكم من الأب والجد في أمواله منعهما من التأديب لأن الحاكم قد لا يتفرغ لتأديبه في كل قضية لكن لو أريد هذا لم يتقيد بما إذا أعيد الحجر عليه اه (قوله ومثلها الام) ظاهره وأن لم تكن وصيته وكان الأب والجد موجودين ولعل وجه أن هذا الكونه ليس تصرفا في المال بل لمصلحة تعود على المحجور عليه سومح فيه مالم يسامح في غيره وتقديم فصل أنما تجب الصلاة الخ ما يدل عليه اه ع ش (قوله وللعلم الخ) من ذلك الشيخ مع الطلبة فله تأديب من حصل منه ما يقتضي تأديبه فيما يتعلق بالعلم وليس منه ما جرت به العادة من أن المتعلم إذا توجه عليه حق لغيره يأتى صاحب الحق للشيخ ويطالب منه أن يخلصه من المتعلم منه فإذا الشيخ منه ولم يوقه فليس له ضربه ولا تأديبه على الامتناع من توفية الحق وليس منه أيضا هؤلاء المسلمون بمشايع الفقراء من أنه إذا حصل من أحد منهم تعد على غيره أو امتناع من توفية حق عليه أو نحو ذلك عززه الشيخ بالضرب وغيره فيحرم عليه ذلك لأنه لا ولاية له عليهم اه ع ش (قوله تأديب المتعلم) شامل للبالغ وفيه أنه لا يزيد على الأب وقد فرض أنه يفعل أعلاها من غير الضرر والرافعي قال ينبغي ضرب به غير مبرح (قوله لا نقابه) فلا يجوز تعزير واحد بما لا يليق به مر (قوله وللعلم تأديب المتعلم منه) شامل للبالغ وفيه أنه لا يزيد على الأب (قوله لكن باذن ولي المحجور) هذا الاستدراك مع ما قبله يشعر بأن له ضرب الكامل وهو ممنوع لأنه لا يزيد

الناس والمعاصي وأفهم كلامه أنه ليس لغير الإمام استيفاءه نعم للأب والجد تأديب ولده الصغير والمجنون والسفيه للتعلم وسوء الأدب وقول جمع الأصح أنه ليس لها ضرب البالغ ولو سفيها يحمل على السفية المهمل الذي ينفذ تصرفه ومثلها الام ومن نحو الصبي في كفالته كما بحثه الرافعي وغيره وللسيد تأديب قته ولو لحق الله تعالى وللعلم تأديب المتعلم منه لكن باذن ولي المحجور وللزوج تعزير زوجته لحقه

كالنشوز لالحق الله تعالى أى الذى لا يبطل أو ينقص شيئا من حقوقه كما هو ظاهر ومن ثم بحث بعضهم أن له تأديب صغيرة للتعليم أو اعتياد الصلاة واجتنب المساوى وبحث ابن البزرى بكسر الموحدة أنه يلزمه أمر زوجته بالصلاة فى أوقاتها وضربها عليها وهو متجه حتى فى وجوب ضرب المكلفة لكن لا مطلقا بل ان (١٨٠) توقف الفعل عليه ولم يخش أن يترتب عليه مشوش للعشرة يعسر تداركه (وقيل ان تعلق بأدى

لم يكف توبيخ) لنا كدحقه ومنع ابن دقيق العيد ضرب المستور بالدرّة الآن لانه صار عارا فى الذرية وهو حسن لكن لا يساعده النقل قاله الاذرعى وافق ابن عبد السلام بادامة حبس من يكثر الجناية على الناس ولم ينفع فيه التعزير حتى يموت (فان جلد وجب ان ينقص) عن اقل حدود المعز فينقص (فى عبد عن عشرين جلدة) ونصف فى الحبس والتغريب (وحر عن أربعين) جلدة وستة فيهما (وقيل) يجب النقص فيهما (عن عشرين) لخبر من بلغ حدا فى غير حد فهو من المعتدين لكنه مرسل وقيل لا يزدان على عشر للخبر المتفق عليه لا يجلد فوق عشرة اسواط إلا فى حد من حدود الله تعالى واختاره كثيرون قالوا ولو بلغ الشافعى لقال به لكن نقل الرافعى عن بعضهم انه منسوخ واحتج له بعمل الصحابة رضى الله تعالى عنهم بخلافه من غير انكار انتهى وفيه نظر إذ المروى عن الصحابة مختلف وهو لا يثبت به النسخ ثم رايت القونوى قال حمله على

والاب لا يؤدب البالغ غير السفیه سم على حج وقد يقال هو من حيث تعلمه واحتياجه للعلم أشبه المحجور عليه بالسفه وهو لوليه تأديبه اه ع ش ويؤيد ما قاله سم تقييد المغنى المتعلم فى باب الصيال بالصغير (قوله كالنشوز) ويصدق فيما فيه نشوز بالنسبة لتعزيرها لالسقوط نفقتها اه ع ش (قوله شيثان من حقوقه) أى الزوج كان شرب الزوجة خيرا فحصل نفور منه بسبب ذلك او نقص تمتعه بها بسبب رائحة الخمر اه ضربها على ذلك ان افاد وإلا فلا بهجى عن سم عن مر (قوله ومن ثم الخ) لم يظهر لى وجه هذا التفریع (قوله ان له) أى للزوج (قوله انه يلزمه أمر زوجته الخ) فى الوجوب نظرا اه أسنى عبارة الاجداد والحاصل ان كلامهم هنا يقتضى حرمة ضرب الزوجة على ترك الصلاة مطلقا فى الامر بالمعروف يقتضى وجوبه حيث كانت مكلفة والذى يتجه الجواز لانه يحصل له بذلك مزيدا قبال عليها لمزيد نفاقها الشاىء عن الصلوات فى اوقاتها دون الوجوب لما يترتب عليه من شدة المنافرة وانتفاء اللفة المطلوبة اه (قوله وهو متجه الخ) والمعتمد عدم جواز ضربها على ترك الصلاة بهجى عن مر عبارة المغنى وللزوج ضرب زوجته لنشوزها ولما يتعلق به من حقوقها عليها وليس له ذلك لحق الله تعالى لانه لا يتعلق به وقضيته انه ليس له ضربها على ترك الصلاة وان افق ابن البزرى بانه يجب على الزوج امر زوجته بالصلاة فى اوقاتها ويجب عليه ضربها على ذلك وامامه لها بالصلاة فسلم اه (قوله لنا كدحقه) الى قوله وقيل لا يزداد فى النهاية إلا قوله الحبس (قوله ومنع ابن دقيق العيد الخ) يعنى منع نوابه من فعل ذلك فى زمن ولايته القضاء اه رشيدى (قوله لانه صار) أى بصير (قوله وهو حسن) معتمده اه ع ش (قوله لكن لا يساعده النقل) قد يقال يساعده ما تقدم انه يختلف باختلاف مراتب الناس اه سم (قوله قاله) أى قوله وهو حسن الخ اه رشيدى (قوله وافق ابن عبد السلام) أى وينفق عليه من بيت المال حيث لم يكن له ما ينفقته ثم ان لم يكن فيه شىء فنفق عليه من ميسر المسلمين ولو كانوا غير بلده لان المسلمين كالجسد الواحد إذا تألم بعضهم تبعه باقيه بالحق والسهر اه ع ش (قوله من يكثر الجناية على الناس) أى بسبب او اخذ شىء وينبغى ان مثل ذلك من يصيب بالعين حيث عرف منه وكثرا اه ع ش (قوله المتن وجب ان ينقص الخ) محله إذا كان التعزير فى حقوق الله أو فى حقوق العباد من غير المال أما التعزير لوفاء الحق المالى فانه يحبس إلى ان يثبت اعساره وإذا امتنع من الوفاء مع القدرة ضرب إلى ان يؤديه او يموت كالمصائل وكذا لو غصب مالا وامتنع من رده فانه يضرب إلى ان يؤديه وهو مستثنى من الضمان بالتعزير لوجود جهة اخرى اه بهجى عن الشوبرى عن مر (قوله فيهما) أى الحبس والتغريب (قوله لخبر) إلى قوله والفرق فى المغنى (قوله لكنه مرسل) وهو محتج به إذا اعتضد لم يبين ما يسوغ الاستدلال به من المسوغات عدم وجود غيره فى الباب اه ع ش عبارة المغنى وشرح المنهج عطا على لخبر من الخ وكما يجب نقص الحكومة عن الدية والرضخ عن السهم اه (قوله لا يزدان على عشر) أى لا يزداد فى تعزيرهما على عشرة أسواط اه معنى (قوله قالوا) أى الكثيرون (قوله ولو بلغ) أى الخبر المذكور آنفا (قول المتن جميع المعاصى) السابقة أى معصية الشرب وغيره فى الاصح أى فليتلحق ما هو من مقدمات الحدود بما ليس منها إذ لا دليل على التفرقة اه معنى (قوله إذ لا نظره) إلى الباب فى النهاية (قوله وان كان لا يستوفيه) أى بدون عفو اه معنى (قوله والفرق) أى بين العفو فلا مام التعزير بعده وعدمه فلا تعزير له إلا بطلب مستحقه (قوله انه الخ) أى حق على الاب الذى يمتنع عليه ضرب الكامل مر (قوله لكن لا يساعده النقل) قد يقال يساعده ما تقدم انه

الاولوية بعد ثبوت العمل بخلافه أهون من حمله على النسخ ما لم يتحقق (ويستوى فى هذا) أى النقص عما ذكر المستحق فى كل قول (جميع المعاصى فى الاصح) وقيل تقاس كل معصية بما يناسبها بما فيه حد فينقص تعزير مقدمة الزنا عن حده وان زاد على حد القذف وتعزير السب عن حد القذف وان زاد على حد الشرب (ولو عفا مستحق حد فلا تعزير) يجوز (للامام فى الاصح) إذ لا نظره فيه (أو) مستحق (تعزير فله) أى الامام التعزير (فى الاصح) لتعلقه بنظره وان كان لا يستوفيه إلا بعد طلب مستحقه والفرق انه بالعفو يسقط

فيبقى حق الاصلاح لينكف عن نظير ذلك وقبل الطلب الاصلاح منتظر فلواقيم (١٨١) لفات على المستحق حق الطب وحصول

التشفي وربما يفهم المتن انه لو طلب لا يلزم الامام اجابته وله العفو وهو احد وجهين رجحه ابن المقرئ لكن الذي رجحه الحاروي الصغير ويختصروه وغيرهما انه ليس له العفو اما العفو فيما يتعلق بحق الله تعالى فيجوز له ان رآه مصلحة والله اعلم

(كتاب الصيال)

هو الاستطالة والثوب على الغير (وضمان الولاية) ومن متعلقهم ذكر الختان وضمان الدابة إذ الولي يخنن ومن مع الدابة ولي الاصل فيه قوله تعالى فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وذكر اعتدوا للمقابلة واسارة الى افضلية الاستسلام الآتية والمثلية من حيث الجنس دون الافراد لما ياتي والخبر الصحيح انصر اخاك ظالما او مظلوما وفسر نصر الظالم بكفه عن ظلمه ولو بدفعه عنه (له) اي الشخص المعصوم وكذا غيره بالنسبة للدفع عن غير المعصوم فيما يظهر وكذا عن نفسه ان كان فيما يظهر وكذا عن نفسه ان كان الصائل غير معصوم ايضا فيما يظهر ايضا اخذ امامنا اوائل الجراح ان غير المعصوم معصوم على مثله (دفع كل صائل) مكلف وغيره عند غلبة ظن صياله (على) معصوم له او لغيره من (نفس او طرف) او منفعة (او بضع) او نحو قبلة محرمة

المستحق (قوله فيبقى حق الاصلاح الخ) اي الذي هو حق الله تعالى (قوله لو طلب) اي المستحق (قوله وهو احد وجهين) الى الباب في المعنى (قوله انه ليس له العفو) اي عند طلب مستحقة كالفصاص (قوله ان راه مصلحة) وينبغي ان من المصلحة ترك التعزير على وجه يترتب على فعله تسلط اعوان الولاية على المعزير فيجب على المعزير اجتناب ما يؤدي الى ذلك ويعزير بغيره بل ان رآى المصلحة في تركه مطلقا تركه وجوبا اه ع ش (خاتمة) يعزير من وافق الكفار في اعيادهم ومن يمسك الحية ومن يدخل النار ومن قال لذي باحاج ومن هناء بعيده ومن يسمى زائر قبور الصالحين حاجا والساعي بالنسيمة لكثرة افسادها بين الناس قال يحيى ابن كثير يفسد النمام في ساعة ما لا يفسده الساحر في سنة ولا يجوز للامام العفو عن الحدود لا يجوز الشفاعة فيه ويسن الشفاعة الحسنة الى ولاية الامور من اصحاب الحقوق مالم يكن في حدم من حدود الله تعالى او امر لا يجوز تركه كالشفاعة الى ناظر يقيم او وقف في ترك بعض الحقوق التي في ولايته فهذه شفاعة سوء محرمة اه معنى

(كتاب الصيال)

(قوله هو الاستطالة) الى قوله كعبة بر في النهاية الا قوله ولو بدفعه عنه وقوله المعصوم وكذا الى المتن (قوله هو) اي لغفو وقوله والثوب اي الهجوم عطف تفسير وقوله ومن متعلقهم اي الولاية اه ع ش (قوله ضمان الدابة) عطف على الختان عبارة المعنى واتلاف البهائم اه (قوله اذ الولي يخنن) اي مولى (قوله للمقابلة) اي المشاكلة نهاية (قوله واسارة الخ) وجه الاشارة ان في تسميته اعتداء اشارة الى انه ينبغي تركه وتركه استسلام سم على حج ع ش ورشيدى (قوله الآتية) اي في شرح لا مسلم في الاظهر (قوله لما ياتي) ان الصائل يدفع بالاخف فالأخف اي ولو كان صائلا على نفس (قوله وللخبر الصحيح الخ) كان ينبغي حذف الجار كما فعله غيره ليظهر عطفه على قوله تعالى (قوله ولو بدفعه عنه) اي دفع الظالم عن ظلمه وانظر ما فائدة هذه الغاية (قوله وكذا عن نفسه الخ) هلا قال وكذا ان صال على حربي ليسلخ جلده او ليقطعه قطعاه اه سم (قول المتن له دفع الخ) هل يشترط للجواز ما يشترط للجورب الآتي بقوله ان لم يخف الخ اقول قضية صنعهم في شرح كهو عن نفسه عدم الاشتراط مطلقا كما سننبه عليه هناك وينبغي عدم الاشتراط حيث جاز الاستسلام للصائل سم على حج اه ع ش (قوله مكلف وغيره) عبارة المعنى مسلما كان او كافرا عاقلا او مجنونا بالغالا وصغيرا قريبا او اجنبا دمييا او غيره اه (قوله عند غلبة ظن صياله) اي فلا يشترط لجواز الدفع تلبس الصائل بصياله حقيقة ولا يكفي لجواز دفعه توهمه ولا الشك فيه او ظنه ظنا ضعيفا على ما فهمه قوله غلبة ظنه لان معناها الظن القوي اه ع ش (قوله او منفعة) الى قول المتن او مال في المعنى (قوله او منفعة) قد يقال الصائل على الطرف شامل لاتلافه نفسه ولا تلاف منفعته فلا حاجة الى زيادة او منفعة وجعله خارجا عن المتن زائدا عليه فليتأمل اه سم (قول المتن او مال) ويستثنى من جواز الدفع عن المال مالو صال مكرها على اتلاف مال غيره لم يجز دفعه بل يلزم المالك ان يقر روحه بماله كائنا ول المضطر طعامه ولكل منهم ما دفع المكره وله دفع مسلم عن ذمي وو الدعن ولده وسيد عن عبده لانهم

مختلف وقد يقال هو مع الاختلاف يفيد النسخ لو زيادة سائر مراتب الاختلاف على العشر الا ان يكون بعض المراتب لم يجاوز العشر بل لو فرض هذا افاده ايضا اذ يكفي وجود الزيادة من غير انكار في بعض المراتب (قوله لكن الذي رجحه الحاروي) كتب عليهم انه ليس له العفو بل تلزمه اجابته مر

(كتاب الصيال)

(قوله واسارة) وجه الاشارة ان في تسميته اعتداء اشارة الى انه ينبغي تركه وتركه استسلام (قوله له اي الشخص) هل يشترط للجواز ما يشترط للجورب الآتي بقوله ان لم يخف الخ وينبغي عدم الاشتراط حيث جاز الاستسلام للصائل (قوله ان كان الصائل غير معصوم) هلا قال وكذا ان كان معصوما اذا كان الصيال بالابلايوسغ كان صال على حربي ليسلخ جلده او ليقطعه قطعاه (قوله او منفعة) قد يقال الصيال على الطرف

مثله (دفع كل صائل) مكلف وغيره عند غلبة ظن صياله (على) معصوم له او لغيره من (نفس او طرف) او منفعة (او بضع) او نحو قبلة محرمة

(أموال) وإن لم يتمول على ما اقتضاء (١٨٢) إطلاقهم كحبة بر ويؤيده ان الاختصاص هنا كالمال مع قولهم قليل المال خير من كثير

الاختصاص ويحتمل تقيد نحو الضرب بالمتمول على انه استشكل عدم تقدير المال هنا مع اداء الدفع الى القتل بتقديره في القطع بالسرقه وقطع الطريق مع انه قد لا يؤدى اليه وجوابه ان ذينك قد ردهما فقدر مقابله وهذا لم يقدر حده فلم يقدر مقابله وكان حكمة عدم التقدير هنا انه لا ضابط للصيال بخلاف ذينك وذلك لما في الحديث الصحيح ان من قتل دون دمه او ماله او اهله فهو شهيد ويلزم منه ان له القتل والقتال واذا صيل على السك (قوله) اي ولم يمكن الدفع عن السك اه سم عبارة المغنى ولو صال قوم على النفس والبضع والمال والدفع عن البضع على المال والمال الكثير على القليل ولو صال اثنان على متساويين من نفسيين او بضعين او مائين ولم يتيسر دفعهما معا دفع أيهما شاء اه (قوله) قدم النفس) اي وجوبا اه ع (قوله) قدم النفس) اي نفس غيره او نفسه حيث لم يتدب الاستسلام كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله) قيل يقدم) الى المتن عبارة النهاية قدم الدفع اي وجوبا عنها اي المرأة كما هو اوجه احتمالين واقتضاء كلامهم لان حد الزنا يجمع عليه ولما يخشى من اختلاط الانساب اي ولذلك كان الزنا شذوذا من اللواط اه بزيادة من ع (قوله) وهذا هو الذى اخ) اعتمدته النهاية كما مر انفا لا المغنى عبارة وقال بعضهم يبدأ بايها شاء وهو اوجه لعدم الاولوية اه (قوله) بالدفع) الى قوله وقيدت في النهاية الا قوله وتوقف الاذرى الى المتن وكذا في المغنى الا قوله اي غالبا الى نعم وقوله من حيث كونه الى نعم (قوله) بشى) اي لا بقصاص ولا دية ولا كفارة نهاية زاد المغنى ولا قيمة ولا اثم حتى لو صال العبد المذنب او المستعار على مال كقتله دفعه لم يرا الغاصب ولا المستعير (تنبيه) دخل في كلامهم ما لو صالت حامل على انسان فدفعها فالقتل جنيها ميتا فالاصح لا يضمه اه وقوله تنبيه الخ في ع (قوله) سم على المنهج عن مر مثله (قوله) لانه الخ) علة لكلام المتن اه ع (قوله) وذلك) اي الامر بالدفع (قوله) نعم محرم دفع المضطر الخ) اي ما لم يضطر له مال كما ايضا ويكفي في حرمة الدفع وجود علامة قوية على الاضرار اه ع (قوله) ويلزم صاحب المال الخ) فاذا قتله دفعا فليبه القود اه مغنى (قوله) تمكينه) اي بعوض حيث كان غنيا اه ع (قوله) والمكره) بفتح الراء معطوف على المضطر (قوله) بل يلزم مال كالح) وكل من المكره والمكره طريق في الضمان وقراره على

شامل لا تلافه نفسه ولا تلاف منفعته فلا حاجة الى زيادة او منفعة وجعله خارجا عن المتن زائدا عليه فليتامل سم (قوله) او مال ان لم يتمول الخ) قال في شرح المنهج ومال وان قل واختصاص كجلمة اه اقول ووظيفة يده بوجه صحيح فله دفع من يسعى على اخذها منه بغير وجه صحيح وان ادى الى قتله كما هو قياس الباب ثم بلغنى ان الشهاب ابن حجر اقرى بذلك فليراجع (قوله) بخلاف ذينك) فيه نظران اراد ان السرقة وقطع الطريق لا يكونان الا على الوجه المخصوص فهو ممنوع وان احدهما لا يثبت الا لما كان على الوجه المخصوص فهذا هو المستول عنه بانه لم يقيد الحكم بالوجه المخصوص فيما دون الصيال (قوله) واذا صيل على السك) ولم يمكن الدفع عن السك دفعة (قوله) وهذا هو الذى يميل اليه كلامهم) كتب عليه مر (قوله)

الاختصاص ويحتمل تقيد نحو الضرب بالمتمول على انه استشكل عدم تقدير المال هنا مع اداء الدفع الى القتل بتقديره في القطع بالسرقه وقطع الطريق مع انه قد لا يؤدى اليه وجوابه ان ذينك قد ردهما فقدر مقابله وهذا لم يقدر حده فلم يقدر مقابله وكان حكمة عدم التقدير هنا انه لا ضابط للصيال بخلاف ذينك وذلك لما في الحديث الصحيح ان من قتل دون دمه او ماله او اهله فهو شهيد ويلزم منه ان له القتل والقتال واذا صيل على السك (قوله) اي ولم يمكن الدفع عن السك اه سم عبارة المغنى ولو صال قوم على النفس والبضع والمال والدفع عن البضع على المال والمال الكثير على القليل ولو صال اثنان على متساويين من نفسيين او بضعين او مائين ولم يتيسر دفعهما معا دفع أيهما شاء اه (قوله) قدم النفس) اي وجوبا اه ع (قوله) قدم النفس) اي نفس غيره او نفسه حيث لم يتدب الاستسلام كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله) قيل يقدم) الى المتن عبارة النهاية قدم الدفع اي وجوبا عنها اي المرأة كما هو اوجه احتمالين واقتضاء كلامهم لان حد الزنا يجمع عليه ولما يخشى من اختلاط الانساب اي ولذلك كان الزنا شذوذا من اللواط اه بزيادة من ع (قوله) وهذا هو الذى اخ) اعتمدته النهاية كما مر انفا لا المغنى عبارة وقال بعضهم يبدأ بايها شاء وهو اوجه لعدم الاولوية اه (قوله) بالدفع) الى قوله وقيدت في النهاية الا قوله وتوقف الاذرى الى المتن وكذا في المغنى الا قوله اي غالبا الى نعم وقوله من حيث كونه الى نعم (قوله) بشى) اي لا بقصاص ولا دية ولا كفارة نهاية زاد المغنى ولا قيمة ولا اثم حتى لو صال العبد المذنب او المستعار على مال كقتله دفعه لم يرا الغاصب ولا المستعير (تنبيه) دخل في كلامهم ما لو صالت حامل على انسان فدفعها فالقتل جنيها ميتا فالاصح لا يضمه اه وقوله تنبيه الخ في ع (قوله) سم على المنهج عن مر مثله (قوله) لانه الخ) علة لكلام المتن اه ع (قوله) وذلك) اي الامر بالدفع (قوله) نعم محرم دفع المضطر الخ) اي ما لم يضطر له مال كما ايضا ويكفي في حرمة الدفع وجود علامة قوية على الاضرار اه ع (قوله) ويلزم صاحب المال الخ) فاذا قتله دفعا فليبه القود اه مغنى (قوله) تمكينه) اي بعوض حيث كان غنيا اه ع (قوله) والمكره) بفتح الراء معطوف على المضطر (قوله) بل يلزم مال كالح) وكل من المكره والمكره طريق في الضمان وقراره على

في مال الغير اذا كان حيوانا
ويجانب بان حرمة الادعى
أعظم منه وحق الغير ثابت
في البدل في الذمة نعم لو قيل
ان عدم المكروه به حقير احتملا
عرفا في جنب قتل الحيوان
لم يحز قتله حيث لم يعد (ولا
يجب الدفع عن مال) غير دى
روح لنفسه من حيث كونه
مالا لانه يباح بالا باحة نعم
يجب الدفع عن مال نفسه اذا
تعلق به حق للغير كرهن
واجارة وأما ذو الروح
فيجب دفع مال كونه وغيره عن
نحو اتلافه لنا كدحه وبحث
الاذرى ان الامام ونوابه
يلزمهم الدفع عن اموال
رعاياهم وقيدت تلك الحيثة
رد الماتوم من منافاة هذا
لما ياتي ان انكار المنكر
واجب وبيانه ان نفي
الوجوب هنا من حيث المال
واثباته ثم من حيث انكار
المنكر وكلام الغزالي
صريح في ذلك (ويجب ان
لم يخف على نحو نفسه او
عضوه او منفعة الدفع) عن
بضعه ولو لا جنية مهدرة اذ
لا سبيل لا باحته وهل يجب
عن نحو القبلة فيه نظرا ولا
يعد وجوبه لانه لا يباح
بالا باحة ثم رابت التصريح
بذلك ومران الزنا لا يباح
بالا كراه فيحرم عليها
الاستسلام لمن صال عليها
ليزنيها مثلاً وان خافت على
نفسها (وكذا انفس قصدها
كافر) محترم او مهدر فيجب

المكروه بالكسر اه عش (قوله أى مثلاً) يشمل جر حاً وضرباً يسيراً لا يشق احتماله مشقة عظيمة وما لا
قليلاً وفي لزوم وقاية ذلك اذا كان المكروه على قتله حيواناً خطيراً انظر ظاهر وهذا ما أشار اليه في قوله الاتي
نعم الخ اه سم (قوله في مال الغير الخ) أى في الاكراه عليه (قوله في الذمة) أى ذمة المكروه (قوله حقيراً
الخ) أى كضرب او مال يسير (قوله لم يحز قتله الخ) استظهره سم كما مر انفا (قوله لنفسه) وسيأتي
الكلام على مال غيره سم اه عش (قوله يجب الدفع الخ) أى لم يخش على نحو نفسه اخذاً بما ياتي
وكذا الامر في قوله الاتي فيجب دفع مال كره الخ (قوله كرهن) هو في رهن التبرع ظاهر اذا كان في يد المالك
وكان قد لزوم بان قبضه المرتين ثم رده اليه سم على حج وقضية قوله ثم رده الخ انه لو جنى المارهن في يد
المرتين لا يجب على المالك دفع الجاني وينبغي خلافه اذ غايته انه كمال الغير وهو يجب الدفع عنه اه عش
(قوله وأما ذو الروح الخ) يشمل الرقيق المسلم ويحتمل استثنائه لغرض الشهادة سم على حج اقول
والاقرب الاول اه عش اقول ويصرح بالشمول بما ياتي من قول الشارح كالتهاية وكانهم انما الخ (قوله
فيجب دفع مال كره) من اضافة المصدر الى مفعوله عبارة المغنى أما ما فيه روح فيجب الدفع عنه اذ قصد اتلافه
مالم يخش على نفسه او بضعه لحرمة الروح حتى لو رأى اجنبى شخصاً يتلف حيوان نفسه وجب عليه دفعه
على الاصح في اصل الروضة اه (قوله لنا كدحه) أى ذى الروح (قوله وبحث الاذرى الخ) عبارة
النهاية والوجه كما بحثه الاذرى الخ (قوله يلزمهم الدفع الخ) وسيأتي وجوب دفعهم عن نفس رعاياهم
آخر الصفحة سم وعش (قوله وقيدت) بضم التاء أى المتن تلك الحيثة أى حيثة كونه مالا (قوله
لما توهم من منافاة هذا لما ياتي الخ) لا يخفى على متأمل منصف ظهور المنافاة وقتها وضعف الجواب وبعده
اه سم (قوله وبيانه) أى عدم المنافاة (قوله واثباته) أى الوجوب (قوله في ذلك) يظهر ان
المشار اليه مجموع المعطوف والمعطوف عليه (قوله ان لم يخف) الى قوله ثم رابت في المغنى والنهاية (قوله
ان لم يخف على نحو نفسه الخ) محله في الصيال على بضع الغير بقرينة قوله الاتي فيحرم عليها الاستسلام
الخ اه رشيدى (قول المتن عن بضع) أى ولو بضع بهيمة كما أفاده المؤلف مر اه عش (قوله ولو
لاجنية الخ) الاولى حذف هذه الغاية لانها ستأتى في قول المصنف والدفع عن غيره كهو عن نفسه اه رشيدى
(قوله وهل يجب الخ) عبارة المغنى ومثل البضع مقدماته اه عبارة النهاية ويتجه وجوبه ايضا عن مقدمات
الوطء كقبلة اه (قوله ومران الزنا) الى قول المتن وقيل يجب في النهاية (قوله مثلاً) أى او لقبلها
(قول المتن وكذا انفس) أى للشخص وظاهر ان عضوه ومنفعته كنفسه اه معنى (قوله محترم) الى قوله
وكانهم في المغنى الا قوله وجوب الدفع الى الماتن (قوله لان الاستسلام له ذل دينى) (تنبيه) محل منع
جواز استسلام المسلم للكافر اذا لم يجوز الاسرفان جوزه لم يحرم كما سيأتى ان شاء الله تعالى في السير معنى وسم
(قوله وقضيته الخ) عبارة المغنى ومقتضى هذه العلة جواز استسلام الكافر للكافر وبحثه الزركشى اه
عبارة البجيرمى عن سم على المنهج وقضية هذا الكلام أى كلام المتن انه يجب دفع الذى عن الذى لا المسلم

أى مثلاً) يشمل جر حاً وضرباً يسيراً لا يشق احتماله مشقة عظيمة وما لا قليلاً وفي لزوم رواية ذلك ان كان
المكروه على قتله حيواناً خطيراً انظر ظاهر وهذا ما أشار اليه في قوله الاتي نعم الخ فى اطلاق زيادته قوله أى
مثلاً ثم الاستدراك عليها ما فيه (قوله لنفسه) وسيأتي الكلام على مال غيره (قوله كرهن) هو في رهن التبرع
ظاهر اذا كان في يد المالك وكان قد لزوم بان قبضه المرتين ثم رده اليه (قوله وأما ذو الروح الخ) يشمل الرقيق
المسلم ويحتمل استثنائه لغرض الشهادة له (قوله يلزمهم الدفع عن اموال رعاياهم) وسيأتي وجوب
دفعهم عن انفس رعاياهم آخر الصفحة (قوله لما توهم من منافاة الخ) لا يخفى على متأمل منصف ظهور
المنافاة وقتها وضعف الجواب المذكور عنها وبعده وان وصف المنافاة بالتوهم تحامل ليس في محله (قوله
فيحرم عليها الاستسلام) كذا اشرح مر (قوله وان خافت على نفسها) هذا مع قوله قبله ان لم يخف
على نحو نفسه الخ يقتضى الفرق بين المزني بها وغيرها وان خوفها لا يمنع وجوب الدفع عليها بخلاف خوف

عن الذي فليحرر ولكن وافق مر على أنه يجب دفع كل من المسلم والذي عن الذي ويفارق المسلم حيث لا يجب دفع المسلم عنه لما قد مناه من حصول الشهادة له دون الذي اه اقول وقد يفيد قول الشارح كانه يابى ووجوب الدفع الخ (قوله) اشتراط اسلام الموصول عليه (معتمد اه ع) (قوله) واشتراط الخ) اى والحال ما ذكر من ان الصائل كافر اه سم (قوله) ووجوب الدفع عن الذي لما يتخاطب الخ) استئناف يابى (قوله) لا احترامه (عطف على قوله اسلام الموصول عليه وفي اكثر النسخ لاحترامه بلام الجر ولعله من تحريف النسخ) (قوله) لاحترامه ويوجه (تبعه مر في شرحه لكن في شرح الروض خلافه حيث قال وكذا يجب الدفع عن نفسه وغيره المحترمين ان قصده كافر الخ فقيد وجوب الدفع عن نفسه وغيره المحترمين اه سم (قوله) ويوجه اى عدم اشتراط احترام المسلم الموصول عليه (قوله) محترم) سيذكر محترزه (قوله) ولو غير مكلف (عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو مجنون او مر اهاقا او امكن دفعه بغير قتله اه (قوله) فلا يجب دفعه) ويستثنى منه مالو كان الموصول عليه عالما توحد في عصره او ملكا نفرد بحيث يترتب على قتله ضرر عظيم لعدم من يقوم مقامه فيجب الدفع كما فتي به شيخنا الشهاب الرملى اه سم وفي البجيرى عن مر والزيادة مثله ويفيد قول الشارح الآتى وبحث الاذرى الخ (قوله) خير ابني آدم) يعنى قاييل وهابيل اه مغنى (قوله) استسلم عثمان رضى الله تعالى عنه بقوله الخ) واشتر ذلك في الصحابة رضى الله تعالى عنهم ولم ينكر عليه احدا اه مغنى (قوله) وقوله تعالى الخ) رد لدليل مقابل الاظهر (قوله) كاهنا) راجع للنبي والمشار اليه مسئلة المتن (قوله) وكانهم) الى قوله اما غير المحترم ليس اصل الشارح رحمه الله تعالى فليحرر اه سيد عمر (قوله) على شمول ما مر الخ) اى في قوله واما ذوالروح فيجب دفعه ماله الخ (قوله) له) متعلق بشموله اه ع) ش اى والضمير للقتل (قوله) وتارك الصلاة) اى بعد امر الامام اه ع) ش (قوله) فكل الكافر) اى فيجب دفعه عن المسلم ولا يجب الدفع عنه

غيرها يمنع وجوب الدفع عليه فليراجع (قوله) وقضيته اشتراط اسلام الموصول عليه) حاصل ذلك انه لو كان كل من الصائل والموصول عليه كافر الموجب الدفع على الموصول عليه وسيأتى عدم وجوبه على غيره المسلم ايضا في قوله نعم لو صال كافر على كافر الخ والحاصل انه لا يجب دفع الكافر عن الكافر لا على الموصول عليه ولا على غيره وقياس ذلك انه لا يجب دفع المسلم عن الكافر ايضا مطلقا فاذ لم يجب دفع الكافر عنه لم يجب دفع المسلم ثم ليراجع ذلك فانه بعيد وقد لا يوافق ما يأتى في الجزية انه يلزمنا الكف عنهم الا ان يقال لا يلزم منه وجوب الدفع عنهم وفيه ما فيه او يقال وجوب الدفع عنهم خاص بالامام كاذكره الشارح (قوله) اى المصنف وكذا نفس قصدها كافر) سيأتى في الجهاد فيما اذا دخل الكافر بلادنا قوله فن قصد دفع عن نفسه بالممكن ان علم انه ان اخذ قتل وان جوز الاسر فله ان يستسلم اه فلم يوجب دفع الكافر في صورة تجوز الاسر فلعل هذا مستثنى مما هنا (قوله) وقضيته اشتراط الخ) كذا شرح مر (قوله) ايضا وقضيته اشتراط اسلام الموصول عليه) اى والحال ما ذكر من ان الصائل كافر (قوله) لما يتخاطب) كذا شرح مر (قوله) لاحترامه ويوجه الخ) (تبعه مر في شرحه لكن في شرح الروض خلافه حيث قال وكذا يجب الدفع عن نفسه وغيره المحترمين ان قصده كافر الخ فقيد وجوب الدفع عن نفسه وغيره المحترمين (قوله) فلا يجب دفعه) يستثنى مالو كان الموصول عليه عالما توحد في عصره او ملكا نفرد بحيث يترتب على قتله ضرر عظيم لعدم من يقوم مقامه فيجب الدفع كما فتي بذلك شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى (قوله) ايضا فلا يجب دفعه) هل يستثنى الرقيق فيمتنع عليه الاستسلام لاجل حق السيد (قوله) يؤدى الى الشهادة) قضيته وجوب دفع المسلم عن الذي اذا تحصّل له الشهادة لكن قضية قول الشارح وقضيته الخ خلافه في غير الامام (قوله) ايضا محله في غير قتل يؤدى الى شهادة من غير ذل ديني كاهنا) اذ لا شهادة وقضيته وجوب دفع المسلم عن الذي اذا لا شهادة لكن قول الشارح السابق لا الاحاد قد يقتضى خلافا الا ان يخص بالصائل الكافر على انه قد يمنع عدم وجوب دفع الكافر عن الذي وان صرح به الشارح ايضا فيما يأتى (قوله) اما غير المحترم) كذا مر ش (قوله) فكل الكافر) اى فيجب دفعه عن المسلم

وقضيته اشتراط اسلام الموصول عليه ووجوب الدفع عن الذي لما يتخاطب به الامام لا الاحاد لاحترامه ويوجه بان الكافر بمنوع من قتل المسلم المهدر (أو هيمه) لانها تدبج لاستيفاء المهجة فكيف يستسلم لها (لا مسلم) محترم ولو لو غير مكلف فلا يجب دفعه (في الاظهر) بل يسن الاستسلام له للخبر الصحيح كن خير ابني آدم ومن ثم استسلم عثمان رضى الله عنه بقوله لا رقاؤه وكانوا اربعمائه من ألقى سلاحه فهو حر وقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة محله في غير قتل يؤدى الى شهادة من غير ذل ديني كما هنا وكانهم انما لم يعتبروا الاستسلام في القن بناء على شمول ما مر من وجوب الدفع له تغليا للشأبة المال المقتضية لالغاء النظر للاستسلام اذ هو انما يكون من مستقل اما غير المحترم كران محصن وتارك صلاة وقاطع تحتم قتله فكل الكافر

وبحث الاذرعى وجوب
الدفع عن العضو عند ظن
السلامة وعن نفس ظن
بقتلها مفسد في الحریم
والمال (والدفع عن غيره)
بما مر بانواعه (كهو عن
نفسه) جوازا ووجوبا
مالم يخش على نفسه نعم
لوصال كافر على كافر لم
يلزم المسلم دفعه عنه وإن
لزمه دفعه عن نفسه ولو صيل
على ما يده كوديعة لزمه
الدفع عنه لانه لزم حفظه
بل جزم الغزالي بوجوبه
عن مال الغير مطلقا ان أمكنه
من غير مشقة بدن أو
خسران مال أو نقص جاه
قاله وهو أولى من وجوب
رد السلام ووجوب أداء
شهادة يعليها ولو تركها
ضاع المال المشهود به ويجب
بمنع الاولوية اذ ترك الرد
والاداء يورث عادة ضغائن
مع عدم المشقة فيهما بوجه
بخلاف ما هنا (وقيل
يجب) الدفع عن الغير إذا
كان ادبيا محترما ولم يخش
على نفسه (قطعا) لان له
الاثر بحق نفسه دون حق
غيره واختاره جمع الخبر
أحد من أذل عنده مسلم
فلم ينصره وهو يقدر أن
ينصره أذله الله على رؤس
الخلاق يوم القيامة ومحل
الخلاف في غير النبي فيجب
الدفع عنه قطعا وفي غير

سم على حج اه ع ش (قوله وبحث الاذرعى الخ) وهو بحث حسن اه (قوله وجوب الدفع عن العضو الخ) اي لانه ليس هنا شهادة يجوز لها الاستسلام رشدي ومغنى عبارة سم ان كان هذا مفروضا فيما اذا كان الصائل مسلما فيؤخذ منه الوجوب إذا كان كافرا أو بهيمة بالاولى اه (قوله وعن نفس الخ) إذا أمكن اه مغنى (قوله بقتلها مفسد الخ) ومن ذلك ما يقع في قرى مصر من تغلب بعضهم على بعض فيجب على من قصد ان يدفع عن نفسه وحرمة حيث أمكن الدفع اه ع ش (قوله والمال) عبارة المغنى والاطفال اه (قوله) عن غيره بما مر الخ) عبارة المغنى عن نفس غيره إذا كان أدبيا محترما ولو رقية اه (قول المتن كدوعن نفسه) قد يقتضى انه يجب الدفع عن مال الغير إذا كان مرهونا أو مؤجرا كافي مال نفسه كما تقدم والظاهر عدم الوجوب سم على حج وهو ظاهر ان كان المراد انه مرهون عند غير الدافع اما ان كان مرهونا تحت يد الدافع فقد يقال بوجوب الدفع لانه لزم حفظه بقضه فاشبه الوديعة لانية اه ع ش (قوله جوازا) الى قوله و ظاهر في المغنى الا قوله ويجب الى المتن (قوله مالم يخش الخ) قيد في الوجوب كما علم بما مر اه رشدي عبارة المغنى فيجب حيث يجب ويتنى حيث يتنى ومحل الوجوب إذا امن من الهلاك كما صرح به في اصل الروضة اه وقضية هذا ان جواز الدفع لا يشترط بذلك مطلقا جاز الاستسلام ام لا (قوله نعم لوصال) عبارة النهاية لوصال حربى على حربى الخ وهو اوجه لان الاوجه وجوب دفع الكافر عن الذى خصوصاً إذا اراد قتله لانه لا ينقص عن حمار و الحمار يجب دفعه من يريد قتله حتى مالكم رسم على حج وهذا يخالف لما مر في قول الشارح وجوب الدفع عن الذى الخ لان يحمل ما هنا على ما مر اه ع ش (قوله كافر على كافر) عبارة المغنى شخص على غير محترم حربى اه وهى موافقة لعبارة النهاية المتقدمة بل احسن منها (قوله كوديعة الخ) عبارة المغنى قال الغزالي وإن كان أى المال الذى لا روح فيه مال محجور عليه او وقف او مالا مودعا وجب على من هو يده الدفع عنه اه وكذا في الرشدي لكنه نقله عن الاذرعى لا الغزالي (قوله لزمه الدفع الخ) اي اذا امن على نحو نفسه اه رشدي (قوله بل جزم الغزالي الخ) ضعيف اه ع ش (قوله مطلقا) اي سواء كان يده كوديعة ام لا (قوله ولو تركها الخ) جملة حالية (قوله ويجب بمنع الاولوية) معتمد اه ع ش (قوله بخلاف ما هنا) هذا تحكم بل مكاررة واضحة سم على حج وذلك لان صاحب المال إذا علم ان غيره قد رعى دفع اخذه بلا مشقة بوجه يتالم بذلك اشد من تألم بعدم رد السلام عنه ومن عدم اداء الشهادة له لا مكان الوصول إلى حقه بدون ادائه باحتمال ان من عليه الحق يقر عند عرض البين عليه مثلاً اه ع ش عبارة الرشدي فيه ان فرض كلام الغزالي ان لا مشقة و اما عدم الضغائن فمنوع اه (قوله الدفع) الى المتن في النهاية لا لقوله واختاره الى ومحل الخلاف (قوله من اذل) ببناء المفعول (قوله فيجب الدفع عنه) اي ولو ميتا فيمتنع من يتعرض له بالسب اه ع ش (قوله لو جوب ذلك) اي الدفع عن الغير عليهم اي الامام ونوابه (قوله وبحث) الى قوله قال الامام كان الاولى ذكره قيل قوله نعم لوصال الخ كافي المغنى (قوله وبحث البلقينى عدم سقوط الوجوب الخ) ضعيف اه ع ش عبارة المغنى وهذا البحث ظاهر إذا كان في الصف وكانوا امثليه فاقبلوا فلا ولا يلزم العبد الدفع عن سيده عند الخوف على روحه بل السيد في ذلك كالا جنبي حكاه الرافعى عن الامام ويؤخذ منه كما قال الزركشى انه

(قوله وبحث الاذرعى وجوب الدفع عن العضو عند ظن السلامة) ان كان هذا مفروضا إذا كان الصائل مسلما فيؤخذ منه الوجوب إذا كان كافرا أو بهيمة بالاولى (قوله كهو عن نفسه) قد يقتضى انه يجب الدفع عن مال الغير إذا كان مرهونا أو مؤجرا كافي مال نفسه كما تقدم والظاهر عدم الوجوب لانه بالنسبة لما لك مال الغير وبالنسبة للبرتين لا يزيد على ملكه الذى لا يجب الدفع عنه والمالك وجب الدفع عن مال نفسه المرهون او المؤجر لتوجه حق الغير عليه وهذا المتيوجه الحق عليه بل على مالك ذلك المال ويحتمل خلافة فليتأمل (قوله نعم لوصال كافر على كافر) عبارة رد لوصال حربى على حربى الخ وهو اوجه لان الاوجه وجوب دفع الكافر عن الذى خصوصاً إذا اراد قتله لانه لا ينقص عن حمار و الحمار يجب دفعه من يريد قتله حتى مالكم رسم (قوله بل جزم الغزالي بوجوبه) كذا شرح م (قوله بخلاف ما هنا) هذا تحكم بل مكاررة

بالخوف على نفسه في قتال الحربين والمرتين قال الامام ولا يختص الخلاف بالصائل بل من أقدم على محرم فهل للاحاد منه حتى بالقتل قال
الاصوليون لا وقال الفقهاء نعم قال الرافعي (١٨٦) وهو المنقول حتى قالوا المن علم شرب خمر أو ضرب طنبور في بيت شخص أن يهجم عليه

لا يلزم الابن الدفع عن أبيه أيضاً ولم يتعرضوا له أى لوضوحه اه معني (قوله بالخوف على نفسه) أى نفس
الدافع اه عشر (قوله فهل للاحاد منه الخ) عبارة النهاية للاحاد منه خلافاً للاحد ولين حتى لو علم شرب خمر
الخ وعبارة المعنى بل من أقدم على محرم من شرب خمر أو غيره فليعض الآحاد منه ولو اتى على النفس كما قال
الرافعي انه الموجود في كتب المذهب حتى قالوا الخ والغزالي ومن تبعه عبروا هنا بالجواب ولا ينافيه تعبير
الاصحاب بالجواز إذ ليس مرادهم أنه يحرم بل انه جائز بعد امتناعه قبل ارتكابه ذلك وهو صادق بالجواب
اه (قوله أن يهجم عليه) أى على متعاطيه لازالته نهي عن المنكر اه معني (قوله ان محل ذلك) أى وهو لم ين
علم شرب خمر الخ (قوله لان التغرير بالنفس) أى تعريضها للملكة اه قاموس (قوله والتعرض الخ)
تطع تفسير اه عشر (قول المتن جرة) وهى بفتح الجيم إناؤه من غفار اه معني (قوله مثلاً) إلى قول
المتن ويدفع في المعنى إلا قوله هذا قيد للخلاف وإلى قول المتن وأمكن هرب في النهاية إلا قوله نعم إلى
ولولم يجد (قوله من علو) بوزن قتل (قوله إذ لا اختيار الخ) علة للضمان (قوله يحال عليه) أى على اختياره
عبارة المعنى حتى يحال عليها اه أى يحال السقوط على الجرة (قوله بخلاف البهيمة) أى فإن لها نوع اختيار
اه معني (قوله فصار) أى كاسر الجرة (قوله كروشن) المراد به الخارج إلى الشارع فإنه يضمنه تلقاه
فكذلك ما وضع عليه اه بجري (قول لم يضمنها كاسرها الخ) أى ويضمن واضعها ما تلف بها لتقصيره
بوضعه اه على ذلك الوضع ولو اختلفا في التقصير وعدمه صدق الغارم لان الاصل براءة الذمة واخذ من قول
الشارح الآتي ولو تنازعا في أنه أمكنه الخ اه عشر (قوله ولو حالت بهيمة بينه الخ) أى لم تمكن جائعاً آمن
وصوله إلى طعامه إلا بقتلها اه معني (قوله فلا يلزمه دفعها) الاولى فلا يجوز له دفعها أى حيث كانت
واقفة في محل لا يختص بصاحب الطعام فإن وقفت في ملكك أى ما يستحق منفعتة فصائلة عليه فيخرجها
بالاخف اخذاً عما ياتي قاله عش و أشار الرشيدى إلى رده بقوله انظر هل يجوز له دفعها وإن أدى لنحو قتلها
وفي كلامهم إشارة إلى الجواز واعلم ان صورة المسئلة انه مضطر إلى الطعام اه اقول وكذا يشير إلى الجواز
توجيه المعنى الضمان هنا بقوله لانهم تقصده وقتله اه دفع الهلاك عن نفسه بالجوع فكان كاكل المضطر طعام
غيره فانه موجب للضمان اه (قوله ويضمنها) أى إن دفعها لان الصورة انهم تقصده ولم تقصد ماله اه
عشر (قوله وفارق) أى عدم ضمان البهيمة هنا (قوله لانه حق الله) أى وما هنا حق الآدمى (قوله المعصوم)
صفة الصائل وسيد كر تحترزه بقوله اما المهدر الخ وقوله على شى الخ متعلق بالصائل (قوله ومنه) إلى
قوله ويظهر في المعنى (قوله ومنه) أى الصيال (قول المتن بالاخف) (وينبغى أن يعلم أنه يجوز دفع الصائل
بالدعاء عليه بكف شره عن المصول عليه وإن كان بهلاً كـ حيث غلب على الظن انه لا يندفع إلا بالهلاك وانه
لا يجوز دفعه بالسحر لان السحر حرام لذاته اه عشر (قوله باعتبار غلبة ظن المصول الخ) لعله جرى على
الغالب والمراد باعتبار غلبة ظن الدافع اه رشيدى (قوله وعليه الخ) أى على ما بعد الضرب (قوله بمعجمة
ومثلية) احتراز عن الاستعانة بمهملة وموحدة (قوله إن لم يترتب على الاستغاثة الخ) ظاهر السياق ان
الاستغاثة وان ترتب عليها ما ذكر مقدمة على الضرب ولعله غير مراد اه رشيدى (قوله وعليه الخ) أى على
واضحة (قوله ولو حالت بهيمة الخ) كذا في الروض كغيره ايضاً وقال قبل ذلك يجوز دفع كل صائل عن
آدمى وبهيمة عن كل معصوم من نفس وطرف ويضع ومقدماته ومال وان قل اه وبه تبضح الفرق بين مسئلة
حيلولة البهيمة ومسئلة صياها على المال وانها في الاولى لم يوجد منها صيال على الطعام بل مجرد الحيلولة والمنع
من الوصول اليه وأنها لو صالت عليه كان من قبيل الصيال على المال فله دفعها وان أدى إلى اتلافها
ولا ضمان على أن قوله فلا يلزمه دفعها لا ينافي جواز الدفع نعم يختلف الحال بالضمان وعدمه

ويزيل ذلك فان أبوا قاتلهم
فان قتلهم فلا ضمان عليه
ويثبت على ذلك وظاهر ان
محل ذلك ما لم يخش فتنة من
وال جائز لأن التغرير
بالنفس والتعرض لعقوبة
ولادة الجور ممنوع (ولو
سقطت جرة) مثلاً من علو
على انسان (ولم تندفع عنه الا
بكسرها) هذا قيد للخلاف
فكسرها (ضمنها في الاصح)
وان كان كسرها واجبا
عليه لو لم تندفع عنه الا به
اذلا اختيار لها يحال عليه
بخلاف البهيمة فصار كمن مضطر
لطعام يأكله ويضمنه لانه
لمصلحة نفسه وبحث البلقينى
ومن تبعه ان صاحبها لو
وضعها بمحل يضمن كروشن
أو مائلة أو على وجه يغلب
على الظن سقوطها لم يضمنها
كاسرها قطعاً لان واضعها هو
الذى اتلفها ولو حالت بهيمة
بينه وبين طعامه لم تكن صائلة
عليه لانهم لا تقصده فلا يلزمه
دفعها ويضمنها وفارق ما مر
فيما لو عم الجراد الطريق
لا يضمنه المحرم لانه حق لله
تعالى فسومح فيه (ويدفع
الصائل) المعصوم على شى
بما مر ومنه أن يدخل دار
غيره بغير اذنه ولا ظن رضاه
(بالاخف) (فالاخف باعتبار
غلبة ظن المصول عليه
ويجوز هنا العض ويظهر

ترتب

أنه بعد الضرب وقبل قطع العضو وعليه يحمل قولهم يجوز العض ان تعين للدفع

(فان أمكن) الدفع (بكلام) يزجره به (أو استغاثة) بمعجمة ومثلية (حرم الضرب) وظاهره استواء الزجر والاستغاثة وهو متجه
ان لم يترتب على الاستغاثة الحاق ضرره اقوى من الزجر كما سماك حاكم جائز له والا وجب الترتيب بينهما وعليه يحمل اطلاق

من أوجهه وواضح أن أوجهه فهو بالنسبة لغير الضمان لما علم بامره أنه لا ضمان بمثل (١٨٧) ذلك كالأحكام للقاتل (أو يضرب

يده حرم سوط أو بسوط
حرم عصا أو بقطع عضو
حرم قتل) لأنه يجوز
للضرورة ولا ضرورة
للاغلاظ مع إمكان الأسهل
وهي انتقل لمرتبة مع
الاكتفاء بدونها ضمن
نعم لمن رأى مولجا في
اجنية قتله وإن اندفع
بدونه على ما قاله الماوردي
والرواي لا نه في كل لحظة
مواقع لا يستدرك بالاناة
وفي قتله هذا وجهان أحدهما
قبل دفع فيخص بالرجل
ولو بكرا والثاني حد
فيقتل المحصن منهما ويحصد
غيره ولا يظهر قتل الرجل
مطلقا انتهى والذي في الام
بقتل المحصن منها باطنا كما
مرأول التعزير واما غيره
فالذي يتجه فيه انه لا يقتله
الا ان ادى الدفع بغيره
إلى مضى زمن وهو
متلبس بالفاحشة ولو لم
يجد الموصول عليه الاسفا
جازه الدفع به وإن كان
يندفع بالعصا اذ لا تفسير
منه في عدم استصحابها
ولذلك من احسن الدفع
بطرف السيف من غير
جرح يضمن به بخلاف
من لا يحسن ولو التحم
القتال بينهما خرج الامر
عن الضبط سيما لو كان
الصائلون جماعة لإدراة
الترتيب حينئذ تؤدي إلى
اهلاكه اما المهدر كران

ترتب ما ذكر على الاستغناء (قوله من أوجهه) أي الترتيب بينهما (قوله فهو) أي إيجاب الترتيب (قوله
لأنه يجوز) إلى المتن في المعنى إلا قوله نعم إلى ولو لم يجد وقوله ولذلك إلى ولو التحم (ولا ضرورة للاغلاظ) الخ
ولو اندفع شره كان وقع في ماء أو نار أو انكسرت رجله أو حال بينهما جدار أو خندق لم تضربه كافي الروضة
نهاية ومعنى (قوله) متى انتقل لمرتبة (الخ) ولو اختلفا صدق الدافع كما يأتي في قوله ولكن الحكم كذلك في كل
صائل اه عش (قوله وإن اندفع بدونه) الخ) كلام الشيخين وغيرهما صرح بخلاف ذلك ولهذا قال شيخنا
الشهاب الرملي ان المعتمد خلاف ما قاله الماوردي والرواي وأنه يجب الترتيب حتى في الفاحشة انتهى
اه سم عبارة المعنى وهو أي ما قاله الماوردي والرواي مردود لقول الشيخين في الروضة وأصلها إذا وجد
رجلا يزني بأمرأة أو غير هالزمه منع دفعه فان ملك في الدفع فلا شيء وعليه وان اندفع بضرب وغيره ثم قتله
لزمه القصاص ان لم يكن الزاني محصنا فان كان محصنا فلا قصاص على الصحيح اه فهذا دليل على اشتراط
الترتيب اه وكذا اعتمد النهاية وجوب الترتيب في الفاحشة وقال عش هو معتمد اه (قوله) لأنه
(الخ) هذا التعليل من كلام الماوردي والرواي كما هو صريح المعنى خلافا لما يوهمه صنيع الشارح (قوله)
لا يستدرك بالاناة) أي لا يدرك منعه من الوقاع بالتأني فالسدين والتأني اذ تان والضمير للوج على حذف
المضاف والاناة بوزن قناة الثاني والآخرى والظاهر انه اسم مصدر لتأني اه بجري (قوله) فيخص
بالرجل) أي ولا يقتل المرأة مطلقا (قوله مطلقا) أي محصنا أولا (قوله) انتهى) أي قول الماوردي
والرواي (قوله بغيره) أي غير القتل (قوله ولو لم يجد) الخ) راجع إلى المتن: (قوله ولذلك) اسم الإشارة
راجع لقوله اذ لا تقصير منه اه عش (قوله بطرف السيف) أي ظهره (قوله يضمن به) أي بالدفع
بالسيف أي يحصد (قوله ولو التحم) الخ) عبارة المعنى ويستثنى من مراعاة الترتيب مسائل الأولى ولو التحم
القتال بينهما واشتد الامر عن الضبط سقط مراعاة الترتيب كما ذكره الامام في قتال البغاة اه زاد النهاية
وهو ظاهر لأنه في هذه الحالة لوراعينا الاخف افضى إلى هلاكه اه (قوله) فلا تجب مراعاة هذا الترتيب
(الخ) أي ما لم يكن مثله اه عش (قوله) صالح محترم) إلى قول المتن ومن نظار في النهاية إلا قوله وقضية المتن
إلى المتن وقوله فض وقوله المعصوم أو الحربي وقوله أما غير المعصوم إلى قيل (قوله أو تحصن) إلى قوله كذا
قيل في المعنى (قوله أو تحصن) الخ) عطف على هرب (قوله محترم على نفسه) أي نفس الموصول عليه ولو قلب
فقال على نفسه محترم كان واضح اه عش (قوله بشيء) أي كحصن وجماعة اه معنى (قوله وظن) الخ)
عطف على جملة أمكنه هرب (قوله فان لم يهرب) أي مع إمكانه (قوله وقته) أي بالدفع (قوله على الأوجه
محله كما هو الفرض حيث ظن ان الهرب ينتجه فلو ظن انه ان هرب يطعم فيه ويتبعه ويقتله لم يجب الهرب

(قوله أو بسوط حرم عصا) أي أو بعصا حرم سيف (قوله وإن اندفع بدونه) كلام الشيخين وغيرهما صرح
بخلاف هذا وعبارة الباب كالروض وأصله فان اندفع بغير القتل فقتله فالقود ان لم يكن محصنا انتهى
ولهذا قال شيخنا الشهاب الرملي المعتمد خلاف ما قاله الماوردي والرواي وأنه يجب الترتيب حتى في الفاحشة
اه لكن نوافق ما قاله بالنسبة للمحصن ما في شرح الروض وغيره مما نصه قال البلقيني ومحله أي رعاية
الترتيب في المعصوم اما غيره كالخربي والمرتبة العدو ل إلى قتله لعدم حرمة إلا ان يستثنى من غير المعصوم
الزاني المحصن حال زناه فيحتاج للفرق ولا وجه له لأنه إذا جازا ابتداء الزاني المحصن بالقتل مع عدم تلبسه
بالزنا حال صياله فمع تلبسه به أولى نعم يمكن منازعة البلقيني فيما قاله بكلام الشيخين لتضمنه وجوب الترتيب
في الزاني المحصن مع عدم عصمته فان قضية ذلك انه لا فرق بين المعصوم وغيره في وجوب الترتيب فليتأمل
لكن هذا غير ظاهر في الحربي لجواز قتله ابتداء ولو في غير صيال (قوله كران محصن) قضيته استثنائه مما تقدم
فيما لو رأى مولجا في اجنية على ما فاده كلام الشيخين من وجوب مراعاة الترتيب لكنه غير ظاهر لأنه إذا
وجب الترتيب مع الناس بالفاحشة فمع غير هالولى (قوله لزمه القود على الأوجه) وهو المعتمد ش مر

محصن وتارك صلاة بشرطه فلا تجب مراعاة هذا الترتيب فيه (فان) صالح محترم على نفسه و(أمك) هرب) أو تحصن منه بشيء وظن
النجاة به وإن لم يتدبها (فالذهب وجوبه وتحريم قتله) لأنه ما مور بتخليص نفسه بالافون فالام وزان لم يهرب وقوله لزمه القود على الأوجه

خلافا للبعوى ولو صلب على ماله ولم يمكنه (١٨٨) الحرب لم يلزمه كما يحتمل الاذرعى ان يهرب ويدعه له او على بضعه ثبت ان أمن على نفسه

بناء على وجوب الدفع عنه
كذا قيل والذي يتجه
وجوب الحرب هنا ان
امكن ايضا محل قولهم
يجب الدفع عنه ان تعين
طريقا بان لم يمكنه هرب
ونحوه ولو صلب عليه
مرتد او حربى لم يجب
هرب بل لا يجوز حيث
حرم الفرار وقضية المتن
انه لو امكنه الحرب لم
يحرم عليه الزجر بالكلام
وهو متجه ان كان غير شتم
والا وجب وعليه يحمل
قول شيخنا في منهجه كهر
فزجر (ولو عضت يده)
مثلا (خلصها) بفك لحي
فضرب فم فسل يد فعض
فقسم عين فقلع لحي
فمصر خصية فشق بطن
ومتى انتقل لمرتبة مع
امكان اخف منها ضمن
نظير ما مر وقد اشار الى
هذا الترتيب بقوله
(بالاسهل من فك لحيه)
اى رفع احداهما عن الآخر
من غير جرح ولا كسر
(وضرب شديقه) ولا يلزمه
تقديم الانذار بالقول
(فان عجز) عن واحد منها
بل او لم يعجز كما اقتضاه
كلام الشافعى وكثيرين
قال الاذرعى والوجه
الجزم به اذا ظن انه
لورتب افسدها العاض
قبل تخليصها من فيه فبادر
(فسلبها) المعصوم او الحربى
(فندرت) بالنون (اسنانه)

لذا لمعنى له حيث بل له قتاله ابتداء ولا يلزمه شيء ان قتله اه عش بادنى تصرف (قوله خلافا للبعوى)
فانه قال تلزمه الدية اه معنى (قوله على ماله) يعنى عليه لاجل ماله كما هي عبارة الراعى اه رشيدى (قوله
به) اى مع المال (قوله ويدعه له) اى يترك المال للصائل (قوله على بضعه ثبت الخ) الظاهر ان الشارح
هنا خلط مسألة بمسئلة اخرى ويعلم ذلك من عبارة القوت ونصها واما لو كان الصيال على حرمة فقضية البناء
على وجوب الدفع انه لا يلزمه الحرب ويدعمه بل يلزمه الثبات اذا امن على نفسه وإن امكنه الحرب بهم
فكالحرب والتحصن بنفسه وأولى بالوجوب انتهت فمسلتان الاولى اما اذا امكنه الحرب بنفسه دون
البضع والثانية اذا امكنه الحرب به وما نسب لبعضهم من متعلق الاولى وما استقر به من متعلق الثانية ولم
يتوارد طرفا الخلاف على محل واحد فامل اه رشيدى اقول وصنيع الشارح كالتلخيص ظاهر فى ارادة بضع
الموصول نفسه لاحرمه كما يفيد قولها الآتى ومحل قولهم الخ وجزم بذلك عش كما يأتى آنفا (قوله
بناء على وجوب الدفع) معتمد وقوله عنه اى البضع وقوله والذي يتجه وجوب الحرب هنا اى فيجب على
المرأة الحرب وليس المراد وجوب الحرب على من يدفع عنها اخذ من قوله ومحل قولهم الخ اه عش
(قوله إن تعين الخ) خبر ومحل قولهم الخ (قوله ولو صلب عليه مرتد الخ) محترز قوله محترم (قوله
حيث حرم الفرار) اى بان كان فى صف القتال ولم يزد المرتد او الحربى على مثله عش ومعنى عبارة
سم سياق ان حرمة الفرار مخصوصة بالصف اه (قوله وقضية المتن الخ) اى حيث اقتصر على تحريم
القتال (قوله ان كان) اى الزجر (قوله وجب) اى الحرب وكان الواضح حرم اى الزجر (قوله وعليه
الخ) اى على الزجر بالشتم (قوله مثلا) الى قوله اما غير المعصوم فى المعنى الا قوله كما اقتضاه الى فبادر
وقوله المعصوم او الحربى (قوله مثلا) ينبغى ان نحو ثوبه كاليد اه سم (قوله فضر بقم) اى حيث لم
يكن الضرب اسهل من فك اللحي ولا تقدم الضرب اخذنا من قول المتن بالاسهل الخ اه عش (فسل
يد) اى حيث ترتب عليه تناثر اسنانه ولا فقد يكون السهل اسهل من ضرب الفم بل ومن فك اللحي اه
عش (قوله اى رفع احدهما الخ) فيه ان اللحين هما العظام اللذان عليهما الاسنان السفلى فلا يظهر
هذا التفسير فامله اريد باللحين هنا العظم الذى فيه الاسنان الاسنان السفلى والذى فيه الاسنان العليا مجازا
عش زاد الرشيدى وكان يمكن ابقاء المتن على ظاهره والمعنى فك اللحين اللذين هما الفك الاسفل عن الفك
الاعلى اى رفعها عنه اه (قول المتن وضرب شديقه) بكسر الشين وهما جانبا الفم اه معنى (قوله ولا
يلزمه تقديم الانذار الخ) اى حيث يعلم عدم افادته نهاية وسم (قوله عن واحد منها) المناسب لاول
كلامه ان يقول عن كل منهما فامل (قوله الجزم به) اى بقوله اولم يعجز اه عش (قوله اذا ظن الخ)
متعلق بالجزم به (قوله افسدها) اى اليد مثلا (قوله فبادر) عطف على قوله يعجز عن واحد منهما اه
عش اقول بل على قوله لم يعجز (قوله فى ذلك) اى فى سقوط الاسنان بالسل (قوله والعاض المظلوم)
اى كان اكره عليه او تعدى عليه آخر دفعه بالعض وكان امكن دفعه بغيره عش ورشيدى (كالظالم)
اى فلا يجوز له العض مالم يتعين طريقا كما مر قاله عش والاولى فلا تضمن اسنانه الساقطة بالسل (قوله
اما غير المعصوم الملتزم) كالمرتد اه سم اى الزانى والمحصن وتارك الصلاة بشرطه وقاطع الطريق المتحتم
قتله (قوله مع ذلك) اى عدم عصمة المعصوم (قوله ان العض لا يجوز بحال) اى فى غير الدفع كما علم

(قوله حيث حرم الفرار) سياق فى السير ان حرمة الفرار مخصوصة بالصف (ولو عضت يده مثلا) ينبغى ان
نحو ثوبه كذلك (قوله فقلع لحي فمصر خصية) قد يتوقف فى اطلاق تقديم قلع اللحي على عصر الخصية (قوله
ولا يلزمه تقديم الانذار بالقول) قياس وجوب الدفع بالاخف للزوم حيث افاد (ايضا) ولا يلزمه تقديم
الانذار الخ قال فى شرح الروض كما جزم به الهاوردى والروبانى اه (قوله ايضا) لا يلزمه تقديم الانذار
بالقول حيث يعلم عدم افادته مر (قوله اما غير المعصوم الملتزم) كالمرتد (قوله ان العض لا يجوز بحال)

أى سقطت (فهدر) لما فى الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قضى فى ذلك بعدم الدية والعاض المظلوم كالظالم لان العض بما
لا يجوز بحال اما غير المعصوم الملتزم فيضمن على ما قاله البلقينى وغيره وهو بعيد لان العاض مع ذلك مقصر لما تقرر ان العض لا يجوز بحال

إلا فيما مر فإن قلت يؤيده ما علم عامر أنه ليس للمهر دفع الصائل عليه المقتضى أنه يضمه قلت ممنوع لأن ذلك يجوز قتله من حيث ذاته وحرمة
إنما هي لنحو الاقتيات على الامام بخلاف البعض غير المتعين للدفع لا يتصور إباحته ثم رأيت (١٨٩) بعض شراح الارشاد ذكر نحو ذلك قبل

قضية المأثم التخيير بين الفلک والضرب وليس كذلك بل الفلک مقدم لأنه أسهل أم وليس في محله لأنه لم يخير بين الشيئين بل أوجب الأسهل منهما وهو الفلک كما تقرر ولو تنازعا في أنه أمكنه الدفع بشيء فعدل لا غلظ منه صدق المعروض كما جزم به في البحر قال الأذرعى وليكن الحكم كذلك في كل صائل أم نعم إن اختلغا في أصل الصيال لم يقبل قول نحو القاتل الابينة أو قرينة ظاهرة كدخوله عليه بالسيف مسلولا وإشرافه على حرمة (ومن نظر) بضم أوله (الى) واحدة من (حرمة) بضم فتح ثم هاء أى زوجاته وامائه وعارمه ولو أماء وكذا ولده الامرد الحسن ولو غير متجرد وكذا اليه في حال كشف عورته وقيل مطلقا واختير ومثله خنى مشكل أو محرم للناظر مكشوفها (في داره) الجائز له الانتفاع بها ولو بنحو اعارة وإن كان الناظر المعبر كارجحه الأذرعى وغيره وكداره بيته من نحو خان أو رباط كما هو ظاهر دون نحو مسجد وشارع ومغصوب (من كوة

عامر أم رشيدى عبارة المغنى وشرح الروض والمنهج إلا إذا لم يمكن التخلص إلا به أم (قوله) إلا فيما مر (قوله) أى فى شرح ويدفع الصائل بالاختف وفى شرح ولو عضت يده خلاصها (قوله) يؤيده (قوله) أى قول البلقينى وغيره (قوله) عامر (قوله) أى كانه يريد قوله أول الباب فى شرح له دفع كل صائل مانصه وكذا عن نفسه إن كان الصائل غير معصوم أم فانه يفيد منع دفعه إن كان معصوما أم سم (قوله) لأن ذاك (قوله) أى المهر (قوله) وهو حرمة (قوله) أى قتل المهر (قوله) ولو تنازعا) الى قوله فان قلت فى المغنى الاقوله ولو أماء وقوله واختير وقوله لا يميزا وقوله اليه حالة تجرده (قوله) نعم إن اختلغا (الخ) ولو قتل شخص آخر فى داره وقال إنما قتلته دفاعا عن نفسى أو مالى وانكر الولي فعله البينة بانه قتله دفاعا ويكنى قولها دخل داره شاهرا سلاحه ولا يكتفى قولها دخل سلاح من غير شهر إلا أن كان معروفا بالفساد أو كان بينه وبين القتل عداوة فيكنى ذلك للقرينة كما قاله الزركشى ولا يتعين ضرب رجله وإن كان الدخول بهما لأنه دخل بجميع بدنه فلا يتعين قصد عضو بعينه ولو اخذ المتاع وخرج فله أن يتبعه ويقاته الى أن يطرده ولا يجوز دخول بيت شخص إلا بأذنه ما لم يكن كان أو مستأجرا أو مستعيرا فإن كان أجنبيا أو قريبا غير محرم فلا بد من إذن صريح سواء كان الباب مغلقا أم لا وإن كان محرما فإن كان ساكنا مع صاحبه فيه لم يلزمه الاستئذان ولكن عليه أن يشعره بدخوله فيه بفتحج أو شدة وطء أو نحو ذلك ليستتر العريان فإن لم يكن ساكنا معه فإن كان الباب مغلقا لم يدخل إلا بأذنه وإن كان مفتوحا فوجهان والأوجه الاستئذان أم مغنى وروض مع شرحه (قوله) أو قرينة (الخ) ظاهر صنيعة أن القرينة كافية ولو بدون بيته وقدم انقاع المغنى والروض ما يخالفه (قوله) بضم أوله (الى قوله) وكداره فى النهاية الاقوله وقيل مطلقا واختير (قوله) بضم فتح جمع حرمة بضم فسكون (قوله) وكذا ولده الامرد (الخ) أى بناء على حرمة النظر اليه كفى شرح الروض ومثل ولده هو نفسه لو كان امرد حسنا كما هو ظاهر ونبه عليه ابن قاسم أم رشيدى (قوله) وكذا (الى (الخ) أى لرجل صاحب الدار وكذا ضمير مثله (قوله) مكشوفها) أى حال كون كل من الخنى المشكل والمحرم مكشوف العورة (قول المتن فى داره) الضمير فيه راجع لمن له الحرم أما النظر فلا فرق بين أن يكون الموضوع الذى يطلع منه مملوكا أو شارعا أو غيره لأنه لا يحمل له الاطلاع أم مغنى (قوله) وكداره بيته) والخيمة فى الصحراء كالبيت فى البنيان مغنى (قول المتن من كوة) هى بفتح الكاف وحكى ضمها الطائفة أم مغنى (قوله) ولم يكن للناظر (الى قوله) فان قلت فى النهاية الاقوله لا يميزا وقوله اليه حالة تجرده (قوله) ولم يكن للناظر (الخ) كقوله لا تاقى ولم يكن الناظر (الخ) عطفه على قول المتن ومن نظر (الخ) (قوله) شبهة) فإن نظر لحظية أو شراءه حيث يباح له النظر لم يجز رمية أم نهاية (قوله) ولو امرأة) أى وخنى مشكلا أم مغنى (قوله) مطلقا) أى متجردا أولا (قوله) ومراها) عطف على قوله امرأة وكان الانسب أو بدل الو أو مغنى (قوله) ولم يكن الناظر اليه (الخ) أخرج الناظر الى حرمة فليراجع اسم أقول قضية صنيع المغنى والنهاية حيث اسقطا قوله اليه حالة تجرده وكذا قضية التعميل الشمول للناظر الى حرمة أيضا بل بعض نسخ النهاية المزيد فيه وإن حرم نظر هاصريه فيه (قوله)

قال فى شرح المنهج قال ابن أى عصرون إلا إذا لم يمكن التخلص إلا به أم فأن أريد لم يمكن التخلص إلا به بالنسبة لما ذونه لا لما فوه لم يشكلى على قول الشارح لأن البعض لا يجوز بحال قوله السابق فعوض فليتأمل ثم رأيت قول الشارح إلا فيما مر كانه يريد نحو قوله فى شرح قول المصنف أول الباب له دفع كل صائل مانصه وكذا عن نفسه إن كان الصائل غير معصوم فانه يفيد منع دفعه إن كان (قوله) بل أوجب الأسهل منها وهو الفلک لا يخفى أن ظاهر المتن أن الأسهل قديكون ضرب شديقه ويوجه بانه قد يكون بلحيه علة لا يؤمن معها من الفلک أن يحصل نحو جرح ويتأق التخلص بضرب دون ذلك فى الضرر (قوله) وكذا (الى فى حال كشف عورته) قد يكون هو امرد حسن فينبغى أن لا يتقيد بحال كشف عورته (قوله) ولم يكن الناظر اليه) أخرج الناظر

أو ثقب بفتح المثلة صغير كل منهما (عمدا) ولم يكن الناظر شبهة فى النظر ولو امرأة أى لرجل مطلقا أو امرأة متجردة أخذا بما تقرر فى الرجل أو المحرم المنظور اليه ومراها لا يميزا ولم يكن الناظر اليه حالة تجرده أحد أصوله كالأبحد بقذفه ولا يقتل بقتله فإن قات

تلك معصية انقضت فاقضت حرمة الاصل ان لا يؤخذ منه حدها وهما معصية النظر باقية فلم يرم دفعه عنها قلت الدفع بهذا التقدير من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في جواز اوجوبه على الفرع وانما الكلام هنا في الرمي المخصوص وقياس ما ذكر ان الفرع لا يفعله لان الشارع جعله كالحد بالنسبة لهذه المعصية الخاصة وقد صرحوا بان الاجنبى هنا لا يرمى بخلافه في الامر بالمعروف (فرماه) اى ذو الحرم ولو غير صاحب الدار اورمته المنظور اليها (١٩٠) كما بحث الاول البلقينى والثاني غير في حال نظره لانولى (بخفيف كحصاة) او قيل لم يجد

غيره (فاعماه او اصاب قرب عينه) بما خطى اليه منه غالباً ولم يقصد الرمي لذلك المحل ابتداء (فجرحه فمات فهدر) وان أمكن زجره بالكلام لحسب الصحيحين من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم فقد حل لهم ان يققوا عينه وفي رواية صحيحة فققوا عينه فلا دية له ولا قصاص وصح خبر لو ان امرأ اطلع عليك بغير اذنك ففقت ما كان عليك من حرج ولا نظر لكون المراهق غير مكلف لان الرمي لدفع مفسدة النظر وهي حاصلة به لما رانه في النظر كالبالغ ومن ثم يرى انه ليس مثله فيه لا يجوز رمية هنا وفارق من له نحو محرم بان هذا شبهته في المحل المنظور والمراهق لاشبهه له في ذلك على ان هذا من خطاب الوضع ومن ثم دفع صبي صال لكنه هنا لا يتقيد بالمراهق كما هو ظاهر وانما يجوز له رمية (بشرط عدم) حل النظر بخلافه لنحو خطبة بشرطه وعدم شبهة كما مر بان لا يكون ثم نحو متاع او (زوجه) او امة

تاك) اى كل من معصية القذف والقتل (قوله دفعه عنها) اى للاصل عن معصية النظر (قوله) وانما الكلام هنا في الرمي المخصوص (الخ) اى مع امكان المتع منه بنحو هرب الحرمة (قوله وقياس ما ذكر) اى من القذف والقتل (قوله بخلافه في الامر بالمعروف) اى فانه لا يتمتع على الاجنبى اه عش (قوله اى ذو الحرم) اى قوله ويكنى على الاوجه في النهاية الا قوله وان أمكن زجره بالكلام (قوله اى ذو الحرم الخ) زاد النهاية بخلاف الاجنبى الناظر من ملكه او من شارع اه قال الرشيدى قوله الناظر بالنصب بيان للضمير المنصوب في المتن كان قوله ذو الحرم بيان للضمير المرفوع وقوله من ملكه او من شارع اى او غيرهما اه (قوله ولو غير صاحب الدار) اى وهو ذو الحرم كما علم من كلامه كانى الزوجة واختها اه رشيدى اقول ويغنى عن الغاية المذكورة ما ذكره في شرح في داره الا ان يريد بها ذا الحرم الغير الساكن في الدار حين النظر وقد يؤيده قوله الا تى كما بحث الاول البلقينى اذ الساكن في الدار باذن صاحبها داخل فيما قدمه هناك فلامعنى لبحث البلقينى له فليراجع (قوله في حال نظره) اى قوله ومن ثم في المغنى الا قوله وان أمكن زجره بالكلام (قوله في حال نظره) منعلق برماه خرج به ما عطفه عليه بقوله لانولى اهرشيدى (قوله منه) الاولى التانيث (قوله وان أمكن زجره بالكلام) هذا التعميم لمجرد حل المتن والافقيه تفصيل ياتى في شرح قيل وانذار قبل رمية (قوله ولا نظر لكون المراهق الخ) هذا دفع لا يرد على قوله السابق ومرأها اه عش (قوله وفارق) اى المراهق (قوله على ان هذا) اى الرمي (قوله لكنه) اى الصبي هناى فى الصيال (قوله حل النظر) اى قوله ويكنى في المغنى الا قوله بشرطه وقوله ولو مجردتين (قوله بخلافه) اى النظر (قوله والواو بمعنى او) الصواب انها محالها كانه عليه سم اى لان القصد عدم الجميع وليس القصد عدم احدهما وان وجد الاخر لفساده اه رشيدى (قوله كون المحل مسكن) ولو لم يكن مسكنه لكنه كان هناك باذن مستحق المنفعة لحاجة فلا يبعد انه كذلك اه سم ولك ان تقول انه داخل في كلام الشارع اذ المراد بالمسكن ما يجوز الانتفاع به ولو بنحو العارية كما مر في شرح في داره (قوله من ذكر) الاول ما ذكر ليشمل المتاع (قوله ذلك) اى عدم كون من ذكر في المسكن (قوله والاصح لافرق الخ) كذا في النهاية والمغنى (قوله وحسب المادة النظر) اى فقد يرد ستر حرمة عن الناس وان كن مستترات مغنى واسنى (قوله تقديمه للاخف) اى قوله حيث لم يخف في النهاية الا قوله للاحاديث السابقة ولى قوله ويفرق في المغنى الا قوله حيث لم يخف مبادرة الصائل (قوله كما مر) اى فى الصيال (قوله والاصح عدم وجوبه) وهذا محمول على انذار لا يفيد الا ووجب تقديمه كما قاله الامام وهو مرادهم بدليل ما ذكره في دفع الصائل من تعيين الاخف فالأخف اى نهاية قال عش قوله والا ووجب تقديمه بظاهره وان تكرر منه ذلك اه (قوله للاحاديث السابقة) اذ لم يذكر فيها الا انذار اه مغنى (قوله نعم بحث الامام الخ) عبارة المغنى وقال الامام ومجال التردد في الكلام الذى هو مو عظة وتخييل قد يفيد ولا يفيد الخ فاما ما يوثق فلا يجوز ان يكون في

الى حرمة فليراجع (قوله بمعنى او) فيه نظر لا يخفى بل الصواب انها محالها (قوله مسكن احد من ذكر) لو لم يكن مسكنه لكنه كان هناك باذن مستحق المنفعة لحاجة فلا يبعد انه كذلك (قوله والاصح عدم وجوبه) وهذا محمول على انذار لا يفيد الا ووجب تقديمه كما قاله الامام وهو مرادهم بدليل ما ذكره في دفع الصائل من

ولو مجردتين (ومحرم) مستور ما بين سرتها وركبتها والواو بمعنى او (لناظر) واللام يجوز رمية لعذره حينئذ ويكنى على الاوجه وجوب كون المحل مسكن احد من ذكر وان كان ليس فيه حيث لم يعلم ذلك لان الشبهة موجودة حينئذ (قيل و) بشرط عدم (استتار الحرم) والابان استترن او كن في منعطف لا يراهن الناظر لم يجز رمية والاصح لافرق لعموم الاخبار وحسب المادة النظر ومران نحو الرجل لا بد ان يكون متجرداً وحينئذ فهل تجزده في منعطف لا يراه منه الناظر يبيح رمية اكتفاء بالنظر بالقوة كما في المرأة او يفرق محل نظر وعدم الفرق اقرب الى كلامهم (قيل و) بشرط (انذار قبل رمية) تقديمه للاخف كما مر والاصح عدم وجوبه للاحاديث السابقة نعم بحث الامام ان ما يوثق بكونه دفعا كتخويف

أوزعة من عجة لا خلاف في وجوبه واستحسانه حيث لم يخف مبادرة الصائل ولا ينافي ما هنا قو لهم لا يجوز له دفع من دخل داره تعديا قبل
انذاره لان ما هنا منصوص عليه وذلك مجتهد فيه فاجرى على القياس ويفرق ايضا بان النظر هنا يخفى ويؤدى إلى مفاسد فاباح الشارع تعطيل
آلة النظر منه او ما قرب منها بالغة في زجره لعظم حرمة وقضية هذه الاباحة ان لا تتوقف (١٩١) على انذار واما الدخول فليس فيه

ذلك فكان صائلا فأعطى
حكمه وخرج بنظر الاعمى
ونحوه ومستترق السمع
فلا يجوز رميها لقوات
الاطلاع على العورات الذى
يعظم ضرره بالكوة وما
معها النظر من باب مفتوح
ولو بفعل الناظر ان تمكن
رب الدار من اغلاقه كما هو
ظاهر او كوة او ثقب واسع
بان ينسب صاحبها لتفريط
لان تفريطه بذلك صيره
غير محترم فلم يحزله الرمى
قبل الانذار نعم النظر من
نحو سطح ولو للناظر او منارة
كبو من كوة ضيقة إلا
لا تفريط من ذى الدار حيث
وبعد النظر خطا وافتا
فلا يجوز رميها ان علم الرامى
ذلك نعم يصدق في ان الناظر
تعمد لان الاطلاع حصل
والقصد امر باطن قال
الشيخان وهذا ذهاب إلى
جواز الرمى من غير تحقق
القصد وفى كلام الامام ما يدل
على المنع حتى يتبين الحال
وهو حسن انتهى والذي
يتجه الاول حيث ظن منه
التعمد كما دل عليه الخبر
وكلامهم تحكما لقريئة
الاطلاع لان القصد امر
باطن لا يطلع عليه فلو توقف
الرمى على علمه لم يرم احد

وجوب البداء به خلاف قال الرافعى وهذا أحسن اه وهو ظاهر اه (قوله اوزعة) أى صياح (قوله)
حيث لم يخف مبادرة الصائل) الاولى تركه إذ الكلام في دفع الناظر بمخبره لا في مطلق الدفع الشامل
لدفع الصائل (قوله ولا ينافي ما هنا) أى من تصحيح عدم وجوب البداء بالانذار اه معنى (قوله داره)
أى او خيمته اه معنى (قوله تعديا) أى بغير اذنه اه معنى (قوله لان ما هنا) أى رمى المتطلع اه معنى (قوله)
منصوص عليه) أى كقطع اليد في السرعة اه معنى (قوله وذلك) أى دفع الداخل اه معنى (قوله منه) أى
النظر (قوله او ما قرب منها) عطف على الة النظر وكذا الضمير راجع اليها (قوله ان لا يتوقف) أى تعطيل
ما ذكر (قوله واما الدخول فليس فيه ذلك) قد يقال في الدخول مفاسد النظر وزيادة الا ان يكون الفرض
انه لم ينظر اه سم (قوله وخرج بنظر) إلى قوله وفى كلام الامام في النهاية لا اقوله ولو بفعل الناظر إلى او
كوة وقوله قال الشيخان وإلى قوله وقضية المتن في المعنى لا اقوله ونحوه وقوله كما دل إلى وبالحقيق (قوله)
وخرج بنظر الاعمى) أى وان جهل عما شرح روض وكذا بصير في ظلة الليل لانه لم يطلع على العورات
بنظره اه ع (قوله ونحوه) أى كضعيف البصر اه ع (قوله لقوات الاطلاع) عبارة المعنى والاسنى
إذ ليس السمع كالبر في الاطلاع على العورات اه (قوله وبالكوة الخ) قال في المعنى أى والاسنى اما الكوة
الكبيرة فكالباب المفتوح وفي معناها الشباك الواسع العين لتقصير صاحب الدار الا ان ينذره فيرميه كما
صرح به الحاوى الصغير وغيره ويؤخذ من التعليل انه لو كان الفاتح للباب هو الناظر ولم يتمكن رب الدار
من اغلاقه جاز الرمى وهو ظاهر اه وقد يؤخذ مما تقرر انه لو كان الشباك الواسع العين او الكوة الكبيرة في
جدار مختص بالناظر جاز رميها اذا لا تقصير حيثئذ من رب الدار ويكون النظر منها كالنظر من السطح اه
سيد عمر (قوله او ثقب) ومنه الطاقات المعروفة والان والشبايك اه ع (قوله قبل الانذار) انظر مفهومه
اه رشدى اقول مفهومه جواز الرمى بعده ان لم يندفع به كما مر عن المعنى والاسنى (قوله النظر خطا الخ)
عبارة المعنى ما اذا لم يقصد الاطلاع كان كان مجنونا او كان غصا الخ (قوله ان علم الرامى الخ) أى ظنه بقريئة
اه ع (قوله نعم يصدق الخ) معتمده اه ع (قوله والذي يتجه الخ) اعتمده النهاية كما مر افتا وكذا المعنى
عبارة ته وظاهر كما قال شيخنا ان ما ذكر ليس ذهابا بذلك اذا لا يمنع ذلك تحقق الامر بقرائن يعرف بها الرامى
قصد الناظر ولا يجوز رمي من انصرف من النظر كالصائل اذا رجع من صياله اه (قوله وكلامهم) عطف
على الخبر (قوله وبالحقيق) إلى قوله وانه في النهاية (قوله ونشاب) هو على وزن رمان النبل (قوله وهو
كذلك) اعتمده المعنى (قوله او لم يندفع به) أى رمى العين فاقرب منها (قوله على احد وجهين) رجح عبارة
النهاية في اوجه الوجهين اه (قوله او لم يندفع) الى المتن في المعنى (قوله سن ان يشده الخ) قضية السنية

تعين الاخذ فالأخف م رش (قوله واما الدخول فليس فيه ذلك) قد يقال في الدخول مفاسد النظر وزيادة
الا ان يكون الفرض انه لم ينظر (قوله ان لم يتمكن الخ) الذى في شرح الروض ويؤخذ من التعليل أى
بتقصير صاحب الدار انه لو كان الفاتح للباب هو الناظر ولم يتمكن رب الدار من اغلاقه جاز الرمى وهو ظاهر اه
وحاصله انه اذا كان الفاتح الناظر فان تمكن رب الدار من اغلاقه امتنع الرمى وان لم يتمكن جاز ولا يخفى ان
الموافق لذلك ان يقول الشارح ان تمكن رب الدار من اغلاقه بدل قوله ان لم يتمكن الخ لانه في بيان
ما امتنع الرمى فيه فليتأمل ثم رايت في نسخة اصلا حايوا فشرح الروض (قوله على احد وجهين) على اوجه
الوجهين مر (قوله سن ان يشده بالله) قضية السنة جواز دفعه بالسلاح وان افاد الانشاد فليراجع (قوله)

وعظمت المفسدة باطلاع الفساق على العورات وبالحقيق الثقيل الذى وجد غيره كحجر ونشاب فيضمن حتى بالقود وقضية المتن
تخييره بين رمى العين وقرها لكن قال الاذرى وغيره المنقول انه لا يقصد غيرها إذا أمكنه اصابتها وانه إذا أصاب غيرها البعيد
بحيث لا يخطئ منها اليه ضمن ولا فلا وهو كذلك خلافا للبعوى نعم ان لم يمكن قصدها ولا ما قرب منها او لم يندفع به جاز رمي عضو آخر على
أحد وجهين رجح ولو لم يندفع بالحقيق استغاث عليه فان فقد مغيث سن ان يشده بالله تعالى فان ابى دفعه ولو بالسلاح وان قتله (ولو عزر)

يعاند (وزوج) زوجته
الحرّة لنحو نشوز (ومعلم)
المعلم منه الحر بماله دخل
في الهلاك وان ندر (فمضمون)
تعزيرهم ضمان شبه العمد
على العاقلة ان أدى الى هلاك
أو نحوه لتبين مجاوزته
للحد المشروع بخلاف
ضرب دابة من مستاجرها
أوراضها اذا اعتيد لانهما
لا يستغنيان عنه والآدمي
يغنى عنه فيه القول اماما
لادخل له في ذلك كصفعة
خفيفة وحبس أو نقي فلا
ضمان به واما قن اذن سيده
لمعله ولزوجها في ضربها
فلا يضمن به كما اذا أقر
كامل بموجب تعزير وطلبه
بنفسه من الوالى قاله الباقين
وقيده غيره بما اذا عين له
نوعه وقدره وكأنه أخذه
من تنظير الامام فيما ذكر
في اذن السيد بان الاذن
في الضرب ليس كوفى القتل
ومن قول ابن الصباغ
واستحسنه الاذرى عندي
انه ان اذن في تاديبه أو
تضمنه اذنه اشترطت
السلامة كما اشترط في الضرب
الشرعى أى فاذا حمل الاذن
الشرعى على ما يقتضى
السلامة فنكذ الاذن السيد
المطلق بخلاف ما اذا عين
فانه لا تقصير بوجه حينئذ
اما ما نذر بان توجهه عليه حق

جواز دفعه بالسلاح وإن أفاد الانشاد فليراجع سم والظاهر أنه غير مراد بل إن غلب على ظنه أفاده وجب كما يؤخذ مما قدمه عن الامام من وجوب الانذار حيث أفاده ع (قوله من غير اسراف) سيذكر محترزه (قوله كما مر) أي في أو آخر فصل التعزير (قوله في حل الضرب) متعلق بالحق وقوله وما يترتب عليه عطف على حل الضرب والضمير المجرور للضرب (قوله كافله الخ) نائب فاعل الحق (قوله ولم يعاند) أي من رفع إلى الوالي وسيذكر محترزه (قوله لنحو نشوز) منه البذاة على نحو الجيران والطل من نحو طاعة ع (قول المتن ومعلم) ظاهره وإن كان كافرا وهو ظاهر حيث تعين للتعليم وكان اصلح من غيره للتعليم اه ع (قوله المتعلم منه) عبارة المعنى صغيرا يتعلم منه ولو باذن وليه اه وعبرة ع (عش وانما يجوز للمعلم التعزير للتعلم منه إذا كان باذن من وليه كما قدمه الشارح آخر فصل التعزير اه (قوله الحر) سيذكر محترزه قيد الحرية هنا وفيما قبله (قوله بما له دخل الخ) متعلق بعز في المتن وسيذكر محترزه (قوله تعزيرهم) إلى قوله وكأنه في المعنى (قوله للحد الخ) أي القدر (قوله إذا اعتيد) أي الضرب فهلكت به فإنه لا ضمان اه معني (قوله عنه) أي الضرب (قوله والآدمي يعني عنه الخ) عبارة المعنى وقد يستغنى عن ضرب الآدمي بالقول اه (قوله في ذلك) أي الهلاك (قوله اولزوجه) أي الامة (قوله في ضربها) الاولى ثلثة الضمير أو تذكيره (قوله قاله البلقيني الخ) عبارة النهاية كما قاله البلقيني لكن قيده غيره الخ والضمير في قاله راجع للشبهه فقط (قوله وقيده غيره الخ) عبارة المعنى وينبغي كما قال ابن شعبة أن يقيده بما إذا عين الخ (قوله بما إذا عين له الخ) معتمداه ع (قوله وكأنه) أي الغير اخذه أي التقيد بذلك (قوله عندى انه الخ) مقول ابن الصباغ (قوله ان اذن الخ) أي السيد (قوله او تضمنه) أي الاذن في التاديب إذ نهى إذن السيد في التعليم (قوله فاذا حمل الاذن الشرعي الخ) مراده بذلك وإن كان في عبارة قصور ان اذن السيد في ضرب عبده كاذن الحر في ضرب نفسه فيشرط فيه ما شرط فيه من التقيد المذكور فحمل عدم الضمان فيه إذ اعين له النوع والقدر كما صرح به غيره بل التقيد المذكور في الحر انما هو ما خوذ بما ذكره وفي العبد اه رشيدى (قوله فكذا اذن السيد المطلق) اعتمده النهاية ايضا وفي سم ماضيه في الروض وشرحه فرع لو قال المرتن للراهن اضربه أي المرهون فضربه فمات لم يضمن لتولده من ماذون فيه كما لو اذن في الوطاء فوطيء فاجل بخلاف قوله له أدبه فإنه اذا ضربه فمات يضمنه لأن الماذون فيه هنا ليس مطلق الضرب بل ضرب تاديب ومثله ما اذا ضرب الزوج زوجته او الامام انسا تا تعزيرا كما سياتى اه ويؤخذ منه توجيه الاطلاق وعدم التقيد فيما نحن فيه اه (قوله بخلاف ما اذا عين الخ) أي السكامل المذكور ويحتمل أن مرجع الضمير كل من السيد والسكامل المذكور (قوله اما معاند) إلى قوله وطال في النهاية وهكذا في نسخ التحفة وكان الظاهر واما اه سيد عمر وعبرة المعنى واستثنى الزركشي من الضمان الحاكم اذا عذر المرتفع من الحق المتعين عليه مع القدرة على ادائه اه (قوله للتوصل لما له الخ) عبارة النهاية لتوصل المستحق لحقه فيجوز عقابه حتى يؤدي أو يموت كما قاله السبكي اه (قوله فيعاقب) أي بانواع العقاب لكن مع رعاية الاخف فالأخف ولا يجوز العقاب بالنار ما لم يتعين طريقا لخلاص الحق اه ع (قوله حتى يؤدي أو يموت الخ) ذكر

وأما فن اذن سيده لمعلمه أو زوجها في ضربها فلا يضمن الخ) في الروض وشرح في باب الرهن ما نصه فرع لو قال المرتهن للرهن اضربه أي المرحون فضر به فمات لم يضمن لتولده من ما ذون فيه كما لو اذن في الوطء فوطئ. فأجل بخلاف قوله لادبه فانه اذا ضربه فمات يضمنه لان الما ذون هنا ليس مطلق الضرب بل ضرب تاديب ومثله ما اذا ضرب الزوج زوجته او الامام انسانا فمزير اكاسيا في باب ضمان المثلقات اهو يؤخذ منه توجيه الاطلاق وعدم التقيد فيما نحن فيه (قوله) اما معاندا بان توجه عليه حق وامتنع من ادائه مع القدرة عليه ولا طريق للتوصل لماله الاعقاب به فيعاقب حتى يؤدي او يموت على ما قاله السبكي الخ) ذكر الشارح في كتاب التفليس في شرح قول المصنف ولو كانت الديون بقدر المال الخ ما نصه فان ابي تولى بيع ماله او اكرهه بالضرب والحبس الى ان يبيعه ويكرر ضرره لكن يمهل في كل مرة حتى يبرأ من الم الاول لئلا يؤدي الى قتله

وامتنع من أدائه مع القدرة عليه ولا طريق للتوصل لماله الا لعقابه فيعاقب حتى يؤدي أو يموت على ما قاله السبكي وأطال فيه الشارح

وأما إذا أسرف وظهر منه القتل فإنه يلزمه القودان لم يكن والده أو الدية المغلظة في ماله وتسمية كل ذلك تعزير هو الأشهر وقيل ما عدا فعل
 الامام يسمى تأديبا (ولوحد) أى الامام أو نائبه ويصح بناؤه للفعل وهما المرادان أيضا ولو في نحو مرض أو شديد حر وبرد كامر (مقدرا)
 لا مفعول له إذا لم يكن إلا كذلك ويصح أن يحترز به عن حد الشرب فإن تخيير الامام فيه بين الاربعين والثمانين صيره غير مقدر بالنسبة
 لارادته وان كان مقدر الان كلام من الاربعين والثمانين منصوص عليه كامر (فات فلا ضمان) (١٩٣) اجماعا ولان الحق قتله (ولو ضرب

شارب) للخمر الحد (بنعال
 وثياب) فات (فلا ضمان
 على الصحيح) بناء على
 جواز ذلك وهو الاصح
 كامر (وكذا اربعون سوطا)
 ضربها فات لا يضمن
 (على المشهور) لصحة
 الخبر كامر بتقديره بذلك
 واجمعت الصحابة عليه
 وعمل الخلاف ان منعناه
 بالسياط والاهو الاصح
 لم يضمن قطعا وذكر هذا
 مع دخوله في قوله ولوحد
 مقدرا لبيان الخلاف فيه
 ويظهر جريان هذا الخلاف
 في حد القذف وجلد الزنا
 بجامع ان الآلة المحدودها
 لم يجمعوا على تقديرها
 بشيء معين في الكل (أو)
 حد شارب (اكثر) من
 اربعين بنحو نعل او سوط
 (وجب قسطه بالعدد) ففى
 احد واربعين جزء من
 الدية وفي ثمانين نصفها
 وتسعين خمسة اقسامها
 لو قوع الضرب بظاهر البدن
 فيقرب ثمانته فيسقط العدد
 عليه وهذا يدفع ما يأتى في
 توجيه قوله (وفي قول
 نصف دية) لموته من
 مضمون وغيره وبحسب

الشارح في كتاب التفسير في شرح قول لمعصف ولو كانت الديون بقدر المال الخ مانصه فان أى تولى بيع ماله
 او اكرهه بالضرب والحبس الى ان يبيعه ويكرضه له لكن يميل في كل مرة حتى يرا من الم الاولى لثلايودى
 الى قتله خلافا لما اطال به السبكي ومن تبعه اه فقد خالف هناك السبكي وقد يشعر بذلك قوله على ما قاله
 السبكي فان مثل هذه العبارة في عرفهم تشعر بالتبرى منه اه سم (قوله) وما إذا أسرف (أى من ذكر من
 الولي والوالى والزوج والمعلم (قوله) وظهر منه (أى من الاسراف في التعزير (قوله) او الدية المغلظة)
 أى ان كان والده الا انه عمد (قوله) وتسمية الى المتن في المغنى (قوله) وتسمية كل ذلك (أى من ضرب الولي
 والزوج والمعلم تعزيراه والاشهر اى أشهر الاصطلاحين اه معنى (قوله) ما عدا فعل الامام يسمى تأديبا
 أى لا تعزير افيختص لفظ التعزير بالامام ونائبه اه معنى (قوله) أى الامام الى قول المتن والمستقل في
 النهاية الا قوله وعمل الخلاف الى المتن وقوله وبهذا الى المتن (قوله) وهما (أى الامام ونائبه (قوله) المرادان
 ايضا) أى على هذا اه سم (قوله) ولو في نحو مرض الى قول المتن والمستقل في المغنى الا قوله وذكر هذا الى
 المتن وقوله وبهذا الى المتن وقوله وبان الضعف الى المتن (قوله) ولو في نحو مرض (غاية في المتن (قوله) الحد)
 مفعول مطلق لضرب وكان الاولى للحد (قوله) بتقديره متعلق بصحة الخبر (قوله) واجمعت الصحابة (عبارة
 النهاية و اجماع الصحابة اه (قوله) ان منعناه) أى حد شارب الخمر (قوله) والا) أى وان جوزناه بالسياط
 وبغيره اه معنى (قوله) وذكر هذا) أى قول المصنف وكذا اربعون الخ (قوله) ويظهر جريان الخلاف الخ
 وعلى هذا يصير الخلاف في الجميع خيئت فعمل يعارض ذلك قوله السابق فلا ضمان اجماعا اه سم اقول وكذا
 استدلال مقابل المشهور القائل بالضمان بان التقدير بالاربعين اجتهداى كافى النهاية والمغنى قد يقتضى
 عدم الجريان (قول المتن قسطه بالعدد) أى قسط الاكثر بعدد الجلدات نظر الزائد فقط ويسقط الباقي
 اه معنى (قوله) تماثله) أى الضرب وكذا ضمير عليه (قوله) وهذا الخ) أى بالتعليل المذكور (قوله) ان محل
 ذلك) أى القولين اه ع ش (قوله) والا) أى بان ضربه بعد انقطاع الم الاول اه سم (قوله) ضمن ديته كلها
 الخ) أى لانه حيث كان الزائد بعد زوال الم الاول كان ذلك قرينة على احواله لا على الزائد فقط اه ع ش
 (قوله) قيل الخ) عبارة المغنى واستشكل بعضهم الاول بان حصة السوط الحادى والاربعين مثالا لتساوى
 حصة السوط الاول لان الاول صادف بدنا صحيحا قبل ان يؤثر فيه الضرب بخلاف الاخير فانه صادف
 بدنا قد ضعف باربعين ولكن اصحاب قطعوا النظر عن ذلك اه (قوله) جلد مائة) الاولى العطف (قوله)
 وهو الخ) الى قوله أى عدل رواية في المغنى الا قوله والمكاتب وقوله بل في قطعها الى المتن وقوله ولم يكن الى
 لان فيه والى قوله وبحسب الزركشى في النهاية الا قوله ولو احتالا فيما يظهر وقوله وان نازع فيه البلقيني
 وقوله وجعل حال الترك فيما يظهر (قوله) البالغ الخ) أى كل منهما (قوله) ولو سفيها) وموصى باعتاقه بعد
 موت الموصى وقبل اعتاقه نهاية وينبغي ان مثله المنذور عتقه ومن اشتراه بشرط اعتاقه ثم رايت في سم
 خلافا لما اطال به السبكي ومن تبعه اه فقد خالف هناك السبكي فان مثل هذه العبارة في عرفهم تشعر بالتبرى
 منه (قوله) وهما المرادان ايضا) أى على هذا (قوله) ويظهر جريان هذا الخلاف الخ) على هذا يصير الخلاف
 في الجميع خيئت فعمل يعارض ذلك قوله السابق فلا ضمان اجماعا (قوله) والاضمن الخ) أى بان ضربه بعد
 انقطاع الم الاول (قوله) فيه) صفة سلعة أى كائنه فيه

(٢٥) - شروانى وابن قاسم - تاسع) البلقيني أن محل ذلك ان ضربه الزائد يبق الم الاول والاضمن ديته كلها قطعاً قبل الجزم الحادى
 والاربعون ما طرأ الا بعد ضعف البدن فكيف يساوى الاول وهو قد صادف بدنا صحيحا ويحاجب بأن هذا تفاوت سهل فتساعوا فيه بان
 الضعف نشأ من مستحق فلم ينظر اليه (ويجربان) أى القولان (في قاذف جلد أحد أو ثمانين) سوطا فأتى فى الاظهر يجب جزء من أحد
 وثمانين جزء وفى قول نصف دية وكذا فى بكر زنى جلد مائة وعشرا (واستقل) وهو الحر والمكاتب البالغ العاقل ولو سفيها (قطع سلعة)

بكسر السين ما يخرج بين الجلدو اللحم من الحصة إلى البطيخة فيه بنفسه أو ما ذونه لإزالة الشينها من غير ضرر كالقص ومثلها في جميع ما يأتي العضو المتأكل (لا تخوف) من حيث قطعها (لا خطر في تركها) أصلا بل في قطعها ولو احتملا فيما يظهر (أو) في كل من قطعها وتركمها خطر (لكن الخطر في قطعها أكثر) منه في تركها فيمتنع (١٩٤) القطع في هاتين الصورتين لأنه يؤدي إلى الهلاك بخلاف ما إذا استويا وإن نازع فيه

البقيني أو كان الترك أخطر أو الخطر فيه فقط أو لم يكن في القطع خطر وجهل حال الترك فيما يظهر أو لا خطر في واحد منهما فيجوز قطعها لأن فيه غرضا من غير أذائه إلى الهلاك وبحث البقيني وجوبه إذا قال الأطباء إن عدمه يؤدي إلى الهلاك قال الأذرعى ويظهر الاكتفاء بواحد أي عدل رواية وإنه يكفي علم الولي فيما يأتي أي وعلم صاحب السلعة إن كان فيهما أهلية ذلك (ولاب وجد) لاب وإن علا وألحق بهما السيد في قته والام إذا كانت قيمة ولم تقيد بذلك في التعزير لأنه أسهل (قطعها من صبي وجنون مع الخطر) في كل لكن (إن زاد خطر الترك) على القطع لصونها ماله فبدنه أولى بخلاف ما إذا انحصر الخطر في القطع أو زاد خطرهما اتفاقا واستويا وفارقا للمستقل بأنه يغتفر للإنسان فيما يتعلق بنفسه مالا يغتفر له فيما يتعلق بغيره (لا قطعها مع خطر فيه) (سلطان) ونوابه ووصى فلا يجوز إذ ليس لهم شفقة الأب والجد (وله)

على المنهج نقلا عن الناشري خلافا في المنذور اعتاقه قال لأن كسبه لسيد وقياسه إن المشروط اعتاقه في البيع مثله للعة المذكورة وقد يتوقف فيه بأن السيد يجب عليه العتق فوراً فلا نظر لاحتمال تقويت الكسب عليه بهلا كذا بالقطع نعم يظهر ما قاله سم في المنذور اعتاقه بعد سنة مثلاً وبنغي مثله في الوصي باعتاقه بعد موت السيد بسنة ع (قوله بكسر السين) وحكى فتحها مع سكون اللام وفتحها اه معنى ففيها أربع لغات (قوله من الحصة) بكسر الحاء وتشديد الميم لكنها مكسورة عند البصريين ومفتوحة عند الكوفيين اه ع (قوله فيه) صفة سلعة أي كائنة فيه سم وقوله بنفسه متعلق بقطع ع ع أي والضمير إن للمستقل (قوله ومثلها الخ) عبارة المغنى ومثل السلعة فيما ذكر وفيما يأتي العضو المتأكل كل قال المصنف ويجوز الكي وقطع العروق للحاجة ويسن تركه ويحرم على المتألم لتعجيل الموت وإن عظم الموهلم يطقه لأن برءه مرجو فلو اتى نفسه من محرق علم أنه لا ينجو منه إلى مائع مفرق ورآه أوهون عليه من الصبر على لفحات المحرق جاز لأنه أوهون وقضية التعليل أنه لقتل نفسه بغير إغراق به صرح الامام في النهاية عن والده وتبعه ابن عبد السلام اه وقوله ويحرم الخ كذا في الروض مع شرحه (قوله لأنه يؤدي الخ) أي شأنه هذا (قوله) أو لم يكن في القطع خطر وجهل حال الترك الخ لك أن تقول لا وجه لذكر هذا القسم ولا للتوقف فيه لأن الترك المجهول حاله أمان لا يكون فيه خطر فيدخل فيما يأتي وأمان لا يكون فيه خطر فيدخل فيما تقدم فتامله سم وع (قوله وبحث البقيني وجوبه الخ) ومثله يجري في مسألة الولي الآتية اه أسنى (قوله وجوبه إذا قال الخ) والأوجه استحبابه اه معنى (قوله وأنه يكفي علم الولي) أي بالطلب اه ع (قوله) والولي بأن عدم قطعها يؤدي إلى الهلاك (قوله وإن علا) إلى قوله وبحث الزركشي في المغنى إلى قوله السيد في قته وقوله ولم يقيد إلى المتن (قوله إذا كانت قيمة) أي من جهة القاضي أو أقامها الأب وصية وقوله ولم يقيد أي حكم الام بكونها قيمة ع (قوله في كل) أي من القطع والترك (قوله أو استويا) أي على الصحيح اه معنى (قوله وفارقا) أي الأب والجد في حالة الاستواء اه ع (قوله إذ ليس لهم الخ) قضية هذا التعليل أنه لو كانت الام وصية جاز لها ذلك وهو كما قال شيخنا ظاهر اه معنى ويقيد ذلك قول الشارح المتقدم والام إذا كانت قيمة (قوله أي الأصل الأب والجد) هذا يصدق بالأب والجد إذ لم تكن لها ولاية وليس بمراد فالأولى أي الولي الأب أو الجد فسر به الشارح الجلال والنهاية اه رشيدى أقول أفاده الشارح بقوله الاتي وأب لا ولاية له (قوله) وأب لا ولاية له) أي بأن كان فاسقا اه ع (قوله) أي وأورقيا أو سفها كما يأتي عن المغنى والأسنى (قوله فأن فعله) أي الاجنبى أو الأب الذى لا ولاية له (قوله للنفس) أي أو نحوها (قوله اقتص من الاجنبى) أي وعلى الأب الدية المغلظة لأن هذا اه ع (قوله) وبحث الزركشى الخ القلب إلى تقييد الزركشى أميل ثم رايت المحشى سم قال قوله اقتص من الاجنبى فيه أن الكلام مفروض مع انتفاء الخطر في القطع فقد يشكك بأن القطع حينئذ لا يقتل غالبا كما في قطع الأملة

(قوله بخلاف ما إذا استويا وإن نازع فيه البقيني أو كان الترك أخطر أو الخطر فيه فقط أو لم يكن الخ) قال في الروض فإن قطعها أي العدة واليد المتأكلة من المستقل اجنبى بلا إذن قات لزمه القصاص وكذا الامام أي يلزمه القصاص بقطعها بلا إذن اه ظاهره وإن كان الغالب السلامة وقد يقال إذا غلبت لم يقصده بما يقتل غالبا (قوله) أو لم يكن في القطع خطر وجهل حال الترك فما يظهر لك أن تقول لا وجه لذكر هذا القسم ولا للتوقف فيه لأن الترك المجهول حاله أمان لا يكون فيه خطر فيدخل فيما يأتي وأمان لا يكون فيه خطر فيدخل فيما تقدم فتامله (قوله) فأن فعله فسر للنفس اقتص من الاجنبى صريح

مع أى الأصل الأب والجد (ولسلطان) ونوابه والوصى (قطعها) إذا كان (بلا خطر) فيه أصلا وإن لم يكن في الترك خطر لعدم الضرر وليس للاجنبى وأب لا ولاية له ذلك بحال فأن فعله فسر للنفس اقتص من الاجنبى وبحث الزركشى في الأب والجد اشتراط عدم العداوة والظاهرة نظير ما مر في ولاية النكاح وفيه نظر اما أولا فأنما يتوهم ذلك حيث اعتمد معرفة نفسه

اما اذا شهد به خير ان فلا وجه للتقيد بذلك واما ثانيا فالفرق واضح لان الاب لعداؤه وقد يتساهل في الكفء ولا كذلك فيما يؤدى للتلف فالوجه ما اطلقوه هنا (و) لن ذكر (فصد و حجامه) ونحوهما من كل علاج سليم عادة اشار به طيب لنفعه له (فلومات) المولى (بجائز من هذا) الذى هو قطع السلعة أو الفصد أو الحجامه ومثلهما فى معناها (فلا ضمان) بديه ولا كفارة (فى الاصح) لتلايمت من ذلك فينضّر المولى نعم صرح الغزالي وغيره بحرمة تثقيب اذن الصبي او الصبية لانه ايلام تدع اليه حاجة قال الغزالي (١٩٥) إلا ان ثبت فيه من جهة النقل رخصة

ولم تبلغنا وكانه اشار بذلك إلى رد ما قيل مما جرى عليه قاضيهان من الحنفية فى فتاويه انه لا باس به لانهم كانوا يفعلونه جاهلية ولم ينكر عليهم صلى الله عليه وسلم وفى الرعاية للحنا بلة يجوز فى الصبية لغرض الزينة ويكره فى الصبي واما ما فى الحديث الصحيح ان النساء أخذن ما فى آذانهن وألقينه فى حجر بلال والنبي ﷺ يراهن فليس فيه دليل للجواز لان التثقيب سبق قبل ذلك فلم يلزم من سكوته عليه حله وزعم ان تأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع لا يجدى هنا لانه ليس فيه تأخير ذلك إلا لو سئل عن حكم التثقيب اوراى من يفعله او بلغه ذلك فهذا هو وقت الحاجة واما شئ وقع وانقضى ولم يعلم هل فعل بعد او لا فلا حاجة ماسة لبيانه نعم خبر الطبراني بسند رجاله ثقات عن ابن عباس انه عد من السنة فى الصبي يوم السابع ان تثقب اذا نه صريح فى الجواز فى الصبي فالصبية اولى لان قول الصحابي من السنة كذا فى حكم المرفوع

مع السراية وكذا يقال فيما رعن الروض من الاقتصاص من الاجنبى والسلطان إذا قطعاً من المستقل بلا اذن ولم يكن فى القطع خطر كما هو ظاهر ويبقى ما لو لم يكن فى القطع خطراً ومات فوراً هل تتحقق السراية فى هذه الحالة اه سم (قوله) اما اذا شهد به خير ان (الخ) قد يجاب بان العدو قد يتساهل فى البحث عن الخبير انتهى اه سيد عمر (قوله) واما ثانيا (الخ) لك ان تقول العداوة تحمل فى كل محل على ما يليق به فالرتبة من العداوة التى تقتضى التساهل فى الكف لا تقتضى الاقدام على التلف لكنه قد يترقى عنها إلى رتبة الاقدام على التلف وتتوفر القرائن على ذلك ولعل هذا هو مراد الزركشى إذ يبعد منه ان يكتفى بالرتبة الاولى فليتأمل اه سيد عمر (قوله) ولمن ذكر (اي من الاب والجد والسلطان ونوابه والوصى بخلاف الاجنبى لانه لا ولاية له ويؤخذ من ذلك ان الاب الرقيق والسفيه كالاجنبى كما يحته الاذرى معنى واسنى (قوله) ونحوهما) إلى قول المتن فلا ضمان فى المعنى الا قوله من كل علاج سليم عادة وإلى قول الشارح والرعاية من حيث الخ فى النهاية (قوله) سلم) صفة علاج (قوله) اشار به طيب) اى او عرفه من نفسه بالطب كما تقدم اه ع ش (قوله) المولى) اى الصبي والمجنون اه معنى (قول المتن بجائز من هذا) دخل فيه ما جاز للسلطان اه سم (قوله) نعم صرح الغزالي (الخ) نقل المعنى فى الحقيقة كلام الغزالي واقره اه سيد عمر (قوله) وكأنه) اى الغزالي (قوله) وفى الرعاية) اسم كتاب اه ع ش (قوله) من سكوته عليه) اى على التثقيب السابق (قوله) حله) اى التثقيب (قوله) اوراى من يفعله (الخ) اقول قد يقضى شيوع فعل ذلك فى عصره صلى الله عليه وسلم بأنه قد بلغه ذلك بل رأى من فعل به من البنات الصغيرة المترددة بعد بعثته صلى الله عليه وسلم (قوله) ولم يعلم (الخ) قد يمنع بان اطراد العادة بذلك حتى فى عصره صلى الله عليه وسلم يفيد العلم بأنه يفعل بعد لو لم ينه عنه (قوله) فعل) لعل الاولى يفعل (قوله) انه عدا (الخ) اى ابن عباس رضى الله تعالى عنها (قوله) فالصبية اولى) افتى شيخنا الشهاب الرملى بالحرمة فى الصبية ايضا وكتب بهامش الروض انه يجوز على الراجح خلافا للغزالي اه سم (قوله) فى حكم المرفوع) خبر لان (قوله) وبهذا يتايد ما ذكر (الخ) فالوجه الجواز نهاية اى فى الصبي والصبية ع ش (قوله) من حيث مطلق الحل) اخرج به التفصيل السابق عن الرعاية (قوله) مع قولها) اى ام زرع وقوله اناس اى ابوزع (قوله) من حلى) بفتح فسكون (قوله) اذنى) بشد الياء مفعول اناس (قوله) ان اذنيها) اى عائشة رضى الله تعالى عنها (قوله) اذلم يدر (الخ) وقد يقال ظهور ان الخارق احدثوا الديها بنفسه او ما ذوهه وسكوته صلى الله عليه وسلم عليه يدل على حله (قوله) انه حرام مطلقا (الخ) اى ومع ذلك فلا

فى الاقتصاص منه مع ان الكلام مفروض ايضا مع انتفاء الخطر فى القطع فقد يشكك بأن القطع حينئذ لا يقتل غالبا كما فى قطع ائمة السراية وكذا يقال فيما فى الها مش عن الروض من الاقتصاص من الاجنبى والسلطان إذا قطعاً من المستقل بلا اذن ولم يكن فى القطع خطر كما هو ظاهر ويبقى ما لو لم يكن فى القطع خطراً ومات فوراً فهل تتحقق السراية فى هذا الحال (قوله) اما اذا شهد به خير ان (الخ) قد يجاب بان العدو قد يتساهل فى البحث عن الخبير (قوله) فلومات بجائز (الخ) دخل فيه ما جاز للسلطان (قوله) نعم خبر الطبراني بسند رجاله ثقات عن ابن عباس انه عد من السنة فى الصبي يوم السابع ان تثقب اذا نه صريح فى الجواز فى الصبي فالصبية اولى) افتى شيخنا الشهاب الرملى بالحرمة فى الصبية ايضا وكتب بهامش الروض انه يجوز على الراجح خلافا للغزالي اه (قوله) وبهذا يتايد ما ذكر عن قاضيهان) فالوجه الجواز مر (قوله)

وبهذا يتايد ما ذكر عن قاضيهان والرعاية من حيث مطلق الحل ثم رأيت الزركشى استدلل للجواز بما فى حديث أم زرع فى الصحيح وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة كنت لك كفى زرع لام زرع مع قولها اناس اى ملا من حلى اذنى انتهى وفيه نظر يتلقى بما ذكرناه فى حديث النساء إذ يفرض دلالة الحديث على ان اذنيها كاتناخرقتين وأنه صلى الله عليه وسلم ملاهما حليا هو محتمل اذلم يدر من خرقتها وقد تقرر ان وجود الحلى فيها لا يدل على حل ذلك التخريق السابق ويظهر فى خرقي الانف بحكمة تعمل فيه من فضة او ذهب انه حرام مطلقا لانه لازية

في ذلك يغتفر لاجلها الا عند فرقة قليلة ولا مرة. مع العرف العام بخلاف ما في الاذان فانه زينة للجماعة في كل محل والحاصل ان الذي يتمشى على القواعد حرمة ذلك في الصبي مطلقا (١٩٦) لانه لا حاجة له فيه يغتفر لاجلها ذلك التعذيب ولا نظر لما يتوهم انه زينة في حقه مادام

صغير لان الحق انه لازية فيه بالنسبة اليه وبفرضه هو عرف خاص وهو لا يعتد به لافي الصبية لما عرف انه زينة مطلوبة في حقهن قد بما وحديثا وقد جوز ^{صلى الله عليه وسلم} اللعب لمن للمصلحة فكذا هذا وأيضا جوز الائمة لوليها صرف مالها فيما يتعلق بزيتها لبسها وغيره مما يدعو الأزواج الى خطبتها وان ترتب عليه فوات مال لافي مقابل تقديم المصلحة المذكورة فكذا هنا ينبغي ان يغتفر هذا التعذيب لاجل ذلك على أنه تعذيب سهل محتمل وتبرأ منه سريعا فلم يكن في تجويزه لتلك المصلحة مفسدة بوجه فتأمل ذلك فانه مهم (ولو فعل سلطان) امام أو نائبه أو غيرهما ولو أبا (بصبي) أو مجنون (ممنوع) منه فمات (فدية مغلفة في ماله) لتعديده لا قودا لشبهة الاصلاح الا اذا كان الخوف في القطع أكثر والقاطع غير ابل على ما قطع به الماوردي (وما وجب بخطا امام) أو نوابه (في حد) أو تعزير (وحكم) في نفس أو نحوها (فعلى عاقلته) كغيره (وفي قول في بيت المال) ان لم يظهر منه تفسير لان خطاه

يحرم على من فعل به ذلك وضع الخزام والزينة ولا النظر اليه اه عش (قوله حرمة ذلك) أي تثقيب الاذن (قوله مطلقا) أي سواء كان من اهل ناحية يعدونه في الصبي زينة أم لا (قوله لافي الصبية) عطف على في الصبي مطلقا (قوله انه) أي الثقب أي ما فيه من الحل (قوله فكذا هنا) أي في تثقيب اذن الصبية (قوله امام) أي قول المتن ويجب في النهاية إلا قوله والقاطع غير ابل وقوله وذكر ابن سريج إلى المتن (قوله أو غيرهما) كذا في اصله رحمه الله تعالى لكنه مع اصلاح الله اعلم بفاعله والظاهر أو غيره وبه عرفت في النهاية اه سيد عمر (قوله أو غيرهما) أي من الاولياء بخلاف الاجنبي لما تقدم انه يقتصر منه اه سم عبارة عش ومن الغير ما جرت به العادة من ان الشخص قد يري دخن ولده فيأخذ اولاد غيره من الفقراء فيختصم مع ابنه قاصدا الرق بهم فلا يكفي ذلك في دفع الضمان بل من مات منهم ضمنه الختان إن علم تعدى من احضره له وكذا إن لم يعلم لان المباشرة مقدمة على السبب اه ولا يخفى ان ما ذكره مع ما فيه من التساهل إذ الكلام هنا في خصوص ما يفعله الاولياء كما صرح به شرح المنهج وسم ويفيده سياق المتن قول الشارح لا قودا ينبغي حل الضمان فيه على ما يشمل القود (قوله ولو أبا) إلى قوله إلا إذا كان في المغني (قوله لا قود) قد يشكل على ما يأتي من القود على غير الاصل إذا اختته في سن لا يحتمله إلا ان يفرق بان الخطر هنا في الترك ايضا موجود في بعض صور الامتناع بخلافه هناك إذ لا خوف على البدن من ترك ختان اه سم وسياق إن شاء الله تعالى هناك عن المغني والاسنى فرق احسن من هذا (قوله لشبهة الاصلاح) أي وللعضية في الاب والجداه مغني (قوله إلا اذا كان) خلافا للمغني عبارته ودخل في عبارة المصنف ما لو كان الخوف في القطع أكثر من الترك وهو كذلك وإن قال الماوردي في هذه بوجوب القصاص اه (قوله حيثئذ إذا كان الخوف في القطع أكثر) وبالأولى إذا اختص الخوف به اه سم (قوله على ما قطع الخ) عبارة النهاية كما قطع الخ (قول المتن في حد) كان ضرب في حد الشرب ثمانية اه شرح المنهج (قوله أو تعزير) إلى قوله وب تفسير الامام في المغني إلا قوله أو امرأتين إلى المتن (قوله أو تعزير) لعله معطوف على خطأ وإلا فالضمان بالتعزير لا يتوقف على الخطا كما مر لكن يعكز على هذا تقديمه على الحكم الذي هو من مدخول الخطا اه رشيدى وقد يجاب بان المقصود من ذكر التعزير هنا بيان الخلاف بقوله فعلى عاقلته الخ وأما إذا كان بطريق التعدي فهو كاحاد الناس كما يأتي عن المغني انفا (قوله وحكم في نفس) كان حكم بالقود في شبه العمد لظنه عمدا اه بجري (قوله ان لم يظهر منه الخ) عبارة المغني وعمل الخلاف اذا لم يظهر منه تقصير فانه ظهر منه كما لو اقام الحد على الحامل وهو عالم به فالقت جنيئا فالقوة على عاقلته قطعاً واحترز خطئه عما تعدى فيه فهو فيه كاحاد الناس وبقوله في حد او حكم من خطئه فيما لا يتعلق بذلك فانه فيه كاحاد الناس ايضا كما اذا رمى صيدا فاصاب آدميا فيجب الدية على عاقلته بالاجماع اه (قوله لان خطاه يكثر الخ) أي فيض ذلك بالعاقلة اه مغني (قوله بخلاف غيره) أي غير الامام (قوله وكذا خطؤه الخ) أي في ماله على المرجح من قولين والثاني في بيت المال مغني و سلطان (قول المتن ولو حده) أي الامام شخصا (قول المتن عدين) أي او عدوين للشهود عليه او اصلاؤه او فرعاه اه مغني وفي قوله او اصلاؤه الخ نظر فليراجع (قوله قودا) أي ان كان مكافأ له وقوله او غيره أي ان لم يكن مكافأ او عفا على مال اه بجري عن العزيزي (قوله ان تعمد) أي ووجدت أو غيرهما) أي من الاولياء بخلاف الاجنبي لما تقدم انه يقتصر منه (قوله لا قود) قد يشكل على ما يأتي من القود على غير الاصل إذا اختته في سن لا يحتمله إلا ان يفرق بان الخطر هنا في الترك ايضا موجود في بعض صور الامتناع بخلافه هناك وبان من شأن السلعة الخوف منها على البدن ولا كذلك ترك الختان فليتأمل (قوله الا اذا كان الخوف في القطع أكثر) وبالأولى إذا اختص الخوف به

شروط

يكثر لكثرة الوقائع بخلاف غيره والكفارة في ماله قطعاً وكذا

خطؤه في المال (ولو حده بشاهدين) فمات منه (فباناً) غير متبولى الشهادة كان باناً (عدين أو ذميين أو مراهبين) أو فاسقين أو امرأتين أو بان احدهما كذلك (فان قهر في اخبارهما) بان تركه بالكلية كما قاله الامام (فالضمان عليه) قوداً وغيره ان تعمد

والافعلى عاقلته وبتقدير الامام هذا يدفع تنافي الادعى في القود بانه يدربا بالشبهة اذ الك وغيره يقيها ثم رايته البلقى صرح به فقال ليس صورة البينة التي لم يبحث عنها شبهة (والا) يقر في اختبارهما بل بحث عنه (قالة ولان) اظهرهما ان الضمان على عاقلته والثاني في بيت المال (فان ضمنا عاقلته او بيت مال فلا رجوع) لاحدهما (على العبدین والذميين في الاصح) (١٩٧) لزعمهما الصدق والمتعدى هو الامام

بعدم بحثه عنهما وكذا المراهقان والفاسقان غير المتجاهرين بخلافهما فيرجع عليهما على المنقول المعتمد لان الحكم بشهادتهما يشعر بتدليس وتغريير منهما حتى قبلان لان الفرض انه لم يقصر في البحث عنهما (ومن) عاليج كان (حجم او فصد باذن) معتبر من جازله تولى ذلك فحصل تلف (لم يضمن) والا لما تولى احد ذلك وذكر ابن سريج انه لو سرى من فعل الطبيب هلاك وهو من اهل الحذق في صنعته لم يضمن اجماعا والاضن قودا وغيره لتغرييره قالة الزركشي وغيره وفي هذا رد لافقاء ابن الصلاح بان شرط عدم ضمانه ان يعين له المريض الدواء والالم يتناول اذنه ما يكون سببا للاتلاف لان مطلق الاذن تقيد القرينة بغير المتلف يجب ان يحمل كلامه على غير الحاذق ويظهر انه الذي اتفق اهل فقه على احاطته به بحيث يكون خطؤه فيه نادر جدا وكالطبيب فيما ذكر الجرائحي بل هو من افراده كالكحال (وقتل جلاد وضربه) بامر الامام كباشرة الامام

شروط العمد بان كان التعذيب بما يقتل غالبا اه سيد عمر (قوله والافعلى عاقلته) اى وان لم يعتمد اه سم قال الرشيدى انظر ماصورة العمد وغيره والذى في كلام غيرهما هو التردد فيما ذكر هل يوجب القود او الدية اه (قوله هذا) اى قوله بان تركه بالكافة (قوله يدفع الخ) هذا يتوقف على ان مال الكا وغيره انما يقبلون بالقبول عند البحث في الجلة وانه لو ترك البحث اصلا لا يقبل شهادته وهو خلاف المفهوم من كلام الادعى اه ع (قوله اذ مالك وغيره يقبلهما) يعنى العبدین اذ هذا هو الذى في كلام الادعى اه رشيدى (قوله ٢) يقبلهما كان الظاهر التثنية والجمع (قوله صرح به) اى بما تضمنه الجواب المذكور من عدم الشبهة هنا (قوله بل بحث الخ) عبارة المغنى والاسنى بل بحث وبذل وسعه اه (قوله عنه) كان الظاهر عنهما كما عبر به فيما ياتى (قول الماتن فان ضمنا عاقلته) اى على الاظهر او بيت المال اى على مقابلته مغنى وعش (قوله بعدم بحثه عنهما) كان المراد بعدم كمال بحثه عنهما لقوله السابق بل بحث عنه اه سم قال الرشيدى وعبرة الزركشى وقد ينسب القاضى الى تقصير في البحث اه (قوله وكذا المراهقان) الى قوله وذكر ابن سريج في المغنى الا قوله لان الفرض الى الماتن (قوله وكذا المراهقان) اى والعدوان اه مغنى (قوله والفاسقان الخ) اى والمراتان اه اسنى (قوله بخلافهما الخ) اى المتجاهرين بالفسق ولا يقال ان الذمى كالتجاهر لان عقيدته لا تتخالف ذلك (تنبيه) افهم كلامه انه لا ضمان على المزكبين وهو ما فى اصل الروضة عن العراقيين قبيل الدعوى لكن فى اصلها فى القصاص ان المازكى الراجع يتعلق به القصاص والضمان فى الاصح وهذا هو المعتمد كقالة بعض المتأخرين اه مغنى (قوله معتبر) صفة اذن لكن يغنى عنه قوله من حاز الخ (قول الماتن لم يضمن) اى ما تولد منه ان لم يخطئ فان اخطا ضمن وتحملة العاقلة كما نص عليه الشافعى فى الخاتن قال ابن المنذر واجمعوا على ان الطبيب اذا لم يتعد لم يضمن اه مغنى اى اذا كان من اهل الحذق اه سلطان عبارة النهاية ولو اخطا الطبيب فى المعالجة وحصل منه التلف وجبت الدية على عاقلته وكذا من تطيب بغير علم كقالة فى الانوار اه وعبرة ع ش قوله لم يضمن اى اذا كان عارفا وظاهره ولو كان كافرا لادعم تقصيره بالمعالجة ولا يلزم من جواز معالجته وعدم ضمانه قبول خبره ويعلم كونه عارفا بالطب بشهادة عدلين عالين بالطب معرفته وينبغى الاكتفاء بآشهاره بالمعرفة بذلك لكثرة الشفاء بمعالجته وقوله وكذا اى تجب الدية على عاقلته اه (قوله ويجاب بحمل كلامه الخ) والحاصل على هذا انه ان عين له المريض الدواء فلا ضمان مطلقا والا فان كان حاذقا فلا ضمان او غير حاذق فعليه الضمان اه سم (قوله بحمل كلامه) اى ابن الصلاح (قوله فيضمن الامام) الى قوله وبسليمه فى المغنى (قوله فيضمن الامام) قودا ومالا اه مغنى (قوله عنه) اى نحو الجلد (قوله ليس له) اى للجلاد فى هذه الصورة اه ع ش (قوله واقره الخ) اعتمده المغنى والاسنى والزيادى (قوله ان مثل ذلك) اى فى ضمان الامام دون الجلاد اه ع ش (قوله وبسليمه الخ) ينبغى فرض السلام فى غير الاجمعى الذى يعتد وجوب طاعة الامام هو فالضمان على امره اماما كان او غيره اه ع ش (قوله وجوبه) اى المال عليه اى الجلاد اه ع ش (قوله بان علم) الى قول

(قوله والافعلى عاقلته) اى والايتمتع (قوله بعدم بحثه) كان المراد بعدم كمال بحثه لقوله السابق بل بحث عنه (قوله على المنقول المعتمد) عليه مر (قوله لان الفرض الخ) قضيته عدم الرجوع عليهما فى الشق الاول وهو ما اذا قصر فى اختبارها بان تركه ولم يعتمد (قوله والالم يتناول اذنه ما يكون سببا للاتلاف الخ) فى الانوار مانصه ولو اخطا الطبيب فى المعالجة وحصل منه التلف وجبت الدية على عاقلته وكذا من تطيب بغير علم اه (قوله ويجاب الخ) فالحاصل على هذا انه ان عين له المريض الدواء فلا ضمان مطلقا والا فان كان حاذقا

ان جهل ظلمه) كان اعتقد الامام تحريره والجلاد حله (خطاه) فيضمن الامام لا الجلاد لانه الله ولئلا يرغب الناس عنه نعم يسر له ان يكفر فى القتل ونقل الادعى عن صاحب الوافى واقره ان مثل ذلك مالو الاعتد وجوب طاعة الامام فى المعصية لانه بما يخفى انتهى وبسليمه فهو انما يكون شبهة فى دفع القود لا المال وحينئذ فالذى يتجه وجوبه عليه وليس على الامام شى لان اكرهه كفى قوله (والا)

بان علم ظلمه او خطاه كان اعتقد حرمة (١٩٨) او اعتقدها الجلاذ وحده وقته امثال الامام (فالقصاص والضمان على الجلاذ)

المتن ويجب في المغنى (قوله بان علم ظلمه او خطاه) اشار به الى ان الواو في قول المصنف وخطاه بمعنى او (قوله) كان اعتقدا حرمة الخ) عبارة المغنى قيل قول المصنف ويجب انصافه تلبيح محل ما ذكر في الخطا في نفس الامر فان كان في عمل الاجتهاد كقتل مسلم بكافرو حر بعد فان اعتقدا انه غير جائز او اعتقدا الامام جواز دون الجلاذ فان كان هنا كراهه فاضمان عليهم او لا فعلى الجلاذ في الاصح وان اعتقدا الجواز فلا ضمان على احده وان اعتقدا الامام المنع والجلاذ الجواز فقيل ببنائه على الوجهين في عكسه وضعفه الامام لان الجلاذ مختار عالم بالحال فهو كالمستقبل كذا في الروضة واصلها وما ضعه جزم به جمع اه وكذا في الروض وشرحه لا قوله فقيل ببنائه الخ فعبارة ما بدله فقوله الجلاذ عملا باعتقاده فلا قصاص عليه بل على الامام اه (قوله) او اعتقدها الجلاذ الخ) اى ولم يعتقد وجوب طاعة الامام في المعصية اخذنا من انفا (قوله لتعديه) اى الجلاذ اذ كان من حقه ما علم الحال ان يتمتع مغنى واسنى (قوله فان كراهه الخ) هذا مشكل في ضمان الامام وقوله فيما اذا اعتقد الحرمة الجلاذ وحده اذ كيف يضمن الامام ويقول بسبب الا كراهه على فعل يعتقد حله كان كان الامام يرى قتل الحر بالهبة او المسلم بالذمي فاكرهه عليه مع انه لو باشره بنفسه لم يضمن ولم يقتل فليتأمل اه سم وقد يجاب بان ضمانه وقوله اتسببه با كراهه الجلاذ في ضمانه وقوله لا اتسببه بذلك في قتل مة قول الجلاذ (قوله) قطع سر المولود) الى قوله الخبر اى داود في النهاية لا قوله وهذا كله الى ويجب وقوله وروى ابوداود الى المتن (قوله) قطع سر المولود) الاولى سر المولود عبارة المختار والسبب بالضم ما قطعاه القابلة من سر السرة والصبي والسرة لا تقطع ولا يمتأى الموضع الذي قطع منه السر انتهت اه عشرين (قوله) هنا الاولى بذلك اى بقطع السرة بعد تحويرها (قوله) فن علم به) ومنه القابلة اه عشرين (قوله) فان فرط) اى من علم به (قوله) فلم يحكم القاطع) تلومات الصبي واختلاف الوارث والقابلة فلا يفي انه لم يدم الربط او احكامه او بغير ذلك صدق مدعى الربط او احكامه لان الاصل عدم الضمان وقوله ضمن اى بالدية على عاقلة وقوله وكذا الولي اى فيما لو اهمله فلم يحضره من يفعل به ذلك اه عشرين اى وبالأولى فيما لو حضر بنفسه فلم يحكم القاطع الخ (قوله) الرجل والمرأة) الى قوله به يعلم في المغنى لا قوله وقد يجمع الى وروى وقوله ودلالة الاقتران الى وقيل وقوله وفي رواية اسرى الوجه وقوله وتسمى الى قال المصنف (قوله) ومنها) اى من ملة ابراهيم (قوله) الختان) اى وجوبه كما في شرح المذهب فدل على المدعى اه بحيرى (قوله) اختن الخ) اى ابراهيم اه عشرين (قوله) وصح مائة وعشرون) اى صح انه اختن وعمره مائة الخ (قوله) حسب) يعنى مبنى على حسان عمره (قوله) بالقديوم) بتخليف الدال وقد تشدد اه قاموس (قوله) الة للتجار) ينحت بها وهى مخففة قال ابن السكيت ولا نقل قدوم بالتشديد والجمع قدم اه مختار اه عشرين (قوله) القى عنك الخ) عبارة المغنى انه ^{عليه السلام} امر بالختان رجلا اسلم فقال له القى الخ والامر للوجوب خرج الخ (قوله) خرج الاول) اى الامر بالقاء الشعر عن حقيقته (قوله) الثاني) اى الامر بالاختتان (قوله) على حقيقته) من الوجوب اه سم (قوله) وقيل واجب الخ) وقيل هو سنة لقول الحسن قد اسلم الناس ولم يختنوا اه معنى (قوله) ونقل الخ) عبارة المغنى قال المحب الطبري وهو قول اكثر اهل العلم اه (قوله) تشبه الخ) فاذا قطعت بقى اصلها كالنواة اه معنى (قوله) وتقليله) اى المقطوع اه عشرين (قوله) اشئى) من الاشمام

فلا ضمان او غير حاذق فعليه الضمان (قوله) فان كراهه ضمنا المال وقتلا) هذا مشكل في ضمان الامام وقته فيما اذا اعتقد الحرمة الجلاذ وحده اذ كيف يضمن الامام ويقول بسبب الا كراهه على فعل يعتقد حله كان كان الامام يرى قتل الحر بالعبد والمسلم بالذمي فاكرهه عليه مع انه لو باشره بنفسه لم يضمن ولم يقتل فليتأمل (قوله) ويجب قطع سر المولود) قال في شرح الروض لان وجوبه على الغير لانه لا يفعل الا في الصغر كذا قاله الزركشى اه وفي قوله كذا اشارة الى التبرى منه ولعل وجهه انه لا مانع من انه قد تبرك الى البلوغ فيجب له عليه كالختان (قوله) فبقى الثاني على حقيقته) من الوجوب

وحده (ان لم يكن اكرهه) من جهة الامام لتعديه فان اكرهه ضمنا المال وقتلا (ويجب) قطع سر المولود بعد ولادته بعد تحويرها لتوقف امساك الطعام عليه والمخاطب هنا الولي اى ان حضرو الا فمن علم به عيناتارة وكفاية اخرى كارضاعه لانه واجب فوري لا يقبل التأخير فان فرط فلم يحكم القطع او نحو الربط ضمن وكذا الولي وهذا كله ظاهر وان لم اره ويجب ايضا (ختان) المرأة والرجل حيث لم يولد اختونين لقوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا ومنها الختان اختن وهو ابن ثمانين سنة وصح مائة وعشرون لكن الاول اصح وقد يجمع بان الاول حسب من حين النبوة والثاني من حين الولادة بالقديوم اسم موضع وقيل آلة للتجار وروى ابوداود القى عنك شعر الكفر واختن خرج الاول لدليل فبقى الثاني على حقيقته ودلالة الاقتران ضعيفة كما حقق في الاصول وقيل واجب على الرجال سنة للنساء ونقل عن اكثر العلماء ثم كفيته في (المرأة) بجزء) اى بقطع جزء يقع عليه الاسم (من اللحمية) الموجودة (بأعلى الفرج) فوق ثقبه البول تشبهه عرف الديك ويشمى البظر بموحدة

ولا تنهك فانه اخطى الدراة وأب لبعل أى لزيادته فلهذا الجاع وفرواية أسرى الوجه (١٩٩) أى أكثر لما نه ودمه (و) فى (الرجل

أى خذى من البظر قليلا (قوله ولا تنهك) أى لا تنهك (قوله وفى رواية) أى بدل أخطى المرأة (قوله
أى أكثر الخ) تفسير لكل من روايتى أخطى المرأة وأسرى الوجه (قوله لما نه) أى ماء وجهها اه معنى
(قوله جميع) إلى قوله وسكتوا عليه فى النهاية لإلا قوله وقيل يحن إلى ومن له ذكر أن وقوله ويفرق إلى المثنى
(قول المثنى ما يعطى حشفته) ويدعى انها إذا نبت بعد ذلك لا تجب إزالتها لحصول الغرض بما فعل أو لاه
عش (قوله حتى تنكشف كلها) فلا يكفي قطع بعضها ويقال لتلك الجلدة القلفة اسنى ومعنى (قوله منها)
أى القرلة (قوله وجب) أى قطع ذلك الشيء (قوله ولا) أى وإن لم يمكن قطع شيء الخ (قوله وقد كثر
اختلاف الرواة الخ) عبارة المغنى (فائدة) أول من ختن من الرجال إبراهيم صلى الله عليه وسلم ومن الاناث
هاجر رضى الله عنها (تنبيه) خلق آدم محتونا وولد من الانبياء محتونا ثلاثة عشر شيث ونوح وهود وصالح
ولوط وشعيب ويوسف وموسى وسليمان وزكريا وعيسى وحظلة بن صفوان وثينا صلى الله عليه وسلم ثم
ذكر روايتى ختن جبريل وختن عبد المطلب (قوله كثر ثلاثة عشر نبيا) وقد نظمهم الشيخ على السعوى

فأدم شيث ثم نوح نبيه * شعيب للوط فى الحقيقة قد تلا
وموسى وهود ثم صالح بعده * ويوسف زكريا فافهم لتفضلا
وحظلة يحيى سليمان مكلا * لعدهم والخلف جاء لمن تلا
ختنا جميع الانبياء محمد * عليهم سلام الله مسكا ومن تلا

ومن تلا اسم لعود البخور اه عش (قوله وان جبريل الخ) أى وجاء ان الخ (قوله فى ذلك) أى فى
شان ولادته صلى الله عليه وسلم محتونا (قوله غير واحد) عبارة النهاية جمع اه (قوله ولم ينظروا) أى
الحفاظ القائلون بذلك (قوله فى رده) أى الحاكم (قوله ولا تصحيح الضياء الخ) عطف على لقول
الحاكم (قوله عندهم) أى الحفاظ المذكورين (قوله والاوجه فى ذلك الجمع) عبارة النهاية ويمكن الجمع
اه (قوله بأنه يحتمل انه كان الخ) هذا إنما يفيد الجمع بين روايتى ولادته محتونا وغير محتون لا بين روايتى
ختن جبريل وختن جده عبد المطلب اه رشدى (قوله وقد قال بعض المحققين الخ) معتمد اه عش
(قوله وإنما يجب) إلى قوله كذا نقله فى المغنى لإلا قوله ويؤخذ إلى ومن له ذكر أن وقوله ويفرق إلى المثنى
وقوله وبه يرد ويكره وقوله وفى وجهه الى ولا يجب (قوله فى حى) فمن مات بغير ختان لم يحن فى الاصح
وقيل يحن فى الكبير دون الصغير اه معنى (قوله والعقل) أى واحتمال الختان معنى واسنى (قوله
فيجب بعدهما فور الان خيف الخ) عبارة الروض مع شرحه ولا يجوز ختان ضعيف خلقة يخاف عليه منه
فيترك حتى يغلب على الظن سلامته فان لم يخف عليه منه استحب تأخيرها حتى يحتمل اه زاد المغنى قال
البلقنى وهذا شرط لادام الواجب لا انه شرط الوجوب اه (قوله ان خيف عليه الخ) أى البالغ العاقل
(قوله ويامر به الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه تنمى يجبر الامام البالغ العاقل اذا احتمله وامتنع منه
ولا يضمنه حيث أن مات بالختان لانه مات من واجب فلو أجبره الامام فحن او ختته اب او جد فى حرا وبرد
شديد فمات وجب على الامام دون الاب والجدة نصف الضمان لان اصل الختان واجب والهلاك حصل من
مستحق وغيره ويفارق الحد بان استيفاء الى الامام فلا يؤخذ بما يفضى الى الهلاك والختان يتولاه المحتون
أو والده غالبا فاذا تولاه شرط فيه سلامة العاقبة وبذلك علم الفرق بينه وبين الولد فى الختان اه (قوله
ويامر به) أى وجوبا اه عش (قوله حيثن) أى حين غلبة ظن سلامته منه (قوله ولا يضمنه) أى
بالاجبار (قوله ان مات) أى بالختان (قوله الا ان يفعله به) أى يفعل المتمتع الختان باجبار الامام (قوله

(قوله فان امتنع أجبره ولا يضمنه ان مات الا ان يفعله به فى شدة حرا وبرد الخ) عبارة الروض فلو أجبره
الامام او ختته الاب او الجد فى حرا وبرد شديد فمات وجب على الامام فقط أى دون الاب والجدة نصف
الضمان ومن ختن من لا يحتمل فمات أفقتص منه فان كان ابا او جدا ضمن المال او من يحتمل وهو ولى فلا
ضمان او اجنبى فالتقصاص اه انظر قوله او لا فقط وثانيا ضمن المال وكان الاول مخصوص بالبالغ والثانى

عليه منه فيؤخر حتى يغلب على الظن سلامة منه ويامر به حيثن الامام فان امتنع أجبره ولا يضمنه ان مات إلا أن يفعله به فى شدة حرا وبرد

بقطع (جميع) ما يعطى
حشفته حتى تنكشف كلها
وبه يعلم ان غرله لو تقلصت
حتى انكشف جميع الحشفة
فان امكن قطع شيء مما يجب
قطعه فى الختان منها دون
غيرها وجب ولا نظر لذلك
التقص لانه قد نزل فقتسر
الحشفة وإلا سقط
الوجوب كالمولود محتونا
وقد كثر اختلاف الرواة
والحفاظ واهل السير فى
ولادته ^{صلى الله عليه وسلم} محتونا لانه
جاء أنه ولد محتونا كثر ثلاثة
عشر نبيا وان جبريل ختته حين
طهر قلبه وان عبد المطلب
ختنه يوم سابعه لكن لم
يصح فى ذلك شيء على ما قاله
غير واحد من الحفاظ ولم
ينظروا لقول الحاكم ان
والذى توارثت به الرواية
ولد محتونا ومن اطال فى
رده الذهبى ولا تصحيح
الضياء حديث ولادته محتونا
لانه ثبت عندهم ضعفه
والاوجه فى ذلك الجمع بانه
يحتمل انه كان هناك نوع
تقص الحشفة فنظر بعض
الرواة للصورة فسماه ختانا
وبعضهم للحقيقة فسماه
غير ختان وقد قال بعض
المحققين من الحفاظ الاشبه
بالصواب انه لم يولد محتونا
وانما يجب الختان فى حى
(بعد البلوغ) والعقل اذ لا
تكيف قبلها فيجب
بعدهما فور إلا ان خيف

فيلزمه نصف ضمانه ولو بلغ مجزئاً لم يجب ختانه وأمرهم ذكره الرجل والمرأة أنه لا يجب ختان الخنثى المشكل بل لا يجوز لامتناع الجرح مع الاشكال وقيل يحنن فرجاه بعد بلوغه ورجحه ابن الرفعة فعليه يتولاه هو ان أحسنه أو يشتري أمة تحسنه فان عجزت ولا رجل أو امرأة للضرورة أو يؤخذ منه ان البالغ لا يجوز لغير حليته ختانه إلا أن عجز عن زوجة أو شراء أمة تحسنه وقياسه أنه لو كان ثم أمة تحسن مداواة علة بفرجه لم يجز له توليته لغيرها إلا ان عجز عن (٢٠٠) شرائها ومن له ذكر ان عاملان يحننان فان تميز الاصل من بينهما ففقط فان شك فكل خنثى

ويفرق بينه وبين ما مر آخر السرقة بأنه لا تعدى هنا فلم يناسبه التعليل بخلافه ثم (وينتد تعجيله في سابعه) أي سابع يوم ولادته للخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم ختن الحسين رضى الله عنهم يوم سابعهما وبه يرد قول جمع لا يجوز فيه لانه لا يطبقه ويكره قبل السابع فان آخر عنه ففي الاربعين والافقي السنة السابعة لانها وقت امره بالصلاة وفي وجه حرمة قبل عشر سنين ورد بخبره للاجماع ولا يحسب من السبع يوم ولادته لانه كلما اخر كان اخف ايلاماً وبه فارق العقيقة لانها بر فندب الاسراع به قال ابن الحاج المالكي ويسن اظهار ختان الذكور واخفاء ختان الاناث كذا نقله جمع مناعته وسكتوا عليه وفيه نظر لان مثل هذا انما ثبت بدليل وورد عنه صلى الله عليه وسلم فان اريد ان ذلك امر استحسانى لم يناسبه الجزم بسننه وظاهر كلامهم في الوالائم ان الاظهار سنة فيهما الا يقال لا يلزم

فيلزمه (أي الامامو) (قوله نصف ضمانه) أي والنصف الثاني مدر اه عش (قوله ولو بلغ مجزئاً الخ) محترز قوله والعقل ولو قال اما المجزئ الخ كان أولى اه عش (قوله فعليه) أي ما رجحه ابن الرفعة (قوله يتولاه هو) أي الخنثى المشكل (قوله أو يشتري الخ) عبارة غيره والاشترى الخ (قوله فان عجز) أي عن الفعل بنفسه وتحصيل الامة (قوله تولاه امرأة أو رجل الخ) أي كالطبيب أسنى ومعنى (قوله ان البالغ الخ) انظر التقيد به مع ان غيره كهُوفي حرمة النظر الى فرجه اه سم (قوله عن زوجة) أي تزوجها (قوله عاملان) قال في الروض وهل يعرف أي العمل بالجماع أو البول وجهان قال في شرحه جزم كالروضة في باب الغسل بالثاني ورجحه في التحقيق سم على حجب وما رجحه في التحفة بمعتداه عش (قوله فهو فقط) أي فالأصل يجب ختته فقط (قوله ويفرق بينه الخ) قد ينقض هذا الفرق بختان الاصلين جميعاً وعدم قطعهما في سرقة واحدة اه سم (قوله وبه) أي بذلك الخبر (قوله ويكره الخ) أي على الاول اهمعني (قوله والافقي السنة السابعة) أي وبعد هاتين وجوبه على الولي ان توقفت صحة الصلاة عليه اه عش (قوله بالصلاة) أي والطهارة اهمعني (قوله من السبع) الاولى من السبعة (قوله فارق العقيقة) وحلق الرأس وتسمية الولد اه معنى أي حيث يحسب فيها يوم الولادة من السبعة عش (قوله به) أي بالعقيقة والتذكير بتأويل البر (قوله قال ابن الحاج المالكي الخ) عبارة النهائية ويسن الخ كما نقله جمع عن ابن الحاج المالكي اه (قوله واخفاء ختان الاناث) أي عن الرجال دون النساء اه عش (قوله منا) أي معاشر الشافعية (قوله ان ذلك) أي الاخفاء (قوله لا يلزم من ندب وليمة الختان اظهاره الخ) المتبادر الذي يقتضيه السياق ان المراد لا يلزم من اظهار ندب وليمة الختان الشامل لختان المرأة اظهار ختانها على حذف المضاف ولا يخفى بعد ذلك النفي (قول المتن فان ضعف) أي الطفل اه معنى (قوله في السابع) أي قوله كما مر في النهاية ما يوافقه الا انه اسقط قول الشارح أي حال إلى وإن قصد قوله أو في حال وذكروا ولمن قصد عقب قوله الاتي بخلاف الاجنبى لتعديده وهو حسن (قوله وجوب الخ) كذا في المعنى (قوله أي حال يحتمله الخ) ان كان هذا هو قول المتن الاتي فان احتمله وختته ولى الخ فلم قدمه هنا ولم يحل فيه على ما يأتي في المتن بان يقول كما يأتي وان كان غيره فليبين ذلك فانه غير مسلم اه سم اقول صنع المعنى والنهاية صريح في ان هذا ذلك حيث لم يكتف ببيان قول المتن ومن ختته في سن وقوله لا يحتمله شيئاً اصلاً ثم اقتصر على ذكر مسألة الاجنبى وما يتعلق بها في شرح قول المتن الاتي فان احتمله وختته الخ (قوله وهو متجه) وفاقاً للنهاية وخلافاً لالاسنى والمعنى (قوله وكذا خاتن الخ) أي لا قود عليه ويضمن بديته شبه العمدة في الصورتين اه عش (قوله فيهما) أي فيما قبل كذا وما بعده (قوله او في حال الخ) عطف على قوله حال يحتمله الخ (قول المتن لزمه قصاص) أي

بغيره (قوله ان البالغ) انظر التقيد به مع ان غيره كهُوفي حرمة النظر الى فرجه (قوله عاملان) قال في الروض وهل يعرف أي العمل بالجماع أو البول وجهان قال في شرحه جزم كالروضة في باب الغسل بالثاني ورجحه في التحقيق اه (قوله بأنه لا تعدى الخ) قد ينقض هذا الفرق بختان الاصلين جميعاً وعدم قطعهما في سرقة واحدة (قوله أي حال يحتمله الخ) ان كان هذا هو قول المتن الاتي فان احتمله وختته ولى الخ فلم قدمه هنا ولم لم يحل فيه على ما يأتي في المتن بان يقول كما يأتي وان كان غيره فليبين ذلك فانه غير مسلم (قوله وهو متجه) كتب

من ندب وليمة الختان اظهاره في المرأة (فان ضعف عن احتمالها في السابع) (آخر) وجوباً إلى أن يحتمله (ومن ختته في سن) وليا أي حال يحتمله وهو ولى ولو قيماً فلا ضمان أو هو أجنبي قتل لتعديده وان قصد اقامة الشعار كما اقتضاه اطلاقهم وهو متجه خلافاً للزركشى لان ظن ذلك لا يبيح له الاقدام بوجه فلا شبهة وليس كقطع يد سارق بغير اذن الامام لا هدارها بالنسبة لكل أحد مع تعدى السارق بخلافه هنا نعم ان ظن الجواز وعذر بجهله فالقياس أنه لا قود عليه وكذا خاتن باذن أجنبي ظنه وليا فيما يظهر فيهما أو في حال (لا يحتمله) لنحو ضعف أو شدة حر أو برد فمات (لزمه القصاص) لتعديده بالجرح المهلك نعم

ان ظن انه يحتمله لم يلزمه قصاص على الاوجه لعدم تعديده (الاول والدا) وان علاما مر أنه لا يقتل بولده نعم عليه الدية مغلظة في ماله لانه عمد محض وكذا مسلم في كافر قتلن لمامر أنه لا يقتل به أيضا (فان احتمله وخته ولي) ولو وصيا أو قريبا (فلا ضمان في الاصح) لاحسانه بتقدمه لانه اسهل عليه مادام صغير بخلاف الاجنبى لتعديده كما مر فان قلت قولهم هنالا نه اسهل بنا في مامر آفنا انه كلما أخر كان أخف ايلاما قلت لا منافاة لان المفضل عليه هنا بعد البلوغ ولا شك انه قبله اسهل منه بعده ثم حسب ان يوم (٢٠١) الولادة قد ولا شك انه مع عدمه اخف منه مع حسبانه (وأجرته)

وبقية مؤنه (في مال الختون) فان لم يكن له مال فعلي من عليه مؤته كالسيد (فصل) هـ في حكم اتلاف الدواب (من كان مع) غير طير اذ لا ضمان باتلافه مطلقا لانه لا بدخل تحت اليد أى مالم يرسل الماعلم على ما صار اتلافه له طبعا فيما يظهر ويؤيده قوله لم يضمن بتسبب ما علمت ضراوته ليلا ونهارا وافتى البلقينى في نحل قتل جملا بانه هدر لتقصير صاحبه دون صاحب النحل إذ لا يمكنه ضبطه فان قلت شرب النحل للعسل طبع له فهل قياس ما تقرضانه بارساله عليه فشربه قلت الظاهر هنا عدم الضمان لان من شأن النحل ان لا يهتدى للارسال على شىء ولا يقدر على ضبطه ولا نظر لارساله لانه ضرورى لاجل الراعى وحينئذ لو شرب عسل الغير ثم منع عسلا فهل هو لصاحب العسل يحتمل ان يقال لا أخذ من جعلهم شره للعسل المنتجس حيلة مطهرة له اذ هو صريح في استحالة ما شر به وان نزل منه فوراً ويلزم من استحالة ان هذا غير ما شر به فكان

وليا كان أو غيره ان علم أنه لا يحتمله اهمغنى (قوله ان ظن أنه يحتمله) كان قال له أهل الخبرة يحتمله اهمغنى (قوله لم يلزمه قصاص الخ) ويجب عليه دية شبه العمد كما بحثه الزركشى مغنى وأسنى (قول المتن إلا والدا) أى خخته في سن لا يحتمله اهمغنى (قوله وان علا) إلى الفصل في المغنى لا قوله وحرلقن وقوله كما مر إلى المتن (قوله نعم عليه الدية مغلظة الخ) نعم تقدم باعلى الهامش في البالغ انه لا ضمان عليه في نظير ذلك فيكون هذا في غير البالغ فليتأمل سم على حجب اه عش (قول المتن فلا ضمان الخ) والبالغ المحجور عليه بسفه ملحق بالصغير كما صرح به صاحب الوافى والمستقل اذا ختته باذنه اخني فوات فلا ضمان وكذا السيد في ختان رقيقه لا ضمان عليه اهمغنى (قوله بخلاف الاجنبى) فعليه القصاص سم على حجب ومنه ما يقع كثيرا ممن يريد ختان ولده فيختن معه ايتاما قاصدا بذلك إصلاح شأنهم واردة الثواب وينبغي ان الضمان على المزين كاعلم من قولهم السابق وكذا خاتن الخ ومن اراد الخلاص من ذلك فليراجع القاضى قبل الختن وحيث ضمنه فينبغى ان يضمن بدية شبه العمد ولا قصاص للشبهة على ما مر في قوله نعم ان ظن الجواز الخ اه عش (قوله وبقيته مؤنه) إلى الفصل في النهاية (قوله فعلى من عليه الخ) ومنه بيت المال ثم ميساير المسكين حيث لاولى له خاص اه عش (قوله كالسيد) عبارة المغنى اما الرقيق فاجرته على سيده ان لم يمكنه من الكسب لها اه (فصل) هـ في حكم اتلاف الدواب (قوله في حكم اتلاف الدواب) أى وما يتبعه كمن حمل خطبا على ظهره ودخل به سوقا وان اريد بالدية ما يشمل الآدمى دخل هذه لكن على ضرب من المسامحة في قوله مع دابة لان من حمل هو الدابة لانه معها اه عش (قوله غير طير) إلى قوله فان قلت في النهاية والمغنى لا قوله فيما يظهر إلى قوله لو أفتى (قوله مطلقا) أى ليلا ونهارا اه عش (قوله أى مالم يرسل الخ) راجع إلى قوله لا اذا ل ضمان باتلافه مطلقا وقوله الماعلم بفتح اللام المشددة بالنصب على انه مفعول أو بالرفع على انه نائب فاعل (قوله على ما صار اتلافه الخ) أى فيضمن اه عش (قوله له) متعلق باتلافه والضمير راجع لما وقوله طبعا أى للمعلم خبر صار (قوله جملا) أى مثلا وقوله بانه أى الجمل وقوله لتقصيره أى حيث لم يضعه في بيت مسقف أو لم يضع عليه ما يمنع وصول النحل اليه ولا فرق في ذلك بين كون الجمل في ملكه أو غيره اه عش (قوله فهل قياس ما تقرر) أى بقوله أى مالم يرسل الخ (قوله أن لا يهتدى) ببناء الفاعل وقوله ولا يقدر الخ ببناء المفعول عطف تفسير له (قوله وحينئذ) أى حين عدم الضمان (قوله إذ هو) أى ذلك الجعل (قوله ويلزم من استحالة الخ) سياقى في كلامه منعه (قوله لما لملك) أى النحل (قوله وأيضا الخ) عطف على قوله أخذ الخ (قوله وهذا موجود هنا فزال به الملك) سياقى في كلامه منعه (قوله لما تقرر الخ) أى بقوله قلت الظاهر هنا عدم الضمان الخ (قوله أنه غير مضمون) فيه ان عدم المضمونية إنما يتجه مع تلف العين لأمع بقائها اه سم (قوله ان كان) أى الخلط (قوله لما لملك) أى العسل

عليه مر صرح (قوله نعم عليه الدية مغلظة) تقدم باعلى الهامش في البالغ انه لا ضمان عليه في نظير ذلك فيكون هذا في غير البالغ فليتأمل (قوله بخلاف الاجنبى) فعليه القصاص (فصل) هـ من كان مع دابة أو دواب ضمن اتلافها نفسا أو مالا ليلا ونهارا الخ (قوله ويلزم من استحالة ان هذا غير ما شر به) قد يقال ان اللازم كونه غير صفة لا اذا تناو ذلك لا يقتضى خروجه عن ملكه كالمو تفرخ البيض المغصوب أو تحلل العصور ثم رأيت ما يأتى في الاحتمال الثانى (قوله انه غير مضمون) فيه ان عدم

(قوله لما لكها) اى التحل (قوله ولعل هذا) اى الاحتمال الاخير (قوله فى الطريق) الى قوله كما يعلم فى المغنى الى قوله نظير ما مر فى النهاية الا قوله كما يعلم بما ياتى فى مركبه وقوله او عليها اربا وكذا قوله ولو رم وحاطب طبعها على الاوجه وقوله كذا الى والمال وغلبته وقوله كما ذكر وقوله ومن ثم الى لكن (قوله مثلا) اى او فى سوق (قوله سواء اكانت الخ) عبارة المغنى سواء اكان مالكام مستاجرا ام ودعا ام مستعيرا ام غاصبا اه (قوله ام غيره) الاولى ام بغيره كفى النهاية قال عرش قوله ام بغيره شمل المكره بفتح الراء فيضمن ولا شىء على المكره بكسر الراء لانه انما كرهه على ركوب الدابة لاعلى اتلاف المال لكن نقل عن شيخنا الزياى ان قرار الضمان على المكره بكسر الراء والمكره طريق فى الضمان وعليه فلا فرق بين الاكراه على الاتلاف والاكراه على الركوب ادعش (قوله ولو غيره مكف) ومن ذلك ما اذا اكثر اه من ولبه انسان ليسوق دابته او يقوده او يرعاه او اقتضت المصلحة ايجاره لذلك فضة ذلك ان الضمان على الصى كركابه لمصلحة فان استعمله صاحب الدابة فى سوقها او قودها او رعيها بغير اذنيه فليضمن ان يكون كالمركب اجنبى اه بجيرى عن سم (قوله فى مركبه) اسم فاعل (قوله ولا كذلك هنا) قد يقال قد يوجد هنا اقرار السيد ببدله سم على حج وقد يقال اللقطة امانة فى يد واجدها والعبد ليس من اهل الولاية عليها فترك السيد لها فى يده تعهده ولا كذلك البهية اه عرش وقد يقال ايضا ان اللقطة قد تصير ملكا للسيد بخلاف البهية (قوله ضمن لانها) كان الاولى تاخير عن قوله له يد (قول ائمن ضمن الانفا) (فرع) لو كان راكبا حارة مثلا ووراءه احمش فاتفقت شيئا ضمنه كذا فى فتاوى القفال رحمه الله تعالى اه عرش (قوله بجزء من اجزائها) اشار به الى انه لا منافاة بين ما هنا وما ياتى من عدم الضمان بنحو بولها على ما ياتى فيه اه رشيدى (قوله على العاقلة) عبارة المغنى تنبيه حيث اطلقوا ضمان النفس فى هذا الباب فهو على العاقلة اه (قوله فى ماله) المراد منه انه لا يتعاقب بالعاقلة بل بذمته يؤديه من ماله فليس المراد بكونه فى ماله انه يتعاقب به كمتعاق الدين بالارذون اه عرش (قوله لان فعلها) الى قوله ولو لموحافى المغنى (قوله او عليها راكبان ضمننا الخ) وفاقا للمغنى وخلافا لنهاية عبارته اوركيها اثنان فعلى المتقدم دون الرديف كما ائفى به الوالد رحمه الله تعالى لان فعلها منسوب اليه اه يؤخذ من هذه العلة ان المتقدم لو لم يكن له دخل فى تسيرها كرىض وصغير اختص الضمان بالرديف سم وعش ورشيدى (اقول) وقد يؤخذ منها ايضا انها لو تشاركا فى التسير فالضمان عليهما نصفين ويمكن ان يجمع هذا بين كلام الشارح والمغنى وكلام النهاية (قوله او هما) اى السائق والقائد (قوله وراكب) سئل بعض المشايخ عن اعمى راكب دابة وقاده بصير فالتفت الدابة شيئا فالضمان على ايها فاجاب بان الضمان على الراكب اعمى او غيره اه سم (قوله وراكب) ظاهره ولو اعمى ونقله سم على المنهج عن الطبرلاوى ثم قال (فرع) لو ركب اثنان فى جنبها فى كفى محاربتين فالضمان عليهما ولو ركب ثالث بينهما فى الظهر فقال مر الضمان عليه وحده وفيه نظر ولا يبعد ان يكون الضمان عليهم اثنائا وفاقا للطبرلاوى اه وظاهره ولو كان الزمام بيد احدهم اه عرش (قوله ضمن وحده) يؤخذ من

المضمونية انما يتجه مع تلف العين لاعم بقائها (قوله ولا كذلك هنا) قد يقال قد يوجد هنا اقرار السيد ببدله (قوله فان كان معها سائق وقائد الخ) سئل بعض المشايخ عن اعمى راكب دابة وقاده بصير فالتفت الدابة شيئا فالضمان على ايها فاجاب بما نصه الضمان على الراكب اعمى او غيره وعلى المتقدم من الاثنين الراكبين مثلا اه وكان وجه تخصيص المتقدم من الراكبين ان سيرها منسوب اليه وان كانت في يدهما بحيث لو تنازعا كانت بينهما وقد يقتضى هذا انه لو نسب سيرها للمؤخر فقط كالمال كان المتقدم نحو مرىض لا حركة له محضون للمؤخر اختص الضمان بالمؤخر ثم قضية ما ائفى به فى الاعمى انه لا يعبر فى تخصيص الراكب بالضمان كون الزمام بيده بخلاف قول ابن يونس لعل تضمن الراكب اذا كان الزمام بيده فليتامل الا ان يقيد تضمن الاعمى بما اذا كان الزمام بيده (قوله ضمنا) هو واحد وجهين فى الراكبين والاخر تضمن المتقدم فقط وبه ائفى شيخنا الشهاب الرملى وان كان لو تنازعا جعلت لهما اه (قوله ضمن وحده) يؤخذ

فهو لما لكها لان نزوله منها سبب ظاهر فى ملك مالها ولعل هذا هو الاقرب (دابة او دواب) فى الطريق مثلا مقطوعة او غيرها سائقا وقائدا او راكبا مثلا سواء اكانت يده عليها بحق ام غيره ولو غير مكلف كما يعلم بما ياتى فى مركبه وقنا اذن سيده ام لا كما شمله كلامه فيتعلق متلفها برقبته فقط ويفرق بين هذا ولقطة اقرها يده فتلفت فانها تتعلق برقبته وبقية اموال السيد بانه مقصر ثم يتركها بيده المتزلة منزلة يد المالك بعد علمه بها ولا كذلك هنا لا يقال القن لا يده لا نافعول ليس المراد باليد هنا التى تقتضى ملكا بل التى تقتضى ضمنا وهو بهذا المعنى له يد كما هو ظاهر (ضمن اتلافها) بجزء من اجزائها (نفسا) على العاقلة (ومالا) فى ماله (ليلا ونهارا) لان فعلها منسوب اليه وعليه حفظها وتعهدا فان كان معها سائق وقائد او عليها راكبان ضمنا نصفين او هما او احدهما وراكب ضمن وحده لان اليد له وخرج بقوله مع دابة

مالوا نفلت بعد احكام نحور بطها و اتلفت شيئا فانه لا يضمن كاسيذكره ويستثنى من اطلاقه مالونخصها غير من معها فضمان اتلافها على
الناخس ولور مور حاطبها على الاوجه مالم ياذن له من معها فعليه ولو كانت ذاهبة فردها (٢٠٣) آخر تعلق ضمان ما اتلفه بعد الرد به كذا

اطلقه بعضهم وينبغي
تقييده بما اذا كان رده
بنحو ضررها نظير النخس
فيما ذكر اما اذا اشار اليه
فارتدت فيحتمل ان لا ضمان
اذا لا الجاء حيث ذومالو غلبته
فاستقبلها اخر فردها كما
ذكر فان الراد يضمن ما اتلفته
في انصرافها ومالو سقط
هو او مر كوه ميتا على شيء
فاتلفه فلا يضمنه كمالوا افتتح
ميت فانكسره بضرورة
تخلاف طفل سقط عليها
لان له فعلا والحق الزركشي
بسقوطه بالموت سقوطه
بنحو مرض او ربح شديد
وفيه نظر والفرق ظاهر
ومالو كان راكبها يقدر
على ضبطها فاتفق انها غلبته
لنحو قطع عنان وثيق
واتلفت شيئا فلا يضمنه على
ما اخذه من كلامهم لعدم
تقصيره ومن ثم لو كانت
لغيره ولم ياذن له ضمن لكن
الذي اقتضاه كلام الشيخين
واعتمده البلقيني وغيره
الضمان نظير مامر في
الاصطدام بخلاف مامر
في غلبة السفينتين لراكبهما
لان ضبط الدابة يمكن بالاجام
وعلى الاول فيفرق بان ما هنا
اخف لاحتياج الناس اليه
غالبا بخلاف خصوص
الاصطدام لندرته وانباته
غالباع عدم احسان الركوب

هذا تضمن الرأكة مع المسكاري القائددونه الاعلى قول ابن يونس لعل تضمن الرأكة اذا كان الزمام بيده
فلا تضمن الا اذا كان الزمام بيده ماسم على حج وعبارته على المنهج يعلم بذلك ان الضمان على المارة التي تركب
الان مع المسكاري دون المسكاري مر انتهى وهذا هو المتعمده عرش (قوله مالوا نفلت الخ) وينبغي
عدم تصديقه في ذلك الابينة اه عرش (قوله على الناخس) اي ولو صغيرا امرا كان او غير امير لان ما كان
من خطاب الوضع لا يختلف فيه الحال بين المميز وغيره اه عرش (قوله بعد الرد به) اي بالراد مالم ياذن له من
معهما اخذا بما قدمه في الناخس اه عرش عبارة الرشيدى انظر الى متى يستمر ضمانه وله مادام مسيرها
منسوبا لذلك الراد فليراجع اه (قوله كذا اطلقه بعضهم) وكذا اطلقه النهاية كما مر (قوله اما اذا اشار اليها
الخ) وقد يتجه الضمان اذا اثرت الاشارة عادة ارتدادها اه سم (قوله ومالو غلبته) الى قوله وفيه نظر في المعنى
(قوله كما ذكر) اي بنحو ضررها (قوله فالتلفه) اي الساقط وقوله بخلاف طفل سقط عليها اي القارورة
فانه يضمن اه عرش (قوله والحق الزركشي الخ) اقره المعنى (قوله ومالو كان راكبها يقدر الخ) ينبغي ان
يتامل هذا المقام غاية التامل فان الذي اقتضاه كلام الشيخين من الضمان واعتمده البلقيني مصور بكون
الراكب لا يقدر على ضبطها كانه صاحب المعنى وهو كذلك في العزيز وغيره ومن تامل تصويرهم وتعليله
لا يرتاب في ان المعتمد في هذه عدم الضمان كما اشار اليه القائل اخذاهم كلامهم فهو اخذ شديد فليتامل
حق تأمله اه سيد عمر عبارة المعنى خامسها اي المستثنى لو كان الرأكة لا يقدر على ضبطها فقضت اللجام
وركت راسها فهل يضمن ما اتلفه قولان وقضية كلام اصل الروضة في مسئلة اصطدام الراكين ترجيح
الضمان به عليه البلقيني وغيره اه (قوله ومن ثم لو كانت لغيره الخ) عبارة المعنى والاسنى ولور كصبي او
بالغ دابة انسان بلاذن فغلبته فالتلف شيئا ضمنه اه (قوله لكن الذي اقتضاه كلام الشيخين) اعتمده
النهاية والشهاب الرملى (قوله وعلى الاول) اي عدم الضمان (قوله بان ما هنا اخف) الاولى بانه خفف
هنا (قوله ومالو اركب) الى قوله لكن هذا في المعنى الا قوله لا يضبطها مثلها وقوله لكن هذا الى وماربطها
وإلى قوله وافتق ابن عجيل في النهاية الا قوله كما مر في الغضب بقده وقوله ومحلها الى وخرج به (قوله اجنبي
الخ) قال في العباب وان اركبها الولي الصبي لمصاحته وكان ممن يضبطها ضمن الصبي والاضمان الولي اه بجري
عن سم وفي الرشيدى عن الزركشي ما يوافقه (قوله لا يضبطها مثلها) ليس بقيد فالضمان على الاجنبي
مطلقا عرش ورشيدى (قوله لالنحونوم) اي فانه يضمن عرش معنى (قوله فلا يصح ايراده قد يقال

من هذا تضمن الرأكة مع المسكاري القائددونه الاعلى قول ابن يونس لعل تضمن الرأكة اذا كان الزمام
بيده فلا تضمن الا اذا كان الزمام بيدها (قوله اما اذا اشار اليها فارتدت فيحتمل ان لا ضمان) وقد يتجه الضمان
اذا اثرت الاشارة عادة ارتدادها (قوله ومن ثم لو كانت لغيره لم ياذن له ضمن) شرح الروض ولور كصبي
او بالغ دابة رجل بغير اذنه فغلبته الدابة واتلفت شيئا فعلى الرأكة الضمان بخلاف مالور كصبي المالك
فغلبته حيث لا يضمن في قول لانه غير متعد صرح به الاصل (قوله لكن الذي اقتضاه كلام الشيخين واعتمده
البلقيني الخ) عبارة الروض وان غلب المركوب مسيره وانفلت واتلف لم يضمن اي لخروجه من يده وان
كانت يده عليها وامسك لجامها فركبت راسا فهل يضمن ما اتلفته قولان قال في شرحه قضية كلامه كاصله في
مسئلة اصطدام الراكين ترجيح الضمان به عليه البلقيني وغيره اه (قوله واعتمده البلقيني) واقى به شيخنا
الشهاب الرملى (قوله او انفلتت دابته من يده وافسدت شيئا) فلا ضمان وهذا مع قوله السابق فيما لو
غلبته لنحو قطع عنان وثاق لكن الذي اقتضاه كلام الشيخين الخ يتحصل منهما الفرق بين غلبتها على الرأكة
وبين انقلابها وخروجها من يد غير الرأكة وكان وجه الفرق وجود اليد في الاول عليها وعدم وجودها
مع العذر في الثاني تأمل (قوله لكن هذا يخرج بقوله مع دابة فلا يصح ايراده الخ) قد يقال ليس في كلام

ومالو اركب اجنبي بغير اذن الولي صيا او محن نادابة لا يضبطها مثلها فانه يضمن مثلها ومالو كان مع دواب راع فتفرقت لنحو هيجان ربح
وظلمة لالنحونوم وافسدت زرعها فلا يضمنه كمالو ندبغيره او انفلتت دابته من يده وافسدت شيئا لكن هذا يخرج بقوله مع دابة فلا يصح ايراده

عليه خلافاً لزعمه ومالوربطها بطريق (٢٠٤) . تسع باذن الامام أو نائبه كالأخفر فيه لمصلحة نفسه وخرج بقولنا في الطريق مثلاً من

ليس في كلام المصنف المعية حال الاتفاق سم على حج أي لكنه هو المتبادر منه وهو كاف في دفع الاعتراض اه عش (قوله ومالوربطها بطريق متسع الخ) أي فلا يضمن وظاهره لا نهار أو لا ليلاً سم على حج اه عش (قوله باذن الامام أو نائبه) أي بخلاف ما إذا كان بدون إذنهما فيلزمه الضمان مطلقاً اه معني (قوله فلا يضمنه) ظاهره وإن كان غير ميمز وقد يتوقف فيها لو دخل غير المميز باذن صاحب الدار فانه عرضه لاتلاف الكلب ونحوه وقد يؤخذ ضمانه بما ياتي فيها لو قال لصغير خذ من هذا الثمن الخ اه عش (قوله إن علم) أي الداخل (قوله يمكن الاحتراز عنه) أي ولو لم يكن له طريق الاعليه وكان أعمى اه عش (قوله وعمله) أي محل عدم الضمان بالخارج (قوله أو تحتها الخ) قد يشكك هذا وقوله السابق فان اذن له في الدخول ضمنه بان الفواسق التي منها الكلب العقور لا تثبت عليها اليد إلا ان يقال إلا بالنسبة للضمان اه سم (قوله ولم يعرف بالضراوة) ينبغي ان يجري فيه قوله الآتي أنفالك لکن ظاهر إطلاقهم الخ اه سم (قوله أو ربطه) أي ربطاً يكف ضرأوته كما هو ظاهر فلوربطه بجبل في راسه فالتلف شيئاً برحمه فكالم لم يربطه كما هو ظاهر اه سم (قوله أو ماله) انظره مع قوله قبله من دخل درابها كلب عقور أو دابة الخ ولعل الدابة فيسافر شأنها الضراوة اه رشیدی و يظهر ان قوله أو ماله داخل في قوله السابق ولذا اقتصر المعنى على السابق (قوله فادخل) أي المؤجر (قوله لم يضمنه) لعله بالنسبة المسكترى للتقصير اه عش عبارة سم ينبغي إلا ان يكون معها كما هو ظاهر ثم قضيته انه لا فرق في عدم الضمان بين الليل والنهار والتقصير بترك مفتوحاً للغلبة خروجها أو اتلافها وعدم التقصير ثم هل الدار كالبيت فاذا دخل دابته في داره وترك الباب مفتوحاً خرجت فالتلف شيئاً فلا ضمان أو لا فاما الفرق وكل ذلك مشكل فليحرج اه سم أقول ان القيد الممار في الغصب كالصريح في عدم الفرق وان ما ياتي في شرح أو ليلا ضمن من قوله أو مالورسلها في البلد الخ كالصريح في الضمان فيها لو ادخل دابته في داره الخ والله اعلم (قوله بقيد) عبارته هناك لم يضمن ما اتلفته على المستاجر إلا ان غاب وظن ان البيت مغلق اه (قوله قيل يرد) الى قوله واقفي في المعنى (قوله فانه يضمنهما) أي الصيد والشجرة ولا يشملهما نفسا وما لا اه سم (قوله بانها لا يخرجان عنها) أي عن النفس والمال وهو لم يقل لآدمي اه معني (قوله أي وقد ارسلها) ظاهره ولو في الوقت الذي يعتاد الارسال فيه اه سم (قوله اخذها ما ياتي في الضارية) أي بل هذه من افرادها لانها ضارية بالنسبة للطيح اه سم (قوله له) أي للضمان بالضارية (قوله الى تقييده) أي يعلم واضع اليد الضراوة (قوله مطلقاً) أي عن القيود المذكورة بقوله إن كان النطح طبعها الخ (قوله كاعلم عامر) أي من قوله وعمله الخ (قوله فقط) مفهومه اختلاف الحكم إذا حضر صاحب الاخرى ايضاً اه سم (قوله فيضمنها) أي يضمن متلفها على حذف المضاف (قوله

دخل دارها كلب عقور فمعقره أو دابة فرسته فلا يضمنه صاحبها ان علم بها وان اذن له في دخولها بخلاف ما اذا جهل فان اذن له في الدخول ضمنه والا فلا وبخلاف الخارج منها عن الدار ولو بجانب بابها لانه ظاهر يمكن الاحتراز عنه وعمله كما يعلم بما ياتي فيها ليس تحت يده أو تحتها ولم يعرف بالضراوة أو ربطه وخرج به ايضاً ربطها بموات أو ملكه فلا يضمن به متلفها اتفاقاً ولو اجره داراً إلا بيتاً معينا فادخل دابته فيه وتركه مفتوحاً فخرجت واتلفت مالا للمسكتري لم يضمنه كما مر في الغصب بقيدته قبل يرد على قوله نفسا وما لا صيد الحرم وشجره وصيد الاحرام فانه يضمنها ويرد بانها لا يخرجان عنها واقفي ابن عجيل في دابة نطحت أخرى بالضمان ان كان النطح طبعها وعرفه صاحبها أي وقد ارسلها أو قصر في ربطها اخذاً بما ياتي في الضارية لكن ظاهر إطلاقهم ثم لا فرق بين ان يعلم واضع اليد عليها ضرأوتها أو لا نعم لتعليقهم له بقولهم اذ مثل هذه الى آخر ما ياتي يرشد الى تقييده والكلام في غير ما يدهو الا ضمن مطلقاً كاعلم مما مر

المصنف اعتبار المعية حال الاتفاق (قوله ومالوربطها بطريق متسع الخ) أي فلا يضمن وظاهره لا نهاراً ولا ليلاً (قوله أو تحتها) قد يشكك هذا وقوله السابق فان اذن له في الدخول ضمنه بان الفواسق التي منها الكلب العقور لا تثبت عليها اليد إلا ان يقال إلا بالنسبة للضمان وقوله ولم يعرف بالضراوة ينبغي ان يجري فيه ما ذكره بقوله الآتي اول الصفحة لكن ظاهر إطلاقهم ثم الخ (قوله أو ربطه) أي ربطاً يكف ضرأوته كما هو ظاهر فلوربطه بجبل في راسه فالتلف شيئاً برجله فكالم لم يربطه كما هو ظاهر (قوله لم يضمنه) ينبغي إلا ان يكون معها كما هو ظاهر ثم قضيته انه لا فرق في عدم الضمان بين الليل والنهار والتقصير بترك مفتوحاً للغلبة خروجها واتلافها وعدم التقصير ثم هل الدار كالبيت فاذا دخل دابته في داره وترك الباب مفتوحاً فخرجت فالتلف شيئاً فلا ضمان أو لا فاما الفرق وكل ذلك يشكك فليحرج (فانه يضمنها) أي ولا يشملهما نفسا وما لا (قوله وقد ارسلها) ظاهره ولو في وقت يعتاد الارسال فيه ويفرق بينها وبين غير الضارية حيث لا ضمان في ارسالها في وقت الارسال (قوله اخذها ما ياتي في الضارية) بل هذه من اقواها لانها ضارية بالنسبة للطيح (قوله فقط) مفهومه اختلاف الحكم اذا حضر صاحب الاخرى ايضاً (قوله

و صرح العبادي فيمن ربط دابة بشارع فربط آخر أخرى بجانبها فعضت احدهما الاخرى على بان العاض ان كان هو الثانية ضمن صاحبها أو الاولى فلا إلا ان يحضر صاحبها فقط ولم يمنعها مع قدرته فيضمنها ولو اكترى من ينقل متاعه

على دابته وعادتها الضراوة بشيء من أعضائها ولم يعلم بها فالتفت شيئا مع الاجير فالدعوى عليه لأنها بيده لكن المالك غره بعدم اعلامه بها
فيرجع بما ضمنه عليه فان انكر الاجير اتلافها حلف على البت لان فعل الدابة منسوب لمن هي بيده ولوربط فرسه في خان فقال لصغير خذ من هذا
التبن واعلفها ففعل فرسته فمات وهو حاضر ولم يحذره منها وكانت رموحا ضمنه على (٢٠٥) عاقلته (ولو بالت اوراثت بطريق فتلف به

نفس أو مال فلا ضمان)

والا لامتنع الناس من
المرور ولا سبيل اليه هذا
مامشيا عليه هنا وهو
احتمال للامام والمنقول
عن نص الام والاصحاب
وجزم به في المجموع من
الضمان حيث لم يعتمد
المار المشي عليه لان
الارتفاق بالطريق
مشروط بسلامة العاقبة
قال الاذرعى وما هنا
لا ينكر اتجاهاه لكن
المذهب نقل اه ويؤيد
الاتجاه قاعدة ان ما بالباب
مقدم على غيره لان الاعتناء
بتحرير ما فيه اكثر ومن
المقرر انهما لا يعترض
عليهما بمخالفتهما لما عليه
الاكثرون لما اشرت اليه
في شرح الخطبة (ويحترز)
المار بطريق (عمالا يعتاد)
فيها (كرفض شديد في
وحل) اوفى بجمع الناس
(فان خالف ضمن ماتولد
منه) لتعديده كما لو ساق الابل
غير مقطورة او البقر والغنم
في السوق او ركب فيه مالا
يركب مثله إلا في صحراء
وان لم يكن ركض اما
الركض المعتاد فلا يضمن
ماتولد منه كذا قالاه

على دابته) اى المكترى (قوله ولم يعلمه) اى المستاجر الاجير (قوله ولوربط) الى قوله والمنقول في النهاية
(قوله فرسه في خان) اى مثلا (قوله فقال الخ) الفاء لطلب الترتيب اه ع ش (قوله ففعل) اى الصغير ويظهر
ان الفاء هنا للتعقيب العرفي (قوله وهو حاضر الخ) انظر هل هو قيد وما وجه التقيد به اه رشيدى عبارة
ع ش مفهومه عدم الضمان اذا كان غائبا ولم يحذره وهى رموح سمع على حج اقول وقد يتوقف فيه بانه
تسبب في اتلافه اه (قوله ولم يحذره) لعل المراد التحذير حال الرمح بان آهات رمحه فلم يحذره فليراجع
اه رشيدى ولا يخفى بعده (قوله على عاقلته) اى الأمر اه ع ش (قول المتن ولو بالت الخ) اى ولو واقفة اه
مغنى (قول المتن فتلف به نفس الخ) اى ولو بالزلق فيه ذهابها ع ش (قوله والا لامتنع) الى قوله ويؤيد
الاتجاه في المغنى لا قوله وجزم به في المجموع (قوله ولا سبيل اليه) اى الى المنع (قوله هذا) اى ما جزم
به من عدم الضمان انتهى مغنى (قوله مامشيا عليه) اى في الشرح والروضة اه مغنى (قوله وهو
احتمال للامام) وهو المعتمد وإن زعم كثير ان نص الام والاصحاب الضمان نهاية اه سم وظاهر
قول الشارح الآنى ويؤيد الاتجاه الخ اعتماده ايضا واعتمد المنهج والمغنى ما نص عليه الام والاصحاب من
الضمان (قوله في غير هذا الباب) اى في باب الحج (قوله وجزم به) اى بما جريا عليه في غير هذا الباب
(قوله من الضمان) بيان لما جريا عليه الخ (قوله حيث لم يعتمد المار المشي عليه) فلو مشى قصدا على موضع
الروث او البول فتلف به فلا ضمان كاذكره الرافعى ايضا هناك اه مغنى وقوله فلا ضمان اى قطعاً كما فى
ع ش وقوله هناك اى في باب الحج (قوله لان الارتفاق الخ) تعليل للضمان المنقول عن النص
والاصحاب (قوله وما هنا) اى من عدم الضمان (قوله ومن المقرر) الى قوله كذا قالاه في النهاية (قوله
ومن المقرر انهما لا يعترض الخ) لكن يشكل بمخالفته النص سم على حج وقد يقال المخالف يؤول النص
ويتمسك على ما ادعاه بنص اخر مثلاً اه ع ش (قوله لما اشرت اليه في شرح الخطبة) عبارته هناك في شرح
وقد التزم مصنفه رحمه الله تعالى ان ينص على ما صححه معظم الاصحاب نصها وهذا حيث لا دليل يعضد
ما عليه الاقلون والا اتبعوا ومن ثم وقع لهما اعنى الشيخين ترجيح ما عليه الاقل ولو واحد فى مقابلة الاصحاب
اه (قوله المار بطريق) الى قوله ومثله للبلقيني في المغنى لا قوله وهو معاً الى المتن (قوله كما لو ساق الابل
الخ) قد علم بامر ضمان من مع الابل سائقا وغيره ولو مقطورة سم على حج اه ع ش (قوله او البقر والغنم
الخ) اى ولو واحدة اه ع ش (قوله الا فى الصحراء) كالدواب الشرسة اه ع ش (قوله فلا يضمن
ماتولد منه) فلوركضها كالعادة ركضاً ومخلاً وطارت حصاة لعين انسان لم يضمن اه مغنى (قوله المنقول)
اى عن نص الام والاصحاب (قول المتن او بهيمة) اى عليها اه مغنى (قول المتن فسقط ضمنه) قال
الزركشى وقضية كلامهم تصوير المسئلة بما اذا سقط في الحال فلو وقف ساعة ثم سقط فكمن اسند خشبة
الى جدار الغير فلا يضمن اه وهو ظاهر إذا لم ينسب السقوط الى ذلك الفعل اه مغنى (قوله
بنى مثلاً) اى الى شارع او ملك غيره اه نهاية (قوله او ثم مال الخ) عبارة النهاية الا ان كان مستويا ثم
مال خلافا للبلقيني اه (قوله حامل الخطب) اى على ظهره او على بهيمة (قول المتن سوقاً) اى مثلاً اه

وهو حاضر) مفهومه عدم الضمان إذا كان غائبا ولم يحذره وهى رموح فليتامل (قوله وهو احتمال
للإمام) وهو المعتمد رش (قوله ومن المقرر انهما لا يعترض عليهما بمخالفتهما لما عليه الاكثرون)
لكن يشكل بمخالفته النص (قوله كما لو ساق الابل غير مقطورة) قد علم بامر ضمانه مع الابل سائقا وغيره
ولو مقطورة (قوله ومر في الجنائيات ما يرد الثاني) يجوز ان يكون التمثيل على القول به

كالامام وفرعه الاذرعى على ما مر عنه في المتن فعلى مقابله المنقول يضمن به ايضا (ومن حمل خطبا على ظهره او بهيمة) وهو معها وسيات حكم مالو
ارسلها (حك بناء فسقط ضمنه) ليلا ونهار الوجود التلطف بفعله او فعل دابته المنسوب اليه نعم إن كان مستحق الهدم ولم يتلف من الآلة شيء فلا
ضمان ومثله للبلقيني ببناء بنى امثالا او ثم مال واضرب المارة فيها ومر في الجنائيات ما يرد الثاني (وان دخل) حامل الخطب (سوقا فتلف به نفس او مال

مستقبلا كان أو مستديرا (ضد) (إن كان زحام) أو لم يجد منعطفا لضيق كما اقتضاه كلام الامام والغزالي واعتمده الزركشي لتقصيره بفعل ما لا يعتاد (ولأن لم يكن) زحام أو حدث وقد توسط السوق كما بحث (وتمزق) به (ثوب) مثلا (فلا) يضمه إذا كان لا يسه مستقبل البهيمة لأن عليه الاحتراز منها (الا ثوب) أو متاع (٢٠٦) أو بدن (اعمى) أو معصوب العين (ومستدبر البهيمة فيجب تنبيهه) أي من ذكر فان لم يفعل ضمن

مغنى (قوله مستقبلا) إلى قوله هو به يعلم في النهاية والمغنى إلى قوله إذا كان لا يسه مستقبل البهيمة وقوله ولو مع زحام (قوله مستقبلا كان الخ) أي ما تلف بذلك من النفس والمال (قول المتن ضمن إن كان زحام) ومن ذلك ما يقع كثيرا بازقة مصر من دخول الجمال مثلا بالاحمال ثم انهم يضطرون المشاة أو غيرهم فيقع المضطر على غيره فيتلف متاعه والضمان على سائق الجمال وإن كثروا لانهم منسوبون اليه واما لو دفع الجمال بحمله مثلا على غيره فالتلف شيئا فاضمان على الدافع لا على من مع الدابة اه ع ش (قوله منعطفا لضيق) عبارة غير منحر فالضيق وعدم عطفة اه قال ع ش قوله وعدم عطفة أي قربة فلا يكلف العود لغيرها اه (قوله لتقصيره الخ) علة للتن (قوله) أو حدث وقد توسط السوق عبارة غير أو دخل السوق في غير وقت الزحام فحدث زحام اه (قوله) إذا كان لا يسه مستقبل البهيمة الأولى حذفه فظهر الاستثناء الآتي (قول المتن الا ثوب اعمى) أي ولو مقبلا مغنى والاشبه ان مستقبل الحطب بمن لا يميز لصغر أو جنون كالأعمى قاله الأذرعى ولو كان عاقلا أو ملتفتا أو مطرقا مفكرا ضمنه صاحب الحطب إذ لا تقصير حيثئذ نهاية أي ولو مفكرا في أمور الدنيا ع ش (قوله) أو معصوب العين) أي لم يد ونحوه نهاية ومغنى (قوله) من ذكر) أي الأعمى ومعصوب العين ومستدبر البهيمة (قوله) فان لم يفعل) أي لم ينبه ضمن الكل ولو اختلفا في التنبيه وعدمه فالظاهر تصديق صاحب الثوب لانه وجد ما حصل به التلف المقتضى للضمان والاصل عدم التنبيه اه ع ش (قوله) كان وطى الخ) أي المار في السوق (قوله) فالنصف) أي فعلى من وطى هو بهيمته نصف الضمان وقوله في الروضة ينبغي أن يقال ان انقطع مؤخر السابق فالضمان على اللاحق أو مقدم مداس اللاحق فلا ضمان على السابق ربدا لانه لا يشترط تساويهما في قوة الاعتماد وضعفه لعدم انضباطهما فسقط اعتبارهما ووجب احالة ذلك على السجين جميعا كما في المصطدمين فانه لا عرة بقوة مشى أحدهما وقلة حركة الآخر اه نهايه (قوله) لانه بفعلهما) أي فعل صاحب الثوب مثلا وفعل الواطى (قوله) وان نبه فلم ينتبه) عبارة شرح الروض أو مدبرا أو اعمى ونبههما فلم يحتزرا انتهت فراد الشارح لم ينتبه لم يحتزرا لعدم الشعور بانتباه اسم (قوله) وكعدم التنبيه) إلى قوله كما بحثه البلقيني في النهاية الا قوله ولو بغير طريق وقوله على الاصح إلى المتن (قوله) وكعدم التنبيه الاصم) عبارة النهاية والمغنى والحق البغوى وغيره بما اذا لم ينبهه ما لو كان اصم اه (قول المتن وانما يضمه) أي صاحب البهيمة ما تلفته بهيمته اه مغنى (قول المتن بان وضعه بطريق) على بابه أو غيره اه مغنى (قوله) وان اذن له الامام الخ) ومنه ما جرت به العادة الآن من احداث مساطب امام الحوانيت بالشوارع ووضع اصحابها عليها للبيع كالخضرية مثلا فلا ضمان على من اتلف دابته شيئا منها باكل أو غيره لتقصير صاحب البضاعة اه ع ش (قوله) وافتي) إلى قوله وكذا لو وضع في المغنى (قوله) بان مثله) أي التعريض للدابة (قوله) فزق) أي الحطب (قول المتن وان كانت الدابة وحدها الخ) هذا قسم قوله سابقا من كان مع دابة الخ اه مغنى (قوله) أي من يده) إلى قوله وقياسه في المغنى (قوله) أو غيره) الأولى أو بغيره (قوله) في نحو الوديع) أي كالأجير (قوله) ويرد) أي نزاع البلقيني بان هذا أي ان لا يرسلها الا بحفاظ عليه أي نحو الوديع (قوله) بل العادة محكمة فيه الخ) أي في نحو الوديع اه ع ش فله ان يرسلها بلا حفاظ على العادة

(قوله) أو لم يجد منعطفا لضيق كما اقتضاه كلام الامام والغزالي الخ) عبارة شرح الروض وقيد الامام والغزالي وغيرهما البصير المقبل بما اذا وجد منه جرحا وقصيته انه اذا لم يجد منعطفا وعدم عطفه ضمن لانه في معنى الزحام نه عليه الزركشي اه (قوله) اذا كان) أي لا يسه (قوله) فلم ينتبه) عبارة شرح الروض أو مدبرا أو اعمى ونبههما فلم يحتزرا اه فراد الشارح لم ينتبه لم يحتزرا لعدم الامتثال والشعور بالتنبيه

الكل الا ان كان من صاحب الثوب أو المتاع فعل كان وطى هو أو بهيمته ثوبه أو مداسه فحذبه صاحبه ولو مع زحام فالنصف لانه بفعلهما وبه يعلم انه لا ضمان على الواطى الا فيما علم ان لفعله تأثيرا فيه مع فعل الالابس فان تمحض فعلى أحدهما فالحكم له وحده ولو علم تأثير أحدهما وثك في تأثير الآخر اعتبر الأول فقط فيما يظهر ويحتمل تحكيم القرينة القوية في ذلك وقد يدل له كلامهما وان نبه فلم ينتبه فلا وكعدم التنبيه الاصم وان لم يعلم انه اصم لان الضمان لا يختلف بالعلم وعدمه (وأنما يضمه) أي ما ذكر الحامل أو من مع البهيمة (اذالم بقصر صاحب المال) فان قصر بان وضعه بطريق ولو واسعا وان اذن الامام كما اقتضاه اطلاقهم لان الملحظ هنا تعرضه متاعه للضياع وهو موجود (أو عرضه للدابة) ولو بغير طريق (فلا) يضمه لانه المضجع لماله وافتي القفال بان مثله ما لو مر انسان بحمار الحطب يريد التقدم عليه فزق ثوبه فلا يضمه سائقه لانه المقصر بمروره عليه قال وكذا لو وضع

حطب بطريق واسع فمر به انسان فتمزق به ثوبه (وان كانت الدابة وحدها) وقد ارسلها في الصحراء على الاصح في الروضة اه وقال الرافعي انه الوجه (فالتفت زراعا وغيره) فها لم يضم صاحبها) أي من يده عليها بحق كوديع أو اجير أو غيره كغصب وان نزع البلقيني في نحو الوديع بان عليه ان لا يرسلها الا بحفاظ ويرد بان هذا عليه من جهة حفظها لا من جهة اتلافها بل العادة محكمة فيه كالمالك (أو يسلا

ضمن) للحديث الصحيح ذلك المرافق للعادة الغالبة في حفظ نحر الزرع نهارا والدابة ليلا ومن ثم لو جرت عادة بلد بعكس ذلك انعكس الحكم أو يحفظها فيهما ضمن فيهما كما يحته البلقني وقياسه أنها لو جرت بعده فيهما لم يضمن فيها مالمو (٢٠٧) أرسلها في البلد فيضمن مطلقا خلافا لما

أقضىه كلامها في الدعاوى لخالفته العادة وقضيته أن انعاده لو أطردت به أدبر الحكم عليها أيضا كالصحراء إلا أن يفرق بغلبة ضرر المرسل بالبلد فلم تقو فيها العادة على عدم الضمان ويؤيده قول الرافعي أن الدابة في البلد تراقب ولا ترسل وحدها وحيتن فيحمل تعليمهم بها على أن الغالب في سائر البلاد عدم إرسالها بالبلد فلم ينظر لعادة مخالفة لها بخلاف الصحراء فإن العادة لم تستقر فيها بشيء على العموم فأناطو الحكم في كل محل بعادة أهله واستثنى من عدم الضمان نهارا المذكور في المتن ما إذا توسط المراقب المزارع فأرسلها بلأراغ فإنه يضمن ما أفسدت ليلا ونهارا لأن العادة حينئذ أنها لا ترسل بلأراغ ومن ثم لو اعتد إرسالها بدون فلا ضمان كما صرحوا به وحيتن فلا استثناء لأن المدار في كل على ما اعتد فيه ولا ينافي هذا ما قدمته في البلد لأن العادة مختلفة غالبها لا ثم ومالو تكاثرت فمعجز أصحاب الزرع عن ردها فيضمن أصحابها كما رجحه البلقني لخالفته للعادة وما لو ربط دابة بطريق فيضمن متلفها نهارا وإن اتسع الطريق مالم

أه رشدي (وله بعكس ذلك) عبارة المغني والاسني بأرسال البهائم أو حفظ الزرع ليلا دون النهار اه (قوله انعكس الحكم) أي فيضمن مرسلا ما نلفته نهارا دون الليل ابتعا للمعنى الخرب للعادة معنى واسني (قوله ضمن) أي اتلاف الدابة (قوله كما يحته الخ) راجع للمعطوف فقط كما هو صريح المغني والاسني (قوله) أمالو أرسلها) أي قوله وقضيته في النهاية والمغني لا قوله خلافا إلى مخالفته (قوله مطلقا) أي ليلا ونهارا (قوله وقضيته) أي التعليل بمخالفة العادة (قوله أن العادة الخ) عبارة العباب نعم أن اعتد إرسالها فيه أي في البلد بلا مراقب اتجه عدم الضمان ما انتهت اه سم واستظهره ع ش (قوله به) أي بأرسالها في البلد وحدها اه ع ش (قوله كالصحراء) لعله بدل منه أيضا (قوله ويؤيده) أي الفرق (قوله الرافعي أن الدابة الخ) قد يمنع التأييد بهذا لأن مراد الرافعي أن العادة ذلك والكلام فيما إذا انعكست العادة اه سم (قوله بها) أي بمخالفة المادة (قوله في سائر البلاد) أي جميعها (قوله واستثنى) أي قوله وإذا أخرجها في المغني لا قوله كما صرحوا إلى ومالو تكاثرت وإلى قوله ويحتمل عدمه في النهاية لا قوله ولا ينافيه إلى ومالو تكاثرت وقوله ومالو ربطا إلى ومالو أرسلها وقوله أخذ من كلام القاضي (قوله ولا ينافي هذا ما قدمته الخ) والمناقاة ظاهرة وقد اندفاعها بما ذكره بعيد في الغاية (قوله في البلد) أي في المرسل في البلد وحدها (قوله هنا) أي في المراقب المتوسطة بين أزارع لا ثم أي في إرسالها في البلد (قوله ومالو تكاثرت أي المواشي في النهار اه معنى) (قوله ومالو وربط الخ) هذا مكرر مع ما قدمه في شرح بان وضعه بطريق ولذا اقتصر النهاية على ما هناك والمغني على ما هنا (قوله بطريق) على بابيه أو غيره اه معنى (قوله مالم ياذن الخ) أي كما تقدم اه سم (قوله من كلام القاضي) من أنه إذا أرسلها في ملك الغير سو أمكان ليلا ونهارا فهو مضمون لأنه متعدي إرسالها اه معنى (قوله وإذا أخرجها الخ) كلام مستأنف (قوله عن ملكه الخ) عبارة المغني وان نفر شخص دابة مسببة عن زرعه فوق قدر الحاجة دخلت في ضما به كمالو القوت الربح ثوباني حجره أو جر السيل جبالا فله في ملكه لا يجوز إخراجها وتضييعه بل يدفعه لما لملكه ولو لثابته فان لم يجده فالخا كم فينبغي إذا نفرها أن لا يبالغ في إبعادها بل يقتصر على قدر الحاجة وهو القدر الذي يعلم أنها لا تعود منه إلى زرعه ولو دخلت دابة الغير ملكه وجب عليه ردها لما لملكها فان لم يجده فالخا كم إلا أن كان المالك هو الذي سببها فليحمل قوله إخراجها من زرعه أن لم يكن زرعه مخفوقا بزرع غيره على ما إذا سببها المالك أما إذا لم يسببها فيضمنها إخراجها إذ حقه أن يسلمها لما لملكها فان لم يجده فالخا كم ويدفع صاحب الزرع الدابة عن زرعه ودفع الصائل فان تحت عنه لم يجز إخراجها عن ملكه لأن شغلها مكانه وان كان فيه ضرر عليه لا يبيح إضاعته مال غيره ولو دخلت دابة ملكه فرحمته فوات فكان تلفها زرعه في الضمان وعدمه فيفرق بين الليل والنهار اه بأدنى تصرف قال سم بعد ذكر مثله عن الروض وشرحه مانصه ويتحصل من هذا أن ماسيها مالها إخراجها بقدر الحاجة فقط ولا يضمنها بعد ذلك بتركها فان زاد على قدر الحاجة وان لم تنفصل عن ملكه ضمنها وان مالم يسببها مالها يضمنها مطلقا ان أهملها بل يجب ردها لما لملكها أو إلحاقها بملكها ثم انظر هذا كله مع كلام الشارح هنا وقوله بخلاف ما إذا لم يخش ذلك ولم يسببها المالك الخ وظاهر ما ذكر في تسبب المالك أنه لا فرق بين التسبب في وقت اعتد التسبب فيه والتسبب في غيره ثم رأت الشارح تنبيهه بعدم موافقة ما ذكره لما في الروضة وغيره فان أدقوله لا يفي في ثم رأت في الروضة وغيرها الخ ومع ذلك هو لا يفيد جميع التفصيل الذي تبين في هذه

(قوله وقضيته أن العادة الخ) عبارة العباب نعم أن اعتد إرسالها فيه أي في البلد بلا مراقب اتجه عدم الضمان اه (قوله ويؤيده قول الرافعي أن الدابة في البلد تراقب ولا ترسل وحدها) قد يمنع التأييد بهذا لأن مراد الرافعي أن العادة ذلك والكلام فيما إذا انعكست العادة (قوله مالم ياذن الخ) أي كما تقدم (قوله أيضا مالم ياذن له الامام في الواسع) فلا ضمان قال في شرح الروض قاله القاضي والبقوي اه والذي في أصل الروضة ولم

ياذن له الامام في الواسع ومالو أرسلها في موضع معصوب فانتشرت منه لغير هو أفسدت ته فيضمنه مرسلا ولو نهارا كما يحته البلقني أخذ من كلام القاضي وإذا أخرجها عن ملكه فضاءت أو رمى عنها ما تحمل عليها تعديا

الحاشية اه (قوله لافي نحو مفازة الخ) أما في نحو مفازة فوجهان في الروض وقال في شرحه الوجه الضمان سم وعش ورشيدى وخالفه في المغنى فقال الاوجه عدم الضمان لتعدى المالك وان قال بعض المتأخرين الاوجه الضمان لتعدى الفاعل بالنضيج اه (قوله فيحتمل حينئذ الضمان الخ) عبارة الدابة فان الاوجه فيه الضمان لانها حينئذ كئوب الخ (قوله كئوب طيرته الريح الخ) ولو سقط شيء من سطح غيره يريد ان يقع في ملكه دفعه في الهواء حتى وقع خارج ملكه لم يضمن كما قاله البغوى في فتاويه معنى واسنى وفي الروض مع شرحه وان تنخم في عمر حمام فولق بها اى بنخامته رجل فتلقت ضمنه اه (قوله عدمه) اى عدم الضمان (قوله الى الاول) اى الضمان وقوله الى الثانى اى عدم الضمان (قوله يفرق) اى بين الدابة والثوب وقوله هنا اى في الدابة (قوله كاسر في الوديعة الخ) اى الماسر (قوله الى الاول) اى الضمان (قوله بتقيد اخر اجها من ملكه الخ) اى ففهموه انه لا يجوز اخر اجها من ملكه اذ لم تلتف شيئا فيضمنها مخرجا حينئذ (قوله وظاهر الخ) جواب عما يقال ان ما في كلام الشارح المذكور الاتلاف بالفعل لا الحاشية منه التى هي المدعى (قوله كالاتلاف) اى فلا يكون اخر اجها لها عند خشيتها الاتلاف مضمنا اه عـش اى مع العجز عن حفظها (قوله لم يضمن باخر اجها) اى بقدر الحاجة فقط كما مر عن الروض والمغنى وسيأتى في الشارح (قوله ولا) اى وان لم يسيبها مال الكها (قوله تقيد هذا) اى قول الروضة ولا ضمن (قوله ان الفرض الخ) بيان لما (قول المتن) لان يفرط الخ استثناء من قول المصنف اولا ضمن (قوله بان احكمه) الى قول المتن وكذا ان كان في النهاية لا قوله ويؤيده الى المتن (قوله بان احكمه الخ) عبارة المغنى بان احكمه فافعل واغلق الباب عليها فقفتح لص او انهدم الجدار فخرجت ليلا فالتفت زرع الغير فلا ضمان لعدم التقصير منه اه (قوله لعدم تقصيره) فلو اختلف المالك وصاحب الزرع في ذلك فيحتمل تصديق المالك في انه احتاط واحكم الربط لان الاصل عدم الضمان ويحتمل وهو الظاهر

يتعرض للفرق بين ربطه باذن الامام أو دون اذنه اه (قوله لافي نحو مفازة) أما في نحو مفازة فوجهان في الروض وفي شرحه ان الاوجه الضمان وعبارة الروض وان حمل متاعه في مفازة على دابة رجل بلا اذن وغاب فالفاه الرجل عنها او ادخل دابة زرع غيره بلا اذن فاخرجهما من زرع اى فوق قدر الحاجة كما في شرحه في الضمان وجهان اه قال في شرحه احدهما لتعدى المالك والثاني وهو الاوجه نعم لتعدى الفاعل بالنضيج اه (قوله بخلاف ما اذا لم يخش ذلك ولم يسيبها مال الكها) في الروض وشرحه مانصه وان نفر شخص دابة مسببة عن زرع فوق قدر الحاجة ضمنها اى دخلت في ضمانه كالموت الريح ثوبا في حجره او جر السيل حبا فالفاه في ملكه لا يجوز اخر اجها وتضييعه فينبغي اذا نفرها ان لا يبالغ بل يقتصر على قدر الحاجة وهو القدر الذى يعلم انها لا تعود منه الى زرع اه ثم قال وكذا يجب على الشخص رد دابة دخلت ملكه الى مال الكها فان لم يجد فالى الحاكم لان كان المالك هو الذى سببها فليحمل قوله فها مر اخر اجها من زرع محفوف بزراع غيره على ما اذا سببها المالك والا بان لم يسيبها فيضمنها المخرج لها اذ حقه ان يسلمها لمالكها فان لم يجد فالى الحاكم اه وقوله فها مر اشارة الى الموضوع الاول ويتحصل من الموضوعين ان ماسبها مال الكها يخرجا بقدر الحاجة فقط ولا يضمنها بعد ذلك بتركها فان زاد على قدر الحاجة ضمنها وان لم يسيبها مال الكها يضمنها مطلقا ان اهملها بل يجب ردها لمالكها او الحاكم فالاول يدفعها لصاحب الزرع عن الزرع دفع الصائل فان تنحت عنه لم يجز اخر اجها من ملكه لان شغلها مكانه وان كان فيه ضرر عليه لا يبيح اضاعة مال غيره اه وظاهر هذا امتناع اخر اجها من ملكه وان سببها المالك وهو ظاهر كلام الشارح في شرح الارشاد ايضا وعلى هذا فن فوائد هذا الموضوع من الموضوع الاول بيان انه لا يزيد على قدر الحاجة في تنفيرها وان لم تنفصل عن ملكه فليتأمل وليراجع ثم انظر هذا كله مع كلام الشارح هنا وقوله بخلاف ما اذا لم يخش ذلك ولم يسيبها المالك الخ وظاهر ما ذكر في تسبب المالك انه لا فرق بين التسبب فيه والتسبب في غيره ثم راي الشارح تنبه بعد لعدم موافقة ما ذكره في الروضة وغيره فاد قوله الاقنى ثم راي في الروضة وغيره الخ ومع ذلك هو

ذلك ولم يسيبها مال الكها به فيحتمل حينئذ الضمان لانها حينئذ كئوب طيرته الريح الى داره فيلزمه حفظها واعلامه بها فورا ويحتمل عدمه والفرق ان الدابة اختيارا بخلاف الثوب وكلامهم في الامانة الشرعية اقرب الى الاول وهنا اقرب الى الثاني والاول اوجه فان قلت يفرق ايضا بان له هنا غرضا صحيحا في تفرع ملكه قلت ينجر ذلك بان على مال الكها اجرة محلها كما مر في الوديعة أن وجوب قبولها لا يمنع اخذ اجرة حرزه ونحوه ثم رأيت شارحا أشار الى الاول بتقيد اخر اجها عن ملكه بما اذا تلتفت شيئا اه وظاهر ان خشية الاتلاف مع العجز عن حفظها كالاتلاف ثم رأيت في الروضة وغيرها ان المالك حيث سببها لم يضمن باخر اجها ولا ضمن لان المالك لما لم يقصر لزم ردها اليه ان وجد ولا فالحاكم وظاهر تقيد هذا بما قدمته ان الفرض انه لم يخش من بقائها بملكه اتلافها لشيء (الا ان لا يفرط في ربطها) بان احكمه واغلق الباب واحتاط على العادة فخرجت ليلا لنحو

وكذا الخلاها بمحل بعيد لم يعتد ردها منه للنزول كما نقله البلقيني واعتمده ويؤيده قولهم لو (٣٠٩) بعد المرعى عن المزارع وفرض انتشار

البهايم إلى أطرافها فلا ضمان على مرسلها إليه لما اتلفتة مطلقا لتفاء تقصيره (أو) فرط مالك ما اتلفتة كان عرضه أو وضعه بطريقها (أو) (حضر صاحب الزرع) مثلا (وتهاون في دفعها) عنه لتفريطه نعم إن حلف محله بالمزارع ولزم من إخراجها منه دخولها لها لزمه إبقاؤها بمحلها ويضمن صاحبها ما اتلفتة أي قبل تمكنه من نخور ربط فها فيها يظهر ولا فهو المتلف لئلا ولو كان الذي بجانبه زرع مالكا فهل له إخراجها إليه فيه تردد ويتجه أنه لا يخرجها إليه لأنه لا ضرر عليه في إبقائها بمحلها لما تقرر أن مالكا يضمن متلفها وأهم قوله وتهاون أن له تغييرها عن زرع بقدر الحاجة بحيث يأمن من عودها فإن زاد لو داخل ملكه ضمن ما لم يكن مالكا سببها كأمس (وكذا إن كان الزرع في محوطه باب تركه مفتوحا في الأصح) لأنه مقصر بعدم غلقه (وهو تلفة طير أو طعاما أن عهد ذلك منها) مرتين أو ثلاثا على الخلاف الآتي في تعلم الجارحة فيما يظهر ثم رأيت شارحا اعتمده وشيخنا اعتمد الاكتفاء بمرة وقال أنه قضية كلامها وكأنه اخذ

تصديق صاحب الزرع لأن الاتفاق من الدابة وجد واقتضاؤه الضمان هو الأصل حتى يعلم ما يخالفه اه ع (قوله وكذا) إلى قوله ويؤيده في المغنى (قوله وكذا الخلاها) أي لا يضمن اه ع (قوله لم يعتد ردها) أي لم تجز العادة بردها اه مغنى (قوله ويؤيده قولهم الخ) فيه توقف (قوله وفرض انتشار البهايم الخ) يظهر أنه بصيغة المصدر عطف على المرعى أي وبعد احتمال انتشار البهايم الخ (قوله مطلقا) أي ليلا ونهارا (قوله كان عرضه أو وضعه بطريقها) هذا مكرر مع قول المتن سابقا فإن قصر بان وضعه بطريق الخ عبارة المغنى أو فرط في ربطها لكن حضر الخ وهي أحسن (قول المتن وتهاون في دفعها) أي حتى اتلفتة فلا يضمن على الصحيح وإن أشعر كلامه الجزم به اه مغنى (قوله عنه لتفريطه) إلى قوله أي قبل تمكنه في المغنى (قوله أن حلف محله الخ) عبارة المغنى أن كان زرعه محفوقا بزارع الناس ولولم يمكن إخراجها إلا بإدخالها زرع غير لم يجز له أن يقي مال نفسه بمال غيره بل يصبر ويغرم صاحبها اه (قوله دخولها) أي الدابة لها أي للزارع وإن كان ما في المزارع دون قيمة الذي هي فيه كقصب وغيره اه ع (قوله أي قبل تمكنه) أي على وجه لا مشقة عليه فيه في العادة اه ع (قوله من نخور ربط فها) أي ربط لا يؤدي إلى إلتلاف الدابة فإن فعل بها ما يؤدي إلى ذلك ضمنها وإذا اختلف المالك والدافع في ذلك فالمصدق الدافع لأنه الغارم اه ع (قوله ويتجه أنه لا يخرجها إليه) زاد النهاية عند تساويهما اه أي تساوى الزرعين في القيمة ع (قوله السيد عمر بعد ذكر قول النهاية المذكور فليتأمل اه أي فانه يفهم جواز الإخراج عند نقصان زرع مالكا قيمة الزرع الذي هي فيه (قوله أن له تغييرها عن زرع بقدر الحاجة الخ) الذي في الروض كاصله خلاف ذلك فانه قال مانصه فان نقر مسية عن زرعه فوق الحاجة ضمنها انتهى ثم قال وكذا يجب رد دابة دخلت ملكه أي إلى مالكا فان لم يجده فإلى الحاكم إلا أن كان المالك سببها فليحمل قولهم إخراجها من زرعه على ماسيها المالك وإلا فيضمن اه قال في شرحه إذا حقه أن يسلمها للمالك فان لم يجده فإلى الحاكم انتهى وبعبارة الروضة أوضح في هذا من عبارة الروض فانظرها وانظر إذا شك هل سببها المالك أولا هل يحمل على المسية أولا وكيف الحكم اه سم أقول ولا يبعد أن يقال الأصل عدم التسيب فيحمل عليه ثم إذا تبين خلافه فزوى حكمه وإن اختلفا فالمصدق صاحب الزرع كأمس عن ع (قوله كأمس) انظر في أي محل مر سم أقول لعله أراد ما قدمه في شرح أو ليلا ضمن من قوله فاذا أخرجها من ملكه إلى المتن (قوله لأنه مقصر) إلى قوله وشيخنا في المغنى (قوله وشيخنا اعتمد الاكتفاء بمرة) وافقه النهاية وقال ع (قوله هو المعتمد اه (قول المتن وأطعاما) أي أو غيرهما أن عهد ذلك منها أي عهد المالك ونحو ذلك منها اه مغنى (قوله وما قست عليه) أي من تعلم الجارحة (قوله يعني من يأويها) أي فليس ملكها قيدا حتى لو كانت مملوكة للغير وآواها غيره تعلق الضمان به وإلا فاهرة تملك كاصح حروبه وهو ظاهر لأنها من جملة الباحات تملك بوضع اليد عليها هكذا ظهر من تفسير الشارح فانظر هل الحكم كذلك اه رشدي أقول ويصرح بما قاله قول شرح الروض وقوله مالكا مثال والمراد من يأويها اه ثم قال الروض والفواسق الخ لا تعصم ولا تملك ولا اثر ليدفيا باختصاص اه وقال شارحه والحق بها الإمام المؤذيات بطباعها كالأسد والذئب اه (قوله من يؤويها) الأنسب لما بعده من يأويها من باب الأفعال كما عبر به النهاية (قوله أي قاصدا إلى أويها) أي بحيث لو غابت تفقدتها وفتش عليها اه

لا يفيد جميع التفاصيل الذي تبين في هذه الحاشية فليتأمل (قوله ما لم يكن مالكا سببها كأمس) أنظر في أي محل مر هذا ثم اعلم أن الذي في الروض كاصله خلاف ذلك فانه قال مانصه فان نقر مسية عن زرعه فوق الحاجة ضمنها اه ثم قال وكذا يجب رد دابة دخلت ملكه أي إلى مالكا فان لم يجده فإلى الحاكم إلا أن كان المالك سببها فيحمل قولهم إخراجها من زرعه على ماسيها المالك والاتضمن اه قال في شرحه إذا حقه أنه يسلمها للمالك فان لم يجده فإلى الحاكم اه وبعبارة الروضة أوضح في هذا من عبارة الروض فانظرها وانظر

(٣٧ - شرواني وابن قاسم - تاسع) من العادة في الخيض وما قست عليه أنسب بما هنا كما لا يخفى (ضمن مالكا) يعني من يؤويها مادام من لم يملكها مؤويا لها أي قاصدا إلى أويها بخلاف ما إذا أعرض عنها فيما يظهر (في الأصح ليلا ونهارا)

أدمل هذه ينبغي أن يربط ويكف شره ليلا ونهارا فعدم إحكام ربطه تقصير ومن ثم كان مثلها في ذلك كل حيوان عرف بالأضرار وإن لم يملك فيضمن ذوجمل أو كلب عقور ما يتلفه إن أرسله أو قصر في ربطه وإنما لم يضمن من دعاه لداره ويباها نحو كلب عقور مربوط لم يعلم به فاقترسه لتقصير المدعو بعدم دفعه بنحو عصا مع ظهوره وعدم تقصير ذي اليد بربطه بخلاف مدعو لدارها بتم مطعاة أو حملها مظلم أو المدعو به بنحو عوى لأن الداعى حينئذ هو المقصر بعدم إعلام المدعو بها إذ لا حيلة له حينئذ في الخلاص منها (والأبعد ذلك منها) فلا يضمن (في الأصح) لأن العادة حفظ الطعام عنها لا بربطها ولا يجوز قتل التي عهد منها ذلك الإحالة عدو ما فقط أي أن لم يمكن دفعها بدون القتل كالصائل كإدلال عليه كلام الشيخين وجوزه القاضي مطلقا كالقواسق الخمس وردوه بأن ضاروتها عارضة وحمل الخلاف في غير الحامل إذ لا جناية من حملها كذا قيل وفيه نظر ويلزم قائله أن الدابة الحامل لو صالت على إنسان لا يدفعها وهو بعيد جدا قالوجه جواز الدفع بل وجوبه ولا نظر للحمل وإن قلنا أنه يعلم لا نالم نتيقن

حياته وتبعنا أضراره لو لم يدفعها فروعى والله اعلم (كتاب السير)

عش (قوله إن أرسلها الخ) نعم لو ربطها فانفلتت بغير تقصير منه فلا ضمان نهاية أي ويصدق في ذلك عش (قوله أدمل هذه) إن قوله ولو إنما لم يضمن في النهاية وكذا في المعنى لإقوله وإن لم يملك (قوله كان مثلها كل حيوان) أي فيضمن ذواليدما اتلفه ذلك الحيوان وإن سلبه لصغير لا يقدر على منعه من الأضرار بخلاف ما إذا سلبه لمن يقدر على حفظه فالتلف شيئا فالضمان على من هو بيده كما علم من قول المصنف من كان مع دابة الخ عش (قوله عرف بالأضرار) كالجمل والحمير والذين عرفا بغير الدواب وانفلقاها أه معنى (قوله فيضمن ذوجمل) أي عرف بالأضرار كما هو صريح السياق ألا ترى إلى تقريره على ما قبله ففهم أنه إذا لم يعرف بالأضرار لا يضمن بأرسالها فقد يخالف قوله السابق أمالو أرسلها في البلد فيضمن مطلقا إلا أن يكون ما هنا عند اعتياد الإرسال في البلد بناء على اعتبار العادة في ذلك على ما تقدم أو مفروض أن إرساله في الصحراء أه سم عبارة عميرة على المنهج قوله بخلاف ما إذا لم يكن عاديا أي فانه إن كان مما لا يعتاد ربطه كالحرة لم يضمن مطلقا والآخر نهارا لا ليلا كما فهم بالاولى أه (قوله بها) أي بالدار أي في داخلها (قوله به بنحو عوى) الجملة خبر المدعو (قوله يبعد ذلك) إلى قوله كما دل عليه في النهاية والمعنى (قوله أي أن لم يمكن الخ) عبارة النهاية حيث تبين قتلها طريقا لدفعها والادفعها كالصائل وشمل ذلك ما لو خرجت أذيتها عن عادة القلط وتكرر ذلك منها أه قال عش أي أما إذا لم يتبين بان أمكن دفعها بضرب أو زجر فلا يجوز قتلها بل يدفعها بالأخف فالأخف كدفع الصائل ومنه ما لو كانت الحرة صغيرة لا يفيد معها الدفع بالضرب الخفيف ولكن يمكن دفعها بأن يخرجها من البيت ويغلقه دونها أو بأن يكررها عنه مرة بعد أخرى فلا يجوز قتلها ولا ضربها ضربا شديدا أه (قوله وجوزه القاضي) أي القتل مطلقا أي في حالة عدوها وغيره أمكن دفعها بدون القتل أم لا قال الشارح في الامداد وكان ابن عبد السلام اعتمده حيث أفتى بقتل الحر إذا خرج إذا عن العادة وتكرر منه واخاره الأذرع في هرهم لا مال له إلا حاقه بالكلب العقور ورجحه المملوك أيضا لأنه لا يتبقى له قيمة مع ظهور إفساده أه (قوله فالوجه جواز الدفع) وفاقا للنهاية عبارتها وشمل ما تقرر ما لو كانت حاملا فتدفع أي وإن سقط حملها كالحامل وهي حامل وسئل البلقيني عما جرت به العادة من ولادة حرة في محل وتالف ذلك المحل بحيث تذهب وتعود إليه لا يوافق أه يضمن مالك المحل متلفها وأجاب بعدمه حيث لم تكن في يد أحد ولا ضمن ذواليد (خاتمة) لو دخلت بقرة مثلا مسبية ملك شخص فاخرجها من موضع يعسر عليها الخروج منه فقلعت ضنها ولو ضرب شجرة في ملكه ليقطعها وعلم أنها إذا سقطت تسقط على غافل عن ذلك ولم يعلمه القاطع به فسقطت عليه فالتلفه ضمنه وإن دخل ملكه بغير إذنه فان لم يعلم القاطع بذلك أو علم به وعلم بذلك الإنسان أيضا ولم يعلم به لكن اعلمه القاطع به أو لم يعلم به لم يضمنه إذ لا تقصير منه ولو حل قيد دابة غيره لم يضمن ما يتلفه كالحمل الحرة وأخذ المال غيره أو اتلفت الدابة المستعارة أو المبيعة قبل قبضها زرعًا مثلا لملكها ضمنه المستعير أو البائع لأنها في يديهما أو انلفت ملك غيرهما فان كان الزرع للبائع لم يضمنه وإن كان ثمنًا للدابة لأنها اتلفت ملكه ويصير قابض الثمن بذلك كأمري محلد وسئل القفال عن حبس الطيور في أقفاص لسباع أصواتها وغير ذلك فاجاب بالجواز إذا تعهدا مالكها بما تحتاج إليه لأنها كالبيعية تربط معنى وكذا في الروض مع شرحه لإقوله وسئل القفال الخ (كتاب السير)

إذا شك هل سبها المالك أو لاهل تحمل على المسبية أو لا وكيف الحكم (قوله فيضمن ذوجمل) أي عرف بالأضرار كما هو صريح السياق ألا ترى إلى تقريره على ما قبله ففهم أنه إذا لم يعرف بالأضرار لا يضمن بأرساله فقد يخالف قوله السابق أمالو أرسلها في البلد فيضمن مطلقا إلا أن يكون ما هنا عند اعتياد الإرسال في البلد بناء على اعتبار العادة في ذلك على ما تقدم أو مفروض أن إرساله في الصحراء أه وفيه نظر لأن الظاهر أن ما نحن فيه لا فرق فيه بين الإرسال بالبلد والصحراء فليتامل

(كتاب السير)

جميع سيرته وهي الطريقة والمقصود منها اصاله الجهاد وإن جزم الزركشي بأن وجوبه (٢١١) وجوب الوسائل لا المقاصد إذ المقصود منه

الهداية ومن ثم لو أمكنت باقامة الدليل كانت أولى منه وقوله الهداية لا يرد عليه أنهم لو بذلوا الجزية لزم قبولها لأن هذا خاص بمن يقبل منه على أن هدايتهم لا سيما على العموم بمجرد إقامة الدليل نادرة جدا بل محال عادة فلم ينظروا إليها وكان الجهاد مقصود لا وسيلة كما هو ظاهر كلامهم وترجمه بذلك لا شتاله على الجهاد وما يتعلق به المتلقي تفصيل أحكامه من سيرته عليه السلام في غزواته وهي سبع وعشرون غزوة قاتل في ثمان منها بنفسه بدر وأحدو المريسيع والخذندق وقرظة وخيبر وحنين والطائف وبعث عليه السلام سبعا وأربعين سرية وهي من مائة إلى خمسمائة فما زاد منسربون فسين مهملة إلى ثمانمائة فما زاد جيش إلى أربعة آلاف فازاد جحفل والخيس الجيش العظيم وفرقة السرية تسمى بعشا والكتيبة ما اجتمع ولم ينشر وكان أول بعوته عليه السلام على رأس سبعة أشهر في رمضان وقيل في شهر ربيع الأول سنة ثنتين من الهجرة والاصل فيه الايات الكثيرة والاحاديث

بكسر السين وفتح المشاة التحتية اه معنى (قوله جمع سيرة) إلى قوله وإن جزم في النهاية (قوله وهي) أي لغة اه عش (قوله والمقصود الخ) عبارة المغنى وغرضه من الترجمة ذكر الجهاد وأحكامه اه (قوله) وإن جزم الزركشي بأن الخ) وافقه المغنى (قوله) إذا المقصود منه الهداية أي وما يتبعها من الشهادة ما قتل الكفار فليس بمقصود اه معنى (قوله وقوله) أي الزركشي (قوله قبولها) أي الجزية (قوله) لأن هذا) أي لزوم القبول (قوله) بمن يقبل منه) احتراز عن عابدين خوثن وأصحاب الطبايع وغيرهم بما يأتي في الجزية (قوله على أن هدايتهم) أي الكفار (قوله نادرة جدا الخ) هذا لا ينافي قول الزركشي لو أمكنت كما لا يخفى اه سم أي لأن الشرطية لا تقتضى وجود المتقدم بل في تعبيره بل وإشارة إلى امتناعه (قوله) فلم ينظروا إليها إن أراد مطلقا فمنوع أو باعتبار الدليل لم يضرو (قوله) وكان الجهاد مقصودا الخ) هذا لا يتفرع على العلاوة المذكورة إذ لا يلزم من استحالة الهداية على العموم بالدليل كونها مقصودة من الجهاد فليتأمل واعلم أن كون المقصود منها الجهاد لا ينافي وجوبه وجوب الوسائل كما لا يخفى اه سم وقوله كونها مقصودة الخ لعل أصله عدم كونها الخ ثم سقط لفظة عدم من قلم الناسخ (قوله وترجمه بذلك الخ) أي ترجم المصنف هذا الباب بالسير لا بالجهاد أو بقتال المشركين كما ترجمه بعضهم لأن الجهاد متلقى من سيره عليه السلام في غزواته اه معنى (قوله تفصيل أحكامه) أي الجهاد (قوله من سيرته الخ) الأولى سيره بالجمع أي من أحواله كما وقع له عليه السلام في بدر فانه قتل وفدى ومن وضرب الرق على البعض اه بجيرى من العريزي (قوله قاتل في ثمان منها الخ) عبارة المغنى في تسع بنفسه كما حكاه الماوردي اه وكذا في عشرين شرح مسلم بزيادة الفتح على أن مكة فتحت عنوة وفي البجيرى بعد ذكر كلام الشارح مانصه فيه نظر لما في شرح الموابه عن ابن تيمية لا يعلم انه قاتل في غزوة إلا في أحد ولم يقتل أحد إلا في ثمان خلف فيها اه إلا لأن يراد أن أصحابه قاتلوا بحضوره فنسب إليه القتال بخلاف غيرهما فلم يقع فيه قتال منه فيها ولا منهم اه (قوله وهي) أي السرية من مائة إلى خمسمائة عبارة القاموس من خمسة أنفس إلى ثلثمائة وأربع مائة اه وسياق في السير عن المغنى والرشيدى ما يوافقه (قوله فازاد منسرخ) عبارة القاموس والمنسرك مجلس ومنبر من الخيل ما بين الثلاثين إلى الأربعين أو من الأربعين إلى الخمسين أو إلى الستين أو من المائة إلى المائتين وقطعة من الجيش تمر فدام الجيش الكثير اه (قوله جحفل) كجعفر (قوله الجيش العظيم) لأنه خمس فرق المقدمة والقلب والميمنة والميسرة والساقة اه قاموس (قوله على رأس سبعة أشهر) أي من الهجرة فيكون في السنة الأولى منها لا نه في ربيع الأول اه سيد عمر ولعله اطلع على نقل ورواية ولا فاضاها السياق ان قول الشارح سنة ثنتين الخ راجع إليه ايضا (قوله والاصل فيه) عبارة المغنى والاصل فيه قبل الاجماع ايات كقوله تعالى كتب عليكم القتال وقاتلو المشركين كافة واقتلواهم حيث وجدتموهم واخبار كحبر الصحيحين امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وخبر مسلم لغدوة او روحة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها وقد جرت عادة الاصحاب تبعا للامام الشافعى رضى الله تعالى عنه ان يذكر او مقدمة في صدر هذا الكتاب فلنذكر نبذة منها على سبيل التبرك فنقول بعث رسول الله عليه السلام يوم الاثنين في رمضان وهو ابن أربعين سنة وآمنت به خديجة رضى الله تعالى عنها ثم بعدها قيل على رضى الله تعالى عنه وهو ابن تسع وقيل ابن عشر وقيل ابو بكر وقيل زيد بن حارثة رضى الله تعالى عنهم ثم امر ببلقيع فومه بعد ثلاث سنين من مبعثه واول ما فرض الله تعالى عليه بعد الانذار والدعاء إلى التوحيد من قيام الليل ما ذكر في اول سورة المزمل ثم نسخ بما في اخرها ثم نسخ بالصلوات الخمس إلى بيت المقدس ليلة الاسراء بمكة بعد النبوة بعشر سنين

(قوله نادرة جدا الخ) هذا لا ينافي قول الزركشي لو أمكنت كما لا يخفى وقوله فلم ينظروا إليها إن أراد مطلقا فمنوع أو باعتبار الدليل لم يضرو وقوله وكان الجهاد مقصودا الخ هذا لا يتفرع على العادة المذكورة إذ لا يلزم من استحالة الهداية على العموم بالدليل كونها مقصودة في الجهاد فليتأمل واعلم أن كون المقصود منها

الصحيحة الشهيرة واخذ منها ابن ابى عسرون انه افضل الاعمال بعد الايمان واختاره الاذرى وذكر احاديث صحيحة مبصرة بذلك اولها الاكثرون بمحملها على خصوص السائل او المخاطب او الزمن (كان الجهاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم)

قبل الهجرة تمتعاً لأن الذي أمر به صلى الله عليه وسلم أول الأمر هو التبليغ والاذار والصبر على أذى الكفار تألفاً لهم ثم بعدها أذن الله تعالى للمسلمين في القتال بعد أن نهي عنه في نيف وسبعين آية إذا ابتداهم الكفار به فقال وقتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم وصح عن الزهري أول آية نزلت في الأذن فيه اذن (٢١٣) للذين يقاتلون بأنهم ظلموا أي أذن لهم في القتال بدليل يقاتلون ثم أباح الابتداء به في غير الأشهر الحرم بقوله فإذا

وثلاثة أشهر ليلة سبع وعشرين من رجب وقيل بعد النبوة بخمس أو ست وقيل غير ذلك ثم أمر باستقبال الكعبة ثم فرض الصوم بعد الهجرة بستين تقريباً وفرض الزكاة بعد الصوم وقيل قبله وقيل في السنة الثانية قيل في نصف شعبان وقيل في رجب من الهجرة حولت القبلة وفيها فرضت صدقة الفطر وفيها ابتداء صلى الله عليه وسلم صلاة عيد الفطر ثم عيد الأضحى ثم فرض الحج سنة ست ولم يحج صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة إلا حجة الوداع سنة عشر واعتمر أربعاء وكذا في الرّوض مع شرحه الأقوال قد جرت إلى بحث الحج وقوله وفي السنة الثانية إلى ثم فرض الحج (قوله قبل الهجرة) إلى التّنية في النهاية الأقوال وقيل إلى المتن وكذا في المغني الأقوال بعد أن نهي عنه في نيف وسبعين آية الحج (قوله ثم بعدها أذن الله تعالى الحج) عبارة المغني ثم هاجر إلى المدينة بعد ثلاثة عشرة سنة من معيته في يوم الاثنين الثاني والعشرين من ربيع الأول فقام بها عشرًا بالاجماع ثم أمر به إذا ابتدأ الحج (قوله في نيف وسبعين الحج) متعلق بنهي أم عرش (قوله في غير الأشهر الحرم) المراد بها المعروفة الآن لكنهم أبدلوا رجباً بشوال وكانوا تعاهدوا على عدم النقل فيها كما يعلم من كلام البيضاوي أم عرش (قوله على الإطلاق) أي من غير تعقيد بشرط ولا زمان مغني وأسنى (قوله وهذه) أي آية وقاتلوا المشركين الحج وقوله وقيل التي قبلها وهو قوله تعالى انفروا خفافاً وثقالاً عرش (قوله على التفصيل المذكور) أي بقوله السابق ثم بعدها أذن الله للمسلمين الحج سم ورشيدى أي من الأحوال الثلاثة (قوله اجماعاً الحج) عبارة المغني أما كونه فرضاً فبالاجماع وأما كونه على الكفاية فلقوله تعالى لا يستوي القاعدون الحج (قوله ما حملت عليه) أي التفصيل المذكور (قوله وأما ما اقتضاه صنع شيخنا الحج) صدر في شرح المنهج بالأطلاق ثم ذكر في الآخر التفصيل فينزل ذلك الأطلاق عليه بقرينة السياق ويسقط اعتراضه أم سيد عمر (قوله لقوله تعالى) إلى قوله هذا ما صرح في النهاية (قوله والقاعدون الحج) عبارة المغني وقاتله قال كان القاعدون حراساً للمدينة وهو نوع من الجهاد أم (قوله وردوه بأن ذلك الوعيد لمن عينه) وقال السهيلي كان فرض عين على الأنصار دون غيرهم لأنهم يبيعوا عليه قال شاعرهم

نحن الذين يبيعوا آمحدا * على الجهاد ما بقينا أبدا

وقد يكون الجهاد في عهده صلى الله عليه وسلم فرض عين بأن أحاط عدو بالمسلمين كالأحزاب من الكفار الذين تحزبوا حول المدينة فإنه مقتضى لتعين جهاد المسلمين لهم فصار لهم حالان خلاف ما يوهبه قوله أي المصنف وأما بعد الحج أم مغني (قوله مستقرين) إلى قوله هذا ما صرح في المغني الأقوال المؤتمنين إلى وأما بأن وقوله بشرطه وقوله وظاهر إلى وأقله ثم قال وما ذكره المصنف محله في الغزو وأما حراسة حصون المسلمين فتعينة فوراً أم (قوله وأما بأن يدخل الإمام الحج) ظاهره سقوط الفرض بأحد الأمرين من تشحين الثغور ودخول الإمام الحج قال مروى وهو المذهب لكن الشهاب البرلسي رد ذلك وله فيه تصنيف أقام فيه البراهين على أنه لا بد من اجتماع الأمرين وعرضه على جمع كثير من أهل عصره من مشايخه وغيرهم فوافقوا على ذلك عرش ورشيدى وسيأتي عن سم مثلاً (قوله أو نائبه بشرطه) له له المأشار إليه بقوله السابق أنفاً وتقليد ذلك للأمر المؤتمنين الحج أم عرش ويحتمل أن المأشار إليه قوله الاتي في آخر السوادقة وشرطه الخ فيكون راجعاً إلى الإمام أيضاً (قوله هذا) أي قوله ويحصل أما بتشحين الثغور الحج (قوله وصرح به) أي هذا الجهاد لا ينافي وجوبه وجوب الوسائل كالأخفى (قوله لكن على التفصيل المذكور) أي بقوله السابق ثم

الاشهر الحرم بقوله فإذا
انسلك الاشهر الحرم
الاية ثم في السنة الثامنة
بعد الفتح أمر به على الإطلاق
بقوله انفروا خفافاً وثقالاً
وقاتلوا المشركين كافة
وهذه هي آية السيف وقيل التي
قبلها وقيل هما إذا تقرر ذلك
فهو من حين الهجرة كان
(فرض كفاية) لكن على
التفصيل المذكور اجماعاً
بالنسبة لفرضيته ولأنه
تعالى فاضل بين المجاهدين
والقاعدين ووعد كلا الحسنيين
بقوله لا يستوي القاعدون
الاية والعاصي لا يبعد
بها ولا يفاضل بين ماجور
وما زور (تنبية) ما حملت
عليه اطلاقه هو الوجه الذي
دل عليه النقل وأما ما اقتضاه
صنع شيخنا في شرح منجه
أنه من حين الهجرة كان
يجب كل سنة فبعد مخالف
لكلامهم (وقيل فرض
عين) لقوله تعالى لا تنفروا
يعد بكم عذاباً أليماً والقاعدون
في الآية كانوا أحراراً ودعوه
بأن ذلك الوعيد لمن عينه
صلى الله عليه وسلم لتعين
الاجابة حينئذ أو عند قلّة
المسلمين وبأنه لو تعين
مطلقاً لتعطّل المعاش (وأما
بعده فلكفار) الحريين
(حالاً أن أحدهما يكونون)

أي كونهم (ببلادهم) مستقرين فيها غير قاصدين شيئاً (الجهاد حينئذ) (فرض كفاية) اجماعاً كما نقله القاضي عبد الوهاب أو

ويحصل أما بتشحين الثغور وهي محال الخوف التي تلي بلادهم بمكافئين لهم لو قصدوا مع إحكام الحصون والحنادق وتقليد ذلك للأمر المؤتمنين المشهورين بالشجاعة النصيح للمسلمين وأما بأن يدخل الإمام أو نائبه بشرطه دارهم بالجوش لقتالهم وظاهره أنه إن أمكن بعثهم في جميع نواحي بلادهم وجب وأقله مرة في كل سنة فإذا زاد فهو أفضل هذا ما صرح به كثيرون ولا ينافيه كلام غيرهم لأنه محمول عليه وصرح به الاكتفاء

بالاول وحده ونوزع فيه بانه يؤدي إلى عدم وجوب قتالهم على الدوام وهو باطل اجماعا ويرد بان الثغور إذا شئت كما ذكر كان في ذلك اتحاد لشوكتهم وإظهار لقهرهم بعجزهم عن الظفر بشيء منا ولا يلزم عليه ما ذكر لما بقي انه اذا احتج إلى قتالهم أكثر من مرة وجب فكذا إذا اكتفينا هنا بتحصين الثغور واحتج لقتالهم وجب واما ادعاء ايجاب الجهاد كل سنة مرة مع تحصين الثغور فهو وإن أفهمته عبارات لكنه إنما يتجه حيث لا عذر في تركه مرة في السنة ثم رابت عبارة شرح المذهب وعبارة الاذرع في باب الاحصار صريحتين في الوجوب كل سنة مرة مطلقا زاد الاول إلا ان تدعو حاجة إلى التأخير أكثر من سنة والثاني ان ذلك متفق عليه وما يؤيد (٢١٣) ذلك قول الاصوليين الجهاد دعوة

قهرية فتجب اقامته بحسب الامكان حتى لا يبقى الا مسلم او مسالم ولا يختص بمرة في السنة ولا يعطل اذا أمكنت الزيادة وهو ضعيف وان اختاره الامام ثم وجه الاول بان تجهيز الجيوش لا يتأني غالباً السنة أكثر من مرة ومحل الخلاف اذا لم تدع الحاجة إلى أكثر من مرة والواجب وشرطه كل مرة ان لا يكون بناضعف وانحوه كرجاء اسلامهم والاخر حيثئذ ويسن ان يبدأ بقتال من يلونا الا ان يكون الخوف من غيرهم أكثر فتجب البداء بهم وان يكثر ما استطاع ويثاب على الكل ثواب فرض الكفاية وحكم فرض الكفاية الذي هو مهم يقصد حصوله من غير نظر بالذات لفاعله انه (اذا فعله من فيهم كفاية) وان لم يكونوا من اهل فرضه كذوي صبا ووجن او انوثة الا في مسائل كصلاة الجماعة على ما مر فيها سقط الحرج) عنه ان كان من اهل (عن الباقيين) رخصة وتخفيفا عليهم ومن ثم كان

أو ما صرح الخ والمآل واحد (قوله بالاول) أي بتشحين الثغور (قوله ولا يلزم عليه) أي على الاكتفاء بالاول ما ذكر أي عدم وجوب القتال على الدوام (قوله وان أفهمته عبارات الخ) هذا الذي أفهمته عبارات هو صريح كلام الشيخين وغيرهما عن الاصحاب كما بينه شيخنا الشهاب البرلسي على وجه لا يبقى لعاقل عذر في ترك اعتقاده والعمل به في مؤلف حافل عرضه على علماء عصره من مشايخه وغيرهم فوافقه عليه وصرحوا بان ما فيه هو الحق الذي لا يمتري فيه عاقل اهـ سم (قوله مطلقا) أي وان حصن الثغور (قوله زاد الاول) أي شرح المذهب وقوله الثاني أي وزاد الاذرع (قوله ان ذلك) أي الوجوب كل سنة مرة مطلقا (قوله وما يؤيد ذلك) أي الادعاء المذكور (قوله وهو ضعيف) أي قول الاصوليين بوجوب الزيادة في سنة على مرة عند الامكان (قوله ثم وجه) أي الامام الاول أي الوجوب في كل سنة مرة مع التحصين (قوله ومحل الخلاف) إلى المتن في النهاية (قوله ومحل الخلاف) أي في قدر الواجب في كل سنة (قوله ولا الاخر) أي وجوب اياه عـ شـ (قوله وحكم فرض الكفاية) إلى قوله ومن ثم في النهاية الاقوله الا في مسائل إلى المتن (قوله الذي الخ) صفة كاشفة لما هي فرض الكفاية (قوله بقدر حصوله الخ) أي بقصد حصوله في الجملة فلا ينظر إلى فاعله الا بالتبع للفعل ضرورة انه لا يحصل بدون فاعل فخرج فرض العين انه منظور بالذات إلى فاعله حيث قصد حصوله من كل عين او من عين مخصوصة كالنبي صلى الله عليه وسلم فيها فرض عليه دون امته ولم يقيد بقصد الحصول بالجزم احترازاً عن سنة الكفاية لان الفرض تمييز فرض الكفاية عن فرض العين وذلك حاصل بما ذكر شرح جمع الجوامع للبحلي (قوله وان يكونوا) إلى قوله الا في مسائل في المغني (قوله من اهل فرضه) الاولى من اهل (قوله ومن ثم كان القائم به أفضل الخ) وفاقالا لاسني وخلافا للبحلي والمغني والنهاية عبارته نعم القائم بفرض العين افضل من القائم بفرض الكفاية خلافا لما نقل عن المحققين وان اقره المصنف في الروضة اهـ وعبارة المغني والمعتمدان فرض العين افضل كما جرى عليه الشارح في شرحه على جمع الجوامع اهـ (قوله وافهم السقوط) إلى قوله اخذا في النهاية والمغني (قوله السقوط) أي عن الباقيين (قوله يخاطب به الكل) أي كل من اهل الفرض (قوله اذا تركه الكل) أي كل من اهل الفرض وغيرهم اخذاً عاماً آنفاً (قوله ثم اهل فرضه الخ) عبارة المغني اثم كل من لا عذر له من الاعذار الآتي بيانها اهـ (قوله كالو تاخر الخ) راجع إلى قوله وانه اذا تركه الكل اثم اهل فرضه كلهم الخ ويحتمل إلى خصوص قوله أي وقد قصر والخ (قوله ولما كان) إلى قوله واما من استراب في المغني الا قوله ولا يحصل إلى قال الامام إلى قوله وعليه حل الخبر الحسن في النهاية الا قوله ووربما إلى فاما قوله واما إلى فقال وقوله خلافا لما يورمه كلام شارح وقوله ولانها إلى قوله وبحث (قوله جملة في ابوابها) عبارة المغني في الجناز

بعدها أذن الله تعالى للسلبيين الخ (قوله وان أفهمته عبارات الخ) هذا الذي أفهمته عبارات هو صريح كلام الشيخين وغيرهما من الاصحاب كما بينه شيخنا الشهاب البرلسي على وجه لا يبقى لعاقل عذر في ترك اعتقاده والعمل به في مؤلف حافل عرضه على علماء عصره من مشايخه وغيرهم فوافقه عليه وصرحوا بان ما فيه هو الحق الذي لا يمتري فيه عاقل (قوله ومن ثم كان القائم به أفضل من القائم بفرض العين الخ) نعم القائم

القائم به أفضل من القائم بفرض العين كما نقله الشيخ أبو علي عن المحققين وأقر في الروضة الامام عليه وأفهم السقوط أنه يخاطب به الكل وهو الاصح وانه إذا تركه الكل ثم اهل فرضه كلهم وان جهلوا أي وقد قصرُوا في جهلهم به اخذاً من قولهم لتقصيرهم كالو تاخر تجهيز ميت بقرية ممن تقضي العادة بتعبه فانه ياتم وان جهل موته لتقصيرهم بعدم البحث عنه ولما كان شأن فروض الكفاية مهما لكثرتها وخفائها ذكر منها جملة في أبوابها ثم استطردها جملة أخرى منها فقال (ومن فروض الكفاية القيام بأقامة الحجج) العلية والبراهين القاطعة في الدين على اثبات الصانع سبحانه وما يجب له من الصفات ويستحيل عليه من الذنوب وصدق الرسل وما أرسلوا به

من الامور الضرورية والنظرية (وحل المشكلات في الدين) لتدفع الشبهات وتصفو الاعتقادات عن تمويهات المتبدعين ومعضلات الملحدين ولا يحصل كمال ذلك إلا بالاتباع (٢١٤) قواعد علم الكلام المبينة على الحكيمات والالهيات ومن ثم قال الامام لوني الناس على

ما كانوا عليه في صفوة الاسلام لما أوجبتا التشاغل بهور بما نهيناعنه اى كما جاء عن الائمة كالشافعى بل جعله اقبح مما عد الشراك فاما الآن وقد ثارت البدع ولاسييل إلى تركها تأنظم فلا بد من اعداد ما يدعى به إلى المسلك الحق وتحل به الشبهة فصار الاشتغال بادلة المعقول وحل الشبهة من فروض الكفايات وامان استراب في اصل من اصول الاعتقاد فيلزمه السعى في إزالته حتى تستقيم عقيدته اه واقره في الروضة وتبعه الغزالي فقال الحق انه لا يطلق ذمه ولا مدحه فقيه منفعة ومضرة فباستباره منفعة وقت الانتفاع حلال او مندوب أو واجب وباعتبار مضرته وقت الاضرار حرام ويجب على من لم يرزق قلبا سليما ان يتعلم أدوية أمراض القلب من كبر وعجب ورياء ونحوها كما يجب لكن كفاية تعلم علم الطب (و) القياد (بعلوم الشرع كفسير وحديث والفروع) الفقهية زائد اعلی ما لا بد منه (بحيث يصلح للقضاء) والافتاء بان يكون مجتهدا مطلقا وما يتوقف عليه ذلك من علوم

غسل الميت وتكفينه والصلاة عليه ودفنه وفي اللقط التقاط المنبوذ وذكر هنا الجهاد ثم استطرذ إلى ذكر غيره فقال اه (قوله من الامور الضرورية) فيه شىء إلا ان يقال الضرورى قد يقام عليه الدليل سم وهو كذلك فقد يكون الضرورى بالنسبة لبعض غير ضرورى بالنسبة لآخر وقد يقام على الضرورى منه لازالة خفاء فيه والمنبه بصورة الدليل وان لم يسم دليلا حقيقة ولا يضر عدم تسميته دليلا حقيقة بالنسبة لما نحن فيه إذ القيام به عند الحاجة إليه من فروض الكفاية اه سيد عمر (قوله المتن وحل المشكلات) يظهر أن المشكل الامر الذي يخفى ادرا كدلته والشبهة الامر الباطل الذى يشبهه بالحق ولا يخفى ان المراد بالحجج غير حل المشكلات وقد يقدر على الاول من لا يقدر على الثانى سم على المنهج اه ع ش (قوله وتصفو) اى تخلص وقوله ومعضلات الخ اى مشكلات اه ع ش (قوله كمال ذلك) اى القيام باقامة الحجج وحل المشكلات (قوله والالهيات) من عطف الجزء على الكل (قوله قال الامام الخ) عبارة المغنى واما العلم المترج بعلم الكلام فليس بفرض عين وما كان الصحابة رضى الله تعالى عنهم يشتغلون به قال الامام الخ (قوله في صفوة الاسلام) أى في النورانية التى كانت حاصلة في ابتداء الاسلام قبل الاشتغال بما يفسد قلوبهم واحوالهم اه ع ش (قوله به) اى بعلم الكلام (قوله اى كما جاء عن الائمة) عبارة المغنى والروض مع شرحه وما نص عليه الشافعى من تحريم الاشتغال بعلم الكلام محمول على التوغل فيه واما تعلم علم الفلسفة والشعبذة والتنجيم والرمل وعلوم الطبائعين والسحر فخرام وتعلم الشعر مباح ان لم يكن فيه سخرى او حث على شر وان حث على التغزل والبطالة كره اه (قوله بل جعله) اى جعل الشافعى الاشتغال بعلم الكلام اه مغنى (قوله تأنظم) حال من ضمير تركها وفي القاموس التظمت الامواج ضرب بعضها بعضا اه (قوله اه) اى كلام الامام (قوله وتبعه) اى الامام (قوله ذمه) اى علم الكلام اه ع ش (قوله حلال) اى مباح (قوله ويجب) إلى قوله وما يقرر في المغنى لا أقوله بان يكون مجتهدا مطلقا (قوله ان يتعلم ادوية امراض القلب الخ) وقد بينا رحمه الله تعالى في احياء علوم الدين بما لا من بد عليه فليراجع من اراد قوله من كبر الخ بيان لامراض القلب اه ع ش (قوله زائد الخ) سيد كرم حترزه بقوله اماما محتاج إليه الخ (قوله بان يكون مجتهدا الخ) ويأتى أن الاجتهاد المطلق انقطع من نحو ثلثمائة سنة فلا يشترط في هذه الازمنة (قوله وما يتوقف الخ) عطف على علوم الشرع وقوله ذلك اى ما ذكر من التفسير والحديث والفروع (قوله من علوم العربية) بيان لما لموصولة (قوله وغير ذلك) عبارة المغنى وشرح الروض ومن فروض الكفاية علم الطب المحتاج اليه لمعالجة الابدان والحساب المحتاج اليه لقسمة المواريث والوصايا والمعاملات واصول الفقه والنحو واللغة والتصريف واسماء الرواة والجرح والتعديل واختلاف العلماء واتفاقهم اه (قوله بذلك كله الخ) اى بما يتوقف عليه ذلك اه رشيدى (قوله وما يقرر) اى من قوله وما يتوقف عليه الخ (قوله خلافا لما يوهه كلام شارح) وهو الجلال المحلى جعله متعلقا بالفروع خاصة وصوبه سم واطال في

بفرض العين أفضل من القائم بفرض الكفاية خلافا لما نقله عن المحققين وان أقره المصنف في الروضة مر (قوله الضرورية) فيه شىء مع كون الكلام في اقامة الحجج والبراهين إلا ان يقال الضرورى قد يقام عليه الدليل (قوله خلافا لما يوهه كلام شارح وتعريف الفروع للفتن الخ) قال المحقق المحلى وعرف الفروع دون ما قبله لما ذكر بعده اه وعبارة الروضة كاصلها مصرحة بما قاله حيث عبر بقوله واما فرض الكفاية فالقيام بعلوم الشرع فرض كفاية ويدخل في ذلك التفسير والحديث على ما سبق في الوصية ومنها ان ينتهى في معرفة الاحكام إلى حيث يصلح للفتوى والقضاء اه وهو قرينة واضحة على ارادة توجيه المحقق للتعريف وله ان يؤيد هذا التوجيه من جهة المعنى بان كلام من العلوم الثلاثة فرض كفاية في نفسه مع قطع النظر عن

العربية واصول الفقه وعلم الحساب المضطر إليه في المواريث والاقارات والوصايا وغير ذلك مما يأتى في باب القضاء توجيهه فتجب الاحاطة بذلك كله لشدة الحاجة إلى ذلك وما يقرر علم ان بحيث الخ متعلق بعلوم خلافا لما يوهه كلام شارح وتعريف الفروع للفتن أو لانه لم تشتهر مرادها الفقهاء إلا مع التعريف دون سابقها وبحث الفخر الرازى انه لا يحصل فرض الكفاية في اللغة والنحو

إلا بمعرفة جمع يلغون حد التواتر وعلله بأن القرآن متواتر ومعرفة متوقفة على معرفة (٢١٥) اللغة فلا بد أن تثبت بالتواتر حتى يحصل

توجيه بما يعرف بمراجعته اه رشيدى وأقره المغنى عبارة قال الشارح وعرف أى المصنف الفروع أى
بالالف واللام دون ما قبله لما ذكره بعده وهو قوله بحيث يصلح للقضاء ثلاث يومهم عوده لما قبله ايضا اه (قوله)
ويرد بان كتبها متواترة الخ نظر فيه سم راجعه (قوله ولا يكتفى فى اقليم) الى قوله وعليه حمل فى المغنى إلا
قوله ولو بوكيله (قوله لا يزيد بين كل مفتين على مسافة القصر) أى لئلا يحتاج الى قطعها اه معنى (قوله)
لكثرة الخصومات) أى وتكررها فى اليوم الواحد من كثيرين اه معنى (قوله اما يحتاج الى الخ)
عبارة المغنى والروض مع شرحه ويتعين من ظواهر العلوم لادقائهما ما يحتاج اليه لاقامة فرائض الدين
كأركان الصلاة والصيام وشروطها وإنما يجب تعلمه بعد الوجوب وكذا قبله إذ لم يتمكن من تعلمه بعد
دخول الوقت مع الفعل وكان الحرج وشروطه وتعلمها على التراخي كالحج والركاة ملك ما لا وكان
هناك ساع واحكام البيع والقرض إن اراد ان يبيع ويتاجر فيتعين على من يريد بيع الخبز ان يعلم انه
لا يجوز بيع خبز البر بالبر ولا بدققة وعلى من يريد الصنف ان يعلم انه لا يجوز بيع درهم بدرهمين ونحو
ذلك وأما اصول العقائد فالاعتقاد المستقيم مع التصحيح على ما ورد به الكتاب والسنة ففرض عين اه (قوله)
ولو بوكيله) ينبغى الاكتفاء بمعرفة الوكيل المباشر لذلك الفعل سم (قوله ينبغى زوال الحرمة الخ) ولولم
يفت المغنى وهناك من يفتى وهو عدل لم يأم فلابد من الاقناء قال فى الروضة وينبغى ان يكون المعلم كذلك
اه معنى (قوله انها) أى الاحكام الظاهرة الخ (قوله عليه) أى التعليم والجار متعلق بيجب (قوله وانما
يتوجه) الى قوله وبقوله فى المغنى الا قوله ووقع الى واوجهها الى قوله فحينئذ فى النهاية الا قوله ووقع الى
وأوجهها وقوله ما قد مناه فى الخطبة (قوله مكفى) أى قادر على الانقطاع بان يكون له كفاية اه معنى
(قوله لا يسقط) أى فرض الفتوى به أى بالفاسق (قوله ويسقط بالعبء والمرأة الخ) لانها اهل للفتوى

توقف غيره منها عليه كما هو ظاهر عبارتهم حتى أن معنى قوله القيام بعلوم الشرع بكل واحد منها فى نفسه
وحينئذ فلا يسوغ تعلق الحثية المذكورة بالجميع لان القدر المؤدى للفرض من كل من التفسير والحديث
ليس مضبوطا بل لا يتأتى ضبطها لان كلامهما فى نفسه لا يكتفى فى حصول تلك الحثية كما لا يخفى
والقدر الذى يتوقف عليه تلك الحثية منها ليس هو القدر المؤدى لفرضها لانه يكتفى فى حصولها ان يكون
عنده من الاصول الصحيحة الجامعة من كتب احاديث الاحكام اصل فاكثروا يعرف آيات الاحكام فقط
ومعلوم أن مجرد وجود اصل فاكثروا عنده من ذلك لا يكتفى فى القيام بفرض التفسير والحديث وإذا علمت ذلك
اتضح لك ما قاله المحقق المحلى وعلت ما فى كلام الشارح فتأملوه والحاصل ان القدر الذى يحصل به تلك الحثية
لا يتوقف على القدر المحصل بفرض التفسير والحديث والقدر المحصل له لا يتوقف على تلك الحثية فتأمل
ذلك لتعلم ان ما ذكره الشارح بمعزل بعيد عن الصواب وان ما ذكره المحقق المحلى بما لا يمكن خلافه عند اولى
الاباب (قوله إلا بمعرفة جمع يلغون حد التواتر) قد يقال بلوغ الجمع المذكور حد التواتر لا يفيد القطع
إلا إذا استندت معرفته الى التواتر عن جمع من العرب يلغون ذلك والظاهر أن هذا غير متحقق فى جميع
مسائل اللغة والنحو فليتأمل (قوله ويرد بان كتبها متواترة الخ) قد يقال ان اريد تواتر كتبها من مصنفها
الينا لم يفد او تواتر ما فيها عن العرب بان كان ما فيها نقله جمع من النحاة مثلا بلغ حد التواتر عن جمع من
العرب كذلك فان هذا هو المفيد للقطع فهو ممنوع كليا لظهور انه فى كثير منها ليس كذلك فهذا الرد كما ترى ثم
إن اجيب عن البحث بان تواتر القرآن عن النبي صلى الله عليه وسلم مغن عن اللغة للقطع بصحة ما تواتر عنه
وعصمته عن الخلل فيه فان فرض عدم تواتر بعض كفايته لم يحتج فيها لتواتر اللغة ورد عليه ان تواتر القرآن
إنما يعلم منه انه لا خلل فيه وما يميز الفاعل من المفعول والمبتدأ من غيره وهكذا مع توقف المغنى على ذلك
فلا يعلم من تواتره إلا ان يقال المغنى ظن فيكفى معرفته بالأحاد (قوله ولو بوكيله) ينبغى الاكتفاء بمعرفة

الوثوق بقولهم فيما سيله
القطع ويرد بان كتبها
متواترة وتواتر الكتب
معتد به كما صرحوا به فينبغى
حصول فرضها بمعرفة
الأحاد كما اقتضاه اطلاقهم
لتكتمهم من إثبات ما نوزع
فيه من تلك الاصول بالقطع
المستند لما فى كتب ذلك
الفن ولا يكتفى فى اقليم مفت
وقاض واحد لعسر
مراجعته بل لا بد من
تعدد ما بحيث لا يزيد
ما بين كل مفتين على مسافة
القصر وقاضين على مسافة
العدوى لكثرة
الخصومات اما ما يحتاج
اليه فى فرض عينى أو فى
فعل آخر اراد مباشرة
ولو بوكيله فقطع ظواهر
احكامه غير النادرة فرض
عين وعليه حمل الخبر الحسن
الفقه فى الدين حق على كل
مسلم ونقل ابن الصلاح عن
الفرأوى انه تحرم الاقامة
ببلد لا مفتى به وفيه نظر
وقضية مأمرة من اعتبار
مسافة القصر بين كل مفتين
ان الحرمة خاصة ببلد بينه
وبين المفتى اكثر من
مسافة القصر وبسليم
عمومه ينبغى زوال الحرمة
بان يكون بالبلد من يعرف
الاحكام الظاهرة غير
النادرة لما تقرر انها التى
يجب تعلمها عينا بفرض

الاحتياج اليها ويجبر الحاكم وجوبا أهل كل بلد تركوا تعلم ذلك عليه قال الماوردى وغيره وإنما يتوجه فرض الكفاية
فى العلم على كل مكلف حر ذكر غير بليد مكفى ولو فاسقا لكن لا يسقط به اذا لا تقبل فتواه ويسقط بالعبء والمرأة على أحد وجهين

وان لم يدخلا اه ووقع في الروضة عنه ما يقتضى خلاف ما ذكر في مسئلة الوجهين او جهها ذكر من السقوط وبقوله غير بليد مع قول المصنف كابن الصلاح ان الاجتهاد (٢١٦) المطلق انقطع من نحو ثلثا تسنة يعلم انه لا اثم على الناس اليوم بتعطيل هذا الفرض وهو بولغ

درجة الاجتهاد المطلق لان الناس كلهم صاروا بلدا بالنسبة اليها قيل الفروع ان عطف على تفسير اقتضى بقاء شئ من علوم الشرع لم يذكره او على علوم اقتضى انه من غير علوم الشرع وكلها فاسد اه ويرده ما قدمناه في الخطبة ان علوم الشرع قد راد بها تلك الثلاثة فقط وهي عرفهم في باب الوصية ونحوها وقد راد بها هي وآلاتها وهي عرفهم في مواضع اخر منها هذا الماصرحواه ان الكل فرض كفاية فحينئذ هو معطوف على تفسير ولا فساد فيه خلافا لمن وهم فيه ثم ريت شارحا اشار لشيء من ذلك (و) منها اجماعا على قادر أمن على نفسه وعضوه وماله وان قل كاشمله كلامهم بل وعرضه اخذا من جعلهم اياه عذرا في الجملة مع كونها فرض عين الا ان يفرق بان لها شبه بدل وهو الظهور وان كانت صلاة مستقلة على حيالها ثم رأيت بعضهم جزم بان العرض كالمال وعلى غيره بان لم يخف مفسدة المنكر الواقع ويحرم مع الخوف على الغير ويسن مع الخوف على النفس والنهي

دون القضاء اه معنى (قوله وان لم يدخلا) أى في الفرض اه سم (قوله عنه) أى الماوردى (قوله ووجهها الخ) كذا في النهاية والمعنى كإمر التنبيه اليه (قوله بالنسبة اليها) أى إلى درجة الاجتهاد المطلق وان كانوا مجتهدين في المذهب والفتوى بل هذان ايضا عزابل عدما من زمن طويل اه امداد (قوله ويرده الخ) عبارة النهاية ويوجب عنه بصحة ذلك على كل منها اما الاول فتكون الكفاية استقصائية أى او باعتبار الافراد الذهنية واما الثاني فلانه من عطف الخاص على العام اهتمما بشانه وقد يقال علوم الشرع قد راد بها الخ (قوله على قادر) إلى قوله كافي الروضة في النهاية لا لقوله اخذا إلى وعلى غيره وقوله بان لم يغلب على ظنه شئ من ذلك (قوله وعلى قادر) ولا يختص بالولاية بل يجب على كل مكلف قادر من رجل وامرأة حرو عبد ولصي ذلك ويثاب عليه إلا انه لا يجب عليه اه معنى (قوله وان قل) أى كدرهم اه عش (قوله اياه) أى الخوف على العرض (قوله وان كانت) أى الجملة (قوله وعلى غيره) إلى قوله ويحرم كذا في المعنى والروض وشرح المنهج (قوله وعلى غيره) عطف على قوله على نفسه الخ أى ومن على نفس وعضوه وماله وعرض غيره (قوله عليه) أى الغير (قوله أكثر من مفسدة المنكر الخ) يشمل أربع صور الأقل بالنسبة إليه أى المرتكب وإلى غيره والمساوى بالنسبة اليها وهو واضح بالنسبة للاولى في الجملة ومحل تأمل بالنسبة إلى الثلاث الباقية اما بالنسبة إلى المساوى في المرتكب فإى فائدة له وهل هو الترجيح بغير مرجح واما في الاخيرين فكيف يسوغ دفع ضرر يؤدي إلى اضرار باخرو لو كانت مفسدة اقل ومن جملة المقرر ان الضرر لا يزال بالضرر لا سيما إذا كان المزال متمحضاً لحق الله تعالى فكيف يسعى في ازالته بحصول ضرر فيه حق للعبد وحق لله ايضا فانه لازم له اه سيد عمر وقد يقال فرق بين المحقق والمترقب (قوله ويحرم مع الخوف على الغير) أى مع خوف المفسدة المذكورة وقياس هذا أن من طلب الشهادة وعلم أنه يترتب على شهادته اعظم مما يستحق بسبب المعصية حرم عليه الشهادة اه عش اقول بل ما ذكره من الافراد لما رعن السيد عمر ان المراد بالغير ما يشمل المرتكب (قوله ويسن مع الخوف على النفس) مفهومة اخر اج المال فليراجع قال عش واول المال معلوم من النفس بالاولى بل المراد بالنفس هنا ما يشمل العضو والمال والعرض (قوله والنهي الخ) جواب سؤال نشأ عما قبله (قوله ككره الخ) مثال لغير الجهاد الخ (قوله لا يقطع نفقته) أى كلا او بعضا وقوله وهو محتاج اليها وان لم يصل الى حد الضرورة اه عش (قوله ولا يزيد) إلى المتن في المعنى لا لقوله كافي الروضة الى وان ارتكب (قوله ولا يزيد الخ) أى المرتكب المنكر عليه فيها وفيه عنادا اه معنى (قوله لما هو افحش الخ) خرج الدون والمساوى لكن لا يبعد عدم الوجوب في المساوى اذ لا فائدة سم وقد يقال فرق بين المحقق والمتنظر كما مر (قوله

الوكيل المباشر لذلك الفعل (قوله وان لم يدخلا) أى في الفرض (قوله فحينئذ هو معطوف على تفسير ولا فساد الخ) يجاب بان الكفاية استقصائية او باعتبار الافراد الذهنية بانه معطوف على علوم ولا فساد لان غايته انه من عطف الخاص على العام لتسكته كإظهار منيتها والاهتمام بشدة الحاجة اليها ومثل ذلك في غاية الحسن (قوله ويسن مع الخوف على النفس) لما تكلم المصنف في شرح مسلم في باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر على ما رواه مسلم ان اول من بدا بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان فقام اليه رجل فقال الصلاة قبل الخطبة فقال قد ترك ما هناك فقال ابو سعيد اما هذا فقد قضى ما عليه الخ وقد يقال كيف تاخر ابو سعيد رضي الله عنه عن انكار هذا المنكر حتى سبقه اليه هذا الرجل ثم ذكر احتمالات في الجواب منها قوله ويحتمل ان ابوسعيد كان حاضرا من الاول لكن خاف على نفسه او غيره حصول فتنة بسبب انكاره فسقط الانكار عنه ولم يخف ذلك الرجل شيئا لا اعتضاده بظهور عشيرته او غير ذلك او انه خافه وخطر بنفسه وذلك جاز في مثل هذا بل مستحب اه (قوله لما هو افحش الخ) خرج الدون والمساوى لكن لا يبعد عدم

عن الانشاء باليد الى التهلكة مخصوص بغير الجهاد ككرهه على فعل حرام غير زنا بان وقتل ولو فعل مكفر وأمن أيضا أن المنكر عليه لا يقطع نفقته وهو محتاج اليها ولا يزيد عنادا ولا يتنقل لما هو افحش منه

بان لم يغلب الخ) راجع قوله وأحسنه أيضا الخ (قوله من ذلك) أى قطع النفقة وزيادة العناد والانتقال
 للاخش (قوله وان ظن الخ) غابة في قوله على قادر الخ عبارة المغنى ولا يشترط فيه ان يكون مسموع
 القول بل على المكلف ان يأمرو وينهى وان علم بالعادة انه لا يفيد فان الذكرى تنفع المؤمنين اهـ (قوله
 وان ظن الخ) خلافا للعقائد العضدية بعبارة مع شرحه للمحقق الدواني والامر بالمعروف تنبع لما يؤمر به
 فان كان ما يؤمر به واجبا فواجب الامر به وان كان ما يؤمر به مندوبا فمندوب الامر به والمنكر ان كان حراما
 وجب النهى عنه وان كان مكروها كان النهى عنه مندوبا وشرطه اى شرط وجوبه ونهيه أن لا يؤدي
 الى الفتنة فان علم انه يؤدي اليها لم يجب ولم يندب بل ربما كان حراما بل يلزمه ان لا يحضر المنكر ويعتزل في
 بيته لتلايره ولا يخرج الا لضرورة لا يلزمه مفارقة تلك البلدة الا اذا كان عرضة للفساد وان يظن بقوله فان
 لم يظن قبوله لم يجب سواء ظن عدم القبول او شك في القبول وفي الاخير تأمل واذ لم يجب بعدم ظن القبول
 لم يخف الفتنة فيستحب اظهارا لشعار الاسلام (قوله وان ارتكب الخ) عبارة المغنى ولا يشترط في الامر
 بالمعروف العدالة بل قال الامام وعلى متعاطى الكاس أن ينكر على الجلاس وقال الغزالي يجب على من
 غصب امرأة على الزنا ما يسترو وجهها عنه اهـ (قوله باليد) الى قوله قال ابن القشيري في النهاية الا قوله
 فلا اشكال في ذلك خلافا لمن زعمه وقوله وهذا الى وليس (قوله باليد فاللسان الخ) هذا انما ذكره في النهى
 عن المنكر وانظر ما معنى الامر باليد والقلب وبعد تسليم تصويره فالترتيب المذكور فيه مشكل ثم رايت
 ابن قاسم اشار الى ذلك اهـ رشيدى عبارة سم انظر ما معنى الامر باليد والقلب ثم وجوب تقديم اليدهم
 كفاية اللسان الاخف ثم رايت في التنبيه الآتى معنى الامر بالقلب ثم رايت الروض انما ذكر اليدهم
 النهى وشرحه مشعر بكفاية اللسان فيه اذا حصل به زوال المنكر وانما المؤخر عن اليد مجرد الوعظ فليتأمل
 وقد يتجه ان يقال ان امكن حصول المقصود بكل من اليد واللسان بلا مفسدة في احدهما تخير بينهما وان
 لحق احدهما فقط مفسدة اقتصر على الاخر وان لحق كلا مفسدة اعلى بل أو مساوية أو لم يفد واحد
 منهما اقتصر على القلب اهـ (قوله فاللسان) قياس دفع الصائل تقديمه على اليد فليراجع اهـ عش ولعله
 اظهر من التخير المار عن سم (قوله بالنسبة لغير الزوج الخ) ظاهر هذا السياق انه يجب عليه الانكار على
 زوجته ذلك مطلقا لكن قوله اذله الخ صريح في انه جائز لا واجب وهو الذى ينبغى اذ الظاهر انه لحقه اهـ
 رشيدى (قوله مطلقا) اى مسكرا كان او غيره اهـ عش (قوله والقاضى) وقوله مقلد الخ معطوفان على الزوج

الوجوب في المساوى اذ لا فائدة فليتأمل (قوله الامر باليد) انظر معنى الامر باليد والقلب ثم وجوب تقديم
 اليدهم كفاية اللسان الاخف ثم رايت في التنبيه الآتى معنى الامر بالقلب ثم رايت الروض انما ذكر اليدهم
 في النهى وشرحه مشعر بكفاية اللسان فيه اذا حصل به زوال المنكر وانما المؤخر عن اليد مجرد الوعظ
 فليتأمل ثم رايت في كلام نقله في شرح مسلم عن القاضى عياض في شرح الحديث ما صورته فان غلب على
 ظنه ان تغييره يده يسبب منكر الشد منه من قتله او قتل غيره بسببه كف يده واقتصر على القول باللسان
 والوعظ والتخويف فان خاف ان يسبب قوله مثل ذلك غير بقلبه وكان في سعة وهذا هو المراد بالحديث ان شاء
 الله تعالى اهـ والكلام قد يقتضى وجوب الوعظ والتخويف وان لم يزل المنكر به وهو مشكل وحيث
 فقد يقال ان افاد ذلك زوال المنكر فينبغى تقديمه على اليد والافينغى عدم وجوبه مطلقا لكن قضية قوله
 السابق وان ظن انه لا يقبل خلافا (قوله باليد فاللسان الخ) قد يتجه ان يقال ان امكن حصول المقصود
 بكل من اليد واللسان بلا مفسدة في احدهما تخير بينهما وان لحق احدهما فقط مفسدة اقتصر على الاخر
 وان لحق كلا مفسدة اعلى بل أو مساوية أو لم يفد واحد منهما اقتصر على القلب (قوله والنهى عن المنكر)
 قال المصنف في شرح مسلم وما يتساهل اكثر الناس فيه من هذا الباب ما اذا رأى انسانا يبيع متاعا معيا
 او نحوه فانهم لا ينكرون ذلك ولا يعرفون المشتري بعينه وهذا خطأ ظاهر وقد نص العلماء على انه يجب
 على من علم ذلك ان ينكر على البائع وان يعلم المشتري به والله اعلم اهـ

بان لم يغلب على ظنه شيء
 من ذلك وان ظن أنه لا يمثل
 كافي الروضة وان نوزع
 بنقل الاجماع على خلافه
 وان ارتكب مثل ما
 ارتكب أو أقبح منه
 (الامر) باليد فاللسان
 فالقلب سواء الفاسق
 وغيره (بالمعروف) أى
 الواجب (والنهي عن
 المنكر) أى المحرم لكن
 محله في واجب أو حرام مجمع
 عليه أو في اعتقاد الفاعل
 بالنسبة لغير الزوج اذله
 شافعي يمنع زوجته الحنفية
 من شرب النبيذ مطلقا
 والقاضى اذ العبرة باعتقاده

اه ع ش (قوله كاياني) اي آنفا (قوله ومقدم من لا يجوز الخ) اي فاعتقاده الحل لا يمنع من الانكار عليه اه
ع ش عبارة سم اي فاذا ارتكب ما يعتقده اباحته بتقليد ممنوع فينكر عليه اذا كان الشيء الذي ارتكبه
محراما عندهم يجب عليه تقليده اه (قوله او في اعتقاد الفاعل) اي محرم في اعتقاده اه نهاية (قوله ولا
لعالم الخ) المناسب ولا على عالم الخ اه رشدي (قوله او جعل حرمة) صريح ان جهل التحريم من الفاعل
مانع من الانكار وهو مشكل الا ان يخص بانكار ترتب عليه اذية فليراجع اه رشدي عبارة ع ش اي
لكنه يرشده بان يبين له الحكم ويطلب فعله منه بلطف اه وعبارة الروض مع شرحه ويرفق في التعبير بمن
يخاف شره وبالجاهل فان ذلك ادعى الى قبوله وازالة المنكر اه (قوله اما من ارتكب الخ) محترز قوله
ومقدم من لا يجوز الخ (قوله لكن لو ندب الخ) المراد بالنذب هنا الطلب والدعاء على وجه النصيحة لا المندب
الذي هو احد الاحكام الخمسة كما هو ظاهر رشدي وع ش (قوله للخروج الخ) اي اللام بمعنى الى وقوله
برفق متعلق بنذب (قوله فلا بأس) عبارة الروض مع شرحه فحسن ان لم يقع في خلاف اخرا وفي ترك
سنة ثابتة لا تفارق العلماء على استحباب الخروج من الخلاف حيث ذاه (قوله وانما احد الشافعي الخ) جواب
عمانثام قوله اما من ارتكب الخ (قوله ولان العبرة بعد الرفع للقاضي باعتقاده فقط) الظاهر
ان هذا الاطلاق غير مراد اذ الظاهر انه لو رفع لقاض شافعي مخالف صلى مع عدم تسبيح ما اصابه
من نحو كلب او مع الطهر بمسئعمل او فعل ما يجوز في اعتقاده لم يتعرض له بتعزيره ولا نحوه كنعته من ذلك
ثم رايت في باب كون النهي عن المنكر من الايمان ما لفظه ولذلك قالو ليس للمفتي ولا للقاضي ان يعترض
على من يخالفه اذالم يخالف نصا او اجماعا او قياسا جليا اه سم وياتي عن الروض والمغني ما يوافقه (قوله
والكلام في غير المحتسب) (تنبيه) يجب على الامام ان ينصب محتسبا يامر بالمعروف وينهى عن المنكر
وان كان لا يختص بالاحتسب فيتعين عليه الامر بصلاة الجمعة اذا اجتمعت شروطها وكذا الصلاة العيوان
فلما انهاستقولا يامر المخالفين له في المذهب بما لا يجوزونوه ولا ينهونهم عما يرونوه فرضا عليهم او سنة لهم ويامر
بما يعم نفعه كعمارة سور البلد ومشر به ومغوة المحتاجين من ابناء السبيل وغيرهم ويجب ذلك من بيت
المال ان كان فيه مال والافعلي من له قدرة على ذلك وينهى الموسر عن عطل الغريم ان استعداه الغريم عليه
وينهى الرجل عن الوقوف مع المرأة في طريق خال لانه موضع ريبة بخلاف مال ووجده معها في طريق
يطرقه الناس ويامر النساء بابقاء العدد والاولياء بنكاح الاكفاء والسادة بالرفق بالماليك واصحاب البهائم
بتعهد هاو ان لا يستعملوا في ما لا تطيق وينكر على من تصدى للتدريس والفتوى والوعظ وليس هو من اهله
ويشهر امره لئلا يغتر به وينكر على من اسرف في صلاة جهريته وزاد في الاذان وعكسهما اي ومن جهر في
سرية او نقص من الاذان ولا ينكر في حقوق الادميين قبل الاستعداد من ذى الحق عليه ولا يحبس
ولا يضرب للدين وينكر على القضاة ان احتجوا عن الخصوم او قصروا في النظر في الخصومات وعلى ائمة
المساجد المطروقة ان طولوا الصلاة ويمنع الخوثة من معاملة النساء لما يخشى فيها من الفساد وليس له حمل

(قوله ومقدم من لا يجوز تقليده) علام العطف (قوله ايضا ومقدم من لا يجوز تقليده) لكونه مما ينقض فيه
قضاء القاضي) اي فاذا ارتكب ما يعتقده اباحته بتقليد ممنوع فينكر عليه اذا كان الشيء الذي ارتكبه محراما
عند من يجب عليه تقليده (قوله ولان العبرة بعد الرفع للقاضي باعتقاده فقط) الظاهر ان هذا الاطلاق غير
مراد اذ الظاهر انه لو رفع لقاض شافعي مخالف صلى مع عدم تسبيح ما اصابه من نحو كلب او مع الطهر
بمسئعمل او فعل ما يجوز في اعتقاده لم يتعرض له بتعزيره ولا نحوه كنعته من ذلك فليحرر ثم رايت في باب كون
النهي عن المنكر من الايمان ما لفظه وكذلك قالو ليس للمفتي ولا للقاضي ان يعترض على من يخالفه اذالم
يخالف نصا او اجماعا او قياسا جليا اه وهو بظاهره شامل لما نحن فيه (قوله ولكن لو احتج انكار ذلك
لقتال لم يفعله الخ) في شرح مسلم قال امام الحرمين ويسوغ لاحاد الرعية ان يصدموا تركب الكبيرة ان لم
يندفع عنها بقوله ما لم ينهه الامر الى نصب قتال وشهر سلاح فان انتهى الامر الى ذلك ربط الامر بالسلطان اه

كاياني ومقدم من لا يجوز
تقليده لكونه مما ينقض فيه
قضاء القاضي ويجب
الانكار على معتقد التحريم
وان اعتقد المنكر اباحته
لانه يعتقده انه حرام بالنسبة
لفاعله باعتباره عقيدته فلا
اشكال في ذلك خلافا لمن زعمه
وليس لعامى يجهل حكم
ما راها ان ينكره حتى يخبره
عالم بانه يجمع عليه او في
اعتقاد الفاعل ولا للعالم ان
ينكر مخالفاه حتى يعلم من
الفاعل انه حال ارتكابه
معتقد لتحريمه كما هو ظاهر
لا احتمال انه حيث ذاه
يرى حله او جهل حرمة امام
ارتكب ما يرى اباحته
بتقليد صحيح فلا يجوز
الانكار عليه لكن لو ندب
للخروج من الخلاف
برفق فلا بأس وانما احد
الشافعي حنفيا شرب نبيذا
يرى اباحته لضعف ادلته
ولان العبرة بعد الرفع للقاضي
باعتقاده فقط ولم يراع ذلك
في ذى رفع اليه لمصلحة
تالفه لقبول الجزية والكلام
في غير المحتسب اما هو فينكر
وجوب اعل من اخل بشيء
من الشعار الظاهرة ولو
سنة كصلاة العيد والاذان
ويلزمه الامر بهما ولكن
لو احتج انكار ذلك لقتال
لم يفعله الاعلى انه فرض

الناس على مذهبه معنى وروض مع شرحه زاد شرح الروض لانه لم يزل الخلاف بين الصحابة والتابعين في الفروع ولا ينكر احد على غيره مجتهدا فيه ولما ينكرون ما خالف نصا او إجماعا او قياسا جليا اه (قوله) وليس لاحد البحث الخ) عبارة شرح مسلم وقال اقضى القضاة الماوردي وليس للبحث ان يبحث عمالم يظهر من المحرمات فان غلب على الظن استسرا رقومها لامارة واثار ظهرت فذلك ضربان احدهما ان يكون في انتهاك حرمة يقوت استدرا كما مثل ان يخبره من يثق بصدقه ان رجلا خلى برجل ليقتله او بامرأة لينزى بها فيجوز له في مثل هذا الحال ان يتجسس ويقدم على البحث والكشف حذر من فوات ما لا يستدرك وكذا لو عرف غير المحتسب من المتطوعة جاز لهم الاقدام على الكشف والانكار والضرب الثاني ما قصر عن هذه الرتبة فلا يجوز التجسس عليه ولا كشف الاستار عنه فان سمع اصوات الملاحى المنكرة من دار انكرها خارج الدار ولم يهجم عليها بالدخول لان المنكر ليس ظاهرا وليس عليه ان يكشف عن الباطن اه سم (قوله) وليس لاحد اي من الامرو الناهي اه اسنى (قوله) واقتحام الدور اي الدخول فيها للبحث عما فيها اه عش (قوله) ولو بقرينة ظاهرة) انظر هذه الغاية وعبارة الانوار فان غلب على الظن استسرا رقوم بالمنكر باثار وامارة فان كان بما يقوت تداركها الخ اه رشدي (قوله) ولا الخ) اي وان لم يقوت تداركها فلا يجوز التجسس (قوله) ولو توقف الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه والانكار للمنكر يكون باليد فان عجز فباللسان ويرفق بمن يخاف شره ويستعين عليه بغيره ان لم يخف فتنة فان عجز عنه رفع ذلك الى الوالى فان عجز انكر بقلبه اه (قوله) من هتك اي لعرضه اه نهاية (قوله) قاله ابن القشيري الخ) نعم لو لم ينزجر الاباهى الرفع للسلطان جاز اه نهاية قال الرشيدى المناسب وجب كفاي التحفة اه (قوله) وله احتمال بوجوبه) ظاهره ولو مع الهتك وتغريم المالم ولينظر هل المراد تغريم الرفع او المرفوع وعلى الاول فلعله اذا احتمل ذلك المالم عادة سم وفيه تامل اما لا فلان المتبادر الى الفهم ان المراد تغريم المرفوع كما هو شأن ولاية الجور واما ثانيا فقضية صنيع المحشى انه لا ينظر لتغريم المرفوع ولو عظم وهو مشكل بل الذى يتجه ان ينظر الى مفسدة ذلك المنكر ومفسدة اخذ المالم ويقيد إطلاقهم اذنى لإطلاق الاخذ به ما يؤدى الى مفساد لا تليق بمحاسن الشريعة الغراء فليقت الله فاعل ذلك ويذل جهده في النظر الى اخف المفسدين اه سيد عمر (قوله) بل الوجه انه فرض عين) اقول الوجه المتعين ان مرادهم بقولهم السابق فالقلب انه اذا تعذر المربتان الاوليان اكتفى بالقلب وهذا لا ينافى تعين الانكار به بالمعنى المذكور مطلقا ولو حال الانكار بغيره

وذكر قبله عن القاضي عياض مثله (قوله) وليس لاحد البحث والتجسس) عبارة شرح مسلم قال أى امام الحرمين وليس للامر بالمعروف والالتفات والتجسس واقتحام الدور بالظنون بل ان عثر على منكر غيره جهده هذا كلام امام الحرمين وقال اقضى القضاة الماوردي وليس للبحث ان يبحث عمالم يظهر من المحرمات فان غلب على الظن استسرا رقومها لامارة واثار ظهرت فذلك ضربان احدهما ان يكون في انتهاك حرمة يقوت استدرا كما مثل ان يخبره من يثق بصدقه ان رجلا خلا برجل ليقتله او بامرأة لينزى بها فيجوز له في مثل هذا الحال ان يتجسس ويقدم على البحث والكشف حذر من فوات ما لا يستدرك وكذا لو عرف ذلك غير المحتسب من المتطوعة جاز لهم الاقدام على الكشف والانكار والضرب الثاني ما قصر عن هذه الرتبة فلا يجوز التجسس عليه ولا كشف الاستار عنه فان سمع اصوات الملاحى المنكرة من دار انكرها خارج الدار ولم يهجم عليها بالدخول لان المنكر ليس ظاهرا وليس عليه ان يكشف عن الباطن اه (قوله) وله احتمال بوجوبه) ظاهره ولو مع الهتك وتغريم المالم ولينظر هل المراد تغريم الرفع او المرفوع وعلى الاول فلعله اذا احتمل ذلك المالم عادة (قوله) تنبيه ظاهر كلامهم ان الامر والنهى بالقلب من فروض الكفاية وفيه نظر ظاهر بل الوجه انه فرض الخ) اقول الوجه المتعين ان مرادهم بقولهم السابق فالقلب انه اذا تعذر المربتان الاولتان اكتفى بالقلب وهذا لا ينافى تعين الانكار به بالمعنى المذكور مطلقا ولو حال الانكار بغيره فتامله فانه بهذا يزول اشكال كلامهم واما ما ذكره فليس دافعا لاشكاله والحاصل ان الانكار بالقلب

وليس لاحد البحث والتجسس واقتحام الدور بالظنون نعم ان غلب على ظنه وقوع معصية ولو بقرينة ظاهرة كاخبار ثقة جاز له بل وجب عليه التجسس ان فات تداركها كالقتل والزنا ولا فلا ولو توقف الانكار على الرفع للسلطان لم يجب لما فيه من هتك وتغريم المالم قاله ابن القشيري وله احتمال بوجوبه اذا لم ينزجر الاباه وهو الاوجه ثم رأيت كلام الروضة وغيرها صريحا فيه (تنبيه) ظاهر كلامهم أن الامر والنهى بالقلب من فروض الكفاية وفيه نظر ظاهر بل الوجه أنه فرض عين لان المراد منها

به الكراهة والانكار به وهذا لا يتصور فيه أن يكون إلا فرض عين فقامله فانه مهم نفيس (وإحياء الكعبة كل سنة بالزيارة) بالحج والعمرة ولا يغني أحدهما عن الآخر ولا الصلاة (٢٢٠) والاعتكاف والطواف عن أحدهما لانهما القصد الاعظم من بناء البيت وفي الاول إحياء تلك

المشاعر (تنبيه) ما ذكر من تعنيهما هو ما جرى عليه جمع متأخرون وصريح عبارة الروضة تعين الحج وانه لا يكفي غيره ولو العمرة وحدها وصريح عبارة أصلها الاكتفاء بها بل وينحو الصلاة فنقل شارح عن الروضة وأصلها تعين الحج والعمرة وغيره عن أصلهما تعنيهما غير مطابق لما فيها الا بتأويل فقامله ويتصور وقوع النسك غير فرض كفاية من لا يخاطب به كالارقاء والصبيان والمجانين لكن الأوجه انه مع ذلك يسقط به كما مر فرض الكفاية كاتسقط صلاة الجنازة عن المكلفين بفعل الصبي ويفرق بينه وبين عدم سقوط فرض السلام عن المكلفين برذيرهم بان القصد منه التامين وليس الصبي من أهله وهنا القصد ظهور الشعار وهو حاصل ولان الواجب المتعين قد يسقط بالمندوب كالجلوس بين السجدة بين جلسة الاستراحة والأوجه انه لا بد في القائمين بذلك من عدد يحصل بهم الشعار عرفا وان كانوا من اهل مكة ويفرق بينه وبين اجزاء واحد في صلاة الجنازة

والحاصل أن الانكار بالقلب بالمعنى المذكور فرض عين مطلقا ثم إن أمكنت الزيادة عليه بنحو اليد وجبت على الكفاية وإلا فلا فقامله اه سم وعبرة السيد عمر قوله بل الوجه الخ محل تأمل إذ مستندهم في الترتيب المذكور الحديث وهو من رأى منكرا فليغيره يده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلمه فغنى فقلبه على ما يعطيه السياق فليغيره بقلبه بان توجه بهمه إلى الله تعالى في إزالته وهذا لا يلزم تحققه في عموم الناس فحسن عذر تبة الامر بالقلب المراد ليطلق الحديث النبوي فقامله إن كنت من أهله وفرض تحققه في عموم الناس وإن الفرض التوجه سواء صدر عن جرت عادة الله تعالى بان لا يخيب توجهه ام من غيره فظاهر انه يكتفى بتوجه البعض ولا يشترط توجه الجميع بخلاف الكراهية لان انتفاءها في فرد ينافي الايمان والعبادة بالله تعالى اه اقول توجيهه الاخير بعده ظاهر وتوجهه الاول الجارى على مشرب الصوفى وتوجهه في ذاته لكن يبعده عموم من رأى منكرا فليتأمل (قوله به) أى القلب والجوار متعلق بضمير المثني الراجع للامر والنهي (قول المتن وإحياء الكعبة) أى والمواقف التى هناك روض ومعنى (قول المتن كل سنة) (فائدة) الحجاج في كل عام سبعون الفا فان نقصوا كلوا من الملائكة كذا ذكره بعضهم فراجعهم بحججهم عن القليوبى (قوله بالحج) إلى التنبيه في النهاية والمعنى (قوله بالحج والعمرة) أى ولو بالقرآن اه سم (قوله وفي الاول) هو قوله بالحج والعمرة اه ع ش والصواب انه هو الحج (قوله فنقل شارح الخ) ممن نقل ذلك المحلى وهو مشكل كما يعلم بمراجعة الروضة إلا ان تكون بان في عبارته بمعنى كان فانظر لها اه سم عبارة المحلى عقب المتن بان يأتى بالحج والاعتبار كافي الروضة وأصلها بديل الزيارة والحج والعمرة اه (قوله وغيره) أى ونقل غير ذلك الشارح (قوله غير مطابق الخ) خبر فنقل شارح الخ (قوله لا بتأويل) مرافقا عن سم (قوله ويتصور) إلى قوله والأوجه عبارة المعنى فان قيل كيف الجمع بين هذا أى كون إحياء الكعبة من فروض الكفاية وبين التطوع بالحج لان من كان عليه فرض الاسلام حصل بما أتى به سقوط فرضه ومن لم يكن عليه فرض الاسلام كان قائما بفرض كفاية فلا يتصور حج التطوع اجيب بان هنا جهتين من حيثين جهة التطوع من حيث انه ليس عليه فرض الاسلام وجهة فرض الكفاية من حيث الامر بإحياء الكعبة وبان وجوب الاحياء لا يستلزم كون العبادة فرضا كاللمعة المغفلة في الوضوء تغسل في الثانية او الثالثة والجلوس بين السجدة بين جلسة الاستراحة وإداسقط الواجب المعين بفعل المندوب ففرض الكفاية أولى ولهذا تسقط صلاة الجنازة عن المكلفين بفعل الصبي ولو قيل يتصور ذلك في العيدين والصبيان والمجانين لان فرض الكفاية لا يتوجه اليهم لكن جوابا اه (قوله من لا يخاطب الخ) متعلق يتصور ولو قال فيمن الخ كان اوضح (قوله كالارقاء الخ) لعل الكاف استقصائية (قوله والمجانين) أى بان يحرم الولى عن المجانين وكذا عن الصبيان او باذن المميزين منهم في الاحرام اه سم (قوله انه) أى نسك من ذكر مع ذلك أى كونه غير فرض (قوله كما مر) أى في الجهاد (قوله بينه) أى سقوط إحياء الكعبة بفعل غير المكلفين (قوله فرض السلام) أى فرض جوابه (قوله ولان الواجب الخ) عطف على قوله كاتسقط الخ (قوله قد يسقط بالمندوب الخ) أى فرض الكفاية أولى اه معنى (قوله والأوجه) إلى قوله فان قلت في النهاية (قوله المعصوم) إلى قوله ومنه يؤخذ في المعنى الا قوله ما يستمر إلى المتن وقوله لعدم إلى ونذر (قوله على كفاية سنة الخ) أى وعلى وفاة ديونه وما يحتاج اليه الفقيه من الكتب والمحترف من الآلات اه ع ش (قوله ولمؤمنهم) ويغنى انه لا يشترط في الغنى ان يكون عنده مال يكفيه لنفسه ولمؤمنه جميع السنة بل يكفي في

بالمعنى المذكور فرض عين مطلقا ثم إن أمكنت الزيادة عليه بنحو اليد وجبت على الكفاية وإلا فلا فقامله سم (قوله بالحج والعمرة) ولو بالقرآن مر (قوله فنقل شارح عن الروضة وأصلها تعين الحج والعمرة) ممن فعل ذلك المحلى وهو مشكل كما يعلم بمراجعة الروضة إلا ان تكون بان في عبارته بمعنى كان فانظر لها (قوله والمجانين)

بأن القصد ثم الدعاء والشفاعة وهما حاصلان به وهما الاحياء وإظهار ذلك الشعار الاعظم فاشترط فيه عدد يظهر وجوب به ذلك (ودفع ضرر) المعصوم من (المسلمين) وأهل الذمة والامان على القادرين وهم من عنده زيادة على كفاية سنة لهم ولمؤمنهم

كما في الروضة وان قال البلقى لا يقوله أحد لان الفرض في المحتاج لاني المضطر كما يعلم من قول الروضة وغيره في الاطعمة يجب على غير مضطر اطعام مضطر حالاً وان كان المالك يحتاجه بعد (ككسوة عار) ما يستر عورته او يقي بدنه من مضر كما هو ظاهر (واطعام جائع إذا لم يندفع) ذلك الضرر (بزكاة) سهم المصالح من (بيت مال) لعدم شيء فيه او لمنع متولييه ولو ظلم (٢٢١) ونذر وكفارة ووقف ووصية

صيانة للنفس ومنه يؤخذ

أنه لو سئل قادر في دفع ضرر لم يجز له الامتناع وان كان هناك قادر آخر وهو متجه لئلا يؤدي الى التواكل بخلاف المفتي له الامتناع إذا كان ثم غيره ويفرق بان النفس مجبولة على حجة العلم وافادته فالتواكل فيه بعيد جداً بخلاف المال فان قلت فرقوا بين هذا ونظيره في أولياء النكاح والشهود بان اللزوم هنا فيه حرج ومشقة لكثرة الوقائع بخلافه ثم وهذا يفهم خلاف ما تقرر في الاطعام قلت الفرق صحيح ولا يفهم ذلك لان المسائل العلية تقتضي مزيد تفحص وتطلب ومن شأنه المشقة بخلاف اعطاء المحتاج لامشقة فيه الا بالنسبة لشح النفس المجبول عليه أكثرها وذلك غير منظور اليه والالم يوجبوا عليه شيئاً اصلاً وقضية تعبيره بالضرر ان الواجب سد الضرورة دون الزيادة التي تلزم القريب وهو كذلك كما اقتضاه تخرجهما

وجوب المواساة أن يكون له نحو وظائف يتحصل منها ما يكفيه عادة جميع السنة ويتحصل عنده زيادة على ذلك ما يمكن المواساة به ع (قوله) كما في الروضة وان قال البلقى الخ (عبارة الغنى وظاهر كلامه وجوب دفع الضرر وإن لم يقيق لنفسه شيء) لكن الاصح ما في زيادة الروضة عن الامام انه يجب على الموسر المواساة بما زاد على كفاية سنة ومقتضاه انه لا يتوجه فرض الكفاية بمواساة المحتاج على من ليس معه زيادة على كفاية سنة وهو كذلك وان قال البلقى هذا لا يقوله احد ولا ينافيه ما في الاطعمة من وجوب اطعام المضطر وإن كان يحتاجه في ثاني الحال فان هذا في المحتاج غير المضطر وذلك في المضطر اه (قوله لا يقوله) اي ان المراد بالقادر هنا ما ذكر المقتضى عدم وجوب مواساة المحتاج على من ليس عنده زيادة على كفاية سنة له ولمعونه (قوله لان الفرض الخ) علة لكون المراد بالقادر هنا ما ذكر عن الروضة لكن في استزامه له تامل (قوله او يقي بدنه من مضر الخ) بوعبر الروضة بستر العورة مثال اه نهاية عبارة الغنى ظاهر كلام المصنف ان المراد بالكسوة ستر ما يحتاج اليه البدن قال في المهمات وهو كذلك بلا شك فيختاف الحال بين الشتاء والصيف وتعبر الروضة بستر العورة معترض اه (قوله لعدم شيء الخ) ثم يحتمل ان يكون حيثنذ قرض على بيت المال اذا استاذن الامام وبه صرح الامام برسلي اه سم (قوله ووقف) اي عام اه معنى (قوله) ومنه) اي التعليم (قوله بخلاف المفتي) قال في شرح الروض قال في الروضة وينبغي ان يكون المعلم كذلك اه سم (قوله غيره) اي وهو عدل اه معنى (قوله بين هذا) اي الافتاء اه سم وكذا قوله هنا (قوله بخلافه ثم) اي في النظر (قوله وهذا) اي الفرق المذكور (قوله وذلك الخ) اي الشح (قوله عليه) اي على شخص (قوله وهو كذلك) خالفه النهاية والمغنى فقالا وهل المراد بدفع ضرر من ذكر ما يسد الرق ام الكفاية قولان اصحهما ثانيهما فيجب في الكسوة ما يستر كل البدن على حسب ما يليق بالحال من شتاء وصيف اه قال ع ش قوله فيجب في الكسوة الخ اي يرجع فيما لا يعلم الا منه كالشع اليه وقوله من شتاء وصيف اي لامن كونه فقيها او غيره اه (قوله ذلك) اي دفع الضرر (قوله بان الوجه الخ) اي قياسا على مؤنة القريب (قوله هنا) اي في دفع الضرر وقوله ثم اي في نفقة القريب (قوله ويلحق) الى المتن في النهاية لا لقوله وقد يفرق الى وما يندفع وقوله خلافاً الى ولو تعذر (قوله كاجرة طبيب الخ) هل يجب ثمن ماء الطهارة فيه نظروا لعله لا يجب اه سم (قوله سياتي) اي في الاطعمة (قوله على غير غنى تلزمه المواساة) اي على مالك فقير او غنى بكفاية سنة فقط (قوله على غير غنى الخ) (اقول) او على ما اذا كان

اي بان يحرم الولي عن المجانين وكذا عن الصبيان او باذن للبهين منهم في الاحرام (قوله ما يستر عورته) عبارة الروض وستر العاري قال في شرحه وتعبر المصنف بالعاري اولى من تعبير اصله بالعورة لان الحكم لا يختص بها اه (قوله لعدم الخ) ثم يحتمل ان يكون حيثنذ قرضاً على بيت المال ان استاذن الامام وبه صرح الامام بر (قوله بخلاف المفتي الخ) قال في شرح الروض قال في الروضة وينبغي ان يكون المعلم كذلك اه (قوله فان قلت فرقوا بين هذا) اي الافتاء (قوله) واما اعتراض اقتصار الروضة على ستر العورة الخ) وتعبر الروضة بستر العورة مثال مر (قوله) واما اعتراض اقتصار الروضة على ستر العورة الخ) في شرح الارشاد ولا يتقيد الحكم بستر العورة خلافاً لما توهمه عبارة الروضة الخ (قوله بان الوجه) كتب عليه مر (قوله كاجرة طبيب و ثمن ادوية وخادم منقطع كما هو ظاهر) هل يجب ثمن ماء الطهارة فيه نظروا لعله لا يجب (قوله فليحمل الخ) كتب عليه مر (قوله على غير غنى الخ) (اقول) او على ما اذا كان المضطر

ذلك على مضطر وجدمية واما اعتراض اقتصار الروضة على ستر العورة بان الوجه اعتبار ستر البدن بما يليق بالشتاء والصيف فيجاب عنه بان المدار هنا على الضرورة فوهم على المصاحبة بالمعروف فلم يجب هنا الا ما يحصل بتركه ضرر يخشى منه مبيع تيمم للقاعدة المقررة ان ما وجب للضرورة يتقدر بقدرها ويلحق بالطعام والكسوة ما في معناهما كاجرة طبيب و ثمن ادوية وخادم منقطع كما هو ظاهر (تنبيه) سياتي ان المالك لا يلزمه بذل طعامه للمضطر الا يبدله وحيثنذ قد يشكل بما هنا فليحمل ذلك على غير غنى تلزمه المواساة حتى يجامع كلامهم هذا ويفرق بان غرض احياء النفوس

ثم اوجب حمل الناس على البذل بان لا يكلفوه بجنا مطلقا بل مع التزام العوض ولا لا تمتنعوا من البذل وإن عصوا فيؤدي إلى اعظم المفسدين
وهنا لا فوات للنفس فلا موجب لمساختهم في ترك المواساة وهذا هو الوجه كما هو ظاهر فالحاصل انه يجب البذل هنا بلا بدل لا مطلقا بل بما زاد
على كفاية السنة وشم يجب البذل مما لم يحتج به حالا ولو على فقير لكن بالبذل وبما يندفع به ضرر المسلمين والذميين فك اسرائهم بتفصيله الآتي
في الهدنة وعمارة نحو سور البلد وكفاية (٢٣٢) القائمين بحفظها فؤنة ذلك على بيت المال ثم على القادرين المذكورين خلافا لمن حدهم

بانهم من يجدون بعد ما على
كل بما يخصه بالتوزيع على
عددهم ما يبقى معه يسارهم
ولو تغذر استيعابهم خص
به الوالي من شاء منهم
(وتحمل الشهادة) على اهل
له حضر اليه المشهود عليه
او طلبه ان عذر بنحو قضاء
او عذر جمعة اى ولم يعذر
المطلوب ولو بنحو عذر جمعة
ايضا فيما يظهر (واداؤها)
على من تحملها ان كان
اكثر من نصاب والا فهو
فرض عين على ما ياتي
(والحرف والصنائع)
كالنجارة والحجامة لتوقف
قيام الدين على قيام الدنيا
وقيامها على دينك وتغايرهما
الذي اقتضاه العطف على
خلاف ما في الصحاح يكفي
فيه ان الحرفة اعم عرفا لانها
تشمل ما يستدعى عملا وغيره
كان يتخذ صنعا يعملون
عنده والصناعة تختص بأولى
(تنبيه) صرحوا بكراهة
فعل بعض الحرف كالحجامة
مع تصريحهم هنا بفرضيتها
وهو مشكل وقد يجاب عنه
بان الحيثية مختلفة ومع ذلك
فيه ما فيه لا ناذنيتها الناس
عن فعل الحجامة مثلا من
اى حثية كان يلزم تركهم

المضطر غنيا فان الغنى لا ينافي الاضطرار إذ قد لا يتمكن من ماله في الحال وقد يقال الحمل على احد هذين
الامر من اوجه من الفرق الذي ذكره لانه إذا وجبت المواساة بجنا بلا اضطرار رفع الاضطرار اولى اهم
فالحاصل انه يجب هنا بشرط الغنى وهناك مطلقا البذل بيد مع غنى المبدول اليه وبدونه مع فقره (قوله)
(ثم) اى في المضطر (قوله بان لا يكلفوه) متعلق بالحمل والضمير المرفوع للناس والمنصوب للبذل (قوله مطلقا)
اى غنيا كان البذل اولا (قوله وهنا) اى في المحتاج (قوله لمساختهم في ترك المواساة) متعلق بموجب
يعنى لترغيب الناس في المواساة لان نفي النفي اثبات (قوله وبما يندفع) اى قوله فؤنة ذلك في الغنى (قوله)
وكفاية القائمين بحفظها) اى البلد ومنه يؤخذ ان ما تاخذه الجند الان من الجوامك يستحقونه ولو زائد على
قدر الكفاية حيث احتج اليه في اظهار شوكتهم ومن ذلك ما تاخذه امرؤهم من الخيول والمال كالتى لا يتم
نظامهم وشوكتهم الا بها لقيامهم بحفظ حوادث المسلمين اه عش (قوله المذكورين) اى في شرح
ودفع ضرر المسلمين (قوله حدهم) اى فسر القادرين (قوله ما يبقى الخ) مفعول يجدون (قوله)
استيعابهم) اى القادرين المذكورين (قوله خص به) اى بما ذكر من فك الاسرى وما بعده ويحتمل ان
الضمير للتوزيع (قول المتن وتحمل الشهادة) عبارة الغنى ومن فروض الكفاية إعانة القضاة على
استيفاء الحقوق للحاجة اليها وتحمل الخ (قوله على اهل) الى التنبيه في النهاية الا قوله اى ولم يعذر الى
المتن وكذا في الغنى الا قوله على اهل له (قوله على اهل الخ) اى عدل اه عش (قوله ان كان) اى من
تحمل الشهادة (قوله من نصاب) وهو اثنان اه عش (قوله ولالا) اى بان تحمل اثنان في الاموال
اه معنى (قول المتن والحرف والصنائع) اعلم اى لم أر من ذكر ما يحصل به فرض الكفاية في الحرف هل
يشترط وجود جميعها او المحتاج اليه بتلك الناحية وعلى كل تقدير فهل يشترط في كل محل او يتقيد بمسافة
القصر او بمسافة العدوى او يفصل فيها بين ما نشد الحاجة اليه وما نتم وما تنذر اه سيد عمر (قوله كان
يتخذ الخ) مثال للغير (قوله وهو مشكل) اى لاستلزامه كون الشيء الواحد مطلوبا ومنهيا عنه (قوله)
اكل كسبها) اى الحجامة (قول المتن وما يتم به المعاش) اى التى بها قوام الدين والدنيا كالبيع والشراء
والحرث والحياطة وفي الحديث اختلاف أمتي رحمة وفسره الحلبي باختلاف الهمم والحرف اه معنى
قوله عطف مرادف) الى قوله والفرق في النهاية الا قوله كما هو الى المتن وقوله لكن هنا الى ويسن وقوله للخبر
المشهور فيه وقوله وفى الاذكار الى اما كنمو قوله ولم يضعفه (قوله عن ذيك) اى الحرف والصنائع (قوله)
لا يحتاج الى قوله كما هو قياس الخ في الغنى (قوله وإن كرهت صيغته) كعليكم السلام كما ياتي اه عش
(قوله لكن هنا) الى قوله ويسن عبارة النهاية ويجب الرد فوراً هو عبارة شرح الروض ويجب على الغائب
الرد فوراً باللفظ في الرسول وبه او بالكتابة في الكتاب اه وهى مصرحة بفورية الرد بالكتابة ايضا اه
سم (قوله لكن هنا) اى فيما مع رسول او في كتاب (قوله ويحتمل خلافه) لعله الاقرب لكن ينبغي ان

غنيا فان الغنى لا ينافي الاضطرار إذ قد لا يتمكن من ماله الحال وقد يقال الحمل على احد هذين الامر من اوجه
من الفرق الذي ذكره لانه إذا وجبت المواساة بجنا بلا اضطرار رفع الاضطرار اولى واما الفرق المذكور فلا
يقوى تلك القوة فليراجع (قوله لكن هنا يكفي جوابه كتابة) عبارة شرح الروض ويجب على الغائب
الرد فوراً باللفظ في الرسول وبه او بالكتابة في الكتاب اه وهى مصرحة بفورية الرد بالكتابة ايضا (قوله)

لها فلا يخلص إلا اعتمادان المكروه أكل كسبها للحر لا فعلها فتأمل (وما يتم به المعاش) عطف مرادف لانه لا يخرج
لا
عن ذيك (تنبيه) لا يحتاج في هذه الامور الناس بها لان فطرهم مجبولة عليها لكن لو تماؤا على ترك واحدة منها اثموا وقوتلوا كما
هو قياس بقية فروض الكفاية (وجواب سلام) مسنون وان كرهت صيغته ولو مع رسول أو في كتاب لكن هنا يكفي جوابه كتابة
ويجب فيها لان لم يرد لفظ الفور فيما يظهر ويحتمل خلافه ويسن الرد على المبلغ والبداء به فيقول وعليك وعليه السلام للخبر المشهور فيه

من مسلم يميز غير مشحول به من الصلاة (على جماعة) أي اثنين فأكثر مكلفين وسكاري لهم نوع تمييز سمعوه أو ما وجوبه فاجماع ولا يؤثر فيه إسقاط المسلم لحقه لأن الحق لله تعالى وفي الإذكار يسن أن يحمله بنحو إبراهيم من حق (٢٢٣) فإنه يسقط به حق الأدبى وأما كونه على

الكفاية فلخبر أبي داود ولم يضعفه يجزئ عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم ويجزئ عن الجلوس أن يرد أحدهم فيه يسقط الفرض عن الباقيين ويختص بالثواب فإن ردوا كلهم ولو مرتبا أنيؤا ثواب الفرض كالمصلين على الجنابة ولو ردت امرأة عن رجل اجزأ أن شرع السلام عليها ولا فلا أوصى أو من لم يسمع منهم لم يسقط بخلاف نظيره في الجنابة لأن القصد ثم الدعاء وهو منه أقرب للاجابة وهنا الامن وهو ليس من اهله وقضيته انه يجزئ تشميت الصبي عن جمع لأن القصد التبرك والدعاء كصلاة الجنابة ولو سلم جمع مترتبون على واحد فدرمة قاصدا جميعهم وكذا لو أطلق على الأوجه اجزاء ما لم يحصل فصل ضار ودخل في قول مسنون سلام امرأة على امرأة أو نحو محرم أو سيد أو زوج وكذا على اجنبي وهي عجز ولا تشتهى ويلزمها في هذه الصور رد سلام الرجل اما مشتهة ليس معها امرأة أخرى فيحرم عليها رد سلام اجنبي ومثله ابتداءه ويكره له رد سلامها ومثله ابتداءه أيضا والفرق ان

لا يؤخره عن الوقت الذي يتوقع فيه وصول الجواب اه سيد عمر (قوله من مسلم الخ) متعلق بسلام أو صفة له اه ع ش أي كقول المتن على جماعة (قوله أو سكارى الخ) خلافا للمعنى (قوله سمعوه) صفة لجماعة ويحتمل لمكلفين أو سكارى الخ (قوله ولا يؤثر) إلى قوله ومثله في المعنى الا قوله وفي الإذكار إلى وما كونه وقوله ولم يضعفه (قوله فيه) أي في فرض الرد (قوله إسقاط المسلم) بشد اللام عبارة المعنى فرع لو سلم على انسان ورضى أن لا يرد عليه لم يسقط عنه فرض الرد كما قاله المتولي لانه حق الله تعالى ويأثم بتعطيل فرض الكفاية كل من علم بتعطيله وقدر على القيام به وان بعد عن المحل وكذا يائثم قريب منه لم يعلم به لتقصيره في البحث عنه ويختلف هذا بكبر البلد وصغره كما قاله الامام اه (قوله حق الأدبى) أي لاحق الله تعالى (قوله عن الجلوس) جمع جالس (قوله فيه الخ) من عند الشارح (قوله ويختص) أي الراد منهم (قوله ولوردت امرأة الخ) أي فبها لو سلم على جماعة فيهم امرأة اه معنى (قوله عن رجل) أي وعن نفسها كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله أن شرع السلام عليها) أي بان كانت نحو محرم له أو غير مشتهة اه ع ش (قوله أو صبي) منه يعلم أن عموم قوله السابق وان لم يكونوا من اهل فرضه كذوى صبا الخ غير مراد اه ع ش (قوله منهم) أي من جماعة سلم عليهم وهو راجع إلى قوله أو صبي أيضا وفرض المسئلة ان فيهم مكلفا أيضا كما هو ظاهر (قوله وقضيته) أي الفرق (قوله عن جمع) أي مكلفين هو فيهم (قوله مترتبون) عبارة النهاية دفعة أو مرتبا اه (قوله لم يحصل فصل ضار) عبارة النهاية لم يطل الفصل بين سلام الاول والجواب اه (قوله ضار) كذا كان في اصله رحمه الله ثم الحق فاه بالراء فصار صارف فليتامل سيد عمر (قوله أو نحو محرم) أي كعبدها معنى ونهاية (قوله في هذه الصور) يعني فيها لو سلم عليها نحو محرم أو سيد أو زوج وكذا اجنبي وهي عجز ولا تشتهى (قوله ليس معها امرأة الخ) صادق بما إذا كان معها رجل فأكثر وقضية ما يأتى آنفا عن المعنى والاسنى عدم الحرمة حينئذ (قوله ويكره له) أي للاجنبي اه ع ش (قوله) ومثله ابتداءه أيضا نعم لا يكره سلام جمع كثير من الرجال عليها حيث لم تخف فتنه نهاية وفي سم بعد نقل مثله عن شرح الروض مانصه رقياسه ردهم عليها وهل كذلك ردها سلامهم وابتداء السلام عليهم حتى لا يحرم فيه نظر اه سيد عمر (قوله والخنى) إلى قوله ومن ثم في المعنى (قوله مع الرجل الخ) ومع الخنى كالرجل مع المرأة معنى (قوله ولو سلم الخ) عبارة المعنى والاسنى ولا يكره على جمع نسوة أو عجز لا تنفاه خوف الفتنة بل يندب الابتداء به ممن على غيرهن وعكسه ويجب الرد كذلك اه (قوله على جمع نسوة) المراد بالجمع هنا ما فوق الواحد اه ع ش أي كما يفيد قول الشارح ومن ثم حلت الخلوة بأمرأتين (قوله

من مسلم يميز) ولو صيا (قوله لهم نوع تمييز) ظاهره انه لا يجب على من ليس لهم ذلك وان تعدوا بالسكرك ثم رأيت ما يأتى أول الصفحة الآتية (قوله ودخل في قول مسنون سلام امرأة على امرأة الخ) في شرحه للارشاد ولا يبعد أن الامر كالشابة فيها ذكر الا ان يفرق بان صوت المرأة جرى خلاف في كونه عورة بخلاف صوت الامرء أيضا فبين المرأة والرجل من شدة الحياء الزائد بمحادثتها له فيفتح بذلك باب الفتنة ما ليس بين الامرء والرجل اه والفرق هو الموافق لقوله الآتى هنا والظاهر ان المراد الخ (قوله ويكره له رد سلامها الخ) قال في شرح الروض نعم لا يكره من اجمع الكثير من الرجال السلام عليها ان لم تخف فتنه ذكره في الإذكار اه وقياسه ردهم عليها وهل كذلك ردها سلامهم وابتداء السلام عليهم حتى لا يحرم فيه نظر (قوله والخنى مع الرجل كرامة) قضيته انه إذا كان غير شاب فله حكم العجز مع الرجل حتى يجب عليه رد سلام الرجل كما يجب على العجز كما تقدم وان إذا كان شابا حرم عليه ابتداء السلام على الرجل ورده عليه وفيه نظر اذ لا تحرم بالشك وبما نالو نظر نال ذلك لم يحرم النظر مع ان المقرر حرمة فليتامل (قوله ولو سلم على جمع نسوة) لم يفصح بسن السلام ممنهن عليه ولا منه عليهن وفي شرح الروض بعد قوله لا على جمع

ردها وابتداءها يطعمه فيها أكثر بخلاف ابتداءه ورده والخنى مع الرجل كرامة أو مع المرأة كرجل في النظر فكذا هنا ولو سلم على جمع نسوة وجب رد احدها ان لا يخشى فتنة حينئذ ومن ثم حلت الخلوة بأمرأتين والظاهر ان الامرء هنا كالرجل

ابتداء ورداوسلام ذى فيجب رده بعليك كما اقتضاء كلام الروضة لكن قال البلقيني والاذرعى والزركشى انه يسن ولا يجب وسلام صبي أو مجنون يميز فيجب رده أيضا وكذا سكران (٢٣٤) يميز لم بعض بسكره وقول المجموع لا يجب رد سلام مجنون أو سكران يحمل على غير

المميز وزعم ان الجنون والسكر ينافيان التمييز غفلة عما صرحوا به من عدم التناقض اما المتعدى ففاسق وأما غير المميز فليس فيه اهلية للخطاب كالمجنون والمحقق بالمكلف لانما هو المتعدى فان قلت قضية هذا وجوب الرد عليه وان لم يميز كالصلاة قلت فائدة آلا وجوب في نحو الصلاة من انعقاد السبب في حقه حتى يلزمه القضاء منتفية هنا لان الرد لا يقضى كما صرحوا به فاندفع ما للشارح هنا نعم لو قيل فائدته الاسم وان لم يسمع تغليظا عليه لم يبعد ولعله مراد ذلك الشارح وخرج به السلام على قاضي الحاجة ومن معه فلا يجب رده كما ياتي وإنما يجزى الرد ان اتصل بالسلام كاتصال قبول البيع باجابه وخرج بغير متحلل الخ سلام التحلل من الصلاة إذا نوى الحاضر عنده فلا يلزمه رده على الأوجه ويفرق بينه وبين سلام التلاقي بان القصد به الامن وهو لا يحصل إلا بالرد وهنا التحلل من الصلاة مع قصد الحاضر به لتعود عليه بركته وذلك حاصل وان لم يرد وإنما حث به الخالف على ترك الكلام والسلام

ابتداء وردا) أى فيسن لكل منه. أعلى الآخر ويجب عليه الرد (قوله وسلام ذى) عطف على سلام امرأة اه سم (قوله فيجب الخ) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله بعليك) عبارة للنهاية والمعنى بو عليك بزيادة الواو ثم نه المعنى على جواز اسقاطها أيضا (قوله وسلام صبي الخ) عطف على سلام امرأة (قوله او مجنون يميز) خلافا للنهاية وظاهر المعنى وقوله يميز راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه وكذا سكران يميز خلافا للنهاية والمعنى (قوله اما المتعدى) أى بسكره (قوله ففاسق) أى وسيأتى انه لا يجب رد سلامه (قوله واما غير المميز) أى السكران غير المميز (قوله كالمجنون) أى غير المميز (قوله قضية هذا) أى اللاحق (قوله عليه) أى السكران المتعدى والجار متعلق بوجوب (قوله في حقه) أى المتعدى (قوله وان لم يسمع) أى لسكره (قوله وخرج به) أى بقوله مسنون (قوله ومن معه) أى عطا عليه (قوله ولأما يجزى) إلى قوله وخرج في النهاية والمعنى (قوله ان اتصل الخ) قضيته انه يضر الفصل بلفظ اجنبى ويؤيده قوله الآتى لان الفصل ليس باجنبى اه سم (قوله به) أى بالسلام وكذا ضمير بركته (قوله وذلك) أى عود البركة للحاضر (قوله وإنما حث به) أى بقصد الحاضر بسلام التحلل (قوله والسلام) الواو بمعنى او المنوعة (قوله ولا رد سلام) إلى قوله ولا بدق المعنى إلا قوله وان شرع سلام (قوله ولا رد سلام) ظاهره انه عطف على قوله رده من قوله فلا يلزمه رده الخ ولا يخفى ما فيه من ابهام تقريره على ما قبله فكان الأولى وكذا لا يلزمه رد سلام الخ (قوله زجر الخ) عبارة للمعنى إذا كان في تركه زجر الخ اه (قوله او لغيره الخ) الأولى الثانية لما مر عن سم ان المعطوف باو المنوعة كالمعطوف بالواو (قوله فرض عين عليه) أى لا ان كان المسلم أو المسلم عليه مشتهة والآخر رجلا ولا نحو محرمية بينهما فلا يجب الرد اه معنى (قوله من رفع الصوت الخ) فان شك أى الرادق سماعه أى المسلم زادق الرفع فان كان عنده نيام خفض صوته اه نهاية أى ندبامع الاسماع للمسلم وان ادى إلى إيقاظ النائمين ع ش (قوله

نسوة أو مجوز أى لا يكره ابتداء ولا رد عليهن ما نصه بل يندب الابتداء به ممنهن على غيرهن وعكسه ويجب الرد كذلك اه (قوله وسلام ذى) عطف على سلام امرأة فى قوله ودخل فى قول الخ وقضيته استحباب سلام الذى على المسلم ولم اره فراجعاه (فائدة) فى فتاوى السيوطى فى الباب الجامع آخرها ما نصه مسألة رجل سلم على جماعة مسلمين وفيهم نصرانى فانكر على ذلك فقال ما قصدت إلا المسلمين فقبل له من حقه ان تقول السلام على من اتبع الهدى فهل يجزى اللفظ الاول او يتعين الثانى (الجواب) لا يجزى فى السلام إلا اللفظ الاول ولا يستحق الرد إلا به ويجوز السلام على المسلمين وفيهم نصرانى إذا قصد المسلمين فقط واما السلام على من اتبع الهدى فاما شرع فى صدور الكتب إذا كتبت للكفار كما ثبت فى الحديث الصحيح (مسألة) إذا قال من يشمت العاطس يرحم الله سيدي أو قال من يبتدىء السلام على سيدي أو الرادق على سيدي السلام هل يتأدى بذلك السنة أو الفرض (الجواب) قال ابن سورة فى كتاب المرشد ولكن التشميت بلفظ الخطاب لانه الوارد قال ابن دقيق العيد فى شرح الامام وهؤلاء المتأخرون إذا خاطبوا من يعظمونه قالوا يرحم الله سيدنا أو ما أشبه ذلك من غير خطاب وهو خلاف ما دل عليه الامر فى الحديث قال وبلغنى عن بعض علماء زماننا انه قيل له ذلك فقال قل يرحمك الله يا سيدنا قال وكانه قصد الجمع بين لفظ الخطاب وبين ما اعتادوه من التعظيم اه ويقاس بذلك مسائل السلام (مسألة) رجل قال اللهم اجعنا فى مستقر رحمتك فانكر عليه شخص فن المصيب (الجواب) هذا الكلام انكره بعض العلماء ورد عليه الأئمة منهم النووى وقال الصواب جواز ذلك ومستقر الرحمة هو الجنة اه (قوله ان اتصل بالسلام كاتصال قبول البيع باجابه) قضيته انه يضر الفصل بلفظ اجنبى ويؤيده قوله الآتى لان الفصل ليس باجنبى م (فلا يلزمه رده على الأوجه)

لان المدار فيهما على صدق الاسم لا غير ولارد سلام فاسق أو مبتدع زجراله أو لغيره وان شرع سلامه وخرج بجماعة الواحد فالرد فرض عين عليه ولا بدق الابتداء والرد من رفع الصوت بقدر ما يحصل به السماع نعم

بالفعل ولو في ثقل السمع نعم ان سر عليه مر بأب حيث لم يداه صرته فالذي يظهر انه يلزمه (٢٢٥) ويروى دون الدن وخلفه وظاهر انه

لا بد من سماع جميع الصيغة ابتداء وردا والفرق بينه وبين اجابة مؤذن سماع بعضه ظاهر ومراعاة لبلوغه رسول سلام الغير قال وعليك وعليه السلام لان الفصل ليس باجني وحيث زالت الفورية فلا قضاء خلافا لما يوهمه كلام الروياني ويجب في الرد على الاصم الجمع بين اللفظ والاشارة بنحو اليد ولا يلزمه الرد الا ان جمع له المسلم عليه بين اللفظ والاشارة ويغني عن الاشارة في الاول كما بحثه الاذرعى العلم بان الاخرس فهم بقرينة الحال والنظر الى فم الرد وعليه وتكني اشارة الاخرس ابتداء وردا وصيغته ابتداء وجوابا عليك السلام وعكسه ويجوز تنكير لفظه وان حذف التنوين فيها يظهر وانما لم يجز سلام الصلاة اي سلام التحلل منها (قوله سلاما) بالتنوين (قوله لاسلامى) بالاضافة الى بآء المتكلم (قوله وعكسه) اي عليك سلام الله وعليك سلامى (قوله والافضل) الى قوله ولا يجب في النهاية والمغنى الا قوله خلافا لما يوهمه كلام الجواهر وقوله ومغفرته (قوله ولو قبله) خبر قوله والافضل سم (قوله وتضرفى الابتداء) فلو قال وعليكم السلام فلا يكون سلاما ولم يجب رده والاشارة يبدأ ونحوها من غير لفظ خلاف الاولى ولا يجب لها ردوا الجمع بينهما وبين اللفظ افضل ولو سلم بالعجمة جاز وان قدر على العربية حيث فهمها المخاطب ووجب الرد نهاية ومغنى (قوله كالاقتصار الخ) فلو قال وعليكم وسكت عن السلام لم يكف مغنى ونهاية ومثله سلام مولانا اءعش (قوله وان نوى الخ) (قاعدة) في فتاوى السيوطى مسئلة اذا قال من يشمت العاطس يرحم الله سيدي اوقال من يبتدىء السلام على سيدي او الراد وعلى سيدي السلام هل يتادى بذلك السنة والفرض الجواب قال ابن صودة في المرشد ولكن التشميت بلفظ الخطاب لانه الوارد وقال ابن دقيق العيد في شرح الامام وهو لاء المتأخرون يقولون يرحم الله سيدنا وما أشبه ذلك من غير خطاب وهو خلاف ما دل عليه الامر في الحديث اه وبلغني عن بعض العلماء انه قيل له ذلك فقال قل يرحمك الله يا سيدي وكأنه قصد الجمع بين لفظ الخطاب وبين ما اعتادوه من التعميم ويقاس بذلك مسائل السلام اه سم (قوله ويسن الخ) اي في الابتداء والرد نهاية ومغنى (قوله في الواحد الخ) ويكني الافراد فيه ويكون آتيا باصل السنة دون الجماعة مغنى ونهاية فلا يكتفى لاداء السنة ولا يجب الرد حيث لم يعين واحدا منهم وكذا لو سلم عليه جمع لا يكفيه ان يقول في الرد وعليك السلام عش (قوله وزيادة ورحة الله الخ) عطف على قوله عليك الخ عبارة المغنى وزيادة ورحة الله

هل يسن (قوله بالفعل ولو في ثقل السمع مع قوله الاتى ويجب في الرد على الاصم الخ) يعرف به الفرق بين ثقل السمع والاصم (قوله مر انه لو بلغه رسول سلام الغير قال وعليك وعليه السلام) وعبارة شرح الروض فيقول وعليه عليك السلام اه (قوله وحيث زالت الفورية فلا قضاء خلافا لما يوهمه كلام الروياني) يؤيد عدم القضاء او يصرح به قول الاذكار ما نصه فصل قال الامام ابو محمد القاضى حسين والامام ابو الحسن الواحدى وغيرهما يشترط ان يكون الجواب على الفور فان أخره ثم رد لم يعد جوابا وكان آتيا بترك الرد اه فقوله لم يعد جوازا وكذا قوله وكان آتيا بترك الرد يقتضى ذلك لاذلو كان يقتضى لم يقل بترك الرد كان يقول بتأخير الرد (قوله ويغنى عن الاشارة في الاول) هلا كان الثاني كذلك وعبارة شرح الروض شاملة له (قوله بان الاخرس فهم بقرينة الخ) عبارة شرح الروض وغيره انه اي الاصم فلعل الاخرس هنا تحريف (قوله وعكسه) قال في الروض فان قال عليكم السلام جاز وكراهه (قوله والافضل) مبتدأ وقوله واو خبر (قوله وتضرفى الابتداء) كما في الاذكار عن المتولى (قوله

(٢٩) - شروانى وابن قاسم - تاسع) ورحة الله بركاته ومغفرته ولا تجب وان اتى المسلم بها وظاهر اجزاء سلمت معه من الملائكة وزيادة عليك وانما مسلم عليك ونحو ذلك اخذنا مامر انه يجزى في صلاة التشهد صلى الله على محمد وآله وعلى محمد ونحوهما (ويسن)

وبركاته على السلام ابتداء وردا أكمل من تركها وظاهر كلامهم أنه يكفي وعليكم السلام وإن أتى بلفظ الرحمة والبركة قال ابن شبيهة وفيه نظر أي لقوله تعالى وإذا حجتهم بنحية الآية اه **(قوله عينا)** إلى قوله نعم في المغنى لا لقوله وجوابه وإلى قوله وكذا إن سكنت في النهاية ما يوافقه إلا فيما سانه عليه **(قوله كالتسمية للاكل)** أي وللجماع **(قوله وتسميت العاطس)** والاضحية حتى أهل البيت والاذان والاقامة اه مغنى **(قوله وجوابه)** انظر ما معنى كونه سنة كفاية مع أن ظاهر كلامهم الاتي أن جواب التسميت إنما يسن للعاطس إلا أن يحمل ما هنا على تعدد العاطس في وقت واحد فليراجع **(قوله به)** أي بالسلام وتقديره لفظة به مبنى على أرجاع ضمير ابتداءه للشخص والظاهر رجوعه للسلام كما جرى عليه المغنى واستغنى عن التقدير عبارته أي السلام على كل مسلم حتى على الصبي اه **(قوله عند إقباله الخ)** أي من ذكر الواحد والجماعة **(قوله على مسلم)** متعلق بضمير به ويحتمل تعلقه بالأقبال والانصراف على التنازع وأعمال الاول **(قوله وفارق)** أي ابتداء السلام حيث كان سنة **(قوله بأن الابتداء)** أي مع كونه سنة أفضل أي من

الرد الفرض وقوله أنه أي المسلم **(قوله بعد تكلم الخ)** ظاهره ولو يسير أو منه صباح الخير ثم مفهومه أنه إذا أتى به ثم تكلم لا يبطل الاعتداده به فيجب الرد لكن قضية قوله سابقا لا فيما يجزى الرد أن اتصل بالسلام الخ بطلانه بالتكلم وإن قل ويمكن تخصيص ما مر بالا حتراز عما إذا طال الفصل بينهما وما هنا بما إذا قل الفاصل ويفرق بينه وبين البيع بأنه بالكلام يعد معبر عن البيع والمقصود هنا الأمان وقد وجد بمجرد الصيغة فلا يضر الكلام به من المتبدى ويشترط الفور من المسلم عليه بحيث لا يشتغل بكلام اجنبي مطلقا ولا بسكوت طويل لأنه بذلك لا يعد قابلا للأمان بل معرض عنه فكانه رده اه ع ش **(قوله أنه لا يفوت الابتداء)** ومثله الرد اه ع ش **(قوله أما الذي الخ)** محترز قوله على مسلم **(قوله فيحرم ابتداءه بالسلام)** فإن بان من سلم عليه ذميا فليقل له نداء استرجعت سلامي أو رد سلامي تحقير الهوى يستثنيه وجوبه ولو بقلبه أن كان بين مسلمين وسلم عليهم ولا يبدؤ به بنحية غير السلام أيضا كأنعم الله صباحك أو أصبحت بخير إلا لعذر وإن كتب إلى كافر كتب نداء بالسلام على من أتبع الهدى ولو قام على جليس فسلم وجب الرد عليه ومن دخل دارا ندب أن يسلم على أهله وإن دخل موضعًا خاليا ندب أن يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ويندب أن يسمى قبل دخوله ويدعو بما أحب ثم يسلم بعد دخوله مغنى ونهاية ترويض مع شرحه **(قوله لغائب الخ)** ينبغي ولو فاسقا فيلزمه تبليغه لأنه تحمل الأمانة وإن جاز ترك رد سلام الفاسق زجرا م ر اه سم اه ع ش **(قوله يشرع له السلام الخ)** خرج الكافر والمرأة الشابة اه سم **(قوله بصيغة الخ)** حال من سلامه **(قوله لا بنحو سلم لي عليه)** أي إلا أن يأتي الرسول بصيغة معتبرة كان يقول له فلان يقول لك السلام عليك أو السلام عليك من فلان كما أنه فيما إذا قال قل له فلان يقول لك السلام عليك يكفي قول الرسول فلان يسلم عليك فالحاصل أنه يعتبر وجود الصيغة المعتبرة من المرسل أو الرسول م ر اه سم وسياق ما فيه عن الشيدى **(قوله لزوم الرسول الخ)** جواب ولو أرسل الخ زاد المغنى ويجب الرد كما مر **(قوله أن يبلغه)** أي ولو بعد مدة طويلة بان نسي ذلك ثم تذكره اه ع ش **(قوله بنحو فلان يسلم الخ)** ظاهر كلامه أنه لا يشترط وجود صيغة معتبرة مما مر من المرسل ولا من الرسول وفاقا للمغنى وخلافًا للنهاية بتجارة الشيدى قوله فإن أتى المرسل بصيغة الخ والحاصل أنه يعتبر وجود الصيغة المعتبرة من المرسل أو الرسول خلافا لابن حجر وحاول الشباب ابن قاسم رد كلامه إلى كلام الشارح بما لا يقبله كما علم مما راجعته اه **(قوله كما في الاذكار أيضا)** راجع لقوله

عينا للواحد وكفاية للجماعة كالتسمية للاكل وتسميت العاطس وجوابه (ابتدأه) به عند إقباله أو انصرافه على مسلم للخبر الحسن أن أولى الناس بالله من بدأهم بالسلام وفارق الرد بان الايحاش والاخافة في ترك الرد أعظم منهما في ترك الابتداء وأقضى القاضي بأن الابتداء أفضل كإبراء المعسر أفضل من انظاره ويؤخذ من قوله ابتداءه أنه لو أتى به بعد تكلم لم يعتد به نعم يحتمل في تكلم سهوا أو جهلا وعذر به أنه لا يفوت الابتداء به فيجب جوابه أما الذي فيحرم ابتداءه بالسلام ولو أرسل سلامه لغائب يشرع له السلام عليه بصيغة مما مر كقل له فلان يقول السلام عليك لا بنحو سلم لي عليه على ما قيل والذي في الاذكار خلافه وعبارته أو أرسل رسولا وقال سلم لي على فلان لزوم الرسول أن يبلغه بنحو فلان يسلم عليك كما في الاذكار أيضا فإنه أمانة ويجب أدائها

ويؤخذ من قوله ابتداءه أنه لو أتى به بعد تكلم لم يعتد به في الروض عطا على المستحب وأنه يبدأ به قبل الكلام اه ولم يزد شرحه على الاستدلال له **(قوله لغائب الخ)** ينبغي ولو فاسقا فيلزمه تبليغه لأنه محل الأمانة وإن جاز ترك رد سلام الفاسق زجرا م ر **(قوله يشرع له السلام)** خرج الكافر والمرأة الشابة **(قوله لا بنحو سلم لي عليه)** أي إلا أن يأتي الرسول بصيغة معتبرة كان يقول فلان يقول لك السلام عليك فيكفي قول الرسول فلان يسلم عليك فالحاصل أنه يعتبر وجود الصيغة المعتبرة من المرسل أو الرسول م ر **(قوله**

ومنه يؤخذ ان محله ما اذا رضى بتحمل تلك الامانة أم الورد ها فلا و كان سكت أخذ ان من قولهم لا ينسب اسما كقول وكما جعلت بين يديه ودية فسكت ويحتمل التفصيل بين ان تظهر منه قرينة تدل على الرضا وعدمه ثم رأيت (٢٢٧) بعضهم قال قالوا يجب على الموصى به تبليغه

ومحله ان قبل الوصية بلفظ

يدل على التحمل لتعليمهم

بانه امانة اذ تكليفه

الوجوب بمجرد الوصية

بعيد وإذا قلنا بالوجوب

فالظاهر انه لا يلزمه قصده

بل إذا اجتمع به وذكر

بلغه انتهى وما ذكره

آخر فيه نظر بل الذي يتجه

انه يلزمه قصد محله حيث

لا مشقة شديدة عرفا عليه

لان اداء الامانة ما يمكن

واجب فان قلت الواجب

في الوديعة التخلية لا الرد

قلت محله إذا علم المالك بها

والاوجب اعلامه بقصده

إلى محله أو ارسال خبرها

له مع من يثق به فكذا

هنا ومن ثم قالوا في الامانة

الشرعية كوثب طيرته

الريح إلى داره يلزمه فوراً

ان عرف مالكة اعلامه

به (الاعلى) نحو (قاضي

حاجة) بول أو غاظ أو جماع

للنهي عنه في سنن ابن ماجه

ولان مكالمته بعيدة عن

الادب (و) شارب و

(آكل) في فقه اللقمة لشغله

عن الرد (و) كائن في (حمام)

لا شغاله بالاغتسال ولانه

ماوى الشياطين وقضية

الاولى ندبه على غير

المشغل بشيء ولو داخله

والثانية عدم ندبه على

من فيه ولو بمسلخه وهو

بنحو فلا يخفى فكان الاولى أن يزيد هناك لفظاً أى (قوله ومنه الخ) أى التعليل (قوله ان محله) أى وجوب التبليغ (قوله إذا رضى) أى الرسول (قوله أم الورد ها الخ) هذا ظاهر إذا ردها بحضرة المسلم المرسل أم الورد ها بعد مفارقتها كائناً الطريق فهل يصح هذا الرد حتى لا يلزمه التبليغ أو لا يصح كالورد الوديعة بعد غيبة المالك فانه لا يصح ما الرد فيه نظر ولعل الأقرب الثاني اه سم عبارة ع ش قال مر أى بحضرة المرسل ولا يصح رده في غيبته لانه لا يعقل الرد في غيبته اه فليتأمل هذا هل هو منقول وعلى تسليمه فالظاهر أنه بخلاف ما لو جاءه كتاب وفيه سلم على فلان فله رده في الحال لانه لم يحصل له تحمل وإنما طلب منه تحمل هذه الامانة عند وصول الكتاب إليه فله ان لا يتحملها بان يرد ها في الحال فليتأمل اه سم على المنهج اه (قوله بين ان تظهر منه الخ) لعل الاولى بين ان يقصد التبليغ بحضرة المرسل قصداً جازماً وعدمه (قوله على الموصى به) أى بالسلا م وقوله وما ذكره آخر اه هو قوله فالظاهر انه لا يلزمه قصده (قوله قلت محله) قضيته انه إذا علم المرسل اليه ارسال السلام اليه لم يجب قصده وان لم يشق فليحرر رسم وفيه نظر إذا الظاهر ان وجوب الرد ونيل ثوابه متوقف على التبليغ ولا يكفي في ذلك مجرد العلم (قوله بول) الى قوله ولانه في النهاية لا لقوله للنهي إلى المتن وإلى قوله وقضية الاولى في المغنى (قوله ندبه على من فيه) عبارة النهاية ندبه في المسلح وهو كذلك اه وقضيته ايضا انه ان لم يكن مشغولاً في الحمام بغسل ونحوه من ابتدائه بالسلام ووجب الرد ع ش ورشيدى (قوله رجحوا انه يسلم) اعتمده المغنى وكذا النهاية كما مر (قوله على من بمسلخه) أى ويجب عليه الرد اه معنى (قوله ويسن) إلى قوله ويتجه في المغنى لا لقوله بل يسن الى ومبتدع وقوله لا لالعذر أو خوف مفسدة وقوله بان شق إلى المتن وقوله أى ان قرب إلى ورجح (ويسن السلام) جملة حالية أو عطف على محلم (قوله على من فيه) أى السوق (قوله ويلزمهم) أى المسلم عليهم في السوق (قوله والا على فاسق) إلى قوله ومظاهر قولهم في النهاية لا لقوله بان شق إلى ومتخاصمين وقوله ويحرم الى ورجح وقوله لانه الآن إلى ويسن (قوله والا على فاسق بل ويسن تركه الخ) مفاده انه ان كان مخفياً لا يسن ابتداءه بالسلام بل يباح وان كان مجاهر ايسن ترك السلام عليه وابتداءه به بخلاف الاولى اه ع ش (قوله ومر تكب) معطوف على مجاهر اه رشيدى والظاهر انه كقولهم ومبتدع عطف على فاسق كما هو صريح صنيع النهاية في الثاني وع ش في الاول حيث قال كالزنا وهو عطف أخص على اعم اه (قوله ذنب عظيم) كان المراد به بعض الصغائر الشنيعة التي لم تصل بشاعتها إلى رتبة الكبيرة اه سيد عمر و لعل هذا احسن مما مر عن ع ش (قوله ومبتدع) أى لم يفسق بيدعته اه ع ش (قوله لا لالعذر الخ) ينبغي رجوعه للجميع ومنه خوفه ان يقطع نفقته اه ع ش (قوله أو خوف مفسدة) قد يقال الواو اولى لان عطفه على العذر من عطف الخاص على العام وهو من خصائص الواو اه سيد عمر أقول بل الاولى كخوف الخ كما عبر به الاسنى (قوله والا على مصل الخ) في فتاوى شيخ الاسلام انه سئل هل يشرع السلام على المشتغل بالوضوء ولا فاجاب بان الظاهر انه يشرع السلام عليه ويجب عليه الرد اه سم (قوله وملب) أى في النسك اه معنى (قوله ومؤذن الخ) والضابط كما قاله الامام ان يكون الشخص على حالة لا يجوز

أم الورد ها) هذا ظاهر إذا ردها بحضرة المسلم المرسل أم الورد ها بعد مفارقتها كائناً الطريق فهل يصح هذا الرد حتى لا يلزمه التبليغ أو لا يصح كما ورد الوديعة بغير غيبة المالك فانه لا يصح هذا الرد فيه نظر ولعل الأقرب الثاني مر (قوله قلت محله إذا علم المالك) قضيته انه إذا علم المرسل اليه ارسال السلام اليه لم يجب قصده وإن لم يشق فليحرر (قوله ثم رأيت الزركشى وغيره رجحوا انه يسلم على من بمسلخه) كتب عليه مر (قوله والا على مصل وساجد) في فتاوى شيخ الاسلام في باب الوضوء انه سئل هل يشرع السلام على

قضية كراهة الصلاة فيه إلا أن يفرق ثم رأيت الزركشى وغيره رجحوا انه يسلم على من بمسلخه ويوجه بان كونه محل الشياطين لا يقتضى ترك السلام عليه ألا ترى أن السوق محلم ويسن السلام على من فيه ويلزمهم الرد إلى الأعلى فاسق بل يسن تركه على مجاهر بفسقه ومرتكب ذنب عظيم لم يفت بمبتدع لا لالعذر أو خوف مفسدة والا على مصل وساجد وملب ومؤذن ومقيم وناعس وخطيب

بدعاء إن شق عليه الرد أكثر من مشقة الآكل كما يقتضيه كلام الأذكار ومتخصصين بين يدي قاض (ولاجواب) يجب (عليهم) الاستمع الخطيب فإنه يجب عليه وذلك لوضعه السلام في غير محله بل يكره لقاضى حاجة ونحوه كالمجامع ويسن للآكل نعم يسن السلام عليه بعد البلع وقبل وضع اللقمة بالفم ويلزمه الرد ولعن بالحمام وملك ونحوهما باللفظ والمصل ومؤذن بالاشارة وإلا فبعد الفراغ إن قرب الفصل ويحرم على من سلم عليه نحو حربى أو مرتد ورجح المصنف ندبه على القارىء وإن اشتغل بالتدبر وجوب الرد عليه ويتجه اخذاً مما مر في الدعاء أن الكلام في تدبر لم يستغرق التدبر قلبه وإلا وقد شق عليه ذلك لم يسن ابتداء ولا جواب لأنه الآن بمنزلة غير المميز بل ينبغى فيمن استغرقه ثم كذلك أن يكون حكمه ذلك ويسن عند التلاقي سلام صغير على كبير وماش على واقف أو مضطجع وراكب عليهم وقليلين على كثيرين لأن نحو الماشى يخاف من نحو الراكب ولزيادة مرتبة نحو الكبير على نحو الصغير وظاهر

أولا يلقى بالمرودة القرب منه فيها معنى وأسنى (قوله) ومستمعه هل يشترط الاستماع بالفعل أو يكفي ولو بالقوة سيد عمر وقد رجح الثاني تعبير المغنى بحاضر الخطيب اهـ (قوله) ومستغرق القلب (الخ) الأذكار المطلوبة عقب الصلاة قبل التكلم هل يسن السلام ويجب الرد على المشتغل بها أولاً فيه نظر والثاني غير بعيد إذ يشق عليه الرد مشقة شديدة لتغيبته الثواب المترتب عليها سم على حج اهـ عش (قوله) بدعاء (الخ) أى أو مراقبة الصوفيين (قوله) أكثر من مشقة الآكل (أى من مشقة الرد على الآكل وقد يقال لا يكتفى بالمساواة اهـ سيد عمر (أقول) وقد يفيد صنيع النهاية والمغنى حيث أسقط ذلك التصوير (قوله) وذلك (أى عدم وجوب الجواب عليهم (قوله) بل يكره (أى الجواب (قوله) ويسن للآكل (أى باللفظ اهـ أسنى (قوله) ولعن بالحمام (أى يسن الجواب لمن الحمام غير المشغول بالاغترال ونحوه اهـ عش (قوله) ومصل (الخ) أى وساجد للآلة اهـ أسنى (قوله) بالاشارة (أى المفهم لرد السلام برأسه أو غيره اهـ عش (قوله) ولا (أى وإن لم يرد بالاشارة (قوله) إن قرب الفصل (أى عرفاً بأن لا يقطع القبول عن الإيجاب في البيع اهـ عش (قوله) نحو حربى (أى له أراد بنحوه المعاهد والمؤمن فليراجع (قوله) ندبه (أى السلام (قوله) على القارىء (ومثله المدرس والطاية فيندب السلام عليهم ويجب الرد اهـ عش (أى بشرط عدم الاستغراق الآتى (قوله) ولا جواب (أى واجب عليه عبارة النهاية ولا يجب رد اهـ وهى صريحة في المقصود اهـ سيد عمر (قوله) استغرقه (هم) ظاهره ولودنيوبيا (قوله) حكمه ذلك (أى لا يسن ابتداءه بالسلام ولا يجب عليه الرد (قوله) عند التلاقي (وبكره تخسيس البعض من الجمع بالسلام ابتداء وردا ويندب أن يبدأ بالسلام قبل الكلام وإن كان مارافى سرق أو جمع لا ينتشر فيهم السلام الواحد سلم على من يليه أول ملاقاته فإن جالس إلى من سببه سقط عنه سنة السلام وأولى من لم يسلمه سلم ثانياً ولا يترك السلام لخوف عدم الرد عليه لتكبر أو غيره مغنى وروض مع شرحه (قوله) سلام صغير (الخ) فإن عكس (أى بان سلم كبير على صغير وواقف أو مضطجع على ماش وغيره راكب على راكب وكثيرون على قليلين لم يكره نهاية ومغنى وروض (قوله) على كبير (ولو علم نحو الكبير والماشى أن الصغير والراكب لا يسلم عليهما فهل يندب له السلام أولاً وعلى الأول فالرد المحسكى في الشارح بقوله وظاهر قولهم الخ محمول على غير من ذكر كمن ظن عند الملاقاة أن ملاقيه يعمل بالسنة أو شك فيه وأنه في هذه الحالين لا يشرع له السلام بلا شك اهـ سيد عمر (قوله) وماش على واقف أو مضطجع (كذا في الروض والنهاية والمغنى وظاهر أنه مندرج في قولهم الآتى وخرج بالتلاقي الجالس والواقف والمضطجع الخ ففيه تكرار (قوله) وقليلين على كثيرين (ولو تلاقى قليل ماش وكثير راكب تعارضنا نهاية وأسنى (أى فلا أولوية لأحدهما على الآخر عش (قوله) لأن نحو الماشى (أى كالصغير والواقف والمضطجع وقليلين وقوله من نحو الراكب أى كالكبير وكثيرين (قوله) ولزيادة (الخ) يتأمل وجه انطباقه على مدلوله لأن الأقل مرتبة يخاف من ضده فكان ينبغى للضدان يسلم حتى يؤمن كالراكب مع الماشى اهـ سيد عمر وقد يجاب بان المراد بالمرتبة الأخيرة لا ما يشمل الدنياوية فقوله لأن الأقل مرتبة يخاف الخ ممنوع هنا (قوله) نحو الكبير (أى كالكثيرين وقوله على نحو الصغير (أى المشتغل بالوضوء ويسن له الرد أولاً فاجاب بان الظاهر أنه يشرع السلام عليه ويجب عليه الرد اهـ ويفارق ذلك ما مر في المغتسل بان من شانه أن يكون متجرداً كالأوبعضا فيشق عليه مكالمته في هذه الحالة (قوله) ومستغرق القلب بدعاء (الخ) الأذكار المطلوبة عقب الصلاة قبل التكلم هل يسن السلام ويجب الرد على المشتغل بها أولاً فيه نظر والثاني غير بعيد إذ يشق عليه الرد مشقة شديدة لتغيبته الثواب المترتب عليها واحتمال أن لا يقوت بعذره بالرد يعارضه الاحتياط في تحصيل ذلك الثواب لاحتمال أن لا يكون معذورا بالرد في الواقع فليتأمل نعم إن قيد الكلام في الأخبار بما ليس خبر اتجاهه لم يضر فلا كلام في ندب السلام معها وجوب الرد (قوله) صغير على كبير (الخ) قال في الروض وإن عكس لم يكره اهـ (قوله) وقليلين على كثيرين (قال في شرح الروض فلو تلاقى قليل ماش وكثير راكب تعارضنا اهـ (قوله) ولزيادة مرتبة نحو الكبير

إلا ما استثنى أنه لا يجب الرد هنا في ابتداءه لم يندب له ويحتمل لا زوجوه بعدم السنية هنا لا مخرج هو مخالفة نوع من الأدب وخرج بالتلاق
الجالس والواف والمضاجع فكله ورد على أحدهم يسلم عليه مطلقا ولو سلم كل على الآخر فان ترتبا كان الثاني جوابا أي مالم يقصد به
الابتداء وحده على ما بحثه بعضهم والالزم كلا الرد (تمت) لا يستحق مبتدئ بنحو صبحك الله (٢٣٩) بالخبر أو قوالك الله جوابا

ودعاؤه في نظيره حسن

إلا أن يقصد به ما له تاديبه

لتركه سنة السلام وحني

الظهر مكروه وقال كثيرون

حرام للحديث الحسن أنه

عن النبي عنه وعن التزام

الغير وتقبيله وأمر بمصاحته

وأفتى المصنف بكرهه

الانحناء بالأس وتقبيل

نحو رأس أو يد أو رجل

لا سيما لنحو غني الحديث

من تواضع لغني ذهب ثلثا

دينه ويندب ذلك لنحو

صلاح أو علم أو شرف لأن

أبا عبيدة قبل يد عمر رضي

الله عنهما ويسن القيام لمن

فيه فضيلة ظاهرة من نحو

صلاح أو علم أو ولادة أو

نسب أو ولاية مصحوبة

بصيانة قال ابن عبد السلام

أو لمن يرجى خيره أو يخشى

من شره ولو كافر أخشى منه

ضررا عظيما أي لا يحتمل

عادة فيما يظهر ويكون على

جهة البر والاكرام لا الرياء

والاعظام ويحرم على

الداخل أن يحب قيامهم له

لحديث الحسن من أحب

أن يتمثل الناس له قياما

فليتبوأ مقعده من النار

ذكره في الروضة وحمله

كالقليل اه سم (قوله إلا ما استثنى) وهو مستمع الخطيب (قوله أنه لا يجب الخ) خبر قوله وظاهر قوله لم
(قوله هنا) إشارة إلى ما في قوله ويسن عند التلاقي الخ وقوله ويحتمل وجوبه لعله أظهر اه سم (قوله لم من
يندب الخ) كنحو الصغير (قوله هنا) أي في سلام نحو الكبير على نحو الصغير (قوله وخرج) إلى
قوله لخبر البخاري في المغني لا قوله وحده إلى والا قوله له وقال إلى وأفتى وقوله للحديث إلى ويندب وقوله
لأن إلى ويسن وقوله قال ابن عبد السلام إلى ويحرم وقوله للحديث الحسن إلى واستمراره وقوله وأطلبنا
إلى إمامنا أحبه (قوله مطلقا) أي سواء كان الوارد صغيرا أم لا قليلا أم لا اه مغني (قوله ولو سلم كل) أي من
اثنين تلاقيا مغني ونهاية (قوله أي مالم يقصد به الخ) عبارة النهاية نعم أن قصد به الابتداء صرفه عن الجواب
أو قصد به الابتداء والرد فكذلك فيجب رد السلام على من سلم أو لا اه (قوله والا) أي بان كانا
معا (قوله لا يستحق مبتدئ) إلى قوله وقوله لم لإن لم يشمت في النهاية الا قوله وقال إلى وأفتى وقوله
لا سيما إلى ويندب وقوله لأن إلى ويسن وقوله لخبر البخاري إلى ويسن وقوله للاتباع إلى ويحرم وقوله
بمهلة إلى إذا حمد وقوله للحديث الحسن إلى وإجابة مثمته (قوله لا يستحقه مبتدئ بنحو صبحك الله الخ)
وأما التحية بالاطلاقة وهي أطال الله بقاءك فتقبل بكرهاتها والأوجه أن يقال كما قال الأذري أنه كان من أهل
الدين أو العلم أو من ولاية العدل فالدعاء بذلك قرينة أو الفكر وهه مغني زاد الاسني بل حرام اه (قوله
جوابا) أي بحسب أصل الشرع حتى لا ينافي ما لو غلب على ظنه وقوع ضرر أن لم يجبه فانه لا يعبد وجوب
الجواب حينئذ لكنه لمعارض اه سيد عمر (قوله إلا أن يقصد به ما له الخ) أي فترك الدعاء له أحسن اسني
ومغني (قوله وحني الظهر مكروه) ولا يغتر بكثرة من يفعله عن ينسب إلى علم أو صلاح أو غيرهما اسني ومغني
(قوله لا سيما لنحو غني) كشوكه ووجاهة فشد يد الكراهة اه مغني (قوله ويندب ذلك) دخل فيه تقبيل
الرجل وهو كذلك اه سم (تقوله لنحو صلاح) أي من الأمور الدينية ككبر سن وزهد اه مغني عبارة
عش من النحو المعلم المسلم اه وقوله أو ولاية أي ولاية حكم كقاضي رشيد وعش (قوله مصحوبة) صفة
ولاية (قوله بصيانة) أي عن خلاف الشرع ويظهر أن صيانة كل زمن بحسبه (قوله قال ابن عبد السلام
الخ) عبارة الاسني قال الأذري بل يظهر وجوبه في هذا الزمان دفعا للعداوة والتقاطع كما أشار إليه
ابن عبد السلام فيكون من باب دفع المفاسد اه (قوله أول من يرجى خيره) لعل المراد الخير الآخر وي كالمعلم
حتى لا ينافي الحديث المار سيد عمر وينبغي أن من الخير الآخر ونحو الاتفاق بالنسبة إلى المحتاج (قوله
ويكون) أي هذا القيام اه اسني (قوله ويكون على جهة البر الخ) أي وجوبها اه عش (قوله والاعظام)
انظر ما المراد به رشيد (قوله ذكره) أي قوله ويحرم وكذا خبر حمله (قوله وحمله) إلى قوله إمامنا من أحبه
عبارة الاسني والمراد بتمثلهم له قياما أن يقعد ويستمر وأقيا كما عادة الجبايرة كما أشار إليه البيهقي ومثله
حب القيام له تفاخر أو تطاولا على الأقران اه (قوله واستمراره) أي قيامهم (قوله وأطلبنا) لعله معطوف
على قوله واستمراره وهو جالس باعتبار المعنى (قوله وهذا) أي قوله وأطلبنا الخ قوله من الأول أي قوله
واستمراره (قوله أهو) أي الأول (قوله ولا بأس) عبارة الروض والمغني وتقبيل خد طفل لا يشتهي ولو لغيره
وأطراف شفته مستحب اه سم (قوله وجه طفل) بل أي محل فيه ولو في الفم وقوله طفل أي لا يشتهي ذكر أو أنثى

أي كالكثير وقوله على نحو الصغير أي كالقليل (قوله هنا) إشارة إلى ما في قوله ويسن عند التلاقي عنه الخ
وقوله ويحتمل وجوبه لعله الأظهر (قوله فكل من ورد) ولو كثيرا وقليل (قوله ويندب
ذلك) دخل فيه تقبيل الرجل وهو كذلك (قوله ولا بأس بتقبيل وجه طفل رحمة الخ) عبارة الروض

بعضهم على ما إذا أحب قيامهم واستمراره وهو جالس أو طلبا للتكبر على غيره وهذا أخف تحريما من الأول إذ هو التمثل في الخبر
كما أشار إليه البيهقي إمامنا من أحبه جودا منهم عليه لما أنه صار شعارا للبودة فلا حرمة فيه ولا بأس بتقبيل وجه طفل رحمة
ومردة لخبر البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قبل ابنه إبراهيم وقال وقد قبل الحسن قال لثلاثة عشر من الأولاد ما قبلتهم من لا يرحم لا يرحم

خدعائشة لحي اصابتها رواه
ابوداود ويسن تقبيل قادم
من سفرو معانفته للاتباع
الصحيح في جعفر رضي الله
عنه لما قدم من الحبشة ويحرم
نحو تقبيل الامر الحسن
غير نحو المحرم ومس شيء
من بدنه بلا حائل كما هو يسن
تشميت العاطس بهمة
ومعجزة لان العطاس حركة
من عجرة مما تولد عنه نحوه
فناسب ان يدعى له بالرحمة
المتضمنة لبقائه على سمته
وخلقته والمناعة من شماته
عدوه به اذا حدى يرحمك الله
أوربك ولا تأس في السلام
ردا وجوا بضمير الجمع ولو
المواحد لاجل الملائكة الذين
معه كما مر ولصغير بنحو
اصلحك الله ابارك فيك
ويكره قبل الحد فان شك
قال يرحمك الله من حده او
يرحمك الله ان حمدته ويسن
تذكيره الحد للخبر المشهور
من سبق العاطس بالحد
امن من الشوص اى وجع
الضرس واللوص اى وجع
الاذن والعلوص وهو وجع
الطن وتكرير التشميت
إلى ثلاث ثم بعدها يدعو له
بالشفاء وقيد بعضهم بما
إذا علمه مكره ما وحذوه
لان الزيادة على الثلاث مع
تتابعها عرفاظنة الزكام
ونحوه يظهر انها لو لم تتابع
كذلك يسن التشميت
بتكررها مطلقا ويسن
للعاطس وضع شيء على

اه عش (قوله ومحرم الخ) عطف على طفل (قوله ويسن تقبيل الخ) وتندب المصافحة مع بشاشة الوجه
والدعاء بالمغفرة وغيره للتلاق ولا اصل للمصافحة بعد صلاتي الصبح والعصر ولكن لا بأس بها فانها من
جملة المصافحة وقد حدث الشارع عليها وان قصد بالباغية مغلقة يندب ان يسلم على اهله ثم يستاذن فان لم يجب
اعاده إلى ثلاث مرات فان اجيب فذلك والارجع فان قيل له بعد استئذانه من انت ندب ان يقول فلان بن
فلان او نحوه مما يحصل به التعريف التام ولا بأس ان يكنى نفسه او يقول القاضى فلان او الشيخ فلان
او نحوه إذا لم يعرفه المخاطب إلا به ويكره اقتصاره على قوله أنا أو الخادم وتندب زيادة الصالحين والجيران
غير الاشرار والاخوان والا قاربوا كراههم بحيث لا يشق عليه ولا عليهم فتختلف زيادتهم باختلاف
احوالهم ومراتبهم وفراغهم ويسن ان يطالب منهم ان يزوروه وان يكرهوا ان يزارته بحيث لا يشق وتندب
عبادة المرضى مغنى وروض مع شرحه (قوله تقبيل قادم) اى وجهه صالحا ام لا اه اسنى (قوله من سفر)
اى او نحوه اه اسنى (قوله ومعانفته) ويكره ذلك اى التقبيل والمعاينة لغير القادم من سفر او نحوه ولا فرق
في هذا بين ان يكون المقبل والمقبل صالحين أم فاسقين أم أحدهما صالحا والآخر فاسقا ذكر ذلك في الاذكار
اه روض مع شرحه (قوله غير نحو المحرم) كالك اى من غير شهوة كما هو ظاهر اه عش (قوله ويسن)
إلى قوله ولا تأس في المعنى لا قوله بهمة إلى اذا حدى (قوله ويسن تشميت العاطس الخ) ويندب رد التثاوب
ما استطاع فان غلبه سترفه بيده او غيره وان يرحب باقادم المسلم بان يقول له مرحبا وان يابى المسلم
المنادى له بان يقول له ابيك وسعدك اولى بك فقط اما الكافر فلا قال الاذرى والذي يظهر تحريم تلبية
الكافر والترحيب به وبعبء استحباب تلبية الفاسق والترحيب به أيضا وان يخبر اخاه بحبه له في الله وان
يدعو لمن احسن اليه بان يقول جزاك الله خيرا او حفظك الله ونحوهما ولا بأس بقوله للرجل الجليل في علمه
او صلاحه او نحوهما جاعلى الله فذلك او فذلك اى وادى ودلائل ما ذكر من الاحاديث الصحيحة كثيرة
مشهورة اه روض مع شرحه وكذا في المعنى لا قوله قال الاذرى إلى وان يخبر (قوله بهمة الخ) اى في
التشميت اه شرح القاموس (قوله نحوه لقوة) للقوة داء في الوجه اه قاموس (قوله والمناعة الخ) عطف
على قوله المتضمنة (قوله اذا حدى) متعلق بيسن وقوله يرحمك الله متعلق بتشميت العاطس عبارة المعنى
والروض مع شرحه والتشميت للمسلم يرحمك الله أوربك ويريد يهديك الله او يغفر الله لكم وتشميت الكافر
يهديك الله ونحوه لا يرحمك الله اه (قوله ردا) الا صوب ابتداء (قوله لاجل الملائكة الذين معه) فيه توقف
إذ مع العاطس ملائكة ايضا ويناقشه ايضا قوله الاق نحو يهديك الله بضمير الجمع (قوله ولصغير) اى
وما تقدم لكبير ويشمت لصغير الخ وظاهره ولو غير معين فليراجع (قوله بنحو اصلحك الله الخ) كانشاك الله
انشاء صالحا اه عش (قوله ويكره الخ) اى التشميت ظاهره ولو لصغير وعلى تسليمه ينبغي اختصاصه
بالمميز فليراجع (قوله قبل الحد) اى فلا يعتد به وياتى به ثانيا بعد الحد اه عش (قوله قال يرحمك الله من
حمده الخ) اى وتحصل به اسنة التشميت اه عش (قوله ويسن تذكيره الحد) اى ان تركه اه معنى (قوله
والعلوص) كسنوراه قاموس (قوله وتكرير التشميت) إلى قوله وقيدته في المعنى (قوله يدعو له بالشفاء)
كعفاك الله اوشفاك الله اه عش (قوله وقيدته) اى الدعاء بالشفاء (قوله وحذوه) اى حذف غير ذلك
القيد (قوله ويظهر) عبارة النهاية والوجه اه (قوله انها) اى العطاس الزائدة (قوله كذلك) اى عرفا
اه عش (قوله بتكررها) الاولى التذكير (قوله مطلقا) اى زاد على الثلاث ام لا (قوله ويسن) إلى قوله
ولم يجب في المعنى لا قوله للحدىث إلى وإجابة (قوله وضع شيء) يده او ثوبه او نحوه اه معنى (قوله وخفض

وتقبيل خد طفل ولو لغيره لا يشتبه وأطراف شفقه مستحب اه (قوله ويسن تشميت العاطس الخ)
قال في شرح الروض وإذا قال العاطس لفظ اخر غير الحد لم يشمت إلى ان قال صرح بذلك في الروضة (قوله)
ويظهر انها لو لم تتابع كذلك يسن التشميت بتكررها الخ) عبارة شرح الروض فان تكررها منه العطاس
متو الياسن تشميت لكل مرة إلى ثلاث الخ فتقيده بقوله متو اليافهم ما ذكره الشارح بقوله ويظهر الخ

صوته ما أمكنه الحديث الحسن العطسة الشديدة من الشيطان واجابة بشعته بنحو يهديكم الله ولم يجب لانه لا اخافة بتركه بخلاف رد السلام وقوله ان لم يشمت برحمتي الله ومراة المصلي يتحدسوا ونحو قاضي الحاجة يحمد في نفسه بلا لفظ (ولا جهاد على صبي ومجنون) لعدم تكليفها (وامراة) الخبر البخارى جهاد كن الحج والعمرة ولا ناهجبت على الضعف ومثلها الخثي (٢٣١) (ومريض) مرضا يمنعه الركوب او القتال بان يحصل له مشقة لا تحتمل

عادة وان لم تبج التيمم فيما يظهر ومثله بالاولى الاعشى والمرض من له مريض لا متعهد له غيره وكالا عى ذو رمد وضعيف بصرا يمكنه معه اتقاء السلاح (وذى عرج بين) ولو فى رجل ان قدر على الركوب للآية فى الثلاثة وخرج بيديه سيرة الذى لا يمنع العدو (واقطع واشل) ولو لمعظم اصابع يد واحدة اذ لا بطش لها ولا نكابة ومثلها فاقد الانامل ويفرق بين اعتبار معظم الاصابع هنا لا فى العتق عن الكفارة كما مر بان هذا يقع فى نادر من الازمنة فيسهل تحمله مع قطع اقلها وذلك المقصود منه اطاقة للعمل الذى يكفيه غالبا على الدوام وهو لا يتاق مع قطع بعض الاصابع وبحث عدم تأثير قطع اصابع الرجاين اذا امكن معه المشى من غير عرج بين (وتبد) ولو مبعضا ومكاتب انقصه وان امر سيدة والقياس ان مستاجر العين كذلك وذى لانه بذل الجزية لنذب عنه لا ليزب عنا نعم يجب عليه بالنسبة لعقاب الآخرة كما مر (وعادم اهبة قتال) كسلاح ومؤنة نفسه

صوته الخ) وان محمد الله عقب عطاسه ا همغنى زاد الاسنى بان يقول الحمد لله قال فى الاذكار فلو قال الحمد لله رب العالمين كان احسن ولو قال الحمد لله على كل حال كان افضل اه (قوله بنحو يهديكم الله) اى كغفر الله لكم ولو زاد عاياه ويصلح بالكم كان حسنا ا ه ع ش عبارة المغنى ويريد يهديكم الله او يغفر الله لكم وابتداءه ومورده سنة عين ان تعين والاكسفاة اه (قوله ولم يجب) اى رد التشميت (قوله وقوله الخ) اى ويسن قول العاطس (قوله ان لم يشمت) ببناء المفعول (قوله ان المصلى) الى المتن فى المغنى (قول المتن ولا جهاد) اى واجب الاعلى مسلم او مرتد كما قاله الزركشى بالغ عاقل ذكر مستطيع له حرو لو سكران واجدا هبة القتال اه مغنى (قوله لعدم تكليفها) الى قول المتن والدين فى النهاية الا قوله الآلية فى الثلاثة وقوله كذا اطلقوه وقوله ان نعم فى الموضوعين (قوله ومثلها الخثي) كذا فى المغنى (قوله مرضا بمنعه الخ) عبارة المغنى يتعذر قتاله او تعظم مشقته فلا عبرة بصداع ووجع ضرر اه (قوله ومثله) اى المريض الى قوله ويفرق فى المغنى الا قوله باولى وقوله والمرض الى وكالا عى وقوله ذو رمد (قوله لا يمكنه معه الخ) قيد كل من ذى رمد وضعيف بصرا ع ش (قوله ولو فى رجل) اى واحدة (قوله الآلية فى الثلاثة) عبارة المغنى لقوله تعالى ليس على الاعشى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج اه (قوله ولو لمعظم الخ) اراجع لكل من الاقطع والاشل (قوله ولو لمعظم الخ) اما فاقد اصبعين كخضرو بنصر فيجب عليه ا ه ع ش (قوله ومثلها) اى الاقطع والاشل (قوله فاقد الانامل) اى اكثرها ا ه ع ش عن سم على المنهج عن العباب (قوله بان هذا) اى الجهاد وقوله وذلك اى العتق فى الكفارة (قوله وهو) اى العمل المذكور او الاطاقة له والتذكير لتاويل المصدر بان مع الفعل (قوله وبحث) عبارة النهاية والاوجه اه (قوله عدم تأثير قطع اصابع الرجلين الخ) جزم به المغنى (قوله ولو مبعضا) الى قوله او يورث فى المغنى الا قوله والقياس الى وذى وقوله نعم الى المتن (قوله ولو مبعضا الخ) لقوله تعالى وجاهدوا فى سبيل الله باموالكم وانفسكم ولا مال للعبد ولا نفس بملكها فلم يشمله الخطاب اه مغنى (قوله وان امره سيدة) اى لانه ليس القتال من الاستخدام المستحق للسيد لان الملك لا يقتضى التعرض للهلاك اه مغنى (قوله كذلك) اى كالعبد اى من غير نظر الى الغاية كما هو ظاهر رشيدى (قوله وذى) مفهومة وجوب الجهاد على المعاهد والمؤمن والحرفى وهو ايضا مقتضى قوله لانه بذل الجزية الخ وعبارة شرح المنهج ولا على كافر اه وهى شاملة للذمى وغيره وقد يقال انما عبر بالذمى لكونه ملتزما لاحكامنا لا لاحتراز به عن غيره اه ع ش عبارة المغنى فلا يجب على كافر ولو ذميا اه (قوله المتن وعادم اهبة قتال) ولو كان القتال على باب داره او حوله سقط اعتبار المؤمن كما ذكره القاضى ابو الطيب اه مغنى (قوله ومؤنة نفسه) تحطف على سلاح (قوله او بمونه) كذا مؤنتهما كما فهم بالاولى اه ع ش وعبارة السيد عمر قوله او بمونه ذهابا او ايا با أى فقد احدى المؤنتين فى الذهاب او فى الاياب كاف فى سقوط الجهاد اه (قوله ذهابا او ايا با) وكذا اقامة ويكفى فى تقديرها غلبة الظن بحسب اجتهاد قلته بحثا وهو ظاهر اه عميرة اه ع ش (قوله مطلقا) اى اطاق المشى ام لا (قوله او دونه) الاولى التانيث (قوله ولو طرأ عليه فقد ذلك) عبارة المغنى ولو مرض بعد ما خرج او فنى زاده او هلكت دابته اه (قوله ويمكنه الخ) وقوله او يورث الخ كل منهما بالجزم عطفا على مدخول لم فى قوله ما لم يفقد الخ (قوله فضلا) اى ضعفا اه ع ش (قوله والاحرم) ظاهره حرمة ذلك وان علم انه لا يجمد ما ينفعه على نفسه وانه يحصل له مشقة لا تحتمل عادة لكن لا يظن معها الموت وان خشى مبيع تيمم اه ع ش (قوله ان محله) اى حرمة (قوله وهو موسر) قال فى شرح الروض وغيره بخلاف المعسرا وانظر لو كان ماله غائبا بعيدا و اراد

او بمونه ذهابا او ايا با وكذا مر كروب المقصد مسافة قصر مطلقا او دونه ولا يطبق المشى قياسا على ما مر فى الحج ويلزمه قبول بذلها من بيت المال دون غيره ولو طرأ عليه فقد ذلك جازله الرجوع ولو من الصف ما لم يفقد السلاح ويمكنه الرمي بحجر مثلا او يورث انصرافه فشا فى المسلمين والاحرم كذا اطلقوه ويتجه ان محله

إن لم يظن الموت جوعاً ونحوه ولم ينصرف (وكل عذر منع وجوب حج منع الجهاد) أي وجوبه (الاحوف طريق من كفار) فإنه وإن منع وجوب الحج إن عم لا يمنع وجوب الجهاد (٢٣٢) إن أمكنت مقاومة منهم كما يجنبه الأذرعى لانه مبنى على المخاوف (وكذا) خوفها (من

الانصراف أعش (قوله) إن لم يظن الموت جوعاً الخ) أي وإلا جاز له الانصراف (قول المتن وكل عذر الخ) عبارة المغنى ثم أشار إلى ما يطعم ماسبق وغيره بقوله وكل عذر الخ (قول المتن منع وجوب حج) ومنه احتياج الفقيه لكتبه والمحترف لآلته أعش (قوله) أي وجوبه (إلى قوله وإن كان في المغنى لا قوله كما يجنبه الأذرعى وقوله إن عم في المحايين (قوله) إن أمكنت الخ) عبارة المغنى تنبيه على الوجوب في صورتين إذا كان له قوة تقاومهم وإلا فهو معذور اهـ (قوله) لذلك (أي لأن الجهاد مبنى على المخاوف (قول المتن والدين الحال) أي وإن قل كفلس أعش (قوله) ولولذى) إلى قول المتن ويحرم في النهاية إلا قوله قبل إلى الحق وقوله ومن ثم إلى المتن وقوله وظاهر إلى وإلا ان (قوله) ولولذى) هذا يخرج المعاهد والمؤمن لكن ينبغي أنهما كالذى يشبههما قول المنهج مسلماً كان أي رب الدين أو كافر أبل يشمل مالوكان الدين لحرق لزم المسلم بمقداره عش أقول قول الاسنى مسلماً كان أو ذمياً وقول المغنى على وسر لم أودى موافقان لتعبير الشرح كالنهي بالذى فينبغى حل تعبير المنهج عليه إلا أن يوجد نقل بخلافه فلا يرجع (قول المتن يحرم) بكسر الراء المشددة أه غنى (قوله) وهو وسر) قال في شرح الروض وغيره بخلاف المعسر انتهى اهـ سم عبارة المغنى وأما المعسر فليس أعز منه أه غنى في أصل الروضة إذ لا مطالبة في الحال اهـ (قوله) والحق بالدين واليه) عبارة المغنى وكما يكون واليه كما يجنبه بض المتأخرين لانه المطالب اهـ (قول المتن سفرهم أو غيره) أي ولوكان رب الدين مسافر أه أو في البلد الذى قصد أه من عليه الدين لانه قد يرجع قبل وصوله إليها أو موت أحدهما عش وسر (قوله) بالجور) أي عطفاً على جهاد (قوله) تنبيه يظهر الخ) عبارة النهاية والأوجه ضبط القصر هنا بالعرف لا بما ضبط به في التنزيل الخ (قوله) ضبط القصر) أهل الوجه ضبط السفر وإلا فالقصر والمويل سواء هنا كما لا يخفى اهـ رشيدى (قوله) قال الماوردى) إلى قوله ومثله في المغنى لا قوله وظاهر إلى والأنا (قوله) ولا يتعرض الخ) أي حيث جاهد بالاذن وقوله حذفاً للدين أي يحفظ نفسه أه غنى (قوله) وظاهر أن هذا مندوب) وهو ظاهر النهاية وصرح بالاستحباب في المنتقى نقلاً عن البندنجي لكنه إنما ذكر عدم التعرض في المؤجل بناء على عدم المنع منه وهو معلوم أنه لا فرق بينه وبين الحال عند الإذن اهـ سيد عمر (قوله) والأنا استتاب الخ) عطف على قول المصنف إلا باذن غيره أي فلا تحريم لوصول الدائن إلى حقه في الحال ويعلم من هذه العلة أنه لا بد من علم الدائن بالوكيل ومن ثبوت الوكالة أن حج أه سم على المنهج بقى ما لو امتنع الوكيل من الدفع أو عزل نفسه هل يجوز له ذلك أم لا ويجوز على التوفية حيث قبل الوكالة فيه نظراً وظاهر جواز ذلك وعدم إجباره على الدفع والدائن متمكن من استيفاء حقه بالقاضى اهـ عش (قوله) من مال حاضر) أي بخلاف ماله الغائب فإنه قد لا يصل مغنى وعش (قوله) ومثله) أي مثل المال الحاضر اهـ رشيدى (قوله) دين ثابت) أي لم يرد السفر اهـ عش (قوله) على ملى) أي وأذن لمن يستوفى منه ويدفعه لرب الدين ولا يكفي الإذن لمن عليه الدين في الدفع للدائن لما تقدم من أن الشخص لا يكون وكلاً عن غيره في إزالة ملكه وطريقة في ذلك أن يحيل رب الدين بماله على المدين أه عش (قوله) وظاهر كلامهم) إلى قول المتن ويحرم في المغنى لا قوله بشرط ألا مطالبة (قوله) لا اثر الخ) أي في السفر اهـ عش (قوله) مطلقاً) أي مخوفاً وغيره اهـ عش (قوله) لما يحل له فيه القصر) أي كخارج العمران

لصوص مسلمين) يمنع وجوب الحج إن عم ولا يمنع وجوب الجهاد (على الصحيح) لذلك (والدين الحال) ولو لذى وإن كان به رهن وثيق أو كفيل موسر (بحرم) على من هو في ذمته ولو الداو هو موسر بان كان عنده أزيد مما يبقى للفلس فيما يظهر قيل وكذا المعسر ونقل عن الأصحاب والحق بالدين واليه (سفر جهاد وغيره) بالجور وإن قصر رعاية لحق الغير ومن ثم جاء في مسلم القتل في سبيل الله يكفر كل شيء إلا الدين (تنبيه) يظهر ضبط القصر هنا بما مضطوبه به في التنفل على الدائى هو ميل أو نحوه وحينئذ فلا يتنبه لذلك فإن التساهل يقع فيه كثيراً (الأباذن غريمه) أو ظن رضاه وهو من أهل الإذن والرضا لرضاه باسقاط حقه نعم قال الماوردى والروايات لا يتعرض للشهادة بل يقف وسط الصف أو حاشيته حفظاً للدين انتهى وظاهر أن هذا مندوب لا واجب والا إن استتاب من يقضيه من مال حاضر ومثله كما هو قياس نظراره دين ثابت على ملى وظاهر كلامهم أنه لا اثر لاذن ولى الدائن وهو متجه إذا مصلحة له

السفر لمادون مسافته أو مثلها وقد يقال إذا حل له أخذ الزكاة لغية ماله كان كالمعسر وقد يفرق (قوله) (الأباذن غريمه) ظاهره امتناع السفر بغير إذن غريمه وإن كان الغريم غائباً وظاهره أيضاً وإن كانت غيبته في المحل الذى يريد المدين السفر إليه وهو محتمل وقد يوجه بانه ربما حضر بعد سفره فتفوت عليه مطالبته ولما في السفر من الخطر الذى قد يفوت المطالبة لنحو تلف المدين أو ماله فيه ولو سافر معه ولم يصرح له باذن ولا منع فهل يجوز فيه نظر وقضية إطلاق العبارة عدم الجواز وقد يستدل عليه بعدم جواز سفر الزوجة مع

في ذلك (والمؤجل لا) يمنع سفر مطلقاً وإن قرب حلوله بشرط وصوله لما يحل له فيه القصر وهو مؤجل إذا مطالبة اهـ

لمستحقه إلا أن نعم له الخروج معه ليطالبه به عند حلوله (وقيل يمنع سفر المخوف) كالجهاد وكوب البحر صيانة لحق الغير (ويحرم)

على حرمه من ذكر واثني (جهاد) ولوم مع عدم سفر (إلا باذن أبويه) وإن علم أن سائر الجهات ولوم مع وجود الأقرب وإن كانا قريبي لا نبرهما
فرض عين ولعله **رحمته** إن استأذنه وقد أخبره أنه ما له فقيهما فجاءه منق عليه وصرح لك والد فقال نعم قال انطلق فأكرمهما فان الجنة تحت
رجليها هذا (إن كانا مسلمين) وإلا لم يجب استئذان الكافر لآتهامه بمنعه له حيلة دينه (٢٣٣) وإن كان عدو اللقائين ويلزم المباحض

استئذان سيده أيضا والقن
يحتاج لاذن سيده لا أبويه
ويحرم عليه أيضا بلاذن
سفر مع الخوف وإن قصر
مطلقا وطويل ولوم مع الامن
إلا لعذر كما قال (لا سفر تعلم
فرض عين) ومثله كل
واجب عين وإن اتسع وقته
لكن الظاهر أن لها منعه من
من الخروج لحجة الاسلام
قبل خروج قافلة أهل بلده
أي وقته في العادة لو أرادوه
لأنه إلى الآن لم يخاطب
بالوجوب ومن ثم بحث أن
لها منع من أراد حجة
الاسلام ولم يجب عليه وفيه
نظر وقضية ما مر من جواز
فعلها عن لم يخاطب بها في
حياته تنزيلا لها من منزلة
الواجب رعاية لهظيم فضلها
جوازها هنا بل أولى لأنه
يسقطها عن ذمته ولو استطاع
بعد (وكذا كفاية) من علم
شرعي أو آله فلا يحتاج
إلى إذن الاصل (في الاصح)
إن كان السفر أمنا أو أقل
خطره. وإلا كخوف
أسقط وجوب الحج احتيج
لأذنه حيثنذ على الوجه
لسقوط الفرض عنه حيثنذ
ولم يجد بيلده من يصلح
للكمال ما يريده أو رجي

أه رشیدی (قوله على حر) إلى قوله ولعله في النهاية إلى قوله ويحرم في المعنى (قول المأثن إلا باذن أبويه)
ولو كان الحلي أحدهم لم يجز إلا باذنه أه معنی (قول) وإن علم أن سائر الجهات ولوم مع وجود الأقرب وإن كانا قريبي لا نبرهما
في مضارعه بل هو يعلو عليه فهاهنا على إحدى اللغتين أه عش وقوله إن استأذنه أي في الجهاد وقد أخبره
أنه ما له حال من استأذنه وقوله فقيهما فجاءه منق عليه وصرح لك والد فقال نعم قال انطلق فأكرمهما فان الجنة تحت
رجليها هذا (إن كانا مسلمين) وإلا لم يجب استئذان الكافر لآتهامه بمنعه له حيلة دينه (٢٣٣) وإن كان عدو اللقائين ويلزم المباحض
استئذان سيده أيضا والقن
يحتاج لاذن سيده لا أبويه
ويحرم عليه أيضا بلاذن
سفر مع الخوف وإن قصر
مطلقا وطويل ولوم مع الامن
إلا لعذر كما قال (لا سفر تعلم
فرض عين) ومثله كل
واجب عين وإن اتسع وقته
لكن الظاهر أن لها منعه من
من الخروج لحجة الاسلام
قبل خروج قافلة أهل بلده
أي وقته في العادة لو أرادوه
لأنه إلى الآن لم يخاطب
بالوجوب ومن ثم بحث أن
لها منع من أراد حجة
الاسلام ولم يجب عليه وفيه
نظر وقضية ما مر من جواز
فعلها عن لم يخاطب بها في
حياته تنزيلا لها من منزلة
الواجب رعاية لهظيم فضلها
جوازها هنا بل أولى لأنه
يسقطها عن ذمته ولو استطاع
بعد (وكذا كفاية) من علم
شرعي أو آله فلا يحتاج
إلى إذن الاصل (في الاصح)
إن كان السفر أمنا أو أقل
خطره. وإلا كخوف
أسقط وجوب الحج احتيج
لأذنه حيثنذ على الوجه
لسقوط الفرض عنه حيثنذ
ولم يجد بيلده من يصلح
للكمال ما يريده أو رجي

(٣٠ - شرواني وابن قاسم - تاسع) بقريضة زيادة فراخ أو إرشاد أستاذ كما يكتفي في سفره الامن لتجارة بتوقع
زيادة أو رواج وإن لم يأن الاصل وسواء أخرج وحده أو مع غيره كان بيلده متعددون يصلحون للاقتناء لا ولا وفارق الجهاد لخطره نعم
ينبغي أن يتوقع فيه بلوغ مقصده والا كبلد لا يتأتى منه ذلك فلا ينبغي أن يجوز له السفر لاجل ذلك لأنه كالعيب ويشترط لخروجه

ولو له ضرر رشه وأن لا يكون امر دجيلا إلا ان كان معه نحو محرم يامن به على نفسه ولو لم يمتعه نفقة الاصل احتاج لاذنه أو انا بة من يؤمنه من مال حاضرو أخذ منه البلية أن الفرع (٢٣٤) ولو لم يمت الاصل نفقته امتنع سفره الا باذن الفرع الا هل أو انا بة كذلك ثم بحث أنه لو أدى

نفقة يوم حل له السفر فيه كالدين المؤجل وفيه نظر ويفرق بان المؤجل التقصير فيه من المستحق لرضاء بذمته مع أنه خصلة واحدة لا يتجدد الضرر به ولا كذلك في الاصل أو الفرع فالوجه منعه فيهما وكذا في الزوجة الا باذن أو انا بة كما اطلقوه ولا فرق في المنع من السفر الخوف كبحر أي وان غلبت فيه السلامة كما اقتضاه اطلاقهم ثم رأيت الامام وغيره صرحوا بذلك وكسلوك بادية مخطرة ولو لعلم أو تجارة ومنها السفر لحجة استوجر عليها دمة أو عينا بين الاصل المسلم وغيره اذ لا تهمة (فان اذن ابواه) أو سيده (والغريم) في الجهاد (ثم) بعد خروجه (رجعوا) أو كان الاصل كافرا اثم اسلم وصرح بالمنع (وجب) عليه ان علم ولم يخش خوفا ولا انكسار قلوب المسلمين برجوعه ولم يكن خرج بجعل (الرجوع) كما لو خرج بلا اذن (ان لم يحضر الصف) والاحرم الاعلى العبد بل يستحب وذلك لان طرو المانع كابتدائه فان لم يمكنه الرجوع لنحو خوف على معصوم وامكنه أن يسافر لما من أو يقيم به

أي فيمن يسافر لتعلم فرض الكفاية (قوله) ولو للفرض) شامل لفرض العين وعبرة النهاية لفرض الكفاية فليراجع (قوله) رشه أي اما غير الرشيد فلا يجوز له السفر ويبغى ان محله ما لم يكن معه من يتعهده في السفر والاجاز الخروج على وليه ان ياذن لمن يتعهده حيث لم تكن له ولاية اه ع ش وقوله ويبغى ان محله الخ يفيد قول المغني وقيد الرافي الخارج وحده بالرشيد اه (قوله) امر دجيلا أي يخشى عليه اه معنى (قوله) احتاج لاذنه أي اذن الاصل ولو كان كافرا اه معنى (قوله) أو انا بة من الخ عطف على اذنه (قوله) من مال حاضرو ومثله كما تقدم انفادين ثابت على مليء (قوله) وأخذ منه أي من قولهم ولو لم يمت الخ (قوله) امتنع سفره أي الاصل (قوله) الا باذن الفرع الا هل أي للاذن وهذا يلغز به فيقال والدلائل يسافر الا باذن ولده اه معنى (قوله) ثم بحث أي البلقني اقره المغني واعتمده النهاية ورد فرق الشارح الا في بما يأتي عنه (قوله) لو أدى أي الاصل أو الفرع (قوله) حل له السفر فيه أي في ذلك اليوم أي بقيته (قوله) وفيه نظر الخ) عبارة النهاية وهو متجه ونظر فيه بعضهم وفرق بان المؤجل التقصير ويرد الفرق المذكور بانه اذا لم يمنع ما تعلقت أي اشتغلت به الدمة وهو الدين المؤجل فلان لا يمنع ما لم يتعلق به وهو نفقة التد في حق الاصل أو الفرع أو الزوجة بالاولى اه بزيادة تفسير قال ع ش وقوله وهو متجه هذا بخلاف ما ذكره في كتاب الحج من انه يشترط لجواز سفره ان يترك ما به نفقة الذهاب والاياب اه (قوله) منعه أي السفر (قوله) فيهما أي الاصل والفرع (قوله) أو تجارة الخ) عبارة الروض مع شرحه ولا يشترط اذنهم للخروج لسفر التجارة ولو بعد كيلا ينقطع معاشه يضطرب امره لا للخروج لركوب بحر وبادية مخطرة فيشترط ذلك اه (قوله) بين الاصل الخ) ظرف لقوله ولا فرق الخ (قوله) أو سيده) الى قوله ومنه يؤخذ في النهاية (قوله) في الجهاد) إلى قوله ولو حدث في المغني (قوله) وصرح) أي الاصل بعد إسلامه (قوله) برجوعه) راجع للخوف ايضا (قوله) والاحرم) يغني عنه قول المصنف الا في فان شرع الخ فكان الاول تركه ذكر قوله الاعلى العبد بل يستحب هناك كما فعله المغني (قوله) الاعلى العبد) انظر لولم من رجوعه نحو الهزيمة أو انكسار القلب اه سم عبارة المغني فروع لو خرج بلا اذن وشرع في القتال حرم الانصراف أيضا لما مر ورجوع العبد ان خرج بلا اذن قبل الشروع في القتال واجب وبعده مندوب وانما يجب عليه الثبات بعده لانه ليس من اهل الجهاد ولو مرض من خرج للجهاد أو عرج عرجا بينا أو تلف زاده أو دابته فله الانصراف ولو من الوقعة ان لم يورث فثلاثا للمسلمين والاحرم عليه انصرافه منها ولا ينوي المنصرف من الوقعة لمرض ونحوه فرارا فان انصرف ثم زال العذر قبل مفارقة دار الحرب لا بعده لزمه الرجوع للجهاد ومن شرع في صلاة جنازة لزمه الاتمام بخلاف من شرع في تعلم علم لا يلزمه اتمامه وان آنس من نفسه الرشديه لان الشروع لا يغير حكم المشروع فيه غالبا اه (قوله) بل يستحب) ظاهره وان حصل بانصرافه كسر قلوب المسلمين هذا ولو قيل بوجوب الانصراف على العبد حيث رجع سيده لم يبعد اه ع ش (قوله) لزمه) وان لم يمكنه الإقامة ولا الرجوع فله المضى مع الجيش لكن يتوقى مظان القتل كائنص عليه في الام اه معنى (قوله) الا ان صرح الدائن بمنعه) أي والحال انه موثر كما هو معلوم اه ع ش (قوله) ما مر في الابتداء) أي في الدين الحال (قوله) ومنه يؤخذ) أي من قوله وفارق الخ (قوله) المستغرق) بكسر الراء وقوله لاجله فاعله وقوله السفر مفعوله وقوله وغيره بالجر عطف على المستغرق والضمير له (قوله) لانه

(قوله) حل له السفر) هو متجه مر (قوله) ويفرق بان المؤجل الخ) قيل ويرد الفرق المذكور بانه اذا لم يمنع ما تعلقت به الدمة فلان لا يمنع ما لو تعلقت به بالاولى اه (أو تجارة ومنها السفر لحجة) ولا أي ولا يشترط اذنهم للخروج لسفر التجارة ولو بعد الا لركوب بحر وبادية مخطرة وروض (قوله) الاعلى العبد) انظر لولم

حتى يرجع مع الجيش أو غيرهم لزمه ولو حدث عليه دين في السفر لم يمنع استمراره فيه الا ان صرح الدائن بمنعه وفارق ما مر في الابتداء بأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر فيه ومنه يؤخذ أن حلول المؤجل في الائنة كذلك فلا محرم عليه استمرار السفر الا ان صرح له بالمنع فان قلت قضية قولهم لا يمنع لذى المؤجل المستغرق اجله السفر وغيره لانه مضيع لماله

ان له السفر وان صرح له بالمنع ويؤيده ايضا قولهم لو تأجل نحو المهر لم يحبس لقبضه وإن حل لانها رضى بذمته قلت اما كلامهم الاول فانما هو في المنع ابتداء واما الثاني فيفرق بينهما وبين ما هنا بان مقتضى التأجيل ثم الرضا بتسليمه البضع قبل اقباضه مقابله فغومل به واما هنا فليس قضية التأجيل منع المطالبة وطلب الحبس بعد الحلول فكنا من ذلك وبهذا يعلم أن الذي دل عليه كلامهم اما الامتناع بالمنع أو عدمه واما جزم بعضهم بانه بمجرد الحلول تلزمه الاقامة ويحرم عليه استمرار السفر بلا إذن كابتداء السفر (٢٣٥) مع الحلول فبعد بل ليس في محله (فان)

التقى الصفتان أو (شرع في القتال) ثم طرأ ذلك وعلمه

(حرم الانصراف في الاظهر)

لعموم الامر بالثبات

ولانكسار القلوب

بانصرافه نعم يكون وقوفه

آخر الصف ليحرس

وينبغي حمله على ما مر (الثاني)

من حال الكفار (يدخلون)

أي دخولهم عمر ان الاسلام

او خرابه او جباله كما افهمه

التقسيم ثم في ذلك فصل بين

القريب بمدخلوه والبعيد

منه فان دخلوا (بلدنا) أو

صار بينهم وبينها دون

مسافة القصر كان خطبا

عظيم (فيلزم اهلها) عينا

(الدفع لهم) بالممكن من

أي شيء اطاقوه ثم في ذلك

تفصيل (فان امكن تاهب

لقتال) بأن لم يهجموا بغتة

(وجب الممكن) في دفعهم

على كل منهم (حتى على) من

لا يلزمه الجهاد نحو (فقير)

بما يقدر عليه (وولد ومدين

وعبد) وامرأة فيها قوة (بلا

اذن) ممن مر ويغتفر ذلك

لهذا الخطر العظيم الذي

لا سبيل لاهماله (وقيل ان

حصلت مقاومة احرار)

مناهم (اشترط اذن سيده)

أي العبد للغنية عنه والاصح

أي صاحب الدين المؤجل (قوله ان له الخ) خبر قضية الخ والاضمة للدين (قوله قلت اما كلامهم الاول فانما هو في المنع ابتداء) أي فلو حل غير المستغرق كان له المنع كما تقدم في شرحه والتأجيل لا بقوله نعم له الخ (قوله واما الثاني) أي قولهم لو تأجل الخ (قوله بتسليمه) أي الزوج (قوله فكنا من ذلك) أي الدائن (قوله من ذلك) أي طالب الحبس (قوله اما بالمنع) وهو الذي دل عليه القياس على الدين الحادث في السفر وعلى هذا يحمل قولهم لا يمنع لذي التأجيل الخ على الابتداء كما اشار اليه وقوله أو عدمه أي عدم الامتناع مطلقا وإن منع وعلى هذا يحمل قولهم لا يمنع لذي التأجيل الخ على اطلاقه فيشمل الحلول (قوله بمجرد الحلول) أي وإن لم يصرح الدائن بالمنع (قوله التقى الصفتان) إلى قوله كما افهمه في النهاية والغنى لا قوله وينبغي حمله على ما مر (قوله ثم طرأ ذلك) أي رجوع من ذكره وإسلام الاصل وتصريحه بالمنع وعلمه أي علمه من حضرة الف ذاك (قوله على ما مر) أي في شرح الاذان غرضه من أنه مندوب لا واجب (قول المتن يدخلون الخ) عبارة الغنى ما أضفناه قوله يدخلون الخ (قوله أي دخولهم الخ) يوجه بان رفع يدخلون بعد حذف أن المصدرية الداخلة عليه كفي تسمع بالمعنى وحينئذ فيدخلون أول بالمصدر سم ويحتمل ان يكون قول الشارح أي دخولهم بيانا لحاصل المعنى أي الثاني مضمون يدخلون الخ ولا حاجة إلى اعتبار تقدير ان اه سيدعراي كما جرى عليه الغنى (قوله او خرابه وجباله) أي ولو لم يبعيدا عن البلد غنى واسنى (قوله كما افهمه) أي العموم المذكور (قوله او صار إلى قول المتن ان يستسلم في النهاية إلا قوله عينا وإلى التنبيه في الغنى (قوله كان خطبا الخ) جواب فان دخلوا (قوله عنها) أي فيكون الجهاد فرض عين اه معنى (قول المتن فان امكن) أي لا داهما تاهب أي استعداد اه معنى (قوله بان لم يهجموها) بانه دخل اه مختار ع ش (قوله بما يقدر الخ) متعلق بالدفع بواسطة حتى أي حتى يجب الدفع على من ذكر بما يقدر عليه وقدره الغنى عقب الممكن ايضا فقال أي الدفع للكفار بحسب القدرة حتى على فقير بما يقدر عليه اه (قوله وامرأة الخ) قال الرافعي ويجوز ان لا تحتاج المرأة إلى اذن الزوج (قوله فيها قوة) وإلا فلا تتحضر اه معنى (قوله بمن مر) من ابوين ورب دين ومن سيد اه معنى (قوله ويغتفر ذلك) أي عدم الاذن اه ع ش (قول المتن فمن قصد) أي من المكلفين ولوعيدا أو امرأة او مريضا او نحوه اه معنى (قول المتن إن علم) أي ظن كما يأتي (قول المتن ان اخذ قتل) بضم اولها اه معنى (قوله لا امتناع للاستسلام لكافر) أي في القتل فلا ينافي ما يأتي في المتن اه رشيدى (قول المتن وإن جوز) أي المكلف المذكور اه معنى (قوله ان امتنع منه) أي من الاستسلام (قوله من قسمي التمكن) أي من التاهب وقوله وعدمه أي عدم التمكن من التاهب والافاضة للبيان والمقسم دخول الكفار في دارنا (قوله وعدمه ببقيدته وهو الخ) انظر هذا مع أن في قسمي العدم يتبين لكل قيد والذي ذكره هنا قيد احدهما الذي زاده في الشارح اه سم وقد يقال انما خصه بالذكر لانه المقصود

من رجوعه نحو الهزيمة وانكسار القلوب (قوله قلت اما كلامهم الاول فانما هو في المنع ابتداء) أي فلو حل غير المستغرق كان له المنع كما تقدم في راس الصفحة في قوله نعم له الخ (قوله أي دخولهم) يوجه ذلك بان رفع يدخلون بعد حذف أن المصدرية الداخلة عليه كافي تسمع بالمعنى وحينئذ فيدخلون مؤول بالمصدر (قوله من قسمي التمكن) لعل المراد من قسمي التاهب (قوله وعدمه ببقيدته وهو الخ) انظر هذا مع أنه

لا تنقوى القلوب (والا) يمكن تاهب لهجومهم بغتة (فمن قصد) منا (دفع عن نفسه بالممكن) وجوبا (ان علم أنه ان اخذ قتل) وان كان من لاجهاد عليه لا امتناع للاستسلام لكافر (وان جوز الاسر والقتل فله) ان يدفع (ان يستسلم) ان ظن انه ان امتنع منه قتل لان ترك الاستسلام حينئذ تعجيل للقتل (تنبيه) ما ذكر في المتن من قسمي التمكن وعدمه ببقيدته وهو ان ظن الخ هو ما في الروضة وعبارتها يتعين على اهلها الدفع بما أمكنهم وللدفع مرتبتان احدهما ان يحتمل الحال اجتماعهم أو تاهبهم للحرب فعل كل

ذلك بما قد رويته في كتابي الثاني من ان يشاهم الكفار ولا يتكلموا من اجتماع وتام فز و ف عليه كافر او كفار ولم انه يقتل ان اخذ فعلية ان يدفع عن نفسه بما امكن ثم قال وان كان يجوز ان يقتل وان يؤسر ولو امتنع من الاستسلام لقتل جاز ان يستسلم فان المكافأة والحالة هذه استعجال للقتل والاسير يحتل الخلاص انتهت مائة و يسفاده منها في الحالة الثانية ان من علم اي ظن كما هو ظاهر ان من اخذ قتل عينا امتنع عليه الاستسلام وكذا ان جوز الاسر والقتل ولم يلم انه يقتل ان امتنع عن الاستسلام لانه حينئذ ذل ديني من غير خوف على النفس بخلاف ما اذا علم ذلك لعله الروضة المذكورة وتوجب من شيخنا مع جريانه على حاصل ما ذكر في شرح منهجه وان لم يخل عن ايهام انه لم يلم به في شرح الروض على ما اخل به من عبارة الروضة (٢٣٦) المذكورة كما يلم بالوقوف عليها يلزم الدفع امره على وقوع فاحشة بها الان بما

أمكنها وان أدى الى قتلها لانها لا تباح بخوف القتل قال فان امتنت ذلك حالا لا بعد الاسر احتمل جواز استسلامها ثم تدفع اذا اريد منها ذلك (ومن هو دون مسافة القصر من البلد) وان لم يكن من اهل الجهاد (كاهلها) في تعين وجوب القتال وخروجه بلا اذن من مران وجد زاد او يلزمه مشي اطاقه وان كان في اهلها كفاية لانهم في حكمهم (ومن هم على المسافة) المذكورة فما فوقها (يلزمهم) ان وجدوا زاد وسلاحا و مر كوا وان اطاقوا المشي (الموافقة) لاهل ذلك المحل في الدفع (بقدر الكفاية) ان لم يكف اهلها ومن يلزمهم دفع عنهم وانقاذهم وافهم قوله بقدر الكفاية انه لا يلزم الكل الخروج بل يكفي في سقوط الحرج عنهم خروج قوم منهم فهم كفاية (قيل) تجب الموافقة على من بمسافة القصر فما فوقها (وان كفوا) اي

بيانه لسكوت المتن عنه بخلاف قيد القسم الاول وهو ان علم الخ فوجود في المتن (قوله ذلك) أي التأهب (قوله ثانيهما) المناسب للتأنيث (قوله ثم قال) اي صاحب الروضة (قوله وان كان) اي من وقف عليه الكافر (قوله ولو امتنع الخ) حال من فاعل يجوز يعني ان ظن انه لو امتنع الخ فان المكافأة اي المقابلة (قوله والاسير يحتل) عطاف على اسم از وخبره (قوله منها) اي عبارة الروضة (قوله في الحالة الثانية) اي المراتبة الثانية (قوله كما هو الخ) اي التفسير المذكور (قوله عينا) اي قتلا متعينا بالتجويز اسر (قوله وكذا ان جواز الخ) هذا مضموم القيد الذي زاده الشارح اخذ من قول الروضة ولو امتنع من الاستسلام الخ (قوله بخلاف ما اذا علم ذلك) اي انه يقتل ان امتنع من الاستسلام اي فيجوز له الاستسلام لعله الروضة المذكورة وهي قولها فان المكافأة الخ (قوله على ما اخل) اي الروض به الخ ولعله قولها فن وقف الى قوله ثم قال وقولها ولو امتنع من الاستسلام لقتل (قوله عليها) اي الروضة والروض (قوله ويلزم) الى قوله قال في النهاية الى قول المتن ولو اسروا في المغنى لا قوله وسلاحا وقوله قبل (قوله ويلزم الدفع امره الخ) ومثله الاورد كما يجنبه بعض المتأخرين اه نهاية (قوله احتمل جواز استسلامها الخ) جزم به ع ش اخذ من صنع النهاية (قوله ثم تدفع الخ) اي وان أدى الى قتلها ادع ش (١) (قوله وان لم يكن) الى ان تنفي النهاية لا قوله وخروجه الى وان كان وقوله الامام عند العجز (قول المتن كاهلها) وليس لاهل البلدة ثم الاقربين فالاقربين اذا قدروا على القتال ان يلبثوا الى حقوق الآخرين (تتمه) لا تتسارع الاحاد والطوائف منا الى دفع ملك منهم عظيم شو كته دخل اطراف بلادنا لم يفي من عظيم الخطر مغنى وروض مع شرحه (قوله بلا اذن من مر) اي من الاصل والدائن والسيد والزوج (قوله هذا الوجه لا يوجب ذلك الخ) جزم به المغنى ثم قال فكان ينبغي أن يقول ومن على المسافة قيل يلزمهم الاقرب فالاقرب والاصح ان كفي اهلها يلزمهم اه (قوله ولو نحو قن) كالولد والمرأة اه ع ش (قوله خلا فالبعضهم) عبارة النهاية كما اقتضاه كلامهم اه (قول المتن فالاصح وجوب النهوض اليهم) اي وان لم يدخلوا ادارنا وقوله ان توقعناه اي بان يكونوا اقربين اما اذا لم يمكن تخليصه بان لم نرجوه فلا يتعين جهاد بل ينتظر للضرورة اه مغنى (قوله اعظم) اي من حرمة الدار مغنى (قوله من يذ لك) ومنه ان محل التدب عند عدم تعذيب والاسرى لا وجبت اه رشدي (قوله مفاداته بالمال) ينبغي بغير آلة الحرب لما مر من حرمة بيعها لهم ولو كان قوتيا كونه ونحو حديد يمكن اتخاذه سلاحا ولو قيل هنا يجوز دفع السلاح لهم ان ظهرت فيه مصلحة تامة لم يبعد اخذ ما ياتي في رد سلاحهم لهم في تخليص اسرائنا منهم اه ع ش وما ذكره اخر اه والظاهر والله اعلم (قوله فيرجع عليه الخ) ينبغي اذا لم يشرط نحو عدم الرجوع كما هو ظاهر (قوله على ما مر الخ) عبارة النهاية كما علم من آخر الضمان اه في قسم العدو يتعين كل قيد والذي ذكره هنا قيد أحدهما والذي ذكره في الشرح (قوله بانهم قد كفوا) انظره مع وان كفوا

أهل البلد من يلزمهم في الدفع لمعظم الخطب وردوه بانه يؤدي الى الاجباب على جميع الامم وفيه أشد الحرج من غير (فصل) حاجة لكن قيل هذا الوجه لا يوجب ذلك بل يوجب الموافقة على الاقرب فالاقرب بلا ضبط حتى يصل الخبر بانهم قد كفوا (ولو اسروا مسلما فالاصح وجوب النهوض اليهم) فور ا على كل قادر ولو نحو قن بغير إذن نظير ما مر خلا فالبعضهم (الخلاصه ان توقعناه) ولو على ندور فيما يظهر وجوب عين كدخولهم دارنا بل أولى لان حرمة المسلم أعظم ويسن للامام بل وكل موسر كما هو ظاهر ويأتي في الهدنة مزيد لذلك عند العجز عن خلاصه مفاداته بالمال فن قال لكافر اطلق اسيرك وعلى كذا فاطلقه لزمه ولا يرجع به على الاسير لان اذن له في مفاداته فيرجع عليه وان لم يشرط له الرجوع على ما مر قبيل الشركة (١) قوله وان لم يكن الى المتن كذا بخطه ولعل الاولى الى الفصل اه من هامش

(فصل في مكروهات ومحرمات ومندوبات في الغزو) (قوله في مكروهات) إلى قوله والخبر مسلم في النهاية لإفوله كما صح إلى ويسن وقوله وذكرك إلى المن (قوله وما يتبعها) أي وما يجوز قتالهم به اه معني (قوله لان الغازي الخ) أي رسمى المقاتل غازي بالان الخ اه عش (قوله يطالب اعلاء كلمة الله) أي المطلوب منه ذلك اه عش (قول المن أو نائبه) أو بمعنى الوار اه سيد عمر (قوله لان احدهما) إلى قول المتن وإذا بحث في المعنى لإفوله أي ولم يخش إلى المتن وقوله ما لم يخش فتنة (قوله لان احدهما) عبارة النهاية إذ كل منهما اه وهي احسن (قوله منه) عبارة المعنى من غيره اه (قوله وبحث الزركشي الخ) عبارة المعنى وينبغي كما قال الأذري تخصيص ذلك بالمتطوعة واما المرتزقة فلا يجوز لهم ذلك لانهم مرصدون لهمات تعرض للاسلام يصرفهم فيها الامام فهم بمنزلة الامراء اه (قوله انه ليس الخ) قضيته انه لا فرق بين ان يعطى الامام الغزو وان لا وعليه فيختص ما يأتي من عدم كراهة الغزو وبغير اذن بالمتطوعين بالغزو اه عش (قوله لم يرتق) هو من اثبت اسمه في الديوان وجعل له رزق من بيت المال اه عش (قوله والبلقيني الخ) عبارة المعنى تنبيه استثنى البلقيني من الكراهة صورا احدها ان يفوته المقصود بنهايه للاستثناء ثانيا اذا عطل الامام الغزو واقبل هو وجنوده على امور الدنيا كما يشاهد ثانيا لئلا يغلب على ظنه انه اذا استأذنه لا ياذنه اه (قوله او ظن انه لا ياذن) أي وان كان المصلحة في الاذن اما لو ظن انه لا ياذن لانه رأى المصلحة في عدمه فينبغي بقاء الكراهة سم وسيد عمر (قوله منع مخذل) من التخذيل عبارة المعنى وشرح الروض ويرد المخذول وهو من يخوف الناس كان يقول عدونا كثيرا وجنودنا ضعيفة ولا طاقة لنا بهم ويرد المرجف هو من يكثر الاراجيف كان يقول قتلت مربة كذا والحق مدد للعدو من جهة كذا اولهم كمين في موضع كذا ويرد ايضا الخائن وهو من يتجسس لهم ويطلعهم على العورات بالمكاتب والمراسلة ويمنع هذه الثلاثة من اخذ شيء من الغنيمة حتى سلب قتلهم اه (قوله وجوب ذلك) أي المبلغ والاخراج اه رشيدى (قوله علم منه) لعل المراد به ما يشمل الظن الغالب (قوله فيمن علم الخ) أي الامام أو نائبه عبارة النهاية حيث غلب على ظنه حصول ذلك منه اه (قوله ومريانها) أي انها من مائة إلى خمسمائة اه سم عبارة المعنى وهي طائفة من الجيش يبلغ اقصاها اربع مائة سميت بذلك لانها تسرى في الليل وقيل لانها خلاصة الاسكر وخياره روى ابن عباس ان النبي ﷺ قال خير اصحاب اربعة وخير السرايا اربع مائة وخير الجيش اربعة الاف ولن تغلب اثنا عشر الفا من القلة رواه الترمذى وابو داود وزاد ابو يعلى الموصلى اذا صبروا او صدقوا اه وفي الرشيدى ما يوافقه في المقدار ووجهي التسمية لكنه مال إلى ترجيح الثاني حيث قال بعد ذكر المقدار المذكور الوجه الاول عن تحرير المصنف ما نصه وضعف ابن الاثير ما ذكره المصنف وقال سميت بذلك لانه خلاصة الاسكر وخياره من الشيء السرى النفيس اه (قوله وذكروا مثال) او اراد بها اعم من معناها السابق اه سم (قول المتن ان يؤمر عليهم) ينبغي وفاقا للطبلاوى الوجوب إذا أدى تركه إلى التغرير بالظاهر المؤدى إلى الضرر سم على المنهج اه عش ويأتى عن سم عند قول الشارح الاتي ومن ثم اوجب جمع الخ ما يوافقه (قوله من يوثق) ببناء المفعول وعبارة غيره يثق (قوله وخبرته) قال الشافعى رضى الله تعالى عنه في الاموال ينبغي أن يولى الامام الغزو الا فتنة في دينه شجاعا في بدنه حسن الانابة عارفا بالحرب يثبت عند الحرب ويتقدم عند الطلب وان يكون ذاريا في السياسة والندبير ليسوس الجيش على اتفاق الكلمة في الطاعة وتدبير الحرب في انتهاز الفرصة وان يكون من اهل الاجتهاد في احكام الجهاد واداني الاحكام الدينية وفيه وجهان والظاهر عدم اشتراطه ويستحب ان يخرج بهم يوم الخميس اول النهار وان يبعث الطلائع ويتجسس اخبار الكفار ويعقد الرايات

(فصل في مكروهات

ومحرمات ومندوبات في

الغزو وما يتبعها) يكره

غزو) وهو لغة الطالب لان

الغازي يطالب اعلاء كلمة

الله تعالى (بغير اذن الامام

او نائبه) لان احدهما

اعرف منه بالحاجة الداعية

للقاتل ولم يحرم لحل التغرير

بالنفس في الجهاد وبحث

الزركشي وغيره كالأذري

انه ليس لم يرتق استقلال

بذلك لانه بمنزلة اجير لغرض

مهم يرسل اليه والبلقيني انه

لا كراهة ان فوت الاستئذان

المقصود أو عطل الامام

الغزو أو ظن انه لا ياذنه

أي ولم يخش منه فتنة كما هو

ظاهر (ويسن) للامام أو

نائبه منع مخذل ومرجف

من الخروج وحضور الصف

واخراجه منه ما لم يخش فتنة

ويظهر وجوب ذلك عليه

فيمن علم منه ذلك وان وجوده

مضر لغیره و (اذا بعث

سرية) ومريانها اول الباب

وذكرها مثال (أن يؤمر

عليهم) من يوثق بدينه وخبرته

ويأمرهم بطاعة الله ثم الامير

ويوصيه به

(فصل يكره غزو وبغير اذن الامام) (قوله او ظن انه لا ياذن) أي وإن كانت المصلحة في الاذن أمالو ظن انه لا ياذن لانه رأى المصلحة في عدمه فينبغي بقاء الكراهة والافلا فائدة في الاستئذان (قوله ومريانها) وانها من مائة إلى خمسمائة (قوله وذكروا مثال) او اراد بها اعم من معناها السابق (قوله فان امر نحو فاسق

فان امر نحو فاسق حرم فيما يظهر اذ من تحريمهم عليه توليته نحو الاذان (واخذ البيعة) عليهم هي بفتح الموحدة اليمين بالله تعالى (بالثبات) على الجهاد وعدم الفرار للاتباع (٢٣٨) فيهما كما صح عنه عليه السلام ومن ثم اوجب جمع التامير لانه استمر عليه عمله عليه السلام وعمل الخلفاء

بعده ويسن التامير لجمع
قصدوا اسفروا وتجب طاعة
الامير فيما يتعلق بما هم فيه
وذكرت له احكاما اخرى
حاشية الايضاح (وله) اي
الامام او نائبه (الاستعانة
بكفار) ولو حريين وخبر
مسلم اننا لانستعين بمشرك
لا يقتضي المنع بل ان الاولى
ان لا يفعل كقوله ليس منا
من استنجى من الريح على
انه عليه السلام انما قال ذلك
لطالب اعانة به تفرس فيه
الرغبة في الاسلام فردده
فصدق ظنه (تؤمن خيانتهم)
كان يعرف حسن رايهم
فيما به يعلم انه لا بد ان
يخالفوا العدو في معتقدهم
(ويكونون بحيث لو انضمت
فرقتا الكفر قاومناهم)
لان ضررهم حينئذ ويشترط
في جواز الاعانة بهم الاحتياج
اليهم ولولم يخدموا وقتال
لقتلنا ولا ينافي هذا اشتراط
مقاومتنا للفرقتين قال
المصنف لان المراد قلة
المستعان بهم حتى لا تظهر
كثرة العدو بهم واجاب
البلقيني بان العدو اذا كان
مائتين ونحن مائة وخمسون
ففيما قلة بالنسبة لاستواء
العددين فاذا استعان بخمسين
فقد استوى العددان ولو
انحاز الحسون اليهم امكننا

ويجعل لكل فريق راية وشعارا وان يحرضهم على القتال وان يدخل دار الحرب بنفسه لانه احوط وارهب
وان يدعو عند التقاء الصفين ويستنصر بالضعفاء ويكبر بلا اسراف في رفع الصوت وكل ذلك مشهور في
سير النبي عليه السلام معنى وروى مع شرحه (قوله فان امر نحو فاسق) اي وتجب طاعته لئلا يختل امر الجيش
اه ع ش (قوله حرم الخ) ينبغي لان يكون ظاهر المزية في النفع في امر الحرب والجنسدهم اه ع ش (قوله
عليه) اي الامام (قوله توليته) اي الفاسق (قوله نحو الاذان) كالامامة (قوله للاتباع فيهما) اي
التامير واخذ البيعة (قوله ومن ثم اوجب جمع الخ) لا يبعد القول بالوجوب لان خيف من ترك التامير
الضرر او نكاسة الكفار في السراية اه سم (قوله لجمع الخ) بان يؤمروا واحدا منهم عليهم اه ع ش
(قوله قصدوا اسفروا) اي ولو قصيرا اه ع ش (قوله وذكرته) اي الامير (قول المتن الاستعانة)
اي على الكفار معنى (قوله ولو حريين) كذا في المغني (قوله وخبر مسلم الخ) جواب سؤال (قوله
لا يقتضي المنع) خبر وخبر مسلم (قوله بل ان الاولى الخ) اي بل المراد ان الاولى الخ (قوله لطالب)
اي من المشركين (قوله تفرس فيه الخ) صفة طالب والضمير المستتر له عليه السلام (قوله فصدق) من
التصديق (قول المتن تؤمن خيانتهم الخ) عبارة المغني وانما تجوز الاستعانة بهم بشرطين احدهما
ذكره بقوله تؤمن خيانتهم قال في الروضة وان يعرف حسن رايهم في المسلمين والرافعي جعل معرفة حسن
رايهم مع أمن الحيانة شرطا واحدا وثانها ما ذكره بقوله ويكونون الخ اه (قوله وبه يعلم الخ) فيه توقف
اه سم (قوله انه لا بد ان يخالفوا العدو) وقالا للمغني وخلافنا للنهاية عبارة وتولا يشترط ان يخالفوا معتقد
العدو كاليهود مع النصارى كما قال البلقيني ان كلام الشافعي يدل على عدم اعتباره خلافا للباوردي اه
(قوله لان ضررهم) الى قوله لا ينجون في النهاية لا لقوله ويؤخذ الى ويفعل والى قوله والموصى بمنفعته
في المغني لا لقوله ومدين الى المتن وقوله ومن ثم لم يكن ما هنا (قوله في جواز الاعانة) الاولى الاستعانة
(قوله ولا ينافي هذا) اي قوله او قتال لقتلنا ومشائهم المناقاة ان المسلمين اذا قتلوا حتى احتاجوا للمقاومة
فرقة الى الاستعانة بالآخرى كيف يقدر على مقاومتهم معا اه معنى (قوله قال المصنف) اي في توجيه
عدم المناقاة (قوله كثرة العدو بهم الخ) اي لو انضموا اليهم (قوله واجاب البلقيني الخ) عبارة المغني قال
البلقيني وفيه اي توجيه المصنف لين ثم اجاب بان الخ قال وايضا في كتب جمع من العراقيين اعتبار الحاجة
من غير ذكر القلة والحاجة قد تكون للخدمة فلا ينافي الشرطان اه (قوله بان العدو اذا كان الخ) لكن في
توقف الجواز على ذلك حينئذ نظر ظاهر سم على حج اه ع ش (قوله ويؤخذ منه) اي من جواب
البلقيني من قوله لعدم زيادتهم على الضعف (قوله ان يكونوا) اي المستعان بهم (قوله ونفعل الخ) اي
وجوبا اه ع ش (قوله الاصلاح) اي ما يراه الامام مصلحة اه معنى (قوله من افرادهم) اي بجانب
الجيش وتفرقهم اي بين المسلمين والاولى ان يستاجرهم لان ذلك احقر لهم اه معنى (قوله باذن
الازواج) اي والاولياء ولو في الرشيدة كما يشمله قول شيخ الاسلام باذن مالك امره اه ع ش عبارة
المغني تنبيه الخثائي والنساء وان كانوا احرارا فكالمراهقين في استئذان الاولياء اوراقا فكالعبيد في
استئذان السادة اه (قول المتن ومراهقين اقوياء) اي في قتال وغيره اه معنى عبارة سم تنقيده بالاقوياء

حرم) ينبغي لان يكون ظاهر المزية في النفع في امر الحرب والجنسدهم (قوله ومن ثم اوجب جمع التامير الخ)
لا يبعد القول بالوجوب لان خيف من ترك التامير الضرر او نكاسة الكفار في السرية بلا فائدة (قوله وبه يعلم
الخ) فيه تأمل (قوله وبه يعلم انه لا بد ان يخالفوا العدو الخ) لا يشترط خلافا للباوردي مر (قوله واجاب البلقيني
بان العدو اذا كان مائتين الخ) لكن في توقف الجواز على ذلك حينئذ نظر ظاهر (قوله ومراهقين اقوياء

لان
مقاومتهم لعدم زيادتهم على الضعف ويؤخذ منه أن الضابط أن يكونوا بحيث لو انضموا اليهم لم يزيدوا على ضعفنا ونفعل
بالمستعان بهم الاصلاح من افرادهم وتفرقهم في الجيش (وبعيد باذن السادة) ونساء باذن الازواج ومدين وفرع باذن دائن وأصل
(ومراهقين اقوياء) باذن الاولياء والاصول ولو نساء أهل الذمة وصبيانهم لان لهم نفعا ولو سبق الماء وحراسة الامتعة ومن ثم جاز بمميز

ولو غير قوى لا يجنون لانه لا يمتدى لنفعه ولكن ما هنا فيه تمرين على الشجاعة والعبادة فارق امتناع السفر بالصبي في البحر على مامر والموصى بمنفعته لبيت المال والمكاتب كتابه صحيحة لا يحتاج لاذن سيد هماغلى ما قاله البلقنى لان (٢٣٩) لهما السفر بغير اذنه وقد ينظر فيه بان هذا

سفر مخوف وهو يتوقف على الاذن فيهما ثم رايت شيخنا توقف في المكاتب وكان ينبغي له التوقف في الاخر لما ذكرته (وله) اى الامام او نائبه (بذل الالهة والسلاح من بيت المال ومن ماله) لينال ثواب الاعانة وكذا للاحاد ذلك نعم ان بذل ليكون الغزو للبذل لم يجز ومعنى الخبر المتفق عليه من جهاز غازيا فقد غزا اى كتب له مثل ثواب المغازى (ولا يصح) من امام او غيره (استجار مسلم) مكلف ولو قنوا معذورا بناء على الاصح أنه لو دخل الكفار بلدنا تعين عليهم عينا او ذمة وبحث ان غير المكلف كذلك وفيه نظر (لجهاد) كما قدمه في الاجارة لتعينه عليه فيما رقبيل الفصل ولانه لا يصح التزامه في الذمة وانما يصح التزام من لم يجز الحج لانه يمكن وقوعه عن الغير والتزام حائض لخدمة مسجد في ذمتها لانه ليس من الامور المهمة العامة النفع متى يخاطب بها كل أحد بخلاف الجهاد فوقع من المباشر عن نفسه دون غيره وما يآخذ المرتزق من النية والمتطوع من الزكاة اعانة لا أجره لوقوع

لان سياقه في الاستعانة في نفس القتال ولا ينفع فيه الا الاقرباء اه (قوله ولو غير قوى) اى لئلا ما ذكرناه اى من نحو السبق بخلافه لقتال فلا بد فيه مع المراهقة من القوة اه نهاية (قوله لا يجنون) اى غير ممن اخذا من التعليل (قوله ولكون ما هنا الخ) جواب سؤال (قوله على مامر) اى في باب الحجر اه سم (قوله فيهما) اى في الموصى بمنفعته والمكاتب (قوله وكان ينبغي له التوقف في الاخر) فلا بد من اذن السيد خلافا للبلقنى نهاية ومعنى (قوله لينال) الى قوله ومعنى الخبر في المعنى وعلى قول المتن ويصح في النهاية الاقوله مكلف وقوله فيه نظرو قوله لتعينه الى لانه لا يصح وقوله نعم الى صرحوا (قوله وكذا للاحاد ذلك) اى بذل ما ذكر من اموالهم ولهم ثواب اعانتهم ومخلة في المسلم اما الكافر فلا بل يرجع فيه الى رأى الامام لا احتياجه الى اجتهاد لان الكافر قد يخون معنى واسنى قال ع ش ولا تسلط لهم على بيت المال اه (قوله نعم ان بذل) اى كل من الامام والاحاد ع ش ومعنى (قوله ليكون الغزو) سواء شرط ان ثوابه له او ان ما يحصل له من الغنيمة للبذل اه ع ش (قوله لم يجز) قضيته انه يرجع لفساد الشرط المذكور اه ع ش (قوله مكلف) عبارة النهاية ولو صيا كما بحثه بعضهم اه (قوله عليهما) اى القن والمعنور (قوله عينا او ذمة) راجع الى المتن (قوله وبحث الخ) اعتمده النهاية كما مر (قوله كما قدمه في الاجارة) وانما ذكره هنا توطئة لقوله ويصح استجار ذى الخ اه معنى (قوله فيما مر الخ) اى في الحالة الثانية للسكفار (قوله وانما يصح التزام من لم يجز الخ) اى بان اجر نفسه للغير لكن انما ياتي به بعد الحج عن نفسه اذ لم يستجاره للحج عنه في السنة الاولى من وقت الاجار اه ع ش (قوله لانه يمكن الخ) قد يقال لم يمكن هذا هناك دون هنا (قوله والتزام الخ) عطف على التزام من الخ (قوله لانه الخ) اى خدمة المسجد والتذكير بتاويل ان تستخدم (قوله وما يآخذ المرتزق الخ) جواب سؤال (قوله اعانة) اى ومربتهم اه معنى (قوله ومن اكره) الى قوله نعم في المعنى (قوله ان تعين) اى فيما اذا دخل الكفار بلدنا (قوله والاستحقاق) اى على المكروه بكسر الراء اه ع ش (قوله المكروه الغير المكلف) اى الصبي ولو كان المكروه الامام اه ع ش (قوله مطلقا) اى للمدة كلها (قوله هنا) اى الجهاد (قوله مطلقا) اى حضر الواقعة ام لا اه ع ش والاولى للمدة كلها (قوله وهو صريح فيما قلته) عبارة النهاية وقياسه في الصبي كذلك اه اى يستحق مطلقا ع ش عبارة الرشيدى اى في اصل استحقاق الاجرة اه (قوله ونحو الذى) الى قوله ولمن عينه في المعنى (قوله ونحو الذى) كالمعاهد والمستامن اه معنى (قوله المكروه) بالجر صفة الذمى وقوله والمستاجر عطف عليه اى المكروه ع ش (قوله بمجهول) كان يقول الامام له ارضيك او اعطيك ما نستعين به اه معنى (قوله استحق الخ) خبر ونحو الذى اه ع ش (قوله اجرة المثل) اى للمدة كلها اه ع ش (قوله والاى وان لم يقابل) (قوله فقط) اى وان تعطلت منافعهم في الرجوع لانهم ينصرفون حيث ذك كيف شاؤوا ولا حبس ولا استجار وان رضوا بالخروج ولم يعدم الامام بشىء رضى عنهم من اربعة اخماس الغنيمة كما مر في بابها اما اذا خرجوا بلا اذن من الامام فلا شىء لهم سواء انما هم عن الخروج ام لا بل لتعزيرهم فيما ناهى عنه ان رآه اه معنى وروى مع شرحه (قوله من خمس الخمس) اى لا من اصل الغنيمة ولا من اربعة اخماسها اه معنى

تقيده بالاقرباء لان سياقه في الاستعانة في نفس القتال ولا ينفع فيه الا الاقرباء (قوله على مامر) اى في باب الحجر (قوله لا يحتاج لاذن) المعتمد الاحتياج فيهما مر (قوله وكذا للاحاد) قال في شرح الروض ومخلة في المسلم اما الكافر فلا بل يرجع فيه الى رأى الامام لا احتياجه الى اجتهاد لان الكافر قد يخون اه (قوله وبحث ان غير المكلف كذلك) كتب عليه مر (قوله كذلك) وجهه انه من جنس من يتعين عليه او نقول من شأن المسلم التعيين (قوله بمجهول) كان قال ارضيك غزوه لهم ومن اكره على الغزو لا أجره لانه ان تعين عليه والاستحقاق من خروجه الى حضوره الواقعة نعم المكروه الغير المكلف ينبغي استحقاقه الاجرة مطلقا لانه لا يتعين عليه وان حضر ثم رايهم صرحوا في القن المكروه بانه يستحق هنا الاجرة مطلقا وإن قلنا يتعين عليه اذا دخلوا بلادنا وهو صريح فيما ذكرته ونحو الذى المكروه والمستاجر بمجهول اذا قاتل استحق اجرة المثل والا فلذهب فقط من خمس الخمس ولمن عينه امام

او نائبه اجبارا لتجهيز ميت اجرة في التركة ثم في بيت المال تسقط (و يصح استئجار ذي) ومما هو مستأمن بل وحربي الجهاد (الامام) حيث تجوز الاستعانة به من خمس الخس دون (٢٤٠) غيره لانه لا يقع عنه واغتفرت جملة العمل للضرورة ولا نه يحتمل في معاقدة الكفار مالا

يحتمل في معاقدة المسلمين
فان لم يخرج ولو لنحو صلح
فسخت واسترد منه ما اخذه
وان خرج ودخل دار الحرب
وكان ترك القتال بغير
اختيار فلا ولو استوجرت
عين كافر فاسلم فقتضيه قوطم
لو استاجرت طاهر للخدمة
مسجد فحاضت انفسخت
الاجارة لانفساخ هذا الا
ان يفرق بان الطاريء ثم يمنع
مباشرة العمل فتعذر ويلزم
من تعذره الانفساخ
والطاريء هنا ليس كذلك
فلا ضرورة الى الحكم
بالانفساخ (قيل ولغيره)
من المسلمين استئجار الذي
كالاذان والاصح للاحتياج
الجهاد الى مزيد نظر
واجتهاد ولان الاجير هنا
كافر قد يغدر ويبحث
الزركشي ان الامام لو
أذن له فيه جاز قطعاً (ويكره)
تنزيهاً (لغاز قتل قريب)
لان فيه نوعاً من قطع الرحم
(و) قتل قريب (محرم اشد)
كراهة لانه ^{عليه السلام} منع
أبا بكر من قتل ابنه عبد
الرحمن رضي الله عنهما
يوم احد (قلت الا ان
يسمعه) يعني يعلمه ولو
بغير سماع (يسب) اي
يذكر بسوء (الله تعالى) او
نبياً من الانبياء (أورسوله)
محمد (صلى الله عليه وسلم)

(قوله او نائبه) أما لو كان المسكروه غيرهما فالاجرة على المسكروه حيث لا تركه ع (قوله ثم تسقط) هلا قدم
على السقوط مياسير المسلمين ولعل سبب ذلك كون الفاعل من جملة المكلفين وفيه نظر رسم على حج اه ع ش
(قول المتن استئجار ذي) أي ولو باكثر من سهم لراجل او فارس مغني وروض مع شره (قوله ومعاهد)
الى قوله فان لم يخرج في المغني الا قوله بل وحربي والى قوله كما استمر عليه في النهاية لا لقوله او الاسلام
الى المتن وقوله بل لو قيل الى محل قتلهم وقوله للنبي الصحيح في الصبي والمرأة (قوله حيث تجوز الاستعانة
به) اي بان احتجنا لهم وامناحيانهم وكانوا بحيث لو انضمت فرقنا الكفر قوا منا هم كما تقدم اه ع ش
(قوله دون غيره) اي من اصل الغنيمة واربعة اخماسها اه سم عبارة المغني قضية كلامه صحة استئجار
الذي ونحوه باي مال كان من مال نفسه ومن اموال بيت المال وليس مراداً بل انما يعطى من سهم المصالح
سواء كان مسمى ام اجرة مثل ولو من غير غنيمة قتاله لا من اصل الغنيمة ولا من اربعة اخماسها لانه محض
للمصلحة لانه من اهل الجهاد اه (قوله لانه الخ) علة للمتن (قوله لا يقع عنه) اي من الذي فاشبه استئجار
الدواب اه مغني (قوله للضرورة) فان المقصود القتال اه مغني (قوله فسخت) ظاهره ان الاجارة لا تنفسخ
بنفسها حينئذ بل لابد من اللفظ فليراجع (قوله واسترد منه الخ) اي فلو كان صرفه في آلات السفر او نحوها
غرم بدله اه ع ش (قوله وان خرج ودخل دار الحرب الخ) بقى ما اذا خرج ورجع قبل دخول دار الحرب
باختيار او بدونه او بعد دخولها وترك القتال باختيار رسم على حج (اقول) والظاهر انه يسترد منه ما اخذه
اه ع ش (قوله وكان ترك القتال بلا اختيار) اي من الذي ولو بهوته فيفصل فيه بين كونه بعد دخول دار الحرب
فلا يسترد منه ما اخذه كونه قبل دخوله فاسترد منه وقوله فلا اي فلا يسترد اه ع ش (قوله لو استوجرت)
أي اجارة عين اه ع ش (قوله الانفساخ هنا) معتمد ع ش ومغني (قوله بان الطاريء الخ) اي الحيض
وقوله والطاريء هنا اي الاسلام (قوله من المسلمين) الى قول المتن ومحرم في المغني الا قوله او الاسلام
الى المتن وقوله وبحث الى المتن (قوله استئجار الذي) أي ونحوه (قوله هنا كافر) اي وفي الاذان مسلم اه
مغني (قوله لو اذن له) اي للغير اه ع ش (قوله جاز قطعاً) ولو اختلف الامام وغيره في الاذن وعدمه صدق
الامام لان الاصل عدم الاذن اه ع ش (قوله وقتل قريب محرم الخ) خرج غير قريب فلا يكره قتله سم على حج
اي بان كان محرم لا قرابة له كحرم الرضاع والمصاهرة اه ع ش (قوله من قتل ابنه عبد الرحمن الخ) ثم اسلم بعد
ذلك رضي الله تعالى عنه اه ع ش (قوله ولو بغير سماع) اي بطريق يجوز له اعتماده اه مغني (قوله نبياً من الانبياء)
اي وان اختلف في نبوته كقلمان الحكم ومريم بنت عمران اه ع ش (قوله ما ياتي) اي آتفاً (قوله فلا كراهة
حينئذ) بل ينبغي الاستحباب وكذا لا كراهة اذا قصده وقتله فقتله دفعاً عنه اه مغني (قوله ومحرم قتل صبي)
ويقتل مراهق ثبت الشعر الحشن على عاتقه لان نيته دليل بلوغه لان ادعى استعجاله بدوآ وحلف انه
استعجله بذلك فلا يقتل بناء على ان الانبات ليس بلوغاً بل دليله وحلفه على ذلك واجب وان تضمن حلف من
يدعي الصبا لظهور اماراة البلوغ فلا يترك جرد دعواه مغني وروض مع شره (قوله ولم يكن لها كتاب)
كالدهرية وعبد الاوثان (قوله على الاوجه) وفاقاً للنهاية وخلافاً للمغني (قوله ومن بهرق) الى قول المتن

(قوله ثم تسقط) هلا قدم على السقوط مياسير المسلمين ولعل سبب ذلك كون الفاعل من جملة المكلفين وفيه
نظر (قوله دون غيره) من اصل الغنيمة واربعة اخماسها (قوله لانه لا يقع عنه) هلا وقع عنه بناء على ان
الكفار مكلفون بفروع الشريعة فانه شامل لذلك كاهو قضية اطلاقهم وان قال كما نقله عنه الاسنوي
في بعض الكتب التي لا استحضرها الآن انهم مكلفون بما عدا الجهاد (قوله) وان خرج ودخل
دار الحرب (بقى ما اذا خرج ورجع قبل دخول دار الحرب باختيار او بدونه او بعد دخولها
وترك القتال باختيار (قوله وقتل قريب محرم اشد) خرج غير قريب فلا يكره قتله
فيسترقون
أخذاً مما ياتي (والله اعلم) فلا كراهة حينئذ تقديماً لحق الله تعالى ولحق انبيائه
(ويحرم قتل صبي ومجنون وامرأة) وان لم يكن لها كتاب على الاوجه خلافاً لمن قيده بذلك (وخشى مشكل) ومن به رق

إلا إذا قاتلوا كما باصله أو سوا من مر كذا أطلقوه ويذبحي تخصيصه بالمميز بل لو قيل بالمكلف كالنساء لم يرد ثم رأيت شارحا فرض ذلك في المرأة وغيره ألحق بها الخنثى وهو ظاهر ومحل قتلهم أن لم ينهزوا وإلا لم تنبهم أو تترس بهم الكفار وإن أمكن دفعهم بغير القتل للنهي الصحيح في المرأة والصبي نعم للمضطر قتل هؤلاء لا كلهم (ويحل قتل) ذكر (راهب) وهو غابد (٢٤١) النصاري وسوقة (واجير) لأن

فيهم رأيا وقتالا (وشيوخ وأعمى وزمن لا قتال فيهم ولا رأي في الاظهر) لعموم قوله تعالى فاقتلوا المشركين نعم الرسل لا يجوز قتلهم كما استمر عليه عليه السلام وعمل الخلفاء الراشدين أما ذو قتال أو رأى من الشيخ ومن بعده فيقتل قطعاً وإذا جاز قتل هؤلاء (فيسترقون) أي يضرب الامام عليهم الرق إن شاء لما سيذكره أن السكامل يخير فيه بين الاربعة الاتية وأما قول الاذرعى بتعين استرقاقهم فبعيد جدا بخلاف ما إذا قلنا بعدم حل قتلهم فانهم يرقون بنفس الاسر (وتسبي نساؤهم) وصبيانهم (و) تغنم (اموالهم) لاهدارهم وبجوز حصار الكفار في البلاد والقلاع وغيرها (ولارسال الماء عليهم) وقطعه عنهم (ورمهم بنار منجنيق) وغيرهما وإن كان فيهم نساء وصبيان ولو قدرنا عليهم بدون ذلك كما قاله البندنجي وإن قال الزركشي الظاهر خلافه وذلك لقوله تعالى وخذوهم واحصروهم ولأنه عليه السلام حصر أهل

فيسترقون في المغني إلا قوله بالمميز بل لو قيل وقوله ومحل قتلهم إلى أو تترس (قوله) إلا أن قاتلوا (قال في العباب فيقتلون مقبلين وإن تدفعوا بغيره لا مدبرين) سم ويأتي مثله في الشارح وعبارة الروض مع شرحه إلا أن قاتلوا فيجوز قتلهم وإن أمكن دفعهم بغيره (قوله من مر) عبارة المغني والاسنى الاسلام والمسلمين (قوله) كذا أطلقوه أي استثناء من سب من (قوله) تخصيصه أي إطلاق الاستثناء المذكور (قوله) وغيره ألحق بها الخنثى عبارة المغني والاسنى الخامسة أي من المسائل المستثناة عن حرمة القتل إذا سب الخنثى أو المرأة الاسلام والمسلمين (قوله الخنثى) ينبغي والريق البالغ وهو داخل في قوله سابقا بالمكلف (قوله) سيد عمر (قوله) ومحل قتلهم أي إذا قاتلوا اسم على حجب (قوله) عرش عبارة السيد عمر أي إذا قاتلوا أو سبوا (قوله) والام تنبهم) ظاهره وإن خيف اجتماعهم ورجوعهم للقتال وينبغي خلافه سيما إذا خيف انضمامهم لجيش الكفار ومعاونتهم (قوله) عرش (قوله) عطف على قاتلوا (قوله) وإن أمكن دفعهم (الخ) راجع إلى قوله وإن لم ينهزوا أيضا اسم على حجب (قوله) عرش هذا مبني على أن قول الشارح أو تترس الخ معطوف على لم ينهزوا وأما إذا عطف على قاتلوا كما هو صريح صنيع المغني ومتعين بالنامل فختص بقوله أو تترس الخ (قوله) في المرأة والصبي) والحق المجنون بالصبي والخنثى بالمرأة لاحتمال انوثته معنى (قوله) وهو غابد النصاري) شيخا وشابا (قوله) اسنى زاد المغني ذكر الواثي (قوله) وسوقة) بضم السين وسكون الواو (قوله) اسنى وفي القاموس السوقة بالضم الرعية للواحد والجمع والمذكرو المؤنث (قوله) (واجير) أي منهم بأن استأجروه لما ينتفعون به (قوله) (لأن فيهم) أي الراهب والسوقه والواجير (قوله) رأيا وقتالا) أشار به إلى أن قول المتن لا قتال الخ راجع للشيخ ومن بعده فقط كما يصرح به قوله لا في أما ذو قتال الخ (قوله) نعم الرسل) أي منهم (قوله) لا يجوز قتلهم) أي حيث دخلوا المحرر تبليغ الخبر فإن حصل منهم نجس أو خيانة أو سب للمسلمين جاز قتلهم (قوله) بخلاف ما إلى قوله وظاهر في المغني إلا قوله وإن قال الزركشي الظاهر خلافه (قوله) بخلاف ما (الخ) راجع إلى قوله وإذا جاز الخ (قوله) وصبيانهم) إلى قوله وسبى تابعيه في النهاية إلا قوله وقال إلى وبحق (قوله) وصبيانهم) أي ومجانينهم (قوله) (قوله) وغيرهما) من هدم بيوتهم والقاء حيات أو عقارب عليهم (قوله) كما قال البندنجي وإن قال الزركشي الظاهر خلافه) عبارة النهاية وظاهر كلامهم جواز اتلافهم بما ذكر وإن قدرنا عليهم بدونه وهو كذلك وقول بعضهم أن الظاهر خلافه محمول على ما إذا اقتضته أي خلافه مصلحة المسلمين (قوله) وذلك) راجع إلى المتن (قوله) ورماهم بالمنجنيق) أي وقبس به مافي معناه بما يعم الاهلاك به شيخ الاسلام ومغني (قوله) بمحل من حرم مكة) عبارة المغني بمكة أو بموضع من حرما (قوله) (أن محله) أي الاستدراك المذكور (قوله) (لذلك) أي الحصار وما بعده (قوله) (للاتباع) إلى قوله خلافا في المغني (قوله)

(قوله) (إذا قاتلوا) قال في العباب فيقتلون مقبلين وإن اندفعوا بغيره لا مدبرين (قوله) ثم رأيت شارحا فرض ذلك في المرأة (الخ) لما قال في الروض ومحرم قتل امرأة وخنثى وصبي ومجنون إلا أن قاتلوا قال في شرحه وفي معنى القتال سب المرأة والخنثى للمسلمين (قوله) ومحل قتلهم) إذا قاتلوا (قوله) وإن أمكن دفعهم (الخ) راجع لقوله أن لم ينهزوا أيضا (قوله) وارسال الماء عليهم (الخ) وظاهر كلامهم أنه يجوز اتلافهم بما ذكر وإن قدرنا عليهم بدونه قال الزركشي وبه صرح البندنجي لكن الظاهر خلافه (قوله) شرح الروض وقوله وظاهر كلامهم الخ هو كذلك وقوله لكن الظاهر خلافه يحمل على ما إذا اقتضت

(٣١) - شرواني وابن قاسم - (تاسع) الطائف ورماهم بالمنجنيق رواه البيهقي وغيره نعم لو تحصن حريون بمحل من حرم مكة لم يجوز حصارهم ولا قتالهم بما يعم تعظيما للحرمة وظاهر أن محله حيث لم يضطر لذلك (وتبتيهم) أي الاغارة عليهم ليلا (في غفلة) للاتباع رواه الشيخان وقال عن نساءهم وذرائعهم لما سئل عنهم

فهم منهم وبحث الزركشي كالبليغني كراهته حيث لا حاجة اليه لانه لا يؤمن من قتل مسلم يظن انه كافر ولا يقاتل من علمنا انه لم يبلغه الدعوة بهذا ولا بغيره حتى يعرض عليه الاسلام والا ضمن خلافا لمن قال ان عرضه عليه مستحب اما من بلغته فله قتله ولو بما يعمر وسي تابعه الى ان يسلم ويلتزم الجزية ان كان اهله (وان ٢٤٣) كان فيهم مسلم) واحدا فكثر (اسير او تاجر جاز ذلك) اى احصارهم وقتلهم بما يعمر وتبينتهم

سئل (أى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله هم منهم) مقول القول (قوله وبحث الزركشي الخ) هل هو راجع ايضا لما قبل التثبيت على قياس ما ياتي في قوله الآتى نعم يكره الخ اه سم اقول تقديم المغنى هذا البحث على التثبيت صريح في الرجوع (قوله ولا يقاتل الخ) اى لا يجوز قتالهم مغنى واسنى (قوله هذا) اى الحصار وما عطف عليه (قوله والا) اى ان قتل منهم احد قبل عرض الاسلام اه مغنى (قوله ضمن) اى باخس الديات اه عش (قوله فله) اى الامام بل للمسلم مطلقا (قوله ان كان من اهله) احتراز عن نحو عابد وثن (قوله واحد) الى قول المتن ويحرم في النهاية لا قوله او الوجوب وكذا في المغنى لا قوله وقضية التعليل الى ومع الجواز (قوله فكثر) عبارة المغنى وكالمسلم الطائفة من المسلمين كما قاله الرافعي وقضية عدم الجواز اذا كان في المسلمين كثرة وهو كذلك اه (قوله توقيه) اى المسلم (قوله يكره ذلك) اى حصارهم الخ اه عش (قوله حيث لم يضطر اليه الخ) والا فلا يكره وان علم انه يصيب مسلما اه اسنى (قوله كان لم يحصل الفتح الخ) وكخوف ضررنا بهم مغنى واسنى (قوله ومثله) اى المسلم (قوله ولا ضمان هنا) اى لادية اه اسنى (قوله في قتله) اى المسلم او الذمى اه عش (قوله لم تعلم عينه) فان علم عينه ضمنه اه عش (قول المتن جاز رميهم) ويتوقى من ذكر اه مغنى (قوله من الجواز) اى جواز رميهم كما يجوز نصب المنجنيق على القلعة وان كان يصيبهم ولئلا يتخذوا ذلك ذريعة الى تعطيل الجهاد وحيلة الى استبقاء القلاع لهم مغنى واسنى (قوله ويشترط) اى في جواز الرمي اه مغنى (قوله بذلك) اى رمى نحو النساء (قوله بمسلمين او ذميين) او بواحد منهما مغنى وروض (قوله لان حرمتهم) اى الذرية ونحوها (قول المتن جاز رميهم) على قصد قتال المشركين نهاية ومغنى (قوله ويتوقون) بيانه المفعول والضمير للمسلمين والذميين عبارة المغنى وتتوقى المسلمين واهل الذمة بحسب الامكان اه لان مفسدة الكف اى الاعراض (قوله عنهم) اى المسلمين والذميين المتترس بهم (قوله اعظم) اى من مفسدة الاقدام اه مغنى (قوله عن بيضة الاسلام) اى جماعة الاسلام اه عش (قوله وقضية التعليل الخ) عبارة النهاية ولا تالم نقل بوجوبه لوقوع الخلاف في الجواز (قوله وكان للمقابل الخ) كذا في النهاية ايضا بالمشاة القوية ولعله من تحريف الناسخ واصله للمقابل بالموحدة التحتية اى القائل بعدم الجواز (قوله لان غايته الخ) علة لقوة المقابل والضمير للاضطرار (قوله ان نخاف) اى من الانكشاف عن المتترس بهم (قوله ودم المسلم) اى والذمى المتترس به (قوله راعيناه) جواب لما والضمير للخلاف (قوله ومع الجواز) اى الاصح والوجوب اى الذى يقتضيه التعليل (قوله يضمن المسلم الخ) وان ترس كافر بترس مسلم اوركب فرسه فرماه مسلم فالتفه ضمنه الا ان اضطر بان لم يمكنه في الالتحام الدفع الا باصا به فلا يضمنه في احد وجهين يظهر ترجيحه اه مغنى (قوله ونحو الذمى) عبارة الاسنى والمغنى

مصلحة المسلمين خلافا من (قوله وبحث الزركشي كالبليغني) هل هو راجع ايضا لما قبل التثبيت على قياس ما ياتي في قوله الآتى نعم يكره ذلك الخ (قوله ومع الجواز او الوجوب يضمن المسلم ونحو الذمى بالدية او القيمة والكفارة ان علموا ممكن توقيه وعبارة الروض وشرحه فان قتل مسلم وجبت الكفارة لانه قتل معصوما وكذا الدية ان علمه القاتل مسلما ان كان يمكنه توقيه والرمى الى غيره بخلاف ما اذا لم يعلمه مسلما وان كان يعلم ان فيهم مسلما لشدة الضرورة لا القصاص وان ترس كان ترس بمسلم اوركب فرسه فرماه مسلم فالتفه ضمنه الا ان اضطر بان لم يمكنه في الالتحام الدفع الا باصا به فلا يضمنه في احد وجهين وقطع المتولى بانه يضمنه كالموتلف مال غيره عند الضرورة اه فاهما مسئلتان الاولى اذا ترس بمسلمين والثانية اذا ترس

في غفلة وان علم قتل المسلم بذلك لكن يجب توقيه ما امكن (على المذهب) لئلا يعطوا الجهاد علينا بحسب مسلم عندهم نعم يكره ذلك حيث لم يضطر اليه كان لم يحصل الفتح الا به تحرزا من ابداء المسلم ما امكن ومثله في ذلك الذمى ولا ضمان هنا في قتله لان الفرض انه لم تعلم عينه (ولو التحم حرب فترسوا بنساء) وخنائى (وصديان) وبجائين وعبيد منهم (جاز رميهم) اذا اضطررنا اليه للضرورة (وان دفعوا بهم عن انفسهم) التحم حرب اولا (ولم تدع ضرورة الى رميهم) فلا ظهر تركهم (وجوب بالثلاث) يؤدى الى قتلهم من غير ضرورة لكن المعتمد ما في الروضة من الجواز اى مع الكراهة وهو قياس ما مر في قتلهم بما يعمر قال في البحر ويشترط ان يقصد بذلك التوصل الى رجالهم (وان ترسوا بمسلمين) او ذميين (فان لم تدع ضرورة الى رميهم تركناهم) وجوبا صيانة لهم ولكون حرمتهم لاجل حرمة الدين والعهد فارقوا نحو الذرية على المعتمد لان حرمتهم لحفظ حق

الغائبين لا غير (والا) بان ترسوا بهم في حال التحام الحرب واضطررنا لرميهم بان كنا لو انكشفنا عنهم ظفروا بنا او وكالذمى عظمت نكساتهم فينا (جاز رميهم في الاصح) ويتوقون بحسب الامكان لان مفسدة الكف عنهم اعظم ويحتمل هلاك طائفة للدفع عن بيضة الاسلام وقضية التعليل وجوب الرمي الا ان يجاب بان الجواز لما وقع الخلاف فيه وكان للمقابل قوة لان غايته ان نخاف على انفسنا ودم المسلم لا يباح بالخوف بدليل صورة الاكرام راعيناه فقلنا بالجواز فقط ومع الجواز او الوجوب يضمن المسلم ونحو الذمى بالدية او القيمة

والكفارة ان علم وامكن توقيه (ويحرم الانصراف) على من هو من اهل فرض الجهاد الان لا غيره من مر (عن الصف) بعد التلاقي وان غلب على ظنه انه اذا ثبت قتل لقوله تعالى فلا تولوهم الادبار وصرح انه صلى الله عليه وسلم عد الفرار من الزحف من السبع الموبات وخرج بالصف ما لوني مسلم كافرين فطلبها وطالبها فلا يحرم عليه الفرار لان فرض الثبات انما هو (٢٤٣) في الجماعه وقضيته ان المسلمين لقياء اربعة

الفرار لان المسلمين ليسوا جماعة ويحتمل ان مرادهم بالجماعة هنا مامر في صلاتها فيدخل المسلمان فيها ذكر ولاهل بلد قصدوا التحصن منهم لان الاثم انما هو فيمن فر بعد اللقاء ولو ذهب سلاحه وامكنه الرمي بالحجارة لم يجز له الانصراف على تناقض فيه وكذا من مات فرسه وامكنه القتال راجلا وجزم بعضهم بانه اذا غلب ظن الهلاك بالثبات من غير نكبة فيهم وجب الفرار وقديومه ما ياتي (اذا لم يزد عدد الكفار على مثلينا) لالاية وهو امر بلفظ الخبر والاروق الخلف في خبره تعالى وحكمة وجوب مصابرة الضعف ان المسلم يقاتل على احدى الحسينين الشهادة او الفوز بالغنيمة مع الاجر والكافر يقاتل على الفوز بالدين فقط اما اذا زادوا على المثلين فيجوز الانصراف مطلقا وحرر جمع يجتهدون الانصراف مطلقا اذا بلغ المسلمون اثني عشر الفا لخبر لن يغلب اثنا عشر الفا لخبر لن يغلب اثنا عشر الفا مطلقا وخصص الآية ويجاب بأن المراد من الحديث ان الغالب على هذا العدد الظفر فلا تعرض فيه لحرمة فرار ولا لعددها

وكالذي المستامن والعبد لكن حيث تجب في الحر دية تجب في العبد قيمته اه (قوله والكفارة ان علم الخ) صريح في ان الكفارة انما تجب بالقيدين المذكورين وصرح بالروض وشرحه خلافاً لرشيدى وسم عبارة المغنى والروض مع شرحه وادامى شخص المهم فاصاب مسلماً من الكفارة لانه قتل معصوماً وكذا الدية ان عليه القتال مرادها وكان يمكنه توقيه والرمي الى غيره ولا قصاص لانه مع تجوز الرمي لا يجتمعان اه (قوله ان علم) اي على التعيين اه عش (قوله على من هو) الى قوله وقضيته في المغنى والى قوله وجزم في النهاية الا قوله الان لا غيره من مر وقوله على تناقض فيه الان اي حين الانصراف (قوله لا غيره من مر) كمر يض وامرأة مغنى وشرح منهج (قوله بعد التلاقي) اي تلاقي صف المسلمين وصف الكفار اه مغنى (قوله وان غلب الخ) لا فيما ياتي قريباً عن بعضهم اه سم عبارة عش اي لان قطع به عباب انتهى سم على المنهج اي فلا يحرم الانصراف اه ويظهر ان مراد العباب بالقطع الظن الغالب الذي عبر به الشارح وغيره هنا فراد الشارح ببعض الاتي هو العباب (قوله الموبات) أي المهلكات اه عش (قوله وقضيته) اي التعليل (قوله ان المسلمين لقياء اربعة الفرار) معتمد اه عش (قوله ولاهل بلد) ظاهره وان كثروا عش (قوله قصدوا) اي قصد هم الكفار اه نهاية (قوله ولو ذهب) الى قوله وجزم في المغنى (قوله وامكنه الرمي) اي بخلاف ما اذا لم يمكنه فيجوز له الانصراف (قوله وامكنه القتال الخ) اي بخلاف ما اذا لم يمكنه فيجوز له الانصراف اه مغنى (قوله ويؤيده ما ياتي) فيه نظر لان الكلام هنا فيما اذا لم يزد عدد الكفار على مثلينا وما ياتي اي قبيل قول المصنف وتجوز المباشرة من قول الشارح واذ اجاز الانصراف الخ فيما اذا زاد على ذلك اه سم وقد يجاب بان ما ذكره كان الشارح ادعى نحو الافادة لا التأييد (قوله للآية) الى قوله اما اذا في المغنى والى قول المتن ولا يشارك في النهاية الا قوله بحيث الى المتن (قوله للآية) يعني لقوله تعالى فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين اه مغنى وشيخ الاسلام (قوله وهو) اي الآية والتذكير بتاويل قوله تعالى اولرعاية الخبر (قوله امر بلفظ الخبر) اي لتصير مائة لمائتين شيخ الاسلام ومغنى (قوله فيجوز الانصراف) اي لقوله تعالى الآن خفف الله عنكم اه رشيدى (قوله مطلقا) اي ولو بلغ المسلمون اثني عشر الفا اه رشيدى قال عش اي سواء كان المسلم في صف القتال ام لا هو الاول اظهر بل متعين (قوله وحرر جمع الخ) عبارة النهاية وشمل ذلك ما لو بلغوا اثني عشر الفا وما خبر لن يغلب اثنا عشر الفا من قلة فالمراد ان الغالب الخ (قوله الانصراف مطلقا) اي زادوا على المثلين ام لا (قوله وبه) أي بذلك الخبر (قوله خصت الآية) أي مفهوما (قوله أي منتقلا) الى قوله أما جعله في المغنى (قوله ليكن) اي يختفي في موضع فيجزم اه اسنى وبابه دخل عش (قوله اوريج) اي تنسف التراب على وجهه اه مغنى (قوله او عطش) اي بان كان في موضع معطش فانتقل الى موضع فيه ماء اه مغنى (قول المتن يستجد بها) اي يستنصر بهذه الفئة اه بجزمي (قوله بان تكون) اي الفئة المتحيز اليها اه رشيدى (قوله غوثها) مفعول يدرك (قوله المنحز عنها) هو بفتح التحتية اي الفئة التي تحيز هو عنها اه رشيدى (قوله الآية الخ) عبارة المغنى او متحيز الى فتناى طائفة قريبة تلبه من المسلمين يستنجد بها للقتال

كافر بمسلم وقال في الروض قبل ذلك فان اصاب أي المسلم بما يعم أو بغيره وقد علمه فيهم وجبت دية وكفارة والافك كفاية قال في شرحه وهكذا احكامه الاصل عن الروايات والمعتمد عدم وجوب الدية كما تقرر ذلك في الجنائيات اه (قوله وان غلب على ظنه الخ) لا فيما ياتي قريباً عن بعضهم (قوله وقديومه ما ياتي) فيه نظر لان الكلام هنا فيما اذا لم يزد عدد الكفار على مثلينا وما ياتي فيما اذا زاد على ذلك (قوله ايضا) وقد

كاهو واضح (الامتنع فالتال) أي منتقلا عن محله ليكن أو لارفع منه أو أصون عن نحو شمس أو ريج أو عطش (أو متحيزاً) أي ذاهباً (إلى فئة) من المسلمين وان قلت (يستنجد بها) على العدو وهي قريبة بان يكون بحيث يدرك غوثها المتحيز عنها عند الاستغاثة للآية ولا يلزم تحقيق قصده بالرجوع للقتال لان الجهاد لا يجب قضاؤه والكلام فيمن تحرف او تحيز بقصد ذلك ثم طرأ له عدم العود اما جعله وسيلة لذلك

ينضم اليها ويرجع معها بجار بافجوز انصرافه لقوله تعالى الامتحن فالقتال او متحيز الى فئة والتحيز أصله الحصول في حز وهو الناحية والمكان الذي يجوز به هذا الذهاب بنية الانضمام الى طائفة من المسلمين ليرجع معهم تجاربا ولا يلزمه العود ليقا بل مع الفئة المتحيز اليها على الاصح لان عزمه العود لذلك رخص له الانصراف فلا حرج عليه بذلك والجهاد لا يجب قضاءه لانه لا يجب بالنذر الصريح كالا يجب به الصلاة على الميت في العزم اولى اهـ (قوله) فشديد الاثم ولا يشك هذا بان الحيلة المخلصة من الربا ومن الشفعة والزكاة ونحوها مكروهة لان الكلام ثم مفروض في حيلة نشأت من عقد صحيح أخبر معه على أن يفعله للتخلص من الاثم وما هنا مفروض في قصد ترك القتال لا غير وان اخبر ظاهر بخلافه فهو كذب للخالفته ما في نفسه اهـ عـ ش (قوله في العزائم) اي فيما يعزم على فعله ويريده اهـ عـ ش (قول المتن الى فئة بعيدة) والاوجه ضبط البعيدة بان تكون في حد القرب المار في التيمم اخذا من ضبط القرية بحد الغوث اهـ نهاية وسياقي ما فيه (قوله حيث لا قرب منهم الخ) وقضية كلامهم جواز انصراف الجيش او اكثره من وجه العدو بعد الزحف بلا سبب الى فئة بعيدة وهو بعيد ولا لافقه منه لا لعذر كخوف استئصال البعيدة ونحوه كنز اهـ سم (قوله لا طلاق الاية) ولقول عمر رضي الله تعالى عنه نافذة لكل مسلم وكان بالمدينة وجنوده بالشام والعراق كذا في المغني كالعزيم به يعلم ما في ضبط صاحب النهاية للبعيدة بحد القرب فليتأمل الا ان يكون مقصود صاحب النهاية بيان ابتداء البعيدة اهـ سيد عمر (قوله وان انقضى القتال الخ) اي في ظنه وسكت عن هذه الغاية المغني والروض وشرحه وشرح المنهج فليراجع (قوله او يجيئهم) اي المتحيز اليهم قال الرشدي انظر هل هو مضاف لفاعله أو مفعوله اهـ أقول والظاهر الثاني (قوله ولو حصل بتحيزه الخ) يظهر ان المراد مطلقا اي ولو الى فئة قريبة (قوله امتنع الخ) معتمد اهـ عـ ش (قوله ولا يشترط الخ) ويندب لمن في العجز او غيره بما ذكر قصد التحيز او التحرف ليخرج عن صورة الفرار المحرم اهـ روض مع شرحه زاد المغني ولذا عصى بالفرار هل يشترط في توبته ان يعود الى القتال او يكفيه انه متى عاد لا ينهم كما امر الله تعالى فيه وجهان في الحاوي والظاهر الثاني اهـ (قوله لحله) اي التحيز اهـ عـ ش (قوله وقال جمع الخ) عبارة النهاية وان ذهب جمع الخ بصيغة الغاية (قوله ولا يشارك متحرف الخ) اي الجيش فيما غنم بعد مفارقتها ويشاركه فيما غنم قبلها اهـ مغني (قوله متحرف) الى قوله لان ما ذكر في المغني لا لقوله لانه الى محل وإلى قول المتن وتجاوز في النهاية (قوله متحرف) اي المنتقل عن محله ليكن او لا رفع منه الخ اهـ عـ ش (قول المتن الجيش) مفعول يشارك (قول المتن فيما غنم بعد مفارقتها) اما ما غنمه قبل مفارقتها فيشاركه فيه مغني ونهاية (قول المتن ويشارك متحيز الخ) اي الجيش فيما غنم بعد مفارقتها نهاية ومغني (قوله ويصدق) اي المنصرف عن الصف (قوله وان لم يعد الخ) خلافا للمغني في المتحرف حيث قال فيه صدق بيمينه ان عاد قبل انقضاء القتال ويستحق من الجميع ان حلف ولا فني المحوز بعد عودده فقط اهـ (قوله ومن ارسل) الى قول المتن وتحوز في المغني (قوله ومن ارسل جاسوسا) اي ارسله الامام لينظر عدد المشركين وينقل اخبارهم اليها اهـ مغني (قوله مطلقا) اي قرب او بعد اهـ عـ ش اي عاد قبل انقضاء القتال او بعده (قوله في مصلحتهم) اي جيش المسلمين (قوله من بقاته) اي في الجيش وثباته في الصف (قول المتن فان زادوا) اي الكفار (على مثلين) أي من (جاز الانصراف) ولورجى الظفر حيث بان ظننا ان ثبتنا استحباب لنا الثبات مغني وروض مع شرحه (قوله مطلقا) اي سواء كان فينا قوة المقاومة لهم ام لا وانما ذكر هذا الاطلاق ليظهر الاستثناء الا في (قول المتن مائة بطل) اي منا وقوله عن مائتين الخ اي من الكفار اهـ عـ ش (قوله يؤيده ما يأتي) أي قبيل قوله الآتي وتجاوز المبادرة وإذا جاز الانصراف الخ (قوله ويجوز التحيز الى فئة بعيدة) قيل والاوجه ضبط البعيدة بان يكون في حد القرب المار في التيمم اخذا من ضبط القريب بحد الغوث مـ رـ ش (قوله ايضا ويجوز التحيز الى فئة بعيدة) وقضية كلامهم جواز انصراف الجيش او اكثره من وجه العدو وبعد الزحف بلا سبب الى فئة بعيدة وهو بعيد ولا لافقه منه لا لعذر كخوف استئصال البعيدة ونحوه

الله في العزائم (ويجوز) التحيز الى فئة بعيدة) حيث لا اقرب منهم اي تطيعه في ظنه كما هو ظاهر (في الاصح) لا طلاق الاية وان انقضى القتال قبل عودده او يجيئهم اكتفاء باجتماعهم في دار الحرب ولو حصل بتحيزه كسر قلوب الجيش امتنع على ما اعتمدته الاذرى وغيره ولا يشترط لحله استشهاده عجز نحو جالي الاستنجد وقال جمع يشترط واعتمده ابن الرفعة (ولا يشارك) متحرف لمحل بعيد على الاوجه ومن اطلق انه يشارك لانه كان في مصلحتنا وخاطر نفسه اكثر من الثبات في الصف يحمل كلامه على القريب الذي لم يغيب عن الصف غيبة لا يضطر اليها لاجل التحرف لان ما ذكر من التعليل انما يتأتى فيه فقط كما هو ظاهر ولا (متحيز الى) فئة (بعيدة) الجيش فيما غنم بعد مفارقتها ويشارك متحيز الى فئة (قرية في الاصح) لبقاء نصرته ويصدق بيمينه انه قصد التحرف والتحيز وان لم يعد الا بعد انقضاء القتال على الاوجه ومن ارسل جاسوسا يشارك فيما غنم في غيبته مطلقا لانه مع كونه في مصلحتهم خاطر بنفسه اكثر من بقاته (فان زادوا على مثلنا جاز الانصراف) مطلقا للاية (الا انه يحرم

مائة ضعفاء عن مائة وتسعة وتسعين ابطالا (في الاصح) اعتبارا بالماضي لجواز استنباط معنى من النص يخصه لانهم يقاومونهم لو ثبتوا لهم ولا يمايراعى العدد عند تقارب الاوصاف ومن ثم لم يختص الخلاف بزيادة الواحد ونقصه (٢٤٥) ولا يراكب وما شبل الضابط كما قاله

الزركشي كالبلقيني أن يكون في المسلمين من القوة وما يغلب على الظن انهم يقاومون الزنادق على مثلهم ويرجون الظفر بهم أو من الضعف ما لا يقاومونهم وإذا جاز الانصراف فان غلب الهلاك بلانكابة وجب أو بها استحب (وتجوز) أي تباح (المبارزة) كما وقعت بيد وغيرها وبحث البلقيني امتناعها على مدين وذى أصل رجعا عن اذنها وقل لم يؤذن له في خصوصها (فان طلبها كافر استحب الخروج اليه) لما في تركها حينئذ من استهتارهم بنا (وانما تحسن) أي تباح أو تسن المبارزة (من جرب نفسه) ففرف قوته وجراءته (وبأذن الامام) أو أمير الجيش لانه أعرف بالمصلحة من غيره فان اختلف شرط من ذلك كرهت ابتداء واجابة وجازت بلا اذنه لجواز التغرير بالنفس في الجهاد وحرماها الماوردى على من يؤدى قتله لهزيمة المسلمين واعتمده البلقيني ثم أبدى احتمالا بكر اهتباع ذلك والاوجه مدركا الاول هذا

مائة ضعفاء) أي منا و قوله عن مائة وتسعة الخ أي من الكفار (قوله لجواز الخ) علة لصحة اعتبار المعنى عبارة النهاية والمعنى بناء على أنه يجوز أن يستنبط من النص معنى يخصه اه (قوله لجواز استنباط معنى من النص الخ) أي على الاصح كما خصص عموم أو لا مستم النساء بغير محارم والمعنى الذي شرع القتال لاجله وهو الغلبة بدور مع القوة والضعف لأمع العدد في تعلق الحكم به اه معنى (قوله لانهم يقاومونهم) علة لوجود المعنى المذكور وهنا المفيد لحرمة الانصراف (قوله بل الضابط الخ) وهذا الضابط يصدق على ما لو زاد الكفار على الضعف بنحو عشرين أو أكثر اه ع (قوله ما لا يقاومونهم) أي ما يغلب على الظن انهم لا يقاومون الكفار وان نقصوا عن الضعف (قوله فان غلب) أي على ظننا سني ومعنى (قوله بلا نكابة) أي في الكفار ع (قوله وجب) أي الانصراف علينا لقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة معنى واسني (قوله أو بها) أي بنكابة في الكفار استحب أي اننا الانصراف (قول المتن المبارزة) هي ظهور اثنين من الصفين للقتال من البروز وهو الظهور معنى (قوله كما وقعت بيد) لان عبد الله بن رواحة وابني عفرأ رضي الله عنهم بارزوا فيها ولم ينكر عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم اه معنى (قوله وبحث البلقيني) عبارة النهاية وتمتع على ما بحثه بعض المتأخرين على مدين وفرع ما ذون لها في الجهاد من غير تصريح بالأذن في المبارزة وقل لم يؤذن له في خصوصها لكن ذهب البلقيني وغيره الى كراهتها اه وهي مخالفة لما حكاه الشارح عن البلقيني في القرن وسياق عن المعنى والاسني ما يوافقها (قوله رجعا) أي الدائن والاصل (قوله) وقل لم يؤذن له الخ عبارة المعنى قال البلقيني وغيره ويعتبر في استحباب المبارزة أن لا يكون عبدا ولا فرعا ولا مديونا وما ذونناهم في الجهاد من غير تصريح بالأذن في البراز أو الايفكر اه وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض ما نصه ففيه تصريح عن البلقيني بكر اهتها فقط لقل لم يؤذن له في خصوصها اه أي خلافا لما حكاه الشارح عنه فيه من الامتناع والحرمة (قوله لما في تركها) أي لقل لم يؤذن له واعتمده البلقيني في المعنى الا قوله تباح وقوله وجازت الى وحرماها الى قوله هذا في النهاية لا قوله أي تباح الى المتن (قوله من استهتارهم بنا) أي من استضعافهم وعدم مبالاهم بنا (قوله أي تباح) أي عند طلب الكافر (وقوله أو تسن) أي عند طلبه (قوله) فان اختلف شرط الخ) قد بنا فيه مامر عن المعنى اذ مقتضاه انه كان بلا طلب ولم ينكره صلى الله عليه وسلم فيصير مباحا او مندوبا (قوله من ذلك) أي من التجربة والأذن (قوله كرهت الخ) ويكره نقل رؤس الكفار ونحوها من بلادهم الى بلادنا لما روى البيهقي أن بابكر رضي الله تعالى عنه انكر على فاعله وقال لم يفعل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وما روى من حمل راس ابي جهل فقد تكلموا في ثبوته وبتقدير ثبوته لا تخاف من موضع الى موضع لا من بلد الى بلد وكانهم فعلوه ليلظن الناس اليه فيحققوا موته نعم ان كان في ذلك نكابة للكفار لم يكره كما قاله الماوردى والغزالي معنى وروض مع شرحه (قوله الاول) أي الحرمة اه ع (قوله قال الماوردى الخ) خبرو الذي (قوله وفيه) أي في شرح الروض (قوله) وهذا لا يخالف مامر الخ) ممنوع بالنسبة الى العبد كما مر عن سم الان يرا من الامتناع فيما مر ما يشمل الكراهة (قوله انفا) أي في شرح وتجوز المبارزة (قول المتن اتلاف بنائهم) بالتخريب (وشجرهم) بالقطع وغيره وكذا

كزن (قوله وبحث البلقيني امتناعها على مدين وذى أصل رجعا عن اذنها وقل لم يؤذن له في خصوصها) في شرحي الروض والبهجة قال البلقيني وغيره وان لا يكون عبدا ولا فرعا ما ذون لها في الجهاد من غير تصريح بالأذن في البراز أو الايفكر اه ابتداء واجابة ومثلها فيما يظهر المدين انتهى ففيه تصريح عن البلقيني بكر اهتها فقط اقل لم يؤذن له في خصوصها فليراجع (قوله واعتمده البلقيني) لا ينبغي التردد فيه حيث غلب عليه الهلاك

أعني ما نقل عن الماوردى ما ذكره شارح والذي في شرح الروض لشيخنا قال الماوردى ويعتبر في الاستحباب أن لا يدخل بقتله ضرر علينا كهيئة تحصل لنا لكونه كبير نا هو فيه ايضا قال البلقيني وغيره وان لا يكون عبدا ولا فرعا ما ذون لها في الجهاد من غير تصريح بالأذن في المبارزة ولا ايفكر اه ابتداء واجابة ومثلها فيما يظهر المدين اه وهذا لا يخالف مامر انما عن البلقيني كما هو واضح (ويجوز اتلاف بنائهم وشجرهم

لحاجة القتال والظفر بهم) للاتباع في نخل بنى النضير النازل فيه أول الحشر لما زعموه فسادوا والشبان وفي كروم أهل الطائف واهل البقي
وأوجب جمع ذلك إذ اتوفى الظفر (٢٤٦) عليه (وكذا) يجوز أن تلافها (إن لم يرج حصوها لنا) إغاطة واضعافهم (فان رجى) أى ظن

حصوها لنا (ندب الترك) وكره الفعل حفظا لحق الغائبين (ويحرم اتلاف الحيوان) المحترم بغير ذبح يجوز أكله رعاية لحرمه روحه ومن ثم منع مالكة من إجماعه وتعطيشه بخلاف نحو الشجر (الا ما يقاتلون عليه) فيجوز اتلافه (لدفنهم أو ظفرهم) قياسا على ما مر في ذرارهم بل أولى (أو غنمنا وخنقنا رجوعه اليهم وضرره) فيجوز اتلافه أيضا دفعا لهذه المفسدة اما خوف رجوعه فقط فلا يجوز اتلافه بل يذبح للاكل واما غير المحترم كخنزير فيجوز بل يسن اتلافه مطلقا الا ان كان فيه عدو فيجب (فصل) في حكم الاسر واما مال الحربين (نساء الكفار) غير المرتدات وان لم يكن هن كتاب فيما يظهر من كلامهم خلافا لما وردى او كن حاملات بمسلم ومثلهن الخنثائ (وصبيانهم) ووجانينهم حالة الاسر وان تقطع جنونهم (اذا اسروا رقا) بنفس الاسر نخمسهم لاهل الخنس وباقيهم للغائبين (وكذا العبيد) ولو مسلمون يرقون بالاسر اى يدام عليهم حكم

كل ما ليس يحبوانه معنى (قول الماتن حاجة القتال الخ) ليس بقيد كما يفيد قوله وكذا إن لم يرج الخ (قوله للاتباع الخ) عبارة المغنى لقوله تعالى ما قطعتم من لينة او تركتموها قائمة على اصولها فباذن الله وسبب نزولها انه عليه السلام امر بقطع نخل بنى النضير فقال واحدمن الحصن ان هذا لفساد يا محمد وانك تنهى عن الفساد فنزلت اه (قوله لما زعموه الخ) ظرف للنازل (قوله) واوجب جمع ذلك الخ) جزم به المغنى (قول الماتن فان رجى ندب الترك) اما اذا غنمناها بان فتحنا دارهم قهرا او صلحا على ان تكون لنا اولهم او غنمنا او اولهم وانصرفنا فيحرم للافها معنى وروى مع شرحه (قوله يجوز اكله) من التجوز (قول الماتن الاما يقاتلون عليه) اى او خفنا ان يركبوا وروى معنى (قوله) في ذرارهم اى فى الترس بهم اه معنى (قول الماتن او غنمنا وخنقنا رجوعه الخ) وإن خفنا ان ترداد اسائهم وصبيانهم ونحوهما لم يقتلوا لئلا نكسر احترامهم (تنبيه) ما يمكن الاتفاقه به من كتبهم الكفرية والمبدلة والهجوية والفحشية لا التواريخ ونحوها مما يحل الاتفاقه به ككتب الشعر والطب واللغة تهجى بالغسل ان امكن مع بقاء المكتوب فيه والامزق ولا يمتاقره بايدى اهل الذمة لاعتقادهم كفى الخرو وندخل المغسول والممزق فى الغنمة وخرج بتمزيقه تحريقه فحرام لما فيه من تضییع المال لان للمزق قيمة وإن مات قبل قد جمع عثمان رضى الله عنه ما بايدى الناس وأحرقه أو أمر باحرقه لما جمع القرآن ولم يخالفه غيره أوجب بأن الفتنة التى تحصل بالانتشار هناك اشد منها فانه غنى وروى مع شرحه (قوله) فلا يجوز اتلافه من الجواز (قوله) كخنزير وكاب عقوراه نهاية (قوله) فيجوز وكذا يجوز اتلاف الخور لا وانها اثنية فلا يجوز اتلافها بل تحمل فان لم تكن ثنية بان لم ترد قيمتها الى مؤنة حملها اختلفت هذا اذا لم يرغب احد من الغائبين فيها ولا لا يغبني ان تدفع اليه ولا تنفد معنى وروى مع شرحه (قوله) مطلقا اى سواء كان فيه عدو او لا (قوله) الا ان كان فيه عدو) ولا فوجهان قال فى المجموع ظاهر نص الشافعى ان يتخير قال الزركشى بل ظاهره الوجوب وبه صرح الماوردى والرويانى وهو الظاهر لان الخمر تراق وإن لم يكن فيها عدو اه معنى وكذا فى الاسنى لإقوله وهو الظاهر (قوله) فيجب ظاهره ان مجرد اتصافه بالعدو موجب لقتله وإن لم يكن فى وقت العدو وتقدم فى اول البيع ما يخالفه اه ع

(فصل فى حكم الاسر وأموال الحربين) (قول الماتن نساء الكفار) أى الكافرات اه معنى (قوله) غير المرتدات إلى قوله فيسرى أكله فى النهاية لإقوله بناء إلى قوله ما قررته (قوله) غير المرتدات اى اما هن فلا يضرب عليهن الرق وسكت عن المشتقة من دين إلى آخر وظاهر استثنائه المرتدات فقط ان المشتقة يضرب عليها الرق اه ع وقوله فلا يضرب عليهن الرق اى بل يطالبهن الامام بالاسلام وإن امتنعن فالسيف اخذ اما ياتى عن المغنى (قوله) ومثلهن الى قوله كذا أطلقوه فى المغنى (قوله) الخنثائ اى البالغون واما الصغار فدخلون فى الصبيان بحججهم (قوله) وبجانينهم حالة الاسر الخ) اى من اتصفوا بالجنون الحق بى حالة الاسر وان كان جنونهم متقطعاً فى حد ذاته اه رشيدى عبارة المغنى تنبيه من تقطع جنونه العبرة فيه بحالة الاسر كما يحتمل الامام وصححه الغزالى اه (قول الماتن رقا) بفتح الراء اه معنى (قول الماتن وكذا العبيد) اى ولو كانوا مرتدين اه معنى (قوله) ولو مسلمين اى بان اسلموا عندهم رشيدى وعش (قوله) اى يدام عليهم الخ) عبارة المغنى تنبيه عطف العبيد هنا مشكل لان الرقيق لا يرق فالمراد استمراره لا تجرده اه (قوله) حكم الرق الظاهر ان الاضافة للبيان (قوله) انه يجوز اى لا لتمام ارقاق بعض شخص اى من

(فصل) نساء الكفار وصبيانهم اذا أسروا رقا وكذا العبيد الخ (قوله) نساء الكفار الخ) قال فى الروض ولا يقتلون اى النساء والصبيان والعبيد فان قتلهم الامام ضمن للغائبين اه (قوله)

الرق المنتقل اليه فيخمسون أيضا وكالعبد فيما ذكر المبعوض تغليا لحقن الدم كذا أطلقوه وظاهر أن محله الأحرار بالنسبة لبعضه القن وأما بعضه الحر فيظاهر أنه يتخير فيه بين الرق والعدا وقد أطلقوا أنه يجوز ارقاق بعض شخص فأتى فى باقى

بناء على عدم السراية اليه ما قررته من وفداء ولا مام قتل امرأة وقتن قلا مسلما كذا ذكره شارح وفيه وقفة لان الحربى لا قود عليه مع ما فيه من تقويتهم على الغائمين وقد يجاب بان المصلحة في هذه الصورة الخاصة قد تظهر للامام في قتلها متفيرا لهم عن قتل المسلم ما يمكن وحيث قد قتلهم ليس قودا (ويجتهد الامام) أو أمير الجيش (في) الذكور (الاحرار الكاملين) أى المكافين إذا أسروا (ويفعل) وجوبا (الاحظ للمسلمين) باجتهاده لا بشبهه (من قتل) بضرب العنق لا غير الاتباع (ومن) عليهم بتخيلة (٢٤٧) سبيلهم من غير مقابل (وفداء باسرى)

مناؤ من الذين على الاوجه ولو واحدا في مقابلة جمع مناؤ منهم (او مال) في خمس وجوبا أو بنحو سلاحنا ويفادى سلاحهم باسرانا على الاوجه لا بمال إلا ان ظهرت فيه المصلحة ظهورا تاما من غيرية فيما يظهر ويفرق بينهما وين منع بيع السلاح لهم مطلقا بان ذلك فيه إعتايم ابتداء من الأحاد فلي نظر فيه لمصلحة وهذا أمر في الدوام يتعاقب بالامام فجاز ان ينظر فيه إلى المصلحة (واسترقاق) ولو لنحو وثى وعربي وبعض شخص فيسرى لكه على ما يحتمل الزركشى اخذنا من السراية في احرمت بنصف حجة و اوقمت نصف طلبة وفيه نظر ظاهر بحثا واخذنا لوضوح الفرق بامكان التبعيض هنا فلا ضرورة للسراية بخلافه ثم فتخمس رقابهم ايضا (فان خفى) عليه (الاحظ) حالا (حبسهم) وجوبا (حتى يظهر له) الصواب فيفعله (وقيل لا يسترق وثى) كما لا يقر بجزية ويرد بوضوح الفرق

الاحرار الكاملين (قوله) بناء على عدم السراية اليه) وسياق ما فيه قريبا اه سم (قوله) من من وفداء) أى لا القتل لانه يسقط بضرب الرق على بعضه اه ع (قوله) ولا مام) الى المتن عبارة النهاية ولو قتل قن او اثنى مسلما وراى الامام قتلها مصلحة تنفير اعن قتل المسلم جاز كما ذكره بعضهم فلا يعارضه قود لم لا قود على الحربى اه (قوله) قتل امرأة) ومثلها الخنثى وقتن الخ ولعل هذا مقيد بما إذا كانا مكافين فليراجع (قوله) وقد يجاب بان المصلحة الخ) هذا كالصريح في عدم الضمان خلافا لظاهر المغنى والروض مع شرحه عبارة ما لا يقتل من ذكر اى النساء والصبيان والمجانين والخنثى للذهبي عن قتل النساء والصبيان والباقي في معناهما فان قتلهم الامام ولو لاشهرهم وقوتهم ضمن فيعتهم للغائمين كسائر الاموال اه (قول) اما ان يجتهد الامام الخ) هذا في الكفار الاصلين واما المرتدون فيطالبهم الامام بالاسلام وان امتنعوا فالسيف اه معنى (قوله) او أمير الجيش) الى قوله أى لا فى المغنى الا قوله ولو واحدا الى اما ان (قوله) لا غير) أى لا بتغريق وتحريق معنى واسنى ولا تمثيل وروض وعش (قول) اما ان فداء) بكسر الفاء مع المد وبفتحها مع التصريح اه معنى (قول) اما ان باسرى) أى رجال أو نساء أو خنثى عش ومعنى (قوله) على الاوجه) راجع للمعطوف فقط (قوله) مناؤ منهم) راجع الى قوله واحدا فقط دون قوله جمع واما عكس ذلك المتبادر فلا يظهر عليه فائدة للغاية عبارة الروض مع شرحه وان قتلوا عنهم كان فدى مشتركين بمسلم اه وهى احسن (قوله) او منهم) أى الذميين اه عش (قول) اما ان او مال) أى يؤخذ منهم سواء كان من مالهم او من مالنا فى ايديهم اه معنى (قوله) مطلقا) أى ظهرت فيه مصلحة ام لا اه عش (قوله) وفيه نظر الخ) عبارة الروض ويصح استرقاق بعض شخص قال في شرحه قال الراغبى بناء على تبعيض الحرية في ولد الشريك المعسر بقدر حصته انتهت اه سم زاد المغنى عليهم او اذا منعنا استرقاق بعضه فحاق رقبته وعلى هذا يقال لنا ضرورة يسرى فيها الرق اه (قوله) هنا) أى فى الاسترقاق (قوله) فلا ضرورة للسراية الخ) وفاقا للاسنى والمغنى والنهاية ونقل الجيرى عن الزيادى واشوبرى اعتماد السراية وفاقا للبغوى فليراجع (قوله) فتخمس) الى التنبيه فى النهاية الا قوله بل روى الى ومن قتل (قوله) حتى يظهر له الصواب) أى بامارات تعين له ما فيه المصلحة ولو بالسؤال من الغير اه عش (قوله) بوضوح الفرق) أى بان فى الاسترقاق استيلاء منا عليهم بحيث يصير من اموالنا كالبيمة بخلاف ضرب الجزية فان فيه تمكينا له من التصرف الذى قد يتقوى به على محاربتنا اه عش (قوله) الخبر) الى التنبيه فى المغنى (قوله) اسير اغير كامل) وهو المرأة والخنثى والصبي والمجنون والعبد (قوله) لزمته قيمته) أى الا الامام فيما سمر (قوله) او كاملا الخ) عبارة المغنى والاسنى فرع من استبد بقتل اسير ان كان بعد حكم الامام بقتله فلائىء عليه سوى التعزير لا قياتته على الامام وان ارقه الامام ضمنه القاتل بقيمته وتكون غنيمة وان من عليه فان قتله قبل وصوله فى مامنه ضمن دينه لورثته او بعده هدر دمه وان فداءه فان قتله قبل قبض الامام فداءه ضمن دينه للغنيمة او بعده قبضه وإطلاقة الى مامنه فلا ضمان عليه لعوده الى ما كان عليه قبل اسره وقضية هذا التعليل ان محل ذلك إذا وصل الى مامنه وإلا فيضمن دينه لورثته وهو ظاهر اه (قوله) له الرجوع الخ) أى هل له ذلك (قوله) ولا الى ان اختياره) أى الامام لخصلة (قوله) اما الاول) أى الرجوع عما اختاره وقوله فهو أى التفصيل فيه (قوله) به) أى بالاجتهاد

بناء على عدم السراية) وسياق ما فيه قريبا (قوله) وفيه نظر ظاهر بحثا واخذنا الخ) عبارة الروض ويصح

(وكذا عربى في قول) خبر فيه لكنه ضعيف بل واه بل روى البخارى انه صلى الله عليه وسلم سبي قبائل من العرب كهوازن وبني المصطلق وضرب عليهم الرق ومن قتل اسير اغير كامل لزمته قيمته او كاملا قبل التخير فيه عزز فقط (تنبيه) لم يتعرضوا فيما علت الى ان الامام لو اختار خصلة له الرجوع عنها أولا ولا الى ان اختياره هل يتوقف على لفظ أولا والذى يظهر لى في ذلك تفصيل لا بد منه اما الاول فهو انه لو اختار خصلة ظهر له بالاجتهاد انها الاحظ ثم ظهر له به ان الاحظ غير هافان كانت رقالم يحزله الرجوع عنها

مطلقا لان الغائبين واهل الخس لمسكوا (٢٤٨) بمجرد ضرب الرق فلم يملك ابطاله عليهم او قلا جازله الرجوع عنه تغليبا لحقن الدماء ما يمكن

وإذا جاز رجوع مقر بنحو الزنا بمجرد تشبهه وسقط عنه القتل بذلك فهناولى لان هذا محض حق الله تعالى وذلك فيه شائبة حق آدمى او فداء او منالم يعمل بالثاني لاستلزامه نقض الاجتهاد من غير موجب وكما لو اجتهد الحاكم وحكم لا يتقض حكمه باجتهاد ثان نعم ان كان اختياره احدهما لسبب ثم زال ذلك السبب وتعين المصلحة في الثاني عمل بقضيته وليس هذا نقض اجتهاد باجتهاد بل بما يشبه النص لزوال موجب الاول بالكافة وأما الثاني فهو أن الاسترقاق لا بد فيه من لفظ يدل عليه ولا يكفي فيه مجرد الفعل كالاستخدام لانه لا يستلزمه وكذا الفداء نعم يكفي فيه لفظ ملتزم البدل مع قبض الامام له من غير لفظ بخلاف الخصلتين الاخرين لخصوصهما بمجرد الفعل (ولو اسلم اسير) كامل أو بذل الجزية قبل ان يختار الامام فيه شيئا (عصم دمه) للحديث الاتي ولم يذكره هنا وماله لانه لا يعصمه اذا اختار الامام رقه ولا صغار وده للعلم باسلامهم تبعاً له وان كانوا ابدار الحرب أو ارقاء والاصل المسلم قنم كلامه

(قوله مطلقا) اى لسبب زال ام لا (قوله بنحو الزنا) اى كالسرقة وقطع الطريق (قوله بالثاني) اى من الاجتهادين (قوله عمل بقضيته) ظاهر هذا الاطلاق انه لا فرق في العمل بالثاني بين ان يكون على الفور او في المجلس وان لا ولو بعد سنين ولا بين ان يتكرر تغير الاجتهاد وان لا وكل ذلك لا يتخلو عن نظر اه سم (قوله) واما الثاني) اى التوقف على اللفظ (قوله بخلاف الخصلتين الخ) فيه شىء في أن اذ مجرد حل قيده مثلاً لا يدل على امان عليه اه سم وقد يقال يدل عليه بقرينة كالصرح بان حل قيده قبليه بالمان والاشارة بنحو اليد بالذهاب الى وطنه وايصاله الى مانه بلا لفظ (قوله كامل) الى قوله ولم يذكر في المعنى وإلى قوله والاصل في النهاية (قوله كامل) عبارة المعنى مكف اه وعبارة الروض مع شرحه حر مكف اه (قوله او بذل الجزية الخ) اعمل المراد مطلق السكامل لا بقيد كونه اسير امع انه لا حاجة الى ذكره هنا لانه سياتى في باب الجزية وايضاً لا يتناقى فيه قول المصنف الاتي وبقى الخيار في الباقي قاله الرشيدى ويرده قول المعنى في شرح حبسهم حتى يظهر مانه ولو بذل الاسير الجزية في قبورها وجهان قال صاحب البيان الذى يقتضيه المذهب انه لا خلاف في جواز قبول ذلك وانما الخلاف في الوجوب قال في الشامل وإذا بذل الجزية حرمت قتله ويخير الامام فيما عدا القتل كالو اسلم كما يحجه الرافعى في باب الجزية اه (قوله شيئاً) عبارة المعنى مناولاً فداء ما اذا اختار الامام قبل اسلامه امان او الفداء اه التخيير وتبين ما اختاره الامام اه (قول الماتن عصم) اى الاسلام دمه في حرمت قتله اه معنى (قوله لانه لا يعصمه) وقوله صلى الله عليه وسلم واما لهم محمول على ما قبل الاسر بدليل قوله لا يحقها ومن حقها ان ماله المقدور عليه بعد الاسر غنيمه معني ونهاية (قوله اذا اختار الخ) قضية هذا القيد انه اذا اختار غير الرق يعصم ماله والنظر مع قوله ومن حقها ان ماله الخ ولم ار هذا القيد في غير كلامه وكلام التحفة اه رشيدى (اقول) ذكرهم هذا القيد ومفهومه في انفساخ نكاح الاسير كما ياتى كالصرح في اعتباره هنا (قوله اذا اختار الامام رقه) مفهومه انه يعصمه اذا اختار فداءه وامن عليه وهو ظاهر اه سم ومعلوم ان الكلام في مال لم يغنم قبل اسلامه وإلا فلا كلام في انه لا يعصمه لان الغائبين ملكوه او تعلق حقهم بعينه فكان اقوى كما ياتى في شرح فيقتضى من ماله الخ (قوله ولا صغار ولده الخ) اى ولم يذكر المصنف هنا وصغار ولده للعلم الخو به يعلم انه كان ينبغي ان يزيدوا وامين لا ومدخولها (قوله باسلامهم) اى صغار ولده (قوله والاصل المسلم قنم) عطف على اسم كان وخبره (قوله والاصل المسلم قنم) انظر مع تقييده الاسير بالكامل إلا ان يريد به البالغ العاقل وان كان رقيقاً ولا يتنافيه قوله السابق ولم يذكر هنا وماله لان معناه ان كان له مال بان كان حراً ولا قول المصنف الاتي وبقى الخيار في الباقي لان المراد بقاء الخيار في الباقي حيث امكن بان كان حراً نعم اشكل عليه قوله عصم دمه لان الرقيق يتمتع قتله مطلقاً لحق الغائبين إلا ان يراد ان كان حراً اه سم وتقدم تعبير الروض مع شرحه بحر مكف اه وهو صريح في خلاف ما جرى عليه الشارح (قوله من كلامه الخ) متعلق بالعلم (قوله اذ التقييد الخ) جواب سؤال (قوله فيه) اى في كلام المصنف الاتي (قوله بخلافها هنا) اى في الاسلام قبل الاختيار فلا عموم فيها استرقاق بعض شخص قال في شرحه قال الرافعى بناء على تبعض الحرية في ولد الشريك المعسر بقدر حصته اه (قوله نعم ان كان اختياره احدهما لسبب ثم زال ذلك السبب وتعينت المصلحة في الثاني عمل بقضيته) ظاهر هذا الاطلاق انه لا فرق في العمل بالثاني بين ان يكون على الفور او في المجلس وان لا ولو بعد سنين ولا بين ان يكون بتغير الاجتهاد وان لا وكل ذلك لا يتخلو عن نظر فليحرر (قوله بخلاف الخصلتين الاخرين) فيه شىء إذ مجرد حل قيده مثلاً لا يدل على امان عليه (قوله اذا اختار الامام رقه) مفهومه انه يعصمه اذا اختار فداءه وامن عليه وهو ظاهر (قوله والاصل المسلم قنم) انظر مع تقييده الاسير بالكامل إلا ان يريد به البالغ العاقل وان كان رقيقاً ولا يتنافيه قوله ولم يذكره هنا وماله لان معناه ان كان له مال بان كان حراً الكن يتنافيه قوله الاتي وبقى الخيار في الباقي اذا الخبار الاتي انما يتناقى في الحر الا ان يجاب بمنع المناقاة لان المراد بقاء الخيار في الباقي حيث امكن نعم المشكل ان الرقيق الاسير يتمتع قتله لحق الغائبين فلا يصدق فيه قوله عصم دمه الا ان يراد

وأما صغار أولاده فالملحظ في الصورتين واحد كما يعلم أيضاً من كلامه السابق في التعليق وزعم المخالفة بين ما هنا وشم وان عموم ذلك مقيد بهذا فلا يتبعونه في إسلامه بعد الظفر ولا يصحون به عن الرق ليس في محله لتصریحهم بتبعيتهم له قبل الظفر فبعده كذلك إذا دخل للظفر بل وضرب الرق عليه في منع التبعية بوجه وقد صرحوا في مبحث التفريق بين الامة وولدها بأن الصغير (٢٤٩) وأصله القنين إذا أسلم الاصل تبعه

الصغير فأولى إذا كان الاصل هو القن وحده وصرحوا أيضاً بأن من أسلم بعد ما استرقت زوجته الحامل يحكم بإسلام الحمل ولم يطل رقاً وبأن اختلاف الدار لا يمنع الحكم بالتبعية في الإسلام فكونه في قبضة الامام أولى وبأن الإسلام لا يوقف ويلزم من قال بعدم التبعية عند الرق وقفه قبل الاختيار فان اختار الرق فلا تبعية أو غيره تبعية وفي الروضة لو أسلمه أوبنته البالغة رقت بنفس الأسر ثم قال والحق ابن الحداد الولد الصغير بالام وهو هفوة عند الأصحاب لأن المسلم يتبعه ولده الصغير في الإسلام فلا يتصور سببه اه فلم يفرق في تبعية المسلم بين الحر والقن ولذا لم يعترضوا هذا الإطلاق مع اعتراضهم لنفيه تصور سببه بصور يتصور فيها سببه وأما قول الحلبي لو سباه ذمي ولم يحكم بإسلامه ثم سبي أبواه ثم أسلم لا يحكم بإسلامه فضعيف قال الأذري وعلى قياسه لولم يسيأتم أسلماً بدار الحرب أو خرجا منها بأنفسهما ثم أسلم لم يصير مسلماً بإسلامهما

(قوله وأما صغار أولاده) أي عصمتهم (قوله في الصورتين) أي في الإسلام قبل الظفر والإسلام قبل الاختيار (قوله أيضاً) أي كالمعلم من كلامه السابق (قوله وزعم المخالفة الخ) الأولى التفريع (قوله وشم) أي كلام المصنف الثاني (قوله وان عموم ذلك الخ) عطف تفسير للمخالفة والمشار إليه كلام المصنف الثاني قوله مقيد بهذا أي بالنسبة إلى هذا أي ما هنا (قوله ولا يصحون به الخ) من عطف المسبب على سببه فكان الأولى التفريع (قوله ليس في محله) خبر فزعم الخ (قوله بتبعيتهم له) أي في الإسلام (قوله عليه) أي الأصل المسلم بعد الظفر (قوله فأولى إذا كان الخ) هل وجه الأولوية أن ملك الولد ربما يمنع تبعية اه سم (قوله استرقت الخ) فتعلق عليه (قوله رقة) أي رق الحمل تبعاً لرق امه (قوله فكونه) أي الأصل المسالم (قوله وبأن الإسلام) أي إسلام الولد الصغير (قوله عند الرق) أي رقة الأصل (قوله وقفه) أي وقف إسلام ولد صغير لأسير أسلم قبل اختيار الامام فيه شيئاً (قوله وفي الروضة لو أسرخ) بأن دخل مسلم منفرداً دار الحرب وأسره الخ اه سم (قوله رقت الخ) أي فتعلق عليه (قوله ثم قال) أي صاحب الروضة (قوله والحق ابن الحداد الخ) أي في الرقة بالأسر (قوله وهو) أي اللاحق (قوله فلا يتصور سببه) أي ما علة الامة ولا من غيره (قوله اه) أي ما في الروضة (قوله فلم يفرقوا الخ) أي الأصحاب حيث اطلقوا قولهم إن المسلم يتبعه الخ (قوله لنفيه) أي لقول الروضة فلا يتصور سببه (قوله بصور الخ) منها ما سيذكر في آخر السادة (قوله ولو سباه) أي حريباً (قوله وعلى قياسه) أي قول الحلبي (قوله ويوافقونه) أي الحلبي في ذلك أي في عدم إسلام الولد بإسلام أبيه في دار الحرب أو بعد خروجهما منها (قوله اه) أي كلام الأذري (قوله قال غيره) أي غير الأذري وهو أي الأمر كما قال أي الأذري أن الأصحاب لا يوافقون الحلبي على عدم الإسلام (قوله على كلامه) أي الحلبي (قوله لقولهم) أي الأصحاب (قوله وإسلام كافر الخ) بدل من قولهم (قوله ولما إذا تبعوه الخ) لعل الأولى التفريع (قوله على من قارن إسلامه حرية) أي قبل الأسر ولا فقد تقارناً في الأسير لكن بعد الأسر قاله سم ولا حاجة إليه لأنه يتمتع طروراً الرق على الأسير بعد التقارن أيضاً (قوله أو أرقاه) عطف على قوله أحرار (قوله لم ينقض رقههم) ينبغي أن ينظر إلى ما لكهم فان كان مسلماً أو ذمياً لم ينتقل الملك عنه أو حريباً جاز سببه فينتقل الملك عنه فليتام اه سم وقوله جاز سببه أي ولو من أصله فيعتق عليه (قوله واسترقاقه) الأولى ويرق (أي باقي الخصال) إلى قول المتن وكذا اعتيقه في المعنى لا لقوله وبه ردوا إلى المتن وإلى قول المتن على المذهب في النهاية لا لقوله وفرق إلى المتن وقوله ويرد إلى المتن (قوله أي باقي الخصال) ومنه الرق كما يصرح به قول المصنف وفي قول الخسم عبارة المعنى والاسنى وهو المن والارفاق والفداء لأن الخير بين أشياء إذا سقط بعضها لتعذر لا يسقط الخيار في الباقي كالعجز عن العتق في الكفارة

وان كان حراً (قوله فأولى) هل وجه الأولوية أن ملك الولد ربما يمنع تبعية (قوله وفي الروضة لو أسره) بأن دخل مسلم منفرداً دار الحرب وأسره الخ (قوله وإذا تبعوه في الإسلام) وظاهر أن الكلام في أولاد لم يسبوا قبل إسلامه والأفلا كلام في استرقاقهم (قوله لم يرقوا) فيمتنع أرقاقهم بخلافه هو لتقدم سببه على إسلامه فلم يقارن إسلامه حرية قبل الأسر (قوله لا تمتنع طروراً الرق على من قارن إسلامه حرية) قبل الأسر ولا فقد تقارناً في هذا الأسير لكن بعد الأسر (قوله لم ينقض رقههم) ينبغي أن ينظر إلى ما لكهم فان كان مسلماً أو ذمياً لم ينتقل الملك عنه أو حريباً جاز سببه فينتقل الملك عنه فليتام (قوله أي باقي الخصال)

(٣٢ - شرواني وابن قاسم - تاسع)

كما قال اه أي بل خالفوه صريحاً فيما قاسه الأذري على كلامه لقولهم الثاني في المتن وإسلام كافر قبل ظفر به الخ وإذا تبعوه في الإسلام وهم أحرار لم يرقوا لا تمتنع طروراً الرق على من قارن إسلامه حرية ومن ثم أجمعوا على أن الحر المسلم لا يسي ولا يسترق أو أرقاه لم ينقض رقههم ومن ثم لم يملك حربياً صغيراً ثم حكم بإسلامه تبعاً لأصله جاز سببه واسترقاقه (وبقي الخيار في الباقي) أي باقي الخصال السابقة

أو بعدان اختار المن أو
الغداء أو الرق تعين ومحل
جواز المفاداة مع إرادة
الإقامة في دار الكفران
كان له ثم شديدة بآمن معها
على نفسه ودينه (وفي قول
يتعين الرق) بنفس
الاسلام كالذرية يجامع
حرمة القتل وفرق الاول
بأنه لم يخير في الذرية في
الاصل بخلافه (واسلام
كافر) مكاف (قبل ظفر
به) أى قبل وضع أيدينا
عليه (يعصم دمه) أى نفسه
عن كل مامر (وماله) جميعه
بدارنا ودارهم لما مر في
الخبر المتفق عليه فاذا قالوها
أى الشهادة عصموا منى
دماءهم وأموالهم وبه
ردوا قول القاضى لآبدان
ينضم لقولها الاقرار
بأحكامها والالم يرتفع
السيف (وصغار) ومجانين
(ولده) الاحرار وان
سفلوا ولو كان الاقرب
حيا كافرا عن الاسترقاق
لأنهم يتبعونه في الاسلام
ومن ثم كان الحمل كنفصل
والبالغ العاقل الحر كاستقل
(لا زوجته على المذهب)
ولو حامل منه فلا يعصمها
عن الاسترقاق لاستقلالها
ولأنما عصم عتيقه

اه (قوله) أو بعدان اختار الخ) عطف على قوله قبل ان اختار الامام فيه شيئا اه سم (قوله) أو الرق) بقى القتل
وكانه تركه لظهور امتناعه اه سم (قوله) تعين) أى ما اختاره الامام جزم به العباب أى وشرح المنهج فقد
ينافى هذا ما قدمه في التنبيه من أنهم لا يتعرضوا للجواز الرجوع او عدمه فان التنبيه يستلزم امتناع الرجوع
وعدم عليه بما فى العباب أى وشرح المنهج بعيد إلا ان يجعل ذلك محض وصاين لمسلم اه سم (قوله) ومحل
جواز المفاداة الخ) ينبغى ان مثلها المن بالاولى ع ش وسم (قوله) ان كان له الخ) أى ولا فلا يجوز للامام
فداءه لحرمة الإقامة بدار الحرب على من ليس له ما ذكر اه ع ش (قوله) ان كان له ثم شديدة) أو كان عزيزا
في قومه ولا يخشى فتنة في دينه ولا نفسه ورضومغنى (قوله) بخلافه) أى الاسير الكامل (قول الماتن واسلام
كافر) رجلا كان أو امرأه في دار حرب أو اسلام اه مغنى (قوله) مكاف) قيد به لينا بقوله دمه وصغار ولده
كاه وظاهر إذ غير المكاف لا يقتل مطلقا ولا اولاده إذا كان صغيرا اه سم (قوله) أى نفسه عن كل مامر)
دخل فيه القتل والرق وقد علم امتناع الرق من قوله السابق لامتناع طر والرق الخ ثم بقوله هذا مع ما قرره في
قول المصنف السابق ولو أسلم أسير ع صم دمه الخ يعلم أن الدم هنا أريد به غير ما أريد به هناك اه سم (قوله)
بدارنا ودارهم) ويوجه عدم دخول ما في دار الحرب في الامان كما سياتى ان الاسلام أقوى من الامان
وقال الممر إلا ان يوجد نقل بخلافه سم وع ش (قوله) مامر) انظر فى أى محل وقد قال فى شرح عصم دمه
للحديث الآتى فلهل ما هنا على توهم انه ساق الحديث هناك بتما (قوله) لقولها) أى الشهادة (قوله) الاقرار)
فاعل ينضم (قوله) ولا الخ) أى وان لم ينضم ذلك الاقرار بالشهادة (قوله) الاحرار) خرج به الارقاء لأنهم
ملكون لغيره فأمرهم تابع لامره لأنهم من جملة أهواله فان كان مسلما منهم معصومون أو كافرا ذميا
فكذلك أو حريبا فحكمهم حكم أهوال الحربى اه سم أى فيجوز سبيهم وينتقل الملك عنهم كما مر
(قوله) عن الاسترقاق) متعلق ببيعهم المقدر بالعطف (قوله) لأنهم يتبعونه في الاسلام) قال فى التكملة
ومن هذه العلة تؤخذ عصمته باسلام الامام سم على المنهج اه ع ش وقد قدمنا عن المغنى ما يوافق آتفا
(قوله) كان الحمل كنفصل) أى فيعصم تبعاله إلا ان استرقت امه قبل اسلام الاب فلا يبطل اسلامه رقه
كالمنفصل مغنى وروض (قوله) والبالغ العاقل الحر كاستقل) الظاهر عطفه على اسم كان وخبره ثم فى
التشبيه هنا ما لا يخفى عبارة المغنى اما البالغ العاقل فلا يعصمه اسلام الاب لاستقلاله بالاسلام اه (قول الماتن
لا زوجته) ويؤخذ منه بالاولى حكم زوجة اسير اسلم اه سم وفى ع ش عنه على المنهج وحينئذ يقال لنا
ومنه الرق كما يصرح به قوله وفى قوله الخ (قوله) أو بعدان اختار المن) عطف على قوله السابق قبل أن يختار
الامام فيه شيئا ثم هل حكمه بالتعين مبنى على ما بحثه في التنبيه السابق أو ذاك مخصوص بمن لم يسلم فان التعين
هنا مجزوم به فى العباب فقد يناق قو لهم أنهم يتعرضوا للجواز الرجوع او عدمه فان التعين يستلزم امتناع
الرجوع وعدم عليه بما فى العباب بعيد فليتأمل (قوله) أو الرق) بقى ما لو كان بعد ان اختار القتل وكانه تركه
لظهور امتناعه (قوله) ومحل جواز المفاداة مع إرادة الإقامة فى دار الكفر الخ) ان كان سبب هذا التقييد انه
يخشى من المفاداة رجوعه إلى دار الكفر والمن عليه يخشى منه ذلك فهل قيدوه أيضا ثم كان يمكن اطلاق جواز
المفاداة ومنعه من الرجوع إلى دار الكفر إلا بالشرط المذكور فليتأمل (قوله) مكاف) قيد به لينا بقوله
دمه وصغار ولده كاه وظاهر إذ غير المكاف لا يقتل مطلقا ولا اولاده إذا كان صغيرا أو قوله عن كل مامر
يدخل فيه الرق وقد علم امتناعه من قول الشارح السابق لامتناع طر والرق الخ (قوله) أى نفسه عن كل
مامر) بهذا مع ما قرره فى قوله السابق ولو اسلم أسير عصم دمه وبقي الخيار فى الباقي يعلم ان الدم هذا أريد به
غير ما أريد به هناك (قوله) عن كل مامر) يدخل فيه القتل والرق ودارهم ويفارق عدم دخول ما بدارهم فى
الامانة على ما ياتى فيه بان الاسلام أقوى من الامان (قوله) الاحرار) خرج به الارقاء لأنهم ملكون لغيره
فأمرهم تابع لامره لأنهم من جملة أهواله فان كان مسلما منهم معصومون أو كافرا ذميا فكذلك أو حريبا
فحكمهم حكم أهوال الحربى (قوله) لا زوجته) يؤخذ منه بالاولى حكم زوجة اسير اسلم (قوله)

كافر اعتقه مسلم والتحق بدار الحرب لان الولاء بعد ثبوته واستقراره لا يمكن رفعه بحال بخلاف النكاح (فاذا استرقت) أى حكم برقها بان اسرت اذ هي ترق بنفس الاسر (انقطع نكاحه في الحال) ولو بعد وطء لزال ملكها عن نفسها ذلك الزوج عنها أولى ولحرمة ابتداء ودوام نكاح الامة الكافرة على المسلم (وقيل ان كان اسرها) بعد دخول انتظرت العدة فلعلها تعتق فيها) فيدوم النكاح كالردة ويرد بان الرق نقص ذاتي ينافي النكاح فاشبه الرضاع (ويجوز ارقاق زوجة ذمي) بمعنى انها ترق بنفس الاسر وينقطع نكاحه اذا كانت حرة حادثة بعد عقد الذمة او خارجة عن طاعتها حين عقدها (وكذا عتيقه) الصغير والكبير والعاقل والمجنون (في الاصح) اذا لحق بدار الحرب يجوز استرقاقه لجوازه في سيدة لو لحق بها فهو أولى (لاعتيق مسلم) حال الاسر وان كان كافرا قبله فلا يجوز ارقاقه اذا حارب للمامر ان الولاء بعد ثبوته لا يرتفع (ولا زوجته) الحرية فلا يجوز ارقاقها ايضا (على المذهب) والمعتمد فيها الجواز كزوجة حربي اسلم (واذا سبي زوجان

امراة في دار الحرب يجوز سبيها دون حملها) (قوله عن الارقاق) اخرج غيره لانه لا يزيد على حراصله قريب مسلم اسلم (قوله اعتقه مسلم) اى ولو قبل اسلامه كما يأتى (قوله لان الولاء بعد ثبوته واستقراره) (الخ) هذا مخصوص بولاء المسلم كما افاده شيخ الاسلام في شرح الفصول اسلم اى ويفيده قول المصنف الآتى وكذا عتيقه في الاصح لاعتيق مسلم (قول المتن في الحال) أى حال السبي اهمعنى (قوله ولو بعد وطء الخ) اى ولو كان الاسر بعد الخ (قوله فملك الزوج عنها) اى من الاتفايع بها (قوله اذا كانت حرة الخ) متعلق بجواز الخ وجواب الاشكال اورد هنا عبارة المغنى والاسنى فان قيل هذا يخالف قولهم ان الحربى اذا بذل الجزية عصم نفسه وزوجته من الاسترقاق اجيب بان المراد هناك الزوجة الموجودة حين العقد فتناولها العقد على جهة التبعية والمراد هنا الزوجة المتجددة بعد العقد لان العقد لم يتناولها ويحمل ما هناك على ما اذا كانت زوجته داخلية تحت القدرة حين العقد وما هنا على ما اذا لم تكن كذلك اهـ (قوله اذا لحق) الى قوله ولو الخ به في المغنى الا قوله والمعتد الى المتن (قوله استرقاقه) الانسب ارقاقه (قوله في سيدة) اى في الذمي وقوله فهو اى عتيقه (قول المتن لاعتيق مسلم) اى لا ارقاق عتيق الخ فهو بالجر اهـ عش (قوله حال الاسر) اى للعتيق ظرف مسلم (قوله وان كان) اى المعتق كافر قبله اى الاسر عبارة المغنى سواء كان المعتق مسلما حال الاعتاق ام كافرا ثم اسلم قبل اسر العتيق اهـ (قوله للمامر) اى انفا (قوله ان الولاء) اى لمسلم كما مر (قوله المتن ولا زوجته) اى المسلم هل المراد المسلم الاصلى حتى لا يخالف قوله السابق فيمن اسلم قبل ظفره لا زوجته اسم (اقول) سياتى عن المغنى ما يصرح بكون المراد ذلك وقوله وان كان الى لما في خبر مسلم بل قول الشارح الآتى ومثله في الاسنى كزوجة حربي اسلم كالصريح في إرادة ذلك (قول المتن على المذهب) وهو المعتمد خلافا لمتن كلام الروضة انها بعبارة المغنى وهذا ما صححه في المحرر وهو المعتمد وان كان مقتضى كلام الروضة والشرحين الجواز فانهما سوا في جريان الخلاف بينهما وبين زوجة الحربي اذا اسلم لان الاسلام الاصلى اقوى من الاسلام الطارئ قال ابن كعب ولو تزوج بذمية في دار الاسلام ثم التحقت بدار الحرب فلا تسترق قولا واحدا (قوله والمعتمد فيها الجواز) وفاقا للروض والمنهج وخلافا للنهية

عن الارقاق) اخرج غيره كالقتل لانه لا يزيد على حراصله قريب مسلم (قوله وامتنع ارقاق كافر اعتقه مسلم والتحق بدار الحرب لان الولاء بعد ثبوته واستقراره لا يمكن رفعه بحال) في شرح الفصول لشيخ الاسلام في مبحث الولاء فلو اعتق الكافر كافرا فالتحق بدار الحرب فاسترق ثم اعتقه السيد الثاني فقيل ولاؤه للسيد الاول لاستقراره له اولاً وقيل للثاني لان عتيقه اقرب الى الموت وهو الراجح فقد قال ابن اللبان انه قول الشافعي ومالك وقيل بينهم فافانظر هذا مع تعليل الشارح بقوله لان الولاء بعد ثبوته واستقراره اذ يخص ذلك بولاء المسلم (قوله ويجوز ارقاق زوجة ذمي) قال في شرح الروض واستشكل ما ذكر مما قالوه من ان الحربي اذا عقدت الحرية عصم نفسه وزوجته من الاسترقاق واجيب بان المراد ثم الزوجة الموجودة حين العقد لتناول العقد لها على وجه التبعية وهنا الزوجة المتجددة بعد عقد الذمة لعدم تناولها أو يحمل ما هناك على ما اذا كانت زوجته داخلية تحت القدرة حين العقد وما هنا على ما اذا لم يكن كذلك فقوله الشارح حادثة بعد عقد الذمة اشارة الى هذا الجواب (قوله او خارجة عن طاعتها حين عقدها) بخلاف من كانت تحت الطاعة حينئذ (قوله وكذا عتيقه) انظر هل يرد على التعليل بان الولاء بعد ثبوته واستقراره لا يمكن رفعه بحال او يخص ذلك بعتيق المسلم (قوله حال الاسر الخ) قضيته ان قوله لا زوجته معناه لا زوجة مسلم حالة الاسر فيشمل زوجة كافر اسلم وينافى قوله السابق لا زوجته الخ (قوله ايضا حال الاسر) هذا يدخل عتيق الاسير الذي اسلم لانه مسلم حال اسر العتيق فليتأمل وعبارة الروض وكذا اى تسترق زوجة المسلم لا عتيقه قال في شرحه كافي زوجة من اسلم وعتيقه اهـ (قوله ايضا حال الاسر) اى للعتيق (قوله ولا زوجته) اى المسلم هل المراد المسلم الاصلى حتى لا يخالف قوله السابق فيمن اسلم قبل ظفره لا زوجته (قوله والمعتمد فيها الجواز كزوجة حربي) عبارة المنهج فان رقت انقطع نكاحه كسبي زوجة حرة او زوج حرو رق قال في شرحه وبذلك علم ان نكاحها ينقطع فيها

أو أحدهما انفسخ النكاح (٢٥٢) (ان كانا حرين) وان كان الزوج مسلما بناء على المعتمد السابق لما في خبر مسلم انهم لما

امتنعوا يوم أو طاس من وطء الميسيات المتزوجات نزل والمحضات أي والمتزوجات من النساء إلا ما ملكت أمانكم فحرم الله تعالى المتزوجات إلا الميسيات ومحلها في سبي زوج صغير أو مجنون أو مكلف اختار الإمام رقه فان من عليه أو فادى به استمر نكاحه وخرج بحرين ماله كان أحدهما حرا فقط وقد سبيا أو الحرة وحده وأرقه الإمام فيهما إذا كان زوجا كاملا فيفسخ النكاح لحدوث الرق بخلاف ماله سبي الرقيق وحده لعدم حدوثه كما لو كانا رقيقين (قبل أو رقيقين) فيفسخ أيضا لأنه حدث سبي يوجب الاسترقاق فكان كحدوث الرق والأصح المنع سواء أسبيا أم أحدهما وسواء أسلما أو أحدهما أم لا لأن الرق موجود وإنما انتقل من شخص إلى آخر وهو لا يؤثر كالبيع) وإذا أرق الحربي (وعليه دين) لمسلم أو ذمي أو معاهد أو مستأمن (لم يسقط) لأن له ذمة أو لحربي سقط كالأرق وله دين على حربي وألحق به هنا المعاهد والمستأمن والفرق أنه وإن كان غير ملتزم للأحكام كما في السرقة لكن تأمينه اقتضى أنه يطالب بحقه مطلقا ولا يطالب بما عليه لحربي وفيه نظر والوجه عدم

والغني كما رآنا (قول المتن وإذ أسبى زوجان) أي معاهه مغني (قول المتن أو أحدهما) أي ورق بان كان الزوجة أو الزوج غير كامل أو كاملا وارق أه سم (قول المتن انفسخ النكاح) أي سواء أ كان ذلك قبل الدخول أم بعده أه مغني (قوله وإن كان الزوج) أي قوله نعم في النهاية لا قوله بناء على المعتمد السابق وقوله وفيه نظر والوجه عدم الفرق (قوله وإن كان الزوج مسلما) غاية أي بان أسلم بعد الأسر أو قبله أه عش هذا على معتمد النهاية والغني وأما على معتمد الشارح والروض وشيخ الإسلام فينبغي أن يقال ولو كان إسلامه أصليا (قوله بناء على المعتمد السابق) عبارة الغني ومحل الانفساخ في سبي الزوجة إذا كان الزوج كافرا فان كان مسلما بنى على الخلاف المتقدم هل تسمى أو لا أه (قوله أنهم) أي أصحابه ^{صلى الله عليه وسلم} الغانمين (قوله فحرم الله تعالى المتزوجات إلا الميسيات) فدل على ارتفاع النكاح والألما حلان أه مغني (قوله ومحلها في سبي زوج الخ) أي وحده مبتدأ وخبر ولا يخفى ركة عبارة الغني ومحل الانفساخ في سبي الزوج إذا كان صغيرا أو مجنونا أو كاملا واختار الإمام الخ (قوله أو مكلف) الأول كامل ليخرج الرقيق (قوله وخرج بحرين الخ) لا يخفى ما في التعبير بالخروج المقضي للمخالفة في الحكم وليس كذلك عبارة الغني ثانيهما أي التبيين التقيد بكونهما حرين يقتضي عدم الانفساخ فيهما إذا كان أحدهما حرا والآخر رقيا وليس مرادنا فلو كانت حره ورقيق سيئت وحدها ومعها انفساخ أيضا والحكم في عكسه كذلك أن كان الزوج غير مكلف أو مكلفا وأرقه الإمام أه (قوله وأرقه الإمام الخ) هلا قال ورق أي بان كان غير مكلف أو أرقه الإمام إذا كان الخ وحاصل المسئلة أنه حيث حدث رق أحدهما انفسخ النكاح أه سم (قوله فيهما) أي سبيهما وسبي الحر وحده (قوله بخلاف مالوسي الخ) أي في المفهوم تفصيل أه سم (قوله الرقيق وحده) أي والحر الكامل وحده ولم يرقه الإمام أه سم (قول المتن وإذا رق) كذا في نسخ الشرح بالف واحد بعد الدال وفي النهاية والغني بعدها الفان (قوله أو لحربي سقط) لعدم احترامه مغني وأسنى (قوله كالأرق الخ) أي فانه يسقط أه عش (قوله وألحق به الخ) أي بالحربي في السقوط أه عش (قوله المعاهد الخ) الحاق المعاهد في شرح الروض أه سم (قوله والفرق) أي بين ما هنا حيث الحق في المعاهد والمستأمن بالحربي وما هناك حيث الحق فيه بالذمي (قوله أنه وإن كان) أي المعاهد أو المستأمن وكذا الضمير في قوله أنه يطالب الخ (قوله يطالب) ببناء الفاعل (قوله مطلقا) أي على حربي أو غيره (قوله ولا يطالب) ببناء المفعول (قوله وفيه نظر) أي في الإلحاق والفرق (قوله والوجه عدم الفرق) خلافا للنهاية ووفقا للغني والأسنى عبارتهما ولو كان الدين لحربي على غير حربي ورق من له الدين لم يسقط بل يوقف فان عتق فله وإن مات رقيقا فقي أه (قوله بخلافه على ذمي الخ) أي فلا يسقط أه عش (قوله على ذمي) أي ومعاهد ومستأمن لما مر آتفا (قوله وفيه نظر الخ) ووفقا للنهاية والغني عبارة الأول وفي كل من المقيس والمقيس عليه نظر لظهور الفرق الخ (قوله وفيه نظر الخ) الظاهر أن التنظير في مطالبة

لوسبيا أو كانا حرين وفيما لو كان أحدهما حرا أو الآخر رقيا ورق الزوج بما مر أي بسببه أو أرقاه سواء أسبيا أم أحدهما وكان المسي حرا وإن أومهم كلام الأصل خلافه أه لكن في التقيد بقوله ورق الزوج نظر بان رق الزوجة بان كانت حره وسبيت وحدها أو معه كذلك (قوله أو أحدهما) أي ورق بان كان الزوجة أو الزوج غير كامل أو كاملا وارق (قوله وأرقه) هلا قال ورق أي بان كان غير مكلف أو أرقه الإمام الخ وحاصل المسئلة أنه حيث حدث رق أحدهما انفسخ النكاح (قوله بخلاف مالوسي الخ) أي في المفهوم تفصيل هذه العناية (قوله أيضا بخلاف مالوسي الرقيق وحده) والحر وحده ولم يرقه الإمام (قوله لمسلم أو ذمي) كذا في الروض وقوله أو معاهد زاده في شرحه (قوله وألحق به هنا المعاهد الخ) الحاق المعاهد في شرح الروض (قوله والفرق أنه) كان الهاء للمعاهد والمستأمن فلم يسقط عنه حيث كان الدائن محترما بخلاف ثبوته له غير معهود ففصل قوة محله بين فيه وضعفه (قوله وفيه نظر الخ) الظاهر أن التنظير في مطالبة السيد

لظهور الفرق بين العين بفرض تسليم ماذكر فيها وما في الذمة على انا ان قلنا ملك السيد الدين فلا وجه للتقييد بالعق او بعدم ملكه له فلا وجه للمطالبة والذي يتجه في اعيان ماله ان السيد لا يملكها ولا يطالب بها لان ملكه لرقبته (٢٥٣) لا يستلزم ملكه له بل القياس انها ملك

لبيت المال كاللص الضائع
واما دينه ففضية تنزيلهم
ما في الذم منزلة اعيان
الاموال في نحو الزكاة والحج
وغيرهما انه مثلها هنا ايضا
نعم يتردد النظر فيما اذا عتق
ولم يأخذها الامام هل
يكون احق بهما لان الزوال
لانما كان لاصل دوام الرق
وقد بان خلافه ولا حقه
فيهما لان الرق بمنزلة الموت
في بعض الاحكام فينتقل به
لبيت المال مستقرا كل
محتمل ثم رايتهم صرحوا في
الاقرار بانه لو اقر بعين أو
دين لحربى ثم استرق لم يكن
المقر به لسيده وهو صريح
فيما ذكرته او لا وذكرت
ثم عقب ذلك انه يوقف فان
عتق فله وان مات قفا فهو في
فان قلت كيف يتصور
مطالبة السيد على القول
بها وهو لا يملك جميعه لانه
غنيمة خمسة قلت يتصور
ملكه لملكه بان يسيه ذمى
كما ياتى ولو كان الدين للساني
سقط بناء على ان من ملك
قن غيره وله عليه دين سقط
وفيه تناقض للشيخين ومحل
السقوط فيما يختص بالساني
دون ما يقابل الخس لانه
ملك لغيره وإذالم يسقط
(فيقضى من ماله ان غنم
بعد ارقاقه) تقديمه على

السيد وأما البقاء في الذمة كالودائع فجزوم به حتى في الروض وغيره اه سم (قوله لظهور الفرق الخ)
وهو ان ما في الذمة ليس متعيناً في شيء يطالب به السيد فهو معرض للسقوط بخلاف الودعة اه ع ش (قوله
فيها) اي العين (قوله للتقييد بالعق) كان المراد بعدم العتق اه سم (قوله او بعدم الخ) عطف على
بملك السيد الخ (قوله في اعيان ماله) اي كودائعه اه معنى (قوله انه) اي الدين (قوله مثلها)
اي مثل اعيان الاموال اي فلا يملكه السيد ولا يطالب به (قوله هنا) اي فيما لورق ولدين على ذمى الخ
(قوله أيضا) أي كفاي نحو الزكاة الخ (قوله هل يكون احق بهما الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله
لاصل دوام الخ) الاضافة للبيان (قوله في بعض الاحكام) كقطع النكاح (قوله ثم استرق) اي الحربي
(قوله فيما ذكرته او لا) كانه اراذ بما ذكره عدم ملك السيد وعدم مطالبته وكانه احتزبوا ولا عما جئته من
انها ملك لبيت المال وما فرعه على ذلك من التردد فيما اذا عتق قبل اخذ الامام فليتامل اه سم (قوله
وذكرت ثم) اي في باب الاقرار (قوله عقب ذلك) اي ما صرحوا به من انه لو اقر بعين الخ اي عقب ذكره
(قوله انه يوقف الخ) هذا الذي ذكره ثم عقب ذلك ذكره شيخ الاسلام هنا وهو صريح في عدم ملك السيد
ومطالبته اه سم وذكره المغنى هنا ايضا وهو صريح في عدم مطالبته ببيت المال وانه لو اخذها الامام
ثم عتق يستردهما منه (قوله على القول الخ) اي المرجوح (قوله بها) اي بمطالبة السيد (قوله لانه) اي
الريق اه سم (قوله ولو كان الدين) الى قوله ولم يمتنع منه في المغنى والى قوله ولو استاجر في النهاية لا لقوله ولم
يتمتع اي المتن (قوله فيما يختص بالساني) وهو ما يقابل الاربعة اخماس (قوله لانه ملك لغيره) فلو كان
الساني ذميا سقط الجميع لانه يملك جميعه اه سم (قوله واذالم يسقط) اي دين غير الحربي وهل يحل الدين
المؤجل بالرق فيه وجهان اصحهما انه يحل لانه يشبه الموت من حيث انه ينزل الملك ويقطع النكاح اه معنى
(قول المتن من ماله) هل المراد بماله ما يشمل دينه حيث لم يسقط اه سم والظاهر نعم (قوله تقديمه) اي
للدن (قوله كالوصية) اي كما يقدم الدين على الوصية اه معنى (قوله الى عتقه) اي ويساره اه معنى (قوله واما
اذا غنم) اي ماله و قوله قبل ارقاقه ومعه اي يقبضها فلو اختلف الدائن والمدين واهل الغنيمة في ذلك فينبغي
تصديق الدائن أو المدين لان عدم الغنيمة قبل ارقاقه هو الاصل اه ع ش (قوله لان الغنمين ملكوه) أي
ان قلنا تملك الغنيمة بالحيازة وقوله او تعلق اي بناء على انها تملك بالقسمة وهو الراجح قاله ع ش وكلام
المغنى والاسنى صريح في ان الاول في القبلي والثاني في المعية وهو الظاهر (قوله بعينه) اي بعين المال وحق
صاحب الدين كان في الذمة اه معنى (قول المتن ولو اقترض الخ) عبارة المنهج ولو كان لحربي على مثله دين
معاوضة ثم عصم احدهما باسلام او امان مع الاخر او دونه لم يسقط وخرج بالمعاوضة دين الاتلاف ونحوه

وأما البقاء في الذمة كالودائع فجزوم به حتى في الروض وغيره (قوله للتقييد بالعق) كان المراد بعدم
العتق (قوله فيما ذكرته او لا) كان المراد بما ذكره او لا عدم ملك السيد وعدم مطالبته وكانه احتزبوا ولا
عما جئته من انها ملك لبيت المال وما فرعه على ذلك من التردد فيما اذا عتق قبل اخذ الامام فليتامل (قوله
وذكرت ثم عقب ذلك) هذا الذي ذكره ثم عقب ذلك ذكره شيخ الاسلام هنا فانه عقب قول الروض فان
استرق وله دين على مسلم او ذمى لم يسقط كوديعته قال ما نصه فيوقف فان عتق فله وان مات رقيقا فاه
وهو صريح في عدم ملك السيد ومطالبته (قوله لانه) اي الرقيق (قوله ولو كان الدين للساني سقط) كما رجحه
في الروض من زيادته (قوله بناء على ان من ملك قن غيره الخ) يمكن الفرق فليتامل (قوله لانه ملك لغيره)
فلو كان الساني ذميا سقط الجميع لانه يملك جميعه (قوله فيقضى من ماله) هل المراد بماله ما يشمل دينه حيث
لم يسقط (قوله ولو اقترض حربي من حربي الخ) عبارة المنهج ولو كان لحربي على مثله دين معاوضة ثم عصم
احدهما اي باسلام او امان مع الاخر او دونه لم يسقط اه قال في شرحه وكالحربي مع مثله اذا عصم

الغنيمة كالوصية وان حكم بزوال ملكه بالرق كما يقضى دين المرتد وان حكم بزوال ملكه بالردة اما اذا لم يكن له مال فيبقى في ذمته الى عتقه
واما اذا غنم قبل ارقاقه او معه فلا يقضى منه لان الغنمين ملكوه او تعلق حتمهم بعينه فكان اقوى (ولو اقترض حربي من حربي)

أو غيره (أو اشترى منه) شيئا أو كان له عليه دين معاوضة غير ذلك (ثم أسلما) أو أحدهما (أو قبلا) أو أحدهما (جزية) أو أمانا معا أو مرتبا ولم يمتنع منه وهما حريان قاصدا الاستيلاء عليه (دام الحق) الذي يصح طلبه لالتزامه بعقد صحيح بخلاف نحو خمر وخنزير (ولو اتلف) حربي (عليه) أي الحربي شيئا أو غصبه منه في حال الحراية (فأسلما) أو أسلم المتلف (فلا ضمان في الاصح) لأنه لم يلتزم شيئا بعقد حتى يستدام حكمه ولأن الحربي لو اتلف مال مسلم أو ذمى لم يضمنه فأولى مال الحربي ولو استاجر مسلم مال حربي أو نفسه لم تبطل برقه أو قهر حربي دأته أو سيده أو عتيقه أو وزوجه ملكه وكذا بعضه فيعتق عليه (والمال) أو الاختصاص (المأخوذ) أي الذي أخذه مسلمون (من أهل الحرب) وليس لمسلم والا لم يزل ملكه بأخذهم له قهرامته فعلى من وصل إليه ولو بشرأه إليه (قهر) لهم حتى سلوه أو جلو عنه (غنيمة) كما مر مبسوطة في بابها وأعادها هنا توطئة لقوله (وكذا ما أخذه واحد) مسلم (أو جمع) مسلمون (من دار الحرب) أو من أهلها ولو يبلدنا حيث

كالغصب فيسقط وكالحربي مع مثله إذا عصم أحدهما الحربي مع المعصوم إذا عصم الحربي في حكمي المعاوضة والاتلاف اه سم أي فيسقط في الثاني دون الاول (قوله أو غيره) من مسلم أو ذمى أو معاهد أو مستامن (قوله شيئا) أي مالا اه معنى (قوله دين معاوضة غير ذلك) كعقد صداق اه نهاية (قوله) ولم يمتنع منه (أي المديون من الدين وأدائه) (قوله وهما حريان) خرج مالو كان أحدهما غير حربي وفيه نظر إذا كان ذلك الغير هو الممتنع قاصدا الاستيلاء عليه إلا أن يقال غير الحربي لا يسلم له الجميع كالغنيمة اه سم وقوله غير الحربي أي المسلم بخلاف الذمى ونحوه فيسلم له الجميع (قوله قاصدا الخ) حال من فاعل يمتنع (قوله الذي يصح) إلى قوله أو قهر حربي في المغنى (قوله لالتزامه الخ) أفهم أن ما افترضه المسلم أو الذمى من الحربي يستحق المطالبة به وإن لم يسلم لالتزامه بعقد اه عش أي ما لم يمتنع المسلم أو الذمى منه قاصدا الاستيلاء عليه كما مر عن سم انفا (قوله بخلاف خمر وخنزير) أي ونحوهما تماما يصح طلبه اه معنى (قول المتن ولو اتلف عليه الخ) قال في الكنزيعي كان عليه دين لاتلاف ونحوه كالغصب اه سم وقد مر مثله عن المنهج (قوله حربي) أي أو غيره كما مر عن المنهج (قول المتن فأسلما) أو قبلا الجزية اه معنى أو قبلها المتلف أو حصل لها أو للتلف امان كما مر عن المنهج (قوله أو أسلم المتلف الخ) في شرح الروض أي والمنهج وكاسلامهما اسلام أحدهما وتقييد الاصل باسلام المتلف لبيان محل الخلاف اه سم (قوله المتلف) أي أو الغاصب اه معنى (قوله مسلم) أو ذمى اه معنى أي أو معاهد أو مستامن (قوله مال حربي) أي كداره (قوله لم تبطل) أي الاجارة فكان له استيفاء مدته إلا أن منافع الاموال مملوكة ملكا تاما مضمونة باليد كإعيان الاموال اه معنى (قوله برقه) أي أو بغنم ماله اه معنى (قوله ملكه) قال في شرح الروض وإن كان المقهور كاملا قال الامام ولم يعتبروا في القهر قصد الملك وعندى لا بد منه فقد يكون القهر للاستخدام أو غيره ولا يميز اه سم وفي الروض مع شرحه ايضا ويطل الدين في الاولى والرق في الثانية والنكاح في الثالثة اه (قوله وكذا بعضه) أي من أصله وفرعه (قوله أو الاختصاص) إلى قوله خلافا لما رجحه في النهاية إلا قوله ومن ثم إلى فإن كان وقوله ثم إلى ويظهر (قوله أي الذي أخذه المسلمون) سيد كر محترزه (قوله وليس لمسلم) ينبغي ولا ذمى اه سم بل ينبغي أن المراد بالمسلم غير الحربي فيشمل المعاهد والمستامن ايضا (قوله والا) أي بان كان لمسلم لم يزل ملكه أي ملك المسلم عنه اه عش (قوله رده اليه) وعن هذا ما وقع السؤال عنه من أن جماعة من أهل الحرب استولوا على مركب من المسلمين وتوجهوا إلى بلادهم فاشترأها منهم نصراني ودخل بها إلى بلاد الاسلام ففر فها من أخذت منه وثبتت ببينة فتؤخذ من يده وتسلم لصاحبها الاصل ولا مطالبة للحربي على مالها بشيء لبقائها في ملكه أمالو تلفت بيد الحربي فلا ضمان عليه اه عش (قوله توطئة الخ) عبارة المغنى لضرورة التيسيم الدال عليه قوله وكذا الخ (قول المتن) وكذا ما أخذه واحدا وجمع من دار الحرب الخ) أي ولم يدخلها بأمان اه معنى وروض (قوله أو اختلاسا) كان في أصل التحفة عقبه أو سوما وتابعه

أحدهما الحربي مع المعصوم إذا عصم الحربي في حكمي المعاوضة والاتلاف اه (قوله ثم أسلما أو أحدهما) قال في الكنز لو لم يسلم أحدهما ونجا كوا إلى النجاء خلاف الحكم بينهم عند الترافع اليها والأفلا تعرض لهم اه (قوله أو قبلا جزية) أي أو أمانا كما يستفاد من عبارة المنهج بالهامش (قوله وهما حريان) خرج مالو كان أحدهما غير حربي وفيه نظر إذا كان هو الممتنع قاصدا الاستيلاء عليه إلا أن يقال غير الحربي لا يسلم له الجميع كالغنيمة (قوله ولو اتلف عليه) قال الاستاذ في الكنزيعي كان عليه دين لاتلاف ونحوه كالغصب اه (قوله فأسلما أو أسلم المتلف الخ) في شرح الروض وكاسلامهما اسلام أحدهما وتقييد الاصل باسلام المتلف لبيان محل الخلاف اه (قوله أو قهر حربي دأته أو سيده أو عتيقه أو وزوجه ملكه) قال في شرح الروض وإن كان المقهور كاملا ثم قال قال الامام ولم يعتبروا في القهر قصد الملك وعندى لا بد منه فقد يكون القهر للاستخدام أو غيره اه (قوله وليس لمسلم) ينبغي ولا ذمى (أو سوما) قال في

(أو وجد كهيئة اللقطة) بما

يظن أنه لكافر فأخذ فالكل غنيمة خمسة أيضا (في الاصح) لان تقريره بنفسه قائم مقام القتال ومن ثم لو أخذه سوما ثم هرب أو جحده اختص به ويوجه بأنه لما لم يكن فيه تقرير لم يكن في معنى الغنيمة فان كان المأخوذ ذكرا كاملا تخير الامام فيه أماما أخذه ذمى أو ذميون كذلك فانه مملوك كله لأخذه (فان أمكن كونه) أى الملتقط (لمسلم) ثم تاجر أو مقاتل مثلا ويظهر أن امكان كونه لذمى كذلك (وجب تعريفه) سنة ما لم يكن حقيقا فدونها كلقطة دار الاسلام خلا لما رجحه البلقيني انه يكتفى بلوغ التعريف إلى من ثم من المسلمين وبعد التعريف يكون غنيمة (فرع) كثر اختلاف الناس وتأليفهم في السرارى والارقاء المجلوبين وحاصل معتمد مذنبنا فيهم ان من لم يعلم كونه من غنيمة لم تخمس يحل شراؤه وحاصل التصرفات فيه لاحتمال ان أسره البائع له أو لآخرى أو ذمى فانه لا تخمس عليه وهذا كثير لا نادر فان تحقق ان أخذه مسلم بنحو سرقة أو اختلاس لم يجز شراؤه

في النهاية وكتب عليه المحشى بأنه مخالف للروضة أو كان له لم يقف على ما وقع في التحفة من الاصلاح اه سيد عمر (قول المتن أو وجد كهيئة اللقطة) أى أو لم يؤخذ سرقة بل كان هناك اى في دار الحرب مال ضائع وجد كهيئة اللقطة فأخذه شخص بعد علمه أنه لكافر فانه غنيمة على الاصح المنصوص واما المروءون الذى للحرى عند مسلم أو ذمى والمؤجر الذى له عندا أحدهما إذا انفك الزهن أو انقضت مدة الاجارة فهل هو فى ما وغنيمة فوجهان اشبههما كما قال الزركشى الثانى اه معنى (قوله) بما يظن أنه لكافر) اى وان توهم أنه لمسلم كما هو قضية الظن فانظره مع قول المصنف الا فى فان أمكن كونه لمسلم وعبارة الجلال اى والمغنى بما يعلم انه لكافر اه رشيدى (قوله فى الاصح) والثانى هو لمن أخذه خاصة وادعى الامام الاتفاق عليه (تنبه) يستثنى من ذلك ما إذا كان سبب الوصول إلى اللقطة فى دار الحرب هو وبهم مناخو فانما من غير قتال فانها فيه قطعاً واما إذا كان بقتالناهم فهو غنيمة قطعاً اه معنى (قوله) اختص به) ولا تخمس اه اسنى (قوله) ويوجه (الخ) قضية ان لقطة دارنا إذا علم اخذها انها لحرى دخل دارنا بلا أمان منا يختص بها فلا تخمس فليراجع ثم رأيت قال الروض مع شرحه ولو دخل صبي أو امرأة أو مجنوناً أو خشي منهم بلادنا فأخذه مسلم أو اخذ ضالة لحرى من بلادنا كان المأخوذ فينا لانه مأخوذ بلا قتال ومؤنة اه وهذا يفيد ان تلك اللقطة فى (قوله) فان كان المأخوذ (الخ) راجع إلى ما بعد وكذا امتنا وشرحا (تخير الامام فيه) هذا صريح فى انه لا يرق بمجرد اخذه وقهره بخلاف ما لوقهره حربى كما تقدم سم عبارة الروض مع شرحه أو دخلها اى بلادنا رجل حربى فأخذه مسلم فغنيمة لان لا أخذه مؤنة تخير الامام فيه فان استرقه كان الخس لاهله والباقي لمن أخذه بخلاف الضالة للمار اه (قوله) أماما أخذه ذمى (الخ) أى سواء كان معنا أو وحده دخل بلادهم بأمان أو غيره غش وفي التعميم الثانى توقف فليراجع (قوله) كذلك) دخل فيه السرقة لكنه ذكر فى باب اللقيط ما قد يخالف ذلك فيها فانه قال فى قول المنهاج ولو سباه ذمى (الخ) وخرج بسياه فى جيشنا نحو سرقة له فان قلنا يملكه كله فكذلك او غنيمة وهو الاصح فهو مسلم لان بعضه للمسلمين اه الا ان يفرق بين ما هو مال فى الحال وما لا يصير مالاً الا بالاخذ فليحرر ويراجع اه سم وعبارته هناك بعد كلام وقد اوردت على مر لم كان سبي الذمى مملوكه ومسروقة غنيمة كما أفاده ما سمعته مع أن كلا استيلا قهرى فاجاب بما لم يتضح اه (قوله) فانه مملوك (الخ) لو كان المأخوذ ذكرا كاملا هل يرق اه سم (اقول) ظاهره نعم (قوله) ثم) اى فى دار الحرب (قوله) ويظهر ان امكان كونه لذمى (الخ) هل وان كان قاطنا ثم بان عقدت له الذمة بدار الحرب اه سم (اقول) ظاهر اطلاقه نعم (قوله) سنة) إلى الفرع فى المغنى (قوله) فدونها) اى فان كان حقيقا عر فبحسب ما يليق به اه نهاية (قوله) خلا لما رجحه البلقيني (الخ) عبارة المغنى واعتمد البلقيني ما قاله الامام ونقله عن نص الامم فى سير الوادى وقال أنه خارج عن قاعدة اللقطة فتستثنى هذه من إطلاق تعريف اللقطة سنة فى غير الحقيقى وقال الاذرى الظاهر عدم الفرق بين هذه وبين لقطة دار الاسلام فى التعريف اه وهذا هو الظاهر (قوله) كثر اختلاف الناس) إلى المتن فى النهاية لإفوله لجوازه عند الأئمة إلى نعم (قوله) إن لم يعلم (الخ) بيناه الفاعل أو المفعول وظاهره ان ظن كونه منها (قوله) البائع له) اى مثلاً (قوله) فانه) اى من أسره حربى أو ذمى (قوله) وهذا كثير (الخ) اى كونه أسره البائع له أو لآخرى (قوله) بنحو سرقة (الخ) اى بما فيه تعزير

الروض وشرحه كالروضة وان أخذه على وجه السوم ثم حجزه أو هرب فهوله ولا تخمس اه فليتأمل ما قاله الشارح (قوله) تخير الامام فيه) صريح فى انه لا يرق بمجرد اخذه وقهره بخلاف ما لوقهره حربى كما تقدم (قوله) أماما أخذه ذمى أو ذميون كذلك فانه مملوك كله لأخذه) دخل فى قوله كذلك السرقة لكن ذكر فى باب اللقيط ما قد يخالف ذلك فيها فانه قال فى قول المنهاج ولو سباه ذمى لم يحكم بالاسلام فى الاصح وخرج بسياه فى جيشنا نحو سرقة له فان قلنا يملكه كله فكذلك أو غنيمة وهو الاصح فهو مسلم لان بعضه للمسلمين اه الا ان يفرق بين ما هو مال فى الحال وما لا يصير مالاً الا بالاخذ فليحرر ويراجع (قوله) فانه مملوك (الخ) لو كان المأخوذ ذكرا كاملا هل يرق (قوله) ويظهر ان امكان كونه لذمى كذلك) هل وان كان قاطنا ثم

الأعلى الضيف انه لا يخمس عليه فقول جمع متقدمين أظاهر الكتاب والسنة والاجماع على منع وطء الرراى المجوبة من الروم والهند والترك إلا ان ينصب من يقسم الغنائم ولا حيف بتعين حمله على ما علم ان الغنائم له المسلمون وانه لم يسبق من امرهم قبل الاغتنام من اخذ شيئا فهو له لجوازه عند الأئمة الثلاثة وفي (٢٥٦) قول للشافعى بل زعم التاج الفزارى انه لا يلزم الامام قسمة الغنائم ولا تخميسها وله

أن يحرم بعض الغانمين لكن رده المصنف وغيره بانه مخالف للاجماع وطريق من وقع يده غنيمة لم تخمس ردها لمستحق علم ولألا فللغنائم كاللصانع أى الذى لم يقع اليأس من صاحبه ولألا كان ملك بيت المال فلن له فيه حق الظفر به على المعتمد ومن ثم كان المعتمد كما مر أن من وصل له شيء يستحقه حل له اخذه وإن ظلم الباقر نعم الورع لمريد التسرى ان يشتري ثانيا من وكيل بيت المال لان الغالب عدم التخميس والياس من معرفة مالكمها فتكون ملكا لبيت المال (وللغانمين) ولو أغنياء وبغير إذن الامام سواء من له سهم او رضى لا الذى كما اعتمده البلقينى (التبسط) أى التوسع (في الغنيمة) قبل القسمة واختيار التملك على سبيل الاباحة لا الملك فهو مقصور على انتفاعه كالضيف لا يتصرف فيما قدم اليه إلا بالاكل نعم له ان يضيف به من له التبسط وإفراضه بمنزله منه بل ويبيع المطعوم بمنزله ولا ربا فيه لانه ليس

بنفسه كأخذ لقيطهم (قوله لا على الضيف الخ) أى مقابل الأصح فى المتن (قوله بتعين حمله) أى قول ذلك الجمع (قوله على ما علم) الأولى من (قوله من اخذ شيئا فهو له) مراد اللفظ فاعل لم يسبق (قوله لجوازه) أى القول المذكور واختصاص كل بما اخذه بذلك القول عند الأئمة الخ اه رشيدى (قوله وله) أى الامام (قوله من وقع يده غنيمة الخ) أى هدية او شراء او غيرهما (قوله لم تخمس) أى يعلم انها لم تخمس اخذان اول كلامه (قوله لمستحق علم) أى ان علم من يده الغنيمة استحقاقها (قوله ولا الخ) أى وإن لم يعلم من يده الغنيمة مستحقها فإيردها للقاضى العدل (قوله أى الذى الخ) تقييد للمال الصانع (قوله ولا) أى وإن ايس من معرفة صاحب المال الصانع (قوله ان من وصل له شيء) أى من بيت المال بأى طريق كان (قوله وإن ظلم الباقر) أى من المستحقين (قوله نعم الخ) استدراك على قوله وحاصل معتمد مذهبا للخ (قوله الورع لمريد التسرى) ظاهره ولو كان من المستحقين لما فى بيت المال (قوله ان يشتري ثانيا) أى بمن ثانياً غير الذى اشتري به أولا ويشترط ان يكون ثمن مثلها اه ع ش (قوله فتكون ملكا لبيت المال) أى ككل ما ايس من معرفة مالكمها اه رشيدى (قوله ولو أغنياء) الى قوله ونازع البلقينى فى النهاية لا لقوله الا الذى الى المتن وقوله رواه البخارى (قوله ولو أغنياء) اخذه من قول المصنف الآتى والصحيح انه لا يختص الجواز اخ ع ش (قوله وبغير إذن الامام) الى قول المتن وعلف فى المغنى لا لقوله الا الذى الى المتن (قوله سواء من له سهم او رضى) هذا التعميم قصد به التقييد فخرج به من لا سهم له ولا رضى كالذى المستاجر للجهاد والمسلم المستاجر لما يتعلق به كخدمة الدواب فليس لهم التبسط اه ع ش (قوله الا الذى الخ) خلافا للنهاية والمغنى (قوله فهو مقصور على انتفاعه) هل من انتفاعه لطعام خدمة المحتاج اليهم لنحو ابية المنصب الذين حضروا بعد الواقعة اه رشيدى اقول وقول المصنف الآتى وان لا يجوز ذلك لمن لحق الجيش بعد الحرب والحيازة شامل لهم فليس ذلك منه (قوله نعم له) أى للغانم (قوله منه) أى من المغنم (قوله وإنما هو) أى ذلك البيع (قوله كتناول الضيفان لقمة الخ) أى وهو جائز اه ع ش (قوله بلقمتين) أى بدلهما (قوله ومطالبته) أى الدائن من المقرض والبائع المديون من المقرض والمشتري (قوله بذلك) أى العوض (قوله من المغنم) أى الغنيمة (قوله مالم يدخلا دار الاسلام) أى فان دخلاها سقطت المطالبة اه ع ش زاد المغنى وكذا لو فرغ الطعام سقطت المطالبة (قوله ويؤخذ منه) أى من قولهم مالم يدخلا الخ (قوله انه) أى المديون (قوله وفائده) أى الدفع (انه) أى الدائن (قوله احق به) أى بالمدفوع لحصوله فى يده اه مغنى (قوله ولا يقبل منه مملكة) الضمير الاول للبائع وما بعده المشتري المفهوم من الكلام اه رشيدى وعبرة ع ش قوله ولا يقبل أى المقرض أى لا يجوز وقوله منه أى المقرض اهو الاول ولإرجاع الضمير الاول للدائن الشامل للبائع والمقرض وما بعده للمدين الشامل للمشتري والمقرض (قوله ولا اثم الخ) قال الزركشى وينبغي ان يقال به فى علف الدواب وهو ظاهر مغنى واسنى (قوله وضمنه) أى الزائد على حاجته (قوله كما لو اكل) أى من له التبسط فوق الشبع أى لزمه بدله اه مغنى والمصدق فى القدر هو الآخذ والاكل مالم تدل القرائن على خلافه لان الاصل عدم الضمان اه ع ش (قول المتن وما يصلح) ببناء المفعول (قوله كزيت وسمن وعسل وملح ولحم الخ) ولو قال كلحم ليكون ذلك مثالا لما يصلح به اكلان اولى اه مغنى (قوله لالنحو طيره) من النحو الدواب الغير المحتاج اليها فى الحرب على ما باتى اه ع ش عبارة المغنى ولحم لا للكلاب وبازات وشحم لا للدهن الدواب

يباح حقيقيا وإنما هو كتناول الضيفان لقمة بلقمتين فأكثر ومطالبته بذلك من المغنم فقط مالم يدخلا دار الاسلام وإنما ويؤخذ منه أنه بعد الطلب يجبر على الدفع اليه من المغنم وفائده انه يصير احق به ولا يقبل منه ملكه لان غير المملوك لا يقابل بمملوك (باخذ) ما يحتاجه لأكثر منه والأثم وضمنه كما لو اكل فرق الشبع سواء أخذ (القوت وما يصلح به) كزيت وسمن (ولحم وشحم) لنفسه لالنحو طيره

(و) كل (طعام يعتاد اكله عموماً) اى على العموم كما باصله لفعل الصحابة رضى الله عنهم لذلك رواه البخارى ولان دار الحرب مظنة لعزة الطعام فيها وخرج بالقوت وما بعده غيره كمر كوب وملبوس نعم لان اضطر لسلح يقاتل به او نحو فرس يقاتل عليها اخذه بلا اجرة ثم رده ويعموماً ما ينذر الاحتياج اليه كسكر وفانيدود واء فلا ياخذ شيئاً من ذلك فان احتاجه فبالقيمة او يحسبه من سهمه (وعلف) ضبطه شارح بفتح اللام وشارح بسكونها فعلى الاول هو معطوف على القوت وتبنا وما بعده احوال منه بتقدير (٢٥٧) الوصفية وعلى الثانى معطوف على اخذ

وتبنا وما بعده معموله (الدواب) التى يحتاجها للحرب او الحمل ولان تعددت دون الزينة ونحوها (تبنا) وشعير او نحوهما) كقول لان الحاجة تمس اليه كؤونة نفسه (وذبح) حيوان (ما كول للحمة) اى لا كل ما يقصد اكله منه ولو غير لحم ككشر وشحم وجلد ولان تيسر بسوق للحاجة اليه ايضا نعم ينبغي في خيل الحرب المحتاج اليها فيمنع ذبحها بدون اضطرار لان من شأنه اضعافنا ونازع الملقين في ذبح الماكول بان قضية خبر البخارى منعه وهو اصاب الناس الجوع فاصبنا ابلًا وغنما وكان صلى الله عليه وسلم في اخريات الناس فمجلوا وذبحوا ونصبوا القدور فامر صلى الله عليه وسلم بالقدور فاكفت ثم قسم فعدل عشرين الغنم بغير ويرد بان هذه واقعة فعلية محتملة انهم ذبحوا زائد على الحاجة فانهم صلى الله عليه وسلم بذلك ويدل له قول الراوى عجلوا وذبحوا وحيث لا دليل فيها ويجب رد جلده الذى لا يؤكل معه

ولانما يجوز ذلك لالاكل اه (قول المتن وكل طعام يبتاد) اى للادى معنى ومنهج (قوله اى على العموم الخ) يمكن ان يرجع على قول المصنف عمر ما به يتوهم انه تميز وهو فاسد سواء كان تمييز مفرد او نسبة فتأمل اه سم عبارة ع ش اى فبر منصرف بنزع الخافض اه (قوله) ولان دار الحرب الخ) قال الامام ولو وجدنى دارهم سوفاقا وتمكن الشراء جاز التنبسط ايضا الخافض لدارهم فيه بالسفر فى الرخص وقضيته انالو جاهدناهم في دارنا امتنع التنبسط ويجب حمله كما قال شيخنا على محل لا يعز فيه الطعام اه معنى وفى النهاية ما يوافقه (قوله نعم لان اضطر لسلح الخ) ولان احتاج الى الملبوس لبردا وحر البسه الامام له إما بالاجرة مدة الحاجة ثم يرد له الى المغنم او يحسبه عليه من سهمه معنى وروض مع شرحه (قوله ثم رده) فان تلف فالاقرب انه لا يضمنه لان التلف لمصلحة القتال اه ع ش (قوله او يحسبه) بابه نصر كافى المختار اه ع ش (قوله فعلى الاول) اى فتح اللام (قوله بتقدير الوصفية) كان مقصوده انها جوامد فتقول بالمشتقات كان يجعل التقدير مسمى بن الخ اه سم عبارة ع ش اى بناء على انه متى وقع الحال جامداً اول بمشتق قال الاشئنى وفيه تكلف ولا فلهذا ونحوه لا يحتاج الى تاويل اه وعبارة كافية ابن الحاجب مع شرحه للفاضل الجامى وكل ما دل على هيئة اى صفة سواء كان الدال مشتقا او جامداً اصح ان يقع حالاً من غير ان يقول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على الجمهور حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل الجامد بالمشتق اه (قوله وعلى الثانى) اى الى قوله نعم فى المغنى بسكون اللام (قوله التى يحتاجها للحرب) اى كالفرس (قوله او الحمل) اى حمل سلاحه ونحوه (قوله ونحوها) اى الفرج كفهود ونمور فليس له علفها من مال الغنمية قطعاً اه معنى (قوله وان تيسر بسوق) هذه الغنمة معتبرة في غير ذبح الحيوان ايضا (قوله فى خيل الحرب) اى خيل مسمى الغنمية للحرب بخلاف ما لا تصلح له كالكسيرا ع ش (قوله منع ذبحها الخ) وان ذبحها بدون اضطرار فلعل الاقرب عدم الضمان وليراجع (قوله وهو) اى خبر البخارى (قوله ويرد) اى نزاع الملقين (قوله بان هذه) اى ما تضمنه خبر البخارى (قوله فانهم) من التنايب اى لا مهم بذلك اى بالامر باكفاء القدور (قوله ويدل له قول الراوى عجلوا) فى دلالة نظر اه سم (قوله فيها) اى فى تلك الواقعة (قوله ويجب) الى قوله كما قاله فى المغنى الى قول المتن فى الاصح فى النهاية الا قوله اى الذى الى والعنب وقوله وعلى الاول الى المتن (قوله فلا يجوز) اى ويضمن قيمة المذبح حيا اه ع ش (قوله فى الفانيد) هلا زادو السكر (بان تناول الحلوى غالب) اى فجاز تناولها ولو كانت من الفانيد وهو كذلك كما يقتضيه ان الملاحظ فى الجواز كثرة التناول وفى المنع نذوره فليتأمل سيد عمر (قوله وذلك) توجيه لقول المصنف والصحيح الخ وقوله لان ذلك اى ما ذكر من الفاكهة ونحوها ع ش ورشيدى (قوله والعنب) عطف على العسل (قوله لاجل) الى قوله كذا عبر به فى المغنى بان عقدت له الذمة بدار الحرب (قوله اى على العموم) يمكن ان يرجع على قول المصنف عموماً ما به يتوهم انه تميز وهو فاسد سواء كان تمييز مفرد او نسبة فتأمل وقد اوضحناه بها مش المتن (قوله بتقدير الوصفية) كان مقصوده انها جوامد فتقول بالمشتقات كان يحمل التقدير مسمى بن الخ فليتأمل (قوله ويدل له قول الراوى عجلوا) فى دلالة نظر

(٣٣ - شروانى وابن قاسم - تاسع) عادة الى المغنم وكذا ما اتخذته منه كسقاء وحذاء ولان زادت قيمته بالصنعة لوقوعها هدرًا بل لان نقص بها واستعمله لزمه النقص او الاجرة اما اذا ذبحه لاجل جلده الذى لا يؤكل فلا يجوز وان احتاجه لنحو خوف ومداس (والصحيح جواز الفاكهة) رطها وبابسها والحلوى كما قاله صاحب المذهب وظاهره انه لا فرق بين ما من السكر وغيره لكن ينافيه ما مر فى الفانيد اذ هو عسل السكر المسمى بالمرسل كما مر فى الرابا لان يفرق بان تناول الحلوى غالب والفانيد نادر كما هو الواقع وذلك لان ذلك قد يحتاج اليه لاشتهائه طبعاً وقد صح ان الصحابة كانوا ياخذون العسل اى الذى من النحل اذ هو المراد منه حيث اطلق والعنب (و) الصحيح انه (لا يجب قيمة المذبح)

لاجل نحو لمحله كالاتيجب قيمة الطعام (و) الصحيح (انه لا يختص الجوز بمحتاج إلى طعام و علف) بفتح اللام بل يجوز اخذ ما يحتاج اليه منها إلى وصول دار الاسلام وإن كان معه لورود الرخصة بذلك من غير تفصيل نعم إن قل الطعام وازد حرموا عليه اثر الامام به ذوى الحاجات وله التزود لمسافة بين يديه كذا عبروا به و ظاهره أنه لا يتزود لما خلفه في رجوعه منه إلى دارنا والذي يتجه أن له ذلك أيضاً وأن التعبير بذلك مجرد تصوير أو للغالب (و) الصحيح (أنه لا يجوز ذلك لمن لحق الجيش بعد الحرب والحيازة) لانه أجنى عنهم كغير الضيف مع الضيف وقضية عبارته كاصله والروضة جواز له من لحق بعد الحرب (٢٥٨) وقبل الحيازة أو معها وقضية العزير وتبعه الحاوى انه لا يستحق وعلى الاول يفرق بينه وبين عدم استحقاقه للغنيمة

وبين عدم استحقاقه للغنيمة بان التبسط امر تافه فسومح فيه ما لم يسامح فيها ثم رايت شيخنا فرق بذلك (و) الصحيح (أن من رجع إلى دار الاسلام) ووجد حاجته بلا عزة وهى ما في قبضتنا وإن سكنها اهل ذمة او عهد (ومعه بقية لزومه ردها إلى المغمى) أى محل اجتماع الغنائم قبل قسمتها وفى الصحاح أن المغمى باقى بمعنى الغنيمة وتصح ارادته هنا لانها المال المغموم فاتضح صنيع من فسر به المحل ومن فسر به المال وذلك لتعلق حق الجميع وبه قد زالت الحاجة اليه ما بعد قسمتها فيزدل الامام ليقسمه ان امكن والارادة للمصالح (و) موضع التبسط دارهم) أى الحريين لانها محل العزة أى من شأنها ذلك فلا ينافى حله ولو مع وجوده ثم للبيع فاذا رجعوا لدارنا وتمكنوا من الشراء امسكوا وخرج بدارهم دارنا لكن اعتمد البلقيني قول القاضى لو كان الجهاد بدارنا ولم يتيسر شراء

(قوله لاجل نحو لمحله) وخرج به ما لو ذبحه الاحتياج لجلده فتجب قيمته اه ع ش أى كامر (قوله آثر الامام) أى وجوبها ع ش (قوله ذوى الحاجات) وعليه فلو اخذ غير ذوى الحاجة فالأقرب انه لا يضمه برده له اه ع ش (قوله لمسافة بين يديه) قد يقال ما بين يديه ما يقطع في المستقبل فيشمل ما خلفه سم وهو كذلك سيد عمر ورشيدى (قوله في رجوعه منه) أى من سفره (قول المتن ذلك) أى التبسط المذكور اه مغنى (قوله لانه اجنى) إلى قوله وعلى الاول فى المغنى (قوله وقضية العزير وتبعه الحاوى الخ) وهو المعتمد هنا يقو مغنى (قوله وعلى الاول) أى الجواز (قوله بينه) أى بين استحقاقه للتبسط (قوله فيها) أى الغنيمة (قوله ووجد حاجته الخ) مفهومه انه إذا لم يجدها لم يلزمه الرد اه سم (قوله وهى) إلى المتن فى المغنى (قول المتن لزومه ردها الخ) أى ما لم تكن تافهة اه ع ش (قوله قبل قسمتها) متعلق بلزومه الخ وسيد كر محترزه (قوله لارادته) أى معنى الغنيمة اه ع ش (قوله وذلك) أى لزوم الرد (قوله به) أى بالباقي مما تبسط به (قوله فيرد) أى الباقي (قوله إن امكن) أى قسمته بان كان كثيراً اه مغنى (قوله والارادة للمصالح) أى جعله الامام فى سهم المصالح قال الامام ولا ريب أن إخراج الخمس منه ممكن وإنما هذا فى الاربعة أثمان اه مغنى (قوله أى الحريين) إلى التنبيه فى المغنى (قوله حله) أى التبسط (قوله ولو مع وجوده) أى الطعام ثم أى فى دار الحريين (قوله وتمكنوا من الشراء) أى بلا عزة اخذوا مرفقاً ليراجع اه رشيدى (قوله جاز التبسط) أى بحسب الحاجة اه مغنى (قوله فى غير دارهم كخراب دارنا) لعل الاولى اسقاط لفظه فى عبارة المغنى محل الرجوع اه (قوله وهو ما يجدون فيه الطعام الخ) فلو لم يجدوا فيها ذلك فلا اثر له فى منع التبسط فى الاصح لبقاء المادى اه مغنى (قوله والوصول) مبتدأ خبره قوله كخ الخ لنحو اهل هدية فى دارهم الاخصر لدارنا نحو اهل هدية عبارة المغنى وكدار الاسلام بدار اهل ذمة او عهد لا يمتنعون من معاملتنا اه (قوله ولم يمتنعوا) الجملة حال من نحو اهل هدية (قوله كخ) أى كالوصول (قوله لانه مفاد ذلك ان الوصول لدار الاسلام موجب لرد ما بقى) لا يخفى ما فى هذا الكلام لان ما يفيد إيجاب الرد يفيد منع الاخذ قطعاً إذ يلزم قطعاً من إيجاب الرد منع الاخذ ولا يتصور مع إيجاب الرد جواز الاخذ (قوله ح) إلى قوله ولو ان كان رشيداً فى المغنى وإلى قوله كذا عبر به فى النهاية إلى لا قوله أو مكاتباً وقوله وإن نظر الى و برشيد وقوله وتبعهم شيخنا فى

(قوله وله التردد لمسافة بين يديه الخ) قد يقال ما بين يديه ما يقطع فى المستقبل فيشمل ما خلفه (قوله وقضية العزير الخ) هو المعتمد (قوله ووجد حاجته) مفهومه انه إذا لم يجدها لا يلزم الرد (قوله معلوم من قوله الخ) فان قلت فى دعوى علمه من قوله المذكور بحث وذلك لاننا ما افاده ما هنا ان موضع التبسط غير دارهم ايضا إلى عمران الاسلام ولا يفيد ذلك قوله المذكور لصدقة على تقدير ان لا يكون ذلك الغير من موضع التبسط لكن تعدى باستصحاب تلك البقية إلى دار الاسلام قلت يبعد صدقة على ذلك التقدير التقييد بدار الاسلام نعم ما هنا يفيد محل القطع ومحل الخلاف (قوله لانه مفاد ذلك ان الوصول لدار الاسلام موجب لرد ما بقى الخ) لا يخفى ما فى هذا الكلام لان ما يفيد إيجاب الرد يفيد منع الاخذ قطعاً إذ يلزم قطعاً من إيجاب الرد منع الاخذ ولا يتصور مع إيجاب الرد جواز الاخذ

طعام جاز التبسط (وكذا) فى غير دارهم كخراب دارنا (مالم يصل عمران الاسلام) وهو ما يجدون فيه الطعام والعلف لا مطلق عمرانه (فى الاصح) لبقاء الحاجة اليه والوصول لنحو اهل هدية فى دارهم ولم يمتنعوا من مبايعة من مر بهم كقول عمر اننا «تنبيه» قوله وموضع التبسط الخ معلوم من قوله وان من رجع الخ انصرح به ايضا وقد يقال ليس معلوماً من كل وجه بل يستفاد من هذا مالم يستفاد من ذلك لان مفاد ذلك أن الوصول لدار الاسلام موجب لرد ما بقى ومن هذا أن وصولهم لدار الاسلام مانع من الاخذ أى ان تمكنوا من الشراء ولم يكن الجهاد بها فمما حكمان مختلفان فوجب التصريح بهما لذلك (ولغنائم حر رشيد

ولو هو (مخجور عليه بفلس الاعراض عن الغنيمة) بقوله اسقطت حتى منها الارهت (٢٤٩) مراد به التملك (قبل القسمة) واختيار

التملك لانه به يحقق
الاخلاص المقصود من
الجهاد لتكون كلمة الله هي
العليا والمفلس لا يلزمه
الاكتساب باختيار
التملك وخرج بحر القن
فلا يصح اعراضه وإن
كان رشيدا او مكاتباً بل
لا بد من اذن سيده على
الاجرة نعم يصح اعراض
بعض وقع في نوبته والا
ففيما يخص حرته فقط
وليس لسيده اعراض عن
مكاتبه وقته الماذون إذا
احاطت به الديون كما
تحته الاذرعى وإن نظر غيره
في الثانية ويفرق بينه وبين
المفلس بان تصرفه عن نفسه
فصح اعراضه بخلاف
الماذون وبرشيد صبي
ومجنون وسفيه كسكران لم
يتعد فلا يصح اعراضهم
نعم يجوز عن كل قبل
القسمة وانما صح عفو
السفيه عن القود لانه
الواجب عينا فلا مال بوجه
وهنا ثبت له اختيار
التملك وهو حق مالى فامتنع
منه اسقاطه لانه لاهلية
فيه لذلك فاندفع اعتماد
جمع متأخرين وتبعهم
شيخنا في منهج صحة اعراضه
زاعمين ان ما ذكرناه مبنى
على ضعف اما بعد القسمة
وقبولها فامتنع لاستقرار
الملك وكذا بعد اختيار
التملك (والاصح جوازه)
اي الاعراض لمن ذكر
(بعد فرض الجنس) وقبل

منه جوه قوله لما مر الى ويصرف (قول المتن ولو محجورا عليه بفلس) اي او مرض او سكران متعد بسكره
وقوله عن الغنيمة اي حتمه منها سهما كان او رضاءه معنى (قوله بقوله اسقطت حتى منها) اي فلا بد لصحة
الاعراض من هذا اللفظ ونحوه بما يدل عليه فلا يستقط حقه بترك الطلب وإن طال الزمن اعرض (قوله
منها اي الغنيمة) (قوله لا وهبت الخ) عبارة المغنى فان قال وهبت نصيبى منها للغنايم وقصد الاسقاط
فكذلك او تملككم فلا لانه محجور اه (قوله لان به يحقق الاخلاص) عبارة المغنى والاسنى لان الغرض
الاعظم من الجهاد اعلاء كلمة الله تعالى والذب عن الملة والغنايم تابعة فن اعرض عنها فقد جرد قصده للغرض
الاعظم اه (قوله المقصود) صفة الاخلاص وقوله من الجهاد الخ بيان الاخلاص المقصود وقوله لتكون
الخ متعلق بالجهاد (قوله والمفلس الخ) عبارة المغنى وانما كان المفلس كغيره لان الاعراض بمحض جهاده
الاخرة فلا يمنع منه ولان اختيار التملك كابتداء الاكتساب والمفلس لا يلزمه ذلك اه (قوله لا يلزمه
الاكتساب) اي ما لم يعص بالدين كما هو واضح ومع ذلك فينبغي صحة اعراضه وإن اثم لان غايته انه ترك
التكسب وتركه له لا يوجب شيئا على من اخذ ما كان يكسبه لو اراد التكسب اعرض (قوله وخرج بحر)
اي الذى قدره الشارح (قوله القن) شمل الماذون له في التجارة سواء احاطت به الديون او لا وسيأتى التفصيل
في سيده اه سم (قوله فلا يصح اعراضه الخ) لان الحق فيما غنمه لسيده فلا اعراض له نهاية ومعنى (قوله
او مكاتب الخ) جزم المنهج باطلاق صحة اعراضه اه سم (قوله نعم يصح) الخ عبارة النهاية واما المبعوض
فان كان بينه وبين سيده مهايأة فلا اعتبار بمن وقع الاستحقاق في نوبته والا فيصح اعراضه عنه اه
(قوله وقع) اي الاستحقاق ولو قال عما وقع كان اوضح (قوله والا فقيما يخص الخ) دخل في قوله ولا ما وقع
في نوبته سيده فقط وما وقع لافى نوبته واحد منهما بان لم تكن مهايأة فقضيته صحة اعراضه فيما يخص حرته في
الصورتين وفيه نظر في الاولى بل القياس عدم صحة اعراضه فيها مطلقا لانه في نوبته سيده كتمحض الرق
ويدل على ذلك قول شرح المنهج وخرج بزبادى الحر المبعوض فيما وقع في نوبته سيده ان كانت مهايأة وفيما
يقابل رفته ان لم تكن اه سم وكذا يدل على ذلك عبارة النهاية المارة انفا ولكن يمكن ان يمنع الدخول
بان يفسر قول الشارح والابان لا يكون بينهما مناوبة فيوافق ما في النهاية وشرح المنهج (قوله وليس
لسيد) الى قوله كذا عرفت في المغنى الا قوله وتبعهم شيخنا في منهجه (قوله وإن نظر غيره) اي شيخ الاسلام
في الاسنى اه معنى (قوله بينه) اي السيد في حق قته الماذون إذا احاطت به الديون وقوله بخلاف الماذون
يعنى سيد الماذون فان تصرفه عن غيره (قوله وبرشيد) عطف على قوله بحر (قوله فلا يصح اعراضهم) لان
عبارتهم ملغاة ولا اعراض ولى الاولين لعدم الحظ في اعراضه للمولى عليه اه معنى (قوله بمن كل الخ)
اي بالبلوغ والافاقفة من الجنون او السكر وبفك الحجر (قوله صحة اعراضه) اي السفيه (قوله ان ما ذكرناه)
اي الشيخان من عدم صحة اعراض السفيه (قوله مبنى على ضعيف) اي من ان السفيه يملك بمجرد الاغتنام
فيلزم حتمه ولا يستقط بالا اعراض اه معنى (قوله اما بعد القسمة الخ) محترز قبل القسمة في المتن (قوله
وقبولها) اي القسمة لفظا كما باتى (قوله لن ذكر) اي الحر الرشيد اه معنى (قوله حق كل منهم) اي
الغنايم (قول المتن لغيرهم) اي الغنايم نهاية ومعنى (قوله لما مر في جواز الخ) عبارة المغنى لان المغنى المصحح

(قوله القن) شمل الماذون له في التجارة سواء احاطت به الديون او لا وسيأتى التفصيل في سيده (قوله فلا يصح
اعراضه وإن كان رشيدا او مكاتباً بل لا بد من اذن سيده على الاجرة) جزم في المنهج باطلاق صحة اعراض
المكاتب (قوله والا فقيما يخص حرته فقط) دخل في قوله والا ما وقع في نوبته سيده فقط وما وقع لافى نوبته
واحد منهما بان لم تكن مهايأة فقضيته صحة اعراضه فيما يخص حرته في صورتين وفيه نظر في الاولى بل القياس
عدم صحة اعراضه فيها مطلقا لانه في نوبته سيده كتمحض الرق ويدل على ذلك قول شرح المنهج وخرج بزبادى
التقييد بالحر والمكاتب الرقيق غير المكاتب والمبعوض فيما وقع في نوبته سيده ان كانت مهايأة وفيما

قسمة الانخاس الاربعة لان افرازه لا يتعين به حق كل منهم (و) (الاصح) (جوازه لجميعهم) لما مر في جواز اعراض بعضهم

ويصرف مصرف الخمس (و) الاصح (بطلانه من ذوى القربى) وإن انحصروا فى واحد لانهم لا يستحقونه بعمل فهو كالارث وخصهم لأن بقية مستحقى الخمس جهات عامة لا يتصور (٢٦٠) فيها اعراض (و) من (سالب) لانه يملك السلب قهراً (والمعرض) عن حقه (كن لم يحضر)

الاعراض يشمل الواحد والجميع اه (قوله ويصرف) أى حقهم اه معنى (قول المتن وبطلانه من ذوى القربى) والمراد الجنس فيتناول اعراض بعضهم اه معنى (قوله لان بقية مستحقى الخمس جهات عامة الخ) أنظر لو فرض انحصارها اه سم (اقول) حكمه معلوم من قول الشارح وإن انحصروا لانهم الخ (قوله وهو موهم) أى لتقسيم حق المعرض بين من ذكر ولو كان الاعراض بعد قسمة الغنيمة (قوله قبل القسمة بالسكينة) أى قبل فرض الخمس (قوله على الباقيين) أى من الغانمين (قوله الاربعة) أى الانخاس الاربعة حق الغانمين (قوله فانها كانت الخ) أى بدون اعراض أحد (قوله أو بعدها) أى القسمة عطف على قوله قبل القسمة (قوله آخر) الاولى الثانية (قوله له) أى لم يرد الاعراض (قوله ردت) أى ولو بعد استيلاء ذلك الآخر عليها اخذ من قوله الآتى باللفظ اه سم (قوله فاز اهل الخمس به) أى بجميع المال اه سم (قوله بوجه ذلك) أى ما صححه المصنف المراد به ما ذكر (قوله بخلاف ما إذا فقد النكاح) أى كل من الغانمين ولو باعراضهم فيفوز اهل الخمس بجميع الغنيمة (قوله ونظيره فقد بعض اصناف الزكاة الخ) عبارته مع المتن فى باب قسم الصدقات أو عدم بعضهم أى الاصناف من بلد المال ووجد بغيره أو فضل عنه شيء بان وجدوا كلهم وفضلوا عن كفاية بعضهم شيء وجوزنا النقل مع وجودهم وجب النقل لذلك الصنف باقرب بلد اليه ولا يجوز كما هو الاصح فيرد نصيب المفقود من البعض أو الفاضل عنه أو عن بعضه على الباقيين إن نقص نصيبهم عن كفايتهم ولا ينقل إلى غيرهم فان لم ينقص نقله لذلك الصنف باقرب بلد اليهم انتهت فليتامل مع ما نظر به هنا اه سم (اقول) ولا بخلافه لأن ما ذكره هناك فى التقدي بلد المال وما نظر به هنا فى التقدي بغير بلد المال (قوله فقد بعض اصناف الزكاة) أى مع كفاية نصيب الباقيين لهم (قوله إلى صنفه) أى إذا امكن قسمة نصيب المفقودين افراده الموجودة فى غير بلد المال وقوله أو بعضه أى بعض صنفه إذا لم يمكن قسمته لقلته وقوله إن رجاى صنفه فى غير بلد المال وقوله فلصنف آخر أى فى غير بلد المال (قوله ويؤخذ من التشبيه) إلى قول المتن والصحيح فى النهاية (قوله من التشبيه) أى فى قول المصنف كن لم يحضر (قوله لا أثر لرجوعه عن الاعراض) أى لا يعود حقه بالرجوع عنه (قوله مطلقاً) أى قبل القسمة أو بعدها اه ع (قوله رد الوصية) أى فان للوصى له رد الوصية (قوله بعد الموت وقبل القبول) ظرف للرد أى بخلاف الرد قبل الموت أو بعده وبعد القبول فله الرجوع فى الوصية بالقبول بعد الموت فى الاول وبدونه فى الثانى (قوله وليس له الرجوع الخ) كان الاظهر الفاء بدل الواو ولعلم الحال اه رشيدى (اقول) بل الواو هى الظاهرة وإن كان بعض النسخ بالفاء (وكما لو اعرض

فيضم نصيبه للغنيمة ويقسم بين الباقيين واهل الخمس كذا عبر به غير واحد وهو موهم والمراد ان اعراضه إن كان قبل القسمة بالسكينة أخذ اهل الخمس خمسهم وقسمت الانخاس الاربعة على الباقيين ففائدة الاعراض عادت اليهم فقط لأن اهل الخمس لا يزيد ولا ينقص خمسهم باعراض بعض الغانمين ولا بعدهم وإنما تختلف الاربعة فانها كانت تقسم على خمسة مثلاً فصارت إذا كان المعرض واحداً تقسم على اربعة أو بعدها فان أخذ كل حصته وأفرزت حصته أخره فأعرض عنها ردت على اهل الانخاس الاربعة لا غير لما تقرران اهل الخمس اخذوا خمس الكل الغير المختلف بالاعراض وعدمه فان قلت لو أعرض الكل فاز اهل الخمس به فلم لم يقسم حق المعرض اخماساً بينهم وبين الغانمين تنزيلاً له منزلة غنيمة أخرى قلت يوجه ذلك بأنه ما بقى من الغانمين احد فهو الاحق لانه من الجنس بخلاف ما إذا فقد الكل لانه للضرورة حينئذ ونظيره فقد بعض اصناف الزكاة تنقل حصته إلى صنفه أو بعضه إن

يقابل رقة إن لم تكن اه (قوله لان بقية مستحقى الخمس جهات عامة لا يتصور فيها اعراض) أنظر لو فرض انحصارها (قوله ردت) أى ولو بعد استيلاء ذلك الآخر عليها اخذ من قوله الآتى باللفظ (قوله فاز اهل الخمس به) أى بجميع المال وفى الروض وشرحه ما نصه فلو اعرضوا جميعاً جاز وصرف الجميع مصرف الخمس اه وقوله فلو لم يقسم حق المعرض اخماساً الخ لا يخفى انه لو قسم كذلك لزم ان يكون الحاصل لبقية الغانمين بماعده دون اربعة الانخاس ولا صحاب الخمس مما عداه ازيد من الخمس وذلك لا يسوغ فهلا اجاب عن هذا السؤال بذلك فليتامل (قوله ونظيره فقد بعض اصناف الزكاة بنقل حصته إلى صنفه أو بعضه الخ) عبارته مع المتن فى باب قسم الصدقات أو عدم بعضهم أى الاصناف من بلد المال ووجد بغيره أو فضل عنه شيء بان وجدوا كلهم وفضلوا عن كفاية بعضهم شيء وجوزنا النقل مع وجودهم وجب النقل لذلك الصنف باقرب بلد اليه ولا كما هو الاصح فيرد نصيب المفقود من البعض أو الفاضل عنه أو عن بعضه على الباقيين إن نقص نصيبهم عن كفايتهم ولا ينقل إلى غيرهم فان لم ينقص نقله لذلك الصنف باقرب بلد اليهم اه فليتامل مع

وجدوا ولا فلصنف آخر فتأملوه ويؤخذ من التشبيه أنه لا أثر لرجوعه عن الاعراض مطلقاً وهو متجه كموصى له رد الوصية بعد الموت وقبل القبول فليس له الرجوع فيها كما مر وأما بحث شارح عود حقه برجوعه قبل القسمة لا بعدها تنزيلاً لاعراضه منزلة الهبة وللقسمة منزلة القبض وكما لو أعرض مالك كسرة عنها

له العود لاخذها فبعد قياسه غير صحيح لان الاعراض هنا ليس مبة ولا منزلة لان المعرض عنه هنا حق تملك لا عين ومن ثم جاز من نحو مفلس كما مر ولان الاعراض عن السكرة يصير هام باحة لا ملوكة ولا مستحقة للغير فيجاز المعرض اخذها والاعراض عنها ينقل الحق للغير فلم يجز له الرجوع فيه (ومن مات) من الغائمين ولم يعرض (حقه لو ارثه) كسائر الحقوق فله طلبه والاعراض عنه (ولا تملك) الغنيمة (إلا بقسمة) مع الرضا بها باللفظ لا بالاستيلاء ولا لامتنع الاعراض وتخصيص كل طائفة بنوع منها (ولهم) أى الغائمين (التمك قبلها) باللفظ بان يقول كل بعد الحيازة وقبل القسمة اخترت ملك نصيب فيملك بذلك أيضا (وقيل يملكون) بمجرد الحيازة لزوال ملك الكفار بالاستيلاء (وقيل) الملك موقوف فحينئذ (إن سلمت) الغنيمة (إلى القسمة بان ملكهم) على الاشاعة (ولأ) بان تلفت أو أعرضوا عنها (فلا) لأن الاستيلاء لا يتحقق إلا بالقسمة (ويملك العقار بالاستيلاء) مع القسمة وقبولها وأختيار التملك بدليل قوله (٢٦١) (كالمقول) لأن الذى قدمه فيه هو ما ذكر

أو أراد يملك يختص أى يختصون به بمجرد الاستيلاء كما يختصون بالمقول (ولو كان فيها كلب او كلاب تنفع لصيد أو حراسة) وأراده بعضهم أى الغائمين أو اهل الخس (ولم ينزع) فيه (أعطيه) إذ لا ضرر فيه على غيره (ولأ) بان نوزع فيه (قسمت) عددا (إن أمكن) (ولأ) يمكن قسمها عددا (أقرع) بينهم قطعا للزاع اماما لا نفع فيه فلا يجوز اقتناؤه واستشكل الرافعي قولهم هنا عدد اذ قال مرفى الوصية أنه تعتبر قيمتها عند من يرى لها قيمة وينظر إلى منافعتها فيمكن ان يقال بمثله هنا وقد يفرق بان حق المشاركون ثم من الورثة أو بقية الموصى لهم اكد من حق بقية الغائمين هنا فسمو مع هنا بالم يسامح به ثم ثم رايت شيخنا فرق بما يؤل لذلك (والصحيح) ان سواد العراق من إضافة الجنس إلى بعضه إذ السواد ازيد من العراق

(الخ) عطف على قوله تنزيلا لاعراضه (خ) (قوله له العود الخ) جواب لو (قوله فبعد) جواب أما (قوله ولان الاعراض الخ) عطف على قوله لان الاعراض هنا الخ (قوله والاعراض هنا) أى فى الغنيمة اه عش (قوله من الغائمين) إلى قول المتن ولهم فى المعنى (لأ) قوله باللفظ (قول المتن) (إلا بقسمة) أى او باختيار التملك كفى الروضة كاصحابها معنى ويفيده قول المصنف الاتى ولهم التملك (قوله مع الرضا بها) أى القسمة اه عش (قوله ولأ الخ) عبارة المعنى لانهم لو ملكوها بالاستيلاء كالاصطياد والتحطب لم يصح اعراضهم ولان للامام ان يخص كل طائفة بنوع من المال ولو ملكوا لم يصح ابطال حقهم من نوع بغير رضاهم اه (قوله لامتنع الاعراض الخ) أى مع ان كلامهما جائز عش (قوله وتخصيص كل طائفة الخ) أى وإن رغب غير تلك الطائفة فيه اخص به تلك الطائفة اه عش (قوله منها) أى الغنيمة (قوله قبلها) أى القسمة (قوله كل) ليس بقيد (قوله فيملك بذلك) أى ويملك كل نصيبه شائعا فيورث عنه ولا يصح رجوعه عنه اه عش (قوله أيضا) أى كما تملك بالقسمة مع الرضا بها (قوله بمجرد الحيازة) أى ملكا ضعيفا يسقط بالاعراض اه معنى (قوله او اختيار التملك) عطف على القسمة (قوله لصيد) إلى قوله واستشكل فى المعنى (قوله من إضافة الجنس) إلى قوله لان مساحة العراق فى المعنى وإلى قوله قاله الماوردى فى النهاية (قوله من إضافة الجنس) لعل الاوضح من إضافة الكل والمعنى السواد الذى العراق بعضه سم وعش ورشيدى (أقول) مراده بالجنس الكل بقريضة قوله اذ السواد الخ (قوله والسواد) أى مساحة السواد (قوله وهو غير صحيح الخ) وقد يجاب بان الاضافة هنا للبيان على خلاف ما فى المتن والمراد بالسواد هنا مطلق ارض ذات زروع واشجار (قوله فى ثمانين) الأولى تعريفه ليطابق نعته (قوله وجملة العراق) أى باسقاط لفظة سواد (قوله سمي) إلى قوله وعراقا فى المعنى وإلى قوله وقيل لم يقفه فى النهاية الا قوله وقيل عشرة قوله وقيل لثلا إلى المتن (قوله سمي) أى سمى سواد العراق وكان الأولى وسى بو او الاستئناف (قوله والخضرة الخ) وايضا ان بين اللوين تقار بافطلق اسم احدهما على الاخر اسنى ومعنى (قوله وعراقا) عطف على سوادا (قوله اذ اصل العراق الخ) أى لغة اه عش (قوله بينهم) أى الغائمين اه معنى (قوله بذلوه له) أى اعطوه له لم يعرض وبغيره معنى واسنى (قوله أى الغائمين) إلى قوله وقيل لم يقفه فى المعنى الا قوله مساكنه وقوله وقيل عشرة وقوله وقيل (قوله وذوو القرى) أى المحصورون فى زمن عمر رضى الله تعالى عنه (قوله بما فيه المصلحة لاهله) يؤخذ منه ان الحق ما نظر به هنا (قوله من إضافة الجنس) لعل الاوضح الكل والمعنى السواد الذى العراق بعضه (قوله لان له ان يعمل فى ذلك بما فيه المصلحة لاهله) يؤخذ منه ان الحق فى وقف حصتهم لهم فلاحق لغيرهم فيها (قوله

خمسة وثلاثين فرسخا لان مساحة العراق مائة وخمسة وعشرون فرسخا فى عرض ثمانين والسواد مائة وستون فى ذلك العرض وجملة سواد العراق بالتكسير عشرة الاف فرسخ قاله الماوردى كذا ذكره شارح وهو غير صحيح إذ حاصل ضرب طول العراق فى عرضه عشرة الاف وطول السواد فى عرضه اثنا عشر الفا وثمانمائة فالتفاوت بينهما الفان وثمانمائة وهو حاصل ضرب الخمسة والثلاثين الزائدة فى طول السواد فى ثمانين التى هى العرض وحينئذ فصواب العبارة وجملة العراق سمي سوادا لكثرة زرعه وشجره والخضرة ترى من البعد سوادا وعراقا لا استواء أرضه وخواص الجبال والأودية إذ اصل العراق الاستواء (فتح) فى زمن عمر رضى الله عنه (عنة) بفتح أوله أى قبر الماصح عنه انه قسمه فى جملة الغنائم ولو كان صلاحا لم يقسمه (وقسم) بينهم كما قرر (ثم) بعد ملكهم له بالقسمة واستأله عمر رضى الله عنه قلوبهم (بذلوه) له أى الغائمين وذوو القرى واما اهل الخمس الأربعة فالامام لا يحتاج فى وقف حقهم إلى بذل لان له أن يعمل فى ذلك بما فيه المصلحة لاهله (ووقف)

ماعداساكنهوا بنيت أى وقته عمر (على المسلمين) وأجره لاهله اجارة وقد بدله صلحة السكينة بخراج معلوم يؤدونه كل سنة فجرب الشعير درهمان والبر أربعة والشجر وقصب السكر ستة والنخل ثمانية وقيل عشرة والعنب عشرة والزيتون اثنا عشر وجملة مساحة الجريب ثلاثة آلاف وستمائة ذراع والباعث له على (٢٦٢) وقفه خوف اشتغال الغائبين بصلاحته عن الجهاد وقبل للالتصواهم وذريتهم به عن بقية

المسلمين (وخراجه) زراعا او غرسا (اجرة) منجمة (تؤدى كل سنة) مثلا (لمصالح المسلمين) يقدم الاله فالا هم فعلى هذا يتمتع ببيع شئ مما عدا ابنته ومساكنه وقيل لم يقفه بل باعه لاهله بثمان منجم على عمر الزمان للصلحة ايضا وهو الخراج لان الناس لم يزالوا يبيعونه من غير انكار ورد بان عمر أنكر على من اشترى شئنا منه وابطل شراءه ونازع في ذلك البلقيني بانه لم يصح عنه اجارة ولا بيع وانما أقرها في ايدي أهلها بخراج ضربه عليهم وابن عبد السلام بان الحكم بالوقف على ذى اليد من غير بينة ولا اقرار لا يوافق قواعدا اذ اليد لا تزال شرعا بمجرد خبر صحيح ويرد الاول بان ابقاها بأيديهم بالخراج في معنى الاجارة بل هو اجارة بناء على جواز المعاطاة والثاني بان محل ذلك في يد لم يعلم اصل وضعها فهذه هى التى لا تنزع بخبر صحيح من غير بينة ولا اقرار اماما علم اصل وضع اليد عليه وانها غير يملك لكونه لا يملك فيعمل بذلك في سائر الايدي بعدها الا ترى ان

في وقف حصتهم لهم فلا حق اغيرهم فيها اه سم (قوله وأبنته) دطف تفسير لما يأتي في قوله وعمله في البناء الخ اه ع ش (قوله المصاحبة الخ) عبارة المغنى والاسنى على خلاف سائر الاجارات وجوزت كذلك المصاحبة السكينة في أموالهم مالا يجوز في أموالنا اه (قوله فجرب الشعير الخ) والجريب عشرة قصبات كل قصبة ستة أذرع بالهاشمية كل ذراع ست قبضات كل قبضة أربع أصابع فالجريب مساحة مربعة من الارض بين كل جانبين منها ستون ذراعا مائيا وقال الانوار الجريب ثلاثة آلاف وستمائة ذراع اه اسنى ومعنى عبارة الرشيدى الجريب هو المعروف في قرى مصر بالفدان وهو عشرة قصبات الخ (قوله واشجر) أى ماعد النخل والعنب والزيتون وانظر حكمة عدم تعرضه لبقية الحبوب ولعلمهم تكن تقصد للزراعة على حدة اه ع ش (قوله والباعث له) أى عمر رضى الله تعالى عنه (قوله خوف اشتغال الغائبين الخ) أى لو تركه بأيديهم (قوله به) أى بسواد العراق (قوله يتمتع) أى لاهل السواد ببيع شئ ورهقه وهبته لكونه صار وقفاً ولهم اجارة ممددة معلومة لا مؤبدة كسائر الاجارات ولا يجوز لغير ساكنيه ازعاجهم عنه ويقول أنا أستقبله وأعطى الخراج لانهم ملكوا بالارث المتبعة بعقد بعض آبائهم مع عمر رضى الله تعالى عنه والاجارة لازمة لا تنفسخ با موت مغنى وروض مع شرحه (قوله وهو) أى الثمن المنجم (قوله في ذلك) أى في كل من قوله الواف والبيع (قوله لم يصح عنه) أى عمر رضى الله تعالى عنه (قوله أقرها) أى ارض السواد (قوله وابن عبد السلام) دطف على البلقيني (قوله على ذى اليد) متعلق بالحكم من غير بينة أى من غير ذى اليد ولا اقرار أى من ذى اليد (قوله ويرد الاول) أى نزاع البلقيني وقوله والثاني أى نزاع ابن عبد السلام (قوله أما ما علم أصل وضع اليد الخ) لقائل أن يقول اليد فيما نحن فيه لم يعلم أصل وضعها الا من الخبر الصحيح وقد سلم ان اليد لا ترتفع بالخبر الصحيح فهذا ارد غير واضح فتأمل وما المانع من أن يجاب بمنع امتناع رفع اليد بالخبر الصحيح فليتأمل اه سم (قوله لكونه لا يملك) يتأمل لان كونه لا يملك فرع ثبوت وقفه وهو محل النزاع اه سيد عمر (قوله بذلك) أى بخبر صحيح (قوله في سائر الايدي الخ) لعلة على حذف العاطف والمعطوف عليه والاصل في تلك اليد الموضوعة عليه وفي سائر الايدي الخ (قوله بما يتعجب الخ) قد يقال لا يجب لان استشكل الموقوف لا يخرج عنه الاعتماد والصلاحية للاقتناء بقرض انه اعتمد ما ذكر وصححه مخالفنا للاصحاب فيحتمل تغاير الزمنين واختلاف النظرين ولا يجب حينئذ ايضا لانه من تغير الاجتهاد اه سيد عمر (قوله انه اقضى) أى ابن عبد السلام (قوله أى السواد) الى قوله ومن ثم في النهاية والى قوله اه في المغنى الا قوله ومن عذبتها الى المتن وقوله وعكس ذلك الى المتن (قوله أى السواد) أى سواد العراق (قول المتن من عبادان) مكان بقرب البصرة اه مغنى (قوله بفتح واو ايها) عبارة المغنى بحاء مهملة وميم مفتوحة حين وقيدت الحديثة بالموصل لاجرا حديثه اخرى عند بغداد سميت الموصل لان نوحا ومن كان معه في السفينة لما نزلوا على الجودي ارادوا ان يعرفوا قدر الماء المتبقى أما ما علم أصل وضع اليد عليه الخ لقائل ان يقول اليد فيما نحن فيه لم يعلم أصل وضعها الا من الخبر الصحيح وقد سلم ان اليد لا ترتفع بالخبر الصحيح فهذا ارد غير واضح فتأمل وما المانع من أن يجاب بمنع امتناع رفع اليد بالخبر الصحيح فليتأمل (قوله ان البصرة) قال في شرح مسلم ويقال لها البصرة بالتصغير قال صاحب المطالع ويقال لها تدمر ويقال لها المؤتفكة لانها انتفكت باهلها في اول الدهر قال السمعاى يقال البصرة قرية الاسلام وخزانة العرب بناها عتبة بن غزو ان في خلافة عمر ستة سبع عشرة من الهجرة وسكنها الناس سنة ثمان عشرة ولم يعبد الصنم قط على ارضها هكذا كان يقول ابو الفضل عبد الوهاب بن احمد بن معاوية الواعظ

الخلاف في ملك مكة لاهلها وعدمه استند لغير بينة ولا اقرار من ذى اليد وليس ملحظه الا ما قررته من العلم بأصل الوضع على عند كل من المجتهدين بما ظهر له من الدليل بل بما يتعجب منه أنه اقضى بهم ما بالقرافة من الابنية مستندا في ذلك لما ورد أن عمر وقفها على موتى المسلمين (وهو) أى السواد (من) أول (عبادان) بتشديد الواو وحدة (الى) آخر (حديثه الموصل) بفتح أوليها (طولا

ومن أول (القادسية) ومن عظيم ما هو به يضم أوله وفتح ثانية المعجم قريب من الكوفة (إلى آخر) حلوان) بضم المهملة (عرضاً) باجماع المؤرخين (قلت الصحيح ان البصرة) بتثنية أوله والفتح أفصح وتسمى قبة (٢٦٣) الاسلام وخزانة العرب (ولان كانت

داخلة في حد السواد

فليس لها حكمه) لانها

كانت سبخة احياءا عثمان

ابن أبي العاص وعتبة بن

غزو ان في زمن عمر رضي

الله عنهم سنة سبعة عشر

بعد فتح العراق (إلا في

موضع غربي دجلتها)

بفتح أوله وكسرها ويسمى

نهر الصراة (وموضع

شرقيها) اي الدجلة ويسمى

الفرات وعكس ذلك

شارحان والاشهر بل

المعروف ما قررناه (و)

الصحيح (ان ما في السواد

من الدور والمسكن

يجوز بيعه) لانه لم يدخل

في وقفه كامر (والله أعلم)

ومحله في البناء دون

الارض لشمول الوقف

لها ومن ثم قال الزركشي

كالادعى يشبه ان محل

جواز بيع البناء ما إذا

كانت الآلة من غير اجزاء

الارض الموقوفة وإلا

امتنع وعليه حمل ما نقله

البلقيني عن النص من ان

الموجود منها حال الفتح

وقف لا يجوز بيعه اه وهو

بعيد والذي يتجه حمله على

انه مبني على الضعيف ان

عمر وقف حتى الابنية

وليس لمن يده ارض من

السواد تناول ثمرا أشجارها

على الارض فاخذوا حبلا وجعلوا فيه حجر اثم دوله في الماء فلم يزلوا كذلك حتى بلغوا مدينة الموصل فلما

وصل الحجر سميت الموصل اه (قول المتن ومن القادسية) اسم مكان بينه وبين الكوفة نحو مرحلتين وبين

بغداد نحو خمس مراحل سميت بذلك لان قدامن قانس نزولها اه (قوله بضم المهملة) بلد معروف اه

معنى (قوله باجماع المؤرخين) راجع إلى تحديد السواد طولا وعرضا بما ذكر (قوله والفتح افصح) اي في

غير النسبة واما فيها فانه متعين اه عش (قوله وتسمى قبة الاسلام) ولم يعبد بها صنم قط معنى وسم (قول

المتن في حد السواد) أي سواد العراق (قول المتن فليس لها حكمه) أي في الوقفية والاجارة والخراج المضروب

لان عمر رضي الله تعالى عنه لم يدخلها في ذلك وان شملها الفتح هذا ما يقتضيه سياق المصنف وبه يدفع ما لابن

قاسم هنا اه رشدي اي من قوله يتأمل هذا الدليل اي قول الشارح لانها كانت سبخة الخ فقد يقال غاية

الامر ان محلها كان موثلا لكن شمله الفتح فكيف انقطع حكمه عنه بالبناء فيه وحياته اه (قوله سبخة)

بكسر الباء ارض ذات سبخ اي ملح اه عش (قوله نهر الصراة) بفتح الصاد (قول المتن وموضع شرقيها)

وماسوى هذين الموضعين منها كان موثلا احياء المسلمون اه معنى (قوله شارحان) منهما المحل اه عش

(قوله ومحله) اي جواز البيع (قوله وهو بعيد) قد يقال بل لا يمكن مع تسليم ان الموقوف ارض دون

البناء وظهور ان الابنية الموجودة حال الفتح اخذت لهما من الارض قبل وقفها ضرورة اخذها قبل

الفتح وناخر الوقف عن الفتح اه سم (قوله حله) اي ما نقله البلقيني عن النص (قوله وليس لمن) إلى المتن

في النهاية والمعنى (قوله تناول ثمرا أشجارها) اي التي كانت موجودة قبل اجارة الارض إذ الحادث بعد

ذلك ملك لمحدثه والاجارة شاملة لذلك لما تقدم من انه أجر جريب النخل والغنب والزيتون اه عش عبارة

السيد عمر هذا واضح في الشجر القديم وما تفرع منه املوا بقى غير اس من محل آخر وغرسه بالسواد المذكور

فواضح انه ملك صاحبه وثمره كذلك اه وعبارة الرشدي قوله لما امر انها ارض السواد وهذا في الاشجار

الموجودة عند الاجارة كما هو واضح وتصرح به عبارة الروضة اه اقول ومع هذا الاشكال باق على حاله

إذ ظاهر كلامهم انه ما استثنى من وقفية السواد اجارته الا الابنية وان هذه خارجة عن قواعد الاجارة

فتكون الاشجار القديمة داخلة في اجارته بل قولهم السابق وأجر جريب الشجر والنخل والغنب والزيتون

صريح في ذلك ومقتضاه ان ثمره القديمة ملك لاهل السواد ايضا فليحذر (قوله فيصرفه او ثمنه الامام الخ)

(تنبيه) لوراي الامام اليوم ان يقف ارض الغنيمة كما فعل عمر رضي الله تعالى عنه وعقاراتها او منقولاتها

جاز ان رضي الغائبون بذلك كنظيره فيما مر عن عمر رضي الله تعالى عنه لا قهر اعليهم وان خشي انها تشغلهم

عن الجهاد لانهما ملكهم لكن يقهرهم على الخروج إلى الجهاد بحسب الحاجة ولا يرد شي من الغنيمة إلى

الكفار الا برضا الغائبين لانهم ملكو أن يتملكوها معنى وروض مع شرحه (قوله كادل عليه) الى قوله واما

ما في فتح الباري في النهاية (قوله وهو الذي) اي وقوله تعالى وهو الخ (قوله الذين اخرجوا) اي وقوله

تعالى الذين الخ (قوله فاضاف الدور اليهم) في الاستدلال بهذه الآية هنا نظر لا يخفى اه رشدي عبارة

عش قديتوقف في دلالة هذه لان اخر اجهم لم يكن بعد الفتح بل كان قبل الهجرة والدور مملوكة لهم اذ ذاك

بالبصرة اه المقصود نقله (قوله لانها كانت سبخة احياءا عثمان الخ) يتأمل هذا الدليل فقد يقال غاية

الامر ان محلها كان موثلا لكن شمله الفتح فكيف انقطع حكمه عنه بالبناء فيه وحياته اه وكونه كان سبخة

لا يقتضي انقطاع حكم الفتح عنه لانه مع ذلك مال ينتفع به لا يقال السلام في انبثها لما سألنا لاننا نقول فلا

خصوصية لها بذلك وانما مقتضى الكلام انه لا فرق بين انبثها وغيرها (قوله وهو بعيد) قد يقال بل

لا يمكن مع تسليم ان الموقوف ارض دون البناء وظهور ان الابنية الموجودة حال الفتح اخذت لهما من

لما امر انها في أيديهم بالاجارة فيصرفه او ثمنه الامام لمصالح المسلمين (وفتحت مكة صلحا) كادل عليه قوله تعالى ولو قاتلكم الذين كفروا أي أهل مكة وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم بطن مكة الذين أخرجوا من ديارهم أي المهاجرين من مكة فاضاف الدور اليهم والخبر الصحيح من دخل المسجد فهو آمن ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن اتى سلاحه فهو آمن ومن أغلق بابا فهو آمن واستثناء افراد امر يقتلهم

يدل على عموم الامان الباقي ولم يسبب عليه السلام احداً ولا قسم عقار او لامنقولا ولو فتحت عنوة لكان الامر بخلاف ذلك ولما دخلها صلى الله عليه وسلم متاه بالقتال خوفاً من غدرهم وتعضهم للصلح الذي وقع بينه وبين ابى سفيان رضى الله عنه قبل دخولها وفي البويطى ان اسفلها فتحة خالداً لدعوى واعلاها فتحة الزبير رضى الله عنهما صلحا ودخل صلى الله عليه وسلم من جهته فصار الحكم له وبهذا تجتمع الاخبار التي تظاهرها التعارض واما ما في فتح الباري انه صح منه عليه السلام الامر بالقتال حيث قال اترون الى اوباش قريش واتباعهم احصوهم حصداً حتى توافوني بالصفاء فجاءه ابوسفيان فقال ايحت خضرأ قريش فقال صلى الله عليه وسلم من اغلق بابيه فهو آمن وان هذا حجة الاكثرين القائلين بالعمدة كوقوع القتال من خالد وكتصريحه صلى الله عليه وسلم بانها احاط له ساعة من نهار ونهيه عن التماسي به في ذلك وان تركه القسمة لا يستلزم عدم العمدة فقد بين عليهم بدورهم بعد الفتح عنوة وان قوله صلى الله عليه وسلم من دخل المسجد فهو آمن الخ لا يكون صلحا إلا اذا كفوا عن القتال وظاهر الاحاديث الصحيحة ان قريشاً لم يلزموا ذلك لانهم استعدوا للحرب فيجانب عنه وان سكنت عليه تلامذته وغيرهم اما عن الاول فبان صريح قوله حتى (٣٦٤) توافوني بالصفاء انما كان لخالد ومن معه الدخول من اسفلها وقد بين موسى

ابن عتبة وغيره انه امرهم ان لا يقاتلوا الامن قائلهم فالامر بالقتل فيما ذكره محمول على هذا التفصيل اى احصوهم وان قاتلوكم ولا مانع انه كرر قوله من اغلق بابيه فهو آمن واما عن الثاني فهو ان وقوع القتال من خالد إنما كان لما قاله كما امر صلى الله عليه وسلم وبه صرح ائمة السير وبفرض انه باجتهاد منه فلا عبرة به مع رايه صلى الله عليه وسلم واما عن الثالث فبان حلها له لا يستلزم وقوع القتال منه لم يقاتله ولم يحل له صلى الله عليه وسلم اشياء لم يفعلها كما يعرف ذلك بسير خصائصه صلى الله عليه وسلم واما عن الرابع فهو انما لم نجعل عدم القسمة دليلاً

اه **(قوله يدل الخ)** خبر والخبر الصحيح **(قوله ولم يسبب)** ببناء الفاعل من باب الافعال اى لم يعط السلب **(قوله الى اوباش قريش)** الا اوباش الا خلاط والسفلة اه قاموس **(قوله بالصفاء)** جبل معروف في مكة **(قوله وان هذا الخ)** كقوله وان تركها الخ وقوله وان قوله الخ عطف على قوله انه صح الخ **(قوله بانها)** اى مكة **(قوله لم يلزموا ذلك)** اى الانكشاف **(قوله فيجانب)** جواب اما قوله عنه اى عمافى الفتح **(قوله اما عن الاول)** وهو قوله انه صح عنه صلى الله عليه وسلم الامر بالقتال **(قوله فبان صريح قوله الخ)** من اين اه سم **(قوله فيما ذكره)** اى فى الحديث الذى ذكره صاحب الفتح **(قوله ولا مانع)** جواب عما يقال ان القول المذكور قد سبق ذكره فى جملة احاديث تقتضى عموم الخطاب به وهو ينافي ما ادعاه من ان امره بذلك إنما كان لخالد ومن معه **(قوله واما عن الثاني)** وهو قوله كوقوع القتال الخ **(قوله واما عن الثالث)** وهو قوله وكتصريحه الخ **(قوله واما عن الرابع)** وهو قوله وان تركه القسمة الخ **(قوله واما عن الخامس)** وهو قوله وان قوله صلى الله عليه وسلم الخ **(قوله لا عبرة بها)** اى بجمعة غير جهة دخوله صلى الله عليه وسلم **(قوله لانه)** اى الناهب **(قوله لخوف بادرة)** البادرة على وزن نادرة ما يبدى من حدثك فى الغضب من قول أو فعل اه قاموس **(قوله وحامل رايتهم)** عطف على سيد الخزرج **(قوله بمر الظهران)** اسم موضع بقرب مكة **(قوله وان كان غاية)** **(قوله لان معناه الخ)** هذا خلاف المتبادر فلا يدفع التأييد **(قوله ان يضرب الخ)** متعلق باطلق **(قوله كادلت)** الى قوله واما خبر فى المغنى إلا ما انبه عليه الى قوله قبل فى النهاية **(قوله نعم الاولى)** عدم بيعها الخ مقتضاه ان يبيعها واجارها بخلاف الاولى كما فى المجموع ومال المغنى الى ما قاله الزركشى من كراهتهما **(قوله من خلاف من منعها)** ومن منع بيعها أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه **(قوله فلا خلاف فى حل بيعه الخ)** اى اذا لم يكن البناء من اجزاء ارض مكة كما يؤخذ مما روى فى بناء سواد العراق اه معنى **(قوله رباعها)** اى منازلها اه عرش **(قوله قيل الخ)** ومن قال به المغنى **(قوله لان قضيته)** اى الصلح **(قوله اما بنفس الحصول)** اى على المروجح من ان النية يصير وقفاً بنفس حصوله الارض قبل وقفها ضرورة اخذها قبل الفتح وتأخر الوقف عن الفتح **(قوله فبان صريح قوله الخ)** من اين

مستقلاً بل مقوياً على انك أن تجعله مستقلاً بأن تقول الاصل فى عدم القسمة انه دليل على الصلح حتى يقوم دليل على خلافه فعدمها مظاهر فى الصلح وان لم يستلزمه وما نحن فيه يكتفى فيه بالظاهر واما عن الخامس فهو ان اكابرهم كفوا عن القتال ولم يقع إلا من اخلاطهم فى غير الجهة التي دخل منها صلى الله عليه وسلم وقد تقرر انه لا عبرة بها ولا بمنها لانهم كانوا اخلاطاً لا يعبأ بهم كما طبق عليه أئمة السير وبفرض تاهب قريش للقتال فهو لا يقتضى رد الصلح لانه لخوف بادرة تقع من شو اذ ذلك الجيش الحافل لاسما وقد سمعوا قول سعد سيد الخزرج وحامل رايتهم بمر الظهران لابي سفيان اليوم يوم الملاحمة اى القتل وإن كان صلى الله عليه وسلم قال كذب سعد واخذ الراية منه واعطاها الولد قيس اولعلى اول الزبير رضى الله عنهم فان قلت يؤيد العمدة قوله عليه السلام ثانى يوم الفتح فى خطبته لاهل مكة اذهبوا فاتم الطلقاء قلت لا يؤيده لان معناه فاتم الذين اطلقهم الله بواسطة تركهم للقتال من أن يضرب عليهم أسراً واسترقاقاً وحينئذ فهو دليل للصلح للعمدة (فدورها وارضا الحياة ملك اتباع) كما دلت عليه الاخبار ولم يزل الناس يتبايعونها نعم الاولى عدم بيعها واجارها خروجا من خلاف من منعها فى الارض اما البناء فلا خلاف فى حل بيعه واجارها نعم اما خبر مكة لاتباع رباعها ولا تورج دورها فضعيف خلافاً للحاكم قيل قوله فدورها الخ يقتضى ترتب كونها ملكاً على الصلح وليس كذلك لان قضيته انها وقف لانها فى مو هو وقف اما بنفس حصوله

أول يقافه وكونها غير ملك على العنوة وليس كذلك أيضا لأن المفتوح عنوة غنيمة خمسة والصواب أنه **قوله** أقر الدور يداها لها على الملك الذي كانوا عليه ولا نظير في ذلك إلى أنها فتحت صلحا وعنوة اه ويرد بما يأتي أن من أنواع الصلح أن يقع على أن كل البلد لهم وهذا هو الواقع كما يشير إليه قول المعترض والصواب الخ فيترتب على هذا الصلح أن أرضها ودورها ملك (٣٦٥) لاهلها يتصرفون فيه كيف شاؤوا ولا يترتب ذلك على العنوة لاهلها

أول يقافه) أي على المذهب من أن الامام مخير بين أن يجعله وقفا على تقسيم غلته على المرتزقة وأن يبيعه ويقسم ثمنه بينهم **(قوله)** وكونها الخ عطف على قوله كونها ملكا الخ **(قوله)** في الأولى الثانية **(قوله)** وثلاثة أخماس خمسها الخ لم يقل واربعة أخماس خمسها ولم ترك اربعة أخماس الغنائم مع أنها تمنع ملك اهلها اه سم **(قوله)** كذلك) أي كيف شاؤوا **(قوله)** وبان الخ) أي ظهر **(قوله)** ومصر فتحت عنوة) كذا في النهاية والمعنى وشرح المنهج وقال الرشيدى أي ولم يصح أنها وقعت كافي فتاوى والده وعليه فلاخراج في أرضها لاهلها ملك الغنائم ومورثة عنهم لكن في حواشيه على شرح الروض عن ابن الرفعة نقلا عن جماعة من العلماء أنها فتحت عنوة وان عمر رضى الله تعالى عنه وضع على أرضهم الخراج فليحروا لينظروا وضع الخراج فيها على قواعد مذهبا ثم رايت في حواشى ابن قاسم في الباب الاقاي ما هو صريح في أن المراد بمصر المفتوحة عنوة خصوص البلد لاجمیع ارضها وبه ينتفى الاشكال اه عبارة عرش قوله وفتحت مصر عنوة أي وقراها ونحوها ما في إقليمها فتحت صلحا انتهى سم على المنهج نقلا عن فتاوى شيخ الاسلام اه **(قوله)** وحله الاولون الخ) عبارة المغنى تمة الصحيح ان مصر فتحت عنوة ومن نص عليه مالك في المدونة وأبو عبيد والطحاوى وغيرهم وان عمر رضى الله تعالى عنه وضع على أرضهم الخراج وفي وصية الشافعى في الامام يقتضى انها فتحت صلحا وكان الليث يحدث عن زيد بن حبيب انها فتحت صلحا ثم نكثوا ففتحتها عمر رضى الله تعالى عنه ثانيا عنوة ويمكن حمل الخلاف على هذا فن قال فتحت صلحا فنظر لاول الامر ومن قال عنوة نظر لآخر الامر **(قوله)** هي نفسها) والمراد بها مصر العتيقة والذى اعتمده شيخنا الحنفى ان مصر وقراتها فتحت عنوة بدليل إطلاق الشارح هنا وتفصيله في الشام وعلى هذا يكون أرضها غير مملوكة لاهلها بل ملكا للغنائم فلذا اخذ عليها الخراج إلا ان يقال يمكن أن تكون وصلت لاهلها بطريق من الطرق وانهم ورثة الغنائم وإياها ما كان فغضب الخراج لا ينفى الملك كما إذا فتحت البلد صلحا وشرط كونه لهم ويؤدون أخرجه كما يأتي في آخر الجزية اه بجيرى على شرح المنهج **(قوله)** ان مدن الشام) أي فتحها اه عرش

(فصل في امان الكفار) **(قوله)** في امان الكفار) إلى قول المتن ويجب في النهاية لإلا قوله ونازع فيه البلقينى وقوله واطال الى المتن **(قوله)** في امان الكفار) أي وما يتبع ذلك اه عرش أي من قوله والمسلم بدار كفر الخ **(قوله)** والمنحصر) أي مطلق الا امان اه عرش **(قوله)** لانه) إلى قوله وعلى المعنى في المغنى **(قوله)** إن تعلق بمحصور الخ) قضيته ان امان الامام غير محصورين لا يسمى امانا وليس مراد احل وزيادى وقد يقال هو كذلك لانه حينئذ هدنة وان عقد بلفظ الا امان اه بجيرى **(قوله)** فالاول) أي امان الكفار اه عرش **(قوله)** او بغيره لا إلى غاية الخ) قضيته ان الجزية لا تجوز في محصورين وليس مراد ان انتهى شيخنا زيادى أي وإنما المراد أن الجزية لا يشترط كونها لمحصورين اه عرش أي فالقيد خرج مخرج الغالب بجيرى وقوله وإنما المراد ان الجزية الخ) أي والهدنة **(قوله)** فالثاني) أي الجزية وقوله فالثالث أي الهدنة اه عرش **(قوله)** واصله) أي الاصل في مطلق الا امان **(قوله)** يسعى بها) أي يتحملها ويعقد هاهم الكفار اه بجيرى **(قوله)** ادناهم) أي كالرقيقة المسلبة لكافر اه عرش **(قوله)** فن اخضر) هو بالخاء المعجمة والفاء قال في المختار الحنفير الجيرى واخضره نقض عهده وعذر هو مثله في الصباح اه عرش عبارة الرشيدى والهمزة فيه

(قوله) ثلاثة أخماس خمسها) ولم ترك اربعة أخماس الغنائم مع أنها تمنع ملك أهلها

(فصل) يصح من كل مسلم مكلف مختار امان حربى الخ

(٣٦ - شروانى وابن قاسم - تاسع) في افتاء فيه أبلغ الرد على ظالم أراد إبطال أوقاف مصر محتجا بأنها فتحت عنوة

(فصل) في امان الكفار الذى هو قسم الجزية والهدنة وقسم من مطلق الا من لهم المنحصر في هذه الثلاثة لانه ان تعلق بمحصور فالاول أو بغيره لا إلى غاية فالثاني أو اليها فالثالث وأصا قوله تعالى وان أحد من المشركين استجارك الآية وقوله صلى الله عليه وسلم ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم فن أخضر مسلما أي نقض عهده فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين رواه الشيخان والذمة العهد والامان

والحرمة والحق وكل صحيح
هنا وقد تطلق على الذات
والنفس اللتين هما محلها
في نحو في ذمته كذا وبرئت
ذمته منه وعلى المعنى الذي
يصلح للالزام والالتزام
كما مر (يصح من كل مسلم
مكلف) وسكران (مختار)
ولو أمة لكافر وسفيا
وفاسقا وهو ما لقوله في
الخبر يسعى به أذناهم ولان
عمر رضى الله عنه أجاز
أمان عبد على جميع الجيش
لا كافرا لانهم وصيا
ومجنونا ومكرها كسائر
العقود نعم من جهل فساد
أمان أولئك يعرف ليلغ
مأمنه (أمان حرني) ولو قنا
وامرأة لأسيرا إلا من
أسره ما بقى بيده ومن
الامام (وعدد محصور) من
الحرين كالمائة (فقط) أى
دون غير المحصور كاهل بلد
كبير لان هذه هدنة وهى
لا تجوز لغير الامام ولو
أمن مائة ألف من مائة ألف
منهم وظهر بذلك سد باب
الجهاد أو بعضه بطل الكل
ان وقع ذلك معا وإلا فاف
ظهر الخلل به فقط (ولا
يصح أمان أسير لمن هو
معهم) ولا لغيرهم (في
الاصح) لانه مقهور معهم
فهو كالمكره ولانه غير
أمن منهم والمراد بمن معهم

للألة أى من أزال خفارتها بأن قطع ذمته اه (قوله والحرمة) أى الاحترام اه عش (قوله هنا) أى
في الحديث (قوله) وقد تطلق أى الذمة شرعا اه عش (قوله اللتين هما محلها) أى فهو مجاز مرسل من
إطلاق اسم الحال على المحل كما صرح به الزيدى وانظر لإطلاق الذمة على الذات والنفس بأى معنى من المعانى
الاربعة المذكورة وفى كل منها بعد لا يخفى فليتأمل اه رشيدى وقوله وانظر الخ لم يظهر وجهه بعد تسليم
التجوز وظهور ان كلاما من المعانى الاربعة حال والذات والنفس محله (قوله محلها) أى الذمة اه عش (قوله)
في نحو ذمته كذا الخ) وفى جعل هذا مثالا لمعنى الذات والنفس وقفة والاظهر التمثيل به للمعنى الآتى فتأمل
اه رشيدى (قوله كافر) أى فى البيع اه معنى (قول المتن يصح الخ) أى ولا يجب اه معنى (قوله)
وسكران) أى متعدد بسكره اه معنى (قوله ولو أمة) إلى قوله نعم فى المعنى إلى قوله وهو ما إلى لا كافرا (قوله)
ولو أمة) أى مسلمة اه عش (قوله ولو أمة لكافر) ظاهره ولو لسيدها وانظر ما للفرق بينها وبين الاسير بل
يقال انها من افراد اه رشيدى (قوله على جميع الجيش) أى وكانوا محصورين فلا يتأق ما يأتى من ان شرط
الامان أن يكون فى عدد محصور اه عش (قوله لا كافر الخ) ظاهره عطف على أمة ولا يخفى ما فيه وكان
ينبغي جره عطفًا على قول المصنف كل مسلم الخ وقد يتكلف بأنه منصوب على نزع الخافض عبارة النهاية فلا
يصح من كافر اه (قوله يعرف الخ) أى وجوب اه عش أى يعرف الحربى المذكور بفساد امانه
(قوله ليلغ مأمته) النظر لم يقل وبلغ مأمته كما يقتضيه ما يأتى فى شرح ان لم يخف خيانة ثم رايت ان الروض
عبر بذلك عبارة مع شره فان اشار مسلم لكافر فظنه امانه باشارته فجاء نوا انكر المسلم انه امانه او امانه صبي
ونحوه بمن لا يصح امانه وظن صحة أى الامان بلغناه مأمنه ولا نفتأله لعذره فان قال فى الاولى علمت أنه لم يرد
الامان وفى الثانية علمت أنه لا يصح امانه لم يبلغ المأمن بل يجوز اغتياله لإذلا امان له فان مات المشير قبل أن
يبين فلا امان ولا اغتيال فيبلغ المأمن (قوله ولو قنا الخ) أى ولو كان الحربى قنا الخ اه عش (قوله لا اسيرا)
إلى قول المتن ورسالة فى المعنى إلى قوله لم يبعدهم إلى قوله المقيد وقوله لورد الاسنوى إلى قوله وعليه قال (قوله)
لا اسيرا) أى فلا يصح امانه اه عش (قوله كالمائة) أى او أكثر ما لم ينسد به باب الجهاد ولا ينافيه قول
المصنف فقط لانه صفة لقوله محصور اه عش (قوله لان هذه) أى تأمين غير المحصور اه عش أى
والثاني لرعاية الخبر (قوله ولو آمن) هو بالمد والتخفيف أصله آمن بهز تين أبدلت الثانية ألفا كما فى
الختار اه عش وقال البجيرمى بالمد على الافصح ويجوز قصره مع التشديد اه (قوله وظهر بذلك سد باب
الجهاد الخ) قضية هذا ان ضابط الجواز ان لا ينسد باب الجهاد وهو كذلك لكنه قد يخالف قول المتن وعدد
محصور فقط إلا ان يريد بالمحصور هنا ما لا ينسد بتأمينه باب الجهاد سم اه عش وعبرة بالبجيرمى وعلم من
ذلك أنه لو أدى أمان الآحاد محصور إلى انسداد باب الجهاد امتنع وهو كذلك وفاء بالضابط شيخنا
الشورى فالمراد بالمحصور هنا ما لا يلزم عليه سد باب الجهاد وبغير المحصور ما يلزم عليه سده كما نقله سم عن
شرح الاشاد اه (قوله ان وقع ذلك) أى التأمين لمائة ألف (قوله وإلا) أى بان وقع مرتبا (قوله فاعظم
الخلل به) عبارة المعنى وشرح المنهج فينبغى صحة الاول فالاول إلى ظهور الخلل اه (قوله ولانه غير امن الخ)
عبارة المعنى تنبيه محل الخلاف فى الاسير المقيد والمحبوس وإن لم يكن مكرها لانه غير مقهور الخ ولان وضع
الامان أن يأمن المؤمن وليس الاسير أمنا ما اسير الدار وهو المطلق بدار الكفر الممنوع من الخروج منها
فيصح امانه كفى التنبيه وغيره (قوله والمراد بمن معهم) أى المراد بهذا اللفظ هذا المعنى المذكور بعد وليس
المراد ظاهره كما يصرح به صنيع الشارح حيث قال والمراد بمن معهم ولم يقل والمراد بالمقيد او المحبوس فكان
المصنف قال ولا يصح امان اسير مقيد او محبوس وحيث فلا يتأق قول الشارح فيما مر ولا لغيرهم الا ان
(قوله ولو آمن مائة ألف من مائة ألف منهم وظهر بذلك سد باب الجهاد او بعضه بطل الكل
الخ) قضية هذا ان ضابط الجواز ان لا ينسد باب الجهاد وهو كذلك لكنه قد يخالف قول المتن
وعدد محصور فقط إلا ان يريد بالمحصور هنا ما لا ينسد بتأمينه باب الجهاد

على ان لا يخرج من دارهم صح امانه كالتاجر ورد الاسنوى له بان الاصح انه لافرق (٣٦٧) مردود بان الاصح هو الفرق وعليه قال

الماوردي انما يكون مؤمنه
آمن بدارهم لا غير الا ان
يصرح بالامان في غيرها
(ويصح) الامان (بكل لفظ
يفيد مقصوده) صريح
كاجرتك او امتك او لا
باس او لا خوف او لا فزع
عليك او كناية بنية ككني
كيف شئت أو أنت على
ما تحب (وبكتابة) مع النية
لانها كناية (ورسالة) بلفظ
صريح او كناية مع النية ولو
مع كافر وصبي موثق بخبره
على الاوجه توسعة في حقن
الدم (ويشترط) لصحة
الامان (علم الكافر بالامان)
كسائر العقود فان لم يعلمه
جازت المبادرة بقتله ولو من
مؤمنه ونازع فيه البلقيني
(فان رده) كقوله ما قبلت
امانك او امانك (بطل)
وكذا ان لم يقبل بان سكنت
(في الاصح) لانه عقد كالهبة
وأطال البلقيني وغيره في
ترجيح المقابل (وتكفي)
كتابة او (اشارة) او اماره
كتركه القتال او طلبه
الاجارة (مفهمة للقبول)
او الايجاب ثم هي كناية من
ناطق مطلقا وكذا الخرس
ان اختص بفهمها فطنون
وذلك لبناء الباب على التوسعة
ومن ثم جاز تعليقه بالغرر كان
جاء زيد فانت آمن اما غير
المفهمة فلفظ (ويجب ان
لا تزيد مدته) في الذكر المحقق
(على اربعة اشهر) سواء

أبقينا المتن على ظاهره وقد علمت أنه غير مراد فاللائق حذفه فيما مر فتأمل اه رشیدی اى وان يقول
و المراد بلین هو معهم باعادة اللام (قوله) على ان لا يخرج من دارهم الخ ولا يجب عليه الوفاء بالشرط
المذكور فيخرج من دارهم حيث امكنه الخروج كما ياتي في قول المصنف ولو شرطوا الخ اه ع ش (قوله)
كالتاجر اى من ابدارهم (قوله) و عليه اى الفرق وصحة امان الاسير المطلق بدار الكفر (قول المتن ويصح
الامان بكل لفظ الخ) يخرج منه انه لا امان لما لهم المدفوع لمسلم على سبيل القراض او التوكيل حيث لم يقترب
به ما يشعر بما ذكر وينبغي ان يقال فيه اخذنا بما تقدم في الاخذ منهم على سبيل السوم أنه ان قصد الاستيلاء
عليه اختص به فلا يخفى خمس والافغنية فخمسة اه سيد عمر و قوله والافغنية الخ يظهر وجهه فليراجع
وليحرر (قوله صريح الخ) ولا فرق في اللفظ المذكور بين العربي كالا مثله المذكورة والعجمي كترس اى
لا تخف مغنى وروض (قوله بلفظ) الى قول المتن فان رده في المعنى الا قوله وصبي موثق بخبره على الاوجه
(قوله مع النية) راجع للمعطوف فقط (قوله ولو مع كافر) عبارة المغنى سواء كان الرسول مسلما ام كافرا
اه (قوله على الاوجه) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى حيث قال لا بد من تكليفه كما مؤمن اه (قوله) او لا
امنك) عبارة الروض فان قيل وقال لا او منك فهو رد انتهت اى لان الامان لا يختص بطرف اه رشیدی
(قوله) و اطال البلقيني الخ) مال اليه المغنى (قوله في ترجيح المقابل) وهو الاكتفاء بالسكوت لكن يشترط
السكوت مع ما يشعر بالقبول وهو الكف من القتال كما صرح به الماوردی (اقول) و عليه فالخلاف
لفظي لما ياتي من قول الشارح او اماره كتركه القتال مغنى (قوله كناية) انظر فائدته مع قول المصنف
وبكتابة والجواب ان هذا في القبول وذاك في الايجاب سم على حجج واشارة الناطق لغو في سائر الابواب
الاهنا والحق بذلك الاشارة بجواب السائل من الملقى وبالاذن في دخول الدار والضيوف في الاكل ما قدم لهم
اه ع ش (قوله الاجارة) اى الامان (قوله او الايجاب) اهل الاولى حذفه هنا وان افاد فائدة زائدة على ما مر
لانه يلزم عليه ان يكون هنا بقوله كناية مكررا بالنسبة اليه وان يكون مجرد ترك القتال تامينا والظاهر انه
غير مراد فليراجع اه رشیدی عبارة المغنى تنبيهان احدهما قد يوم كلامه ان الاشارة لا تكفي في ايجاب
الامان والمذهب الاكتفاء بها كما مر الثاني ان محل الخلاف في اعتبار القبول اذ لم يسبق منه استئجار فان سبق
لم يحتج للقبول لجز ما اه (قوله ثم هي) اى الاشارة (قوله مطلقا) اى سواء اختص بفهمها فطنون ام لا
رشیدی وع ش (قوله وكذا الخرس) الانسب من اخرس (قوله) ان اختص بفهمها فطنون) فان فهمها
كل احد فصريحة مغنى ونهاية (قوله وذلك ابناء الباب الخ) علة للاكتفاء باشارة الناطق هنا دون سائر
الابواب كما لا يخفى لالكون الاشارة من الناطق كناية مطلقا وان اوجهه السياق اه رشیدی ويصرح
به أيضا صنيع المغنى فكان الاولى بتقديمه على قوله وكذا اخرس كافي النهاية (قوله فلفظ) (فرع) ما مر من
اعتبار صيغة الامان هو فيما اذا دخل الكافر بلادنا بلا سبب امان من دخل اليها رسول او لسباع القرآن او نحو
مما ينقاد به للحق اذا ظهر له فهو آمن لا من دخل لتجارة فلو اخبره مسلم ان الدخول للتجارة امان فان صدقه
بلغ المامن والا اغتيل وللإمام لا لاحاد جعل الدخول للتجارة امانا ان رأى في الدخول لها مصلحة اه روض
مع شرحه زاد المغنى ولا يجب إجابة من طلب الامان الا اذا طلبه لسباع كلام الله تعالى فتجب قطعها ولا يميل
أربعة أشهر بل قدر ما يتم به البيان اه وقوله البيان لعل صوابه السماع (قوله في الذكر) الى قوله وفي الروضة
في النهاية الا قوله خلافا للقاضي وان تبعه البلقيني وقوله ويظهر وقوله ثم رايتهم صرحوا به (قوله للاية)
هى قوله تعالى فسيحوا في الارض اربعة اشهر اه ع ش (قوله فان بلغتها) الى قول المتن وليس في المغنى
(قوله ومن ثم جاز) اى الامان في المراقبة والخشي فانهما ليستامن اهل الجزية اه مغنى (قوله) من غير
تقييد اى عمدة (قوله فان زاد) اى الامان على الجائز اى اربعة اشهر (قوله هذا) اى قول المصنف ويجب
(قوله او كناية) انظر فائدته مع وبكتابة والجواب أن هذا في القبول وذاك في الايجاب

أ. كان المؤمن الامام أم غيره للاية (وفي قول يجوز ما لم تبلغ) المدة (سنة) فان بلغت امتنع قطعاً للاثارة الجزية ومن ثم جاز في المرأة والخشي
من غير تقييد فان زاد على الجائز بطل في الزائد فقط تفريقاً للصفة هذا ان لم يكن بناضعف والا كان الزائد للضعف المنوط بنظر الامام

كموفي الهدنة ولو اطلق الامان حل على الاربعة الاشهر وبلغ بعدها المام بخلاف الهدنة لان بابها الضيق (ولا يجوز) ولا ينفذولو من امام (امان يضرب) بفتح اوله (المسلمين كجاسوس) وطليعة كفار لخبر لا ضرر ولا ضرار في الاسلام ولا يستحق تبليغ المام لان دخول مثله خيانة اما ما لا يضرب فيجوز وإن لم تظهر فيه (٣٦٨) مصلحة خلافا للقاضي وإن تبعه البلقيني ثم قال هذا في امان الاحاد اما امان الامام فشرطه المصلحة (وليس للامام)

فضلا عن غيره (بذا الامان) الصادر منه او من غيره كما هو ظاهر (إن لم يخف خيانة) لانه لا زعم من جنتنا امامع خوفها فينبذه الامام والمؤمن بكسر الميم اما المؤمن بفتحها فله نبذه متى شاء ويظهر انه حيث بطل امانه وجب تبليغه المام ثم اتيهم صرحوا به (ولا يدخل في الامان ماله واهله) اي فرعه غير المكلف وزوجته الموجودان (بدار الحرب) لان القصد تامين ذاته من قتل ورق دون غيره فيغنم ماله وتسبي ذراريه ثم نعم ان شرط دخول ماله واهله ثم على الامام او نائبه دخولا (وكذا مامعه) بدار الاسلام (منهما) ومثلها مامعه لغيره فلا يدخل ذلك كله (في الاصح) لما ذكر (الابشرط) نعم ثيابه ومركوبه وآلة استعماله ونفقة مدة امانه الضروريات لاحتياج لشرط وفي الروضة في موضع آخر دخول مامعه بلا شرط وهو ما عليه الجمهور وجمع يحمل هذا على ما اذا كان المؤمن الامام او نائبه والاول على ما اذا كان المؤمن غيرهما ويفرق بان ما يكون منهما

أن لا تزيد مدته الخ (قوله كموفي الهدنة) قضيته التشبيه بالهدنة لجواز الزيادة على الاربعة أشهر الى عشرين حيث رأى المصلحة ولا يجوز الزيادة على العشر اه عش (قوله الامان) نائب فاعل اطلق (قوله بخلاف الهدنة) فانه يبطل عقدها عند الاطلاق سم ومعنى (قوله لان بابها الضيق) بدليل عدم صحتها من الاحاد بخلاف الامان اه معنى (قول المتن ولا يجوز امان يضرب المسلمين) فلو آتينا آحادا على طرق الفزاق واحتجنا إلى حمل الزاد والعلف ولو لا الامان لاخذنا اطعمة الكفار لم يصح الامان للضرر اسنى ومعنى (قول المتن كجاسوس) وفي معنى الجاسوس من تحمل سلاحا ونحوه مما يعينهم الى دار الحرب اه معنى (قوله لخبر لا ضرر ولا ضرار) اي لا يضرب نفسه ولا يضرب غيره فالمعنى لا ضرر تدخلونه على انفسكم ولا ضرار لغيركم اه عش (قوله ثم قال) اي البلقيني اه معنى (قوله هذا) اي الخلاف (قوله اما امان الامام فشرطه الخ) هذا ظاهر اه معنى (قوله فينبذه الامام الخ) وجوبه باقوله ينبذه هل يبطل بنفسه حيث مضت مدة بعد علمه يمكن فيها النبذ او لافيه نظر والاقرب الاول لوجود الحلال المتأني لا بدئانه وكل مانع من الصحة إذا قارن ولو طر الفساد الامان صواعلى خلافه اه عش (قوله والمؤمن) الو او معنى او (قوله حيث بطل امانه) اي منا او منه اه عش (قوله اي فرعه) الى التنبيه في المعنى (قوله غير المكلف) اي الصغير والمجنون اه معنى (قوله وزوجته) قال شيخنا الزياى المعتمد انها لا تدخل الا بالتخصيص عليها ومثله في سم على المنهج نقلا عن الشارح اه عش وكان ينبغي ان تكتب هذه على قول الشارح الآتى نعم ان شرط الخ ثم ما نقله عن الزياى خلاف ما اتفق عليه التحفة والنهاية والمعنى وشرح المنهج لا يعمل به في الافتاء والقضاء (قوله ثم) اي في دار الحرب (قوله على الامام او نائبه) اي خلاف ما إذا شرط على غيرهما فلا يدخلان حيث ذنبا به ومعنى (قوله دخلوا) الانسب الثانية (قوله بدار الاسلام) اي وان لم يكن في حيازته اه معنى (قوله لما ذكر) اي من ان القصد تامين ذاته الخ (قول المتن لا بشرط) اي إذا امنه غير الامام فان امنه الامام دخل مامعه ولو اغيره بلا شرط ومعنى ونهاية (قوله وآلة استعماله) أى في حرفته اه معنى (قوله لاحتياج لشرط) اي امنه الامام او نائبه او غيرهما (قوله وجمع) الى التنبيه في المعنى لا قوله ويفرق إلى لو انعكس (قوله وجمع الخ) وحاصل ذلك دخول مامعه في الامان بما لا بد له منه غالبا ككتابها ونفقة مدته مطلقا وما زاد على ذلك يدخل ايضا ان كان المؤمن الامام والام لا يدخل الا بشرط وما خلفه في دار الحرب يدخل ان امنه الامام وشرط دخوله والا فلا نهاية (قوله يحمل هذا) اي ما في موضع اخر من الروضة وقوله والاول اي ما هنما من عدم الدخول إلا بشرط (قوله بأن أمن) أى الحربى (قوله بها) أى الموجودان بدار الحرب (قوله وإلا) أى بأن أمنه غيرهما اه معنى (قوله وما لا يحتاجه الخ) اي بخلاف ما يحتاجه فيدخل من غير شرط اه معنى (قوله فان كانا) اي أهله وماله (قوله ان شرطه الامام) أى أو نائبه (قوله عندنا) أى الموجودين في دارنا (قوله وإن نقض) غاية والضمير المستتر للامان وفي الاسنى ومن اسباب النقض ان يعود ليتوطن ثم اه (قوله ما بقى حيا) وان مات فولده الذى عندنا إذا بلغ وقبل الجزية ترك وإلا بلغ المامن واما ماله الذى عندنا فهو لو ارثه الذى فقط دون الحربى فان فقدوا رثه الذى فى اه روض مع شرحه (قوله وإلا) اي وإن تمكن من ذلك وأخذ شيئا منه ثم عاد لياخذ الباقي اه أسنى (قوله أى حرب) إلى قوله ولا أظن في النهاية (قوله كذلك) أى كدار الحرب في التفصيل الآتى (قوله لشره) الى التنبيه في المعنى لا قوله ولم تحرم الى لورجى ظهور الاسلام

(قوله بخلاف الهدنة) فان الاطلاق يبطلها

في الدار التي فيها ذاته تكون التبعية فيه أقوى مما ليس بتلك الدار ومن ثم لو انعكس ما تقرر بان أمن وهو بدارهم دخل أهله وماله (قوله) بها ولو بلا شرط ان امنه الامام او نائبه والام لا يدخل أهله وما لا يحتاجه من ماله الا بشرط فان كانا بدار نادخلان ان شرطه الامام لا غيره (تنبيه) يبقى امان ماله واهله عندنا وإن نقض ما بقى حيا وله دخول دارنا لاخذته ولو متكررا لكن إن لم يتمكن من أخذ الكل دفعة ولا جاز قتله واسره (والمسلم بدار كفر) اي حرب ويظهر ان دار الاسلام التي استولوا عليها كذلك (ان امكنه اظهار دينه) لشره او شرف قوموه واهن فتنة في دينه

ولم يرج ظهور الاسلام هناك بمقامه (استحب له الهجرة) إلى دار الاسلام ثلاثين سوادهم وربما كادوه ولم تجب لقدرته على إظهار دينه ولم تحرم لأن من شأن المسلم بينهم القهر والعجز ومن ثم لم يرج ظهور الاسلام بمقامه ثم كان مقامه أفضل أو قدر على الامتناع والاعتزال ثم لم يرج نصرة المسلمين بالهجرة كان مقامه واجبا لأن محله دار اسلام فلو هاجر لصار دار حرب ثم إن قدر على قتلهم ودعاهم للاسلام لم يهمل ولا فلا (تنبيه) يؤخذ من قولهم لأن محله دار اسلام أن كل محل قدر أهله فيه على الامتناع من (٢٦٩) الحريين صار دار اسلام وحيد الظاهر أنه

يتعذر عود دار كفر وإن استولوا عليه كما صرح به الخبر الصحيح الاسلام يعلو ولا يعلى عليه فقولهم لصار دار حرب المراد به صيرورته كذلك صورة لاحكام ولا يلزم أن استولوا عليه من دار الاسلام يصير دار حرب ولا اظن اصحابنا يسمون بذلك بل يلزم عليه فداوه وانهم لو استولوا على دار اسلام في ملك أهله ثم فتحناها عوة ملكناها على ملاكها وهو في غاية لبعد ثم رايه الرافعي وغيره ذكروا ان دار الاسلام ثلاثة اقسام قسم يسكنه المسلمون وقسم فتحوه وأقروا أهله عليه بجزية ملكوه او لا وقسم كانوا يسكنونه ثم غلب عليه الكفار قال الرافعي وعدم القسم الثاني بين انه يكنى في كونها دار اسلام كونها تحت استيلاء الامام وإن لم يكن فيها مسلم قال واما عدم الثالث فقد يوجد في كلامهم ما يشعر بان الاستيلاء القديم يكنى لاستمرار الحكم ورايت لبعض المتأخرين أن محله إذا لم يمنع المسلمين منها

(قوله ولم يرج الخ) ولم يقدر على الامتناع والاعتزال ثم لم يرج نصرة الاسلام هجرته أخذ بما يأتي اه ع ش (قوله بمقامه) بدل من هناك (قول المتن استحب له الهجرة) وينبغي تقييده بما إذا لم يكن في إقامته مصلحة للمسلمين ولو يحصل التقوى بها للضعفاء العاجزين عن الهجرة أخذ بما يأتي في شرح ولا وجبت إن اطاعها (قوله لثلاثين سوادهم) ببناء الفاعل من التكثير (قوله وربما كادوه) أي أو يميل اليهم اسنى ومعنى (قوله ولم تجب) أي الهجرة اه ع ش (قوله ومن ثم) لعل المشار اليه قوله لأن من شأن المسلم الخ (قوله والاعتزال) المراد به انخيازه عنهم في مكان من دارهم بحيرى (قوله بالهجرة) أي بمجيئه اليهم اه ع ش (قوله كما صرح به الخبر الصحيح الاسلام يعلو الخ) دعوى صراحة الحديث فيما أفاده محل تأمل إذا المتبادر منه أن المراد بعلوه انتشاره واشتهاره واتحاد الكفر إلى أن يأتي الوقت الموعود به قرب الساعة وهذا لا ينافي صيرورة بعض داره دار حرب كالأينا في غلبة الكفار لاهله ونصرتهم عليهم في كثير من الوقائع اه سيد عمر (قوله فقولهم الخ) هذا التاويل خلاف ظاهر اللفظ إذ المتبادر كونه كذلك حقيقة وحكما لا صورة فقط وبعد من حيث المعنى إذ صيرورته كذلك صورة فقط لا محذور كليا فيه فليتأمل اه سيد عمر وقد يقال أن الشارح علل التاويل المذكور بقوله ولا يلزم الخ فذمه دون علته مكبرة في علم المناظرة (قوله بذلك) أي يعود دار اسلام دار حرب وكذا ضمير عليه (قوله على ملاكها) أي مستعليها عليهم (قوله وهو في غاية البعد) بل يخالف لما صرحوا به أن المسلم لا يزول ملكه باخذ أهل الحرب له منه قبر أفعلى من وصل اليه ولو بشرأه إليه كما مر في الفصل السابق (قوله يسكنه المسلمون) أي في الحال (قوله أو لا) يسكنون الو او (قوله وعدم القسم الثاني) أي من دار الاسلام (قوله قال) أي ثم قال الرافعي (قوله إن محله) أي كفاية الاستيلاء القديم (قوله وحينئذ فكلامهم صريح الخ) يتأمل هذه الصراحة ان ماخذها مما سبق في كلامه اه سيد عمر أقول ماخذها رواية الرافعي وغيره عن اصحاب انهم عدوا القسم الثالث من دار الاسلام وبه يندفع ايضا ما في سم المبني على أن ماخذها قول الرافعي فقد يوجد في كلامهم ما يشعر الخ (قوله مطلقا) أي غلب عليه الكفار بعد ما لا يمنع المسلمين منها لا (قوله يمكنه) إلى قوله ولكن إن امتنعت في المعنى لا قوله وإثم بالاقامة إلى قوله واستثنى في النهاية (قوله وجبت الهجرة) وسميت هجرة لأنهم هجروا ديارهم ولم يقدروا ذلك بامن الطريق ولا بوجود الزاد والراحلة وينبغي عدم الوجوب إن خاف على نفسه من خوف الطريق أو من ترك الزاد أو من عدم الرحلة اه معنى وباتى في الشارح ما يوافقه (قوله وانهم بالاقامة) من عطف لازم (قوله على نفسها) أي أو يضعها (قوله فعذور) أي إلى أن يطبقها فان فتح البلدة قبل أن يهاجر سقط عنه الهجرة اسنى ومعنى (قوله وللخير الصحيح الخ) في الاستدلال به توقف عبارة الاسنى والمعنى وخبر أبي داود وغيره أن أبا ربي من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين اه (قوله وخبر الهجرة الخ) استئناف يبياني (قوله أي من مكة) خبر وخبر لاهجرة الخ (قوله واستثنى)

(قوله أو قدر على الامتناع الخ) قد يقتضى وجوب المقام على الامام أو نائبه مع من معه من المسلمين إذا دخلوا دار الحرب وقدر على الامتناع كما هو الغالب ولم يحتل امر دار الاسلام بمقامهم هناك ولا تخلو عن البعد فليتأمل (قوله وحينئذ فكلامهم صريح الخ) في الصراحة نظر خصوصاً مع احتمال أن يراد بالاستيلاء

والأفهي دار كفر اه وما ذكره عن بعض المتأخرين بعيد نقلا ومدركا كما هو واضح حينئذ فكلامهم صريح فيما ذكرته ان ما حكم بانه دار اسلام لا يصير بعد ذلك دار كفر مطلقا (ولا) يمكنه إظهار دينه أو خاف قتله في دينه (وجبت) الهجرة (إن أطاعها) وإثم بالاقامة ولو امرأة وإن لم تجد محرما للسكن إن امتنعت على نفسها أو كان خوف الطريق دون خوف الاقامة كما هو ظاهر فان لم يطبقها فعذور وذلك لقوله تعالى وإن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم الآية وللخير الصحيح لا تنقطع الهجرة ما قوتل الكفار وخبر لاهجرة بعد الفتح أي من مكة لأنها صارت دار اسلام إلى يوم القيامة واستثنى من في إقامته مصلحة للمسلمين أخذ بما جاء أن العباس رضى الله عنه أسلم قبل بدر واستمر مخفيا لاسلامه

إلى فتح مكة يكتب بأخبارهم إلى النبي ﷺ وكان يحب القدوم عليه فيكتب له أن تمامك بمكة خير والاستدلال بذلك يتوقف على ثبوت إسلامه قبل الهجرة وأنه ﷺ كتب إليه ذلك ولم يثبت ذلك على أن الكتابة المذكورة لا يلزم منها الإسلام ولا عدمه وبفرض ذلك كله فهو كان أمنا غير خائف من فتنه ومن هو كذلك (٢٧٠) لا تلزمه الهجرة فلا دليل في ذلك أصلا ثم رأت شيخ الإسلام الحافظ في الاصابة قال

في ترجمته حضر بيعة العقبة مع الانصار قبل أن يسلم وشهد بدرا مع المشركين مكرها فافتدى نفسه وعقيلاً ورجع إلى مكة فيقال أنه أسلم وكنتم قومه ذلك فكان يكتب الأخبار إليه ﷺ ثم هاجر قبل الفتح بقليل اه وهو صريح فيما ذكرته وذكر صاحب المعتمد أن الهجرة لا تجب بها حقاً وأجابوا لم يقبل منه ولا قدر على إظهاره ويوافقه قول الغوى في تفسير سورة العنكبوت يجب على كل من كان ببلد تعمل فيه المعاصي ولا يمكنه تغييرها الهجرة إلى حيث تنهاه العبادة لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكري مع القوم الظالمين نقل ذلك جمع من الشراح وغيرهم منهم الأذعري والزركشي وأقروه وينازع فيه ما مر في الولاية أن من بجواره آت لهو لا يلزمه الانتقال وعلاه السبكي بأن في مفارقة داره ضرراً عليه ولا فعل منه فإن قلت ذلك مع القلة يصدق عليه أنه في بلد المعصية فلم يلزمه بخلاف هذا فإنه بالنقله يفارق بلد المعصية بالكلية قلت قضية هذا بل صرحه أن ذلك يلزمه الانتقال من البلد وهذا لم يلزمه به لأنه إذا لم يلزمه من الجوار فأولى البلد على أن قضية كلام السبكي المذكورة أنه لا نظر لبلد ولا لجرار بل للبيعة وهي في التحول من البلد أشق وبفرض اعتماد ذلك فيجب تقييده بما إذا لم تكن في إقامته مصلحة للمسلمين أخذاً من نظيره في الهجرة من دار الكفر بالأولى ثم رأيت الملقيني صرح به وبأن شرط ذلك أيضاً أن يقدر على الانتقال للسلامة من ذلك وأن تكون عنده المؤن المعتبرة في الحج والحاصل أن الذي يتعين اعتماداً في ذلك أن شرط

إلى قوله أخذ في الاسنى وإلى قوله الاستدلال في المغنى عبارة الأولى واستثنى الملقيني من ذلك ما إذا كان في إقامته مصلحة للمسلمين فتجوز له الإقامة اه وعبارة الثاني ويستثنى من الوجوب من في إقامته مصلحة للمسلمين فقد حكى ابن عبد البر وغيره أن إسلام العباس رضى الله تعالى عنه كان قبل بدر وكان يكتبه ويكتب إلى النبي ﷺ بأخبار المشركين وكان المسلمون يتقون به وكان يحب الخ (قوله إلى فتح مكة) أى إلى القرية فلا يخالف ما يأتى عن الاصابة (قوله بذلك) أى بقصة العباس رضى الله تعالى عنه (قوله قبل الهجرة) أى هجرة العباس (قوله وأنه الخ) أى وثبت أنه الخ (قوله ولم يثبت ذلك) أى كل منهم ما ولعل مراده لم يثبت بخبر صحيح ولا فطلق ورود الخبر بذلك لا ينكر كما مر (قوله على أن الكتابة الخ) لما ورد عليه أن المثبت مقدم على النافي احتاج إلى هذا الجواب العلوى (قوله وبفرض ذلك الخ) أى من ثبوت الأمرين واستلزام الكتابة المذكورة للإسلام (قوله ومن هو كذلك لا تلزمه الهجرة الخ) ولا بد في عدم اللزوم من بيان أنه كان يمكنه إظهار دينه أيضاً ولم يبين ذلك اه سم (قوله في الاصابة) في أسماء الصحابة والجار متعلق بقال وقوله في ترجمته أى العباس رضى الله تعالى عنه بدل منه (قوله فافتدى نفسه وعقيلاً) أى بعد أسره (قوله وهو صريح بما ذكرته) يعنى في عدم ثبوت إسلام العباس قبل الهجرة وعدم ثبوت كتابته ﷺ إليه بأن مقامك بمكة خير أقول وفى كونه صريحاً فى الأمرين نظر لاسمى فى الثانى إذا لاصبة ساكت عنه والساكت عن شئ لا ينسب إليه ذلك الشئ (قوله وذكر صاحب المعتمد) إلى قوله وأفرده في المغنى والاسنى الإقوله أى واجبا (قوله هنا) لعل كلمة من سقطت من قلم الناسخ عبارة المغنى من دار الكفر اه (قوله تجب من بلد اسلام الخ) وفى الفروع لابن مفلح المقدسى الحنبلى ما نصه ولا تجب الهجرة من بين أهل المعاصي وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس فى قوله تعالى أن أرضى واسعة الخ أن المغنى إذا عمل بالمعاصي فى أرض فأخرجوا منها وبه قال عطاء وهذا خلاف ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام من رأى منكم منكراً فليغيره الحديث وعلى هذا العمل اه سيد عمر (قوله ويوافقه) أى ما ذكره صاحب المعتمد (قوله إلى حيث تنهاه للعبادة الخ) فإن استوت جميع البلاد فى عدم إظهار ذلك أى الحق كما فى زماننا فلا وجوب بخلاف اه معنى (قوله نقل ذلك) أى ما فى المعتمد (قوله وأقروه) وبمن أقروه الاسنى والمغنى (قوله وينازع فيه) أى بما ذكره صاحب المعتمد (قوله آت لهو) أى استهواها (قوله لا يلزمه الانتقال) أى من جبرتها (قوله ولا فعل منه) جملة حالية (قوله ذلك) أى من فى جواره (قوله مع النقلة) أى إلى دار بعيدة (قوله فلم يلزمه) أى التحول (قوله بخلاف هذا) أى من عجز عن إظهار الحق (قوله قضية هذا) أى الفرق (قوله أن ذلك) أى من فى جواره الات اللهم وكذا الإشارة بقوله وهذا الخ (قوله إذا لم يلزمه) أى الانتقال (قوله فأولى البلد) الأولى من البلد (قوله على أن قضية الخ) ولما كان قوله لأنه إذا لم يلزمه الخ قابلاً للتعلم بما مر فى قوله فإن قلت الخ احتاج إلى هذا الجواب العلوى (قوله وبفرض اعتماد ذلك) أى ما ذكره صاحب المعتمد (قوله به) أى بذلك القيد (قوله وبأن شرط الخ) أى وصرح بأن الخ (قوله أن يقدر على الانتقال لبلد سالمة من ذلك) فإن استوت جميع البلاد فى عدم إظهار ذلك كما فى زماننا فلا وجوب بخلاف اه معنى (قوله والحاصل أن الذى يتعين الخ) محل تأمل والذى يظهر وجوب الانتقال عند توفر الشروط المذكورة من غير توقف على ما ذكره القديم الاستيلاء الأصلي وهو ما كان للمسلمين من أول الأمر إلا أن يقال من لازم استيلاء المسلمين الطرول لسبق الكفر وعروض الإسلام (قوله ومن هو كذلك لا تلزمه الهجرة الخ) لا بد فى عدم اللزوم من بيان أنه كان

في ترجمته حضر بيعة العقبة مع الانصار قبل أن يسلم وشهد بدرا مع المشركين مكرها فافتدى نفسه وعقيلاً ورجع إلى مكة فيقال أنه أسلم وكنتم قومه ذلك فكان يكتب الأخبار إليه ﷺ ثم هاجر قبل الفتح بقليل اه وهو صريح فيما ذكرته وذكر صاحب المعتمد أن الهجرة لا تجب بها حقاً وأجابوا لم يقبل منه ولا قدر على إظهاره ويوافقه قول الغوى في تفسير سورة العنكبوت يجب على كل من كان ببلد تعمل فيه المعاصي ولا يمكنه تغييرها الهجرة إلى حيث تنهاه العبادة لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكري مع القوم الظالمين نقل ذلك جمع من الشراح وغيرهم منهم الأذعري والزركشي وأقروه وينازع فيه ما مر في الولاية أن من بجواره آت لهو لا يلزمه الانتقال وعلاه السبكي بأن في مفارقة داره ضرراً عليه ولا فعل منه فإن قلت ذلك مع القلة يصدق عليه أنه في بلد المعصية فلم يلزمه بخلاف هذا فإنه بالنقله يفارق بلد المعصية بالكلية قلت قضية هذا بل صرحه أن ذلك يلزمه الانتقال من البلد وهذا لم يلزمه به لأنه إذا لم يلزمه من الجوار فأولى البلد على أن قضية كلام السبكي المذكورة أنه لا نظر لبلد ولا لجرار بل للبيعة وهي في التحول من البلد أشق وبفرض اعتماد ذلك فيجب تقييده بما إذا لم تكن في إقامته مصلحة للمسلمين أخذاً من نظيره في الهجرة من دار الكفر بالأولى ثم رأيت الملقيني صرح به وبأن شرط ذلك أيضاً أن يقدر على الانتقال للسلامة من ذلك وأن تكون عنده المؤن المعتبرة في الحج والحاصل أن الذي يتعين اعتماداً في ذلك أن شرط

يفارق بلد المعصية بالكلية قلت قضية هذا بل صرحه أن ذلك يلزمه الانتقال من البلد وهذا لم يلزمه به لأنه إذا لم يلزمه من الجوار فأولى البلد على أن قضية كلام السبكي المذكورة أنه لا نظر لبلد ولا لجرار بل للبيعة وهي في التحول من البلد أشق وبفرض اعتماد ذلك فيجب تقييده بما إذا لم تكن في إقامته مصلحة للمسلمين أخذاً من نظيره في الهجرة من دار الكفر بالأولى ثم رأيت الملقيني صرح به وبأن شرط ذلك أيضاً أن يقدر على الانتقال للسلامة من ذلك وأن تكون عنده المؤن المعتبرة في الحج والحاصل أن الذي يتعين اعتماداً في ذلك أن شرط

وجوب الانتقال هذه الشروط المذكورة ان تظهر المعاصي المجمع عليها في ذلك المحل بحيث لا يستحي اهل كلهم من ذلك لئلا يترحموا ازالها مع القدرة لان الافامة حينئذ معهم تعدا عانة وتقريرا لهم على المعاصي (ولو قدر اسير على هرب لزومه) وان امكنه اظهار دينه كما صححه الامام واقتضى كلام الزركشي اعتماده تخلصاً لنفسه من رق الاسر لكن الذي جزم به القمولى (٢٧١) ومن تبعه وقال الزركشي انه قياس مأمور

في الهجرة أو أنه لما يلزمه ذلك لأن يمكنه اظهار دينه ولك أن تقول ان أطلقوه من الاسر بان ابا حوا له ماشاء من مكث عندهم وعدمه تعين الثاني والاعتين الاول كما هو ظاهر من تغليبه المذكور (ولو أطلقوه بلا شرط فله اغتيالهم) قتلوا وسبوا واخذوا للمال لانهم لم يستامنوه وليس المراد هنا حقيقة الغيلة وهي ان تخدعه فيذهب به لحل خال ثم يقتله (أو) أطلقوه (على انهم في امانه) أو عكسه (حرم) عليه اغتيالهم لان الايمان من احد الجانبين متعذر نعم إن قالوا آمناك ولا امان لنا عليك اى ولا امان يجب لنا عليك جاز له اغتيالهم (فان تبعه قوم) أو واحد منهم بعد خروجه (فليدفعهم) وجوبا ان حاربوه وكانوا مثليه فاقبل والافندبا كذا قيل ويرده مأمور أن الثبات للضعيف إنما يجب في الصف (ولو يقتلهم) ابتداء ولا يراعى فيهم ترتيب الصائل لاتنقض امانهم بذلك على المعتمد كذا قيل ايضا وهو اوضح إن سلم انتقاض امانهم بذلك سواء ارادوا مجردرده أم نحو قتله وفي عمومه نظر

من الزيادة هذا ويدخل في قولهم حيث يشيها له العبادة ان تجزئها الهجرة إلى ادنى محل يامن فيه على نفسه وما يتعلق بها بحيث لا يعد مقبها معهم ودخوله إلى البلد في بعض الاحيان لقضاء حاجة ضرورية لا يعد به مقبها ولا ينافي هجرته اه سيد عمر (قوله المعاصي الخ) لعل الال للجنس لا الاستغراق (قول المتن ولو قدر اسير) اى فى ايدى الكفار اه معنى (قوله وإن امكنه) إلى قوله لكن الذى فى النهاية والمعنى (قوله) واقتضى كلام الزركشي اعتماده) وهو الاصح انه نهاية (قوله لكن الذى جزم به القمولى الخ) عبارة المعنى وإن جزم القمولى وغيره بتقييده بعدم الامكان اه (قوله) لأن لم يمكنه اظهار دينه (أى ولا فيس) (قوله الثاني) أى عدم الزوم وقوله الاول اى الزوم (قوله من تغليبه) اى الامام وهو قوله تخلصاً لنفسه الخ (قوله قتل) إلى قوله إن حاربوه فى المعنى لا قوله اى ولا امان يجب لنا عليك وإلى قوله على المعتمد فى النهاية لكن بزيادة قيد يأتى (قوله وهى) اى حقيقة الغيلة (قوله) أو أطلقوه على انهم فى امانه (أى وإن لم يؤمنوه) كائنص عليه فى الامام اه معنى (قوله أو عكسه) اى او وجد عكسه اه ع وش ويجوز جره عطف على مدخول على عبارة المعنى وكذا لو أطلقوه على أنه فى امانهم اه (قوله لان الايمان الخ) عبارة المعنى وفاء بما التزمه ولا نعم إذا آمنوه وجب ان يكونوا فى امان منهم اه (قوله جاز له اغتيالهم) اى لفساد الايمان لما مر من تعذرهم من احد الجانبين اه رشيدى (قول المتن فان تبعه قوم) راجع للسائلين اه يجزئى ولكن قضية تفصيل رعاية ترتيب الصائل رجوعه للمسئلة الثانية فقط لا يراعى الترتيب فى المسئلة الاولى مطلقا كما فى شرح الروض عن الروضة (قوله ويرده مأمور الخ) اى فيكون المعتمد الدب مطلقا اه ع ش (قوله ولا يراعى فيهم ترتيب الصائل لاتنقض امانهم) اى حيث قصدوا نحو قتله ولا لم ينتقض فيدفعهم كالصائل اه نهاية (قوله ومن ثم) اى للنظر فى عمومه (قوله صرح جمع الخ) ومنهم المعنى (قوله وهو مبنى الخ) اى ما صرح به الجمع (قوله وهو متجه) اى عدم الانتقاض (قوله فليحمل) إلى المتن فى النهاية ما يوافق (قوله هذا) اى ما صرح به الجمع من وجوب رعاية الترتيب (قوله والاى) اى ما قيل من عدم الرعاية (قوله فالقلمون) بفتح الميم (قوله بهذا الشرط) إلى قوله بل هنا فى النهاية وكذا فى المعنى لا قوله على مأمور (قوله بل يلزمه الخروج) وله عند خروجه اخذ مال مسلم وجده عندهم ليرده عليه ولو امنهم عليه ولا يضمه لانه لم يكن مضمونا على الحربى الذى كان يديه بخلاف المغصوب اذا اخذه شخص من الغاصب ليرده الى مالكه فانه يضمه لانه كان مضمونا على الغاصب فاذا ديم حكمه (فروع) لو التزم لهم قبل خروجه ما لا فدا هو ومختاروا ان يعود اليهم بعد خروجه إلى دار الاسلام حرم عليه العود اليهم وسن له الوفاء بالمال الذى التزمه ليعتمدوا الشرط فى اطلاق الاسراء وانما لم يجب لانه التزام بغير حق فالمال المبعوث اليهم فداء لا يملكونه كما قاله الروايات وغيره لانه ما خوذ بغير حق ولو اشترى منهم شيئا لبيع اليهم ثمناه او اقترض فان كان مختارا الزمه الوفاء ومكرها فالذهب ان العقد باطل ويجب رد الدين فان لم يجز لفظ بيع بل قالوا اخذ هذا وابتعت اليها كذا من المال فقال نعم فهو كالشراء مكرها ولو وكلوه ببيع شئ لم يجر لفظ بيع بل قالوا اخذ هذا وابتعت اليها كذا من المال فقال نعم فهو كالشراء لقول المصنف لم يجز الوفاء (قوله فلا يلزمه الخروج) تفريع على المفهوم او هنا سقطه من قلم الناسخ عبارة النهاية والا فلا يلزمه الخ وعبارة المعنى وان امكنه لم يحرم الوفاء لان الهجرة حينئذ مستحبة اه وكل منهما ظاهر (قوله على مأمور) اى من القمولى ومن تبعه عبارة النهاية كما مر اه (قوله فيمينه لغو) اى ولا يمكنه اظهار دينه ايضا ولم يبين ذلك (قوله) وان امكنه اظهار دينه (كتب عليه م وقوله كما صححه الامام كتب عليه ايضا م

ومن ثم صرح جمع بانه يراعى فيهم ترتيب الصائل وهو مبنى على عدم انتقاض امانهم بذلك وهو متجه ان لم يريدوا نحو قتله فليحمل هذا على ارادة مجرد الرد والاى على ارادة نحو القتل لان الذى اذا انتقض عهده بقتالنا فالقلمون أولى (ولو شرطوا) عليه (أن لا يخرج من دارهم لم يجز) له (الوفاء) بهذا الشرط بل يلزمه الخروج حيث أمكنه فورا بدينه من الفتن وبنفسه من الذل مالم يمكنه اظهار دينه فلا يلزمه الخروج على مأمور بل يسن ولو حلقوه على ذلك بطلاق أو غيره مكرها على الحالف فيمينه لغو

ثان شرعى على الخروج
لوجوبه كما تقرر (ولو عاقد
الامام علجا) هو الكافر
الغلظ الشديد سمي
بذلك لدفعه عن نفسه ومنه
العلاج لدفعه الدام (يدله)
(على) نحو بلد أو (قلعة)
باسكان اللام وفتحها معينة
أو مبهمة من قلاع محصورة
على الواجهة أى على أصل
طريقها أو أسهل أو أرفق
طريقها (وله منها جارية)
مثلا ولو حرة مبهمة ويعينها
الامام (جاز) وإن كان الجعل
مجهولا غير ملوك للحاجة مع ان
الحررة ترق بالاسر ويستحق
بالدلالة ولو من غير كلفة كان
يكون تحتها فيقول له وهى
هذه للحاجة أيضا وبه فارق
ما مر فى الاجارة والجمالة اما
المسلم فقال جمع لا تجوز هذه
المعاقدة معه لان فيها أنواعا
من الفرر واحتملت مع
الكافر لانه أعرف بقلاعهم
وطرقهم وقال خرون لافرق
وروجه الاذرى والبلقى
وغيرهما وقضية كلام
الشيخين فى الغنمة اعتماده
وعليه فيعطاهما ان وجدت
حية وان أسلمت فلو ماتت
بعد الظفر فله قيمتها وخرج
بقوله منها قوله بما عدى
فلا يصح للجعل بالجعل بلا
حاجة (فان فتحت) عنوة
(بدلته) وفتحها معاقده

يبحث بالخروج اه معنى (قوله والاحث الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وان حلف لهم ترغيا
لهم ليقتوا به ولا يتهموا به بالخروج ولو قبل الاطلاق حث بخروجه اه (قوله والاحث) هذا يفيد ان
الخروج مع التمكن من تركه يوجب الحث وان كان الخروج واجبا سم على حج اى والقياس عدم
الحث اه عش (قوله ومن الاكره ان يقولوا الخ) اى فلو حلف حينئذ فاطقوه فخرج لم يثبت ايضا كالم
اخذ المصوص رجلا وقالوا لا نتركك حتى تحلف انك لا تخبر بمكاننا خلف ثم اخبر بمكانهم لم يثبت لانه يمين
اكرهه اسنى ومعنى (قوله بل هنا اكرهه ثان الخ) قد يقال ان اثر هذا الاكره الثانى مع الحث عارض قوله
السابق ولم يثبت ولا فلا أثر لذكره هنا اه سم اى فكان ينبغي حذفه كما فعله النهاية والمغنى إلا ان يقال
انه مقول لا كراه الاول لا مؤثر مستقل وفى عش هنا جواب لا يلاق السؤال (قول المتن ولو عاقد الامام) اى
او نائبه اه معنى (قوله هو الكافر) الى قول المتن فان لم تكن فى المغنى الا قوله وعليه الى وخرج وقوله
وان تعلق الى وذلك وقوله ووصوب الى المتن والى قوله اذا سلام الجوارى فى النهاية الا قوله ووصوب الى المتن
وما سابه عليه (قوله هو الكافر الغليظ الخ) ويطلق ايضا على المسلم المنتصف بذلك كما ذكره الاذرى اه
رشيدى عبارة القاموس العليج بالكسر الرجل من كفار العجم ورجل عليج ككشف وصرود وخرشيد يصرع
معالج للامور اه (قوله باسكان اللام) اى وفتح القاف وقوله محصورة اى ولا فلا يصح اه معنى (قوله على
الواجهة) راجع الى قوله او مبهمة من قلاع الخ (قوله اى على اصل طريقها الخ) عبارة المغنى اما لانه خفي
علينا طريقها او ليدلنا على طريق خال من الكفار او سهل او كثير الماء والكلاء او نحو ذلك اه (قوله
يعينها الامام) ويحبر العليج على القبول لان المشروط جارية وهذه جارية اسنى ومعنى (قوله بالدلالة) اى
الموصلة الى الفتح كما ياتى (قوله ولو من غير كلفة الخ) وفاقا للمغنى والروض وخلافا للنهاية حيث عقب قول
الشارح ولو من غير كلفة الى قوله اما المسلم بما نضاه كذا قاله بعضهم والوجه حمل ما هنا على ما اذا كان فيه كلفة
ليوافق ما مر ثم اه (قوله كان يكون تحتها الخ) عبارة المغنى حتى لو كان الامام نازلا تحت قلعة لا يعرفها فقال
من دلى على قلعة كذا فله منها جارية فقال العليج هى هذه استحق الجارية كفى الروضة واصلا ولم يعتبروا
التعب هنا ولهذا قال العليج بمكان القلعة كذا ولم يمش ولم يتعب استحق الجارية فكذلك هنا وقد استثنوا من
عدم صحة الاستتجار على كلفة لا تتعب مسألة العليج للحاجة اه (قوله وبه فارق) اى بقوله للحاجة (قوله لان
فيها الخ) ولان المسلم يتعين عليه فرض الجهاد والدلالة نوع منه فلا يجوز اخذ العوض عليه اسنى ومعنى (قوله
وقال اخرون لافرق الخ) وهو المعتدلة به ومعنى (قوله وعليه) اى على عدم الفرق (قوله فيعطاهما) اى
المسلم اه عش (قوله وان أسلمت) غاية اه عش (قوله فلو ماتت الخ) هذا يجزى فى الكافر ايضا كما ياتى
ولما تأملت كلامه وجدت حكم معاقدة المسلم كحكم معاقدة الكافر ولا مخالفة بينهما الا باعتبار الغاية
الذكورة اه بجرى اى وان أسلمت (قوله فله قيمتها) اى للمسلم (قوله وخرج بقوله الخ) عبارة المغنى
واحتز بقوله وله منها جارية عما اذا قال الامام وله جارية بما عدى مثلافاته لا يصح للجعل كسائر
الجعالات وتعبيره بالجارية مثال ولو قال جعل كفى التنبيه لكان اشتمل اه (قوله للجعل بلا حاجة)
عبارة شرح المنهج والمغنى على الاصل فى المعاقدة على مجهول اه وهى احسن (قوله وفتحها معاقده) جملة
حالية لكن فيه جعل الصفة مبتدأ لاعتماد على نى او استفهام على ما جوزه الاخفش (قوله ولو فى مرة
اخرى) كان تركناها بعدد لانه ثم عدنا اليها اسنى ومعنى (قوله معه) اى العلم اه رشيدى (قوله لا عكسه)
اى بان أسلمت قبله اه عش عبارة سم اى بان اسلم هو بعدها لا تنقل الحق منها الى قيمتها اه (قوله

كما يأتي (اعطيا) وان لم يوجد سواها وان تعلق بها حتى لازم من معاملتهم مع بعضهم كما هو ظاهر إذ لا اعتداد بمعاملتهم في مثل ذلك وذلك لانه استحقا بالشرط قبل الظفر (أو) فتحها معاقد (بغيرها) أي دلالة لو غير معاقد ولو (٢٧٣) بدلالته (فلا) شيء له (في الاصح) لفقد

الشرط وهو دلالة وصوب

البقيني الاستحقاق ويتجه اعتماده ان كان الفاتح بدلالته نائبا عن دله (وان لم تفتح فلا شيء) له لتعلق جماعته بدلالته مع فتحها فالجعل مقيد به حقيقة وان لم يجز لفظه (وقيل ان لم يعلق الجعل بالفتح فله أجره المثل) لوجود الدلالة ويرده ما تقرر هذا إذا كان الجعل فيها وإلا لم يشترط في استحقا فتحها اتفاقا على ما قاله الماوردي وغيره (فان) فتحها معاقد بدلالته و (لم يكن فيها جارية) أصلا أو بالوصف المشروط (أو مات قبل العقد فلا شيء له) لفقد المشروط (أو مات بعد الظفر وقبل التسليم) اليه (وجب بدل) لانها حصلت في قبضة الامام فالتلف من ضانته (أو مات قبل ظفر فلا شيء له) (في الاظهر) كما لو لم تكن فيها إذ الميتة ومثلها الحاربة غير مقدور عليها (وان اسلمت المعينة) الحرة كذا قيد به شارح والثاني غير قيد بل لافرق وزعم ان الحرة إذا اسلمت قبل الظفر لا يعطى قيمتها مردود وكذا الاول إذ اسلام

كما يأتي) أي في قوله هذا كله ان لم يسلم وإلا أعطيها الخ (قول المتن أعطيها) أي أعطى العليج الجارية التي وقع العقد عليها من المعينة أو المبيمة التي عينها الامام اه عش (قوله وان تعلق الخ) غاية ثانية (قوله وذلك) راجع إلى ما في المتن (قوله أو غير معاقد) عطف على معاقد (وله لفقد الشرط) هذه علة الصورة الاولى فقط قال المغني واما في الثانية فلا تنفاه معاقدته مع من فتحها اه (قوله وصوب البقيني الخ) أي في الصورة الثانية اخذ ان آخر كلامه (قوله عن دله) لعل صوابه عن معاقدته (قوله بدلالته مع فتحها) فلا استحقاق مقيد بشيئين الدلالة والفتح اه معنى (قوله مقيد به) أي بالفتح (قوله ما تقرر) أي في قوله فالجعل مقيد به اه عش (قوله هذا) أي الخلاف (قوله فيها) عبارة المعنى من القلعة اه في بمعنى من (قوله اتفاقا الخ) لعل صورته انه عوقد بجعل معين من مال الامام أو بيت المال والافقد مرته لو عاقده بجمارية من غير القلعة لم يصح للجعل بالجعل بلا حاجة اه عش وقد يقال لا يلزم من عدم الصحة عدم استحقاق اجرة المثل (قول المتن أو مات قبل العقد) جعل في شرح المنهج من الصور التي لا شيء فيها ما لو اسلمت قبل اسلامه وقبل العقد وان أسلم بعدها سم وسيأتي عن المغني والاسني ما يفيد (قوله والثاني) أي الحرة (قوله بل لافرق) هذا قد يناهيه قوله الآتي لان اسلامها يمنع رقها إلا ان يقال بالتوزيع الآتي في كلام سم اه عش (قوله وكذا الاول) أي وكذا التعيين ليس بقيد (قوله إذا اسلام الجوارى) أي الموجودة في القلعة (قوله كذلك) أي كاسلام المعينة (قوله سواء) كان اسلامها قبل العقد الخ عبارة المغني مع المتن وان اسلمت دون العليج بعد العقد وقبل ظفرها أو بعده فالمنهج الخ اما لو اسلمت قبل العقد فلا شيء له ان علم بذلك وبانها فاته كقوله البقيني وكلام غيره يقتضيه وان كان ظاهر عبارة المصنف استحقا لانه عمل متبرعا اه وفي سم بعد ذكر مثل قوله اما لو اسلمت الخ عن الاسني مانصه وقوله ان علم بذلك الخ هل يجري فيما إذا مات قبل العقد اه أقول الفرق بين الموت والاسلام ظاهر (قوله وبعده) الاول ام بدل الواو (قوله ان لم يسلم) أي العليج (قوله مالم يكن اسلامه بعدها) أي بان اسلم معها أو قبلها (قوله لا انتقال الخ) أي وان كان اسلامه بعد اسلامها فلا يعطاها لا انتقال الخ (قوله وان نازع فيه البقيني) أي بانه استحقا بالظفر وقد كانت اذ ذاك كافرة فلا يرتفع ذلك باسلامها كالمالكها ثم اسلمت لكن لا تسلم اليه بل يؤمر بازالة ملكه عنها إلى آخر ما اطال به مما حكاه في شرح الروض اه سم وقال المغني وقد يفرق بين ما هنا وبين البيع بان البيع عقد لازم وما هنا جمالة جائزة مع المسامحة فيها مالا يتسامح في غيرها فلا تلحق بغيرها اه (قوله لان اسلامها) إلى قوله فلا في النهاية والمغني (قوله يمنع رقها واستيلاء عليها) كانه على التوزيع أي يمنع رقها إذا كانت حرة واسلمت قبل الاسر والاستيلاء عليها إذا اسلمت الحرة بعد الاسر واسلمت الرقيقة فليتامل سم على حج اه عش

بان اسلم هو بعدها (قوله سواء) كان اسلامها قبل العقد أم بعده الخ في شرح الروض اما لو اسلمت قبل العقد فلا شيء له ان علم بذلك وبانها قد فاته لانه عمل متبرعا ذكره البقيني وكلام غيره يقتضيه اه وقوله ان علم بذلك الخ هل يجري فيما إذا مات قبل العقد (قوله ايضا سواء) كان اسلامها قبل العقد أم بعده قبل الظفر وبعده هذا كله ان لم يسلم الخ جعل في شرح المنهج من الصور التي لا شيء فيها ما لو اسلمت قبل اسلامه وقبل العقد وان اسلم بعدها اه (قوله وإلا اعطيا) يتأمل هذا مع ما قدمه في شرح ولو اسلم اسير عصم دمه الخ من قوله لا تمتاعه وطرو الرق على من قارن اسلامه حرته فان اسلام هذا قارن حرتهما لا ذل ترق إلا بالاخذ (قوله وان نازع فيه البقيني) بانه استحقا بالظفر وقد كانت اذ ذاك كافرة فلا يرتفع ذلك باسلامها كالمالكها ثم اسلمت لكن لا تسلم اليه بل يؤمر بازالة ملكه عنها الخ ما اطال به مما حكاه في شرح الروض (قوله يمنع رقها واستيلاء عليها) كانه على التوزيع أي يمنع رقها إذا كانت حرة واسلمت قبل الاسر والاستيلاء

(٣٥) - شرواني وابن قاسم - تاسع) الجوارى كلهن في المبيمة كذلك فيما يظهر سواء كان اسلامها قبل العقد أم بعده قبل الظفر وبعده هذا كله ان لم يسلم وإلا اعطيها مالم يكن اسلامه بعدها لا انتقال حقة لبدلها قاله الامام والماوردي وغيرهما بناء على منع تملك الكافر للاسلم وان نازع فيه البقيني (فالمنهج وجوب بدل) لان اسلامها يمنع رقها واستيلاء عليها فيعطى البديل

من اخماس الغنيمة الاربعة فان لم تكن غنيمة فالذي يظهر وجوبه من بيت المال (وهو) اى البدل (اجرة مثل وقيل قيمتها) وهو المتمد كافي الروضة وأصلها عن الجمهور قالوا محل الخلاف في المعينة أما المهمة إذامات كل من فيها أو أوجبنا البدل فيجوز أن يقال يرجع بأجرة المثل قطعا لتعذر تقويم المجهول ويجوز أن يقال (٢٧٤) يسلم اليه قيمة من تسلم اليه قبل المرات اه والاوجه الاول ورجح بعضهم الثاني قال

فيعين له واحدة ويعطيه قيمتها كما يعينها له لو كن احياء وخرج بعنوة ماله فتحت صلحا بدلاته ودخلت في الامان فان امتنع من قبول بدلها وهم من تسليمها نبذ الصلح وبلغوا المأمن فان رضوا بتسليمها يبدلها اعطوه من محل الرضخ

﴿كتاب الجزية﴾

تطلق على العقد وعلى المال الملتزم به وعقبها للقتال لانه مغياها في الآية التي هي كاخذه ﷺ لياها من اهل نجران وغيرهم الاصل فيها قبل الاجماع من المجازاة لانها جزء عصمتهم منا وسكنناهم في دارنا فهي اذلال لهم لتحليلهم على الاسلام لا سيما اذا خاطبوا اهله وعرفوا بحاسنه لافي مقابلة تقريرهم على كفرهم لان الله اعز الاسلام واهله عن ذلك وتنقطع مشروعيتهما بنزول عيسى صلى الله عليه وآله وسلم لاني لا يبق لهم حيث شبهة بوجه فلم يقبل منهم الا الاسلام وهذا من شرعنا لانه انما ينزل حاكما به متقلبا له عنه ﷺ من القرآن والسنة

ورشيدى (قوله من الاخماس الاربعة) اى لا من أصل الغنيمة ولا من سهم المصالح اه معنى عبارة النهاية من حيث يكون الرضخ كما هو الوجه احتملا ين اه (قوله اى البدل) اى حيث وجب اه معنى (قوله كل من فيها) اى في القلعة من الجوارى (قوله والوجه الاول) اى اجرة المثل خلافا للنهاية والمعنى (قوله ورجح بعضهم الثاني) اى قيمة من تسلم اليه اعتمده النهاية والمعنى (قوله فيعين) اى الامام اه ع ش (قوله وخرج) إلى الكتاب في النهاية والمعنى (قوله ودخلت في الامان) وإن كانت خارجة عن الامان بان كان الصلح على امان صاحب القلعة واهله ولم تكن الجارية منهم سلمت إلى العليج اه معنى (قوله فان امتنع) اى العليج (قوله وهم من تسليمها الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه ولم يرض اصحاب القلعة بتسليمها اليه واصرروا على ذلك نفطنا الصلح وبلغوا المأمن بان يردوا إلى القلعة ثم يستأنف القتال وإن رضى اصحاب القلعة بتسليمها إلى العليج بقيمتها دفعنا لهم القيمة اه (قوله نبذ الصلح) لانه صلح منع الوفاء بمشرطنا قبله اه اسنى (قوله فان رضوا بتسليمها الخ) لا يخفى ان دخوله في الامان منع استرقاقها فكيف تسلم للعليج يبدلها إذ ارضوا وكان الرضا بالتسليم مع تسلمها في معنى رفع الامان عنها واسترقاقها او يفرض ذلك فيما إذا كانت رقيقة اه سم (قوله من محل الرضخ) اى من الاخماس الاربعة لا من أصل الغنيمة ولا من سهم المصالح

﴿كتاب الجزية﴾

(قوله تطلق) إلى قوله لان الله تعالى أعز الاسلام في المعنى لا لقوله وسكنناهم في دارنا وإلى قوله ومن ثم اشترط في النهاية (قوله تطلق) اى شرعا اه ع ش (قوله على العقد) وهو المراد في الترجمة (قوله وعقبها للقتال) الاولى وعقب القتال بها (قوله في الآية التي الخ) وهى قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله إلى قوله حتى يعطوا الجزية عنقى (قوله لياها) اى الجزية (قوله من اهل نجران) وهم نصارى واول من بذل الجزية بجيرى (قوله وغيرهم) كمجوس واهل ايلة معنى واسنى (قوله كاخذه الخ) في موضع الحال من هى وقوله الاصل خبره اه ع ش اى والجملة صلة التي (قوله فيها) اى الجزية (قوله من المجازاة) عبارة النهاية والمعنى وهى ماخوذة من المجازاة اه (قوله وسكنناهم في دارنا) ليس بقيد كياتى (قوله فهى الخ) لعل الاول الواو بدل الفاء (قوله لافي مقابلة تقريرهم الخ) عطف على قوله اذلال لهم (قوله عن ذلك) اى جزء تقريرهم على الكفر (قوله فلم يقبل) الاول فلا يقبل (قوله وهذا) اى انقطاع مشروعيتهما بنزول عيسى (قوله حاكما به) اى بشرعنا (قوله من القرآن الخ) لعله بدل من قوله عنه والمراد انه ﷺ بين لسيدنا عيسى حكم كل ما يريد به ذكره ﷺ له دليله المصرح به من القرآن والسنة او الاجماع وقوله او عن اجتهاده الخ عطف على قوله عنه الخ والضمير لعيسى والمغايرة بين المعطوفين ظاهرة إذ التلقى على الاول بغير واسطة وعلى الثانى بواسطة الاجتهاد (قوله او اجتهاد النبي الخ) لعل مراده مطلق النبي الشامل لسيدنا عيسى او خصوص سيدنا عيسى وإلا فلا يطاق المدعى (قوله لانه لا يخطئ) اى فهو كالنص رشيدى (قوله واركانها) إلى قوله ورجح في المعنى لا لقوله مع الذكور (قوله مع الذكور) وسيأتى مع غيرهم عليها إذا سلمت الحرة بعد الاسر أو أسلمت الرقيقة فليتأمل (قوله ودخلت في الامان الخ) لا يخفى أن دخولها في الامان يمنع استرقاقها فكيف الصلح يبدلها إذ ارضوا وكان الرضا بالتسليم مع تسلمها في معنى رفع الامان عنها واسترقاقها او يفرض ذلك فيما إذا كانت رقيقة

﴿كتاب الجزية﴾

(قوله مع الذكور) وسيأتى مع غيرهم

والاجماع أو عن اجتهاده مستمدان هذه الثلاثة والظاهر أن المذاهب في زمنه لا يعمل منها إلا بما يوافق ما يراه لانه اه لا مجال للاجتهاد مع وجود النص أو اجتهاد النبي ﷺ لانه لا يخطئ كما هو الصواب المقرر في محله وأركانها عاقبو معقوده ومكان ومال وصيغة ولاهيتها بدأها فقال (صورة عقدها) مع الذكور أن يقول لهم الامام أو نائبه (أقركم) أو أقررتم كما بأصله

ورجح لاحتمال الاولى الوعد ومن ثم اشترط ان يقصد به الحال مع الاستقبال حتى ينسلخ عن الوعد واعتراضه بان المضارع عند التجرد عن القرائن يكون للحال وبأن المضارع باقئ للانشاء كاشهد يرد بأن هذا لا يمنع احتمال الوعد (٢٧٥) على ان فيه خلافاً فواياً أنه للاستقبال حقيقة

وقدم في الضمان ان أودى

المال او احضر الشخص

ليس ضماناً ولا كفالة وفي

الاقرار ان اقر بكذا لغو

لان هو وعد به يتايد ما تقرر

إلا ان يوجه إطلاق المتن

بان شدة نظرم في هذا

الباب لحقن الدم اقتضى

عدم النظر لاحتماله للوعد

عملاً بالمشهور انه للحال او

لهامر ثم اعني في الضمان

ما يؤيد ذلك ويوضحه

فراجع (بدار الاسلام)

غير الحجاز كذا قاله شارح

وظاهره انه لا بد من ذكر

ذلك في العقد والظاهر انه

غير شرطاً كتفاء باستثنائه

شرعاً وان جهله العاقدان

فيما يظهر على ان هذا من

اصله قد لا يشترط فقد

نقروا بها في دار الحرب

وحينئذ فصيغة عقده فيما

يظهر أقركم في داركم على ان

تبدلوا جزية وتأمنا

ونأمن منكم (أو أذنت في

إقامتكم بها) أو نحو ذلك

(على ان تبدلوا) اي تعطوا

(جزية) في كل حول قال

الجرجاني ويقول أول

الحول أو آخره ويظهر انه

غير شرط (وتتقادوا الحكم

الاسلام) اي لكل حكم من

اه سم (قوله ورجح) قد يرجح صنيع المصنف باشتماله على إفادة صحة العقد بهذه الصيغة التي يتوهم عدم صحة العقد بها مع فهم ما بالحرر بالاولى بخلاف ما فيه فانه لا يفهم منه هذا مطلقاً فليتأمل سم على حجج اه عش ورشيدى (قوله لاحتمال الاولى) اي ما في المتن بصيغة المضارع (قوله اشترط الخ) خلافاً للنهاية والمعنى والمشرط لذلك الملقينى كافي المعنى (قوله واعتراضه) اي اشترط قصد الحال مع الاستقبال بالاولى ووافق المعترض النهاية والمعنى (قوله يكون للحال) اي كالاستقبال اه رشيدى وفيه نظر (قوله يرد بان هذا لا يمنع احتمال الخ) هذا الاحتمال لا يمنع ان يقصد به الانشاء وان يحمل عليه بالقرائن اه سم (قوله على ان فيه) اي في المضارع (قوله ما تقرر) اي اشترط ان يقصد بالاولى الحال مع الاستقبال أو قوله ورجح لاحتمال الاولى الوعد الخ (قوله إلا ان يوجه إطلاق المتن الخ) اعتمده النهاية والمعنى كاسم (قوله ذلك) اي التوجه المذكور (قوله من ذكر ذلك) اي من التصريح باستثناء الحجاز (قوله والظاهر) الى قوله وحينئذ في النهاية (قوله على ان) الى قوله وحينئذ في المعنى (قوله على ان هذا) اي قوله بدار الاسلام اه عش (قوله قد لا يشترط) ولا يرد على المصنف لان ما ذكره مثال اه سم (قوله فقد نقرهم) الفاء تعليلية (قوله بها) اي الجزية اه معنى (قوله وحينئذ) اي حين نقرهم بالجزية في دراهم (قوله أو نحو ذلك) الى قول المتن ولو وجد في النهاية لا لقوله أو ما أقركم الله (قول المتن ان تبدلوا) بانه نصر اه عش (قوله اي تعطوا) بمعنى تأتمروا اه معنى (قوله المتن جزية) اي هي كذا اه معنى (قوله في كل حول) الى قوله ويظهر في المعنى (قوله انه) اي ذكر كونه اول الحول او اخره (قوله غير شرط) اي فيحمل ما قاله الجرجاني على الاكمل اه نهاية (قوله اي لكل حكم الخ) قد يقال لعل نكتة عدول المصنف الى الافراد الاشارة الى حكم الاسلام بالنسبة اليهم لا بالنسبة للمسلمين وحكم الاسلام فيهم هو وجوب الانقياد لبعض الاحكام الاسلامية دون بعض وهو لا تعدد فيه وان تعددت متعاقباته فليتأمل اه سيد عمر (قوله اي لكل حكم الخ) عبارة المعنى في غير العبادات من حقوق الآدميين في المعاملات وغرامة المتلفات وكذا ما يعتقدون تحريمه كالزنا والسرقة دون ما لا يعتقدونه كشرب الخمر ونكاح المجوس للمحارم (لا يرونه) اي لا يبيحونه ولا يعتقدون حله وبه يعلم ما في قول سم والرشيدى (قوله كالزنا والسرقة) اي تركها اه (قوله ومن عدم تظاهرها) الظاهر انه معطوف على ما لا يرونه اذ هو من جملة الاحكام كما لا يخفى فهو اولى من جعل الشهاب بن قاسم له معطوفاً على من احكامه اه رشيدى (قوله وبهذا الالتزام) الى قوله وظاهر كلامهم في المعنى لا قوله قال الى ولا يرد (قوله وبهذا الالتزام) اي التزام احكامنا اه معنى (قوله ففسروا) وقالوا واشد الصغار على المرء ان يحكم عليه بما لا يعتقده ويضطر الى احتماله اسئى معنى (قوله ووجب التعرض) اي في الايجاب اه معنى (قوله لهذا) اي التزام احكامنا (قوله قال الماوردى الخ) اي عطفاً على ان تبدلوا الخ فحينئذ كان المناسب في قوله

(قوله ورجح لاحتمال الاولى الخ) قد يرجح صنيع المصنف باشتماله على إفادة صحة العقد بهذه الصيغة التي يتوهم عدم صحة العقد بها مع فهم ما بالحرر بالاولى بخلاف ما فيه فانه لا يفهم منه هذا مطلقاً فليتأمل (قوله يرد بان هذا لا يمنع احتمال الوعد) يرد عليه ان احتمال الوعد لا يمنع ان يقصد به الانشاء وان يحمل عليه بالقرائن كالم يمنع ان يقصد به الحال مع الاستقبال ففي هذا الرد ما فيه (قوله ايضا لا يمنع احتمال الوعد) هذا الاحتمال لا يمنع ان يقصد به الانشاء وان يحمل عليه بالقرائن (قوله اكتفاء الخ) قد يقال هو ايضا متفاد من قوله الآتى وتنفاد الخ اذ من حكم الاسلام امتناع إقامتهم بالحجاز على ما يأتي (قوله على ان هذا من اصله قد لا يشترط) ولا يرد على المصنف لان ما ذكره مثال (قوله كالزنا) اي كترك الزنا (قوله ومن عدم التظاهر) لعله عطف على من احكامه يحمل من فيه بيانية لا تبعية لتعذر هاهنا او تبعية لجعل المبعوض

أحكامه غير نحو العبادات لا يرونه كالزنا والمرقة لا كشرب المسكر ونكاح المجوس للمحارم ومن عدم التظاهر بما يبيحونه وبهذا الالتزام ففسروا الصغار في الآية ووجب التعرض لهذا مع كونه من مقتضيات العقد لانه مع الجزية عوض عن تقريرهم فكان كائن في البيع والاجرة في الاجارة قال الماوردى وان لا يجتمعوا على قتالنا كما آمنوا منا ويردان نقله الامام عن الأئمة بان هذا داخل في الانقياد

ولا يرد عليه صحة قول الكافر اقررتي بكذا الخ فقال الامام اقررتك لانه انما اراد ضرورة عدمها الاصل من الموجب اما النساء فيمكن فيهن الاتقياء لحكم الاسلام لاجزية عليهن (٢٧٦) وظاهر كلامهم ان ما ذكر صريح وان لا كناية هنا لفظا ولو قيل ان كنيات الامان اذا

ذكر معا على ان تبذلوا الخ تكون كناية هنا لم يبعد (والاصح اشتراط ذكر قدرها) أي الجزية كالثمن والاجرة وسياتي اقلها (لا كف للسان) منهم (عن الله تعالى ورسوله ^{صلوات الله عليهم}) ودينه بسوء فلا يشترط ذكره لانه داخل في الاتقياء (ولا يصح العقد للجزية معلنا ولا مؤقتا على المذهب) لانه بدل عن الاسلام في العصمة وهو لا يؤقت فلا يكفي اقررك ما شاء الله أو ما اقررك الله وانما قاله صلى الله عليه وسلم لا تتظاره الوحي وهو متعذر الان او ما شئت او ما شاء فلان بخلاف ما شئت لانها لازمة من جهتنا جائرة من جهتهم بخلاف الهدنة (ويشترط لفظ قبول) من كل منهم لما وجه العاقد ولو بنحو وضيت وبشارة اخرس مفهومة وبكناية ومنها الكتاب وكذا يشترط هنا سائر ما مرفى البيع من نحو اتصال القبول بالايجاب والتوافق فيها على الاوجه وافهم اشتراط القبول انه لو دخل حربي دارنا ثم علمناه لم يلزمه شيء بخلاف من سكن دار امة غصبا لان عماد الجزية القبول ولو فسد عقدها من الامام او نائبه لزم لكل سنة دينار لانه اقلها بخلاف ما لو بطل كان

تجتمعوا وقوله امنوا الخطاب (قوله ولا يرد عليه) أي المصنف حيث اقتصر على الصورة المذكورة (قوله لانه) أي المصنف (قوله اما النساء) أي المستثقات اه رشيدى وهو محترز قوله السابق مع الذكور (قوله فيمكن) بل يتعين (قوله فيهن) أي في العقد معهن (قوله الاتقياء الخ) أي ذكره والافتقار عليه (قوله ان ما ذكر) أي في المتن (قوله هنا) أي في الايجاب بدليل ماسياتي في القبول اه رشيدى (قوله افظا) أي بخلافه فاعلا فانها موجودة كالكتابة وبشارة الاخرس اذا فهمها الفطن دون غيره اه عش (قوله على ان تبذلوا الخ) نائب فاعل ذكر (قوله تكون الخ) خبر ان وقوله لم يعدد جوا بلوا (قوله اقلها) وهو دينار اه عش (قول المتن عن الله الخ) أي عن ذكره على حذف المضاف وقول الشارح الا في بسوء متعلق به (قوله ذكره) أي الكف (قوله معلنا) وتقدم صحة تعليق الامان اه سم (قوله لانه بدل) إلى قوله وافهم في المغنى لا قوله والتوافق فيها (قوله لانه) أي العقد وقوله وهو أي الاسلام (قوله فلا يكفي الخ) عبارة المغنى ومحل الخلاف في التاقيت بمعلوم كسنة أما المحبول كافر كما ماشئت او ما شاء الله أو زيد أو اقرم الله فالمذهب القطع بالمنع واما قوله صلى الله عليه وسلم اقرم ما اقرم الله فانما جرى في المهادة حين اودع يهود خيبر لافي عقد الذمة ولو قال ذلك غيره من الائمة لم يصح لانه ^{عليه السلام} يعلم ما عدا الله بالوحي بخلاف غيره وقضية كلامهم انه لا يشترط ذكر التأييد بل يجوز الاطلاق وهو يقتضى التأييد اه (قوله ولما قاله) أي اقرم الله نهاية ومعنى (قوله او ما شئت الخ) بضم التاء (قوله لانها الخ) الاولى التذكير (قوله بخلاف الهدنة) لا تصح هذا اللفظ أي ما شئت لانه يخرج عقدها عن موضعه من كونه مؤقتا إلى ما يحتمل تأييده المنافي لمقتضاه اسنى ومعنى (قول المتن ويشترط) أي صحة العقد من ناطق اه مغنى (قوله من كل منهم) ينبغي او من وكيلهم سم على حجة اه عش (قوله وبشارة الخ) لا يخفى ما في عطفه على غاية للفظ قبول عبارة المغنى أما الاخرس فيمكن في الإشارة المفهومة تكفى الكتابة مع التنية كاجتهاد الأذرى كالبيع بل أولى كما صرحوا به في الامان اه (قوله وبكناية) الجزم باطلافة مع قوله السابق وان لا كناية هنا لفظا فيه شيء إذ لا وجه للفرق بين الايجاب والقبول في ذلك اه سم وتقدم عن عش ما يوافقه (قوله والتوافق فيها) قد يغنى عنه قوله سابقا لما وجه العاقد (قوله لم يلزمه شيء) وجاز لنا قتله غيلة واسترقاقه واخذ ماله ويكون فينا والمن عليه بنفسه وماله وولداه وروض مع شرحه (قوله بخلاف من سكن الخ) أي من الملتزمين للاحكام فانه يلزمه الاجرة اه اسنى (قوله لان عماد الجزية الخ) أي وهذا الحر لم يلزم شيئا بخلاف الغاصب اه اسنى (قوله لزم لكل سنة دينار) أي ويسقط المسمى لفساد العقد اه روض مع شرحه (قوله اقلها) أي الجزية (قوله فانه لا يلزم شيء) أي على المعقود له وان أقام سنة ويبلغ المأمن اه اسنى (قوله غير الاربعة المشهورة) وهي الحج والعمرة والخلع والكتابة ويضم اليها ما هنا فتصير خمسة اه عش اقول بل يزيد عليها كما يعلم بسير كلامهم (قوله او لا سلم) إلى قوله وكانهم اكتفوا في المغنى لا قوله او بنحوه وإلى قول المتن والاخر وثنى في النهاية الا قوله وبه حكمت إلى قوله قيل (قوله ولو بما فيه مضرة الخ) عبارة الاسنى والمغنى ولو في وعيد وتهديد سواء كان معه كتاب ام لا اه (قول المتن او بامان مسلم) أي وان عين المسلم وكذبه لاحتمال نسياته عش اه بجري (قوله يصح امانه) هل يجب التصريح به قال الزركشى فلا عبرة بامان الصبي والمجنون

منه مجموع أحكامه وعدم النظاهر (قوله لانه انما اراد صورة عقدها) قد يجاب أيضا بأن من صور الاصل على الاطلاق تقدم الايجاب (قوله معلنا) وتقدم صحة تعليق الامان (قوله بخلاف الهدنة) قال في شرح الروض لا تصح لهذا اللفظ لانه يخرج عقدها عن موضعه من كونه مؤقتا إلى ما يحتمل تأييده المنافي لمقتضاه اه (قوله من كل منهم) ينبغي او من وكيلهم فيه (قوله وبكناية) الجزم باطلافة مع قوله السابق وان لا كناية هنا لفظا فيه شيء إذ لا وجه للفرق بين الايجاب والقبول في ذلك (قوله يصح امانه) هل يجب التصريح بهذا

صدر من الأحاد فانه لا يلزم شيء وهذا يعلم أن لنا ما يفرق فيه بين الباطل والفاقد غير الاربعة المشهورة (ولو وجد كافر بدارنا انتهى فقال دخلت لسماع كلام الله تعالى) أو لا سلم أو لا بذل جزية (أو) دخلت (رسولا) ولو بما فيه مضرة لنا (أو) دخلت (بامان مسلم) يصح امانه

(صدق) وحاف ندبا ان اتهم تغليا لحقن الدم نعم ان اسلم يصدق في ذلك إلا ببينة وفي الاولى يمكن من الاقامة و- حضور مجالس العلم قدرا
تقضى العادة بازالة الشبهة فيه ولا يزداد على اربعة اشهر (وفي دعوى الامان وجه) انه لا يصدق إلا ببينة لسر ولتها وردوه بان الظاهر من حال
الحربي أنه لا يدخل إلا به أو بنحوه (ويشترط لعقدها الامام أو نائبه) العام أو في عقدها لانها (٢٧٧) من المصالح العظام فاختصت بمن له النظر

العام (وعليه) أى أحدهما
(الاجابة إذا طلبوا) هاللامر
به في خبر مسلم ومن ثم لم
يشترط هنا مصلحة بخلاف
الهدنة (إلا) اسيرا أو
(جاسوسا) منهم وهو صاحب

سر الشرب بخلاف الناموس
فانه صاحب سر الخير (نخافه)

فلا يجب إجابتهما بل لا يقبل
من الثاني للضرر ومن ثم لو

ظهر له ان طلبهما مكيدة منهم
لم يجبههم (ولا تعقد إلا لليهود

والنصارى) وصابئة وسامرة
لم يعلم انهم يخالفونهم في

اصل دينهم سواء العرب
والعجم لانهم اهل الكتاب

في آيتنا (والمجوس) لانه
صلى الله عليه وسلم اخذها

من مجوس هجر وقال سنا
هم سنة اهل الكتاب رواه

البخارى ولان لهم شبهة
كتاب (وأولاد من تهود

او تنصر قبل النسخ) او
معه ولو بعد التبديل وان لم

يجنبوا المبدل تغليا لحقن
الدم وبه فارق عدم حل

منا كحتمهم وذبيحتهم مع
ان الاصل في الابضاع

والميتات التحريم بخلاف
ولدم تهود بعد بعثة عيسى

بناء على انها ناسخة او تنصر
بعد بعثة نينا صلى الله عليه

وسلم وكانهم إنما اكتفوا

انتهى ولعل المراد أنه لا يعتبر على الاطلاق فلا ينافي أنه يوجب تبليغ المأمون في الجملة ففي الروض في باب
الامان وإن آمنه صبي ونحوه فظن صحته بلغنا ما منه سم وقوله بل يجب الخ الظاهر انه يجب ويترتب عليه
انه لا يجوز نبذه اه عش وقد يقال ان قضية التعليل والرد الآتي عدم الوجوب ويؤيده إطلاق المتن
والروض والمنهج وسكوت شيخ الاسلام في شرحهما عن التقييد بذلك وعليه ففائدة تقييد الشارح كالتناية
والمغنى بذلك إنما يظهر فيما إذا صرح مؤمنه وعينه فينظر هل هو بما يصح امانه شرعا ام لا (قول المتن
صدق) أى فلا يتعرض له مغنى وشيخ الاسلام (قوله تغليا الخ) عبارة شيخ الاسلام لان قصد ذلك يؤمنه
والغالب ان الحربي لا يدخل بلادنا الا بامان اه (قوله نعم اسرا الخ) عبارة المغنى ومحل ذلك إذا ادعاه
قبل ان يصير عندنا اسيرا أو لا فلا يقبل إلا ببينة اه (قوله إلا ببينة) لا يخفى تعسرها في الثلاثة الاول (قوله
وفي الاولى) أى دعوى دخوله لسباع كلام الله تعالى اه عش (قوله يمكن) ببناء المفعول من التمكن
(قوله او بنحوه) كالترام الجزية او كونه رسولا اه عش ويظهر انه مستدرك لاموقع له هنا (قوله لانها)
أى الجزية بمعنى العقد (قوله أى أحدهما) أى من الامام أو نائبه (قوله إذا طلبوها) فيه كتابة الالف في
آخر الفعل المتصل بالضمير ولو قدر عقدها كما في المغنى سلم من ذلك (قوله للامر به) أى بقبول مطالبهم
(قوله مصلحة) بل عدم المضرة (قوله إلا اسيرا) عبارة العباب وإن بذلها أى الجزية اسير كتابي حرم قتله
لاراقاقه وغنم ماله انتهى اه سم ومثلها في الروض مع شرحه (قول المتن نخافه) أى الجاسوس ويحتمل
انه راجع للاسيرا ايضا (قوله بل لا تقبل) أى لا تجوز اجابتهم (قوله من الثاني) أى الجاسوس (قوله لو ظهر
له) أى العاقد من الامام أو نائبه (قوله منهم) أى الكفار مطلقا جاسوسا كانوا أم لا (قوله لم يجبههم) أى
لا تجوز اجابتهم اه بحججى عن سم عن الطبري (قوله لم يعلم انهم يخالفونهم الخ) أى بان علمنا موافقتهم
او شككنا فيها اه عش عبارة المغنى والروض مع شرحه واما الصابئة السامرة فيعقد لهم الجزية
إن لم يكفرهم اليهود والنصارى ولم يخالفوهم في اصول دينهم وإلا فلا نعقد لهم وكذا نعقد لهم
لو اشكل امرهم اه (قوله لانهم) أى اليهود والنصارى اه مغنى (قوله في آيتنا) أى الجزية (قوله
ولان لهم شبهة كتاب) والظاهر انه كان لهم كتاب فرغ اسنى ومغنى (قوله وبه) أى بالتعليل (قوله فارق)
أى جواز العقد معهم (قوله مع ان الاصل الخ) حال من ضمير به وتأييد لعدم حل ما ذكر (قوله بعد بعثة
عيسى) هذا شامل ببعد بعثة نينا فلا حاجة لما زاده النهاية والمغنى عقب ناسخة من قولها او تهود (قوله بناء
على انها ناسخة) أى وهو الراجح اه عش (قوله وسببه) عطف تفسير اه عش (قوله وقضية عبارته)
يتامل سم على حجج ووجه التامل ان قول المصنف من تهود كما يصدق بكل من الابوين يصدق باحدهما فن
ابن الافتضاء الا ان يقال لما كانت من صيغ العموم كان المتبادر منها ذلك اه عش وقوله لما كانت
الخ لا يخفى ما في هذا التوجيه ولو قال الان يقال المطلق ينصرف الى الكامل وهو في ولد من تهود من دخل
كل من الابوين كان له وجه (قوله لعقدها) علة الاتجاه (قوله وبه الخ) أى بجواز العقد للشكوك في وقت
دخول ابويه (قوله وتقييده اولادهم) أى يكون اصولهم تهود او تنصرت قبل النسخ اه عش (قوله
(قوله ايضا يصح امانه) قال الزركشي فلا عبرة بامان الصبي والمجنون اه ولعل المراد انه لا يعتبر على
الاطلاق فلا ينافي انه يوجب تبليغ المأمون في الجملة ففي الروض في باب الامان ان آمنه صبي
ونحوه وظن صحته بلغناه مامنه (قوله اسيرا الخ) عبارة العباب وان بذلها أى الجزية اسير كتابي
حرم قتله لاراقاقه وغنم ماله اه (قوله وقضية عبارته) يتامل

بالبعثة وإن كان النسخ يتاخر عنها لانها مظنته وسببه وقضية عبارته أن الضار دخول كل من الابوين بعد النسخ لا أحدهما
وهو متبجح خلافا للبغيتي لعقدها لمن احدا بويه وثنى كما ياتي (او شككنا في وقته) أى دخول الابوين هل هو قبل النسخ او بعده
تغليا لاحتمن أيضا وبه حكمت الصحابة رضوان الله عليهم في نصارى العرب قيل لا معنى لاطلاق اليهود والنصارى وتقييده اولادهم

ولو عكس كان أولى ثم انه يؤم من تهوداوت نصر قبل النسخ عقد لا ولاده مطلقا وليس كذلك إنما يعقد لهم إن لم ينتقلوا عن دين آبائهم بعد البعثة اه ويرد بانه ذكر اول الاصل (٢٧٨) وهم اليهود والنصارى الا صلحون الذين ليس لهم انتقال ثم لما ذكر الانتقال عبر فيه بالاولاد

والمراد بهم الفروع وان سفلوا لأن الغالب ان الانتقال إنما يكون عند طرو البعثة وذلك قد انقطع فلم يبق الا اولاد المنتقلين فذكرهم ثانيا فاندفع زعم أن العكس أولى وأما زعم ايهام ما ذكر فغير صحيح أيضا لان الكلام في اولاد لم يحصل منهم انتقال والا لم يكن للنظر الى آبائهم وجه (وكذا زاعم التمسك بصحف ابراهيم وزبور داود صلى الله على نبينا وعلينا وسلم) وصحف شيث ابن آدم لصلبه عليه السلام لانها تسمى كتباً فاندرجت في قوله تعالى من الذين أتوا الكتاب (ومن احدا بويه كتابي) ولو الام اختار الكتابي أم لم يختتر شيئا وفارق كون شرط حل نكاحها اختيارها الكتابي بان ما هنا أوسع وما وقع في شرح المنهج بما يؤم ان اختيار ذلك قيد هنا ايضا غير مراد وإنما المراد انه قيد لتسميته كتابيا لا لتقريره (والاخر وثني على المذهب) تغليبا لذلك أيضا نعم ان بلغ ابن وثني من كتابية ودان بدين أبيه لم يقر جزما ومنه يؤخذ أن محل عقدها لمن

ولو عكس) كان يقول ولا تعقد إلا لمن تهوداوت نصر قبل النسخ اولادهم اه عش (قوله ثم انه) اي قول المصنف واولاد من تهوداوت نصر الخ (قوله مطلقا) اي انتقلوا عن دين آبائهم ام لا (قوله إنما يعقد الخ) اي بل إنما الخ (قوله ويرد بانه) فيه ما لا يخفى على المتأمل اه سم (قوله الذين ليس الخ) من ابن اه سم وقديقال علم من انصراف المطلق الى الكامل المتبادر (قوله لما ذكر الانتقال) اي اراد ذكر الانتقال (قوله ثانيا) اي بعد ذكر اصولهم (قوله لم يحصل منهم الخ) من ابن اه سم (قوله وإلا) اي وإن كان الكلام في الاول ولاده مطلقا (قوله لم يكن للنظر الى آبائهم وجه) هذا منوع بل له وجه وهو انه لما ثبت لهم احترام لم ينتقلوا عن دينهم بل لا بد من انتقالهم قبل النسخ سري والاحترام لا ولادهم وإن انتقلوا تبعاهم فنام له سم على حج اه عش (قوله وصحف شيث) الى المتن في النهاية (قوله عليهم) كذا في اصله رحمه الله تعالى يضمير الجمع (قوله ولو الام) اي ولو كان الكتاب الام (قوله اختيار الكتابي) اي اختيار الولد اباه الكتابي اي اختار دينه بخلاف ما اذا اختار التوثن مثلا فلا يقر كما سيذكر اه سم (قوله وفارق) اي جواز العقد من احدا بويه كتابي ولم يخر شيئا (قوله اختيارها الكتابي) أي دينه اه عش (قوله إن اختيار ذلك) اي دين أبيه الكتابي (قوله هنا) اي في الجزية (قوله لا لتقريره) اي ولا لغيره ان لا يختار دين الوثني مثلا اه عش (قوله تغليبا) الى قوله ومنه يؤخذ في النهاية الى قوله ويرد في المغني لا قوله إن بلغ الى محل عقدها وقوله وخلاف الى المتن وقوله وهذا غير الى صورته (قوله نعم الخ) هذا مضموم قوله لما اختار الكتابي اول لم يختتر شيئا والظاهر ان حكم عكس هذا الاستدراك كذلك فإيراجع اه رشيدى وسياق دين عش الجزم بذلك ويصرح بذلك أيضا قول اشارح الاق ومنه يؤخذ الخ وقول المغني والروض مع شرحه الاق هناك (قوله إن بلغ الخ) هذا يفهم انه لا اثر لاختياره قبل البلوغ فقوله السابق اختيار الكتابي عليه بدل البلوغ وقوله ودان الخ انظر اذا بلغ ولم يظهر منه تدبى بواحد من الدينين ومفهوم ذلك انه يقره وهو صريح قوله السابق اول لم يختتر شيئا لانه في البالغ كما مر سم على حج اه عش (قوله بدين أبيه) ومثله عكسه اه عش (قوله ومنه يؤخذ أن محل الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه ولو توش نصر انى بلغ المام من اطفال التوثنين من امهم النصرانية نصارى وكذا من امهم الوثنية فتعقد الجزية لمن بلغ منهم لانه ثبت له عاقبة النصر فلا تزول بما يحدث بعد اه (قوله إذ لم يختتر الخ) خبر ان والضمير لمن بلغ الخ (قوله ويقبل) الى قوله ويرد في النهاية لا قوله وهذا غير الى صورته (قوله ويقبل الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه ولو ظفرنا بقوم وادعوا بوضعهم التمسك تبعاً لتمسك آبائهم بكتاب قبل النسخ ولو بعد التبدل صدقا المدعين دون غيرهم وعقد لهم الجزية لان دينهم لا يعرف إلا من جهتهم فان شهد عدلاز ولو منهم بان اسلم منهم اثنان وظهرت عدالتهم بكتبهم فان كان قد شرط عليهم في العقد قتالهم إن بان كذبهم اغتلبناهم وكذا إن لم يشرط في أحد وجبرين نقله الادري وغيره عن النص وقال الامام انه الظاهر لتأيسهم علينا اه وقولها فان شهد الخ في النهاية ما يوافقه (قوله ندب تحليفهم) اي بالله وإذا اريد التغايط عليهم غايط عليهم ببعض صفاته كالذى فاق الحبة واخرج النبات اه

(قوله ويرد بانه الخ) فيه ما لا يخفى على المتأمل (قوله الذين ليس لهم انتقال) من ابن (قوله لم يحصل منهم انتقال) من ابن (قوله وإلا لم يكن للنظر الى آبائهم وجه) هذا منوع بل له وجه وهو انه لما ثبت لهم احترام لكون انتقالهم قبل النسخ سري الاحترام لا ولادهم وان انتقلوا تبعاهم فنام له سم (قوله اختيار) اي الولد (قوله الكتابي اي اباه الكتابي) (قوله ان اختاره) اي اختار احدا بويه الكتابي اي اختار دينه بخلاف ما اذا اختار التوثن فلا يقر كما سنذكره بل قال البلقيني وكذا ان لم يختتر شيئا قال الشهاب البرلسي فيه نظر لقولهم انه يتبع اشرف ابويه في الدين اللهم الا ان يقال فرضت مسئلتنا في البالغ فاذا بلغ ولم يختتر لم يقر اه ثم رايت الاصلاح المذكور (قوله نعم ان بلغ الخ) هذا يفهم انه لا اثر لاختياره قبل البلوغ فان كان كذلك فقوله السابق

بلغ من اولاد نصراني توشن من نصرانية أو وثنية تغليبا لما ثبت لهم من شبهة التصر اذا عش لم يختتر دين الوثني ويقبل قولهم أنهم من تعقد لهم الجزية لانه لا يعرف غالبا الا من جهتهم وينبغي ندب تحليفهم وانهم كلامها انها لا تعقد

لغير من ذكر كما بدوثن
أو شمس أو ملك وأصحاب
الطبايع والفلاسفة والمعتلين
والدهريين وغيرهم كما مر
في النكاح (ولا جزية على
امرأة) إجماعا وخلاف ابن
حزم لا يعتد به (وخثي)
لاحتمال أنوته فلو بذلها
أعلم أنها ليست عليهم فان
رغبها فهي هبة فلو بان
ذكر أخذ منه لما مضى
وفارق ما مر في حرني لم يعلم
به إلا بعد مدة بان هذا غير
ملتزم فليس أهلا للضمان
بخلاف الخثي فانه ملتزم
لحكمنا وإنما أسقطنا عنه
الجزية لاحتمال أنوته
فلما بانت ذكوره عمل
بقضيتها وظاهر أن المأخوذ
منه دينار لكل سنة وقول
وقول أبي زرعة أخذان
كلام شيخه البلقيي لعل صورته
أن تعقد له الجزية حال
خوثته يرد بأن هذا
لا يحتاج إليه لما تقرر أنها
اجرة وهي تجب وإن لم
يقع عقد بل لا يصح لانها
لو عقدت له كذلك تبين
بذكوره صحة العقد ولم
يقع خلاف في اللزوم لان
العبرة في العقود بما في نفس
الامر (ومن فيهرق) ولو
مبعضا لنقصه ولا على سيده
بسببه وخبر لا جزية على
العبد

عش (قوله لغير من ذكر) سواء فيهم العربي والعجمي وعند أي خيفة تؤخذ الجزية من العجم منهم وعند مالك تؤخذ من جميع المشركين إلا مشركي قريش اه مغنى (قوله) كما بدوثن أو شمس الخ) أي وإن أرادوا أن يتمسكوا بدين من تعقده لم يقبل منهم لأن من انتقل من دين إلى آخر لم يقبل منه إلا الاسلام اه عش (قول الماتن ولا جزية على امرأة وخثي) عبارة الروض مع شرحه وتعقد الذمة لامرأة وخثي طلباها بلا بذل جزية ولا جزية عليهما ويعلمهما الامام بانه لا جزية عليهما اه (قوله فلو بذلها) أي لو طلبا بعد الذمة بالجزية اه مغنى (قوله عليهما) المناسب للتثنية (قوله فهي هبة) أي لجهة الاسلام اه عش (قوله هبة) أي لا تلزم إلا بالقبض أسنى ومغنى (قوله فلو بان) أي الخثي وقوله اخذته لما مضى هل يطالب وإن كان يدفع في كل سنة ما عقد عليه على وجه الهبة أو محل ذلك إذ لم يدفع والذي يظهر الثاني لان العبرة في العقود بما في نفس الامر وقد تبين انه من أهل الجزية فأي دفعه يقع جزية هكذا قال بعضهم واعتمد شيخنا الزياي في الاول وقال لانه إنما كان يعطى هبة لان الدين وما قاله شيخنا الزياي الاقرب اه عش (قوله ما مر في حرني) أي في شرح ويشترط لفظ قبول من أنه لم يلزمه شيء (قوله به) أي بدخوله في دارنا (قوله فانه ملتزم الخ) انظر من اين كان ماتزما إلا ان يصور فيمن التزم احكام الاسلام او كان من قوم عقدت لهم فيجوز عليه حكمهم في الالتزام ثم راي التصوير الآتي اه سم (قوله لعل صورته ان تعقد) صورها في شرح الروض بذلك اه سم وجزم بذلك التصوير ايضا النهاية والمغنى كما اثرنا (قوله حال خنوته) افهم انه لو لم تعقد موضي عليه مدة من غير دفع شيء لم تؤخذ منه كالحرني إذا اقام بدارنا بلا عقد لعدم التزامه اه عش وهذا على ما جرى عليه النهاية والمغنى من اعتماد هذا التصوير ويأتي في الشارح رده واختيار لزوم الجزية عليه وإن لم يقع عقد (قوله وإن لم يقع عقد) فيه نظر لانه إن اقام بدارنا بلا امان فهي مسألة الحر في السابقة بل هذا اولى وإن اقام بامان لم يلزمه شيء ايضا كما علم من فصل الامان فالمتجه اعتبار عقدية قضى المال ولو على العموم كان يعقد لهم واحد باذنهم ومنهم الخثي على ان على الذكرك منهم كذا فليتأمل ثم راي قوله الاتي انه إذا مضت عليه مدة بلا عقد الخ وقد يفرق بتسليمه بانه هناك تابع لعقد يقتضي المال بخلافه هنا فليتأمل اه سم (قوله لان العبرة الخ) أقول إنما يصح الاستدلال بهذا على انتفاء وقوع خلاف في اللزوم ولو لم يكن هذا مختلفا فيه وليس كذلك فاستناده إلى هذا في جملة بقوله بل لا يصح ما لا يصح اه سم (قوله ولو لمبعضا) فن كاهر قبيق اولى ولو مكاتبان المكاتب عبد ما بقي عليه درهم والعبد مال والمال لا جزية فيه اه مغنى (قوله

اختار الكتاني الخ محله بعد البلوغ ويوجه بأن الصغير لا اعتبار باختياره وليس من أهل الجزية وهو يتبع اشرف ابو يفي الدين (قوله ودان بدن ابيه) انظر اذا بالغ ولم يظهر منه تدين بو اخدم من الدينين ومفهوم ذلك انه يقر وهو صريح قوله السابق ولم يتختر شيئا لانه في البالغ بدليل ان الصغير لا جزية عليه وانه يتبع اشرف ابو يفي الدين وانه لا اثر لا اختياره فليتأمل (فانه ملتزم) انظر من اين كان ملتزما إلا ان يصور فيمن التزم احكام الاسلام او كان من قوم عقدت لهم فيجوز عليه حكمهم في الالتزام ثم راي التصوير الاتي ان يعقد الخ صورها في شرح الروض بذلك (قوله وإن لم يقع عقد) فيه نظر لانه ان اقام بدارنا بلا امان فهي مسألة الحر في السابقة بل هذا اولى لان الحر في مع تحقق ذكوره اذا لم يلزمه شيء بالاقامة للخثي اولى وإن اقام بامان لم يلزمه شيء ايضا كما علم من فصل الامان فالمتجه اعتبار عقدية قضى المال ولو على العموم كان يعقد لهم واحد باذنهم ومنهم الخثي على ان على الذكرك منهم كذا فليتأمل ثم راي قوله الاتي انه إذا مضت عليه مدة بلا عقد الخ وقد يفرق بتسليمه بانه هناك تابع لعقد يقتضي المال بخلافه هنا فليتأمل (قوله لان العبرة في العقود بما في نفس الامر) أقول إنما يصح الاستدلال بهذا على انتفاء وقوع خلاف في اللزوم ولو لم يكن هذا مختلفا فيه وليس كذلك بدليل انهم صرحوا في الخلاف فيمن باع مال مورثه او زوج امته ظانها حرة فبان ميتا هل يصح أو يبطل وصرحوا بجريان هذا الخلاف في الاجارات والهبات والعتق والطلاق والنكاح وغيرها كما يعلم من الروضة وغيرها في الكلام على شروط البيع فاستناده الى هذا في جملة بقوله لا يصح بما لا يصح سم

لا أصل له (وصي وجنون) لعدم التزامها (فان تقاطع جنونه قليلا كساعة من شهر) ونحو يوم من سنة (لزمته) ويظهر ضبطه بان تكون أوقات الجنون في السنة لو افقت لم تقابل (٣٨٠) باجرة غالباً وقد يؤخذ هذا من قولهم (أو تقاطع كثيراً كيوم ويوم فالأصح تلفيق الافاقه)

إن أمكن (فاذا بلغت) أيام الافاقه (سنة وجبت) الجزية لسكنائه سنة بدارنا وهو كامل فان لم يمكن اجري عليه حكم الجنون في الكل على الاوجه وكذا لو قلت افاقته بحيث لم يقابل مجموعها باجرة وطرو وجنون اثناء الحول كطرو وموت اثناءه (ولو بلغ ابن ذمي) أو أفاق أو عتق قن ذمي أو مسلم (ولم يبذل جزية الحق بما منه) ولا يغتال لانه كان في امان ابيه أو سيده تبعاً (فان بذلها) ولو سفيها (عقدله) عقد جديد لا يستقل له حينئذ (وقيل عليه كجزية ابيه) ويكتفى بعقد ابيه لانه لما تبعه في اصل الامان تبعه في اصل الذمة وصححه جمع لان أحدا من الامة لم يستأنف لمن بلغوا عقداً وعلى الاول فيظهر انه اذا مضت عليهم مدة بلا عقد لزمتهم لما مضى اجرة المثل لسكنائهم بدارنا الغلب فيها معنى الاجرة وهي هنا اقل الجزية فيها يظهر ايضاً وعلى الثاني فيظهر ان اياه لو كان غنياً وهو فقير أو عكسه اعتبر في قدر حاله لا حال ابيه لكن ظاهر كلامهم يخالفه (والذهب وجوبها على زمن وشيخ هرم) لا راي لها (وأعمى وراهب وأجير) لانها اجرة فلم يفارق المعضور

لا أصل له) أي فلا يستدل به اه رشیدی زاد عش بل بالنقص اه (قول المتن وصي) ولو عقد على الرجال ان يؤدوا عن نسائهم وصبيانهم شيئاً غير ما يؤدونه عن انفسهم فان كان من أموال الرجال جازو لزمتهم وان كان من أموال النساء والصبيان لم يجز كما قاله الامام اه معنى (قوله لعدم التزامها) اي لعدم صحته منهما اه رشیدی (قول المتن قليلاً) حال من جنونه (قول المتن لزمته) قياس ما تقدم عن ابي زرعة تفوير هذا بما اذا عقدت له في افاقته اه سم (قوله ضبطه) اي القليل (قوله لم تقابل باجرة) لعله بالنسبة لمجموع المدة لو استؤجر له أن يتسامح في نحو اليوم بالنسبة لمجموع المدة والافاق يوم ونحوه يقابل باجرة في حد ذاته اه رشیدی (قول المتن فاذا بلغت سنة) ومعلوم ان ذلك لا يحصل الا من أكثر من سنة وهو صادق بسنتين متعددة اه عش (قوله أيام الافاقه) اي ازمنتها المتفرقة اه معنى (قوله فان لم يكن) لعله بان لم يكن اوقاته منضبطة اه رشیدی (قوله اجري عليه حكم الجنون الخ) اي فلا جزية عليه اه عش (قوله وطرو وجنون الخ) اي متصل فيما يظهر فان كان متقطعاً فينبغي اخذاً ما تقدم ان تلفق الافاقه وتكمل منها على ما تقدم سنة سم على حج اه عش عبارة المغنى هذا أي ما في المتن اذا تعاقب الجنون والافاقه فلو كان عاقلاً فجن في اثناء الحول فكسوت الذمي في اثنائه وان كان مجنوناً فافاق في اثنائه استأنف الحول من حينئذ اه (قوله كطرو وموت اثناءه) وسيأتي انه يلزمه تسطه سم وعش (قول المتن ولو بلغ ابن ذمي) اي ولو بذلت عاقته اه معنى (قوله أو أفاق) الى قوله وصححه في المغنى والى قوله وعلى الثاني في النهاية الا قوله وصححه الى وعلى الاول (قوله أو مسلم) وعن مالك ان عتق المسلم لا يضرب عليه الجزية لحرمته ولانه اه معنى (قول المتن ولم يبذل) اي لم يلزم اسنى وروض (قول المتن فان بذلها) اي من ذكر اه معنى (قوله ولو سفيهاً) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو بلغ الصبي سفيهاً فعقد لنفسه أو عقده وليه بدينار صحيح لان فيه مصلحة حقن الدم أو باكثر من دينار لم يصح لان الحقن يمكن بدينار ولو اختار السفيه ان يلحق بالما من لم يمنعه وليه لان حجره على ماله لا على نفسه اه (قوله عقد جديد) اي ولا يكتفى بعقد اب أو سيد ولو كان كل منهما قد أدخله في عقده اذا بلغ أو عتق كان قال قد التزمت هذا عن ابني اذا بلغ وعبدى اذا عتق ويجعل الامام حول التابع والمتبوع واحد اليسهل عليه اخذ الجزية ويستوفى ما لزم التابع في بقية العام الذي اتفق السكال في اثنائه ان رضی أو يؤخره الى الحول الثاني في اخذه مع جزية المتبوع في آخره لثلاث تخلف أو آخر الاحوال وان شاء افردهما بحول في اخذ ما لزم كلاهما عند تمام حوله مغنى وروض مع شرحه (قول المتن عليه) اي الصبي اه معنى (قوله وعلى الاول) اي لزم عقد جديد (قوله عليهم) اي من بلغ ومن افاق ومن عتق (قوله لزمتهم لما مضى الخ) قد يشكك هذا بما مر في حربي دخل دارنا ولم نعلم به الا بعد مدة الا ان يقال ان هذا لما كان في الاصل تابعاً لالمان ابيه مثلاً نزل بعد بلوغه منزلة من مكث بعقد فاسد من الامام اه عش ومر عن سم نحوه (قوله اقل الجزية) اي لكل سنة دينار (قوله وعلى الثاني) اي كفاية عقد الاب (قوله فيظهر الخ) في المسئلة بسط في اصل الروضة فليراجع اه سيد عمر (قوله اعتبر في قدر حاله الخ) هذا التردد يتضح فيما اذا كان العقد وقع على الاوصاف اه سم (قوله لا راي لهما) الى قوله وافهم في النهاية (قوله اصلاً) الى قوله وافهم في المغنى (قوله ولم يفصل) عطف على اصلاً (قوله به) اي بسببه وكان الظاهر منه اه رشیدی اقول بل الظاهر حمله على التضمنين التحوي واصله أو يملك به فاضلاً عن قوته الخ (قوله لما مر) من ان الجزية اجرة فلم يفارق الخ (قول المتن ويمنع كل كافر من استيطان الحجاز) سواء كان ذلك بجزية (قوله لزمه) قياس ما تقدم عن ابي زرعة تصوير هذا بما اذا عقدت له في افاقته (قوله وطرو وجنون اثناء الحول) اي متصل فيما يظهر وان كان متقطعاً فينبغي اخذاً ما تقدم ان تلفق الافاقه ويكمل منها على ما تقدم سنة (قوله كطرو وموت اثناءه) وسيأتي انه يلزمه قسط ما مضى (قوله اعتبر في قدر حاله) لا حال ابيه هذا التردد

فيهما غيره أو أمان لهرأى فتلزمه جزماً (وفقير عجز عن كسب) اصلاً أو لم يفضل به عن قوت يومه وليلته آخر الحول ما يدفعه فيها أم وذلك لما مر (فاذا تمت سنة وهو معسر في ذمته) تبقى حوالاً فاكث (حتى يوسر) كسائر الديون (ويمنع كل كافر من استيطان الحجاز) يعني

الاقامة به ولو من غير استيطان كما أفهمه قوله بعد وقيل له الاقامة الخ وأفهم كلامهم أن له شراء أرض فيه لم يقيم بها وهو متجه وان قيل الصواب منعه لأن ما حرم استعماله حرم اتخاذه ويرد بان هذا ليس من ذاك كما هو واضح اذ لا يجزأ اتخاذه إلى استعماله قطعاً وانما منع من الحجاز لأن من وصاياه صلى الله عليه وسلم عند موته أخرجوا المشركين من جزيرة العرب متفق عليه وفي رواية للبيهقي آخر ما تكلم به صلى الله عليه وسلم أخرجوا اليهود من الحجاز وفي آخر جوايهود الحجاز واهل نجران من جزيرة العرب قال الشافعي ليس المراد جميعها بل الحجاز منها لان عمر رضى الله عنه أجلاهم منه وأقرهم بالنعم مع انه منها اذهى طولاً من عدن إلى ريف العراق وعرضاً من جدة وما والاها من ساحل البحر إلى الشام وعكس ذلك في القاموس وايد بان المشاهدة قاضية بخلاف الاول اى وان نقله الرافعي عن الاصمعي وتبعوه سميت بذلك لاحاطة ببحر الحبشة وبحر فارس ودجله والفرات بها (وهو) أى الحجاز سمي بذلك لانه حجز بين نجد وتهامة (مكة) (٢٨١) والمدينة واليامة) مدينة على أربع مراحل من مكة ومرحلتين

من الطائف وقال شراح البخارى بينهما وبين الطائف مرحلة واحدة سميت باسم الزرقاء التى كانت تنظر من مسيرة ثلاثة أيام (تنبه) ما ذكره من ان اليامة على مرحلتين أو مرحلة من الطائف خلاف المشهور اليوم ان اليامة اسم البلد مسيلة الكذاب التى تنبأ فيها وجهز اليه ابو بكر رضى الله عنه زمن خلافته الحزم الغفير من الصحابة فكان بها قتله والوقعة المشهورة وهذه على نحو عشرين مرحلة من مكة لانها فى أقصى بلاد نجد وبها قبور الصحابة مشهورة تزار ويتركب بها وبين التحديدين بون بائن ثم رايت فى القاموس كائنها ما يؤخذ منه ان اليامة اسم بلاد متعددة وحينئذ فكان الائمة أرادوا أن أولها منتهى الحجاز وما بينه وبين الطائف مرحلتان

أم لا اه مغنى (قوله وهو متجه) خلافاً للنهية والمغنى (قوله) وان قيل الصواب منعه) اعتمده النهاية والمغنى (قوله) لان ما حرم استعماله الخ) كالأواني والالات الملاهى واليه اى المنع يشير قول الشافعي فى الام ولا يتخذ الذمى شيئاً من الحجاز دار مغنى ونهاية (قوله) ليس هذا اى اتخاذه الكافر ارضاً فى الحجاز (قوله) من ذاك اى الاتخاذ الممنوع اه رشيدى (قوله) اذ لا يجزأ اتخاذه إلى استعماله اى لانه لا يمكن اه سم (قوله) وانما منع الى التنبيه فى النهاية الاول قال الشافعي وقوله وعكسه الى سميت وكذا فى المغنى الا قوله وقال الى سميت (قوله) آخر ما تكلم به الخ) أى فى شأن اليهود اه عرش (قوله) ليس المراد أى بجزيرة العرب (قوله) اجلاهم اى اخرجهم اه عرش (قوله) اذهى اى جزيرة العرب (قوله) من ساحل البحر) لعله بيان لما ولا يصح ان تكون من فيه ابتداءً كما لا يخفى اه رشيدى (قوله) سميت اى جزيرة العرب (قوله) بذلك اى بالجزيرة اه عرش (قوله) مدينة) عبارة عن المغنى وهى مدينة بقرب اليمن على أربع الخ (قوله) سميت اى تلك المدينة اه عرش (قوله) باسم الزرقاء اى باسم المرأة الملقبة بالزرقاء وهو اليامة (قوله) ان اليامة الخ) بيان للمشهور (قوله) تنبأ اى ادعى مسيلة الكذاب النبوة (قوله) قتله اى مسيلة (قوله) وهذه) أى بلدة مسيلة الكذاب (قوله) وبها قبور الصحابة) الى قوله وبين الخ لعل الانسب تقديمه على قوله وهذه على الخ (قوله) بون بائن اى مسافة بعيدة (قوله) كائنها) اى لامام الحرميين (قوله) لبلاد اى القطر مشتمل على بلاد (قوله) وهو اى اولها (قوله) ما بينه الخ) اى بلديته الخ (قوله) دون ما عداه) حال من هو فى قوله وهو ما بينه الخ والضمير لا ولها (قوله) وهو الخ) اى ما عدا اولها (قوله) وغيرها اى غير بلدة مسيلة (قوله) وجارية الخ) أى اسم جارية (قوله) وبلاد الجومنسوبة الخ) مبتدأ وخبر وقوله اليها أى الزرقاء (قوله) سميت اى بلاد الجومنسوبة) اى اسم الزرقاء وهو اليامة (قوله) اكثر تخيلاً الخ) خبر ثالث لبلاد الجومنسوبة (قوله) وبها اى فى بلاد الجومنسوبة (قوله) تنبأ فى اصله رحمه الله تعالى بخطه تنبأ اه سيد عمر (قوله) دون المدينة اى قرية منها (قوله) عن مكة الخ) متعلق لما قبله اى عن جانب مكة بالنسبة اليها ومن الكوفة نحوها خبر فبتدأ والضمير لستة عشر مرحلة (قوله) وبين اى القاموس فى الجوفى مقام بيان معنى الجومنسوبة (قوله) ظاهر كلام القاموس اى قوله اكثر تخيلاً من سائر الحجاز وقوله انه موضع بالحجاز (قوله) ان تلك البلاد اى بلاد الجومنسوبة (قوله) لا نظر اليه الخ) يعنى انه من تساهله (قوله) على انه اى القاموس (قوله) فلم يجعل الخ) لعل الاولى ولم الخ بالواو (قوله) منه اى الحجاز ومخالفها جمع بخلاف اى قراها اه اسنى (قوله) الا ان يريد الخ) راجع الى قوله فلم يجعل الخ (قوله) فيؤيد اى ذلك المراد (قوله) وهو اى ما ذكرته (قوله) اى الثلاث يتضح فيما اذا كان العقد وقع على الاوصاف (قوله) اذ لا يجزأ اتخاذه إلى استعماله اى لانه لا يمكن (قوله)

(٣٦ - شروانى وابن قاسم - تاسع) أو مرحلة دون ما عداه من بقية تلك البلاد وهو بلد مسيلة وغيرها وعلى هذا فلا مخالفة بين كلام الائمة وما هو المشهور وعبارة القاموس واليامة القصد كاليام وجارية زرقاء كانت تبصر الراكب من مسيرة ثلاثة أيام وبلاد الجومنسوبة اليها سميت باسمها لانها أكثر تخيلاً من سائر الحجاز وبها تنبأ مسيلة الكذاب وهى دون المدينة فى وسط الشرق عن مكة على ستة عشر مرحلة من البصرة ومن الكوفة نحوها وبين فى الجوانه موضع بالحجاز فى ديار اشجع وبين فى اشجع انه من غطفان ابو قبيلة فان قلت ظاهر كلام القاموس ان تلك البلاد كلها من الحجاز قلت لا نظر اليه فى ذلك على انه عرف الحجاز بانه مكة والمدينة والطائف ومخالفها فلم يجعل الائمة منه اصلاً الا ان يريد انها من مخاليف الطائف فيؤيد ما ذكرته وهو اننا لانعتبر من البلاد المسماة باليامة الا المنسوبة للطائف وهى ما على مرحلتين أو مرحلة منها دون ما عدا تلك البلاد فتأمل ذلك فانه مهم (وقراها) أى الثلاث

كالطائف وجدة وكخبير والينع وما احاط بذلك من مفارزه وجباله وغيرها (وقبل له الاقامة في طرقة الممتدة) بين هذه البلاد لانهم تعقد فيها نعم التي بحرم مكة ممنعون منها طعاما كما يعلم (٢٨٢) من كلامه الا في لان الحرمة للبيعة وفي غير الخوف اخلاطهم باهلها ولا يمنعون ركوب

بحر خارج الحرم بخلاف جزائره المسكونة اى وغيرها وانما قيدوا بها للغالب قال القاضي ولا يمكنون من المقام في المراكب اكثر من ثلاثة ايام كالبر قال ابن الرفعة ولعله اراد اذا اذن الامام واقام بموضع واحد وهو ظاهر معلوم بما ياتي (ولو دخل) كافر الحجاز (بغير اذن الامام) لو نائبه (أخرجه وعززه) ان علم انه ممنوع منه اتعده بخلاف ما اذا جهل ذلك فانه يخرج به ولا يعززه (فان استأذن) في دخوله (اذن له) وجوبا كما اقتضاه صنيعه لكن صرح غيره بانه جائز فقط (ان كان دخوله مصلحة للمسلمين كرسالة وحمل ما يحتاج اليه) كثير من طعام وغيره وكارادة عقد جزية او هدنة لمصلحة وهنا لا ياخذ منه شيئا في مقابلة دخوله امام عدم المصلحة فيحرم الاذن كما هو ظاهر (فان كان) دخوله ولو مرة (لتجارة ليس فيها كبير حاجة) كعطر (لم ياذن) اى لم يحجز له ان ياذن في دخول الحجاز (الا) ان كان ذميا كما نقله البلقيني عن الاصحاب و (بشرط

أورد عليه ان اليامة ليس لها قري وأجيب بأن المراد قري المجموع وهو لا يستلزم أن يكون لكل قري اه ع ش (قوله كالتائف وجدة) اى ووج لاه مكة اه معنى (قوله وكخبير والينع) اى للمدينة اه معنى (قوله وما احاط بذلك) اى بما ذكر من مكة والمدينة واليامة وقراها وكذا ضمير مفارزه (قوله وغيرها) اى كطرق الحجاز الاتية وكان الاولى التثنية (قول الماتن له) اى الكافر الاقامة في طرقة اى الحجاز اه معنى (قوله بين هذه البلاد) الى قوله اى وغيرها فى المغنى الا قوله كما يعلم الى ولا يمنعون والى الماتن فى النهاية الا قوله لان الحرمة الى ولا يمنعون (قوله لانهم تعقد) اى الاقامة فيها اى الطرق عبارة المغنى لانها ليست مجتمع الناس ولا موضع الاقامة والمشهور انهم ممنعون منها لان الحرمة للبيعة اه (قوله التي بحرم الخ) اى الطرق التي بحرم الخ عبارة المغنى البقاع التي لا تسكن من الحرم اه (قوله من كلامه الا في) وهو قوله وينع دخول حرم مكة (قوله لان الحرمة) اى حرمة الاقامة في حرم مكة للبيعة الخ توجبه للاتفاق في حرم مكة والاختلاف في غيره اى وحرمة الاقامة في غير حرم مكة (قوله باهله) اى الحجاز (قوله ركوب بحر) اى بحر الحجاز اه معنى (قوله خارج الحرم) لبيان الواقع واحترام عمل الوجديده (قوله بخلاف جزائره) اى وسواحلها وروضه معنى (قوله جزائره) اى جزائر البحر الذى في الحجاز اه ع ش (قوله اى وغيرها) وفاقا للنهاية والاسنى وخلافا للمغنى وظاهر الروض (قوله بها) اى المسكونة (قوله قال القاضي ولا يمكنون الخ) اى لا يفرق بين البحر المذكور والجزائر اه سم (قوله قال ابن الرفعة الخ) عبارة النهاية ولعل مراده كما قال ابن الرفعة اذا الخ (قوله ان اذن الامام) اى اما اذا لم ياذن فلا يمكنون من ركوب البحر فضلا عن الاقامة فهو قيد المفهوم بخلاف ما بعده اه رشدي (قوله كافر الحجاز) الى الفصل فى النهاية الا قوله كما كان الى ولا يؤخذ وقوله وعليه جرى الى الماتن (قوله لتعديه) الى الماتن فى المغنى (قوله ولا يعززه) ويصدق في دعواه الجبل اه ع ش (وجوبا كما اقتضاه صنيعه) وهو المعتمد اه نهاية (قوله لكن صرح غيره بانه الخ) ويمن صرح بذلك الاسنى (قوله وهنا) اى في الدخول لو احدى فى الماتن والشرح (قوله لا ياخذ منه شيئا) ولا من غير متبر دخل بامان وان دخل الحجاز معنى وروض مع شرحه (قوله فيحرم الاذن) اى ومع ذلك لو اذن له ودخل لاشيء عليه ايضا لعدم اتزامه ما لا اه ع ش (قوله ان كان ذميا الخ) وفاقا للنهاية كما اشرنا وخلافا للمغنى وظاهر الروض والمنهج عبارة الاول وظاهر كلامهم فى الدخول للتجارة انه لا فرق بين الذى وغيره وهو كذلك وان خصه بالبقينى بالذى وقال ان الحربى لا يمكن من دخول الحجاز للتجارة اه وعبارة المغنى ولا يؤخذ من حربى دخل دار نرسولا او بتجارة تضطر نحن اليها فان لم يضطر واشترط الامام عليهم اخذ شيء ولو اكثر من عشر التجارة جاز ويجوز دونه وفي نوع اكثر من نوع ولو اغتافهم جاز ولا يؤخذ شيء من تجارة ذمى ولا ذمية الا ان شرط عليهم ما عجزوا عنه وفي الروض نحوها وفي شرحه سواء اكانا بالحجاز ام بغيره (قوله وبشرط الخ) عطف على ذميا وكان الاولى اى بدل الواو اه (قوله فيهم لهم البيع) اى بخلاف ما اذا شرط ان ياخذ من تجارتهم اى متاعهم اه معنى اى يبيعهم الى ثلاثة ايام فاقبل كما ياتي (قوله لولم يضطر الخ) مقول قولهم (قوله فان شرط عليهم عشر الثمن امهلو الخ) اى بخلاف ما لو شرط ان ياخذ من تجارتهم اه اسنى (قوله لا يكلفون) اى البيع اه ع ش (قوله بدله) اى بدل المشروط من ثمن متاع التجارة (قوله عوضا عنه) اى المشروط من الثمن (قوله فى قدره) اى المشروط (قوله كما كان عمر رضى الله تعالى عنه ياخذ الخ) فانه كان ياخذ من القبط اذا اتجروا الى المدينة عشر بعض الامتعة كالقطيفة وياخذ نصف

العشر

اخذ شيء منها) أى من متاعها أو من ثمنه فيمهلهم للبيع نظير قولهم في الداخل دارنا التجارة

لولم يضطر اليها وشرط عليهم شيء منها جاز فان شرط عليهم عشر الثمن امهلو الى البيع اه ويظهر انهم لا يكلفون بدون ثمن المثل وحينئذ فيؤخذ منهم بدله ان رضوا او الاقبض امتهتهم عوضا عنه ويجهل في قدره كما كان عمر رضى الله عنه ياخذ من المتجرين منهم الى المدينة

ولا يؤخذ في السنة الامرة كالجزية (ولا يقيم) بالحجاز حيث دخل ولو لتجارته ولو المضار اليها في موضع واحد بعد الاذن له في دخوله (الا ثلاثة ايام فاقبل) غير يومى الدخول والخروج اقتداء بعمر رضى الله عنه فان اقام بمحل ثلاثة فاقبل ثم باخر مثلها وهكذا يمنع ان كان بين كل محلين مسافة قصر (ويمنع) كل كافر (دخول حرم مكة) ولو لمصلحة عامة لقوله تعالى فلا يقربوا (٢٨٣) المسجد الحرام اى الحرم اجماعا (فان كان

رسولا) الى من بالحرم من الامام او نائبه (خرج اليه) الامام او نائبه لسمعته) ويخبر الامام فان قال لا تؤذيها الاماشافهة تعين خروج الامام اليه لذلك او مناظر اخرج له من يناظره

وحكمة ذلك انهم لما اخرجوه ^{عليه السلام} لذكورهم عوقب جميع الكفار بمنعهم منه مطلقا ولو اضرورة كفى الام وبه ردوا قول ابن كعب يجوز للضرورة كطبيب احتج اليه وحمله على ما اذا مست الحاجة اليه ولم يمكن اخراج المريض اليه منظر فيه (فان مرض فيه) اى الحرم (نقل وان خيف موته) بالنقل لظلمه بدخوله ولو باذن الامام (فان مات)

وهو ذمى (لم يدفن فيه) تطهير للحرم عنه (فان دفن نبش وأخرج) لان بقاء جيفته فيه اشد من دخوله له حيا نعم ان تقطع ترك ولا فضلية حرم مكة وتبين بما لم يشارك فيه لم يلحق به في ذلك وجوبا بل ندبا

حرم المدينة وصح انه ^{عليه السلام} انزلهم مسجده سنة عشر بعد نزول براءة سنة تسع وناظر فيه اهل نجران منهم في امر المسيح وغيره

العشر من الخطبة والشعر ترغيبا لهم في حملها للحاجة اليها معنى (قوله ولا يؤخذ الخ) عبارة المغنى وما يؤخذ في الحول لا يؤخذ الامرة ولو ترددوا وليت المسكاسة تفعل بالمسلمين كذلك ويكتب لمن اخذ منه براءة حتى لا يطالب مرة اخرى قبل الحول اه وكذا في الروض الا قوله وليت الى قوله ويكتب وعبارة سم يجوز ان يؤخذ في كل مرة ان شرط عليهم ذلك ووافقه عليه مرهوا وعبارة عرش ظاهره وان تكرر الدخول وتعددا لاصناف واختلفت باختلاف عد مرات الدخول ولو قيل يؤخذ من كل صنف جاؤا به وان تكرر دخولهم به في كل مرة لم يكن بعيد الا انه في مقابلة يعمر علينا ودخولهم به وهو موجود في كل مرة اه وعبارة البجيرى عن سم وعش قوله الامرة اى من كل نوع دخل به في كل مرة حتى لو دخل بنوع او انواع اخذ من ذلك النوع والانواع مرة واحدة فلو باع ما دخل به ورجع بثمنه فاشترى به شيئا آخر ولو من النوع الاول ودخل بذلك مرة اخرى اخذ منه بخلاف ما لو لم يبع ما دخل به واخذ منه ثم رجع به ثم عاد به ودخل مرة اخرى بعينه لا يؤخذ منه في هذه المرة قررته شيخنا الطبرلاوى وصمم عليه اه (قوله بالحجاز) الى قول المتن فان كان في المغنى (قول المتن الا ثلاثة ايام الخ) لان الاكثر من ذلك مدة الاقامة وهو ممنوع منها لمصلحة الام لا ويشترط الامام ذلك عليه عند الدخول ولا يؤخر لقضاء دين بل يוכל من يقضى دينه ان كان ثم دين لا يمكن استيفاؤه في هذه المدة معنى وروض مع شرحه (قول المتن ويمنع دخول حرم مكة) ولو بذل على دخوله الحرم ما لم يجب اليه فان اوجب فالحقد فاسد ثم ان وصل المقصد اخرج ونبت المسمى او دون المقصد فبالقسطن المسمى (قاعدة) كل عقد اجارة فسد يسقط فيه المسمى الا هذه المسئلة لانه قد استوفى العوض وليس لمثله اجرة فرجع الى المسمى معنى وروض مع شرحه (قوله ويخبر الامام) فيه اخراج المتن عن ظاهره اذ الضمير فيه للخارج من الامام او نائبه وهذا يعين كونه للنائب ثم انه يقتضى ان المراد نائبه نائبه في خصوص الخروج والسماع وهلا كان المراد نائبه العام والمعنى خرج الامام ان حضره والا فنائبه اه رشيدى اى كماه قضية صنع المغنى حيث قال عقب المتن ما نصه اذا امتنع من ادائها الا اليه والابعث اليه من يسمع وينهى اليه اه (قوله لا تؤذيها) اى الرسالة عرش (قوله او مناظرا) الى قوله كفى الام في المغنى (قوله او مناظرا) عطف على رسولا عبارة المغنى وان طلب منا المناظرة ليسلم خرج اليه من يناظره وان كان لتجارة خرج اليه من يشترى منه اه (قوله منه) اى دخول حرم مكة (قوله ولو اضرورة) تفسير لقوله مطلقا (قوله حمله على ما اذا الخ) لعل المراد ان الحكم الذى تضمنه هذا الحمل غير صحيح الا انه لا يصح حمل كلام ابن كعب عليه وان اوهمة العبارة اه رشيدى (قوله منظر فيه) عبارة النهاية وحمل بعضهم على ما اذا الخ غير ظاهر اه (قوله وهو ذمى) الى الفصل في المغنى الا قوله وجوبا بل ندبا وقوله وفي الروضة الى المتن (قوله ولا فضلية الخ) علة لا تنفاه اللاحق اه رشيدى (قوله بما لم يشارك فيه) اى بالنسك اسنى ومعنى (قوله في ذلك) اى فى منع دخول جميع الكفار فيه (قوله وفي الروضة واصلمها) عبارة النهاية نقل حتما لحرمة المحل وهو المعتمد وان ذكر في الروضة الخ (قوله نقل) عبارة المغنى لم يدفن هناك فان دفن ترك اه (قوله فلا يجرى ذلك فيه الخ) عبارة المغنى فلا يدفن فيه بل يغرى الكلاب على جيفته فان تأذى الناس يريحه وورى كالجيفة اه

اتجرت الا ان شرط مع الجزية قال في شرحه سواء كانا بالحجاز ام بغيره اه (قوله ولا يؤخذ في السنة الامرة) يجوز ان يأخذ في كل مرة ان شرط عليهم ذلك ووافقه عليه مره (قوله لكن جرى على تفصيل المتن الحاوى للصغير الخ) هذا التفصيل خاص بما تقدم عن المتن وهو اوجه معنى وهو المعتمد

(وان مرض في غيره اى) الحرم (من الحجاز وعظمت المشقة في نقله) او خيف نحو زيادة مرضه (ترك) وجوبا تقديما لاعظم الضررين (والا) تعظم فيه (نقل) وجوبا لحرمة المحل وفي الروضة واصلمها عن الامام انه ينقل مطلقا وعن الجمهور انه لا ينقل مطلقا وعليه جرى مختصروها لكن جرى على تفصيل المتن الحاوى للصغير وغيره وهو اوجه معنى (فان مات) فيه (وتعذر نقله) منه لنحو خوف تغير (دفن هناك) للضرورة فان لم يتعذر نقل اما الحربى او المرتد فلا يجرى ذلك فيه لجواز اغراء الكلاب على جيفته فان اذرى ريحه غابت جيفته

• (فصل أقل الجزية) • من غنى أو فقير عند قوتنا (دينار) خالص مضروب فلا يجوز العقد إلا به وإن أخذ قيمته وقت الأخذ (لكل سنة) للخبير الصحيح خذ من كل حال ما يحتمل (٢٨٤) دينار أو عدله أى مساوى قيمته وهو بفتح العين ويجوز كسرها وتوقيم عمر للدينار

بأثنى عشر درهما لأنها كانت قيمته إذ ذاك ولا أحد لاكثرها أما عند ضعفنا فيجوز بأقل من دينار إن اقتضته مصلحة ظاهرة وإلا فلا تجب بالعقد وتستقر بانقضاء الزمن بشرط الذب عنهم في جميعه حيث وجب فلولات أولم نذب عنهم الا اثناء السنة وجب القسط كما يأتى اما الحى فلا يطالب اثناء السنة بالقسط وكان قياس الاجرة انه يطالب لولا ما طلب هنام من مزيد الرفق بهم لعلمهم يسلبون (ويستحب) وقال ابن الرفعة نقلا عن الامام يجب (للامام) عند قوتنا اخذ ما تقر (بما كسته) أى طلب زيادة على دينار من رشيدولو وكلا حين العقد وان علم ان أقلها دينار (حتى) يعقد بأكثر من دينار كدينارين لم توسط وأربعة لغنى ليخرج من خلاف أى حنيفة فانه لا يجوزها الا بذلك بل حيث أمكنته الزيادة بان علم أو ظن اجابهم اليها وجبت عليه إلا لمصلحة وحيث علم أو ظن انهم لا يجيبونه لاكثر من دينار

• (فصل أقل الجزية) • (قوله من غنى) إلى قوله ان اقتضته فى المغنى لا قوله خالص مضروب وقوله وهو إلى ولاحد وإلى قول المتن ويستحب فى النهاية (قوله دينار خالص الخ) والمراد به المثقال الشرعى وهو يساوى الآن نحو تسعين نصفوا وأكثر والدينار المتعامل به الآن تنقص زنته عن المثقال الشرعى الربع والعبرة بالمثقال الشرعى زادت قيمته وانقصت اه عش (قوله فلا يجوز العقد الا به) قد يشكك مع او عدله الا ان يكون هذا محمولا على الاخذ لا العقد فليتأمل اه سم عبارة الاسنى والمغنى وظاهر الخبر ان أقلها دينار او ما قيمته دينار وبه اخذ البلقينى والمنصوص الذى عليه الاصحاب ان أقلها دينار وعليه اذا عقد به جاز ان يعتاض عنه ما قيمته دينار وانما امتنع عقدها بما قيمته دينار لان قيمته قد تنقص عنه اخر المدة اه (قوله وان اخذ قيمته) أى جاز اخذ قيمته اه عش (قوله وهو بفتح العين الخ) وفى المختار وقال الفراء العدل بالفتح ما عادل الشئ من غير جنسه والعدل بالكسر المثل تقول عندى عدل غلامك إذا كان غلاما يعدل غلاما فاذا اردت قيمته من غير جنسه فتحت العين ووربما كسرها بعض العرب فكانه غلط منهم اه وعليه فقول الشارح ويجوز كسرها مبنى على هذه اللغة اه عش (قوله وتوقيم عمر الخ) مبتدا خبره لانها كانت الخ (قوله لاكثرها) أى الجزية (قوله بانقضاء الزمن) أى الحول اه مغنى (قوله حيث وجب) أى بان كانوا ايلادنا اه عش (قوله فلولات) أى اثناء السنة اه رشيدى (قوله اولم نذب) من باب قتل اه عش (قوله كما يأتى) أى عن قريب (قوله فلا يطالب) أى فلا يجوز لنا ذلك اه عش (قوله وقال ابن الرفعة نقلا عن الامام يجب) لعله محمول على ما سيذكره الشارح بقوله بل حيث أمكنته الخ (قوله عند قوتنا) إلى قوله بل الاصحاب فى النهاية (قوله اخذ ما تقر) أى بقوله ولاحد لاكثرها اما عند ضعفنا الخ وقد يتوقف فى الاخذ بان محل الجواز بالاقل حيث لم يرضوا بأكثر وهذا لا ينافى استحباب المما كسة لاحتمال ان يجيبوا بأكثر اه عش (قوله طلب زيادة) إلى قوله والمما كسة فى المغنى لا قوله وإن علم المتن (قوله حين العقد) متعلق بما كسة (قوله وان علم) أى الوكيل أى لا يقال ان تصرف الوكيل منوط بالمصلحة للموكل قاله الرشيدى والظاهر ان الضمير مطلق العاقد الشامل للعاقد لنفسه والعاقد لموكله (قوله ليخرج الخ) ولان الامام متصرف للسلبين فينبغى ان يحتاط لهم اه مغنى (قوله إلا بذلك) أى بالاربعة فى الغنى ودينارين فى المتوسط اه عش (قوله وجبت) أى المما كسة عليه أى فلو عقد بأقل اثم وينبغى صحة العقد بما عقده لما تقدم من ان المقصود الرفق بهم تالفاهم فى الاسلام ومحافظة لهم على حقن الدماء ما أمكن اه عش (قوله والمما كسة كما تكون) عبارة النهاية والمما كسة تكون عند العقد ان عقد الاشخاص فحيت عقد على شئ امتنع اخذ زائد عليه ويجوز عند الاخذ ان عقد على الاوصاف كصفة الغنى او المتوسط وحينئذ فيسن للامام او نائبه ما كستهم حتى ياخذ الخ وعبارة سم اعلم ان المما كسة تكون عند العقد وتكون عند الاخذ فالاولى ان يما كسه حتى يعقد عليه بأكثر من دينار فان

• (فصل) • أقل الجزية دينار لكل سنة الخ (قوله الا به) قد يشكك مع او عدله الا أن يكون هذا محمولا على الاخذ لا العقد فليتأمل (قوله وجبت عليه) هل فائدة الوجوب الاثم بتركها حينئذ مع صحة العقد بالدينار او فساد العقد ايضا فيه نظر (قوله والمما كسة كما تكون فى العقد كما ذكر تكون فى الاخذ) اعلم ان المما كسة تكون عند العقد وعند الاخذ فالاولى ان يما كسه حتى يعقد عليه بأكثر من دينار فان اجاب به لاكثر وجب العقد به كالواجاب اليه بدون ما كسة او علم انه يجيب اليه وان ابي وجب العقد له بدينار واما الثانية فعلى وجهين احدهما ان يعقد له بدينار ثم عند الاستيفاء يما كسه حتى ياخذ منه أكثر فهذا لا يجوز ويجب الاقتصار على اخذ ما عقد به حتى لو عقد لفقير بدينار وصار فى اخر الحول غنيا ومتوسطا لم يجز اخذ زيادة منه على الدينار وثانيهما ان يعقد على الاوصاف كعقدت لكم على ان على الغنى اربعة دنائير والمتوسط دينارين

أجابه لا أكثر وجب العقد به كالو أجاب اليه بدون بما كسبه وان أبي وجب العقد له بدینار وأما الثانية فعلى وجهين أحدهما ان يعقد له بدینار ثم عند الاستيفاء بما كسبه حتى يأخذ منه أكثر وهذا لا يجوز ويجب الاقتصاد على أخذ ما عقده حتى لو عقد لفقير بدینار وصار في آخر الحول غنيا ومتوسطا لم يجز أخذه زيادة منه على الدينار وثانيهما ان يعقد على الاوصاف كمعدت لكم على ان على الغنى اربعة دنانير والمتوسط دينارين والفقير دينار امثلا في الجميع ثم في آخر الحول بما كس من يستوفي منه اذا ادعى انه فقير او متوسط فيقول له بل انت غني فعليك اربعة أو أنت متوسط فعليك ديناران فان عاود وافق على الغنى او المتوسط أخذ منه الاربعة او الدينارين والاخذ منه موجب الفقير مالم يثبت غناه او توسطه بطريق شرعي وهذا الوجه جائز ومن ذكر المما كسة عند الاخذ يحمل عليه ولا يجوز حمله على الاول والا فهو ضعيف مخالف للكلام الاصحاب مر اه سم وعيارة البجيري والحاصل انه بما كس عند العقد مطلقا سواء عقد على الاشخاص او الاوصاف وعند الاخذ ايضا ان عقد على الاوصاف ثم المما كسة عند العقد معناها المشاحة في قدر الجزية اي طلب الزيادة على الدينار وعند الاخذ معناها المنازعة في الاتصاف بالصفات كالنقد والتوسط فان ادعى شخص منهم الفقر مثلا قال له انت غني فادفع اربع دنانير اه (قوله خيئتذ) الى قوله وقد يشكل في المعنى وكذا في النهاية الا قوله ويفاوت بينهم (قوله ولو بقوله الخ) عبارة المعنى والقول قول مدعى التوسط او الفقر يمينه لان ان تقوم بينة بخلافه او عهده مال وكذا من غاب واسلم ثم حضرو قال اسلبت من وقت كذا كما نص عليه الشافعي في الام اه (قوله فاكثر) هنا وفيما يأتي ان كان الفرض انه شرط في العقد ان ذلك الاكثر عليهم اي المتوسط والغني فواضح والافليس له ان يأخذ منهما زيادة على ما شرط في العقد اه سم (قوله كذلك) اي في آخر الحول ولو بقوله الخ اه ع ش (قوله على هذا) اي ما في المتن من جواز المما كسة في الاخذ (قوله في سير الواقدي) صفة النص وقوله على انها متعلق به اي النص (قوله وقد يجب بفرض ذلك الخ) في النهاية ما يوافقه كما مر وفي المعنى ما قد يخالفه عبارته تنبيه هذا اي قول المصنف ويستحب للامام بما كسته حتى يأخذ الخ بالنسبة الى ابتداء العقد فاما اذا انعقد العقد على الشيء فلا يجوز أخذه شيء زائد عليه كما نص عليه في سير الواقدي ونفله الزركشي عن نص الام واطلق الشياخان استجاب المما كسة فاخذ شيئا من الاطلاق ان المما كسة كما تكون في العقد تكون في الاخذ واستدل بقول الاصحاب يستحب للامام المما كسة حتى يأخذ من الغنى الى آخره وهذا لا يصلح دليلا لذلك لان قولهم حتى يأخذ اي اذا ما كسهم في العقد فياخذ الى آخره اه (قوله وضده) مفرد مضاف الى المعرفة فيعم ضد الغنى (قوله وذلك) اي اعتبار الغنا وضده وقت الاخذ الخ (قوله ولم يقيد اعتبار هذه الاحوال بوقت) اي فان قيدت هذه الاحوال بوقت اتبع اه معنى (قوله فعنده) اي الاخذ (قوله ان بما كس المتوسط الخ) يعني مدعى الفقر بان يقول انت متوسط او غني او مدعى التوسط بان يقول انت غني (قوله فاكثر) هنا وفيما يأتي تذكر ما مر آنفا عن سم فيه (قوله عنده) اي العقد (قوله في ضابطهما) اي المتوسط والغني (قوله ويتجه) الى التنبيه في النهاية الا قوله ولو شرط الى المتن وقوله في حكمه وقوله او حرج عليه بسفه (قوله كالتفقه) اي كضابطهما في نفقة الزوجة قال ع ش اي بان يزيد دخله على خرجه (قوله لا العاقلة) و غنى العاقلة ان يملك بعد كفاية العمر الغالب اكثر من عشرين دينارا والمتوسط فيهما ان يملك بعد ما اقل من عشرين دينارا اه ع ش (قوله ولا العرف) عطف على قوله كالتفقه كقوله

والفقير دينار امثلا في الجميع ثم في آخر الحول بما كس من يستوفي منه اذا ادعى انه فقير او متوسط فيقول له بل انت غني فعليك اربعة أو أنت متوسط فعليك ديناران فان عاود وافق على الغنى او المتوسط أخذ منه الاربعة او الدينارين والاخذ منه موجب الفقير مالم يثبت غناه او توسطه بطريق شرعي وهذا الوجه جائز ومن ذكر المما كسة عند الاخذ يحمل عليه ولا يجوز حمله على الاول والا فهو ضعيف مخالف للكلام الاصحاب مر اه سم وعيارة البجيري والحاصل انه بما كس عند العقد مطلقا سواء عقد على الاشخاص او الاوصاف وعند الاخذ ايضا ان عقد على الاوصاف ثم المما كسة عند العقد معناها المشاحة في قدر الجزية اي طلب الزيادة على الدينار وعند الاخذ معناها المنازعة في الاتصاف بالصفات كالنقد والتوسط فان ادعى شخص منهم الفقر مثلا قال له انت غني فادفع اربع دنانير اه (قوله خيئتذ) الى قوله وقد يشكل في المعنى وكذا في النهاية الا قوله ويفاوت بينهم (قوله ولو بقوله الخ) عبارة المعنى والقول قول مدعى التوسط او الفقر يمينه لان ان تقوم بينة بخلافه او عهده مال وكذا من غاب واسلم ثم حضرو قال اسلبت من وقت كذا كما نص عليه الشافعي في الام اه (قوله فاكثر) هنا وفيما يأتي ان كان الفرض انه شرط في العقد ان ذلك الاكثر عليهم اي المتوسط والغني فواضح والافليس له ان يأخذ منهما زيادة على ما شرط في العقد اه سم (قوله كذلك) اي في آخر الحول ولو بقوله الخ اه ع ش (قوله على هذا) اي ما في المتن من جواز المما كسة في الاخذ (قوله في سير الواقدي) صفة النص وقوله على انها متعلق به اي النص (قوله وقد يجب بفرض ذلك الخ) في النهاية ما يوافقه كما مر وفي المعنى ما قد يخالفه عبارته تنبيه هذا اي قول المصنف ويستحب للامام بما كسته حتى يأخذ الخ بالنسبة الى ابتداء العقد فاما اذا انعقد العقد على الشيء فلا يجوز أخذه شيء زائد عليه كما نص عليه في سير الواقدي ونفله الزركشي عن نص الام واطلق الشياخان استجاب المما كسة فاخذ شيئا من الاطلاق ان المما كسة كما تكون في العقد تكون في الاخذ واستدل بقول الاصحاب يستحب للامام المما كسة حتى يأخذ من الغنى الى آخره وهذا لا يصلح دليلا لذلك لان قولهم حتى يأخذ اي اذا ما كسهم في العقد فياخذ الى آخره اه (قوله وضده) مفرد مضاف الى المعرفة فيعم ضد الغنى (قوله وذلك) اي اعتبار الغنا وضده وقت الاخذ الخ (قوله ولم يقيد اعتبار هذه الاحوال بوقت) اي فان قيدت هذه الاحوال بوقت اتبع اه معنى (قوله فعنده) اي الاخذ (قوله ان بما كس المتوسط الخ) يعني مدعى الفقر بان يقول انت متوسط او غني او مدعى التوسط بان يقول انت غني (قوله فاكثر) هنا وفيما يأتي تذكر ما مر آنفا عن سم فيه (قوله عنده) اي العقد (قوله في ضابطهما) اي المتوسط والغني (قوله ويتجه) الى التنبيه في النهاية الا قوله ولو شرط الى المتن وقوله في حكمه وقوله او حرج عليه بسفه (قوله كالتفقه) اي كضابطهما في نفقة الزوجة قال ع ش اي بان يزيد دخله على خرجه (قوله لا العاقلة) و غنى العاقلة ان يملك بعد كفاية العمر الغالب اكثر من عشرين دينارا والمتوسط فيهما ان يملك بعد ما اقل من عشرين دينارا اه ع ش (قوله ولا العرف) عطف على قوله كالتفقه كقوله

بجامع انه في مقابلة منفعة تعود اليه لا العاقلة إذ لا مواساة هنا ولا العرف

لانه مختلف كما يصرح به اختلاف ضابطهما باختلاف الابواب اما السفية فيمتنع عقده أو عقده عليه بأكثر من دينار فان عقد رشيد بأكثر من
سفه أثناء الحول لزمه ما عقده فيما يظهر (٢٨٦) ترجيحه كالأول استأجر بأكثر من اجرة المثل ثم سفه يؤخذ منه الاكثر كما هو واضح ثم راي

قولي الاتي او حجر عليه
بسفه تبعا لشرح المنهج
ولو شرط على قوم في عقد
الصلح ان على متوسطهم
كذا وغنيهم كذا اجازوا ان
كثروا (ولو عقدت بأكثر)
من دينار (ثم علموا جواز
دينار لزمهم ما التزموه) كمن
غبن في الشراء (فان ابوا)
من بذل الزيادة (فلا يصح
انهم ناقضون) للعهد بذلك
فيختار الامام فيهم ما ياتي
(ولو اسلم ذمي) او جن (او
مات) او حجر عليه بسفه او
فلس كانت الجزية اللازمة
له كدين آدمي في حكمه
فتؤخذ من ماله في غير حجر
الفلس ويضارب بها مع
الغر ماء فيه وإذا وقع ذلك
بعد سنة او (سنتين اخذت
جزيتهم من تركته مقدمة
على الوصايا) والارث ان
خلف وارثا أو لا فتركته في
فلا معنى لاخذ الجزية منها
لانها من جملة التأي فان كان
غير مستغرق اخذ الامام
من نصيبه بقسطه وسقط
الباقى (ويسوى بينها وبين
دين الادمي على المذهب)
لانها اجرة فان لم تف التركة
بالكل ضاربهم الامام
بقسط الجزية (او) اسلم

ولا العاقلة خلافا لظاهر صديعه من عطفه كقوله ولا ادافله على النفقة عبارة النهاية والوجه ضبط الغنى
والمتوسط هنا وفي الضيافة بالنفقة لا بالعاقلة ولا بالعرف اه بخذف (قوله لانه) بخلاف اهل الضمير للغنى
والمتوسط فنامل اه رشيد اعله اخذه من قول الشارح كما يصرح به الخ ومع ذلك فالظاهر بل المتعين
رجوعه للعرف في الغنى والمتوسط (قوله اما السفية الخ) يدل على صحة عقد السفية بنفسه في الدينار مع ان
تصرف السفية المالى تمتع فكان هذا مستثنى للمصلحة اه سم وقد مناعن الروض والمغنى التصريح
بصحة عقده بنفسه بدينار فقط لمصلحة حقن الدم (قوله فيمتنع الخ) عبارة المغنى ومعلوم بمأمر ان
السفيه لا يما كس هو ولا وليه لانه لا يصح عقده بأكثر من دينار اه (قوله لزمه ما عقده الخ) ظاهره
لرومه لئلا يكل عام اه سم (قوله فيما يظهر ترجيحه) اى من وجهين اه سم (قوله قولي الاتي)
اى قبيل قول المعنف في خلال سنة (قوله من دينار) الى التنبيه في المغنى لا لقوله او حجر الى المتن
وقوله او حجر عليه بسفه (قول المتن ثم علموا) اى بعد العقد اه مغنى (قول المتن لزمهم ما التزموا) اى في كل
سنة مدة بقائهم اه عرش (قول المتن فان ابوا) اى بعد العقد اه مغنى (قوله فيختار الامام الخ) عبارة
المغنى فيبلغون الما من كاسياق والثاني لا ويقنع منهم بالدينار كما يجوز ابتداء العقد به وعلى الاول لو بلغوا
الما من ثم عادوا وطلبوا العقد بدينار احببوا اليه كالأول عليه او لا اه (قوله او جن) او نبذ العهد اه مغنى (قوله
او حجر عليه) الى المتن مجردا كيد لما علم من كلام المصحح السابق وفقير عجز عن كسب (قوله او فلس) اى
بعد فراغ السنة على ما ياتي اه عرش (قوله ولما وقع الخ) والاولى التفرع (قول المتن من تركته) اى
في صورة الموت ومن ماله في غيرها سم ومعنى (قوله فان كان) اى الوارث اه عرش (قوله اخذ الامام من
نصيبه بقسطه الخ) كذا في شرح الروض وهذا ظاهر ان لم نقل بالرد ولا فلا ينتجه فرق بين المستغرق وغيره
وقد قال شيخ الاسلام في شرح الفصول مانصه واطلاق الاصحاب القول بالرد وبارث ذوى الارحام يقتضى
ان لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر اه سم (قوله وسقط الباقي) اى حصه بيت المال اه مغنى
ومعنى ذلك ان لو كان له بنت فلها نصف التركة يؤخذ قسط الجزية من ذلك والنصف الثاني يكون فيئاع عرش
(قوله ضاربهم) اى الغرماء (قوله او اسلم الخ) او نبذ العهد اه مغنى ما ذكرته اى انفا في شرح او في خلال
سنة (قوله وهو مشكل) عبارة النهاية وقول الشيخ في اسقاط شرح منهجه او سفه في غير محله اه (قوله

ولا لفلس له ان ياخذ منهم ما زيادة على ما شرط في العقد (قوله اما السفية الخ) يدل على صحة عقد السفية
بنفسه في الدينار مع ان تصرف السفية المالى تمتع فكان هذا مستثنى للمصلحة (قوله فان عقد رشيد بأكثر
ثم سفه الخ) في العباب ولو قبل رشيد بدينارين ثم سفه فهل تلزمه الزيادة وجهان اه وظاهره ان القائل
بالزيادة لا يخصها بعام السفه بل يوجبها لكل عام (قوله لزمه ما عقده فيما يظهر ترجيحه) ظاهره لروم
عاقده به لكل عام (قوله او حجر الخ) فديهم السقوط في المستقبل وهو ممنوع لان كلاما من السفية والفلس
من اهل الجزية (قوله اخذت جزيتهم من تركته) في صورة الموت ومن ماله في غيرها (قوله فان كان غير
مستغرق اخذ الامام من نصيبه بقسطه وسقط الباقي) هذا ظاهر ان لم نقل بالرد ولا فلا ينتجه فرق بين
المستغرق وغيره وقد قال شيخ الاسلام في شرح الفصول مانصه فاطلاق الاصحاب القول بالرد وبارث ذوى
الارحام يقتضى انه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر اه (قوله ايضا وسقط الباقي) كذا في شرح
الروض (قوله او حجر عليه بسفه) ان اريد انه يؤخذ القسط ويسقط الباقي فلا وجه له لان السفية من اهل
الوجوب فلا وجه للسقوط وان اريد مجرد تعجيل اخذ القسط في خلال السنة ويؤخذ الباقي في آجرها
ففيه نظر ثم اخذ القسط في الاثناء لا مقتضى له مع استمرار كونه من اهل الوجوب فليتامل ثم رايته الحق

او جن او مات او حجر عليه بسفه (في خلال سنة فقسط) لما مضى يجب في ماله او تركته كالأجرة (تنبيه) ما ذكرته في
الحجور عليه بسفه هو ما في شرح المنهج وهو مشكل لانه ان اريد بالقسط فيه القسط من المسمى مع اخذ الباقي اخرا الحول المسمى ايضا لم يكن
لاخذ القسط معنى او مع اخذ القسط من دينار للباقي ففيه نظر لانه لما التزم بالعقد أكثر منه وهو رشيد لم يسع اسقاط

الاكثر نظير الاجرة كما مر انفا ولا يخرج على الخلاف في عقد هاللسفيه باكثر من دينار خلافا لمن قال به للفرق الواضح بين من هو عند عقدها رشيد ومن هو عنده سفیهة فالحاصل ان اخذ القسط بالمعنى الاخير إنما يتضح على التخريج المدكور وقد علمت ما فيه ولا ياتي هذا في المفسر على ما ياتي فيه لان الباقي يؤخذ منه بما عقد به ولو إنما المسوغ لاخذ القسط منه انه الذي خص بيت المال بالقسمة فلم يحز لناظره تاخير قبضه ويصدق في وقت اسلامه يمينه إذا حضر وادعاه ولو حجر عليه بفلس في خلاهاضارب الامام مع الغرماء بحصة ما مضى كذا نقله البلقيني عن نص الام وقال انهم يرون تعرض له ويظهر انه ان اراد بذلك سقوط ما ورد الحجر كان مبنيا على الضعيف انه لا جزية على الفقير اما على الاصح فالجزية مستمرة عليه وإنما المضاربة للفوز من ماله بحصة ما مضى ثم رايت البلقيني قال في محل اخر قضية (٢٨٧) كلامهم انه لا يؤخذ منه القسط حيثئذ وهو

الجاري على القواعد لكن نص في الام على الاخذ اه فافهم ان التردد انما هو في الاخذ حيثئذ لا في السقوط وهو صريح فيها ذكرته والذي يتجه ما في الام وكون خلافه هو الجاري على القواعد ممنوع كيف وتأخير القسمة إلى اخر الحول مضر بالغرماء وفوزهم بالكل مفوت لما وجب فكانت القسمة مع اخذ ما يخص قسط ما مضى هو القياس الجاري على القواعد لما فيه من الجمع بين الحقيقين (وتؤخذ الجزية) مالم تؤد باسم الزكاة (بأهانه فيجلس الآخذ ويقوم الذي ويطأ طيء رأسه ويحني ظهره ويضعهما في الميزان ويقبض الآخذ لحيته ويضرب) بكفه مفتوحة (هزمتيه) بكسر اللام والزاي وهما مجتمع اللحم بين الماضغ والاذن من الجانبين أى كلا منهما

الاكثر) الاولى اسقاط الزائد (قوله كما مر انفا) أى قبيل قول المصنف ولو عقدت (قوله ولا يخرج) أى عقدر رشيد سفیهة بعده (قوله به) أى بالتخريج على ذلك (قوله ولا ياتي هذا) أى الاشكال المذكور (قوله على ما ياتي فيه) أى في المفسر انفا (قوله انه الذي اخ) خبر المسوغ والضميز للقسط (قوله ويصدق) إلى قوله ولو حجر في المعنى (قوله ويظهر انه) أى البلقيني (قوله عليه) أى المفسر (قوله حيثئذ) أى حين الحجر عليه بفلس (قوله والذي يتجه ما في الام) عبارة النهاية ولو حجر عليه بفلس في خلاهاضارب الامام مع الغرماء حالا ان قسم ماله ولا فاخر الحول اه وعبارة المعنى وحمل شيخى النعم على ما اذا قسم ماله في اثناء الحول وكلام البلقيني على خلافه وهو حمل حسن اه (قوله وكون خلافه) أى خلاف ما في الام وهو رد لكلام البلقيني (قوله وتأخير القسمة اخ) أى بدون رضا الغرماء (قوله وفوزهم) أى الغرماء (قوله لما وجب) أى لبيت المال (قوله هو القياس) الضميز للقسمة وتذكير لرعاية الخبر (قوله بين الحقيقين) أى حق الغرماء وحق بيت المال (قوله الجزية) إلى قوله ومن ثم نص في المعنى وكذا في النهاية الا قوله قال جمع من الشراح (قوله مالم تؤد باسم الزكاة) أى ولا اسقطت الاهانة قطعا اه معنى (قول المتن فيجلس الآخذ) بالمد أى المسلم اه معنى (قول المتن ويضعهما) أى الجزية (قوله لاحدهما) أى الجانبين (قوله أى ماذكر) أى من الهيئة (قول المتن مستحب) أى لسقوطه بتضعيف الصدقة كما سيأتى اه معنى (قول المتن فعلى الاول) أى الاستحباب اه محلى (قوله أى المسلم) أو الذى (قوله وعلى الثاني) أى الوجوب (قوله لان كلا) من الذى الوكيل والذى الموكل (قول المتن باطلة) بل تؤخذ برفق كسائر الديون نهاية ومعنى قال عش قوله كسائر الديون معتمد اه (قوله نص في الام على اخذها اخ) قيل ولو اطاع عليه المصنف لاستشهد به اه عميرة (قول المتن اشد خطا) أى من دعوى اصل جوازها كما هو ظاهر وقول الشارح فضلا عن وجوبها إشارة الى ان دعوى الوجوب اشد خطا بالاولى من دعوى الجواز وادعوى الخطا من دعوى الاستحباب اه سم عبارة المعنى من دعوى جوازها ودعوى وجوبها اشد خطا من دعوى استحبابها وكان القياس ان يقول اشد بطلانا ليطابق قوله باطلة قال ان قائم وكانه اراد بالباطلة الخطا اه (قوله فيجرم فعلها) اقتصر عليه المعنى وزاد النهاية ان غلب على المتن تاذبه والا فتكره اه (قوله لما فيها) أى في فعلها على حذف المضاف (قوله راما استناد الاولين) وهم طائفة من اصحابنا الخراسانيين نهاية

التنبيه الملاحظ بالهامش (قوله اشد خطا) أى من دعوى اصل جوازها كما هو ظاهر لا من دعوى وجوبها كما توهمه بعضهم فاعترض بان الامر بالعكس وقول الشارح فضلا عن وجوبها إشارة الى ان دعوى الوجوب اشد خطا بالاولى من دعوى الجواز وادعوى الخطا من دعوى الاستحباب (قوله بل هذا يقال من قبله) اقول كونه يقال من قبله لا يستلزم انه من قبله لاحتمال رفعه من ذلك كما لا يخفى ومع الاحتمال كيف يسوغ

ضربة واحدة وبحث الراغبى الا كثرة بضربة واحدة لاحدهما قال جمع من الشراح ويقول له يا عدو الله أدحت الله (وكله) أى ما ذكر (مستحب وقيل واجب) لان بعض المفسرين فسر الصغار فى الآية بهذا (فعلى الاول له توكيل مسلم) وذمى (بالاداء) لها (وحوالة) بها (عليه) أى المسلم (و) المسلم (ان يضعها) عن الذى وعلى الثاني يتمتع كل ذلك لعموات الاهانة الواجبة حتى فى توكيل الذى لان كلامه مقدر بالصغار (قلت هذه الهيئة باطلة) إذ لا اصل لها من السنة ولا فعلها احد من الخلفاء الراشدين ومن ثم نص فى الام على اخذها باجمال أى برفق من غير ضرر احد ولا نيله بكلام قبيح قال الصغار ان يجرى عليهم الاحكام لان يضر بها ويؤذوا (ودعوى استحبابها) فضلا عن وجوبها (اشد خطا والله اعلم) فيجرم فعلها على الاوجه لما فيها من الايذاء من غير دليل واما استناد الاولين إلى ذلك التفسير فلا يفي في محله إلا لو صح ذلك التفسير عنه صلى الله عليه وسلم او عن صحابي وكان لا يقال من قبل الراى وليس كذلك

بل هذا يقال من قبله ولذا افسره الامام الشافعي رضي الله عنه وغيره بغير ذلك وهذا يدفع ما اشار اليه الشارح من التورك على المصنف في تشييعه المذكور (ويستحب) وقيل يجب بناء على ما مر في الاقل (للامام) او نائبه (إذا أمكنه) شرط الضيافة عليهم لقوتنا مثلاً (ان يشرط عليهم إذا صولحو في بلدهم) او بلادنا كما عتمده الاذرعى وهو اوجه من نقل الزركشي خلافاً وافرده (ضيافة من يربهم من المسلمين) ولو غنياً غير مجاهد للتابع وانقطاع سنده يجبره (٢٨٨) فعل عمر بقضيته ويظهر انه لا يدخل عاص بسفره لانه ليس من اهل الرخص بل ولا من كان

سفره دون ميل لانه حينئذ لا يسمى ضيفاً وإن ذكر المسلمين قيد في التنب لا الجواز ولو صالحوا عن الضيافة بمال فهو لاهل النية خلافاً لمن زعم انه للطارقين وانما يشرط ذلك حال كونه زائداً على اقل جزية فلا يجوز جرده من الاقل لان القصد من الجزية التملك ومن الضيافة الاباحة (وقيل يجوز منها) اى الجزية التي هي اقل لانه ليس عليهم غيرها ويرد بان هذا كالمما كسة (وتجعل) الضيافة (على غنى ومتوسط) اى عند نزول الضيف بهم كما هو ظاهر (لا فقير) فلا يجوز كما هو ظاهر جعلها عليه (في الاصح) لانها تتكرر فيعجز عنها (ويذكر) العاقد عند اشتراط الضيافة (عدد الضيفان رجلاً و فرساناً) اى ركباناً وائر الخيل لشرفها وذلك لانه اقطع للنزاع وائق للغرر فيقول على كل غنى او متوسط جزية كذا وضيفة عشرة مثلاً كل يوم او سنة مثلاً خمسة رجالة فرسان او عليكم ضيافة

ومغنى (قوله بل هذا يقال من قبله) اقول كونه يقال من قبله لا يستلزم انه من قبله لاحتمال رفعه مع ذلك كما لا يخفى ومع الاحتمال كيف يسوغ التشنيع والحاصل ان مجرد عدم ثبوت الصحة ويجردانه مما يقال من قبل الراى غاية ما يقتضيه ذلك هو التوقف او عدم الاخذ بذلك والاخذ بخلافه ولا يقتضى الجزم بالتشنيع فإى اندفاع مع ذلك لما اشار اليه الشارح اه سم وقد يقال قد تقرر في الاصول ان ما نسب اليه صلى الله عليه وسلم ولم يوجد عند اهله من الرواة فهو مقطوع بكذبه (قوله بغير ذلك) اى كما مر انفاً (قوله في تشييعه الخ) اى على ما في المحرر (قوله او نائبه) الى قوله وانقطاع سنده في المغنى والى قول المتن ولا يجوز في النهاية إلا قوله وانقطاع سنده ويظهر وقوله لانها تتكرر فيعجز عنها (قول المتن إذا أمكنه الخ) ذكر استحباب ذلك كالصريح في انه لا يجب اشتراط ذلك مع الامكان بخلاف ما تقدم من وجوب الزيادة على الدينار عند الامكان اه سم (قوله شرط الضيافة الخ) اشارة الى تنازع يستحب وامكن في ان يشترط الخ واعمال الاول على مختار الكوفيين (قول المتن ان يشترط عليهم الخ) ينبغى اعتبار قبولهم كقبول الجزية مر اه سم (قوله او بلادنا) اى وانفردوا في قرية اه مغنى (قوله لا يدخل عاص بسفره الخ) وعليه فما اخذه المسافر المذكور لا يحسب مما شرط عليهم بل الحق باقى في جتهم بطالبون به ويرجعون عليه بما اخذه منهم اه ع ش (قوله لانه ليس من اهل الرخص) انظر ما تعلق هذا بالرخص اه رشيدى وقد يجاب بان المصلحة فيه للمسافر كالرخص (قوله لانه حينئذ لا يسمى ضيفاً) فيه نظر اه سم وقد يجاب ان الغرض من اشتراط ذلك دفع ضرورة المسافرين ولا ضرورة لمن كان سفره دون ميل (قوله وان ذكر المسلمين الخ) عطف على قوله انه لا يدخل الخ (قوله بان هذا) اى المشروط اه ع ش وعليه فقوله كالمما كسة اى كالزائد بالمما كسة (قوله عند نزول الضيف الخ) اى ليلاً او نهاراً اه ع ش (قول المتن ويذكر) اى وجوب باه ع ش (قوله العاقد) الى قوله واعترض في المغنى الا قوله وائر الخيل لشرفها (قوله وذلك) اى وجوب ذكر العدد وقوله لانه اى ذكر العدد (قوله جزية) بالتثوين (قوله وضيفة عشرة) اى عشرة انفس اه مغنى (قوله خمس) هو في الموضعين بتثوين واما حذف منه التاء لان المعدود محذوف اى خمسة اضياف رجالة الخ اه رشيدى اى اولاً لانه مؤنث اى خمس منها اى من العشرة انفس (قوله كل سنة مثلاً) الاولى تقديمه على رجالة كذا (قوله يتوزعونهم الخ) عبارة المغنى ثم يوزعون فيما بينهم او يتحمل بعضهم عن بعض اه (قوله بانه) اى ذكر عدد الضيفان اى وجوبه (قوله انها) اى الضيافة (قوله ذكر عدد) (قوله وذكر الرجالة الخ) اى واعترض ذكر الرجالة الخ (قوله اذ لا يتفاوتون) اى الرجالة والفرسان وكان الاولى الثانية (قوله ويرد الاول) اى من الاعتراضين (قوله بل هو) اى ذكر العدد (قوله والثاني)

التشنيع والحاصل ان مجرد عدم ثبوت الصحة ويجردانه مما يقاله من قبل الراى غاية ما يقتضى التوقف أو عدم الاخذ بذلك والاخذ بخلافه ولا يقتضى الاخذ بالتشنيع فإى اندفاع مع ذلك لما اشار اليه الشارح (قوله إذا أمكنه الخ) ذكر استحباب ذلك كالصريح في انه لا يجب اشتراط ذلك مع الامكان بخلاف ما تقدم من وجوب الزيادة على الدينار عند الامكان (قوله ان يشرط عليهم الخ) ينبغى اعتبار قبولهم كقبول الجزية مر (قوله لانه حينئذ لا يسمى ضيفاً) فيه نظر (قوله ان يبين عدداً يام الضيافة في الحول) عبارة كثر الاستاذ

ألف مسلم رجالة كذا و فرسان كذا كل سنة مثلاً يتوزعونهم فيما بينهم بحسب تقاوتهم في الجزية واعترض ذكر العدد بانه بناءه في اصل الروضة على ضعف انها من الجزية اما على الاصح انها زائدة عليها فلا يشترط ذكر عدد و ذكر الرجالة والفرسان بانه لا معنى له اذ لا يتفاوتون إلا بعلف الدابة وقد ذكره بعد ويرد الاول بمنع ما ذكره من البناء بل هو مبنى على الاصح ايضا كما جرى عليه مختصرو الروضة والثاني بان الآتى ذكر مجرد العلف والذي هنا ذكر عدد الدواب اللازم لذكر الفرسان واحدهذين لا يغنى عن الاخر كما هو ظاهر ويشترط فيما إذا قال على كل غنى او متوسط عدد كذا ولم يقل كل يوم ان يبين عدد ايام الضيافة في الحول

مع ذكر قدر مدة الإقامة كما
 سئذ كره (و) يذ كر (جنس
 الطعام والادم) كالبر
 والسمن وغيرهما بحسب
 العادة الغالبة في قوتهم وقد
 يدخل في الطعام الفاكهة
 والحلوى لكن محل جواز
 ذكرهما إن غلبا ثم على
 الاوجه ويظهر أن اجرة
 الطبيب والخادم مثلهما في
 ذلك ومن صرح بان ذلك
 غير لازم لهم يحمل كلامه
 على ما إذا سكت عنه اولم
 يعتد في عملتهم (وقدرهما)
 يذكران (لكل واحد) من
 الاضياف (كذا) منها
 بحسب العرف ويقاوت
 بينهم في قدر ذلك لاصفته
 بحسب تفاوت جزييتهم
 وليس لضياف تكليفهم ذبح
 نحو دجاجهم ولا غير الغالب
 قيل لا معنى للواو في لكل
 اهو يرد بان لها معنى كما افاده
 ما قدرته (و) يذ كر (علف
 الدواب) ولا يشترط ذكر
 جنسه وقدره فيكنى
 الاطلاق ويحمل على تن
 وحشيش بحسب العادة لا
 على نحو شعير نعم إن ذكر
 الشعير في وقت اشتراط بيان
 قدره ولا يجب عند عدم تعيين
 عدد دواب كل علف اكثر
 من دابة لكل واحد (و)
 يذ كر (منزل الضيفان)
 وكونه يدفع الحر والبرد
 (من كنيسة وفاضل مسكن)
 وبيت فقير

أي يرد الاعتراض الثاني (قوله مع ذكر قدر مدة الإقامة) لا يقال لاحاجة لذلك مع قوله إن بين عدد أيام
 الضيافة لأن بيان عدد أيامها لا يقتضي توالي بعض تلك الأيام اه سم (قوله كالسئذ كره) أي بقوله ومقامهم
 (قوله كالبر) إلى قوله قيل في المغنى إلا قوله على الوجه إلى المتن (قوله في قوتهم) عبارة المغنى والمعتبر
 فيه طعامهم وادمهم نغيا للشقة عنهم قال الماوردي فإن كانوا يقتاتون الحنطة ويتادمون باللحم كان
 عليهم أن يضيفوهم بذلك وإن كانوا يقتاتون الشعير ويتادمون بالالبان اضافوهم بذلك اه (قوله
 وقد يدخل في الطعام الخ) أي يدخل في الطعام في قولهم ويذ كر جنس الطعام اه رشدي (قوله لكن
 محل جواز ذكرهما الخ) عبارة المغنى وفي ذلك تفصيل وهو أن كانوا ياكلونهما غالبا في كل يوم
 شرط عليهم في زمانهما بخلاف الفواكه النادرة والحلوى التي لا تؤكل في كل يوم اه (قوله إن غلبا)
 الاولى التانيت (قوله ثم) أي في محلهم (قوله في ذلك) أي التفصيل المذكور (قوله ومن صرح بان ذلك
 غير لازم) عبارة الروض أي والمغنى ولا يلزمهم اجرة طبيب وحمام وثمان دواء اه سم (قوله بان
 ذلك) أي اجرة الطبيب والخادم غير لازم لهم أي الذمين (قوله على ما إذا سكت عنه) أي فاذا ذكره
 الامام فيذكره بالشرط الذي في ذكر الطعام (قوله اولم يعتد) أي ما ذكر من الطبيب والخادم (قوله
 في عملتهم) الاولى إسقاط التاء كافي النهاية قال عرش قوله في محلهم المراد بمحلهم قريتهم مثلا التي هم بها
 والمراد بعدم اعتياده في محلهم انهم لم يجز عادتهم باحضاره للبريض منهم فإن جرت عادتهم باحضاره
 لكونه في البلد او قريبا منها عرفا وجب احضاره اه عرش (قول المتن ولكل واحد كذا) صريحه بالنظر
 لما قدره الشارح أنه لا بد من ذكر الاجمال ثم التفصيل وهو مخالف لكلام غيره اه رشدي (قوله منها)
 أي الطعام والادم (قوله ويقاوت بينهم الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وإذا تفاوتوا في الجزية
 استحب أن يقاوت بينهم في الضيافة فيجعل على الغنى عشرين مثالا وعلى المتوسط عشرة ولا يقاوت بينهم في
 جنس الطعام لأنه لو شرط على الغنى اطعمة فاخرة أجحف به الضيفان وإن ازدحم الضيفان على المضيف لهم
 او عكسه خير المزدحم عليه وإن كثرت الضيفان عليهم بدؤا بالسابق لسبقه وإن تساوا اقرع بينهم وليكن
 للضيفان عريف يرتب أمرهم اه (قوله ولا غير الغالب) أي من أقواتهم اه مغنى (قوله قيل الخ) وافقه
 المغنى عبارة تولا معنى لا ثبات الواو وعبارة المحرر ويقدر الطعام والادم فيقول لكل واحد كذا من الخبز
 وكذا من السمن اه (قوله ويرد بان لها معنى) إن كان مراد المعترض أنه يكتفى أن يقول وقدرهما لكل
 واحد فزيادة الواو غير محتاج إليها بل ولا كذا لم يندفع بما قدره مع أنه يقتضى أنه لا بد من بيان قدر الجملة ثم قدر
 التفصيل والكلام في ذلك فليراجع عبارة الروض وقدرها لكل واحد انتهت اه سم (قوله ولا يشترط)
 إلى المتن في المغنى (قوله لا عن نحو شعير) عبارة المغنى ولا يجب الشعير ونحوه إلا مع التصريح به فإن ذكره
 بين قدره اه (قوله نحو شعير) كقول اه عرش (قوله إن ذكر الشعير) أي او نحوه اه مغنى (قوله علف
 اكثر) فاعل يجب (قوله وبيت فقير) أي وإن كان لا ضيافة عليه كما مر كان يقول وتجعلوا المنازل بيوت

ويذكر عدد أيام الضيافة وجوبا للجماعة في الحول ولو لم يذ كره وشرط ثلاثة أيام مثلا عند قدوم قوم جاز
 اه (قوله مع ذكر قدر مدة الإقامة) لا يقال لاحاجة لذلك مع قوله إن بين عدد أيام الضيافة لأن بيان عدد
 أيامها لا يقتضي توالي بعض تلك الأيام (قوله ومن صرح بان ذلك غير لازم لهم الخ) عبارة الروض ولا
 يلزمهم اجرة طبيب وحمام وثمان دواء اه (قوله لاصفته) عبارة شرح الروض ولا يقاوت بينهم في حسن
 الطعام لأنه لو شرط على الغنى اطعمة فاخرة أجحف به الضيفان اه (قوله قيل لا معنى للواو في لكل) عبارة
 الروض وقدرهما لكل واحد اه (قوله ويرد بان لها معنى الخ) إن كان مراد المعترض بأنه لا معنى للواو
 أنه لا وجه لها لأن المراد أنه يذ كر قدر مال لكل والواو تنافي ذلك ولا تناسبه لم يندفع بهذا الرد لكن كان ينبغي
 الاعتراض على ذكر كذا العدم الحاجة إليه على هذا (قوله ايضا ويرد بان لها معنى) إن كان مراد المعترض
 أنه يكتفى أن يقول وقدرهما لكل واحد فزيادة الواو غير محتاج إليها بل ولا كذا لم يندفع بما قدره

ولا يخرجون أهل منزل منه (٢٩٠) ويشترط عليهم إعلانه أبوهم ليدخلها المسلمون ركبانا كما شرطه عمر على أهل

النظام (و) يذكر
(مقامهم) أي مدة إقامتهم
(ولا يجاوز ثلاثة أيام)
أي لا يندب لذلك لأنها
غاية الضيافة كما في
الأحاديث فإن شرط
عليهم أكثر جاز وعن
الأصحاب أنه يشترط
تزويد الضيف كفاية
يوم وليلة ولو امتنع قليل
منهم أجبروا أو كلهم أو
أكثرهم فناقضون وله
حل ما أتوا به ولا يطالبهم
بعوض أن لم يمر بهم
ضيف ولا بطعام ما بعد
اليوم الحاضر ولولم يأتوا
بطعام اليوم لم يطالبهم
به في الدن كذا أطلقوه
وقضيته سقوطه مطلقا وفيه
نظر وإنما يتجه أن شرط
عليهم إياها معلومة فلا يحسب
هذا منها المالو شرط على
كلهم أو بعضهم ضيافة
عشرة مثلا كل يوم فقوت
ضيافة القادمين في بعض
الأيام فيحتمل أن يقال
يؤخذ بذلك لاهل النية
ويحتمل سقوطها والأقرب
الأول والا لم يكن
لاشترط الضيافة في هذه
الصورة كبير جدوى (ولو
قال قوم) عرب أو عجم
(تودي الجزية باسم صدقة
لا جزية) وقد عرفوا
حكمها (فلا مام أجابهم
لذا رأى ذلك) ويضعف
عليهم الزكاة اقتداء بفعل
عمر رضي الله تعالى عنه ذلك

الفقراء أهرشيدى (قوله ولا يخرجون) إلى قوله كذا أطلقوه في المعنى إلا قوله قليل منهم أجبروا وقوله أو
أكثرهم (قوله ولا يخرجون) أي فلو خالفوا أثموا والظاهر أنه لا أجره عليهم لمدة سكنتهم حيث كانت
بقدر المدة المشروطة أه عش (قوله أهل منزل منه) أي من منزله وإن ضاق أسنى ومعنى (قوله أبوهم) أي
أبواب دورهم لا أبواب المجالس (قوله مدة إقامتهم) أي إقامة الضيفان في الحول كدشرين يوما أه معنى
(قول المتن ولا يجاوز) أي الضيف في المدة أه معنى وعبرة سم كان المراد في الشرط أه واليه يشير قول
الشارح أي لا يندب الخ (قول المتن ثلاثة أيام) أي غير يومى الدخول والخروج أه عش (قوله لانه الخ) أي
الزمن المذكور (قوله فان شرط) إلى الفصل في النهاية (قوله انه يشترط) أي ندبا كما مر أه عش (قوله
ولو امتنع الخ) أي من الضيافة عبارة المعنى ولو امتنع من الضيافة جماعة أجبروا وعليهم فلو امتنع الكل فتولوا
فان قالوا انتقض عهدهم قاله محلى أه (قوله فناقضون) أي فلا يجب تبليغهم المامن كما يأتي في قول المصنف
ومن انتقض عهده بل يتخير الامام فيهم بين القتل والرق والمن والقداء على ما يراه أه عش (قوله وله حمل
ما أتوا به) عبارة المعنى ولضيفهم حمل الطعام من غير أكل بخلاف طعام الوليمة لانه مكرمة وما هنا معاوضة أه
وفي سم بعد ذكر مثلها عن الروض مع شرحه ما نصه وقد تشعر بان الضيف يملك الطعام وأنه يتصرف فيه بغير
الاكل كالبيع وكذا يقال فيما زاد ودوه من كفاية يوم وليلة فليراجع ثم رأت الشارح قال في فصل الوليمة
ما نصه نعم ضيف الذمى المشروط عليه الضيافة يملك ما قدم اليه اتفاقا فله الارتحال به أه وقوته تعطى أنه
يملكه بالتقديم أه (قوله ولا بطعام ما بعد اليوم) أي لا يطلب تعجيله منهم أه عش (قوله مطلقا) أي
عن التفصيل الآتى آنفا (قوله فلا يحسب هذا منها) قضيته أنه لا يسقط وهو في غاية الاتجاه أه سم بخذف
(قوله فقوت) ببناء المفعول (قوله فيحتمل) إلى قوله ولا عبارة النهاية اتجه اخذ بدله لاهل النية لا سقوطها
أه (قوله كبير جدوى) فيه نظر اذ توجه المطالبة في الحال والاجبار جدوى أي جدوى أه سم (قوله عرب)
إلى الفصل في المعنى إلا قوله قال البلقنى إلى المتن وقوله لا يقال إلى المتن (قوله حكمها) أي الزكاة أي وشرطها
معنى واسنى (قول المتن فلا مام الخ) يفهم أنه لا يلزمه الاجابة وهو كذلك بخلاف بذلهم الدينار نعم تلزمه
الاجابة عند ظهور المصلحة فيه لقوتهم وضعفنا ولا غير ذلك اذ أبو الدفع الا باسم الصدقة أه معنى (قول المتن
لأجابهم الخ) هذا اذا تيقنا وفاء هادينار وإلا فلا يجابوا ولو اقتصى إجابتهم تسليم بعض منهم عن بعض
ما التزموه فانهم يجابون ولبعضهم أن يلتزم عن نفسه وعن غيره وغرضنا تحصيل دينار عن كل رأس فيقول
الامام في صورة العقد جعلت عليكم صدقة الصدقة أو صدقة الحكم عليه أو نحوه معنى وروض مع شرحه (قول
المتن ويضعف) أي وجوب أه عش (قوله بنو تغلب) بفتح المشاة فوق وبكسر اللام والنسبة اليها التغلبي

مع أنه يقتضى أنه لا بد من بيان قدر الجملة ثم قدر التفصيل والكلام في ذلك فليراجع (قوله ولا يجاوز
ثلاثة أيام) كان المراد في الشرط (قوله وله حمل ما أتوا به) عبارة الروض فرع لضيفهم حمل الطعام قال
في شرحه من غير أكل بخلاف طعام الوليمة لانه مكرمة وما هنا معاوضة انتهى وقد يشعر بان الضيف
يملك الطعام وأنه يتصرف فيه بغير الاكل كالبيع فليراجع ثم رأت الشارح قال في فصل الوليمة ما نصه
نعم ضيف الذمى المشروط عليه الضيافة يملك ما قدم له اتفاقا فله الارتحال به انتهى وقوته تعطى أنه يملكه
بالتقديم (قوله أيضا وله حمل ما أتوا به) (تنبيه) هل يملك الضيف ما أحضره من الطعام بوضعه بين يديه أو
بوضعه في فم أو بغير ذلك وهل يجري عليه حكم الضيف في غير ذلك أو يفرق بينهما والظاهر الفرق بدليل
أنه هنا له حمل ما أتوا بخلاف الضيف في غير ذلك وهل له التصرف فيها أحضره له بغير الاكل كالبيع وكذا
يقال فيما زاد ودوه من كفاية يوم وليلة في ذلك نظر ويحتمل في جميع ذلك الملك والتصرف بغير الاكل
(قوله فلا يحسب هذا منها) قضيته أنه لا يسقط وهو في غاية الاتجاه لكن ينزع فيه أنهم لما ذكروا عدم
المطالبة قالوا أبناء على ان الضيافة زائدة على الجزية وإنما يتجه هذا البناء على السقوط إذ لو لم يسقط صح
بناؤه أيضا على انها غير زائدة على الجزية إذ لا يفوت شيء فليتامل (قوله كبير جدوى) فيه نظر اذ توجه

مع من تنصر من العرب قبل بعثته صلى الله عليه وسلم وهم بنو تغلب وتنوخ وهراء وقالوا لا تؤدى الا كالمسلمين بالكسر

فاني فاردوا اللحق بالروم فصالحهم على تصديق الصدقة عليهم وقال هؤلاء حتى ابو الاسم ورضوا بالمعنى (فن خمسة ابرة شاتان) من (خمسة وعشرين) بعيرا (بنتا مخاض) ومن ست وثلاثين بنتا لبون وهكذا (و) من (عشرين ٢٩١) دينار دينارو) من (ماتى درهم)

فضة (عشرة وخمس
المعشرات) المسقية بلامؤنة
والافعشر المامر عن عمر
رضى الله عنه ويجوز غير
تضعيفها كتريعها على
ما يراه بل لو لم يبق التضعيف
بقدر دينار لكل واحد
وجبت الزيادة الى بلوغ
ذلك يقينا كما انه لو اذجاز
النقص عنه الى بلوغ ذلك
يقينا ايضا قال البقيني ان
اراد تضعيف الزكاة
مطلقا وردت زكاة الفطر ولم
ار من ذكرها او فيما
ذكره وردت زكاة التجارة
والمعدن والركاز في الام
والتخصر تضعيفها او
مطلق المال الزكوى
اقتضى عدم الاخذ من
المعلوفة وهو بعيد ولم أره
انتهى والذي يتجه
التضعيف الا في زكاة الفطر
وهو ظاهر والا في
المعلوفة لانها ليست زكوية
الان ولا عبرة بالجنس
والالوجب فيما دون
النصاب الا في (ولو وجبت
بنتا مخاض مع جبران) كما
في ست وثلاثين عند فقد
بنتي اللبون (لم يضعف
الجبران في الاصح) في اخذ
مع كل بنت مخاض شاتين

بالكسر على الاصل ومنهم من يفتح للتخفيف استغفالا لنزالي كسرتين مع بقاء النسب وقوله وتزوج هو
بالتاء المثناة فوق وبالزير المخففة وقوله وبهرا وفي المصباح وبهرا مثل حراء قبيلة من قضاة قو والنسبة اليها
بهرا في مثل نجراني على غير قياس وقياسه بهراوى اه ع ش (قوله فاني) اى عمر رضى الله عنه اه ع ش
(قوله فصالحهم الخ) ولم يخالفه احد من الصحابة فكان ذلك اجماعا مغنى راسى (قول المتن فن خمسة ابرة
شاتان) ومن عشرة اربع شياء ومن خمسة عشر ست شياء ومن عشرين ثمان شياء ومن اربعين من الغنم
شاتان ومن ثلاثين من البقر تديعان ومن مائتين من الابل ثمان حقايق وعشرين بنتا لبون ولا يفرق فلا
ياخذ اربع حقايق وخمس بنتا لبون كما لا يفرق في الزكاة اه كذا قاله وقال ابن المقرئ قلت وفيه نظر
اذ لا تشق قص هنا بخلاف ما هناك وهو الظاهر اه مغنى (قوله ويجوز غير تضعيفها الخ) عبارة المغنى
والروض مع شرحه فان وفي قدر الزكاة بلا تضعيف او نصفها ان نصفها بالدينار يقينا لا ظنا كفى اخذه فلو
كثروا وعسر عددهم لمعرفة الوفاء بالدينار لم يحز الاخذ بغلبة الظن بل يشترط تحقق اخذ دينار عن كل راس
ولا يتعين تضعيفها ولا تنصيفها فيجوز ترييعها وتحميسها ونحوهما على ما يروى به بالشرط المذكور اه (قوله
لوزاد) اى الضعيف على دينار (قوله جاز النقص الخ) انظر اطلاقه مع قوله السابق اول الفصل بل حيث
امكنه الزيادة بان علم او ظن اجابتهم اليها وجبت عليه الاصلحة اه الا ان يكون ما هنا عند المصلحة اه
سم (قوله قال البقيني الخ) اى اعتراضا على التعبير بما ذكر من تضعيف الزكاة بلا قيد ومن التصوير
بقولهم فن خمسة ابرة الخ اه ع ش (قوله وهو ظاهر) اذ لا تجب على كافر ابتداء نهاية (قوله والا في
المعلوفة الخ) اى فلا ياخذ منها شيئا لا بمضاغة ولا عدمها اخذ من قوله والالوجب الخ اه ع ش (قوله
لانه لو ضعف الخ) ولانه على خلاف القياس فيقتصر فيه على مورد النص اه مغنى (قوله لضعف علينا
الخ) اى وهو ممنوع قطعاه اه مغنى (قوله والخيرة فيه) اى الجبران اى في دفعه واخذه وقوله هنا في الجزية
اى بخلافه في الزكاة فان الخيرة فيه للدفع ما لكان او ساعيا كمر شمسيدى وع ش (قوله للامام) ويعطى
الجبران من التي وكايصرفه اذا اخذه الى التي اه مغنى (قول المتن ولو كان بعض نصاب الخ) وهل المعبر
النصاب كل الحول واخره وجهان في الكفاية قياس باب الزكاة ترجيح الاول وقياس اعتبار المغنى والفقر
والتوسط اخر الحول في هذا الباب ترجيح الثاني وهو كما بحثه بعض المناخرين اه مغنى (قوله المال
الزكوى) اى للكافر (قوله اذ لا يجب فيه شىء على المسلم) اى واثر عمر رضى الله تعالى عنه ورد في تضعيف
ما يلزم المسلم لا في ايجاب المالم يجب فيه شىء على المسلم اه مغنى (قوله في الخلطة الخ) فان خلط عشرين شاة
بعشرين لغيره اخذ منه شاة ان ضعفنا اه مغنى (قوله لا نأقول لانظر هنا الخ) فلو تلفت امواهم قبل تمام

المطالبة في الحال والاجبار جدوى اى جدوى (قوله ومن ست وثلاثين بنتا لبون) وهكذا قال في الروض
وياخذ من مائتين اى من الابل ثمان حقايق وعشرين بنتا لبون قلت وفيه نظر اذ لا تشق قص انتهى (قوله بل
لوم يف التضعيف بقدر دينار الخ) عبارة الروض فان وفي قدر الزكاة اى بلا تضعيف او نصفها بالدينار
يقينا لا ظنا كفى اخذه اه (قوله جاز النقص الخ) انظر اطلاقه مع قوله السابق اول الفصل بل حيث امكنه
الزيادة بان علم او ظن اجابتهم اليها وجبت عليه الاصلحة اه الا ان يكون ما هنا عند المصلحة (قوله ولو كان
بعض نصاب) قال في شرح الروض وهل يعتبر النصاب كل الحول واخره وجهان في الكفاية قياس باب
الزكاة ترجيح الاول وقياس اعتبار الغنى والفقر والتوسط اخر الحول في هذا الباب ترجيح الثاني اه
(قوله لا نأقول لانظر هنا للاشخاص بل لمجموع الحاصل هل يفي برؤسهم او لا) فلو تلفت امواهم قبل تمام
الحول هل تستمر صحة العقد ويرجع للمرد الشرعى وهو دينار عن كل واحد فيه نظر ولا يبعد ان الامر

او عشرين درهما لانه لو ضعف اخذ الضعف علينا فيما اذارددناه اليهم والخيرة فيه هنا للامام دون المالك نص عليه
(ولو كان) المال الزكوى (بعض نصاب) كعشرين شاة (لم يجب قسطه في الاظهر) اذ لا يجب فيه شىء على المسلم ومن ثم يجب القسط
في الخلطة الموجبة للزكاة لا يقال يلزم عليه بقاء رؤسهم بلا جزية لا نأقول لانظر هنا للاشخاص بل لمجموع الحاصل هل يفي برؤسهم

الحول هل تستمر صحة العقد ويرجع للرد الشرعي وهو دينار من كل واحد فيه نظر ولا يبعد أن الأمر كذلك
 اه سم (قوله هل يفي برؤسهم) أي بقدر دينار لكل كامل منهم (قوله كما تقرر) أي في شرح وخمس المعشرات
 (قول المتن ثم المأخوذ) أي باسم الزكاة مضعفا وغير مضعف جزية بالرفع على الجزية اه مغني (قول المتن
 فلا يؤخذ) أي نفي (قول المتن من مال من لا جزية عليه) كصبي ومجنون وامرأة وخشي بخلاف الفقير مغني
 وروض مع شرحه (قوله اجبوا) أي وجوباً اه ع ش (قوله اجبوا) ولا ينافي هذا ما مر من أنها لو عقدت
 بأكثر من دينار ثم علموا جواز دينار لرؤسهم ما التزموا لأن الزيادة هنا في مقابلة الاسم وقد اسقطوه اه مغني
 وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض ما نصه وقضيته أنهم لا يجابون لو سألوا إسقاط الزائد مع عدم إعادة
 الاسم فليراجع ثم هل تحتاج إجابتهم لتجديد عقد اه أقول والاول ظاهر والا قرب في الثاني عدم
 الاحتياج والله اعلم

﴿فصل في جملة من أحكام عقد الذمة﴾ (قوله في جملة) إلى قول المتن أو أسلم في النهاية (قول المتن يلزمنا
 الكف) أي الانكشاف بدليل قوله ودفع أهل الحرب عنهم اه رشدي ويصرح بذلك تصوير شرح
 المنهج الكف بقوله بأن لا تعرض لهم نفسا ومالا وسائر ما يقرون عليه كخمر الخ (قوله نفسا) إلى قوله اما
 عند شرط في المغني لإفادته واثراً إلى المتن وقوله والحق إلى المتن (قوله كخمر وخنزير) إنما افردهما
 بالذكرة مع دخولهما في الاختصاص لأن لهما قيمة عندهم أو لدفع ما يتوهم من منعهم لإظهارهما من عدم
 لزوم الكف عن التعرض لهم فيهما اه ع ش (قوله أو انتقصه) أي احتقره بضرب أو شتم أو غيرهما وهو
 وما بعده تفصيل لبعض أفراد الظلم فهو من عطف الخاص على العام كافي ع ش وإن كان باو اه بيجري
 (قوله فانا حجيجه) أي خصمه لمخالفته لشريعتي من وجوب عدم التعرض لهم وهذا خرج مخرج الزجر
 والتخويف فلا دلالة فيه على تشريف الذي اه بيجري عن القلوب (قول المتن نفسا ومالا) منصوبان
 على التمييز من الكف وحذف من قوله وضمان ما تنقله لدلالة ما سبق والتمييز إذا علم جاز حذفه ولا يجوز
 أن يكون الكف وضمان من تنازع العاملين لأنك إذا عملت الاول منهما أضمرت في الثاني فيلزم وقوع
 التمييز معرفة وإن عملت الثاني لزم الحذف من الاول لدلالة الثاني وهو ضعيف اه مغني أقول وإعمال
 الثاني هو مختار البصريين كافي الكافية وأكثر استعمالا كافي شرحه للفاضل الجامي (قوله وورد الخ) عطف
 على الكف (قوله ورد ما ناخذ الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه واحتراز بالمال عن الخنزير والخنزير
 ونحوهما فن اتلف شيئا من ذلك لاضمان عليه سواء كانوا اظهروه ام لا لكن من غصبه يجب عليه رده عليهم
 وموثة الرد على الغاصب وبعضه بالتلافم ما لا أن اظهروا وتراق الخنزير على مسلم اشترها منهم وقبضها ولا
 ثمن عليه لهم لأنهم تعدوا باخراجها اليه ولو قضى الذي دين مسلم كان له عليه بضمنه خمر أو نحوه حرم على المسلم
 قبوله إن علم أنه ممن ذلك لأنه حرام في عقيدته والا لزمه القبول اه (قوله لأن ذلك) أي ما ذكر من الضمان
 والرد (قوله كما افادته آيتها) انظر وجه الافادة فيها اه رشدي أقول وجهها المغني بأن الله تعالى غيقتا لهم
 بالاسلام أو ببذل الجزية والاسلام يعصم النفس والمال وما الحق به فكذا الجزية اه (قوله واثراً
 الاولين) أي أهل الحرب اه ع ش (قوله لأنه يلزمنا الذب عنها) أي عن دارنا ومنع الكفار من طرقها
 اه مغني (قوله لم يلزمنا الدفع عنهم) أي دفع غير المسلم اخذنا من قوله الاتي فان أريد الخ سيدعمر وسم

كذلك (قوله فلا تؤخذ من مال من لا جزية عليه) قال في الروض ولا تؤخذ من مال صبي ومجنون وامرأة
 قال في شرحه وخشي بخلاف الفقير اه (قوله اجبوا) قال في شرح الروض لأن الزيادة أثبتت لغیر الاسم
 فان رضوا بالاسم وجب إسقاطها اه وقضيته أنهم لا يجابون لو سألوا إسقاط الزائد مع عدم إعادة الاسم
 فليراجع (قوله ايضاً اجبوا) هل يحتاج حيث لا تجد بد عقد
 ﴿فصل يلزمنا الكف عنهم الخ﴾ (قوله فان كانوا ابدار الحرب لم يلزمنا الدفع عنهم) ظاهر هذا مع قوله
 السابق والذمة والاسلام أنه لا يلزمنا حيث ندفع أهل الاسلام وقد يقتضي عدم لزوم ذلك جواز تعرضنا لهم

أو لا كما تقرر (ثم المأخوذ
 جزية) حقيقة فيصرف
 مصرفها كما أفهمه قول عمر
 السابق ورضوا بالمعنى (فلا
 تؤخذ من مال من لا جزية
 عليه) ولو زاد المجموع على
 أقل الجزية فسألوا الإسقاط
 الزيادة وإعادة اسم الجزية
 أجبوا

﴿فصل في جملة من أحكام
 عقد الذمة﴾ (يلزمنا) عند
 إطلاق العقد فعند الشرط
 أولى (الكف عنهم) نفسا
 ومالا وعرضا واختصاصا
 وعما معهم كخمر وخنزير
 لم يظهروه لخبر أبي داود
 ألا من ظلم معاهداً أو انتقصه
 أو كلفه فوق طاقته أو أخذ
 منه شيئاً بغير طيب نفس فانا
 حجيجه يوم القيامة (وضمان
 ما تنقله عليهم نفسا ومالا)
 ورد ما ناخذ من اختصاصاتهم
 كالمسلم لأن ذلك هو فائدة
 الجزية كما افادته آيتها (ودفع
 أهل الحرب) والذمة
 والاسلام وآثر الاولين
 لأنهم الذين يتعرضون لهم
 غالباً (عنهم) إن كانوا ابدارنا
 لأنه يلزمنا الذب عنها فان
 كانوا ابدار الحرب لم يلزمنا
 الدفع عنهم إلا أن شرطوه
 علينا

أو انفردوا بجوارنا والحق بدارنا دار حرب فيها مسلم فإن أريد أنه يلزمنا دفع المسلم عنه أو أنه (٢٩٣) لا يمكن الدفع عن المسلم إلا بالدفع

عنهم فقريب أو دفع الحريين
عنهم بخصوصهم فبعيد جدا
والظاهر أنه غير مراد (وقيل
أن انفردوا لم يلزمنا الدفع
عنهم) كالألزامهم الذب
عنا أو الإصحاح أنه يلزمنا الدفع
عنهم مطلقا حيث أمكن
لأنهم تحت قبضتنا كاهل
الاسلام اما عند شرط أن
لا نذب عنهم فإن كانوا معنا
أو بمحل إذا قصدوهم مروا
علينا فسد العقد لتضمنه
تمكين الكفار منا وإلا فلا
(ونمنعهم) وجوبا (أحداث
كنيسة) وبيعة وصومعة
للتعبد ولو مع غيره كنزول
المارة (في بلد أحداثه)
كالبرصة والقاهرة (أو اسلم
أهله) حال كونهم مستقلين
ومتغلبين (عليه) بأن كان
من غير قتال ولا صلح كاليمين
وقول شارح والمدينة فيه
نظر لأنهم من الحجاز وهم
لا يمكنون من سكنه مطلقا
كأمر وذلك لخبر ابن عدى
لاتبني كنيسة في الاسلام
ولا يحدد ما خرب منها
وجاء معناه عن عمر وابن
عباس رضي الله عنهم ولا
مخالف لها ويهدم وجوبا
ما أحدثوه وإن لم يشرط
عليهم هدمه والصلح على
تمكينهم منه باطل وما وجد
من ذلك ولم يعلم أحداثه بعد
الأحداث أو الاسلام أو

(قوله أو انفردوا إلخ) أي وهم بدار الحرب كما هو صريح السياق اه رشدي (قوله بجوارنا) بكسر الجيم
وصحوا الكسر انصح كما في المختار اه عش (قوله فيها مسلم) أي فتمنعه عنهم ومن يتعرض لهم بأذى
يصل إلى المسلم وظاهره وإن اتسعت اطراف دار الحرب اه عش (قوله فإن أريد إلخ) أي من الإلحاق
اه عش (قوله عنهم بخصوصهم) أي الذين بدار الحرب (قوله والظاهر أنه غير مراد) أي وإنما المراد
ما قد مناه من منع المسلم عنهم ومنع من يتعرض إلخ اه عش (قول الماتن يلد) أي بجوار دار الاسلام كما قيده
في الروضة اه مغني (قوله كالألزامهم الذب إلخ) أي عند ظروف العدو لنا اه مغني (قوله مطلقا) أي
سواء كانوا بدارنا أو بجوارها (قوله اما عند شرط) محترز قوله عند إطلاق العقد إلخ (قوله أو بمحل إذا)
هذا صادق بمحل بدار الحرب وبخالفه قول شرح الروض بخلاف ما لو شرط أن لا نذب عنهم من لا يمر بنا
أو يمر بنا وهم غير مجاورين لنا انتهى أي فلا يفسد العقد بهذا الشرط اه سم ولك أن تمنع المخالفة بأن
المراد كما يفيد السياق أو بمحل بجوارنا (قوله إذا قصدوهم) أي قصد أهل الحرب بسوء الذم بين الكائنين
في هذا المحل (قوله وجوبا) إلى قول الماتن أو أسلم في المغني إلا قوله ولو مع غيره (قول الماتن كنيسة) وبيت
نار للبحر اه مغني (قوله وبيعة) بالكسر للنصارى مختار اه عش (قوله وصومعة) كجوهرة بيت
للنصارى اه قاموس (قوله حال كونهم مستقلين إلخ) عليه ويجوز جعل على المصاحبة أي أو اسلم أهله
معه أي مصاحبين له وكائنين فيه أو بمعنى في أي كائنين فيه فليتا مل اه سم (قوله كاليمين) إلى قوله قال
الزركشي في النهاية إلا قوله وذلك إلى وإن لم يشرط. وقوله مروا إلى أما ما بنى وقوله فقط (قوله وقول شارح
إلخ) تبع المغني هذا الشارح ثم رأيت في الروضة كالمدينة واليمن انتهى ويحجب عن نظر الشارح بأن
دخولها في هذا القسم يقتضي ثبوت هذا الحكم لا ينافي في اختصاصها بالحكم الآخرو هو منع سكناها إلا سبوا وهذا
المنع إنما كان في آخر الاسلام وتحقق العدل بالحكم الأول في بدء الاسلام قبل منع السكنى اه سيد عمر عبارة
عش وقد يحجب بأن مراده التمثيل به لما اسلم أهله عليه فلا ينافي أن المدينة من الحجاز وهم لا يمكنون من
الإقامة فيه اه وعبارة الرشدي وقد يقال أن المراد التمثيل لأصل ما اسلم أهله عليه من قطع النظر عن
الأحداث وعدمه اه (قوله مطلقا) أي أحدثوا كنيسة ونحوها م لا (قوله لخبر ابن عدى لاتبني إلخ)
عبارة المغني لما رواه أحمد بن عدى عن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاتبني إلخ (قوله وجاء معناه
عن عمر إلخ) عبارة المغني وروى البيهقي أن عمر رضي الله تعالى عنه لما صالح نصارى الشام كتب إليهم كتابا
أنهم لا يبنون في بلادهم ولا في أحياءهم ولا في بلادهم ولا في بلادهم ولا في بلادهم ولا في بلادهم
ولا يخالف لها من الصحابة اه (قوله لهما) أي عمر وابن عباس رضي الله تعالى عنهم (قوله والصلح إلخ)
عبارة المغني ولو عاقداه الإمام على التمكن من أحداثها فالعقد باطل اه (قوله وما وجد) إلى قول الماتن
وإن أطلق في المغني إلا قوله بعد الأحداث إلى قوله يبقى وقوله وكذا إلى قوله أما ما بنى وقوله فقط وقوله ومر
الجواب عنه في مصر (قوله بعد الأحداث أو الاسلام) نشر على ترتيب ألف وقوله أو الفتح أي عنوة الآتي
وقدمه إلى هنا مجرد الاختصار (قوله في الصلح) أي في صورتى الفتح صلحا (قوله كمصر) أي القديمة ومثلها
في الحكم المذكور مصرنا الآن لأنها وإن لم تكن موجودة حالة الفتح فإرضاء المنسوبة إليها للغاتين فيثبت
لها أحكام ما كان موجودا حال الفتح وبه يعلم وجوب هدم ما في مصرنا ومصر القديمة من الكنائس الموجودة
الآن اه عش وبأى عن سم ما يوافقه ومر في الشارح ما يخالفه ويشير إليه بقوله الآتي ومر

لكن جواز تعرضنا منافع لمقصود عقد الذمة وما يفهم وجوب دفع أهل الاسلام عنهم بدار الحرب قوله
الآتي فإن أريد إلخ (قوله أو بمحل إلخ) وهو صادق بمحل بدار الحرب وبخالفه قوله في شرح الروض بخلاف
ما لو شرط أن لا يذب عنهم من لا يمر بنا أو يمر بنا وهم غير مجاورين لنا اه أي فلا يفسد العقد بهذا الشرط
(قوله أو اسلم أهله عليه) أي مصاحبين له وكائنين فيه أو بمعنى في أي كائنين فيه فليتا مل (قوله بقينا) تقييد

الفتح يبقى لاحتمال أنه كان بيرية أو قرية واتصل به العمران وكذا يقال فيما يأتي في الصلح ومر في القاهرة ماله تعلق
بذلك مع الجواب عنه أما ما بنى من ذلك لنزول المارة فقط ولو منهم فيجوز كما جزم به صاحب الشامل وغيره (وما فتح عنوة) كمصر

على مامرو بلاد المغرب (لا يحدوثها (٢٩٤) فيه) أي لا يجوز تمكينهم من ذلك ويجب هدم ما أحدثوه فيه لأن المسلمين ملكوها بالاستيلاء

الجواب عنه في مصر (قول على مامرو) أي قبيل فصل الامان من أن مصر فتحت عنوة وقيل صلحا اه (قول المتن لا يحدثونها الخ) وكما لا يجوز إحداثها لا يجوز إعادتها إذا انتهت اه (قوله حال الفتح الخ) تقييد لمحل الخلاف وسيدكر محترزه بقوله والمنهدة الخ (قول قال الزركشي الخ) عبارة المغنى وعلى هذا فلا يجوز تقرير الكنائس بمصر كما قاله الزركشي اه (قوله فلا يجوز تقرير الكنائس بمصر) أقول قياس ذلك امتناع تقرير كنائس القاهرة لأنه إذا كان الغرض فتح مصر عنوة فالملك بالاستيلاء شامل لما حوالها ومنه محل القاهرة اللهم إلا أن يقال لم يتحقق شمول الفتح لمحل القاهرة كان يكون به متغلب تغلبا يمنع تحقق الاستيلاء على محله ولا يخفى أنه في غاية البعد اه سم (قوله ومر الجواب عنه) أي قبيل فصل الامان اه سم (قوله والمنهدة) أي وما لم يعلم وجوده حال الفتح اخذ من قوله المار يقينا (قوله والمنهدة الخ) عبارة المغنى ومحل الخلاف في القائمة عند الفتح أما المنهدة أو التي هدمها المسلمون فلا يقرون عليها قطعاً (تنبيه) لو استولى أهل حرب على بلدة أهل ذمة وفيها كنائسهم ثم استعدناهم عنوة أجرى عليها حكم ما كانت عليه قبل استيلاء أهل حرب قاله صاحب الوافي واستظهره الزركشي (قول المتن جاز) المراد به عدم المنع إذا لجواز حكم شرعى ولم يرد الشرع بجواز ذلك نبيه عليه السبكي اه مغنى (قوله لأن الصالح) إلى قوله وبه صرح في النهاية (قوله وليس منه) أي من الأحداث اه ع شر (قوله ولو بالة جديدة) مع تعذر فعل ذلك بالقيمة وحدها اه نهاية وقال في المغنى والروض مع شرحه ولهم ترميم كنائس جوازنا إبقاءها إذا استهدمت لأنها بقاء فترمم بماتهم لا بالآلات جديدة كذا قاله السبكي والذي قاله ابن يونس في شرح الوجيز واقتضى كلامه الاتفاق عليه أنها ترمم بالآلات جديدة اه (قوله ونحو تطيينها الخ) وليس لهم توسيعها لأن الزيادة في حكم كنيسة محدثة متصلة بالاولى اه مغنى وروض مع شرحه (قوله وتويرها) عطف مغاير اه ع شر (قوله منع شرط الأحداث) أي منهم عليا سواء ابتداء من جانبهم ووافقهم الامان أو عكسه اه ع شر (قوله وبه صرح الخ) عبارة النهاية وهو كذلك إن لم تدع له ضرورة والاجاز اه (قوله وحله الزركشي الخ) اعتمده النهاية كامر (قوله رد الخ) عبارة المغنى ومقتضى التعليل الجواز مطلقا وهو الظاهر اه (قوله شرط الارض) إلى التنبيه في النهاية وكذا في المغنى لا قوله ولا يلزم إلى المتن (قوله وسكت عن نحو الكنائس) أي فلم يذكر فيه إبقاؤه ولا عدمه اه مغنى (قول المتن قررت الخ) ولا ينعون من اظهار شعارهم كخمر وخنزير وأعيادهم وضرب ناقوسهم ويمنعون من إيواء الجاسوس وتبليغ الاخبار وسائر ما تنصربه في ديارهم مغنى وروض مع شرحه وفي سم بعد ذكر ذلك عن الروض وشرحه لا قوله ويمنعون الخ مانصه وظاهر صنيعه أنهم يمنعون من ذلك فيما تقدم اه أي كإسباتي التصريح بذلك (قول المتن ولهم الأحداث الخ) هل يشترط لصحة الصلح مع شرط الأحداث تعيين ما يحدثونه من كنيسة أو أكثر ومقدار الكنيسة أو

(ولا يقرون على كنيسة كانت فيه) حال الفتح يقينا (في الاصح) لذلك قال الزركشي وعليه فلا يجوز تقرير الكنائس بمصر والعراق لأنها مفتحة عنوة انتهى ومر الجواب عنه في مصر والمنهدة ولو بفعلا أي قبل الفتح فيما يظهر لا يقرون عليها قطعاً (أو) فتح (صلحا بشرط الارض لنا وشرط اسكانهم) بخراج (وابقاء الكنائس) ونحوها (لهم جاز) لأن الصلح إذا جاز بشرط كل البلد لهم فيعضها اولى ولهم حينئذ ترميمها وقضية قوله وإبقاء منع الأحداث وهو كذلك وليس منه إعادتها وترميمها ولو بالة جديدة ونحو تطيينها وتويرها من داخل وخارج وقضيته ايضا منع شرط الأحداث وبه صرح الماوردى ونقل عن الرويانى وغيره جواز هو اقراره وحمله الزركشي على ما إذا دعت اليه ضرورة قاله والا فلا وجه له ورد بان الوجه إطلاق الجواز (وإن اطلق) شرط الارض لنا وسكت عن نحو الكنائس (فالاصح المنع) من إبقائها وإحداثها فتهدم كلها لأن الإطلاق يقتضى صيرورة جميع الارض لنا ولا يلزم من بقاءهم بقاء محل عبادتهم فقد يسلمون وقد يخفون عبادتهم (أو)

بشرط أن تكون الارض لهم ويؤدون خراجها (قررت) كنائسهم ونحوها (ولهم الأحداث في الاصح) لأن الارض لهم يكفي

(تنبيه) ما فتح من ديار الحرمين بشرط ما ذكر لو استولو اعياه بعد كبيت المقدس كان عمر رضى الله تعالى عنه فتحه صلحا على ان الارض لنا وابق لهم الكنائس ثم استولو اعليه ففتحته صلاح الدين بن ايوب كذلك ثم فتح بشرط يخالف ذلك فهل العبرة بالشرط الاول لانه بالفتح الاول صار دار اسلام فلا يعود دار كفر كما هو ظاهر من صرائح كلامهم ومرفى فصل الامان ما له تعلق بذلك أو بالشرط الثاني لان الاول نسخ به وان لم تصدر دار كفر كل محتمل لكن الوجه هو الاول وعجيب عن ائمتنا ما وافق (٣٩٥) الثاني ومعنى لهم هنا في نظائره الموهمة

حل ذلك لهم واستحقاقهم له عدم المنع منه فقط لانه من جملة المعاصى في حقهم أيضا لانهم مكلفون بالفروع ولم ينكر عليهم كالكفر الاعظم لمصلحتهم بتمكينهم من دارنا بالجزية ليسلوا او يامنوا ومن هنا غلط الزركشى وغيره جمعا توهموا من تقرير الاصحاب لهم في هذا الباب على معاص انهم غير مكلفين بها شرعا وهو غفلة فاحشة منهم إذ فرق بين لا يمنعون ولهم ذلك إذ عدم المنع اعم من الاذن الصريح في الاباحة شرعا ولم يقل بها احد بل صرح القاضى ابو الطيب ان ما يخالف شرعنا لا يجوز إطلاق التقرير عليه وإنما جاء الشرع بترك التعرض لهم والفرق ان التقرير يوجب فوات الدعوة بخلاف ترك التعرض لهم لانه مجرد تأخير المعاقبة الى الآخرة اه ولكون ذلك معصية حتى في حقهم ايضا ائمتنا السبكي بانه لا يجوز لحاكم الاذن لهم فيه ولا لمسلم اعانتهم عليه ولا يجاز نفسه للعمل

يكفى الاطلاق فيه نظر الذى ينبغى الصحة مع الاطلاق ويحمل على ما جرت به عادة مثلهم في مثل ذلك البلد ويختلف بالكبر والصغرا ه ع ش (قوله ما فتح) الى قوله ايضا في النهاية لا قوله كان عمر الى ثم فتح وقوله ومرو الى او بالشرط وقوله وعجيب الى ومعنى لهم (قوله كذلك) اى صلحا على ان الارض لنا الخ (قوله ثم فتح الخ) عطف على قوله استولو اعليه (قوله لكن الوجه) قدمنا عن المغنى ما يوافق (قوله هو الاول) اى ان العبرة بالشرط الاول اه ع ش (قوله ومعنى لهم) الى قوله ايضا في المغنى (قوله هنا) اى فى قول المصنف ولهم الاحداث الخ (قوله حل ذلك) اى احداث نحو الكنيسة فلا يلقبون عليه في الآخرة وقوله واستحقاقهم له اى فيجوز للامام الاذن لهم فيه وياتى بالمنع منه (قوله عدم المنع الخ) خبر قوله ومعنى لهم الخ (قوله عدم المنع منه فقط) اى عدم تعرضنا لهم لانه يجوز لهم ذلك ونفتيهم به اه نهاية (قوله فقط لانه الخ) عبارة المغنى عن السبكي وليس المراد انه جائز بل هو من جملة المعاصى التى يقرون عاها كشرب الخمر ولا تقول ان ذلك جائز اه (قوله ومن هنا) اى من اجل ان معنى لهم هنا في نظائره عدم المنع منه فقط (قوله في هذا الباب) اى باب الجزية (قوله وهو) اى هذا التوهم (قوله منهم) اى الجمع المذكور (قوله الصريح الخ) صفة كاشفة للاذن (قوله ان ما يخالف الخ) اى بان ما الخ (قوله انتهى) اى كلام القاضى (قوله) ولكون ذلك) اى نحو احداث الكنيسة (قوله ائمتنا السبكي) الى قوله وان تعسر فى المغنى (قوله لا يجوز لحاكم) عبارة المغنى عن السبكي لا يحل للملطان ولا للقاضى ان يقول لهم افعلوا ذلك اه (قوله فسئناه) اى الاجاز المذكور (قوله ثم اختار) اى السبكي من كل ترميم وإعادة اى لنحو كنيسة مطلقا أى سواء استحققت الابقاء ولا (قوله ولا يجوز الخ) عبارة المغنى فائدة قال الشيخ عز الدين ولا يجوز للمسلم دخول كنائس اهل الذمة إلا باذنهم ومقتضى ذلك الجواز بالاذن وهو محمول على ما اذا لم تكن فيها صورة فان كانت وهى لا تنفك عن ذلك حرم هذا اذا كانت بما يقرون عليها ولا اجاز دخولها بغير اذنهم لانها واجبة الازالو وغالب كنائسهم الان بهذه الصفة اه (قوله معظمة) احتراز عن الصورة المنقوشة في الاحجار المفروشة (قوله ما فتح) الى قوله على المعتمد فى المغنى لا قوله ولا يشترط الى او على انه (قوله او على انه لنا) اى او فتح صلحا على ان الارض لنا (قوله وللامام رده) خبر ما فتح الخ (قوله وتوخذ الجزية) عبارة المغنى فالماخوذ منهم اجرة لان ذلك عقد لإجارة فلا يسقط باسلا منهم ولا يشترط فيه ان يبلغ دينار او الجزية باقية فتجب مع الاجرة اه (قوله لانه) اى الخراج (قوله لا تسقط الخ) خبر ثان لان فكان الاول التذكير (قوله من ارض نحو صبي) اى من لاجزية عليه كجنوز وامرأة وخشى اه معنى (قوله ولهم الايجار) لان المستاجر يؤجر اه معنى (قوله لا نحو البيع) اى ما يزيل الملك كالهبة (قوله ولا يشترط الخ) أى فى رده اليهم بخراج معين (قوله او على انه) اى ما فتح صلحا الخ وهذا عطف على قوله او على انه لنا الخ وكان الانسب تقدمة على قوله والارض التى الخ (قوله كل سنة) يعنى يؤدونه كل سنة (قوله صح) اى الصلح المذكور (قوله واجريت عليه) اى الخراج الماخوذ احكامها اى الجزية فيصرف مصرف النية ولا يؤخذ من ارض صبي ومجنون وامرأة وخشى اه معنى (قوله وان لم يزرعوا) اى الارض (قوله فان اشتراها) او اتهمها اه معنى (قوله صح) اى وعليه الثمن والاجرة اه معنى (قوله

فيه فان رفع الينا فسئناه ثم اختار لنفسه المنع من تمكينهم من كل ترميم وإعادة مطلقا وان تعسر له ولده ولا يجوز دخول كنائسهم المستحقة الابقاء إلا باذنهم ما لم يكن فيها صورة معظمة (تنمية) ما فتح عنوة أو على أنه للامام رده عليهم بخراج معين يؤدونه كل سنة وتوخذ الجزية معه لانه اجرة لا تسقط باسلا منهم ومن ثم أخذ من ارض نحو صبي ولهم الايجار لا نحو البيع ولا يشترط بيان المدة بل يكون مؤبدا كما مر فى ارض العراق والارض التى عليها خراج لا يعرف اصله بحكم محل أخذه لاحتمال انه وضع بحق كما تقر أو على انه لهم بخراج معلوم كل سنة بغير الجزية عن كل حال منهم صح واجريت عليهم اكلها بها فؤخذ وان لم يزرعوا ويسقط باسلا منهم فان اشتراها أو استأجرها مسلم صح

والخراج على البائع والمؤجر (وينون) (٣٩٦) وإن لم يشترط منهم في عقد الزدة على المعتد (وجو) وأقول نداء من رفع بناء لهم ولو

لخوف سراق يقصدونهم فقط على الأوجه (على بناء جار مسلم) وإن كان في غاية القصر وقد رعى على تعليمه من غير مشقة نعم بحث البلقيني تقييده بما إذا اعتيد مثله للسكنى والالم يكلف الذمي النقص عن أقل المعتاد وإن عجز المسلم عن تنعيم بنائه وذلك لحق الله تعالى وتعظيما لدينه فلا يباح برضا الجار أما جازمي فلا منع وإن اختلفت ملتهما على الأوجه وخرج برفع شراؤه لدار عالية لم تستحق الهدم فلا يمنع الأمن الاشراف منها كصبيانهم فيمنع من طلوع سطحها إلا بعد تحجيرها كما قاله الماوردي وغيره ونازع فيه الاذرعى بأنه زيادة تعلية أن كان بنحو بناء وبجواب بأنه لمصلحة فتم نظر فيه لذلك وله استتجارها أيضا وسكنها لكن يأتي ما تقرر عن الماوردي هنا أيضا كما هو ظاهر وتردد الزركشي في بقاءه وشهنا لأن التعلية من حقوق الملك والروشن لحق الاسلام وقد زال وقضية كلامهم بقاءه لأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ولا نسلم أن التعلية من حقوق الملك لا غير بل هي من حقوق

على البائع (الخ) أي باق عليهم إلا نه جزية اه سم (قوله) وإن لم يشترط (إلى قوله) والأوجه في النهاية إلا قوله على المعتد وقوله فقط (قوله) ولو لخوف سراق (الخ) بل ظاهره ولو لخوف القتل ونحوه ممنع أن تعين الرفع طريقا في دفع القتل أو نحوه لم يبعد الجواز اه سم (قول الماتن على بناء جار مسلم (الخ) وقع السؤل أعمالوا اشتراك مسلم وذمي في بناء أعلى من بناء جارهما مسلم هل يهدم والجواب أن المتجه أنه يهدم لأنه صدق عليه أعلا بناء ذمي على جاره المسلم وأنه لا ضمان على الذمي بنقضه آلة المسلم أو تلفها بالهدم وإن كان الهدم بسببه اه سم بخلاف (قوله) وإن كان (إلى قوله) ولا نسلم في المغنى إلا قوله كما قاله إلى وله استتجاره وقوله لكن يأتي وتردد (قوله) وقد ر (أى المسلم) (قوله) نعم بحث البلقيني) عبارة النهاية نعم يتجه كما قاله البلقيني اه وعبارة المغنى ومحل المنع كما قال البلقيني إذا كان بناء المسلم مما يعتاد في السكنى فلو كان قصيرا لا يعتاد فيها لأنه لم يتم بناؤه أولا لأنه هدمه إلى أن صار كذلك لم يمنع الذمي من بناء جداره على أقل ما يعتاد في السكنى اه (قوله) وإن عجز المسلم (الخ) غاية في قوله لم يكلف الذمي (الخ) (قوله) وذلك (راجع إلى ما في الماتن) (قوله) أما جازمي (الخ) محترز قول المصنف مسلم (قوله) شراؤه (الخ) وكذا ما بنوه قبل تلك بلادهم لأنه موضع بحق فإن الهدم البناء المذكور امتنع العلو والمساواة معنى (قوله) عالية (أى أو مساوية بالأولى) (قوله) فلا يمنع (أى الذى) (قوله) من الاشراف (أى على المسلم) (قوله) كصبيانهم (أى تمنع صبيانهم من الاشراف على المسلم بخلاف صبياننا حكامه في الكفاية عن الماوردي اه معنى (قوله) فيمنع (أى كل من الذمي وصيانته) (قوله) لا بعد تحجيرها (أى نصب ما يمنع الاشراف) (قوله) كما قاله (إلى قوله) وله (الخ) عبارة النهاية ولا يقدح في ذلك كونه زيادة تعلية أن كان بنحو بناء لأنه كان لمصلحة فتم نظره لذلك (قوله) ونازع فيه (أى فى الاستثناء المذكور) (قوله) بأنه (أى التحجير) (قوله) وله (استتجارها (الخ) أى بخلاف اه معنى وينبغي واستعارتها إلا أن يوجد نقل بخلافه فليراجع (قوله) أيضا (أى كالشراء) (قوله) لكن يأتي (أى فى السكنى) (قوله) ما تقرر (أى من منع طلوع سطوحها إلا بعد تحجيرها) (قوله) وتردد الزركشي (الخ) تردد مفروض فيما لو ملك دارا له وروشن كما افادته عبارة شرح الروض (أى والمغنى اه سم عبارة ما نقلنا عن الزركشي وهل يجرى مثله فيما لو ملك دارا له وروشن حيث قلنا لا يشرع له روشن (أى وهو الاصح ولا يجرى لان التعلية (الخ) (قوله) وقد زال (أى حق الاسلام (أى بانتقال الدار الى الذمي) (قوله) وقضية كلامهم (الخ) عبارة المغنى والأوجه الاول اه أى جريان حكم التعلية في الروشن (قوله) ولا نسلم (الخ) يشير بهذا إلى رد قول الزركشي في ترده لان التعلية من حقوق الملك (الخ) اه رشيدى (قوله) أيضا (أى كأنها من حقوق الملك) (قوله) ان المسلم لو اذن (الخ) (أى للذمي فى اخراج الروشن فى هواء ملك المسلم كما هو صريح الكلام ولا اشكال فى ذلك وان استشكله الشهاب ان قاسم لان الذمي انما يمنع من الاشراف فى الطرق المسبلة لأنه شبهه بالاحياء وهو ممنوع منه ولا كذلك الاشراف فى ملك المسلم بأذنه لان المنع انما كان لخصوص حق الملك كما لا يخفى اه رشيدى وقوله وقول الجرجاني (الخ) اعتمدته النهاية والمغنى وشيخ الاسلام لكن زاد الاول ما نصه نعم فى هذه الحالة لا بد من مراعاة

وظاهر صنيعه أنهم يمنعون من ذلك فيما تقدم (قوله) والخراج على البائع والمؤجر (أى لأنه جزية) (قوله) ولو لخوف سراق (الخ) بل ظاهره ولو لخوف القتل ونحوه نعم أن تعين الدفع طريقا في دفع القتل أو نحوه لم يبعد الجواز فلم يمكن الاحتراز منه إلا بالاتقال الى بلد أخرى فهل يكلف الانتقال وأن شق حسا ومعنى لمفارقة المألوف أو لافيه نظر (قوله) على بناء جار مسلم (الخ) وقع السؤل أعمالوا اشتراك مسلم وذمي في بناء دار ولهما جار مسلم هل يهدم والجواب أن المتجه أنه يهدم لأنه صدق عليه أنه أعلى بناء ذمي على جاره المسلم وأنه لا ضمان على الذمي بنقضه آلة المسلم أو تلفها بالهدم وإن كان الهدم بسببه فان قيل كيف قدم المقضى للهدم وهو جهة الذمي على المانع فلماذا هدم والمانع مقدم على المقضى (قوله) وتردد الزركشي (الخ) ترده مفروض فيما لو ملك دارا له وروشن كما افادته عبارة شرح الروض (قوله) لو اذن (أى ظاهره اذن للذمي وحينه

الاسلام أيضا كما صرحوا بقوله لورضى الجارهما لم تجز لان الحق لله تعالى على أنها أولى بالمنع من الروشن ألا ترى ان المسلم لو ملاصقة اذن فى اخراج روشن فى هواء ملكه جاز ولا كذلك التولية والأوجه ان الجار هنا ربون من كل جانب كما فى الوصية وقول الجرجاني

المراد أهل محله لا كل أهل البلد فيه نظروا واستظهروا الزركشي وغيره لأنه قد لا يعلو على أهل محله، ويعلو على ملاصقة من محلة أخرى نعم إن شرط مع الضبط بذلك بعده عن بناء المسلم من سائر الجوانب فابحث صار لا ينسب إليه لم يعتمد عليه حيث (والاصح المنع من المساواة) أيضا تميزا بينهما (و) الاصح (أنهم لو كانوا بمحلة منفصلة) عن المسلمين كطرف مقطع (٢٩٧) عن العمارة بأن كان داخل السور مثلا وليس بحارتهم مسلم

يشرفون عليه لبعده ما بين البناءين فاندفع استشكل تصوير الانفصال مع عده من البلد (لم يمنعوا) من رفع البناء اذ لا ضرر هنا بوجهه ولو لاصقت أبنيتهم دورا للبلد من جانب جاز الرفع من بقية الجوانب أي حيث لا اشراف منه وأقرب أبو زرعة بمنع بروزهم في نحو النيل على جار مسلم لا ضرر لهم بالاطلاع على عورته ونحو ذلك كالأعلاء قال قياس منع المساواة ثم منعها هنا انتهى وإنما يتجه أن جاز ذلك في أصله أما إذا منع من هذا حتى المسلم كما مرفى أحياء الموات فلا وجه لذلك هنا نعم يتصور في نهر حادث مملوكه حافاته ولورفع على بناء المسلم لم يسقط الهدنة بتعليق المسلم وكذا بيعه لمسلم على الأوجه أخذ من قولهم في مواضع من الصلح والعمارة ثبت للبشرى ما كان لباتعه ويتردد النظر فيما لو أسلم قبل الهدم والذي يتجه لبقاؤه ترغيبا في الإسلام كما يسقط

ملاصقة اه قال الرشدي قوله نعم في هذه الحالة الخ فالجواب حيث أنه لا يعلو على أهل محله وان لم يلاصقه ولا على ملاصقيه وان لم يكونوا من أهل محله اه وهو ايضا حاصل قول الشارح الا في نعم ان شرط الخ (قوله المراد أهل محله الخ) عبارة النهاية والوجه ان الجار هنا أهل محله كما قاله الجرجاني واستظهره الزركشي وغيره اه أي فإزاد على أهل محله لا يمنع من مساواة بنائه له أو ارتفاعه عليه ولو لم يصل للاربعين دارا اه عش (قوله ويعلو على ملاصقه الخ) قد يقال كل ملاصقه من أي جانب كان هو من محله اه سم (قوله بذلك) أي بما قاله الجرجاني (قوله بعده) أي بناء الذي (قوله بحيث صار) أي بناء الذي لا ينسب إليه أي إلى بناء المسلم من حيث الجيرة (قوله لم يعتمد اعتماده) أي قول الجرجاني (قوله ايضا) إلى قوله بأن كان في المغنى وإلى قوله ويتردد النظر في النهاية الا قوله فاندفع إلى المتن (قوله بينهما) أي بناء المسلم وبناء الذي (قول المتن بمحله) والمحل بفتح الحاء والكسر لغة موضع الحلول والمحل بالكسر الاجل والمحلة بالفتح المكان الذي ينزل القوم اه عش عن المصباح (قوله كطرف) أي من البلد اه مغنى (قوله بأن كان الخ) مراده بذلك تصوير الانفصال مع عده من البلد اه رشدي (قوله وليس بحارتهم الخ) حال من الواو في كانوا (قوله مع عده) أي المنفصل (قوله من رفع البناء) إلى قوله أي حيث في المغنى (قوله يمنع بروزهم) لعل المراد بالبروز هنا أن يكون بناؤه في حافة النهر أقرب منه بالنسبة إلى بناء جاره المسلم لكن قد يناسبه التعليل الا في اذ لا يلزم من القرب المذكور الاطلاع على عورة جاره البعيد منه بالنسبة إلى النهر فليحذر (قوله في نحو النيل) عبارة النهاية في نحو الخللجان اه (قوله على جار مسلم) عبارة النهاية على بناء جار مسلم اه قال عش قوله على بناء جار مسلم ظاهر التقيد به أنه لا يمنع من البروز على الخللجان بغير هذا القيد وحيث قيد بالجار فانظر في أي صورة يتخالف الخللجان فيها غيرهما من الدور حتى تكون مقصودة بالحكم اه عش وتظهر المخالفة بما قدمته أنهما من المراد بالبروز (قوله كالأعلاء) أي كالأضرار به (قوله ثم) أي في البناء (قوله نعم يتصور) أي البروز (قوله ولورفع) إلى قوله أخذ في المغنى (قوله وكذا يبيعه لمسلم الخ) ظاهره وان لم يحكم بالهدم كما قبل البيع وعبارة شيخنا الزيادي ولو بنى دارا عالية أو مساوية ثم باعها لمسلم لم يسقط الهدم اذا كان بعد حكم الحاكم بالهدم والاسقاط اه عش وذكر المغنى عن ابن الرفعة مثلهما واه (قوله والذي يتجه لبقاؤه الخ) قال عش استظهره شيخنا الزيادي اه وقال سم ائق به شيخنا الشهاب الرملي اه وعبارة النهاية وقيل الاوجه بقاءه ترغيبا في الاسلام واقى والد بخلافه وهو مقتضى اطلاقهم اه ولعله ائق بهما في وقتين متغايرين فليراجع (قوله قال الاذرى وحكمت الخ) أقره المغنى (قوله وبالنقص الخ) لعله عطف تفسير (قوله فمما قالاه) أي الشيخ والاذرى (قول المتن ويمنع الذي) أي في بلاد المسلمين اه مغنى (قوله أي الذكر) إلى قوله على ما رجعه في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ومثله إلى المتن (قوله أي الذكر الخ) يفيدان الاثنى وغير المكلف لا يمنعون اه سم

فليراجع ذلك فانه مشكل (قوله ويعلو على ملاصقه من محلة أخرى) قد يقال كل ملاصق له من أي جانب هو من محله (قوله نعم ان شرط مع الضبط بذلك بعده عن بناء المسلم من سائر الجوانب) ولو لاصقت دار الذي دار مسلم من أحد جوانبها اعتبر في ذلك الجانب عدم الارتفاع والمساواة ولا يعتبر ذلك في بقية الجوانب لانه لا جارفه كبن (قوله والذي يتجه لبقاؤه ترغيبا في الاسلام) ائق بذلك شيخنا الشهاب الرملي وخالفه في هامش الانوار فكتب فيه عدم التقرير وفرق بما كتبناه ببعض الهوامش (قوله أي الذكر الخ)

(٣٨ - شرواني وابن قاسم - تاسع)

عنه الرجم باسلامه ثم رأيت شيخنا قال فيما باعه لمسلم أو أسلم الظاهر أخذ من كلام ابن الرفعة وغيره أن ذلك يمنع من الهدم قال الاذرى وحكمت أيام قضائي على يهودى يهدم بناء أعلاه وبالنقص عن المساواة لجاره المسلم فأسلم فأقررته على بنائه اه فمما قالاه في الاسلام يوافق ما ذكرته وما قاله شيخنا في البيع لمسلم يخالف ما ذكرته والوجه ما ذكرته لما علمت أنه الموافق لكلامهم (ويمنع الذي) أي الذكر المكلف ومثله معاهد ومستأمن كما هو ظاهر (ركوب خيل) لما فيها من العز

عليهم في سائر الامكنة
والازمنة إلا أن يقال
لا نظر لذلك مع كونهم
بغير دارنا إذ لا عز فيه
بالنسبة لنا والحق بها تعليم
من لم يرج اسلامه علوم
الشرع والانتها الانحو
علوم العربية على أن بعضهم
عمم المنع لان في ذلك تسليطا
لهم على عوامنا (لا) براذين
خسيسة كما قاله الجويني
وغيره قال الزركشي وهو
حسن وعبرة أصل الروضة
واستثنى الجويني البراذين
الخسيسة وسكت عليه فقههم
منه في الروض اعتماده
لجزم به لكن قال الزركشي
وغيره الجمهور على أنه
لا فرق ولا من ركوب
نفيسة زمن قتال استعناهم
فيه كما بحثه الاذرعى ولا
ركوب (خير) نفيسة (وبغال
نفيسة) لحسنهما ولا عبرة
بطر وعزة البغال في بعض
البلدان على أنهم يفرقون
من اعتاد ركوبهم من الاعيان
بهشة ركوبهم التي فيها غاية
التحقير والاذلال كما قال
(ويركب) هاعرضا بان يجعل
رجليه من جانب واحد
وبحث الشيخان تخصيصه
بسفر قريب في البلدان
(با كاف) أو برذعة وقد
يشملها (وركاب خشب

أى كاسينبه عليه اشرح (قوله) والآخر) دفع تفسيره عشر (قول لا في محله) الاولى في محل اه سيد عمر
عبارة النهاية نعم لو انفردوا في محل غير دارنا لم يمنعوا اه زاد المغنى في اقرب الوجهين إلى النص كما قاله
الاذرعى اه (قوله على مارجحه الزركشي) اعتمده الزياىدى (قوله كالاذرعى) اقره الاسنى (قوله
واعترض) اى مارجحه الزركشي من استثناء غير دارنا (قوله ويوجه) اى الاعتراض (قوله بان الد) اى
في غير دارنا (قوله في سائر الامكنة) اى في جميعها (قوله إلا ان يقال الخ) اعتمده النهاية والمغنى كما مر (قوله
لذلك) اى العز (قوله والحق بها) اى بالتحليل في المنع (قوله تعلم من لم يرج الخ) من اضافة المصدر إلى
مفعوله الاول (قوله نحو علوم العربية الخ) شامل للصرف والنحو فلأجر جمع (قوله لا براذين) إلى قوله
قال الزركشي في النهاية (قوله كما قاله الجويني) اقره النهاية والمغنى وشيخ الاسلام (قوله واستثنى الجويني)
ضعيف ولا يحلوه من نظر اعتبارا بالجنس اه حج اه عرش ولعل ما نقله عن حج في غير التحفة والافصنة
كالاسنى والنهاية والمغنى ترجيح الاستثناء واعتماده (قوله وسكت) اى اصل الروضة (قوله فقههم) اى
صاحب الروض منه اى السكوت (قوله في الروض) الاولى حذف في (قوله على انه لا فرق) اى في منع
ركوب الخيل بين النفيس منها والخسيس وهو ظاهر كلام المصنف اه معنى (قوله ولا من ركوب
نفيسة الخ) دفع على قوله لا براذين الخ بلا حظة المغنى (قوله نفيسة) اى من الخيل اه معنى (قوله زمن
قتال الخ) وفاقا لنهاية والمغنى وقال عرش هو المعتداه (قوله استعناهم فيه) اى حيث يجوز انتهى
معنى (قوله كما بحثه الاذرعى) ظاهره ولزمه تبين ذلك طريقا لغير المسلمين وينبغي ان لا يكون مرادا وان
ذلك يتغير للضرورة اه عرش (قوله ولا ركوب حير نفيسة) اى قطعوا لور فبعض القيمة اه معنى (قوله
نفيسة) إلى قول المتن ولا يوفق في النهاية إلا قوله وقد يشملها وقوله ومن ثم كان ذلك واجبا وقوله كالجزية
إلى المتن وقوله وفي عومه نظار وقوله بالقيدين الذين ذكرتهما (قول المتن وبغال نفيسة) اى فى الاصح
والحق الامام والعز الى البغال النفيسة بالخل واختاره الاذرعى وغيره فان التجميل والتعظيم بركوبها
اكثر من كثير من الخيل وقال البلعنى لا توقف عندنا في الفتوى بذلك لانه لا يركبها في هذا الزمان في
الغالب إلا اعيان الناس او من يتشبههم اه ويمنع تشبههم باعيان الناس او من يتشبههم قول المصنف
وبركب اه معنى (قوله لحسنهما) اى باعتبار الجنس انتهى رشيدى (قوله على أنهم الخ) قد يقال
ان ذلك موجود في الخيل ايضا (قوله ويركبها) اى البراذين الخسيسة والخيروالبغال (قوله عرضا)
إلى قوله ومن ثم في المغنى إلا قوله وقد يشملها (قوله بان يجعل رجليه الخ) اى ظهره من جانب اخر
اه معنى (قوله وبحث الشيخان الخ) اقره النهاية وشيخ الاسلام واستظهره المغنى وضعفه عرش وفاقا
للزياىدى (قوله بسفر قريب في البلد) عبارة الشيخين بمسافة قريبة من البلد اه رشيدى وعبارة الاسنى
قال فى الاصل ويحسن ان يتوسط في فرق بين ان يركبوا إلى مسافة قريبة من البلد او بعيدة فيمنعون فى الحضر
انتهى زاد المغنى وهو ظاهر اه (قوله وليتميزوا عانا الخ) عبارة المغنى والمغنى فيه ان يميزوا الخ (قوله
مطلقا) اى عرضا او مستويا والسكلام غير الخيل اه عرش (قوله لما فيه من الاهانة) اى للمسلمين عبارة
الاذرعى من الاذى والتاذى اه رشيدى (قوله ويمنعون) الى التنبيه فى المغنى إلا قوله واستحسنه إلى
قال وقوله وجوبا (قوله من حمل السلاح) قال الزركشي ولعل منعه من حمل السلاح محمول على الحضر
ونحوه دون الاسفار المخوفة والطويلة معنى واسنى (قوله واستخدام مملوك فاره) قال المختار الفاره الحاذق
والمليح الحسن من الناس انتهى ولعل الثاني هو المراد بقرينة التمثيل له بالتركي اه عرش (قوله ومن خدمة
الامراء) مصدر مضاف لمفعوله والمراد بخدمتهم اياهم الخدمة بالمباشرة والكتابة وتولية المناصب ونحو
يفيدان الاثنى وغير المكلف لا ينعون (قوله لا في محلة انفردوا فيها غير دارنا الخ) عبارة الروض وشرحه
فان انفردوا ببلدة او قرية في غير دارنا فوجهان ثم قال في شرحه قال الاذرعى وهو اى عدم المنع الاقرب الى

لا حديد) أو رصاص (ولا سرج) لكتاب عمر بذلك وليتميزوا عانا بما يحقرهم ومن ثم كان ذلك واجبا وبحث الاذرعى منعه من ذلك
الركوب مطلقا في مواطن زحمتا لما فيه من الاهانة ويمنعون من حمل السلاح وتختملو بفضة واستخدام مملوك فاره كتركي ومن خدمة الامراء

كما ذكرهما ابن الصلاح واستحسنه في الاولى الزركشي ومثلما لانه بل اولى قال ابن كج (٢٩٩) وغير الذكر البالغ اى العاقل لا يلزم

بصغار بما مروى كالحزبة
وعليه يستثنى نحو الغيار
لضرورة التمييز (وبالجماع)
وجوب باعذار حام المسلمين
بطريق (الى اضيق الطرق)
لامره ^{صلى الله عليه وسلم} بذلك لكن
بحيث لا يتأذى بنحو وقوع
في هدة او صدمة جدار
قال الماوردي ولا يمشون
الا افرادا متفرقين

(تنبيه) قضية تمييزهم
بالوجوب اخذ من الخبر
انه يحرم على المسلم عند
اجتماعها في طريق ان يؤثره
بواسعه وفي عمومها نظر
والذي يتجه ان محله ان قصد
بذلك تعظيمه او عدته ظما
له عرفا ولا فلا وجه للحرمة
لا يقال هذا من حقوق
الاسلام فلا يسقط برضا
المسلم كالتعليق لانا نقول
الفرق واضح بان ذاك
ضرره يدوم وهذا بالقيدين
الذين ذكرتهما لا ضرر
فيه ولئن سلم فهو ينقضى
سريعا (ولا يوفرو ولا يصدر
في مجلس) به مسلم اى يحرم
علينا ذلك اهانته وتحرّم

موادته اى الميل اليه لا من
حيث وصف الكفر والا
كانت كفر بالقلب ولو
نحو اب وابن واضطرار
محبتهما للتكسب في الخروج
عنها مدخل اى مدخل
وتكره بالظاهر ولو
بالمهاداة على الاوجه ان لم
يرج اسلامه او يكن لنحو

ذلك كما هو واقع وللسيوطي في ذلك تصنيف حافل اه رشيدى عبارة عش اى خدمة تؤدى الى تعظيمهم
كاستخدامهم في المناصب المحوجة الى تردد الناس اليهم وينبغي ان المراد بالامراء كل من له تصرف في امر
عام يقتضى تردد الناس عليه كمنظار الاوقاف والكبير وكشايخ الاسواق ونحوهما وان محل الامتناع عالم
تدع ضرورة الى استخدامهم بان لا يقوم غيرهم من المسلمين مقامه في حفظ المال اه (قوله كما ذكرهما) اى المنع
من الاستخدام والمنع من الخدمة المذكورين (قوله قال ابن كج الخ) محترز قوله اى الذكر المكلف وكان
الاولى ان يقول اما غير الذكر البالغ الخ اه عشة عبارة المغنى اما النساء والصبيان ونحوهما فلا يمتنعون من
ذلك كالأجزيه عليه حكاه في اصل الروضة عن ابن كج واقره اه (قوله نحو الغيار) كالزناز والتميز
في الحمام اه معنى (قوله ولا يمشون) اى وجوبا اه عشة (قوله لا يقال هذا) اى الاجلاء (قوله بان
ذاك) اى التعليل (قوله وهذا بالقيدين الخ) اى بمنهوهما من عدم قصد التعظيم وان لا يعد تعظيما في
العرف (قوله ولئن سلم) اى الضرر والحاصل ان التعليق مشتملة على امرين الضرر ودوامه وهنا
منفيان فيما نحن فيه أو أحدهما رشيدى (قول المتن ولا يوفرو) اى لا يفعل معه أسباب التعظيم اه عشة (قول
المتن ولا يصدر الخ) اى ابتداء ولا دواما فلو كان يصدر مكان ثم جاء بعده سلبون بحيث صار هو في صدر
الجلس منع من ذلك بجري عن الرشيدى (قوله به سلم) الى قوله ولو بالمهاداة في المغنى لا قوله لا من حيث
الى بالقلب وقوله ولو بنحو اب وابن الى قوله اخذ في النهاية الى قوله واضطرار الى وتكره وقوله وعلى هذا
التفصيل الى والحق (قوله وتحرم موادته اى الميل الخ) ظاهره وان كان سببه ما يصل اليه من الاحسان او دفع
مضرة عنه وينبغي تقييد ذلك بما اذا طالب به ول الميل بالاسترسال في اسباب المحبة بالقلب والا فلا دور
الضرورة لا تدخل تحت حد التكليف وتتدرج حصوها يسمي في دفعها ما يمكن فان لم يمكن دفعها بحال لم
يؤخذ بها اه عشة (قوله بالقلب) متعلق بموادته اه سيد عمر (قوله واضطرار محبتها الخ) عبارة المغنى فان
قيل الميل القلبى لا اختيار للشخص فيه اجيب بامكان رفعه بقطع اسباب المودة التى ينشأ عنها ميل القلب كاقبل
الاساءة تقطع عروق المحبة (قوله للتكسب) خبر مقدم لقوله مدخل الخ والجملة خبره واضطرار الخ (قوله
وتكره) اى المودة (قوله ان لم يرج اسلامه) اى ولم يرج منه تفعاذليا لا يقوم غيره فيه مقامه كان
فوض له عملا يعلم انه ينصح فيه ويخلص او قصد بذلك دفع ضرره اه عشة (قوله او تكن الخ) او بمعنى
الواو عبارة النهاية ويلحق به ما لو كان بينهما نحو رحم او جوار اه (قوله كعبادته) عبارة شرح الروض
في الجنائز في العيادة عن الروضة فان كان ذميا له قرابة او جوار او نحوهما اى كرجاء اسلام استجبت
والاجازت اى العيادة اه ثم قال في التعزية وعبر الاصل في تعزية الذمى بالذى بجوارها والجموع
بعدم ندها قال في المهمات وكلام جماعة منهم صاحب التنبيه كالصريح في ندها وكلام المصنف بوافقه
قال السبكي وينبغي ان لا تندب تعزية الذمى بالذى او بالمسلم الا اذا رضى اسلامه اه وقال في باب
الاحداث ويمنع الكافر من مسه اى القرآن لاسماعه وان كان معاند لم يحز تعليمه ويمنع تعليمه في الاصح

النص اه (قوله وهذا بالقيدين الخ) يتأمل (قوله اخذ من كلامهم في مواضع كعبادته وتعزيته الخ) عبارة
شرح الروض في الجنائز في العيادة عن الروضة فان كان ذميا له قرابة او جوار او نحوهما اى كرجاء اسلام
استجبت والاجازت اى العيادة اه ثم قال في التعزية وعبر عن الاصل في تعزية الذمى بالذى بجوارها
وفي الجموع بعدم ندها قال في المهمات وكلام جماعة منهم صاحب التنبيه كالصريح في ندها وكلام المصنف
بوافقه قال السبكي وينبغي ان لا تندب تعزية الذمى بالذى او بالمسلم الا اذا رضى اسلامه اه وقال في
باب الاحداث ويمنع الكافر من مسه اى القرآن لاسماعه وان كان معاند لم يحز تعليمه ويمنع تعليمه في
الاصح وغير المعاند ان رضى اسلامه جاز تعليمه في الاصح والا فلا اه وقال قبيل السجادات هو والمتن ما
نصه ويستحب الاذن فيه اى في دخول المسجد لسماع قرآن ونحوه كقوله وحديث رجاء اسلامه وان لم يرج
اسلامه بان كان حاله يشعر بالاستهزاء او العناد لم يؤذن له كما جزم به في المطلب اه وتقدم في اثناء هذه

رحم او جوار فيما يظهر اخذ من كلامهم في مواضع كعبادته وتعزيته وتعليمه القرآن

أونحوه وعلى هذا التفصيل يحمل اختلاف كلام الشيخين والحق بالكافر في ذلك كل فاسق وفي عموم ما نظره والذي يتجه حمل الحرمة على ميل مع
إلناس له أخذاً من قولهم يحرم الجلوس مع الفساق إلناساً لهم (ويؤمر) وجوباً عند اختلافهم بنا وإن دخل دار الرسالة أو تجارة وإن
قصرت مدة اختلاطه بنا كما اقتضاه إطلاقهم (٣٠٠) (بالغيار) بكسر المعجمة وهو تغيير اللباس كان يخطط فوق أعلى ثيابه كما يفيد كلامه

الآتي بموضع لا يعتاد
الخطاطة عليه كالكتف ما
يخالف لونها ويكتفى عنه
تحو منديل معه كما قاله
واستبعده ابن الرفعة
والعمامة المعتادة لهم اليوم
والأولى باليهود الأصفر
وبالنصارى الأزرق
وبالمجوس الأسود
وبالسامرة الأحمر لأن
هذا هو المعتاد في كل بعد
الازمنة الأولى فلا يرد
كون الأصفر كان زى
الانصار رضى الله عنهم
على ما حكى والملائكة يوم
بدر وكانهم إنما أثروهم
به لغلبة الصفرة في ألوانهم
الناشئة عن زيادة فساد
القلب كما في حديث ولا
افسد من قلب اليهود ولو
أرادوا التمييز بغير المعتاد
منعوا خوف الاشتباه
وتؤمر ذمية خرجت
بتخالف خفيها والحق بها
الخنثى (والزناز) بضم
الزاي (فوق الثياب) وهو
خيط غليظ فيه ألوان يشد
بالوسط نعم المرأة والحق
بها الخنثى تشده تحت
أزارها لكن تظهر بعضه
والألم يكن له فائدة وقول
الشيخ أبى حامد تجمع له

وغير المعاندان رضى إسلامه جاز تعليمه في الأصح وإلا فلا اه وتقدم في شرحه وينعز كواب خيل الكلام
على علوم الشرع اه سم (قوله) أو نحوه) كنفقه وحديث اه سم (قوله في ذلك) أى مامر من الحرمة
والسكراهة اه عش (قوله) إلناساً لهم) أى اماماً اشترتهم لدفع ضرر يحصل منهم أو جلب نفع فلا حرمة فيه
اه عش (قوله) وجوباً) إلى قوله ونازع فيه الأذرعى في النهاية لإلنا قوله واستبعده ابن الرفعة وقوله كما في
حديث إلى ولو أرادوا قوله وهو المنقول عن عمر وقوله وإن نوزع فيه (قوله) وجوباً عند اختلافهم بنا
عبارة المغنى الذى والذمية المكافئين في دار الإسلام وجوباً اما إذا انفردوا بحجة فلم يترك الغيار كما قاله في
البحر وهو قياس ما تقدم في تعليقه البناء اه (قول الماتن بالغيار) أى وإن لم يشترط عليهم اه معنى (قوله) بكسر
المعجمة) إلى قوله وبالسامرة في المغنى إلنا قوله كما يفيد كلامه الآتى (قوله) كلامه الآتى) وهو قوله فوق
الثياب (قوله) بموضع) متعلق بيخطط (قوله) ما يخالف) مفعول بيخطط وقوله لونها الأولى التذكير عبارة
شيخ الإسلام ما يخالف لونه لونه ويلبسه اه (قوله) واستبعده ابن الرفعة) عبارة المغنى وإن استبعده الخ
(قوله) والعمامة المعتادة الخ) ويحرم على المسلم لبس العمامة المعتادة لهم وإن جعل عليها علامة تميز بين المسلم
وغيره كورقة بيضاء مثلاً لأن هذه العلامة لا تهتدى بها التمييز المسلم من غيره حيث كانت العمامة المذكورة
مزى الكفار خاصة وينبغي أن مثل ذلك في الحرمة ما جرت به العادة من لبس طرطور هو دى مثلاً على
سبيل السخرية فيعزرفاعل ذلك اه عش (قوله اليوم) وقد كان في عصر الشارح للنصارى العمامم الزرق
ولليهود العمامم الأصفر وقد أدركنا ذلك والآن لليهود الطرطور الثمر هندي أو الأحمر وللنصارى
البرنيطة السوداء اه حابى (قوله) والأولى الخ) أى في الغيار كما هو صريح صنيع الاسنى والمغنى (قوله)
وبالمجوس الأسود) عبارة المغنى وشرحي المنهج والروض وبالمجوس الأحمر أو الأسود اه ولم يذكر
السامرة (قوله) وبالسامرة) عبارة النهاية وبالسامرى قال عشم مراده به من يعبد الكواكب اه (قوله)
آثروهم) أى اليهود (قوله) وتؤمر) إلى قوله ونازع فيه الأذرعى في المغنى إلنا قوله والحق به الخنثى في
موضعين وقوله فيه ألوان وقوله وقول الشيخ إلى وينعز وقوله وهو المنقول إلى ولا يمنعون (قوله) بتخالف
خفيها) كان يجعل أحدهما أسود والآخر أبيض اه اسنى (قول الماتن والزناز) أى ويؤمر الذى أيضاً
بشد الزناز قال الماوردى ويستوى فيه سائر الألوان مغنى واسنى (قوله) نعم المرأة الخ) ولا يشترط التمييز
بكل هذه الوجوه بل يكفي بعضها مغنى واسنى (قوله) ورد بان فيه تشبهها الخ) قد يقال جعله فوق الأزار لا
يستلزم أن يكون على الوجه المختص بالرجال اه سم (قوله) تشبهها) الأولى تشبهها (قوله) وينعز ابداله) أى ابدال
الزناز حيث أمر به الامام فلا ينافى ما تقدم في قواه ويكتفى عنه أى الغيار نحو منديل معه الخ اه عشم (قوله)
والجمع بينهما) أى الغيار والزناز اه رشيدى (قوله) تأكيد) أى ليس بواجب ومن لبس منهم قلنسوة
يميزها عن قلنسوا بعلامة فيها مغنى وروض مع شرحه (قوله) ولا يمنعون من نخود يباح الخ) كما لا يمنعون
من رفع القطن والسكتان اسنى ومغنى (قوله) بخلاف محذور التطيلس الخ) لا تخلو هذا الفرق عن تحكم
فليتأمل اه سم (قول الماتن وإذا دخل) أى الذى متجرداً حماماً وهو مذكر بدليل عود الضمير عليه

الصفحة الكلام على علوم الشرع (قوله) رد بأن فيه تشبهها بما يختص عادة بالرجال الخ) قد يقال جعله
فوق الأزار لا يستلزم أن يكون على الوجه المنخفض بالرجال (قوله) بخلاف محذور التطيلس من محاكاة
عظماً ثا فانه ينتفى بتميزه عنا بذلك الخ) لا يخلو هذا الفرق عن تحكم فليتأمل

فوقه مبالغة في التمييز رد بأن فيه تشبهها بما يختص عادة بالرجال وهو حرام وبفرض عدم حرمة فقيه ازراء
قبيح بالمرأة فلم تؤمر به وينعز ابداله بنحو متطقة أو منديل والجمع بينهما تا كيد ومبالغة في الشهرة وهو المنقول عن عمر رضى الله عنه فلا مام
الامر بأحد هما فقط وإن نوزع فيه ولا يمنعون من نخود يباح أو طيلسان ونازع فيه الأذرعى بالنختم السابق ويرد بأن محذور النختم من
الخيلاء يتأتى مع تمييزه عنا بما من بخلاف محذور التطيلس من محاكاة عظماً ثا فانه ينتفى بتميزه عنا بذلك (وإذا دخل حماماً فيه مسلمون)

مذكراً

(الخالفوا) ذلك مع تدينهم بها (لم ينتقض العهد) إذ ليس فيها كبير ضرر علينا لكن يبالغ في تعزيرهم حتى يمتنعوا منها (ولو قالوا) بلا شبهة لما سر في البغاة كان صال عليه مسلم فقتله (٣٠٣) دفعا وقتلهم لنحو ذميين يلزمنا الذب عنهم قتال لنا في المعنى كما هو ظاهر فله حكمه (أو امتنعوا)

وتعلبا (من) بذل (الجزية) التي عقدها لغير عجز وإن كانت أكثر من دينار كما مر (أو من اجراء حكم الاسلام) عليهم (انتقض) عهد الممتنع وإن لم يشرط عليه ذلك لا يتبانه بنقيض عهد الذمة من كل وجه أما الموسر الممتنع بغير نحو قتال فتؤخذ منه قهر أو لا انتقاض وكذا الممتنع من الأخير (ولو زنى ذمى بمسلمة) والحق به اللواط بمسلم (أو اصحابها بكناح) أي بصورته مع عليه باسلامها فيهما (أو دل أهل الحرب على عورة) أي خلل (للمسلمين) كضعف (أو فتن مسلما عن دينه) أو دعاء للكفر (أو طعن في الاسلام أو القرآن أو ذكر) جهرا الله تعالى (أو رسول الله ﷺ) أو القرآن أو نبيا (بسوء) مما لا يتدينون به أو قتل مسلما عمدا أو قذفه (فلا يصح) أنه ان شرط انتقاض العهد بها انتقض (مخالفة الشرط) (ولا) بشرط ذلك أو شك هل شرط أو لا على الأوجه (فلا) ينتقض لأنها لا تخل بمقصود العقد وصح في أصل الروضة أن لا تنقض مطلقا وضف وسواء انتقض أم لا يقام عليه موجب فعله من حد أو تعزير

وشرط عليهم انتقاض العهد بها (قوله خالفوا ذلك) أي باظهارها اه منى (قوله إذ ليس فيها كبير ضرر الخ) بخلاف القتال ونحوه بما ياتي وحملوا الشرط المذكور على تخويفهم معنى واسنى (قوله لكن يبالغ في تعزيرهم الخ) ظاهره أنه عند عدم الشرط لا تعزيرها سم وقد مر خلافه عنه وعن المغنى وشرح المنهج وايضا ليس ظاهره عدم التعزير بل عدم المبالغة فيه (قوله بلا شبهة الخ) أما إذا قالوا بلا شبهة كان اعانوا طائفة من أهل البغي وادعوا الجهل أو صال عليهم طائفة من ملتصقي المسلمين أو قطعاهم فقاتلهم فلا يكون ذلك نقضا مغنى ونهاية (قوله لما سر في البغاة) عبارة الاسنى بخلاف ما إذا قاتلوا بشبهة كما سر في البغاة اه (قوله كان صالح الخ) مثال للشبهة المنفية (قوله وقتلهم) مبتدأ خبره قوله قاتلنا (قوله يلزمنا الذب الخ) أي كان يكونوا في دارنا (قوله لغير عجز) أما العاجز إذا استمهل فلا ينتقض عهده بذلك اسنى ومعنى (نحوه عهد الممتنع) الأولى ليشمل المقاتل عهدهم بذلك كما عبر به الروض والمغنى وشرح المنهج (قوله وكذا الممتنع من الأخير) يتامل وكان المراد الممتنع منه بلا قتال اه وعبارة المغنى والاسنى قال الامام وإنما يؤثر عدم الانقياد لاحكام الاسلام إذا كان يتعلق بقوة وعدة ونصب لقتال وأما الممتنع منه

هنا فلا ينتقض عهده وجزم في الحاوى الصغير اه (قول المتن ولو زنى ذمى بمسلمة) أي مع عليه باسلامها حال الزنا وسياق جواب هذه المسئلة وما عطف عليها في قوله فلا يصح الخ فان لم يعلم الزانى إسلامها كما لو عقد على كافرة فأسلمت بعد الدخول رافا صاحبها في العدة فلا ينتقض عهده بذلك مطلقا فقد يسلم فيستمر نكاحه اه معنى وقوله فان لم يعلم الخ في الاسنى مثله (قوله والحق به الخ) زاد النهاية ومثل الزنا مقدماته كما قاله الناشرى اه (قول المتن أو دل أهل الحرب الخ) أو أوى جاسوسا لهم اسنى ومعنى (قوله أو القرآن) يغنى عنه ما مر آنفا في المتن (قوله أو قتل مسلما) أو قطع طريقا عليه روض ومعنى (قوله عمدا) وإن لم توجب القصاص عليه كذمى حر قتل عبدا مسلما اسنى ومعنى (قول المتن فلا يصح الخ) أي في المسائل المذكورة اه معنى قال ع ش لا يقال هذا مناف لما تقدم من أهم لو اسمعوا المسلمين شركا أو اظهروا الخرو ونحو ذلك لم ينتقض عهدهم وإن شرط عليهم الانتقاض بذلك لان ما تقدم فيما يتدينون به أو يقرون عليه كشرب الخمر وما هنا فيما لا يتدينون به ويحصل به أذى لنا كما يشير إليه قوله الآتى أما ما يتدين به الخ اه (قول المتن إن شرط انتقاض بذلك الخ) ينبغي أن يأتى هذا التفصيل فيما ألزمه المسلم وقوله انتقض أي فيرتب عليه احكام الحربين حتى لو عفت رثة المسلم الذي قتله عمدا عنه قتل للحرابة ويجوز اغراء الكلاب على جيفته اه ع ش (قوله على الأوجه) خلافا للمغنى حيث استظهر ما قاله صاحب الاقتصار من انه يجب تنزيل المشكوك فيه على أنه مشروط (قوله وصح في أصل الروضة الخ) عبارة النهاية وهذا أي التفصيل المذكور هو المعتمد وإن صحح الخ (قوله من حد الخ) ومنه قتله بالمسلم إذا قتله عمدا كما هو ظاهر اه ع ش (قوله فلو رجم الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو شرط عليه الانتقاض بذلك ثم قتل بمسلم أو بزناه حال كونه محضا بمسلمة صار ماله فبالا أنه حرى مقتول تحت أيدينا لا يمكن صرفه لأقارب الذميين لعدم التوارث وللحربيين لانا إذا قدرنا على ما لم اخذناه فينا أو غنيمه وشرط الغنيمه ليس موجودا اه (قوله وقتلنا بالانتقاض) مرجوح اه ع ش وفي إطلاقه نظر لما مر من التفصيل فالأولى أن يقول كما إذا شرطنا الانتقاض بذلك

(قوله لكن يبالغ في تعزيرهم حتى يمتنعوا منها) ظاهره أنه عند عدم الشرط لا تعزير (قوله ولو قاتلوا بلا شبهة الخ) فلو قاتلوا بشبهة كما سر في البغاة أو دفعا للصائتين أو قطعاً طريقاً منالاً ينتقض م (قوله وكذا الممتنع من الأخير) يتامل ذلك وكان المراد الممتنع منه بلا قتال (قوله فلا يصح الخ) شرط انتقاض الخ كيف عليه م (قوله أما ما يتدين به) ينبغي أن يمنعوا من إظهار ذلك وأن يعزروا على إظهاره (من رقه غير كامل) (١) فيه نظر لأن غير الكامل لا يبطل أمانه كما سياتى في قوله لم يبطل أمان نسائهم والصبيان في الأصح (قوله فلو رجم وقتلنا بالانتقاض صار ماله فينا) أما ما يتدين به كزعمهم أن القرآن ليس من عند الله أو إن الله ثالث ثلاثة (قوله (١) قول المحشى قوله من رقه غير كامل ليس في نسخ الشرح التي بأيدينا اه

فلا نقض به مطاعا طعاما (ومن انتقض عهده بقتال جاري بل ورجب (دفعه وقتاله) ولا يبلغ المأمون اعظم جنايته ومن ثم جاز قتله وان أمكن دفعه
بغيره فيما يظهر من كلامهم ويظهر أيضا ان محله في كامل ففي غيره يدفع بالاخف (٣٠٣) لانه اذا اندفع به كان مالا للدسليين ففي

عدم المبادرة إلى قتله
مصلحة لهم فلا تقوت
عليهم (أو بغيره) أي القتال
(لم يجب ابلاغه مأمونه في
الاظهر بل يختار الامام)
فيه ان لم يطلب تجديد
عقد الذمة وإلا وجبت
لجانبه (قتلا ورقا) الواو
هنا وبعد بمعنى أو
وآثرها لانها أوجدت في
التقسيم عند غير واحد
من المحققين (ومنا وفداء)
لانه حرب لا بطلاله امانه
وبه فارق من دخل بامان
نحو صبي اعتقده امانا قيل
ما قاله هنا يتأني قولها
في الهدنة من دخل دارنا
بامان أو هدنة لا يقتل
وان انتقض عهده بل يبلغ
المؤمن مع ان حق الذي
أكد ولم يظهر بينهما فرق
اه وقد يظهر بينهما فرق
بان يقال جناية الذي
اخش لكونه خائنا لخطاة
الحقته باهل الدار فغلظ
عليه أكثر (فان أسلم)
المنتقض عهده (قبل
الاختيار امتنع الرق)
والقتل كما هو معلوم
والفداء كما يعلم من امتناع
الرق فلا يردان عليه
بخلاف الاسير لانه لم
يحصل في يد الامام بالقهر
وله امان متقدم فحذف

(قوله فلا نقض به) ويمنون على ذلك معنى (قوله مطاعا) أي شرط انتقاض العهد بذلك أو لا
(قوله بل ورجب) إلى قوله فما يظهر من المتن وإلى الباب في النهاية لا يورثه كما هو معلوم وقوله كما يعلم إلى
بخلاف الاسير (قوله من ثم جاز قتله) عبارة المغنى وحيدة فيتميز الامام فيمن ظر بهم منهم من الاحرار
السكاملين كما يتخير في الاسير اه معنى (قوله في غيره الخ) فيه نظر لان غير السكامل لا يبطل امانه كما
سيأت في قول المصنف لم يبطل امان نسائهم الخ اه وقد يقال ان ما يأتي في الاذا لم يقابل غير السكامل
وما هنا اذا قاتل فليراجع (قوله فلا تقوت عليهم) أي فلو خالف رقتله ابتداء لم يضمناه اه عش (قوله
أي القتال) إلى قول المتن قتلا في المغنى (قول المتن مأمونه) بفتح الميمين أي مكانا يامن فيه على نفسه اه معنى
(قوله والاوجبت الخ) ظاهره وان تكرر منه ذلك وينبغي ان محله حيث لم تدل قرينة على ان سؤاله تقيية
فقط اه عش (قوله لانه حرب) إلى قوله قيل في المغنى (قوله وبه فارق من دخل بامان صبي) فانه يبلغ المأمون
اه سم (قوله بان يقال الخ) وبان الذي ملتزم لاحكامنا وبالاتقاض زال التزامه لما بخلاف ذلك فانه
ليس ملتزمًا لها وقضية الامان رده إلى مأمونه اه اسنى (قوله لكونه خائنا الخ) جرى على الغالب اه
رشدي لعله اراد به دفع تنظير سم بما نصه فيه شيء إذ عقد الذمة لا يستلزم الخطاة مطلقا ولا الخطاة
المذكورة اه (قوله المنتقض) إلى الباب في المغنى لا قوله كما هو معلوم وقوله كما يعلم إلى لانه (قول المتن
قبل الاختيار) أي من الامام لشيء مما سبق اه معنى (قوله والفداء) والحاصل انه يتعين المن نهاية
فلو قال المصنف تعين منه كان أولى معنى (قوله فلا يردان) أي القتل والفداء عليه يعنى على مفهوم كلام
المصنف (قوله لانه) المنتقض عهده (قوله والحاصل الخ) فيه توصيف التكرار بالمعرفة (قوله لم يبطل
امان ذرارهم الخ) فلا يجوز سبيهم في دارنا ويجوز تقريرهم اه معنى (قوله ولو طلبوا الخ) عبارة المغنى
والروض مع شرحه ولو طلبوا الرجوع إلى دار الحرب أوجب النساء دون الصبيان لانه لا حكم لاختيارهم
قبل البلوغ فان طلبهم مستحق الحضانة أوجب فان بلغوا وبذلوا الجزية فذاك وإلا الحقوا بدار الحرب
والختائى كالنساء والمجانين كالصبيان والافاقه كالبلوغ اه (قول المتن بلغ المأمون) قال الاذرعى هذا في
النصرانى ظاهره وأما اليهودى فلا مامن له نعليه بالقرب من ديار الاسلام بل ديار الحرب كلهم نصرانى فيما
احسب وهم اشد عليهم منا فيجوز ان يقال لليهودى اختر لنفسك مأمونا والحق باى دار الحرب شئت اه
رشيدى (أي المحل الذى هو) ولا يلزمنا الحاقه بلده الذى يسكنه فوق ذلك إلا ان يكون بين بلاد الكفر
ومسكنه بلد للسلمين محتاج للبرور عليه ولورجع المستمان إلى بلده باذن الامام لتجارة أو رسالة فهو باق على
امان في نفسه وما لو أن رجعا للاستيطان انتقض عهده ولورجع ومات في بلاده واختلف الوارث والامام
هل انتقل للاقامة فهو حربى أو للتجارة فلا ينتقض عهده أوجب بعض المتأخرين بان القول قول الامام لان
الاصل في رجوعه إلى بلاده الاقامة اه معنى (لانه لم تظهر منه خيانة) ولا ما يوجب نقض عهده فبلغ مكانا
يامن فيه على نفسه (خاتمة) الاولى للامام ان يكتب بعد عقد الذمة اسم من عقده ودينه وحليته فيعرض لسنه

وبه فارق من دخل بامان نحو صبي اعتقده امانا فانه يبلغ المأمون (قوله وقد يظهر بينهما فرق بان يقال جناية
الذى الخ) في شرح الروض وأوجب بان الذى يلتزم باحكامنا وبالاتقاض زال التزامه لما بخلاف ذلك
فانه ليس ملتزمًا لها وقضية الامان رده إلى مأمونه اه (قوله لكونه خائنا لخطاة الحقته باهل الدار) فيه شيء
إذ عقد الذمة لا يستلزم الخطاة مطلقا ولا الخطاة المذكورة (قوله ولو طلبوا دار الحرب أوجب النساء الخ)
قال في شرح الروض وبالنساء الختائى وبالصبيان المجانين والافاقه كالبلوغ اه (قوله لا الصبيان) عبارة
الروض دون الصبيان حتى يبلغوا او يطلبهم مستحق الحضانة قال في شرحه فان بلغوا وبذلوا الجزية فذاك

اسره (ولما بطل امان رجال) الحاصل يجوز أو غيرها (لم يبطل امان) ذرارهم من نحو (نسائهم والصبيان في الاصح) إذ لا جناية منهم
تناقض أمانهم وإنما تبعوا في العقد لا انتقض تغليبا لامرهم فيها ولو طلبوا دار الحرب أوجب النساء لا الصبيان إذ لا اختيار لهم (وإذا
اختار ذمى بذل العهدو للحرى بدار الحرب بلغ المأمون) أي المحل الذى هو اقرب بلادهم من دارنا يامن فيه على نفسه وما لانه لم يظهر منه خيانة

على ترك القتال المدة الآتية بعوض أو غيره وتسمى موادعة ومسالمة ومعاودة ومهادنة وأصلها قبل الاجماع أول سورة براءة ومهادنته ﷺ قريشا عام الحديبية وهي السبب لفتح مكة لان أهلها لما خاطوا المسلمين وسمعوا القرآن أسلم منهم أكثر ممن أسلم قبل وهي جائزة ولا وجبة أى أصالة ولا فالوجه وجوبها اذا ترتب على تركها إلحاق ضرر بنا لا يتدارك كما يعلم بما يأتي (عقدها) لجميع الكفار أو (لكفار اقليم) كالحند (يختص بالامام) ومثله مطاع باقليم لا يصله حكم الامام كما هو قياس نظائره (ونائبه فيها) وحدها أو مع غيرها ولو بطريق العموم لما فيها من الخطر وجوب رعاية مصلحتها (و) عقدها (لبلدة) أو أكثر من اقليم لا كله وفاقا للفراتى وخلافا للعمرانى (يجوز لوالى الاقليم ايضا) أى كما يجوز للامام أو نائبه لاطلاع على مصلحة وبحث البلقين جوازها مع بلدة مجاورة لاقليمه إذا رأى المصلحة فيها لاهل إقليمه لانها حيثئذ

أهو شيخ أم شاب ويصف أعضاء الظاهرة من وجهه ولحيته وحاجبيه وعينه وشفتيه وأنفه وأستانه واثار وجهه ان كان فيه اثار ولونه من سمرة وشقرة وغيرهما ويجعل لكل من طوائفهم عريفا مسلما يضطهم ليعرفه بمن مات أو اسلم أو بلغ منهم أو دخل فيهم وأما من يحضرهم ليؤدى كل منهم الجزية أو يشتكى إلى الامام ممن يتعدى عليهم هذا أو منهم فيجوز جعله عريفا لذلك ولو كان كافرا وإنما اشترط إسلامه في الغرض الاول لان الكافر لا يعتمد خبره معنى وروض مع شرحه

(باب الهدنة)

(قوله من الهدون) إلى قوله وهي السبب في المعنى لا قوله لان إلى إذ وإلى قول المتن ومتى زاد في النهاية إلا قوله لا كله إلى المتن وقوله لما فيها إلى المتن وقوله للاتباع في الاولى ومسانبه عليه (قوله من الهدون) أى مشتق منه اه اسنى (قوله لاذى الخ) والاولى وهي (قوله مصالحة الحريين الخ) الاظهر ان يقال عقد يتضمن مصالحة الحريين الخ وكأنه عبر بما ذكر قصدا للناسبة بين المعنى الشرعى واللغوى مع كون المقصود معلوما اه ع ش عبارة المعنى ويفهم من تعبير المصنف بعقدها اعتبارا لايحباب والقبول لكن على كيفية ما سبق في عقد الامان اه (قوله بعوض أو غيره) سواء فيهم من يقر على دينه ومن لا يقر معنى وعميرة (قوله وتسمى) أى الهدنة أى مسماها (قوله وأصلها) عبارة غيره والاصل فيها اه فلاضافة بمعنى (قوله اول سورة براءة) وقوله تعالى وان جنحو للسلم فاجنح لها معنى وشيخ الاسلام (قوله عام الحديبية) وهو عام خمس من الهجرة شوبرى اه بجيرى (قوله وهي) أى مهادنة حديبية (قوله بما يأتي) أى فى شرح أو أن يدفع مال اليهم (قول المتن يختص بالامام الخ) قال الماوردى ولا يقوم امام البغاة مقام امام الهداة فى ذلك (تنبيه) قد علم من منع عقدها من الاحاد لاهل اقليم منع عقدها للكفار مطلقا من باب اولى وقد صرح في المحرر بالامرين جميعا فان تعاطاها الاحاد لم يصح لكن لا يغتالون بل يبلغون المأمن لانهم دخلوا على اعتقاد صحة امانهم اه معنى (قوله ومثله مطاع الخ) أى فى انه يعتقد لاهل اقليمه اه رشيدى (قوله لا يصله الخ) أى لبعده اه ع ش (قوله ولو بطريق العموم) أى عموم النيابة فلا ينافى قوله الا ترى لا كله الخ (قوله لما فيها الخ) علة الاختصاص بالامام ونائبه (قوله أو أكثر) إلى قوله وبحث فى المعنى (قوله لا كله الخ) وفاقا للمعنى والمنهج والروض وخلافا للنهاية (قوله وفاقا للفراتى الخ) كلام الفراتى هو قضية قول المصنف يختص الخ اه سم عبارة المعنى وقضية كلامه كغيره ان والى الاقليم لا يهادن جميع اهل الاقليم وبه صرح الفراتى وهو اظهر من قول العمرانى ان له ذلك وقضية كلامه ايضا انه لا يشترط إذن الامام للوالى فى ذلك أى فى عقدها لبعض اقليمه وهو قضية كلام الرافعى لكن نص الشافعى على اعتبار اذنه وهو الظاهر والاقليم بكسر الهمزة احد الاقاليم السبعة التى فى الربع المسكون من الارض واقاليمها اقسامها وذلك ان الدنيا مقسومة على سبعة اسهم على تقدير الهيئة اه واقرب النهاية القضية الثانية عبارة تشمل ذلك ما لو فعله الوالى بغير إذن الامام اه ويوافقه قول الشارح الا ترى انما يتجه الخ (قوله وخلافا للعمرانى) ما قاله العمرانى هو المعتمد مر اه سم عبارة النهاية ولو لجمع اهل اقليمه كما صرح به العمرانى وهو المعتمد اه (قوله وبحث البلقين الخ) معتمد اه ع ش (قوله لاهل اقليمه) أى بخلاف ظهور مصلحة لغير اقليمه فقط كالامن لمن يربهم من المسلمين ونحو ذلك لان تولية الامام للوالى المذكور لم تشمله اه ع ش (قوله وتعين الخ) هو بالنصب عطا على جوازها اه رشيدى (قوله

(كتاب الهدنة)

والا الحقوا بدار الحرب اه

(قوله على ترك القتال) وقع السؤال عما لو وقعت المصالحة على ترك القتال على وجه خاص لا مطلقا كعلى ترك القتال فرسانا والمتجه الجواز بل قد يقال بالاولى لانها اذا جازت على ترك القتال مطلقا فلتجز على ترك نوع منه بالاولى فليتأمل (قوله وفاقا للفراتى) كلام الفراتى هو قضية قول المصنف يختص الخ (قوله وخلافا للعمرانى) ما قاله العمرانى هو المعتمد مر

حيث تردد في وجه المصلحة (ولما يعقد المصلحة) لما فيها من ترك القتال ولا يكتفي انتفاء المفردة قال تعالى فلا تنهوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الاعلون والمصلحة (كضعفنا بقلة عدد وأهبة) لانه الحامل على المهادنة عام الحديبية (او) (٣٠٥) عطف على ضعف (رجاء) اسلام أو بذل

جزية) أو إعانتهم لنا أو كفههم عن الاعانة علينا أو بعدد درهم وان كنا اوفياء في الكل للاتباع في الاول (فان لم يكن) بناضعف كما باصله وراى الامام المصلحة فيها (جازت أربعة أشهر) ولو بلا عوض للآية السابقة (لا سنة) لانها مدة الجزية فلا يجوز تقريرهم فيها بدون جزية (وكذا دونها) وفوق أربعة أشهر (في الاظهر) للآية ايضا نعم لا يتقيد عقدها لنحو نساء ومال بمدة (ولضعف) بنا (تجوز عشر سنين) فلما دونها بحسب الحاجة (فقط) لانها مدة مهادة قريش ومتى احتيج لافل من العشر لم تجز الزيادة عليه وجوز جمع متقدمون الزيادة على العشر ان احتيج اليها في عقود متعددة بشرط ان لا يزيد كل عقد على عشر وهو قياس كلامهم في الوقف وغيره لكن نازع فيه الاذرعى بانه غريب ويوجه بان المعنى المقضى لمنع ما زاد على العشر من كونها المنصوص عليها مع عدم دراية ما يقع بعدها موجود مع التعدد ففيه مخالفة للنص اذا اصل منع

حيث تردد الخ) أى وأما اذا ظهرت له المصلحة بلا تردد فلا يجب الاستئذان ويصدق في ذلك ثم ان بان خطره فعمل الامام بعدمها فنعها اه ع ش (قول المتن كضعفنا الخ) يظهر ان الضعف ليس هو نفس المصلحة وان في التمثيل مساحاة اه سم (قوله عطف على ضعف) اى لا على قلة اه معنى (قوله او بعد درهم) لعل المصلحة تنى الهدنة لذلك ان محاربة الكفار ماداموا على الحاربة واجبة وهى مع بعد الدار وجب مشقة عظيمة في تجهيز الجيوش اليهم فنكتفى بالمهادنة حتى ياذن الله اه ع ش (قوله للاتباع) لانه صلى الله عليه وسلم هادن صفوان ابن امية أربعة أشهر عام الفتح وقد كان صلى الله عليه وسلم مستظرا عليه ولكنه فعل ذلك لرجاء اسلامه فاسلم قبل مضى مضى وشيخ الاسلام (قوله في الاول) وهر رجاء الاسلام (قوله بناضعف) الى قول المتن ومتى زادنى المغنى لا قوله وهو قياس لكن وقوله ويوجه الى نعم (قوله بناضعف الخ) هل لازاد ولا رجاء اسلام او بذل جزية وفاء بظاهر المتن مع صحة هذا الحكم في نفسه كما هو ظاهر اه سم واجاب الرشيدى بما نصه لئلا يقصر المتن على هذا مع خروجه عن الظاهر لانه لا يجوز عقدها على اكثر من أربعة أشهر الا عند الضعف ولا يجوز ذلك عند القوة اصلا وان اقتضت المصلحة كما صرحوا به فاندفع ما للشهاب ابن قاسم وكانه نظر فيه الى مجرد المنطوق اه (قوله للآية السابقة) اى قوله تعالى في اول براءة فسيحوا في الارض أربعة أشهر (قوله لنحو نساء) اى من الخثاني والصبيان والمجانين (قوله لانها) اى العشر اه ع ش (قوله مدة مهادة قريش) اى في الحديبية وكان ذلك قبل ان يقوى الاسلام اه معنى (قوله وجوز جمع الخ) عبارة النهاية وقول جمع بجوازها اى الزيادة على العشر الخ صحيح وان زعم بعضهم انه غريب وقال ان المعنى المقضى الخ ونقل شيخ الاسلام ذلك القول عن الفورانى وغيره وافرده لكن المغنى وافق الشارح كما يأتى (قوله في عقود متعددة) اى بان يقع كل عقد قبل فراغ مدة ما قبله بدليل قوله نعم انقضت الخ وفيه تأمل اه سم ويأتى عن المغنى ما يوافقه (قوله لكن نازع فيه الاذرعى الخ) عبارة المغنى جزم به الفورانى وغيره وقال الاذرعى عبارة الروضة ولا تجوز الزيادة على العشر لكن ان انقضت المدة والحاجة باقية استؤنف العقد وهذا صحيح واما استئناف عقدا عند كفاية الفورانى فغريب لا احسب الاصحاب يوافقون عليه اصلا اه وهذا ظاهر اه (قوله ويوجه الخ) اى النزاع (قوله من كونها) اى العشر (قوله ففيه) اى في تجوز الزيادة على العشر في عقود (قوله منع الزيادة عليه) اى على النص (قوله وبه) اى بمخالفة النص (قوله فارق نظيره) قد يشكل الفرق بجواز الزيادة المذكورة في الوقف مع مخالفة شرط الواقف الذى هو كنص الشارع اه سم (قوله نعم ان انقضت الخ) هذا الاستدراك من تنمة التوجيه اه رشيدى (قوله عند طلبهم لها) اى الهدنة اه ع ش (قوله ولودخل الخ) هذه المسئلة لا محل لها هنا اما لا فانها من مسائل الامان لا الهدنة واما ثانيا فقد تقدم ان دخوله بقصد السماع يؤمنه وان لم يؤمنه احد فلا حاجة الى قوله بامان وما قيل انها تقيد لقول المصنف جازت أربعة أشهر بما لا يحصل المقصود قبلها غير ظاهر لان هذا امان وايضا قول المصنف المذكور لمنع الزيادة لا النقصان ايضا اه بجيرى (قوله فتكرر سماعه) عبارة الروض فاستمع فيها البيان أى التام بلغ المأمون ولا يجهل أربعة أشهر اه

(٣٩ - شروانى وابن قاسم - تاسع) الزيادة عليه وبه فارق نظائره نعم ان انقضت المدة والحاجة باقية استؤنف عقد آخر وهكذا لو زال نحو خوف اثناء المدة وجب ابقاؤها ويجتهد الامام عند طلبهم لها ولا ضرر وي فعل الاصلح وجوبا ولودخل دارنا بامان لسماع كلام الله تعالى فتكرر سماعه له بحيث ظن عناده اخرج ولا يجهل أربعة أشهر (ومتى زاد) العقد (على الجائز)

من أربعة أشهر أو عشرين مثلاً (فقولاً تفريق الصفقة) فيصح في الجائز ويطل فيأزاد عليه ويشكل عليه أن نحو ناظر الوقف لو زاد على المدة الجائزة بلا عذر بطل في الكل إلا أن يفرق بأن المذهب هنا النذر لحقن الدماء والمصلحة التي اقتضت جواز الهدنة على خلاف الأصل فروعى ذلك ما أمكن (واطلاق العقد) عن ذكر المدة في غير نحو النساء ما مر (يفسده) لاقتضائه التأييد المتع ويفرق بين هذا وتزويل الامان المطلق على أربعة أشهر بأن المفسدة هنا اخطر (٣٠٦) لتشبههم بعقد يشبه عقد الجزية (وكذا شرط فاسد) اقترن بالعقد فيفسده ايضا (على

الصحيح بأن) أى كأن (شرط) فيه (منع فك أسرا) منهم (أو ترك ما) استولوا عليه (لنا) الصادق باحدنا بل الذى يظهر أن ما للذمى كذلك (لهم) الصادق باحدهم بل الذى يظهر ايضا أن شرط تركه لذمى أو مسلم كذلك اورد مسلم اسير اقلت منهم أو سكناهم الحجاز أو اظهروهم الخمر بدارنا أو ان تبعت لهم من جاءنا منهم لا التخلية بينهم وبينه وياتى شرط رد مسلمة تاتينا منهم (أو) فعلت (لتعقد لهم ذمة بدون دينار) لكل واحد (أو) لاجل ان (يدفع) ويجوز جره عطفًا على دون (مال) منا وهل مثله الاختصاص قضية نظائره نعم إلا أن يفرق (اليهم) لمنسافة ذلك كله لعزرة الاسلام نعم ان اضطررنا لبذل مال لفداء أسرى يعذبونهم أو لاحاطتهم بنا وخوف استئصالنا ووجب بذله ولا يملكونه لفساد العقد حينئذ وقولهم يسن فك الأسرى فى محله فى غير المعذنين إذا امن قتلهم

فى مجالس يحصل فيها البيان أى التام بلغ المامن ولا يجهل أربعة أشهر انتهت (قوله من أربعة) إلى قوله ويشكل فى المعنى وإلى قوله فالخاصل فى النهاية إلا لقوله من إلى المتن وقوله من إلى محله ذلك (قوله من أربعة أشهر) أى فى حال قوتنا أو عشرين أى فى حال ضعفنا اه معنى (قوله مثلاً) أى أو دون العشر وفوق أربعة أشهر (قوله على المدة الجائزة) أى كثلث سنين شرط الواقف أن لا يؤجر الموقوف بأكثر منها وقوله بلا عذر أى كالا حتماً إلى العمارة ولم يوجد من يستاجر إلا بأكثر منها (قوله فى غير نحو النساء) أى من الصبيان والمجانين والخنائى والمال اه ع ش (قوله للمامر) أى قبيل قول المتن ولضعف (قوله بين هذا) أى اطلاق عقد الهدنة (قوله لتشبههم) أى تعلقم بعقد يشبه عقد الجزية لعل وجه الشبه أن عقد الهدنة لا يكون من الاحاد وتشتري لصحته أن يكون لمصلحة اه ع ش (قوله استولوا عليه) افاد به أن ما لنا يفتح اللام وهو اعم من المال لشموله نحو الاختصاص والوقف ويجوز ايضا اه ع ش أى كما جرى عليه المعنى (قوله الصادق الخ) هذا تركيب عجيب لانه أن جعل وصفا لقوله لنا فالجار والمجرور أى المجموع ليس هو الصادق أو للمجرور ولزم وصف الضمير وكذا يقال فى امثال ذلك كقوله الآتى أنفا الصادق باحدهم اه سم (اقول) والظاهر الاول وتوصيف المجموع بوصف بعض اجزائه مجاز اشائع وياتى جواب آخر (قوله بل الذى يظهر الخ) عبارة المعنى قال الزركشى بحثا أو مال ذمى اه (قوله أن ما للذمى كذلك) خلافا للاسنى عبارة خرج بالمسلم أى الاسير وماله الكافر وماله فيجوز شرط تركهما اه (قوله الصادق) صفة لترك ما لهم وقوله باحدهم أى بالترك لاحداهم (قوله أن شرط تركه) أى ترك ما لنا أو للذمى (قوله اورد مسلم) بالرفع عطفًا على منع فك وقوله اقلت نعت ثان لمسلم وفى البجيرمى عن الشوبرى قال فى النهاية التفلت والافلات والانفلت التخلص من الشيء من غير تمكن اه وفى الصحاح اقلت الشيء وتفلت وانفلت بمعنى وافلته غيره اه (قوله أو سكناهم الحجاز) أو دخولهم الحرم معنى وشيخ الاسلام (قوله وياتى) أى فى المتن عن قريب (قوله أو فعلت) أى الهدنة انظر لم لم يقدر عقدت (قوله لاجل الخ) اشار به إلى أنه معطوف على تعقد وقال المعنى أو لنعقدهم ذمة ويدفع مال اليهم ولم تدع ضرورة اليه فهو معطوف على بدون اه (قوله ويجوز جره الخ) ويرسم بالباء الموحدة دون الياء المثناة من تحت اه ع ش ولا يخفى أن مثله يتوقف على النقل (قوله لمنافاة) إلى قوله وفيه نظر فى المعنى (قوله وخوف استئصالنا) ينبغى أو خوف استيلائهم على بلادنا (قوله ووجب بذله) أى من بيت المال ان وجد فيه شيء أو لاف من ميسر المسلمين وينبغى أن محل ذلك إذا لم يكن للباسور مال والاقدم على بيت المال اه ع ش (قوله وقال شارح الخ) وهذا أولى اه معنى (قوله ما يعلم الخ) فاعل مر (قوله أن محل ذلك) أى بذل المال لهم لفداء الاسرى (قوله إذا لم توقع خلاصهم الخ) أى كان استقر الاسرى ببلادهم لان فكهم قهرا حينئذ يترتب عليه مالا يطاق اه نهاية (قوله والاوجب الخ) عبارة النهاية اما إذا اسرت طائفة مسلما ومروا به على المسلمين المكافئين فيجب مبادرتهم إلى فكه بكل وجه ممكن إذا عذر لهم فى تركه حينئذ اه وان توقف الفك على بذل مال وجب على الترتيب الذى قدمناه ع ش (قوله بما مر فى شراء الماء الخ) عبارته هناك ويتجه فى المقيم

(قوله الصادق) هذا تركيب عجيب لانه أن جعله وصفا لقوله لنا فالجار والمجرور أى المجموع ليس هو الصادق أو للمجرور ولزم وصف الضمير وكذا يقال فى امثال ذلك كقوله الآتى أنفا الصادق باخذهم (قوله

وقال شارح النذب للاحد والوجوب على الامام وفيه نظر ومر قبيل فضل يكره غروما يعلم اعتبار منه أن محل ذلك ان لم يتوقع خلاصهم منهم بقتال ولو على ندور والاوجب عينا على كل من توقعه وقدر عليه وان لم يعذبوهم فالخاصل ان من عجزنا عن خلاصه ان عذب لزم الامام من بيت المال فداءه والاسن وهل يجب على كل موسر بما مر فى شراء الماء فى التيمم فداء المعتذب لانه أولى من شراء الماء ولا لان هذا إنما يخاطب به الامام فقط او يفرق بين قلة الفداء وكثرة تعراف كل محتمل

والاقرب الاول حيث غاب على ظله خلاصه بما يذله فيه فاعذلا عنه اقرب و يفرق بين ما تقر من ايجاب خلاصه بقتال مطلقا بخلافه بالمال بان في القتال عن الاسلام بخلاف بذل المال فلم يجب الا عند الضرورة (وتصح الهدنة على (٣٠٧) ان ينقضها الامام) او مسلم ذكر معين عدل ذو رأى في الحرب

يعرف مصلحتنا في فعلها وتركها (متى شاء) وتحرم عليه مشيئته أكثر من أربعة أشهر عند قوتنا أو أكثر من عشر سنين عند ضعفنا وخرج بذلك ما شاء الله أو ما أقركم الله والله أعلم له بالوحي ولا مام تولى بعد عاقدها نقضها إن كانت فاسدة بنص أو إجماع (ومتى) فسدت بلغوا ما منهم وجروا واذنرناهم قبل أن نقاتلهم إن لم يكونوا بدارهم ولا فلنا قاتلهم بلا اذنا رومتي (صحت وجب) علينا (الكف) لا ذنا وأذى الذمين الذين يبلادنا فيما يظهر بخلاف أذى الحرين وبعض أهل الهدنة (عنهم) وفاء بالعهد إذ القصد كف من تحت أيدينا عنهم لاحفظهم بخلاف أهل الذمة (حتى تنقضي) مدتها أو ينقضها مدتها أو ينقضها من علق بمشيئته أو الامام أو نائبه بطريقه كما يعلم بما يأتي (أو ينقضوها) هم ونقضها منهم يحصل (بتصريح) منهم بنقضها (أو) بنحو (قاتلنا) أو مكاتبه أهل الحرب

اعتبار الفضل عن يوم وليلة كالفترة (قوله الاول) أي الوجوب على كل موسر الخ (قوله عما تقرر) أي عن مؤنة يوم وليلة (قوله مطلقا) أي عذب أم لا (قول المتن وتصح الهدنة على الخ) عبارة المحرر ويجوز ان لا توثق الهدنة بقدر بشرط الامام نقضها متى شاء اه رشيدى (قوله او مسلم) إلى قول المتن ومتى في المغنى لا قوله ويحرم إلى وخرج وإلى قول المتن وإذا انتقضت في النهاية لا قوله أي عمدا كما هو ظاهر (قوله بذلك) أي بقوله متى شاء وقوله ما شاء الله وما أقركم الله فانه لا يجوز اه معنى (قوله وانما قاله) أي أقركم ما أقركم الله تعالى اه معنى (قوله نقضها إن كانت فاسدة الخ) انظر ما معنى النقض مع فرض فسادها ولعل المراد به اعلامهم بفساد الهدنة وتبلغهم المام اه ع ش (قوله بنص الخ) أي فان كان فسادها بطريق الاجتهاد لم يفسخه معنى وروض (قوله وانذرناهم) واعلمناهم اه معنى (قوله والا) أي وان كانوا بدارهم (قوله علينا) عبارة المغنى على عاقدها وعلى من بعد من الائمة اه (قوله لا ذنا) إلى قول المتن وإذا انتقضت في المغنى الا قوله أي الذين إلى خلاف وقوله أو الامام إلى المتن وقوله أي عمدا كما هو ظاهر وقوله ابواه إلى وإن جهلوا (قوله بخلاف أذى الحرين الخ) فلا يلزمنا كفهم عنهم نعم ان اخذ الحرين ما لهم بغير حق وظفرنا به رد دناهم اليهم وإن لم يلزمنا استنقاذه معنى وروض مع شرحه (قوله بخلاف أذى الحرين الخ) أي والذمين الذين ليسوا ببلادنا اخذنا من اول كلامه (قوله وبعض أهل الهدنة) أي وان قدرنا على دفعهم اه ع ش (قوله او ينقضها الخ) عبارة المغنى او ينقضها الامام اذا علق بمشيئته وكذا غيره اذا علق بمشيئته اه (قوله بما يأتي) أي من قول المصنف ولو خاف خيانتهم الخ (قول المتن او قاتلها) أي حيث لا شبهة لهم فان كان لهم شبهة كان اعانوا البغاة مكرهين فلا ينتقض كما يحتمل الزركشى اه معنى (قوله او بنحو قاتلنا) هل قتال أهل الذمة عندنا كذلك اه سم (اقول) نعم كما يعلم بالاولى من قول الشارح الآتي انفا و ذمى بدارنا (قول المتن بعورة لنا) أي خلل كضعف وهل عورة أهل الذمة بدارنا كذلك كان كاتبوا أهل الحرب بما يقتضى تسلطهم على أهل الذمة فيه نظر ولا يبعد انها كذلك وكذا يقال في نحو قاتلهم اه سم (قول المتن او قتل مسلم) ثم ان لم يترك غير القاتل مثلا عليه بعد علمه انتقض عهده ايضا كما يأتي انتهى ع ش (قوله بدارنا) لعله قيد في الذمى فقط فليراجع اه رشيدى (اقول) هذا صريح صنيع المغنى (قوله او فعل شيء الخ) عبارة المغنى ولا ينحصر الانتقاض فيما ذكره بل ينتقض باشاء منها ان يسبو الله تعالى او القرآن او رسول الله ﷺ وكل ما اختلف في انتقاض الذمة به تنتقض الهدنة به جزما لان الهدنة ضعيفة غير متأكدة يبذل الجزية اه (قوله ابواه الخ) أي ابواه شخص يتجسس على عورات المسلمين لينقل الاخبار الى الكفار اه ع ش (قوله او اخذ مالنا) أي جميعهم في الصور كلها او فعل بعضهم شيئا من ذلك وسكوت الباقي غنه انتهى اسنى (قوله ان ذلك) أي نحو قاتلنا وما عطف عليه (قوله لقوله تعالى الخ) الاولى تاخيره عن قول المصنف وبياتهم كما فعله الاسنى والمغنى (قوله من بعد عهدهم) أي الآلة اه معنى (قول المتن واذا انتقضت جازت الخ) انظر هل هو شامل لما اذا نقضها من فوض اليه نقضها من المسلمين اه رشيدى (اقول) ظاهر صنيعهم لاسيما المغنى كما سرفي شرح حتى تنقضي الشمول (قوله بغير قتال) لعل التقييد بذلك لانه الذي يحتاج الى بيان هذا الحكم فيه اه سم (قوله نهارا)

أو بنحو قاتلنا هل قتال أهل الذمة عندنا كذلك (قوله بعورة لنا) أي خلل كضعف وهل عورة أهل الذمة بدارنا كذلك كان كاتبوا أهل الحرب بما يقتضى تسلطهم على أهل الذمة فيه نظر ولا يبعد انها كذلك وكذا يقال في نحو قاتلهم (قوله يبذل جزية) لو عقدت بعوض فانه جائز كما تقدم فهل يتبع حينئذ نقضها بما اختلف في نقض عقد الذمة به (قوله بغير قتال) لعل التقييد بذلك لانه الذي يحتاج الى بيان هذا الحكم فيه (قوله

بعورة لنا أو قتل مسلم) أو ذمى بدارنا أي عمدا كما هو ظاهر أو فعل شيء مما اختلف في نقض عقد الذمة به مما سر وغيره لعدم تاكدها ببذل جزية أو ابواه عين للكفار أو اخذ ماله وان جهلوا ان ذلك ناقض لقوله تعالى وان نكثوا ايمانهم من بعد عهدهم (وإذا انتقضت) بغير قتال (جازت الاغارة عليهم) نهارا (وبياتهم) أي الاغارة عليهم لبلان كانوا ببلادهم ومقيل الباب

ماله تعلق بذلك فان كانوا ابيلا دنا بلغوا امامهم اى محلا يامنون فيه منا ومن اهل عهدنا ولو بطرف بلادنا فيما يظهر ومن جعله دار الحرب اراد باعتبار الغالب ومن له ما منان يتخير الامام (٣٠٨) ولا يلزمه ابلاب معسكره منها على الاوجه وافهم قوله ولذا الى آخره انه يضم لما بعد حتى

الى قوله ومن له فى النهاية لا قوله ومن الى فان كانوا (قوله) ماله تعلق بذلك) اعلمه اراد به قول المصنف: وإذا بطل امان رجال الخ وعليه كان المناسب ان يؤخر قوله ومن قيل الباب الخ عن قوله فان كانوا الخ لان ما مر فيما اذا كانوا ابيلا دنا كما يظهر بالمرآة (قوله) فان كانوا ابيلا دنا بلغوا الخ) هذا لا يتأتى فيمن انتقض عهده بقتال فالاحترار عنه من فوائد قوله بغير قتال اه سم (قوله) ولو بطرف الخ) غاية فى قوله ولو بطرف بلادنا (قوله) ومن جعله اى الامام اه رشيدى (قوله) ومن له ما منان الخ) اى يسكن بكل منهما اه نهاية (قوله) ولا يلزمه ابلاب معسكره الخ) خلافا للنهاية فان سكن باحدهما لزمه ابلاب معسكره منهما على الاوجه اه (قوله) وافهم قوله واذا الخ) قديقال قوله واذا الخ لادلالة فيه على تبليغ المامن حتى يفهم الضم المذكور وقوله لما بعد حتى الخ اى فى قوله حتى تنقضى وقوله ويصلوا امامهم نائب فاعل يضم اه سم (قول المتن) ولو نقض بعضهم الخ) اى بشئ مما امر اه معنى (قول المتن) ولم ينكر الباقر (قوله) ظاهره وان قلوا اه عش ويقال مثله فى قول المصنف ولو نقض بعضهم (قوله) عليه) الى قول المتن ولا يجوز فى النهاية وكذا فى المعنى الا قوله ثم ينذر الى المتن وقوله وبعد النذر الى المتن (قوله) بل استمروا على مساكنهم) اى لم يعتزلوهم (قوله) لا شعار سكوتهم برضاهم الخ) فجعل نقض ما منهم كان هدة البعض وسكوت الباقرين هدة فى حق الكل اه معنى (قوله) لقوته) اى وضعف الهدنة اه معنى (قول المتن) باعتزالهم او باعلام الامام الخ) اى اعلام البعض المنكرين الامام فان اقتصرنا على الانكار من غير اعتزال او اعلام الامام بذلك فنناقضون وانما اتى بمثالين لان الاول انكار فعل والثاني قولى اه معنى (قوله) فلا نقض فى حقهم) اى وان كان الناقض رئيسهم والقول قول منكر النقض يمينه معنى وروى مع شرحه (قوله) ثم ينذر المعلمين الخ) عبارة الروض مع شرحه ثم نظرت فان تميزوا عنهم بينناهم اى منتضى العهد والا نذرناهم اى الباقرين ليميزوا عنهم او يسلموهم النافان ابوا ذلك مع القدرة عليه فنناقضون للعهد اه (قوله) حرم النقض) اى فلو فعله هل ينتقض او لا فيه نظر والا قرب الثاني اه عش وفى المعنى ما قد يؤيده (قوله) وبعد النقض) اى النذر كما عبر به غيره (قوله) واستيفاء ما وجب الخ) اى ان كان اه اسنى (قوله) ولا نهم فى قبضتنا الخ) اى فاذا تحقق خيانتهم امكن تداركها بخلاف اهل الهدنة معنى واسنى (قوله) غالبا) عبارة الاسنى وجروا فى التعليل الثاني على الغالب من كون اهل الذمة ببلادنا واهل الهدنة ببلادهم اه (قول المتن) ولا يجوز شرط الخ) اى فى عقد الهدنة وبحج بعض المتأخرين ان الخنى كالمرأة اه معنى (قوله) مسلبة) الى قوله ومسلم فى المعنى والى المتن فى النهاية (قوله) والخوف الفتنة الخ) عبارة المعنى والاسنى والنهاية ولا نه لا يؤمن ان يصيبها زوجها الكافر او تروج بكافر ولا نه عاجزة عن الهرب عنهم وقريبة من الاقتتان لنقصان عقلها وقلة معرفتها ولا فرق فى ذلك بين الحررة والامة اه (قوله) ووقوع ذلك) اى شرط رد المسلمة (قوله) ما فى الممتحنة) اى قوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار اه معنى (قوله) ولم يجز به الخ) اى بذلك الشرط اه سم زاد عش ولو قال ولم يشمل المرأة كان اولى اه (قوله) احتياطا الخ) اى لما مر من خوف الفتنة عليها لنقص عقلها

ويصلوا امامهم) ولو نقض بعضهم الهدنة ولم ينكر الباقر (قوله) عليه (بقول ولا فعل) بل استمروا على مساكنهم وسكنوا (انتقض فيهم ايضا) لا شعار سكوتهم برضاهم بالنقض ولا يتأتى ذلك فى عقد الجزية لقوته (فان انكروا) عليهم (باعتزالهم او باعلام الامام) او نائبه (ببقائهم على العهد فلا) نقض فى حقهم لقوله تعالى أنجبنا الذين ينهون عن سوء ثم ينذر المعلمين بالتمييز عنهم فان ابوا فنناقضون ايضا (ولو خاف) الامام او نائبه (خيانتهم) بشئ مما ينقض لظهوره بأن ظهرت اماراة بذلك (فله بذعمهم اليهم) لقوله تعالى ولا تخافن من قوم خيانة الآية فان لم تظهر اماراة حرم النقض لان عقدها لازم وبعد النذر ينتقض عهدهم لا بنفس الخوف وهذا مراد من اشرط فى النقض حكم الحاكم به (و) بعد النقض واستيفاء ما وجب عليهم من الحقوق (يلغى المامن) وجوب اوفاء بالعهد (ولا يندب عقد الذمة بتهمة) بفتح الهاء لانه

آكد لتأييده ومقابلته بمال ولا نهم فى قبضتنا غالبا (ولا يجوز شرط رد مسلمة تأيينا منهم) مسلمة أو كافرة ثم تسلم (قوله) لقوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار والخوف الفتنة عليها لنقص عقلها ووقوع ذلك فى صلح الحديبية نسخه ما فى الممتحنة لنزولها بعد ويجوز شرط رد كافرة ومسلم فان شرط رد من جاءنا مسلما منهم صح ولم يجز به رد مسلمة احتياطا لامرها الخطره (فان شرط)

رد المسئلة (فسد الشرط) لانه احل حراما (وكذا العقد في الاصح) لا فترانه بشرط (٣٠٩) فاسد قيل ما عبر عنه بالاصح هنا وبعض

ما عبر عنه بالصحيح فيما مر
فكررونا قاضاه ويجاب
بانه لا يرد ذلك إلا لو كان
ما مر صيغة عموم وليس
كذلك وإنما هو مطلق
وهذا تقييده فلا تكرر
ولا تناقض ووجه قوته هنا
 صحة الخبر به كما تقرر فكان
مستثنى من ذلك وسره أن
فيه إشعارا بتمام عزة الاسلام
 واستغناء اهله كما يرشد اليه
 قوله ﷺ من جاءنا منكم
رددناه ومن جاءنا منكم فاسحقا
سحقاً (ولأن شرط) بالبناء
للفعل اي شرطوا علينا
او الفاعل اي شرط لهم
الامام (رد من جاء) منهم
الينا اي التولية بينهم وبينه
(اولم يذ كررد) ولا عدمه
(فجاء امرأة) مسئلة (لم
يجب) علينا لاجل ارتفاع
نكاحها باسلامها قبل وطء
او بعده وإن حلتا بينه وبينها
(دفع مهر الى زوجها في
الاطهر) لأن البضع غير
مقوم فلا يشملها الامان
وقوله تعالى وآتوهم ما
أنفقوا لا يدل على وجوب
خصوص مهر المثل ووجه
بانه لا يمكن الاخذ بظاها
لشموله جميع ما أنفقه
الشخص من المهر وغيره
ولا نعلم قائلاً بوجوب ذلك
ولا حله على المسمى لانه
غير بدل البضع الواجب في
الفرقة في نحو ذلك ولا مهر

(قوله رد المسئلة) ومثلها الخ في ما يظهر اسنى ونهاية (قول) ان فسد الشرط) أي قطعا سواء كان لها عشرة
ام لا اه معنى (قوله قيل ما عبر عنه الخ) عبارة المغنى تنبيه هذا هو الخلاف المار في قوله وكذا شرط فاسد
على الصحيح إلا انه ضعفه هناك وقواه هنا فكرر وناقض واجاب عن ذلك الشارح فقال اشار به إلى
قوة الخلاف في هذه الصورة وعبر في صور تقدمت بالصحيح إشارة إلى ضعف الخلاف فيها فلا تكرر ولا
تخالف اه (قوله وناقض) اي حيث عبر بالاصح هنا وبالصحيح ثم اه سم (قوله بانه لا يرد ذلك الا
الخ) ولك أن تقول هو لا يرد وان كان فيه صيغة عموم لان الخاص مقدم على العام ومخرج من حكمه اه
سم (قوله وهذا تقييده) اي من حيث الخلاف وإلا فالحكم واحد في الموضعين اه سم (قوله ووجه قوته)
اي الخلاف (قوله صحة الخبر به) اي كافي صلح الحديبية وقوله كما تقرر يتأمل اه سم وقد يجاب اشار
الشارح به إلى قوله السابق انقاع وقوع ذلك في صلح الحديبية نسخة الخ وقصده بيان انه وإن صح الخبر به
لكنه منسوخ فلا يرد انه مع صحة الخبر به لم صار مرجوحا (قوله فكان) اي ما هنا وقوله مستثنى من ذلك اي
من حيث الخلاف كما مر عن سم أو عند مقابل الاصح وقد يؤيد هذا الاحتمال قوله وسره الخ أي الاستثناء
(قوله ان فيه) اي شرط رد المسئلة (قوله اي شرطوا علينا) اي وقبل الامام او نائبه وقوله اي شرط لهم
الامام اي او نائبه وقبله (قول المثل اولم يذ كررد) كذا اصلى في اصله رحمه الله تعالى بعد ان كان ردا
بالف بعد الدال وهو كذلك فيما وقفت من نسخ المحلى والمغنى ونهاية وبه يعلم ترجيح كون شرط مبينا
للفاعل واقتصر المذكورون في الحل عليه اه سيد عمر (قوله فجاءت امرأة مسئلة) وإن اسلمت اي وصفت
الاسلام من لم يزل مجنونة فان أفاقت رد دناها له لعدم صحة اسلامها وزوال ضعفها فان تقى لم ترد وكذا ترد
ان جاءت عاقلة وهي كافرة لان اسلمت قبل مجيئها او بعده ثم جنت او جنت ثم اسلمت بعد افاقتها وكذا ان
شككتنا في انها اسلمت قبل جنونها او بعده فأنها لا ترد ووض مع شرحه ومعنى ونهاية (قوله لاجل الخ)
علة لعدم الوجوب (قوله وان حلتا الخ) غاية اي وإن حصل مناحيلولة بينهما وبين زوجها (قوله غير متقوم)
اي غير مال نهاية ومعنى (قوله وقوله تعالى الخ) رد لدليل مقابل الاظهر (قوله ويوجه) اي عدم الدلالة
(قوله ولا نعلم قائلاً الخ) أي فهو اي ظاهاه مخالف للاجماع (قوله ولا حله على المسمى الخ) نفي الامكان
هنا فيه نظر اه سم (قوله لانه غير بدل البضع الخ) اي فان بدله مهر المثل اه نهاية (قوله ولا مهر المثل)
عطف على المسمى وفي نفي الامكان هنا نظر (قوله وهذا) اي التوجيه المذكور مع ما فيه لعله إشارة
إلى ما في علتي نفي الاحتمالين الاخيرين من البديل عدم استلزام المدعى (قوله الصادق بعدم الوجوب)
عبارة المحلى اي والمغنى الصادق بعدم الوجوب وهي اولى سم ورشيدى اي لان التنب خاص وعدم
الوجوب عام ولا يصدق الخاص بالعام بخلاف العكس (قوله الموافق الخ) أي الوجوب لان الاصل في صيغة
افعل الوجوب حلي وقيل صفة لعدم مجرى مجرى عليه السكردى وفسر الاصل ببراءة الذمة (قوله ورجحوه

(قوله وناقض) أي حيث عبر بالاصح هنا وبالصحيح ثم (قوله ويجاب بانه لا يرد ذلك) لك أن تقول هو
لا يرد وان كان فيه صيغة عموم لان الخاص مقدم على العام ومخرج من حكمه (قوله وهذا تقييده) اي
من حيث الخلاف والافالحكم واحد في الموضعين (قوله ووجه قوته هنا صحة الخبر به) اي ما في صلح
الحديبية (قوله كما تقرر) يتأمل (قوله لم يجب علينا لاجل ارتفاع نكاحها باسلامها الخ) في الروض
وشرحه وان اسلمت اي وصفت الاسلام من لم يزل مجنونة فان أفاقت رد دناها له لعدم صحة اسلامها
وزوال ضعفها والتقييد بالافاقه من زيادته وذكره الاذرى وغيره للاحتراز عما اذالم تفق فلا ترد أخذاما
ياقي في المجنون وكذا ان جاءت عاقلة وهي كافرة سواء طلبها في الصورتين زوجها ام محارمها لان اسلمت قبل
مجيئها او بعده ثم جنت او جنت ثم اسلمت بعد افاقتها وكذا ان شككتنا في انها اسلمت قبل جنونها فأنها لا ترد
ولا نعطيه مهرها اه (قوله ولا حله على المسمى) نفي الامكان هنا فيه نظر (قوله الصادق بعدم الوجوب)

المثل لان المقابل لم يقل به فتعين أن الامر لتدب تطيب خاطره بأي شيء كان وهذا مع ما فيه أوضح من الجواب بأنها وان كانت
ظاهرة في وجوب غرم المهر محتلة لتدبه الصادق بعدم الوجوب الموافق للاصل ورجحوه على الوجوب لما قام عندهم

أى الندب اه عش (قوله لما قام عندهم) أى من أن الأصل براءة الزمة حلي وكردى وقال الشورى عن
الطبلوى أى من إعزاز الاسلام وأدلال الكفر اه (قوله انتهى) أى الجواب (قوله ما ذكرته من
أن حمل الخ) يعنى قوله ولا نعلم قائلا بل وجوب ذلك (قوله يمكن ذلك) أى فيتحد الجوابان (قوله من
الرد) أى رد من جاءنا منهم (قول المتن ولا يردصى الخ) لضعفهما ولهذا لا يجوز الصلح بشرط ردهما
أسنى ومعنى (قول المتن ومجنون) طرا جنونه بعد بلوغه مشركا أم لا اه معنى (قوله اثنى) إلى قوله أى
لا يجوز فى النهاية إلا قوله لا وإلى المتن فى المعنى إلا أنه قيد الصبي بوصف الاسلام وأطلق المجنون (قوله
وصفا الاسلام) أى اتيا بكلمة الاسلام اه نهایه (قوله أم لا) أسقطه المنهج والأسنى والنهاية (قوله
فان كمل الخ) عبارة المعنى فان بلغ الصبي وفاق المجنون ثم وصفا الكفر ردا وكذا إذا لم يصف شيئا كما يحسنه
بعض المتأخرين ولأن وصفا الاسلام لم يرد اه (قوله ومحل قولهم الخ) أى الدال على جواز رد الصبي الذى
أسلم لا بويوه وإذا كان محله ما ذكر لم يعارض قولهم هنا لا يجوز ردهم ولو للاب لأنه فى الرد إلى دار الكفر
اه سم (قوله بالغ) إلى قول المتن وحر فى النهاية (قوله ولو مستولدة) عبارة المعنى أما الامة المسلمة ولو مكاتبه
ومستولدة فلا ترد قطعاه (قوله ثم ان أسلم الخ) عبارة الروض مع شرحه والمعنى ولو هاجر قبل الهدنة أو
بعدها العبد أو الامة ولو مستولدة ومكاتبه ثم أسلم كل منهما عتق لأنه إذا جاء قاهر السيده ملك نفسه بالقهر
فيعتق ولأن الهدنة لا توجب امان بعضهم من بعض فبالاستيلاء على نفسه ملكها أو أسلم ثم هاجر قبل
الهدنة فكذلك يعتق لوقوع قهره وحال الاباحة أو بعده فبالاعتق لأن أموالهم محظورة حيثئذ فلا يملكها
المسلم بالاستيلاء ولا يرد إلى سيده لأنه جاءه مسلما رعا غماله والظاهر أنه ترقه وحبته ولا عسيرة له تحميه بل
يعتقه السيد فان لم يفعل باعه الامام عليه السلام أو دفع قيمته من بيت المال واعتقه عنهم ولهم ولاؤه واعلم أن هجرة
الينا ليست شرطا فى عتقه بل الشرط فيه أن يغلب على نفسه قبل الاسلام إن كانت هدنة ومطابقا لم تكن فلو
هرب إلى مانه ثم أسلم ولو بعد الهدنة أو أسلم ثم هرب قبلها عتق وإن لم يهاجر فلو مات قبل هجرته مات حرا
برث ويورث وإنما ذكرنا هجرته لأن بها يعلم عتقه غالبا وأما المكاتبه فبقي مكاتبته إن لم يعتق فان أدت نجوم
الكتابة عتقت بها ولاؤه السيدها وإن عجزت ورقت وقد أدت شيئا من النجوم بعد الاسلام لا قبله حسب
ما أدته من قيمتها الواجبة له فان وفى بها أو زاد عليها عتقت لأنه استوفى حقه ولاؤه المسلمين ولا يسترجع
من سيدها الزائد وان نقص عنها وفى من بيت المال اه وبذلك علم ما فى كلام الشارح هنا وكان ينبغى أن يقول ثم
إن هاجر قبل الاسلام مطلقا أو بعده وقبل الهدنة عتق أو بعدهما واعتقه الخ كما أشار إليه سم بسوقه ما مر عن
الروض مع شرحه (قوله بعد الهجرة) أى ولو بعد الهدنة اه سيد عمر (قوله عتق) أى بنفس الاسلام اه عش
(قوله أو بعدهما) أى بعد الهجرة والهدنة اه عش (قوله كذلك) أى بالغ عاقل سم ورشيدى أى مسلم
روض (قوله ردا أحدهما) أى العبد والحرة المذكورين (قوله عند شرط) إلى المتن فى النهاية والمعنى

فى ذلك اه فان قلت ما
ذكرته من أن حملها على
وجوب الكل يخالف
الاجماع وعلى المسمى يخالف
القاعدة وعلى ممر المثل
يخالف ما يقوله المقابل
يمكن أنه الذى قام عندهم
قلت يمكن ذلك بلا شك
(و) عند شرط ما ذكر من
الرد (لا يردصى ومجنون)
أثنى أو ذكر وصفا الاسلام
أم لا امرأة ونحشى أسلم
أى لا يجوز ردهم ولو للاب
أو نحوه لضعفهم فان كمل
أحدهما واختارهم مكناه
منهم ومحل قولهم تسن
الحيلولة بين صبي أسلم
وأبويه فيمن هم بدارنا لانا
ندفع عنه (وكذا) لا يرد
لهم (عبد) بالغ عاقل أو
أمة ولو مستولدة جاء النينا
مسلم ثم ان أسلم بعد
الهجرة أو قبل الهدنة عتق
أو بعدهما وأعتقه سيده
فواضح والاباعه الامام
لمسلم أو دفع لسيده قيمته
من المصالح وأعتقه عن
المسلمين والولا لهم (وحر)
كذلك (لا عسيرة) أوله
عسيرة ولا تحميه فلا
يجوز رد أحدهما (على
المذهب) لثلا يفتوه

عبارة المحلى الصادق به عدم الوجوب وهى أولى (قوله ولا يردصى ومجنون) قال فى شرح الروض لضعفهما
ولهذا لا يجوز الصلح بشرط ردهما اه (قوله ومحل قولهم) أى الدال على جواز رد الصبي الذى أسلم لا بويوه
والا كانت الحيلولة واجبة وإذا كان محله ما ذكر لم يعارض قولهم هنا لا يجوز ردهم ولو للاب لأنه فى الرد
(قوله ثم ان أسلم الخ) فى شرح الروض واعلم أن هجرة النينا ليست شرطا فى عتقه بل الشرط فيه أن يغلب على
نفسه قبل الاسلام إن كانت هدنة ومطلقا لم تكن فلو هرب إلى مانه ثم أسلم ولو بعد الهدنة أو أسلم ثم
هرب قبلها عتق وإن لم يهاجر فلو مات قبل هجرته مات حرا يرث ويورث وإنما ذكرنا هجرته لأن بها يعلم
عتقه غالبا اه (قوله أيضا) ان أسلم بعد الهجرة أو قبل الهدنة عتق أو بعدهما الخ عبارة الروض وشرحه
ولو هاجر قبل الهدنة أو بعدهما أسلم عتق لأنه إذا جاء قاهرا السيده ملك نفسه بالقهر فيعتق أو أسلم ثم
هاجر قبل الهدنة فكذلك يعتق لوقوع قهره وحال الاباحة أو بعده فبالاعتق لأن أموالهم محظورة حيثئذ
فلا يملكها المسلم بالاستيلاء اه (قوله والاباعه الامام) أى على سيده (قوله وحر كذلك) أى بالغ عاقل

ان يقدر المطلوب على قهر
 الطالب والحرب منه) فبرد
 اليه وعليه حملوا رده صلى
 الله عليه وسلم أبا بصير لما
 جاء في طلبه رجلان فقتل
 أحدهما وهرب منه الآخر
 (ومعنى الرد) هنا (ان يخلي
 بينه وبين طالبه) كما في
 الوديعه ونحوها (ولا يجبر
 على الرجوع) مع طالبه
 لحرمة اجبار المسلم على
 إقامته بدار الحرب (ولا
 يلزمه) أي المطلوب
 (الرجوع) مع طالبه بل
 يجوز له ان يخشى فتنة
 وذلك لانهم يلزمه إذا عاقد
 غيره ولهذا المنكر صلى الله
 عليه وسلم على أبي بصير
 امتناعه ولا قتله لطالبه بل
 سره ذلك ومن ثم سن ان
 يقال له سرا لا ترجع وإن
 رجعت فاهرب متى قدرت
 (و) جاز (له قتل الطالب)
 كما فعل أبو بصير (ولنا
 التعريض له به) كما عرض
 عمر لابي جندل رضى الله
 عنهما بذلك لما طلبه ابوه
 بقوله اصبر أبا جندل فإنا
 هم مشركون وإن أدام أحدكم
 دم كلب رواه أحمد
 والبيهقي (لا التصريح)

(قوله وربان هذا الخ) قد يجاب بان رده بعد الهدنة كرده قبلها ان لم يكن أولى (قوله متعلق بكل من الفعلين اى يردو طلبته (قوله وعليه حملوا رده صلى الله عليه وسلم ايا بصير الخ) قضية هذا الحل ان الجاني اى فى طلب اى بصير لم يكن من عشيرته ولا وكيلا لهم (قوله وله قتل الطاب) لا ينافى ذلك الا مان الذى اقتضاه عقد الهدنة لا نه لم يتناول هذا المطلوب كما ياتى نظيره فى قوله نعم الخ (قوله لانهم فى امان) فالمتنافى للامان التصريح لا التعريض (قوله من الرجال والنساء) قال فى الروض ويغرمون مهرهاى المرتد قال فى شرحه قال المقتضى وهو عجيب لان الردة تقضى لفساخ النكاح قبل الدخول وتوقفه على انقضاء العدة فالز امهم المهر مع انفساخ النكاح او لمشرافه على الانفساخ لا وجه له اه وصرح اعنى فى شرح الروض عن تصريح اصله

لأنهم في أمان نعم من جاءنا مسلما بعد الهدنة يجوز له التصريح للطلوب بقتل طالبه لأنه لم يقناوله الشرط (ولو شرط) عليهم (ان يردوا من جاءهم مرتدا منا لزمهم الوفاء) به حرا كان أو ذكرا أو ضده عملا بالتزامهم (فان أبو اوقد نقضوا) العهد لخلافتهم الشرط والأوجه ان الرد هنا ايضا بمعنى التخليه (والاظهر جواز شرط ان لا يردوا) من جاءهم مرتدا منا من الرجال والنساء على المعتمد لأنه صلى الله عليه وسلم شرط في صلح الحديبية من جاءنا منك ردناه ومن جاءكم منا فسحقا سحقا وحيث لا يلزمهم الرد

الاصح عندهم وان خالف فيه الماوردي واعتمده الزركشي (فرع) يجوز شراء أولاد المعاهد منهم لاسيهم ومرفق في رابع شروط البيع وأقضى أبو زرعة بأنه لا يصح صلح من بأيديهم اسير حتى بشرط عليهم إطلاقه اذ لا سبيل الى ابقائه بأيديهم بل يجب عينا على كل أحد السعي في خلاصه منهم ولو بمقابلتهم وتردد فيها اذا كان يد غيرهم وهم قادرون على تخليصه والذي ينتجه صحة عقد الصلح في الاولى ان اضطررنا اليه وفي الثانية وانه يجب ان يشترط عليهم رده فان أبوا انتقض عهدهم

*(كتاب الصيد) *

مصدر بمعنى اسم المفعول وأفرده نظر اللفظة ويصح بقاءه على مصدره لان أكثر الاحكام الآتية تتعلق بالفعل وعطف الذبائح عليه لا ينافي ذلك (والذبائح) جمع ذبيحة وجمعها لانها تكون بسكين

وسهم وجارحة واصلها الكتاب والسنة والاجماع واركانها فاعل ومفعول به وفعل وآلة وستاق كلها وذكر هذا الكتاب وما بعده هنا هو ما عليه أكثر اصحاب لان في أكثرها نوعان الجناية وخالف في الروضة فذكرها آخر ريع العبادات لان فيها شوباً تاماً منها (ذكاة الحيوان)

وروض مع شرحه (قوله وكذا الخ) أي لا يلزمهم الرد وشرح في شرح الروض عن تصريح أصله بعد لزوم الرد اذا اطلق العقد أيضاً بين أنهم يغرمون مهرها فراجعهم (قوله على الاصح عندهم) أي الاصحاب (قوله فرع) الى قوله ومرفق في المغنى وشرح المنهج (قوله يجوز شراء أولاد المعاهد) عبارة القليوبي على المحلى يجوز شراء أولاد المعاهد من معاهد آخر غير أبيه لانه لا يملك باقره لا من أبيه لا زأباه اذا قره وأراد بيعه دخل في ما حكمه فيعتق عليه فلا يصح بيعه وعلى هذا يحمل قول الماوردي يجوز شراء أولاد المعاهد منهم انتهت بجري وحمله الشارح في البيع على إطلاقه وأجاب عما يرد عليه من عدم استقرار ملك الاب لولده بما فيه بعد نيه عليه هناك وأشار اليه هنا بقوله الآتي ومرفق الخ (قوله في رابع شروط البيع) الاصوب شروط المبيع ولعل المصنف سقطت من قلم الناسخ (قوله حتى يشترط عليهم الخ) أي ويقتلوا اذ ذلك الشرط منا (قوله والذي ينتجه صحة عقد الصلح الخ) أي بلا اشتراط ذلك وقوله وفي الثانية أي باضطرار وبدونه وقوله وانه يجب الخ أي والذي ينتجه وجوب السعي في اشتراط ذلك في الاولى والثانية فان قبلوه فيها والا فيصح الصلح بدونه في الثانية مطلقاً وفي الاولى ان اضطررنا اليه وقوله فان أبو الخ أي فيها اذا قبلوا اذ ذلك الشرط هذا ما ظهر لي في فهم المقام والله اعلم

*(كتاب الصيد والذبائح) *

(قوله بمعنى اسم المفعول) أي المصيد مغنى وشرح المنهج يعني ما يعتبر فيه من حيث اصطاده ليحل هو أي الصيد (قوله على مصدره) أي على معنى الاصطاد يعني ما يعتبر فيه ليحل الصيد (قوله ذلك) أي بقاءه على مصدره (قوله جمع ذبيحة) بمعنى مذبوحة مغنى وشرح المنهج والتاء للوحدة بجري يعني ما يعتبر فيها من حيث ذبحها لتحل (قوله واركانها الخ) عبارة غيره واركان الذبيح بالمعنى الحاصل بالمصدر أربعة ذبيح وذابيح وذبيح وآلة اذ قال الرشيدى قوله بالمعنى الحاصل بالمصدر أي الانذباح وكون الحيوان مذبوحاً وانما فسرنا بهذا اليفاء الذبيح الذي هو احد الاركان والالزم اتحاد الكل والجزء اهـ (قوله فاعل ومفعول به وفعل وآلة) والمراد بكونها اركاناً لانه لا بد لتحقيقها منها والافليس واحد منها جزءاً منها اهـ عـش (قوله

وما بعده) لعله الى كتاب القضاء وعبارة النهاية والاطعمة والنذر اهـ فليراجع (قوله لان فيها الخ) عبارة النهاية والمغنى لان طلب الحلال فرض عين اهـ قال الرشيدى هذا كما يحسن مناسبة ذكرها هناك بحسن ايضا مناسبة ذكرها عقب الجهاد الذي يظهر ان صاحب الروضة انما ذكرها هناك لمناسبة الاضحية للهدى لا شترأ كما في أكثر الاحكام ومن ثم ذكرها عقبه قبل الصيد والذبائح اهـ (قوله لان فيها الخ) أقول ومناسبتها مناسبة قوية بما ختم به باب الحج من صيد المحرم وذبحه الهدايا والجبرانات ونحو ذلك اهـ سم قول المتن ذكاة الحيوان الخ) هذه العبارة تفيد الحصر لعموم المبتدأ أي كل ذكاة للحيوان وخصوص الخبر اهـ سم (قوله البرى) الى قوله وهي بالمعجمة في المغنى (قوله انما تحصل الخ) أي تحصل شرعاً

بعد لزوم الرد ان اطلق العقد أيضاً بين أنهم يغرمون مهرها ايضا فراجعهم (قوله وكذا ان اطلق العقد) بخلاف ما تقدم في آخر الصفحة السابقة ان من جاء منهم لا يجب رده عند الاطلاق (قوله ايضا وكذا ان اطلق العقد) في شرح الروض عن تصريح أصله عدم اللزوم عند الاطلاق ايضا فراجعهم

*(كتاب الصيد والذبائح) *

(قوله لان فيها شوباً تاماً منها) أقول ومناسبتها مناسبة قوية بما ختم به باب الحج من صيد المحرم وذبحه الهدايا والحيوانات ونحو ذلك (قوله ذكاة الحيوان الخ) هذه العبارة تفيد الحصر لعموم المبتدأ أي كل ذكاة للحيوان وخصوص الخبر (فرع) صال عليه حيوان ما كوله فرماه فاصاب مذبحه بحيث انقطع كل حلقومه ومرفقته حلوان اصاب غير المذبح فان كان بمعنى الناد بحيث صار غير مقدور عليه حل باصابتة في أي محل كان والا فلا ولو قدر على اصابتة في المذبح لكن بحيث ينقطع بعض الحلقوم والمرى فقط فهل يتعين في الحل اصابة المذبح اولاً لان قطع البعض من الحلقوم والمرى ليس بذبحا شرعياً فلا فرق بين اصابته واصابة غيره فيه نظراً وينتجه

(اولى) بفتح اوله وهى

أسفله (ان قدر عليه)

وسيدكر انها إنما تحصل

بقطع كل الحلقة والمرىء

فالدبح هنا بمعنى القطع الآتى

وهى بالمعجمة لغة التطيب

ومنه رائحة ذكية والتميم

ومنه فلان ذكى أى تام

الفهم سمي به شرعا الذبح

المبيح لانه أطيب أكل

الحيوان باباحته إياه وبهذا

يعلم رد ما قيل تعريفه لها

بذلك غير مستقيم لانها لغة

الذبح فقد عرف الشيء

بنفسه أى المساوى له

مفهوما وما صدقا ووجه

رده منع قوله انها لغة الذبح

على انه لو سلم اطلاقها عليه

لغة كان المراد بها مطلقة

وهو غير الذبح شرعا لانه

يعتبر فيه قيد المبيح فلم

يعرف الشيء بنفسه على انه

ليس هنا تعريف أصلا

ولانما صواب العبارة ان فيه

تحصيل الشيء بنفسه

وجوابه ما علم ان مطلق الذكاة

غير خصوص الذبح المبيح

ولاشك أن المطلق يحصل

بيانه بذكر المقيد ولا يرد

عليه حل الجنين بذبح أمه

وان أخرج رأسه وبه حياة

مستقرة او هو ميت لان

انفصال بعض الولد لا اثر

له غالبا وذلك لان

الشارع جعل ذبحها

ذكاة له واعترضت

بطريقين ذكر المصنف إحداهما في قوله بذبحه الخ والثانية في قوله والافيعقراخ اه معنى (قول المتن اولى) ولو شك بعد وقوع الفعل منه هل هو نخل أو محرم فهل يحل ذلك أم لا فيه نظر والاقرب الاول لان الاصل وقوعه على الصفة المجزئة اه (قوله بفتح اوله) عبارة المغنى بلام وموحدة مشددة مفتوحةين اه (قوله فالدبح هنا بمعنى القطع الخ) فكان الاولى ذكرهما في موضع واحد اه معنى (قوله وهى) أى الذكاة (قوله وبهذا) أى قوله وهى بالمعجمة إلى هنا (قوله تعريفه) أى المصنف لها بذلك أى للذكاة بالذبح (قوله لانها) أى الذكاة (قوله منع أنها لغة الذبح) أى لما مر أنها لغة التطيب والتميم (قوله كان المراد بها الخ) أى فى اللغة مطلقه وهو مطلق القطع وهو غير الذبح الشرعى أى المراد بالذكاة هنا أى والمراد بالذبح فى كلامه المعنى اللغوى الذى هو مطلق القطع وبه يندفع ما فى سم عبارته قوله لانها لغة الذبح هذا كعبض كلمات الشارح الاتية يدل على انها فى كلام المصنف بالمعنى اللغوى وهو ممنوع بل هى فيه بالمعنى الشرعى والذبح فى كلامه بالمعنى اللغوى وهو مطلق القطع فلا إشكال وقوله كان المراد بها مطلقه وهو غير الذبح شرعا الخ هذا يقتضى انه عرف المعنى اللغوى بالمعنى الشرعى ولو عكس فاجاب بان المراد بها المعنى الشرعى وبالذبح المعنى اللغوى فليس فيه تعريف الشيء بنفسه كان صوابا اه بحذف (قوله على انه ليس هنا تعريف أصلا) بل هنا تعريف ضمني اه سم أى الاولى اسقاط أصلا (قوله وانما صواب العبارة) أى فى الاعتراض على المتن (قوله وجوابه) أى الاعتراض بهذه العبارة (قوله انه مطلق الذكاة) يعنى الذبح الذى جعل جزءا من التعريف غير خصوص الذبح المبيح يعنى الذى هو المراد من الذكاة المعروف (قوله ولا شك ان المطلق يحصل بيانه بذكر المقيد) يتأمل اه سم ويمكن الجواب بان المعنى ان الدال على الماهية اجمالا يبين بما يدل عليه تفصيلا كما هو شأن التعاريف مع معرفتها (قوله ولا يرد عليه الخ) عبارة شيخ الاسلام والنهاية والمغنى واللائظ الاخير فان قبل رد على الحصر فى الطريقتين الجنين فان ذكاته بذكاة امه اجيب بان كلامه فى الذكاة مستقلا وسياق الكلام على الجنين فى باب الاطعمة اه فكان المناسب ذكره بعد قول المصنف والافيعقرا مزهق الخ كافيه (قوله او هو ميت) المعتمد خلاف هذا مراه سم عبارة البجيرى عن الشوبرى وضابط حل الجنين ان يسب وموته إلى تذكية امه ولو احتمالا بان يموت بتذكيتهما او يبقى عيشه بغد التذكية عيش مذ بوح ثم يموت او يشك هل مات بالتذكية أو بغيره فاحيل لانها سبب فى حله والاصل عدم المانع فخرج ما لو تحققنا وموته قبل تذكيتهما كمالوا خراج راسه ميتا وحياتهم مات ثم ذكيت وما لو تحققنا عيشه بعد التذكية ثم مات كمالوا اضطرب فى بطنها بعد تذكيتهما زمانا طويلا او تحرك فى بطنها تحركا شديدا ثم سكن ثم ذكيت اه (قوله لان انفصال بعض الولد الخ) علة للغة (قوله وذلك) أى عدم الوجود (قوله واعترضت) إلى قوله فعلم فى المغنى لا اقوله أى نكاحنا لاهل ملته وقوله لما ياتى (قوله بانه سيعبر عنه بالنحر)

الثانى وفاقا لم (قوله لانها لغة الذبح) هذا كعبض كلمات الشارح الاتية يدل على انها فى كلام المصنف بالمعنى اللغوى وهو ممنوع بل هى فيه بالمعنى الشرعى والذبح فى كلامه بالمعنى اللغوى وهو مطلق القطع فلا إشكال أصلا (قوله كان المراد بها مطلقه) وهو غير الذبح شرعا الخ هذا يقتضى انه عرف المعنى اللغوى بالمعنى الشرعى ويرد عليه انه قطعاً المقصود الشرعى إلا انه قد يجاب عنه بانه من قبيل التعريف بالاختصاص وهو جائز على قول لكن قد ينفيه ما دل عليه قوله الاقوى ولا يرد عليه الخ لدلالته على ملاحظة القول باعتبار كون للتعريف جامعاً مانعاً ولا فلا حاجة إلى دفع ورود هذا اقتضاه ولو عكس فاجاب بان المراد بها المعنى الشرعى وبالذبح المعنى اللغوى فليس فيه تعريف الشيء بنفسه كان صوابا لانه حينئذ لا يرد عليه ان المقصود بيان معناها الشرعى لانه لم يخالف ذلك ولان المعنيين مختلفان فلا يفسر احدهما بالآخر لانه لم يقتصر فى تعريفها على مجرد معنى الذبح لغة بل اضاف اليه قيودا صريحا وإشارة يحصل من مجموعها معناها الشرعى فتأمل (قوله لانه يعتبر فيه قيد المبيح) قد يقال الاباحة حكم مرتب عليه فلا تعتبر فيه (قوله على انه ليس هنا تعريف الخ) بل هنا تعريف ضمني (قوله ولا شك ان المطلق يحصل بيانه الخ) تأمل (قوله او هو ميت) المعتمد

ويرد بانه لا مانع من تسميته بذبحا ونحوه او بفرض منعه لا مانع من تسميته به تغليا (والا) يقدر عليه (فيعقر من حق حيث كان) اى باى موضع منه وجد تحصيل ذكاته لما يأتى (وشرط (٣١٤) ذابح وصائد) وعاقرا يحل نحو مذبوحه (حل منا كحته) اى نكاحنا لاهل مائه لاسلامهم

أو كتابتهم بشروطهم
وتفاصيلهم السابقة في
النكاح لقوله تعالى وطعام
الذين اتوا الكتاب
حل لكم اى ذبايحهم وان لم
يعتقدوا حلها كالابل فعلم
ان من لم يعلم كونه اسرائيليا
وشك في دخول اول اصوله
قبل ما مر ثم لا تحل ذبيحته
ومن ثم ابقى بعضهم في يهود
الذين يحرمة ذبايحهم للشك
فيهم قال بل نقل الائمة ان كل
اهل الدين اسلموا اه ولا
خصوصية ليهود الذين بذلك
بل كل من شك فيه وليس
اسرائيليا كذلك ومقابل
نكاح المشرك ما له تعلق
بذلك فخرج نحو مرتد
وصانيه وسامري خالف
في الاصول ويجوسى ووثنى
ونصارى العرب ويعتبر
هذا الشرط من اول الفعل
الى آخره فلو تخلف رد مسلم
او اسلام مجوسى لم يحل
وسيعلم من كلامه ان شرط
الصائد البصر ومثله جارح
نحو الناد الاق ولا يرد
عليه المحرم فان مذبوحه
الذى يحرم عليه صيده ميتة
لانه مباح الذبح في الجملة
وذلك لعارض يزول عن
قرب وزعم انه خارج يحل
منا كحته فاسد يلزم عليه
عدم حل مذبوحه الاهلى
(وتحل ذكاة) وصيد وعقر

أى ومقتضاه أنه لا يسمى ذبحا اه معنى (قوله ويرد بانه لا مانع الخ) ويرد ايضا بأن المراد بالذبح مطلق القطع لا الذبح الشرعى والالزم استدراك قوله في حلق اولة فتدبر اه سم (قوله فيعقر) هو بفتح العين وسكون القاف الجرح (قول المتن من حق) اى للروح اه معنى (قوله اى باى موضع منه وجد) تفسير لحيث كان وقوله تحصيل ذكاته تقدير متعلق بيعقر (قوله لما يأتى) اى مع استثناء عقر الكلب للتردى (قول المتن وصائد) اى لغير سمك وجراد اما صائدهما فلا يشترط فيه الشرط المذكور لان ميتتهما حلال فلا عبرة بالفعل اه معنى (قوله نحو مذبوحه) اى من مصيده ومفقوره (قول المتن حل منا كحته) اى للمسلمين (تنبيه) ان قلنا تحل منا كحة الخ جن حلت ذبيحتهم ولا فلا وتقدم الكلام على ذلك في محرمات النكاح معنى (قوله لقوله تعالى الخ) علة لقولهم او كتابتهم الخ (قوله وان لم يعتقدوا الخ) غاية في قوله اى ذبايحهم او في قوله او كتابتهم وهو صريح صانع المغنى (قوله فعلم) اى من قوله او كتابتهم بشروطهم الخ (قوله في دخول اول اصوله) اى في دين النصراني او اليهود قبل ما مر اى قبل بعثته تنسخه ثم اى في النكاح (قوله للشك فيهم) اى يهود الذين اى دخول اصولهم (قوله انتهى) اى فتوى بعضهم (قوله نخرج الخ) مفرع على المتن (قوله خائف) اى كل منهما وكان الظاهر خالفا اه سيد عمر (قوله ويجوسى الخ) ولو اكره مجوسى مسلمان على الذبح او محرم حلالا حل نهاية وسم (قوله هذا الشرط) اى حل المنا كحة (قوله فلو تخلفه) اى قوله وسيعلم في النهاية ولى قوله ومثله في المغنى (قوله فلو تخلفه ردة مسلم الخ) اى كان رضى مسلم السهم ثم ارتد ثم اسلم قبل اصابته وسياق فيما لو ارسل مسلم كلمة فزاد عدوه باغرا مجوسى انه يحل وبمكن الفرق اه سم (قوله من كلامه) وهو قوله ويحرم صيده برى وكتب (قوله ومثله) اى مثل الصائد في اشتراط البصر (قوله ولا يرد الخ) عبارة عن المغنى ولم يشترط في الذابح كونه غير محرم في الوحش او المتولد منه والمذبح كونه غير صيد حرمى على حلال او محرم لانه قدم ذلك في محرمات الاحرام ولان المحرم مباح الذبيحة في الجملة ولكن الاحرام مانع بالنسبة الى الصيد البرى اه (قوله عليه) اى على منعه (قوله فان مذبوحه الخ) علة المنفى وقوله لانه الخ علة التنفى (قوله وذاك) اى كون مذبوحه الذى صاده ميتة (قوله لعارض) وهو الاحرام (قوله يلزم عليه الخ) علة الفساد (قول المتن وتحل ذكاة أمة كتابية) لعوم الاية المذكورة معنى ونهاية (قوله وهذه) اى قوله لكن في المحلى والمغنى (قوله ما قبلها) اى قول المتن وشرط ذابح وصائد الخ (قوله لكن لا بالتأويل الذى ذكرناه) اى في قوله حل منا كحته اى واما بذلك التأويل فلا استثناء بل هى داخلة فيما قبلها اه سم (قوله وبه الخ) اى بذلك التأويل (قوله انه لا يرد

خلاف هذا م (قوله ويرد بانه لا مانع الخ) برد ايضا بأن المراد بالذبح هنا مطلق القطع لا الذبح الشرعى والالزم استدراك قوله في حلق اولة فتدبر (قوله ويجوسى ووثنى ونصارى العرب الخ) قال في الروض فان اكره مجوسى مسلمان على الذبح او امسك له صيدا فذبحه او شاركه اى في قتله بسهم او كلب وهو في حركة المذبح او في رد الصيد على كلبه اى المسلم بان رده اليه لم يحرم اه وفي مختصر الكفاية لابن النقيب اذا اكره مجوسى مسلمان على الذبح حل وكذا اذا اكره محرم حلالا على ذبح الصيد قال في الروضة عن ابراهيم المروزي وقال الرافعي لو اكره مسلم مسلمان على الذبح يمكن ان نقول ان اعتبرنا فعله وعلقنا به القصاص حلت الذبيحة وان جعلناه كالآلة فكذلك لان المسكوكا نه ذبح قال ابن الرفعة وعلى هذا يظهر من مسئلة اكره المجوسى ان لا حل وفيما لو اكره المسلم مجوسيا على الذبح ان يحل اه (قوله فلو تخلفه ردة مسلم او اسلام مجوسى لم يحل) اى كان رضى مسلم السهم ثم ارتد ثم اسلم قبل اصابته وسياق فيما لو ارسل مسلم كلبه فزاد عدوه باغرا مجوسى انه يحل ويمكن الفرق (قوله لكن لا بالتأويل الخ) اما بذلك التأويل فلا استثناء بل هى داخلة فيما قبلها (قوله لكن بالتأويل الذى ذكرناه) اى في قوله حل منا كحته (قوله في غير الشاة

(أمة كتابية) وإن لم يحل نكاحها لان الرق لا تأثير له في منع نحو الذبح بخلاف النكاح لما يلزم عليه من نخورق الولد وهذه (الخ) مستثناة من مفهوم ما قبلها لكن لا بالتأويل الذى ذكرناه به يعلم قوله انه لا يرد (١) قول المحشى قوله في غير الشاة ليس في نسخ الشرح

ايضا امهات المؤمنين رضى الله عنهن وان لا يحتاج الجواب عنه بحل نكاحهن قبله صلى الله عليه وسلم وله وهو رأس المؤمنين وتحرم مذبوحه ملاقاة وقطعة لحم باناء **الإباح** يغلب فيه من تحل ذكاته **ولما** ان أخبر من تحل ذبيحته ولو كافرا (٣١٥) بانه ذبحها وقضية التقيد بالملاقاة ان

غيرها يحل مطلقاً ويظهر ان محلها ان لم يتحصن نحو الجوس بمحملها وخرج بالتي في اناء الملقاة فتحرم مطلقاً وعمل بالقرينة في الحل في بعض هذه الصور مع ان الاصل قبل الذبح التحريم وهو لا يرتفع بالشك لان لها دخلا في حل الاموال ولمشقة العمل بذلك الاصل (ولو شارك مجوسى) او نحوه ممن تحرم ذبيحته (مسلم) او كتانيا ولو احتمالا في غير الملقاة وقطعة اللحم المذكورين (في ذبح او اصطياد) قاتل كان امرا سكنيا على مذبوح شاة او قتل صيدا بسهم او كلب واحد (حرم) المذبح او المصيد تغليبا للحرم اما اصطياد لا قتل فيه فلا اثر للشركة فيه (ولو ارسل كلبين أو سهمين) أو احدهما سهما والاخر كلبا على صيد (فان سبق الله المسلم فقتل) الصيد (او أنهاه الى حركة مذبح حل) كالو ذبح مسلم شاة فقد حرم مجوسى فان لم ينه لذلك فاصابته آلة المجوسى فانهته اليه حرم وضمنه المجوسى للمسلم بقيمه وقت اصابته آله لانه أفسد ملكه بجملة ميتة (ولو انعكس) بان سبق آلة المجوسى فقتل او انهاه لذلك (او جرحاه معاً)

(الخ) عبارة المغنى واستثنى الاسنوى أيضاً زوجات النبي صلى الله عليه وسلم فانهم لا تحل منا كحتمن وتحل ذبيحتهم واعترضه البلقينى بانه كان يحل نكاحهن للمسلمين قبل ان ينكحهن صلى الله عليه وسلم وبعد ان ينكحهن فالتحريم على غيره لاعليه وهو رأس المؤمنين صلى الله عليه وسلم قال ابن شعبة ويمكن انه يصحح الاستثناء بان يقال زوجاته صلى الله عليه وسلم بعد موته يحرم نكاحهن وتحل ذبيحتهم اهـ والاولى عدم استثناء ذلك لان حرمتهم على غيره صلى الله عليه وسلم لا شىء فيهن وإنما هو تعظيماً له صلى الله عليه وسلم بخلاف الامة الكتابية فانه لا امر فيها وهو رقبتها مع كفرها (تنبيه) علم من كلامه حل ذكاة المرأة المسلمة بطريق الاولى وإن كانت حائضاً وقيل يكره ذكاة المرأة الاضحية والخنثى كالانثى اهـ وعبارة النهاية وشمل كلامه الحائض والاقلف والخنثى والاخرس فتحل ذبيحتهم اهـ (قوله ايضا) يعنى كعدم ورود المحرم وفيه تأمل (قوله يحل نكاحهن) اى للمسلمين وقوله وله الخ تطف على هذا المقدر (قوله وتحرم) الى قوله وقضية التقيد في النهاية (قوله وقطعة لحم باناء) او خرقه اهـ عش (قوله لا يحل يغلب فيه من تحل الخ) اى بخلاف ما اذا غلب أو ساوم نحو المجوسى له اهـ عش (قوله من تحل ذكاته) مسلماً أو كتانيا (قوله ان أخبر من تحل) عبارة النهاية اخبر فاسق او كتانيا انه الخ قال عش اخرج به الصبي والمجنون ولو مع نوع تمييز فلا يقبل خبرهما فيحرم ما اخبر اذبحه وظاهره وإن صدقهما الخبر اهـ (قوله وقضية التقيد) ظاهر كلام النهاية عدم الفرق بين الملقاة وغيرها وان المدار على الشك في ذابحها ومن تحل ذكاته او غيره اهـ فتى غلب من تحل ذكاته فظاهره مطلقاً وإلا فنجسة مطلقاً فلا يرجع (قوله ان لم يتحصن الخ) ظاهره الشمول لمسلم واحد مثلاً وفيه بعدو لعل الاقرب ان لم يغلب نحو الجوس فلا يرجع (قوله بمحملها) الاولى التذكير (قوله وخرج بالتي في اناء الملقاة) اى المرمية مكشوفة اهـ عش (قوله مطلقاً) اى غلب من تحل ذكاته ام لا (قوله في بعض هذه الصور) وهو قطعة لحم باناء بشرطها (قوله لانها) اى القرينة (قوله ممن تحرم الخ) كوثني ومرتداه نهاية (قوله ولو احتمالا) اى المشاركة (قوله في غير الملقاة الخ) لعل هذا الاستثناء بالنظر لقوله لا يحل الخ اهـ سم (قوله المذكورين) الاولى التانيث (قوله قاتل) اى مؤدلى القتل ولو بعدمدة (قوله كان امرا) الى قوله وزعم شارح في المغنى الا قوله اما اصطياد الى المتن وقوله ولو بان الى المتن وقوله وايراد الى ويحل (قوله تغليبا للحرم) لانه متى اجتمع المباح والمحرّم غلب الثاني اى نهاية اى في هذا الباب وغيره عش (قول المتن ولو ارسل) اى مسلم ومجوسى اهـ معنى (قول المتن فان سبق الله المسلم) اى يقينا اخذاً من قوله الاقوى او جهل اهـ عش (قول المتن فقتل) اى كلب المسلم او سهمه المعبر عنه بالآلة اهـ رشيدى (قول المتن وانهاه الخ) فان لم ينه اليها فهو داخل في قوله او مرتباً الخ اهـ سم (قوله كالو ذبح الخ) اى ولا يقدح ما وجد من المجوسى كالو ذبح الخ اهـ معنى (قوله فان لم ينه الخ) عبارة

المغنى ولو اتخن مسلم بجر احته صيد او قد ازال امتناعه ملكه فاذا جرحه مجوسى ومات بالجر حين حرم وعلى المجوسى قيمته مخذلاً انه افسده بجعله ميتاً ولو اكره مجوسى مسلماً على ذبح او امسك له صيداً فذبحه او شاركه في قتله بسهم او كلب وهو في حركة مذبح او شاركه في رد الصيد على كلب المسام بان رده اليه لم يحرم اهـ وقوله ولو اكره الخ في قسم عن الروض مثله (قوله وضمنه المجوسى الخ) اى حيث ملكه المسلم بشرطه كما هو ظاهر اهـ سم اى بان ازال امتناعه (قوله لذلك) اى الى حركة مذبح (قوله ولو بان كان الخ) لاحاجة الى زيادة بان (قوله مدققاً) اى قاتلاً سريعاً (قول المتن ومرتباً الخ) بان سبق الله احدهما

وحصل الهلاك بهما ولو بان كان أحدهما مدققاً والآخر غير مدقق لكنه يعين على المدقق على المعتمد (أو جهل) أسبقهما القتال او لم يعلم ايها قتله (أو) جرحاه (مرتباً ولم يذف أحدهما) اى لم يقتله سريعاً (حرم) تغليبا للتحريم وكذا الو سبق كلب مجوسى

فامسكه فقط فقتله كلب مسلم لانه ٣١٦ بامساكه صار مقدورا عليه فلم يحل بقتل كلب المسلم وايراد هذه عليه فيه نظر ويحل ما اصطاده

مسلم بكلب مجوسى قطعاً (ويحل ذبح صبي مجوس) مسلم او كتابي لصحة قصده وعبادته وزعم شارح كراهة ذكاته لقصوره عن المكلفين لما يتجه ان كان في عدم صحة ذبحه خلاف يعتد به وظاهر كلام المجموع الآتي انه لا خلاف فيه بالاولى (وكذا غير مجوس) يطبق الذبح (ومجنون وسكران) لا تميز لها اصلاً فيحل ذبحهم (في الاظهر) لان لهم قصداً في الجملة بخلاف النائم نعم يكره خوفان خطئهم في المذبح (وتكره ذكاة اعمى) خوفاً من ذلك (ويحرم صيده) وقته لغير مقدور عليه (برى) لنحو سهم (و) بنحو (كلب) وقده على نحو الصيد بصير (في الاصح) لعدم صحة قصده لانه لا يرى الصيد فصار كاسترسال نحو الجراح بنفسه اما اذا لم يدله عليه احد فلا يحل قطعاً وفي البحر ان البصير اذا احس به في نحو ظلة فرماه حل اجماعاً وكان وجهه ان هذا مبصر بالقوة فلا يعد عرفاً رمية عبثاً بخلاف الاعمى وان اخبر وظاهر المتن حل صيد من ذكر قبل الاعمى برى او جازحه وهو ما صححه في المجموع قال اما المميز فيحل اصطاده قطعاً ونازع فيه الاذرعى واطال (وتحل

الآخر فهلك بهما اه معنى (قوله فامسكه فقط) أى لم يقتله ولم يجرحه اه معنى (قوله) ولم ياراد هذه (الخ) ومن اوردته المعنى (قوله عليه) اى على قول المصنف ولو انعكس الخ (قوله ويحل) الى قوله وعبارته في النهاية (قوله ويحل ما اصطاده الخ) وكذا ما اصطاده المجوسى بكلب المسلم حرام قطعاً اه عش (قول المتن ويحل ذبح صبي الخ) اى مذبحه ولا ينفى ولا يحاطب محل ولا حرمة وكذا يقال في قوله الآتى نعم يكره اه رشيدى (قول المتن ذبح صبي الخ) اى وصيده وقوله وعبارته اى ان كان مسلماً اه معنى (قوله في عدم صحة ذبحه الخ) الا صوب إسقاط عدم (قوله الآتى) أى قبيل قول المتن وتحل ميتة السمك (قوله بالاولى) اى بالنسبة الى حل صيده (قوله يطبق) الى قول المتن ويحرم في المعنى والى قوله وظاهر المتن في النهاية لا لقوله وقته الى المتن وقوله في البحر (قوله يطبق الذبح) اى بالنسبة لما ذبحه اه عش عبارة المعنى ومحل ذبح غير المميز اذا اطاق الذبح فان لم يطبق لم يحل نص عليه في الام والمختصر قاله البلقيني بل المميز اذا لم يطبق فالحكم فيه كذلك ونقل عن نص الام وبما مر عن عش ينحل توقف السيد عمر بما نصه ينبغي أن يحرق قيدا لا طاعة فانها تختلف باختلاف الحيوان واختلاف الآلة اه (قوله لا تميز لها اصلاً) تقيد محل الخلاف عبارة المعنى ومحل الخلاف في المجنون والسكران اذا لم يكن لها تمييز اصلاً فان كان لها ادنى تمييز حل قطعاً قاله البغوى اه وقال البجيرمى قوله كصبي ومجنون وسكران اى لهم نوع تمييز والام يصح ذبحهم كما يرشد اليه تعليل الشارح اى شيخ الاسلام بقوله لانهم قصدوا ارادة في الجملة عبارة سم قوله او مجنون قال الطبري لا ينبغي ان يحل له ما لم يصير مائى كالخشب لا يحس ولا يدرك والافك لثام اه وقال مثله في السكران اه وهذا خلاف ظاهر المناهج وصريح شروحه إلا ان يحمل المتن فيها على ادراك الكليات والمثبت في كلامه على ادراك الجزئيات المحسوسة كما يرشد اليه ما نقله عن سم عن الطبري (قوله نعم يكره الخ) اى اكل ما ذبحه اه عش (قول المتن وتكره ذكاة اعمى) ظاهره ولودله بصير على المذبح لكن مقتضى التعليل خلافه ولعل وجه السكر اه فيه انه قد يخطئ في الجملة وقياس كراهة اكل ما ذبحه غير المميز كراهة اكل مذبح الاعمى الا ان يقال ان علة السكر اه في ذلك ما ذكر مع جريان الخلاف في مذبحهم بخلاف الاعمى فانه لم يذكر خلافاً في حل مذبحه اه عش (قوله وينحو كلب) اى بارسال كلب وغيره من الجوارح اه نهاية (قوله ونحو الجراح) الاول ونحو الكلب (قوله في ظلة) اى او من وراء شجرة او نحوهما اه نهاية (قوله وظاهر المتن) الى قوله قال في المعنى والنهاية (قوله حل صيد من ذكر) اى الصبي والمجنون والسكران الغير المميزين (قوله وهو ما صححه الخ) خلاف ما اقتضاه كلام اصل الروضة وجزم به في الروض فقال لا يصيد هم اى المجنون وغير المميز والاعمى اى لا يحل اه سم وعبارة المعنى وقول الروضة وأصلها ان الوجهين في الاعمى يجريان في اصطاد الصبي والمجنون لا يلزم منه الاتحاد في الترجيح وان جرى ابن المقرئ في روضه على الاتحاد وما ذبيحة الاخرس فتحل وان لم تفهم اشارته كالمجنون (فرع) قال في المجموع قال اصحابنا اولى الناس بالذكاة الرجل العاقل المسلم ثم المرأة المسلمة ثم الصبي المسلم ثم الكتابي ثم المجنون والسكران اه قال شيخنا والصبي غير المميز في معنى الآخرين اه وقوله قال في المجموع الى قال شيخنا في سم عن شرح الروض مثله (قوله قال) اى في المجموع (قول المتن وتحل ميتة السمك والجراد) بالاجماع سواء امانا بسبب ام لا وان كان نظير الاول في البرحر ما ككلب اه معنى (قوله والمراد) الى قوله واعلا في المعنى (قوله والمراد به) عبارة النهاية بالاجماع وسواء في ذلك ما صيد حيوات وما مات حتف انفه اى بلا سبب واسم السمك يقع على كل حيوان البحر حيث كان لا يعيش الا فيه او اذا خرج منه صار عيشه عيش مذبح وان لم يكن على صورته المشهورة اهل وان كان على صورة ما لا يؤكل في البر ككلب وتكره ذكاة اعمى الخ (فرع) في المجموع قال اصحابنا اولى الناس بالذكاة الرجل العاقل المسلم ثم المرأة المسلمة ثم الصبي المسلم ثم الكتابي ثم المجنون والسكران والصبي غير المميز في معنى الآخرين شرح الروض (قوله وهو ما صححه في المجموع) خلاف ما اقتضاه كلام اصل الروضة وجزم به في الروض فقال لا يصيد هم اى

وان طفلا لانه صلى عليه وسلم اكل من الغنم بالمدينة وهو الحوت الذي طفارواه مسلم (والجراد) للخبر الصحيح احل لنا ميتان الحوت والجراد واعلاله بوقفه على ابن عمر لا يؤثر لان هذه الصبغة من الصحابي في حكم المرفوع ولا يجب تنقية ما في جوف الجراد وصغار السمك لعشره ويسن ذبح سمك كبير يطول بقاءه ويظهر ان المراد بذبحه قتله كما يرشد اليه تعليلهم بالا راحة له نعم ان كان في توقف حله على خصوص ذبحه وحينئذ اتجه تعين خصوصه وخروج من ذلك الخلاف ويكره ذبح غيره وكان وجه (٣١٧) الكراهة ما فيه من ايها ما توقف حله على

ذبحه وحينئذ فالمراد بها خلاف الاولى ولو تغيرت سمكة وتقطعت بجوف اخرى حرمت ونوزع في اعتبار التقطع ويحاج بان العلة انها صارت كالرث ولا تكون مثله الا ان تقطعت واما مجرد التغير فهو بمنزلة تن اللحم والطعام وهو لا يحرمه (ولو صادها) او ذبح السمك (بحوسي) لحل ميتتهما فلم يؤثر فيهما فعله نعم قضية كلام الروضة تحريم جراد قتله المحرم على غيره لكن قال البلقيني المعتمد انه لا يحرم على غيره اهو قد تناقض المجموع في كسر المحرم ليض صيد لكنه في الحل جعله الصواب وفي الحرمة جعلها الاشهر وبه يعلم ان المعتمد الاول وحينئذ فليكن المعتمد هنا ايضا بجامع ان كلا لا يتوقف حله على ما فعله المحرم فيه (وكذا) يحل (البود المتولد من الطعام) وان التي وكان تولده منه بعد القائه كما هو ظاهر خلافا للزركشي لان القاءه وتولده منه حينئذ لا وجه لكونه سببا في تحريمه ولا نجاسته إذ غايته انه كلحم تن وقد صرحوا بحل اكله (كحل

وآدى عش (قوله وان طما) عبارة المغنى سواء كان طافيا أم راسبا خلافا لابي حنيفة في الطافي اه (قوله الذي طفا) اى فوق الماء وعلا عليه (قوله ولعلاله) اى الخبز المذكور (قوله وصغار السمك) اخرج السكار اه سم (قوله ويسن) الى قوله وكان وجه الكراهة في النهاية والمغنى الا قوله ويظهر الى ويكره (قوله ويسن ذبح سمك الخ) والاولى ان يكون الذبح من ذبلها ولعل ذلك فيما هو على صورة السمك المعروف اما ما هو على صورة حمار وآدى فينبغي ان يكون الذبح في حلقة او لبته كالحيوانات البرية اه عش (قوله اتجه الخ) اى في تحصيل المسنون (قوله وكان وجه الكراهة) عبارة المغنى والاسنى لانه عنت وتعبد بلا فائدة اه (قوله بها) اى الكراهة (قوله ونوزع الخ) وافقه المغنى فقال وشمل حل ميتة السمك ما لو وجدت سمكة ميتة في جوف اخرى فتحل كالموات حلت انها الا ان تكون متغيرة وان لم تقطع كما قاله الاذرى لانها صارت كالرث والتي اه (قول المتن ولو صادها الخ) غاية اه عش (قوله على غيره) اى غير المحرم القاتل (قوله لكن قال البلقيني الخ) وافقه المغنى فقال واما قتل المحرم الجراد فيحرمه عليه واما غيره ففيه قولان اصحهما انه لا يحرمه عليه وجزم به في المجموع اه (قوله في كسر المحرم الخ) اى في حله لغير المحرم (قوله لكنه في الحل) اى حل المكسور على غير كاسره المحرم (قوله وبه يعلم الخ) اى بما ذكر من الجعلاين (قوله الاول) اى الحل (قوله فليكن) اى الاول المعتمد هنا اى في جراد قتله المحرم (قوله ان كلا) اى من الجراد والبيض (قوله وان التي الخ) اى الطعام (قوله حينئذ) الاولى بعده (قوله تن) بوزن كرم (قول المتن كحل) اى وجين اه مغنى (قول المتن وفاكهة) والحق بعض المتأخرين اللحم المدود بالفاكهة اهمغنى (قوله ومثله الخ) اى الحل ويحتمل الدود عبارة المغنى والنهاية ويقاس بالدود المتولد من الطعام التمر والبقلاء المسوسان اذا طبخا ومات السوس فيهما اه (قوله لان الغالب الخ) فطلق الا كل معه لا يكفي لصدقه باكله معه بعد انفراده عنه اه سم (قوله فبحث انه الخ) اقره المغنى عبارة وقضية هذا التعليل انه اذا سهل تمييزه كالنجاح يحرم اكله معه قال ابن شبة وهو ظاهر اى اذا كان لامشقة فيه اه (قوله كبحث انه الخ) وافقا للمغنى وخلافا للنهاية عبارة وحل ما ذكره حيث لم ينقله من موضع الى آخر ولم يغيره والاحرم قال الرشدي وقوله ولم يغيره اما اذا غيره فانه يحرم ما فيه الدود لنجاسته حينئذ كما مرفى الطهارة لكن هذا إنما يكون في المانع كما هو ظاهر فليراجع اه (قوله بان الضرورة هنا آكد) لان وقوعه لانفسه لاسئلة يمكن صون المانع عن كثرته بخلافه هنا (قوله لاثم) يتأمل اه سم (قوله قال البلقيني ولو نقله الخ) اعتمده النهاية كما مر وكذا المغنى عبارته وخرج بقوله معه اكله منفردا فيحرم لنجاسته واستقذاره وكذا لو نجاه من موضع الى آخره كما قاله البلقيني او تنجى بنفسه ثم عاد بعد امكان صونه عنه كما بحثه بعض المتأخرين اه (قوله او نجاه) لعل او هنال للتوزيع في التعبير ولذا

المجنون وغير المميز والاعمى اى لا يحل (قوله وصغار السمك) اخرج السكار (قوله وكان وجه الكراهة ما فيه الخ) عللها في شرح الروض بانه تعبد بلا فائدة (قوله ونوزع في اعتبار التقطع) التي اعتبره في الروضة ولم يعتبره في الروض (قوله وآثر ذلك لان الغالب في غير المنفرد انه يؤكل معه) فطلق الا كل معه لا يكفي لصدقه باكله معه بعد انفراده عنه (قوله كبحث انه اذا كثر وغير حرم) كتب عليه م (قوله لاثم) يتأمل (قوله قال ولو نقله او نجاه الخ) كتب عليه م

وفاكهة) ومثله نحو التمر والحب (إذا اكل معه) ولو حيا يعنى اذا لم ينفرد وآثر ذلك لان الغالب في غير المنفرد انه يؤكل معه (في الاصح) لعسر تمييزه عنه اى ان من شأنه ذلك فبحث انه اذا سهل فصله كدود نحو التفاح وسوس نحو الفول حرم فيه نظر كبحث انه اذا كثر وغير حرم كيتة لانفسه لها سائلة ويفرق بان الضرورة هنا آكد ومن ثم جوزت اكل الحي والميت هنا لاثم قال البلقيني ولو نقله او نجاه من موضع من الطعام لآخر

حرم في الاصح وينبغي حمله على ما اذا فصله عنه ثم عاد اليه وإن قلنا فإما لا نفس له سائلة أن ما نشأ منه إذا انفصل وعاد لا ينجن لأن العلة هنا غيرها ثم إما المنفرد عنه فيحرم وإن أكل معه لنجاسته إن مات والأفلاستنداز هو لو وقع في عمل نمل وطبخ جازا كلة أو في لحم فلا لسهولة تنقيته كذا جزم به غير واحد وفيه نظر ظاهر إذا العلة أن كانت الاستهلاك لم يتضح الفرق مع علمه بما يأتي في نحو الذبابة أو غيره فغايته أنه ميتة لادم لها سائر وهي لا يحل أكلها مع ما ماتت فيه وإن (٣١٨) لم تنجسه نعم أفتى بعضهم بأنه إن تعذر تخليصه ولم يظن منه ضرر أحل أكله معه أو في

أقصر النهاية على نقله والمغنى على نحوه (قوله حرم) أي كاهو معلوم من قوله الآتي أما المنفرد الخ (قوله) وينبغي حمله الخ) لعل مراده أن هذا هو محل التردد والتصحيح بخلاف النقل المذكور فإن الحرمة حينئذ ظاهرة (قوله ثم عاد) أي بنفسه (قوله إذا انفصل الخ) أي ولو بفعل آدمي (قوله لأن العلة هنا غيرها ثم) فيه تأمل (قوله ولو وقع) إلى قوله والحكم في النهاية وإلى قوله كذا في المغنى (قوله جازا كلة) أي النمل (قوله) غير واحد ومنهم المغنى كما أشرنا إليه (قوله وفيه نظر ظاهر إذا العلة الخ) قد يقال لا وروى هذا بعد قوله لسهولة تنقيته تدبر (قوله لم يتضح الفرق) أي بين العسل واللحم فيجوز أكله أيضا (قوله مع علمه) أي عدم الفرق (قوله أو غيره) عطف على الاستهلاك (قوله أنه الخ) أي النمل (قوله مع ما ماتت به الخ) أي عسلا كان أو لحما أو غيره (قوله حل أكله) أي النمل معه أي العسل (قوله أو في حار) إلى قوله كما يأتي في النهاية وإلى قوله وقول أبي حامد في المغنى الأقوله كما يأتي وقوله وباحت إلى ويكره (قوله أو في حار الخ) عطف على في عسل نمل الخ (قوله نحو ذبابة) عبارة المغنى ثمة واحدة أو ذبابة ومثل الواحدة الشيء القليل من ذلك فيما يظهر (قوله كما يأتي) أي في الأطعمة (قوله ويكره أيضا قلها الخ) فيه التسوية بين السمك والجراد في حل قلبه وشبهه حيا وفيه نظر والمنتهج الحل في السمك فإنه حاصل ما اعتمده في الروضة دون الجراد كما يؤخذ من تعليل الروضة الحل في السمك بأن حياته في البر حياة مذبوح وما في شرح الروض مما هو كالصريح في نقل الحل في الجراد عن الروضة فيه نظر فإنه ليس في الروضة كما يعلم بمراجعتها اه سم وقوله دون الجراد اعتمده النهاية كما يأتي وسيأتي في الأطعمة عن عرش عن العباب ما يوافقه (قوله على حرمة ابتلاعها) أي السمكة أو الجراد (قوله لما فيه) أي القلى (قوله وقضية جواز القلى الخ) أي مع الكراهة كما مر ويأتي (قوله مطلقا) أي أمكن دفعه بغيره اه لا (قوله يدفع) إلى قوله انتهى في النهاية (قوله بالاخف فالأخف) أي كالأصائل نهاية قضيت أنه يحرم قتله إذا اندفع بغيره والظاهر أنه غير مراد رشدي (قوله) وأوله (قوله) أي قول القاضي (قوله ذلك) أي ما يقضيه كلام الروضة من حل حرقه مطلقا (قوله على جواز الخ) متعلق بأول (قوله الحل) أي حل حرق الجراد مطلقا (قوله ولا ينافيه) أي التوجيه المذكور (قوله حل ذلك) أي القلى والشئ (قوله لأن الجراد الخ) علة عدم المنافاة (قوله لأنه كقتله الخ) وقوله والنهي عن التعذيب محل تأمل (قوله أنما هو الخ) قد يمنع بأن المطلق ظاهر أو نص في العموم كما مر (قوله بعضها) أي السمكة أو الجراد (قوله قول المتن أو بلغ سمكة حية حل الخ) هذا نص صريح بحل بلغ السمكة الكبيرة الحية ما في جوفها وكان وجهه أنه لا يسهل تنقيته مع الحياة اه سم (قوله أو جراد) إلى قول المتن وإذا رمى في المغنى (قوله قول المتن حل في الاصح) وعليه يكره ذلك اه معنى أي كل البعض المقطوع والبلغ (قوله)

حار نحو ذبابة أو قطعة لحم آدمي ونهرت واستهلك فيه لم يحرم كما يأتي (ولا يقطع) الشخص (بعض سمكة) أو جراد حية أي يكره له ذلك كما في الروضة وباحت الأذرى وغيره حرمة لما فيه من التعذيب ويكره أيضا قلبها وشيها حية وقول أبي حامد يحرم بناء في الروضة على حرمة ابتلاعها حية والأصح أنه مباح واستشكل بأنه لا يلزم من حل الابتلاع حل القلى لما فيه من التعذيب بالنار وقضية جواز قلى وشئ الجراد حل حرقه مطلقا لكن قال القاضي يدفع عن نحو زرع بالأخف فالأخف فإن لم يندفع إلا بالحرق جاز وكذا نحو الغمل اه وأوله بعضهم ليوافق ذلك على جوازه بلا كراهة أي بخلاف حرقه بلا حاجة فإنه مكروه وجه بعضهم الحل بأن حرقه وكذا غيره ولا ينافيه تعليل الروضة حل ذلك في السمك بأنه في البر كالذبوح لأن الجراد مع كونه بريما كولا

يجوز قتله بلا ذبح بخلاف سائر حيوان البر لما كحل جاز حرقه لأنه كقتله بلا ذبح مجامع أن في ذلك تعذيبا والنهي عن التعذيب بصير بالنار أنما هو فيما لم يؤذ في قتله لا كلة بلا ذبح (فان فعل) أي قطع بعضها حل أكله لأن ما بين من حركته وانما حرم المنفصل من الصيد لأن جميعه لا يحل إلا بمزق وقطع البعض ليس كذلك بخلاف السمك فإنه يحل وإن مات حتف أنفه (أو بلغ) بكسر اللام مع مضغ أو لا (سمكة) أو جراد (حبة حل) بلغها (في الاصح) لأنه ليس فيه أكثر من قتله وهو جائز أما الميتة الكبيرة فيحرم بلغها لسهولة تنقيته ما في جوفها من النجاسة بخلاف الصغير وبهذا يعلم ضبط الصغير والكبير ولو زالت الحياة بقطع البعض أو بلغها لتدأ حل قطعها (وإذا رمى)

بصير لا غيره (صيداته وحشاو بعير اندا وشاة شردت بسهم) أو غيره من كل محدد يخرج ولو غير حديد (أو أرسل عليه جارية فاصاب شيئا من بدنه ومات في الحال) بان لم يبق فيه حياة مستقرة والاشترط ذبحه ان قدر عليه وسيدكر انه يكنى جرح يفضي الى الزهوق وان لم يذف (حل) اجماعا في المستوحش والخبر الصحيحين في رمي البعير الناد بالسهم وقيس انما فيه غير مور وبيا ايضا ما اصبقت بقوسك فاذا كر اسم الله عليه وكل ولا تطلق خبر أبي ثعلبة في السكلام ولم يفصل بين محل ومحل والاعتبار بعدم القدرة عليه (٣١٩) حال الاصابة فلورمى نادافصار مقدورا

عليه قبلها لم يحل الا ان اصاب مذبحه أو مقدورا عليه فصار نادا عندها حل وان لم يصب مذبحه ولا يشكل اعتبارها هنا باعتبار حل المناكحة من أول الفعل الى آخره كما مر لا مكان الفرق بان القدرة نسبية لاختلافها باختلاف الاشخاص والاوقات فاعتبرت بالمحل الحقيقي وهو الاصابة ولا كذلك حل المناكحة فاعتبر وجوده عند السبب الحقيقي ومقدمته اما صيد تانس فكذلك قدر عليه لا محل إلا بذبحه وبحث الأذرى اشتراط رمي المالك أو غيره بقصد حفظه عليه لا تعديا لان هذا رخصة يرد بان حله من حيث هو لا بقيد المالك رخصة فلم يؤثر فيها التعدي على ان ظاهر الحديث وكلام الاصحاب انه لا فرق (ولو تردى بعير ونحوه في) نحو (بئر) ولم يمكن قطع حلوقه ومريته فكناد) في حله بالرمي لحديث فيه حمل على ذلك وكذا بارسال الكلب (قلت الاصح لا يحل) المتردى (بارسال الكلب) الجارح عليه

بصير (الخ) أي لما مر انه يحرم صيد الأعمى (قوله مترددا) وهو الذي ينفر من الناس ولا يسكن اليهم اه ع (قول المتن) أي هرب اه نهاية عبارة المغنى أي ذهب على وجهه شاردا اه (قول المتن) جارية) أي من سباع أو طيور اه مغنى (قول المتن) شيئا من بدنه) أي حلقتا أو لبة أو غير ذلك مغنى ونهاية (قوله) ان قدر عليه) أخرج ما إذا لم يقدر وسيعلم حكمه بما يأتي اه سم أي أنفا (قوله) بما فيه) أي بالبعير وقوله غيره أي كالشاة والبقر (قوله بين حل الخ) بفتح الاولين (قوله والاعتبار) إلى قوله وبحث في النهاية والمغنى الا قوله ولا يشكل الى اما صيد (قوله والاعتبار) أي في نحو التوحش (قوله فلورمى نادا الخ) (فرع) صال عليه حيوان ما كول فرماه فاصاب مذبحه بحيث انقطع كل حلقومه ومريته حل وان اصاب غير المذبح فان كان بمعنى الناد بحيث صار غير مقدور عليه حل باصابته في أي محل كان والا فلا ولو قدر على اصابته في المذبح لكن بحيث يقطع بعض الحلقوم والمرى فقط فل يتعين في الحل اصابة المذبح أو لا لان قطع البعض من الحلقوم والمرى ليس ذبحا شرعيا فلا فرق بين اصابته واصابة غيره فيه نظروا بوجه الثاني وفاقا مر اه سم عبارة ع (فرع) وقع السؤال في الدرس عما لو صال عليه حيوان ما كول فضر به بسيف فقطع رأسه هل يحل أو لا فيه نظروا والظاهر الاول لان قصد الذبح لا يشترط وانما الشرط قصد الفعل وقود وجد بل وينبغي ان مثل قطع الراس ما لو اصاب غير عنقه كيدنه مثلا فجرحه ومات ولم يتمكن من ذبحه لا نه غير مقدور عليه اه (قوله) ومقدمته) أي كارسال نحو السهم (قوله اما صيد تانس) أي بان صار لا ينفر من الناس اه ع (قوله) وبحث الاذرى اشتراط) أي في حل الناد بالرمي (قوله) أو غيره) هل يشترط اذن المالك له وقد يقال لا كالأو ذبح حيوانا بغير اذن مالكه فانه يحل كما هو ظاهر اه سم ولا يخفى انه لا يتناسب كتابته هنا قول الشارح لا تعديا وانما موقعه الرد الا في فانه موافق ومؤيد له (قوله) انه لا فرق) أي بين التعدي وعدمه (قول المتن ولو تردى) أي سقط اه مغنى (قوله) لحديث فيه) أي الحل بالرمي وذلك الحديث ماسيد كره في شرح ويكنى في الناد الخ قالوا نسب ذكره هنا كما في النهاية ثم الاحالة عليه هناك (قوله) على ذلك) أي المذكور من المتردى والناد (قول المتن) بارسال الكلب) أي ونحوه اه نهاية (قوله) صاحب البحر الخ عبارة المغنى وهو بغير همز نسبة لرويان من بلاد طبرستان عبد الواحد ابو المحاسن شافعي زمانه صاحب البحر وغيره القائل لو احترقت كتب الشافعي امليتها من حفظي اه (قوله) في أنه) أي للشاشي لم يصححه أي الحلية (قوله) وفارق السهم بانه الخ) عبارة غيره والفرق ان الحديد يستباح به الذبح مع القدرة بخلاف فعل الجارحة اه (قوله) يعني امكن الخ) عبارة المغنى (تبيينه) كلامه يفهم انه متى امكن وتعرض ذلك كان غير مقدور عليه وليس مراد ابل لا بد من تحقق العجز عنه في الحال اه (قوله) أي الصيد) إلى قوله للحديث في النهاية (قوله) بمهمله ثم نون) عبارة المغنى بمهمله ونون بخطه من العون ويجوز قراءته بمعجمة ومثلثة من الغوث اه (قول المتن) بمن يستقبله) أي مثلاه مغنى (قول المتن) فقدور) أي حكمه كحيوان مقدور اه مغنى (قوله) اما إذا تعذر لحوقه حالا) أي بحسب العرف كان لا يدرك في ذلك الوقت ولو بشدة العدو وراه ولا ذكرك ربما استقر في محل آخر فيدركه في غير الوقت الذي نذ فيه فلا يكلف الصبر إلى صيرورته

(قوله) ان قدر عليه) أخرج ما إذا لم يقدر وسيعلم حكمه بما يأتي (قوله) أو غيره) هل يشترط اذن المالك له وقد يقال لا كالأو ذبح حيوانا بغير اذن مالكه فانه يحل كما هو ظاهر (قوله) بان حله من حيث هو الخ) يتامل فيه

(وصححه الرويان) صاحب البحر عبد الواحد ابى المحاسن فخر الاسلام (والشاشي) صاحب الحلية محمد بن أحمد فخر الاسلام تلميذ الشيخ أبي اسحاق والنزاع في انهم يصححه لا يثبت اليه (والله اعلم) وفارق السهم بانه تباح به الزكاة مع القدرة بخلاف نحو الكلب (ومنى تيسر) يعني امكن ولو بعسر (الحوقه) أي الصيد والناد (بعدها واستعانة) بمهمله ثم نون او بمعجمة ثم مثلثة (بمن يستقبله) فقدور عليه) فلا يحل إلا بذبحه في مذبحه أما اذا تعذر لجوفه حالا فيحل باى جرح كان كما مر (ويكنى في) الصيد المتوحش (والنادو المتردى

جرح بفضي إلى الزهوق) كيف كان (٣٢٠) لأحدث الصحيح لو طغت في فخذها لأجرك أي المتردية أو المتوحشة كما قاله أبو داود

والناد في معنى المتوحش
(وقيل يشترط) جرح
(مذفق) أي قاتل حالاً نعم
إرسال الجارحة لا يشترط
فيه تذييف جز ما لو تردى
بغير فوق بغير فخذ الرمح
من الأعلى للأسفل حلاوان
جهل ذلك كما لو نفذ من
صيد إلى آخر (ولم إذا رسل
سهما أو كلباً أو طائراً على
صيد) أو نحو ناد بما مر
(فاصاه ومات فان لم يدرك
فيه حياة مستقرة) قبل
موته (أو أدركها) قبل
موته (وتعذر ذبحه بلا
تقصير) منه (بان سل
السكين) أو اشتغل بطلب
المذبح أو بتوجيه للقبلة أو
وقع منكساً فاحتاج لقلبه
ليقدر على الذبح (فمات قبل
إمكان) لذبحه (أو امتنع
منه بقوته أو حال بينه وبينه
حائل كسبع) ومات قبل
القدرة عليه حل لعذره
وكذا الوشك هل تمكن من
ذبحه أولاً أي إحالة على
السبب الظاهر ويستحب
فيها إذا لم يدرك فيه حياة
مستقرة أن يمر السكين على
مذبحه وتعرف بامارات
كحركة شديدة بعد القطع
أو الجرح أو تفجر الدم
وتدفعه أو صوت الحلق أو
بقاء الدم على قوامه
وطبيعته وتكفي الأولى
وحدها وما يغلب على
الظن بقاؤها من الثلاث

كذلك ومنه ما لو أراذ بجم دجاجة ففترت منه ولم يمكن قدرته عليها لا بنفسه ولا بمعينه اه عش (قول المتن
جرح) بفتح الجيم مصدر جرحه، وأما بالضم فهو اسم عصام على الجأى أي لاثر الحاصل من فعل الجرح اه
عش (قول المتن يفضي) أي غالباً اه معنى (قوله كيف كان) أي سواء أذفب الجرح أم لا اه معنى
(قوله لأحدث الصحيح لو طغت) أي في جواب يارسول الله أما نكون الذكاة إلا في الحلق واللثة اه نهاية
(قوله أي المتردية) تفسير لضمير فخذها عبارة النهاية قال أبو داود وهذا لا يصح إلا في المتردية والمنوحش اه
(قول المتن وقيل يشترط) أي في الرمي بسهم اه معنى (قوله أي قاتل) إلى قوله ويفرق في المعنى إلا قوله
أو نحو ناد بما مر وقوله وتدفعه إلى وتكفي وقوله وما يغلب إلى فان شك (قوله ولو تردى) إلى قول المتن ومات
في النهاية (قوله حلاً) وإن مات الأسفل بنقل الأعلى لم يحل ولودخل الطعنة إليه وشك هل مات بها أو بالنقل
لم يحل كما هو قضية ما في فتاوى البغوي اه معنى (قوله وإن جهل ذلك) أي وجود الأسفل (قول المتن وإذا
أرسل) أي الصائد كلباً أو طائراً أي معلماً اه معنى (قوله أو نحو ناد) انظر ما المراد بنحو الناد عبارة النهاية
أو بغير أو نحوه تعذر لحوقه ولو بالاستعانة اه وهي ظاهرة (قول المتن فاصابه) شامل لما إذا كانت الإصابة
بجرح مزهق وقضية ذلك مع قوله فان لم يدرك الخ أنه لو مات بالمزهق مع تمكنه من ذبحه فلم يفعل لم يحل اه
سم ويأتي عن النهاية ما يصرح بذلك (قول المتن فان لم يدرك فيه) أي الصائد في الصيد اه معنى (قوله
منه) أي الصائد (قول المتن بان سل السكين) أي كان سل الخ أو ضاق الزمان أو مشى له على هيئة ولم ياته عدوا
اه معنى (قوله بطلب المذبح الخ) أو بتناول السكين اه معنى (قول المتن حل) أي في الجميع كما لو مات ولم
تدرك حياته اه معنى (قوله وكذا الوشك الخ) عبارة المعنى ولو شك بعد موت الصيد هل قصر في ذبحه أم لا حل
في الاظهر لأن الأصل عدم التقصير اه (قوله هل تمكن) أي هل كان متمكناً (قوله أي إحالة الخ) أي حل
إحالة الخ (قوله على السبب الظاهر) وهو آلة الصيد من نحو السهم ونحو الكلب (قوله ويستحب) إلى قوله
ويفرق في النهاية إلا قوله وتدفعه إلى وتكفي وقوله وما يغلب إلى فان شك (قوله فيما إذا لم يدرك فيه حياة
مستقرة) عبارة المعنى إذا وجد فيه حياة غير مستقرة اه (قوله أن يمر السكين) كذا في النهاية وعبارة المعنى
أن يذبحه وفي نسخة من النهاية أمر السكين على مذبحة ليربحه اه وهي مضمومة عبارة الروضة فان لم يفعل
وتركه حتى مات فهو حلال اه فتعين أن الكلام فيها فيه حياة السكين غير مستقرة بخلاف ما لم يبق فيه حياة
بالكلية فلا معنى لامر السكين عليه وإن أهمله عبارة الشارح اه سيد عمر وقوله عبارة الروضة الخ في
النهاية من قوله فتعين أن الكلام فيها الخ يصرح به ما فند من عبارة المعنى (قوله وتعرف الخ) عبارة
المعنى وللحياة المستقرة قرائن وأمارات تغلب على الظن بقاء الحياة فيدرك ذلك بالمشاهدة ومن أماراتها الحركة
الشديدة الخ وعبارة النهاية والحياة المستقرة ما يوجب معها الحركة الاختيارية بقرائن وأمارات تغلب الخ وأما
الحياة المستمرة فهي الباقية إلى خروجها بذبح أو نحوه وأما حركة المذبح فهي التي لا يبقى معها سميع ولا
إبصار ولا حركة اختيار اه (قوله بعد القطع) أي قطع الحلقوم والمرى نهية ومعنى (قوله أو الجرح) إسقطه
المعنى والنهاية فتأمل (قوله أو تفجر الدم الخ) أي بعد قطع الحلقوم والمرى نهية ومعنى (قوله وتدفعه) الو أو
فيه معنى أو كما عبر بها شرح الروض في موضع اه عش، قضية قول الشارح الآتي من الثلاث أنه بمعناه (قوله
وتكفي الأولى) أي الحركة الشديدة وحدها وما يغلب الخ ومحل ذلك كما يأتي قبيل قول المتن إذا لم يتقدمه
ما يحال عليه الهلاك (قوله فان شك الخ) أي في حصول الحياة المستقرة ولم يترجح وكذا إدخال ظن حرم
نهية ومعنى (قوله ولا يشترط عدو) أي سرعة سير من الرمي والمرسل بكسر السين عش وسم ورشدي

(قوله فاصابه) شامل لما إذا كانت الإصابة بجرح مزهق وقضية ذلك مع قوله فان لم يدرك
الخ أنه لو مات بالمزهق بعد تمكنه من ذبحه فلم يعمله لم يحل (قوله ولا يشترط عدو) من الصائد
الآخر فان شك فكعدمها ولا يشترط عدو بعد إصابته سهم أو كلب ويفرق بينه وبين وجوب عدو توقف عليه
إدراك الجمعية على خلاف فيه بانه ثم لم يحصل منه ما يقوم مقام عدوه وهنا حصل منه ذلك وهو إرسال الكلب أو السهم إليه فلم يكلف غيره

وأيضاً فهذا يكتر حتى في الوقت الواحد فكلاب العدو في كل مرة لثقت مشمة شديدة لا تختمل بخلافه ثم قيل قوله فأصابه ومات لا يستقيم جملة مرردا للتقسيم الذي من جملة ما إذا أدركه به حياة مستقرة اه وهو غير سديد فانه عطفات بالواو المصرية بانه وجدت اصابة وموت وهذا صادق بالاذاتحمله ما حياة مستقرة أولاً (وإن مات لتقصيره بان لا يكون معه سكن) (٣٢١) وهي تذكر وهو الغالب وتؤنث سميت بذلك لانها تسكن حرارة

الحياة ومديّة لانها تقطع مدتها (او عصبت) منه ولو بعد الرمي (او نشبت) بفتح فكسر (في الغمد) أي الغلاف بان علقت فيه وعسر اخراجها منه ولو لعارض بعد اصابته لكن بحث البلقيني فيه وفي الغصب بعد الرمي انه غير تقصير (حرم) لتقصيره وقد يشكك غصب سكينه باحالة حائل بينه وبينه كما مر وقد يفرق بانه مع الحائل لا يعد قادراً عليه بوجه بخلافه مع عدم السكين ثم رأيت من فرق بان غصبها عائد اليه ومنع الحائل عائد للصيد وهو معنى ما فرقت به والالم يتضح (ولورماه فقد نصفين) يعني قطعتين ولو متفاوتتين كما يفيد ما ذكره في اصابة العضو وافهم تعبيره بالفقدانه لم يبق في أحدهما حياة مستقرة (حلا) لحصول الجرح المذقق (ولو ابان منه عضواً) كيد (بجرح مذقق) أي قاتل له حالا (حل العضو والبدن) أي باقيه لما سر ان محل ذكاته كل البدن (او) ابانه (بغير مذقق) ولم يرمه (ثم ذبحه او جرحه جرحاً آخر مذققاً حرم العضو) لانه ابين من

(قوله) وأيضاً فهذا أي الاصطلاح (قوله) بخلافه ثم أي العدو في ادراك الجمرة وكان الاولى استمقاط ثم وارجاع الضمير إلى الادراك (قوله) قيل رافقه المعنى (قوله) الذي من جملة رافقه المعنى فان منها ادراكه بالحياة المستقرة والميت لا حياة فيه وبعبارة المحرر والشرح والروضة فأصابه ثم ان ادراك الصيد حيا الخ اه (قوله) وهو أي الاعتراض المذكور (قوله) فانه أي المصنف (قوله) اولاً فيه تأمل والاولى ان يقول بما تخللت الحياة المستقرة بينهما وما لا (قول المتن لتقصيره) أي الصائد بان أي كان اه معنى (قوله) تذكر إلى قوله وهو معنى في النهاية إلا قوله بانه إلى بان غصبها (قوله) وتؤنث) وقد استعملها المصنف هنا حيث قال معه سكن ثم قال غصبت واستعمل التذكير فقط في قوله وبد ولو كان بيده سكن فمقط اه معنى وفيه نظر (قوله) ومديّة عطف على ذلك (قول المتن او غصبت) بضم المة جملة اوله أي اخذها منه غاصب ولم تكن محدودة او ذبح بظهرها اه معنى (قوله) بفتح إلى قوله ولو لعارض الخ زاد المعنى بعده ما نصح نعم لو اتخذ للسكين غمداً معتاداً فنشبت لعارض حل كما يفهمه التعبير بالتقصير نبه على ذلك الزركشي اه (قول المتن في الغمد) يعني معجمة مكسورة ومعنى ومحل (قوله) ولو لعارض كحرارة اه ع ش (قوله) لكن بحث البلقيني الخ) عبارة النهاية نعم رجح البلقيني الحل فيما لو غصبت بعد الرمي او كان الغمد معتاداً غير ضيق فعلى لعارض اه وصنيعها يشعر باليل إليه وهو وجه اه سيد عمر وقال ع ش قوله او كان الغمد معتاداً الخ معتمد اه (قوله) أي النشب لعارض بعد الاصابة بعبارة المعنى نعم لو اتخذ للسكين غمداً معتاداً فنشبت لعارض حل كما يفهمه التعبير بالتقصير نبه على ذلك الزركشي اه (قوله) لتقصيره لان من حق من يعانى الصيد أن يستصحب الآلة في غمده موافق وسقوطها منه وسرقتها تقصير معنى ونهاية (قوله) وقد يفرق الخ) هذا لا يأتي على ما بحثه البلقيني من ان غصبها بعد الرمي لا يمنع الحل فان فيه التسوية بين الغصب والحيلولة نعم ان كانت الحيلولة قبل الرمي احتيج إلى الفرق اه ع ش (قوله) بان غصبها عائد اليه أي وصف له بكونها غصبت منه فنسب لتقصير اه ع ش (قوله) ولا الخ) أي وان لم يرد به ما فرقت به (قول المتن ولورماه) أي الصيد فقد اه أي قطعه نصفين أي مثلاً معني (قوله) يعني إلى قول المتن وذكاة في المعنى إلا قوله كما يفيد إلى المتن (قول المتن حلا) لكن ان كانت التي مع الرأس في صورة لتفاوت أقل حل بلا خلاف فان ذلك يجري مجرى الذكاة وإن كان العكس حلاً ايضاً خلافاً لا في حقيفة وهو احدى الروايتين عن احمد اه معنى (قول المتن ولو ابان منه) أي ازال من الصيد اه نهاية (قوله) أي قاتل له حالا) عبارة النهاية بنحو سيف ومات في الحال حل العضو الخ اما لما ذميت في الحال وامكنت ذكاته وتركه حتى مات فلا محل اه (قوله) لما سر أي اتفاقي قوله ويكتفي في الصيد المتوحش والنادخ (قوله) ان محل ذكاته أي نحو الصيد (قوله) بالذبح أي في الصورة الاولى أو التذفيف أي القائم مقام الذكاة في الصورة الثانية اه معنى (قوله) أما إذا أزمته أي بالجرح الاول في الصورة الثانية وقوله فيعتين الذبح أي لا يجزى الجرح الثاني لانه مقدّر عليه معنى ونهاية (قول المتن حل الجرح) أي العضو والبدن اه معنى (قول المتن وقيل يحرم العضو) واما باقي البدن فيحل جزواً اه معنى (قوله) وهو الاصح إلى قوله قال بعضهم في النهاية (قوله) وهو الاصح) وهو المعتمد اه نهاية (قوله) وغيرها أي الشرحين والجموع عن نهاية ومعنى (قوله) لانه ابين من حي) فاشبهه ما لوقطع اليه شاة ثم ذبحها لتحل الالية نهاية ومعنى (قول المتن قدر عليه) أي وفيه حياة مستقرة وقت ابتداء ذبحه اه معنى (قول المتن يقطع كل الحاقوم الخ) لو خلق له رأسان وعنقان وفي كل عنق حلقوم ومرى فينبغي ان يقال ان

(قوله) يقطع كل الحاقوم الخ) لو خلق له رأسان وعنقان وفي كل عنق حلقوم ومرى فينبغي ان يقال ان

(٤١ - شرواني وابن قاسم - تاسع)

أزمه فيعتين الذبح (فان لم يتمكن من ذبحه ومات بالجرح) الاول (حل الجرح) لان الجرح السابق كذبح الجملة (وقيل يحرم العضو) وهو الاصح كافي الروضة وغيره لانه ابين من حي (وذكاة كل حيوان) برى وحشى أو انسى (قدر عليه يقطع كل الحلقوم وهو مخرج النفس) يعني

كانا أصليين فلا بد من قطع كل حلقوم ومرى من كل عنق وإن كان أحدهما زائداً فإن علم فالعبرة بالأصلي وإن أشبه بالأصلي لم يحل بقطع أحدهما لا احتمال أنه الزائد ولا بقطعهما إذ لم يحصل الزهوق بمحض الذبح الشرعي بل به وبغيره وهو قطع الزائد وذلك يقتضي التحريم كالأقارن الذبح جرحه أو نخسه في محل آخر ويحتمل أن يحل بقطعهما لأن الزائد من جنس الأصلي وكذا الأضحية فالوخلق له مريثان ولو خلق حيوانان ملتصقان وملسكا على التعيين لشخصين فهل لكل مالك ذبح ملكه أو فصله من الآخر وإن أدى إلى موت الآخر أو تلف عضو منه أو منفعة كان للإنسان أن يتصرف في ملكه على العادة وإن أدى إلى تلف ملك جاره أخذ من قول ابن القطان أن للبدنين الملتصقين حكم الشخصين في سائر الأحكام وألا فيه نظر والاول غير بعيد اهـ سم (قوله ومنه) أي الحلقوم (قوله الثاني) أي المرتفع (قوله المتصل) أي كالم متصل فهو كناية عن القرب والأفلا اتصال حقيقة كما هو مشاهد (قوله بالفم) أي آخره (قوله ويسمى الحرقدة) وهي بفتح الحاء والقاف عقدة الحنجور اهـ قاموس (قوله فيه) أي المستدير (قوله أن لم ينخرم منه الخ) يعني إن لم يبق منه جزء لم يهر السكين عليه ولم ينقص منها (قوله لاسيما كلام الأنوار) عبارة الخامسة قطع تمامها ولو ترك منها أو من أحدهما شيئاً وأن قل ومات الحيوان أو انتهى إلى حركة المذبوح ثم قطع الباقي حرم وكذا لو خرج السلاح من رأسهما أو من رأس أحدهما ولو أمر السكين ملتصقا باللحيتين فويق الحلقوم والمرى وأبان الرأس حرم اهـ (قوله بخلاف ما إذا وقع القطع في آخر اللسان الخ) قال في الروض ولا يقطع أي الرأس بالصاق السكين باللحيتين أي فوق الحلقوم والمرى انتهى سم (قوله والخارج عنه) أي عن المستدير عطف تفسير لآخر اللسان (قوله ويسمى) أي آخر اللسان الخ (قوله وراء الحرقدة الخ) أي في جهة الرأس (قوله وكل المرى) ولا بد من مباشرة السكين لها حتى ينقطعاً فلو قطع من غيرهما كان قطع من الكتف ولم تصل للحلقوم والمرى لم يحل المذبوح (فرع) يحرم ذبح الحيوان غير المأكول ولو لا راحته كالحمار الزمن مثلاً اهـ عش (قوله بالهزم) على وزن أمير اهـ قاموس عبارة المغني بفتح ميمه وهمز آخره ويجوز تسهيله (قول المتن مجرى الطعام) أي من الحلق إلى المعدة اهـ معنى (قوله والشراب) إلى قوله فلو ذبح في النهاية وإلى قوله وفي كلام غير واحد في المغني إلى قوله فلو ذبح إلى وجود الحياة وقوله خلافاً إلى ما خرج وقوله وانتهى إلى فعل (قوله موح) أي مسرع للموت ومسبل له (قوله حرم) سياقي عن عرش ما يخالفه لكن بلا عزو (قوله وجود الحياة الخ) عطف على تمحض (قوله قاله الامام الخ) وفي زيادة الروضة في باب الاضحية ما يقتضي ترجيح اهـ معنى (قوله وهو المعتد) خلافاً لظاهر صنيع النهاية (قوله إلى تمامه) أي الذبح بقطع الحلقوم والمرى جميعاً (قوله وسياقي) أي في شرح وان يحذف شرته (قوله ومحلّه) إن لم يكن بتأنيته الخ يفيد أنه مع الثاني لا بد من قطع الجميع قبل الانتهاء لحركة مذبوح ووضح من ذلك في

جراه دخولا وخروجاً قال بعضهم ومنه المستدير الثاني المتصل بالفم كيدل عليه كلام أهل اللغة وتسمى الحرقدة فتى وقع القطع فيه حل أن لم ينخرم منه شيء كما يدل عليه كلام الأصحاب لاسيما كلام الأنوار بخلاف ما إذا وقع القطع في آخر اللسان والخارج عنه إلى جهة الفم ويسمى الحرقدة بكسر الحاء والقاف كما في تكملة الصغاني وهذا وراء الحرقدة السابقة (و) كل (المرى) بالهزم (وهو مجرى الطعام) والشراب وهو تحت الحلقوم لأن الحياة إنما تتعبد حالا بانعدامهما ويشترط تمحض القطع فلو ذبح بسكين مسموم بسم موح حرم ووجود الحياة المستقرة عند ابتداء الذبح خاصة قاله وهو المعتد خلافاً لمن قال لا بد من بقائها إلى تمامه وسياقي ندب اسراع القطع بقوة وتحامل ذهاباً وعوداً ومحلّه إن لم يكن بتأنيته في القطع ينتهي الحيوان قبل تمام قطع المذبوح إلى حركة المذبوح والواجب الاسراع فإن تأني حيثئذ حرم لتقصيره

كانا أصليين فلا بد من قطع كل حلقوم ومرى من كل عنق وإن كان أحدهما زائداً فإن علم فالعبرة بالأصلي وإن أشبه بالأصلي لم يحل بقطع أحدهما لا احتمال أنه الزائد ولا بقطعهما إذ لم يحصل الزهوق بمحض الذبح الشرعي بل به وبغيره وهو قطع الزائد وذلك يقتضي التحريم كالأقارن الذبح جرحه أو نخسه في محل آخر ويحتمل أن يحل بقطعهما لأن الزائد من جنس الأصلي ولو خلق له مريثان فينبغي أن يقال إن كانا أصليين وجب قطعهما وإن كان أحدهما زائداً فالعبرة بالأصلي فإن أشبه بالأصلي لم يحل بقطعهما ولا بقطع أحدهما على قياس ما تقرروا ولو خلق حيوانان متعلقان وملك كلا واحد فهل لكل مالك ذبح ملكه أو فصله من الآخر وإن أدى إلى موت الآخر أو تلف عضو منه أو منفعة كان للإنسان أن يتصرف في ملكه على العادة وإن أدى إلى تلف ملك جاره أخذ من قول ابن القطان أن للبدنين الملتصقين حكم الشخصين في سائر الأحكام وألا فيه نظر والاول غير بعيد (قوله بخلاف ما إذا وقع القطع في آخر اللسان والخارج عنه إلى جهة الفم ويسمى الحرقدة الخ) قال في الروض ولا يقطع أي الرأس بالصاق السكين باللحيتين أي فوق الحلقوم والمرى (قوله ومحلّه) إن لم يكن بتأنيته في القطع الخ يفيد أنه مع الثاني لا بد من قطع الجميع قبل الانتهاء لحركة مذبوح

وخرج بالقطع خطف رأس بنحو بندقة لأنه في معنى الخلق وقد روي عليه غيره وقد سري بكل ذلك بمعنى وأنه انتهى إلى حركة المذبح ثم قطع الباقي فلا يحل فعل أنه يعرض بقائه يسير من أحدهما إلا الجدة لأن فرقهما وفي كلام غير واحد (٣٢٣) تفردوا على ما قاله الامام كما هو ظاهر

ان من ذبح بكال فقطع بعض الواجب ثم ادركه فورا آخر قائمه بسكين اخرى قبل رفع الاول يده حل سواء أوجدت الحياة المستقرة عند شروع الثاني ام لا وفي كلام بعضهم أنه لو رفع يده لنحو اضطرابها فاعادها فورا وأتم الذبح حل أيضا ولا ينافي ذلك قولهم لو قطع البعض من تحرم ذكاته كوثى أو سبع فبقيت الحياة مستقرة فقطع الباقي كله من تحل ذكاته حل لأن هذا امام فرع على مقابل كلام الامام واما كون السابق محرما فاول الذبح من ابتداء الباقي فاشتراط الحياة المستقرة عنده وهذا وجه وكذا قول بعضهم لو رفع يده ثم أعادها لم تحل فهو اما مفرع على ذلك أو يحتمل على ما إذا أعادها لا على الفور ويؤيده افتاء غير واحد فمالوا ونقلت شفرته فردها حالاً أنه يحل وأيده بعضهم بان النحر عرفا الطعن في الرقبة فيقع في وسط الحلقوم وحينئذ يقطع الناحر جانباً ثم يرجع للآخر فيقطعه ومراً أن الجنين يحل بذبحه ما إذا خرج بعضه

هذا ما يأتي في شرح الافلام قوله نعم لو تأنى اه سم (قوله وخرج) إلى قوله فعل في النهاية (قوله خطف رأس) (اصفورا وغيره وقوله بنحو بندقة كيداهى فانه ميتة نهاية ومعنى (قوله وقد سري) أى فى اول الباب (قوله وبكل ذلك) أى كل الحلقوم والمرى (قوله بعضه الخ) عبارة النهاية ما لو قطع بعضه وانتهى الخ (قوله ثم قطع الباقي) فيه إشارة إلى أنه قطع البعض الاول ثم تراخى قطعه لئلا ينافي بخلاف ما لو رفع يده بالسكين واعادها فوراً واستغنى من يده فاخذها وتم الذبح فانه يحل كما عرج ما بين حجر وقولنا واعادها فوراً من ذلك قلب السكين لقطع باقي الحلقوم والمرى او تركها ادم حدثها او اخذ غيرها فورا فلا يضره عرش وعبارة سم قوله ثم قطع الباقي أى بعد ترك القطع لا مع تواليه ايضا اخذنا ما تقدم عن الامام ومن التعبير ثم اه (قوله قبل رفع الاول يده) يحتمل او بعد الرفع على الفور اخذنا من قوله الا فى انفا او يحتمل على ما الخ (او مع وجود الحياة المستقرة اه سم (قوله سواء وجدت الحياة الخ) فعلم الفرق بين الذبح بالسكال والثاني فتامله وسياق في شرح وأن يحد شفرته ما ينبت في هامشته على مخالفتها عند عدم الحياة المستقرة عند شروع الثاني اه سم (قوله لنحو اضطرابها) أى كاضطراب الحيوان وسقوط السكين من يده (قوله فاعادها فورا) ظاهره وان لم يبق حياة مستقرة ويدل عليه او يصرح به قوله ولا ينافي ذلك قولهم الخ فتامل اه سم (قوله ولا ينافي ذلك الخ) أى ما في كلام غير واحد من عدم اشتراط بقاء الحياة المستقرة حين شروع الثاني قولهم لو قطع البعض الخ أى المفيد لاشتراط بقائها حين شروع الثاني (قوله لان هذا الخ) علة لعدم المناقاة والمشار إليه قولهم لو قطع الخ (قوله فاول الذبح) أى الشرعى (قوله وكذا) أى لا ينافي ذلك (قوله على ذلك) أى مقابل كلام الامام (قوله ويؤيده) أى الحمل المذكور (قوله وابتداءه) أى الحمل ويحتمل الا فتاء (قوله فيقع) أى الطعن (قوله جانباً) أى من الحلقوم (قوله ومن) أى اول الباب ان الجنين الخ أى فهو مستثنى مما هنا عبارة المغنى وقد بدخل في قوله قد روي عليه ما إذا خرج بعض الجنين وفيه حياة مستقرة لكن صحح في زيادة الروضة حله وسياق الكلام عليه مستوفى باب الاطعمة اه (قول المتن ويستحب قطع الودجين) ولا يسن قطع ما وراء ذلك اه معنى عبارة عرش والزيادة على الحلقوم والمرى والودجين قبل بحر متباليه لان زيادة في التعذيب والراجح الجواز مع الكراهة كما يؤخذ مما يأتى في شرح وان يحد شفرته (فرع) لو اضطرب شخص لكل ما لا يحل اكله فهل يجب عليه ذبحه لان الذبح يزيل العفونات ام لا لان ذبحه لا يفيد وقوعه في ذلك ترددوا الا قرب عدم الوجوب لكن ينبغي انه أولى لانه اسهل لخروج الروح اه (قوله يفتح الواو) الى قوله وما افترضته في النهاية يفر إلى قرأه الاصل النحر ثم في المغنى الا قوله لما لم يلى المتن وقوله فحينئذ إلى الان وقوله نعم الى ومن اه (قول المتن في صفحتى العنق) أى من مقدمه اه نهاية (قوله وهما الوريدان) أى فى الادعى اه معنى (قوله اذهر) أى قطع الودجين (قول المتن ولو ذبحه) أى الحيوان المقدور عليه اه معنى (قوله لافيه من التعذيب) وللاعدول عن محل الذبح اه نهاية (قوله

واوضح من ذلك قوله الا فى اخر الصفحة نعم لو تأنى الخ (قوله ثم قطع الباقي) بعد ترك القطع لا مع تواليه ايضا اخذنا ما تقدم عن الامام ومن التعبير ثم (قوله قبل رفع الاول يده) يحتمل او بعد الرفع على الفور او مع وجود الحياة المستقرة (قوله ايضا قبل رفع الاول يده) يحتمل او بعده على الفور اخذنا من قوله الا فى انفا او يحتمل على ما إذا أعادها لا على الفور (قوله سواء وجدت الخ) فعلم الفرق بين الذبح بالسكال والثاني فتامله هذا وسياق في الصفحة لانه ما يذبحه في هامشته على مخالفتها عند عدم الحياة المستقرة عند شروع الثاني (قوله فاعادها فورا) ظاهره وان لم يبق حياة مستقرة ويدل عليه او يصرح به قوله ولا ينافي ذلك قولهم الخ فتامله (قوله ومن ان الجنين) أى اول الباب

وان كان فيه حياة مستقرة (ويستحب قطع الودجين) بفتح الواو والدال (وهما عرفان في صفحتى العنق) يحيطان بالحلقوم وقيل بالمرى وهما الوريدان لانهم من الاحسان في الذبح المأمور به اذ هو اسهل لخروج الروح (ولو ذبحه من قفاه) او من صفحة عنقه (عصى) لما فيه من التعذيب (فان امرع) فى ذلك (بان قطع الحلقوم والمرى وبه حياة مستقرة) ولو ظنا بقرينة

كأمر (حل) لأن الذكاة صادقة وهو حي (ولا) تكن به حياة مستقرة حينئذ بان وصل الحركه مذبح لما انتهى إلى قطع المرى (فلا) يحل لأنه صار ميتة قبل الذبح وما اقتضته العبارة من اشتراط وجود الحياة المستقرة عند قطعها غير مراد بل الشرط رجوعها عند ابتداء القطع هنا أيضا حينئذ لا يضر انتهائه للحركه مذبح لما ناله بسبب قطع الغمائل أن أفعى ما دفع الذبح به وجردا عند ابتداء قطع المذبح نعم لو تأتى بحيث ظهر انتهائه للحركه مذبح قبل تمام (٣٢٤) قطعها لم يحل لنفسه من أن يذبح في قطع الغمائل حتى التقي

القطعان حل غير مراد أيضا بل لا يحل كالمو قارن ذبحه نحو اخراج حشوته بل أو غيره مما له دخل في الهلاك وان لم يكن مذقفا لأنه اجتمع مع المبيح ما يمكن أن يكون له أثر في الازهاق والاصل التحريم بخلاف مسألة المتن لأن التدفيف وجد منفردا حال تحقق الحياة المستقرة أو ظن وجودها بقرينة نعم لو انتهى لحركة مذبح بمرض وان كان سببه اكل نبات مضر كفي ذبحه لا نه لم يوجد ما يحال عليه الهلاك فان وجد كان اكل نباتا يؤدي إلى الهلاك أو انهدم عليه سقف أو جرحه سبع أو هرة اشترط وجود الحياة المستقرة فيه عند ابتداء الذبح فعلم ان النبات المؤدى لمجرد المرض لا يؤثر بخلاف المؤدى للهلاك أي غالبا فيما يظهر اذ لا يحال الهلاك عليه الا حينئذ وكذا ادخال سكنين باذن ثعلب مثلا لقطعهما داخل الجلد حفظا لجلده فانه حرام للتعذيب ثم ان ابتداء قطعها مع الحياة المستقرة حل والا فلا ويسن

كأمر أي في شرح وإذا أرسل سها الخ (قوله لأن الذكاة صادقة الخ) كما وقطع بدا الحيوان ثم ذكاه مغنى ونهاية (قوله تكن به حياة مستقرة) عبارة المغنى بان لم يسرع قطعها ولم تكن فيه حياة مستقرة اه (قوله لما انتهى الخ) بفتح اللام وشد الميم (قوله عند قطعها) أي الحلقوم والمرى (قوله عند ابتداء القطع) أي قطعها اه سم عبارة المغنى عند ابتداء قطع المرى اه وهي اوضح (قوله حينئذ) أي حين وجودها عند ابتداء القطع هنا وقوله لا يضر انتهائه الخ أي قبل تمام قطع الحلقوم والمرى وبه يدفع قول السيد عمر (قوله حينئذ لا يضر) ينبغي ان يتامه اه (قوله لم يحل الخ) أي كأمر انفا (قوله بل لا يحل الخ) يؤخذ من قوله الاتي بخلاف مسألة المتن الخ ان محل عدم الحل هنا حيث لم يتحقق الحياة المستقرة ولم يظن وجودها بقرينة سيد عمر وفيه نظر (قوله كالمو قارن الخ) عبارة النهاية ولا بد من كون التدفيف متمحضا بذلك فلا واخذ في قطعها و آخر في نزع الحشوة أو نخس الخاصرة لم يحل اه (قوله أو ظن وجودها الخ) عبارة المغنى ولا يشترط العلم بوجود الحياة المستقرة عند الذبح بل يكفي الظن بوجودها بقرينة ولو عرفت بشدة الحركة وانفجار الدم ومحل ذلك ما لم يتقدم ما يحال عليه الهلاك فلو وصل بجرح إلى حركة المذبح وفيه شدة الحركة ثم ذبح لم يحل وحاصله ان الحياة المستقرة عند الذبح تارة تيقن وتارة تظن بعلامات وقرائن فان شككنا في استقرارها حرم للشك وتغلبا للتحريم اه وفي عش بعد ذكر مثلها عن الروض وشرحه ما نصه أي بخلاف ما إذا وصل إلى حركة المذبح وليس فيه تلك الحركة ثم ذبح فاشتدت حركتها أو انفجرت ما فيها حل اه (قوله نعم لو انتهى الخ) استدرك على قول المتن والا فلا (قوله وإن كانت سببه الخ) خلافا للمغنى عبارته وان مرض أو جاع فذبحه وقد صار آخر رمق حل لانه لم يوجد سبب يحال الهلاك عليه ولو لم يمرض باكل نبات مضر حتى صار آخر رمق كان سببا للهلاك عليه فلم يحل كما جزم به القاضي مرة وهو أحد احتماليه في مرة أخرى وإن جرى بعض المتأخرين على خلاف ذلك اه وقوله وانهدم إلى قوله عند ابتداء الذبح في النهاية (قوله اشترط وجود الحياة الخ) فان ذبحت وفيها حياة مستقرة حلت وان تيقن موتها بعد يوم أو يومين وإن لم يكن فيها حياة مستقرة لم تحل اه نهاية وكذا في الروض مع شرحه إلا انه قال وان تيقن هلاكه بعد ساعة اه قال ع ش قوله وان تيقن موتها بعد يوم الخ وكان الاولى ان يقول وان تيقن موتها بعد لحظة اه (قوله لا يؤثر) قد مر ما فيه (قوله مثلا) إلى المتن في النهاية إلا قوله ابتداء وإلى قول المتن وللقلبة في المغنى الا قوله قيل يكره إلى ظاهر عبارته وقوله خلافا إلى المتن وقوله فان فرض إلى المتن (قوله مثلا) أي فلو فعل ذلك بغيره كان الحكم كذلك اه معنى (قوله لقطعها) أي الحلقوم والمرى (قوله أي طعننا الخ) عبارة النهاية ويسن نحرا بل ونحوه مما طال عنقه وهو قطع اللبة أسفل العنق لانه أسهل الخ ولا بد في النحر من قطع كل الحلقوم والمرى كما جزم به المجموع اه وقوله وهو قطع اللبة الخ شامل كما ترى لقطعها عرضا بدون الطعن (قوله ومن ثم بحث ابن الرفعة الخ) جزم به النهاية بلا عزو كأمر والمغنى مع العزو واليه (قوله كالاوز) والتعام والبطاه معنى (قوله وخيل) إلى قوله وقيل في النهاية (قوله من غير كراهة) لكنه خلاف الاولى اه نهاية (قوله قيل الخ) واقفه المغنى كما اشرنا إليه (قوله مخصوص) أي كل منهما (قوله وليس كذلك الخ) عبارة المغنى وليس مراد بل (قوله عند ابتداء القطع) أي قطعها

نحرا بل أي طعننا بما له حد في منحرها وهو الوهدة التي في أسفل عنقها المسمى باللبة لا امر به في سورة الكوثر وفي الصحيحين بحريان ولانه أسرع لخروج الروح لطول العنق ومن ثم بحث ابن الرفعة وتبعوه أن كل ما طال عنقه كالاوز كالابل (وذبح بقر وغنم) وتخل وحمار وحش وسائر الصيود للاتباع (ويجوز عكسه) أي ذبح نحو الابل ونحو البقر من غير كراهة وقيل يكره ونص عليه في الام قيل ان ظاهر عبارته أن إيجاب قطع الحلقوم والمرى مؤندب قطع الودجين مخصوص بالذبح وليس كذلك كافي المجموع وغيره خلافا لقضيه كلام

البندنجي اه وهو عجيب مع قوله اول الباب اول الصريح في شمول الذكاة للنحر ايضا وقوله هنا وذكاة كل حيوان الخ يشملهما ايضا فالقول مع ذلك بان ظاهر عبارته ما ذكر سهو (و) سن (أن يكون البعير قائما) فان لم يتسرف باركان يكون (معقولة ركة) وكونها اليسرى للاتباع (و) ان تكون (البقرة والشاة) ونحوهما (مضجعة لجنبها اليسرى) لما صح في الشاة وقيس بها غيرها ولكون اليسر أسهل على الذابح ويسن للاعرانابة غيره ولا يضجعهما على يمينها (وترك رجلها اليمنى) بلاشد لتستريح بتحريكها (وتشدد باقي القوائم) لثلاث اضطرب فيخطئ الذابح قال في البسيط ويجب الاحتراز عن حركتهما أمكن حتى لا تحصل اعانة على (٣٢٥) الذبح فان فرض اضطراب يسير لا يمكن الاحتراز عنه عادة

يجريان في النحر أيضا كما جزم به المجموع وحكاها في الكفاية عن الحاوي والنهاية وغيرهما (قوله وهو) أي القول المذكور (قوله مع قوله) أي المصنف (قوله وقوله الخ) مبتدأ خبره قوله يشملهما الخ أي الذبح والنحر ولو قال فانه يشملهما الخ يعطف وقوله هنا الخ على قوله اول الخ كان أسبق (قوله مع ذلك) أي مع القولين المذكورين للمصنف (قوله وكونها) أي الأيمن في النهاية (قول المتن والبقرة والشاة) أي حال ذبح كل منهما اه مغنى (قول الأيمن مضجعة الخ) ويندب اضجاعها برقباه نهاية (قوله ولكون اليسر أسهل الخ) أي في اخذه الآلة باليمين وامساك راسها باليسار نهاية ومغنى (قوله ويسن) أي قوله فان فرض في النهاية (قوله ولا يضجعهما الخ) أي يكره ذلك اه ع شر (قوله حتى لا تحصل) أي الحركة وقوله اعانة مفعول له لقوله يجب الاحتراز الخ (قوله يضم أوله) أي قوله ولكون هذا في النهاية الا قوله فان ذبح إلى وتدب وما سانه عليه (قوله بفتح أول) ويضم أيضا اه شوبري (قوله وآثرها الخ) أي والمراد هنا السكين مطلقا وانما أثر المصنف الشفرة لأنها الخ اه نهاية (قوله فان ذبح بكال الخ) عبارة المغنى تنبيه لو ذبح بسكين كالحل بشرطين ان لا يحتاج القطع إلى قوة الذابح وان يقطع الحلقة والمريء قبل انتهائها إلى حركة المذبح اه (قوله وقطع الحلقة وم الخ) قطف على لم يحتاج القطع الخ (قوله وقطع الحلقة والمريء) قبل انتهائها لحركة مذبوح هذا يدل على انه لا يكفي وجود الحياة المستقرة عند ابتداء قطعها فقط وهذا يخالف ما تقدم فيما لو ذبح بكال فقطع بهض الواجب ثم انه آخر فور انه يحل وإن فقدت الحياة المستقرة عند شروع ذلك الاخير على ان الدم اخف منه وقوله فقد اكتفى في ذلك بوجوده عند ابتداء قطعها فقط مع القطع فيها بكال وزوالها فيهما زمان القطع بذلك الكال وكون الاتمام بفعل آخر ان لم يوجب ضعفا ما اوجب قوة الا ان يفرق بان الفرض ثم التميم بغير كال ولا يخفى ما فيه فان الفرق بين الكال وغيره بعد زوال الحياة المستقرة لا يتقدح ويمكن حل ما هنا على ما مر بان يريد بقوله وقطع الحلقة والمريء معنى شرعى في قطعها فليتأمل فان قياس ما هنا تضعيف ما تقدم اه سم اقول وما مر عن المغنى أنفا كالصريح في عدم كفاية وجود الحياة المستقرة في ابتداء قطعها فالظاهر ضعف ما تقدم في الشارح والله اعلم (قوله بقوة) كذا في المغنى لكن عبارة النهاية برفق اه (قوله وسقيها) عبارة المغنى وان يعرض عليه الماء قبل الذبح لان ذلك اعون على سهوله ساخه اه (قوله وسوقها) أي إلى المذبح اه نهاية (قوله وساخها) عبارة النهاية والمغنى ابانة راسها (قوله قبل خروج الخ) ظرف لقوله وقطع الخ وما عطف عليه على التنازع (قوله للاتباع) ولا انها افضل الجهات مغنى ونهاية (قوله أي مذبحها) إلى قوله ولا يقال في المغنى الا قوله ونصب الشبهة (قوله لئلا يسهل الخ) علة لقوله إلى مذبحها لا وجهها (قوله ولكون هذا الخ) عبارة المغنى فان قيل اه لا كرا كقولنا إلى القبلة اجيب بان هذه عبادة لهذا شرع فيها التسمية اه (قوله وعند الاصابة) يحصل اصل السنة بكل بل وبالتسمية بينهما اه بغير م عن الشوبري (قوله وانما كره) إلى قوله فلا

عنى عنه (ولان يجد) يضم أوله آله شفرته أو غيرها بفتح أوله وهى السكين العظيمة وكانها من شفر المال ذهب لا ذهابا للحياة سريعا وآثرها لانها الواردة في خبر مسلم وهوان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاحسنوا القتل وإذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة وليحد احدكم شفرته وليرح ذبيحته فان ذبح بكال اجزأ ان لم يحتاج القطع لقوة الذابح وقطع الحلقة والمريء قبل انتهائها لحركة مذبوح وندب امرار السكين بقوة وتحامل يسير ذهابا واياها وسقيها وسوقها برفق ويكره حد الآلة وذبح اخرى قبالتها وقطع شيء منها وتحريكها وسلخها وكسر عنقها ونقلها قبل خروج روحها (و) ان (يوجه للقبلة ذبيحته) للاتباع وهو في الهدى والاضحية أكد أي مذبحها لا وجهها يمكنه

وهو الاستقبال المندوب له ايضا ولكون هذا عبادة ومن ثم سنت له التسمية فارق البول للقبلة وقول الاحياء يحرم بقارة الطريق ضعيف وغاية أمره أنه مكره كالبول فيها على ان الدم اخف منه (وأن يقول) عند الذبح وكذا عند رمى الصيد ولو سكا وجرا دادا وارسال الجارحة ونصب الشبكة وعند الاصابة (بسم الله) والافضل بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقال المقام لا يناسب الرحمة لان تحليل ذلك لنا غاية في الرحمة بنا ومشروعية ذلك في الحيوان رحمة له لما فيه من سهولة خروج روحه وانما كره تعدد ترك التسمية ولم يحرم لانه تعالى اباح ذبائح الكيايين وهم لا يسمون غالباً وقد امر صلى الله عليه وسلم فيما شك ان ذابحه سمي أم لا بأكلة فلو كانت التسمية شرطاً لمحل عند الشك والمراد بما يذكر اسم الله عليه في الآية ما ذكر عليه اسم الضم بديل وأنه لفسق إذا لاجماع منعقد على أن من أكل ذبيحة مسلم لم يسم عليها ليس بفاسق فلا فرق

فرق في النهاية لإقوله غالباً والمراد إلى قوله ولو ذبح ما كولا في المغني لإقوله فلا فرق إلى ويسن وقوله
ويأتي إلى المتن (قوله) وإنما كرهه عبارة المغني ولا يجب فلو تركها بعد أو سهواً وحل وقال أبو حنيفة إن تعمداً
يحل وأجاب أئمتنا بقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم إلى قوله إلا ما ذكركم فباح المذكي ولم يذكر التسمية
وبأن الله تعالى أباح ذبائح أهل الكتاب بقوله تعالى وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم وهم لا يسمون
غالباً فدل على أنها غير واجبة اهـ (قوله بين جعل الواو) أي في قوله تعالى وأنه لفسق اهـ مغني (قوله) ولغيره
أي للعطف (قوله في كل ذبح الخ) أي كالعقيقة والهدى (قوله) ويسلم إلى قوله ولو قال في النهاية لإقوله
والقول إلى المتن (قول المتن) ولا يقول باسم الله واسم محمد) عبارة الروض ولا يجوز أن يقول الذابح أي
والصائت كافي أصله باسم محمد ولا باسم الله واسم محمد أي ولا باسم الله ومحمد رسول الله بالجر كافي أصله للتشريك
فإن قصد التبرك فينبغي أن لا يحرم كقوله باسم الله ومحمد رسول الله برفع محمد ولا يحل ذبيحة كتابي المسيح
ومسلم لمحمد أو للكهنة أي مثلاً فإن ذبح للكهنة أو للرسول أعظم الكونهايت الله أو لكونهم رسل الله جاز
انتهت وبه يعلم أن تسمية محمد على الذابح على الأفراد أو بالهاتف يحرم وإن أطلق ولا يحرم أن أراد التبرك
وتحل الذبيحة في الحالين وأما إذا قصد الذبح له فإن أطلق حرم وحرمت الذبيحة وإن قصد معه التعظيم والعبادة
كفرو وحرمت الذبيحة وبه يعلم الفرق بين إطلاق الذبح لما ذكر وإن قصد معه التعظيم والعبادة اهـ سم
وفي المغني ما وافقه (قوله) أي يحرم ذبائحه ذلك) أي القول لا المذبح رشدي وعش عبارة سم والحرام
هذا القول والآصيل أكل للذبيحة كما هو ظاهر اهـ (قوله التشريك) عبارة ذبائحه ليهامه التشريك وهو
أحسن إذ لا تشريك فلو قصد التشريك فينبغي أن يقال إن كان في التبرك بذكر اسمه لم يحرم أخذ ما سياتي
عن تصويب الرافعي وإن كان في الذبح له حرم وحرم المذبح أخذ من كلام الروض اهـ سم (قوله) فلا
باسم) عبارة المغني فإنه لا يحرم بل ولا يكره كما يحتمل شيخنا له دم ليهامه التشريك (قوله) وبما لا ذرعى الخ
عبارة المغني قال الزركشي وهذا ظاهر في التجويز أما غيره فلا يتجوز فيه اهـ (قوله) فها سيان) أي الجر الرافع

ابتداء قطعهما فقط وهذا يخالف ما تقدم فيه الذبح بكال قطع بعض الواجب ثم آتاه آخر فوراً أنه يحل وإن
فقدت الحياة المستقرة عند شروع ذلك الأخير فقد اكتفى في ذلك بوجودها عند ابتداء قطعها فقط مع
القطع فيهما بكال وزوالها فبما زوال القطع بذلك الكال وكون الاتمام ثم يفعل آخر إن لم يوجب ضعه فما
أوجب قوة إلا أن يفرق بان التسميم بغير كال ولا يخفى ما فيه فإن الفرق بين الكال وغيره بعد زوال الحياة
المستقرة لا يتقدح ويمكن حمل ما هنا على ما مر بان يريد بقوله وقطع الحلقة والمرى معنى شرع في قطعهما
فلتأمل فإن قياس ما هنا تضعيف ما تقدم (قوله) ولا يقول باسم الله واسم محمد) عبارة الروض ولا يجوز
أن يقول الذابح أي والصائت كافي أصله باسم محمد ولا باسم الله واسم محمد أي ولا باسم الله ومحمد رسول الله بالجر
كافي أصله للتشريك فإن قصد التبرك فينبغي أن لا يحرم كقوله باسم الله ومحمد رسول الله برفع محمد ولا تحل
ذبيحة كتابي المسيح ومسلم لمحمد أو للكهنة فإن ذبح للكهنة أو للرسول أعظم الكونهايت الله أو لكونهم
رسل الله جاز اهـ وبه يعلم أن تسمية محمد على الذبح على الأفراد أو عطفه على اسم محمد حرم وإن أطلق ولا يحرم أن
أراد التبرك وتحل الذبيحة في الحالين وأما إذا قصد الذبح فإن أطلق حرم وحرمت الذبيحة وإن قصد
التعظيم والعبادة كفر وحرمت الذبيحة (قوله) أي يحرم ذلك) أي والحرام هذا القول والآصيل أكل
الذبيحة كما هو ظاهر (قوله للتشريك الخ) عبارة غيره ليهامه التشريك وهي أحسن ولا يتشكل التحريم
هنا والكره في مطرنا بنوه كذا أو يمكن الفرق بان الأيام هنا أقرب لأن الانبياء وقع كثيراً التبرك
باسمائهم وعبادتهم بخلاف النوم وأعلم أنه لو قصد التشريك فينبغي أن يقال إن كان في التبرك بذكر اسمه لم
يحرم أخذ ما سياتي من تصوير الرافعي وإن كان في الذبح له حرم وحرم المذبح أخذ من قول الروض
ولا تحل ذبيحة كتابي للمسيح ولا مسلم لمحمد أو للكهنة أي مثلاً قال في شرحه أن ذبح لذلك تعظيماً
وعبادة كفر اهـ وبه يعلم الفرق بين إطلاق الذبح لما ذكر وإن قصد معه التعظيم والعبادة

بين جعل الواو للحال
ولغيره ويسن في الاضحية
أن يكبر قبل التسمية ثلاثاً
وبعد ما كذلك وأن يقول
اللهم هذا منك وإليك فتقبل
مني ويأتي ذلك في كل ذبح
هو عبادة كما هو ظاهر (و)
أن (يصلي) ويسلم (على
النبي ﷺ) لأنه محل يسن
فيه ذكر الله تعالى فكان
كالأذان والصلاة والقول
بكرامتها بعيد لا يقول
عليه (ولا يقول بسم الله
واسم محمد) أي يحرم عليه
ذلك للتشريك لأن من حق الله
تعالى أن يجعل الذبح باسمه
فقط كافي التمين باسمه نعم
أن أراد أذبح باسم الله
وأ تبرك باسم محمد كره فقط
كما صوبه الرافعي ولو قال
بسم الله ومحمد رسول الله
بالرفع فلا بأس وبما لا ذرعى
تقيده بالعارف
والأفهام سيان عند غيره
ومن ذبح تقرب بالله تعالى
لدفع شر الجن عنه لم
يحرم أو بقصد حرم

وكذا يقال في الذبيح للكتابة أو قدوم السلطان ولو ذبح ما كولا فيزأكلم يحرم وان (٣٢٧) أمم بذلك (فصل) في بعض شروط

الآلة والذبيح والصيد
(يحل ذبيح مقدور عليه
وجرح غيره بكل محدد)
بتشديد الدال المفتوحة أى
شئ له حد (بجرح كحديد)
ولو في قلادة كلب أرسله
على صيد فجرحه بها وقد
علم الضرب بها والالم يحل
(ونحاس) ورصاص والتنظير
فيه بعيد لان القرض ان له
حدا بجرح (وذهب)
وفضة (وخشب وقصب
وحجرو زجاج) لان ذلك
اوحى لازهاق الروح قبل
تعبيره معكوس فصوابه
لا يحل المقدور عليه الا
بالذبح بكل محدد الخ ورد
بان الكلام هنا في الآلة
وكون المقدور عليه لا يحل
الا بالذبح قدمه اول الباب
وأقول لو فرض أن هذا لم
يتقدم فالأيراد فاسد ايضا
لان مقابلة ذبيح المقدور
بجرح غيره الصريح في أن
الذبح قيد في الاول دون
الثاني يفهم ماورده (الا
ظفر وساوساثر العظام)
للحديث المتفق عليه ما نهر
الدم وذكر اسم الله عليه
فكفوا ليس السن والظفر
أما السن فعظم وأما الظفر
فدنى الخيشة أى وهم كفار
وقد نهينا عن التشبه بهم
أى لمعنى ذاتى في الآلة
التي وقع التشبه بها فلا يقال
بمجرد النهى عن التشبه
بهم لا يقتضى البطلان بل

في الحرمة (قوله وكذا يقال الخ) فان ذبيح للكتابة أو للرسول تعظيما لكونها بيت الله أو لكونهم رسل الله جاز
قال في الروضة ولهذا المعنى يرجع قول القائل أهديت للحرم أو للكتابة اه معنى (قوله أو قدوم السلطان
الخ) عبارة بالمعنى ويحرم الذبيحة اذا ذبحت تقر بالى السلطان أو غيره لما مر فان قصد الاستبشار بقدومه فلا
باس كذبيح العقيقة ولو لادة المولود اه (قوله وان أمم) ويظهر انه اذا لم يقصد طهارة نحو جلده
(فصل في بعض شروط الآلة والذبيح والصيد) (قول المتن بكل محدد) وينبغى ان من المحدد بالمعنى الذى
ذكره ما لو ذبح بحيث يؤثر مروه على حلق نحو العصفور قطعه كئثار السكين فيه فيحل المذبح فيه وينبغى
الاكتفاء بالمنشار المعروف الان (قاعدة) يكفى الذبيح بالمدينة المسمومة فان السم لا يظهر له اثر مع القطع
اه عش محذوف ولا يخفى ان ما ذكره آخر المخالف لما مر في السواد بعد قول المصنف وهو مجرى الطعام الا
ان يحمل على سم غير مسرع للقتل وان ما ذكره اولاً من الاكتفاء بالخط او المنشار ينبغى ان يقيد بما مر في
الذبح يسكين كالمن الشراطين والله اعلم (قوله بتشديد الدال) الى قوله وقد علم في النهاية (قول المتن بجرح)
أى يقطع اه معنى (قوله المتن كحديد الخ) أى محدد حد يدو محدد نحاس وكذا بقية المعطوفات معنى ونهاية
(قوله وعلم الضرب الخ) من التعليم كما صرح به الاسنى وعش (قوله ورصاص) الى قوله قيل في النهاية الا
قوله والتنظير الى المتن والى قوله وأقول في المعنى الا ذلك القول (قوله اوحى) أى أسرع اه قاموس (قوله
قيل تعبيره معكوس الخ) أقول زعم ان التعبير المذكور معكوس وهم وعكس لان تخصيص حل المقدور
بالذبح علم من اول الباب وليس مقصود المصنف هنا الا بيان ما يحصل به الذبح فتأمل فانه تبيين ما ذكره
المعترض وكذا الشارح حيث تكلف دفع الاعتراض بما قاله اه سم وهذا عجيب منه فانه حسن ظاهر غفل عنه
الشارح بقوله ورد الخ (قوله في الآلة) أى في بيان ما يحل به اه معنى (قوله قدمه اول الباب) أى
بقوله وذكر كذا الجواب ان الماكول بذبحه حق اولية ان قدر عليه اه معنى (قوله الصريح) في أن الذبح قيد
الخ) الصراحة بمنوعة قطعاً بل العبارة محتملة لان يكون المذكور في كل واحد جائز فى الآخر والمقابلة
لا تنافي ذلك بل تحتمله فدعوى فساد الايراد فيه ما فيه اه سم أقول غاية ما هناك ان دعوى الصراحة
مبالغه وأما ما هو به كلام المحشى من المساواة وعدم ظهور المقابلة فيما قاله الشارح فكأثرة (قول المتن وساوساثر
العظام) ظاهرة دخول الصدف المعروف الذى يعمل به السكتان فلا يكفى وينبغى الاكتفاء به لان الظاهر
انه ليس بعظم فليراجع اه عش (قوله للحديث) الى قول المتن او اصابه في المعنى الا قوله أى لمعنى الى
والحكمة الى قول المتن فسقط في النهاية الا قوله والحكمة الى نعم وقوله بمعية كالة وقوله بضم العين أى
جانبه وقوله جرحه اولا وقوله ولا يحتاج الى المتن (قوله ما نهر الدم) أى اساله وقوله عليه أى على مذبحه
او المنهر المأخوذ من نهر بدليل قوله فكفوه أى المنهر بضم الميم وفتح الهاء وقوله ليس أى ما نهر الدم (قوله
واما الظفر الخ) هذا قد يقتضى ان الظفر ليس من العظام وهو مخالف لظاهر قول المصنف وساوساثر العظام اه
عش أقول والصريح قول المنهج الاعظام كسن وظفر اه (قوله اما السن فعظم) واما الظفر الخ) والحق
بهما باقى العظام نهاية ومعنى (قوله) ومن ثم نهى عن الاستنجاء به) وهل ينهى عن تنجس العظام في غير
الذبح والاستنجاء ايضا للمعنى المذكور اه سم عبارة بالمعنى فلرجع لنصل سهم عظما فقتل به صيد احرم
(تنبيه) قد يؤخذ من علة النهى عن الذبح بالعظام انه بمطعوم الاذى اولى كان يذبح بحرف ر غيف محذوا

(فصل يحل ذبيح مقدور عليه الخ) (قوله قيل تعبيره معكوس الخ) أقول زعم ان التعبير المذكور معكوس
وهم وعكس لان تخصيص حل المقدور بالذبح علم من اول الباب وليس مقصود المصنف هنا الا بيان ما يحصل به
الذبح فتأمل فانه حسن ظاهر غفل عنه المعترض وكذا الشارح حيث تكلف دفع الاعتراض بما قاله (قوله
الصريح في أن الذبح قيد) الصراحة بمنوعة قطعاً بل العبارة محتملة لان يكون المذكور في كل واحد الجائزين
فيهو المقابلة لا تنافي ذلك بل تحتمله ففى دعوى فساد الايراد ما فيه (قوله ومن ثم نهى عن الاستنجاء به الخ)
هل ينهى عن تنجس العظام في غير الذبح والاستنجاء ايضا للمعنى المذكور

ولا الحرمة في نحو النهى عن السدل واشتمال الصماء والحكمة في العظم تنجسه بالدم مع انه زاد الجن ومن ثم نهى عن الاستنجاء به

نعم نأب الكلب وخافه لا يؤثر كأي لا يرد في قوله وجرح ذيره (الموقبل) بنية كلة أو (بالمقل) بفتح القاف المشددة (أو قل عدد كبدية
وسوط وسهم بلا فله لولا د) أهلة الاول ومن أهلة الثاني اقل بثل سهم ل نه ل أو د (أو قل) (سهم وسهم وسهم وسهم وسهم وأثر فيه
عرض السهم) نعم الذين أي جانبه (٣٢٨) (في مرور ومات بهما) أي الجرح وانأثير (أو الخلق بالحولة) وهي حبال أشد لصيد

ومات (أو أصابه سهم)
جرحه أولا (فوقع بارض
عالية كسطح كابدل له قوله
الآتي فسقط بالارض
وحينئذ فلا اعتراض عليه
ولا يحتاج لتصويره بماذا
لم يجرحه السهم (أو جبل
ثم سقط منه) فيهما ومات
(حرم) في السكل لقوله
تعالى والمنخنقة والموقوذة
أي المقتولة بنحو حجر أو
ضرب ولا تنفي في الأربعة الاول
مات بلا جرح وفيما عداها
الا الحلق لا يدرى الموت من
الاول المبيح أو الثاني المحرم
فغالب المحرم (ولو أصابه
السهم (بالهواء) أو على
شجرة فجرحه وأثر فيه
(فسقط بارض ومات حل)
أن لم يصبه شيء من أغصان
الشجرة حال سقوطه عنه
ولا اثر لتأثير الارض فيه
ولا لتدحرجه عليها من
جنب الى جنب لان الوقوع
عليها ضروري ومن ثم لو
وقع بيثر بهاء او صدمه
جدارها حرم اما اذا لم يؤثر
فيه فلا يحل جرحه او لا والماء
لطيره كالارض ان أصابه
وهو فيه وان كان الرامي
بالبر أو في هوائه والرامي
بسفينة مثلا فان كان

(قوله نعم نأب الكلب الخ) عبارة المغني والنهاية والموم بما يأتي ان ما تنبأه الجرح - بظفرها أو نابها - لال
فلا حاجة الى استنباطه (قول التبر أو ثقل عدد) وبالمعنى ما يأتي ان المقتول بثل الجرح - كانه يقول بجرحها
اه نهاية (قوله الاول) أي للمقتول وقوله ومن أهلة الثاني أي القتل بثل عدد (قوله كابدل له الخ)
عبارة النهاية بديل قوله أو جبل اه (قوله الآتي الخ) هلاقل كابدل له رجوع قوله ثم سقط لهذا أيضا
اه سم (قوله فلا اعتراض عليه الخ) عبارة المغني به ذكر ما يوافق كلام الأشارح انها وما اذا أصابه
سهم فوقع بارض فقد اختلص كلام الأشارح في تصويره فتم من صورته بماذا أصابه السهم في الهواء ولم يؤثر
فيه جرحا بل كسر جناحه فوقع فوات فانه لا يحل كسب أي في كلامه ومنه من صورته بماذا جرحه جرحا وثرا
ووقع بارض عالية ثم سقط منها وجرحه من صورته الموت بسهمين وذلك لا يدرى بأيه مامات وهذا هو الظاهر
ولو دبر كالحرر والروضة بوقوعه في طرفه - طبع كان أولى ولا بد في تصوير الارض والجبل بان يكون فيه
حياة مستقرة اما اذا انتهت السهم الى حركة مذبح فانه يحل ولا اثر صدمة الارض والجبل اه (قول المتن منه)
أي ما وقع عليه من أرض أو جبل (قوله فيهما) أي في المسائلين اه معنى (قوله في الأربعة الاول) يتأمل
اه سم أقول ويندفع النظار بقول المغني ومنه أي القتل بثقل عدد السكين السكال اذا ضمت بالتجامل
عليهما اه فالمراد من الأربعة الاول البنية والوط والسهم وثقل عدد (قوله لا يدرى الخ) عبارة النهاية
والمنع مات بسهمين مبيح ومحرم فغالب الثاني لانه الاصل في الميتات اه (قوله أو على شجرة) أي قوله قال
الاذرعي في المغني والنهاية (قوله فجرحه) راجع السكل من المطاوئين وسيد كرم عزه (قول المتن ومات)
أي قبل وصوله الارض أو بعده اه معنى (قوله ان لم يصبه شيء الخ) أي فان أصاب غصنه ثم وقع على الارض
حرم نهاية ومعنى أي لا حتمل ان موته بالغصن ومنه يؤخذ انه لا بد في الغصن من كونه يمكن احالة الهلاك
عليه لغناظه مثلا عش قوله من كونه الخ لعل الاول ان يكون له دخل في الهلاك فليراجع (قوله
سقوطه عنه) أي عن الشجرة فكان الظاهر التاثير (قوله ضروري) أي فغني عنه نهاية ومعنى (قوله
اما اذا لم يؤثر الخ) محترق قوله المار وأثر فيه عبارة النهاية فلو لم يجرحه بل كسر جناحه فوقع ومات أو جرحه
جرحا لا يؤثر فطل جناحه فوقع ومات لم يحل لعدم مبيح بحاله ومنه عليه اه (قوله والماء لطيره الخ) كذا
في المغني وعبارة النهاية فان رمى طيرا على وجه الماء الخ قال عث قوله فان رمى الخ هذا التفصيل ذكره
الزبادي في طير الماء دون غيره وكلام الأشارح يقتضي انه لا فرق بين طير الماء وغيره وهو محتمل اه وسياتي
ما يتعلق بما هنا (قوله كالارض) أي لغير طير الماء اه معنى (قوله ان أصابه وهو فيه) أي أصاب السهم
طير الماء حاله كون الطير في الماء ومات فيحل (قوله وان كان الخ) غاية (قوله أو في هوائه الخ) عطف على
قوله فيه عبارة المغني وان كان الطير في هواء الماء فان كان الرامي في الماء ولو في نحو سفينة حل أو في البر حرم
اه (قوله فان كان خارجه) عبارة المغني ولو كان الطير خارج الماء فرماه فوقع في الماء سواء كان الرامي في
الماء ام خارجه حرم اه (قوله أو بهوائه الخ) عطف على خارجه وهو محترق قوله أو في هوائه والرامي الخ
(قوله والافو غريق الخ) وقضية كلامهما ان طير البر ليس كطير الماء فيما ذكر لكن البغوى في تعليقه
جعله مثله فان حمل الاضافة في طير الماء في كلامهما على معنى في فلا مخالفة وهذا أولى قال الماوردي واما
الساقط في النار فخرام اه معنى ويوافق هذا الحل تعبير النهاية المار اتفاقا في الجبري ما نصه ونقل سم عن
مران المراد بطير الماء ما يكون فيه أو في هوائه حاله الرمي بجمل الاضافة على معنى في اه (قوله واعتمده وحمل
(قوله كابدل له قوله الآتي) هلاقل كابدل له رجوع قوله ثم سقط لهذا أيضا (قوله ولا تنفي في الأربعة الاول)

خارجا ثم وقع فيه أو بهوائه والرامي بالبر حرم هذا كله حيث لم ينه السهم لحركة مذبح والام يؤثر شيء مما ذكر وحيث لم
ينغمسه السهم أو ينغمس لثقل جثته في الماء قبل انتهائه لحركة مذبح والافو غريق قاله الاذرعي ونقل البلقيني عن الزوا
عن عامة الاصحاب أنه متى كان الطير في هواء الماء حل وان كان الرامي في البر واعتمده وحمل الخبر الظاهر في تحريره على غير طير الماء

وطيره الذي ليس هو انه (نتيه) اتي المصنف بمحل رمى الصيد بالبندق لانه طريق الى (٣٢٩) الاصطياد المباح وقال ابن عبد السلام ومجلى

والموردى يحرم لان فيه
تعريض الحيوان للهلاك
ويؤخذ من علمتهما اعتماد
ظاهر كلامه في شرح مسلم
من حل رمى طير كبير لا
يقتله البندق غالبا كاللوز
بخلاف صغير قال الاذري
وهذا مما لا شك فيه لانه
يقتلها غالبا وقتل الحيوان
عينا حرام والكلام في
البندق المعتاد قديما وهو ما
يصنع من الطين اما البندق
المعتاد الآن وهو ما يصنع
من الحديد ويرى بالنار
فيحرم مطلقا لانه محرق
مذنب سريعا غالبا ولو في
الكبير نعم ان علم حاذق انه
لنما يصيب نحو جناح كبير
فيثبت فقط احتمل الحل
(ويحل الاصطياد) المستلزم
لحل المصاد المدرك ميتا او
في حكمه (بجوارح السباع
والطير ككلب وفهد) ونمر
قبلا للتعليم وان سلم ندوره
ولا فلا وعليه يحمل تناقض
الروضة والمجموع (وباز
وشاهين) لقوله تعالى وما
علمتم من الجوارح أى
صيدا أما الاصطياد بمعنى
اثبات الملك على الصيد
فيحصل باى طريق تبسر كما
يأتى (بشرط كونها مملوكة)
للآية (بأن ينزجر جارحة
السباع بزجر صاحبه) أى
من هو بيده ولو غاصبا كما
هو ظاهر شعر أيته منصوصا

(الح) أى البقنى (قوله) وطيره الذي ليس هو انه (نتيه) اتي المصنف بمحل رمى الصيد بالبندق لانه طريق الى (٣٢٩) الاصطياد المباح وقال ابن عبد السلام ومجلى
وان لم يلزمه لا مجرد ما يتفق حوله فيه اوفى هو انه اسم (قوله) ويؤخذ من علمتهما (الح) هذا التفصيل
هو المعتد انتهى شيخنا الزيادى اقول وكالرمى بالبندق ضرب الحيوان بعصا ونحوها وان كان طريقا
لوصول اليه حيث قدر عليه بغير الضرب كما يقع في امساك نحو الدجاج فانه قد يشق امساكها فجرد ذلك
لا يبيع ضربها فانه قد يؤدى إلى قتلها وفيه تعذيب مستغنى عنه وكل ما حرم فعله على البالغ وجب على ولي الصبي
منعه منه فتنبه له احش (١) قوله اعتماد ظاهر كلامه (الح) (قوله) بخلاف صغير (الح) كاله صانير وصغار
الوحش فيحرم معنى وعش اعتمده المعنى ايضا (قوله) وهذا أى التفصيل المذكور او قوله بخلاف
صغير (قوله) يقتلها (الح) أى الصغير فكان الظاهر التذكير (قول المتن) ويحل الاصطياد (الح) لو علم خنزيرا
الاصطياد حل الصيد وان حرم من حيث الاقتناء بحته الطبلاوى واقره سم على المنهج احش (قوله)
المستلزم (الح) حل الاصطياد دلى حذف المضاف عبارة المعنى أى اكل المصاد بالشرط الاق غير المقدور
عليه اه (قوله) المدرك (الح) أى حيث لم تكن فيه حياة مستقرة بان ادركه ميتا اوفى حركة المذبوح اه
معنى (قول المتن) بجوارح السباع جمع جارح وهو كل ما يخرج سمي بذلك لجرحه الطير بظفره أو نابيه اه
معنى (قوله) قبلا للتعليم لى مراده بهذا بيان ما قبل التعليم من هذا النوع والافئاط الحل كونه معلما
بالفعل لا قبوله اه رشيدى (قوله) ندوره (الح) أى قبول النهى والنهي للتعليم (قوله) والا (الح) أى وان لم يقبل
التعليم فلا يحل الاصطياد بهما (قوله) وعليه (الح) أى على هذا التفصيل (قوله) وعليه (الح) عبارة المعنى
قال في المجموع وقوله في الوسيط فريسة النهى والنهي حرام غلط مردود وليس وجهها في المذهب بل هما
كالكلب نص عليه الشافعى وكل الاصحاب انتهى فان قيل قد صرحا في الروضة واصحابنا بعد النهى في
السباع التى يحل الاصطياد بها وقالوا في كتاب البيع لا يصح بيع النمر لانه لا يصلح للاصطياد اجيب بان
ما ذكر في البيع في نمر لا يمكن تعليمه وما هنا علانه فاذا كان معلما او امكن تعليمه صح بيعه اه (قوله) لقوله
تعالى إلى المتن في المعنى (قوله) أى صيده (الح) أى صيده اهش فكان الاولى تذكير الصغير (قوله)
فيحصل (الح) أى فلا يختص بالجوارح بل يحصل (الح) (قوله) كما يأتى (الح) فى الفصل الاق (قول المتن) بشرط
كونها مملوكة ولو بتعليم الجوى اه نهاية (قوله) أى تنف (الح) إلى قوله وكذلك هو في المعنى لا قوله ومن لازم
إلى المتن (قوله) فلو انطلق بنفسه لم يحل (الح) قال في شرح الروض واشترط ان لا ينطق بنفسه لانه لو انحل
كاسياتى في كلامه لا للتعليم كما اقتضاه كلام اصله انتهى ثم قال في الروض فرع وان استرسل المعلم بنفسه
فاكل من الصيد لم يخرج عن كونه معلما ولا يحل انتهى وبه يعلم انه لا ينبغي الجزم ببيان فساد التعليم واطلاق
نسبته اليه فليتأمل ثم انظر جزءه هنا ببيان فساد التعليم مع قوله الاق ولا يؤثر اكله مما استرسل عليه

يتأمل (قوله) وطيره الذي ليس هو انه (نتيه) اتي المصنف بمحل رمى الصيد بالبندق لانه طريق الى (٣٢٩) الاصطياد المباح وقال ابن عبد السلام ومجلى
لا مجرد ما يتفق حوله فيه اوفى هو انه (قوله) فلو انطلق بنفسه لم يحل (الح) قال في شرح الروض واشترط
ان لا ينطق بنفسه لانه لو انحل كاسياتى في كلامه لا للتعليم كما اقتضاه كلام اصله اهش ثم قال في الروض
فرع وان استرسل المعلم بنفسه فاكل من الصيد لم يخرج عن كونه معلما ولا يحل اه وبه يعلم انه لا ينبغي
الجزم ببيان فساد التعليم واطلاق نسبته اليها فليتأمل ثم انظر جزءه هنا ببيان فساد التعليم مع قوله
الاق ولا يؤثر اكله مما استرسل عليه بنفسه فليتأمل لانه لو كان يكون هذا في ابتداء التعليم والاقتى فيما بعد
ظهور التعليم (قوله) فلو انطلق بنفسه لم يحل (الح) كاسياتى في كلامه لا للتعليم كما اقتضاه كلام اصله انتهى ثم قال في الروض
عن الامام وعبرة الروضة وذكر الامام ان ظاهر المذهب انه يشترط ايضا ان ينطق باطلاق
صاحبه وانه لو انطلق بنفسه لم يكن معلما ورآه الامام بشكله من حيث أن الكلب دلى أى صفة
كان إذا رأى صيدا بالقرب منه وهو دلى كلب الجوع يبهت انكساره اه

كاسيد كره (ويملك الصيد) أي يحبسها صاحبها فإذا جاهدته (ولا ياكل منه) بعد إمساكها قبل قتله أو بعده ولو من نحو جلده لانهو
شعره للنهي الصريح عن الاكل بالكلية وكاد له منه مقاتلته دونته وكذا لو هرب في وجهه صاحبه عند اخذه الصيد منه كما يحتمل ابن الرفعة قال لان
من شرائط التعليم في الابتداء أن لا يهرق في وجه صاحبه او يتبعه أن عمله إن كان هربه للطبع فيه لا مجرد عادة وظاهر كلامهم هنا أنه لا فرق
بين اكله عقب إمساكه أو بعده وإن طال (٣٣٠) الفصل وتليه فيفرق بينه وبين ما يأتي قريباً بأنه يغتفر بعد ظهور التعليم ما لا يغتفر

في ابتدائه ثم رايت في كلام
شيخنا ما يقتضي استواءهما
في التفصيل الآتي وفي
كلام الزركشي ما يؤيد
ذلك (ويشترط ترك الاكل
في جراحة الطير في الاظهر)
كجراحة السباع وكذا
يشترط فيها بقية الشروط
حتى انزاعها بجزر صاحبها
ولو بعد العدو كما تنص له
البلقيني لكن نقلا عن
الامام واقراه ان هذا لا
يشترط وهو الوجه لا طبق
اهل الصيد على استحالة
ذلك فيها (ويشترط تكرار
هذه الامور) المعتبرة في
التعليم (بحيث يظن) في
عادة اهل الخبرة بالجوارح
(نأدب الجارحة) ولا يضبط
بعده (ولو ظهر كونه
معلما) فارسه صاحبه فلم
يسترسل او زجره فلم ينزجر
او استرسل (ثم اكل من
لحم صيد) او حشوته او
جلده او اذنه او عظمه قبل
قتله او عقبه (لم يحل ذلك
الصيد إلا في الاظهر) للنهي
السابق ولان عدم الاكل
شرط في التعليم ابتداء
فكذا داموا والخبر الحسن

بنفسه في تعليمه إلا أن يكون هذا في ابتداء التعليم والآتي فيها بعد ظهور التعليم اه سم وصنيع النهاية
والغنى كالصريح في ان اكله مما استرسل عليه بنفسه لا يقدح في كونه معلما (قوله كاسيد كره)
عبارة الروضة وذكر الامام ان ظاهر المذهب انه يشترط ايضا ان يطاق باطلاق صاحبه وانما لو اتفق بنفسه
لم يكن معلما وراه الامام شكلا اى من حيث ان الكلب على اى صفة كان إذا رأى صيدا بالقرب منه وهو
على غلبة الجوع يهدد ان يكفاه اه سم (قوله أي يحبس) إلى قوله وكذا في النهاية إلا قوله للنهي إلى
وكا كله (قوله أي يحبسها صاحبها) ولا يحل به ذهاب معنى ولا ينفك عنه (قوله تحلى عنه) عبارة الغنى
والنهاية تحلى بينه وبينه ولا ينفك عنه اه (قوله او بعده) عبارة النهاية والغنى عقبه اه (قوله ولو من
نحو جلده) كحشوته واذنه وعظمه نهاية ومعنى (قوله لا نحو شعره) كحشوته ورشبه نهايته ومعنى
(قوله اكلت) اى الجارحة (قوله مقاتلته دونته) اى منع الصائد من الصيد اه معنى عبارة النهاية
ولو اراد الصائد اخذها فامتنع وصار يفاتل دونته فيأكل اكل منه اه (قول لو هرب) اى صوت دون التباح
قاموس (قوله أن لا يهرق) بضم الهاء وكسره (قوله أن عمله) أى البحث قوله فيه أى الصيد (قوله أنه
لا فرق الخ) خلافاً للمعنى عبارة اما إذا اكل منه ولم ينفك عنه او قتله ثم انصرف واداليا فاكل من فاته لا يضرم اه
وهذا نصية قول النهاية فيها مرادها أنها عقبه (قوله يغتفر بعد ظهور التعليم) اى كفى الآتي وقوله
ما لا يغتفر في ابتدائه اى كما في اه سم (قوله ما يقتضي الخ) وقفاً لظاهر صنيع النهاية وصريح الغنى كما
مر آنفاً (قوله الآتي) اى في شرح لم يحل ذلك الصيد في الاظهر (قوله ولو بعد العدو) وهذا هو الظاهر
كما جرى عليه شيخنا في منهجه اه معنى (قوله وهو الوجه) وقفاً لظاهر النهاية وخلافاً للمعنى والمنهج كما
مر آنفاً (قوله على استحالة ذلك) اى انزجارها بعد طير انها فلا يشترط اه ع ش (قوله المعتبرة) إلى
قول الماتن ولو ظهر في الغنى (قوله في عادة اهل الخبرة الخ) كذا في النهاية (قوله ولا يضبط بعدد) وقيل
يشترط تكرره ثلاث مرات وقيل مرتين اه معنى (قول الماتن ولو ظهر) اى بما ذكره من الشروط اه
معنى (قول الماتن ثم اكل) اى مرة كافي المحرم اه معنى ودون قيد محل الخلاف كما يأتي (قول الماتن ثم اكل
من لحم صيد الخ) راجع لمحو ص او ام ترسل نقط (قوله او حشوته) إلى الماتن في النهاية وإلى قول الماتن
ولا يجب في الماتن إلا قوله ومن ثم إلى وخرج (قوله او حشوته) بالضم والكسر امعاؤه اه مجرى عن
الصحيح (قوله السابق) اى في شرح ولا ياكل منه (قوله اما في سنده الخ) لا يخفى ما فيه عبارة الغنى والثاني
يحل اكله لخبر ابي داود باسناد حسن إذا ارسلت الخ واجاب الاول بان في رجاله من تكلم فيه وإن صح حل على
ما ذا الخ وهي ظاهرة (قوله فاقولان) اى الاظهر ومقابلته (قوله وإلا الخ) اى وإن اكل منه بعد ما قتله
وانصرف عنه (قوله وخرج) إلى قوله وإذا حرم في النهاية إلا قوله ومن ثم إلى ولو تكرره وقوله آخر إلى ولا
يؤثر (قوله ما سبقه) اى ما اصطاده قبله (قوله فلا يحرم) خلافاً لآي حنيفة اه معنى (قوله ومن ثم قال
في الشرح الصغير) عبارة الغنى ومحل الخلاف في الاكل مرة كما قدرته في كلامه فلم يكرر الخ (قوله وكذا
ما اكل منه الخ) اى بخلاف ما سبقه مما لم ياكل منه (قوله على الاقوى) اى الاصح اه معنى (قوله
ولا يؤثر الخ) عبارة الغنى والنهاية وإنما يخرج بالاكل عن التعليم إذا اكل مما ارسل عليه فان استرسل المعلم
(قوله بأنه يغتفر بعد ظهور التعليم) كافي الآتي وقوله ما لا يغتفر في ابتدائه كما هنا (قوله آخر اقطعاً) يتأمل

بنفسه
وإذا ارسلت كلبك المعلم فكل وإن أكل منه
اما في سنده متكلم فيه او محمول على ما إذا أطعمه صاحبه منه او اكل منه بعد ما قتله وانصرف بان طال الفصل عرفا ومن ثم قال
في المجموع ان اكل منه عقب القتل فالقولان ولا حل قطعاً وخرج بذلك الصيد ما سبقه مما لم ياكل منه فلا يحرم ومن ثم قال في الشرح الصغير
ولو تكرره منه الاكل وصار عادة حرم ما اكل منه آخر قطعاً وكذا ما اكل منه قبل على الاقوى ولا يؤثر اكله مما استرسل عليه بنفسه في تعديبه

ولذا حرم ما ذكره به (في شرط تعاميم جديد) فساد التعاميم الاول اى من - بين الاكل (ولا اثر لاق الدم) لانه لا يسمى اكلا مع عدم قصده (ومعه من الكلب من الصيد نجس) نجاسة مغلظة كثيرة مما اصابه بعض اجزاء الكلب (٣٣١) مع رطوبة (والاصح انه لا يفي عنه)

لندرتة (و) الاصح) انه يكتفى غلته بما (سبعاً وتراب) في احداهن كغيره (ولا يجب ان يقور وي طرح) لانه لم يرد وتشرب اللحم بلعابه لا اثر له لانه لا نجاسة على الاجواف كائن عليه (فرع) يحرم اقتناء كلب ضار وما لا نفع فيه مطلقاً وكذا ما فيه نفع الا ان اراد به الصيد حالاً ليططد به أن تاهل له او حفظ نحو زرع اودار بعد ملكهما لاقبله ويجوز تربية جرو لذلك وكذا اقتناء كبير لتعليمه ان شرع فيه حالاً فيما يظهر وفيما قبل الا ينقص من اجرة كل يوم قيراطان كما صح به الخبر ونقل احمد في مسنده ان اصغرهما كاحد قال جماعة من الصحابة وتعدد القراريط بتعدد الكلاب (ولو تحملت الجارحة على صيد فقتلته) او انتهى لحركة مذبح (بثقلها) او يصدمتها او بعضها او بقوة امساكها (حل في الاظهر) لاطلاق قوله تعالى فكلوا مما امسكن عليكم ولا نهى عن تعليمه ان لا يقتل إلا جرحاً ولو انما حرم الميت بعرض السهم لانه من سوء الرمي وتسميتها جوارح باعتبار ما من شأنها او

بنفسه يقتل واكل لم يقدح في كونه لما طعمه (قول) وإذا حرم الخ) دخول في المتن وإشارة إلى أنه امفرع على عدم الحل الاظهر (قول) ما ذكر) اى من اكل المعلم من اللحم الصيد ونحوه او عدم استرساله اذا ربه صاحبه او عدم انزجاره إذا زجره (قول) الصيد) مفعول حرم (قول) فساد التعاميم) الى قول المتن ولا تجب في النهاية (قول) من - بين الاكل) اى او عدم الاسترسال او عدم الانزجار (قول) لانه لا يسمى كلا) اى والمنع في الخبر منوط بالاكل (قول) مع عدم قصده) اى لاصد (قول) لندرتة) عبارة المغنى كولو غه اه وعبارة النهاية كالواصاب ثوباً (قول) وتشرب اللحم الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قول) اقتناء كلب الخ) اى كغير اخذنا بما بقى (قول) مطلقاً) اى عن الاستثناء الاقوي ويحتمل ان المراد اصلاً (قول) ان تاهل) اى الشخص له اى الاصطفاً بالكلب بعد ويحتمل ان المعنى ان تاهل الكلب الاصطفاً به حالاً فليراجع (قول) نحو زرع الخ) كالماشية (قول) بعد ملكهما الخ) متعلق باراد المقدّر بالعطف لا يحفظ الخ (قول) لذلك) اى ليططد به بعد تاهله او ليحفظ به نحو زرع ملكه بالفعل فيما يظهر فليراجع (قول) وفيما قبل الا) اى في قوله السابق إلا ان اراد به الصيد حالاً اه سم (قول) او انتهى) الى قوله ولا يؤثر في المعنى لا قوله ولا تحرم الى ولومات وقوله وإنما يشترط الى المتن (قول) بثقلها او بصدمة تها الخ) اى من غير جرح اه معنى (قول) لا طلاق) الى المتن في النهاية (قول) لا طلاق قوله تعالى الخ) عبارة النهاية والمعنى لعدم قوله الخ) (قول) الاجرحا) الاولى بجرح (قول) وتسميتها الخ) رد لدليل مقابل الاظهر (قول) بالبلاء) لعله احتراز عن البلاء المثلثة (قول) او فزع الخ) عطف على بجرح عبارة المغنى وخرج بقوله بثقله مالو مات فزعاً من الجارحة او من عدوها فانه يحرم قطع اه (قول) او بشدة عدوها) اى او فزعاً بشدة عدو الجارحة اه سيد عمر (قول) حرم قطعاً) وكذا لو تعب من كثرة العدو ومات قبل ان يدركه الكلب كما في العزيز اه سيد عمر (قول) فها مرم) اى في قوله بان يزجر الى ويشترط (قول) والمعنى اخرى) وهو انها اسم للحيو ان الذى يجرح وان كان اثنى ولفظ الحيوان مذكر اه ع ش (قول) ويشترط الخ) كذا في الروض والعياب حيث قالوا واللفظ الاول ولا بد فيهما اى الذبح والعقر من قصدهن بالفعل وان اخطا في الظن او الجنس وان اخطا في الاصابة اه ويؤخذ من ذلك انه لو قصد قطع ثوبه او اصابة جدار فاصاب مذبح شاة اتفاقاً قطعته لم تحل إذ لم يقصد عينها ولا جنسها وان التحريم الاقوي فيما لو قصد ما ظنه حجراً او خنزيراً فاصاب غيره لا فرق فيه بين اصابة المذبح و اصابة غيره اه سم (قول) في الذبح) الاولى في الذكاة (قول) قصد العين) اى وان اخطا في الظن او الجنس اى وان اخطا في الاصابة كما سيأتى تصويرهما اه معنى (قول) بالفعل) متعلق بالقصد (قول المتن سكنين) وقوله صيد وقوله شاة اى مثلاً وقوله وهو في يده اى سواء حر كما لم لا وقوله وان قطع حلقوم الخ) اى وتقر به صيده اه بنى (قول) لفقد القصد) اى المعنى في الذبح انتهى نهاية (قول) وانما لم يشترط في الضمان الخ) اى فتى تالف شيء بفعله ضمنه وان لم يقصده به انتهى

وجه هذا القطع والخلاف فما قبل (قول) وفيما قبل الا) في قوله السابق الا ان اراد به الصيد حالاً (قول) ويشترط في الذبح الخ) كذا في الروض فقال فلا بد فيهما اى الذبح والعقر من قصده العين بالفعل وان اخطا في الظن او الجنس وان اخطا في الاصابة اه وفي شرحه اما التصريح في الذبح من زيادته اه ويؤخذ من ذلك انه لو قصد قطع ثوب او اصابة جدار فاصاب مذبح شاة اتفاقاً قطعته لم تحل اذ لم يقصد عينها ولا جنسها وان التحريم الاقوي فيما لو قصد ما ظنه حجراً او خنزيراً فاصاب غيره لا فرق فيه بين اصابة المذبح و اصابة غيره ويؤيد ذلك انما قال في الروض بعد ذلك انه لو رمى شاة فاصاب مذبحاً ولو اتفاقاً حلت علة في شرحه بقوله لانه قصد الرمي اليها اه فدل على انه لو اتفق في القصد اليها لم تحل والمقال في العباب ولا بد فيهما اى الذبح والعقر من

الجوارح الكواصب بالبلاء ولو لمات بجرح مع الثقل حل قطعاً او فزعاً منها بشدة عدو ما حرم قطعاً (تنبيه) ان هذا الجارحة وذكرها فيما مر نظر للفظ تارة وللمعنى اخرى (و) يشترط في الذبح قصد العين او الجنس بالفعل خينئذ (لو كان بيده سكنين فستط) وان جرح باص (بد) واهات (او احتكت به شاة وهو في يده فانقطع حلقومها ومريئها) لم تحل لفقد القصد وانما لم يشترط في الضمان لانه اوسع (او استرسل

كلب) مثلا (بنفسه فقتل لم يحل) لان الارسال شرط كما في الحديث الصحيح ولا يؤثر اكله هنا في فساد تعليمه ويفرق بينه وبين فساد في المسائل السابقة بانه ثم عاند صاحبه ومع المعاندة (٣٣٣) لم يبق للتعليم اثر فوجب استئنافه ونهلم بانه فانه انما اطلق بنفسه فوق اكله لضرورة

الطبع للمعاندة تفسد تعليمه (وقذا لو استرسل) كلب مثلا بنفسه فاغراه صاحبه او غيره (فزا دعوه) لا يحل الصيد (في الاصح) لا اجتماع الاغراء بالمسح والاسترسال المحرم فغلب فان لم يزد عدوه حرم جز ما ولو زجره فان زجر ثم اغراه فاسترسل حل جز ما ولو ارسله مسلم فزا دعوه باغراء نحو مجوسى حل كذا نقلا عن الجمهور ثم تعقابه بجرم البغوى بالتحريم واختيار شيخه ابنى الطيب له لانه قاطع او مشارك له وهو الاوجه مدركا (وان اصابه اى الصيد سهم) باعانة تريح طرأ بها بعد الارسال او قبله كما اقتضاه اطلاقهم وكان يقصر عنه لولا الريح (حل) لتعذر الاحتراز عنها فلم يتغير بها حكم الارسال وكذا لو اصابه مع انقطاع وتره او صدمه بحافظ مثلا لان اثر الرامى باق مع ذلك بخلاف ما لو وقع بالارض ثم ازدلف منها اليه وقتله فانه يحرم لانقطاع حكمه بوقوعه عليها وخرج باعانتها تمحض الاصابة بها فلا يحل (ولو ارسل سهما) او كلبا لاختبار قوته او الى غرض) او الى ما لا يؤكل او لا لغرض (فاعترض صيدا) او كان موجودا (فقتله حرم في الاصح) لانه لم يقصد الصيد بوجهه فارق ما في قوله (ولورمى صيدا ظنه حجرا) فيما مثلا او حيوانا لا يؤكل فاصاب ذلك الصيد لا غيره لانه قصد محرما (حل) ولا اثر لظنه كالمقطع حلق شاة يظنها ثوبا او حيوانا لا يؤكل

عش (قول المتن كلب) اى معلم اه معنى (قوله هنا) اى فى الاسترسال بنفسه (قوله المسائل السابقة) اى فى قوله ولو لظهر كونه معلما فارسله صاحبه (الخ) (قوله او غيره) اى قوله ولو ارسله فى النهاية ولى قوله كذا نقلا عن المغنى (قوله فان زجر الخ) (لأن لم ينزجر ومضى على وجهه حرم جز ما قاله النهاية وقال المغنى فعلى الوجهين واولى بالتحريم اه) (قوله فزا دعوه) و باغراء نحو مجوسى حل) جزم به الروض اه سم عبارة السيد عمر قوله حل لان حكم الارسال لا ينقطع بالاغراء وان ارسله مجوسى فاغراه مسلم حرم لذلك كذا جزم المغنى فى المسئلتين ولم يتعرض لعزو الاول للجمهور ولا لتعقب الشيخين اه (قوله واختيار شيخه الخ) اى واختيار شيخ البغوى (قوله لانه) اى لغراء نحو المجوسى قاطع اى لحكم ارسال المسلم (قوله وهو الاوجه) اى التحريم مدركا اى لا حكما (قوله اى الصيد) اى قوله وكذا فى النهاية ولى الفصل فى المغنى لا قوله بخلاف ما الى وخرج وقوله اما بفتحها الى امان وقوله او من سرب اخرو قوله لكن خالفه الى كالموسك وقوله والتحريم الى المتن وقوله ولو وجدته الخ (قول المتن باعانة تريح) اى مثلا اه معنى (قوله وكان يقصر الخ) عطف على اصابته سهم الخ (قوله عنه) اى عن اصابة الصيد (قوله عنها) اى الريح او اعانتها عبارة النهاية والمغنى عن هو بها اه (قوله مع انقطاع وتره) الوتر محركة شرعة القوس ومعلقها اه قاموس (قوله فانه يحرم) خلافا للمغنى والروض مع شرحه عبارتهما ولو اصاب السهم الارض او جدارا او حجرا فازدلف ونفذ به او انقطع الوتر عند نزاع القوس فصدم الفرق فارتقى السهم واصاب الصيد فى الجميع حل لان ما يتولد من فعل الرامى منسوب اليه لا الاختيار للسهم اه واقرها سم (قول المتن او الى غرض) محركة هدف يرمى اليه اه قاموس (قوله اى لا يؤكل الخ) عبارة النهاية ولو قصد غير الصيد كن رضى سهما او ارسل كلبا على حجر او عبثا فاصاب صيدا حرم اه قال عش قوله ولو قصد غير الصيد الخ من ذلك ما لورمى سهما على نخلة مثلا بقصد رضى بلعها فاصاب صيدا فلا يحل ذلك اه (قول المتن حرم فى الاصح) وقول الشارح الا لا لا غيره لانه قصد محرما ظاهره ولو اصاب المذبح فى هذه الصور كما بيناه انفا اه سم (قوله بوجه) اى لا معين ولا مبهما اه معنى (قول المتن ولورمى صيدا) اى فى نفس الامر (قوله لا غيره) اى فلا يحل لانه الخ عبارة المغنى والنهاية والروض مع شرحه ولو قصدوا خطأ فى الظن والاصابة معا كن رضى صيدا ظنه حجرا او خنزيرا فاصاب صيدا غير حرم لانه قصد محرما فلا يستفيد الحل بخلاف عكسه بان رضى حجرا او خنزيرا ظنه صيدا فاصاب صيدا فامتن حل لانه قصد باحاه (قوله لانه قصد محرما) لا يخفى انه قصد محرما ايضا فاما اذا اصاب ذلك الصيد فن ذلك يعلم ان قصد المحرم انما يضر اذا كانت الاصابة لتزيد بخلاف ما اذا كانت له اه سم (قوله محرما) اى شيئا لا يؤكل وبه يدفع توقف السيد عمر بما نصه قوله لانه قصد محرما واضح

قصد الفعل وجنس الحيوان اى عينه اه قال فى شرحه واشترط القصد فى الذبح وهو ما ذكره وقال ابن الرفعة وينبغي ان يشترط ايضا ان يقع القطع فيما قصد قطعه ولو ضرب جدارا بسيف فاصاب عتق شاة لم تحل كما قاله القاضى وغيره اه ما فى شرح العباب وقد يقال ما ذكره ابن الرفعة هو صريح اشتراط قصد جنس الحيوان او عينه فليتأمل (قوله فزا دعوه) باغراء نحو مجوسى حل) جزم به فى الروض (قوله بخلاف ما لو وقع بالارض) ثم ازدلف منها اليه وقتله فانه يحرم) عبارة الروض وكذا اى يحل لو اصاب الارض او جدارا فازدلف او انقطع الوتر فصدم الفوق فارتقى واصاب الصيد اه قال فى شرحه لان ما يتولد من فعل الرامى منسوب اليه لا الاختيار للسهم اه (قوله حرم فى الاصح) وقوله الا لا لا غيره لانه قصد محرما ظاهره ولو اصاب المذبح فى هذه الصورة وقد بيناه فى هامش الصفحة السابقة (قوله لا غيره) لانه قصد محرما) عبارة الروض فى هذا وكذا لو قصدوا خطأ فى الظن والاصابة معا كن رضى صيدا ظنه حجرا او خنزيرا فاصاب صيدا غير حرم قال فى شرحه لانه قصد محرما فلا يستفيد الحل اه ثم قال فى الروض لا يمسكه قال فى شرحه بان رضى

ولورى نحو خزير او حجر ظنه صيد افاصاب عديد احل لانه قصد مباحا (او) رعى (سرب) بكر اوله اى قطع (ظباء) او نحو قطا (فاصاب واحدة حل) لانه فى الاولين ازهمه بقله ولا اعتبار بالنصد فى الاخرة قصده اجمالا اما بقتلها فهو الابل وما رعى من المال (فان قصد واحدة) من السرب (فاصاب غيرها) منه او من سرب اخر (حل فى الاصح) لانه قصد (٢٣٣) الصيد فى الجملة وكذا وارسل كلبا على صيد

فعدل لغيره ولو فى غير جهة الارسال كفى السهم وان ظهر للكلب بعد ارساله على ما هو ظاهر كلامهم لكن خالفه جمع فيما اذا استدبر المرسل اليه وقصد آخر وهو الوجه لمعاندته للصائد من كل وجه ومن ثم لو كان عدوله لفوت الاول لم يؤثر كالأمسك صيدا ارسل عليه ثم عن له آخر ولو بعد الارسال فامسكه لان المعتبر ان يرسله على صيد وقد وجد (فلو غاب عنه الكلب) مثلا (والصيد) قبل ان يجرحه الكلب (ثم وجده ميتا حرم) وان كان الكلب ملطخا بدم (على الصحيح) لاحتمال موته بسبب اخر والدم من جرح اخر مثلا والتحرير محتاط له لانه الاصل هنا (وان جرحه) الكلب او اصابه بسهم فجرحه جرحا يمكن احواله الموت عليه ولم ينه حركه مذبوح (وغاب) عنه (ثم وجده ميتا حرم فى الاظهر) لما ذكر والثانى محل ومال اليه فى الروضة وصححه بل صوبه فى المجموع واختاره فى التصحيح وشرح مسلم قال وثبت فيه احاديث صحيحة ولم يثبت فى التحريم شيء

فيما اذا ظنه حيرا انا لا يؤكل لافيا اذا ظنه حجرا فليحرم اه وقد فسد ما عن المغنى والنهاية والروى مع شرحه وبانى فى الشارح ما يصرح بعدم الفرق بين ظنه حجرا وظنه خزيرا (قوله ولورى نحو خزير الخ) هذا عكس ما اشار الشارح اليه بقوله لا غيره كما سرح عن المغنى وغيره (قوله او نحو قطا) بكسر فتين جمع قطاة بالفتح طائر اه قاموس (قوله فى الاولين) اى فيها ظنه حجرا او حيوانا لا يؤكل وقوله بالنصد اى الظن وقوله فى الاخرة اى فى سرب نحو ظباء (قوله اما بقتلها) اى السين (قوله لانه قصد) الى المتن فى النهاية لا لقوله وهو الوجه كالأمسك (قوله وان ظهر اى الصيد بعد ارساله) معتمد اه عش (قوله لمعاندته الخ) وكان الفرق انه بالاستدبار عرض بالكلية عما ارسله اليه مما جبه بخلاف عدم الاستدبار فان الحاصل معه مجرد الانحراف فكأنه لم يعدل اه عش (قوله لو كان عدوله الخ) اى ولو مع الاستدبار (قوله وقد وجد) اى الارسال على صيد (قوله قبل ان يجرحه) الى الفصل فى النهاية (قوله جرحا يمكن الخ) راجع للمتن ايضا (قوله ولم ينه الخ) فان انها اليها فيحل قطعها بية ومغنى قول المتن حرم فى الاظهر وقد نقل فى المحرر ذلك عن الجمهور وهو المذهب المعتمد كما قاله البلقينى اه نهاية وباقى عن المغنى مثله (قوله وعلق الشافعى الحل على صحة الحديث) اى وقد صحت الاحاديث به وسيأتى عن الجواب عنه بقوله وبانه جاء الخ (قوله واعترضه) اى ما اختاره النزوى فى الكتب المذكورة من الحل (قوله على الاول) اى ما فى المتن من الحرمة (قوله تلك الاحاديث الخ) عبارة المغنى والنهاية بقية الروايات ويدل على التحريم فى محل النزاع انتهى وهو ما لا الم يعلم اى لم يظن ان سهمه قتله اه وزاد الاول فتحرر من ذلك ان المعتمد ما فى المتن وجرى عليه مختصره اه اى المنهج (قوله او جرح) اى اخر

(فصل فيما يملك به الصيد) (قوله وما يتبعه) اى من قوله ولو تحول حمامه الخ بجري (قول المتن يملك الصيد) اى ولو غير ما كول عش (قوله لغير نحو محرم الخ) هذا الحل صريح فى ان يملك معنى للجهول وانظر ما وجه تعينه مع ان بناءه للفاعل افيد من حيث تضمنه النص على المالك اه رشيدى اى كما جرى عليه المغنى (قوله لغير نحو محرم مراد) انظر ما فائدة لفظة نحو المزيدة على المنهج والنهاية والمغنى عبارة الاخير يملك الصائد الصيد غير الحرمى بمتنعا كان ام لا ان لم يكن به اثر ملكه وصائده غير محرم وغير مراد اما الصيد الحرمى والصائد المحرم فقد سبق حكمهما فى محرمات الاحرام واما المراد فسبق فى الرد ان ملكه موقوف ان عاد الى الاسلام تبين ان ملكه من وقت الاخذ ولا فهو باق على ابا حته اه (قوله اى الذى) الى قوله باطل فى النهاية ولى قوله ولو حكفى المغنى (قوله اى الذى يحل اصطياده الخ) ومن ذلك الاوز والعراق المعروف فيحل اصطياده واكله ولا عبرة بما اشتهر على الاستسنة من ان له ملا كما معروفين لانه لا عبرة بذلك وبتقدير صحته فيجوز ان ذلك الاوز من المباح الذى لا مالك له فان وجد به علامة تدل على الملك كخضب وقوس جناح فينبغى ان يكون لقطة كغيره بما وجد فيه ذلك اه عش (قوله باطل منعه) اى امتناعه عن برده والجار متعلق بيملك فى المتن (قوله ولو حكما) كضبطه بيده والجارته لمضيق وتعشيشه فى بنائه ومسئلتي الخوض والسفينة الاتيتين واما الابطال الحسى فكجرحه بمذقة وازمانه (قوله مع القصد) خرج به ما لو وقع اتفاقا

حجرا وخنزيرا ظنه صيدا فاصاب صيد او مات حل لانه قصد مباحا اه وهذا ما ذكره الشارح بقوله رعى خنزيرا او حجرا الخ (قوله لانه قصد محرم) لا يخفى انه قصد محرم اى ايضا فيما اذا اصابه فمن ذلك يعلم ان قصد المحرم لئلا يضرب اذا كانت الاصابة لغيره بخلاف ما اذا كانت له (فصل) يملك الصيد بضبطه الخ (قوله ولو حكما مع القصد) عبارة المنهج فصل يملك عميد بابطال منعه

وعلق الشافعى الحل على صحة الحديث واعترضه البلقينى بان الجمهور على الاول وبانه جاء بطرق حسنة ما يقيد تلك الاحاديث المطلقة بان يعلم اى أو يظن ظنا قويا فيها يظهر انه قتله وحده ولو وجده بماء أو فيه أثر آخر كصدمه أو جرح حرم جزما (فصل) فيما يملك به الصيد وما يتبعه (يملك) لغيره نحر محرم ومراد لم تدل عادلا لسلام (الصيد) الذى يحل اصطياده وليس عليه اثر ملك باطل من غير حركه حكما مع القصد

ويحصل ذلك (بضبطه) أى
الانسان ولو غير مكلف نعم
ان لم يكن له نوع تمييز وامره
غيره فهو لذلك الغير لانه
اللة له محضة (بيده) كسائر
المباحات وان لم يقصد
تملكه كان اخذه لينظر اليه
فان قصده لغيره الاذن له
ملكه الغير (و) يملكه وان
لم يضع يده عليه (بجرح
مذقق وبازمان) ونحو
(كسر جناح) وقصه بحيث
يعجز عن الطيران والعدو
جميعا او بحيث يسهل لحوقه
واخذه ويعطشه بعد الجرح
لا لعدم الماء بل لعجزه عن
وصوله (وبوقوعه) ووقوعا
لا بقدر معه على الخلاص
(في شبكة) ولو مغصوبة
(نصبها) للصياد كما باصله وان
غاب طرد اليها أم لا لانه
بعد بذلك مستويا عليه
بخلاف مالو لم نصبها او
نصبها لاله اما اذا قدر معه
على ذلك فلا يملكه مادام
قادرا فن اخذه ملكه
وبارسال جارح عليه سباعا
كان او كلبا ولو غير معلم له
عليه يدولو غصبا فامسكه
وزال امتناعه بان لم ينفلت
منه ولو زجره فضرى فوقه
ثم اغراه كان ما صاده له
بخلاف مالو زاد عدوه
باغرائه من غير وقوف
ويفرق بينه وبين ما مر انفا
في اغراء الجوسى بناء على
الحرمة بانه يحتاط لها
(وبالجائه الى مضيق

في ملكه وقدر عليه بتوكل أو غيره ولم يقصده به فلا يملكه ولا ما حصل منه كقبض وفرخ اه شرح المنهج
(قوله) ويحصل ذلك (اي الابطال (قول المتن بضبطه) قد يتبادر انه من اضافة المصدر الى مفعوله وحذف
فاعله اى ضبط الانسان اياه وتفسير الشارح قد يتبادر منه خلاف ذلك وكان الحامل عليه قول المصنف
بيده وفيه انه لا يتافى ما قلناه اه سم (قوله اى الانسان) الى قوله ولو زجره في النهاية لا فله او نصبها لاله
وقوله بخلاف الى اما (قوله نعم ان لم يكن له نوع تمييز) اى او كان اعجميا يعتقد وجوب طاعة الامراه ع ش
(قوله وامره غير الخ) وان لم يأمره أحد فقصده له ان كان حرا ولسيده ان كان قنوا واما ان كان يميز وامره
غيره فان قصد الامر فالمصيده اى الامر والا فلفنفسه اه بجرمى عبارة ع ش ولو لم يأمره احد اى فيملك
ما وضع يده عليه ولا يضر في ذلك عدم تمييزه اه (قول المتن بيده) ومنه ما لو تعقل بنحو شبكة نصبها ثم
اخذها الصياد بما فيها وانفلت منها الصياد بعد اخذها فلا يزل ملكه عنه اه ع ش (قوله كسائر المباحات)
الى قوله وبارساله في المغنى (قوله يملكه الخ) هذا الحل لا يناسب لتقديره ولا يحصل الخ ولا لملكه في
المتن على بناء المجحول (قول المتن مذقق) اى مسرع للهلاك (قوله بحيث يعجز عن الطيران والعدو الخ)
اى ان كان مما يمتنع بهما ولا فباطال ماله منهما اه مغنى (قوله بحيث يسهل لحوقه الخ) قد يمثل به لقوله
او حكاه اه سم (قوله ويعطشه الخ) عبارة المغنى ولو طرده فوقه اعياء او جرحه فوقه عطشا لعدم
الماء يملكه حتى ياخذه لان وقوفه في الاول استراحته وهى معينة له على امتناعه من غيره وفي الثاني لعدم
الماء بخلاف مالو جرحه فوقه عطشا لعجزه عن وصول الماء فانه يملكه لان سببه الجراحة اه (قوله طرد
اليها) عبارة المغنى سواء كان ما ضرا ام غائبا طرده اليها طارد أم لا اه (قوله لانه يعد بذلك الخ) فان
قيل لو غصب عبدا وامره بالصياد كان الصيد ملك العبد بخلافه هنا اجب بان للعبيد انما استولى عليه دخل
في ملك سيده قهرا واحتز بقوله نصبها عمالو وقعت الشبكة من يده بلا قصد وتعقل بها صيد فانه لا يملكه
على الاصح اه مغنى (قوله بخلاف مالو لم نصبها الخ) اى فلا يملكه وقياس نظائر ما هنا اى يصير احق به
(قوله او نصبها لاله) فان مجرد نصبها لا يكفي حتى يقصد نصبها للصياد اه مغنى (قوله اما اذا قدر) اى
الصياد معه اى الوقوع على ذلك اى الخلاص (قوله فلا يملكه الخ) وكذا لا يصير احق به فيما يظهر (قوله
فن اخذه ملكه) ويصدق في انه ما صار مقدورا عليه بما فعله الاول اه ع ش (قوله وبارسال الخ) اى وملكه
باو سال الخ (قوله فامسكه الخ) لا يخفى ما في عطفته (قوله ولو زجره) اى بعد استرساله بارسال صاحبه
وقوله له اى للفضولى (قوله وبين ما مر انفا) في شرح فاغراه صاحبه البخ (قوله بناء على الحرمة)

حسا او حكاه قصدا اه قال في شرحه وخرج بقصدا مالو وقع اتفاقا في ملكه وقدر عليه بتوكل أو غيره ولم
يقصده به فلا يملكه ولا ما حصل منه كقبض وفرخ اه وقد يمثل لقوله ولو حكاه بمسئلة الشبكة (قوله بضبطه)
قد يتبادر انه ان كان من اضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله اى ضبط الانسان اياه وتفسير الشارح قد
يتبادر منه خلاف ذلك وكان الحامل عليه قوله بيده وفيه انه لا يتافى ما قلناه (قوله او بحيث يسهل لحوقه)
قد يمثل به لقوله او حكاه (قوله ويعطشه بعد الجرح الخ) عبارة الروض او جرحه فوقه عطشا لعدم الماء
اى فلا يملكه لعجزه عن الوصول الى الماء اى بل يملكه اه ويفرق بينه وبين ما مر في أعلى الصفحة (قوله
وبالجائه الى مضيق) عبارة العباب واما بالجائه الى مضيق بيده لا ينفلت منه كيت ولو مغصوبا اه وفي
شرحه عن المجموع ولو دخل صيد دار انسان وقتلنا بالاصح انه لا يملكه فاغلق اجنبى عليه لم يملكه صاحب
الدار ولا الاجنبى لانه منفر لم يحصل الصيد في يده بخلاف من غصب شبكة وصادها اه ثم قال في العباب
واما باغلاق ذى اليد لا غيره باب البيت فلا يخرج الخ اه قال في شرحه وقوله لئلا يخرج هي عبارة الروضة
والمجموع وغيرهما عبارة ابن الرفعة وغيره فيغلق عليه الباب قاصدا تملكه فان لم يقصد تملكه لم يملكه اما
غير ذى اليد بان لم يكن له عليه يدولو يغصب فلا ينفد اغلاقه شيئا فلا يملكه واحدهما اه فعمل ان اغلاق
الاجنبى باب الدار ان كان مع كون الدار في يده ولو بغصب افاد الملك والا فلا وان مراد العباب باليد في العبارة

لا يقلت) بضم ثم كسر من افلتي الشيء وتقلت معنى انفلت (منه) كيت او برج اغلق باب عليه (٣٣٥) ولو مغصوبا لانه صار مقدورا عليه

وأفهم قوله مضيق أنه لا بد من ان يمكنه اخذه منه من غير كلفة وبتعشيشه في بنائه الذي قصده له كدار أو برج فيملك بيضه وفرخه وكذا هو على المنقول المعتمد بل حتى جمع القطع به فان لم يقصده له يملك واحدا من الثلاثة لكنه يصير أحق به أماما عليه أثر ملك كوسم وقص جناح وخضب وقرط فهو لقطعة وكذا درة وجدا بسمكة اصطادها وهي مثقوبة وإلا فله قال ابن الرفعة عن الماوردي ان صادها من بحر الجوهر اى وإلا فبى لقطعة ايضا وإذا حكم بانها له لم تنتقل عنه ببيع السمكة جاهلا بها كبيع دار احياءا وبها كيز جهله فانه له هذا حاصل المعتمد في ذلك وإن أوهمت عبارة غير واحد خلافه ولو دخل سمك حوضه ولو مغصوبا ففسده بسد منفذه ومنعه الخروج منه ملكه ان صغر بحيث يمكن تناول ما فيه باليد والا صار أحق به فيحرم على غيره صيده لكنه يملكه (ولو وقع صيد في ملكه) اتفاقا أو بما يحل له الانتفاع به ولو بعارية كسفينة كبيرة (وصار مقدورا عليه بتوخل وغيره) صار أحق به فيحرم على غيره اخذه لكنه يملكه

أى المر جوحة (قول المتن لا يقلت منه) وإن قدر الصيد على التقلت لم يملكه المالحى ولو أخذ غير ملكه اه مغنى (قوله بضم) إلى قوله على المنقول في النهاية والمغنى (قوله اغلق باب عليه) اى من له يدعى البيت لا من لا يملكه عليه اى نهاية عبارة سم عبارة العباب واما بالجائز إلى مضيق بيده لا يقلت منه كيت ولو مغصوبا اه وفي شرحه عن المجموع ولو دخل صيد دار انسان وقتلنا بالاصح انه لا يملكه فاغلق عليه اجنبى لم يملكه صاحب الدار ولا الاجنبى ثم قال في العباب واما باغلاق ذى اليد لا غيره باب البيت لئلا يخرج اه وفي شرحه قوله لئلا يخرج اه عبارة الروضة والمجموع وغيرهما وعبارة ابن الرفعة فيغلق عليه الباب قاصدا يملكه فان لم يقصد تملكه لم يملكه أما غير ذى اليد بان لم يكن له عليه يد ولو بغصب فلا يفيد اغلاقه شيئا فلا يملكه واحد منهما اه فعلم ان اغلاق الاجنبى باب الدار ان كان مع كون الدار في يده ولو بغصب افاد الملك وإلا فلا اه بخذف (قوله الذى قصده له) اى واعتيد الاصطياذ به اه نهاية وافرده سم وعش ورشيدى وباقى فى الشارح ما يوافقه وكذا فى المغنى ما يوافقه (قوله وكذا هو) اى الصيد (قوله على المنقول المعتمد) اى خلافا للجواهر والعباب عبارة البجيرمى ثم المملوك بهذا الطريق اى التعشيش لانهما البيض والفرخ كما صرح فى الجواهر وعبارة العباب ومن بنى بناء ليعشش فيه الطير فعشش فيه ملك بيضه وفرخه لاهو انتهت وهو ظاهر لانه لم يزل منعة الطائر لاحسا ولا حكما بمجرد التعشيش سم وقضية الحاروى ملك الطائر ايضا واخذ به القونوى وهو ظاهر الروض واعتداه الطلاب اوى وكذا م بشرط ان يقصد بالبناء تعشيشه وان يعتاد البناء للتعشيش اه بخذف (قوله لكنه يصير أحق به) اى فيحرم على غيره اخذه لكنه يملكه (قوله اماما عليه) إلى قول المتن ومتى ملكه فى المغنى لا قوله وعلم إلى وان السفينة (قوله اماما عليه اثر ملك الخ) محترز قوله وليس عليه أثر ملك (قوله فهو لقطعة) (وضالة اه مغنى (قوله وكذا درة الخ) عبارة المغنى (فرع) الدرّة التى توجدى السمكة غير مثقوبة بملك للصيد ان لم يبع السمكة وللشترى ان باعها تبعا لها قال فى الروضة كذا فى التهذيب ويشبه ان يقال انها فى الثانية للصيد ايضا كالكنز الموجود فى الارض يكون لمحبيها وما يحته هو ما جزم به الامام والماوردى والرويانى وغيرهم فان كانت مثقوبة للبائع ان ادعاها فان لم يكن يسع او كان ولم يدعها البائع فلقطة وقيد الماوردى ما ذكر بما إذا صادها من بحر الجوهر وإلا فلا يملكها بل تكون لقطعة اه وقوله فللبائع ان ادعاها الخ كذا فى النهاية وقال عى اى وان لم تكن لاثمة به وبعدم ملكه لملتها اه (قوله مثقوبة) اى مثلا (قوله والا) اى ان لم تكن مثقوبة (قوله فله) اى الصائد (قوله ان صادها الخ) جزم به النهاية بلا عى (قوله من بحر الجوهر) ويذنى او من غيره لكن علم خروجها من بحر الجوهر عبارة عى قوله من بحر الجوهر مجرد تصوير اه (قوله لم تنتقل عنه الخ) وفاقا للمغنى كما مر وخلافا للنهاية والشهاب الرملى عبارة سم (قوله لم تنتقل عنه الخ) هو ما بحثه الشيخان وجزم به الامام والماوردى والرويانى وغيرهم والذى فى التهذيب وجزم به فى الروض انها للشترى وقال شيخنا الشهاب الرملى انه المعتمد لانها كفضلات السمكة بخلاف الكنز اه (قوله ولو دخل) الى قوله وعلم فى النهاية (قوله ولو دخل سمك) يعنى تسبب فى ادخاله كما هو ظاهر اه عى (قوله حوضه) اى الحوض الذى بيده (قوله والا الخ) اى بان كان كبيرا لا يمكنه ان يتناول ما فيه الا بجهد وتعب او القاء شبكة فى الماء لم يملكه به ولكن صار الخ مغنى ونهاية (قوله فيحرم على غيره الخ) اى بغير اذنه نهاية ومغنى (قوله او بما يحل الخ) عبارة المغنى أو مستأجر له او معار أو مغصوب تحت يد الغاصب اه (قول المتن وغيره) الو او بمعنى أو (قوله لكنه) اى الغير (قوله لا يقصده به) الاصطياذ اى والقصد مرعى فى التملك نهاية ومغنى

الثانية ما يشمل يد الغاصب (قوله بتعشيشه فى بنائه الذى قصده له) واعتيد الاصطياذ له مر (قوله واذا حكم بانها لم تنتقل عنه ببيع السمكة جاهلا بها) فان كانت مثقوبة فللبائع ان ادعاها والا فلقطة مر (قوله لم تنتقل عنه) وما بحثه الشيخان وجزم به الامام والماوردى والرويانى وغيرهم والذى فى التهذيب وجزم به فى الروض انها للشترى وقال شيخنا الشهاب الرملى انه المعتمد لانها كفضلات السمكة بخلاف

وانما (لم يملكه) من وقع فى نحو ملكه (فى الاصح) لان مثل هذا لا يقصده الاصطياذ

نعم إن قصد بسقي الارض ولو مغصوبة توحل الصيد بها فتوحل وصار لا يقدر على الخلاص منها ملكه على المعتمد من تناقض لها فيه ومحل إن كانت بما يقصد بها ذلك مادة وعلم ما (٢٢٦) قررته أن الغصب ينافي التحجير لا الملك فتمتيده بملكه قيد للتحجير المطوى وللخلاف وإن

(قوله نعم إن قصد الخ) عبارة النهاية والمغنى ومحل ما ذكره المصنف مالم يقصد به الاصطياد فان قصد به واعتيد ذلك ملكه وعليه يحمل ما نقله المصنف هنا في الروضة عن الامام وغيره وإن لم يعتد الاصطياد به فلا وعليه يحمل ما نقله في إحياء المرات عن الامام أيضا اهـ (قوله ومحل) أي المعتمد (قوله إن الغصب ينافي التحجير) خلافا للمغنى ولما قدمه الشارح انفا في سمك الخوض (قوله للتحجير المطوى) أي المذكور بقول الشارح صار احق به اهـ سم (قوله وإن السفينة الخ) ولو حذر حذرة ووقع فيها عبيد ملكه كان الحفر للصيد والا فلا اهـ مغنى (قول المتن لم يزل ملكه) أي كالأبق العبد أو شردت الهمة اهـ مغنى (قوله ومن اخذه) إلى قوله فقط في المغنى لا افوله وكذا إلى ولو ذهب وإلى قوله إن علم في النهاية لا افوله كما صححه في المجموع وقوله ويوجه إلى ولو ذهب (قوله ومن اخذه الخ) الأولى التفرغ كافي المغنى (قوله هو لا غيره) أي الصيد فان قطعها غيره فانفكت فهو باق على ملك صاحبها فلا يملكه غيره نهاية ومغنى (قوله عجزه) أي الكلب عنه أي الصيد (قوله ولو ذهب الخ) الأولى التفرغ كافي النهاية (قول المتن وكذا بارسال الملك الخ) سواء قصد بذلك التقرب إلى الله تعالى أم لا هيأة ومغنى (قوله كالأبق العبد الخ) عبارة النهاية والمغنى لأن رفع اليد لا يقتضي زوال الملك كما وسيب الخ وزاد الثاني فليس لغيره أن يصيده إذا عرفه اهـ (قوله لأنه يشبه الخ) ولا نه قد يختلط بالمباح فصاد نهاية ومغنى أي وهو يؤدي إلى الاستيلاء على ملك الغير بغير إذنه اهـ عش (قوله نعم إن قال الخ) عبارة النهاية ومحل حرمة الارسل مالم يقل مرسله ابحتة فان قال ذلك وهو مطلق التصرف وإن لم يقل لمن يأخذه حل لمن أخذه اكله بلا ضمان ولا ينفذ تصرفه فيه ببيع ونحوه ولا باطعام غيره منه خلافا لما بحثه بعض المتأخرين اهـ يعني شيخ الاسلام ووافقه المغنى وسم عبارة الاول ولو قال مطلق التصرف عند إرساله ابحتة لمن يأخذه وابحتة فقط كما بحثه شيخنا حل لمن أخذه اكله بلا ضمان وله إطعام غيره منه كما بحثه شيخنا أيضا ولا ينفذ تصرفه فيه ببيع ونحوه وهل يحل إرساله في هذه الحالة أو لا لم أر من ذكره لكن أفتى شيخني بالاول اهـ وعبارة الثاني قوله اكله قال في شرح الروض وكذا إطعام غيره منه فيما يظهر اهـ وأقول هو وجهه جد الان غيره كان يجوز له أخذه واكله فاي مانع من إطعامه وإن خالف في ذلك مر اهـ وعبارة عش وينبغي أن مثل الأخذ عياله فلم الاكل منه فيما يظهر فان كان غير ما كحل فينبغي أن لمن أخذه لا انتفاع به من الوجه الذي جرت العادة بالانتفاع به منه وخرج باكله اكل ما تولد منه فلا يجوز لأن الاباح لم يتناول له فيرسله لمن يأخذه اهـ وقوله وخرج باكله الخ فيه وقفة (قوله اما غير مطلق التصرف الخ) عبارة المغنى ومحل الخلاف في الهالك مطلق التصرف راما الصبى والمجنون والمحجور عليه بسفه أو فلس والمكانب الذي لم يأذن له سيده فلا يزول ملكه عنه قطعاه اهـ (قوله ومر) إلى قوله وقوله في النهاية لا اما سأنبه عليه (قوله ومر ان من احرم الخ) أي فلا حاجة إلى استثنائه (قوله واستثنى) إلى قوله وقوله في المغنى (لا اما سأنبه عليه) (قوله واستثنى الزركشي ما إذا الخ) عبارة النهاية ويستثنى من عدم الجواز ما إذا الخ

السكر (قوله نعم إن قصد بسقي الارض الخ) على هذا يحمل ما نقله في الروضة هنا عن الامام وغيره مر (قوله ومحل إن كانت بما يقصد بها ذلك مادة) بخلاف ما إذا لم يعتد الاصطياد بذلك وعليه يحمل ما نقله في الروضة عن الامام في إحياء المرات مر (قوله فتمتيده بملكه قيد للتحجير المطوى) المذكور بقول الشارح صار احق به (قوله نعم إن قال الخ) هل الارسل مع هذا القول جائز فيه نظر مر (قوله ابحتة لمن يأخذه) وكذا ابحتة فقط فيما يظهر براسي ومر (قوله أبيع لا أخذه اكله) ولا ينفذ تصرفه فيه ببيع ونحوه ولا باطعام غيره منه خلافا لما بحثه بعض المتأخرين مر (قوله اكله فقط) أي فلا ينفذ تصرفه فيه كما قاله في الروضة ببيع أو غيره وقوله اكله قال في شرح الروض وكذا إطعام غيره منه فيما يظهر اهـ وأقول هو وجهه جدا لأن غيره كان يجوز له أخذه واكله فاي مانع من إطعامه وإن خالف في ذلك مر (قوله واستثنى الزركشي)

السفينة ان اعدت للاصطياد بها وأزال الوقوع فيها امتناع الصيد وصغرت بحيث يسهل اخذه منها ملكه من هي يده ولو غاصبة بمجرد وقوعها فيها فيما يظهر (ومتى ملكه لم يزل ملكه بانفلاته) ومن أخذه لزمه رده له وإن توحش نعم أن قطع الشبكة هو لا غيره وانفكت منها صار مباحا وملكه من اخذه كما صححه في المجموع وكذا لو افلته الكلب ولو بعد ادراك صاحبه ويوجه بانه بان بذلك عجزه عنه فلم يتحقق زوال امتناعه ثم رأيتهم صرحوا بنحو ذلك ولا اثر لقطعها بنفسها ولو ذهب بها وبقي على امتناعه بان يعدو ويمتنع بها فهو على اباحتها والافلاص صاحبها ولو سعى خلف صيد فوقف اعياء لم يملكه حتى يأخذه (وكذا لا يزول) ملكه (بارسال الهالك) المطلق التصرف (له في الاصح) كالأوسيب هيمته بل لا يجوز ذلك لأنه يشبه سواثب الجاهلية نعم إن قال عند إرساله ابحتة لمن يأخذه أبيع لا أخذه اكله فقط كما نصيف ان علم بقول الهالك ذلك واما بحث شيخنا ان له اطعام غيره فينبغي حله على ما إذا علم رضامه بذلك أو على أن

اكل الثاني له انما استفادته من قول الهالك ذلك لكن يشترط على هذا علم الثاني بذلك القول أو اعتقده لم يبيع ذلك اما غير مطلق التصرف (قوله كما كتب لم يأذن له سيده فلا يزول بارساله قطعاه ومر ان من احرم وملكه صيد زال ملكه عنه فيلزمه ارساله واستثنى الزركشي ما إذا خشي على

ولله لم يصد أو على أم ولد صاده دونها الحديث الغزاة التي اطلقها النبي ﷺ لا ولادها لما استجارت به في الأولى وحديث الحرمة التي اخذ فرخاها لجاءت اليه تعرض فامر بردها اليها في الثانية قال وهما محبيجان فيجب الافلات حينئذ فيهما اي الا ان يراد ذبح الولد لما كول وقوله صحيحان غير صحيح فان حديث الغزاة ضيف من سائر طرقه وعله اخذ في الحاد من اجتماع طرقه قوله أنه حسن ثم رأيت الحافظ ابن كثير قال لا اصل له ومن نسب له للنبي ﷺ فقد كذب وغيره رد عليه بأنه وارد في الجملة في عدة احاديث يتقوى بعضها ببعض واما الحرمة وهي بضم المهملة فمهم مشددة وقد تخفف طائر كالصفور فخذبها صححه الحاكم وفيه التعيير بفرخها وبأنه ﷺ قال رده رده ورحمة لها وكذا عبر بالفرخ بالافراد الترمذي وابن ماجه وفي رواية الطيالسي يرضها قال الدمي وحكمة الامر (٣٣٧) بالرد احتمال احرام الآخذوا وانهم لما

استجارت به اجارها او كان الارسال في هذه الحالة واجبا اه وما قاله آخر اوافق ما قاله الزركشي قال ومن معه طير أو غيره ولم يجد ما يذبحه به ولا ما يطعمه اياه يلزمه ارساله أيضا ويحل ارسال معتاد العود ويجب على احتمال ارسال مانى عن قتله كالخطف والهدد لأنه لما حرم التعرض له بالاصطياد حرم حبسه كصيد الحرم ويحرم حبس شيء من الفواسق الخمس على وجه الاقتناء ويحل حبس ما ينتفع بصوته اولونه اه ملخصا وبما ذكره آخر ايقيد احتماله في نحو الخطف بأن يكون حبسه لالنحو صوته فرع يزول ملكه بالاعراض عن نحو كسرة خبز من رشيد وعن سنابل الحصادين وراة الحدادين ونحو ذلك بما

(قوله في الاولى) أى صيد الام دون الولد (قوله تعرض) يعنى تقرب من الارض وترفرف بجناحيها اه ع (قوله في الثانية) أى صيد الولد دون امه (قوله قال وهما محبيجان) عبارة المعنى والحديثان صحيحان به على ذلك الزركشى ومحل الوجوب كما قال شيخنا في صيد الولدان لا يكون ما كولا والا فيجوز ذبحه اه وعبارة النهاية والحديثان صحيحان لكن نقل الحافظ السنخاوى عن ابن كثير انه لا اصل له وان من نسب له الى النبي صلى الله عليه وسلم فقد كذب ثم قال الحافظ انه ورد في عدة احاديث يقوى بعضها ببعض اه (قوله وفيه) أى صحيح الحاكم (قوله بفرخها) أى بالافراد (قوله في هذه الحالة) أى تفريق الولد عن امه بصيد احدهما دون الآخر (قوله وما قاله آخر) وهو قول الدمي او كان الارسال الخ وقوله ما قاله الزركشى أى من استثناء ما اذا خشى على ولد صيدت امه دون اه على ام صيد ولدها دونها (قوله قال) أى الدمي (قوله كالخطف) بضم الخاء وتشديد الطاء ويسمى زوار الهند ويعرف عند الناس بعصفور الجنة لانه زهد فيما يديهم طائر اسود الظهر ابيض البطن ياوى البيوت في الربيع اه معنى (قوله على وجه الاقتناء) اخرج غيره اه سم (قوله وبما ذكره آخر) وهو قول الدمي ويحل حبس ما ينتفع الخ (قوله يزول ملكه) الى قوله لكن بحث في المعنى والنهاية لا قوله منه يؤخذ انه (قوله من رشيد) سيذكر عن البلقيني وغيره ما يقيده انه ليس بقيده وبواقفه تعبير النهاية والمعنى هنا بمن مال كها اه (قوله وبرادة) بضم الباء وتخفيف الراء (قوله فيملكه آخذة) أى وان كان غير ميم وعلم من المالك عدم إخراج الزكاة عما اخذ منه ذلك لان هذا ما يقصد الاعراض عنه فكان الزكاة لم تتعلق به وذلك إذ لم يامر به غيره بذلك فيملكه باخذه وحيث امره غيره بذلك ملكه الامر وان اذن له اذنا عما كان قال له النقطلى من السنايل ما وجدته أو تيسرك وتراخى فمل المأذون له عن إذن الأمر ولو اذن له أو بان مثلا كان التقاطه منها ملكا لها مالم يقصد الاخذ لنفسه اه ع وش وقوله مالم يقصد الخ هذا لا يظهر في المميز والموافق لكلامهم فيه ان يقول ان قصد الاخذ للامر (قوله وينفذ تصرفه فيه) بالبيع وغيره نهاية ومعنى وقضية نفوذ التصرف انه ملكها بنفس الاخذ وعليه فلو طلب مال ككبرادها اليه لم يجب دفعها له وهو ظاهر ع (قوله ومنه يؤخذ) أى من التعليل (قوله انه لا فرق في ذلك الخ) جزم به النهاية والمعنى كما اشرنا اليه (قوله اعراضه) أى المالك (قوله قال) أى الزركشى (قوله على ما يؤخذ الخ) أى على زكاة الخ (قوله نعم) الى قوله ثم رايته في النهاية (قوله به يعلم ان مال المحجور لا يملك الخ) سيذكر الشارح عن البلقيني وغيره خلافه ثم يؤيده بكلام المجموع (قوله ان محل حل الخ) مفعول نقل (قوله عبارة المتولى الخ) عطف على قوله ثم رايته الخ

أى من عدم جواز الارسال قوله ويحرم حبس شيء من الفواسق الخمس على وجه الاقتناء اخرج غيره (قوله ومنه يؤخذ انه لا فرق في ذلك بين ما تتعلق به الزكاة وغيره) كتب عليه مر (قوله به يعلم ان مال المحجور)

(٤٣) - شرواني وابن قاسم - تاسع

يعرض عنه عادة فيملكه آخذة وينفذ تصرفه فيه أخذنا بظاهر أحوال السلف ومنه يؤخذ انه لا فرق في ذلك بين ما تتعلق به الزكاة وغيره مسافة بذلك لمخارته عادة لكن بحث الزركشى ومن تبعه التقييد بما لا يتعلق به لانها تتعلق بجميع السنايل والمالك مأمور بحجمها واخراج نصيب المستحقين منها إذ لا يحل له التصرف قبل إخراجها كالشريك في المشترك بغير إذن شريكه فلا يصح إعراضه قال ولعل الجواز محمول على ما لا زكاة فيه أو على ما إذا زادت اجرة حجمها على ما يؤخذ منها اه ومر في زكاة الثبات عن مجلي وغيره ماله يتعلق بذلك فراجمه نعم محل جواز اخذ ذلك كما هو ظاهر مالم تدل قرينة من المالك على عدم رضاه كان وكل من يلقطه له وبه يعلم ان مال المحجور لا يملك منه شيء بذلك إذ لا يتصور منه إعراض ثم رايته في الروضة في اللفظة نقل عن المتولى وأقره أن محل حل النقاط السنايل إن لم يشق على المالك وعبارة المتولى وان كان المالك يلقطه ويقل عليه النقاط الناس له

فلا يحل وعبارة شيخه القاضي إن كان في وقت لا يبخلون بمثل تلك السبل حل وتجعل دلالة الحال كالذن أو يبخلون بمثله فلا يحل وبه يعلم صحة
قولي ما لم يدل الخ وعبارة مجي لولم تعلم حقيقة قصد المالك فلا يحل والناس مختلفون في ذلك وقل أن يوجد منهم من يترك رغبة أي فينبغي الاحتياط
ورأيت الأذرعى بحث في سبل المحجور أنه لا يحل التقاطها كالمو جمل حال المالك ورضاه المعبر وغيره اعتراضه بما بهتة البلقيني في عيون مر
الظهر أن ما لا يحتفل به ملا كولا ينعون منه احدا واطردت عادتهم بذلك حل الشرب منه وإن كان لمحجور فيه شركة اه ويرد بان المساحة
في مياه العيون أكثر منها في السبل (٢٣٨) على أن التحقيق في تلك العيون أن واضعي أيديهم عليها لا يملكون ماءها إلا أن ملكوا

منعها وهو أصل تلك
العيون وملكه متعذر
لأنه في بطون جبال موات
لا يدري أصله فيكونون
حينئذ أحق بتلك المياه
لا غير ثم رأيت البلقيني
صرح في السبل بما صرح
به في الماء فقال كلام الروضة
يقضي اثبات خلاف في
السبل وليس كذلك وإن
كان الزرع لنحو صغير اه
قال غيره وهو جيد ويدل
له إطلاق المجموع الآتي
على الاثران اعتياد الاباحة
كاف من غير نظر إلى كونه
لمحجور أو غيره لأن تكليف
وليه المشاحة له فيما اطردت
العادة بالمساحة به امر مشق
وهذا ينظر في تنظير ابن
عبد السلام في حل دخول
سكة احد ملا كها لمحجور
اه ويحرم اخذ ثمر متساقط
أن حوط عليه وسقط داخل
الجدار وكذا أن لم يحوط
عليه او سقط خارجه لكن
لم تعتد المساحة باخذه وفي
المجموع ما سقط خارج
الجدار أن لم تعتد اباحتها
حرم وإن اعتدت حل
عملا بالعادة المستمرة

(قوله فلا يحل) أي الالتقاط (قوله وعبارة شيخه) أي المتولي (قوله إن كان الخ) أي الالتقاط (قوله
بمثله) (الاسبب الثاني) (قوله وعبارة مجي لولم تعلم حقيقة قصد المالك فلا يحل) أي فلا يكفي مجرد عدم
قرينة عدم الرضا لبدن قرينة الرضا فالمراد بالعلم هنا ما يشمل الظن كما يفيد ما سيذكره عن المجموع (قوله
وغيره) أي الأذرعى (قوله واطردت الخ) أو بمعنى الواو (قوله بذلك) أي عدم المنع (قوله وملكه)
أي منعها (قوله اه) أي كلام البلقيني (قوله قال غيره) أي البلقيني (قوله وهو الخ) أي مقاله الغير
وكذا ضمير له (قوله على الاثر) أي انقار (قوله أن اعتياد الاباحة الخ) مقول قال (قوله له) أي للمحجور
(قوله وبهذا) أي بقوله لأن تكليف الخ (قوله اه) أي كلام الغير (قوله لكن لم تعتد الخ) راجع للبعوثين
(قوله وفي المجموع الخ) هو الموعود في قوله السابق إطلاق المجموع الآتي (قوله اه) أي كلام
المجموع (قوله ومن اخذ) إلى قوله ومر في النهاية وإلى قول المتن فإن اختلط في المعنى إلا قوله أو
بماح إلى المتن وقوله الذي إلى المتن (قوله اعرض عنه) فإن لم يعرض عنه ذواليد لا يملكه الدافع له ولا شيء
له في نظير الدبغ ولا في ثمن ما دبغ به وينبغي أنه لو اختلف الآخر صاحبه صدق صاحبه لأن الأصل عدم
الاعراض ما لم تدل قرينة على الاعراض كالفائه على نحو الكوم اه ع (قوله واختلط بمباح الخ) عبارة
المعنى والروض مع شرحه والنهاية ولو اختلط حمام مملوك أي محصورا أو بالجمام مباح غير محصور
أو انصب ماء مملوك في نهر لم يحرم على احد الاصطيد والاستقاء من ذلك استصحابا لما كان وان لم ير ملك
المالك بذلك لأن حكم ما لا ينحصر لا يتغير باختلاطه بما ينحصر أو بغيره كالمو اختلطت حرمة بنساء غير
محصورات يجوز له الزواج منهن ولو كان المباح محصورا حرم ذلك كما يحرم الزواج في نظيره اه (قوله حرم
الاصطيد) ولا يخفى أن للمالك أن يأخذ منه ما شاء ولو بلا جهاد لانه ما وضع يده عليه صار ملكه لانه أن
كان مملوكا فلا كلام أو مباحا ملكه بوضع يده عليه اه سم (قوله ومر بيانه) أي المحصور في النكاح أي في باب
ما يحرم من النكاح (قوله أو بمباح دخل الخ) عطف على مباح محصور وحينئذ يشك لانه في حين ولو
تحول حمامه مع أنه ينافيه فتأمل اه سم أي إلا أن يتكلف بان المعنى دخل المباح مع حمامة بعد
الاختلاط ببرجه ولو قال أو اختلط حمامه بمباح الخ لسلم عن الاشكال (قوله ولو شك الخ) عبارة المعنى
ولو شك في كون المخلوط لحامه مملوكا لغيره أو مباحا فله التصرف فيه لأن الظاهر أنه مباح اه زاد النهاية ولو
ادعى انسان تحول حمامه إلى برج غيره لم يصدق والورع تصديقه ما لم يعلم كذبه اه (قوله فالورع
تركه) ويجوز التصرف فيه لأن الأصل الاباحة مر اه سم (قوله أن تميز) إلى قول المتن فإن اختلط في
النهاية إلا قوله ما إذا لم يأخذه (قوله أن تميز) ويأتي في المتن مفهومه (قوله فهو أمانة شرعية الخ) عبارة
النهاية والمعنى ومراده بالرد اعلام ماله وملكه وتمكنه من اخذه كسائر الامانات الشرعية لارده حقيقة فان لم
يرده ضمنه اه (قوله فهو ملك الآتي) هذا إنما يظهر اثره فيما إذا كان احدهما يملك الاناث فقط والآخر
كتب عليه مر (قوله أو بمباح دخل برجه) عطف على مباح محصور وحينئذ يشك لانه حينئذ في حين ولو
تحول حمامه مع أنه ينافيه فتأمل اه (قوله فالورع) قضية التعبير بالورع عدم الحرمة (قوله ايضا فالورع تركه)

المغلبة على الظن باحتهم له كما نحل هدية أو صلح اميز اه ومن أخذ جلد مته أعرض عنه فذبحه ملكه لوال
ما فيه من الاختصاص الضعيف بالاعراض (ولو تحول حمامه) من برجه إلى صحراء واختلط بمباح محصور حرم الاصطيد
منه ومر بيانه في النكاح أو بمباح دخل برجه ولم يملكه لكبر البرج ضار احق به ولو شك في اباحتها فالورع تركه اه (إلى برج غيره) الذي له
فيه حمام فوضع يده عليه بان اخذه (لزمه رده) أن تميز لبقاء ملكه اما إذا لم يأخذه فهو أمانة شرعية يلزمه الاعلام بها فور أو التخلي عنها وبين
مالكها فان حصل بينهما فرخ أو بيض فهو ملك الآتي (فان اختلط) حمام احد البرجين بالآخر أو حمام كل منهما بالآخر وتعيين البلقيني

الذكر

لهذا التصوير وان المتن فيه نقص عجيب ومن ثم رده عليه تليذه ابو زرعة وغيره (وعسر التيزلم يصح بيع احدهما وبهتة) ونحوهما من سائر التليكات (شيئا منه) او كله (الثالث) لعدم تحقق ملكه لذلك الشيء بخصوصه وما تقرر من انه اذا باع السكك لا يصح في شيء منه هو مارجحه في المطلب (ويجوز) لاحدهما ان يملك ماله (اصاحبه في الاصح) وإن جهل كل عين ملكه للضرورة (فان باعاهما) اي المالكان المختلط ثالث وكل لا يدري عين ماله (والعدد معلوم لهما) كانهما مائتين (والقيمة سواء صح) البيع ووزع الثمن على اعدادهما وتحتمل الجعالة في المبيع للضرورة وكذا يصح لو باعاه بعضه المعين بالجزئية (والا) بان جهلا واحدهما العدد او تفاوتت القيمة (فلا) يصح لان كلاهما لا يستحقه من الثمن ووزع الاسوى توزيع الثمن على اعدادهما مع جهل القيمة مردود بانه متعذر حيثنذ نعم ان قال كل بعثك الحام الذي لي في هذا بكذا صح لعلم الثمن وتحتمل جعالة المبيع للضرورة

الذكر اما اذا كان كل منهما يملك من كل منهما فلا فقد لا يتميز بيض او فرخ ناث احدهما عن بيض او فرخ ناث الاخر اه رشيدى عبارة ع ش فلو تنازعا فيه فقال صاحب البرج هو بيض اناثي وقال من تحول الحمام من برجه هو بيض اناثي صدق ذواليد وهو صاحب البرج المتحول اليه وان مضت مدة بعد الاختلاط تقضى العادة في مثلها ببيض الحمام المتحول لاحتمال انه لم يبيض او باض في غير هذا المحل اه (قوله لهذا التصوير) اي الثاني (قوله عجيب) خبر وتعين البلقين الخ (قوله ونحوهما) الى قوله فان بين في المعنى الا قوله ووزع الى نعم وقوله الى وقوله الى ولو وكل (قوله لعدم تحقق ملكه) لا يظهر في صورة السكك اه سم اي كما اشار اليه الشارح بقوله لذلك الشيء الخ (قوله وما تقرر الخ) عبارة المعنى وعلم من كلامه امتناع بيع الجميع من باب اولي وصرح به في البسيط اه (قوله هو مارجحه في المطلب) ولا يشك بتمامه في تفريق الصفقة من الصفقة في نصيبه لان محل ذلك فيما اذا علم عين ماله رشيدى وسم (قوله ان يملك الخ) اي بيع او هبة او غيرهما من سائر التليكات (قوله للضرورة) وقد تدعو الحاجة الى التماس باختلال بعض الشروط ولهذا صححوا القراض والجعالة مع ما فهمها من الجعالة معنى ونهاية (قوله اي المالكان) الى قوله وقوله الى في النهاية الا قوله ووزع الى نعم (قوله المختلط) بالا افراد نظر الى المعنى والا فحق التعبير الحامين المختطين كافي في النهاية والمعنى (قوله وكل لا يدري) الو او للحال اه ع ش (قوله ووزع الثمن على اعدادهما) اي قائمين بينهما اثلاثي المثال المتقدم اه نهاية (قوله في المبيع) اي حصة كل منهما والا فمجموع المبيع لاجهله اه سم (قوله له) اي للثالث (قوله بالجزئية) اي كنصفه وقضيته عدم صحة بيعهما بعضه المعين بالمشاهدة وكان وجه عدم تحقق كونه ملكهما لاحتمال انه ملك احدهما اه سم (قوله بانه متعذر) اي التوزيع حيثنذ اي عند جهل القيمة (قوله نعم الخ) عبارة المعنى والروض فالحيلة في صحة بيعهما الثالث ان يبيع كل منهما نصيبه بكذا فيكون الثمن معلوما او يوكل احدهما الاخر في بيع نصيبه فيبيع الجميع بشمن ويقسمها او يصطالحا في المختلط على شيء بان يتراضا على ان يأخذ كل منهما منه شيئا ثم يبيعانه لثالث فيصح البيع اه وقال شرح الروض مانصه وقضية كلامه كاصله ان الثالثة طريق للبيع من ثالث مع الجهل وليس كذلك بل هو طريق للبيع مطلقا اه (قوله ان قال كل بعثك الحام الخ) ظاهره انه لا بد من قول كل ما ذكر فلا يصح قول احدهما فقط والانا في قوله السابق لم يصح بيع احدهما الخ ويحجب منع المناقاة لان قوله السابق المذكور يصح بغيره ملكا غيره بغير اذنه لا بالجزئية كما صور بذلك البلقين ويصرح به تمليل ما سبق بقوله لعدم تحقق ملكه لذلك الشيء بخصوصه بخلاف ما هنا فانه غير مصور بذلك فلا مانع من صحة البيع كما صرح به البلقين ايضا فانه قال في قول المصنف شيئا منه محله اذا هب او باع شيئا معينا بالشخص ثم لم يظهر انه ملكه بعد ذلك اموالوتين انه ملكه يصح وكذا لو لم يبين ولكن باع معينا بالجزئية كنصف ما يملكه او قال بعثك جميع ما املكه بكذا فيصح لانه يتحقق الملك فيما باعه ويحل المشتري محل البائع كالمو باع من ثالث مع جهل الاعداد بشمن معين اي لكل واحد

فيجوز التصرف فيه لان الاصل الاباحة م (قوله لعدم تحقق ملكه لذلك الشيء بخصوصه) لا يظهر في صورة الملك (قوله هو مارجحه في المطلب) فان قلت قد يشكك لانه من قبل بيع ملكه وملك غيره بغير اذنه وهو صحيح في ملكه كما تقدم في تفريق الصفقة قلت لعله يجب بان محل ذلك اذا علم عين ماله وهو هنا جاهل به (قوله في المبيع) اي حصة كل منهما والا فمجموع المبيع لاجهله فيه ولم يقل وفي الثمن بالنسبة لكل كانه لا تنفك الجمل فيه لانه اذا كان العدد معلوما والقيمة سواء كان السكك ملكا منهما من الثمن معلوما اه (قوله المعين بالجزئية) اي كنصفه وقضيته عدم صحة بيعهما بعضه المعين بالمشاهدة وكان وجه عدم تحقق كونه ملكهما لاحتمال انه ملك احدهما (قوله نعم ان قال كل بعثك الحام الخ) ظاهره انه لا بد من قول كل ما ذكر فلا يصح قول احدهما فقط والانا في قوله السابق لم يصح بيع احدهما الخ ويحجب منع المناقاة لان قوله السابق المذكور يتصور بما اذا كان باعه شيئا معينا بالشخص لا بالجزئية كما صور بذلك البلقين ويصرح به تمليل

ويغتفر الجهل بقدر المبيع للضرورة اه سم ثم ساق عن شيخه الرلسى ما يؤيده ووجهه (قوله وقوله لى لا بد منه) خلافا لظاهر النهاية والمعنى (قوله فان بين الخ) جواب لو (قوله من انه لا يحتاج هنا الخ) هذا قضية ما قدمنا اتفاقا عن المعنى والروض عبارة سم قوله وما اوهمه كلام شارح الخ هذا الذى اوهمه كلام الشارح المذكور عبارتهم مصرحة به ثم قال بعد ان ساق ما قدمناه عن الروض ما نصه فانظر قوله فى صورة التوكيل بثمن ويقتسماه فانه ناص على ما اوهمه كلام ذلك الشرح اذ لا يحتمل انه بين ثمن نفسه و ثمن موكله وإلا فلا معنى مع ذلك لقوله ويقتسماه فهذا الايهام عين المنقول فتامله اه (قوله لو اختلط مثلى) عبارة المعنى والنهاية يقولوا اختلطت دراهم او دهن حرام بدراهمه او بدهنه او نحو ذلك ولم يتميز فيز قدر الحرام و صرفه إلى ما يجب صرفه فيه وتصرف فى الباقي بما اراد جاز للضرورة كحمامة لغيره اختلطت بحمامة فانه يأكله بالاجتهاد فيه الا واحدة كالألوان اختلطت تمره بغيره بثمره ولا يخفى الورع وقد قال بعضهم ينبغى للبتى ان يحتجب طير البرج وبناء اه اه قال ع ش قوله و صرفه الخ مفهومه ان مجرد التمييز لا يكفي فى جواز تصرفه فى الباقي ويمكن توجيهه بانه باختلاطه به صار كالمشترك واحدا الشرى بكن لا يتصرف قبل القسمة والقسمة انما تكون بعد التراضى وهو متعذر هنا فنزل صرفه فيما يجب صرفه فيه منزلة القسمة للضرورة اه

وقوله لى لا بد منه وإن حذف من الروضة وغيرها ولو وكل أحدهما صاحبه قباع الثالث كذلك فان بين ثمن نفسه و ثمن موكله كما هو ظاهر صرح أيضا لما ذكر وما اوهمه كلام شارح من انه لا يحتاج هنا لبيان الثمن بل يقتسمانه بعيد للجهل بالثمن حيث دلان الغرض جهل العدد أو القيمة (فرع) لو اختلط مثلى حرام كدرهم أو دهن أوجب

ما سبق بقوله لعدم تحقق ملكة لذلك الشيء بخصوصه بخلاف ما هنا فانه غير مصور بذلك فلا مانع من صحة البيع كما صرح به البلقينى ايضا فانه قال فى قول المصنف شيئا منه محله اذا باع او وهب شيئا معيناً بالشخص ثم لم يظهر انه ملكه بعد ذلك اما لو تبين انه ملكه فيصح وكذا لو لم يتبين ولكن باع معينا بالجزئية كصنف ما ملكه او قال بعتك جميع ما املكه منه بكذا فيصح لانه يتحقق الملك فيما باعه ويحل المشتري محل البائع كما لو باع من ثالث مع جهل الاعداد بثمن معين اى لكل واحد ويغتفر الجهل بقدر المبيع للضرورة قال العراقي الفرق بينهما ان فى المقيس عليه جملة المبيع للمشتري معلومة وما يلزمه لكل منهما من الثمن معلوم وان لم يعلم قدر ما اشتراه من كل منهما فاغتر الجهل بذلك للضرورة مع انه لا يترتب على الجهل به مفسدة فلا يلزم من اغتفار الجهل به اغتفار الجهل بجملة ما اشتراه اه قال شيخنا الشهاب الرلسى اقول وقول العراقي ان جملة المبيع معلومة للمشتري فى المقيس عليه فيه شيء وذلك ان مراده ان جملة ما اشتراه من الاثنين معلومة فليشيه ان يقول سلينا ذلك ولكنه غير نافع فى دفع جهل المبيع الذى وقع عليه العقد من كل منهما وتعددت الصفقة بذلك الا ترى ان بيع عبيد جمع بثمن لا يصح وإن كانت جملة المبيع معلومة وجملة الثمن معلومة اذ هذا الاختلاط لما كان محل ضرورة اغتفر فيه الجهل بقدر المبيع إذا كان على الوجه المذكور انتهى (قوله وما اوهمه كلام شارح الخ) هذا الذى اوهمه كلام الشارح المذكور عبارتهم مصرحة به عبارة الروض ما نصه ولو جهل العدد اى لم تستو القيمة كما بينه فى شرحه فالحيلة ان يبيع كل نصيبه بكذا او بكل احدهما الاخر فى البيع بثمن ويقتسمانه او يصطلحا فيه اى فى المختلط على شيء اى ثم يبيعهما لثالث واحتملت الجهالة اى فى عين المبيع وقدره للضرورة اه فانظر قوله فى صورة التوكيل بثمن ويقتسماه فانه ناص على ما اوهمه كلام ذلك الشارح اذ لا يحتمل انه بين ثمن نفسه و ثمن موكله وإلا فلا معنى مع ذلك لقوله ويقتسماه فهذا الايهام هو عين المنقول فتامله وقد يمنع انه لا معنى مع ذلك لما ذكر لاحتمال ان المراد انهما يقتسمان الجملة المقبوضة على حسب التفصيل الذى بينه فى العقد ولا يخفى بعده (قوله فرع لو اختلط مثلى حرام الخ) قال فى الروض فرع وإن اختلط حمام بموكل اى محصور او غير محصور بحمام بلد مباح غير محصور لم يحرم الاصطياد ولو كان المباح محصورا حراما ولا خفاء ان للمالك ان يأخذ منه ما شاء ولو بلا اجتهاد لانه مهمما وضع يده عليه صار ملكه لانه إن كان مملوكا له فلا كلام او مباحا ملكه بوضع يده عليه واما غير المالك فله الاجتهاد فى المباح كما لو اختلط ملك المحصور بملك غيره المحصور فان له الاجتهاد واخذ ملكه بالاجتهاد والمباح هنا بمنزلة المملوك بجامع جواز اخذه ولا يضر احتمال

بمثله له جازله ان يعزل قدر الحرام بذية القسمة ويتصرف في الباقي ويسلم الذي عزله لصاحبه ان وجد والا فلناظر بيت المال واستقل بالقسمة على خلاف المقرر في الشريك للضرورة إذ الفرض الجهل بالمالك فاندفع ما قبل يتعين الرفع للقاضي لقسمة عن المالك وفي المجموع طريقه ان يصرف قدر الحرام إلى ما يجب صرفه فيه ويتصرف في الباقي بما اراد ومن (٣٤١) هذا اختلاط او خلط نحو دراهم بجماعة

ولم تتميز فطريقه ان يقسم الجميع بينهم على قدر حقوقهم وزعم العوام ان اختلاط الحلال بالحرام يحرمه باطل وفيه كالروضة ان حكم هذا كالحمام المختلط ومراده التشبيه به في طريق التصرف لاني حل الاختباء اذ لا علامة هنا لان الفرض ان الكل صار شيئا واحدا لا يمكن التمييز فيه بخلاف الحمام فان قلت هذا يتا في ما ر في الغصب ان مثل هذا الخلط يقتضي ملك الغاصب ومن ثم اطال في الانوار في رد هذا بذا قلت لا يتا فيه لان ذاك فيما اذا عرف المالك وهذا فيما اذا جهل كما تقررو بفرض استوائهما في معرفته فانه انما هو ان له افراز قدر الحرام من المختلط اي بغير الاراد او هذا لا يتا في ملكه له لانه ملك مقيد باعطاء البدل كما مر فتامله وقد بسطت الكلام عليه في شرح العباب بما لا يستغنى عن مراجعته (ولو جرح الصيد اثنان متعاقبان فان) أزمنا بمجموع جرحيهما

ويؤيده قول الشارح الاتي لانه ملك مقيد الخ وباقي عن سم والرشيدي ما يتعلق بالمقام (قوله بمثله) متعلق باختلاط وقوله له اي لشخص حال من مثله (قوله جازله ان يعزل الخ) قال في الروض كحماة اي لغيره اختلطت بحماه ياكله بالا جتهاد الا واحدة اسم (قوله ان وجد) اي ان عرفه وقوله والا فلناظر بيت المال او صرفه هو بنفسه لمصالح بيت المال ان عرفها اعش (قوله فاندفع الخ) فيه تأمل (قوله وفي المجموع الخ) تقدم عن المغني والنهاية ما يوافقه (قوله طريقه) اي تتميز حقه ان يصرف الخ انظره مع قوله السابق ويسلم الذي عزله الخ الا ان يراد جواز كل من الطريقين او يراد بما يجب صرفه فيه الصرف لما السك ان وجد ثم لناظر بيت المال اه سم وقوله او يراد بما يجب الخ محل تأمل وعبرة الرشيدي قوله ان يصرف قدر الحرام انظر هل الصرف المذكور شرط لجواز التصرف في الباقي حتى لا يجوز له التصرف عقب التمييز كما هو ظاهر العبارة والظاهر انه غير مراده (قوله ومن هذا) اي اختلاط المثلي بمثله (قوله ان يقسم الخ) الظاهر انه ببناء المفحول (قوله وفيه) اي المجموع (قوله ان حكم هذا) اي نحو دراهم مختلطة او مخلوطة بلام تتميز بجماعة (قوله هذا يتا في) اي ما ر في اول الفرع ويجوز رد الاشارة الى ما ذكره عن المجموع والروضة (قوله لان ذاك الخ) هذه التفرقة تحتاج لتوجيه واضح وهذا قد حررنا في هامش باب الغصب ان شرط ملك الغاصب ان يوجد منه الفعل فان اختلط بنفسه ملك بل يكون شريكا وما هنا مصور في الاول بالاختلاط بنفسه فلا اشكال بالنسبة له اه سم (قوله وهذا لا يتا في ملكه لانه) الخ فيه نظر اه سم (قوله ازمنا بمجموع جرحيهما الخ) اي بان لا يكون واحدا منهما على حاله من متناوسا وسكت عن هذه الحالة المنهج والنهاية والمغني لدخولها في قول المصنف او ازمنا دون الاول الخ (قوله لما ياتي) اي من ان الاول جرحه وهو مباح (قوله فان جرحه) اي الاول (قوله وتمكن الثاني من ذبحه) اي وتركه (قوله نظير ما ياتي) اي في قوله اما اذا تمكن من ذبحهم الخ (قوله وعليه ما نقص الخ) وكذا اذ لم يذف وتتمكن الثاني من الذبح وذبحه (قوله وكذا) اي يلزم الاول قيمة الصيد مجر وحابا لجرحين الاولين (قوله نظير ما ياتي الخ) يحتمل انه راجع الى ما قبل قوله وكذا الخ ايضا وعلى كل ياتي فيما بعد وكذا الاستدراك الاتي (قوله اي لم يوجد) الى قوله وهذا هو الراجح في المغني الا قوله وقول الامام الى المتن والى قوله ففيما يلزم في النهاية الا قوله ويؤخذ الى المتن وقوله كذا من قوله وكذا في الجرحين وقوله على ما اقتضاه الى ينبغي (قوله اخذ المملوك كما لا يضرب في اجتهاد من اختلط ملكه ملك غيره احتمال اخذ ملك غيره فيه نظر) (قوله جازله ان يعزل قدر الحرام الخ) قال في الروض كحماة اي لغيره اختلطت بحماه ياكله بالا جتهاد الا واحدة اه قال في شرحه وهذا ما ذكره البغوي والذي حكاه الروياني انه ليس له ان ياكل واحدة منه حتى يصلح ذلك الغير او يقاسمه اه وهو ظاهر ان علم المالك (قوله طريقه ان يصرف الخ) انظره مع قوله جواز كل من الطريقين او يراد بما يجب السابق ويسلم الذي عزله الخ الا ان يراد صرفه فيه الصرف لما السك ان وجد ثم لناظر بيت المال (قوله لان ذاك الخ) هذه التفرقة تحتاج لتوجيه واضح هذا وقد حررنا في هامش باب الغصب ان شرط ملك الغاصب اذا وجد منه الفعل الذي هو الخلط فان اختلط بنفسه ملكه بل يكون شريكا وما هنا مصور في الاول في الاختلاط بنفسه فلا اشكال بالنسبة له (قوله هذا لا يتا في ملكه لانه ملك مقيد) فيه نظر

فهو للثاني ولا ضمان على الاول لما ياتي فان جرحه ثانيا ايضا ولم يذف وتتمكن الثاني من ذبحه ضمن ربع قيمته توزع بالانصف على جرحيه المهدر احدهما نظير ما ياتي مع استدراك صاحب التقریب اذ ذف فان اصاب المذبح حل وعليه ما نقص من قيمته بالذبح والاحرم وعليه قيمته مجر وحابا لجرحين الاولين وكذا ان لم يذف ولم يتمكن الثاني من ذبحه نظير ما ياتي وان (ذف الثاني او ازمنا من دون الاول) اي لم يوجد منه تذيف ولا ازمنا (فهو للثاني) لانه المؤثر في امتناعه ولا شيء على الاول لانه جرحه وهو مباح (وان ذف الاول) هو (له) لذلك

لكن على الثاني ارض ما نقص بحر حه من لحمه وجلده لانه جنى على ملك الغير (وان اذن من) الاول (هـ) هو (له) لذلك (ثم إن دقف الثاني بقطع
حلقوم ومريء فهو حلال وعليه الاول ما نقص بالذبح) وهو ما بين قيمته زنا ومذبحا كذبحه شاة غيره مع تدبوا و قول الامام لما يظهر التفاوت
في مستقر الحياة لعقبه البلقيني بان الجلد (٣٤٢) ينقص بالقطع وإن دقف لكنته حينئذ إنما ينقص نقص الجلد فقط ويؤخذ منه صحة كلام

الامام لانه إنما تنفى في
غير مستقر الحياة التفاوت
بين قيمته مذبحا وزنا لا
مطلق القيمة فلا يرد عليه ما
ذكر في الجلد (وإن دقف
لا يقطعها) أى الحلقوم
والمرىء فحرام لانه مقدور
عليه وهو لا يحل الا بذبحه
(اولم يذفق ومات بالجرحين
فحرام) لاجتماع المبيح
والمحرم (ويضعه الثاني
للاول) لانه اقدم ملكه اى
يضمن له في التدفيع قيمته
من منا وكذا في الجرحين
الغير المذفقين إن لم يتمكن
الاول من ذبحه على ما اقتضاه
كلامهم لكن صححا
استدرك صاحب التقریب
عليهم بانه ينبغي إذا ساء
سليبا عشرة ومن منا تسعة
ومذبحا ثمانية انه يلزمه
ثمانية ونصف لحصول
الزهرق بفعلها فيوزع
الدرهم الفاتت بهما عليهما
اما اذا تمكن من ذبحه
فتركه فله قدر ما فوته الثاني
لاجتماع قيمته من منا لانه
بتفريطه جعل فعل نفسه
افسادا ففي هذا المثال
تجمع قيمته سليما وزنا
تبلغ تسعة عشر فيقسم
عليهما ما فواتاه وهو عشرة
خصة الاول لو ضمن عشرة

لكن على الثاني ارض ما نقص الخ) أى إن كان اه مغنى (قوله وقول الامام إنما يظهر التفاوت في مستقر
الحياة) تتمته فان كان متالما بحيث لوم يذبح لملك فاعندى انه ينقص بالذبح شىء اه سم ونهاية (قوله تعقبه
البلقيني الخ) خبر وقول الامام الخ وافر النهاية تعقبه (قوله ويؤخذ الخ) هذا من كلام الشارح وقوله منه
اى الاستدراك (قوله فلا يرد عليه الخ) فيه نظرا اه سم (قوله وكذا في الجرحين الخ) اى يضمن قيمته من منا
اه سم اى التسعة في المثال الاقنى (قوله على ما اقتضاه كلامهم لكن صححه الخ) راجع لما بعد كذا كما يعلم
بمراجعة الروض وغيره سم ورشيدى (قوله لكن صححا الخ) معتمد اه يجيرى وجزم به النهاية والمغنى
(قوله ومذبحا) اى لو ذبح كما قال في العباب فينظر الى قيمته لو ذبح فان كانت ثمانية لزم الثاني ثمانية
ونصف اه سم (قوله انه يلزمه ثمانية ونصف) أى لا تسعة كما اقتضاه كلامهم اه سم (قوله فتركه الخ)
ولو ذبحه لزم الثاني الارش إن حصل بحر حه نقص مغنى ونهاية (قوله فعل نفسه) وهو لزمانه الصيد
(قوله ففي هذا المثال الخ) وإن كانت الجنابة ثلاثة وارش كل جنابة دينار رجعت القيم التي هي عشرة
ونسعة وثمانية فيكون المجموع سبعة وعشرين فتقسم العشرة عليها اه نهاية (قوله تجمع قيمته سليما
الخ) ايضا ذلك ان تقول لو فرض قيمته وقت رمى الاول عشرة دنانير وعندى الثاني تسعة فيقسم
ما فواتاه وهو عشرة على مجموع القيمتين وهو تسعة عشر فيقسم من العشرة تسعة دنانير ونصف دينار
على تسعة عشر نصف دينار على الاول عشرة اجزاء من التسعة عشر وذلك خمسة دنانير وعلى الثاني تسعة
اجزاء من التسعة عشر وذلك اربعة دنانير ونصف دينار ويفضل من العشرة للمقسومة نصف دينار يقسم
على تسعة عشر فيخص الاول عشرة اجزاء من نصف دينار ويخص الثاني تسعة اجزاء منه فتكون جملة
ما على الاول خمسة دنانير وعشرة اجزاء من تسعة عشر جزء من نصف دينار وجملة ما على الثاني اربعة
دنانير ونصف دينار وتسعة اجزاء من تسعة عشر جزء من نصف دينار اه سم (قوله تبلغ الخ) اى قيمتها
سليما وزنا عبارة المغنى والنهاية فيصير المجموع تسعة عشر فيقسم عليه الخ وهى احسن (قوله فيقسم
عليهما) أى على القيمتين (قوله ما فواتاه وهو عشرة) أى بعد بسطها من جنس المقسوم عليه اه يجيرى (قوله
لو ضمن) ولا فهو مالكة (قوله من تسعة عشر جزء من عشرة) من الاولى تبعية والثانية ابتدائية
اه يجيرى (قوله اللازم له) اى على الاول (قوله وهذا الخ) اى ما صححه الشيخان من استدراك صاحب
التقريب (قوله على مملوك) عبارة النهاية على عبده مثلاه (قوله جراحة الخ) مفعول مطلق نوعى لقوله
جنى (قوله لانه الخ) من مقول ابن الصلاح وعله للتعين (قوله بما يقطعها عنها) اى بكيفية تقطع الواقعة
عن النظائر (قوله فاقل تلك الاوجه الخ) جواب إذا (قوله هو هذا) اى اقلها ما اطبق عليه العراقيون وقوله

(قوله وقول الامام إنما يظهر التفاوت في مستقر الحياة) قال فان كان متالما بحيث لوم يذبح لملك فاعندى
انه ينقص بالذبح شىء (قوله فلا يرد عليه) فيه نظر (قوله وكذا في الجرحين) اى يضمن قيمته من منا
(قوله على ما اقتضاه الخ) ثم قوله لكن صححا الخ راجع لما بعد كذا كما يعلم بمراجعة الروض وغيره (قوله
ومذبحا) اى لو ذبح كما قال في العباب فينظر الى قيمته لو ذبح فان كانت ثمانية لزم الثاني ثمانية ونصف
اه (قوله انه يلزمه ثمانية ونصف) لا تسعة كما اقتضاه كلامهم (قوله ففي هذا المثال تجمع قيمته سليما
وزنا) يبلغ تسعة عشر فيقسم عليهما ما فواتاه وهو عشرة خصة الاول لو ضمن عشرة اجزاء من تسعة عشر
جزء من عشرة وخصه الثاني تسعة اجزاء من ذلك فهي اللازمة له) ايضا ذلك ان تقول لو فرض قيمته وقت

أجزاء من تسعة عشر جزء من عشرة وخصه الثاني تسعة أجزاء من ذلك فهي اللازمة له وهذا على الراجح في أصل هذه
المسئلة وهو ما لو جنى على مملوك قيمته عشرة جراحة أرشها دينار ثم جرحه آخر جراحة أرشها دينار ومات بهما فقيما يلزم الجرحين ستة
أوجه للأصحاب وكلامهم في تحريره اطول من شعب والذى اطلق عليه العراقيون منها واعتمده الحاروى الصغير وفروعه وغيرهم وقال ابن الصلاح
انه متعين لانه إذ لم يكن بدم مخالفة النظائر والقواعد لاختصاص الواقعة بما يقطعها عنها فاقل تلك الاوجه محذورا وهذا انه يجمع

بين قيمته فتكون تسعة عشر ثم يقسم عليه ما فواتاه وهو عشرة فعلى الاول عشرة اجزاء من تسعة عشر جزءا من عشرة وعلى الثاني تسعة اجزاء من تسعة عشر جزءا من عشرة (وان جرحا) هـ (معاو ذقفا) هـ بجرحهما (او اوزنا) هـ او ذقفا احدهما وازمنة الاخر او احتمل كون الازمان بهما او باحدهما (هـ) (لها) وان تفاوت جرحهما او كان احدهما في المذبح لاشتراكهما (٣٤٣) في سبب الملك لكن ظاهر في الاخيرة

ومن ثم ندب لكل أن يستحل الآخر ولو علم تذيق احدهما وشك في تأثير جرح الآخر سلم النصف للاول ووقف النصف الآخر فان بان الحال او اصطلاحا فواضح والا قسم بينهما نصفين ويسن لكل ان يستحل الآخر فيما خصه بالقسمة (وان ذقف احدهما او اذن دون الآخر) وقد جرحاه معا (هـ) (هو) (له) لانفراده بسبب الملك ولا ضمان على الآخر لانه جرح مباح ويحل المذقف ولو بغير المذبح (وان ذقف واحد) لا بذبح شرعي (واذن من الآخر) فيها إذا ترتبا (وجهل السابق) منهما (حرم على المذهب) تغليبا للحرم لانه الاصل كما مر فانه يحتمل سبق التذيق فيحل وتأخره فلا إلا بالذبح ومن ثم لو ذبح المذقف حل قطعا والاعتبار في الترتيب والمعية بالاصابة دون ابتداء الرمي

(كتاب الاضحية)

(هي) بكسر الهمزة وضمها مع تخفيف الياوم وتشديدها ما يذبح من النعم تقربا الى الله تعالى في الزمن الاتي ويقال ضحية واضحاة بفتح

أنه يجمع الخ خبر والذى أطلق الخ (قوله بين قيمته) أى قيمته سلميا وقيمه مجروحا بالجرح الاول اه نهاية (قوله فيكون) أى مجموع القيمتين (قوله عليه) أى على مجموع تسعة عشر (قوله بجرحهما) إلى الكتاب في المغنى (قوله او احتمل الخ) عبارة المغنى ولو جهل كون التذيق او الازمان منهما او من احدهما كان لها لعدم الترتيب اه (قوله في الاخيرة) وهى صورة الاحتمال (قوله ومن ثم) أى من اجل عدم العلم بالمذقف في الاخيرة (قوله تذيق احدهما) عبارة المغنى تأثير احدهما اه (قوله ولا قسم الخ) أى فيما إذا النصف الموقوف فيخص للاول ثلاثة ارباع الصيد والآخر ربعه اه معنى (قوله ويسن الخ) أى فيما إذا لم يتبين الحال (قوله ويحل المذقف) بفتح الفاء (قوله لا بذبح شرعي) أى في غير مذبح اه معنى (قوله كاسر) أى في مواضع (قوله ومن ثم) لو ذبح المذقف الخ) عبارة المغنى أوالمو ذقف احدهما في الذبح فانه يحل قطعا ويكون بينهما كما استظهره في المطالب لان كلام الجرحين ملك لو انفرد فان جهل السابق لم يكن احدهما اولى به من الآخر فان ادعى كل منهما انه المازن له اولا فذلك تحليف صاحبه فان حلفا اقسماه ولا شيء لاحدهما على الآخر او حلف احدهما فقط فهو له وله على الناكل ارش ما نقص بالذبح (خاتمة) لو ارسل كلبا وسهما فازمنه الكلب ثم ذبحه السهم حل وان اذمنه السهم ثم قتله الكلب حرم ولو اخبر فاسق او كذابي انه ذبح هذه الشاة ملاحا كلها لانه من اهل الذبح فان كان في البلد مجوس ومسلمون وجهل ذابح الشاة هل هو مسلم او مجوسى لم يحل اكلها للشك في الذبح المبيح والاصل عدمه نعم ان كان المسلمون اغلب كفى ببلاد الاسلام فيبغى كإقال شيخنا ان يحل كنظيره فيما روى في باب الاجتهاد عن الشيخين ابي حامد وغيره فيما لو وجد قطعة لحم اما إذا لم يكن فيه مجوسى فتحل وفي معنى المجوسى كل من لا يحل ذبحته اه (قوله والاعتبار) إلى الكتاب في النهاية

(كتاب الاضحية)

(قوله بكسر الهمزة الخ) لو قدم هذه السواد على قول المصنف كما فعله غيره كان اسبك واستعنى عن قوله الاتي ثم مذهبا ان الضحية (قوله بكسر الهمزة) إلى قوله وروى الترمذى في النهاية إلى قوله وكأنه لم ينظر في المغنى إلا لقوله لكن على نزاع فيه وقوله رشيد إلى قادر وقوله وصح إلى وجاء وقوله ويوافقه إلى ثم (قوله بكسر الهمزة وضمها) وجمعها اضحى بتخفيف الياوم وتشديدها وقوله ويقال ضحية واضحاة وجمع الاول ضخما يا والثاني اضحى بالتثنية كارتطة وارطى وقوله بفتح اول كل وكسره فهذه ثمان لغات فيها معنى وبجرحى (قوله سميت) عبارة غير وهى ماخوذة من الضحوة سميت الخ (قوله بالاول اذمنة) أى باسم ماخوذ من اسم اول الخ اه سم (قوله الكتاب) كقوله تعالى فصل لربك وانحر أى صل صلاة العيد وانحر النسك والسنة كخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم ضحى بكسبشين املحين اقرنين ذبحهما بيده وسمى وكبر ووضع رجله على صفاحهما شيخ الاسلام ونهاية ومعنى (قوله انها) أى الاضحية (قوله والخبر الخ) مبتدأ خبره قال ابن

رمى الاول عشرة دنائير وعند روى الثاني تسعة فيقسم ما فواتاه وهو عشرة على مجموع القيمتين وهو تسعة عشر فيها تسعة دنائير ونصف دينار على تسعة عشر نصف دينار على الاول عشرة اجزاء من تسعة عشر وذلك خمسة دنائير وعلى الثاني تسعة اجزاء من تسعة عشر وذلك اربعة دنائير ونصف دينار يفضل من العشرة المقسومة نصف دينار يقسم على تسعة عشر فيخص الاول عشرة اجزاء من نصف دينار ويخص الثاني تسعة اجزاء من تسعة عشر فيكون جملة ما على الاول خمسة دنائير ونصف وتسعة اجزاء من تسعة عشر جزءا من نصف دينار بر

(كتاب الاضحية)

أول كل وكسره سميت بأول أزمته فعلم ما هو وقت الضحى والاصل في مشروعيها الكتاب والسنة واجماع الامروى الترمذى والحاكم وهو صحيح لكن على نزاع فيه خبر ما عمل ابن آدم يوم النحر من عمل احب إلى الله تعالى من ارافة الدم انها لثاني يوم القيامة بقرونها واطلافا وان الدم ليقع من الله بمكان قبل ان يقع على الارض فطيسوا بها نفسا والخبر المذكور في الرافعى وغيره عظموا اضحيا كما فانها على الصراط

مطابقا كما قال ابن الصلاح خير ثابت ثم ذهبنا ان التضحية (سنة) في حقنا الحر او مباح مسلم مكافئ رشيد نعم الولي الاب أو الجدد لا غير التضحية عن موليه من مال نفسه (٣٤٤) كما يأتي قادر بان فضل عن حاجة ماله في صدقة التطوع ولو مسافر او بدويا وحاجا بمنى

وان اهدى خلافا لمن شد مؤكدة لخبر الترمذي امرت بالنحر وهو سنة لكم والدارقطني كتب على النحر وليس بواجب عليكم وصح خبر ليس في المال حق سوى الزكاة وجاء باسناد حسن أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا لا يضحيان مخافة أن يرى الناس وجوبها وبوافقه تفويضها في خبر مسلم الى ارادة المضحي والواجب لا يقال فيه ذلك ثم ان تعدد أهل البيت كانت سنة كناية فتجزى من واحد رشيد منهم لما صح عن أبي أيوب الانصاري رضي الله عنه كنا نضحى بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته والافسنة عين ويكره تركها للخلاف في وجوبها ومن ثم كانت أفضل من صدقة التطوع وبحث البلقيني أخذنا من زكاة الفطر ان ندبها لا يتعلق بمن كان حلالا أول وقتها وان انفصل عقب دخوله ثم أمر أيتها احتج أيضا بقول الاصحاب لا يضحى عما في البطن كالا تخرج عنه الفطرة اه وكأنه لم ينظر الى احتمال ان مراده

الصلاح الخ (قوله في حقنا) الى قوله بان نضل في النهاية الا قوله مكافئ الى قادر (قوله في حقنا) وأما في حقه صلى الله عليه وسلم فواجبة لخبر الترمذي والدارقطني الاتيين اه معنى (قوله او مباح) اي إذا ملك ما لا يبعضه الحر اه معنى (قوله من مال نفسه) اي لا من مال المولى لان المولى مأمور بالاحتياط لمال موليه ومنوع من التبرع به والاضحية تبرع اه معنى (قوله كما يأتي) اي قبيل الفصل (قوله بان فضل الخ) قال الزركشي ولا بد ان تكون فاضلة عن حاجته وحاجة من يهونه على ما سبق في صدقة التطوع لانها نوع صدقة انتهى وظاهر هذا أنه يكفي أن تكون فاضلة عما يحتاجه في يومه وليته وكسوة فصله كما مر وينبغي ان تكون فاضلة عن يوم العيد او ايام التشريق فانها وقتها كان يوم العيد وليلة العيد وقت زكاة الفطر واشترطوا فيها ان تكون فاضلة عن ذلك اه معنى وأقره السيد عمرو في البجيرمي عن العناني عن الرمي ما يوافقه (قوله عن حاجة ماله) ومنه نفسه اه سم (قوله خلافا من شذ الخ) عبارة المغني لانه صلى الله عليه وسلم ضحى في منى عن نسائه بالبرقرواه الشبخان وبهذاردي على البدر في قوله انها لا تسن للحاج بمنى وأن الذي ينجره هدى لا اضحية اه (قوله لخبر الترمذي الخ) تعليل لما في المتن من السنة (قوله وهو سنة لكم) قديقال السنة بالمعنى المعروف اصطلاحا حدث فاني يجعل عليه الحديث فالظاهر ان المراد بها معناها اللغوي وهو الطريقة فلا ينافي الوجوب اه سيد عمرو وقد يجاب بان مقابلتها باول الحديث قرينة دالة على ان المراد بها المعنى المعروف (قوله مخافة ان يرى الناس الخ) لا يقال هذا يندفع بالاخبار بعدم وجوبها لانه قد اجيب عن مثل هذا في مواضع تتعاق بقله صلى الله عليه وسلم بما حصله ان عدم الفعل اقوى في انقياد النفوس واعتقادها للمادل عليه الترك من عدم الوجوب من القول لانه يحتتمل المجاز وغيره من الاشياء المخرجة له عن الدلالة اه ع ش (قوله ويوافقه) اي ما ذكر من الاخبار (قوله تفويضها) اي الاضحية اه ع ش (قوله ثم ان تعدد) الى قوله وببحث في النهاية لا قوله فتجزى الى والافسنة (قوله فتجزى من واحد رشيد الخ) شامل لغير القائم على أهل البيت اه سم عبارة ع ش قال مر الاقرب ان المراد باهل البيت من تلزم نفقتهم شخصا واحدا قال والقياس على هذا ان شرط وقوعها عنهم ان يكون المضحي هو الذي تلزمه النفقة حتى لو ضحي بهض عياله لم يقع عن غير ذلك البعض وفي حج خلافة وهو الاقرب لانه المناسب لكونها سنة كفاية اه وسياق ما يتعلق به (قوله ومن ثم كان افضل الخ) هل المراد ما تصدق به منها افضل من صدقة التطوع اه سم (اقول) والظاهر ان المراد جميع الاضحية وفضل الله تعالى واسع (قوله وبحث البلقيني اخذنا من زكاة الفطر الخ) في الاخذ بحث لا يفتي اه سم عبارة السيد عمر ولك ان تتوقف في هذا الاخذ فان وجه عدم الخطاب بركة الفطر انتفاء الموجب لانهم صرحوا بان موجبها مجموع الامرين أعنى آخر جزء من رمضان وأول جزء من شوال بخلاف ما نحن فيه فان كلامهم ظاهر أو صريح في ان الموجب هنا امر واحد وهو هذا الزمن المعين فن صار بمن يصح عنه في جزء منه ضحي عنه قياسا على نحو الصلاة فتدبر حق تدبر اه (قوله عقب دخوله) عبارة المغني وان انفصل بعد في يوم النحر او بعده اه (قوله انتهى) اي كلام الاذرعى (قوله وكأنه لم ينظر) اي البلقيني (قوله يرد ذلك) اي الاحتمال المذكور لان المراد بالمشبه به المتولد في يوم العيد (قوله كما تقرر) اي بقوله ما يذبح من النعم الخ (قوله ويرد بان الخ) ويرد ايضا بان الضمير عائد للتضحية المفهومة من الاضحية واللاضحية لكن مع حذف مضاف اي ذبح اه

(قوله باول الخ) أي باسم مأخوذ من اسم أول الخ (قوله بالافضل عن حاجة ماله الخ) ومنه نفسه (قوله فتجزى من واحد رشيد منهم) شامل لغير القائم على أهل البيت (قوله ومن ثم كانت افضل) هل المراد ان ما تصدق به منها افضل من صدقة التطوع (قوله وبحث البلقيني اخذنا من زكاة الفطر الخ) في الاخذ بحث لا يفتي (قوله ويرد بان ذكر الاضحية الخ) يرد ايضا بان الضمير عائد للتضحية المفهومة من الاضحية او

ادام مجتبا لان التشبيه بركة الفطر يرد ذاك قيل قوله هي سنة غير مستقيم لان الاضحية غير
كما تقرر ويرد بان ذكر الاضحية في الترجمة دال على ان الراد منها ما يعم الامرين فاعاد الضمير
سم

على أحدهما لظهوره من

قرينة السياق ففيه نوع استخدام (تنبية) لم يبدوا المراد بآهل البيت هناك كنهم بينهم في الوقف فقالوا الو قال وقفت على آهل بيتي فهم أقاربه الرجال والنساء فيحتمل أن المراد هنا ذلك أيضا ويوافقه ما مر أن آهل البيت أن تعددوا كانت سنة كفاية ولا فسنة عين ومعنى كونها سنة كفاية مع كونها تسن لكل منهم سقوط الطلب بفعل الغير لا حصول الثواب لمن لم يفعل كعلاقة الجنازة وفي تصريحهم بندها لكل واحد من آهل البيت ما يمنع أن المراد بهم المهاجرين ويحتمل أن المراد بآهل البيت هنا ما يجمعهم نفقة منفق واحد ولو تبرعا ويفرق بين ما هنا والوقف بأن مداره على المتبادر من الالفاظ غالبا حتى نحمل عليه لفظ الوقف وإن لم يقصده وهنا على من هو من آهل المواساة إذا اضحية كذلك ومن هو نفقة غيره ليس من آهل المواساة غالبا وقول أبي أيوب يذبها الرجل عنه وعن آهل بيته يحتمل كلا من المعنيين ويحتمل أن المراد به ظاهره وهم الساكنون بدار واحدة بأن اتحدت مرافقها وإن لم يكن بينهم قرابة به جزم بعضهم لكنه بعيد ولذلك تتمتع في شرح العباب

سم (قوله على أحدهما) وهو التوضيحية (قوله ففيه نوع استخدام) لا يخفى أن الاستخدام لا يتوقف على أن المراد منها في الترجمة ما يعم الأمرين بل يتحقق وإن أراد في الترجمة أحدا الأمرين فقط إذا صلحت للأمر الآخر كما يعلم من محله على أن دعوى أن ذكرها في الترجمة دال على أن المراد ما ذكر من نوعه ويجوز أن يريد بها في الترجمة وفي الضمير معنى التوضيحية فلا استخدام نعم أن أراد بها في الضمير معنى التوضيحية احتيج إلى الاستخدام في قوله الآتي وأن يذب بها الخ وأن يريد بها فيها ما هو الظاهر لكن مع تقدير المضاف في الضمير بقرينة السياق فلا إشكال اه سم (قوله بينهم) الأولى أفراد ضمير النصب (قوله ومعنى كونها) إلى قوله وفي تصريحهم في النهاية (قوله ومعنى كونها سنة كفاية الخ) كذا في شرح العباب أيضا وهذا مخصص قولهم الآتي والشاة عن واحد فقط بالنسبة لسقوط الطلب اه سم (قوله ومعنى كونها الخ) عبارته في شرح الارشاد ومعنى كونها سنة كفاية إذا فعلها واحد من آهل البيت أي عرفا فليظهر وإن لم يلزم بعضهم مؤنة بعض كفي عنهم انتهى وما ذكره في المراد بآهل البيت مثنى عليه الطالب لاوى كذا في حاشية سم على شرح المنهج وينبغي أن يكون هو الموعول عليه وإن قال في النفقة أنه بعيد اه سيد عمر (قوله سقوط الطلب بفعل الغير) يحتمل أن المراد أصل الطالب لا الطالب على الإطلاق حتى لو فعلها كل ولو على الترتيب وقعت اضحية واثيب وقد يقال سقوط الطالب على الإطلاق لا ينافي الوقوع اضحية والثواب اه سم (قوله بفعل الغير) ظاهره وإن لم تزلمه النفقة اه عش (قوله لاحصول الثواب لمن لم يفعل الخ) نعم ذكر المصنف في شرح مسلم أنه إن اشرك غيره في ثوابها جاز اه نهاية أي كان يقول اشركك أو فلانا في ثوابها وظاهره ولو بعدنية التوضيحية لنفسه وهو قريب عش (قوله أن المراد بهم) أي بآهل البيت (قوله ويحتمل أن المراد بآهل البيت ما يجمعهم نفقة منفق الخ) هذا هو الذي صححه شيخنا الشهاب الرملی بهامش شرح الروض ولم يتعرض لقول الشارح ولو تبرعا وسئل شيخنا المذكور عن جماعة سكنوا بيتا ولا قرابة بينهم فضحى واحد منهم هل يجزى عنهم وحاصل ما اعتمده في ذلك عدم الاجزاء اه سم ومر عن عش عن الرملی ما يوافقه وكذا في البحري عن الزبادي ما يوافقه (قوله وهنا) أي في الاضحية وعطفه على ما قبله مبنى على توهم أنه قال فيه أن المدار هناك الخ (قوله كذلك) أي من المواساة (قوله يحتمل المعنيين)

للاضحية لكن مع حذف مضاف أي ذبح (قوله ففيه نوع استخدام) لا يخفى أن الاستخدام لا يتوقف على أن المراد منها في الترجمة ما يعم الأمرين بل يتحقق وأن أراد بها في الترجمة أحدا الأمرين فقط إذا صلحت للأمر الآخر كما يعلم من محله على أن دعوى أن ذكرها في الترجمة دال على أن المراد ما ذكر من نوعه ويجوز أن يريد بها في الترجمة وفي الضمير معنى التوضيحية فلا استخدام نعم أن أراد بها في الضمير معنى التوضيحية احتيج إلى الاستخدام في قوله الآتي وأن يذب بها الخ وأن يريد بها فيها ما هو الظاهر لكن مع تقدير المضاف في الضمير بقرينة السياق فلا إشكال (قوله ومعنى كونها سنة كفاية الخ) كذا في شرح العباب أيضا وهو تخصيص قولهم الآتي والشاة عن واحد فقط بالنسبة اسقوط الطالب ثم قال في شرح العباب عن الأذرع قضية كلام الشيخين وبه صرح إبراهيم المروزي أنه لو نوى بالشاة نفسه وآهل بيته لم يجز إذا تقع إلا عن واحد الحديث محمول على الإشراف في الثواب لا الاضحية وقال الفوراني لو قال هذه غني وعن آهل بيتي كانت شاة لحم إلا أن يريد وقوعها عن نفسه وإنما اشرك غيره في ثوابها وخبر اللهم هذا عن امتي وفي رواية غنم لم يضح من امتي محمول لنص البويطي على أن من نواها عنه وعن آهل بيته أجزاء على الشركة في الثواب لا الاضحية لاستحالة وقوعها عن كلهم عن كل جزء من شاة ولا احسب فيه خلافاه وبما قدمته علم أن معنى نفي الاجزاء عدم حصول ذلك الثواب الخصوص وأن حمل الفوراني له على حقيقته فيه نظر الخ اه (قوله سقوط الطلب) يحتمل أن المراد أصل الطالب لا الطالب على الإطلاق حتى لو فعلها كل ولو على الترتيب وقعت اضحية واثيب وقد يقال سقوط الطالب على الإطلاق لا ينافي الوقوع اضحية والثواب (قوله ويحتمل أن المراد بآهل البيت هنا ما يجمعهم نفقة منفق واحد) هو الذي صححه شيخنا الشهاب الرملی بهامش شرح

ولكنه ظاهر في المعنى الثاني (قوله كسائر المندوبات) إلى قوله وبحجاب في المغنى لإقوله أو هي لازمة على (قوله وصرح به) أي بعد قوله هي سنة اه مغنى (قوله ثلثايتوهم الخ) وللتلويح بمخالفة أبي حنيفة حيث أوجبها على مقيم بالبلد ماله لتصاب زكوى وللتنبية على أن نية الشراء للأضحية لا لتصير به أضحية لأن إزالة الملك على سبيل القرية لا تحصل بذلك كالأشترى عبد ابنه العتق أو الوقف اه مغنى وعبارة سم أقول في التصريح به إفادة الوجوب بالتزام وانحصار طريق الوجوب في الالتزام والسكوت عنه لا يدل على ذلك وهذا فائدة أي فائدة اه (قوله الطريقة) أي التي هي أعم من الواجب والمندوب اه مغنى (قوله وإن اشترت الخ) عبارة الروض فإن قال الله على أن اشترت شاة أن اجعلها أضحية واشترى لزمه أن يجعلها قال في شرحه هذا أن قصد الشكر على حصول الملك فإن قصد الامتناع فنذر لجاح اه ثم قال في الروض فإن عنها في لزوم جعلها أضحية وجهان ولا تصير أضحية بنفس الشراء ولا بالنية انتهى اه سم وعبارة المغنى وما لو قال أن اشترت هذه الشاة فله على أن اجعلها أضحية ثم اشترى اه لا يلزمه أن يجعلها أضحية كما هو أقيس الوجهين في المجموع تغليباً لحكم التعيين وقد أوجبها قبل الملك فبلغ وكالوعاق به طلاقاً أو عتقاً بخلاف ما لو قال أن اشترت شاة فله على أن اجعلها أضحية ثم اشترى شاة لزمه أن يجعلها أضحية وفاء بما التزمه في ذمته هذا أن قصد الشكر على حصول الملك فإن قصد الامتناع فنذر لجاح وسيأتي اه (قوله وهذه أضحية الخ) ينبغي أن يكون محله ما لم يقصد الاخبار فإن قصده أي هذه الشاة التي أريد التضحية بها فلا تعين اه سيد عمر (قوله فإنها تجب فيها) أي مع أنهما ليستا بنذر اه مغنى (قوله والاول) عطف على الثاني (قوله وينبغي الخ) أو يقال ان المراد مطلق الالتزام الشرعى ولا يرد عليه شيء فتدبره اه سيد عمر (قوله أنهما كناية بنذر) جزم به الاستاذ في كنهه اه سم (قوله بل بالجعل بعده) ما المراد به اه سم والظاهر ان المراد به بان يقول بعد شرائه جعلتها أضحية (قوله فليز منه أن قصد الخ) ومر عن المغنى والروض وشرحه انه في المنكر لا في المعروف (قول المتن ويسن لمريدها الخ) قال الزركشي وفي معنى مريد الاضحية من اراد أن يهدي شيئاً من النعم إلى البيت بل أولى وبه صرح ابن سراقه اه مغنى ونقل ع ش عن سم على المنهج مثله (قول المتن لمريدها) أي التضحية يخرج ما عدا من يريدها من أهل البيت ولو وقعت عنهم اه سم (قوله غير المحرم) أي أما المحرم فيحرم عليه إزالة الشعر والظفر اه مغنى (قوله نذره) أي نحر الاضحية وقوله لها أي التضحية تنازع فيه قوله نذره وقوله ارادة (قول المتن أن لا يزيل شعره ولا ظفره) أي شيئاً من ذلك اه نهاية (قوله ولو بنحو عاتته) إلى قوله حتى الدم في النهاية والمغنى (قوله ولو بنحو عاتته الخ) عبارة النهاية والمغنى وسواء في ذلك شعر الرأس واللحية والابط والعانة والشارب وغيرها اه (قوله لكن غلطه البلقيني الخ) اقتصر الكنز على الجزم بما قاله الاسنوى بلا عزو اه سم (قوله بانه لا يصلح الخ) لم ذاك سم (قوله لا يضر قطعها الخ) صفة جلدة أول النحو وقوله فيه أي القطع (قول المتن في عشر ذى الحجة) أي ولو في يوم الجمعة ع وشعبية (قوله

الالتزام ورد عليه التزم اضحية أو هي لازمة لي وان اشترت هذه الشاة فله على أن اجعلها أضحية ولا وجوب فيها أو خصوص النذر ورد جعلت هذه أضحية أو هذه أضحية فإنها تجب فيها الحاقاً لها بالتحريم والوقف اه ويجب باختيار الثاني ولا يرد ذاك للعلم بهما من قوله الآتي وكذا لو قال جعلتها أضحية والاول وينبغي أن يراد ذلك الثلاثة بان الذي يتجده في الاولين أنهما كناية نذرو في الثالث أنها لا تصير أضحية بالشراء بل بالجعل بعده فليز منه أن قصد الشكر على حصول نعمة الملك والا كان نذر لجاح فاندفع إطلاق قوله ولا وجوب فيها (ويسن لمريدها) غير المحرم ولا يقوم نذره بلا ارادة لها مقام ارادته لها لانه قد يحل بالواجب (أن لا يزيل شعره) ولو بنحو عاتته وابطه (ولا ظفره) ولا غيرهما من سائر أجزاء البدن حتى الدم كما صرحوا به في الطلاق قاله الاسنوى لسكن غلطه البلقيني بانه لا يصح لعهده من الاجزاء هنا وإنما المراد بقية الاجزاء الظاهرة نحو جلدة لا يضر قطعها ولا حاجة له فيه (في عشر ذى الحجة

التشبه بالمجرمين والالكراهة نحو الطيب والخطي فان فعل كره وقيل حرم وعليه احد وغيره ما لم يحتاج ولا فقد يجب كقطع يد سارق وختان بالغ وقد يستحب كختان صبي او كتنظيف لمريد احرام او حضور جمعة على ما يحته الزركشي لكن ينافيه افتاء غير واحد بان الصائم اذا اراد ان يحرم او يحضر الجمعة لا يسن له التطيب رعاية للصوم فكذا هنا رعاية شمول المغفرة اولى وقد يباح كقلع سن وجبة وسلعة واعترض الاسنوي التثليل بختان الصبي بانها تحرم من ماله واجاب بتصورها بان يكون من اهل البيت او بان يشركه بالغ معه ثم رده بان الاخبار وعبارات الائمة انما دلت على الكراهة في حق مريد التضحية وهذا لم يردوا وخالفه غير فبحث ندب ذلك لمولى ارادها عنه وليه من مال الولي وقياسه الندب في مسألتى الاسنوي لوقوعها فيهما عن الصبي ويضم على الوجه لعشر ذى الحجة ما بعده من ايام التشريق الى ان يصحى ولو فانت ايام التشريق ان شرع القضاء بان اخر التاذر التضحية بمعين فانه يلزمه

للامر الى قوله لا التشبيه في النهاية والمعنى **(قوله شمول المغفرة الخ)** لعل المراد الشمول قصد حتى اذا انزالها لم يشملها كذلك اه سم عبارة الجعيري انظار اى فائدة اشمول العقق لما مع انها لا تعود حين البعث واجاب الاجمورى بانها لا تعود متصلة بل تعود منفصلة تطالب بمقها كعدم غسائها من الجنابة او يخاله حيث ازالها قبل ذلك اه **(قوله ولا)** اى ان قصد التشبيه بالمجرمين **(قوله فان فعل)** الى قوله ويوجه في المعنى الا قوله وقيل الى ما لم يحتاج وقوله وقد يباح الى واعترض وقوله وخالفه الى ويضم وقوله بناء الى والذي **(قوله فان فعل كره)** كذا في النهاية **(قوله ما لم يحتاج)** عبارة النهاية ومحل ذلك فيما لا يضر اما نحو ظفر وجلدة تضر فلا اه وعبارة المعنى واستثنى من ذلك ما كانت ازالتة واجبة الخ **(قوله فقد يجب)** اى الفعل اى الازالة **(قوله)** وكتنظيف لمريد احرام عبارة المغنى وقول الزركشي لو اراد الاحرام في عشر ذى الحجة لم يكره له الازالة قياسا على ما لو دخل يوم الجمعة فانه يستحب له اخذ شعره وظفره ممنوع في المقيس والمقيس عليه إذ لا يخلو العشر من يوم الجمعة اه **(قوله اولى)** لعله خبر رعاية الخ الاولى ان يقول بل اولى **(قوله)** بانها تحرم اى الاضحية اه سم **(قوله بتصورها)** اى الاضحية من الصبي **(قوله ثم رده بان الاخبار الخ)** اعتمد المغنى عبارة قال الاسنوي ولقائل ان يمنعه وهو الوجه ويقول الاحاديث الواردة بالامر وعبارات الائمة الخ وقد منعنا عن سم ما يوافقه **(قوله وهذا)** اى الصبي المذكور **(قوله وخالفه)** اى الاسنوي **(قوله)** فبحث ندب ذلك الخ لعل هذا البحث اقرب وقوله وقياسه الذب الخ فيه توفى لا سيما بالنسبة الى المسئلة الاولى **(قوله في مسألتى الاسنوي)** اى مسئلة كونه من اهل البيت ومسئلة الاشرار **(قوله لوقوعها فيهما الخ)** فيه بالنسبة الى المسئلة الاولى توقف يظهر بمرجعة ما تدمه في معنى كونها سنة كفاية **(قوله ويضم)** الى قوله ايضا في النهاية الا قوله ولو فانت الى ولو تعددت **(قوله ولو فانت الخ)** كان ينبغي ان يسقط قوله من ايام التشريق حتى تظهر هذه الغاية او يجعله كلاما مستانفا كافي المعنى **(قوله بمعين الخ)** يؤخذ من قوله ويشكل الخ في شرح قول المصنف الاتي لزمه ذبحها الخ ان ذير المعين كذلك وفي مختصر الكفاية لابن النقيب **(فرع)** لو قال جعلت هذه اضحية تاقت ذبحها بوقت الاضحية ولو قال لله على ان اضحي شاة فكذلك في الاصح وفي وجه يجوز في جميع السنة الخ اه سم **(قوله انتفت الكراهة الخ)** تنبيه لولم يزل نحو شعره بعد التضحية بل ابقاه الى العام الثاني واراد التضحية ايضا فظاهر انه يسن له ان لا يزيله في عشر ذى الحجة من العام الثاني حتى يصحى خلافا لما توهم انه لا يطالب ترك ازالته في العام الثاني لشمول المغفرة له في العام الاول **(قوله وحكته شمول المغفرة والعق من النار الخ)** قضيته انه لو زال ما ذكر قبل التضحية لم تشملها المغفرة والعق من النار حتى انه يعذب دون بقية الاجز او هو بعيد ويحتمل ان المراد شمول المغفرة قصد حتى اذا انزالها لم يشملها كذلك **(تنبيه)** لولم يزل نحو شعره بعد التضحية بل ابقاه الى العام الثاني واراد التضحية ايضا فظاهر انه يسن له ان لا يزيله في عشر ذى الحجة مع العام الثاني حتى يصحى خلافا لما توهم من انه لا يطالب ترك ازالته في العام الثاني فان هذا فاسد لانه زاد زيادة لم تشملها المغفرة وتجددت ذنوب في العام الثاني تحتاج للمغفرة على ان المغفرة في العام الاول غير قطعية **(قوله)** وكتنظيف لمريد احرام او حضور جمعة على ما يحته الزركشي الخ ويحتمل الفرق بين مريد الاحرام فلا تكره له الازالة لانه قد يتصور في الاحرام بالشعر ويحتاج لازالة فقلزمه الفدية ومريد حضور الجمعة فتكره له الازالة لانه لو احتاج لازالة لم يلزمه شيء ويحتاج ان يلحق بمريد الجمعة الكافر اذا سلم فانه يسن له ازالته شعر الكفر لكن ينافيه افتاء غير واحد بان الصائم اذا اراد ان يحرم او يحضر الجمعة لا يسن له التطيب رعاية للصوم فكذا هنا رعاية شمول المغفرة اولى لقائل ان يقول بين ادلة طلب الازالة يوم الجمعة وادلة طلب عدمها لمريد الاضحية عموم وخصوص من وجه وهما متعارضان في مريد الاضحية بالنسبة ليوم الجمعة فيحتاج للتراجع فليتامل سم **(بأنها تحرم من ماله)** اى الاضحية **(قوله بمعين)** يؤخذ من قوله الاتي في شرح قول المصنف لزمه ذبحها في هذا الوقت ويشكل عليه الخ مع قوله بعد ذلك وافهم قولنا اداء الخ ان غير المعين كذلك وفي مختصر الكفاية لابن النقيب فرع لو قال جعلت هذه اضحية تاقت ذبحها

ذبحها قضاء ولو تعددت اضحيته انتفت الكراهة

بالاول على الاوجه ايضا بناء على الاصح عند الاصوليين ان الحكم المعلق على معنى كلئى يكنى فيه اذنى المراتب لتحقيق المسمى فيه وقضيته أنه لو نواها متعددة لم تنف بالاول والذى يتجه أنه لا فرق ويوجه بان القصد شمول المغفرة وقد وجد (وان يذبحها بنفسه) إن أحسن للتابع نعم الافضل للخشى وللأثنى أن يوكلا (والا) يرد (٣٤٨) الذبح بنفسه (فيشهدا) ندبا لما فى الخبر الصحيح أنه ﷺ أمر فاطمة رضى الله عنها

بذلك وأن تقول ان صلاحى ونسكى الى وانامنا المسلمين ووعداها بانه يغفر لها باول قطرة من دمها كل ذنب عملته وان هذا للعموم المسلمين وأفهم المتن صحة الاستئابة فيها وسيأتى ويسن لغير الامام ان يضحى فى بيته بمشهد اهله وله اذاضحى عن المسلمين أن يذبح بنفسه فى المصلى عقب الصلاة ويغلبها للناس للتابع (ولا تصح) التضحية (الامن ابل وبقر) اهلية عراب او جواميس دون بقرو وحش (وغنم) للتابع وكالزكاة فلا يكنى متولد بين واحد من هذه وغيرها بخلاف متولد بين نوعين منها على الاوجه ويعتبر على الاوجه ايضا سانه باعلاهما سنا كسنتين فى متولد بين ضأن ومعز او بقر ويظهر انه لا يجوزى الاغن واحد لانه لا يتيقن (وشرط ابل أن يطعن) بضم العين (فى السنة السادسة) ويعبر عنه بتمام الخامسة زمن لازمه الطعن فيما يليها (و) شرط (بقر ومعز) ان يطعن (فى) السنة (الثالثة) ويعبر عنه بتمام الثانية لذلك وكل من هذه الثلاثة يسمى ثنية ومسنة (و) شرط (ضأن)

فان هذا فاسد لانه زاد زيادة لم تشملها المغفرة وتجددت ذنوب فى العام الثانى تحتاج للمغفرة على أن المغفرة فى العام الاول غير قطعية اه سم وايضا ان الكال يقبل الكال (قوله على الاوجه) ولكن الافضل ان لا يفعل شيئا من ذلك إلى آخر ضحاياها اه معنى (قوله وقضيته انه الخ) ما وجه اه سم (قوله وقد وجد) قد يقال لم يتحقق وجوده فانه غير لازم لكل بخصوصه فالاحتياط ترك الازالة اه سم وقد يقال ما ذكره إنما يفيد افضلية الترك لا كراهة الفعل (قول المتن وان يذبحها الخ) اى الاضحية الرجل ومغنى ونهاية ومنهج وينبغى ان يستحضر فى نفسه عظم نعم الله تعالى وما سخر له من الانعام ويجدد الشكر على ذلك عيش وشوبرى (قوله ان احسن) الى قوله وسيأتى فى النهاية الاقوله وان تقول الى وافهم الى قول المتن وشرط ابل فى المغنى الاقوله وان تقول الى ووعداها وقوله وسيأتى (قوله نعم الافضل الخ) قال الاذرعى والظاهر استحباب التوكيل لكل من ضعف عن الذبح من الرجال لمرض او غيره وان امكنه الاتيان ويتاكد استحبابه للاعنى وكل من تكره ذكاته اه معنى (قوله والا يرد الذبح الخ) اى لعذر او غيره اه معنى (قوله وان تقول الخ) عطف على ذلك (قوله ووعداها الخ) عطف على امر الخ (قوله وان هذا الخ) عطف على قوله انه صلى الله عليه وسلم الخ كما هو صريح صنع المغنى (قوله وافهم المتن صحة الاستئابة) وبها صرح غيره لان النبى ﷺ ساق مائة بدنة فحرم منها بيده الشريفة ثلاثا وستين ثم اعطى عليا رضى الله تعالى عنه المدينة فحرم ما غيراى بقى والافضل ان يستتيب مسابقة قيامها باب الاضحية وتكره استئابة كثنائى وصى واعنى قال الرويانى واستئابة الحائض خلاف الاولى ومثلها النفساء اه معنى وقوله والافضل الخ فى النهاية ما يوافقه (قوله وسيأتى) أى فى المتن (قوله فى بيته) وفى يوم النحر وان تعددت الاضحية مسارعة للخيرات اه معنى (قوله بمشهد اهله) ليفرحوا بالذبح ويتمتعوا باللحم اه معنى (قوله وله اذا الخ) عبارة المغنى ويسن للامام ان يضحى من بيت المال عن المسلمين بدنة فى المصلى وان ينحراها بنفسه رواه البخارى وان لم يتيسر بدنة فشاء وان ضحى عنهم من ماله ضحى حيث شاء (قوله التضحية) عبارة المغنى اى الاضحية قال الشارح من حيث التضحية بها اى لا من حيث حل ذبحها واكل لحما ونحو ذلك اه (قوله ويظهر انه لا يجوزى) اى المتولد بين ضأن ومعز او بقر عبارة المغنى والمتولد بين ابل وغنم او بقر وغنم يجوزى عن واحد فقط كما هو ظاهر وان لم ار من ذكره اه ويفهم منه كما نبه عليه السيد عمران المتولد بين ابل وبقر يجوزى عن سبعة والله اعلم (قول المتن ان يطعن) اى يشرع اه نهاية (قوله بضم العين) ويجوز الفتح ايضا ع شرشيدى (قوله عنه) اى الطعن (قوله اذن لازمه) اى تمام الخامسة (قول المتن فى الثانية) بالاجماع نهاية ومعنى (قوله لذلك) اى لتظير ذلك على حذف المضاف (قوله هذا) الى قوله وفى خبر مسلم فى المغنى والى قوله اذ لا يتخلو فى النهاية الاقوله وفى هذا التأويل الى المتن (قوله هذا) أى اشترط ذلك فى الضأن (قوله قبلها) اى السنة (قوله والا) اى وان اجذع قبل تمام السنة اى سقط سنة كنى ويكون ذلك بمنزلة البلوغ بالاحتلام نهاية ومعنى (قوله ان يجزى) اى يريد التضحية (قوله لمنافاته لقولهم الاتى الخ)

بوقت الاضحية ولو قال لله على أن أضحي بشاة فكذلك فى الاصح وفى وجه يجوز فى جميع السنة الخ (قوله بناء على الاصح عند الاصوليين ان الحكم المعلق على معنى كلئى الخ) قد يمنع ان هذا من المعلق على كلئى ويدعى انه متعلق بكل واحدة (قوله وقضيته انه لو نواها متعددة الخ) ما وجه (قوله وقد وجد) قد يقال لم يتحقق وجوده فانه غير لازم لكل بخصوصه فالاحتياط ترك الازالة (قوله لمنافاته لقولهم الاتى الخ) وجه المنافاة ان قولهم الاتى افاد تقديم جذعة الضأن على مسنة المعز والتاويل افاد العكس لان مسنة من جملة المسنة فى

أن يطعن (فى) السنة (الثانية) ويعبر عنه بتمام السنة لذلك ايضا هذا ان لم يجزع قبلها والا كنى كافى خبر أحمد وغيره وفى خبر مسلم ما حاصله ان جذعة الضأن لا تذبح الا ان يجز عن المسنة وتاوله الجمهور بحمله على الندب أى يسن لكم ان لا تذبحوا الا مسنة فان يجز تم لجذعة ضأن وفى هذا التأويل نظر ظاهر لمنافاته لقولهم الاتى ثم ضأن ثم معز والمسنة فى الخبر تشمل الثلاثة السابقة كما فى شرح مسلم عن العلماء

وجه

(ويجوز ذكر واثني) اجماعا لكن الذكر ولو بلون مفضل فيها يظهر افضل لان لحمه اطيب إلا إذا كثرت زوائده فاقبى لم تدا فضل منه ويجزى.
 خثي إذ لا يخلو عنها والذكر افضل منه لاحتمال انوثته وهو افضل من الاثني لاحتمال ذكوره (وصحى) للاتباع ولان لحمه اطيب والخصيتان
 غير مقصودتين بالاكل عادة بل حرم غير واحد اكلها بخلاف الاذن (و) يجزى (٣٦٩) (البعير والبقرة) الذكر والاثني منها اى

كل منهما (عن سبعة) من
 البيوت هنا ومن الدماء
 وان اختلفت اسبابها
 كتحتل المحصر لخبر مسلم
 به وان أراد بعضهم مجرد
 لحم ثم يقتسمون اللحم بناء
 على انها افراز وهو
 ما صححه في المجموع وعلى
 انها يعم تمتع القسم لما مر
 ان بيع اللحم الرطب بمثله
 لا يجوز فمن طرقة أن يبيع
 أحد الشريكين لصاحبه
 حصته بدرهم ولا تجزى
 في الصيد البدنة عن سبعة
 ظباء لان القصد المماثلة
 وظاهر كلامهم اجزاؤها
 عن سبع شياه في سبع أشجار
 ويوجه بأنه لا مماثلة فيه
 وخرج بسبعة مالو ذبحها
 ثمانية ظنوا انهم سبعة فلا
 تجزى عن أحد منهم (و)
 تجزى (الشاة) الضائنة
 والماعزة (عن واحد) فقط
 اتفاقا لا عن أكثر بل لو
 ذبحا عن شاتين مشاعتين
 بينهما لم يجز لان كلامه يذبح
 شاة كاملة وخبر اللهم هذا
 عن محمد وأمة محمد محمول
 على التشريك في الثواب
 وهو جائز ومن ثم قالوا له
 ان يشرك غيره في ثواب

وجه المناقاة ان قولهم الآتي أفاد تقديم جذعة الضأن على مسنة المعز والتأويل أفاد العكس لان مسنة المعز
 من جملة المسنة في الخبر اه سم زاد البجري وقال البرماوى والثنية من المعز التي لها سنتان مقدمة على التي
 اجذعت من الضأن قبل تمام السنة لانها أكثر لحما وعلى تقديم الضأن على المعز عند استوائهما وعلى هذا
 الاشكال فليحرم اه اقول عبارة النهاية كشرح المنهج صريحة في تقديم الضأن على المعز مطلقا حيث
 اقرا التاويل المذكور وقال ع ش ماجرى عليه الجمهور من الحل على التدب هو المعتمد اه فاجاب
 القليوبي عن التفسير الاقوى عن شرح مسلم عن العلماء بأنه تفسير لغوى (قوله اجماعا) إلى قول المتن
 والشاة في المغنى لا قوله ولو بلون إلى افضل وقوله بل حرم إلى المتن وقوله وعلى انها إلى ولا تجزى وقوله
 وظاهر كلامهم إلى وخرج (قوله افضل) اى من الاثني وظاهره ولو سمينه وسيأتى ما فيه اه ع ش (قوله لان
 لحمه الخ) عبارة المغنى وجبر ما قطع من زيادة لحمه طيبا وكثرة نسف الفحل افضل منه ان لم يحصل منه ضراب اه
 (قوله اى كل منهما) راجع إلى المتن (قول المتن عن سبعة) اى ويجب التصديق على كل منهم من حصته
 ولا يكتفى بتصديق واحد عن الجميع كما هو ظاهر لانه في حكم سبع اصاح اه سم (قوله من البيوت) إلى قوله
 وعلى انها في النهاية (قوله ومن الدماء الخ) عبارة المغنى ولا يختص اجزاء البعير او البقرة عن سبعة بالتضحية
 بل لو لم تمت شخصاً سبع شياه باب مختلفة كالشاة والقران والفوات ومباشرة وعذورات الاحرام جازع
 ذلك بغير او بقره اه (قوله كتحتل المحصر) الظاهر انه مثال الدماء لاللاسباب المختلفة (قوله وان اراد
 الخ) غاية (قوله بعضهم) اى بعض الشركاء في البعير او البقر (قوله انها افراز) جزم به المغنى والنهاية
 عبارتهما ولهم فسمه اللحم لان قسمته قسمة افراز اه وزاد الارل على الاصح كما في المجموع اه (قوله
 فمن طرقة) اى بيع اللحم (قوله ان يبيع) هذا غير ظاهر في الدماء لوجوب التصديق بالجميع وقد يشك في
 الاضحية لوجوب التصديق بالبيع فلعلة فيمن اراد مجرد اللحم خاصة اه سم (قول المتن والشاة عن واحد)
 ولو ضحى بدنة او بقره بدل شاة واجبة فالزائد على السبع تطوع فله صرفه مصرف اضحية التطوع من اهداء
 وتصديق مغنى ونهاية (قوله فقط) إلى قوله وظاهره في النهاية والمغنى (قوله بل لو ذبحا عن شاتين الخ)
 وكذا يقال فيما لو اشترك أكثر من سبعة في بقرتين مشاعتين او بعيرين كذلك لم يجز عنهم لان كل
 واحد لم يخصه سبع بقره او بعير من كل واحد من ذلك اه مغنى (قوله له ان يشرك غيره الخ) اى كان يقول
 أشركتك او فلانا في ثوابها وظاهره ولو بعدنية التضحية لنفسه وهو قريب اه ع ش (قوله وهو ظاهر
 ان كان ميتا) ويلزم على هذا انه عليه الصلاة والسلام انما اراد اشراك الاموات دون الاحياء اه سم
 اقول ويشكل ايضا بما تقدم في شرح في عرش ذي الحجة حتى يصحى من ثمانية مستلتي الاسنوى ومر انفا
 عن ع ش ما يصرح بجواز اشراك الحي ايضا وهو قضية اطلاق النهاية والمغنى (قوله ويفرق بينه) اى
 جواز اشراك الميت في الثواب (قوله عنه) اى الميت (قوله ذلك) اى الفرق (قوله وهو ما مر الخ) فيه
 تأمل إذ ما مر في سقوط الطلب عن بقية اهل البيت والفرق بينه وبين حصول الثواب لهم في التشريك المراد
 هنا واضح (قوله ان الثواب الخ) بيان لما بحثه بعضهم (قوله للمضحي خاصة) ظاهره ولو قصد تشريكهم

الخبر (قوله عن سبعة) اى ويجب التصديق على كل منهم من حصته ولا يكتفى بتصديق واحد عن الجميع كما هو
 الظاهر لانها في حكم سبع اصاح (قوله ان يبيع) هذا غير ظاهر في الدماء لوجوب التصديق بالجميع وقد
 يشكل في الاضحية لوجوب التصديق بالبيع فلعلة فيمن اراد مجرد اللحم خاصة (قوله وهو ظاهر ان كان
 ميتا) ويلزم على هذا انه عليه الصلاة والسلام انما اراد اشراك الاموات دون الاحياء (قوله ان كان ميتا)

أضحيتة وظاهره حصول الثواب لمن أشركه وهو ظاهر ان كان ميتا قياسا على التصديق عنه ويفرق بينه وبين ما يأتي في الاضحية
 الكاملة عنه بأنه يقتصر هنا لكونه مجرد اشراك في ثواب مالا يقتصر ثم ثم رابت ما يؤيد ذلك وهو ما مر في معنى كونها
 سنة كفاية الموافق لما بحثه بعضهم ان الثواب فيمن ضحى عنه وعن اهل بيته للمضحي خاصة لانه الفاعل كالقائم بفرض الكفاية (وافضلا)

عند الانفراد فلا ينافي قوله الآتي سبع شياه الخ (بغير) لانه اكثر لحما من البقرة (ثم بقرة) لانها اكثر لحما بعددها (ثم ضأن) لان لحمه اطيب (ثم معز) احتاج اثم لان بعده مراتب اخرى تعلم من كلامه ومشارك من بدنه ثم بقرة (وسبع شياه) لا أقل كاقضاء كلامهم وان اؤم تعليمهم بتعدد ارافة الدم خلافه ويوجه (٣٥٠) بأن سبع البعير يقاوم شاة فلا يقاومه مع الزيادة عليه إلا السبع (أفضل من بعير)

في الثواب وهو ايضا ظاهر قول المغني فان ذبحها عنه وعن أهله وعن غيره في ثوابها جاز وعليهما حمل خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين وقال اللهم من محمد وال محمد ومن امة محمد وهي في الاولى سنة كفاية إلى ان قال ولكن الثواب فيما ذكر للبضحي خاصة لانه الخ (قوله عند الانفراد) اي الاقتصار على التضحية بواحد من الانواع الاربعة (قوله عند الانفراد) إلى قول المتن وسبع شياه في النهاية (قوله احتاج اثم) اي اثم معز بقريته ما يليه عبارة المغني وبعد المعز المشاركة كما سياتي فالاعتراض بانه لاشيء بعد المعز ساقط اهـ (قوله لانه بعد مراتب اخرى) اقول لو لم يكن بعده مراتب اخرى لكان محتاجا اثم لدفع توهم ان المعز في رتبة الضأن اهـ سم (قول المتن وسبع شياه افضل الخ) (فرع) لو اراد أن يضحي بأكثر من سبع شياه او بأكثر من بعير فهل يقع اضحية فيه نظر ويتجه انه يقع اضحية وانه لا حد لاكثر الاضحية إلا ان يوجد نقل بخلاف ذلك اهـ سم اقول ويدل على ذلك ما سياتي من انه صلى الله عليه وسلم نحر مائة بدنة الخ (قوله ويوجه) اي ما اقتضاه كلامهم وفي هذا التوجيه تأمل (قوله يقاوم) اي سبع البعير يضم السين (قوله فلا يقاومه) اي البعير (قوله مع الزيادة عليه) اي البعير في الفضيلة وقول السيد عمر اي في عدد الارافاة اهـ فيه تساهل (قوله إلا السبع) اي من الشياه (قوله وبه يعلم الخ) اي بقوله للانفراد الخ (قوله وإن كان) أي الشراك (قوله لمن نظره) وافقه المغني عبارة توقضية لإطلاقه ان الشاة افضل من المشاركة وان كانت اكثر من سبع كالمشارك واحد خمسة في بعير وبه صرح صاحب الوافي تفقها لكن الشارح قد ذكرك بقوله بقدرها فافهم انه اذا زاد على قدرها يكون افضل وهو الظاهر اهـ (قوله ومن ثم) اي من اجل اعتبار الافضلية في الضأن والمعز بالاطيية لا بكثرة اللحم (قوله السبع) اي من الشياه نائب فاعل فضلت (قوله الاكثر) بالنصب نعت للبعير (قوله وقدمت الخ) مستأنف (قوله اكثرية اللحم الخ) في البعير والبقرة بالنسبة إلى الضأن والمعز (قوله فاجبه الخ) محل تأمل (قوله قول الرافعي) عبارة المغني عقب تعليل قول المصنف وسبع شياه الخ بما مر نصه وقيل البدنة او البقرة افضل منها لكثرة اللحم قال الرافعي وقد يؤدي التعارض في مثل هذا إلى التساوي ولم يذكره اهـ (قوله وما يؤيد ذلك) اي ما ذكره في توجيه الترتيب (قوله كثرة الثمن) إلى قوله فاعلم في النهاية وإلى قوله قال في المغني (قوله كثرة الثمن هنا افضل الخ) اي في النوع الواحد مغني ورشيد (قوله فالصفراء فالعفراء) قديقال كان ينبغي تقديم العفراء على الصفراء لانها اقرب إلى البيضاء من الصفراء اهـ سم (قوله فالبلقاء فالسوداء) قال في المختار البلق سواد وياض وكذا البلقة بالضم اهـ والظاهر ان المراد هنا ما اعم من ذلك ليشمل ما فيه بياض وحمرة بل ينبغي تقديمه على ما فيه بياض وسواد لغربه من البياض بالنسبة للسواد وينبغي تقديم الازرق على الاحمر وكلما كان اقرب إلى الابيض يقدم على غيره اهـ ع ش (قوله بانه خلاف السنة الخ) اعتمده المغني كما مر

قد يشكك مع هذا ما تقدم من جواب الاسنوي الثاني عن اعتراض التمثيل بمختار الصبي فان حمل التشريك هنا على التشريك في نفس الاضحية بان اذن الصبي له في التضحية عن بعض بدنة ففيه ان الصبي ليس من اهل الاذن فليست له (قوله لان بعده مراتب اخرى) اقول بل لو لم يكن بعده مراتب اخرى لكان محتاجا اثم لدفع توهم ان المعز في رتبة الضأن (قوله وسبع شياه افضل من بعير) (فرع) لو اراد ان يضحي بأكثر من سبع شياه او بأكثر من بعير فهل يقع اضحية فيه نظر ويتجه ان يقع اضحية وانه لا حد لاكثر الاضحية إلا ان يوجد نقل بخلاف ذلك (قوله فالصفراء فالعفراء) قديقال كان ينبغي تقديم العفراء على الصفراء لانها اقرب إلى

ومن بقرة وان كان كل من هذين أكثر لحما من السبع لان لحمه أطيب مع تعدد ارافة الدم (وشاة أفضل من مشاركة في بعير) للانفراد يرافة الدم مع طيب اللحم وبه يعلم اتجاه ما اقتضاه المتن أنها أفضل من الشراك وان كان أكثر البعير وقد صرح صاحب الوافي بنحو ذلك وهو ظاهر خلافا لمن نظره في الحاصل أن لحم الابل والبقرة لما تقاربا في الرداء اعتبرت الافضلية فيهما بمظنة أكثرية اللحم والضأن والمعز لما تقاربا في الاطيية اعتبرت الافضلية فيهما بالاطيية لا بكثرة اللحم ومن ثم فضلت السبع البعير الأكثر لحما وقدمت أكثرية اللحم على أطييته لان القصد اغناء الفقراء فاتجه بما ذكرته كلامهم وأنه لا اعتراض عليه وأنه لا يرد على قول الرافعي قد يؤدي التعارض في مثل هذا إلى التساوي فتأمله وما يؤيد ذلك قولهم كثرة الثمن هنا أفضل من كثرة

العدد بخلاف العتق لان القصد هنا طيب اللحم وشم تخليص الرقبة من الرق فدل أن الاكل من كل منها الاسمين (قوله) فعمية أفضل من هز يلتين وإن كانتا بلون أفضل أو ذرين فيما يظهر وكثرة لحم غرردى ولا حشن أفضل من كثرة الشحم وأفضلها البيضاء لانه صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين املحين والاملاح الابيض يقل ما يباعه أكثر من سواده فالصفراء فالعفراء وهي مالم يصف باضها فالحمراء فالبلقاء فالسوداء قال الماوردي والافضل لمن يضحي بعدد ان يفرقه في أيام الذبح ورده المصنف بأنه خلاف السنة

فانه ^{عنه} نحر مائة بدنة في يوم واحد مسارة للخيرات (وشرطها) أي الاضحية لتجزى حيث لم يلزمها ناقصة (سلامة) وقت الذبح حيث لم تقدمه إيجاب وإلا فوقت خروجها عن ملكه (من عيب ينقص) بالتخفيف كيشكر في الافصح كامل (الحما) حالا كقطع فلفة كبيرة من نحو غدوما لا كخرج بين لانه ينقص رعيها فتهزل والقصد هنا اللحم فاعتبر ضبطها بما لا ينقصه كما اعتبر في عيب المبيع بما لا ينقص المالية لانها المقصودة ثم ويلحق باللحم ما في معناه من كل ما كول فلا تجزى بمقطوع بعض ألية أو أذن كما يأتي ولا يردان عليه لأن اللحم قد يطلق في بعض الابواب على كل ما كول كما في قولهم يحرم بيع اللحم بالحيوان أمالو التزمها ناقصة كان نذر (٣٥١) الاضحية بمعية أو صغيرة أو قال جعلتها

أضحية فانه يلزمه ذبحها ولا تجزى وضحية وإن اختص ذبحها بوقت الاضحية وجرت مجراها في الصرف وافهم قولنا ولا إلخ انه لو نذر التضحية بهذا وهو سليم ثم حدث به عيب ضحي به وثبت له احكام التضحية وافهم المتن عدم اجزاء التضحية بالحامل وهو ما في المجموع عن الاصحاب لان الحمل ينقص لحمها كما صرحوا به في عيب المبيع والصداق ومخالفة ابن الرفعة فيه ردوها بان المنقول الاول وقوله إن نقص اللحم ينجز بالجنين ردوه ايضا بانه قد لا يكون فيه جبر أصلا كالعلقة وبان زيادة اللحم لا تجبر عيبا كخرجاء او جرباء سمينة وإتما عدوها كاملة في الزكاة لان القصد فيها النسل دون طيب اللحم والجميع بين قول الاصحاب ذلك ونقل الباقي عنهم كالص الاجزاء بحمل الاول على ما إذا حصل بالحمل عيب فاحش والثاني على ما إذا لم يحصل به ذلك يرد

(قوله نحو مائة بدنة) نحر منها بيده الشريفة ثلاثا وستين وأمر عيارضى الله تعالى عنه فنحرم تمام المائة اه معنى زاد القلوب وفي ذلك إشارة إلى مدة حياته ^{عليه السلام} اه (قوله أي الاضحية) إلى قوله وإتما عدوها في المعنى لا لقوله وقت الذبح إلى المتن وقوله ولا يردان إلى ما وقوله وافهم قولنا إلى وافهم المتن وإلى قوله قيل في النهاية لا لقوله فاعتبر إلى ويلحق (قوله إيجاب) أي بنذر اه ع ش (قوله ولا فوقت خروجها إلخ) يعني وإن أوجبها قبل الذبح فشرطها التجزى لسلامة وقت الإيجاب فكان الاولى وإلا فوقت الإيجاب (قوله كيشكر) بفتح أوله وضم ثالثة (قوله في الافصح) ويجوز فيه ايضا ضم الياء مع تشديد القاف وكسرها اه ع ش (قوله فلفة) بكسر فسكون (قوله فتهزل) هو بفتح المشاة وكسر الزاي من باب فعل بفتح العين يفعل بكسر هاء مبني للفاعل كافي مقدمة الادب للزحشري وهذا خلاف ما اشترن اه ز لم يسمع إلا مبني للجهول فتنبه لذلك اه رشيدى أي وان اريد معنى بناء الفاعل (قوله اللحم) أي ونحوه اه معنى (قوله فاعتبر إلخ) عبارة المعنى فاعتبر ما ينقصه كما اعتبر في عيب المبيع ما ينقص المالية اه (قوله ولا يردان) أي مقطوع بعض ألية أو أذن عليه أي على قول المصنف لحما (قوله على كل ما كول) الاولى مطلق الماكول (قوله أمالو التزمها إلخ) تجزى الحثية الاولى (قوله بمعية إلخ) لعل الصورة انها معينة اه رشيدى (قوله أو صغيرة) أي لم تبلغ سن الاضحية اه ع ش (قوله أو قال إلخ) عطف على نذر إلخ (قوله ولا تجزى وضحية) أي لا مندوبه ولا مندورة في ذمته اه ع ش (قوله وهو سليم) الواو حالية اه ع ش (قوله وثبت له احكام التضحية) قضيته اجزاء في الاضحية وعليه في فرق بين نذرها سليمة ثم تعيب وبين نذرها ناقصة بانه لما التزمها سليمة خرجت عن ملكه بمجرد نذرها حكم بأنها ضحية وهي سليمة بخلاف المعية فان النذر لم يتعلق بها الا ناقصة فلم تثبت لها صفة السكال بحال اه ع ش (قوله بانه قد لا يكون إلخ) عبارة المعنى بان الجنين قد لا يبلغ حد الكل فالمضغة اه (قوله كالعلقة) تصريح منهم بان الحامل بعلقة لا تجزى فبالمضغة اولى بعدم الاجزاء اه سم وفي دعوى الاولوية تأمل (قوله وإتما عدوها) أي الحامل (قوله بين قول الاصحاب ذلك) أي الذي في المجموع (قوله ونقل إلخ) بالجر عطف على قول الاصحاب (قوله كالص) أي كنفه عن النص (قوله الاجزاء) مفعول ونقل إلخ (قوله بحمل الاول) أي ما في المجموع (قوله والثاني) أي ما نقله الباقي (قوله يرداه إلخ) خبر والجمع إلخ (قوله قيل إلخ) وافقه المعنى عبارته ويلحق بها أي الحامل قرينة العهد بالولادة لنقص لحمها والمرضع ذمه عليه الزركشي (قوله وقضية الضابط) أي ضابط الاضحية اه (قوله والذي يتجه خلافه إلخ) وفاقا للهاء وقولا للغة كما سرفنا (قوله وبالولادة زال هذا المحذور) قد يقال الرداء الحاصلة بالحمل لا تزول بمجرد الولادة سم ورشيدى (قوله قتلها الاولى) وهو أنها (قوله وهي التي) إلى قوله وظاهر المتن في النهاية والمعنى الاقوله بحيث إلى للخبر (قوله ذهب نحها) والمخ ذن العظام اه معنى زاد القلوب فيشمل غير الراس اه (قوله وفي رواية العجفاء) أي بدل البيضاء من الصفر اه (قوله كالعلقة) تصريح منهم بان الحامل بعلقة لا تجزى فبالمضغة اولى بعدم الاجزاء (قوله وبالولادة زال هذا المحذور) قد يقال الرداء الحاصلة بالحمل لا تزول بمجرد الولادة

ما تقرر ان الحمل نفسه عيب وان العيب لا يجبر وإن قل قبل وقضية الضابط أيضا أن قرينة العهد بالولادة لا تجزى أيضا لنقص لحمها بل هي أمراً حالاً من الحامل ولهذا لا تؤخذ في الزكاة على وجهه مع اتفاقهم على جواز أخذ الحامل اه وفيه نظر والذي يتجه خلافه ويفرق بينهما وبين الحامل بان الحمل يفسد الجوف ويصير اللحم ردياً كما صرحوا به وبالولادة زال هذا المحذور وأما ما ذكر عن كلامهم في الزكاة فهو لمعنى يختص بها لا يأتي مثله هنا فانها إن أخذت بولدها حاضر المالك أو بدونه ضرها أو ولدها (فلا تجزى عجفاء) وهي التي ذهب معها من الهزال بحيث لا يرغب في لحمها غالب طالبي اللحم في الرخاء للخبر الصحيح أربع لا تجزى في الاضحية العوراء البين عورها والمربطة البين مرضاؤها والعرجاء البين عرجها

والكسيرة وفي رواية العجفاء التي لا تنق أي (٣٥٢) من النقي بكسر النون واسكان القاف وهو المخ (ومجنونة) أي ثولاء إذ حقيقة الجنون

ذهاب العقل وذلك للنهي عنها ولأنها تترك الرعي أي الاكثار منه فتزل وظاهر المتن وغيره كالخبر أنها لا تجزى ولو سميته لانها مع ذلك تسمى معيبة (ومقطوعة بعض) ضرع أو الية أو ذنب أو بعض (اذن) ابين وأن قل حتى لو لم يلح للنظر من بعد لذهاب جزء ما كقول ولما في خبر الترمذي أنه صلى الله عليه وسلم أمر باستشراف العين والاذن أي بتاملهما لئلا يكون فيهما نقص وغيب وقيل بذبح واسع العينين طويل الاذنين ونهى عن المقابلة أي مقطوعة مقدم اذنها والمدبرة أي مقطوعة جانبها والشرقاء أي مشقوبتها والخرقاء أي مشقوبتها وأفهم المتن عدم اجزاء مقطوعة كل الاذن وكذا فاقدتها بخلاف فاقدة الالية لان المعزلا الية له والضرع لان الذكر لا ضرع له والاذن عضو لازم غالبا والحقا الذنب بالالية واعترضا بتصريح جمع بانه كالاذن بل فقدته اندر من فقد الاذن ويتردد النظر فيما يعتاد من قطع طرف الالية لتكبر فيحتمل إلحاقه ببعض الاذن ويؤيده قولهم وأن قل ويحتمل أنه أن قل جدا لم يؤثر كما يصرح به قولهم المخصص لعموم قولهم وإن قل لا يضر قطع

الكسيرة (قوله لا تنق) أي لا يخلها اه معنى (قوله أي من النقي الخ) وكان معنى لا تنق حيث لا تنقص بالبقاء أي المخ لفقده منها للزال اه سم (قوله أي ثولاء) أي بالمثلثة كما يستفاد من القاموس اه سيد عمرو الذي في النهاية والمغنى وشرح المنهج بالمشاة وفي القاموس لها معنى مناسب للمقام ايضا (قوله اذ حقيقة الجنون ذهاب العقل) أي وذلك لا يتصور هنا لعدم العقل اه سم (قوله وذلك للنهي عنها الخ) عبارة المتلقي نهى عنها لهما وقضية اجزاء السميته وهو الظاهر حيث سلم اللحام مع ذلك من الرذاة فلا يرد منع جرباه سميته اه سيد عمرو وقد يقال ان قضيته ايضا اجزاء العرجاء السميته بالاولى ولكن جرى الشارح والنهاية والمغنى على خلافه وايضا قول الشارح الاتي وظاهر المتن الخ صريح في خلاف ما استظهره من اجزاء المجنونة السميته (قوله للنهي عنها ولا يخلها الخ) عبارة النهاية لانه ورد للنهي عن الثولاء وهي المجنونة التي تستدر المرعى لا القليل وذلك يورث الهزال اه (قوله تسمى معيبة) فيه تامل (قوله ضرع) إلى قوله حتى في النهاية والمغنى (قوله أو الية) أي لغير ان تكبر كما يأتي (قوله أو ذنب) أو لسان مغنى وعش (قوله أو بعض اذن) الانسب الاخصر أو اذن بار واسقاط بعض (قوله ابين) أي كما يؤخذ من قول المتن الاتي وكذا شق اذنها وخرقها اه سم (قوله وان قل) قال ابو حنيفة إن كان المقطوع أي من الاذن دون الثلث اجزاء اه مغنى وفي ايضاح المناسك للمصنف ولا يجزى ما قطع من اذنه جزءين اه ويمكن حمله على ما في التحفة بأن يراد بالبين فيه ما لا يلوح للنظر من قرب (قوله لم يلح) بضم اللام (قوله وقيل) أي في تفسير باستشراف العين الخ بذبح العين الخ (قوله ونهى الخ) عطف على أمر الخ (قوله وأفهم المتن) إلى قوله والحقا في النهاية وإلى قوله واعترضا في المغنى (قوله وكذا فاقدتها) أي خلقها اه سم عبارة عش أي بان لم يخلق لها اذن اصلا اما صغيرة الاذن فتجزى لعدم نقصها في نفسها كصغيرة الجثة وهل مثل قطع بعض الاذن ما لو اصاب بعض الاذن آفة اذ هبت شيئا منها ككل نحو القرادشيء منها ولا يفرق بالمشقة التي تحصل بارادة الاحترار عن مثل ذلك فيه نظروا الاقرب الثاني اه وقوله والاقرب الثاني فيه توقف (قوله بخلاف فاقدة الالية) أي خلقته وعلم انه لا يضر فقد الالية أو الضرع ويضر مقطوعة بعض احدهما اه سم عبارة المغنى اما إذا فقد ذلك أي الضرع أو الالية أو الذنب بقطع ولو لبعض منه أو قطع بعض لسان فانه يضر لحدوث ما يؤثر في نقص اللحم اه (قوله لان المعزلا الية) يبقى ما لو خلق المعز بلا ذنب هل تجزى اه ام لا فيه نظر ثم رايت الروض صرح بالاجزاء في ذلك اه عش (قوله والضرع) والذنب مغنى وزیادی (قوله والاذن) بالنصب عطفا على المعز (قوله والحقا الذنب بالالية) اعتمده الروض والزيادی كما مر انفا (قوله ويحتمل أنه إن قل جدا الخ) افي هذا اذا كان المقطوع يسير اشبخنا الرملی اه سم عبارة النهاية نعم لو قطع من الالية جزء يسير لا جل كبيرها فلا وجه الاجزاء كما افي به الوالد رحمه الله تعالى بدليل قولهم لا يضر فقد فلقة يسيرة من عضو كبير اه قال عش وظاهره انه لا فرق في ذلك بين كون الالية صغيرة في ذاتها كما هو مشاهد في بعض الغنم وكونها كبيرة ولا يتأفیه قوله فقد فلقة يسيرة من عضو كبير لان المراد الكبر النسبي فالالية وإن صغرت فهي من حيث هي كبيرة بالنسبة للاذن هذا ويبقى النظر فيما لو وجدت الية قطع جزء منها وشك في أن المقطوع كان كبيرا في الأصل فلا يجزى ما قطع من الية الآن أو صغيرا فيجزى فيه فطر والاقرب الاجزاء لانه الأصل في اقطاعاته موافق للعالم في أن الذي يقطع لكبر الالية صغيرا اه (قوله لا يضر) إلى قوله وهذا بدل من قولهم المخصص زاد المغنى عقب ذلك ما نصه كفتخذ لان ذلك لا يظهر بخلاف

(قوله أي من النقي بكسر النون الخ) وكان معنى لا تنق حيث لا تنقص بالنقي أي المخ لفقده منها للزال (قوله اذ حقيقة الجنون ذهاب العقل) وذلك لا يتصور هنا لعدم العقل (قوله ابين) أي كما يؤخذ من قول المتن الاتي وكذا شق اذنها وخرقها (قوله وكذا فاقدتها) أي خلقته (قوله بخلاف فاقدة الالية الخ) اعلم انه لا يضر فقد الالية والضرع ويضر مقطوعة بعض احدهما (قوله ايضا بخلاف فاقدة الية) أي خلقته (قوله ويحتمل أنه ان قل جدا الخ) افي هذا اذا كان المقطوع يسيرا اشبخنا الشهاب الرملی

أليتها في صغرها لتعظم وتحسن كما لا يضر خصاء الفعل اه لكن في اطلاقه مخالفة لكلامهم كما علم بما قررته فتعين ما قيدته به وتردد الزر كشي في شلل الاذن ثم بحث تخريجها على اكل اليد الشلاء وفيها وجهان قال فان اكلت جاز والا فلا اه وفيه نظر لاختلاف مدرك الاجزاء هنا والا كل كافي اليد الشلاء تؤكل وتمنع الاجزاء والذى يتجه ان شلل الاذن كجرها فان منع هذا فاولى الشلل والا فلا (وذات عرج) بين بان يوجب تحملها عن الماشية في المرعى الطيب وإذا ضر ولو عند اضطرابها عند الذبح فكسر (٣٥٣) العضو وفقد اولى وان نازع ابن

الرفعة في الاولوية (و) ذات (عور) فالعمياء اولى بين بان يذهب ضوء احدى عينها ولو بيباض عمه او اكثره كما نقله البلقيني واعتمده نعم لا يضر ضعف البصر ولا عدمه ليلا (و) ذات (مرض) بين وهو ما يظهر بسببه الهزال (و) ذات (جرب بين) للخبر السابق فهين وعطف الاخيرة على ما قبلها من عطف الخاص على العام إذ الجرب مرض وسواء انقصت بهذه العيوب ام لا (ولا يضر يسيرها) اى الاربع لانه لا يؤثر كفقده قطعة يسيرة من عضو كبير كفقده (ولا فقد قرن) وكسره إذ لا يتعلق به كبير غرض وإن كانت القرناء افضل للخبر فيه نعم إن اثر انكساره في اللحم ضرر كما علم من قوله وشرطها الخ ولا تجزى فاقدة جميع الاسنان ونقل الامام عن المحققين الاجزاء حمل على ما اذا لم يكن لمرض ولم يؤثر في الاعتلاف ونقص اللحم وهو بعيد لانه لا يؤثر بلا شك كما قاله الرافي بخلاف

الكبيرة بالاضافة إلى العضو فلا يجزى لنقصان اللحم اه (قوله في صغرها الخ) متعلق بالقطع (قوله فتعين ما قيدته الخ) يعنى قوله ان قل جدا وقد يقال يغنى عنه قيد الاعتقاد في كلام الباحث (قوله ثم بحث تخريجها الخ) اعتمده المغنى عبارته وبحث بعض المتأخرين ان شلل الاذن كفقدها وهو ظاهر إن خرج عن كونه ما كرلا اه (قوله فان اكلت) اى الاذن الشلاء (قوله بين) الى قول المتن ويدخل في النهاية لا لقوله وإن نازع إلى المتن وقوله بين الى نعم وقوله للخبر فيه وقوله ونقل الى بخلاف فقده بخلاف مالى او يحمل وقوله به الى المتن (قوله بان يوجب) اى العرج (قوله ولو عند اضطرابها الخ) اى ولو حدث العرج عند الخ عبارة غير باضطرابها الخ بالياء بدل عند (قوله فكسر العضو الخ) ومن ذلك ما لو قطع بعض العروق بحيث لو بقيت بلا ذبح لاستطيع الذهاب معه للرعى فلو فعل بهذا ذلك عند ارادة الذبح ليمكن الذابح من ذبحها لم تجز اه عش مخف (قوله وفقدته) اى غير ما مر استثناءه في السوادة انفا (قوله فالعمياء اولى) كذا في المغنى (قوله غمه او اكثره) اى العين فكان الاولى التانيث (قوله نعم لا يضر الخ) عبارة المغنى وتجزى العمشاء وهى ضعيفة البصر مع سيلان الدمع غالبا والمكوية لان ذلك لا يؤثر في اللحم والعشواء وهى التى لا تبصر في الليل لانها تبصر وقت الرعى غالبا اه ويؤخذ من التعليل كانه عليه بعض المتأخرين انها لو لم تبصر وقت الرعى لم تجز (قوله ضعيفة الخ) المناسب لما بعده ضعف الخ كافي النهاية (قوله للخبر السابق) اى في شرح فلا تجزى عجماء (قوله وعطف الاخيرة الخ) هى ليست معطوفة على ما قبلها على الصحيح فالاولى فذكر الاخيرة مع ما قبلها من ذكر الخاص بعد العام اه سم (قوله انقصت) فى اصله بغير همزة اه سيد عمر (قول المتن ولا فقد قرن) اى خلقة اه معنى (قوله وكسره) الى قوله المفهوم الخ فى المغنى الا قوله ونقل الى بخلاف الخ (قوله وكسره) اى وان دعى بالكسر اه معنى (قوله اذ لا يتعلق الخ) يؤخذ منه اجزاء فاقد الذكر لانه لا يؤكل وهو ظاهر نعم ان اثر قطعه في اللحم ضرر اه عش (قوله وان كانت القرناء افضل للخبر فيه) ولانها احسن منظارا بل يكبر غيرها كما نقله في المجموع عن الاصحاب اه معنى (قوله ولا تجزى فاقدة جميع الاسنان) ظاهره ولو خلقة (قوله ونقل الامام عن المحققين الاجزاء) ونقله عش عن الجمال الرملى ايضا فاما اذا كان الفقد خلقيا ثم قال فليحرر (قوله حمل الخ) خبر ونقل الامام الخ (قوله وهو بعيد) اى هذا الحمل (قوله فانه لا يضر الخ) عبارة المغنى لانه لا يؤثر في الاعتلاف ونقص اللحم وقضية التعليل ان ذهاب البعض اذا اثر يكون كذلك اى كذهاب الكل وهذا هو الظاهر اه (قوله لئلا يفهما) اى الخرق والثقب اه عش وقال سم يمكن حملها على ما يمنع الترادف اه (قوله وعليه) اى ذهاب شئ بذلك (قوله السابق) اى في شرح ومقطوعة بعض اذن (قوله على التنزيه) اى كراهة التنزيه اه معنى (قوله لمفهوم الخ) راجع للمعطوف فقط (قوله خبر اربع) اى الى اخره (قوله السابق) اى في شرح ولا تجزى عجماء (قوله على الاعتداد بمفهوم العدد) اى كراهته في جمع الجوامع (قوله ان ماسواها الخ) بيان لمفهوم الخبر (قول المتن الصحيح المنصوص الخ) وقال الرافي انه قضية ما ورد للمعظم صريحا ودلاله ونقله عن نصه في الجديد اه معنى (قوله لانه) الى قوله عملا فى المغنى الا قوله وبه الى المتن (قوله والودك) (قوله وعطف الاخيرة على ما قبلها) ليست معطوفة على ما قبلها على الصحيح فالاولى وذكر الاخيرة مع ما قبلها من ذكر الخاص بعد العام (قوله لئلا يفهما) يمكن حملها على ما يمنع الترادف

(٤٥) - شروانى وابن قاسم - (تاسع) فقد معظمها فانه لا يضر ان لم يؤثر في ذلك (وكذا شق اذن وخرقها وثقبها) تاكيد لترادفهما (فى الاصح) ان لم يذهب منها شئ ببقاء لحمها بحاله بخلاف ما اذا ذهب بذلك شئ وإن قل وعليه يحمل خبر الترمذى السابق أو يحمل على التنزيه لمفهوم خبر اربع السابق أى بناء على الاعتداد بمفهوم العدد أن ماسواها يجزى (قلت الصحيح المنصوص يضر يسير الجرب والله اعلم) لانه يفسد اللحم والودك والحق به الثبور والقروح

وبه يتضح ما فدمناه في الشلل (وبدخل رقة) أي التضحية (إذا ارتفعت الشمس كرمح وم النحر) وهو عاشر الحجة (ثم مضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين) راجع لسلك من الركعتين والخطبتين عملا بقاعدة الشافعي السابقة في الوقف أو أن الثانية نظرا للفظين السابقين وإن كان كل منهما مثنى في نفسه كما في هذان خصمان اختصموا إذ يجوز اختصما أيضا اتفاقا فاندفع اعتراضه بأنه قيد في الخطبتين مع أنه قيد في الركعتين أيضا وضابطه أن يشتمل على (٣٥٤) أقل مجزى من ذلك فإن ذبح قبل ذلك لم يجزى، وكان تطوعا كما في الخبر المنفق عليه أو بعده

أجزأ وإن لم يذبح الإمام خلافا لما وقع في البويطي نعم إن وقفوا يعرفون في الثامن غلطا وذبجوا في التاسع ثم بان ذلك أجزأهم تبعا للحج ذكره في المجموع عن الذارمي كذا ذكره شارح وهو غلط فاحش فإن الحج لا يجزى في الثامن إجماعا فأى تبع في ذلك والذي في المجموع ليس في ذلك بل في الوقوف في العاشر فإن الأيام تحسب على حساب وقوفهم فيذبجون بعد مضى أيام التشريق وقد حررت ذلك في حاشية الإيضاح مع فروع نفيسه لاستغنى عن مراجعتها (ويبقى) وقت التضحية وإن كره الذبح ليلا إلا الحاجة أو مصلحة (حتى تعرب الشمس) (آخر) أيام (التشريق) للخبر الصحيح عرفة كلها موقف وأيام منى كلها منحر وفي رواية في كل أيام التشريق ذبح وهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر وقال الأئمة الثلاثة يومان بعده (قلت ارتفاع الشمس فضيلة والشرط طلوعها ثم) عقبه (مضى)

محركة الدم اه قاموس (قوله وبه الخ) أى بالالحاق (قوله في الشلل) أى شلل الاذن (قوله أى التضحية) إلى قوله وإن لم يذبح في النهاية إلا قوله فاندفع إلى وضابطه (قوله بقاعدة الشافعي الخ) وهي رجوع الصفة المتأخرة للسلك (قوله أو أن الثانية الخ) ويجوز أن يكون من قبيل الحذف من الأول لدلالة الثاني اه سم (قوله نظرا للفظين) أى يجعل كل منهما قسما وليس المراد اللفظين من حيث كونهما لفظين كما قد يتبادر اه رشيدى عبارة السيد عمر اى لدلوليهما فإن الركعتين لهما وحدة باعتبار انهما صلاة والخطبتين لهما وحدة باعتبار انهما خطبة اه (قوله كما في هذان خصمان الخ) الفرق بين هذا وما نحن فيه ظاهر كما قاله سم اه رشيدى (قوله إذ يجوز الخ) أى في غير القرآن اه ع ش (قوله بأنه قيد في الخطبتين) أى فقط في كلام المصنف مع أنه قيد في الركعتين أى في الواقع ايضا أى كما أنه قيد في الخطبتين (قوله وضابطه) أى ما في المتن اه رشيدى (قوله أن يشتمل) أى فعل الركعتين والخطبتين بعد الارتفاع كرمح (قوله تطوعا) أى صدقة التطوع عبارة المغنى لم تقع اضحية اه وعبارة النهاية شاة لحم اه (قوله نعم) إلى قوله فيذبجون في النهاية إلا قوله في الثامن إلى في العاشر (قوله كذا ذكره شارح وهو غلط الخ) عبارة المغنى وهذا إنما يأتى على رأى مرجوح وهو أن الحج يجزى موالا صح أنه لا يجزى فكذا الاضحية اه (قوله بل في الوقوف الخ) أى غلطا اه ع ش (قوله فإن الأيام) أى للذبح اه نهاية (قوله تحسب على حساب وقوفهم) أى فتسكون أيام التشريق ثلاثة بعد يوم النحر المذكورا اه ع ش قال الرشيدى وانظر هل هذا الحكم خاص بأهل مكة ومن في حكمهم اه (أقول) الظاهر نعم والله اعلم (قوله على حساب وقوفهم الخ) خلافا للمغنى عبارة تنبيه لو وقفوا العاشر غلطا حسب أيام التشريق على الحقيقة لا على حساب وقوفهم اه (قوله بعد مضى أيام التشريق) يعنى إلى مضى ثلاثة أيام بعد العاشر (قوله وقت التضحية) إلى قوله وصوب في المغنى إلا قوله إلا الحاجة أو مصلحة وقوله أقل إلى المتن وفي النهاية إلا قوله وقال إلى المتن وقوله خلافا لماز عمه شارح (قوله وإن كره الذبح) شامل لغير الاضحية واطهر منه في الشمول قول المغنى ويكره الذبح والتضحية ليلا لله تعالى عنه اه (قوله إلا الحاجة) كاشتغاله نهارا بما يمنعه من التضحية أو مصلحة كثير الفقهاء ليلا أو سهرة حضورهم اه ع ش (قوله أن وقت العيد) أى وقت صلاته نهاية ومغنى (قوله بل نازع البلقين الخ) اقره المغنى (قوله واحدة) إلى قوله مشكل في النهاية إلا قوله وإن نازع فيه البلقين وقوله وإن كانت إلى المتن وما سانه عليه (قوله لا كظية) أى فانه لغو فلا يجب ذبحها في أيام التضحية ولا في غيرها بخلاف ما لو نذر أن يتصدق بها فانه يجب ولو حية ولا يتصدق بها بمن على ما يفهم من قوله لا بالصدقة المنذورة اه ع ش (قوله والحقت) أى المعيشة التى تجزى في الاضحية ع ش ورشيدى (قوله لا بالصدقة المنذورة) يفيدانه لا يتعين فيها الزمن ويصرح به كلام البهجة في باب الاعتكاف وقال شيخ الاسلام في شرحه كذا في الرافعى هنا لكنه قال في كتاب النذران الصدقة كالزكاة

(قوله أو أن الثانية نظر اللفظين السابقين وإن كان كل منهما مثنى في نفسه) يجوز أن يكون من قبيل الحذف من الأول لدلالة الثاني (قوله كما في هذان خصمان) فيه بحث لظهور الفرق فتأمل (قوله لا بالصدقة المنذورة) يفيدانه لا يتعين فيها الزمن (١) وعبارة البهجة في باب الاعتكاف لا لأن يصلها والتصدقات أى

قدر) أقل مجزى خلافا لماز عمه شارح من (الركعتين والخطبتين والله أعلم) بناء على أن وقت العبد يدخل بالطلوع وهو الاصح كما وصوب الأذرى ومن تبعه ما في المحرر نقلا ودلا ولا وليس كما قالوا بل نازع البلقين في أن ارتفاع الشمس فضيلة بان تعجيل النحر مطلوب عند الشافعى فيسن تعجيل الصلاة عقب الطلوع وفيه نظرو المعتمد نذب تأخير ذلك حتى ترتفع كرمح خروجا من الخلاف (ومن نذر) واحدة من النعم مملوكة له (معينة) وإن لم تجز اضحية كعبيبة وفصيل لا كظية والحقت بالاضحية في عين زمنها لا بالصدقة المنذورة لأن شبهها بالاضحية أقوى (١) قول المحشى وعبارة البهجة الخ هكذا في النسخ التى بأيدينا وانظر عبارة البهجة وشرحها

لا سيما و اراقة الدم في هذا
الزمن اكل فلا يرد كونها
شبهة بالاضحية وليست
باضحية (فقال الله على) أو
على وان لم يقل الله كما يعلم
من كلامه في النذر (أن
أضحى بهذه) أو جعلتها
أضحية أو هذه أو هي أضحية
أو هدى زال ملكه عنها
بمجرد التعيين كما لو نذر
التصدق بمال بعينه وإن
نزع فيه البقيني و (لزمه
ذبحها) وإن كانت مجزئة
لحدث فيها ما يمنع الاجزاء
كما مر (في هذا الوقت)
السابق أدام هو أول وقت
يلقاه بعد النذر لانه التزمها
أضحية فتعين لذبحها وقت
الاضحية وإتمام يجب الفور
في أصل النذور والكفارات
لاها مرسل في الذمة وما
هنا في عين وهي لا تقبل
تاخيرا كما لا تقبل تاجيلا
ويشكل عليه أنه لو قال على
أن أضحى بشاة مثلا كانت
كذلك إلا أن يجاب بان
التعيين هنا هو الغالب فالحق
به ما في الذمة بخلافه في تلك
الابواب وخرج بقوله
قال نية ذلك فهي لغو كنية
النذر وأفهم انه مع ذلك
القول لا يحتاج لنية بل
لا عبرة بنية خلافه لانه
صريح وجبئذ فما يقع فيه
كثير من العامة انهم يشتركون

ويجوز تقديمها اه أى على الزمن المعين لها في النذر وهذا قد يفهم امتناع تأخير الصدقة مع التمكن اه سم
(قوله كونها) الاول أنها كما في النهاية (قوله شبهة بالاضحية وليست الخ) أى فلا يتعين لها وقت اه
رشيدى عبارة ع ش أى خفيها ان لا يتقيد بذبحها بايام التضحية اه (قول المتن فقال الله على الخ) ومعلوم ان
اشارة الاخرس المفهمة الناطق كسكن كإفاله الاذرى وغيره معنى (قوله او على) الى قوله كآلو نذر في المغنى
لأفوله كما يعلم إلى المتن وقوله او هدى (قوله او هدى) أى او عقيقة (قول المتن لزمه ذبحها) أى ولا يجوز
غيرها ولو سلمت عن معية عينها في نذره اه ع ش (قوله وان كانت مجزئة لحدث الخ) أى او كانت معية مثلا
عند الالتزام كما تقدم انفا اه سم (قوله كما مر) أى في شرح وشروطها سلامة من عيب ينقص لحما (قوله
السابق) الى قوله وانما في المغنى (قوله وهو اول وقت يلقيه الخ) احتراز عن وقتها من عام اخر اه
رشيدى عبارة ع ش أى وهو جملة الايام الاربعة التى يلقيها بعد وقت النذر لا اول جزء منها اه
(قوله فتعين لذبحها الخ) أى ولا يجوز تأخيرها للعام القابل اه معنى (قوله وإنما لم يجب الخ) عبارة النهاية
وتفارق النذور والكفارات حيث لم يجب الفور فيها أصالة بانها ملزمة برسلة الخ (قوله في أصل النذور)
أى المطلقة اه ع ش (قوله لانها مرسله الخ) وفى سم ما حاصله انه لا حاجة للفرق المذكور لان ما هنا من
النذر في زمن معين حكما لان الالتزام بالاضحية التزام لا يباعها في وقتها فيحمل على اول ما يلقيه لانه المفهوم
من اللفظ ومن عين وقتا امتنع عليه التأخير عنه اه (قوله وما هنا في عين) قضية هذا الفرق وجوب الفور
فيما لو نذر التصديق بمال بعينه كان قال الله على ان اتصدق بهذا الدينار والظاهر انه غير مراد ويصرح
بذلك قول البهجة وشرحها في باب الاعتكاف اه ع ش (قوله ويشكل عليه) أى على التقيد بالمعينة
انتهى معنى ويجوز ارجاع الضمير للفرق المذكور في كلام الشارح (قوله كانت كذلك) أى كالمعينة في
تعيين اول وقت يلقيه بعد النذر (قوله هنا) أى في نذر الاضحية (قوله فالحق به) أى بالمعين انتهى
ع ش (قوله في تلك الابواب) أى ابواب النذور اه ع ش (قوله وخرج) الى قوله كنية النذر في المغنى
(قوله نية ذلك) أى بدون تلفظ به اه معنى (قوله كنية النذر) قد يرد عليه انه من تشبيه الجزئى بأكمله
(قوله وافهم) أى قول المصنف قال (قوله لانه صريح الخ) فيه ان الصريح قد يقبل الصرف بالنية اه سم
(قوله جاهلين الخ) وانما لم يسقط عنهم وجوب الذبح جهلهم لتقصيرهم بعدم التعلم ولان الجهل انما يسقط
الائتمار بالضمان انتهى ع ش (قوله بل وقاصدين) الى قوله وفى التوسط عبارة النهاية بدل تصير به اضحية
واجبة يتنع عليه كله منها ولا يقبل قوله اردت انى اتطوع بها خلافا لبعضهم اه قال ع ش قوله ولا يقبل
الخ المتبادر عدم القول ظاهرا وان ذلك ينفعه فيما بينه وبين الله تعالى فلا يجب التصديق بها باطنا وان كان قوله
هذه اضحية صريحا لان الصريح يقبل الصرف الا ان يحمل قوله ولا يقبل الخ على معنى لا ظاهر او لا باطنا

لا نذر للصلاة والصدقات في زمن قال شيخ الاسلام في شرحه فلا يتعين كذلك في الرافى هنا لكنه رجح في
كتاب النذر التعيين في الصلاة الى ان قال فالصدقة كالزكاة ويجوز تقديمها بخلاف الصلاة والصوم اه وقد
يفهم امتناع تأخير الصدقة مع التمكن لكن في شرح الارشاد للشارح بل يجوز التقديم أى تقديم الصلاة
عليه أى الزمن المعين لها في النذر والتأخير عنه خلافا لما مال اليه الاسنوى من جواز التقديم فقط اه
(قوله لحدث منها ما يمنع الاجزاء) او كانت معينة مثلا عند الالتزام كما تقدم فى اول الصفحة
السابقة (قوله وانما لم يجب الفور الخ) ان كان المراد بالفور هنا وجوب ذبحها في وقت الاضحية
الذى يلقيه بعد النذر فلا حاجة للفرق لانه انما وجب في هذا الوقت لانه عينه حكما لان التزام الاضحية
الالتزام لا يباعها في وقتها والحمل على اول ما يلقيه لانه المفهوم من اللفظ ومن عين وقتا امتنع عليه التأخير
عنه لكن ما في الحاشية الاخرى عن شرح الارشاد يخالف ذلك وقد يشكل بشموله العين على قوله وما هنا
في عين وقد يفرق بان الاضحية وضعت على الاختصاص بوقت معين بخلاف غيرها (قوله بخلافه في
تلك الابواب) قد يدل الجواب ان للمعين في تلك الابواب حكم ما في الذمة فليراجع (قوله لانه صريح الخ) فيه

اضحيته من اوائل السنة وكل من سألهم عنها يقولون هذه اضحية جاهلين بما يترتب على ذلك بل وقاصدين

الآخبار عما أضره وظاهر كلامهم أنهم (٣٥٦) مع ذلك تترتب عليهم تلك الأحكام مشكل وفي التوسط في هذا هدى ظاهر كلام

فيوافق قوله يتمتع عليه كله منها (قوله عما أضره) أي من إرادته أنه سيتطوع بها (قوله وظاهر كلامهم
الخ) حال من كثير الخ (قوله مع ذلك) أي الجهل والقصد لما ذكر (قوله مشكل) خبر قوله فابق الخ (قوله
في هذا هدى) أي بيان حكمه (قوله وهو الخ) عطف على قوله ظاهر كلام الشيخين الخ (قوله بالاقرار
أشبه) أي يقبل قوله أردت به أن تطوع بها (قوله انتهى) أي مافي التوسط (قوله ويرد) أي قول التوسط
وهو بالاقرار أشبه الخ (قوله بانه) أي قول الشخص هذا هدى (قوله وفي ذلك الخ) أي فيما أفهمه كلام
المصنف من أنه مع ذلك القول لا يحتاج لنية الخ (قوله جرح شديد) وتأتي عنه محاسن الشرع الشريف ولذلك
مال سم وافق السيد عمر بخلافه كما يأتي (قوله ويؤيده) أي كلام الأذرعى أو قبول الإرادة (بجمل الاكل)
أي أكل قاتله وموئنه منها أي من هذه الحقيقة (قوله ما قاله أولا) وهو قوله وكلام الأذرعى يفهم الخ (قوله بما
مر الخ) فيه نظر لإذغاية ما مر أن ذلك صريح لكن الصريح يقبل الصرف كما تبين في هوامش باب الحوالة اه
سم وقد منع عن عيش ما بواقفه وقال السيد عمر ما نصه ينبغي أن يحل أي التعيين بقوله هذه اضحية مالم يقصد
الآخبار بان هذه الشاة التي أريد التضحية بها فإن قصده فلا تعيين وقد وقع الجواب كذلك في نازلة رفعت لهذا
الحقير وهي أن شخصا اشترى شاة للتضحية فلقية شخص فقال ما هذه فقال اضحيتي اه (قوله في رد كلام
الأذرعى) أي في التوسط (قوله وثانيا) وهو قوله ويؤيده قولهم يسن الخ (قوله لم يرد) أي في السنة (قوله
وهذا صريح في الدعاء الخ) قضيته أنه لو قال مثله هنا بان يقول بسم الله اللهم هذه اضحيتي لا تصير واجبة اه
عش زاد الرشيدى وانظر هل هو كذلك اه (قوله وأفهم) إلى قوله أو فضات في المغنى لا قوله إلى الهاملى
وتأخير هـ إلى قول المتن فإن ألتفها في النية لا قوله أو فضلت إلى ولو اشترى وما سأله عليه (قوله لم يرد) مذهبها
الخ) أي فور قياسا على إخراج الزكاة لتعلق حق المستحقين بها وظاهره وإن أخر لعذر اه ع وش وسياقى
عن المغنى الجزم بذلك (قول أمان فان تلفت) أي الاضحية المنذورة المعينة اه معنى (قوله أو فيه) أي
وقت الاضحية (قول المتن فلا شيء عليه) بقى ما لو اشترى على التلف قبل الوقت وتمكن من ذبحها فهل يجب
ويصرف لحما مصرف الاضحية أولا فيه نظر وقد يؤخذ ما يأتى من أنه لو تعدى بذبح المعينة قبل وقتها وجب
التصدق بلحمها أنه يجب عليه ذبحها فيما ذكر والتصدق بلحمها ولا يضمن بدله لعدم تقصيره وعليه فلو
تمكن من ذبحها ولم يذبحها فيغنى ضمانه لها اه ع وش وقد يدعى دخوله في قول الشارح الآتى أو قصر
حتى تلفت (قوله فهو كوديعه عنده) فلا يجوز له بيعها فان تعدى وباعها استردها إن كانت باقية وإن
تلفت في يد المشتري استردا كثر قيمها من وقت القبض الى وقت التلف كالغاصب والبايع طريق في
الضمان والقرار على المشتري ويشترى البايع بتلك القيمة مثل التالفة جنسا ونوعا وسنا فان نقصت القيمة
عن تحصيل مثلها وفي القيمة من ماله فان اشترى المثل بالقيمة أو في ذمته مع نيته عند الشراء أنه اضحية صار
المثل اضحية بنفس الشراء وإن اشترى في الذمة ولم ينو أنه اضحية فيجعله اضحية ولا يجوز إيجارها أيضا لأنها
بيع للمنافع فان أجزها وسأله المشتري وتلفته عنده بر كوب أو غيره ضمنها المؤجر بقيمتها وعلى المشتري
أجرة المثل نعم إن علم الحال فالقياس أن يضمن كل منها الأجرة والقيمة والقرار على المشتري ذكره الأسنوى
وتصرف الأجرة مصرف الاضحية كالقيمة فيفعل بها ما يفعل بها وتقدم بيانها وما أعارتها جائرة لأنها إرفاق
كما يجوز له الاتفاق بها للحاجة برق فان تلفت في يد المستعير لم يضمن ولو كان التلف بغير الاستعمال في الموضوع
المشار إليه لأن يده غير يدا مانة فكذا هو كذا كره الرفعى وغيره في المستعير من المشتري ومن الموصى له
بالمنفعة قال ابن العباد وصورة المسئلة أن تتلف قبل وقت الذبح فان دخل وقته وتمكن من ذبحها وتلفت
ضمن لتقصيره أي كما يضمن معيره لذلك معنى وروض مع شرحه (قوله هذا) أي العبد (قوله بالعق)
أن الصريح قد يقبل الصرف بالنية (قوله وكلام الأذرعى يفهم قبول إرادته أنه سيتطوع الخ) ولا يقبل
قوله أردت أن تطوع بها خلافا لبعضهم ولا ينافى ذلك قولهم يسن أن يقول بسم الله اللهم ان هذه عقيقة
فلان مع تصريحهم بجمل الاكل منها الصراحتة في الدعاء الخ مر (قوله بما مر في رد كلام الأذرعى) فيه نظر

الشيخين أنه صريح في إنشاء جعله هدايا وهو بالاقرار أشبه لأن ينوى به الإنشاء اه ويرد بانه نظير هذا حر أميع منك بالف فكما أن كلام هذين صريح في بابه فكذلك ذلك ثم رايت بعضهم قال وفي ذلك جرح شديد وكلام الأذرعى يفهم قبول إرادته أنه سيتطوع بالاضحية بها ويؤيده قوله يسن أن يقول بسم الله هذه عقيقة فلان مع تصريحهم بجمل الاكل منها اه ويرد ما قاله أولا بما مر في رد كلام الأذرعى وثانيا بان ما ذكره لم يرد وإنما السنة ما يأتى اللهم هذه عقيقة فلان وهذا صريح في الدعاء فليس مما نحن فيه وبفرض أنهم ذكروا ذلك لا شاهد فيه أيضا لأن ذكره بعد البسملة صريح في أنه لم يرد به إلا التبرك فعلم أن هذا قرينة لفظية صارفا ولا كذلك في هذه اضحية وأفهم قولنا أداء أنه متى فات ذلك الوقت لزومه ذبحها بعده قضاء وهو كذلك فيصرفه مصرفها (فان تلفت) أو ضلت أو سرت أو تعيبت بعيب يمنع الاجزاء (قبله) أي وقت الاضحية بغير تفريط أو فيه قبل تمكنه من ذبحها وبغير تفريط أيضا (فلا شيء عليه) فلا يلزمه بدله الزوال ملكه عنها بالاتزام ففى كوديعه عنده وإنما لم يزل الملك على أن أعتق هذا إلا بالعق وإن لم يحز عبارة

نحو بيعه قبله لانه لا يمكن
ان يملك نفسه وبالعقل لا
ينتقل الملك فيه لاحد بل
يزول عن اختصاص الادمي
به ومن ثم لو اتلفه الناذر لم
يضمنه ومالكوا الاضحية
بعد ذبحها باقون ومن ثم
لو اتلفها ضمنها ولو ضلت
بلا تقصير لم يلزمه طلبها الا
ان لم يكن له مؤنة اى لها
كبير وقع عرفا فيما يظهر
وتأخير الذبح بعد دخول
وقته بلا عذر فلتقت تقصير
فيضمنها او فضلت غير
تقصير كذا في الروضة
واستشكل بان الضلال
كالتلف كما يأتي وقد يفرق
بان الضلال اخف لبقاء
العين معه فلا يتحقق التقصير
فيه الا بمضي الوقت بخلاف
التلف ولو اشترى شاة
وجعلها اضحية ثم وجدها
عياقا بما امتنع ردها وتعين
الارش لزوال ملكه
عنها كما مر وهو للمضحي
ولو زال عيها لم تصر اضحية
لان السلامة انما وجدت
بعد زوال ملكه عنها فهو
كالواعتق اعنى عن كفارته
فاصر بخلاف مالو كل من
التزم عتقه قبل اعتاقه فانه
يجزى عتقه عن الكفارة
ولو عيب معينة ابتداء صرفها
مصرفها وضحي بسليمة او
تعيبت فضحية ولا شيء عليه
ولو عين سليما عن نذرته
عيبه او تعيب او تلف او

(١) قول المحشى وله تملكه اه
الذى في نسخ الشرح وله
اقتناء اه

عبارة النهاية بالاعتاق (قوله نحو بيعه) اى كهبته وابداله اسنى (قوله ومن ثم) اى من اجل عدم انتقال
الملك في منذور العتق لاحد من الخلق (قوله لو اتلفه) اى قبل الاعتاق (قوله ومالكوا الاضحية الخ) الاولى
نصبه عطا على اسم ان في قوله لانه الخ او تصديره بما كافي النهاية عبارة ثم واما الاضحية بعد ذبحها فلا كما
الخ (قوله بلا تقصير الخ) وان قصر حتى ضلت لزمه طلبها ولو بمؤنة مغنى وروض (قوله لم يلزمه طلبها الخ)
فان وجدها بعد فوات الوقت ذبحها في الحال قضاء وصر فها مصرف الاضحية مغنى وروض مع شرحه (قوله
وتأخير الذبح الخ) هو مفهوم قوله فيها مر قبل تمكنه من ذبحها اه رشيدى (قوله او فضلت غير تقصير)
خلافا للنهاية والمغنى والاسنى عبارة الاولى ويضمنها بتأخير ذبحها بلا عذر بعد دخول وقته اه (قوله كذا
في الروضة) راجع الى المعطوف فقط (قوله واستشكل الخ) اعتمده النهاية والاسنى والمغنى عبارة الاخيرين
قالوا من التقصير تأخير الذبح الى آخر ايام التشريق بلا عذر وخروج بعضها ليس بتقصير كمن مات في اثناء
وقت الصلاة الموسع لا ياتم قال الاسنوى وهذا هول عما ذكره كالرافى فيها قبل من انه ان تمكن من الذبح
ولم يذبح حتى تلفت او تعيبت فانه يضمنها وذكر البلقينى نحوه وقال مارجحه النووي ليس بمعتمد ويفرق
بينه وبين عدم اتم من مات وقت الصلاة بان الصلاة محض حق الله تعالى بخلاف الاضحية انتهت او زاد المغنى
وما فرق به بين الضلال وبين ما تقدم بانها في الضلال باقية بحالها بخلافها فيما مضى لا يجدى فالوجه
التسوية بين الضلال وبين ما تقدم اه (قوله كما ياتي) اى في شرح فان اتلفها (قوله الا بمضى الوقت الخ) قضيته
انه يضمن اذا مضى الوقت ثم رأيت قوله الآتى به يجمع الخ وهو يفيد ذلك مع زيادة قيد الياس اه سم
عبارة الروض مع شرحه وان قصر حتى ضلت طلبها وجوباً ولو بمؤنة ذبح بدله وجوباً قبل خروج الوقت
ان علم انه لا يجدها الا بعده ثم اذا وجدها يذبحها وجوباً ايضا لانها الاصل اه (قوله وجعلها اضحية) اى
بالنذر اه ع ش اى ولو حكما كهذه اضحية (قوله وتعين الارش) اى وجب ذبحها اه ع ش (قوله كما مر) اى
في شرح ومن نذر معينة (قوله وهو) اى الارش اه ع ش (قوله ولو زال عيبها الخ) لعل المراد مطلق
الاضحية لا خصوص الشاة المشتركة المذكورة فليراجع اه رشيدى عبارة الروض مع شرحه ولو قال
جعلت هذه ضحية وهى عوراء او نحوها او فصل او سخله لأظنية ونحوها لزمه ذبحها وقت الاضحية وكذا
لو التزم بالنذر عوراء او نحوها ولو في الذمة يلزمه ذبحها وقت الاضحية ويثاب عليها ولا تجزى عن المشروع
من الضحية ولو زال النقص عنها لانه ازال ملكه عنها وهى ناقصة فلا يؤثر الكمال بعده كمن اعتق اعنى عن
كفارته فعاد بصره اه بحذف (قوله لم تصر اضحية) اى لا تقع اضحية بل هى باقية على كونها مشبهة
بالاضحية فيجب ذبحها وليس اضحية فلا يسقط عنه طلب الاضحية المذكور لا بالواجبة ان كان التزاما بنذر
في ذمته اه ع ش (قوله فابصر الخ) اى فانه لا يجزى عن الكفارة وينفذ عتقه اه ع ش (قوله ولو عيب) الى
قوله وقضية كلامهم في المغنى (قوله ولو عيب معينة) عبارة النهاية وعين معينة ابتداء صرفها مصرفها
وأردفها بسليمة اه قوله عين معينة لعله محرف من عيب معينة والافوه مكرر مع ما قدمه في شرحه ومن نذر
معينة ومناف لقوله بعد وادفها بسليمة (قوله صرفها الخ) اى وجوباً اه ع ش (قوله وضحي بسليمة) اى
وجوباً اسنى ومعنى (قوله او تعيبت فضحية الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه النوع الثانى حكم التعيب فاذا
حدث في المنذورة المعينة ابتداء عيب يمنع ابتداء التضحية ولم يكن بتقصير من الناذر فان كان قبل التمكن من
اذغاية ما مر ان ذلك صريح لكن الصريح يقبل الصرف كالتبين في هو امش باب الخوالة (قوله ومن ثم) لو
اتلفها ضمنها الخ قال في الروض وشرحه بخلاف العبد المنذور عتقه اذا اتلفه اجنى فانه اى الناذر ياخذ
قيمه لنفسه ولا يلزمه ان يشتري بها عبدا يعتقه لما مر ان ملكه لم يزل عنه ومستحق العتق هو العبد وقد
هلك ومستحق الاضحية باقون اه (قوله فلا يتحقق التقصير فيه الا بمضى الوقت الخ) قضيته انه يضمن اذا مضى
الوقت ثم رأيت قوله الآتى به يجمع الخ وهو يفيد ذلك مع زيادة قيد الياس (قوله وله تملكه^(١) الخ) يتامل

ذبحها أجزأ ذبحها في وقتها ولا يلزمه شيء بسبب التعيب فإن ذبحها قبل الوقت تصدق باللحم ولا يأكل منه شيئا
لأنه فوت ما التزمه بتقصير وتصديق بقيمتها إذا رآهم أيضا ولا يلزمه أن يشتريها الضحية الأخرى لأن مثل المعيبة
لا يجزئها الضحية وإن كان التعيب بعد التمكن من ذبحها لم تجزئه لتقصيره بتأخير ذبحها ويجب عليه أن يذبحها
ويتصدق باللحم لأنه التزم ذلك إلى هذه الجهة ولا يأكل منه شيئا مالم يروا أن يذبح بدلها سليمة ولو ذبح بالمنذورة
في وقتها ولم يفرق لحمها حتى فسد لزومه شراء اللحم بدله بناء على أنه مثلي وهو الأصح ولا يلزمه شراء أخرى
لحصول إراقه الدم وإن كان له ذلك وقبل يلزمه قيمته وجرى عليه ابن المقرئ تبعه الأصل له بناء على أنه تقدم وأما
المعيبة عما في لزومه فلو حدث بها عيب ولو حالة الذبح طال تعيينها وله التعرف فيها ويبقى عليه الأصل في ذمته
أه (قوله أبدا) أي وجوبا عشا ومنهني واسني (قوله لا تفككها عن الاختصاص الخ) ولا يتوقف
انفكاكها عن الاختصاص على إبدالها بإسليمه قبل الإبدال يجوز أن يتصرف فيها ببيع وغيره كما يصرح بذلك
مما مر إنفا عن المغني والاسني خلافا لما في حش من التوقف أخذ من ذكر الانفكاك بعد الإبدال (قول
الماتن فإن تلفها الخ) وإن ذبحها التناذر قبل الوقت لزومه التصديق بجميع اللحم ولزومه أيضا أن يذبح في وقتها مثلها
بدلا عنها وإن باعها فذبحها المشتري قبل الوقت أخذ البائع منه اللحم وتصديق به وأخذ منه الأرش وضم
إليه البائع ما يشتري به البديل مغني وروض مع شرحه (قوله أو قصر) إلى قوله وتضية كلامهم في المغني إلا
قوله أي وقد ألى الماتن إلى قوله لا إلا أكثر في النهاية إلا قوله لأنه يوم النحر وقوله وفيما إذا زاد إلى ولو كانت
وماسا بنه عليه (قوله أو قصر حتى تلفت) ومنه ماله آخر ذبحها بعد دخول وقتها حتى تلفت وإن كان التأخير
لاشغاله بصلاة العيد لأن التأخير وإن جازته شروط سلامة العاقبة أه حش وقد يقال ومنه أيضا مما مر
عنه أنها لو اشترفت على التلف قبل الوقت وتمتكن من ذبحها ولم يذبحها لزومه قيمتها أه ولعل اللازم هنا
قيمة تها وقت الاشتراك كما هو ظاهر مما مر عنه إلى فقيمه أو قوله لا إلا أكثر منها ومن قيمتها يوم النحر فإيراجع
(قوله وقد فات الخ) انظر كيف يجتمع هذا مع قوله وإن يذبحها فيه أي الوقت فإنه حيث فرض فوت الوقت
والياس منها لا يتأتى الذبح فيه فإن استثنى هذا من قوله وإن يذبحها فيه أشكل من وجه آخر وهو أن تضيقه
أنه إذا قصر حتى ضلت جاز تأخير ذبح بدلها عن الوقت وإن علم أنه لا يجدها إلا بعده لتقييده بفوات الوقت
والياس منها ويخالفه قول الروض وشرحه أي والمغني مانعه وإن قصر حتى ضلت طلبها وجوباً ولو بمؤنة
وذبح بدلها وجوباً قبل خروج الوقت أن علم أنه لا يجدها إلا بعده أه سم ورشدي (قوله وما مر أنفا)
أي قوله أو فضات غير تقصير الخ (قوله أو سرت) حطفت على تلفت (قوله أو نحوه) كالسرقة أه
عش (قوله ومثلها) حطفت على قيمتها أو على ضمير المجزور بدون إعادة الجار كما جوزه ابن مالك عبارة
النهاية وتحصيل مثلها أه وبعبارة المغني وقيمة مثلها أه (قوله لأنه بالتزامه الخ) عبارة المغني كالمو باعها
وتلفت عند المشتري ولأنه التزم الذبح وتفرقة اللحم وقد فترتها وبهذا فارق اتلاف الأجنبي أه (قوله إذا
تساوبا) أي المثل والقيمة أه نهاية (قوله أو زادت القيمة) أي في يوم نحو اتلاف ثم الأولى إسقاطه
لا غناء قوله الاتي ولو كانت قيمتها الخ عنه (قوله بعين القيمة) أي بعين النقد الذي عينه عن القيمة والا

ضل أبداً لبسليم وله اقتناء تلك
المعيبة والضالة لا تفككها
عن الاختصاص وعودها
للمدكم غير انشاء تملك
خلافا لما يوهه كلام جمع
(فإن تلفها) أو قصر حتى
تلفت أو ضلت أي وقد فات
الوقت وأيس منها فيما
يظهر وبه يجمع بين هذا
وما مر أنفا أو سرت
(لزومه) أكثر الأمرين من
قيمتها يوم تلفها أو نحوه
ومثلها يوم النحر لأنه بالتزامه
ذلك التزم النحر وتفرقة
اللحم فقيمه إذا تساوبا أو
زادت القيمة يلزمه (أن
يشتري بقيمتها) يوم نحو
الاتلاف (مثلها) جنسا
ونوعا وسنا (و) أن يذبحها
فيه أي الوقت لتعديه
ويصير المشتري متعينا
للضحية إن اشتراها بعين
القيمة أو في الذمة لكن
بنية كونه عنها ولا فيجعلها
عد الشراء بدلا عنها وقضية
كلامهم تعين الشراء بالقيمة
فلو كان عنده مثلها لم يجز
أخراجه عنها وهو بعيد

مع قوله لا تفككها الخ إلا أن يريد بتملكها تصرفه فيها تصرف المالك (قوله وعودها المالك من غير انشاء
تملك خلافا لما يوهه كلام جمع) أه (قوله أي وقد فات الوقت الخ) انظر كيف يجتمع هذا مع قوله وإن يذبحها
فيه أي الوقت فإنه حيث فرض فوت الوقت والياس منها لا يتأتى الذبح فيه فإن استثنى هذا من قوله وإن يذبحها
فيه أشكل من وجه آخر وهو أن تضيقه أنه إذا قصر حتى ضلت جاز تأخير ذبح بدلها عن الوقت وإن علم أنه
لا يجدها إلا بعده لتقييده بفوات الوقت والياس منها ويخالفه الروض وشرحه مانعه وإن قصر حتى ضلت
طلبها وجوباً ولو بمؤنة وذبح بدلها وجوباً قبل خروج الوقت أن علم أنه لا يجدها إلا بعده ومن التقصير تأخير
الذبح إلى خروج أيام التشريق فلا عذر فعليه البديل إلى خروج بعضها فليس بتقصير أه وقوله لا إلى
خروج بعضها الخ لعله في الضالة فلا ينافي قوله السابق وتأخير الذبح بعد دخول وقته بلا عذر فتلفت

والذي يظهر اجزؤه وظاهر كلامهم تمكينه من الشراء وان خان بالالف ونحوه ويوجه بان اشارة جعل له ولاية الذبح والتفرقة المستدعية لبقاء ولا يتحقق على البدل وليست البدل شرطاً هنا حتى تنتقل الولاية للحاكم بخلافه (٣٥٩) في نحو وصي خان فاندفع توقف الاذرعى

في ذلك وبجته أن الحاكم هو المشتري وفيما إذا زاد المثل يحصل مثلاً لحصول ذنبك الماترين بكل من هذين ولو كانت قيمتهما يوم الاتلاف أكثر فخص الغنم وفضل عن مثلهما شيء اشترى كريمة او شاتين فأكثر فان لم يجد كريمة ولم توجد شاة ولو باى صفة كانت بالفاضل اخذ به شقةصا بان يشاركن في ذبيحة اخرى وان لم يجز فان لم يجده اخذ به لحما على الاوجه فان لم يجده تصدق بالدرهم على فقير او أكثر ولا يؤخرها لوجوده فيما يظهر ولو أتلها أجنبي أخذ منه النادر قيمتها او ذبحها في وقتها ولم يتعرض للحمها اخذ منه ارش ذبحها واشترى بها او به مثل الاول ثم دونها ثم شقةصا ثم اخرج درهم كما تقر ولو اتلف اللحم او فرقوه وتعدر استرداده ضمن قيمتها عند ذبحها الا أكثر من قيمتها وقيمة اللحم ولا ارش الذبح وقيمة اللحم وهذا جار في كل من ذبح شاة انسان مثلاً بغير اذنه ثم اتلف اللحم (وان نذر في ذمته) اضحية كعلى اضحية (ثم عين) المنذور بنحو عينت هذه الشاة لنذري ويلزمه تعيين سليمة إلا ان يلتزم

فالقيمة في ذمته ليست منحصرة في شيء بعينه اهـ عرش (قوله ونحوه) كان قصر حتى تلفت الخ (قوله بخلافه) اى العدل (قوله في ذلك) اى تمكينه من الشراء (قوله ان الحاكم الخ) الاول ان المشتري هو الحاكم (قوله وفيه اذا زاد الخ) عطف على قوله فيما إذا تساوى الخ (قوله يحصل مثلاً) اى وفي القيمة من ماله اهـ معنى (قوله لحصول ذنبك الماترين) وهما النحر وتفرقة اللحم بكل من هذين وهما الشراء واخراج ما عنده وكان حق هذا التعليل ان يذكر قب قوله السابق والذي يظهر اجزؤه وتعليل تأخيرها الى هنا من الناسخ (قوله ولو كانت) الى قوله لا الاكثر في المعنى لا قوله ولا يؤخرها الى ولو اتلفها وما سانبه عليه (قوله او شاتين الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه او مثل المثلثة وأخذ بالزائد أخرى ان وفيها وان لم يف بها ترتب الحكم كما ياتي فيما إذا اتلفها اجنبى ولم نف القيمة بما يصاح الاضحية واستحب الاشافعى والاصحاب ان تصدق بالزائد الذي لا يقي بأخرى وان لا يشتري به شيئاً أو يأكله وفي معناه بدل الزائد الذي يذبحه ولا يتم يجب التصديق بذلك كالاصل لانه مع ان ما كنهه ادق ببدل الواجب كما لا اله (قوله اخذ به شقةصا الخ) عبارة للروض مع شرحه اشترى به سهمان من ضحية صالحة للشركه من بغير او بقرة لا شاة اهـ (قوله فان لم يجده الخ) عبارة لنهاية او تصدق به درهم اهـ ومرافق المغنى والروض مع شرحه ما يوافق (قوله ولا يؤخرها) اى الدرهم لوجوده اى الى ان يوجد اللحم فيشترى بها (قوله او ذبحها في وقتها الخ) ولو ذبحها اجنبى قبل الوقت لزمه الارش وهل يعود اللحم ملكاً او يصرف مصارف الضحايا ووجهان فان قلنا بالاول اشترى النادر به وبالارش الذي يعود ملكاً اضحية وذبحها في الوقت وان قلنا بالثاني وهو كمال شيخنا الظاهر فرقوه واشترى بالارش اضحية ان امكن ولا فكى باقى اهـ معنى (قوله واشترى بها) بخلاف العبد المنذور عنه إذا اتلفه اجنبى فان النادر ياخذ قيمته لنفسه ولا يلزمه ان يشتري بها عباد يبعثه امران ما كنهه لم يزل عنه ومستحق العتق هو العبد وقد ملك ومستحقوا الاضحية باقون مغنى وروض مع شرحه (قوله ثم دونها الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه فان لم يجد بها مثلاً اشترى دونها فاذا كانت المثلثة ثمانية من الضان مثلاً وتقصت القيمة عن ثمنها اخذ عنها جذعة من الضان ثم ثمانية معز ثم دون سن الاضحية ثم سهمان من الاضحية ثم لحماً وظاهر كلامهم انه لا يتعين لحم جنس المنذورة ثم تصدق بالدرهم للمنذورة (قوله ثم اخرج درهم) هـ لا قال على طريقة ما قبله ثم لحماً ثم اخرج درهم اهـ سم اى كافى المغنى والروض مع شرحه (قوله ضمن قيمتها الخ) هذا يفيد عدم اجزاء تفرقة الاجنبى وعبارة الروضة اى وفي الروض مع شرحه والمغنى مثلاً فيه قال فان اكله او فرق في مصارف الاضحية وتعدر استرداده فهو كالاتلاف بغير ذبح لان تعيين المصروف اليه الى المضحى فعليه الضمان والمالك يشتري بما ياخذ ضحية وفي وجه تقع التفرقة عن المالك كالذبح والصحيح الاول انتهى وقضيته انه لو استقبل الفقراء بالاخذ لم يقع الموضع اهـ سم (قوله وهذا الخ) اى قوله ضمن قيمتها الخ (قوله اضحية) الى قوله وتقييد شارح في النهاية لا قوله إلا لان ياتزم معية (قوله تعين) جواب الشرط اهـ سم (قوله وهى) اى الاضحية (قوله وبهذا) اى بوجود الفرض في التعيين هنا (قوله

بقتصير ومثلها يوم النحر كان المعنى وقيمة مثلاً كما عبر به في شرح الروض (قوله والذي يظهر اجزؤه) كتب عليه مر وقوله وظاهر كلامهم تمكينه كتب عليه مر (قوله ثم اخرج درهم) هـ لا قال على طريقة ما قبله ثم لحماً ثم اخرج درهم (قوله ضمن قيمتها الخ) هذا يفيد عدم اجزاء تفرقة الاجنبى وعبارة الروضة صريحة فيه قال فان اكله او فرق في مصارف الاضحية وتعدر استرداده فهو كالاتلاف بغير ذبح لان تعيين المصروف اليه إلا المضحى فعليه الضمان والمالك يشتري بما ياخذ ضحية وفي وجه تقع التفرقة عن المالك كالذبح والصحيح الاول اهـ وقضيته انه لو استقبل الفقراء بالاخذ لم يقع الموضع (قوله تعين) جواب الشرط (قوله لزمه ذبحه فيه) قال في الروض وان عين شاة عما في ذمته ثم ذبح غيرها اى مع وجودها في اجزائها تردد

معية تعين وزال ملكه عنها بمجرد التعيين (لزمه ذبحه فيه) اى الوقت لانه التزم اضحية في الذمة وهى مؤقتة ومختلفة باختلاف أشخاصها فكان في التعيين عرض أى غرض وبهذا فارقتم ما لو قال عينت هذه الدراهم عما في ذمتى من زكاة أو نذر لم تعين

أى لانه لا غرض في تعيينها وهذا أوضح من فرق الروضة بأن تعيين كل من الدراهم وما في الذمة ضعيف إلا لأن يقال سبب ضعف تعيينها عدم تعلق غرض به فيرجع للاول أما إذا التزم (٣٦٠) معية ثم عين معية فلا تعيين بل له أن يذبح سليمة وهو الأفضل فعلم أن المعيب ثبت في

الذمة وأما قولهما عن التهذيب لو ذبح المعية المعينة للتضحية قبل يوم النحر تصدق بلحمها ولا يأكل منه شيئاً وعليه قيمتها يتصدق بها ولا يشتري بها أخرى لأن العيب لا يثبت في الذمة محمول على أنه أراد أن بدل المعيب لا يثبت في الذمة (فان تلفت) المعينة ولو (قبله) أي الوقت (بقي) الاصل (عليه) كما كان (في) الاصح (لبطلان التعيين بالتلف) إذا ما في الذمة لا يتعين الا قبض صحيح وتقييد شارح التلف هنا بغير تقصير غير صحيح بل لا فرق هنا كما هو واضح (فرع) عين عما بذمته من هدى أو اضحية تعين كما علم مما مر وما يصرح به قولهم أنه بالتعيين يخرج عن ملكه وقولهم أن الضال هو الاصل الذي تعين أو لاو به يعلم أن الارحج من خلاف اطلاقه وكذا المجموع أنه لو ذبح غير المعين مع وجوده كاملاً لم يجزه وإنما اجزأ في نظيره من كفارة يمين عين عبداً عنها فإنه وإن تعين يجزىء عتق غيره مع وجوده كاملاً لانه لا يزول الملك عنه بالتعيين كما مر فقول الأذرعى هذا مشكل جوابه ظاهر كما هو واضح (وتشترط النية) هنا لانها عبادة وكونها

أى لانه لا غرض (الخ) أى لعدم اختلافها غالباً حتى لو تعلق غرضه لجودتها أو كونها من جهة حل لا يتعين اه عش (قوله في تعيينها) أي الدراهم (قوله بأن تعين كل الخ) لم يظهر لى حاصل هذا الفرق لاسيما بقطع النظر عن قول الشارح إلا أن يقال الخ فليراجع (قوله) أما إذا التزم معية (الخ) كأن قال الله على أن اضحى بعوراء أو عرجاء اه عش (قوله بل له أن يذبح سليمة) مفهوماً أنه ليس له أن يذبح معية أخرى غير المعينة مع وجودها على حالها فليراجع (قوله لو ذبح المعية) إلى قوله فمحمول كذا في الروض وقال الاسنى عقبه أى بغير التزام له لئلا يشكّل بما مر في قوله وكذا الو التزم عوراء في الذمة يلزمه ذبحها وقت الاضحية اه (قوله المعينة للتضحية) أى ابتداء كأن قال جعلت هذه اضحية وهى عوراء أو نحوها أو فصيل أو نخلة اه روض (قوله وعليه قيمتها الخ) أى أن لم يتصدق بلحمها قاله عش وكلام الروض كالصريح في ضمان القيمة مطلقاً عبارته تصدق بجميع لحمها بقيمتها دراهم اه (قوله فمحمول على أنه الخ) قد مر عن الاسنى تأويل آخر (قوله بدل المعيب) أى المعين عما في الذمة (قوله لا يثبت في الذمة) أى لا يثبت شاة بدل المعينة في ذمته وإلا فالقيمة التي يجب التصديق بها ثابتة في الذمة اه عش (قوله في المعينة) أى عن الذنر في الذمة اه معنى (قوله لبطلان التعيين) عبارة شيخ الاسلام والمغنى لأن ما التزمه ثبت في الذمة والمعين وإن زال ملكه عنه فهو مضمون عليه إلى حصول الوفاء اه (قوله إذا ما في الذمة لا يتعين الخ) وهذا كما لو اشترى من مدينه سلعة بذمته ثم تلفت قبل تسلمها فإنه يفسخ البيع ويعود الدين كما كان نهاية وشرح المنهج (قوله لا يتعين الخ) أى يقينا يسقط به الضمان فلا ينافى ما مر (قوله وتقييد شارح الخ) وقد يكون التقييد لتعيين محل الخلاف اه سم أى فيفيد القطع بالبقاء عند التقصير (قوله عين الخ) أى لو عين على حذف أداة الشرط (قوله مما مر) أى في شرح ثم عين (قوله وقولهم أن الضال الخ) سند كذا في الروض مع شرحه ما بوضحه (قوله) وبه يعلم الخ عبارة المغنى ولو عين شاة عما في ذمته ثم ذبح غير هام مع وجودها في اجزائها خلافاً ويؤخذ بما مر أنه يزول ملكه عنها عدم الاجزاء ولو ضلت هذه المعينة عما في الذمة فذبح غير هام جزأته فإن وجد هام يلزمه ذبحها بل يتلصقها كما صرح به الرافعى اه وكذا في الروض مع شرحه لا أقوله ويؤخذ لى ولو ضلت ثم قال فلو وجدها قبل الذبح لغير هام يلزمه ذبح الثانية بل يذبح الاولى فقط لانها الاصل الذي تعين أو لا اه (قوله وكذا المجموع) أى اطلقه (قوله وإنما اجزأ) أى غير المعين مع وجود المعين (قوله فانه الخ) هذا علة ثبوت الاجزاء في الكفارة وقوله لا لانه الخ توجيه للاجزاء وعلة اثباته فلا إشكال (قوله كما مر) أى في شرح فلا شيء عليه (قوله هذا مشكل) أى الاجزاء في الكفارة دون الاضحية (قوله ما ذكر) أى أنه لا يزول الملك الخ (قوله هنا) إلى قوله ولو عين في النهاية والمغنى لا أقوله من تناقض فيه (قوله هنا) أى فيما إذا عينها عما في الذمة بخلاف ما لو عينها في نذر اه ابتداء اه عش (قوله فسيأتى) أى في قوله كما يكتفى

أى خلاف فلو ضلت المعينة فذبح غير هام جزأته فإن وجد هام يلزمه ذبحها بل يتلصقها فلو وجدها قبل الذبح لم يذبح الثانية أى لم يلزمه ذبحها بل يذبح الاولى فقط (فرع) لو عين عن كفارة تعين فإن تعيب أو مات وجب غيره ولو اعتق غيره مع سلامته اجزأه اه وقرئ في شرحه بين الاجزاء هنا وعدمه على وجه في مسألة التردد السابقة بأن المعنى ثم خرج عن ملكه بخلافه هنا (قوله ١) وإن حدث به عيب) انظره مع قوله للسابق قبيل المتن فإن اتلفها ولو عين سليماً عن نذره ثم عيبه أو تعيب إلى قوله ابدل بسليم ومع قول الروض وشرحه اما المعينة عما في الذمة لو حدث بها عيب قبل الوقت أو بعده ولو في حالة الذبح مبطل التعيين لها وله بيعها وسائر التصرفات وعليه البدل بمعنى أنه بقي عليه الاصل في ذمته اه (قوله محمول الخ) عبارة شرح الروض لأن المعيب لا يثبت في الذمة أى بغير التزام له لئلا يشكّل بما مر في قوله وكذا الو التزم عوراء في الذمة أى يلزمه ذبحها وقت الاضحية الخ (قوله أن بدل المعيب لا يثبت في الذمة) ما وجه ذلك (قوله وتقييد شارح التلف الخ) قد

(عند الذبح) لأن الاصل اقترانها بأول الفعل هذا (ان لم يسبق) افراز أو (تعيين) ولا فسيأتى (وكذا) تشترط النية اقترانها عند الذبح (ان قال جملة أضحيتها في الاصح) من تناقض فيه (١) قول المحشى قوله وإن حدث به عيب ليس في نسخ الشرح التي بأيدينا

ولا يكتفى عنها بما سبق من الجعل لان الذبح قربة في نفسه فاحتاج اليها وفارقت المذكورة الالية بان صيغة الجعل لجريان الخلاف في اصل اللزوم بها منحة عن النذر فاحتاجت لقولها وهو النية عند الذبح نعم لو اقترنت بالجعل كفت عنها عند الذبح كما يكفي اقترانها بافراز او تعيين ما يصح في مندوبه ووجبة معينة عن نذر في ذمته كما تجوز في الزكاة عند الافراز (٣٦١) وبعده وقبل الدفع وكل هذا افهمه قوله ان

لم الخ وقد يفهم أيضا ان المعينة ابتداء بنذر لا تجب فيها نية عند الذبح وهو كذلك بل لا تجب لها نية أصلا ولو عين عما في ذمته بنذر لم يحتج لنية عند الذبح ويفرق بينه وبين ما مر في المعينة عما في ذمته بان ذاك في مجرد التعيين بالجعل وهذا في التعيين بالنذر وهو أقوى منه بالجعل ﴿ تنبيه ﴾ ما قررت به عبارته من ان وكذا عطف على المثبت هو ظاهر العبارة وزعم أن ظاهرها العطف على المنفى ليوافق قول الامام والغزالي وجرى عليه في المجموع في موضع ان التعيين بالجعل كهو بالنذر تكافئ ليس في محله لان الذي في المجموع في موضعين ونقله عن الاكثرين كالروضة ما قدمته من الفرق بينهما (تنبيه ثان) أطبقوا في الاضحية والهدى على ان النية فيهما حيث وجبت او نذبت تكون عند الذبح ويجوز تقديمها عليه لا تاخيرها عنه وذكر في المجموع عن الروايان

اقترانها الخ (قوله عنها) أي النية عند الذبح (قوله اليها) أي النية اه عش (قوله وفارقت) أي المجمولة اضحية (قوله الالية) أي في قوله وقد يفهم أيضا ان المعينة الخ (قوله عن النذر) أي عن صيغته اه معنى (قوله فاحتاجت) أي صيغة الجعل (قوله لو اقترنت بالجعل) أي بان كانت مع الجعل او بعده اخذا بما يأتي انفا (قوله كما يكفي اقترانها الخ) لعل المراد بالاقتراان هنا ما يشمل وجود النية بعد الافراز او التعيين وقبل الدفع كما يفهمه قوله كما يجوز في الزكاة عند الافراز وبعده الخ ويصرح بذلك قول المعنى مانصه وهذا أي ما في المتن من اشتراط النية عند الذبح وجهه الاصح في الشرح والروضة والمجموع جواز تقديم النية في غير المعينة كما في تقديم النية على تفرقة الزكاة لكن يشترط صدور النية بعد تعيين المذبح فان كان قبله لم تجز كافي نظيره من الزكاة حيث تعتبر النية بعد افراز المال وقبل الدفع قال في المهمات وهل يشترط لذلك دخول وقت الاضحية ولا فرق فيه نظرا له والوجه الاول اه (قوله ولو عين عما في ذمته بنذر) بان قال الله على ان اضحي بهذه عوضا عما في ذمتي بالنذر السابق المطلق اه سيد عمر أي بلا نية عند التعيين كما يأتي عنه وعن سم (قوله ويفرق بينه وبين ما مر الخ) فليس معنى قول المصنف ان لم يسبق تعيين انه إذا سبق لم يحتج للنية عند الذبح بل انه تسكني النية عند التعيين لكن قوله وقد يفهم أيضا الخ يقتضي ان معناه ايضا انه قد لا يحتاج للنية اصلا إذ سبق تعيين فكانه حمل مفهومه على ما يشمل الاكتفاء بها عن التعيين وسقوطها راسا اه سم (قوله ما مر) كانه يريد بما مر قوله السابق ووجبة معينة عن نذر الخ لكن حاصل هذا انه لا بد من النية عند الذبح او التعيين فكان الواجب ان يقول هنالم يحتج للنية عند الذبح ولا عند التعيين ليحتاج للفرق بينهما ولا فجرد عدم الاحتياج لها عند الذبح ثابت في كل منهما فليتامل اه سم (قوله تنبيه الخ) يتامل هذا التنبيه اه سيد عمر (قوله من ان وكذا عطف الخ) أي مع ارجاع اسم الاشارة إلى عدم السبق على المثبت أي المذكور في المتن (قوله وزعم ان ظاهرها العطف الخ) أي مع ارجاع اسم الاشارة إلى السبق (قوله على النية) أي مفهوم ان لم يسبق الخ وهو لا تشترط النية عند الذبح ان سبق تعيين (قوله كهو بالنذر) أي في عدم الاحتياج إلى النية (قوله في موضعين) أي اخريين (قوله من الفرق بينهما) أي بان التعيين بالنذر أقوى منه بالجعل (قوله حيث وجبت) أي النية (قوله او نذبت) أي كالمعينة ابتداء المعينة عما في الذمة بنذر او بجعل او افراز مقرون بنية (قوله عند التفرقة) سكت عليه سم وسيد عمر وعش (قوله والهدى مثلها) جملة اعتراضية (قوله لانه) أي الاضحية (قوله فكانت وقت الاراقة) إلى قوله ومن دماء النسك يتامل فيه ولعل حق التعبير ان يقول والاراقة هو الذبح فتعين قرن النية به اصالة (قوله قدمت فرقا اخر الخ) أي في الحج في مبحث الدعاء عبارته هناك وظاهر كلامهم هنا ان الذبح لا تجب النية عنده وهو مشكل بالاضحية ونحوها إلا ان يفرق بان القصد هنا اعظام الحرم بتفرقة اللحم فيه كما مر فوجب اقترانها بالمقصود دون وسيلته وشم اراقة الدم لكونها فداء عن النفس ولا يكون كذلك إلا

يكون التقيد بمحل الخلاف (قوله لم يحتج لنية عند الذبح) مجرد هذا لا يحوج لفرق فتأمل (قوله ويفرق بينه وبين ما مر الخ) فليس معنى قول المصنف ان لم يسبق تعيين انه إذا سبق لم يحتج للنية بل انه تسكني النية عند التعيين لكن قوله وقد يفهم أيضا الخ يقتضي ان معناه ايضا انه قد لا يحتاج للنية اصلا إذ سبق تعيين فكانه حمل مفهومه على ما يشمل الاكتفاء بها عند التعيين وسقوطها راسا (قوله ما مر) كانه يريد قوله السابق ووجبة معينة عن نذر في ذمته لكن حاصل هذا انه لا بد من النية عند الذبح او التعيين فكان الواجب ان يقول

(٤٦ - شرواني وابن قاسم - تاسع) وغيره في مبحث دماء النسك وأقرهم وتبعه السبكي وغيره أن النية فيها عند التفرقة وعليه يجوز تقديمها عليها كالزكاة ولا تنافي بين البابين لا مكان الفرق بان المقصود من الاضحية والهدى مثلها اراقة الدم لانها فداء عن النفس فكان وقت الاراقة هو الذبح فتعين قرن النية بها اصالة ومن دماء النسك جبر الخل وهو إنما يحصل بارفاق المساكين والحاصل ان ذلك هو التفرقة فزعمين قرن النية بها اصالة فان قلت لم جاز في كل التقديم عن تعيين دون التأخير قلت لاننا عهدنا

في العبادات تقديم النية على فعلها ولم ينفذ فيها تأخيرها من فعلها وسره أن المأثم يمكن استصحابه إلى الفعل فكان الفعل كالمصل به بخلاف المؤخر عن الفعل فإنه انقطعت نسبتة إليه فلم يمكن أن طافه عليه وما يؤيد ما فرقت به أو لا قولهم في بحث الدماء عند اشتراط مقارنة النية للفرقة ما يتفرع عليه وهو لو ذبح الدم فسرق أو (٣٦٢) غصب مثلاً ولو لولا تقييد من الذابح قبل الفرقة لزمه إما إعادة الذبح والتصدق به وهو

إن قارنت نية القرية ذبحها فأمله اه (قوله في العبادات) أي كالزكاة والصوم (قوله فكان الفعل) بتخفيف اللون المفتوحة (قوله وما يؤيد الخ) فيه تأمل ظاهر (قوله ما فرقت به أو لا) يعني الفرق بين الاضحية ودماء النفسك (قوله ما يتفرع عليه) مقول قولهم (قوله وهو الخ) أي ما يتفرع على اشتراط ما ذكر (قوله قبل الفرقة) متعلق بقوله فسرق الخ (قوله بينه) أي دم النسك (قوله التي لا تجب الخ) صفة لبعض صور الخ والتأنيث نظر اللغوي (قوله لا يؤثر فيها) أي في نيتها عند الذبح (قوله بأنه وجدناها من التعيين ما يدفعه) لعل حق التعبير أن يقول بأن ما وجدناها من التعيين للاضحية بالنذر يدفعه (قول الماتن عند إعطاء الوكيل) من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول ومفعوله الثاني قول الشارح ما يصح به (قوله المسلم) إلى قوله كوكيل الخ في النهاية (قوله المسلم الخ) ضيف اه ع ش عبارة المغني قال الزركشي ويستثنى ما لو وكل كافر في الذبح فلا يكتفي به النية عند الذبح في الظاهر اه والظاهر الاكتفاء بذلك اه (قوله وإن لم يعلم) أي الوكيل (قوله وأفهم) إلى الماتن في المغني الأقوله أو غيره ولفظه نحو (قوله له تفويضها) إلى الماتن في النهاية (قوله أو غيره) أي بأن يوكل في النية وغير وكيل الذبح اه سيد عمر عبارة سم قوله أو غيره يشمل الوكيل في الإفراز ويقضي أن له التوكيل في الإفراز والنية عنده اه (قوله ولا نحو مجنون) أي غير عيز (قوله استنابة كافر) أي في الذبح (قوله وذبح اجنبي) مبتدأ خبره قوله لا يمنعه الخ سم ورشيدى (قوله لو أوجب نحو اضحية الخ) أي كعقيقة (قوله معين) صفة نحو اضحية الخ (قوله بنذر) راجع إلى الصورتين فالنية ابتداء بنذر كالله أن اضحي بهذه أو بغيره اه (قوله لا يمنعه من وقوعه الخ) وياخذ من أرش ذبحها كما ذكره قبيل قول المصنف وإن نذر في ذمته فها هو هناك مفروض في حالة واحدة عبارة الروض وشرحه فاذا ذبح الاضحية وأهدى المعين كل منهما بالنذر ابتداء وعمافي الذمة فضولي في الوقت واخذ من المالك اللحم وفرقه على مستحقه وقع الموقع لأنه مستحق الصرف إليهم ولأن ذبحها لا يقتضي النية فاذا فعله غيره أجزأه لزوم الفضولي أرش الذبح وإن ضاق الوقت وإن كانت معدة للذبح أو مصرف الأصل فيشترى به أو بقدره المالك مثل الأصل إن أمكن والا

هنا لم يحتج لنية عند الذبح ولا عند التعيين لاحتياج للفرق بينهما والإفراز عدم الاحتياج لها عند الذبح ثابت في كل منهما فليتأمل (قوله أو غيره) يشمل الوكيل في الإفراز ويقضي أن له التوكيل في الإفراز والنية عنده (قوله وذبح اجنبي) مبتدأ أو قوله لا يمنعه خبر (قوله وذبح اجنبي لو أجب) أي لا يمنعه من وقوعه موقعه وياخذ منه أرش ذبحها كما ذكره في رأس الصفحة بقوله أخذ منه أرش ذبحها الخ فها هنا وفي رأس الصفحة مفروض في حالة واحدة عبارة الروض وشرحه فان ذبحها أي الاضحية أو الهدى المعين كل منهما بالنذر ابتداء وعمافي الذمة فضولي في الوقت واخذ منه المالك اللحم وفرقه على مستحقه وقع الموقع لأنه مستحق الصرف إليهم ولأن ذبحها لا يقتضي النية فاذا فعله غيره أجزأه لزوم أي الفضولي الأرش أي أرش الذبح وإن ضاق الوقت وإن كانت معدة للذبح ومصرف الأصل فيشترى به أو بقدره المالك مثل الأصل إن أمكن والا فكما مر اه باختصار وقوله فكما مر إشارة إلى قوله قبل تمام دونها فان كانت ثنية من الضان فقصت القيمة عن ثمنها أخذ عنها جذعة ضان ثم ثنية معز ثم دون سن الاضحية ثم سهما من ضحية ثم لحما ثم يتصدق بالدرهم اه باختصار (قوله أو عمافي الذمة بنذر) ينبغي رجوعه لهما أخذاً من قوله السابق ويفرق

الأفضل وإما شره بدله لحما والتصدق به أي لأن النية المشترط مقارنة للفرقة لما وجدت عندها مع سبق صورة الذبح حصل المقصود الذي هو إرفاق المسكين كما تقرر نعم يتجه أنها حيث وجدت عند الفرقة لا بد من فقد الصارف عند الذبح ويفرق بينه وبين بعض صور الاضحية التي لا تجب لها نية عند الذبح فان الصارف لا يؤثر فيها بأنه وجد هنا من التعيين ما يدفعه فلم يؤثر بخلافه ثم فان الدم من حيث هو لم يوجد له ما يعينه فآثر الصارف فيه فتأمل ذلك كله فانه مع كونه مهما أي مهم كاعلمت لم يتعرضوا لشيء منه) وإن وكل بالذبح نوى عند إعطاء الوكيل المسلم على ما بحثه الزركشي ما يصح به وإن لم يعلم أنه اضحية (أو) عند (ذبحه) ولو كافر أكتفيا كوكيل فرقة الزكاة ويفرق بين ذبح الكافر وأخذه حيث اكتفى بمقارنة النية للأول دون الثاني بأن النية في الأول قارنت المقصود فوقعت في محلها بخلافها في الثاني فإنها تقدمت عليه

مع مقارنة مانع لها وهو الكفر فان إعطاءها للكافر مقدمة للذبح وهي ضعيفة وقد قارنها كفر الأخذ الذي ليس من فكا أهل النية فلم يعتد بتقدمها حيثئذ ليس كافتئانها بالعزل لأنه لم يقارن مانع وأفهم الماتن أنه لا يصح تفويض النية للوكيل وليس على إطلاقه بل له تفويضها المسلم عيزو كليل الذبح أو غيره لا كافر ولا نحو مجنون وسكران لأنهم ليسوا من أهلها ويكره استنابة كافر وصبي وذبح اجنبي لو أجب نحو اضحية أو هدى معين ابتداء وعمافي الذمة بنذر في وقته لا يمنعه من وقوعه موقعه لأنه مستحق الصرف لهذه الجهة من غير نية له

(وله) اى المضحى عن نفسه ما لم يرتد ولا يجوز لكافر الاكل منها طاعا او يؤخذ منه ان (٣٦٣) التقيير والمهدى اليه لا يطعمه منها ويوجه بان
 القصد منها ارفاق المسلمين
 باكلها فلم يجز لهم تمكين
 غيرهم منه (الاكل من
 اضحية تطوع) وهديّة بل
 يسن وقيل يجب لقوله
 تعالى فكلوا منها ولاتتباع
 رواه الشيخان اما الواجبة
 فلا يجوز الاكل منها سواء
 المعينة ابتداء او عما فى الذمة
 وبحث الرافعى الجواز فى
 الاولى سبقه اليه الماوردى
 لكن بالغ الشائى فرده
 بل هي أولى ولا يجوز الاكل
 من نذر المجازاة قطعاً لانه
 كجزاء الصيد وغيره من
 جبران الحج (و) له (اطعام
 الاغنياء) المسلمين منه نيتاً
 ومطبوخاً لقوله تعالى
 واطعموا القانع والمعتبر
 قال مالك أحسن ما سمعت
 ان القانع السائل والمعتبر
 الزائر والمشهور انه المتعرض
 للسؤال (لاتملككم) شيئاً
 منها للبيع كما قيد به فى
 الوجيز والبيع مثال ومن
 ثم عبر جمع بأنه لا يجوز أن
 يملككم شيئاً ليتصرفوا فيه
 بالبيع ونحوه بل يرسل اليهم
 على سبيل الهدية فلا يتصرفون
 فيه بنحو بيع وهبة بل
 بنحو اكل وصدق وضيافة
 لغنى أو فقير مسلم لان غايته
 أنه كالمضحى واعتماد جمع
 انهم يملكونه ويتصرفون
 فيه بما شاؤوا ضعيف وان
 أطالوا فى الاستدلال له نعم

فكما سر انتهى باختصار اه عبارة عش قوله لا يمنعه من وقوعه الخ اى حيث ولى المالك تفرقه وإلا
 فكانت له فلتزم القيمة الاجنبى تمامها ويدفعها للناذر فيشتري بها بدلتها ويذبحها فى وقت التضحية وإلا لم
 يكتف بتفرقة الاجنبى مع انها خرجت عن ملك الناذر بالنذر لانه فوت تفرقة المالك التى هي حقها اه (قوله
 اى المضحى) الى قوله وبحث فى النهاية لا قوله وقيل الى اما الواجبة (قوله اى المضحى عن نفسه) خرج به ما
 لوضحي عن غيره فلا يجوز الاكل منها اه نهاية عبارة المغنى والاسنى وخرج بذلك من ضحى عن غيره كبيت
 بشرطه الا فى فليس له ولا لغيره من الاغنياء الاكل منها وبصرح الفقهاء والله بان الاضحية وقعت عنه
 فلا يحل الاكل منها الا باذنه وقد تعذر فيجب التصديق بها اه (قوله طاعاً) اى فقيراً او غنياً مندوبة او
 واجبة اه عش (قوله ويؤخذ منه) اى من عدم جواز اكل الكافر منها طاعاً (قوله ان الفقير والمهدى
 اليه الخ) لكن فى المجموع ان مقتضى المذهب الجواز نهاية اى وهو ضعيف كما يعلم بما يأتى فى الشارح اه
 رشيدى وسيأتى تضعيفه أى كلام المجموع عن سم عن الايعاب ايضاً (قوله بل يسن) الى قوله سواء فى المغنى
 (قوله فلا يجوز الاكل منها) ينبغى ولا اطعام الاغنياء اه سم قال المغنى فان اكل اى المضحى منها شيئاً غرم
 بدله اه (قوله وبحث الرافعى الخ) وافقه الروض ورده شارحه عبارة ما ولا يجوز الاكل من دم وجب
 بالحج ونحوه كدم تمتع وقران وجبران ولا من اضحية وهدى وجبا بنذر ومجازاة كان عاق البربها بشفاء
 المريض ونحوه فلو وجبا بالنذر الطاق ولو حكبان لم يعاقب التزامهما بشئ كقوله لله على أن أضحي هذه
 الشاة او بشاة واحدة هذه الشاة او شاة او جماعت هذه اضحية او هدنيا اكل جواز من المدين ابتداء كالطوع
 تبع فى هذا ما يحتمل الاصل وقضية ما قد منادى فى الزرع الثانى من وجوب التصديق بجميع اللحم انه لا يجوز اكله
 منه وبصرح فى المجموع دون المدين عن المتأثر فى الذمة فلا يجوز اكله منه اه بخذف (قوله فى الاولى) اى
 المعينة ابتداء (قوله سبقه) أى الرافعى وقوله اليه أى البحث (قوله فى رده) أى الماوردى (قوله بل
 هي) اى الاولى اولى اى بالامتناع (قوله من نذر المجازاة) اى نذر التبرر للعاق كان شفى مريضى فله على
 ان اضحي بهذه الشاة او بشاة اه اسنى (قوله وغيره) تطلف على جزاء الصيد (قوله المسلمين) الى قوله بل
 بنحو اكل فى المغنى لا قوله شيئاً الى شيئاً الى قوله قال ابن الرفعة فى النهاية لا قوله قال مالك أحسن ما سمعت
 وقوله الزائر والمشهور انه وقوله شيئاً وقوله واعتماد جمع الى نعم (قوله منه) الاولى الثانى (قوله ان
 القانع السائل) يقال وقع يقنع فنوعا بفتح عين الماضى والمضارع اذا سال وقع يقنع فبفتح عين الماضى
 وفتح عين المضارع اذا رضى بما رزقه الله تعالى قال الشاعر

العبد حر ان قنع * والحر عبد ان قنع * فاقنع ولا تقنع وما * شئ يشين * وى الطمع
 مغنى وحامى (قول الماتن لاتملككم) اى كان يقول ملككم هذا للتصرفوا فيه بما شئتم وام يبيدوا المراد بالغنى
 هنا وجوز الجلال الرمى لانه من تحرم عليه الزكاة والفقره هنا من تحمل الزكاة سم على المنهج اه عش (قوله
 بنحو بيع وهبة) أى وهديّة كما قال فى شرح الارشاد أنه الاقرب وانظر لومات الغنى قبل التصرف بنحو
 اكل اللحم فهل يثبت فى حق وارثه ما يثبت فى حق او يطابق تصرفه فيه اه سم والتاب الى الاولى اميل
 اخذنا بما يأتى فى الشرح فى وراثت المضحى ثم قوله اى وهديّة الخ فقد يخالف ما يأتى من قول الشرح بل بنحو
 اكل الخ وقوله لان غايته أنه الخ فان ظاهرهما يشهد الهدية (قوله لان غايته) أى المهدى اليه اه نهاية
 (قوله نعم) الى قوله ثم الاكل فى المغنى (قوله يملكون ما يطعمه الامام الخ) اى الاغنياء وظاهره انهم
 يتصرفون فيه حتى بالبيع اه عش (قوله فى الاكل) اى ونحوه اه مغنى (قوله ثم الاكل الخ) ثم

الخ إذ يفيد أن مجرد التعيين بالجعل لا يكفي عن النية وكذا من قوله هو والماتن وكذا يشترط النية عند الذبح الخ
 (قوله فلا يجوز الاكل منها) ينبغى ولا اطعام الاغنياء (قوله المسلمين) هذا التقييد لا يأتى على ما فى الحاشية
 عن المجموع (قوله وهبة) اى وهديّة كما قاله فى شرح الارشاد أنه الاقرب وانظر لومات الغنى قبل التصرف

بما كرهه ائطاؤه امام لهم من ضحية بيت المال كجثة الباقى (ويأكل ثلثاً) أى يدان ضحى لنفسه أن لا يريد فى الاكل عليه ثم الاكل

كما يأتي ان لا ياكل منها الا لقما يسيرة تبركا بها للاتباع ودونه كل ثلث والتصدق بثلثين ودونه كل ثلث والتصدق بثلث واهداء ثلث قياسا على هدى التطوع الوارد فيه فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير أى الشديد الفقر (وفي قول) قديم بأكل (نصفا) أى يسنان لا يزيد عليه ويتصدق بالباقي (والاصح وجوب (٣٦٤) تصدق) أى اعطاء ولو من غير لفظ ملك كما كادوا ان يطبقوا عليه حيث اطلقوا انها التصدق

وعبروا في الكفارة بانه لابد فيها من التملك واما ما في المجموع عن الامام وغيره انها قاسا هذا عايمها وأقرهما فالظاهر اخذنا من كلام الاذرى انه مقالة ويفرق بان المقصود من التضحية مجرد الثواب فكفى فيه مجرد الاعطاء لانه يحصله ومن الكفارة تدارك الجنابة بالطعام فاشبهه البدل والبدلية تستدعي تملك البدل فوجب ولو على فقير واحد (بعضها) بما ينطلق عليه الاسم قال ابن الرفعة عقب هذا قال في الحاوى وهو ما يخرج عن القدر الثانيه الى ما جرى في العرف ان يتصدق به فيها من القليل الذى يؤدى الاجتهاد اليه اه وذلك لانها شرعت رفقا للفقير وبه يتجه من حيث المعنى بحث الزركشى انه لابد من لحم يشبعه وهو المقدر في نفقة الزوج المعسر لانه أقل واجب لكن ينافيه قول المجموع لو اقتصر على التصدق بادنى جزء كفاه

هنا لترتيب الذكرى (قوله كما يأتي) الى فى المتن (قوله والتصدق بثلث) أى للفقراء واهداء ثلث أى للاغنياء اه معنى (قوله قياسا الخ) ظاهره انه علة للمرتبتين الاخيرتين وجعله المغنى وشيخ الاسلام علة لسن مطلق الاكل من اضحية تطوع (قوله أى يسنان لا يزيد الخ) أى فى الاكل ونحوه واستثنى البلقينى من اكل الثلث على الجديد والنصف على القديم تضحية الامام من بيت المال اه معنى (قوله هذا) أى الاضحية فكان الاولى التانيث (قوله انه مقالة) أى ضعيف (قوله فاشبه) أى المقصود من الكفارة الا قوله قال ابن الرفعة الى نعم (قوله فوجب) أى التملك (قوله لو على فقير) الى قوله وتروى فى المغنى (قوله ولو على فقير الخ) عطف على قوله ولو من غير لفظ ملك (قول المتن ببعضها) أى المندوبة وهل يتعين التصدق من نفسها او يجوز اخراج قدر الواجب من غيرها كان يشتري قدر الواجب من اللحم ويمسكه للفقراء كما يجوز اخراج الزكاة من غير المال وان تعلقت بعينه فيه نظر والثاني غير بعيد ان لم يوجد ثقل بخلافه اه سم (قوله فيها) أى الاضحية وفى معنى من وقوله من التعليل بيان للموصول (قوله انتهى) أى كلام ابن الرفعة (قوله وذلك) أى وجوب التصدق ببعضها (قوله وبه الخ) أى بهذا التعليل (قوله وهو المقدر في نفقة الزوج الخ) أى كرتل (قوله ينافيه) أى ذلك البحث (قوله نعم) الى قوله ولا يصرفه في النهاية الا قوله اخذنا من كلام الماوردى (قوله تقييده) أى قول المجموع (قوله بغير التافه جدا) أى فلا بد ان يكون له وقع في الجملة كرتل اه ع ش (قوله ويجب ان يملكه نيا الخ) ولا يغنى عن ذلك الهدية نهاية ومعنى أى للاغنياء ع ش (قوله ومنه) أى ما لا يسمى لحما (قوله وتروى بالبلقيني الخ) عبارة النهاية والاوجه عدم الاكتفاء بالشحم إذ لا يسمى لحما نهاية ومعنى (قوله وقياس ذلك) أى ما ذكر من الجلد وما ذكر معه (قوله وللفقير) الى المتن فى المغنى الا قوله أى لمسلم الى ولو اكل (قوله يبيع) أى ولو للمضحى كما هو ظاهر وقوله وغيره أى كهية ولو للمضحى كما هو ظاهر وقوله أى لمسلم أى فلا يجوز نحوه لبيع ككافرا سم اقول وقوة كلامهم تفيد انه لا يجوز للفقير نحوه يبيع نحو جلد الكافر ايضا فليراجع (قوله او اهداء) أى للمغنى (قوله غرم قيمة ما يلزمه الخ) عبارة النهاية غرم ما ينطلق عليه الاسم وياخذ بثمنه شقسان امكن والا فلا وله تاخير عن الوقت لا الاكل منه اه وعبارة المغنى والاسنى غرم ما ينطلق عليه الاسم وهل يلزمه صرفه الى شقص اضحية ام يكفي صرفه الى اللحم وتفرقته وجبان فى الروض اصحهما كافى المجموع الثانى وجرى ابن المقرئ على الاول وله على الوجهين تاخير الذبح وتفرقة اللحم عن الوقت ولا يجوز له الاكل من ذلك لانه بدل الواجب اه عبارة البجيرمى عن الحلبي ويشترى ب قيمته لحما ويتصدق به اه (قوله ولا يصرف شي الخ) قال فى شرح العباب كما نقله جمع متأخرون وردوا به بقول المجموع ونقله القمولى عن بعض الاصحاب وهو وجه مال اليه المحب الطبرى انه يجوز اطعام فقراء الذين من اضحية التطوع دون الواجبة انتهى اه سم (قوله منها) أى الاضحية (قوله ولا لقن) أى ما لم يكن رسولا لغيره اه نهاية (قوله ومكاتب) كذا فى النهاية والمغنى (قوله

بنحو اكل اللحم فهل يثبت فى حق وارثه ما يثبت فى حقه او يطلق تصرفه فيه (قوله والاصح وجوب تصدق ببعضها) هل يتعين التصدق من نفسها او يجوز اخراج قدر الواجب من غيرها كان يشتري قدر الواجب من اللحم ويمسكه للفقراء كما يجوز اخراج الزكاة من غير المال وان تعلقت بعينه فيه نظر والثاني غير بعيد ان لم يوجد ثقل بخلافه (قوله يبيع) أى ولو للمضحى كما هو ظاهر وقوله وغيره أى كهية ولو للمضحى كما هو ظاهر (قوله أى لمسلم) أى فلا يجوز نحوه لبيع ككافر (قوله ولا يصرف شي منها لكافر على النص) قال

بلا خلاف نعم يتعين تقييده بغير التافه جدا اخذنا من كلام الماوردى ويجب ان يملكه نيا طرا لا لا قيد او لا يجوزى ما لا يسمى لحما ان مما ياتى فى الايمان كما هو ظاهر ومنه جلد ونحو كبد وكرش اذ ليس طيبها كطيبه وكذا ولد بل له اكل كله وان انفصل قبل ذبحها وتردد البلقيني فى الشحم وقياس ذلك انه لا يجوزى وللفقير التصرف فيه ببيع وغيره أى لمسلم كما علم بامروايات ولو اكل السكك او اهداء غرم قيمة ما يلزم التصدق به ولا يصرف شي منها لكافر على النص ولا لقن الا لمبعض فى نوبته ومكاتب أى كتابة تحميحة فيها يظهر

(والأفضل) ان يتصدق (بكلها) لانه أقرب للتقوى (إلا فلما تبرك باكلها) للآية والاتباع ومنه يؤخذ ان الأفضل الكبد لخبر البيهقي انه صل الله عليه وسلم كان يأكل من كبد اضحيته وإذا تصدق بالبعض وأكل الباقي أثيب (٣٦٥) على التضحية بالكل والتصدق بما تصدق به ويجوز ادخار لحمها ولو

في زمن الغلاء والنهي عنه منسوخ (ويتصدق بجلدها) ونحو قرفنها الى المتطوع بها وهو الأفضل للاتباع (أو ينتفع به) أو يعيره لغيره ويحرم عليه وعلى نحو وارثه يبيع كسائر أجزائها واجارته واعطاؤه اجرة للذابح بل هي عليه للخبر الصحيح من باع جلد اضحيته فلا أضحية له ولزوال ملكه عنها بالذبح فلا تورث عنه لكن بحسب السبكي أن لورثته ولاية القسمة والنفقة كهو ويؤيده قول العلماء له الاكل والاهداء كورثه أما الواجبة فيلزمه التصديق بنحو جلدتها (وولد الواجبة) المنفصل كما أشعر به التعبير بولدو يذبح وبواقفه قولها في الوقف الحقل قبل انفصاله لا يسمى ولدا (يذبح) وجوباً سواء المعينة ابتداء أو عما في الذمة علقت به قبل النذر أم معه أم بعده لانه تبع لها فان ماتت بق أضحية كما لا يرتفع تدير ولد مدبرة بموتها (وله اكل كله) إذا ذبحه معها لانه جزء منها وبه يعلم بناء هذا على جواز الاكل منها وقدمر أن المعتمد حرمة مطلقاً فيحرم من ولدها كذلك كما افاده كلام المجموع

أن يتصدق إلى قوله ولزوال ملكه في المغنى وإلى قوله كما لا يرتفع في النهاية الا قوله او نحو قرفنها الى المتن (قوله لانه أقرب إلخ) وابعده عن حظ النفس ولا يجوز نقل الاضحية عن بلدها كما في نقل الزكاة مغنى ونهاية أى مطلقاً سواء المندوبة والواجبة والمراد من الحرمة في المندوبة حرمة نقل ما يجب التصديق به على الفقراء وقضية قوله كما في نقل الزكاة يحرم النقل من داخل السور الى خارجه وعكسه عش (قول المتن الا لهما) او لقمة او لقميتين اه مغنى (قوله ومنه) أى من المتبع (قوله من كبد اضحيته) أى غير الاولى لما تقدم انها واجبة عليه ومنه يؤخذ ان الواجب يسقط بالاولى اه عش (قوله أثيب على التضحية إلخ) أى ثواب الضحية المندوبة وقوله والتصدق إلخ أى ثواب الصدقة اه عش (قوله ويجوز إلخ) أى من غير كراهة انتهى نهاية (قول المتن او ينتفع به) كان يجعله دلو او نعل او خفاه مغنى (قوله نحو يبعه إلخ) ليس فيه افصاح ببطالانه وقضية قوله ولزوال ملكه عنها إلخ البطالان اه سم (قوله بحث السبكي إلخ) عبارة النهاية لكن يتجه كما بحثه السبكي إلخ (قوله والنفقة) أى مؤن الذبح انتهى عش (قوله ويؤيده) أى البحث (قوله قول العلماء إلخ) عبارة المغنى ولومات المضحي وعنده شيء من لحمها كان يجوز له اكله فلو فلورثه اكله اه (قوله له الاكل) أى لو ارث المضحي بعد موته (قوله سواء المعينة ابتداء أو عما في الذمة) وسواء كان التعيين بالنذر او بالجعل مغنى وشرح المنهج (قوله فان ماتت) أى الاضحية (قوله بقي اضحية) أى فيجب التصديق بجميعه اه عش (قول المتن وله اكل كله) اعتمده شيخنا الشهاب الرملى اه سم وكذا اعتمده النهاية والمغنى فقالوا واللفظ للاول وهذا ما نقله في الروضة عن ترجيح الغزالي وجزم به ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد وليس مبنياً على القول بجواز اكله من امه خلافاً لجمع متأخرين اه قال عش قوله خلافاً لجمع الخ منهم ابن حجر اه أى وشيخ الاسلام وقد مر أى في شرح وله الاكل من اضحية تطوع (قوله مطلقاً) أى عينت ابتداء النذر أو عما في الذمة (قوله فيحرم) أى الاكل من ولدها وفاقا لشيخ الاسلام وخلافاً للنهاية والمغنى كما مر انفاً (قوله كذلك) أى مطلقاً اه سم (قوله لكن انتصر بعضهم الخ) وكذا انتصر لهم النهاية والمغنى بما يأتى (قوله بما يقع عليه إلخ) أى اصاله اه نهاية (قوله والولد ليس كذلك) أى لا يسمى اضحية لنقص سنه اه مغنى وقوله لنفق الخ هذا نظر للغالب والاولى ان يقول اصاله كما مر عن النهاية (قوله لكونه كجنيها) أى تبعها ولا يلزم ان يعطى التابع حكم المتبوع من كل وجه

في شرح العباب كما نقله جمع متأخرون وردوا به قول المجموع ونقله القمولى عن بعض الاصحاب وهو وجه مال اليه المحب الطبري انه يجوز اطعام فقراء الذميين من اضحية التطوع دون الواجبة أى كما يجوز اعطاء صدقة التطوع له وقضية النص ان المضحي لو ارتد لم يجز له الاكل منها وبه جزم بعضهم وانه يتمتع بالتصدق منها على غير المسلم والاهداء اليه اه وعبارة المجموع بعد ان حكى عن ابن المنذر انهم اختلفوا في اطعام الفقراء اهل الذمة فرخص فيه الحسن البصرى وابو حنيفة وابو ثور وقال مالك غيرهم احب اليانا وكره مالك اعطاء النصرانى جلد الاضحية او شيئاً من لحمها وكرهه الليث قال فان طبخ لحمها فلا بأس باكل الذى مع المسلمين منه مانصه هذا كلام ابن المنذر ولم أر لأصحابنا كلاماً فيه ومقتضى المذهب انه يجوز اطعامهم من ضحية التطوع دون الواجبة اه (قوله نحو يبعه) ليس فيه افصاح ببطالانه وقضية قوله لزوال ملكه عنها البطالان (قوله علقت به قبل النذر) تقدم انه لو نذر التضحية المعينة لزمه ذبحها ولا تجزى اضحية فان شمل العيب فيه اكل فقوله هنا علقت به قبل النذر لا يقتضى انها حينئذ تقع اضحية على ان الفرض انه ان انفصل قبل ذبحها فيبتين انه لم يلتزم معيبة (قوله وله اكل) اعتمده شيخنا الشهاب الرملى (قوله فيحرم) أى الاكل (قوله من ولدها كذلك) أى مطلقاً

واعتمده قال الاذرى ويجب تنزيل كلام الروضة والشرحين عليه لكن انتصر بعضهم لهذه الثلاثة والمتن بان التصديق انما يجب بما يقع عليه اسم الاضحية والولد ليس كذلك ولزوم ذبحه معها لكونه كجنيها وبانه يجوز للوقوف عليه اكل الولد ولا يكون وقفاً فكذلك الولد هنا

اه وليس بصحيح وما ذكره من الحصر إنما هو في المقطوع بها والكلام منافي الواجبة وهي قد زال ملكه عنها وعن جميع اجزائها التي يقع عليها اسم الاضحية وغيرها ويفرق بينه وبين ولد الموقوفة بأن القصد بالوقف انتفاع الموقوف عليه بفوائد الموقوف والولد من جهتها وبالنذر فرق الفقهاء باكل جميع اجزائها ومنها الولد فلا (٣٦٦) جامع بينهما وعلم من المتن بالاولى حكم جنينها اذا ذبحت فمات بموتها او ذبح فن حرم اكل

الولد حرم هذا بالاولى ومن اباحه اباح هذا مامرا انه بناء على حل اكلها فان قلت كيف يلائم هذا مامرا ان الحمل عيب يمنع الاجزاء قلت لم يقولوا انها ان الحمل وقعت اضحية وانما الذي دل عليه كلامهم ان الحمل اذا عينت بنذر تعينت ولا يلزم من ذلك وقوعها اضحية كالموعيت به معية تعيب آخر على انهم لو صرحوا بوقوعها اضحية تعين حملها على ما اذا حملت بعد النذر ووضعت قبل الذبح نعم يشكل على ذلك قول جمع له اكل جميع ولد المنطوع بها سواء اذبحها معه أم دونه لوجوده بطنها ميتا ويتصدق بقدر الواجب منها فليتعين تفريع هذا على الضعيف انه تجوز التضحية بحامل ثم رأيت شيخنا ذكر مامرا الى قولي على انهم ولا يجوز الاكل قطعا من ولد واجبة في دم من دماء النسك (و) له يكره (شرب فاضل لبنها) اى الواجبة ومثلها بالاولى المندوبة عن ولدها وهو مالا يضره فقد ضرر الاحتمال كمنعه نموه كأمثاله فيما يظهر كما ان له ركوبها

اه معنى (قوله انتهى) اى ما انتصر بعضهم (قوله وليس بصحيح) اى ذلك الانتصار (قوله من الحصر) اى بقوله إنما يجب الخ (قوله وعن جميع اجزائها) اى ولو باعتبار الاصل فتشمل ولدها ويظهر عطف قوله وغيرها على قوله التي يقع الخ (قوله ومنها الولد) هذا محل النزاع اه سم (قوله بينهما) اى ولد الموقوفة وولد الاضحية الواجبة (قوله وعلم) الى قوله فن حرم في النهاية (قوله فن حرم الخ) كالشراح وشيخ الاسلام تبعاً للجمهور (قوله ومن اباحه الخ) كالنهاية والمغنى تبعاً للذين والثلاثة المتقدم (قوله على حل اكلها) اى الام (قوله فان قلت) الى قوله نعم في النهاية (قوله يلائم هذا) اى قول المتن وولد الواجبة يذبح الخ اى المقتضى لصحة التضحية بالحامل (قوله اذا عينت بنذر) انظر التقييد به اه سم اقول المراد بالنذر هنا ما يشمل الحكمى كجعلت هذه اضحية فلا إشكال (قوله كالموعيت به) اى بالنذر وقوله بعيب اخر اى غير الحمل اه ع ش (قوله ووضعت قبل الذبح) بل ينبغي انه حيث نذر التضحية بها حالئذ حملت انها تجزى اضحية لما تقدم في شرح فان تلفت قبله فلا شيء عليه من قوله او تعينت فضحية ولا شيء عليه اه ع ش عبارة سم قوله ووضعت قبل الذبح هلا قيل اولم تضع قبله لقوله السابق في شرحه وشرطها سلامة الخ وافهم قولنا والا الخ ان يخص العيب هناك بغير الحمل وفيه مالا يخفى فليتام اه اقول فانما قيد الشراح بالوضع قبل الذبح ليتناسب تعبير المصنف بالوضع والحمل قبل انفصاله لا يسمى ولدا كما نبه عليه شيخ الاسلام والمغنى والنهاية (قوله على ذلك) اى الجواب الثانى العلوى (قوله اكل جميع الخ) مقول الجمع (قوله لوجوده الخ) راجع للمعطوف فقط (قوله تفريع هذا) اى قول الجمع المذكور (قوله مامرا) اى من السؤال والجواب (قوله في دم من دماء النسك) لعله في جزاء الصيد والافطرط دماء النسك ان تجزى في الاضحية قاله السيد عمر والاولى حملها على ما اذا حملت بعد تعيينها بالنذر عما في ذمته من دماء النسك ووضعت قبل الذبح (قوله يكره) اى مع الكراهة اه معنى (قول المتن وشرب فاضل لبنها) وله سقيه وغيره بلا عوض اه معنى (قوله اى الواجبة) الى قوله على المنقول في النهاية لا قوله كمنعه الى ك (قوله مثلها بالاولى الخ) قد تقتضى الاولوية نفي الكراهة فليراجع اه سم (قوله المندوبة) عبارة النهاية المعزولة اه (قوله عن ولدها) متعلق بفاضل الخ (قوله وهو) اى فاضل اللبن (قوله لا يضره) اى ولدها (قوله لما فيها من المنة والضمان) قد يشكل بأن قضية ضمانه النقص ضمانها اذا تلفت اه سم اى لان يقال ان العلة بمجرع المنة والضمان (قوله واركاها الخ) عطف على ركوبها (قوله في يد مستعير) الظاهر انه المحتاج في قوله واركاها محتاج الخ اه سم (قوله فهو) اى المستعير الذى يضمه خلافاً للنفى (قوله وبهذا) اى التعليل المذكور (قوله قياس الاسنوى الخ) وافقه المغنى كما مر في مبحث تلف الاضحية المندوبة (قوله لهذا) اى مستعير الاضحية من ناذرها (قوله من نحو مستاجر) اى كالموصى له بالمنفعة

(قوله ومنها الولد) هذا محل النزاع (قوله اذا عينت بنذر) انظر التقييد به (قوله ووضعت قبل الذبح) هلا قيل اولم تضع قبله لقوله السابق في شرحه وشرطها سلامة الخ وافهم قولنا والا الخ إلا ان يخص العيب هناك بغير الحمل وفيه ما فيه فليتام (قوله ومثلها بالاولى المندوبة) قد تقتضى الاولوية الكراهة هنا فليراجع (قوله لما فيها من المنة والضمان) قد يشكل بأن قضية ضمانه النقص ضمانها اذا تلفت (قوله لكن يضمن) اى صاحبها على ما اقتضاه قوله الاتى لان معيره يضمن النقص باستعماله كما تقرر فليحرر (قوله في يد مستعير) الظاهر انه المحتاج في قوله واركاها محتاج الخ

(قوله)

لكن الحاجة بان يحجر عن المشى ولم يجد غيرها بأجرة وجدها ولا أثر لقدرته على الاستعارة لما فيها من المنة والضمان

واركاها محتاج بلاجرة لكن يضمن المضحي نقصها بذلك إلا ان حصل في يد مستعير فهو الذى يضمه على المنقول الذى اعتمده ابن الرفعة والقمولى وغيرهما لان معيره يضمن النقص باستعماله كما تقرر فكذا هو وبهذا يعلم الفرق بين ما هنا والتفصيل السابق في المستعير انه لا يضمن ما تلف بالاستعمال المأذون فيه بخلاف غير هو ويندفع قياس الاسنوى لهذا على المستعير من نحو مستأجر فانه لا يضمن ووجه اندفاعه

ان معيره ثم ملك المنفعة فنزل منزلته لانه فرع بخلاف معيره هنا وما أحسن قول الاذرى بعد ذكره بعض ذلك فلا يصح ما ذكره الاسنوى
تفقها وقياسا وفارق اللبن الولد بانه يضربها حبسه ويحلب ولو جمع لفسد نسرح فيه وإن خرج عن ملكه ويحرم عليه تحويجه ويسن له
التصدق به وله جز صرفها ان أضر بها والانتفاع به (ولا تضحية لرقيق) بسائر انواعه (٣٦٧) لعدم ملكه ومن ثم كان المبعوض فيما

يملكه كالحر (فان اذن
سيده) له ولو عن نفسه
(وقعت له) اى السيد لانه
نائب عنه والغاء لقوله عن
نفسك لعدم امكانه واخذ
بقاعدة اذا بطل الخصوص
بقى العموم اذا نه متضمن
لنية وقوعها عن تصالح له ولا
صالح لها غيره فانحصر
الوقوع فيه وبه يحجب عما
يقال كيف تقع عنه من غير نية
منه ولا من العبد نيابة عنه
ثم رأيت شارحا اجاب
بما ذكرته ثم قال ويحتمل ان
المراد انه اذن له ونوى عن
نفسه او فوض النية له فنوى
عنه اه وظاهر كلامهم خلاف
هذا (ولا يصحى مكانب
بلا اذن) من السيد لانها
تبرع وهو ممنوع منه لحق
السيد فان اذن له فيها وقعت
للمكاتب (ولا تضحية)
تجوز ولا تنفع (عن الغير)
الحى (بغير اذنه) لانها عبادة
والاصل منعها عن الغير الا
لدليل وذبح الاجنبى للمعينة
بالنذر لا يمنع وقوعها عن
التعيين فتقع الموقع للمامر
انه لا يشترط هاية ويفرق
صاحبها لهما ولا ترد عليه

(قوله فنزل) اى المستعير (قوله لانه) اى المستعير (قوله فلا يصح الخ) مقول الاذرى (قوله وفارق)
الى قول المن فان اذن فى المعنى (قوله وفارق اللبن الولد) اى عند من منع اكلا اه معنى (قوله وإن خرجت
الخ) غاية والضحية الواجبة (قوله ويحرم) الى قوله ثم رايت فى النهاية (قوله ويسن له التصديق
به) اى اللبن ويجلها ولا نهما اه نية (قوله ان اضر بها) اى ان تركه الى الذبح والا فلا يجزه ان
كانت واجبة لانتفاع الحيوان به فى دفع الاذى وانتفاع المسكين به عند الذبح وكالصوف فيما ذكر
الشعر والوبر اه معنى (قوله والانتفاع به) خرج به البيع فلا يجوز له اه ع ش (قوله بسائر انواعه)
الى قوله ولا ترد هذه فى المعنى الا فرام ثم رايت الى ويحتمل وقوله وظاهر كلامهم خلاف هذا (قوله ومن
ثم كان المبعوض الخ) ظاهره وان لم تكن مهاياة اه سم عبارة ع ش اى ولو فى نوبة السيد (قوله كالحر)
فيصحى بما ملكه بعضه الحر ولا يحتاج الى اذن السيد اه معنى (قول المتن فان اذن سيده) اى فيها وضحى
وكان غير مكاتب اه معنى (قوله ولو عن نفسه) اى الرقيق (قوله والغاء لقوله الخ) عطف على لانه نائب
الخ عبارة النهاية ويلغو قوله الخ وهى أحسن (قوله غيره) اى السيد (قوله وبه الخ) اى بقوله واخذ
الخ (قوله نيابة عنه) راجع للمعطوفين جميعا (قوله خلاف هذا) اى الاحتمال المذكور (قول المتن
ولا يصحى مكانب الخ) اى كتابة صحيحة اه ع ش (قوله من السيد) الى قوله كما علم فى النهاية (قوله
وقعت للمكاتب) بفتح التاء اه ع ش الا قوله وذبح الاجنبى الى ولولى (قوله الدليل) عبارة المعنى
الاما خرج بدليل اه (قوله للمعينة بالنذر) اى ابتداء وعمافى الذمة بالنذر ونحوها مما لا يحتاج الى نية
عند الذبح كما يعلم مما مر قبيل قول المصنف وله الاكل الخ (قوله عن التعيين) اى جهته اى المعين (قوله
للمامر) اى غير مرة (قوله ويفرق صاحبها الخ) اى وتفريق الاجنبى كاتلافه كما مر اه ع ش (قوله
ولا ترد) اى مسئلة ذبح الاجنبى عليه اى المتن (قوله لان هذا) اى ذلك الذبح منه اى الاجنبى (قوله
ولالى الخ) خبر مقدم لقوله التضحية الخ (قوله لا غير) اى لا غيرهما من الاولياء اه رشيدى (قوله
لانه) اى الغير (قوله عنه فى هذا) كل من الجارين متعلق بولايته والضحية راجع للمحجور واسم الاشارة
للتضحية المتقدمين رتبة (قوله من ماله) اى الولى (قوله عن محجوره) اى وكان ملكه له وذبحه عنه باذنه
فيقع ثواب التضحية للصبي والاب ثواب الهبة اه ع ش (قوله ولا ترد عليه هذه) صحة تضحية الولى عن
موليه (قوله وان الامام الخ) ولا يسقط بفعله الطلب عن الاغنياء فالقصد بذلك مجرد حصول الثواب لهم
ويبغى ان مثل ذلك التضحية بمشروط الوافى التضحية به من وقفه فانه يصرف لمن شرط صرفه لهم ولا تسقط
به التضحية عنهم وبها تكون منه ولو اغنياء وليس هو تضحية من الوافى بل هو صدقة مجرد كبقية غلة الوقف
اه ع ش وقوله ويبغى سياى عن سم ما يوافقه (قوله الذبح عن المسلمين) اى بدنة فى المصلى فان لم يتيسر
فشاة اه رشيدى (قوله ان اتسع) ليس هذا من جملة ما تقدم اه رشيدى (قوله ولا ترد هذه) اى
المسائل الثلاث (قوله رحيث) الى قوله اما باذنه فى المانى (قوله فان كانت معينة) قال فى الروض بالنذر
اه سم وبه يندفع ع ش حيث قال تأمل فيما احتزبه عنه فانها متى ذبحت عن غير المضحى

(قوله ومن ثم كان المبدض فيما يملكه كالحر) ظاهره وان لم تكن مهاياة (قوله للمعينة بالنذر) اى ابتداء
او عمافى ذمته بالنذر كما يعلم من او اخر الورقة السابقة (قوله فان كانت معينة) قال فى الروض بالنذر (قوله
كما علم من قوله السابق الخ) فيه تأمل لان المراد بالتضحية عن الغير التضحية من مال المضحى ولا كذلك مسئلة

لان هذا منه لا يسمى تضحية ولولى الاب فالجد لا غير لانه لا يستقل بتملكه فتضعف ولايته عنه فى هذا التضحية من ماله عن محجوره كماله اخرج
النظرة من ماله عنه ولا ترد عليه هذه ايضا لانه قائم مقامه وممراته يجوز اشرافه فى ثواب اضحيته بما فيه وان له وضحى واحد من اهل
البيت اجز اعنهم من غير نية منهم وان للامام الذبح عن المسلمين من بيت المال ان اتسع ولا ترد هذه ايضا عليه لان الاشراف فى الثواب ليس اضحية
عن الغير وبعض اهل البيت والامام جعلهما الاشراف قائمين مقام السك والحيث امتنعت عن الغير فان كانت معينة وقعت عن المضحى والا فلا

أما بآذنه فيجزىء كاعلم من قوله السابق وأن وكل بالذبح الخ كذا قاله شارح وليس بصحيح لا يهاهمن آذنه للغير مقيد بما مر أن الوكيل إنما يذبح ملك الآذن وأنه النಾಯى لم يفوض إليه بشرطه والظاهر أنه لا يشترط هنا الأول أخذاً بما أتى في الميت أنه لا يشترط أن يعطيه مالا ومما مر أنه لو قال للغير اشترى كذا أبكذاً ولم يعطه شيئاً (٣٦٨) فاشترأ له به وقع للموكل وكان الثمن قرضاً له فإيرد بدله وحينئذ فقياس هذا أنه يكفى

هنا صح عنى ويكون ذلك متضمناً لا فتراضه منه ما يجرىء أضحية أى أقل يجرىء فيما يظاهر لانه المحقق ولاذنه له في ذبحها عنه بالنية منه ويأتى في وصى الميت إذالم يعين له مالا لاحتالان والذي يظهر أنهما لا يأتیان هنا لأن كلا من تبرع الوصى وكون الوصية في الثلث أمره معهود في الميت لوصول الصدقة إليه إجماعاً ولأن الشارع جعل له الثلث يتدارك به ما فرط أو يجوز به الثواب ولا كذلك الحى الآذن فيهما (ولا) تجوز ولا تقع أضحية (عن ميت أن لم يوص بها) لما مر ويفرق بينهما وبين الصدقة بأنها تشبه الفساد عن النفس فتوقف على الآذن بخلاف الصدقة ومن ثم لم يفعلها وارث ولا اجنبى وإن وجبت بخلاف نحو حج وزكاة وكفارة لأن هذه لا فداء فيها فأشبهت الديون ولا كذلك التضحية والحق العتق بغيرها مع أنه فداء أيضاً للتشوف الشارع إليه أما إذا وصى بها فتصح

كانت معينة اه (قوله) أما بآذنه الخ) محترز قول المصنف بغير آذنه (قوله) كاعلم من قوله السابق الخ) فيه تأمل لأن المراد بالتضحية عن الغير التضحية من مال المضحي ولا كذلك مسئلة الوكالة فان المضحي به من مال الموكل اه سم (قوله) كذا قاله الخ) أى قوله أما بآذنه فتجزىء الخ (قوله) لم يفوض) أى الآذن النية إليه أى وكيل الذبح بشرطه أى التفويض من كون المفوض إليه النية مسلمات (قوله) هنا) أى في التضحية عن الغير بآذنه (قوله) الأول) أى كون المذبح ملك الآذن (قوله) قرضاً له) الأولى عليه (قوله) فقياس هذا) أى مأمراً (قوله) ذلك) أى قول الشخص ضح عنى (قوله) لانه) أى الأقل (قوله) ولاذنه الخ) عطف على لا فتراضه الخ (قوله) بالنية منه) حال من ذبحها والضمير للموكل (قوله) ويأتى) أى انفا (قوله) إذالم يعين) أى الميت (قوله) هنا) أى في ضح عنى (قوله) لوصول الخ) هذا راجع للمعطوف عليه فقط (قوله) إليه) أى الميت وقوله ولأن الشارع الخ راجع للمعطوف فقط (قوله) جعل له) أى للبيت (قوله) فيهما) أى وصول الصدقة إليه وتعين الثلث لما ذكر (قوله) لما مر) إلى قوله ومن ثم في النهاية (قوله) لما مر) أى عقب قول المصنف بغير آذنه (قوله) بينها) أى الاضحية وكذا ضمير لم يفعلها وضمير بغيرها (قوله) اما إذا وصى الخ) وقيل تصح التضحية عن الميت وإن لم يوص لانه ضرب من الصدقة وهى تصح عن الميت وتنفعه وتقدم في الوصايا بأن محمد بن اسحاق السراج النيسابورى احداً شياخ البخارى ختم عن النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرة آلاف ختمه وضحى عنه بمثل ذلك اه معنى (قوله) لما صبح الخ) عبارة المغنى فان أوصى بها جاز في سنن أبى داود والبيهقى والحاكم أن على ابن أبى طالب كان يضحى بكيشين عن نفسه وكيشين عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنى أن أضحي عنه فانا أضحي عنه أبدأ الكهنة من شريك القاضى وهو ضعيف اه (قوله) ويجب) إلى قوله لانه نأثبه في النهاية والمغنى إلى قوله سواء وارثه إلى التصديق (قوله) على مضح عن ميت الخ) عبارة المغنى والاسنى والنهية وخرج بذلك أى بقول المصنف وله الاكل من أضحية تطوع من ضحى عن غيره كمت بشرطه الآتى فليس له ولا لغيره من الاغنياء الاكل منها وبه صرح الفقهاء وعلمه بان الاضحية وقعت عنه فلا يحل الاكل منها إلا بآذنه وقد تعذر فيجب التصديق بها عنه اه (قوله) من مال عينه) أى من حيث كونه من مال نفسه أو مال ما ذونه وقياس ما قدمه في التضحية عن الحى بآذنه أنه لو لم يبين قدر المال يحمل على أقل يجرىء فليراجع (قوله) في ثلثه) أى الميت (قوله) التصديق بجميعها) فاعل يجب (فرع) ما يقع في الاوقاف ان الواقف بشرط ان تشتري ضحية وتذبح وتفرق على إيتام الكتاب أو على المستحقين ينبغي صحة ذلك وجوب العمل به وإعطاؤه حاكم الاضحية من

الوكالة فان المضحي به من مال الموكل (قوله) ويجب على مضح عن ميت بآذنه الخ) قال في شرح الروض ومحل ذلك أى استحباب الاكل من أضحية التطوع إذا ضحى عن نفسه فلو ضحى عن غيره بآذنه كمت أوصى بذلك فليس له ولا لغيره من الاغنياء الاكل منها وبه صرح الفقهاء في الميتة وعلمه بان الاضحية وقعت عنه فلا يحل الاكل منها إلا بآذنه فقد تعذر فيجب التصديق به عنه اه (قوله) ويجب على مضح عن ميت بآذنه الخ) فرع ما يقع في الاوقاف ان الواقف بشرط ان تشتري ضحية وتذبح وتفرق على إيتام الكتاب أو على المستحقين ينبغي صحة ذلك وجوب العمل به وإعطاؤه حاكم الاضحية من حيث وجوب ذبحها في وقتها ويجب تفرقتها كما شرط فلو فات وقت الاضحية قبل ذبحها فهل يجب ذبحها قضاء فيه نظروا نتيجة ان يجب الا ان يدل كلامه على اشتراط ذبحها بوقت الاضحية فتؤخر لو قتها من العام الاخر (قوله) التصديق بجميعها) فاعل يجب

لما صح عن على كرم الله وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يضحى عنه كل سنة وكانهم لم ينظروا الضعف سنده حيث لا تجزأ به ويجب على مضح عن ميت بآذنه سواء وارثه وغيره من مال عينه سواء ماله أو مال ما ذونه فيما يظاهر فان لم يعين له مالا يضحى عنه احتمال صحة تبرع الوصى عنه بالذبح من مال نفسه واحتمل أن يقال انها في ثلثه حتى يستوفيه التصديق بجميعها لانه نأثبه في التفرقة لا على نفسه وعمونه لا اتحاد القابض والمقبض ويؤخذ من قولهم أنه نأثبه في التفرقة أنه لا تصرف هنا للوارث غير الوصى في شىء منها ويفرق بينه وبين هذا

ومامر عن السبكي بان المورث عزله هنا بتفويض ذلك لغيره بخلافه مما ويثبته اخذ من هذا ان الرضى اطعم الوارث منها ومان للولى الاب فالجد التضحية عن موليه عليه فلا يقدر انتقال الملك فيها للولى كما هو ظاهر وإن اقتضى (٣٦٩) التقدير نظائر لذلك اما ولا فلان اقرب

النظائر اليها العقيقة عنه
وهى لا تقدير فيها كما
يصرح به كلامهم وأما
ثانيا فلانه يلزم عليه منع
المقصود منها من الاكل
والصدق كسائر اموال
المحجور وحيث فحل للولى
اطعام المولى والظاهر نعم
(فصل في العقيقة)
وهى لغة شعر رأس المولود
حين ولادته وشرعا ما يذبح
عند حلق شعره تسمية لها
باسم مقارنها كما هو عادتهم
في مثل ذلك وأنكر أحمد
هذا لان العقيقة الذبح
نفسه وصوبه ابن عبد البر
لان علق لغة قطع والاصل
فيها الخبر الصحيح الغلام
مرتبه بعقيقته اى فمع
تركها لا ينعمو أمثاله قال
احمد رضى الله عنه اولا
يشفع لابويه قال الخطابي
وهذا احسن ما قيل فيه
واستبعده غيره وهذا لا بعد
فيه لانه لا مدخل للرأى في
ذلك فاللاق بجلالة أحمد
واحاطته بالسنة انه لم يقله
إلا بعد ان ثبت عنده توقيف
فيه لاسيا نقله الحلبي
عن جمع متقدمين على
احمد وشرعت اظهار للبشر
ونشر للنسب وكره الشافعى
تسميتها عقيقة اى لانه

حيث وجوب ذبحها ووقتها وتجب تفرقتها كما شرط فلو فات وقت الاضحية قبل ذبحها فحل بحب ذبحها قضاء
فيه نظرو ويتجه انه يجب الا ان يدل كلامه على اشتراط ذبحها بوقت الاضحية فتؤخر لو خلوها من العام الاخر
اه سم (قوله ومامر عن السبكي) اى فى شرح اوينفع به اه سم (قوله عزله) اى الوارث غير الرضى
(قوله من هذا) اى الفرق (قوله وممر) اى انفاى شرح بغير اذنه (قوله فلا يقدر الخ) تقدم خلافه عن
عش بل تعليله السابق فى عدم جواز تضحية غير الاب والجد مفيد للتقدير (قوله اما ولا) اى اما وجه عدم
التقدير اولا (قوله عنه) اى المولى (قوله وأما ثانيا فلانه يلزمه الخ) قديم الزوم اذ لاضرر على
المولى اه سم (قوله وحيث) اى حين عدم تقدير الانتقال (قوله الظاهر نعم) وفاقا للنهاية
(فصل فى العقيقة) (قوله فى العقيقة) من عقى يعق بكسر العين وضما معنى وشورى (قوله وهى
لغة) الى قوله وظاهر كلام المتن فى النهاية لا قوله وانكر الى والاصل وقوله واستبعده الى فاللاق وقوله اى
الى بل وكذا فى المعنى لا قوله فاللاق الى نقله (قوله عند حلق راسه) اى عند طلب حلق شعره وان لم يحلق
اه عش (قوله تسمية الخ) علمه لمقدر اى وانما سمي ما يذبح الخ بذلك الخ (قوله باسم مقارنها) اى
متعلق مقارنها اذ ذبح العقيقة إنما يقارن الحلق المتعلق بالشعر لا بنفس الشعر المسمى بالعقيقة لغة (قوله
فى مثل ذلك) اى فى النقل من المعنى اللغوى الى الشرعى (قوله وانكر احمد هذا) اى وجه التسمية المذكور
او كون العقيقة لغة ما ذكر (قوله لان العقيقة) اى لغة الذبح الخ اى المذبح فالعقيقة فعيلة بمعنى مفعولة
فكون من نقل العام الى الخاص كما هو الغالب فى الاسماء المنقولة من المعنى اللغوى الى الاصطلاحى (قوله
الغلام مرتبه بعقيقته) تمتعته كفى النهاية والمعنى تذبح عنه يوم السابع ويحلق راسه ويسمى اه قال عش
لعل التعبير بالغلام لان تعلق الوالدين به اكثر من الانثى فقد حثهم على فعل العقيقة والا فالانثى كذلك
اه (قوله اولا يشفع لابويه) اى لا يؤذن له فى الشفاعة وإن كان اهلا لاله لكونه مات صغيرا او كبيرا هو من
اهل الصلاح اه عش (قوله وشرعت الخ) فهو معقول المعنى وليس تعبدا محضا اه عش (قوله للبشر)
هو بفتح ا وضم فسكون البشارة وبكسر فسكون الطلاقة كذا فى القاموس وفسره عش بالنعمة ولعله
تفسير مراد (قوله وكره الشافعى الخ) وظاهر صنيع المعنى والاسنى وشرح المنهج اعتماد الكراهة
ايضا عبارة الاولين ومقتضى كلامهم والاخبار انه لا يكره تسميتها عقيقة لكن روى ابوداود انه
اه (قوله قال للسائل عنها لا يجب الله العقوق فقال الراوى) كانه كره الاسم ويوافقه قول ابن ابي الدم قال
اصحابنا يستحب تسميتها نسيكة او ذبيحة ويكره تسميتها عقيقة كما يكره تسمية العشاة عتمة اه واقتصر
الاخير ان على ما ذكره ابن ابي الدم وارقاه وقال عش قوله ويكره تسميتها عقيقة ضعيف اه ووافقه
شيخنا عبارته وفى البجيرى عن سلطان مثلها والمعتمد انها لا تتركه لورودها فى الاحاديث اه (قوله كان
يكره الفاعل الخ) اى وفيها تفاؤل بان يعق الولد والديه (قوله ان ينسك) بضم السين كما فى المختار اه عش
عبارة الشورى يقال نسك ينسك نسكا بفتح السين وضما فى الماضى وبضما فى المضارع وباسكانها فى
المصدر اه (قوله والقول بوجوبها) اى كاللثى ودادوا وبانها بدعة أى كالحسن اه معنى (قوله
لفراط) اى مجاوزة اه عش (قوله افضل من التصديق الخ) قضيتها ان التصديق بقيمتها يكون عقيقة وقد
يخالفه ما ياتى من ان اقل ما يجزى عن الذكر شاة وقولهم يحصل اصل السنة فى عقيقة الذكر بشاة فلعل المراد

(قوله ومامر عن السبكي) اى فى شرح اوينفع به (قوله وأما ثانيا فلانه يلزم عليه) قديم الزوم لانه
لا ضرر على المولى

(فصل) (يسن ان يعق عن غلام بشاتين الخ) (قوله لان علق لغة قطع الخ) قد يقال هذا يمنع ان العقيقة

(٤٧) - شروانى وابن قاسم - تاسع) صلى الله عليه وسلم كان يكره الفال القيسح بل تسمى
نسيكة او ذبيحة ولم تجب لخبر أبى داود من احبان ينسك عن ولده فليفعل والقول بوجوبها أو بانها بدعة لفراط كما قاله الشافعى
رضى الله عنه وذبحها افضل من التصديق بقيمتها وظاهر كلام المتن والاصحاب انه لو نوى بشاة الاضحية والعقيقة لم تحصل واحدة منهما

أن ثواب الذبيح للعقيقة أفضل من التصديق بقيمتها مع كونه ليس عقيقة اه ع ش (قوله وهو ظاهر) خلافا
للتناهية عبارة ولو نوى بالشاة المذبوحة الاضحية والعقيقة حصلا خلافا لمن زعم اه (قوله لان كلامهما
الخ) قد يقال وايضا كل منهما لا يحصل باقل من شاة ويلزم من حصولها بواحدة حصول كل منهما بدونها
اه سم عبارة البجيرى عن الحلبي والشورى ولو نوى بها العقيقة والاضحية حصلا عند شيخنا خلافا لابن
حج حيث قال لا يحصلان لان كلا الخ وهو وجيه (قوله الضيافة الخاصة) ما المراد من الخصوص هنا مع انه
لا فرق بينهما في الاكل والتصدق والاهداء كما ياتي (قوله يختلفان) الاولى التانيث (قوله كما ياتي) أى في
شرح والاكل والتصدق كالاضحية (قوله سنة مؤكدة) إلى قوله فيما يظهر في التناهية والمغنى لا قول خلافا
إلى لاقبله (قوله وان مات) قال في العباب ويعق عن مات بعد السابع وامكن الذبيح لاقبل السابع او
التمكن من الذبيح قال الشارح في شرحه على ما اقتضاه كلام الروضة واصلها واعتمده في الكفاية لكن المحرر
به في المجموع انه يعق عنه وان مات قبل السابع وقول الاذرى يععند بها عن مات عقب الولادة او قبل
السبع ولعل ما في المجموع سبق قلم من بعد إلى قبل اه ليس في محله إذ سبق القلم لا يقدم عليه بالترجي وإما غاية
الامر ان في المسئلة خلافا جرى في الروضة على وجه منه وجرى عليه في المجموع هنا لكنه في آخر الباب جرى
على مقابله فقال لو مات المولود قبل السابع استجبت العقيقة عندنا خلافا للحسن ومالك فقوله عندنا في
مقابلة هذين الامامين صريح في ان هذا هو المذهب انتهى اه سم عبارة المغنى والاسنى والتناهية ويسن ان
يعق عن مات قبل السابع وبعد التمكن من الذبيح اه (قوله لكن ينبغي حصول اصل السنة الخ) خلافا
لظاهر التناهية والروض ولصريح الاسنى والمغنى عبارتهما ويدخل وقتها بانفصال جميع الولد ولا تحسب قبله
بل تكون شاة لحم اه وعبارة ع ش قوله لاقبله اى فان فعل لم يقع عقيقة اه (قوله والعاق) إلى قوله
وفي مشروعتها في التناهية وكذا في المغنى لا قوله اى إلى قبل (قوله والعاق) اى من يسن له العاق اه رشيدى
(قوله من مال نفسه) انظر هذا متعلق بماذا اه رشيدى (اقول) لعله متعلق بمقدر معلوم من المقام اى
يعق من مال الخ (قوله لا الولد) اى اما ماله فلا يجوز للولى ان يعق عنه من ذلك لان العقيقة تبرع وهو يمنع
من مال المولود فان فعل ضمن كما نقله في المجموع عن الاصحاب اه معنى (قوله بشرط يسار العاق الخ)
عبارة المغنى ولو كان الولي عاجزا عن العقيقة حين الولادة ثم ايسر بها قبل تمام السابع استجبت في حقه وان
ايسر بها بعد السابع مع بقية مدة النفاس اى اكثره كما قاله بعض المتأخرين لم يؤمر بها وفيما اذا ايسر بها
بعد السابع في مدة النفاس تردد للاصحاب ومقتضى كلام الانوار ترجيح مخاطبتها بها لا يفوت على الولي
الموسر بها حتى يبلغ الولد فان بلغ يحسن له ان يعق عن نفسه تدارك لما فات اه (قوله قبل مضى الخ) متعلق
بيسار العاق اه رشيدى (قوله والام لا تشرع) وفاقا للمغنى كما مر آنفا (قوله حيثئذ) اى حين اذا لم تشرع
لوليه (قوله احتمالا) تشرع لا تشرع اه سيد عمر (قوله وان ظاهر الخ) ظاهر صنيعة انه معطوف
على قوله وفي مشروعيته وليس من كلام شرح العباب وليس كذلك بل هو من كلامه عبارة البجيرى عن

وهو ظاهر لان كلامهما
سنة مقصودة لان القصد
بالاضحية الضيافة العامة
ومن العقيقة الضيافة
الخاصة ولا نهما يختلفان في
مسائل كما ياتي وبهذا يتضح
الرد على من زعم حصولها
وقاسه على غسل الجمعة
والجناية على أنهم صرحوا
بان مبنى الطهارات على
التداخل فلا يقاس بها
غيرها (يسن) سنة مؤكدة
(ان يعق عن) الولد بعد
تمام انفصاله وان مات
بعده على المعتمد في المجموع
خلافا لمن اعتمد مقابله لا
سيما الاذرى لاقبله فيما
يظهر من كلامهم لكن
ينبغي حصول أصل السنة به
لان المدار على علم وجوده
وقد وجد والعاق هو من
تلزمه نفقته بتقدير فقره من
مال نفسه لا الولد بشرط
يسار العاق أى بأن يكون
من تلزمه زكاة الفطر فيما
يظهر قبل مضى مدة أكثر
النفاس ولا الام لا تشرع له وفي
مشروعتها الولد حيثئذ
بعد بلوغه احتمالا لان في
شرح العباب وان ظاهر
اطلاقهم

فعلية بمعنى مفقولة وهى التي تذبح لانها مقطوعة أى مذبوحة تأمل (قوله لان كلامهما سنة مقصودة) ولان
القصد بالاضحية الضيافة العامة الخ قد يقال وايضا كل منهما لا يحصل باقل من شاة ويلزم من حصولها
بواحدة حصول كل منهما بدونها (قوله يسن ان يعق عن الولد بعد تمام انفصاله الخ) قال في العباب ويعق
عن مات بعد السابع وامكن الذبيح لاقبل السابع او التمكن من الذبيح قال في شرحه على ما اقتضاه كلام
الروضة واصلها واعتمده في الكفاية لكن المحرر به في المجموع انه يعق عنه وان مات قبل السابع وقول
الاذرى يععند بها عن مات عقب الولادة لاقبل السبعة ولعل ما في المجموع سبق قلم من بعد إلى قبل اه ليس
في محله إذ سبق القلم لا يقدم عليه بالترجي وإما غاية الامر ان في المسئلة خلافا جرى عليه في الروضة على وجه
منه وجرى عليه في المجموع هنا لكنه في آخر الباب جرى على مقابله فقال لو مات المولود قبل السابع استجبت
العقيقة عنه خلافا للحسن ومالك فقوله عندنا في مقابلة هذين الامامين صريح في ان هذا هو المذهب الخ اه

سنة لمن لم يعق عنه بعد بلوغه الاول لانه حينئذ مستعمل فلا يفتي الذنب في حقه بانتفاءه في حق عمله خرافة على الله عليه وسلم عن نفسه بعد النبوة قال في المجموع باطل وكانه قلدي ذلك انكار البيهقي وغيره له وليس الامر كما قالوا في كل طرفة فتردوا واحمدوا البزار والطبراني من طرق وقال الحافظ الهيثمي في احدهما ان رجاله رجال الصحيح (الا واحد او وثلاثة اه وعقه صلى الله (٣٧١) عليه وسلم عن الحسين لانها

كانا في نفقته لا عسار ابويهما او ممتن عني اذن لا يبيها او اعطاه ما عني به ومن تلزمه النفقة الامهات في ولد زنا ولا يلزم من نذرها اظهارها المنافي لا خفاءه والولد الفتن ينبغي لاصله الحر العاق عنه وان لم تلزمه نفقته لانه لعارض دون السيد لانها خاصة بالاصل والافضل ان يعق عن (غلام) اي ذكر (بشائين) ويسن تساويهما (و) يسن ان يعق عن (جارية) اي انثى ومثلا الخنثى على الارجح فان قلت ما فائدة الخلاف اذ الشاة تجزى حتى عن الذكر قلت فائدته ان الاقتصار فيه على شاة هل يكون خلاف الاكمل كالدكر او لا كالانثى ولانما رجحنا هذا لان الحكم على ذابح واحدة عنه بانه خالف الاكمل مع الشك بعيد واما قول البيان يذبح عنه شاتين فينبغي حمله على ان الافضل لذلك فيه لاحتمال ذكوره وان كان لو اقتصر على واحدة لا يحكم عليه بانه خالف الاكمل لاننا لم

الشو برى نفسه فان ايسر بعدها أي مدة النفاس فلا يندب له قتاله في العباب قال في الايداب وهو كسعيهم بلا يؤمر بها صريح في ان الاصل المرسود الستين اي اكثر مدة النفاس او فدل اقبل البلوغ لم تنفع عقيقة بل شاة لحم وقولهم لا الحر لوقتها محمول على ما اذا كان الاصل مرسوا في مدة النفاس وهل فعل المولود لها بعد البلوغ كذلك لان اصله لم يخاطب بها كان هو كذلك او تحمله بقوله مطلقا لانه مستعمل فلا يفتي الثواب في حقه بانتفاءه في حق اصله كل محتمل وظاهر اطلاقهم الاتي ان من بلغ ولم يعق احد عنه يسن له ان يعق عن نفسه يشهد للثاني اه اذا علمت هذا فكان حق التعبير ان يقول وفي شرح العباب ان ظاهر اطلاقهم الخ ولعل تاخير الواو الى هنا من قلم الناسخ (قوله سنهنا) مفعول اطلاقهم اه سم (قوله الاول) خبر ان سم اي احتمال انها تشرع اه سيد عمر وجزم به المغني كما مر انفا (قوله وخبرانه) الى قوله ومن تلزمه في المغني لا قوله وكانه الى وعقه (قوله باطل) اي فلا يستدل به الاول (قوله وكانه) اي المجموع (قوله في ذلك) اي القول بالبطلان (قوله له) اي لذلك الخبر (قوله وعقه) الى قوله والولد في النهاية (قوله وعقه الخ) جواب عما يرد على قولهم والعاق من تلزمه نفقته الخ (قوله او اعطاه) اي اباهما (قوله ومن تلزمه النفقة الامهات الخ) عبارة المغني قال الاذرعى واطلاقهم استحباب العقيقة لمن تلزمه نفقة الولد يفهم انه يستحب للام ان تعق عن ولدها من زنا وفيه بعد لما فيه من زيادة العار وانما ولدت امته من زنا وزوج معسر او مات قبل عقه استحباب للسيد ان يعق عنه وليس مرادا اه (قوله ينبغي لاصله الخ) خلافا للنهية (قول المتن بشائين) وكالشاتين سبعان من نحو بدنه اه قليوبى (قوله ويسن تساويهما) كذا في النهاية والمغني (قوله على الارجح) وفاقا لشيخ الاسلام والمغني وخلافا للنهية والشهاب الراملي (قوله وانما رجحنا هذا) اي كون الخنثى كالانثى (قوله عنه) اي الخنثى (قوله فينبغي حمله الخ) لا يخفى ان هذا الحل يتوقف على مقاراة الافضل للاكمل (قوله لا نالم بتحقيق سبب هذه المخالفة) لقائل ان يقول من لازم تسليم ان الافضل ذلك الحكم بان من لم يات به خالف الافضل ويكني في صحة ذلك الحكم بخالفة ما حكم بانه الافضل للاحتياط اذ مخالفة الاحتياط المطلوب امر مفضول بلا شبهة ومن هنا يتضح انه لا بعد في ذلك الحكم وليت شعري كيف يجتمع انه الافضل وان مخالفه لم يخالف الافضل كما هو حاصل كلامه فليتامل اه سم (قوله للخبر الخ) عبارة النهاية والمغني لخبر عائشة امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نعق عن الغلام بشائين متكافئين وعن الجارية بشاة رواه الترمذي وقال حسن صحيح اه (قوله ولكونها) الى قوله هذا ان لم تنذر في المغني الا قوله واثرا الى فالافضل وقوله الى الى اللغا بلة (قوله ولكونها الخ) متعلق باشبهت (قوله وتجزى) الى قوله هذا ان لم تنذر في النهاية (قوله واثرا) اي المصنف (قوله نظير مامر) هو برفع نظير خبر اعن الافضل اه رشيدى (قوله من سبع شياه الخ) هل هو مخمصرص بالذكرا ام لا وظاهر الاطلاق الثاني (قوله ثم الابل ثم البقر) ولو ذبح بقرة او بدنة عن سبعة او لاد جازو كذا واشترك فيها جماعة سواء اراد كلهم العقيقة او بعضهم ذلك وبعضهم اللحم نهاية ومغنى (قوله وغير ذلك) اي من الافضل منها واثمينها اذا عيقت مغنى

(قوله سنهنا) مفعول اطلاقهم (قوله الاول) خبر ان (قوله لا نالم بتحقيق سبب هذه المخالفة) لقائل ان يقول من لازم تسليم ان الافضل ذلك الحكم ان من لم يات به خالف الافضل ويكني في صحة ذلك الحكم بخالفة ما حكم بانه الافضل للاحتياط اذ مخالفة الاحتياط امر مفضول بلا شبهة ومن هنا يتضح انه لا بعد في ذلك الحكم وليت شعري كيف يجتمع انه الافضل وان مخالفه لم يخالف الافضل كما هو حاصل كلامه فليتامل (قوله

تحقق سبب هذه المخالفة (بشاة) للخبر الصحيح بذلك ولكونها فداء عن النفس اشبهت الديعة في كون الانثى على النصف من الذكور وتجزى شاة أو شرك من ابل او بقر عن الذكر لانه صلى الله عليه وسلم عني عن كل من الحسين رضى الله عنها بشاة واثرا الشاة تبركا بلفظ الوارد ولما فالافضل هنا نظير مامر من سبع شياه ثم الابل ثم البقر ثم الضان ثم المعز ثم شرك في بدنة ثم بقرة (وسنن) وجنسها (وسلامتها) عن العيوب والنية (والاكل والتصدق) والاهدام والادخار وقدر المأكول وامتناع نحو البيع وغير ذلك مما من (كالاضحية) لانها شديدة بها في الذنب

(و) لكونها فداء عن النفس قد تفارقها في أحكام قليلة جدا منها ان ما يهدى منها الغني يملكه ويتصرف فيه بما شاء لانها ليست ضيافة عامة بخلاف الاضحية ومنها انه (يسن طبخها) لانه السنة كما رواه البيهقي عن عائشة نعم الافضل اعطاء رجلها اى الى اصل الفخذ فيما يظهر والافضل اليمن كما هو ظاهر ايضا للقابلية لنتيجة الخبر الصحيح به هذا ان لم تذكره الاوجب التصديق ببعضها نيتا كما يحسنه الاذرعى فظير ما مر في الاضحية وقضية التنظير وجوب التصديق بكلها نية (٣٧٢) فان لم تقل به فليجب بكلها مطبوخة فلم يصح ما يحسنه ثم رايت الزركشى قال الظاهر انه

يجب التصديق بلحمها نيتا كالاضحية وشيخنا فظير فيه ثم قال بل الظاهر انه يسلك بها مسلكتها بدون النذر اه فاما التنظير في كلام الزركشى فهو محتمل واما ما قاله الشيخ فان اراد بمسلكتها مسلكت الاضحية الغير المنذورة كان عين بحث الاذرعى وقد علمت رده او مسلكت العقيدة الغير المنذورة لم يفد النذر شيئا فالأوجه ما ذكرته لانها تميزت عن الاضحية باجزاء المطبوخة وان شاركتها في وجوب التصديق بالبعض والنذر لا بدله من تأثير وهو لما يظهر في وجوب التصديق بالكل فان قلت لم اثر في هذا دون وجوب كونه نيتا قلت لان هذا وصف تابع لا يرتب عاياه كبير امر بخلاف التصديق بالكل فاكتفى به ثم رايت المسئلة في المجموع وعبارته وتعين الشاة اذا عينت للعقيقة كما ذكرنا في الاضحية سواء لافرق بينهما انتهت فأفاد أن التعيين هنا يحصل بالنذر والجعل ونحو

ونهاية (قوله ولو لكونها) أى العقيقة وقوله قد تفارقها أى الاضحية اه عرش وكان الاولى للشارح أن يقول لو كونها فداء عن النفس وتفارقها الخ (قوله اليمن) الاولى اليمنى كما في النهاية (قوله للقابلية الخ) متعلق بالايعطاء (قوله هذا) اى سن طبخها (قوله والاوجب التصديق الخ) وفاقا للظاهر النهاية عبارة ولو كانت اى العقيقة مندورة فالظاهر كما قاله الشيخ انه يسلك اى العقيقة المنذورة مسلكتها اى العقيقة اى فلا يجب التصديق بجميع لحمها نيتا اه بزيادة تفسير الضمائر الثلاثة عن عرش وقوله فلا يجب التصديق الخ قال عرش ظاهر في أنه يجب التصديق ببعضها نيتا بخلاف باقيها اه (قوله مطبوخة) أى ندبا أخذنا من السؤال والجواب الآتين في كلامه (قوله بلحمها الخ) اى بكلمة كما يفيد قوله الاق وبه يتبادر الخ (قوله او مسلكت العقيقة الخ) جرى على هذا النهاية كما مروا وكذا جرى عليه المغنى و اشار الى منع قول الشارح لم يفد النذر بجعل وجه الشبه سن الطبخ عبارة (تنبيه) ظاهر كلامهم انه يسن طبخها ولو كانت مندورة وهو كذلك كما قاله شيخنا وان بحث الزركشى انه يجب التصديق بلحمها نيتا هو ظاهر كما ترى انها كالاضحية المنذورة في وجوب التصديق بالجميع وكالعقيقة المنسوبة في سن الطبخ فيوافق قول الشارح فالأوجه الخ (قوله ما ذكرته) وهو قوله فليجب بكلها مطبوخة (قوله عن الاضحية) اى المنذوبة (قوله لم اثر) اى النذر في هذا اى في وجوب التصديق بالكل (قوله لان هذا) اى كونه نيتا (قوله وتعين الشاة الخ) مبتدأ وقوله كاذكرنا الخ خبره وقوله سواء خبر مبتدأ محذوف اى هما متساويان والجملة تأكيد لما قبلها وقوله لافرق بينهما تأكيد لذلك واخبرنا للبند المحذوف (قوله فافاد) الاولى التانيك (قوله ومنه) أى الجميع (قوله بل وأنه يجب كونه نيتا) قد يقال أنه مستثنى علم استثناء باطلاقهم سن طبخ العقيقة كما علم استثناء وقت الاضحية باطلاقهم دخول وقت العقيقة بتمام انفصال المولود فالأوجه ما ذكره اولاً ومن وجوب التصديق بالجميع مطبوخة كما اقتصر عرش والبيهقي على حكايته عنه ولم يذكر اماما الى ثانيا هنا من وجوب التصديق بالجميع نيتا (قوله وارسالها) الى قوله وظاهر كلام النخ في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله عند طلوع الشمس وقوله كما مر الى ولا تحسب (قوله وارسالها) اى العقيقة مطبوخة اه معنى (قوله أفضل النخ) ولا بأس بندا قوم اليها اه معنى (قوله لك) عبارة النهاية والمغنى منك اه (قوله واليك) اى ينتهى فعلى اليك لا يتجاوزك الى غيرك اه عرش (قوله اللهم هذه عقيقة) يؤخذ منه انه لو قال في الاضحية المندوبة بسم الله والله اكبر اللهم لك واليك هذه اضحيتى لا تصير بهذا واجبة وهو قريب فليراجع اه عرش (قوله وان يطبخها بحلول النخ) ولا يكره طبخها بحامض مغنى وعميرة قال السيد عمر وفي النهاية ويكره بالحامض اه وفي اصل الروضة ولو طبخ بحامض ففي كراهته وجهان احدهما لا يكره اه فلعل لاساقطة من النهاية اه (قول المتن ولا يكسر عظام) أى يسن ذلك ما أمكنه بل يقطع كل عظم من مفصله اه معنى (قوله ولكنه خلاف الاولى) والاقرب كما قاله الشيخ انه لو عرق عنه بسبع بدنة وتأتى قسمتها بغير كسر تعق استحباب ترك الكسر بالجميع اذ ما من جزء الا وللعقيقة فيه حصنة نهاية ومعنى (قوله مع الفرق بينهما) وهو ضعفه وعدم تحمله للنخ اه عرش (قول المتن ويسمى فيه) وينبغى ان التسمية حتى من له عليه الولاية من الاب وإن لم تجب عليه نفقة لفقره ثم الجد وينبغى ايضا ان تكون التسمية قبل العرق كما قد يؤخذ من قوله

السابق هذه عقيقة وأنه يجرى هنا جميع أحكام الواجبة ثم ومنه التصديق بالجميع بل وأنه يجب كونه نيتا وبه يتبادر ما مر عن الزركشى وينتفى التنظير فيه وارسالها مع رفقها على وجه التصديق للفقراء افضل من دعائهم اليها والافضل ذبحها عند طلوع الشمس وان يقول عند ذبحها بسم الله والله اكبر اللهم لك واليك اللهم هذه عقيقة فلان الخبر البيهقي به وان يطبخها بحلول تفاؤلا بحلاوة الولد (ولا يكسر عظام) تفاؤلا بسلامة اعضاء المولود فان فعل لم يكره ولكنه خلاف الاولى (وان تذبح يوم سابع ولا دته) فيحسب يومها كما مر في الختان مع الفرق بينهما ولا تحسب الليلة بل اليوم الذى يليها (و) ان (يسمى فيه) للخبر الصحيح بهما

وان مات قبله بل تسن تسمية سقط نفخت فيه الروح فان لم يعلم اذ كروا نبي سمي بما يصلح لها كهندو طلحة ووردت اخبار صحيحة بتسميته يوم
الولادة وحملها البخاري على من لم يرد العقب يوم السابع وظاهر كلام ائمتنا نذها يومه وان لم يرد العقب وكانهم رأوا ان اخباره اصح وفيه ما
فيه ويسن تحسين الاسماء واحباها عبد الله وعبد الرحمن ولا يكره اسم نبي او ملك بل جاء (٣٧٣) في التسمية بمحمد فضائل عليه ومن ثم قال

الشافعي في تسمية ولده
محمد اسميته باحب الاسماء
الى وكان بعضهم اخذ منه
قوله معنى خبر مسلم أحب
الاسماء الى الله عبد الله
وعبد الرحمن انها أحية
مخصوصة لا مطلقة لانهم
كانوا يسمون عبد الدار
وعبد العز فكانه قيل لهم
احب الاسماء المضافة للعبودية
هذان لا مطلقا لان احبا
اليه كذلك محمد وأحمد
يختار لنيه عليه السلام الا الفضل
اه وهو تاويل بعيد يخالف
لما درجوا عليه وما علل به
لا ينتج له ما قاله لان من
أسمائه عليه السلام عبد الله كافي
سورة الجن ولان الفضول
فد يؤثر لحكمة هي هنا الاشارة
الى حيازته لمقام الحد
وموافقته للحمود من اسمائه
تعالى كما مروى ويد ذلك انه
عليه السلام سمي ولده ابراهيم
دون واحد من تلك الاربعة
لاحياء اسم ابيه ابراهيم
ولا حجة له في كلام الشافعي
لان عدوله عن الفضل
لنكتة لا تقتضي ان ما عدل
اليه هو الفضل مطلقا
ومعنى كونه احب الاسماء
اليه اي بعد ذنك قتالاه

السابق ويقول عند ذبحها بسم الله الخ اه عش (قوله ولان مات قبله) ظاهره انه يسمى في السابع وان
مات قبله فتؤخر التسمية للسابع ويحتمل انه غاية في اصل التسمية لا بقيد كونها في السابع فليراجع اه
رشيدى عبارة المغنى ولو مات قبل التسمية استحب تسميته بل يسن تسمية السقط اه وهذا الصنيع كالصريح
فيما ذكره آخر (قوله ووردت الخ) عبارة المغنى ولا بأس بتسميته قبله وذكر المصنف في اذكاره ان
السنة تسميته يوم السابع او يوم الولادة واستدل لكل منهما باخبار صحيحة وحمل البخاري اخبار يوم
الولادة على من لم يرد العقب واخبار يوم السابع على من اراده قال ابن حجر شارحه وهو جمع لطيف لم
اره لغيره اه (قوله وحملها البخاري الخ) هذا الحل حسن كما قاله بعض المتأخرين سمى اه بجبري (قوله وكانهم)
اي ائمتنا (قوله ان اخباره) أي نذها يوم السابع (قوله ويسن) الى قوله ومن ثم قال في النهاية والمغنى
(قوله ويسن تحسين الاسماء) لخبر أنكم تدعون يوم القيامة باسمائكم وأسماء آبائكم فحسنوا أسماءكم
اه معنى (قوله ثم عبد الرحمن) كذا في النهاية ثم وعبر المغنى بالواو (قوله اسم نبي او ملك) ليس وطفه
خلافا لما لك اه معنى (قوله بل جاء في التسمية بمحمد فضائل الخ) وفي كتاب الخصائص لابن سبيع عن
ابن عباس انه إذا كان يوم القيامة نادى مناد ألا ليقم من اسمه محمد فليدخل الجنة كرامة لنيه محمد صلى
الله عليه وسلم وفي مسند الحارث بن ابي سلة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان له ثلاثة من الولد ولم يسم احدهم
بمحمد فقد جهل قال مالك سمعت اهل المدينة يقولون ما من أهل بيت فيهم اسم محمد الا رزقوا رزق
خير قال ابن رشد يحتمل ان يكونوا عرفوا ذلك بالتجربة أو عندهم في ذلك اثر اه معنى (قوله في تسميته
الخ) أي سبها (قوله وكان) بشد التون (قوله منه) أي قول الشافعي المذكور (قوله ومعنى) خبر الخ
مقول البعض (قوله المضافة) أي المنسوبة (قوله لا مطلقا) أي لا مطلق الاسماء مضافة الى العبودية ام لا
(قوله اليه) أي الله تعالى وقوله كذلك أي اجنية مطلقة (قوله انتهى) أي قول البعض (قوله لما
درجوا اليه) أي من عبد الله وعبد الرحمن احب الاسماء مطلقا (قوله وما علل به) أي قوله لان احبا
اليه الخ (قوله لان من أسمائه) رد لقول البعض لان احبا الخ وقوله ولان الفضول الخ رد لقوله إذا لاختار
الخ (قوله ويؤيد ذلك) أي التعليل الثاني (قوله من تلك الاربعة) أي عبد الله وعبد الرحمن ومحمد وأحمد
ولا حجة الى البعض (قوله ومعنى كونه) أي محمد مبتدأ خبره قوله أي بعد الخ وكان الاولى التفرغ (قوله
اليه) أي الشافعي (قوله اي بعد ذنك) أي عبد الله وعبد الرحمن (قوله فتامله) ويظهر ان كلام الشافعي
المذكور على ظاهره من الاطلاق ومنشؤه كمال محبته له صلى الله عليه وسلم (قوله بمن اعتمده)
أي قول البعض (قوله ويكره) إلى قوله قال الاذرعي في النهاية الا ما سانه عليه وإلى قوله اه في
المغنى الا ما سانه عليه (قوله ويكره قبيح) أي من الاسماء ويسن ان تغير الاسماء القبيحة
وما يتطير بنفيه معنى وروض مع شرحه (قوله ويحرم ملك الملوك) وشاهان شاة ومعناه ملك
الاملاك معنى وزيدى والامرلى ملك الملوك (قوله عبد النبي) خلافا للنهية والمغنى حيث قال
واللفظ للاول وكذا عبد الكعبة او النار الخ ومثله عبد النبي أي او عبد الرسول على ما قالاه
الا كثرون والوجه جوازه أي مع الكراهة لاسيما عند ارادة النسبة له صلى الله عليه وسلم اه
بزيادة تفسير في موضعين من عش (قوله ومنه يؤخذ) أي من التعليل (قوله لا يهاه) أي نحوهما
(قوله لا يهاه المحذور) أي التشريك اه عش (قوله وحرمة قول بعض العامة الخ) أي وان لم يقصد
ويكره قبيح كشهاب وحرب ومرة الخ في شرح الروض قال في المجموع والتسمية بست الناس والعلباء

ولا تقترب من اعتمده غير مبال لخالته لهرج كلامهم ويكره قبيح كشهاب وحرب ومرة وما يتطير بنفيه كيسار ونافع وبركة ومبارك ويحرم
ملك الملوك لان ذلك ليس لغير الله تعالى وكذا عبد النبي والكعبة او الدار أو على او الحسين لا يهاه التشريك ومنه يؤخذ حرمة التسمية
بجار الله ورفيق الله ونحوهما لا يهاه المحذور أيضا وحرمة قول بعض العامة اذا حمل نفلا الحلة على الله قال الاذرعي نقل

عن بعض الاصحاب ومثله قاضى القضاة وانقطع منه حاكم الحكم اه وما ذكره عن بعض الاصحاب يرد بتجويز القاضى أبى الطيب الاول واستدلالة بتجويزهم الثانى لكن فيه (٣٧٤) نظرا بالنسبة الاول بل الذى عليه الماوردى وغيره تحريمه وزعم القاضى ان المراد ملك

ملوك الارض بعيد لان اللفظ صريح فى خلافه واما الثانى فله محتمل ومن ثم اطبق العلماء وغيرهم عليه ويفرق بان هذا اشهر فى المخلوقين فقط بخلاف الاول وحاكم الحكم يتردد النظر فيه والحاقه بقاضى القضاة فيها ذكرناه اقرب ولا نسلم ان انقطاعه ان سلمت تقتضى تحريمه لانه مع ذلك محتمل لا صريح بخلاف ملك الملوك ولما تسمى به وزير كان الماوردى اقرب الناس عنده فاستفتى عنه فافق بحرمته ثم هجره فسأل عنه وزاد فى تقريره وقال لو كان يحجى احدا الجابى وقال الخليمى قال الحاكم وفى حديث لا تقولوا الطيب وقولوا الرفيق فانما الطيب الله ووجهه بانه رفيق بالعليل والطيب العالم بحقيقة الداء والدواء والقادر على الشفاء اه والاوجه حله الا ان صح الحديث الذى ذكره بل مع صحته لا يبعد ان النهى للتنزيه لتجويزهم التسمية والوصف بغير لفظ الله والرحن بل ظاهر هذا عدم الكراهة ايضا فان سلمت اطردت فى كل ما شبهه الطيب فى انه لا يتبادر منه

المعنى المستحيل على الله تعالى لانه اه اياه اه عش (قوله عن بعض الاصحاب) عبارة المغنى عن القاضى ابى الطيب اه وهى مخالفة لما يأتى فى الشرح فايراجع (قوله ومثله) اى ملك الملوك فى الحرمة (قوله وانقطع الخ) هذان جملة المناقول (قوله منه) اى من ملك الملوك (قوله الاول) اى ملك الملوك اه سيد عمر (قوله واستدلالة الخ) هذاه وعط الرد (قوله الثانى) اى قاضى القضاة (قوله فيه نظار) اى فى الرد او فيما اختاره القاضى (قوله واما الثانى) اى قاضى القضاة سيد عمر (قوله فله محتمل الخ) المعتمد الكراهة زيادى اه بجيرى (قوله عليه) اى جواز الثانى (قوله اقرب) وفى البجيرى عن الزيادة اعتدائه كملك الاملاك حرام وكذا اقر المغنى الاذرى فى حرمة كل من قاضى القضاة وحاكم الحكم كاهم (قوله تسمى به) اى ملك الملوك (قوله فاستفتى) اى الوزير عنه اى الماوردى (قوله ثم هجره) اى الماوردى الوزير فسأل اى الوزير عنه اى الماوردى وزاد اى الوزير فى تقريره اى الماوردى وقال اى الوزير لو كان اى الماوردى يحجى اى عيل (قوله وقال الخليمى) الى قوله اه فى المغنى (قوله وفى حديث) بالتأويل خبره مقدم قوله لا تقولوا الخ مراد به لفظه (قوله فانما الطيب الله) قضية هذا جواز اطلاق الطيب على الله اه سم (قوله ووجهه) اى وجه الخليمى ذلك الحديث وقوله بانه اى الشخص المعالج للمريض وقوله والطيب العالم الخ مبتدا وخبر عبارة المغنى وانماسمى الرفيق لانه يرفق بالعليل واما الطيب فهو العالم بالخ وليس هذه الله تعالى اه (قوله لتجويزهم التسمية الخ) فتى تفسير القرطبي عند قوله تعالى السلام المؤمن المهيمن عن ابن عباس انه قال اذا كان يوم القيامة اخرج الله تعالى اهل التوحيد من النار واول من يخرج من وافق اسمه اسم نبي حتى اذا لم يبق من وافق اسمه اسم نبي قال اتم المسلمون وانا السلام واتم المؤمنون وانا المؤمنون فيخرجهم من النار ببركة هذين الاسمين اه معنى (قوله فان سلمت) اى كراهة الطيب (قوله ولا باس) الى قوله وان الحرمة فى المغنى وكذا فى النهاية الا قوله ومن ثم الى ويكرهه وقوله ولا يعرف الى ويحرم (قوله باللقب الحسن) ويحرم تلقب الشخص بما يكرهه وان كان فيه كالا عور والاعمش ويجوز ذكره بنية التعريف لمن لا يعرفه لانه اه معنى (قوله حتى سموا) اى لقبوا اه معنى (قوله بفلان الدين) اى كضياء الدين وعلاء الدين فيكرهه اه عش (قوله ومن ثم) اى من أجل قبح ذلك التلقب (قوله انها) اى تسمية السفلة وتلقبهم بنحو محى الدين من الالقاب العلية (قوله نحو ست الناس الخ) بل ينبغى الكراهة بنحو عرب وناس وقضاة وعلما بدون ست اه عش (قوله لانه من اقبح الكذب) ولم يحرم لانه لم يرد به معناه الحق اى عش (قوله ولا يعرف الست الخ) فى القاموس وستى للمرأة اى ياست جهاتى ولحن والصواب سيدى انتهى اه سم (قوله ومرادهم) اى العوالم اه معنى (قوله ويحرم التسكنى) بآبى القاسم الخ ويسن ان يكنى اهل الفضل الرجال والنساء وان لم يكن لهم ولد ولا يكنى كافر قال فى الروضة ولا فاسق ولا مبتدع لان الكنية للسكرمة وليسوا من اهلها بل امرنا بالاغلاظ عليهم الا خوف فتنة من ذكره باسمه او تعريف ويسن ان يكنى من له اولاد با كبر اولاده اى لو اتى ولا باس بتسكنية الصغرى اى ولو اتى ويسن لو لد الشخص وتليذه وغلامه ان لا يسميه باسمه اى ولو فى المكتوب والادب ان لا يكنى الشخص نفسه فى كتاب او غيره الا ان كان لا يعرف بغيرها وكانت شهر من الاسم مغنى ونهاية (قوله مطلقا) اى سواء كان اسمه محمدا لا اه عش اى وسواء كان فى زمنه صلى الله عليه وسلم او بعده (قوله ان الحرمة الخ) بيان لما ينبغى (قوله كله) الى المتن فى النهاية والمغنى الا قوله وفيه الى

ونحوه اشد كراهة وقد منعه العلماء بملك الملوك وشاهان شاه اه (قوله فانما الطيب الله) قضية هذا جواز اطلاق الطيب على الله (قوله ولا تعرف الست الا فى العدد) فى القاموس وستى للمرأة اى ياست جهاتى

الا الله وحده ولا باس باللقب الحسن الاما توسع فيه الناس حتى سموا السفلة بفلان الدين ومن ثم قيل انها القصة التى لا تناسخ ويكره كراهة شديدة نحو ست الناس أو العرب أو القضاة أو العلماء لانه من اقبح الكذب ولا تعرف الست الا فى العدد ومرادهم صيده ويحرم التسكنى بآبى القاسم مطلقا كما مر فى الخطبة بما فيه مما ينبغى بحجته هنا وان الحرمة خاصة بالواضع أولا (و) ان (يخلق رأسه)

منافع طيبة له ويكره
تلطيفه بدم من الذبيحة
لانه فعل الجاهلية وكان
القياس حرمته لولا رواية
به صحيحة كافي المجموع او
ضعيفة كما قاله غيره قال بها
بعض المجتهدين وبحث
الحرمة بخالف للنقول فلا
يعول عليه لولم تظهر له علة
فكيف وقد ظهرت ويكره
الفرع وهو حلق بعض
الرأس من محل أو محال
خلافا لمن فرق واستدل بما لا
يدل له ويسن اطاخه بالخلق
والزعفران وأن يكون
الحلق (بعد ذبحها) كما اشار
اليه الخبر ونازع فيه البلقيني
بما لا يصح وغاية الامر ان
في المسئلة قولين (و) سن
بعد الحلق في الذكر والانشئ
ان (يتصدق بته ذبحا او
فضة) للخبر الصحيح انه
روى الله امر فاطمة ان تزن
شعر الحسنين رضى الله
عنهما وتتصدق بوزنه فضة
والحق بها الذهب بالاولى
ومن ثم كان افضل نعم صح
عن ابن عباس سبعة من
السنة في الصبي يوم السابع
وذكر منها ويتصدق بوزن
شعره ذبحا او فضة وقول
الصحابي من السنة في حكم
المرفوع الا ان يكون ابن
عباس اخذه من قياس

ويكره وقوله وبحث الحرمة إلى ويكره وقوله واستدل إلى ويسن (قوله كله) ولا يكفي حلق بعض الرأس
ولا تقصير الشعر ولولم يكن برأيه شعر في استحباب امرار موسى عليه احتمال اه معنى (قوله فيه) اى
اليوم السابع اه معنى (قوله طيبة) نسبة إلى الطب (قوله تلطيفه) اى الرأس اه ع ش (قوله وكان
القياس الخ) عبارة النهاية ولا علم بحرم لروايات ضعيفة به قال بها بعض المجتهدين اه وعبارة المغنى ولا تألم
يحرم للخبر الصحيح كافي المجموع انه عليه السلام قال مع الغلام عقيقة فاهر وقاعليه دما واميطوا عنه الاذى
بل قال الحسن وقنادة انه يستحب ذلك ثم يغسل لهذا الخبر اه (قوله لولا الخ) جوابه ما قبله (قوله به)
اى يطلب التلطيف (قوله صحيحة) فكيف كره اه سم (قوله كما قاله) اى ضعفها وقوله غيره اى غير المجموع
وقوله قال بها الخ صفة رواية والضمير المجرور عائدا اليها (قوله وبحث الحرمة بخالف) مبتدا وخبر (قوله
للمنفق) اى من عدم الحرمة المار في قوله ويكره تلطيفه الخ (قوله عليه) اى ذلك البحث وقوله لولم
تظهر له اى للمنقول وقوله وقد ظهرت اى العلة وهى الرواية المتقدمة (قوله ويكره الفرع) ومنه الشوشة
اه ع ش (قوله خلافا الخ) عبارة المغنى وهو حلق بعض الرأس مطلقا وقيل حلقه واضع متفرقة واما حلق
جميع الرأس فلا بأس به ان اراد التتخف ولا يتركه ان اراد ان يدهنه ويرجله واما المرأة فيكره لها حلق
راسها لالاضرورة اه (قوله بالخلق) هو بالفتح ضرب من الطيب اه ع ش (قوله فيه) اى تقديم
الذبح على الحلق (قوله للخبر) اى قوله نعم فى النهاية والمغنى (قوله ومن ثم كان) اى الذهب افضل والخبر
محمول على انها كانت هى المتيسرة لاذك (تنبيه) من لم يفعل بشعره ما ذكر ينبغي له كما قال الزركشى
ان يفعله هو به بعد بلوغه ان كان شعره لولا لاداة باقيا ولا تصدق بته يوم الحلق فان لم يعلم احتياط واخرج
الاكثر اه معنى عبارة النهاية ومن ثم كان افضل فاو فى كلامه للتويع لالتخبر لان القاعدة متى بدىء
بالاغظ قبل او كانت للتويع او بالاسهل فلتخير اه (قوله نعم الخ) استدرك على قوله والخلق بها الخ
(قوله وذكر) اى ابن عباس منها اى السبعة وقوله ويتصدق الخ مفعول ذكر (قوله فرع ذكروا الخ)
(خاتمة) يسن لكل احد من الناس ان يدهن غبا بكسر الغين اى وقتا بعد وقت بحيث يحف الاول وان
يكتمل وترا لكل عين ثلاثة وان يحلق العانة ويقلم الظفر وينتف الابط ويجوز حلق الابط وتنف العانة
ويكون اتيا باصل السنة قال المصنف في تهذيبه والسنة فى الرجل حلق العانة وفى المرأة تنفها والخنى مثلها
كأخيه شيخنا والعانة الشعر النابت حول الفرج والدبر وان يقص الشارب حتى يتبين طرف الشفة بيانا
ظاهر ولا يحفيه من اصله ويكره تاخير هذه المذكورات عن الحاجة وتاخيرها إلى بعد الاربعين اشد كراهة
وان يغسل البراجم ولو فى غير الوضوء وهى عقد الاصابع ومفاصلها وان يغسل معاطف الاذن وصماخها
فينيل مافيه من الوسخ بالمسح وان يغسل داخل الانف تيامنا فى كل المذكورات وان مخضب الشعر
الشائب بالخرقة والصفرة وهو بالسواد حرام الا لجأه فى الكفار فلا بأس وخضاب البدن والرجلين
بالحناء ونحوه للرجل حرام الا لعذر اما المرأة فيسن لها مطلقا والخنى فى ذلك كالرجل احتياطا ويسن فرق
شعر الرأس وتمشيطه بماء او دهن او غيره وتسريح اللحية ويكره تنف اللحية اول طلوعها اياها للبرودة
وتنف الشيب واستعجال الشيب بالكبريت او غيره طلبا للشيخوخة وتنف جانبي العنققة وتشعيها اظهارا
للزهد وتصفيفها طاقة فوق طاقة للترن او التصنع والنظر فى سوادها وبياضها عجايا وافتخارا والزيادة فى
الغذارين من الصدغ والنقص منهما ولا بأس بترك سباليه وهما اطراف الشارب معنى ونهاية قال ع ش
قوله ان يدهن اى يدهن الشعر الذى جرت العادة بتزيينه بالدهن وقوله لكل عين ثلاثة اى متواليه وقوله
وهو بالسواد حرام اى للرجل والمرأة كما شمله اطلاقه وقوله الا للمجاهدى بالنسبة للرجل فقط وقوله حرام
اى ولو بعد الموت وقوله ويسن فرق الخ اى عند الحاجة اليه وقوله وتنف جانبي العنققة ومنه ازالة ذلك
بنحو المقص اه وقوله اى يدهن الشعر الخ فيه توقف وظاهر كلامهم الشمول لجميع البدن وقوله اى بالنسبة

أولحن والصواب سيدق اه (قوله لولا رواية صحيحة) فكيف كره

الاولى المذكور (فرع) ذكروها هنا فى اللجة

ونحوها خصا لا مكروهة منها تنفها وحلقها وكذا الحاجبان ولا ينافيه قول الحلبي لا يحل ذلك لا مكان حمله على ان المراد في الحل المستوى الطرفين والنص على ما يوافقه ان كان بلفظ لا يحل يحمل على ذلك او يحرم كان خلاف المعتمد وصح عند ابن حبان كان صلى الله عليه وسلم ياخذ من طول لحيته وعرضها وكأنه مستند ابن عمر رضي الله عنهما في كونه كان يقبض لحيته ويزيل ما زاد لكن ثبت في الصحيحين الامر بتوفير اللحية اي بعدم اخذ شيء منها وهذا مقدم لانه اصح على انه يمكن حمل الاول على انه لبيان ان الامر بالتوفير للندب وهذا اقرب من حمله على ما اذا زاد انتشارها وكبرها على المعهود لان ظاهر (٣٧٦) كلام أئمتنا كراهة الاخذ منها مطلقا وادعاء أنه حينئذ يشوه الحلقة ممنوع وإنما

المشوه تركه تعهدا بالفعل والذهن وبحث الاذرعى كراهة حلق ما فوق الحلقة من الشعر وقال غيره انه مباح (و) يسن ان يؤذن في أذنه اليمنى ثم يقام في اليسرى (حين يولد) للخبر الحسن انه صلى الله عليه وسلم اذن في أذن الحسين حين ولد وحكته ان الشيطان ينخسه حينئذ فشرع الاذان والاقامة لانه يدبر عند سماعهما وروى ابن السني خبر من ولد له مولود فاذن في اذنه اليمنى واقام الصلاة في أذنه اليسرى لم تضره ام الصبيان وهي التابعة من الجن وقيل مرض يلحقهم في الصغر ويسن ان يقرأ في اذنه اليمنى فيما يظهر واني اعيدتها بك وذريتها من الشيطان الرجيم ويزيد في الذكر التسمية وورد أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في أذن مولود الاخلاص فيسن ذلك أيضا (و) ان (يحنك بتمر) بأن يمضغه ويدلك به حنكه ويفتحه حتى يصل

للرجل الخ كذا في شرح بافضل للشارح وقال الكردي في حاشيته قوله ويحرم تسويد الشيب ولو للراة الخ كذا في الاسني عن المجموع لكن قال الشهاب الرمي في شرح الزبيجي للراة ذلك باذن زوجها او سيدها لان له غرضا في تزويجها به وقد اذن لها فيه اه ومثله عبارة ابنه في شرح الزيد وهو مفهوم كلام الشارح السابق قبيل الوضوء اه (قوله منها) الى قوله وكذا في النهاية (قوله ولا ينافيه) اي قوله منها تنفها وحلقها (قوله والنص الخ) مبتدأ وجملة ان كان الخ خبره (قوله على ما يوافقه) اي قول الحلبي (قوله على ذلك) أي نفي الحل الخ (قوله أو يحرم كان خلاف المعتمد الخ) قال في شرح العباب (قاعدة) قال الشيخان يكره حلق اللحية واعترضه ابن الرفعة في حاشية الكافية بان الشافعي رضي الله تعالى عنه نص في الام على التحريم قال الزركشي وكذا الحلبي في شعب الايمان واستأذنه الفضال الشاشي في محاسن الشريعة وقال الاذرعى الصواب تحريم حلقها جملة لغير علة بها كما يفعله القلندرية اه سم (قوله اي بعدم اخذ شيء الخ) ويحتمل ان المراد عدم الحلق والتقصير (قوله يمكن حمل الاول) هذا يتوقف على تأخره عن الامر بالتوفير (قوله وهذا اقرب من حمله الخ) فيه تأمل (قول المتن وأن يؤذن) أي ولو من امرأة لان هذا ليس من الاذان الذي هو من وظيفة الرجال بل المقصود به مجرد الذكركر للتبرك وظاهر اطلاق المصنف فعل الاذان وإن كان المولود كافرا او هو قريب اه عش بحذف (قوله اليمنى) الى قوله لم تمسه النار في المغنى لا قوله للخبر الى وحكته وقوله وقيل الى ويسن الى قوله وفي ذكرهم في النهاية الى قوله كذا قاله الى نعم وقوله خلافا للبقيني (قوله ينخسه) من باب نصر قاموس (قوله حينئذ) اي حين تولده (قوله واني الخ) عبارة اصل الروضة وتبعه المغنى والنهاية في بغير واواه سيد عمر (قوله ويزيد الخ) عبارة المغنى وظاهر كلامهم انه يقول ذلك وإن كان الولد ذكر اعلى سبيل التلاوة والتبرك بلفظ الآية بتاويل ارادة التسمية اه (قوله التسمية) هي محركة الانسان اه قاموس (قوله في اذن مولود) اي اذنه اليمنى معنى وعش (قوله ثم) اي في فطر الصائم (قوله هنا) اي في تحنيك المولود (قوله ما ذكر) اي من كون الحلو عقب التمر (قوله استدراك) اي نسبة ترك الاولى وعدم علمه (قوله نعم قياس ذاك ان الرطب) عبارة النهاية والوجه تقديم الرطب على التمر نظير ما مر في الصوم اه وظاهر عبارة المغنى وهي وفي معنى التمر الرطب اه عدم افضلية الرطب من التمر (قوله والاشي) الى قوله وفي ذكرهم في المغنى لا قوله اي الى يبارك (قوله خلافا للبقيني) اي حيث خصه بالذكر اه معنى (قوله من اهل الصلاح) فان لم يكن رجل فامرأة صالحة اه معنى (قوله ويسن تهنئة الوالد الخ) اي سواء كان الولد ذكرا او انثى اه عش (قوله يبارك الله لك الخ) ويحصل اصل السنة بالدعاء بغير ذلك للوالد او الولد اه عش (قوله وشكرت الواهب) اي جعلك شاكر اه (قوله وبلغ) أي الموهوب (قوله ورزقت) ببناء المفعول (قوله وفي ذكرهم)

(قوله أو يحرم كان خلاف المعتمد) في شرح العباب قاعدة قال الشيخان يكره حلق اللحية واعترضه ابن الرفعة في حاشية الكافية بان الشافعي رضي الله عنه نص في الام على التحريم قال الزركشي وكذا الحلبي

بعضه لجوفه للخبر الصحيح فيه فان فقد تمر ففعل لم تمسه النار نظير فطر الصائم كذا قاله الشارح أي وهو انما يتأتى على قول الروياني ان الحلو مقدم على الماء لكنه ضعيف ثم ومع ذلك الاوجه هنا ما ذكره ويفرق بان الشارع جعل بعد التمر ثم الماء فادخال واسطة بينهما فيه استدراك على النص به انما يدور ديدانهم شيء فالحقنا به ما في معناه نعم قياس ذاك أن الرطب هنا أفضل من التمر كهم والاشي كالتدكر هنا على الاوجه خلافا للبقيني وينبغي ان يكون الخنك من اهل الصلاح ليحصل للمولود بركة مخالطة ريقه لجره ويسن تهنئة الوالد اخذ اعلم في التزمية عند الولادة يبارك الله لك في الموهوب لك وشكرت الواهب وبلغ أشده ورزقت بره ويسن الرد عليه بنحو جزاك الله خيرا وفي ذكرهم الواهب نظرا لان يكون صح به حديث ولم نره ثم رايته في المجموع

قال قال اصحابنا ويستحب ان ينابها جاء عن الحسن رضى الله عنه انه علم انسانا التهنة فقال قل بارك الله لك الخ اه فاطباق الاصحاب على سن ذلك مصرح بان المراد الحسن بن علي كرم الله وجههما لا البصري لان الظاهر ان هذا لا يقال من قبل الراى فهو حجة من الصحابي لا التابعي وحيث ائضح منه جواز استعمال الواهب وانه من الاسماء التوقيفية ولم يستحضر (٣٧٧) بعضهم ذلك فانكره يادىء رايه واما قول

الاذرعى الظاهر انه البصري
فيرد بانه يلزم عليه تحطئة
الاصحاب كلهم لان ما يجيىء
عن التابعي لا تثبت به سنة
وينبغى امتداد زمنها ثلاثا
بعد العلم كالتعزية ايضا
(خاتمة) المعتمد من مذهبا
الموافق للاحاديث الصحيحة
كايته في المجموع وادعاء
نسخها لم تثبت ما يدل له وان
سلم ان اكثر العلماء عليه
ان التعزية بفتح المهمة
وكسر القوية وهى ما يذبح
في العشر الاول من رجب
والفرع بفتح الفاء والراء
وبالعين المهمة وهى اول
تاج البيمة يذبح رجاء
بركتها وكثرة نسلها
مندوبتان لان القصد بهما
ليس الا التقرب الى الله
بالصدق بلحهما على
المحتاجين فلا تثبت لهما
احكام الاضحية كما هو ظاهر
(كتاب) بيان ما يحل
ويحرم من (الاطعمة)
ومعرفتهما من اقدميات
الدين لما في تناول الحرام
من الوعيد الشديد المشار
الى بعضه بقوله صلى الله
عليه وسلم اى لحم نبت من
حرام النار اولى به والاصل
فيه اقوله تعالى ويحل لهم

اى الاصحاب (قوله) قال اصحابنا ويستحب ان ينابها جاء عن الحسن الخ هذه العبارة ليست صريحة في ان مستندهم في سن ذلك مجرد مجيئه عن الحسن حتى يلزم ان يكون هو ابن علي كرم الله وجههما اه سم وقد يقال اطباقهم عليها كالصرية في ذلك (قوله) فقال الخ من عطف المفصل على المجل (قوله) ان هذا) اى القول باستحباب التهنة بما ذكر (قوله) فهو حجة) اى في حكم المرفوع في الاحتجاج به (قوله) وحيث ائضح اى حين حجة قول الصحابي فيما ليس للراى فيه مجال (قوله) ائضح منه) اى بما جاء عن الحسن رضى الله تعالى عنه (قوله) ذلك) اى قوله فاطباق الاصحاب الخ ويحتمل ان الاشارة الى ما ذكره عن المجموع (قوله) وينبغى) الى قوله لان القصد في المعنى لا قوله خاتمة الى ان العتيرة (قوله) امتداد زمنها) اى التهنة (قوله) بعد العلم) اى او القدوم من السفر اه نهاية (قوله) وان سلم الخ) غاية (قوله) عليه) اى النسخ (قوله) ان العتيرة الخ) قال ابن سرة اكد الدماء المنة الهدايا ثم الضحايا ثم العقيقة ثم العتيرة ثم الفرع اه معنى (قوله) وهى ما يذبح الخ) ويسمونه الرجبية ايضا اه معنى

(كتاب الاطعمة)

(قوله) بيان) الى قوله قيل المناس في النهاية لا قوله ومن نظر الى المتن وقوله والفاء الى المتن وقوله جرى الى قيل وما سانه عليه وكذا في المعنى لا قوله اوحى الى المتن وقوله ولا يتنجس به الدهن وقوله ولو حيا (قوله) بيان ما يحل الخ) اى وما يتبع ذلك كاطعام المضطر اه عش (قوله) ويحرم) الاولى وما يحرم كالمغنى (قوله) ومعرفتهما) اى ما يحل وما يحرم اه عش (قوله) المشار الى بعضه بقوله الخ) عبارة المغنى والنهاية فقد ورد في الخبر اى لحم الخ وهى اولى واخصر (قوله) الى بعضه) اى بعض افراد الوعيد (قوله) اوحى) مقابلته لما قبله تفيد ان ليس عيشه عيش مذبوح اه سم عبارة عش قوله اوحى عطف على مذبوح وعليه فالمراد اوحى حياة مستقرة ولا فاحر كته حركة مذبوح يصدق عليه انه حى (فرع استطراى) وقع السؤال عن بئر تغير ماؤها ثم قشفت فوجد فيها سمكة ميتة فاحل التغير عليها فهل الماء طاهر او متنجس والجواب ان الظاهر بل المتعين الطهارة لان ميتة السمك طاهرة والتغير بالطاهر لا يتنجس ثم ان لم ينفصل منها اجزاء تخالط الماء وتغيره فهو طهور ولا فغير طهور وان كثر التغير بحيث يمنع اطلاق اسم الماء عليه اه (قوله) لكنه لا يدوم) سياق محترزه في قوله دائما عقب قول المصنف وما يعيش اه رشيدى (قوله) بسبب) اى ظاهر كصدمه حجر او ضربة صياد او انحصار ماء اه معنى (قوله) وصح خبره هو الطهور ماؤه الخ) عبارة المغنى واليه اى التفسير المذكور يشير قوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور الخ (قوله) ومر) اى فى اوائل باب الصيد (قوله) حرم) اى تناوله من حيث الضرر وهو باق على طهارته اه عش (قوله) وانه يحل الخ) اى ومرايه الخ (قوله) وانه يحل اكل الصغير) وكذا الكبير ان لم يضرم اقل الكبير وشبهه قال ثم قفقتنى تقيدهم حل ذلك بالصغير حرمة وافرده سم على المهج وينبغى ان المراد بالصغير ما يصدق عليه

في شعب اليمان وأستاذة الففال الشاشي في محاسن الشريعة وقال الاذرعى الصواب تحريم حلقها جملة لغير غلبتها كما يفعله القلندرية (قوله) قال اصحابنا ويستحب ان ينابها جاء عن الحسن الخ) هذه العبارة ليست صريحة في ان مستندهم في سن ذلك مجرد مجيئه عن الحسن حتى يلزم ان يكون هو ابن علي كرم الله وجههما

(كتاب الاطعمة)

(قوله) اوحى الخ) مقابلته لما قبله تفيد انه ليس عيشه عيش مذبوح فكيف يشك حينئذ اطلاق قولهم لما

(٤٨ - شروانى وابن قاسم - تاسع) الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (حيوان البحر) أى ما يعيش فيه بان يكون عيشه خارجا عيش مذبوح اوحى لكنه لا يدوم (السمك منه حلال كيف مات) بسبب او غيره طافيا اوراسبا لقوله تعالى احل لكم صيد البحر وطامه اى مصيده ومطومه وفسر طامه جمهور الصحابة والتابعين بما طافا على وجه الماء وصح خبره هو الطهور ماؤه الحل ميتته ومرايه ^{بالحق} اكل من العنبر وكان طافيا نعم ان اتفخ الطافي واضر حرم وانه يحل اكل الصغير ويتساح بما في جوفه

ولا يتنجس به الدهن وأنه يحل شبهه وقايه وابعه ولو حيا (وكذا) يحل كيف مات (ذير في الاصح) مما ليس على صورة السمك المشهور فلا ينافي
تصحیح الروضة ان جميع ما فيه يسمى سمكا (٣٧٨) ومنه القرش وود اللحم به تنج الام والمجعة ولا انفار الى تقويه بنباهه ون افار لذلك

عرفانه صغير فيدخل فيه كبار البسارية المعروفة بصروا ان كان قدر أصبعين مثلا اه عش (قوله) ولا
يتنجس به الدهن) ليس هذا من جملة ما مر (قوله) ولا يتنجس به الدهن) اي فهو اي الدهن باق على طهارته
وليس بمتنجس معفو عنه اه عش (قوله) وأنه يحل شبهه الخ) وأنه لو وجد سمكة في جوف اخرى حل اكلها الا
ان تكون قد تغيرت فيحرم لانها صارت كالقلى مغنى ونهاية (قوله) شبهه الخ) اي صغير السمك من غير ان
يشق جوفه اه مغنى (قوله) ولو حيا) يشمل الحياة المستقرة على ما مر وفيه ما فيه اه رشيدى عبارة عش
قال صاحب العباب يحرم على الجراد وصرح في اصل الروضة بجواز ذلك قياسا على السمك انتهى والاقرب
عدم الجواز لان حياته مستقرة بخلاف السمك فان عيشه عيش مذبح فالتحقق باليت اه ورجح
الشارح في باب الصيد جواز قلى الجراد وعقبه سم هناك بما يوافق ما قاله صاحب العباب راجعه (قوله) بما
ليس الخ) كخزير الماء وكلبه ولا يشترط فيه الذكاة لانه حيوان لا يعيش الا في الماء مغنى (قوله) مما ليس
على صورة السمك المشهور) لعل المراد مما يشتهر باسم السمك وان كان على صورته حتى يتاقى قوله ومنه
القرش والافوه على صورة السمك كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله) ومنه) اي الغير (قوله) القرش
بكسر فسكون قاموس ومغنى (قوله) غير السمك) اي المشهور اه سم (قوله) ويرده) اي تحليل
القبيل بما ذكر (قوله) كالقبر) اي ما هو على صورته لكنه اذا خرج تكون به حياة مستمرة اه عش (قوله)
المتن حل) اي اكله ميتا اه مغنى (قوله) تناول الاسم له الخ) فاجرى عليه حكمه فعلى هذا الوجه مالا نظير
له في البر يحل اما اذا ذبح ما كل شبهه في البر فانه يحل جزما ولو كان يعيش في البر والبحر لانه حينئذ
كحيوان البر وحيوان البر يحل مذبحا فحل الخلاف اذا اكل ميتا مغنى وسم وعش (قوله) دائما)
اخرج قوله السابق اوحى لكنه لا يدوم اه سم (قوله) ونسناس) بفتح النون مصباح وضبطه في
شرح الروض اي والمغنى بكسر النون اه عش (قول المتن وحية) ويطلق على الذكر والانثى ودخلت التاء
للوحدة لانه واحد من جنسه كدجاجة (تنبية) قد يفهم كلامه ان الحية التي لا تعيش الا في الماء حلال
لكن صرح الماوردى بتحريمها وغيرها من ذوات السموم البحرية اه مغنى عبارة الرشيدى قوله
حية اي من حيات الماء كما صرح به غيره اه (قوله) وسائر ذوات السموم) كعقرب اه مغنى (قوله) وسلحفاة)
بضم السين وفتح اللام ومهملة ساكنة مغنى ورشيدى (قوله) والترسة) مبتدأ خبره قوله جرى الخ (قوله)
وهي اللجاة الخ) عبارة النهاية قيل هي السلحفاة وقيل اللجاة هي السلحفاة اه (قوله) على انها كالسلحفاة)
اي في الحرمة او في الخلاف وتصحيح الحرمة (قوله) لكن الاصح الحرمة) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله)
لاستخبائنه وضرره) عبارة المغنى للسمية في الحية والعقرب والاستخبائنه اي غيرهما اه (قوله) عن قتل
الضفدع) اي صغيرا كان او كبيرا اه عش (قوله) وجرياعلى هذا) الاشارة لما في المتن اه رشيدى (قوله) في
الروضة واصلها الخ) اعتمده النهاية بعبارة كذا في الروضة كاصلها وهو المعتقد وان قال في المجموع ان
الصحيح المعتمد الخ واعتمد المغنى ما في المجموع كما هو ظاهر صنيع الشارح (قوله) ايضا) لا موقع له هنا (قوله)
ان جميع ما في البحر الخ) اي وان كان يعيش في البر ايضا (قوله) محمول على ما في غير البحر) اي الحية والنسناس
والسلحفاة البحرية حلال وعلى ان السلحفاة هي الترسة الذي قدمه تكون الترسة المعروفة الآن حلالا
على ما في المجموع وان كانت تعيش في البر فاحفظه فانه دقيق اه عش (قوله) قيل النسناس) الى
قوله قيل زاد المغنى قبله وهو اي النسناس قاله القاضي ابو الطيب وغيره اه (قوله) يقفز)

حل شبهه وقليه لان عيشه بعد خروجه من الماء عيش المذبوح (قوله) وقيل لا يحل غير السمك) اي المشهور
(قوله) دائما) اخرج قوله السابق اوحى لكنه لا يدوم (قوله) لكن تعقبه في المجموع فقال الصحيح المعتمد ان
جميع ما في البحر تحل ميتته الا الضفدع اي وما فيه سم الخ) قال في شرح العباب قال الدميري ويحرم الارنب
جميع ما في البحر تحل ميتته الا الضفدع اي وما فيه سم وما ذكره الاصحاب او بعضهم من تحريم السلحفاة والحية والنسناس محمول على من
ما في غير البحر اه قيل النسناس يوجد بحزائر الصين يثب على رجل واحدة وله عين واحدة يتكلم ويقتل الانسان ان ظفر به يقفز كقفز الطير

قليل يرد عليه نحو بوط واوزفاته يعيش فيهما واهو وحلال اه ويرد بمنع عيشه تحت المام دائما الذي الكلام فيه قال الزركشي ولم يتعرضوا للدنيلس وقد سمت به البلوى في بلاد مصر كما سمت البلوى في الشام بالدرطين وعن ابن عدلان أنه أفتى بالحلل لا كل نظائر في البر وهو الفستق وهذا عجيب أى من شيتين اعتبارا للمثل في البر وهو ضعيف وعدم فهمه إذ المراد عليه ما أكل (٣٧٩) مثله من الحيوان لا مطلقا وعن ابن

عبد السلام انه كان يفتى بتحريمه وهو الظاهر لانه اصل السرطان لتولده منه كما نقل عن اهل المعرفة بالحيوان اه واعتمد الدميرى الحل ونازع في صحة ما نقل عن ابن عبد السلام ونقل ان اهل عصر ابن عدلان واقفوه (وحيوان البريجل منه الانعام) اجماعا وهي الابل والبقر والسغنم (والخيل) العربية وغيرها لصحة الاخبار بحلها وخبر النهى عن لحومها منكر وبفرض صحته هو منسوخ باحلالها يوم خيبر ولا دلالة في تركبوها وزينة على ان الآية مكية اتفاقا والحر لم تحرم الا يوم خيبر فدل على أنه صلى الله عليه وسلم لم يفهم من الآية تحريم الحر فكذا الخيل والمراد في جميع ما مروى باقى الذكر

من الباب الثاني أى يشب اه قاموس (قوله يرد عليه) أى الماتن (قوله وهو حلال) الواو حالية والضمير لنحو بوط الخ (قوله وقد سمت البلوى به) أى بأكله (قوله انه أفتى بالحلل) أى حل الدنيلس وهذا هو الظاهر لانه من طعام البحر ولا يعيش إلا فيه اه معنى (قوله عليه) أى الضعيف (قوله ما أكل مثله من الحيوان الخ) ما المانع ان يكون لناحيوان يسمى بالفتق كما هو المتبادر من كلام ابن عدلان اه سيد عمر وفي دعوى التبادر وقفة (قوله وهو الظاهر) خلافا للمغنى كما مر آنفا وللنهاية كما يأتى آنفا (قوله لانه أصل السرطان الخ) عبارة عرش ويلزم على ما تقدم أى فى كلام نفسه عن ابن المطرف فى السرطان انه متولد من الدنيلس انه حلال لان الحيوان المتولد من الطاهر طاهر وتقدم التصريح بحرمة السرطان فليتأمل وجه ذلك اللهم إلا ان يقال ما ذكره ابن مطرف ممنوع وفى تصريحهم بحل الدنيلس وحرمة السرطان دليل على ان كلامهما اصل مستقل وليس احدهما متولد من الآخر اه عرش (قوله واعتمد الدميرى الخ) عبارة لنهاية واما الدنيلس فاعتمد حله كما جرى عليه الدميرى وافتى به ابن عدلان وأئمة عصره وافتى به الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله فى صحة ما نقل الخ) أى صحة نقله (قوله ونقل) أى الدميرى (قوله اجماعا) إلى قول الماتن والاصح فى النهاية إلا قوله للخلاف إلى ومن عجيب وقوله لحمه إلى امره وقوله وهو السنجاب إلى وزعم وقوله وكذا اهلية إلى وكذا (قوله وهى الابل) إلى قول الماتن والاصح فى المغنى الا قوله للخلاف إلى ومن عجيب وقوله وام حبين إلى الماتن وقوله انجمى معرب وقوله وزعم إلى الماتن وقوله وشق وقوله وقال جمع إلى الماتن وقوله كرية الريح وقوله قبل إلى وقيد الغراب (قوله وغيرها) أى غير العربية (قوله بحلها) أى الخيل (قوله ولا دلالة) عبارة للمغنى والاستدلال على التحريم بقوله تعالى لتركبوهما وزينة ولم يذكر الاكل مع انه فى سياق الامتنان مردود كما ذكره البيهقي وغيره فان الآية مكية بالاتفاق ولحوم الحر إنما حرمت يوم خيبر سنة سبع بالاتفاق فدل على انه لم يفهم النبي ﷺ ولا الصحابة من الآية تحريمها للحمر ولا غيرها فانها لو دلت على تحريم الخيل لدلت على تحريم الخروهم لم يمنعوا منها بل امتدت الحال إلى يوم خيبر فحرمت وايضا لاقتصار على ركوبها والتزين بها لا يدل على نفي الزائد عليهما وإنما خصهما بالذكر لانهما معظم مقصوداه (قوله وان تانس) أخذه غاية فى الحمار ظاهر لدفع توهم انه إذا تانس صار اهليا فيحرم كسائر الحر الا اهلية واما اخذه غاية فى البقر فلم يظهر له وجه لان الاهلى من البقر حلال عرابا كان او جواميس اه عرش أى فالأولى الافراد ليرجع إلى الثانى فقط عبارة للمغنى ولا فرق فى حمار الوحش بين ان يستانس ويبقى على توحيشه كما انه لا فرق فى تحريم الاهلى بين الحالين اه (قوله وامره) عطف على حمقه (قوله ولا يسقط له سن) أى إلى ان يموت معنى ونهاية (قوله وانه الخ) عطف على

البحرى وهو حيوان رأسه كراس الارنب وبدنه كبذن السمك وقال ابن سينا حيوان صغير صدق وهو من السموم إذ شرب منه قتل ولا يرد على ذلك ان ما أكل فى البر يؤكل شبهه فى البحر لان هذا لا يشبه الارنب الشكل بل فى الاسم ولا عبرة به اه وقوله يؤكل شبهه فى البحر أى وان عاش فى البر ايضا كما هو ظاهر هذا الكلام إذ لو لم يرد ذلك فلا فائدة فى التقيد بالشبه لان الحل حينئذ لا يتوقف عليه ثم هذا لا ينافى قول المصنف وما يعيش فى البر والبحر لان كلامه فى الميتات وفيما لا شبه له فى البر وهذا الكلام فيما لا شبه له فى البر والحاصل ان لورأينا حيوانا ما يؤكل فى البر كغنم وبقر واوز ودجاج يعيش فى البر والبحر حل بتدكيته (قوله واعتمد الدميرى الحل) وافتى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله وحماره الخ) قال فى شرح الروض وفارقت أى الحر الوحشية الاهلية بانها لا ينتفع بها فى الركوب والحمل فانصرف الاتتفاع بها إلى لحومها خاصة

بانه يؤكل ونا به ضعيف لا يتقوى به وخبر النبى عنه لم يصح وبفرض صحته فهو نهى تنزيه للخلاف فيه كذا قبل وفيه نظر لان ما خالف سنة صحيحة لا يراعى ومن عجيب حمقه انه يتناول حتى يصاد وأمره أنه سنة ذكر وسنة أنثى ويحيض (وضب) وهو معروف لذكره ذكران ولا نثاء فرجان ولا يسقط له سن وذلك لانه صلى الله عليه وسلم أقر آكله بحضرته ثم بين حله وانه إنما تركه لانه لم يالفه متفق عليه

(وارنب) لانه ^{صلى الله عليه وسلم} اكل منه رواء البخارى وهو قصير الديدن طويل الرجلين عكس الزرافة يطأ الارض بمؤخر قدميه (وثعلب) بثلاثة اوله لانه طيب والخبران في تحريره ضعيفان (٢٨٠) (ويربوع) وهو قصير الديدن جد طويل الرجلين لونه كلون الغزال لانه طيب ايضا وناهما

ضعيف ومثلها قنفذ ووبر
وام حنين بجاء مهمة
مضمومة فوحدة مفتوحة
فتحتية تشبه الضب وهى
انثى الحرابي (وفنك) بفتح
الفاء والنون وسنجاب
وقاقم وحوصل (وسمور)
بفتح فضم مع التشديد
اعجمى معرب وهو
والسنجاب نوعان من
ثعالب الترك وزعم انه طير
أو من الجن أو بنت غلط
(ويحرم) وشق (وبغل)
للهنى الصحيح عنه كالخمار
يوم خيبر ولتولده بين
حلال وحرام ومن ثم لو تولد
بين فرس وحمار وحشى
مثلا حل اتفاقا (وحمار
أهلى) لما ذكر (وكل ذى
ناب) قوى بحيث يعدوبه
(من السباع ومخلب) بكسر
فسكون وهو الطير كالظفر
للانسان (من الطير) للنهى
الصحيح عنهما فالاول
(كاسد) وفهد (ونمرود) ذئب
ودب وفيل وقرود (والثاني
نحو) بازوشاهين وصقر
عام بعد خاص لشموله للزابة
والشواهين وغيرها من كل
ما يصيد وهو بالسین والصاد

بمخلاف الاهلية اه (قوله وسمور) عبارة الروض والسمور والسنجاب قال في شرحه وهما نوعان من
ثعالب الترك (قوله وهره وحش) قال في شرح الروض وفارق الهر الوحش الحمار الوحشى حيث الحق بالهر
الاهلى لشبهه به لو ناو صورة وطبعاه فانه يتلون بالواو ان مختلفة ويستأنس بالناس بخلاف الحمار الوحشى مع

جوارح الطير وقال جمع بحرمة النسر لاستخباته لالان له غلظا ولما له ظفر كظفر الدجاجة (وكذا ابن آوى) وحول
بالمد وهر كربه الريح طريل الخائب والاظفار يموى لئلا إذا استوحش بما يشبه صياح الصياني فيه شبه من الذئب والثعلب وهو
فوقه ودون الكلب لاستخباته وعدوه بنابه (وهرة وحش في الاصح) لعدوها وكذا الاهلية قيل جزما وقيل فيها الخلاف وكذا النمس

(ويحرم ما ندب قتله) اذ لو جاز اكله لحل اقتناؤه (مكية وعقرب وغراب ابقع) اى فيه سواد ويبيض (وحداة) بوزن عنبه (وفارة وكل) بالجر (سبع) بضم الباء (ضار) بالتخفيف اى عاد للخبر الصحيح فى الفواشق الخمس (٣٨١) انهن يقتلن فى الحل والحرم وهى غراب ابقع

وحداة وفارة وعقرب
وكلب عقور وفى رواية لمسلم
ذكر الحية بدل العقرب
وفى اخر زيادة السبع الضارى
قبل البيمة التى وطئها
الادى مامور بقتلها مع
حلها اه ومر ان قتلها
وجه ضعيف فلا استثناء
على انها لا ترد وإن قلنا
بقتلها لانه لعارض
والالورد مالو صال
عليه حيوان يحل اكله فانه
يجب قتله ومع ذلك هو
حلال وقيد الغراب بالابقع
تبع للخبر وللالتقاء على
تحريمه والا فالامود هو
الغداة الكبير ويسمى
الجبل لانه لا يسكن الا
الجبال حرام ايضا على الاصح
وكذا العقق وهو ذلولونين
ايض واسود طويل
الذنب قصير الجناح صوته
العققة وخرج بضار
نحو ضبع وتعلب لضعف
نابه كامر (وكذا رخصة)
للتبى عنها رواه السيوطى
ولخبشها (وبغائة) بموحدة
مثلثة فعجمة ثم مثلثة طائر
ايض او غير يطفى الطير ان
اصغر من الحداة ياكل
الجيف والاصح (حل غراب
زرع) وهو اسود صغير
يقال له الزاغ وقد يكون محمر
المنقار والرجلين لانه
مستطاب وفى اصل الروضة

وحول مصباح اه ع (قول المتن ما ندب قتله) اى لا يذاته اه معنى (قوله لحل اقتناؤه) اى فكانه
لا يقتل اه سم (قول المتن كحية) يقال للذكر والانثى وعقرب اسم للانثى ويقال للذكر عقربان بضم
العين والراء اه معنى (قول المتن وفارة) بالهمز وكنيتها ام خراب وجمعها فهران بالهمز والبرغوث بضم
الباء والزبور بضم الزاى والبق والقمل وانما ندب قتلها لا يذاتها ولا نفع فيها وما فيه نفع ومضرة لا يستحب
قتله لنفعه ولا يكره لضرره ويكره قتل ما لا ينفع ولا يضر كالخناس جمع خنساء بضم الفاء افصح من فتحها
والجعلان بكسر الجيم وهو دوية معروفة تسمى الزعقوق تعض البهائم فى فروجها فتهرب وهى اكبر من
الخنفساء شديدة السواد فى بطنها لون حررة للذكر قرنان والرخم والكلب غير العقور الذى لا منفعه فيه
مباحة معنى وروض مع شرحه (قوله وفى اخرى الخ) عبارة النهاية والمغنى وفى رواية لابي داود والترمذى
ذكر السبع العادى مع الخمس اه قال عرش لعله مع الرواية الاولى اه (قوله قيل الخ) وافقه المغنى عبارته
واستثنى من عموم تحريم ما مر بقتله البيمة الماكولة اذا وطئها الادى فانه يحل اكلها على الاصح كما
ذكر فى باب الزنا مع الامر بقتلها اه (قوله لعارض) وهو الستر على الفاعل اه عرش (قوله وهو الغداف)
بالدال المهملة اه عرش عبارة القاموس فى فصل الغين الغداف كغراب غراب القيط اه (قول
المتن رخصة) وهو طائر ابقع يشبه النسر فى الخلقة والنهاس بسين مهملة طائر صغير ينهس اللحم بطرف
منقاره واصل النهس اكل اللحم بطرف الاسنان والنهش بالمعجمة اكله بجميعها فتحرم الطيور التى تنهش
كالسباع التى تنهش لاستخبائها معنى وروض مع شرحه (قول المتن وبغائة) هى غير الجوزية المسماة
بالنورية وقد اقبى بحلها الشهاب الرملى اه رشيدى (قوله او اغبر) اسقطه المغنى وعبارة النهاية
ويقال اغبر اه (قوله وهو اسود) الى قوله وفى اصل الروضة النهاية والمغنى (قوله وهو اسود صغير الخ)
ولو شك فى شىء هل هو مما يؤكل او من غيره فينبغى الحرمة احتياطاً اه عرش لعل ما ذكره مخصوص
بالشك فى انواع الغراب والافىخالف ما يأتى فى قيل التنبيه الثانى (قوله وفى اصل الروضة الخ) قال شيخنا
والشهاب الرملى المعتمد خلاف ما فى اصل الروضة اه سم ووافقه اى الشهاب الرملى النهاية والمغنى عبارة
الاول واما الغداف الصغير وهو اسود رمادى اللون فقتضى كلام الرافى حله وبه صرح جمع منهم
الرويانى وعلله بانه ياكل الزرع وهو المعتمد وإن صح فى الروضة تحريمه اه وعبارة الثانى نالها الغداف
الصغير وهو اسود رمادى اللون وهذا قد اختلف فيه فليل يحرم كما صححه فى اصل الروضة وجرى عليه ابن
المقرئ وقيل بحله كما هو قضية كلام الرافى وهو الظاهر وقد صرح بحله البغوى والجرجاني والرويانى
واعتمده الاسنوى اه بخذف (قوله حرام) خلافا للشهاب الرملى والنهاية والمغنى كما مر وروى كل مادف
ودع ما صنف معنى واسنى (قوله انه غلط) اى ما فى اصل الروضة (قوله بفتح الموحدتين) الى قوله واعترض
فى المغنى الا قوله فى القاموس الى المتن والى قول المتن وكذا فى النهاية الا قوله لاذنغر الى المتن وقوله فتامله
الى المتن (قوله مع تشديد الثانية) ومنهم من يسكنها اه معنى (قوله بضم المهملة) وتشديد الراء المفتوحة
له قوة على حكاية الاصوات وقبول التلقين اه معنى (قول المتن وطاوس) هو طائر فى طبعه العفة وحب
الزهو بنفسه والخيلام والاعجاب بريشه وهو مع حسنة يشام به اه معنى (قول المتن وتحل نعامه الخ)
كذا الحبارى طائر معروف شديد الطيران والشرقاق بفتح المعجمة وكسر هاء كسر القاف وتشديد الراء
وبكسر هاء اسكان القاف وتخفيف الراء ويقال له الشرقاق وهو طائر اخضر على قدر الحمام وروض مع
شرحه ونهاية (قول المتن وكركى) على وزن دردى بشد الباء (قول المتن وبط) بفتح اوله اه معنى (قوله)

الاهلى اه (قوله لحل اقتناؤه) فكان لا يقتل (قوله وفى اصل الروضة ان الغداف الصغير الخ) قال شيخنا
الشهاب الرملى المعتمد خلاف ما فى اصل الروضة

ان الغداف الصغير وهو اسود رمادى حرام واعترض بما لا يجدى بل الاسنوى انه غلط (وتحرم بيغا) بفتح الموحدتين مع تشديد الثانية
ثم معجمة وبالقصر وهو الدرة بضم المهملة ولونها مختلف والغالب انه اخضر (وطاوس) لخبشها (وتحل نعامه) اجماعاً (وكركى وبط)

قال الدميري) عبارة المغني تنبيه عطفه أي الأوز على البط يقتضي تغايرهما وفسر الجوهري وغيره الأوز
 لا يطير (وأوز) بكسر ففتح
 وقد تحذف همزته (ودجاج)
 بتثنية أوله في الذكر
 والأثني والفتح أفصح لطبيعتها
 كسائر طيور الماء إلا اللقلق
 (وحمام وهو كل ما عب) أي
 شرب الماء بلا تنفس ومص
 وفي القاموس العشب شرب
 الماء أو الجرع أو تنابعه
 (وهدر) أي رجع صوته
 وغرد ذكره تأكيداً ولا
 فهو لازم للأول ومن ثم
 اقتصر في الروضة في موضع
 على عب وزعم أنها
 متلازمان فيه نظر إذ النفر
 من العصافير يعب ولا يهدر
 (وما على شكل عصفور)
 بضم أوله أفصح من فتحه
 (وان اختلف لونه ونوعه
 كعندليب) وهو الهزار
 (وصعوة) بمهملة مفتوحة
 فساكنة وهو عصفور أحمر
 الرأس (وزرزور) بضم
 أوله لأنها من الطييات (لا
 خطاف) للنهي عن قتله في
 مرسل اعتضد بقول صحابي
 وهو الخفاش عند اللغويين
 وفرق بينهما المصنف في
 تهذيبه بأن الأول عرفا طائر
 أسود الظهر أبيض البطن
 أي وهو المسمى الآن
 بعصفور الجنة لأنه لم ياكل
 من قوت الدنيا شيئاً والثاني
 طائر صغير لا يرش له يشبه
 الفارة يطير بين المغرب
 والمشاء

قال الدميري) عبارة المغني تنبيه عطفه أي الأوز على البط يقتضي تغايرهما وفسر الجوهري وغيره الأوز
 بالبط وقال الدميري الخ (قوله بتثنية أوله الخ) عبارة للمغني وهو بتثنية أوله والفتح أفصح يقع على الذكر
 والأثني والواحدة دجاجة وليست الهامة للتثنية وحله بالاجماع سواء أنسيه وحشيه ولا أنه صلى الله عليه وسلم
 اكلمه رواه الشيخان اه وعبارة عش قال الشامي في سيرته روى الشيخان عن أبي موسى الأشعري قال
 رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم ياكل لحم الدجاج وروى أبو الحسن بن الضحاك عن ابن عمر قال كان
 رسول الله ﷺ إذا اراد أن ياكل لحم الدجاج حبسه ثلاثة أيام اه (قوله كسائر طيور الماء الخ)
 المناسب تقديمه على قول المصنف رد جاج كافي النهاية والمغني (قوله إلا اللقلق) وهو طائر طويل العنق ياكل
 الحيات ويصف فلا يحل لاستخباؤه ولقول المصنف والأصح حل غراب زرع مع تفسير الشارح إياه
 بالأسود الصغير (قول المتن وحمام) ويحل للوربان وهو يفتح الواو والراء ذكر القمري وقيل طائر متولد
 بين الفاختة والحمامة وتحل القطا جمع قطة وهو طائر معروف والحجل يفتح الأولين جمع حجلة وهي طائر
 على قدر الحمام كالقطا أحمر المنقار والرجلين ويسمى دجاج البر وهذه الثلاثة قال في الروضة أنها ادرجت في
 الحمام مغني وروى مع شرحه عبارة النهاية ودخل في كلامه القمري والديسي والحمام والفواخت والقطا
 والحجل اه (قوله بلا تنفس ومص) أي بأن شرب جرعة بعد جرعة من غير مص اه مغني (أي رجع) من
 التراجع (قوله وغرد) وفي القاموس غرد الطائر كفرح وغرد تغريدار فع صوته وطرب به اه (قوله)
 وذكره تأكيداً إلى من ثم ضرب عليه في أصل المصنف ثم أصح بما نصه وذكره من باب ذكر الخاص بعد
 العام اه وليس هذا الإصلاح بخط المصنف ولا بخط كاتب الأصل فليحذر أن الظاهر أنه غير متعين
 وعبارة النهاية موافقة لما كان سابقاً من غير إصلاح اه سيد عمر (أقول) بل لا بد من الإصلاح وأولاه أن
 تزداد الواو قيل فيه نظر فيكون حينئذ وزعم معطوفاً على اقتصر فصيروا على التلازم بما في الروضة كما يصرح
 به قول المغني وجمع ما بينهما تبعاً للمحرر وقال في الروضة أنه لا حاجة إلى وصفه بالهدر مع العب فانها متلازمان
 اه ويؤيده صنيع النهاية حيث قال بدل قوله وزعم انهما الخ ونظر بعضهم في دعوى ملازمتها اه وأما أصل
 كلامه بلا إصلاح فيرد عليه أن قوله إذ النفر الخ كما ينتج عدم التلازم بينهما كذلك يفيد عدم لزوم الثاني للأول
 ولذا قال سم ما نصه قوله يعب ولا يهدر انظر هذا مع قوله فهو لازم للأول إلا أن يكون ذلك منقولاً وهذا
 مختاره اه ومعلوم أن عدم الزوم مستلزم لعدم التلازم (قول المتن كعندليب) بفتح العين والدال المهملتين
 وبينهما نون وآخره موحدة بعد تحتانية اه مغني (قوله وهو الهزار) بفتح الهاء اه رشدي (قول المتن
 وزرزور) طائر من نوع العصفور وسمى بذلك لزرزرتة أي تصويته ونغمته بضم النون وفتح المعجمة عصفور
 أحمر الأنف بليل بضم الباء وكذا الحمر بضم الحاء المهملة وتشديد الميم المفتوحة قال الراغب ويقال إن
 أهل المدينة يسمي البلبل النفر والحمر مغني وروى مع شرحه ونهاية (قول المتن لا خطاف) عبارة المغني
 ولا يحل مانه عن قتله وهو أمر منها خطاف بضم الحاء وتشديد الطاء وجمعه خطاطيف ويسمى زوار الهند
 ويعرف عند الناس بعصفور الجنة لأنه زهد فبأن يديهم من الإفوات وقال الدميري ومن عجب أمره
 أن عينه تعلق فتعود ولا يفرخ في عش عتيق حتى يطينه بطين جديد والهدد والصدرد وهو بضم الصاد المهملة
 وفتح الراء طائر فرق العصفور يقع ضخم الرأس والمنقار والأصابع بصيد العصافير اه بآذني زيادة من
 الأسنى وكذا في الروض مع شرحه لإقوله وقال إلى والهدد (قوله وهو الخفاش الخ) عبارة المغني
 وظاهر كلامهما أن الخطاف والخفاش متغايران واعتراضاً بأن الخفاش والخطاف واحد وهو الوطواط كما
 قاله أهل اللغة وأجيب بأن كلامهما ليس باعتبار اللغة ففي تهذيب الأسماء واللغات أن الخطاف عرفا
 وهو طائر أسود الظهر أبيض البطن يابى البيوت في الربيع وأما الوطواط وهو الخفاش فهو طائر صغير الخ
 (قوله إذ النفر من العصافير يعب ولا يهدر) أنظر هذا مع قوله وهو لازم للأول إلا أن يكون ذلك منقولاً
 وهذا مختاره

واعترض جزمها بحرمتها بجزمها بان فيه القيمة على المحرم فان ذلك يستلزم حل اكله ويجاب بمنع هذا الاستلزام اذ المتولد مما يحل ويحرم حرام مع وجوب الجزاء فيه فلعل الخفاش عندهما من هذا فنام له فان المتأخرين كادوا ان يطبقوا على تغليطهما وليس كذلك (وتمل ونحل) لصحة النهي عن قتلها وحملها على القتل السلياني وهو الكبير لاذلا اذى فيه بخلاف الصغير لاذاه فيحل قتله بل وحرقة ان لم يتدفع لاله كالفمل (وذباب) بضم أوله (وحشرات) وهي صغار دواب الارض (كخنفساء) بضم أوله فثالثه (٣٨٣) مع القصر أو المد أو بفتحها والمد

(ودود) منفرد لما مر فيه في الصيد والذباح ووزغ بانواعها وذوات سموم وأبر والصرارة وذلك لاستخبائها نعم يحل منها نحو يربوع ووبر وأم حبين وقنفذ وبنت عرس وضب (تنبيه) استدلل الرافعي لتحريم الوزغ بانه نهى عن قتلها وهو سبق قلم بلا شك فقد روى مسلم أن من قتلها في أول ضربة كتب له مائة حسنة وفي الثانية دون ذلك وفي الثالثة دون ذلك وفي ذلك حض أى حض على قتلها قيل لانها كانت تنفخ النار على ابراهيم صلى الله عليه وسلم (وكذا) يحرم كل (ماتولد) يقينا (من ما كول وغيره) كسمك بكسر فسكون لتولده بين ذئب وضبع وكررافة فتحرم بخلاف كما في المجموع لكن اطال الأذرعى وغيره في حلها لتولدها بين ما كولين من الوحش وخرج يقينا مالو ولدت شاة كلبه ولم يتحقق نزوكلب عليها فانها تحل كما قاله البغوى كالفاضى لانه قد يحصل الخلق على خلاف

ولهذا أفردهما الفقهاء بالذكر وإن أطلق اللغويون اسم أحدهما على الآخر اه (قوله) واعترض جزمها الخ عبارة المغنى واما الخفاش فقطع الشيخان بتحرمة مع جزمها في محرمات الاحرام بوجوب قيمته اذ اقلته المحرم او قتل في الحرم مع تصريحهما بان ما لا يؤكل لا يجب ضمانه والمعتد ما هنا اه (قوله) حرام مع وجوب الخ) المناسب لما قبله القلب بان يقول يجب الجزاء فيه مع انه حرام (قوله) لصحة النهي الى قوله بلا شك في المغنى الا قوله فيحل الى المتن (قوله) وحملوه) اى النهي عن قتل الفمل (قول المتن) كخنفساء) وهي انواع منها نبات ووردان وحما قربان والصرار ويحرم سام ابرص وهو كبار الوزغ والعضاء وهي بالعين المهملة والضاد المعجمة دويبة كبر من الوزغ والحقا بضم اللام وفتح الحاء المهملة دويبة كأنها سمكة ملساء مشربة بحمرة توجد في الرمل فاذا احست بالانسان دارت بالرمل وغاصت اه مغنى (قوله) او بفتحها) اى ثالثه وهو الاشهر نهاية ومعنى (قول المتن ودود) جمع دود وجمع الجمع ديدان وهو انواع كثيرة يدخل فيها الارضة ودود القز والدود الاخضر الذى يوجد على شجر الصنوبر ودود الفاكهة وتقدم حل دود الخلل والفاكهة معه اه مغنى (قوله) وابر) بكسر المعزة اه رشيدى جمع ابرة أى وذوات ابر كعقرب ووزبور (قوله) والصرارة) بفتح الصاد المهملة وتشديد الراء الصرصار ويسمى الجدجد اه اسنى وهو معطوف على خنفساء كما هو صريح صنيع المغنى والروض (قوله) يحل منها) اى الحشرات اه مغنى (قوله) قيل الخ) وفي المشكاة عن ام شريك ان رسول الله ﷺ امر بقتل الوزغ وقال كان ينفخ على ابراهيم متفق عليه انتهى اه سيد عمر (قوله) لانها كانت تنفخ النار الخ) اى لان اصلها الذى تولدت هي منه كان ينفخ الخ فثبت الحسة لهذا الجنس اكراما لابراهيم اه ع ش (قوله) يقينا) الى قوله ويجوز في المغنى الا قوله لكن الورع تركها الى قوله انهم نزلوا في النهاية الا قوله بخلاف الى وخرج وقوله ان فرض الى الذى يظهر وقوله وفي شرح الارشاد الى ومع ذلك (قوله) وكررافة الخ) بفتح الزاى وضمها لغتان مشهورتان اه ع ش زاد المغنى كما حكاهما الجوهرى وقال بعضهم الضم من لحن العوام اه (قوله) فتحرم) قيل لان النافذة الوحشية اذ اوردت الماء طرقها انواع من الحيوانات بعضها ما كول فيتولد من ذلك هذا الحيوان اه ع ش (قوله) ولم يتحقق نزوكلب الخ) اى لم يعلم نزوان الكلب عليها او علم لكن في وقت يعلم منه عادة ان ما ولدت له ليس منه اه ع ش (قوله) وقال آخرون) عبارة النهاية وقال جمع اه (قوله) ان كان الخ) يظهر ان مرجع الضمير ما تولد يقينا من ما كول وغيره وان اقتضى صنيع الشارح كانهما ان مرجعه نحر كلبه ولدتا نحو شاة من غير تحقق نزوكلب عليها فكان ينبغى على الاول تقديم قوله وقال آخرون الخ) على قوله وخرج الخ فيلير اجمع (قوله) ومنها) اى الامام (قوله) مسخ الخ) اى لو مسخ الخ (قوله) لكن ينافية الخ) وقد منع المنافاة بان كلام الطحاوى في نسل الممسوخ وما هنا في الممسوخ نفسه (قوله) فظاهاه الخ) فيه تأمل (قوله) وفي إطلاق هذا) اى ما في فتح البارى من اعتبار الممسوخ اليه وما قبله اى من اعتبار الممسوخ عنه (قوله) ان ذاته ان بدلت الخ) بم يعلم ان المبدل الذات او الصفة اه سم عبارة السيد عمر قوله ان بدلت لذات الخ) كذا في اصله رحمه الله تعالى باللام وينبغى ان يتأمل المراد بتبديل الذات (قوله) والذى يظهر ان ذاته ان بدلت الخ) بم يعلم ان المبدل الذات أو الصفة

صورة الاصل لكن الورع تركها وقال آخرون ان كان أشبه بالحلال خلقة حل وإلا فلا ويجوز شرب لبن فرس ولدت بغلا وشاة كلبا لانه منها لا من الفحل (فرع) مسخ حيوان يحل الى ما لا يحل او عكسه اعتبر ما قبل المسخ على ما جزم به بعضهم عملا بالاصل لكن ينافية ما في فتح البارى عن الطحاوى ان فرض كون الضب مسوخا لا يقتضى تحرمة اكله لان كونه آدميا قد زال حكمه ولم يبق له اثر اصلا وإنما كرهه صلى الله عليه وسلم اكله لما وقع عليه من سخط الله تعالى كما كرهه الشرب من مياة موداه فظاهاه اعتبار الممسوخ اليه لانه نظر للحالة الراهنة وفي إطلاق هذا وما قبله نظر والذى يظهر ان ذاته ان بدلت لذات اخرى اعتبر الممسوخ اليه والابان لم تبدل الا صفته فقط اعتبر ما قبل المسخ

وفي شرح الارشاد الصغير في مسخ أحد الزوجين ما يؤيد ذلك فراجعناه فانه مهم ومع ذلك فالذي يتعين اعتناده في الأدعى المسوخ أنه لا يجوز أكله مطلقا كما يدل عليه الحديث الصحيح (٣٨٤) انهم نزلوا بارض كثيرة الضباب فطبخوا منها فقال صلى الله عليه وسلم

ان أمة من بني اسرائيل مسخت دواب في الارض واخشى ان تكون هذه فاكفؤوها ولا ينافي ذلك انه اذن في اكلها حملا للاول على انه يجوز مسخها ولثاني على انه علم بعدان المسوخ لا نسلم له ففي خبر مسلم وغيره ان الله لم يجعل للمسوخ نسلا ولا عقبا وقد كانت القرود والخنازير قبل ذلك وتردد بعضهم في مال مغصوب قدم لولي فقلب كرامة له دما ثم اعيد الى صفته او غير صفته والوجه عدم حله لانه يعود الى المالية يعود ملك مالكة كما قاله في جلد ميتة دبح ولا ضمان على الولي بقلبه الى الدم كما لا ضمان عليه اذا قتل بحاله (وما لا نص فيه) من كتاب ولا سنة خاص ولا عام بتحريم او تحليل ولا بما يدل على احدهما كالامر بقتله او النهي عنه فاندفع ما للبلقيني هنا من الاعتراض على المتن (ان استطابه اهل يسار) بشرط ان لا تغلب عليهم العيافة الناشئة عن التعم (وطباع سليمة من العرب) الساكنين في البلاد والقرى دون البوادي لانهم ياكون مادب ودرج (في حال رفاهية حل) سواء ما ببلاد

(قوله وفي شرح الارشاد الصغير في مسخ أحد الزوجين الخ) حكينا عبارته بهامش تشطير الصادق (قوله وما لا نص فيه الخ) قال في الروض ولا يعتمد فيه اى في تحريم ما لا نص فيه بشيء مما تقرر شرع من قبلنا اه وفي الروضة فصل اذا وجدنا حيوانا لا يمكن معرفة حكمه من كتاب ولا سنة ولا استطاعة ولا استنباط ولا غير ذلك مما تقدم من الاصول وثبت تحريمه في شرع من قبلنا فهل يستصحب تحريمه قولان الاظهر لا يستصحب وهو مقتضى كلام عامة الاصحاب فان استصحبناه فشرطه ان ثبت تحريمه في شرعهم بالكتاب أو السنة أو يشهد عدلان اسلمنا منهم يعرفان المبدل من غيره قال في الحاوى فعلى هذا لو اختلفوا اعتبر حكمه في اقرب الشرائع الى الاسلام وهي النصرانية فان اختلفوا عاذا الوجهان عند تعارض الاشياء اه كلام الروضة لا يقال يشكل على كون النصرانية اقرب الشرائع الى الاسلام ان للتصرائع من انواع الكفر ما ليس لنحو اليهودي كالتثليث وقولهم بالا قانيم لاننا نقول انما ادعينا ان الشرع الذي جاء به رسولهم اقرب الى الاسلام ولم ندع ان النصراني اقرب الى الاسلام وقرب شرعهم لا ينافي بعدهم لمخالفتهم وتغاليهم في كفرهم فليتأمل (قوله فاندفع ما للبلقيني هنا الخ) ما وجه اندفاعه

العرب أو المعجم فيما يظهر (وإن استخبروه فلا) يحل لانه تعالى أناط الحل بالطيب والحرمة بالخبث ومحال عادة (قوله) اجتماع العالم على ذلك لا اختلاف طباعهم فتعين أن المراد بعضهم والعرب أولى لانهم الافضل الا عدل طباعا والا كل عقولا ومن ثم أرسل

صلى الله عليه وسلم منهم ونزل القرآن بلغتهم بل وكلام أهل الجنة بها كما في حديث وفي آخر من أحبهم فبحي أحبهم ومن أبغضهم فيبغضني أبغضهم لكن طباعهم مختلفة أيضا فرجع إلى غرب زمنه صلى الله عليه وسلم على ما قاله جمع والحق ما بحثه الرافعي أنه يرجع في كل عصر إلى أكمل الموجودين فيه وهم من جمعو ما ذكره واعترضه البلقيني بما إذا خالف أهل زمن من قبلهم أو بعدهم بأنه أن يرجع للسابق لزم أن لا يعتبر من بعدهم بالعكس ورد بان العرب إنما يرجع إليهم في المجهول وأما ما سبق فيه كلام العرب قبلهم فهو قد صار معلوم الحكم فلا يلتفت لكلامهم فيه وبحث الزركشي أنه يكفي خبر عدلين منهم وأنه لو خالفهما آخر أن أخذ بالحظر لانه لا حوط وكان كلامه في هذا التصوير بخصوصه والاف قد صرحوا بأنه لو استطابه البعض واستخبه البعض أخذ بالاكثر فان (٣٨٥) استووا رجح قريش لانهم أكمل العرب عقلا وفتوة فان اختلف

القرشيون ولا مرجح أو شكوا أو سكتوا ولم يوجدوا هم ولا غيرهم من العرب الحق باقرب الحيوان به شبيها كما يأتي أما إذا اختلف شرط بما ذكر فلا عبرة بهم لعدم الثقة بهم حينئذ (وان جهل اسم حيوان سئلوا) عنه (وعمل بتسميتهم) حلا وحرمة (وان لم يكن له اسم عندهم اعتبر بالاشبه به) من الحيوانات صورة أو طبعاً من عدو أو ضده أو طبعاً للحم ويظهر تقديم الطبع لقوة دلالة الاخلاق على المعاني الكامنة في النفس فالطعم فالصورة فان استوى الشبهان أولم نجد له شبيهاً قل لقوله تعالى إلى قل لأجد فيما أوحى إلى محرماً الآية وهذا قد يتنافى ترجيح الزركشي الحرمة فيما مر إلا أن يفرق بان التعارض في الاخبار ثم أقوى منه هنا (تبيينه) قولهم أو طعماً متعذر من جهة التجربة لتوقفها على ذبح

(قوله فبحي) من اضافة المصدر إلى مفعوله أي بحه أي أه عش (قوله وهم) أي الأكل اه رشيد (قوله ما ذكر) أي في المتن (قوله واعترضه) أي ما بحثه الرافعي (قوله بما إذا خالف) أي فيما إذا اختلف (قوله أو بعدهم) لا حاجة إليه (قوله في المجهول) أي في أمر الحيوان المجهول حكمه اه عش (قوله لكلامهم) أي العرب الذين بعدهم قال سم قد يشكل عدم الالتفات بان تقديم من قبلهم عليهم مع اشتراك الجميع في شروط الاعتبار تحكم ومجرد السابق لا يقتضي الترجيح اه (قوله بالحظر) أي الحرمة اه عش (قوله وكان كلامه في هذا التصوير الخ) ومع فرض كلامه في هذا التصوير بخصوصه فيخالف إطلاق قولهم الآتي أنفاً فان استووا رجح قريش اذ قضيته أن أحد الجانبين في هذا التصوير إذا كان من قريش رجح اخباره ولو بالحل فليتأمل اه سم (قوله في هذا التصوير الخ) أي في حالة التساوي واتحاد القبيلة (قوله وفتوة) أي مروءة وقركم اه (قوله أولم يوجدوا) أي في موضع يجب طلب الماء منه فيما يظهر اه عش (قوله ولا غيرهم من العرب) سكتوا عما إذا فقدوا وجد غيرهم اه رشيد (انول) يعلم حكمه من قولهم أخذ بالاكثر فان استووا رجح قريش فانه اذا قدم الاكثر ولو من غير قريش على الأقل من قريش فيعتبر قول غير قريش عند فقد قريش بالاولى (قوله به شبيهاً كما يأتي) عبارة المغنى شبيهاً بصورة أو طبعاً أو طعماً فان استوى الشبهان أولم يوجد ما يشبهه خلال الآية المقتضية للحل أولى من استصحاب الشرائع السابقة اه ومر عن الروضة والروض ما يوافق قوله ولا يعتمد الخ (قوله اما اذا اختلف الخ) عبارة المغنى وخرج باهل اليسار المحتاجون وبسليمة الطباع اجلاف البوادي وبحال الرفاهية حال الضرورة فلا عبرة بها اه (قوله بما ذكر) أي في المتن اه رشيد (قول المتن سئلوا) أي العرب اه مغنى (قوله حلال وحرمة) تمييزان لعمل لا لتسميتهم كما لا يخفى اه رشيد وفيه ما لا يخفى عبارة المغنى بما هو حلال أو حرام لان المرجع في ذلك إلى الاسم وهم أهل اللسان اه وهي صريحة في أنه مفعول للتسمية على حذف مضاف (قوله وهذا) أي قوله فان استوى الشبهان الخ (قوله لتوقفها) أي التجربة (قوله على ذبح) بالتوين (قوله أو قطع فلذة) كقطعة لفظاً ومعنى (قوله على المشابهة الطبيعية الخ) الاخصر الاولى على المشابهة الصورية (قول المتن واذا ظهر تغير لحم الخ) أي ولو يسير من نعم أو غيره كدجاجة اه مغنى (قوله أي طعمه) إلى قوله ولو قول الشارح في النهاية والمغنى الا قوله كاذ كره إلى ومن اقتصر (قوله كاذ كره) أي شمول التغير للاوصاف الثلاثة (قوله على الاخير)

(قوله فلا يلتفت لكلامهم) قد يشكل عدم الالتفات بان تقديم من قبلهم عليهم مع اشتراك الجميع في شروط الاعتبار تحكم ومجرد السابق لا يقتضي الترجيح (قوله وكان كلامه في هذا التصوير الخ) ومع فرض كلامه في هذا التصوير بخصوصه فيخالف إطلاق قولهم الآتي أنفاً فان استووا رجح قريش اذ قضيته أن أحد الجانبين في هذا التصوير إذا كان من قريش رجح اخباره ولو بالحل فليتأمل

(٤٩ - شرواني وابن قاسم - تاسع)

أو قطع فلذة من عضو كبير من حيوانات تحمل وحيوانات تحرم إلى أن نجد الاشبه وذلك لا يمكن القول به لانه لا غاية له على أنه قد لا ينتج لو فعل كثير من ذلك فالذي يتجه تعين حل كلامهم على ما إذا وجدنا عدلاً ولو عدل رواية بخبر بمعرفة طعم هذا وأنه يشبه طعم حيوان يحل أو يحرم فيعمل بخبره ويقدم - يتخذ على الاشبه بصورة أو ما إذا لم يوجد هذا فلا يعول الاعلى المشابهة الطبيعية فالصورة فأمه (ولما ظهر تغير لحم جلالة) أي طعمه أولونه أوريحه كما ذكره الجويني واعتمده جمع متأخرون ومن اقتصر على الاخير أراد الغالب وهي آكلة الجلالة بفتح الجيم أي النجاسة كالعدرة وقول الشارح وهي التي تاكل العدرة اليابسة أخذ من الجلالة بفتح الجيم لا يوافق قول القاموس والجلالة البقرة تتبع النجاسات ثم قال والجلالة مثلثة البعر والبصرة اه فتقيده باليابسة

وقوله اخذ الخ يحتاج فيه السند (حرم) (٣٨٦) أكله كسائر أجزائها وماتولد منها كلبها ويضها وبه قال أحمد ويكره اطعام

أى الريح (قوله يحتاج فيه لسند) من أوضح الواضحات أنه ما ذكر ذلك إلا عن سند فان هذا أمر نقلى وهو مشهور بمزيد التحري والامانة اه سم (قول المتن حرم الخ) وينبغى كما قاله البلقيني تعدى الحكم إلى شعرها ووصفها المنفصل في حياتها قال الزركشى والظاهر الحاق ولدها بها إذا ذكيت ووجد في بطنها ميتا ووجدت الرائحة فيه نهاية ومعنى قال ع ش قوله ووجدت الرائحة الخ قضية التقيد بما ذكر انتفاء كراهة الجنين إذا لم يوجد فيه تغير ومقتضى كونه من اجزائها انه لا فرق وعبرة شرح الروض قال الزركشى والظاهر الحاق ولدها بها إذا ذكيت ووجد في بطنها ميتا أو ذكى ووجدت فيه الرائحة اه وهى تقتضى انه إذا وجد في بطنها ميتا كره مطلقا وانها إذا خرج حيا ثم ذكى فصل فيه بين ظهور الرائحة وعدمه اه (قوله اكله) إلى قوله ويكره فى المغنى وإلى قوله وافهم فى النهاية لا قوله وبه قال احمد (قوله ويكره اطعام ما كولة نجسا) المتبادر من النجس نجس العين وقضيته انه لا يكره اطعامها المتنجس اه ع ش ويصرح بذلك قول الروض مع شرحه والمغنى ويعلف جواز المتنجس دابة لخبر صحيح فيه اما نجس العين فيكره علفها به اه (قوله وهو محتمل) لعل الاوجه خلافه اه سم ويؤيده بل يصرح به قول المحلى فى بيان تغير اللحم مانصه بالرائحة والنتن فى عرفها وغيره اه (قوله لان النهى) إلى قوله وبه فارت فى المغنى وإلى قول الامتن ولو تنجس فى النهاية (قوله لا يحرم) من التحريم (قوله لو تنن) ككره وضرب اه قاموس (قوله ويكره ركوب الخ) ظاهره وان لم تعرق اه ع ش (قوله ومثلا) أى الجلالة تسخلة بيت بلن كلبة او خنزيرة اه معنى (قوله إذا تغير لحمها) لعل المراد تغييره بالقوة بان يقدر انه لو كان بدل اللبن الذى شربه فى تلك المدة عذرة ما لظهر فيه التغير نظير ماسياتى فى كلام البغوى ولا فاللبن لا يظهر منه تغيير كما لا يخفى فليراجع اه رشيدى (قوله لا زرع الخ) عبارة المغنى ولا يكره الثمار التى سقيت بالمياه النجسة ولا حب زرع نبت فى نجاسة كزبل اه (قوله ومنه) أى التعليل (قوله او متنجسا) كشعير اصابه ماء نجس اه معنى (قوله كما بحثا) ببناء المفعول عبارة النهاية كما هو ظاهر كلام الروض اه وعبرة المغنى كما هو ظاهر كلام التبيين اه (قوله فهو تفريع عليهما) قد يقال ان ما قدره لا ينتج هذا لانه اخذ الحل فى المتن بمعنى عدم الحرمة الصادق بالكره اه ولهذا احتاج للتقيد بقوله بلا كراهة والذى ينتج له ما ذكر أن يقول عقب قول المتن حل أى لم يحرم ولم يكره فالمراد ابيح اه رشيدى عبارة المغنى وقول المصنف حل المراد به زوال التحريم على الاول والكره اه على الثانى فلو قال لم يكره لكان أولى إذا حلل يجامع الكراهة إلا ان يريد حلا مستوى الطرفين (قوله اما طيبه الخ) عبارة المغنى وخرج بعلفت ما لو غسلت هى او لحمها بعد نجسها او طبخ لحمها فزال التغير فان لكره اه لا تزول وكذا بمرور الزمان كما قاله البغوى وقال غيره يزول قال الأذرى وهذا ما جزم به المروزي تبعا للقاضى وقال شيخنا وهو نظير طهارة الماء المتغير بالنجاسة إذا زال التغير بذلك اه (قوله غذيت بحرام) أى بعلف حرام كالمغصوب اه معنى (قوله ورجع ابن عبد السلام الخ) هل يجوز التصرف باكله وبيع وغيرهما قبل اداء بدل المغصوب او لا كما لو خلط المغصوب بماله حيث يملكه ويحجر عليه فيه إلى اداء البدل فيه نظر وقد يفرق باستهلاك المغصوب هنا راسا بحيث انعدمت عينه ولا كذلك هناك ولعل هذا

(قوله وقوله اخذ الخ يحتاج فيه لسند) من أوضح الواضحات أنه ما ذكر ذلك إلا عن سند فان هذا أمر نقلى وهو مشهور بمزيد التحري والامانة (قوله وهو محتمل) لعل الاوجه خلافه (قوله وقيل يكره الخ) فى الروض قبل الكلام على الجلالة ويحرم ما تقوت بنجس اه قال فى شرحه لحبث غذائه والمراد به ما شانه ان يتقوت بنجس لئلا ترد الجلالة اه لعل المراد ما شانه ان يتقوت بنجس نوعه ولا فالوان بقرة او شاة مثلا لم تمت التقوت بالنجس من حين ولادتها حلت كما هو ظاهر كالصريح من كلامهم (قوله كذا لو تنن لحم المذكاة) فى هذا القياس تأمل (اما طيبه بنحو غسل) عبارة شرح الروض اما طيبه بالغسل او الطبخ فلا تنفى به الكراهة والقياس خلافاً قال البغوى وكذا لا تنفى بمرور الزمان عليه نقله عن الاصحاب مع نقله خلافاً بصيغة قيل وعبرة المجموع قال البغوى لا يزول المنع وقال غيره يزول قال الأذرى وبالثانى جزم المروزي تبعا للقاضى قلت

ما كولة نجسا وافهم ربط التغير باللحم انه لا اثر لتغير نحو اللبن وحده وهو محتمل لانه يغتفر فى التبع ما لا يغتفر فى التبع (وقيل يكره قلت الاصح يكره والله اعلم) وبه قال ابو حنيفة ومالك لان النهى لتغير اللحم وهو لا يحرم كالمو ننتن لحم المذكاة او يعضها ويكره ركوبها بلا حائل ومثلا سخلة ربيت بلن كلبة اذا تغير لحمها لا زرع وثمر سقى او روى بنجس بل محل اتفاقا ولا كراهة فيه لعدم ظهور اثر النجس فيه ومنه أخذ انه لو ظهر ريحه أى مثلا فيه كره ومعلوم ان ما اصابه منه متنجس يطهر بالغسل (فان علفت طاهرا) او متنجسا او نجسا كما بحثا ولم تعلق كما اعتمدته البلقيني وغيره وانتصار أكثرهم على العلف الطاهر جرى على الغالب ان الحيوان لا بدله من العلف وانه الطاهر (فطاب لحمها حل) هو ويضها ولبنها بلا كراهة فهو تفريع عليهما وذلك لزوال العلة ولا تقدر لمدة العلف وتقديرها باربعين يوما فى البعير وثلاثين فى الثور وسبعة فى الشياه وثلاثة فى الدجاجة للغالب اما طيبه بنحو غسل او طبخ

أظهره اسم (قوله) أنها لا تحرم) وهل تكره أم لا فيه نظروا الأقرب الأول اه ع ش عبارة المغني وقال الغزالي ترك الأكل من الورع اه (قوله) لحل ذاته) أي الغذاء الحرام اه رشدي (قوله) وإنما حرم لحق الغير) أي وغير المكاف لا يخاطب بالحكمة اه رشدي (قوله) وبه) أي بقوله لحل ذاته فارتقت أي الشاة المعلوفة بعلق حرام (قوله) غير اللحم) جواب لو وقوله حرمت جواب أن وقوله مبنى الخ خبر وما في الأنوار الخ (قوله) مبنى على الضعيف الخ) فيه أمور منها أن كونه مبنياً على حرمة الجلالة من جملة ما في الأنوار خلافا لما يؤول منه كلام الشارح ومنها أن ما ذكره الغزالي وابن عبد السلام هو الذي اعتمده البغوي في فتاويه خلافا لما يؤول منه سياق الشارح ومنها أن قوله وما في الأنوار الخ لا موقع له بعد ما ذكره عن الغزالي وابن عبد السلام إذ هو متواتر على القول بالحرمة والقول بالكراهة إذ الظاهر أنه لا كراهة في الشاة المذكورة أيضاً للمعنى الذي ذكره الغزالي وابن عبد السلام ولعلمهما وإنما اقتصر على نفي الحرمة لأنها التي كانت توهم من غذائها بالحرام وقد سبق أن ما قاله سابقهما إليه البغوي اه رشدي (قول المتن طاهر) أي مانع محلي ومعنى (قول المتن ودبس) هو يكسر الدال المهملة ما سأل من الرطب اه ع ش عبارة القاموس الدبس بالكسر وبكسر تين غسل التمر وغسل النحل اه (قوله) بالمعجمة) إلى قوله ولا يحرم في المغني لا لقوله هذا إلى ولا يكره (قوله) تناوله) إلى المتن في النهاية لا لقوله للخبر إلى ولا يكره وقوله ولبن وقوله أو من غير ما كول وقوله وعبر وقوله ومن ثم إلى ولو وقعت (قوله) هذا) أي الباقي (قوله) هو المحترز عنه) أي بذائب اه سم (قوله) مطلقاً) أي ما لا في النجس وغيره (قوله) ولا يكره) أي كل يبيض الخ) كالأبكره الماء إذا سخن بالنجاسة اه اسنى (قوله) ولا يحرم من الطاهر الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه ويحرم تناول ما يضر البدن أو العقل كالخمر والتراب والزجاج والسّم بتثنية السين والفتح أفصح كالأفيون وهو لبن الخشخاش لأن ذلك مضر وربما يقتل لكن قليله أي السم يحل تناوله للتداوى به أن غلبت السلامة واحتج إليه ويحل أكل كل طاهر لا ضرر فيه إلا جلد ميتة دبغ الخ (قوله) ومنه) أي التراب (قوله) وسم) كقوله وجلد عطف على نحو حجر (قوله) إلا أن لا يضره) أي القليل منه أما الكثير فيحرم اه ع ش (قوله) ونبت ولبن جوز أنه سم أو من غير ما كول) كذا في العباب قال الشارح في شرحه كذا ذكره القاضي لكن اعترضه النووي بأنه يتعين تحريمهما أي النبت واللبن المذكورين على الأشياء قبل الشرع فالصحيح لاحكم فيحلان اه سم (قوله) جوز) لعل المراد به الظن لا ما يشمل التوهم وإلا ففيه حرج لا يخفى فراجع (قوله) أنه سم أو من غير ما كول) نشر على ترتيب الف (قوله) مسكر) قال في الروض ويحرم مسكر النبات وإن لم يطرب ولا حذفيه اه وقضيته عدم الحدوث أن طرب والظاهر أنه المعتمد خلافاً لما في شرحه عن الماوردي اه سم عبارة شرح الروض والمغني ولا حذفيه أن لم يطرب بخلاف ما إذا طرب كما صرح به الماوردي ويجوز التداوى به عند فقد غيره بما يقوم مقامه وإن أسكر للضرورة ما لا يسكر الأمع غيره يحل أكله وحده لا مع

وهو نظير طهارة الماء المتغير بالنجاسة إذا زال التغير بذلك قال البلقيني وهذا في مرور الزمان على اللحم فلو مر على الجلالة أيام من غير أن تأكل طاهر أفرزت الرائحة حلت اه (قوله) أنها لا تحرم) هل يجوز التصرف بكل بيع وغيرهما قبل أداء بدله المغصوب أو لا كالأول خطأ المغصوب بماله حيث يملكه ويحجر عليه فيه إلى أداء البدل فيه نظروا وقد يفرق باستهلاك المغصوب هنا أساساً بحيث انعدمت عينه وماليتها بالكلية ولم يبق منه في الحيوان شيء متمول ولا كذلك هناك ولعل هذا الظاهر (قوله) وبه فارتقت حرمة المرباة بلبن كلبه على الضعيف) قال في الروض وللسخلة المرباة بلبن كلبه كالجلالة (قوله) هذا هو المحترز عنه) بذائب (ونبت ولبن جوز أنه سم أو من غير ما كول) كذا في العباب قال الشارح في شرحه كما ذكره القاضي قال وكذا لو وجد مذبوحوه شك هل ذبحه من يحل ذبحه أو غيره لكن اعترضه النووي في النبات واللبن بأنه يتعين تحريمهما على الأشياء قبل الشرع فالصحيح لاحكم فيحلان ويفرق بينهما وبين المذبوح بأن الأصل فيهما التحريم حتى يعلم المبيح ولم يعلم بخلافهما فإن الأصل فيهما الحل اه كلام شارح العباب وما ذكره في المذبوح شامل لما

أهلها لا تحرم وإن غذيت به عشر سنين لحل ذاته وإنما حرم لحق الغير وبه فارتقت حرمة المرباة بلبن كلبه على الضعيف وما في الأنوار عن البغوي من أن الحرام أن كان لو فرض نجس غير اللحم حرمت وإلا فلا مبنى على الضعيف أن الجلالة حرام (ولو تنجس طاهر كحل ودبس ذائب) بالمعجمة (حرم) تناوله لتعذر تطهيره كما مر آخر النجاسة بدليله أما الجامد فيزيل النجس وما حوله وبأكل باقيه للخبر هذا هو المحترز عنه فلا يقال ظاهره أن المتنجس الجامد لا يحرم مطلقاً ولا يكره أكل يبيض سلق في ماء نجس ولا يحرم من الطاهر إلا نحو حجر وتراب ومنه مدر وطفل لمن يضره وعليه يحمل إطلاق جمع متقدمين حرمة بخلاف من لا يضره كما قاله جمع متقدمون واعتمده السبكي وغيره وسم وإن قل إلا أن لا يضره ونبت ولبن جوز أنه سم أو من غير ما كول

ومسكر ككثيراً فيون وحشيش وجوزة وعنب وزعفران وجلد دبع ومستقدر أصالة بالنسبة لغالب ذوى الطباع السليمة كمخاط ومنى
وبصاق وعرق ولاعارض كغسالة يدو لحم (٣٨٨) مثلاً أنت وخرج بالبصاق وهو ما يرى من الفم الريق وهو ما فيه فلا يحرم فيما يظهر

من كلامهم لانه غير مستقدر

مادام فيه ومن ثم كان صلى الله عليه وسلم يمص لسان عائشة وصح في حديث هلا بكرة انلاعها وتلاع بك مالك ولعابها بضم اللام وقول عياض انه بكسر اللام لا غير مردود فلا غراه على ريقها صريح في حل تناوله ولو وقعت ميتة لانفس لها سائلة ولم تكثر بحيث تستقدر أو قطعة يسيرة من لحم آدمي في طيبخ لحم مذكي لم يحرم اكل الجميع خلافا للغزالي في الثانية واذا وقع بول في قلى ماء ولم يغيره جاز استعمال جميعه لانه لما استهلك فيه صار كالعدم (وما كسب بمخامرة نجس كحجامة وكنس مكروه) للحر وان كسبه قن للنهي الصحيح عن كسب الحجام ولم يحرم لانه ^{صلى الله عليه وسلم} أعطى حاجه أجرته رواه البخاري ولو حرم لم يعلّمه لانه حيث حرم الاخذ حرم الاعطاء كاجرة الناحية الا لضرورة كاعطاء شاعر أو ظالم أو قاض خوفاته فيحرم الاخذ فقط وأما خبر مسلم كسب الحجام خبيث قاله الجمهور بان المراد به الدني على حد

غيره اه (قوله ككثيراً فيون وحشيش الخ) أما القليل بما ذكر الذي لا ضرر فيه بوجه يحل تناوله من غير قيد الاحتياج والتعين لانه طاهر لا ضرر فيه نعم من علم من عاداته ان تناوله لقليل شيء من ذلك يدعو إلى تناول ما يضر منه حرم عليه ذلك كما هو ظاهر اه ايعاب (قوله وجوزة) اي جوزة طيب اه نهاية (قوله وجلد دبع) اي لميته اما جلد المذكاة فيحل اكله وان دبغ مغنى واسنى (قوله كمخاط ومنى) والحيوان الحي غير السمك والجراد كما علم بما مر في باب الصيد وفي حل اكل بيض ما لا يؤكل خلاف قال في المجموع وإذا قلنا بطهارته اي وهو الراجح حل اكله بلا خلاف لانه طاهر غير مستقدر بخلاف المنى ومال البلقيني الى المنع اه مغنى (قوله مثلاً) عبارة المغنى ولو نتن اللحم او البيض لم نجس قال في المجموع قطعاً ويحل اكل التفائق والشوى والهرايس كما قاله ابن عبد السلام وإن كان لا يتخلو من الدم غالباً اه (قوله فيه) اي الفم (قوله لانه غير مستقدر الخ) قد يقال بمنع هذا لانه مستقدر لا لعارض نحو محبة وهذا لا نظر اليه فهو مستقدر أصالة بالنسبة لغالب الطباع السليمة اذا استقداره انما ينتهي بالنسبة لنحو المحب من الافراد فتأمل اه رشيدى (قوله بحيث تستقدر) اي اما الاستقدرت فتحرم وإن لم يستقدره خصوص من اراد تناوله لكونه ليس من ذوى الطباع السليمة اه عش (قوله او قطعة) انى قوله في الثانية في المغنى الا قوله لحم مذكى (قوله لم يحرم اكل الجميع) ظاهره وان لم تستهلك وتميزت لكن في شرح العباب خلافه اه سم عبارة المغنى قال الغزالي لم يحل منه شيء لحرمه الأدنى وخالفه في المجموع وقال المختار الحل لانه صار مستهلكاً فيه ولو تحقق اصابة روث الثيران القمح عند دوسه فمفقو عنه ويسن غسل الفم عنه كما في المجموع ومرة الاشارة إلى ذلك في كتاب الطهارة اه (قول المتن وكنس) اي لنجس كزبل مغنى وشرح منهج (قول المتن مكروه) اي تناوله شرح المنهج (قوله للحر) الى قوله وقيل في النهاية ولى قوله فيكره في المغنى الا قوله واقض وقوله واما خبر الى وعلة خبثه (قوله وإن كسبه قن) فيه اشارة إلى ان ما في المتن موصولة وفسر المغنى قول المصنف ما كسب بالكسب ثم قال وقد علم بما قررت به كلام المصنف ان ما في كلامه مصدرية لام موصولة ولا لكان المنى ان المكسوب بذلك مكروه ونفس الكسب لا يوصف بكراهة ولا غيرها وانما تتعلق الكراهة بالكسب اه (قوله لانه صلى الله عليه وسلم اعطى الخ) هذا الدليل انما يأتى على القول بنجاسة فضلاته صلى الله عليه وسلم اه رشيدى اي المرجوح (قوله ولو حرم لم يعطه الخ) فان قيل يحتمل انه صلى الله عليه وسلم انما اعطاه ذلك ليطعمه رقيقه وتاضحه اوجب بانه لو كان كذلك لبينه له صلى الله عليه وسلم اه مغنى زاد اسم بعد ذكر مثل ذلك عن الاسنى إلا ان يقال لعله كان معلوماً اه (قوله كاعطاء شاعر) ثلاث جوه مغنى واسنى ومقتضاه ان اعطاه ل يظهر الثناء عليه لا يحرم كما مال اليه عش آخر (قوله او ظالم) اي ثلاثاً بمنه حقه او ثلاثاً ياخذ منه شيئاً اكثر مما اعطاه مغنى واسنى (قوله فيحرم الاخذ فقط) اي ولا يحرم الاعطاء لما تسدفع به الضرورة اه عش (قوله علة خبثه) اي كسب الحاجم وكذا ضميره به (قوله نعم صحح الخ) عبارة النهاية لأفصاد على الاصح لقلة مباشرته لها وكذا حلاق وحارس وحائك وصباغ وصواغ وما شقة إذ لا مباشرة للنجاسة فيها اه قال عش ومثل الماشطة القابلة اه (قوله وقبل دناءة الحرفة الخ) عبارة

لذا غاب المسلون أو لا فلا يراجع كلامهم في باب الاجتهاد فانهم ذكروا ذلك هناك وفضلوا فيه ثم (قوله ومسكر ككثيراً فيون وحشيش الخ) في الروض ويحرم مسكر كالبات وان لم يطرب ولا حشد فيه اه وقضيته عدم الحدوان اطرب والظاهر انه المغنى خلافاً لما في شرحه عن الماوردى (قوله وجلد دبع) عبارة الروض ويحل اكل طاهر لا ضرر فيه إلا لاجل ميتة دبغ قال في شرحه وخرج بالميتة جلد المذكاة فيحل اكله ان دبغ اه (قوله او قطعة يسيرة من لحم آدمي في طيبخ لحم مذكى لم يحرم) ظاهره وان لم تستهلك وتميز لكن في شرح العباب خلافه فراجع اه (قوله ولو حرم لم يعطه الخ) قال في شرح الروض وفيه نظر لاحتمال انه

ولا يعمو الخبيث منه تفقون وعلة خبثه مباشرة للنجاسة ومن ثم الحقوا به كل كسب حصل من مباشرتها كزبال المغنى ودباغ وقصاب نعم صحح في أصل الروضة انه لا يكره كسب أفصاد لقلة مباشرته لها وقيل دناءة الحرفة وانتصر له البلقيني

فيكره كسب كل ذي حرفة دينية كحلاق وحارس وحائك وصباغ وصواغ وصحفي الروضة انه لا يكره كسب حائك وحكي وجهين في الصباغين والصواغين لكثرة اخلافهم الوعدو الوقوع في الربا والذى في المجموع وجزم به في الانوار وغيره انه لا يكره لحرو وغيره مكسوب بحرقة دينية وفي خبر لا يداو الطبايى كاذب الناس الصباغون والصواغون وحرم الحسن كسب الماشطة لانه لا يخلو غالباً عن حرام او تغيير لخلق الله (ويسن) للحر (أن لا يأكله) بل يكره له أكله وهو مثال إذا سائر وجوه الانفاق (٣٨٩) حتى التصديق به كذلك كما بحثه الاذرى

والزر كشي (و) أن يطعمه رقيقه وناضحه) أى بعيره الذى يستقى عليه لثيابه صلى الله عليه وسلم من استأذنه في اجرة الحجام عنها فلا زال يسأله حتى قال له اعلفه ناضحك وأطعمه رقيقك وأثر لفظ الرقيق والناضح مع لفظ الاطعام تبركا بلفظ الخبر والمراد ويمون به ما يملكه من قن وغيره ولدناءة القن لاق به الكسب الذى يخالف الحر (فرع) يسن للانسان ان يتحرى في مؤنة نفسه وعمونه ما أمكنه فان عجز في مؤنة نفسه ولا تحرم معاملة من أكثر ما له حرام ولا الاكل منها كما صححه في المجموع وانكر قول الغزالي بالحرمة مع انه تبعه في شرح مسلم (فرع) افضل المكاسب الزراعة لانه اعم نفعاً واقترب للتوكل واسلم من الغش ثم الصناعة لان فيها تعباً في طلب الحلال أكثر ثم التجارة (ويحل جنين وجد ميتاً في بطن مذكاة) وان اشعر للخبر الصحيح يا رسول الله انا نتحر

المغنى ولو كانت الصنعة دينية بلا مخامرة نجاسة كقصود حيا كالم تكرر لا ذليل فيها مخامرة نجاسة وهي العلة الصحيحة لكرهها ما مر عند الجمهور وقيل الخ (قوله فيكره الخ) مفرع على كون العلة دناءة الحرفة (قوله لكثرة اخلافهم الخ) راجع لكل من الصباغين والصواغين وقوله والوقوع الخ راجع للصواغين فقط (قوله والوقوع في الربا) ليعمهم المصوغ باكثر من وزنه اه معنى (قوله والذى في المجموع الخ) اعتمده شيخ الاسلام وكذا النهاية والمغنى كما مر (قوله بحرقة دينية) ومنها حرفة الماشطة اه سم (قوله وفي خبر الخ) الانسب تقدم على قوله والذى في المجموع (قوله بل يكره) الى قول المتن ويحل في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله واثر الى والمراد وما سانه عليه فهم جواز ان يشتري به ملبوسا ونحوه ولا كراهة في ذلك والظاهر كما قال الاذرى التعميم بوجود الانفاق حتى التصديق به اه (قوله بل يكره له الخ) ولا يكره للرقيق وإن كسبه حر اه معنى (قوله وهو مثال الخ) عبارة المغنى (تنبه) قوله ان لا يأكله (قوله حتى التصديق به) هل ولونحو اكل رقيق او دابة او لا اه سم ويظهر الثاني اخذاً من قولهم الاتى ولدناءة القن (قوله عنها) أى اجرة الحجام والجار متعلق بالنتهى (قوله وأثر) أى المصنف (قوله ولدناءة الخ) متعلق بقوله لاق الخ (قوله يسن للانسان الخ) عبارة المغنى قال في الذخائر إذا كان في يده حلال وحرام او شبهة والكل لا يفضل عن حاجته قال بعض العلماء يخص نفسه بالحلال فان التبعة عليه في نفسه أكد لا نديعه له والعيال لا تعلمه ثم قال والذى يحجى على المذهب انه واهله سواء في القوت والملبس دون سائر المؤن من اجرة حمام وقصارة ثوب وعمارة منزل وفخم تور وشراء حطب ودهن سراج وغيرها من المؤن اه (قوله ولا تحرم الخ) عبارة المغنى ولو غلب الحرام في يد السلطان قال الغزالي حرمت عطيته وانكر عليه في المجموع وقال مشهور المذهب الكراهة لا التحريم مع انه في شرح مسلم جرى على ما قاله الغزالي اه (قوله افضل المكاسب الزراعة) أى ولو لم يباشرها بنفسه بل بالعملة اه ع ش (قوله ثم التجارة) أى لان الصحابة كانوا يكتسبون بها اه معنى (قول المتن وجد ميتاً) او عيشه عيش مذبوح في بطن مذكاة بالمعجمة سواء كانت حر كاتها بذبحها او إرسال سهم او كلب عليها اه معنى (قوله وان اشعر) الى قوله كما قاله في النهاية والمغنى إلا قوله كما صححه الى فذبحته وقوله وان طالت (قوله وان اشعر) أى ثبت شعر (قوله مالم يتم الخ) ظرف لاقول المصنف ويحل الخ (قوله لو خرج) أى رأس الجنين اه معنى قوله أو ميتاً عطف على قوله وبه حياة مستقرة (قوله بكلام الامام) اعتمده النهاية والمغنى وشيخ الاسلام فقالوا واللفظ الاول وان خرج بعد ذبح امه ميتاً واضطرب في بطنها بعد ذبحها ما ناطو يلا ثم سكن لم يحل او سكن عقبه حل كذا ذكره ابو محمد وهو المعتمد عليه لو اخرج راسه وبه حياة مستقرة لم يجب ذبحه حتى يخرج وان اخرج راسه ميتاً ثم ذبحت امه قبل انفصاله لم يحل كما يدل عليه كلام الامام وهو الاصح خلافاً للبعوى اه اقول ويفهم ضعف ما قاله البغوى مما سذكره الشارح عن البلقيني بالاولى (قوله خلافة) أى خلاف كلام الامام (قوله وغيره) أى ورايت غير ابن الرفعة (قوله فذبحت) عطف على قوله خرج (قوله حل) أى اذا مات عقب خروجه أعطاه له لطعمه رقيقه وناضحه اه وقد يجاب بأنه لو حرم عليه بينه له الا أن يقال لعله كان معلوماً (قوله والذى في المجموع وجزم به في الانوار وغيره انه لا يكره) كتب عليه م ر (قوله بحرقة دينية) ومنه حرفة الماشطة (قوله حتى التصديق به) هل ولونحو اكل رقيق او دابة او لا

الابل ونذبح البقر والشاة فنجدي بطنها الجنين أى الميث فنلقيه أم نأكله فقال كلوه ان شئتم فان ذكاته ذكاة أمه وذكاتها التي أحلتها أحلتها تبعاً لها مالم يتم انفصاله وفيه حياة مستقرة والا اشترط ذبحه فعلم انه لو خرج وبه حياة مستقرة كما صححه في الروضة والمجموع وان نوزع فيه بانه صار مقدوراً عليه أو ميتاً كما ذكره البغوى وان نوزع فيه بكلام الامام بل رجح غير واحد خلافة ثم رأيت ابن الرفعة رجح كلام البغوى وغيره قال أنه أقرب للقول فذبحت قبل انفصاله حل لان الانفصال بعضه حكم المتصل كله غالباً ولا أثر لخروجه بعد ذبحها حياً

لكن حركته مذبوح وان طالت بخلاف ما لوقى بيطنها يضطرب من أطول كما قاله القاضي ونقله في المجموع عن الجويني واقره واعتمده الاذرعى وكذا الزركشى لكنه قاسه على ما فيه نظر قال البلقيني وما لم يوجد سبب يحال عليه الموت ولو احتمالا ولا كان ضرب بطنها لم يحل وما لم يكن علة لانه دم او مضغة لم تبين فيه صورة (٣٩٠) كما اقتضاه كلامها وعللوا بما يصرح بان المدار هنا على ما ثبت به الاستيلا دلالة إنما

يسمى ولدا تبعاً لها حيثئذ والتقييد بنفخ الروح فيه ضعيف (ومن) اضطروا وهو معصوم بان لم يجد حلا لا او لم يتمكن منه الا بعد نحو زنا به كإياق (وخاف على نفسه من تالوا مرضاً مخوفاً) أو غير مخوف أو نحوهما من كل مبيح للتميم (ووجد محرماً) غير مسكر كيتة ولو مغلظة ودم (لزمه) أي غير العاصي بسفره ونحوه والمشرع على الموت بان وصل لحالة تقضي العادة ان صاحبها لا يعيش وان أكل (أكله) أو شر به لقوله تعالى فمن اضطرا الآية مع قوله ولا تقتلوا أنفسكم وكذا خوف العجز عن نحو المشي او التخلف عن الرفقة ان حصل به ضرر لا نحو وحشة كما هو ظاهر وكذا اذا جهده الجوع وعيل صبره ويكفي غلبة ظن حصول ذلك بل لو جوز التلف والسلامة على السواء حل له تناول المحرم كاحكامه الامام عن صريح كلامهم ولو امتنع مالك طعام من بذله المضطرة لا بعد وطئها زنا لم يحز لها تمكينه بناء على الاصح ان الاكرام بالقتل لا يبيح الزنا والواط ولو لم يكن مظة في الجملة لا اختلاط الانساب شدد فيه اكثر

بذكاة أمه مغنى وأسنى ونهاية (قوله لكن حركته الخ) أي فيحل اه سم (قوله وان طالت) خلافاً لظاهر ما مر انتاعن المغنى والأسنى والنهاية (قوله بخلاف ما لوقى بيطنها الخ) أي فيحرم اه سم (قوله قال البلقيني) إلى قوله كما اقتضاه في المغنى (لا قوله ولو احتمالا) (قوله قال البلقيني الخ) أي عطفاً على ما لم يتم انفصاله الخ (قوله ولا كان ضرب الخ) عبارة المغنى فلو ضرب حاملها على بطنها وكان الجنين متحركاً فسكن حتى ذبحت أمه فوجد ميتاً لم يحل اه (قوله وما لم يكن الخ) عطف على قوله ما لم يتم الخ وليس من مقول البلقيني (قوله او مضغة) عطف على علة (قوله على ما ثبت به الاستيلا) يعني لو كان من آدمي اه مغنى (قوله والتقييد الخ) ولو كان للذكاة عضو اشل حل كسائر اجزاها مغنى ونهاية (قوله ومن اضطرا) أي كان مضطراً (قوله وهو معصوم) إلى قوله وظاهر في النهاية (لا قوله ولم يتمكن إلى المتن) قوله أو شر به (قوله نحو زنا به الخ) أي كالواطبة باخذاً ما ياتي (قوله او نحوهما) أي المرض المخوف وغير المخوف (قوله من كل مبيح للتميم) كزيادة المرض وطول مدته قال الزركشى وينبغي ان يكون خوف حصول الشين الفاحش في عضو ظاهر كخوف طول المرض كافي للتميم مغنى وروى مع شرحه (قوله كنية) إلى المتن في المغنى (لا قوله أو شر به وقوله ان حصل إلى وطئها) (قوله ولو مغلظة) وميتة الكلب والخنزير في مرتبة اخذاً من اطلاقه اه عرش (قوله أي غير العاصي الخ) حال من ضمير لزمه الرجوع للوصول خلافاً لما يوجهه صنيعة انه تفسير له فكان الأولى اسقاط أي (قوله ونحوه) أي نحو السفر كاقامته كإياق عن الأسنى والمغنى عن الاذرعى (قوله وكذا خوف العجز الخ) هذا داخل في قوله او نحوهما الخ فالنصريح به لدفع توهم اورد بخلاف (قوله عن نحو المشي) كالركوب اه مغنى (قوله او التخلف) عطف على العجز (قوله وعيل) أي فقد اه عرش (قوله ويكفي غلبة ظن الخ) قضية اطلاقه انه لا يشترط في حصول الظن الاعتماد على قول طبيب بل يكفي مجرد ظنه بما رآه ويذكرها وقياس ما في التيمم اشتراط الظن مستند الخبر عدل رواه او معرفته بالطب اه عرش (قوله حصول ذلك) أي الموت وما عطف عليه (قوله على السواء) أفهم انه اذا جوز التلف مع كون الغالب السلامة لم يحز تناوله اه عرش (قوله لم يحز تمكينه) وخالف اباحه الميتة في ان المضطر فيها إلى نفس المحرم وتندفع به الضرورة وهنا الاضطرا رليس إلى المحرم وإنما جعل المحرم وسيلة اليه وقد لا يندفع به الضرورة إذ قد يصير على المنع بعد وطئها اه مغنى (قوله ولكونه الخ) أي الزنا اه عرش والاولى أي إلى ما ذكر من الزنا والواط (قوله شدد فيه أكثر) أي من اللواط قاله عرش وهو مخالف لقول الشارح كالتباعد بناء على الاصح الخ ولقوله السابق لا بعد زنا به الخ فليراجع (قوله كايحوز) إلى قوله ويظهر في المغنى (لا قوله أي إلى او مغلظة وقوله اما المسكر إلى واما العاصي وقوله ونحوه إلى المتن في النهاية الا قوله ويظهر واما الشرف (قوله للسلم) أي الصائل اه مغنى (قوله بخلاف ذاك) صريح في عدم الشهادة هنا اه سم (قوله أي كادى الخ) عبارة المغنى كشاة وحرار اه

(قوله لكن حركته مذبوح) أي فيحل (قوله بخلاف ما لوقى بيطنها يضطرب زنا طويلاً) أي فيحرم (قوله كما قاله القاضي) كتب عليه م (قوله من كل مبيح للتميم) شامل لنحو بطة البرء في لزوم الكل لخوفه نظر ظاهر بل قد ينظر في لزوم خوف نحو الشين الفاحش في عضو ظاهر ايضاً (قوله غير العاصي بسفره) قال في شرح الروض وكالعاصي بسفره مراق الدم كالمترد والحري فلا يلاكلان من ذلك حتى يسلبا قاله البلقيني قال وكذا مراق الدم من المسلمين ومتمكن من اسقاط القتل بالتوبة كتارك الصلاة ومن قتل في قطع الطريق اه (قوله بخلاف ذاك) صريح في عدم الشهادة هنا

بخلاف نظائره وظاهر ان الاضطرا لرغير القوت والماء كستره خشى بتركها ما رأت في جميع أحكام المضطر السابقة (قوله والآية) (وقيل يحوز) كايحوز الاستسلام للسلم وافرقت الاول بان هذا فيه إثارة طلباً للشهادة بخلاف ذاك ولو وجد ميتة يحل مذبوحها وأخرى لا يحل أي كادى غير محترم فيها يظهر تخيراً أو مغلظة وغير هاتين غير هاتين في المجموع واعتراض الاسنوى مردود واما المسكر

عطش كإمر واما العاصي
بفسره ونحوه فلا يجوز له
تناول المحرم حتى يتوب
قال البلقيني وكذا مرئ
وحرى حتى يسلمنا وتارك
صلاة وقاطع طريق حتى
يتوبا اه ويظهر فيمن لا
تسقط توبته قتله كإمر
محض انه يا كل لا نه لا يؤمر
بقتل نفسه واما المشرف
على الموت فلا يجوز له
تناوله ايضا لانه لا ينفعه
ولو وجد لقمة حلالا لزمه
تقديمها على الحرام (فان
توقع) اي ظن كاهو ظاهر
(حلالا) يحده (قريبا)
اي على قرب بان لم يحش
محذورا قبل وصوله (لم
يجز غير سد) بالمهمة وهو
المشهور او المعجزة
(الرمق) وهو بقية الروح
على المشهور والقوة على
مقابله (والا) يتوقعه (في
قول يشيع) لاطلاق
الاية اي يكسر سورة
الجوع بحيث لا يسمى جائعا
لان لا يجد للطعام مساغا
اما ما زاد على ذلك فحرام
قطعا ولو شيع ثم قدر على
الحل لزمه ككل من تناول
محرم ما ولو مكره التفتيان
اطاقه بان لم يحصل له منه
مشقة لا تحتمل عادة
(والا) ظهر سد الرق
فقط (لانه بعده غير مضطر
نعم ان توقف قطعه لبادية
مهلكة على الشيع وجب
وبحث البلقيني انه متى خشي

(قوله) فلا يجوز تناوله لجوع ولا عطش (ومحل ذلك إذا لم ينته به الأمر إلى الهلاك ولا افتعين شر به كما يتعين على
المضطر أكل الميتة ومحل منع الندوى به إذا كان خالصا بخلاف المعجون به كالترياق لاستهلاكه فيه وخرج بما
قاله شر به لاساغة لقمة فيحل اه اسنى (قوله كإمر) اي في الاشربة (قوله) واما العاصي بفسره ونحوه
عبارة المغنى ويستثنى من ذلك العاصي بفسره فلا يباح له الاكل حتى يتوب قال الاذرى ويشبه ان يكون
العاصي باقامته كالمسافر إذا كان الاكل عونا له على الإقامة وقولهم يباح الميتة للمقيم العاصي باقامته محمول
على غير هذه الصورة اه وفي سم بعد ذكر مقالة الاذرى عن الاسنى ما نصه يحتمل ان الشارح اراد ذلك
بقوله ونحوه اه (قوله) وقاطع طريق) اي قاتل في قطع الطريق مغنى ونهاية (قوله) لانه لا يؤمر (الخ) قضية
هذه العلة ان المراد بقوله انه يا كل انه يجوز ان يا كل اه سم (قوله) لزمه تقديمها على الحرام) اي وان
لم تسدر مقه ثم يتعاطى من الحرام ما تندفع به الضرورة اه ع ش وقال سم يحتمل ان يراد بتقديمها
ما يشمل مقارنتهما كان يضع قطعة من الحرام على اللقمة ويتناولها معاه ويدفع ذلك الاحتمال قول
المغنى ويبدو جوبا بلقمة حلال ظفر بها فلا يجوز له ان يا كل ما ذكر حتى يا كلها لتحقيق الضرورة اه
(قوله على قرب) الى قول المتن ولو وجد في النهاية الاقوله وبحث الى المتن وقوله وقياسه الى واذا قوله اي
ان كان الى وقيد وقوله وورقيقهم (قول المتن لم يحز) اي قطاعا غير سد الرق اي لا ندفع الضرورة به وقد
يجد بعده الحلال مغنى واسنى (وهو بقية الروح) ولعل وجه التعبير ببقية الروح انه نزل ما اصابه من الجوع
منزلة ذهاب بعض روحه التي بها حياته فغير عن حاله الذي وصل اليه ببقية الروح مجازا والافالروح
لا تتجزا اه ع ش (قوله على المشهور) عبارة لاسنى والمغنى قال الاسنوى ومن تبعه والرمق بقية الروح
كما قاله جماعة وقال بعضهم انه القوة وبذلك ظهر لك ان الشد المذكور بالشرين المعجزة لا بالمهمة وقال الاذرى
وغيره الذي تحفظه انه بالمهمة وهو كذلك في الكتب اي والمعنى عليه صحيح لان المراد سد الحلال الحاصل في
ذلك بسبب الجوع اه (قوله يتوقعه) اي الحلال قريبا اه مغنى (قوله لا لاطلاق الاية) الى قوله ويجب
في المغنى الاقوله نعم الى المتن (قوله على ذلك) اي ما يكسر سورة الجوع بحيث لا يسمى جائعا (قوله) ولو شيع
(الخ) عبارة النهاية بقوله لو شيع في حال امتناعه ثم قدر الخ قال ع ش قوله في حال امتناعه الخ قضية انه حيث لم
يتمتع عليه تناوله وامتنع لكن لم يقدر بعد تناول على الحل لا يجب عليه التقيؤ في كل منهما وينافي ذلك
ما تقدم له في اول الاشربة من قوله يلزمه ككل اكل او شارب حرام تقيؤه ان اطاقه كافي المجموع وغيره
ولا نظر الى عذرهم ان لزمه تناول لان استدامتة في الباطن انتفاع به وهو محرم وان حل ابتداءه لزمه السببه

(قوله) واما العاصي بفسره ونحوه (قال في شرح الروض قال الاذرى ويشبه ان يكون العاصي باقامته
كالمسافر إذا كان الاكل عونا له على الإقامة وقولهم يباح الميتة للمقيم العاصي باقامته محمول على غير هذه
الصورة اه ويحتمل ان الشارح اراد ذلك بقوله ونحوه (قوله) قال البلقيني وكذا مرئ تدور حتى الى اخر
الكلام) عطف ذلك على قوله العاصي بفسره ونحوه يقتضى ان المراد بقوله ونحوه ما عدا جميع هذه
المذكورات فلينظر ما هو (قوله وحرى) قضيته اخراج الذي فهل قياسه ان يكون عقدا الذمة للحربى
كاسلامه فيقال في حقه حتى يسلم او يعقله ذمة (قوله) ايضا قال البلقيني وكذا مرئ تدالخ) عبارة شرح
الروض عن البلقيني قال وكذا مراق الدم من المسلمين وهو متمكن من اسقاط القتل بالتوبة كتارك
الصلاة ومن قتل في قطع الطريق اه وقوله وهو متمكن من اسقاط القتل بالتوبة قد يخرج المراد ان المحض
(قوله) لانه لا يؤمر بقتل نفسه) قضية هذه العلة ان المراد بقوله انه يا كل انه يجوز ان يا كل (قوله) لزمه
تقديمها على الحرام) يحتمل ان يراد بتقديمها ما يشمل مقارنتها كان يضع قطعة من الحرام على اللقمة
ويتناولها معاه (قوله بان لم يحش محذورا قبل وصوله) لعلة المراد لم يحش محذورا قبل وصوله بعد سد الرق
ما لو لم يحش محذورا كذلك بدون سد الرق فينبغى امتناع ما يسد الرق ايضا لعدم الحاجة اليه بل لا يتصور
سدر مق حينئذ (قوله الرق وهو بقية الروح الخ) قال في شرح الروض كما قاله جماعة وقال بعضهم انه

يخاف تلفاً) أى محذور تيمم
(ان اقتصر) على سد الرق
فيلزمه ان يشيع أى يكسر
سورة الجوع قطعاً لبقاء
الروح ويجب التزودان لم
يرج وصول حلال ولا جاز
بل قال الفقهاء لا يمنع من
حل ميتة لم تلوثه ولو لغير
ضرورة (وله) أى المعصوم
بل عليه (أكل آدمي ميت)
محترم إذا لم يجد ميتة غيره
ولو مغلفة لان حرمة الحى
أعظم ومن ثم لو كانت ميتة
نبي امتنع الاكل منها قطعاً
وكذا ميتة مسلم والمضطر
ذمى وظاهر كلامهما انها
حيث اتحد الاسلام وعصمة
لم ينظر لافضلية الميت
وقياسه انها لو اتحد انبوة
لم ينظر لذلك ايضا ويتصور
فى عيسى والخضر صلى الله
على نبينا وعليهما وسلم
وهذا غير محتاج اليه إذ النبي
لا يتقيد برأى غيره وإذا
جاز أكله حرم نحو طبخه
أى ان كان محترماً كما بحثه
الاذرى وقيد شارح
ذلك بما اذا أمكن أكله
نيثا ويؤيده تعليلهم باندفاع
الضرر بدون نحو الطبخ
والشئ (و) له بل عليه (قتل)
مهذر (نحو مرتد وحرابي)

فاندفع استبعاد الاذرى لذلك ويمكن ان يجاب بحمل ما مر من الوجوب على ما لو استقر فى جوفه فزمننا اتصل
معه خاصته إلى البدن بحيث لا يبقى فى بقائه فى جوفه نفع وما هنا على خلافه اه اقول عبارة المغنى سالمة عن
الاشكال الاول وهى وإذا وجد الحلال بعد تناول الميتة ونحوها لزمه التمسك بما هو قضية نص الامام
فانه قال وان اكره رجل حتى شرب خمر او اكل محرماً فعليه ان يتقياها إذا قدر عليه اه وهى كما ترى شاملة
للشيع ومادونه وحال الامتناع وغيرها (قوله اى محذور) الموافق لكلامه السابق فى شرح امر ضاحقاً
ولكلام النهاية والمغنى فى الموضوعين او بدل اى (قوله اى محذور تيمم) هذا يفيد وجوب الشيع على من
خاف نحو شين فاحش فى عضو ظاهر وطول مدة المرض وكلام شرح الروض يفيد ذلك ايضا فليطالع وفيه نظر
راجعه اه سم اقول ويفيده ايضا كلام المنهج والنهاية والمغنى (قوله محترم) لى قوله وظاهر كلامهم فى
المغنى (قوله إذا لم يجد ميتة غيره) فان وجد ميتة غيره حرم وان لم يكن مسلماً حيث كان معصوماً ولم يبين ما لو
وجد ميتة مسلم وميتة ذمى اه سم اقول لنا وجه انه لا يجوز اكل الميت المسلم ولو كان المضطر مسلماً كما نبه
عليه المغنى وقد يؤخذ من ذلك الوجه انه يتمتع اكل ميتة مسلم مع وجود ميتة ذمى إذ صاحب القول الراجح
لا يقطع نظره عن القول المرجوح (قوله ومن ثم) اى من اجل النظر لاحترام عبارة النهاية والمغنى نعم اه
(قوله لو كانت ميتة نبي الخ) بحث بعضهم ان ميتة الشهيد كذلك لانه حى فليتنامل سم وعش (قوله امتنع
الاكل منها الخ) ولو لثقله خلافاً لبعضهم منع وعش وانظر لو كان المضطر اشرف كان كان رسولاً والميت نبي
اه بحجى وسياق عن سم ما يتعلق به بزيادة تفصيل (قوله انها الخ) اى الميت والمضطر (قوله وعصمة)
احتراز عن نحو تارك صلاة (قوله لافضلية الميت) اى بنحو العلم (قوله وقياسه الخ) خلافاً للنهاية (قوله
ويتصور فى عيسى والخضر الخ) اى إذ اذات احدهما دون الاخر اه وعش (قوله وهذا غير محتاج اليه
الخ) لكن إذا قلنا به فينتج تفصيل وفاقاً لبعض مشايخنا وهو امتناع ميتة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على غيره
من سائر الانبياء وجواز اكله ميتة غيره من سائرهم وامام اعاده فينبغى اكل الافضل ميتة المفضول دون
العكس فان تساوى بافقيه نظروا يتجه الجواز لان حرمة الحى اعظم بل يتجه الجواز ايضا عند التفاوت لان
المفضول الحى احق بالاحترام من الافضل الميت اه سم (قوله وإذا جاز اكله الخ) اى الادمى الميت
قوله كما بحثه الاذرى) وفاقاً للمغنى وخلافاً للنهاية عبارة نعم قيد ذلك الاذرى بما إذا كان محترماً والوجه
الاخذ باطلاقهم اه (قوله قتل مهذر الخ) لم يقيد بعدم وجود غيرههم ويتجه التثبيد بمن يتمتع قتله بغير
القوة بذلك ظهر لك ان الشد المذكور بالشين المعجمة لا بالمهملة وقال الاذرى وغيره الذى يحفظه انه
بالمهملة وهو كذلك فى الكتب والمعنى عليه صحيح لان المراد سد الخلل الحاصل فى ذلك بسبب الجوع اه
(قوله اى محذور تيمم) هذا يفيد وجوب الشيع على من خاف نحو شين فاحش فى عضو ظاهر وطول مدة
المرض وكلام شرح الروض يفيد ذلك ايضا فليطالع وفيه نظر راجعه (قوله إذا لم يجد ميتة غيره) فان وجد
ميتة غيره حرم وان لم يكن مسلماً حيث كان معصوماً ولم يبين ما لو وجد ميتة مسلم وميتة ذمى (قوله ومن ثم
لو كانت ميتة نبي الخ) بحث بعضهم ان ميتة الشهيد كذلك لانه حى فليتنامل (قوله وهذا غير محتاج اليه)
لكن إذا قلنا به فينتج تفصيل وفاقاً لبعض مشايخنا وهو امتناع ميتة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على غيره من
سائر الانبياء وجواز اكل ميتة غيره من سائرهم وامام اعاده فينبغى اكل الافضل ميتة المفضول دون العكس
فان تساوى بافقيه نظروا يتجه الجواز لان حرمة الحى اعظم بل يتجه الجواز ايضا عند التفاوت لان المفضول
الحى احق بالاحترام من الافضل الميت (قوله حرم نحو طبخه) عبارة الروض ولا يطبخه أى الميت المسلم بل
الميت المحترم كما فى شرحه ويتخير فى غيره اى بين اكله نيثاً او مطبوخاً او مشوياً (قوله قتل مهذر) لم يقيد
بعدم وجود غيرههم ويتجه التثبيد بمن يتمتع قتله بغير اذن الامام (قوله قتل مهذر نحو مرتد وحرابي الخ)
يحتمل ان الامر كذلك وان وجد ميتة غير ادمى اخذ من قوله السابق واخرى لا تحل اى كادى غير محترم
فيما يظهر تخير لانه إذا جاز اكل ميتة غير المحترم مع وجود ميتة اخرى فليجز قتله واكله مع وجود غيره ويحتمل

وزان محصن ومحارب وتارك صلاة بشرطه ومن له عليه قود من غير إذن الامام للضرورة ومن هذا يعلم ان هؤلاء لو كانوا مضطرين لم يجب على احد بذل الطعام لهم (لا ذمي ومستامن) لعصمتها (وصبي حربي) وامرأة حربية لحرمة قتلها (قلت الاصح حل قتل الصبي والمرأة الحربيين) وكذا الخنثى والمجنون وريقهم (للاكل والله اعلم) لعدم عصمتهم وحرمة قتلهم انما هي (٣٩٣) لحق الغائبين ومن ثم لم يجب فيه كفارة

وبحث البلقيني أن محله مالم يستول عليهم والاحرم لانهم صاروا أرقاء معصومين للغائبين وبحث ابن عبد السلام حرمة قتل صبي حربي مع وجود حربي بالغ وليس لو الدقتل ولده للاكل ولا للسيد قتل قته قال ابن الرفعة إلا ان يكون القن ذميا كالخربي فيه نظر ظاهر (ولو وجد) مضطر (طعام غائب) ولم يجد غيره (اكل) وجوبا منه ما يسد رفق فقط او ما يشبعه بشرطه وإن كان معسر للضرورة ولان الذم تقوم مقام الاعيان (وغرم) إذا قدر قيمته إن كان متقوما ولو لا فثله لحق الغائب وبحث البلقيني منع اكله إذا اضطر الغائب أيضا وهو يحضر عن قرب وهو متجه إن اراد بالقرب ان يكون بحيث يتمكن من زوال اضطراره بهذا دون غيره وغية ولي محجور كغنية مستقل وحضوره كحضوره وله بيع ماله حينئذ نسيت ولمعسر بلارهن للضرورة (او) وجد وهو غير نبي طعام (حاضر مضطر لم يلزمه بذله) له (إن لم يفضل عنه) بل هو اولى الخبر ابدا بنفسك اما النسبي فيجب على غيره

اذن الامام اه سم ثم كتب أيضا قوله قتل مهدر نحو سر تدو حربي الخ يحتمل أن الامر كذلك وإن وجد مية غير آدمي ويحتمل تقييده بما إذا لم يجد مية غيره ويحتمل ان يفصل بين من يجوز قتله بغير إذن الامام كالخربي فيجوز قتله واكله وإن وجد مية غير آدمي ومن لا يجوز قتله بغير إذن الامام فيمتنع فيه ذلك مع وجود ما ذكر نعم ان اذن الامام صار كمن يجوز قتله بغير اذنه اه (قول المتن وحربي) اي كامل بالذكورة والعقل والبلوغ (قوله رزان محصن) إلى قوله وليس لو الدق المغني لا لقوله وهذا إلى المتن (قوله وزان محصن الخ) الوجه أن محله إذا لم يكن المضطر مثله اه سم (قوله من غير اذن الامام) راجع لقوله وزان محصن الخ كما هو صريح صنيع الروض والمغني وسم (قوله ومن هذا الخ) لعل الاشارة الى جواز قتل من ذكر للاكل (قول المتن حل قتل الصبي الخ) قال في شرح الروض اذا لم يجد غيرهم اه سم اقول ويفيده بحث ابن عبد السلام الاتي (قوله فيه) اي في قتلهم (قوله وبحث البلقيني الخ) عبارة النهائية ومحل ذلك كما نبهه البلقيني الخ (قوله ان محله) اي حل قتلهم (قوله وحرمة قتل صبي الخ) لما في اكله من إضاعة المال ولأن الكفر الحقيقي أبلغ من الكفر الحكي وكذا يقال في شبه الصبي اه معنى أى من النساء والمجانين والارقاء (قوله وفيه نظر ظاهر) عبارة النهائية والا قرب خلافه اه (قوله وفيه نظر الخ) وذلك لاننا لا نسلم ان حقن الدم لذلك فقط والالم يلزمه كفارة بقتله فوجوبها يدل على ان عصمته ليست مجرد حق السيد ولو صح ما قاله لزم عدم عصمة قن الغير فيقتله ويغرم قيمته كما ياكل طعام الغير وكلامهم كالصريح في امتناع ذلك اه سم (قوله مضطر) الى قوله واما ما فضل في المغني الا قوله وهو متجه الى وغية ولي والى قول المتن وانما يلزم في النهاية الا قوله وكانه هو إلى أما إذا (قوله ولم يجد غيره) فيقدم مية وطعام غير الغائب على طعامه أى الغائب اه سم (قوله او ما يشبعه بشرطه) اي بان لم يخش محذورا قبل وجود غيره اه عش وقوله بان لم يخش صوابه بان يخشى الخ باسقاط لم (قوله وان كان الخ) اي المضطر (قوله اذا قدر) اي عند الاكل اه عش وفي اطلاق مفهومه توقف والا قرب تقييده بما اذا لم ينتظم بيت المال وكان المالك من الاغنياء ثم رايته ذكر في قوله اخرى ما يوافق ما قلته كاتاني (قوله قيمته) اي في ذلك الزمان والمكان اه اسنى ويأتي في الشارح مثلاً (قوله والا فثله) نعم يتعين قيمة المثل بالمفاضة كاذ كروه في الماء به عليه الزركشي اه معنى (قوله لحق الغائب) لعل الانسب الاخير للغائب عبارة الاسنى لا تلافه ملك غيره بغير اذنه اه (قوله وله) اي الولي وقوله بيع ماله اي المحجور وقوله للضرورة اي ضرورة المضطر اه عش (قوله بل هو) اي المالك (قوله فيجب على غيره الخ) او يتصور هذا في زمن عيسى عليه السلام او الخضر على القول بجائزته ونبوته اه معنى (قوله واما ما فضل) ولو وجد مضطرين ومعه ما يكفي احدهما وتسويا في الضرورة

تقييده بما اذا لم يوجد مية غيره ويفرق بين مجرد اكله الميتة غير المحرم وبين قتله لا كله ويحتمل أن يفصل بين من يجوز قتله بغير اذن الامام كالخربي فيجوز قتله واكله وان وجد مية غير آدمي ومن لا يجوز قتله بغير اذن الامام فيمتنع فيه ذلك مع وجود ما ذكر نعم ان اذن الامام صار كمن يجوز قتله بغير اذنه (قوله وتارك صلاة الخ) الوجه ان محله اذا لم يكن المضطر مثله (قوله حل قتل الصبي الخ) قال في شرح الروض اذا لم يجد غيرهم (قوله الا ان يكون القن ذميا) قال لان حقن دمه انما هو لاجل حق السيد في ماله حتى لا يضيع (قوله وفيه نظر ظاهر) وذلك لاننا لا نسلم ان حقن الدم لذلك فقط والالم يلزمه كفارة بقتله فوجوبها يدل على ان عصمته ليست مجرد حق السيد ولو صح ما قاله لزم عدم عصمة قن الغير فيقتله ويغرم قيمته كما ياكل طعام الغير وكلامهم كالصريح في امتناع ذلك (قوله ولم يجد غيره) فتقدم مية وجدها عليه كما سيأتي في قول

(٥٠ - شرواني وابن قاسم - تاسع)

ايناره على نفسه ولو من غير طلب وأقضى القاضي

بان الميتة لا بد لاحد عليها فلا يقدم بها من هي بيده واعترض بانها كسائر المباحات فذكر اليد عليها احق بها وهو ظاهر واما ما فضل عنه أى عن سد رفق كما نبه الزركشي فيلزمه بذله وان احتاج اليه مالا (فان آثر)

في هذه الحالة وهو من يصبر على الاضاعة على نفسه مضطرا (مسلبا) معصوما (جاز) بل سن لقوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة أما المسلم غير المضطرب والذى (٣٩٤) والبهيمة وألحق بها المسلم المهدر فيحرم إيثاره (أو) وجد طعام حاضر (غير مضطرب) له

والقراءة والصالح قال الشيخ عز الدين احتتم أن يتخير بينهما واحتتم أن يقسمه عليهما انتهى والثاني الوجه فان كان أحدهما أولى كوالد وقريب أو ولي الله أو أمانة مقسطا قدم الفاضل والمفضل ولو تساوى أو باو معه رغيث مثلا لو أطعمه أحدهما عاش يوما وإن قسمه بينهما عاشا نصف يوم قال الشيخ عز الدين المختار قسمته بينهما ولا يجوز التخصيص اهـ معنى (قوله في هذه الحالة) أى حالة اضطرار نفسه (قوله والذى) لعله إذالم يكن المؤثر أيضا ذميا اهـ سم (قوله والحق بهما المسلم المهدر) أى المضطرب ولهذا ثنى الضمير لانه ملحق بالذى والبهيمة المضطرب اهـ سيد عمر (قوله مضطرب) إلى قوله ويجب في المغنى (قوله بهيمة الغير) بالاضافة (قوله نحو حرى الخ) كقتال في قطع الطريق (قوله ويلزمه ذبح شاته الخ) ويحل أكلها للآدمى لأنها تحت للاكل اسنى ومعنى ونهاية (قوله لا طعام كلبه الخ) قياس ما تقدم له ان لا مالمصلحة فيه ولا مضرة محترم (١) ذبحها له هنا والقياس ان الحكم لا يتقيد بكله بل يجب ذبح شاته لكلب غيره والمحترم وقاية لروحه اهـ عش (اقول) وقد يدعى دخوله في قول الشارح وكذا بهيمة الغير الخ (قوله نحو صى الخ) أى كالخشي والمجنون وأرقائهم (قوله كما مر آنفا) أى في شرح قلت الاصح الخ (قوله فان منع المالك الخ) عبارة المغنى ويجب على المضطرب ان يستاذن مالك الطعام أو وليه في أخذه فان امتنع وهو أو وليه غير مضطرب في الحال من بذله بعوض لمضطرب محترم الخ (قوله المالك) إلى قوله أو مات في المغنى (قوله غير المضطرب) ويصدق المالك في دعواه الاضطرار وينبغى ان لو دلت قرينة على كذبته في دعواه الاضطرار لم يصدق في ذلك اهـ عش (قوله ولا يلزمه) أى القهر (قوله فان قتل) أى المالك (قوله أو مات) أى المضطرب (قوله وقضية كلامهم ان للمضطرب الخ) عبارة المغنى (تنبيه) قضية كلام المصنف جواز قهر الذى للمسلم وإن قتله وليس مرادوا لذا قال الشارح إلا ان كان مسلما والمضطرب غير مسلم أى فلا يجوز له قهره ولا قتله وإن قتله فعليه ضمانه لان الكافر لا يسلط على ميتة المسلم فالخلى أولى وقد قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا هو عبارة سم المعتمد خلاف ذلك وليس للمضطرب الذى قتل المسلم وإن فعل ضمن مر اهـ وعبارة السيد عمر قوله ان للمضطرب الذى قتل المسلم المانع له قال في النهاية والمعتمد خلافه اهـ اقول وما اعتمدته النهاية هو الذى يميل اليه القلب لانه لا لاقت بجرمته ولا نظر معها للكافر وإن كان ذميا اهـ وعبارة عش قوله والمعتمد خلافه أى فلو خالف وقته فينبغى ان لا يقتل فيه لان القصاص يسقط بالشبهة وهى الاضطرار بل يضمنه بديه عمد اهـ (قوله فبحث بعضهم انه يضمنه) اعتمدته النهاية والمغنى كما مر آنفا (قوله كالشارح) أى المحلى (قوله يرد الخ) خبر فبحث بعضهم الخ وقوله وكأنه الخ جملة اعتراضية (قوله اما اذارضى) إلى قول المتن نسبية في المغنى إلا قوله مع اتساع الوقت (قوله بضمن الخ) أى أو هبته اهـ معنى (قوله فيلزمه قبوله الخ) ولا يلزمه أن يشترطه باكثر من ثمن مثله كثرة لا يتغابن بها بل ينبغى أن يحتال في أخذه منه ببيع فاسد لئلا يلزمه اكثر من قيمته كان يقول له ابدله لى بعوض فيبذله بعوض ولم يقدره او يقدره ولم يفرز له ما ياكله فيلزمه مثل ما اكله إن كان مثليا ولا اقيمت في ذلك الزمان والمكان روض مع شرحه معنى (قوله المالك) إلى قوله ويفرق في النهاية إلا قوله وان كان الى امام مع ضيق الوقت (قوله المالك) أى أو وليه اهـ معنى

أى مالك الطعام (اطعام) أى سدر مق (مضطرب) أو اشباعه بشرطه معصوم (مسلم أو ذمى) أو مستامن وان احتاجه مالكه ما لا للضرورة الناجزة وكذا بهيمة الغير المحترمة بخلاف نحو حرى ومر تد وزان محصن وكتب عقور ويلزمه ذبح شاته لا طعام كلبه الذى فيه منفعة ويجب اطعام نحو صى وأمر أحر بين اضطرار قبل الاستيلاء عليهما وبعده ولا ينافيه ما مر من حل قتلها لانه ثم للضرورة فلا ينافى احترامهما هنا وان كانا غير معصومين فى نفسهما كما مر آنفا (فان منع) المالك غير المضطرب بذله للمضطرب مطلقا أو الا بزيادة على ثمن مثله بما لا يتغابن بها (فله) أى المضطرب ولا يلزمه على المعتمد وان امن (قهره) على أخذه (وان قتله) لا هداره بالمنع فان قتل المضطرب قتل به او مات جوعا بسبب امتناعه لم يضمنه لانه لم يحدث فيه فعلا وقضية كلامهم ان للمضطرب الذى قتل المسلم المانع له وعليه يفرق بين هذا وعدم حل اكله لميتة المسلم بانه لا تقصير ثم من ايا كول بوجه وهنا المنتع مهدر لنفسه بعصانه بالمنع فبحث بعضهم انه

المتم ولو وجد مضطرب ميتة وطعام غيره أى الغائب الخ (قوله والذى) لعله إذالم يكن المؤثر أيضا ذميا (قوله) لانه لم يحدث فيه فعلا) والتلف لسبب سابق لا مدخل له فيه بخلاف ما لو حبسه ومنعه الطعام والشراب والطلب على التفصيل السابق في محله لانه لا يحدث الحبس والمنع وبخلاف ما لو شتمت الحبل راثة ما عنده ولم يدفع اليها منه ما يدفع الاجهاض ولا بالعوض حتى اجبضت لان التلف هنا ليس بسبب سابق بل بمدخل من ترك الدفع مر (قوله وقضية كلامهم ان للمضطرب الذى قتل المسلم الخ) المعتمد خلاف ذلك فليس للمضطرب الذى قتل المسلم فان فعل ضمن مر (قوله ايضا وقضية كلامهم الخ) فى المحلى ما يصرح بخلاف هذه القضية

يضمنه وكأنه هو أو من جزم به كالشارح أخذه بما ذكر في ميتة المسلم بربما ذكر ته اما اذارضى يبذله بضمن مثله ولو بزيادة يتغابن بها فيلزمه قبوله بذلك ولا يجوز له قهره (وانما يلزم) المالك بذل ما ذكر للمضطرب (بعوض ناجز) هو ثمن مثله ما ناو مكانا (ان

(حضر) معه (والا) يحضر معه عوض بان غاب ماله (هـ) لا يلزمه بذله بجنا مع اتساع الوقت بل بعوض (نسبة) ممتدة لزمن وصوله اليه لان الضرر لا يزال بالضرر قال الاسنوي ولا وجه لوجوب البيع نسبيته بل الصواب انه يبيعه بحال غير انه لا يطالب به الا عند اليسار اه ويرد بانه قد يطالب به قبل وصوله لماله مع عجزه عن اثبات اعساره فيحبسه اما اذ لم يكن له مال أصلا فلا معنى لوجوب الاجل لانه لا احد لليسار يؤجل اليه ثم ان قدر العوض وأفرز له المعوض ملكه بكائنا ما كان وان كان المضطر محجورا وقدره وليه باضعاف ثمن مثله للضرورة وان لم يقدره او لم يفرزه له لزمه مثل المثل وقيمة المتقوم في ذلك الزمن والمكان أمامه ضيق الوقت عن تقدير عوض بان كان لو قدر مات فيلزمه اطعامه بجنا ويفرق بين هذا ومالو أوجر المضطر قهرا أو وهو نحو معنى عليه أو مجنون فان له البدل بان مانع التقدير هنا قام بالمضطر لكونه عن التزام العوض أو غيبة عقله حتى أوجره

(قوله) فلا يلزمه بذله بجنا) عبارة الروض مع شرحه ولا يلزمه أى مال له بذله إلا بعوض ولا أجرة لمن خلص مشرفا على الهلاك بوقوعه في ماء أو نار أو نحوهما بل يلزمه تخليصه بلا أجرة لضيق الوقت عن تقدير الأجرة فان اتسع الوقت لم يجب تخليصه إلا بأجرة كما ذكرنا التي قبلها فان فرض في تلك ضيق الوقت وجب البدل بلا عوض فلا فرق بين المستلثين وهو ما نقله في الشامل عن الاصحاب وقال الاذرعى انه الوجه والذي قاله القاضي ابو الطيب وغيره واخصر عليه الاصفوني والحجازي كلام الروضة الثاني اه زاد المغني وهو الظاهر والفرق ان في اطعام المضطر بدل مال فلا يكلف بذله بلا مقابل مطلقا بخلاف تخليص المشرف على الهلاك اه ومال اليه ع وفي سم بعد ذكر عبارة الروض مع شرحه المذكورة ما نصه به يعلم ان الشارح حيث قيد هنا بالاتساع وقال فيما ياتي امامه ضيق الوقت الخ ماش على التسوية بين المستلثين وكذا مر اه (قوله) مع اتساع الوقت) اي لزمن الصيغة اه ع (قوله) ممتدة لزمن وصوله الخ) قد يقتضي صحة هذا التاجيل مع ان هذا الاجل مجبول والقياس فساد هذا التاجيل والبيع المقترب به التزام الصحة للضرورة بعيدة اه سم اي فيبغى حمله على تقدير زمن معين يعلم عادة امتداده إلى وصول المضطر إلى ماله (قوله) قال الاسنوي الخ) وفاقا للمغني (قوله) انه يبيعه) اي يجوز ان يبيعه اه معنى (قوله) ثم ان قدر الخ) راجع لما في المتن والشرح جميعا عبارة الهاتين الروض مع شرحه ولو اشتراه باكثر من ثمن مثله ولو باكثر مما يتعان به وهو قادر على قهره واخذه منه لزمه ذلك وكذا لو عجز عن قهره واخذه (قوله) ملكه به الخ) اي وقد وقع عقد صحيح والا لم يلزمه زيادة على القيمة كما هو ظاهر ولهذا قالوا اذ لم يبدله الا باكثر من ثمن مثله ينبغي ان يحتال في اخذه ببيع فاسد لئلا يلزمه اكثر من قيمته اه سم (قوله) وإن كان الخ) غاية وقوله وقدره الخ جملة حالية (قوله) وان كان المضطر محجورا الخ) او كان عاجزا عن اخذه منه وقهره اه معنى (قوله) وإن لم يقدره او لم يفرزه له لزمه الخ) قد يشكل بان من لا مال له يجب اطعامه على اغنياء المسلمين الا ان يقال صورة المسئلة هنا ان مالك الطعام ليس من الاغنياء اه ع عبارة البجيرمي محلله اي لزوم ثمن المثل ان كان المضطر غنيا فان كان فقير الامال له اصلا فيلزمه ذلك بلا بدل لانه يجب على اغنياء المسلمين اطعامه كما مرو تقدم انه يجب اطعامه على كل من قصده منهم لثلاثين كلوا اه (قوله) بجنا) وفاقا للنهاية والاسنوي وخلاف للمغني كما مر (قوله) فان له البدل) عبارة المغني لزمه البدل لانه غير متبرع بل يلزمه اطعامه ابقاء لهجته ولما فيه من التحريض على مثل ذلك فان قيل قد ياتي في المتن انه لو اطعمه ولم يذكر عوضا انه لا عوض فيكون هنا كذلك كما قاله القاضي وغيره اجيب بان هذه حالة ضرورة فرغب فيها اه (قوله) هنا) اي في مسائل ايجار المضطر وقوله واما في

(قوله) فلا يلزمه بذله بجنا الخ) عبارة الروض ولا يلزمه بذله الا بعوض ولا اجرة لمن خلص مشرفا على الهلاك لضيق الوقت عن تقدير الأجرة فان اتسع لم يجب تخليصه الا بأجرة قال في شرحه كفاي التي قبلها فان فرض في تلك ضيق الوقت وجب البدل بلا عوض فلا فرق بين المستلثين وهو ما نقله في الشامل عن الاصحاب كما قاله الاذرعى وقال انه الوجه واقتضى كلام المجموع او اخر الباب انه لا خلاف فيه لكنه قبل ذلك نقله كالاصل عن القاضي ابو الطيب وغيره بعد نقله عن قطع الجمهور انه لا يلزمه البدل في تلك الابوض بخلافه في هذه يلزمه تخليصه بلا أجرة وعلى هذا اختصر الاصفوني وشيخنا ابو عبدالله الحجازي كلام الروضة اه وبه يعلم ان الشارح حيث قيد هنا بالاتساع وقال فيما ياتي امامه ضيق الوقت الخ ماش على التسوية بين المستلثين وكذا مر اه (قوله) ممتدة لزمن وصوله اليه) قد يقتضي صحة هذا التاجيل مع ان هذا الاجل مجبول والقياس فساد هذا التاجيل والبيع المقترب به التزام الصحة للضرورة بعيد (قوله) ثم ان قدر العوض الخ) اي وقد وقع عقد صحيح والا لم يلزمه زيادة على القيمة كما هو ظاهر ولهذا قالوا اذ لم يبدله الا باكثر من ثمن مثله ينبغي ان يحتال في اخذه ببيع فاسد لئلا يلزمه اكثر من قيمته (قوله) وان كان المضطر محجورا وقدره وليه الخ) في الناشرى ولا يخفى ان محل لزوم العوض بذكره ما اذ لم يكن المضطر صيبا فانه ليس من اهل الالتزام لكن قال البلقيني يحتمل ان يلزم في هذه الصورة لما فيه من تحريض صاحب الطعام على بذله للمضطر ولو صيبا والا ول

فناسب الزامه بالبدل وأما في تلك فالمانع لم ينشأ عنه بل عن أمر خارج فلم يلزم بشيء (ولو أطعمه ولم يذكر عوضا فلا يصح لا عوض) له

لتقصير فان صرح بالاباحة فلا عوض قطعاً قال البلقيني وكذا لو ظهرت قريبتها ولو اختلفا في ذكر العوض صدق المالك بيمينه وسرقيل الوالمة
 واول القرض ماله تعلق بذلك (ولو وجد (٣٩٦) مضطرمية) غير ادى محترم (وطعام غيره) الغائب فالمذهب انه يلزمه أكلها لانها مباحة له

بالنص الاقوى من الاجتهاد
 المبيح له مال الغير بلا اذنه
 اما الحاضر فان بذله ولو
 بثمن مثله او بزيادة يتغابن
 بها وهو معه ولو يبذل سائر
 عورته ان لم يخف هلاكها
 بنحو برد اورضى بذمتهم
 تحمل الميتة او لا يتغابن بها
 حلت ولا يقااله هنالو امتنع
 مطلقاً (او) وجد مضطر
 (محرم) او بالحرم (ميتة
 وصيدا) حيا والحق به لبنه
 ويضه وفيه نظر لان هذين
 ليس فيهما الاتحريم واحد
 كالميتة الا ان يفرق بان فيها
 جزاء بخلافها (فالمذهب)
 انه يلزمه (اكلها) لان في
 الصيد تحريم ذبحه المقتضى
 لكونه ميتة ولو جوب الجزاء
 وتحريم اكله وفيها تحريم
 واحد فكانت اخف نعم لو
 وجد المحرم حلالا لا يذبح
 الصيد حرمت على الاوجه
 وان ذبحه لان هذا يحرمه
 عليه وحده فهو اخف منها
 لحرمته على العموم او ميتة
 ولحم صيد ذبحه محرم بخير
 بينهما او صيد احيا وميتة
 وطعام الغير فاوجه سبعة
 اصحها تعينها أيضا ولولم يجد
 محرم او من بالحرم الاصيدا
 ذبحه واكله واقتدى او
 ميتة اكلها ولا فدية او صيدا
 وطعام الغير اكل الصيد
 لان حق الله تعالى مبني على

تلك أى في مسئلة ضيق الوقت عن العقد (قوله لتقصير) عبارة غيره حملاله على المسامحة المعتادة في الطعام
 لا سيما في حق المضطر اه (قوله فان صرح) الى قوله نعم في النهاية لا قوله ومرو الى المتن وقوله والحق الى المتن
 وإلى قوله على الاوجه في المعنى لا ما ذكر (قوله وكذا) أى لا يلزم عوض قطعاً اه معنى (قوله قريبتها)
 عبارة المعنى قريته اباحة أو تصدق اه (قوله فان اختلفا في ذكر العوض الخ) ولو اتفقا على ذكره
 واختلفا في قدره تحالفاهم بفسخانه هما واحدهما والحاكم ويرجع الى المثل او القيمة فلو اختلفا بعد
 ذلك في قدر القيمة صدق الغارم اه ع ش (قوله صدق المالك الخ) لانه أعرف بكيفية بذله معنى واسنى
 عبارة النهاية إذ لو لم تصدقه لرب الناس عن اطعام المضطر وافضى ذلك الى الضرر اه (قوله اما الحاضر الخ)
 هذا غير قول المتن السابق او غير مضطر لزمه إطعام مضطرم مسلم او ذمى فان منع الخ لان ذاك في وجود طعام
 الحاضر دون الميتة وهذا في وجوده ووجود الميتة ايضا اه سم (قوله او لا يتغابن الخ) عبارة المعنى اما اذا
 كان مالك الطعام حاضرا وامتنع من البيع اصلا او الا بالاكثير بما يتغابن به فانه يجب عليه أكل الميتة في الاولى
 ويجوز له في الثانية وسنله الشراء بالزيادة ان قدر عليه اه وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الروض
 مانصه وقضيته امتناع الغصب من المالك ومقتضاه صرح به الشاويح كقايي لكون رأيت بخط شيخنا الشهاب
 البرلسي بها هـ ش شرح البهجة مانصه (فرع) إذا طلب المالك العوض مع الغبن كان المضطر مخيرا بين
 الغصب والشراء وبينهما وبين الميتة ولكن الافضل الشراء نيه عليه الجوز جرى انتهى فليتأمل اه (قوله
 هنا) أى فيما لو وجد المضطر ميتة وطعام الحاضر (قوله مطلقا) أى بعوض ودونه (قوله والحق به الخ)
 اللاحق في شرح الروض اه سم (قوله وتحريم اكله) عطف على وجوب الجزاء ويجوز عطفه على
 تحريم ذبحه (قوله وميتة) أى لصيد او غيره (قوله اصحها تعينها الخ) وقديدى ان المتن يفيد (قوله
 او ميتة) أى اصيد (قوله اكل الصيد) وفاقالا لاسنى والمعنى وخلافا لبعض نسخ النهاية (قوله فرع) الى
 قوله والمعصوم في المعنى الا قوله بلفظ الى المتن وإلى قوله متى قدر في النهاية (قوله عم الحرام الخ) ولو وجد
 المريض طعاما له أو لغيره يضره ولو بزيادة مرضه فله اكل الميتة ودونه اه نهاية زاد المعنى ويجوز للمضطر
 شرب البول عند فقد الماء النجس لاعند وجوده لان الماء النجس اخف منه لان نجاسته طارئة اه (قوله
 ما تمس حاجته) ظاهره انه لا يقتصر على سد الرق المتقدم في المضطر مع انه من افراده اللهم إلا ان يقال ما هنا
 فيما ذالم يتوقع زوال المبيح فكان الاقتصار على سد الرق دواما من شأنه ترتب الضرر اه سيد عمر (قوله
 بلفظ المصدر) احتراز به عن ان يكون هكذا لاكله عطفاً على بعضه وعن أن يكون هكذا لاكله اه سم أى

أقيس اه وقضية التعليل بانه ليس من أهل الالتزام ان السفينة كالصبي وكذا المجنون (قوله أما الحاضر
 الخ) هذا غير قول المتن السابق او غير مضطر لزمه إطعام مضطرم مسلم او ذمى وإن منع الخ لان ذاك في وجود
 طعام الحاضر دون الميتة وهذا في وجوده ووجود الميتة أيضا (قوله او لا يتغابن بها حلت) عبارة الروض
 وكذا لو كان أى مالك الطعام حاضرا وامتنع من المبيع قال في شرحه اصلا او الا بالاكثير بما يتغابن به
 وجب اكل الميتة اه وقضية تعبيره بالجوب امتناع شرائه بالعين ولا يخفى ما فيه والظاهر انه غير مراد
 إذ لا محذور في الالتزام المضطر الغبن لحاجته وقضيته ايضا امتناع الغصب من المالك ومقتضاه صرح به
 الشارح (١) لكن رأيت بخط شيخنا الشهاب البرلسي بها مش شرح البهجة مانصه فرع إذا طلب
 المالك العوض مع الغبن كان المضطر مخيرا بين الغصب والشراء وبينهما وبين الميتة ولكن الافضل الشراء
 نيه عليه الجهرى اه فليتأمل (قوله والحق به لبنه ويضه) اللاحق في شرح الروض (قوله او صيد
 او اطعام الغير اكل الصيد) على الظاهر في شرح الروض (قوله بلفظ المصدر) احتراز عن ان يكون هكذا

المسامحة ما لم يحضر مالك الطعام ويذله له ولو بثمن مثله كاهو ظاهر (فرع) عم الحرام الارض جاز أن يستعمل بصيغة
 منه ما تمس حاجته اليه دون ما زاده ان توقع معرفة اربابه ولا لاصار مال بيت المال في اخذ منه لقدر ما يستحقه فيه (والاصح تحريم قطع بعضه)
 أى بعض نفسه (لا كاه) بلفظ المصدر لتوقع الهلاك منه (١) قول المحشى لكن رأيت بخط الخ قبل لكن يياض يسير في النسخ التي بايدنا

(قلت الاصح جوازها) لما يسد به رمقه أو لما يشبعه بشرطه لانه قطع بعض لاستيقاء كل فهو كقطع يدمنا كلة (وشرطه) اى حل القطع البعض (فقد الميتة ونحوها) كطعام الغير فتي وجد ما ياكله حرم ذلك قطعاً (وان) لا يكون فى قطعه خوف اصلا (و) يكون الخوف فى قطعه اقل منه فى تركه فان كان مثله أو أكثر أو الخوف فى القطع فقط حرم قطعاً وانما جاز قطع السلعة عند تساوى الخطرين لانها لحم زائد وبقطعها يزول شينها ويحصل الشفاء وهذا تغيير وافساد للبنية الاصلية فضيق فيه ومن ثم لو كان (٣٩٧) ما يراى قطعه نحو سلعة او يدمنا كلة جاز هنا

حيث يجوز قطعها فى حالة الاختيار بالاولى قاله البلقيني (ويحرم قطعه) اى البعض من نفسه (لغيره) ولو مضطرا لفقد استيقاء الكل هنا نعم يجب قطعه لنى (و) يحرم على مضطر قطع البعض (من معصوم) لاجل نفسه (والله اعلم) لما ذكر والمعصوم ههنا لا يجوز قتله لاكل اما غير المعصوم كحربي وممرتد ومحارب وزان محسن وتارك صلاة فيجوز قطع البعض منه لاكله واعترض بتصريح الماوردي بحرمتها فيه من تعذيبه ويرد بانها اخف الضررين ومتى قدر على قتله حرم عليه اكله حيا

(كتاب المسابقة)

على نحو الخيل ويسمى الرهان وقد تعم ما بعد هابل ظاهر كلام الازهرى انها موضوعة لها فعليه العطف الآتى عطف خاص على عام من السبق بالسكون اى التقدم واما بالتحريك فهو المال الذى يوضع بين السباق كالقبض بالتحريك ما يقبض من المال (والمناضلة) على نحو السهام من فضل بمعنى غلب والاصل

بصيغه اسم الفاعل (قوله) كطعام الغير) شامل للغائب والحاضر البازل ولو بالغن والممتنع رأسا فليحرر اه سم وقد يمنع شموله للبازل بالغن قوله الآتى فتي وجد الخ (قوله) ويحصل الشفاء اى يتوقع حصوله اه معنى (قوله) ومتى قدر الخ) (خاتمة) ترك التبسط فى الطعام المباح مستحب فانه ليس من أخلاق السلف هذا المذموم تدعى اليه حاجة كقرى الضيف وافات التوسعة كيوم عاشوراء يوم العيد فيستحب ان يبسط فيها من انواع الطعام اذ لم يقصد بذلك التفاخر والتكاثر بل تطيب خاطر الضيف والعيال وقضاء وطهرهم بما يشتهونه ويسن الحلو من الاطعمة وكثرة الايدى على الطعام واکرام الضيف والحديث الحسن على الاكل ويسن تقليله ويكره ذم الطعام لاصانعه قال الخليلي قال الزركشى ومحل الكراهة اذا كان الطعام لغيره فان كان له فلا لاسيا ماورد خبثه كالبصل وتكره الزيادة على الشبع من الطعام الحلال لما فيه من الضرر ومحل في طعام نفسه اما فى طعام مضيفه فحرم الا اذا علم رضاه كما مر فى الوليمة ويسن ان ياكل من اسفل الصحفة ويكره من اعلاها ووسطها وان يحمده الله عقب الاكل فيقول الحمد لله جدا كثيرا طيبا مباركا فيه اه روض مع شرحه زاد المغنى ومثله فى عيش (تتمه) فى اعطاء النفس حظها من الشهوات المباحة مذاهب ذكرها الماوردي احدها منعها وقهرها كى لا تطفئ والثانى اعطاؤها تحيلا على نشاطها وبغتها الروحانيات والثالث قال وهو الاشبه بالتوسط لان فى اعطاء الكل سلاطة وفى منع الكل بلادة اه (كتاب المسابقة)

هذا الباب لم يسبق الشافعى رضى الله تعالى عنه احد الى تصنيفه ناهية ومغنى (قوله) على نحو الخيل) الى قوله لانه يؤذى فى المغنى لا اقوله وكالقبض الى المتن وقوله وانه ساق الى المتن وقوله لالاية وقوله ويجاب الى اما بقصدو الى قوله ويؤيده فى النهاية لا اقوله وكالقبض الى المتن وقوله لما باقى الى ويكره وقوله غير ما ذكر الى المتن (قوله) وقد تعم اى المسابقة ما بعدها اى المناضلة (قوله) لهما اى لمعنى كلى يصدق على ما على نحو الخيل وما على نحو السهام (قوله) عطف خاص الخ) اى لنكتة آكدته (قوله) بالرمى اى بتعلمه ولو باحجار اه عيش فاطلق السبب على المسبب تدبر بجيرى (قوله) بقصد التأهب الخ) سيد كر محترزه (قوله) للجهاد) ينبغى ان يكون مثله قتال البغاة وقطاع الطريق اه سيد عمر (قوله) للرجال الخ) اى غير ذوى الاعذار كما صرح به صاحب الاستقصاء فى الاعراج اه معنى (قوله) المسلمين) قال الشارح فى غير هذا الشرح والوجه جوازها للذميين كبيع السلاح لهم ولا يجوز لنا الاستعانة بهم فى الحرب بالشرط السابق اه وسياق خلافه هنا عن البلقيني اه سم (قوله) اى تحرم الخ) اى عليهما (قوله) لا بغيره) لكنه مكروه ومسايقته صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله تعالى عنها لئلا يمانى لبيان الجواز كما فى القليوبى اه بجيرى (قوله) او قد عصى) كذا فى الاسنى والمغنى وعبرة النهاية اوقف عصى اه اى خالفنا وهو محمول على الكراهة المذكورة عيش (قوله) آكد) اى من الرهان (قوله) لالاية) يتأمل (قوله) ولانه ينفع الخ) من عطف الحكمة على الدليل عبارة المغنى والمعنى فيه ان السهم ينفع فى السعة والضيق كمواضع

لا كلة عطا على بعضه عن أن يكون هكذا الا كلة (قوله) كطعام الغير) شامل للغائب والحاضر البازل ولو بالغن والممتنع رأسا فليحرر (كتاب المسابقة والمناضلة)

(قوله) للرجال المسلمين) قال الشارح فى غير هذا الشرح والوجه جوازها للذميين كبيع السلاح لهم ولا نه

فيهما قبل الاجماع قوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة وصح انه صلى الله عليه وسلم فسرهما بالرمى وانه سابق بين الخيل الجيدة الى خمسة اميال وغيرها الى ميل (هما) اى كل منهما بقصد التأهب للجهاد (سنة) للرجال المسلمين لما ذكر دون النساء والخائف لعدم تاهلها لهما اى تحرم بمال لا بغيره على الاوجه لما يأتى فى سباق عائشة ويكره كراهة شديدة لمن عرف الرمى تركه لخبر مسلم من تعلم الرمى ثم تركه فليس منا او قد عصى والمناضلة آكد لالاية وخبر السنن ارموا واركبوا وان ترموا خير لكم من ان تركبوا ولا نه ينفع فى الضيق والسعة

قال الزركشي وينبغي أن يكون نافرَض كفاية لانهما وسيلتان له اه ويجاب بانهما ليسا وسيلتين لاصله الذي هو الفرض بل لاحسان الاقدام والاصابة الذي هو كمال فاتجه، اقالوه اما بقصد مباح فباحان او حرام كقطع طريق خرامان (ويحل أخذ عوض عليهما) لاخبار فيه ويأتى بيانه وشرط باذله لا قابله لإطلاق التصرف فيمتنع (٣٩٨) على الولي صرف شيء من مال مولى فيه لانه ليس مظنة للتعلم بخلاف تعلم صنعة أو نحو

قرآن و صح خبر لا سبق اى بالفتح وقد تسكن إلا فى خف او حافر او نفل (وتصح المناضلة على سهام) عربية وهى النبل وعجمية وهى النشاب وعلى جميع انواع القسي والمسلات والابر (وكذا مزاريق) وهى رماح قصار (ورماح عطف عام على خاص (ورمى باحجار) بيده او مقلع (ومنجنق) بفتح الميم والجيم على الاشهر عطف خاص على عام (وكل نافع فى الحرب) غير ما ذكرنا كتردد بالسيوف والرماح (على المذهب) لان كل نافع فيه فى معنى السهم المنصوص عليه ثل بعوض وغيره وانما يحل الرمي الى غير الراى امارى كل لصاحبه لحرام قطع لانه يؤذى كثير ومحله ان لم يكن عندهما حذق يغلب على ظنهما سلامتهما والا حل اخذنا من قول المصنف فى فتاويه فى البيع واذا اصطاد الحواى الحية ليرغب الناس فى اعتماد معرفته وهو حاذق فى صنعه ويسلم منها فى ظنه ولسعته لم يأثم ويؤخذ من كلامه هذا ايضا حل انواع اللعب الخطرة من الحذاق

الحصار بخلاف الفرس فانه لا ينفع فى الصيق بل قد يضر اه (قوله قال الزركشي الخ) أقره المغنى (قوله) وينبغي ان يكونا فرضى كفاية الخ) والامر بالمسابقة يقتضيه اه معنى (قوله وسيلتان له) اى للجهاد اه معنى (قوله لاصله) اى اصل الجهاد (قوله اما بقصد مباح الخ) محترز قوله بقصد التاهب للجهاد (قوله فباحان الخ) لان الاعمال بالنيات اه معنى (قوله خرامان) اى او مكروه فكروها ن قياسا على ما ذكر اه ع (قوله فيه) اى اخذ العوض (قوله بيانه) اى العوض او اخذه او حله (قوله لا قابله) اى فيجوز فى القابل ان يكون سفها او ما يصيب فلا يجوز المقدمه لانها عبارة اه ع (قوله لا قابله) يفيد انه لا يشترط فيه إطلاق تصرفه ويدخل فيه السفيه وقضيته صحة قبوله وعليه فينبغى ان يجيء فى صحة قبضه المال ما فى قبضه عوض الخلع اه سم (قوله فيمتنع على الولي الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وليس للولي المسابقة والمناضلة بالصبي بماله وان استفادها التعلّم نعم لان كان من اولاد المرتقة وقد راهق فينبغى كقوله الاذرى الجواز لاسيما إذا كان قد ثبت اسمه فى الديوان وكذا فى السفيه البالغ لما فيه من المصلحة اه (قوله فيه) اى فى تعلم المناضلة او المسابقة (قوله او نحو قرآن) اى كعلم اه نهاية (قوله و صح الخ) دليل للتمسك كما هو صريح صنيع المغنى وعليه فمفادته قوله لاخبار فيه ولما فصله عنه (قوله النشاب) كرامان والواحدة بهاء اه قاموس (قوله ورمى) بالجر بخطه اه معنى (قول الماتن ومنجنق) اى الرمي به اه معنى (قوله عطف خاص على عام) فيه ما لا يخفى مع ان المناسب له ان لا يقتصر على يد او مقلع اه سم وعبارة البجيرمى قوله باحجار الباء فيه للالبسة وفى بيد اللآلة فقوله ومنجنق عطف على احجار من عطف الخاص على العام من حيث كون المنجنق آلة للرمى بالا حجار فتكون الباء الداخلة عليه للآلة فان عطف على يد كان معيارا تدبر اه ولا يخفى ان اشكال سم على حاله ولا يزول بذلك لان الباء فى المعطوف عليه للالبسة وفى المعطوف للآلة (قوله لان كل نافع الخ) فيه اظهار فى موضع الاضرار عبارة النهاية لانه فى معنى السهم الخ (قوله امارى الخ) اخرج رى احدهما فقط لصاحبه وفيه نظرو لوجود العلة اه سم (قوله خرامان الخ) وينبغي ان مثل ذلك ما جرت به العادة فى زمننا من الرمي بالجر يد لئلا يفتحم لما ذكره الشارح اه ع (قوله ولا) ومنه البهلوان واذامات يموت شهيدا وقوله حل اى حيث لا مال اه ع (قوله واسعته) عطف على اصطاد (قوله انواع اللعب الخ) ومن ذلك ما يفعله من يسمى فى عرف الناس بالبهلوان ومن ذلك ما يسمى فى عرف العامة بالضيايع فكل يحل للحاذق الذى تغلب سلامته بل الضيايع المذكور داخل فى قول الشارح امارى كل لصاحبه الخ اه سم عبارة ع (قوله) ومن ذلك اللعب المسمى عندهم بلعب العود اه (قوله فى الحديث الخ) اى فى شرحه وقوله حدثوا الخ يدل من الحديث وقوله هذا دال الخ مقول القول (قوله وتردد الاذرى الخ) عبارة النهاية والاقرب جواز التقاف لانه ينفع الخ قال ع (قوله) وظاهر التعبير بالجواز الاباحة اه وقال سم ظاهره ولو لمال اه (قوله فى الحاق التقاف الخ) التقاف

يجوز لنا الاستعانة بهم فى الحرب بالشرط السابق اه وسياق خلافه هنا عن البلقينى (قوله لا قابله) يفيد انه لا يشترط فيه إطلاق تصرفه ويدخل فيه السفيه وقضيته صحة قبوله وعليه فينبغى ان يجيء فى صحة قبضه المال ما فى قبضه عوض الخلع (قوله عطف خاص على عام) فيه ما لا يخفى مع ان المناسب له ان لا يقتصر على يد او مقلع (قوله امارى كل لصاحبه) اخرج رى احدهما فقط لصاحبه وفيه نظرو لوجود العلة (قوله انواع اللعب الخطرة) من ذلك ما يفعله من يسمى فى عرف الناس بالبهلوان ومن ذلك ما يسمى فى عرف العامة

بها الذين تغلب سلامتهم منها ويحل التفرج عليهم حيث يؤيده قول بعض أئمتنا فى الحديث الصحيح حدثوا عن بنى اسرائيل ولا حرج وفى رواية فانه كانت فيهم أعاجيب هذا دل على حل سماع تلك الاعاجيب للفرجة لا للحجة اه ومنه يؤخذ حل سماع الاعاجيب والغرائب من كل ما لا يتيقن كذبه بقصد الفرجة بل وما يتيقن كذبه لكن قصده ضرب الامثال والمواعظ وتعليم نحو الشجاعة على السنة آدميين أو حيوانات وتردد الاذرى فى الحاق التقاف بالنافع المذكور ولان كلا يحرم على اصابة صاحبه

ككتاب

ثم رجح جوازه لانه ينفع في الحرب ومحل حيث لم يكن فيه الخصام المعروف عند اهله لحرمة اتفاقا وخرج برميته اشائه باليد ويسمى العلاج ومراماته والا كثرون على حرمة بمال (لا) مسابقة بمال (على كرة صولجان) أى محجن (٣٩٩) وهو خشبة محنية الرأس (وبندق)

أى رمى به بيد أو قوس (وسباحة) وغطس بماء اعتيد الاستعانة به في الحرب وكان وجه هذا التقيد في هذا فقط انه يتولد منه الضرر بل الموت بخلاف نحو السباحة (وشطرنج) بكسر أو فتح أوله المعجم أو المهمل (وخاتم ووقوف على رجل) وكذا اشباك على الاوجه (ومعرفة ما يده) من زوج أو فرد وكذا سائر انواع اللعب كمسابقة بسفن أو اقدم لعدم نفع كل ذلك في الحرب اى نفعاً له وقع يقصده اى ما يغير مال فيباح كل ذلك وقد صرح الصيرمى بجواز اللعب بالخاتم وصح انه ^{صالحه} سابق عائشة فرة سبقتة ومرة سبقها لما حملت اللحم وقال هذه بتلك (وتصح المسابقة) بعوض (على خيل) وابل تصلح لذلك وان لم تكن مما يسهم لها (وكذا فيل وبغل وحمار في الاظهر) لعموم الخف والحافر في الخبر لكل ذلك اى ما يغير عوض فيصح قطعاً (لا) على بقر أى بعوض وبه يعلم جواز ركوب البقر ولا على نحو مharشة ديك

كتاب المضاربة يقال تافقه تقافاً إذا خاصمه وجالده او قيانوس (قوله ثم رجح) إلى قوله وقد صرح في النهاية إلا قوله ومرامته وكذا في المعنى إلا قوله ومحل إلى وخرج وقوله اى رمى إلى المتن وقوله وكان وجه إلى المتن (قوله وخرج) عبارة المعنى وخرج بقوله ورمى باحجار المراماة بان يرمى كل واحد منهما الحجر على صاحبه فباطلة قطعاً واشالة الحجر باليد ويسمى العلاج والا كثرون على عدم جواز العقد عليه (قوله ومراماته) مكر مع قوله السابق امارى كل الخ (قول المتن على كرة) الكرة الكورة واصافة الكرة إلى صولجان لانها تضرب بها والهاء عوض عن لام الكلمة التى هى الواو لان اصلها كرو وكافى المصباح بجيرى ومعنى (قوله خشبة الخ) أى يضرب بها الصبيان الكرة اه بجيرى (قوله اى رمى به الخ) عبارة المعنى يرمى به إلى حفرة ونحوها واما الرمى بالبندق على قوس فظاهر كلام الروضة في حلها انه كذلك لكن المنقول في الحاوى الجواز قال الزركشى وقضية كلامهم انه لا خلاف فيه قال وهو الاقرب اه وفي سم بعد ذكر مثلها مانصه والشارح مشى على الاول حيث قال او قوس قال شيخنا الشهاب البرلى واما الرمى به بالبارود فالوجه جوازه لانه نكايه وائى نكايه انتهى اه عبارة ع ش قوله يدا وقوس التعبير به قد يشكك بمامر من جواز المسابقة على الرمى بالا حجار فان الرمى بالقوس بالبندق منه ومن ثم قال شيخنا الزيادى وبندق يرمى به إلى حفرة ونحوها والمراد به ما يؤكل ويلعب به في العيد اما بندق الرصاص والطين فيصح المسابقة عليه لان له نكايه في الحرب اشد من السهام رمى اه ويمكن حل كلام الشارح عليه بان يقال رعى به للمحل الذى اعتيد لعبهم به فيه اه (قول المتن وخاتم) اى بان ياخذ خاتماً يضعه في كفه ويتطله ويلقاه بظهر كفه ثم يدرجه إلى ان يصل إلى طرف اصبع من اصابعه حتى يدخله في رأس ذلك الاصبع كما هو دأب اهل الشطارة اه بجيرى (قوله شبك) اى المشابكة باليد اه اسنى (قوله فيباح كل ذلك) دخل الغطس بقبده ويتجه ان جوازه حيث لا يظن منه الضرر وكذا يقال فيه بدون ذلك القيد فليتأمل اه سم (قوله بعوض) اى وغيره اه معنى (قوله وابل) إلى قول المتن وشرط المسابقة في النهاية إلا قوله وبه يعلم جواز ركوب البقر وكذا في المعنى إلا قوله ووقع إلى المتن وقوله نعم إلى المتن (قوله تصلح) اى الخيل وكان الاولى التثنية (قوله فيصح الخ) الاولى التانيث (قوله وبه يعلم الخ) اى بمفهوم قوله بعوض (قوله نحو مهارشة ديك الخ) كالكلاب اسنى ومعنى (قوله ومن فعل قوم لوط) اى الذين اهلكهم الله بذنوبهم اه معنى (قوله وقد يضم) عبارة المعنى قال ابن قاسم بكسر الصاد وهم من ضمها اه (قوله ومصارعته الخ) استئناف يائى (قوله ركانة) بكسر الراء وتخفيف الكاف على شياه اى ثلاث مرات كل مرة بشاة اه بجيرى (قوله فانه كان) اى ركانة وقوله لا يصرع بينا المفعول وقوله حتى يسلم عطف على يريه وقوله فاسلم عطف على صرعه وقوله رد جواب الخ لما (قوله المشتل على ايجاب الخ) اى لفظا اه معنى (قوله

الضباع فكل ذلك محل للحاذق الذى تغلب سلامته بل الضياع المذكور داخل في قول الشارح امارى كل اصحابه الخ (قوله ثم رجح جوازه) ظاهره ولو بمال (قوله وبندق) قال الزركشى الظاهر ان مرادهم الرمى إلى حفرة ونحوها بدليل قولهم لان المذكورات لا تنفع في الحرب قال واما الرمى به عن قوس فظاهر كلام الروضة وأصلها كذلك وصرح به ابن الرفعة ونفى الخلاف فيه لكن المنقول في الحاوى الجواز وقضية كلامهم انه لا خلاف فيه وهو اقرب انتهى والشارح مشى على الاول حيث قال او قوس قال شيخنا الشهاب البرلى واما الرمى به بالبارود فالوجه جوازه لانه نكايه وائى نكايه اه (قوله كل ذلك) دخل العطش بقبده ويتجه ان جوازه حيث لا يظن منه الضرر وكذا يقال فيه بدون ذلك القيد فليتأمل (قوله وبه يعلم)

ومناطقة كباش ولو بلا عوض اتفاقاً لانه سفه ومن فعل قوم لوط ولا على (طير وصرع) بكسر او له وقد يضم بعوض فيهما (فى الاصح) لعدم نفعهما في الحرب ومصارعته ^{صالحه} ركانة على شياه المروية فى مراسيل أبى داود انما كانت ايريه بعجزه فانه كان لا يصرع حتى يسلم ومن ثم لما صرعه فاسلم رد عليه غنمه اما بلا عوض فيصح جزماً (والاظهر أن عقدهما) المشتل على ايجاب وقبول اى المسابقة والمناضلة

بعوض منهما أو من أحدهما أو من غيرهما (٤٠٠) (لازم) كالأجارة لكن من جهة ملتزم العوض فقط ووقع في الأنوار أن الصحيح هنا

بعوض منهما) أي بمحلل معنى وسم (قوله هنا) أي المسابقة والمناضلة (قول المتن لاجاز) إنما ذكره ليصرح بمقابل الأظهر القائل بأنه كعقد الجعالة أه معنى (قوله من جهة) أي ملتزم العوض (قوله إلا إذا الخ) راجع إلى المتن فقط لا إلى قول الشارح ولا لاجنبي الخ أيضا (قوله وقد التزم كل منهما) أي من المتعاقدين المال وبينهما محلل أه معنى عبارة سم قوله وقد التزم الخ أي فلن ظهر العيب بعوض صاحبه الفسخ ولا يقال إذا التزم كل منهما لم يصح إلا بمحلل والعوض له فلا معنى لفسخ أحدهما بعيب العوض لأنه ليس له لا نقول قد يكون له أيضا أي لأحدهما كما يعلم من أسياقي وخرج ما لو كان الملتزم أحدهما فلا معنى لفسخه إذا العوض منه فلا يتصور فسخه بعينه ولا لفسخ الآخر لجواز العقد من جهته إلا أن يقال جواز ه من جهته لا يمنع الفسخ بالعيب نظير ما قالوه في نحو شرط الرهن في القرض وعبارة شرح الروض ولمن كان العقد في حقه جائز أفسخه ولو بعيب أه سم وبذلك تبين أن قول ع ش قوله كل منهما أي من الاجنبي واحد المتعاقدين أه سبق قلم ولعل منشاؤه توه رجوع الاستثناء إلى المتن والشرح جميعا وليس كذلك كما مر (قوله وأوضح الخ) قد نبأ في ما قبله (قوله أن ثم عوضا) انظر ما هو ذلك العوض فإن أراد العين المؤجرة فهي ليست العوض وإنما العوض منفعتها أه سم وقد يقال إنها في قوة العوض (قوله أياهما الخ) أي المتعاقدان الملتزمان وهو محترز قول المتن لأحدهما (قوله مطلقا) أي ظهر عيب أم لا (قوله إلى الآن) أي قبل المسابقة وتحقق سبقه (قوله من منضول مطلقا الخ) عبارة الروض فإن امتنع المنضول من إتمام العمل حبس وكذا الآخر أي الناضل أن يوقع صاحبه إدراك أه قال في شرحه إلا بأن شرطا إصابة خمسة من عشرين فاصاب أحدهما خمسة والآخر واحد ولم يبق لكل منهما إلا رمتان فلصاحب الخمسة أن يترك الباقي أه سم (قوله ويستأنفا عقدا) زاد المعنى إن وافقهما المحلل أه أي في الاستئناف لا في الفسخ فلا منافاة بينه وبين ما مر في كلام الشارح أه سيد عمر (قول المتن وشرط المسابقة) أي شروطها أه معنى (قوله من اثنين) إلى قوله فإن أي في المعنى إلا قوله فاغلب إلى المتن وقوله وكذا إلى فيمتنع وإلى قوله وإطلاق التصرف في النهاية إلا قوله أي من قوله أي وإلا الخ وقوله أو سبقه (قوله والموقف) قد يتوقف في الاحتياج إلى اشتراط علم الموقف والغاية مع اشتراط علم المسافة إن حصل بالمشاهدة إلا أن يقال اشتراط علم المسافة صادق بكونها يقع فيها التسابق وإن لم يستوعبها لكن هذا يقتضي الاستغناء عن هذا الاشتراط باشتراط معرفة معرفة الموقف والغاية أه سم عبارة المعنى ﴿نبيه﴾ دخل في إطلاقه الغاية صورتان الأولى أن تكون أيا متعينين الابتداء والانهاء وأما مسافة يتفقان عليها مدرعة ومشهورة الثانية أن يعينا الابتداء والانهاء ويقولوا إن اتفق السبق عندها فذاك وإلا فغايتهما موضع كذا أه وهذه سالمة عن الاشكال المذكور

يتأمل (قوله بعوض منهما) أي بشرطه (قوله وقد التزم كل منهما) أي فلن ظهر العيب بعوض صاحبه الفسخ ولا يقال إذا التزم كل منهما لم يصح إلا بمحلل والعوض له فلا معنى لفسخ أحدهما بعيب العوض لأنه ليس له لا نقول بل قد يكون له أيضا كما يعلم من أسياقي وخرج ما لو كان الملتزم أحدهما فلا معنى لفسخه إذا العوض منه فلا يتصور فسخه بعينه ولا يفسخ الآخر لجواز العقد من جهته إلا أن يقال جواز ه من جهته لا يمنع الفسخ بالعيب نظير ما قالوه في نحو شرط الرهن بالعوض وعبارة شرح الروض ولمن كان العقد في حقه جائز أفسخه ولو بعيب أه (قوله أن ثم عوضا) انظر ما هو ذلك العوض فإن أراد العين المؤجرة فهي ليست العوض وإنما العوض منفعتها (قوله أياهما) محترز أحدهما (قوله من منضول مطلقا الخ) عبارة الروض فإن امتنع المنضول من إتمام العمل حبس وكذا الآخر أي الناضل أن يوقع صاحبه إدراك أه قال في شرحه إلا بأن شرطا إصابة خمسة من عشرين فاصاب أحدهما خمسة والآخر واحد ولم يبق لكل منهما إلا رمتان فلصاحب الخمسة أن يترك الباقي أه (قوله والموقف) قد يتوقف في الاحتياج إلى اشتراط علم الموقف والغاية مع اشتراط علم المسافة إن حصل بالمشاهدة إلا أن يقال اشتراط علم المسافة صادق بكونها يقع فيها التسابق وإن لم يستوعبها لكن هذا يقتضي الاستغناء عن هذا الاشتراط باشتراط معرفة

مضمون دون الفاسد ورد بان المرجح وجوب اجرة المثل في الفاسدة (لا جاز) من جهته بخلاف غيره كالمحلل الاثني اما بعوض فجاز جزما وعلى لزومه (فليس لأحدهما) الذي هو ملتزمه ولا للاجنبي الملتزم أيضا (فسخه) إذا ظهر عيب في عوض معين وقد التزم كل منهما كافي الاجرة نعم لا يجب التسليم هنا قبل المسابقة لخطر شأنها بخلاف الاجارة كذا فرق شارح وليس بالواضح وأوضح منه أن ثم عوضا يقبضه حالا فله الأقباض قبل الاستيفاء ولا كذلك هنا أياهما فلمها الفسخ مطلقا وكنهم انما ينظروا للمحلل فيما إذا اتفق الملتزمان على الفسخ لأنه إلى الآن لم يثبت له حق ولا التزام منه (ولا تترك العمل قبل شروع وبعده) من منضول مطلقا وناضل أمكن أن يدرك ويسبق والاجاز له لأنه ترك حق نفسه (ولا زيادة ونقص فيه) أي العمل (ولا في مال) ملتزم بالعقد وان وافقه الآخر إلا أن يفسخه ويستأنفا عقدا (وشرط المسابقة) من اثنين مثلا (علم) المسافة بالذرع أو المشاهدة (والموقف) الذي يجريان منه (والغاية) التي يجريان إليها هذا أن يغلب عرف

في نظيره (و تساو يهما فهما) فالشرط تقدم أحدهما ففهما أو في أحدهما امتنع لأن القصد معرفة السابق وهو لا يحصل مع ذلك ويجوز أن يعينا غاية أن اتفق سبق عندها أو لا فغاية أخرى عيناها بعدها لا أن يتفقا على أنه أن وقع سبق في نحو وسط الميدان وفتناع الغاية لأن السابق قد يسبق ولأن المال لمن سبق بلاغية (و تعين) الرايين كالرايين بأشارة لا وصف (الفرسين) مثلاً بأشارة أو وصف سلم لأن القصد امتحان سيرهما (و لهذا) يتعين أن عينا بالعين وكذا الركبان والرايين كما يأتي فيمتنع (٤٠١) ابدال أحدهما فمات أو عني أو قطعت

يده مثلاً أبدال الموصوف وانفسخ في المعين نعم في موت الراكب يقوم وارثه ولو بنائبه مقامه فان ابي استاجر عليه الحاكم وظاهر أن محله أن كان مورثه لا يجوز له الفسخ لكونه ملتزماً ويفرق بين الراكب والراي بأن القصد جودة هذا فلم يقم غيره مقامه ومركوب ذاك فقام غيره مقامه وعند نحو مرض أحدهما ينتظر أن رجى أى والا جاز الفسخ إلا في الراكب فيبدل فيما يظهر (وامكان) قطعهما المسافة (وسبق كل واحد) منهما لاعلى ندور وكذا في الرايين فان ضمف أحدهما بحيث يقطع بتخلفه أو يتندر سبقه لم يجز لأنه عبث لكن نقلعن الامام فيه تفصيلاً واستحسانه وهو الجواز أن أخرجه من يقطع بتخلفه أو سبقه لأنه حيثند مسابقة بلامال فان أخرجاه معا ولا محل واحدما يقطع بسبقه فالسابق كالمحل لأنه لا يفرم شيئاً وشرط المال من جهته لغو وعلم من هذا

(قوله في نظيره) أى في المناضلة (قوله لأن القصد معرفة السابق الخ) عبارة المغنى والنهاية لأن المقصود معرفة فروسية الفارسين وجودة جرى الدابة وهو لا يعرف مع تفاوت المسافة لاحتمال أن يكون السابق لأقرب المسافة لالحذق الفارس ولا لفراسة الدابة (قوله في نحو وسط الميدان) بسكون السين (قوله قد يسبق) ببناء المفعول (قوله بلاغية) أى بلا تعينها (قوله ابدال أحدهما) عبارة المغنى ابدالهما ولا أحدهما لاختلاف الغرض (قوله نعم في موت الراكب الخ) أى دون موت الراي ع ش وسم (قوله لسكونه ملتزماً) راجع للنفي (قوله ومركوب الخ) عطف على قوله هذا (قوله وعند نحو مرض أحدهما) أى الراكب والراي (قوله فيما يظهر) راجع إلى قوله أى والا (قوله وامكان قطعهما المسافة) فيعتبر كونها بحيث يمكنهما قطعها بلا انقطاع وتعب ولا فالتعدي بطل أسنى ومعنى (قوله أن أخرجه) أى المال (قوله لأنه حيثند مسابقة بلامال) يتأمل في الاول اه سم وعلل الروض والنهاية الاول بأنه كالباذل جعلاهما أى في نحو قوله لغيره ارم كذا فلك هذا المال أسنى (قوله وشرط المال من جهته لغو) فعنده لا يشترط امكان سبق كل واحد سم وع ش (قوله وعلم) إلى قوله ومنه يؤخذ في المغنى (قوله من هذا) أى اشتراط امكان السابق (قوله ومنه يؤخذ الخ) عبارة النهاية واخذ بعضهم من ذلك اعتبار كون أحد ابوى البغل حماراً (قوله أن الكلام الخ) فيه تصريح بأنه لا يكون أحداً بويه حماراً سم على حج أى وهو خلاف المعروف (قوله برؤية المعين) إلى قوله أو أن سبقه في المغنى لا قوله واستحق إلى وركوبهما (قوله برؤية المعين الخ) عبارة النهاية جنساً وقدرًا وصفة ويجوز كونه عينا وديناحالا أو مؤجلا أو بعضه كذا وبعضه كذا فان كان معينا كفت مشاهدته أو في الذمة وصف اه زاد المغنى فلا يصح عقد بغير مال كسكاب وان كان لاحدهما على الآخر مال في ذمته وجعله عوضاً جاز بناء على جواز الاعتياض عنه وهو الراجح اه (قوله فان جهل) كسب غير موصوف اه معنى (قوله وركوبهما الخ) وقوله واجتتاب وقوله واسلامهما الخ وقوله واطلاق التصرف كل منها عطف على قوله علم المسافة (قوله لهما) أى للدايتين اه سيد عمر (قوله كما بحثه البلقيني) تقدم عن الشارح في غير هذا الشرح خلافة اه سم عبارة الاسنى قال البلقيني والارجح اعتبار اسلام المتعاقدين ولم ارم من ذكره انتهى وفيه وقفة انتهى وعبارة ع ش تقدم انها للاستعانة على الجهاد مندوبة فان قصد بها مباح فهي مباحة وعليه فيبغى حتمها إذا جرت بين المسلم والكافر ليتقوى بها على امر مباح أو مكروه ومن ذلك أن يقصد المسلم التعلم من الكافر لشدة حذقه فيه اه (قوله كامر) أى في شرح ويحل اخذ عوض عليهما (قول المتن ويجوز شرط المال) أى أخرجه

الموقف والغاية (قوله ويتعينان الخ) عبارة شرح الروض فعلم أن المركب بين يتعينان بالتمين لا بالوصف فلا يجوز ابدال واحد منهما في الاول ويجوز في الثاني اه (قوله نعم في موت الراكب يقوم وارثه الخ) بخلاف الراي (قوله لأنه حيثند مسابقة بلامال) يتأمل في الاول (قوله وشرط المال من جهته لغو) فعنده لا يشترط امكان سبق كل واحد (قوله ومنه يؤخذ أن الكلام في بغل أحداً بويه حمار) فيه تصريح بأنه قد لا يكون أحداً بويه حماراً (قوله كما بحثه البلقيني) تقدم في الهامش عن الشارح في غير هذا الشرح خلافة (قوله واطلاق التصرف الخ) تقدم هذا في شرح قوله ويحل اخذ عوض عليهما

(٥١) - شرواني وابن قاسم - تاسع) اشتراط اتحاد الجنس لا النوع وان تباعد النوعان وإن وجد الامكان المذكور نعم يجوز بين بغل وحمار لتقاربهما ومنه يؤخذ أن الكلام في بغل أحداً بويه حمار (والعلم بالمال المشروط) بروية المعين ووصف الملتزم في الذمة كامر في الثمن فان جزل فسد واستحق السابق أجره المثل وركوبهما لمها فلو شرط جريهما بانفسهما فسد واجتباب شرط مفسد كاطعام السابق لا صحابه أو أن سبقه لا يسايقه إلى شهر واسلامهما كما بحثه البلقيني لأن مبيحه غرض الجهاد واطلاق التصرف في خرج المال فقط كامر لأن الآخر اما أخذاً وغير غارم (و يجوز شرط المال من غيرهما بان يقول الامام أو أحد الرعية من سبق منكاً فله في بيت المال)

كذا هذا خاص بالامام (أو) فله (على كذا) هذا عام فيهما خلا فالنزع تخصيص هذا بغير الامام لما في ذلك من الحث على الفروسية وبذل مال في قربه ومنه يؤخذ نذب ذلك (و) يجوز شرطه من أحدهما فيقول ان سبقتي فلك على كذا أو سبقتك فلا شيء (ل) (عليك) اذ لا قمار (فان شرط ان من سبق منهما فله على الآخر كذا لم يصح) لتردد كل بين أن يغرم أو يغرم وهو القمار المحرم (الابحلال) يكافهما في الركوب وغيره (فرسه) مثلا المعين (كفاء) (٤٠٢) بتلخيص أوله أي مسار (لفرسهما) ان سبق أخذ مالهما وإن سبق لم يغرم شيئا وكانه

حذف هذا من أصله للعلم به من لفظ المحلل فحينئذ يصح للخبر الصحيح من أدخل فرسا بين فرسين وهو لا يؤمن أن يسبق فليس بقمار ومن أدخل فرسا بين فرسين وقد آمن ان يسبق فهو قمار فاذا كان قمارا عند الامن من سبق فرس المحلل فعند عدم المحلل أولى وقوله فيه بين فرسين للغالب فيجوز كونه يجنب احدهما إن رضيا ولا تعين التوسط ويكفي محلل واحد بين أكثر من فرسين فالتثنية في المتن على طبق الخبر وسمى محلا لانه أحل العوض منهما اما اذا لم يكاف فرسه فرسيهما فلا يصح نظير مامر (فان سبقهما أخذ المالمين) سواء أجا أمعا أو مرتبا (وان سبقاهو جا أمعا) ولم يسبق أحد (فلا شيء) لاحد وإن جاء مع أحدهما أو تأخر الآخر (فمال هذا) الذي جاء معه (لنفسه) لانه لم يسبق (ومال المتأخر للمحلل والذي معه) لانهما سبقاه

في المسابقة وقوله من غيرهما أي المتسابقين اه معنى (قوله كذا) الى قوله وكان في النهاية الا قوله خلافا الى لما في ذلك (قوله هذا خاص بالامام) ويكون ما يخرج من بيت المال من سهم المصالح كاقاله البلقيني اه معنى (قوله لمن زعم الخ) وافقه المغني (قوله لما في ذلك الخ) أي ولو ناصح ذلك الشرط لما فيه من التحريض على تعلم الفروسية اه معنى (قوله نذب ذلك) أي بذل المال اه عش (قوله ويجوز) الى قوله وكأنه في المغني الا قوله يكافهما الى المتن (قول المتن وسبقتك الخ) الاولى وان سبقتك الخ (قوله اذ لا قمار) بكسر القاف اه عش (قول المتن فان شرط) أي شرطا في عقد المسابقة وقوله لم يصح أي هذا الشرط اه معنى (قوله يكافهما في الركوب الخ) لعل المراد في الحذف فيه (قوله وغيره) أي كالرمي حلي ومساواتهما في الموقف والغاية اه معنى (قوله مثلا) أي فكل ما تصح المسابقة عليه كذلك اه معنى (قوله المعين) فيشترط ان يكون فرسه معينا عند العقد كفرسهما اه معنى (قوله ان سبق اخذ مالهما وان سبق لم يغرم) أي لا بد من شرط ذلك في صلب العقد اه حلي زاد المغني فان شرط ان لا يأخذ لم يجز اه (قوله من لفظ المحلل) أي وقول المصنف فان سبقهما أخذ المالمين (قوله فحينئذ) الى قوله ولو كانوا عشرة في النهاية الا قوله واعتمد البلقيني الاول (قوله فحينئذ) أي حين اذ وجد المحلل (قوله للخبر الخ) ولخروجه بذلك عن صورة القمار اه معنى (قوله من أدخل فرسا الخ) عبارة شرح الروض والخبر من أدخل فرسا بين فرسين وقد امن ان يسبقهما فهو قمار وان لم يامن ان يسبقهما فليس بقمار وجه الدلالة انه اذا علم ان الثالث لا يسبق يكون قمارا فاذالم يكن معهما الثالث فالولى بان يكون قمارا انتهت اه سم (قوله وهو لا يؤمن الخ) وفي النهاية لا يامن الخ بالهزم بدل الو اوقال الرشدي قوله وهو لا يامن ان يسبق هو ببناء يامن للفاعل وبناء يسبق للمفعول عكس ما ساقى في قوله وقد امن ان يسبق فانه ببناء امن للمفعول وبناء يسبق للفاعل ليطابق الرواية الاخرى وبه يتم الدليل فليتأمل اه اقول ما ذكره في الاول ليس بمتمتين من حيث المعنى والاستدلال (قوله وقوله اه صلى الله عليه وسلم فيه) أي الخبر (قوله ويكفي محلل واحد الخ) الى المتن في المغني الا قوله فالتثنية في المتن على طبق الخبر (قوله أحل العوض الخ) عبارة المغني بكسر اللام من حلال المتعجع جملة حلالا لا نه يحلل العقد ويخرجه عن صورة القمار المحرم اه (قوله اما اذا لم يكاف الخ) عبارة الاسنى فان لم يكن فرسه مكافا لفرسيهما بان كان ضعيفا يقطع بتخلفه او فارها يقطع بتقدمه لم يجز اه (قوله نظير مامر) أي في شرح وامكان سبق كل واحد (قوله سواء) الى قول المتن ويشترط في المغني الا قوله اثنين الى ثلاثة وقوله وقيل الى وآثروا ما نبه عليه (قول المتن وان تسابق ثلاثة فصاعدا) أي وباذل المال غيرهم اه معنى (قوله من رابع) الاولى من اجنبي (قوله والاصح في الروضة كالشرحين الصحة) وهو المعتمد نهاية ومعنى ومنهج (قوله فسد) فيه وقفة في الثانية لان كلا يجتهدان لا يكون ثالثا مثلا اه

(قوله للخبر الصحيح من أدخل فرسا بين فرسين) عبارة شرح الروض والخبر من أدخل فرسا بين فرسين وقد امن ان يسبقهما فهو قمار وان لم يامن ان يسبقهما فليس بقمار رواه ابو داود وغيره وصحح الحاكم اسناده وجه الدلالة انه اذا علم الثالث انه لا يسبق يكون قمارا فاذالم يكن معهما الثالث فالولى بان يكون قمارا فان لم يكن فرسه مكافا لفرسيهما بان كان ضعيفا يقطع بتخلفه او فارها يقطع بتقدمه لم يجز لوجود صورة القمار لانه كالمعذوم اه أي وهذا ما اشار اليه بقوله في الخبر وقد امن الخ (قوله فسد) فيه وقفة في الثانية لان كلا

(وقيل للمحلل فقط) بناء على انه محلل لنفسه فقط والاصح انه محلل لنفسه وغيره (وان جاء احدهما ثم المحلل ثم الآخر) أو سبقاه وجاه أمر تبين أو سبقه احدهما وجاء مع المتأخر (فمال الآخر الاول في الاصح) لسبقه لهما فعلم من كلامه حكم جميع الصور الثمانية التي ذكرها ان يسبقهما وهما معا أو مرتبا أو يسبقاه وهما معا أو لا أو ثانيا ليفوز بالعوض ومن ثم لو كانا اثنين فقط الثلاثة معا (وان تسابق ثلاثة فصاعدا وشرط) من رابع (لثاني) عليه (مثل الاول فسد) العقد لان كلا يجتهد في السبق لو وثقه بالمال سبق أو سبق والاصح في الروضة كالشرحين الصحة لان كلا يجتهدان يكون أول أو ثانيا ليفوز بالعوض ومن ثم لو كانا اثنين فقط

وشرط للثاني مثل الاول او ثلاثة وشرط للثاني اكثر من الاول فسدوا اعتمدوا باليقيني الاول (و) اذا شرط للثاني (دونه) اى الاول (يجوز فى الاصح) لان كلا يجتهدان يكون اولاً ليفوز بالاكثر ولو كانوا عشرة وشرط لكل واحد (٤٠٣) سوى الاخير مثل اودون من قبله

جاز على ما فى الروضة (وسبق ابل) وكل ذى خف كفيل عند اطلاق العقد (بكتف) أو بعضه عند الغاية عبارة الروضة كالشافعى والجمهور بكتد وهو بفتح الفوقية أشهر من كسرهما بجمع الكتفين بين اصل الظهر والعنق ويسمى بالكاهل قيل ما ل العبارتين واحد وآثر المتن الكتف لانه أشهر وذلك لانها ترفع اعناقها فى العدو والفيل لا عنق له فتعذر اعتباره (وخيل) وكل ذى حافر (بعنق) أو بعضه عند الغاية لانها لا ترفعه ومن ثم لو رفعته اعتبر فيها الكتف كما بحثه البلقيني وصرح به جمع متقدمون ولو اختلف طول عنقها فسبق الاطول او الاقصر بتقدمه باكثر من قدر الزائد وهذا فى سبق الاطول واضح وما فى سبق الاقصر فهو محتمل والذي يتجه انه يكفى ان يجاوز عنقه بعض زيادة الاطول لا كلها (وقبل) السبق (بالقوائم) فيهما أى الابل والخيل لان العدو بها والعبرة بالسبق عند الغاية لا قبلها ولو عثر أو ساخت قوائمه

سم (قوله الاول) أى ما فى المتن من الفساد (قوله للثاني) أى منهم اه معنى (قوله أى الاول) أى أقل منه اه معنى (قوله سوى الاخير) ويجوز ان يشترط له دون ما شرط لمن قبله فى الاصح اه معنى وشرح المنهج (قوله جاز) اى فى الاصح اه معنى (قوله على ما فى الروضة) تقدم عن النهاية والمعنى والمنهج اعتماده (قوله وكل ذى خف) إلى قوله ويشترط للمناضلة فى النهاية لا لقوله وقيل إلى وائر (قوله) عند اطلاق العقد اى كفى الروضة فان شرطاً فى السبق اقداً ما معلومة فلا يحصل السبق بما دونها معنى ونهاية (قوله اعتباره) اى العنق (قول المتن وخيل بعنق) لم اعتبروا العنق دون الراس اه سم (قوله ولو اختلف دون عنقها الخ) بتأمل هذا يعلم ان المتبر فى تساويهما فى الموقف تساوى قوائمه المقدمة اه سم (قوله فسبق الاطول الخ) عبارة الروضة وان اختلفا فان تقدم احدهما عنقاً فهو السابق وان تقدم الاخر نظراً ان تقدم بقدر زيادة الخلفة فادونها فليس بسابق وان تقدم باكثر فسابق انتهت وبتأملها يعلم ما فى صنيعه اه سيد عمر (قوله بعض زيادة الاطول لا كلها) فضيته انه لا بد من تقدم صاحب الاقصر بقدر من الزائد ويجوز ذلك القدر والظاهر انه غير مراد بل الشرط ان يجاوز قدر عنقه من عنق الاطول فتى زاد يجز من عنقه على قدر من عنق الاطول عدسابقا اه عش (قول المتن وقيل بالقوائم الخ) فى الزركشى عن البسيط ان الامام خص الخلاف باخر الميدان وان التساوى فى الابتداء يعتبر بالقوائم قطعاً وان ذلك حسن متجه إذا كانا ميداناً عنقهما وقد يقال ما المانع ان المتبر فى الابتداء ما هو معتبر فى الانتهاء اه سم (قوله اى الابل والخيل) اى ونحوهما اه معنى (قوله والعبرة) الى قوله ولو عثر مكرر مع قوله السابق عند الغاية (قوله عند الغاية لا قبلها) فلو سبق احدهما فى وسط الميدان والاخر فى اخره فهو السابق نهاية ومعنى (قوله ولو عثر الخ) اى احد المركوبين اه معنى وينبغى تصديق صاحب الفرس العاشر فى ذلك عش (قوله أو ساخت) اى غاصت اه عش (قوله أو وقف لمرض) عبارة النهاية أو وقف بعد جريه لمرض ونحوه فتقدم الاخر لم يكن سابقاً أو بلا علة فسبق لان وقف قبل ان يجزى اه زاد المعنى ويسن جعل قصة فى الغاية باخذها السابق ليظهر سبقه اه (قول المتن ويشترط للمناضلة الخ) فصوره عقدها ان يعقد على رى عشرين مثلاً فنفضل منها باصابة خمس مثلاً فله العوض اه سم (قوله أو العدد المشروط الخ) اى كخمسة اه معنى (قوله من عدد معلوم) إلى قوله فلو شرط الخ المفهوم من هذا التقرير الذى هو نص كلامهم انه ليس المراد بسبق احدهما باصابة العدد المشروط ان يصيبه قبل الاخر وان اصاب الاخر فى ذلك العدد كان رى احدهما عشرة فاصاب منها الخمسة الاولى ثم رى الاخر العشرة فاصاب منها الخمسة الثانية بل المراد ان يصيب احدهما ذلك العدد من القدر المرمى دون

يجتهدان لا يكون ثالثاً مثلاً (قوله بعنق) لم اعتبروا العنق دون الرأس (قوله ولو اختلف طول عنقها فسبق الاطول او الاقصر الخ) بتأمل هذا يعلم ان المتبر فى تساويهما فى الموقف تساوى قوائمه المقدمة (قوله) وقيل بالقوائم فى الزركشى عن البسيط ان الامام خص الخلاف باخر الميدان وان التساوى فى الابتداء يعتبر بالقوائم قطعاً وان ذلك حسن متجه إذا كانا ميداناً عنقهما اه وقد يقال ما المانع ان المتبر فى الابتداء ما هو معتبر فى الانتهاء (قوله ويشترط الخ) عبارة المنهج وشرط المناضلة بيان بآدى وعوذكرى واصابة وقد رخص وار تفاعه ان لم يغلغ عرف لا مبادرة الخ اه فصوره عقد المناضلة ان يعقد على رى عشرين مثلاً فنفضل منها باصابة خمس مثلاً فله العوض (قوله) وهى ان يبدى احدهما باصابة العدد المشروط اصابته من عدد معلوم كعشرين من كل مع استوائهما فى العدد المرمى والياس من استوائهما فى الاصابة فلو شرط الخ المفهوم من هذا التقرير الذى هو نص كلامهم انه ليس المراد بسبق احدهما باصابة العدد المشروط ان يصيبه قبل الاخر وان اصابه الاخر فى ذلك العدد كان رى احدهما عشرة فاصاب منها

بالأرض أو وقف لمرض فتقدم الآخر لم يكن سابقاً (ويشترط للمناضلة) أى فيها (بيان أن الرى مبادرة وهى ان ان ييدر) بضم الدال أى يسبق (أحدهما باصابة) الواحد أو (العدد المشروط) اصابته من عدد معلوم كعشرين من كل

مع استوائها في العدد المرمى
او الياس من استوائهما
في الاصابة فلو شرط ان من
سبق لخسة من عشرين
فله كذا فرمى كل عشرين
او عشرة وتميز احدهما
باصابة الخسة فهو الناضل
وللا فلا فان اصاب
احدهما خمسة من عشرين
والآخر اربعة من تسعة
عشر تمهما لجواز ان يصيب
في الباقي او ثلاثة فلا لباسه
من الاستواء في الاصابة
مع استوائهما في رمى
عشرين (او محاطة) تشديد
الطاء (وهي ان تقابل
اصابتهما) من عدم معلوم
كعشرين من كل (ويطرح
المشترك) بينهما من
الاصابات (فن زاد) منهما
بواحد او (بعدد كذا)
كخمس (فناضل) للآخر
والمعتمد في اصل الروضة
والشرح الصغير انه لا
يشترط لصحة العقديان
ما ذكر بل يكفي اطلاقه
ويحمل على المبادرة وان
جهلاها لانها الغالب

الاخر كان يرمى احدهما قدر اسواء كان القدر المعلوم كالعشرين في المثال او بعضه كعشرة فيه ويصيب
في خمسة منه ثم يرمى الاخر مارماه الاول من العشرين او العشرة فلا يصيب خمسة منها بخلاف ما لو اصابها وان
كانت هي الخسة الاخيرة من العدد المرمى وكان اصابة الاول في الخسة الاولى منه فتأمل فانه ربما يتوهم
خلافه من لفظ المبادرة والسبق اه سم (قوله مع استوائهما في العدد المرمى) اى الذى رماه صاحبه
للا عدد المشروط رمية بدليل قوله الاتى او عشرة ومثل ذلك في شرح البهجة والروضة اه سم
(قوله او الياس الخ) عطف على استوائهما الخ (قوله ولو شرط الخ) هذا التمثيل صريح كاترى في انه
مع كون المشروط السابق بخسة لورمى كل عشرة وتميز احدهما باصابة الخسة منها فهو الناضل وان
امكن الاخر اصابة الخسة لورمى العشرة الباقية من العشرين فتأمل يظهر لك صحة ما قلناه في الحاشية
الاخرى انه المفهوم من هذا الكلام اه سم (قوله او عشرة الخ) قضية هذا ان الثانى لورمى من
العشرة ستة فلم يصب فيها شيئا قضينا الاول وان لم يستوف الثانى باقى العشرة ولا مانع من التزام ذلك
برسمى اه سم (قوله ولا فلا) اى وان اصاب كل منهما خمسة فلا ناضل منهما اه معنى وقوله فان
اصاب احدهما خمسة من عشرين الخ ولعل الحاشية من الاصابات انما حصلت عند تمام العشرين ولا لا فلو
حصلت قبل فهو ناضل لانه صدق عليه انه يدر باصابة العدد المشروط مع استوائهما في العدد المرمى فتأمل
اه رشيدى وهذا مخالف ما مرع سم اولافى القولة الطويلة (قول المانن او محاطة) اى بيان ان الرمى
في المناضلة محاطة اه معنى (قوله بتشديد الطاء) لى قوله ويشترط في المغنى (قوله كعشرين من كل)
اى كان يبق ولا كل من ارمى عشرين مثلا اه معنى (قوله فناضل الآخر) فيستحق المال المشروط في
العقد ولو اصاب احدهما من العشرين خمسة ولم يصب الاخر شيئا فهل يقال الاول ناضل اولان قيل نعم
انتقض حدا محاطة لانه لا تقابل ولا طرح وان قيل لا احتيج الى نقل وقضية كلامه انهما لو شرطوا النضل
بواحدة وطرح المشترك انه لا يكون من صورة المحاطة لان الواحد ليس بعدد وليس مراداه معنى (قوله
بيان ما ذكر) اى من كون الرمى مبادرة او محاطة مغنى وعش (قوله ويجعل على المباررة) كان
يقول تناضلت معك على ان يرمى كل من عشرين ومن اصاب في خمسة منها فهو ناضل فان هذه الصيغة محتملة
لان يكون معناها ان من اصاب في خمسة قبل الاخر او زيادة على الاخر فتحمل على المبادرة اه يجزى

الخسة الاولى ثم يرمى الاخر العشرة فاصاب منها الخسة الثانية بل المراد ان يصيب احدهما ذلك العدد من
القدر المرمى دون الاخر كان يرمى احدهما قدر اسواء كان القدر المعلوم كالعشرين في المثال او بعضه
كعشرة فيه ويصيب في خمسة منه ثم يرمى الاخر مارماه الاول من العشرين او العشرة فلا يصيب خمسة منها
بخلاف ما لو اصابها وان كانت هي الخسة الاخيرة من العدد المرمى وكان اصابة الاول في الخسة الاولى منه
فتأمل فانه ربما يتوهم خلافه من لفظ المبادرة والسبق (قوله مع استوائهما في العدد المرمى) اى الذى
رماه صاحبه لا العدد المشروط رمية بدليل قوله الاتى او عشرة ومثل ذلك في شرح البهجة والروضة
وغيرهما (قوله فلو شرط) هذا التمثيل صريح كاترى في انه مع كون المشروط بخسة من عشرين
لورمى كل عشرة وتميز احدهما باصابة الخسة منها فهو الناضل وان امكن الاخر اصابة الخسة لورمى العشرة
الباقية من العشرين فتأمل يظهر لك صحة ما قلناه في الحاشية الاخرى انه المفهوم من هذا الكلام (قوله او
عشرة) قضية هذا ان الثانى لورمى في العشرة ستة فلم يصب فيها شيئا قضينا الاول وان لم يستوف الثانى باقى
العشرة ولا مانع من التزام ذلك بر (قوله مع استوائهما في رمى عشرين) اى على ذلك التقدير (قوله وهى
ان تقابل اصابتهما الخ) قاله الزركشى واورد بعضهم هنا اسئلة الاول لو اصاب احدهما من العشرين
خسة ولم يصب الاخر شيئا فهل ينضل مع انه لا مقابلة ولا طرح لعدم الاشتراك ان قيل نعم انتقض حد
المحاطة الثانى لو اصاب الاخر واحد فهل يكون بالاول لان الواحد ليس بعدد الثالث لو شرط بعدد طرح
المشترك فنضل شيء من غير تعيين هل يجوز ويكون محاطة اه ومنشا هذه الاسئلة انه اعتبر في المحاط

ويفرق بين هذا وما يأتي قريبا بأن الجهل بهذا نادرا فلم يفته اليه (و) يشترط المناضلة بناء على خلاف المعتمد المذكور (بيان عدد نوب الرمي) في كل من المحاطة والمبادرة لينضبط العمل إذ هذا وما بعده هنا كالמידان في المسابقة (٤٠٥) وذلك كاربعة نوب كل نوبة خمسة أسهم

وكسهم سهم أو اثنين اثنين ويجوز شرط تقدم واحد بجميع سهامه فان اطلقا حل على سهم سهم كاقالاه وبه يعلم ضعف ما في المتن كما تقرر اما بيان عدد ما يرميه كل فهو شرط مطلقا (و) بيان عدد (الاصابة) كخمسة من عشرين لان الاستحقاق بها وبها يتبين حذق الرامي وقضية المتن انهما لو قالا نرمي عشرة فن أصاب أكثر من صاحبه ففاضل لم يصح لكن جزم الاذرى بخلافه فعليه لا يشترط بيان هذا كالذي قبله ويشترط امكانها فان ندر عشرة أو تسعة من عشرة وكشدة صغر الفرض أو بعده فوق مائتين وخمسين ذراعا إلى بذراع اليد المعادلة كما هو ظاهر من قياس نظائره ثم زابت شارحا صرح به لم يصح والتحديد بذلك اما يأتي على عرف السلف واما الان فقد اتقنت القسي حتى صار الحاذق يرمي اضعاف ذلك العدد فلا يبعد التقدير لكل قوم بما هو الغالب في عرفهم أو يتقن كواحد من مائة لحدائق فكذلك على

(قوله ويفرق بين هذا) أي حيث يغتفر الجهل فيه وما يأتي قريبا أي في مسافة الرمي أنه لا يغتفر فيه (قوله المذكور) أي خلاف المعتمد (قوله في كل مرة من المحاطة) إلى قوله كاقالاه في النهاية لإقوله وما بعده وإلى قول المتن والظاهر في المعنى لإقوله ذلك وقوله والتحديد إلى أوتيقن وقوله علم الموقف والغاية وقوله ثم إن عرفاها إلى ويصح (قوله إذ هذا) أي عدد النوب (قوله وما بعده) أي عدد الاصابة وما ذكر بعده في المتن والشرح ويحتمل أنه أدخل فيه عدد الرمي أيضا (قوله وذلك) أي عدد النوب (قوله وكسهم سهم) أي خلافا لما يؤهمه تعبيره بالعدد اه معنى (قوله فان اطلقا) أي عن بيان عدد النوب (قوله كاقالاه) وظاهره ان بيان عدد نوب الرمي مستحب وبه صرح الموردي اه معنى (قوله ضعف ما في المتن) أي من اشتراط بيان نوب الرمي (قوله كما تقرر) أي في قوله بناء على خلاف المعتمد المذكور (قوله فهو شرط) أي إلا إذا توافقا على رمية واحدة وشرط المال لمصيبها فيصح في الاصح معنى وروض مع شرحه (قوله مطلقا) أي سواء كان هناك عرف غائب في ذلك أم لا اه اسنى (قوله وبيان عدد الاصابة) إلى قول المتن والظاهر في النهاية لإقوله وقضية المتن إلى ويشترط وقوله ثم رايت شارحا صرح به (قوله لكن جزم الاذرى الخ) وهو الظاهر اه معنى (قوله بخلافه) أي بالصحة (قوله ويشترط إمكانها الخ) أي عدم ندرتها اه سم عبارة ع ش أي إمكاننا قريبا ليصح التفرع بقوله فان ندر الخ اه وعبارة المعنى والروض مع شرحه ويشترط إمكان الاصابة والخطأ في سد العقدان امتنعت الاصابة عادة لصغر الغرض أو بعد المسافة أو كثرة الاصابة المشروطة كعشرة متوالية أو ندرت كاصابة تسعة من عشرة أو تيقنت كاصابة حاذق واحد من مائة اه (قوله فان ندر الخ) المتبادر من المعنى ان يكون فاعل ندر وقوله الاقوى تيقن ضمير الاصابة فكان ينبغي التأنيت واما كونه ضمير الامكان فيلزمه غاية التعسف كالا يخفى اه سم ويجوز ارجاع الضمير إلى عدد الاصابة بلا تعسف (قوله من عشرة) من فيه ابتدائية بالنسبة إلى العشرة وتبعية بالنسبة إلى التسعة (قوله والتحديد بذلك) يعني بمائتين وخمسين ذراعا عبارة المعنى والروض وقدر الاصحاب المسافة التي يقرب توقع الاصابة فيها بمائتين وخمسين ذراعا وما يتعذر فيها بما فوق ثلثمائة وخمسين وما يتعذر فيها بما بينهما اه (قوله فكذلك الخ) عبارة النهاية فالوجه عدم الصحة كما جزم به ابن المقرئ اه (قوله والاستواء فيه) عطف على اتحاد جنس الخ عبارة المعنى ويشترط ايضا تساوى المتناضلين في الموقف اه (قوله وبيان علم الموقف) انظر الجمع بين بيان وعلم اه سم ويمكن ضبط الثاني بفتح العين واللام عبارة الروض مع شرحه ويستحب نصب غرضين متقابلين يرمون من عند احدهما إلى الآخر ثم بالعكس بان ياتون إلى الآخر وبلقطة السهام ويرمون إلى الاول لانهم بذلك لا يحتاجون إلى الذهاب والاياب ولا تطول المدة ايضا اه (قول المتن ومسافة الرمي) صريح في ان بيان موقف الغاية لا يكفي في بيان علم المسافة وهو متجه لانه يتصور علمهما بمشاهدتهما مع الجهل بالمسافة لعدم مشاهدتها وتقديرها اه سم (قوله والا) أي وان كان هناك عادة أو لم يقصد اغرضا (قوله وينزل) أي المطلق عن بيان المسافة (قوله

اشتراكهما في الاصابة وأن يضل لاحدهما وان ناضله عددا ويكون معينا فاعتبار الاشتراك افاده قولهم ان تقابل اصابتهم ويطرح المشترك واعتبار كون الفاضل عددا افاده قولهم بعدد كذا إلا ان في كون الواحد يسمى عددا اخلافا (قوله ويشترط إمكانها) أي عدم ندرتها (قوله فان ندر) المتبادر من المعنى ان يكون فاعل ندر وقوله الاقوى أو تيقن ضمير الاصابة فكان ينبغي التأنيت وأما كونه ضمير الامكان فيلزمه غاية التعسف كالا يخفى (قوله وبيان علم) انظر الجمع بين بيان وعلم (قوله ومسافة الرمي) صريح في ان بيان الموقف والغاية لا يكفي عن بيان علم المسافة وهو متجه لا يتصور علمهما بمشاهدتهما مع الجهل بالمسافة

الأوجه لانها عتب ويشترط اتحاد جنس ما يرمى به لا كسهم مع مزارق والعلم بالشرط وتقارب المتناضلين في الحدق وتعيينها كالموقف والاستواء فيه (و) بيان علم الموقف والغاية (و) مسافة الرمي بالذرع أو المشاهدة حيث لا عادة وقصد اغراضا أو لا يحتاج لبيان ذلك وينزل على عادة الرماة الغالبة ثم ان عرفاها والاشترط بيانها ويصح رجوع قوله الآتي الآن إلى عقد إلى آخره لهذا أيضا فيثبت لا اعتراض عليه

ولو تناضلا على أن يكون السبق لا بعد هارميا ولم يقصد اغراضا صح ان استوى السهمان خفة ووزانة والقوسان شدة وولينا (وقدر الغرض) الرمي اليه من نحو خشب أو قرطاس أو دائرة (طولا وعرضا) وسمكا وارتفاعا من الارض لاختلاف الغرض بذلك (الا ان يعقد بموضع فيه غرض معلوم فيحمل) العقد (المطلق) عن بيان غرض (عليه) أى الغرض المعتاد نظير ما مر في المسافة وبينان أيضا موضع الاصابة أهو الهدف أم الغرض المنصوب فيه أم الدارة (٦٠٤) في الشئ أم الخاتم في الدارة ان قلنا بصحة شرطه (وليبيننا) ندبا (صفة الرمي) المتعلق باصابة

ولو تناضلا (الخ) هذا ما خرج بقوله وقصد اغراضا هم (قوله ان استوى السهمان الخ) قضيته عدم اشتراط ذلك اذ اقصدا غرضا اه سم وكلام الاسنى والمغنى كالصريح في عدم الاشتراط وتقدم منه في المسافة ان الثانى يكفى في الاول (قول المتن وقدر الغرض) والغرض بفتح الغين المعجمة والراء المهملة ما يرمى اليه من خشب أو جلد أو قرطاس والهدف ما يرفع من حائط يبنى أو تراب يجمع أو نحوه ويوضع عليه الغرض والرقعة عظام ونحوه يجعل وسط الغرض والدارة نقش مستدير كالقمر قبل استكمال قد يجعل بدل الرقعة في وسط الغرض والخاتم نقش يجعل في وسط الدارة وقد يقال له الحلقة والرقعة مغنى وروى مع شرحه (قوله) وسمكا أى ثخننا اه ع ش (قوله) وبينان أيضا موضع الاصابة (الخ) قال الماوردى فان اغفل ذلك كان جميع الغرض محلا للاصابة وان شرطت الاصابة في الهدف سقط اعتبار الغرض ولزم وصف الهدف في طوله وعرضه وفى الغرض لزم وصفه وفى الدارة سقط اعتبار الغرض ولزم وصف الدارة انتهى مغنى (قوله ان قلنا بصحة شرطه) وهو الراجح قاله ع ش وهو مخالف لقول الروض والمغنى ولو شرط اصابة الخاتم الحق بالنادر اه فيبطل العقد اسنى فايراجع (قوله باصابة الغرض) نعت لصفة الرمي عبارة النهاية المتعلق باصابة الغرض اه (قوله) أى انه يكفى فيه ذلك لا يتخلو عن شيء من حيث المعنى فان التمكن من الاصابة بلا خدش يدل على غاية الحذق واحسان الرمي فقد يكون هذا مقصودا فانه من الاغراض العظيمة وكذا يقال في الباقي وليتأمل اه سم وقوله من حيث المعنى أى لا من حيث النقل (قول المتن ولا يثبت فيه) بان يعود اسنى ومغنى (قوله بالراء) أى المكسورة اه مغنى (قوله كامر) أى في شرح بلا خدش (قول المتن من حيث يجوز) أى من الجهة التى يجوز منها اه مغنى (قوله فيجوز الخ) عبارة المغنى فيخرج عوض المناضلة الامام من بيت المال أو أحد الرعية أو أحد المتناضلين أو كلاهما فيقول الامام أو أحد الرعية ارميا كذا فن اصاب من كذا فله في بيت المال أو على كذا أو يقول أحدهما نرمى كذا فان اصبحت انت منها كذا فلك على كذا وإن اصبحت انت منها كذا فلا شيء على عليك وأشار بقوله بشرطه الى ان العوض اذا شرطه كل منهما على صاحبه لا يصح الا بمحلل يكون رمية كرميهما في القوة والعدد المشروط ياخذها لهما ان غلبهما ولا يغرم ان غالب اه (قوله بخلاف الفرس) تقدم انه يشترط تعيين الفرسين مثلا بآشارة أو وصف ملو وتعيين ان عينا بالعين فيمتنع ابدال أحدهما فان مات أو عمى أو قطعت يده مثلا بادل الموصوف وانفسخ في المعين اه (قوله فان اطلق الخ) عبارة المغنى فاذا اطلقا صح العقد ثم ان تراصيا على نوع فذاك أو نوع من جانب وآخر من جانب جاز في الاصح وان تنازعافسوخ العقد وقبل ينفسخ اه (قول المتن والظاهر اشتراط بيان البادى الخ) فان لم يبيناه فسد العقد ولو بدا أحدهما في نوبة له تاخر عن الآخر في الاخرى ولو شرط تقديمه ابد الميجز لان المناضلة مبنية على التساوى والرمى من أحدهما في غير النوبة لاغ ولو جرى ذلك

لعدم مشاهدة وتقديرها (قوله ولو تناضلا على أن يكون الخ) هذا ما خرج بقوله وقصد اغرضا (قوله ان استوى السهمان) قضيته عدم اشتراط ذلك اذ اقصدا غرضا (قوله) أى انه يكفى فيه ذلك الخ لا يتخلو عن شيء من حيث المعنى فان التمكن من الاصابة بلا خدش يدل على غاية الحذق واحسان الرمي فقد يكون هذا مقصودا فانه من الاغراض العظيمة وكذا يقال في الباقي فليتأمل (قوله بخلاف الفرس) في شرح الروض فعلم ان

الغرض (من قرع) يسكون الراء (وهو اصابة الشئ) المعلق وهو بفتح او له المعجم الجلد البالى والمراد هنا مطلق الغرض (بلا خدش) له أى انه يكفى فيه ذلك لان ما بعده يضرو كذا في الباقي (أو خرق) بفتح فسكون للمعجمتين (وهو ان يقبه ولا يثبت فيه أو خسق) بفتح للمعجمة فسكون للمهملة ففاف (وهو ان يثبت) فيه أو في بعض طرفه ويسمى خرما وان سقط بعد وقد يطلق الخسق على المرق وجريا عليه في موضع (أو مرق) بالراء (وهو ان ينفذ) بالمعجمة منه ويخرج من الجانب الآخر والحوالي من حبال الصبي وهو ان يقع السهم بين يدي الغرض ثم يشب اليه ولا يتعين ما عيناه من هذه مطلقا بل كل يغنى عنها ما بعده كما مر فالقرع يغنى عنه الخرق وما بعده والخرق يغنى عنه الخسق وما بعده وهكذا العبرة باصابة النصل كما يأتى (فان اطلقا) العقد عن ذكر واحد من هذه (اقتضى القرع) لانه المتعارف وبه

يعلم أن الامر في قوله وليبيننا للندب كما مردون الوجوب والام يصح مع الاطلاق (ويجوز عوض المناضلة من حيث يجوز باقتافهما عوض المسابقة بشرطه) فيجوز من غيرها ومن أحدها وكذا منهما بمحلل كفاء لهما فان كانا حزبين فكل حزب كشخص (ولا يشترط تعيين قوس وسهم) بعينه ولا نوعه لان الاعتماد على الرامى بخلاف الفرس فان اطلقا واتفقا على شيء أو افسخ العقد (فان عين) قوس أو سهم بعينه (لغا) تعيينه (وجاز ابداله بمثله) من ذلك النوع وان لم يحدث فيه خلل بخلاف الفرس أما بغير نوعه فلا يجوز الا بالرضا (فان شرط منع ابداله فسد العقد) لانه يخالف مقتضاه اذ قد يعرض للرمى أمر خفى يحوجه اليه ففى منعه منه تضيق (والاظهر اشتراط بيان البادى بالرمى)

مطلقاً وإن أطال البلقيني في خلافه لا شرطاً للترتيب بينهما فيه لئلا يشتبه المصيب بالخطيئ لورمياً معاً (ولو حضر جمع للنهضة فانتصب) منهم برضاهم (زعيمان) فلا يكفي واحد (يختاران) قبل العقد (أصحاباً) أي هذا واحداً ثم هذا واحداً وهكذا لا يستوعب أحدهما الخذاق ويبدأ بالتعيين من رضاءه والا فالقرعة ثم يتوكل كل عن حزبه في العقد ثم يعقدان (جاز) إذ (٤٠٧) لا محذور فيه وفي البخاري ما يدل له وكل حزب

بأفهما فلا يحسب الزيادة له أن أصاب ولا عليه إن أخطأ مغنى وروى مع شرحه (قوله مطلقاً) أي سواء كان هناك عرف غالب في ذلك أم لا سني اه (قوله وإن أطال) أي قوله وهو كما قاله جمع في المغنى الا قوله وفي البخاري ما يدل عليه (قوله لا شرطاً للترتيب) علة للبت وقوله لئلا يشتبه الخ علة لتلك العلة (قول المتن زعيمان) تنبيه زعيم وهو سيد القوم ويشترط كونهما احداً الجماعة مغنى ونهاية (قوله أي هذا) إلى قوله ويبدأ في النهاية (قوله وهكذا) أي حتى يتم العدد اه مغنى (قوله وإلا فالقرعة) أي وإن تنازع الزعيمان فيمن يختار أو لا أقرع بينهما اه مغنى (قوله ثم يتوكل كل عن حزبه الخ) ونص في الام على أنه يشترط أن يعرف كل واحد من يرى معه بأن يكون حاضراً أو غائباً يعرفه قال القاضي أبو الطيب وظاهره أنه يكفي معرفة الزعيمين ولا يعتبر أن يعرف الاصحاب بعضهم بعضاً أو ابتداء احداً الحزبين كما ابتداء احداً الرجلين ولا يجوز أن يشترط أن يتقدم من هذا الحزب فلان ويقابله من الحزب الاخر فلان ثم فلان لأن تدبير كل حزب إلى زعيمه وليس للاخر مشاركتة فيه مغنى وروى مع شرحه (قوله وكل حزب إلى قوله في جميع في النهاية) (قوله وتساوياً) أي الحزبين ويشترط تساوي عدد الحزبين عند العرايين وبه اجاب البغوي وهو اظهر من قول الام لا يشترط التساوي في العدد بل لورمى واحداً سمين في مقابلة اثنين جاز مغنى (قوله في عدد الارشاق) بفتح الهجمة جمع رشق بفتح الرامو هو الرمي واما بكسر هاء فهو النوبة يجري بين الراميين سهماسهما أو أكثر اه سني (قوله وانقسام المجموع) إلى قوله وهذا في بعض في النهاية لا قوله ويمكن إلى المتن (قوله وانقسام المجموع الخ) عطف على حزب ثالث الخ عبارة المغنى الرابع أي من الشروط إما كان قسمة السهام عليهم بلا كسر فان تحزبوا الخ (قوله ثلث اربع) نشر على ترتيب اللف (قوله والاربعة) المناسب لما قبله أو بدل الواو (قوله قد تجمع الخذاق في جانب) أي وضدهم في اخرهاية ومغنى (قول المتن فبان خلافه) أي بان الغريب غير ما ظن به بخلافه بالنصب اه عش (قوله وهو) الواحد الساقط (قوله ما اختاره) الاولى من اختاره (قوله ان كل زعيم الخ) الاولى ان احد الزعيمين الخ (قوله ويردبانه الخ) معتمداه عش (قوله ويردبانه لو كان الامر الخ) خلاصته ان الاختيار وإن كان واحداً في نظيره واحداً يلزم منه انه إذا سقط واحد سقط من اختياره في نظيره اه رشدي (قوله لم يثبت قولهم الخ) منع ذلك بانه يتأتى فيما لو جهل ما اختاره زعيمه في مقابلته أو بان المراد انه يسقط من اختاره زعيمه حيث لا منازعة ولا فسخ العقد اه سم وياتي عن المغنى ما يوافق الجواب الاول (قوله اما لو بان) إلى قوله وهذا في بعض في المغنى لا قوله نعم إلى المتن (قوله ضعيفه) عبارة غير ضعيف الرمي أو قليل الاصابة اه (قوله اوفوق ما ظنوه الخ) ولو اختاره بجهل لا ظنه غير رام فبان رامياً قال الزركشي فالقياس البطلان أيضاً (تنبيه) لو تناضل غريبان لا يعرف كل منهما الاخر جاز فان باناً غير متكافئين فهل يبطل العقد أو لا وجهان اظهرهما كما جزم به ابن المقرئ البطلان لثبوت فساد الشرط اه مغنى (قوله ظنوه) الاولى افراد الفعل (قوله واصحهما الصحة الخ) عبارة المعنى اظهرهما تفرق ويصح العقد فيه فان صححنا العقد في الباقي وهو الاصح فلم الخ اه مغنى (قول المتن وتنازعوا فيمن يسقط بدله فسخ العقد) هذا قلنا إذا سقط واحد على الابهام كما هو ظاهر كلام المصنف ولكن ذكر ابن الصباغ في الشامل والشاشي في الحلية وصاحب الترغيب كاحكامه الاذرى انه انه يسقط الذي عنه الزعيم في مقابلته وقال البلقيني انه متعين

المركو بن يعينان بالتعيين لا بالوصف فلا يجوز ابدال واحد منهما في الاول ويجوز في الثاني اه (قوله لم يثبت قولهم منع ذلك بانه يتأتى فيما لو جهل من اختاره زعيمه في مقابلته أو بان المراد انه يسقط من اختاره زعيمه

الاخر في مقابلته واحداً وهكذا ويردبانه لو كان الامر كما قاله هو لا لم يثبت قولهم الاتي وتنازعوا فيمن يسقط بدله فتأمله اما لو بان ضعيفه فلا فسخ لحزبه اوفوق ما ظنوه فلا فسخ للحزب الاخر (وفي بطلان) العقد في (الباقى قولاً) تفريق (الصفقة) واصحهما الصحة فيصح هنا (فان صححنا فلم جميعاً الخيار) بين الفسخ والاجازة للتبعض (فان اجازوا وتنازعوا فيمن يسقط بدله فسخ العقد) لتعذر امضائه

(وإذا نضل حزب قسم المال) (٤٠٨) بينهم (بحسب الاصابة) لانهم استحقوا بها (وقيل) وهو الاصح في أصل الروضة والاشبه

اه وعلى هذا لا فسح ولا منازعة ويحمل كلام المصنف على ما إذا لم يعلم مقابله اه معنى (قول المتن فضل) اي غلب في المناضلة اه معنى (قول المتن قسم المال بحسب الاصابة) فن لا اصابة له لاشيء له ومن اصاب اخذ بحسب اصابته نهاية ومعنى وقوله اخذ اخذ اي وجزا اه ع ش (قول المتن وقيل بالسوية) معتمد اه ع ش (قوله يقسم بينهم بالسوية) اي على عدد رؤسهم اه معنى عبارة سم قضيته ان يعطى من لم يصب شيئاً اه (قوله ويمكن حمل الاول الخ) عبارة المعنى محل الخلاف في حالة الاطلاق فان شرطوا أن يقسموا على الاصابة فالشرط متبع ولو لان الخلاف محقق لا يمكن حمل كلام المتن على هذا اه (قول المتن بالنضل) بضاد معجمة بخطه وفي الروضة بالمهملة اي بطرف النصل ووصو به بعضهم اه معنى (قوله فوجه) هو يضم الفاء وهو موضع النصل من السهم اه رشيدى (قوله دون فوجه وعرضه) اي فتحسب الاصابة بذلك أى بفوق السهم وعرضه عليه لاله روض وسم زاد المعنى وهو اى الفوق موضع الوتر من السهم اه (قوله بالضم) اي فيها اه ع ش اي في الفوق والعرض (قول المتن فلو تلف وتر) اي بانقطاعه حال رمية او قوس اي بانكساره حال رمية اه معنى (قوله في كل ذلك) أى من المسائل الثلاث اه معنى (قول المتن حسب له) قال في الروضة ولو انكسر السهم نصفين بلا تقصير فاصاب اصابة شديدة بالنصف الذى فيه النصل حسب له لان اشتداده مع الانكسار يدل على جودة الرمي وغاية الخدق بخلاف اصابته بالنصف الآخر لا تحسب له كالم لم يكن انكسار وظاهر التقيد بالشديدة ان الضعيفة لا تحسب والاوجه كما قال شيخنا انها تحسب وان اصاب بالنصفين حسب ذلك اصابة واحدة كالرمي دفعة بسهمين اذا اصاب بهما ولو اصاب السهم الارض فازدلف و اصاب الغرض حسب له وان اخطأ فعليه ولو سقط السهم بالاغراق من الرامى بان بالغ بالمدح حتى دخل النصل مة قبض القوس ووقع السهم عنده فكان تقطاع الوتر وانكسار القوس لان سوء الرمي ان يصيب غير ما قصده ولم يوجد هنا اه معنى وقوله وان اصاب بالنصفين الخ في الروض مع شرحه مثله (قول المتن والالم يحسب عليه) عبارة الروض مع شرحه ولورمى السهم ما تلاعن السميت او مسامتاً والريح لينة فردته الى الغرض او صرفته عنه فاصاب بردها و اخطأ بصر فها حسبت له في الاولى وعليه في الثانية لان الجولا يخلو عن الريح اللينة غالباً ويضعف تأثيرها في السهم مع سرعة مروره فلا اعتد ادمها ولو رمى رمياً ضعيفاً فقوته الريح اللينة فاصاب حسب له صرح به الاصل لان رمى كذلك في ربح عاصفة قارنت ابتداء الرمي فلا تحسب له ان اصاب ولا عليه ان اخطأ لقوة تأثيرها وكذا الحكم فيما لو هجمت في مرور السهم نعم لو اصاب في الهاجمة حسب له اه بخذف (قوله اما بتقصيره الخ) عبارة النهاية فان تلف الوتر او القوس بتقصيره الخ (قوله في حسب عليه) ظاهره وان اصاب اه سم وفيه وقفة لاسيما بالنسبة الى سوء الرمي لما مر انفاعن المعنى والاسنى من تفسيره (قوله هذا) اي قول المصنف فلا يحسب عليه (قوله في بعض

بلا منازعة والافسخ العقد (قوله بحسب الاصابة) قياسه ان من لم يصب لا يعطى شيئاً وقوله وقيل بالسوية قضيته ان يعطى من لم يصب شيئاً (قوله دون فوجه وعرضه) اي فتحسب الاصابة بذلك عليه قال في الروض والاعتبار باصابة النصل لا بفوق السهم وعرضه لدلالة على سوء الرمي فتحسب اي هذه الرمية عليه انتهى (قوله ولو مع خروجه) أى السهم عن القوس (قوله أو عرض شيء انصدم به السهم الخ) في الروض ولو انصدم بالارض فازدلف و اصاب به حسب له وان اخطأ فعليه انتهى وقوله حسب له قال في شرحه وان اعاتته الصدمة كما صرفت الريح اللينة السهم فاصابه وقوله وان اخطأ قال في شرحه بعد از دلافة فلم يصب الغرض فعليه يحسب اه فخص مسألة الخطأ بصورة الازدلاف فتستثنى هذه الصورة من قول المصنف والشارح والايصه لم يحسب عليه بل لا حاجة للاستثناء لان هذا خارج عن كلام المصنف لانه مصور بعروض شيء انصدم به السهم فلا يتناول الازدلاف (قوله والالم يحسب عليه) في الروض وشرح له ولورمى السهم ما تلاعن السميت او مسامتاً والريح لينة فردته الى الغرض او صرفته عنه فاصاب بردها و اخطأ بصر فها حسبت له في الاولى وعليه في الثانية ولورمى رمياً ضعيفاً فقوته الريح اللينة فاصاب بردها و اخطأ بصر فها حسبت له في

في الشرحين بل قال الاسنوى ان ترجيح الاول سبق قلم يقسم بينهم (بالسوية) لانهم كشخص واحد كما ان المنضولين يغرمون بالسوية ويمكن حمل الاول لولا مقابله المذكور على ما اذا شرط المال بحسب الاصابة فانه يتبع (ويشترط في الاصابة المشروطة ان تحصل بالنصل) الذى في السهم دون فوجه وعرضه بالضم لانه المتعارف نعم ان قارن ابتداء رمية ربح عاصفة لم يحسب له ان اصاب ولا عليه ان اخطأ لقوة تأثيرها (فلو تلف وتر او قوس) ولو مع خروجه بلا تقصيره ولا سوء رمية كان حدث ربح عاصفة او علة يده (او عرض شيء) كبهيمة (انصدم به السهم و اصاب) الغرض في كل ذلك (حسب له) لان الاصابة مع ذلك تدل على جودة الرمي وقوة الساعد (ولاً) يصبه (لم يحسب عليه) لعذره فيعيد رمية اما بتقصيره او سوء رمية فيحسب عليه (ولو نقلت ربح الغرض) عن محله (فاصاب موضعه حسب له) إذ لو كان فيه لاصابه (ولاً) يصب موضعه (فلا يحسب عليه) احواله على السبب العارض وهذا في بعض

نسخ أصله قال
الاذعى وهو سبق قلم
والذى فى أكثرها الاقتصار
على قوله فلاى فلا يحسب
اها كاهو قضية السياق وهذا
يخالفان قول الروضة
وغيرها حسب عليه لاله وان
اصابه فى المحل المنتقل اليه
فان قلت هل يمكن فرض
عبارة الروضة فى غير صورة
المنهاج لتصبح كان تحمل
الاولى على انتقاله قبل
الرى والثانية على انتقاله بعده
كطروا والريح بعده والفرق
انه فى الاول مقصر بخلافه
فى الثانى قلت نعم يمكن
ذلك ثم رايت بعضهم صرح
به وقال معنى قول الشارح
ولا ترد على عبارة المنهاج
أن عبارته ليست شاملة
لها وظن كثيرون اتحاد
صورتي الروضة والمنهاج
فاطالوا فى الاعتراض
عليه (ولو شرط خسق
فثقب) السهم الغرض
(وثبت) فيه (ثم سقط
أولتي صلاية) منته من
ثقبه (فسقط حسب له)
لعذرهم ويسن جعل شاهدين
عند الغرض ليشهدا على
ما يريانه من اصابة وغيرها
وليس لهما ولا لغيرهما
مدح أو ذم أحدهما مطلقا
لانه يخل بالنشاط

نسخ أصله) اى المحرر (قوله) وهذا يخالفان الخ مخالفة الاول ظاهرة واما مخالفة الثانى فلعلها لان
المبادر من عدم الحسبان له ان يصير لغوا (قوله فان قلت) الى الكتاب فى النهاية والمغنى الا قوله ثم رأيت
بعضهم صرح به قوله مطلقا (قوله لتصح) أى صورة المنهاج (قوله قلت نعم الخ) عبارة المغنى قال الشارح
وما بعد لا مزيد على المحرر وفى الروضة كاصلاها أو اصاب الغرض فى الموضع المنتقل اليه حسب عليه لاله
ولا يرد على المنهاج اهدفع بذلك الاعتراض عن المنهاج ووجه الاعتراض انه اذا كان عند اصابة الغرض
فى الموضع المنتقل اليه يحسب عليه فبالاولى يحسب عليه اذ لم يصبه ووجه الدفع اما ان يقال ان ما فى المنهاج
محمول على ما إذا طرات الريح بعد رمية فنقلت الغرض فلم يحصل منه تقصير والروضة على ما إذا نقلته قبل رمية
فنسب إلى تقصير فيها مسئلتان او انه محمول على ما إذا نقلت الريح الغرض والحال ما ذكر من تلف وتراو
قوس أو عروض شئ انصدم به السهم بخلاف ما فى الروضة وهذا أقرب الى عبارة المصنف اه (قوله
ان عبارته) أى المنهاج (قوله ليست شاملة الخ) قد يشكل عليه مع شمول قوله ولو نقلت الخ
للريح الموجودة قبل الرمي والطارئة بعده إلا أن يدعى ان قوله فاصاب دون فرمى فاصاب
يشير لطورها أو ان ذكر هذا بعد قوله أو عرض شئ الخ يتبادر منه تصوير الريح بالعارض
بجامع ان المقصود بيان الاعذار فليتأمل اه سم (قوله لها) أى لعبارة الروضة وما تقيده
(قوله فى الاعتراض عليه) أى على المنهاج (قوله وليس الخ) قال ابن كج لو تراهن رجلان
على قوة يختبران بها أنفسهما كالقدرة على رقى جبل أو اقلال صخرة أو أكل كذا أو نحو ذلك
كان من أكل أموال الناس بالباطل وكله حرام أى بعوض وغيره ومن هذا النمط ما يفعله
العوام فى الرهان على حمل كذا من موضع كذا الى مكان كذا واجراء الساعى من طلوع
الشمس الى الغروب كل ذلك ضلالة وجهالة مع ما يشتمل عليه من ترك الصلوات وفعل المنكرات
اه نهاية (قوله لهما) أى الشاهدين (قوله مطلقا) أى مخطئا كان أو مصيبا اه معنى

عاصفة قارنت ابتداء الرمي فلا تحسب له ان اصاب ولا عليه ان اخطا وكذا الحكم لو هجمت فى مرور السهم نعم
لو اصاب بغير الهاجمة حسب له اه باختصار الاذلة (قوله اما بتقصيره او سوء رمية فيحسب عليه) ظاهره
وان اصاب (قوله ولو نقلت ربيع الغرض) الى موضع اخر فاصاب السهم موضعه حسب له لانه لو كان موضعه
لاصابه هذا ان كان الشرط اصابه وكذا ان كان خسقا ان ثبت فى موضع مساو صلاية أى مساو فى صلاته
صلاية الغرض أو فوقه فيها انتهى فقول المصنف حسب له اما ان يحمل على الشق الاول وهو ما اذا كان
الشرط اصابه وإما ان يحمل قوله فاصاب موضعه على ما يشتمل اصابة موضعه مع الثبوت فيه على المذكور ثم قال
فى الروض وشرحه وان اصاب الغرض فى الموضع الآخر ولم يصبه كما فهم بالاولى حسب عليه لاله وان نقلته
حين استقبله بالسهم فاصاب الغرض لم يحسب له ويحسب عليه فالظاهر انه لو اصاب موضع الغرض حسب له
وان رمى الغرض لحاد السهم عن طريقه حسب عليه لسوء رمية انتهى (قوله وقال معنى قول الشارح ولا ترد
على عبارة المنهاج ان عبارته ليست شاملة لها) قد يشكل دعوى عدم الشمول مع شمول قوله ولو نقلت ربيع
للريح الموجودة قبل الرمي والطارئة بعده الا ان يدعى ان قوله فاصاب دون فرمى و اصاب

يشير لطورها أو ان ذكر هذا بعد قوله أو عرض شئ الخ يتبادر

منه تصوير الريح بالعارض بجامع ان

المقصود بيان الاعذار

فليتأمل

تم الجزء التاسع ويليهِ الجزء العاشر وأوله كتاب الايمان

﴿ فهرست الجزء التاسع من حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾
 ﴿ للعلامة شهاب الدين احمد بن حنبل الهيتمى المكي رحمهم الله تعالى ﴾

صحيفة

باب موجبات الدية والعاقلة والكفارة	٢
فصل فى الاصطدام ونحوه	١٨
فصل فى العاقلة	٢٥
فصل فى جناية الرقيق	٣٣
فصل فى الغرة فى الجنين	٣٨
فصل الكفارة	٤٥
كتاب دعوى الدم والقسامة	٤٧
فصل فيما يثبت به موجب القود	٦٠
كتاب البغاة	٦٥
فصل فى شروط الامام الاعظم	٧٤
كتاب الردة	٧٩
كتاب الزنا	١٠١
كتاب حد القذف	١١٩
كتاب قطع السرقة	١٢٣
فصل فى فروع تتعلق بالسرقة	١٤٢
فصل فى شروط الركن الثالث وهو السارق	١٥٠
باب قاطع الطريق	١٥٧
فصل فى اجتماع عقوبات على شخص	١٦٤
كتاب الاشربة	١٦٦
فصل فى التعزير	١٧٥
كتاب الصيال	١٨١
فصل فى حكم اتلاف الدواب	٢٠١
كتاب السير	٢١٠
فصل فى مكروهات ومحرمات ومندوبات	٢٣٧
فى الغزو وما يتبعها	
فصل فى حكم الاسر وامول الحربين	٢٤٦
فصل فى امان الكفار	٢٦٥
كتاب الجزية	٢٧٤
فصل فى اقل الجزية	٢٨٤
فصل فى جملة من احكام عقد الذمة	٢٩٢

(تابع فهرست الجزء التاسع من حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر)

صحيفة

٣٠٤ باب الهدنة

٣١٢ كتاب الصيد والذبائح

٣٢٧ فصل فى بعض شروط الآلة والذبح والصيد

٣٣٣ فصل فيما يملك به الصيد وما يتبعه

٣٤٣ كتاب الاضحية

٣٦٩ فصل فى العقيقة

٣٧٧ كتاب الاطعمة

٣٩٧ كتاب المسابقة

(تمت)

